





# على هامش الدستور

تأليف

محمد الشريف

عضو اللجنة الوطنية للدستور بجمهورية الجزائر

---

الطبعة الأولى

١٩٣٨



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم الكتاب

---



## تقدمة

# حضرة صاحب السعادة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ

« على هامش الدستور » كتاب له منه عظمه الدستور ملأته ومنه روعة الدستور قيس . وأنى  
لو قدمه فى غبطة وسرور الى كل منه يراه منه الدستور والحياة الدستورية الشرح والبيان . والى كل  
الذي به يعينهم أنه يعلموا كيف حضر الدستور وأنه يعرفوا التقاليد التي جرى العمل عليها فكانت لها  
منه نصوص الدستور وأنه يطلعوا على المقارنة بين الدستور المصري وغيره منه دساتير العالم .  
ليستخلصوا منه ذلك ما شاءوا منه الحقائق والأوضاع ، فى مجازة تعنى عن المطولات ، وفى ونحو  
يكفل الرشد والصواب . ويشعر الذين عناهم البحث والتنقيب يوما فى شؤون الدساتير فظلموا من  
ذلك الجهر والنصب ونادوا بأفعال المطولات والكتب انه المؤلف قد جاز منهم هذه الشقة على بعدها  
وأنت قد عملت البرهم بعد ذلك من أطلب الثمرات ، فهو قمين بالشكر وجدير بالتأدب . وإذا استطاع  
مؤلف ناشئ لم يغار علقته الدرس انه من عهد غير بعيد أنه يقدم للحياة النابتة هذه الجواكر  
الحسانه لأنه لنا انه نهض بهذا الفلاح المبكر ، وأنه نقتظر ما وراء هذا الفراس الجليل منه ثم جليل .  
وبين هذا وذلك أنه حى أمانى للكتاب ومؤلف الكتاب ؟

مسند

٣ يولي سنة ١٩٣٨



# كلمة الاستاذ الجليل الدكتور وايت ابراهيم وكيل كلية الحقوق وأستاذ القانون الدستوري

لما كانت مصر حديثة العهد بالنظام الدستوري ، وما تزال تخطع المرحلة الأولى في سبيل توطيد أعلامه وترعيم تقاليد ، فانه من الطبيعي انه يختلف المشرعون والسادس والكتاب في وجهات النظر عند حدوث بعضهم الالتزام السياسي ، فيكيفها كل حسب تفكيره ويقيم الدولة على صحة ما يذهب اليه ، فاذا طالع القارى هذه الجهود الففيرة جاز في ترجيح احدى الكفتين .

وقد يكون العمل السياسي - المختلف عليه - مخالفا للنص الدستوري أو الروح أو الياقة أو النزاهة أو الزوق أو التقاليد ، وقد يكونه مطابقاً للدستور ولكنه بعيد عن التبصر السياسي لهذا كانت السوابق الدستورية في كل دولة هي التي تعطى لإعلام الدستور قالبها النهائي .

والدساتير وانه تكن في الواقع صنفية بؤسرة واحدة في إنجلترا وفرنسا وبلجيكا ومصر ، انه كل دستور منها له قالبه الخاص بحكم تقاليد كل دولة وسوابقها الدستورية .

ولقد شبه بعض العلماء الحياة الدستورية بالإنسان أو الباهرة أو الآلة الميكانيكية وهم يفسدونه بهذه التشبيهات الى انه الانظمة الدستورية مهما اختلفت فهي عرضة للحرصه أو التوقف أو العطل ، فاذا ما عاجلها الانحطاطيون عولجا صمجا نابعاً ، برأت واستردت نشاطها وقوتها .

فالخلاف السياسي ذاته ، والتصادم بين السلطات في أمره الامور هو المحك الذي يرمم التقاليد الدستورية ويكيفها حسب القاية المثلى ، وانه هذا الخلاف مهما اشتد وتشتت نواحيه لا يبر وأنه ينتهي الى حل معين ثابت ، وهذا الحل هو التقليد المشهود .

وهكذا كلما تعددت أوجه الخلاف بين السلطات ، كلما تعددت تبعاً لها التقاليد في مختلف النواحي ، فهو نمط السنوه حتى يأخذ الدستور قالبه النهائي .





وافر الطمعت على هذا المؤلف النفيس القيم الذى يعتبر بحق مرجعا هاما جليلا للشئونه والبحاث  
الدرستورية ، فانضيت مؤلفه القدير قد استوعب هذه المادة استيعابا دقيقا ومزق اسرارها العميقة ،  
فعمد الى تسهيل التقاليد المصرية على ضوء المقارنات الدرستورية العالمية والاعمال التحضيرية المصرية  
وبوبها تبويباً منظماً حديثاً يسهل على الباحث متعة الدراسة والبحث فى المراجع المختلفة ، فجاه سامع  
وافيا يسقى الاحجاب والتقدير والتناء .

والى أهنيء الاستاذ محمد الشريف بهذا العمل الجليل ، كما افخر بمجهودده القيم الذى دل على سعة  
المعرفة وقصته فى هذه الدراسة الدرستورية ، وبضاغف زهوى وفخارى أنه يكون هذا السفر النفيس  
ثمرة صده غرس زميل نابه لاله يوما فى مقررة أبنائى الطلبة التوابغ الزيمه نوسنت فيهمهم حمل  
رسالتنا الى مصر المتوثبة الناهضة وأبناء الجيل الحديث .

٤ يولييه سنة ١٩٣٨



## بيان

هداني الى وضع هذا الكتاب عامه :

الاول : تسهيل مهمة البحث على المستعملين بالمسائل الدستورية .

الثاني : المحافظة على ذلك التراث الثمين من التقاليد البرلمانية لشكوره هدى لنا في حياتنا النيابية .

فلقد لاحظت أثناء قيامي بإدارة مكتب رئيس مجلس الشيوخ انه المعروف كثيراً ما لاه يثار حول تفسير نص من نصوص الدستور ويسند الجدل وتفتش مسائل البحث وبصعب الوصول الى الرأي الصواب . وتزداد هذه الصعوبة كلما اقتضى الحال سرعة الفصل .

ولما لاه على الباحث انه يرجع دائماً الى اصل القانونه واعماله التفسيرية ليتعرف غرضه الشارع وحكمه وضعه للنص . فقد لانت محاضر جلسات لجنة الدستور هي المرجع الاول للباحثين كما انه السوابق الدستورية كثيراً ما وجهت البحث ووجهة خاصة وكثيراً ما لاه في الودود بها فصل الخطاب . والرأي عند رجال الفقه جميعاً انه التقاليد اذا ما استقرت اصبح لها حكم القانونه .

ولاه لزاماً على الباحث انه يرجع الى الرسائل الأجنبية والى كتب الشراح الاجانب الا لم يجد في الاعمال التفسيرية للدستور وفي التقاليد البرلمانية ما فيه 'غنيته' . وهذا العمل فوق صعوبة يستغفر كثيراً من الوقت والجهد .

لست هذه الحال عموماً قرب فتيين لي مبلغ عامة رئاسة المجلس واعضاؤها وموظفيها بل وكل مستغل بالشؤون الدستورية الى كتاب يجمع بين دفتيه الاعمال التفسيرية لكل مادة معه مواد الدستور على عدة ، مؤيدة باهم السوابق البرلمانية في المجلس منذ بدء الحياة النيابية الى اليوم ، متفوعة بتلخيص وجزء بوقوال الشراح المعربين والاجانب مع عقد مقارنة بين مواد دستورنا واهم الرسائل



اوجينية وبخاصة الدستور الفرنسي والبلجيكي . ورأيت استكمال البحث انه ارجع لمحاضر اللجنة  
الاستشارية التشريعية Le Comité Consultatif وهي اللجنة التي اعالت اليها الحكومة مشروع الدستور  
لصوغه في قالب القانوني . وقد ترجمت هذه المحاضر مع ذكر اهم التعديلات التي ادرجتها اللجنة  
على كل مادة من مواد الدستور .

وانما للفائدة رأيت انه الخي بالجزء الاول للكتاب جزءاً آخر خاصاً بتقارير اللجان البرلمانية  
وابحاثها الدستورية في المجلسين مع الاشارة وانما الى موضع البحث عند الكلام على النص .

وان هذا الكتاب الذي اضع بين يدي القراء ، انه ارجعت لنفسى بعض الفضل في وضعه فانه  
لزماني كل الفضل في تسييعي على الاسراع في انجازه الى حيز الوجود بما بذلوه لي من عونه  
صادق وما اسبقوه علي من عطف فخالص .

وتلك خطوة قد هداني الله الى خطوها فانه تكن موفقة فذاك ما احمد الله عليه وما توفيقى  
او بالله عليه توكلت واليه اُنيب .



١٦ يولييه سنة ١٩٣٨





## مراجع الكتاب

محاضر لجنة وضع المبادئ العامة للدستور (لجنة الثمانية عشر)

محاضر اللجنة العامة لوضع الدستور (لجنة الثلاثين)

محاضر اللجنة الاستشارية التشريعية

Le comité consultatif.

مضابط مجلس الشيوخ والنواب .

كتاب الموضوعات البرلمانية لقواد بك كال

كتاب القانون الدستوري للدكتور وايت ابراهيم والدكتور ومير رأفت .

كتاب « القانون السياسي » دوجين بير طبعة سنة ١٩٢٤

Traité de Droit Politique par EUGENE PIERRE.

كتاب « القانون الدستوري » لبيرون ديجي طبعة سنة ١٩٣١

Traité de Droit Constitutionnel par LÉON DUCOUT.

كتاب « القانون الدستوري الفرنسي والمقارنه » دوسمه طبعة سنة ١٩٢١

Droit Constitutionnel Français et comparé par A. ESMEIN.

كتاب « الدساتير الحديثة » لدارست طبعة سنة ١٩٣٢

Les Constitutions Modernes par DARESTE.

كتاب « القانون الدستوري » لجوزيف بارثليمي طبعة سنة ١٩٢٦

Droit Constitutionnel par JOSEPH-BARTHELEMY.

كتاب « رئاسة المجالس النيابية » لهنري ريبير طبعة سنة ١٩٠٨

La présidence des Assemblées Politiques par HENRY RIBERT.

كتاب « الدستور البلجيكي » لتونيس طبعة سنة ١٨٧٩

La Constitution Belge par J. J. THONISSEN.

كتاب « الحكومة الانجليزية » لاورنس لوبل طبعة سنة ١٩١٠

Le Gouvernement de L'Angleterre par A. LAURENCE LOWELL.



## الجزء الاول



## فهرس هجائي لمواد المستور

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣٦٥	انتخاب شيخ من كل مائة وتعين أبا		حرف « ا »
٤٤٦	عدم جواز انتخاب الامراء		الاحكام والالتزامات
	انتقاد المجلس :	٥٤١	الأحكام العرفية :
١٩٢	تأجيله	٢١٤	١- حق الملك في اعلانها
٤٦٦	العدد اللازم لصحة		جواز تعطيلها للمستور
	أوامر الملك :		عدم تعطيلها للبرلمان
٢٥١	التوقيع عليها وعدم اعطائها الوزراء		كيفية اعلانها
	من الشئولية		احكام وقية لأول انتخاب
٥٧٦	أوقف :	٦٢٢	اختصاص مجلس البرلمان — تساويه أو
	مباشرة وزارة الاوقاف	٢٢٣	عدم تساويه
	حرف « ب »	٤٨٥	✓ الاستجوابات
	البرلمان :	٤٨٥	✓ الأسئلة
٣٢٣	تأليفه من مجلسين	٤٧٦	استقالة الوزارة عند سحب الثقة
٤٢٩	عدم جواز الجمع بين عضوية المجلسين		استمرار المجلس للتبني مدته في وظيفته
٤٦٤	أدوار انتقاد المجلسين واحدة	٥٠٨	حق يجتمع المجلس الجديد
٤٦٦	صفة انتقاد المجلسات	٥٨٧	الاسلام دين الدولة
٤٦٨	صفة اصدار القرارات	٤٦٨	✓ الأغلبية اللازمة لصحة قرارات المجلس
٤٣٧	مركزه	٩٢	التراجع القوانين — حق الملك والمجلسين
٥١٩	انتقاده بهيئة مؤخر		في ذلك
٥٩٢	عدم جواز تعطيله		الأليات :
٤٩٥	عدم مسؤولية الأعضاء	١٤	حمايتها
٤٦٠	دعوته للاجتماع بأمر الملك ✓		الامتيازات الأجنبية — عدم مساس
١٩٤	« بطلب (دعوة غير عاجلة) »	٥٩٢	المستور بها
٤٢٨	عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها		الانتخاب :
١٩٢	تأجيل البرلمان	٥٠١٣٣٥	بالاقتراع العام
٥٨٤	البوليس — نظمه واختصاصاته	٤٢٧	انتخاب رئيس ووكيل مجلس النواب
	حرف « ت »	٣٩٤	تعيين رئيس مجلس الشيوخ وانتخاب
١٩٢	تأجيل انتقاد البرلمان	٥٠٤	وكيله
١٩٢	التحقيق — حق المجلسين في ابرائه	٤٠٨	الانتخاب لملء المنحل الحال
			انتخاب نائب عن كل سين أبا

الوضوع	صفحة	الوضوع	صفحة
١٤	٦٧	تساوى المصريين أمام القانون	١٤
١١٩	٧٧	التصديق على القوانين أو عدم التصديق عليها أو تأجيلها	١١٩
التصديق :			
٦٧	٢٩	الزاميته وجانيته	٦٧
٦٧	٥٦	حرية	٦٧
٥٤١	٥٧٦	التعهدات التي تستوجب صرف مبالغ	٥٤١
٥٢٠	٤٩٥	تسدين محام لكل منهم بجناية	٥٢٠
٥١١	١	تعيين وعزل المواطنين	٥١١
٥٤١		التكاليف المالية وعدم جوارها الا في حدود القانون	٥٤١
٢٤٩		توقيعات الملك	٢٤٩
		<b>حرف دـ</b>	
٣٠٧٢٧١ ١٧٠٩		الثقة بالوزارة وعدمها وتأجيلها	٣٠٧٢٧١ ١٧٠٩
		<b>حرف جـ</b>	
٤١	٢٠٨	الجرائم والعقوبات - عدم تهررها	٤١
٤٣٩	٦٣٦	الاعاقون	٤٣٩
١٢		الجمع بين عضوية الشيوخ وعضوية النواب	١٢
٩		الجنسية المصرية	٩
		<b>حرف حـ</b>	
		<b>الحرب :</b>	
٢١٩	٥٩٧	حق الملك في اعلانها	٢١٩
٥٩٢		تأثيرها على البرلمان وعلى الدستور	٥٩٢
٢١٩	٥٩٢	موافقة البرلمان على الحرب المجوسية	٢١٩
٤٦		حرمة للسكية	٤٦
٤٥		المنازل	٤٥
٦٥		حرية استبدال اللغات	٦٥
٧٤		الاجتماع	٧٤
٥٠		الاعتقاد	٥٠
		<b>حرف خـ</b>	
		<b>خطاب العرش</b>	
		<b>خديوي السابق - تمضية أملاكه</b>	
		<b>حرف دـ</b>	
		<b>الدستور :</b>	
٥٩٧		تقييده وتفسيره	٥٩٧
٥٩٢		عدم مساسه بالتعهدات الدولية والامتيازات	٥٩٢
٥٩٢		عدم جواز تمثيله إلا ابلان الحرب والأحكام الرعية	٥٩٢
٣٦٥		النواثر الانتخائية :	٣٦٥
٣٦٥		تعيينها	٣٦٥
٤٦٠		تفسيرها	٤٦٠
٣٠١٥١٦٤		دور الانقاذ المادي	٣٠١٥١٦٤
٥٦٤		دور الانقاذ غير المادي	٥٦٤
		الدين المصري	

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	<b>حرف «ط»</b>		<b>حرف «ر»</b>
	الطبرن :		الرب والنيابتن :
٤٥٤	✓ حق كل من المجلدين في التصرف في طموته	٥٠١	عدم جواز منحها لأعضاء البرلمان
	<b>حرف «ع»</b>	٢١٠	حق الملك في منحها
	عرش الملكة المصرية — وراثته		<b>حرف «س»</b>
١١٥	العربية لغة الدولة	٤٦٥	سرية جلسات البرلمان
٥٨٧	القو :	٤٩	و الخطابات والقرارات والمواصفات
٥٨٧	القو الشامل		التليفونية
٣٠٧	القو عن الوزير المحكوم عليه	٥٠٤	سقوط العضوية بالاستقالة
٤٢	عقوبة التلى أو التقييد بمكان معين		سقوط العضوية لعدم الأهلية أو فقدان الصفات
٤٧	و مصادرة الأموال	٢١٠	( انظر طمون )
	القيدة :		سك العملة
٥٠	حرية الاعتقاد	٥٤١	السكك الحديدية
	عدم جواز الاحتياج بالقيدة للتفليس	٨٣	سلطة الأمة
٥٠	من الواجبات الوطنية	٨٦	السلطة التشريعية
٤٦٥	علنية جلسات البرلمان	١١٠	و التنفيذية
	<b>حرف «ف»</b>	١١٢	و السلطة القضائية
	فصل المضمون من مجله	٥٤١	الملف
٥٠٣	<b>حرف «ق»</b>	٦١٧	المودان
	القريض على الأفراد		<b>حرف «ش»</b>
٤٠	القضاة — تعيينهم وعزلهم	١	شكل الحكومة
٥٢٠	القوانين :		الشيخ :
	اقتراحها	٣٧١	طبقات انتخابهم وتعيينهم
١١٩	التصديق أو عدم التصديق عليها	٣٩٢	مدة عضوية الشيخ
٩١	اصدارها	٣٦٩	عمر الشيخ
٦٣٧	حكم القوانين الصادرة منذ تمثيل		<b>حرف «ض»</b>
	الجمعية التشريعية		الضرائب :
٦٢٢	سريان القوانين غير النافذة للدستور	٥٤١	عدم جواز الاعفاء منها الا بقانون
		٩٢	اختصاص الحكومة ومجلس النواب
			بحق اقتراح تقررهما



الوضوع	صفحة	الوضوع	صفحة
حرف د.		للشولية الوزارية ✓	٢٥١
اللاجئون السياسيون ومنح تسليمهم		مفروعات ومقرحات القوانين :	
اللائحة الداخلية - حل كل من المجلسين		احالة مفروعات الحكومة على الجبان	٤٧٢
في وضع لائحته	٥٨٧	المختصة	
الوائح اللازمة لتنفيذ القوانين	١٧٠	احالة مقترحات الأغنياء على لجنة	٤٧٢
حرف م.		الاقتراحات	
مجلس الوزراء	٢٤٤	أخذ الرأي على مفروعات القوانين	٤٧٢
مجالس اللدريات والمجالس البلدية	٥٣٤	مادة مادة	
مجلس الأحكام المخصوص	٣٠٧	ارسال للمفروعات التي يقرها أحد	٤٧٢
مجلس الشيوخ :		المجلسين الى المجلس الآخر	
تأليفه ونسبة التمثيل فيه	٣٣٥	عدم جواز اعادة النظر في مفروع	٤٧٢
شروط العضوية	٣٦٩	سبق رفضه في نفس الدور	
مدة العضوية فيه وتجديده تجديدًا		للمشات وللكتات والامانات	٥٤١
تصليبا	٣٩٢	للكفاءة البرلمانية	٥١٤
جواز تعيين أمراء الأسرة للملكة به	٤٤٦	اشتراكه مع البرلمان في السلطة التشريعية	٨٦
وقف جلساته اذا حل مجلس النواب	٤٠٠	ومنه الواجبات اللازمة لتنفيذ القوانين	١٧٠
مجلس النواب - نسبة التمثيل فيه	٤٠٨	رئيس الدولة الأعلى وفاته مصونة	١١٧
شروط العضوية	٤٧٢	حقه في اصدار القوانين وتطبيقها	١١٩
حله ✓	١٧٢	أنه القائد الأعلى للجيش	٢١٩
عدم جواز اعادة حله لنفس السبب		حقه في ابرام الصلح والمهادنة وعلان	٢١٩
واشتغال أمر الحل على دعوة للتدوين	٤٣٠	الحرب	
عدم تنه بالوزارة	٢٧٦	حقه في تعيين وعزل الموظفين	٢١١
المحاكم :		» منع الرتب والياشين	٢١٠
استقلالها ، اختصاصها وترتيبها ، علية	٥٢٠	» اعلان الأحكام القرفية ✓	٢١٤
أحكامها ، علية جلساتها ، المحاكم		» سلك السلة	٢١٠
المسكرة		سلطته في اصدار مراسيم لها قوة	٢٠١
عماكة الوزراء ✓	٣٠٧	القوانين في علة البرلمان ✓	
عناطة البرلمان	٥٠٩	حقه في تعيين وإقالة الوزراء ✓	٢٢٧
عناطة السلطات العامة	٧٨	مباشرة سلطته بواسطة وزرائه ✓	٢٢٤
متمصات الملك والبيت المال وأوسياءه	٢٤٠	حقه في تعيين خليفه في حالة خلو العرش	٢٣٣
للمراسم التي لها قوة القوانين ✓		اجتماع المجلسين بمجرد وفاته	٢٣٢
شروط استنارها وأثرها	٢٥١	اختيار البرلمان خلفا للملك في حالة	
		خلو العرش	٢٣٧

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٥١٠	النظام — المحافظة عليه في المجلس	٢٢٣	عدم جواز توليه أمور دولة أخرى إلا
٤٣٨	التيابة عامة عن الأمة		برضى البرلمان
	<b>حرف «و»</b>	٥٨٩	سلطته فيما يخص بالمعاهد الدينية
١٦٤	وحدة أدوار الانتخاب للمجلسين	٥٩٧	مواد الدستور التي لا تقبل مسا ولا قضا
١١٥	وراثه العرش	٥١٨	المؤتمر — رياسته
	الوزير :	٥٥١	الميزانية :
٣٠٧	اتهامه		مبدأ تقديمها للبرلمان ، مناقشتها في
٢٥٦	حقه في حضور كلا المجلسين والاستماع		النواب أولا ، عدم جواز فض الأمور
	بكبار موظفيه متى يكون له رأى محدود	٦٢٥	قبل الفراغ منها ، كيفية التصديق عليها ،
٢٧٦	عدم الثقة به	٥٦٤	الخلاف بين المجلس عليها .
٢٥٩	عدم اشتراكه في إدارة الفرق أو		حق الحكومة في العمل بالميزانية القديمة
	استجاره أو شرائه شيئا من أملاك الحكومة		حق يعطى على الجديدة
٢٤٦	مصرته	٥٧٦	ميزانية وزارة الأوقاف
	<b>حرف «ي»</b>	٥٧٣	عدم جواز صرف مبلغ غير وارد في
٤٥١	يمين أعضاء البرلمان		الميزانية إلا بموافقة البرلمان
٢٣١	« أوصياء العرش		<b>حرف «ن»</b>
٢٢٩	« الملك		الثائب ( انظر مجلس النواب )

## أمر ملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣

بوضع نظام دستوري للدولة

نحن ملك مصر

بما أننا ما زلنا مذنبوناً عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحفظ  
بالإمانة التي عهد الله تعالى بها إلينا نطلب الخير دائماً لامتنا بكل ما في وسعنا  
وتوخي أن نسلك بها السبيل التي نعلم أنها تقضي إلى سعادتها وارتقاها وتمتعها  
بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدينة .

ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح إلا إذا كان لها نظام دستوري  
كأحدث الأنظمة الدستورية في العالم وأرقاها تعيش في ظله عيشاً سعيداً  
مرضياً وتمكن به من السير في طريق الحياة الحرة المطلقة ويكفل لها  
الاشتراك العملي في إدارة شؤون البلاد والاشراف على وضع قوانينها  
ومراقبة تنفيذها ويترك في نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها  
ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والابقاء على صفاتها وميزاتها التي هي  
تراثها التاريخي العظيم .

وبما أن تحقيق ذلك كان دائماً من أجل رغباتنا ومن أعظم ما تتجه إليه  
عزائمتنا حرصاً على النهوض بشعبنا إلى المنزلة العليا التي يؤهلها لها ذكاؤه  
واستعداده وتتفق مع عظمتة التاريخية القديمة وتسمح له بتبوء المكان اللائق  
به بين شعوب العالم المتمدين وأهمه .

أمرنا بما هو آت :

# الباب الأول

## الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

مادة ١ - مصر دولة ذات سيادة وهي مرة مستقلة ملكها لا يحزأ ولا ينزل عن شيء منه وعلمونها ملكية وراثية وشكلها نيابي .

### الأعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : ورد عن هذه المادة في صفحة ١ من مجموعة محاضر هذه اللجنة ما يأتي : —

دولة الرئيس — لنبحث المبادئ الأساسية واحدا بعد الآخر مبتدئين بشكل الحكومة .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أرى أن تكون الحكومة ملكية دستورية وراثية في عائلة محمد علي طبقا لقانون الوراثة الحالي .

معالي احمد طلعت باشا — ألا يحسن أن نذكر أن مصر مستقلة ذات سيادة وحكومتها ملكية دستورية الخ .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذا معلوم بالبداية بدليل أن الأمة تشرع لنفسها .

حضرة عد الحميد بدوي بك — النص على هذا لا محل له في الدستور لأنه متعلق بالمركز الدولي للبلد وتقريره يكون في المعاهدات لا في القوانين .

دولة الرئيس — في القانون الترويجي نص قد يفي بالفرض الذي يشير اليه طلعت باشا يمكننا اقتباسه فنقول ان مصر ملكة حرة مستقلة غير قابلة للتجزئة ولا يجوز التنازل عن شيء من أراضيها .

مجلس النواب جلسة

٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ :

دعى البرلمان الى عقد

دورة غير عادية لنظر معاهدة

الصدائق والتحالف بين مصر

وبريطانيا العظمى — وهذه

المعاهدة وقع عليها أعضاء

الهيئة الرسمية المصرية في

٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ في

قاعة لوكارنوبثندن — وجاء

على لسان رئيس مجلس

الوزراء في (مجلس النواب)

— ان تتمتع مصر بالاستقلال

معترف به في المادة الثالثة

ونصها وتوى مصر أن

للادة ٣ في الدستور البلجيكي ، المادة ٢ من دستور ايطاليا

للادة (١) يقابلها } وللادة ١ و ٢ من دستور استونيا ، المادة ٢ من دستور الترويج  
واللادة ١ من دستور النمسا ، المادة ٢ و ٣ فقرة أولى من دستور تشيكوسلوفاكيا

تنص المادة الأولى من الدستور المصري على أن مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة . ولاحظ أن معظم الدساتير الأوروبية لم يرد بها مثل هذا النص لأنه يخلق في الواقع بالمركز الدولي للدولة أكثر مما يخلق بنظام الحكم الداخلي فيها . =

وبعد مناقشة تقرر أن يكون المبدأ الأول هو :  
حكومة مصر ملكية دستورية وراثية في أسرة محمد على .

اللجنة العامة لوضع الدستور : وورد عن هذه المادة في صفحة ١٢ وما  
بعدها من مجموعة محاضر هذه اللجنة ما يأتي : —  
تلى القرار الأول وهذا نصه :

تكون الحكومة ملكية دستورية وراثية في سلالة محمد على .  
حضرة محمود أبو النصر بك — أطلب أن يواد على هذه العبارة كلمة  
سبقت المناقشة فيها وهي كلمة « مستقلة » .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — الاضافة الآن لا محل لها لأن القرارات  
المطروحة الآن للنظر ليست هي النصوص الدستورية النهائية وأرى أن تنحصر  
المناقشة الآن في نقد القرارات التي وضعت بما هي بغير تعرض الى ما يجب  
اضافته فانه سيضاف الى هذه النصوص عند التحرير شيء كثير من الاحكام  
والفاصيل .

حضرة محمود أبو النصر بك — المقام يسمح يبحث هذه المسألة الآن  
لانه سبق التعرض لها ولست أجهل أن لجنة التحرير ستشتغل بوضع النصوص  
المفصلة ولكن لجنة التحرير لا تستطيع أن تزيد شيئاً على المبادئ العامة والذي  
نحن بصدده الآن مبدأ عام سبقت المناقشة فيه وترك للجنة العامة البت فيه نهائياً .

تطلب الانضمام الى عصبه  
الاسم وبما أن حكومة  
صاحب الجلالة في المملكة  
المتحدة تتعرف بأن مصر  
دولة مستقلة ذات سيادة  
فانها ستؤيد أى طلب  
تقدمه ... »

وفي جلسة ١١ نوفمبر  
سنة ١٩٣٦ :

تناقش المجلس في تقرير  
لجنة الشؤون الخارجية عن  
هذه المعاهدة وجاء في هذا  
التقرير تحت عنوان حقوق  
مصر كدولة مستقلة —  
« لاشك في أن أحكام  
المعاهدة قد حققت لمصر  
سيادتها واستقلالها وأن  
من مظاهر هذه السيادة  
وآثارها ما نصت عليه المادة  
الثالثة في أن مصر تنوي

== أما نص المادة بأن « ملك مصر لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه » فاقصود به أن « سلطانها لا يجزأ » — بدليل النص  
الفرنسي لهذه المادة : Les droits de Souveraineté sont indivisibles et inaliénables.

ومثل هذا النص ورد بالدستور البلجيكي  
Les limites de l'Etat, des provinces, et des communes ne peuvent être changées...  
كما ورد أيضاً في الدستور الروماني

Le royaume de Norvège est un Etat libre, indépendant, indivisible et inaliénable.

أما ما جاء في الدستور المصري من « أن حكومة مصر ملكية وراثية وشكلها نيابي » فاقصود به أن حكومتها ملكية وراثية  
دستورية ، والملكية الدستورية نظام تكون فيه سلطة الملك مستمدة مباشرة من الدستور والقوانين . وبناء على ذلك تكون حقوق  
الملك واضحة المعالم والمحدود — وهذا وقد قرر الأمر في الكرم الصادر في ١٣ إبريل سنة ١٩٢٢ النظام المتبع في وراثة العرش .

وهذا النص مقتبس من الدستور الروماني أيضاً

La forme du gouvernement est celle d'une monarchie limitée et héréditaire.

الانضمام الى عضوية عصبة الأمم . . . . . ومن مظاهر السيادة أيضا ما نصت عليه المادة الثانية من تساوى البلدين في التمثيل السياسى بسفراء معتمدين بالطرق المرحية . ولمصر مطلق الحرية في علاقاتها مع الدول الأجنبية . — وقد وافق المجلس على هذا التقرير .

#### مجلس الشيوخ جلسة

١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦ :

تناقش المجلس في تقرير لجنة الشؤون الخارجية عن المعاهدة المصرية الانجليزية الذى جاء فيه « وقد تأكد اعتراف إنجلترا باستقلال مصر وسيادتها انه عند حدوث خلاف بينها وبين إنجلترا بشأن تطبيق أحكام هذه المعاهدة أو تفسيرها وإذا لم تبسر تسوية الخلاف بالمفاوضات بينهما يرفع الأمر الى عصبة الأمم لتحلّه بمقتضى أحكام عهدها بشأن النول التي يرتبط بعضها مع بعض بمعاملات وفى ذلك التساوى بين الطرفين .» وجاء فيه « هذه حال مصر بعد المعاهدة تلخيصها

سعادة اسماعيل أباطه باشا — هذمه مسألة سبق التكلم فيها واختلفت اللجنة الفرعية بشأن النص عليها فلماذا لا يعاد طرحها الآن لفصل فيها معكم .  
معالي الرئيس — سأتلو عليكم ما ورد بشأن هذه المادة في التقرير .  
وتلا معاليه العبارة الخاصة بها .

سعادة اسماعيل أباطه باشا — لقد كشفت لنا عبارة التقرير عن موطن الخلاف في هذه المادة وأرجو أن يأذن معالي الرئيس عند عرض كل قرار للمناقشة بتلاوة ما ورد بشأن ذلك القرار في تقرير اللجنة الفرعية .

حضرة محمود أبو النصر بك — اذا أنا طلبت اضافة كلمة « مستقلة » فليس لأنى أرى رأى من يقولون أن مسألة الاستقلال أمر داخلى محض فليس هو كذلك وانما هو داخلى وخارجى في آن واحد ونحن في ظروف تحتم علينا أن ننص على هذه الكلمة في تعريف شكل الحكومة لأن مسألة الاستقلال تناولتها الأبحاث وأخذ بعض الكتاب منا ينكرونها حتى بعد التصريحات الرسمية .  
فحق علينا أن نأتى بهذه الكلمة في تبيان شكل حكومتنا قطعاً لهذا النزاع .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أقرح زيادة على ما أقرحه حضرة أبو النصر بك اضافة أخرى يكون بها النص هكذا ( حكومة مصر ملكية حرة مستقلة ذات سيادة ) وأن يضاف بعد كلمة ( وراثية ) عبارة ( اعتماداً للأمرين الصادرين بتاريخ كذا وكذا ) وهما الأمر الكريم الصادر باعلان الاستقلال والأمر الكريم الصادر بتنظيم وراثه العرش وأن يضاف بعد عبارة ( في سلاطة محمد علي ) عبارة ( وهذه القواعد لا تمس ) وذلك تمهيداً لمبدأ آخر أريد النص عليه وهو مبدأ سيادة الأمة لأنه ملحق بالمبدأ السابق وقد أقرحت النص على ذلك في اللجنة الفرعية وأقر الآن أن الحق الذى اكتسبت الأمة انما هو نتيجة جهادها وليس مستمداً من سلطة أخرى فلما الحق اذن أن تنص في دستورها على أنها متمسكة به الى النهاية حتى لا يكون دستورنا منحة بل مستمداً من الأمة التي لها الحق أن تضع دستورها وأن تقرر مصيرها بنفسها .  
وهذا يستدعى النص على المبدأ في الدستور وقد كان مقبولا بالإجماع في اللجنة الفرعية وانما اختلف على النص وعدمه وأرجو أن توافق اللجنة العامة على وجوب النص .

سيادة ، واستقلال ،  
ومساواة ، وإطلاق حرية ،  
واستقرار بشؤوننا ، وكسب  
مكان بين الأمم المجيدة (١)  
وقد وافق المجلس على  
هذا التقرير .

حضرة محمود أبو النصر بك - أترح أن يفصل هذا المبدأ عن المبدأ  
السابق وأن يقصر البحث الآن على شكل الحكومة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - المبدأ مرتبطان وأرى أنه يحسن  
البت فيهما معاً .

سعادة منصور يوسف باشا - لى اقتراح خاص بالقرار الأول وهو أن  
يكون نصه هكذا : حكومة مصر ملكية دستورية ذات سيادة وراثية فى عائلة  
محمد على وملكها يلقب بملك مصر والسودان .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - لقد نص على ذلك فى موضع آخر .

(١) هذه المادة التى صادق عليها البرلمان المصرى فى الواقع نتيجة لعدة محاولات بدأت منذ نهضت مصر تطالب باستقلالها فى  
١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ — فى ١٧ يولى سنة ١٩٢٠ قدم الوفد المصرى مشروع معاهدة إلى لجنة اللورد مائر . نصت المادة الأولى  
منه على أن « تتترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر . وتنتهى الحماية التى أعانتها بريطانيا على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هى  
والاحتلال العسكري وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الخارجية والداخلية وتكون دولة ذات نظام دستورى » — ولكن هذه  
المفاوضات أخفقت لأن اللجنة لم تهمل إدخال التعديلات التى أبهتسا الأمة المصرية على مشروعها قبل إجراء المفاوضات الرسمية ، وأمام  
هذه التعديلات وجوب التمس صراحة على إلغاء الحماية — وسنة ١٩٢١ جرت مفاوضات أخرى بين الحكومة المصرية برئاسة  
المنفور له عدلى يكن باشا وبين اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية يومئذ — وقد وقف اللورد فى أول جلسة يسأل الوفد المصرى  
عن برنامجهم — فأجاب المنفور له عدلى باشا « برنامجنا ينحصر فى أن مصر تريد استقلالها وإنهاء الحماية أما الضمانات فعلى أمر يتبع »  
وتحتمل مستعدون للضمانات فيها على هذا الأساس . وقد فشلت هذه المفاوضات أيضاً لأسباب عديدة أهمها أن الحكومة البريطانية  
اشتغلت أن تترابط القوات البريطانية فى مصر فى أى مكان ولأى زمان .

وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أسفرت بريطانيا العظمى من جانبها وحدها تصريحاً أثبت فيه الحماية واعترفت بأن مصر دولة مستقلة  
ذات سيادة ولكنها احتفظت لمطلقاً وأنها بأمور أربعة حتى يحصل الاتفاق عليها بمفاوضات حرة تجرى بين البلدين — وهذه التعديلات  
هى الدفاع عن مصر ، وحماية المواصلات البريطانية ، وحماية الأجانب والأقليات ، وسأله السودان .

وفى سنة ١٩٢٣ صدر الدستور المصرى وتكونت أول وزارة دستورية برئاسة المنفور له سعد زغلول باشا وجرت بينه وبين  
المستر مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية يومئذ معاهدات لم تستغرق أكثر من ثلاث جلسات .

وفى سنة ١٩٢٧ جرت معاهدات أخرى بين المنفور له عبد الحافى ثروت باشا رئيس الحكومة المصرية ووزير خارجيتها وبين  
السير أوسطن تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية إذ ذاك وأفضت إلى مشروع عرض على الوزارة المصرية قرضه لأنه « لا يتفق فى  
أساسه وضوضه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكري البريطانى شرعياً » .

وفى سنة ١٩٢٩ جرت معاهدات بين صاحب البولة عبد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية وبين المستر هندرسون وزير الخارجية  
البريطانية يومئذ . وعلى أثرها قدم المستر هندرسون إلى الحكومة المصرية مقترحات عرضت فى سنة ١٩٣٠ على البرلمان المصرى  
لفوز الوزارة القائمة برئاسة صاحب البولة مصطفى النحاس باشا فى أن تتفاوض فيها مع الحكومة البريطانية للحصول على اتفاق  
شريف وطيء يوثق عرى الصداقة بين البلدين .

وفى مارس سنة ١٩٣٠ سافر الوفد الرسمى واستمرت المفاوضات مع المستر هندرسون إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٠ ولكنها أخفقت لعدم  
الاتفاق على مسألة السودان — وفى سنة ١٩٣٢ تحدث صاحب البولة ١٩٣٢ مع السيد سيمون وزير الخارجية البريطانية يومئذ تمهيداً للدخول فى مفاوضات ،



سعادة منصور يوسف باشا — لكى أقترح أن يجمع النصان في صدر الدستور لأن في ذلك ضخامة وعظما .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — العبارة الأخيرة من اقتراح سعادة منصور باشا واردة في باب السلطة التنفيذية ولنا الآن بصدد التبويب والتنسيق وإنما نعرض القرارات للنقد والتحصيل أما اختيار المكان اللائق بنص معين فيجب أن يترك للجنة التحري .

حضرة محمد على بك — النص المقترح وضعه بشأن استقلال مصر وما الى ذلك يمكن اقتباسه من عبارة تقرير اللجنة الفرعية فإنه يتضمن النص الذى كان اقترحه معالى طلعت باشا ولذا أقترح أن نأخذ الصيغة الواردة بالتقرير كما هي فيكون النص هكذا :

( مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة غير قابلة للتجزئة ولا يجوز التنازل عن شيء من أراضيها وحكومتها ملكية دستورية وراثية في سلالة محمد على ) .  
سمحة السيد عبد الحميد البكرى — طلبت مثل هذا النص في تقريرى الخاص واني أتلو على حضراتكم العبارة التى ذكرتها في تقريرى وهي : أن اللجنة أقرت المبدأ الذى نصت عليه المادة باجتماع الآراء وإنما وقع الخلاف في أنه يجوز النص في الدستور على ما اقترح أنه يضاف الى هذه المادة من أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة أو لا يجوز وذلك باعتبار أنه أكثر ارتباطا بالدول منه بنظام مصر الداخلى الذى هو مناط أحكام الدستور كما جاء بتقرير اللجنة .

وحيث أن كون هذا النص أكثر ارتباطا بعلاقة مصر بالدول منه بنظام مصر النخ . هو مما يدعو الى وجوب النص على مثل هذا في الدستور (١) لأن الدستور كما يجب أن ينص فيه على الأحكام المتعلقة بنظام مصر الداخلى يجب أيضا أن ينص فيه على ما يتعلق بعلاقتها بالدول (٢) أنه كلما كان ما ينص عليه في الدستور أكثر ارتباطا بعلاقة مصر بالدول يكون الداعى الى النص عليه في الدستور أكيد . على أن كون الحكومة ملكية دستورية لا يقتضى أن الدولة مستقلة ذات سيادة فإن كثيرا من الحكومات ملكية دستورية وليست مستقلة ذات سيادة .

وأما وصفنا للحكومة بأنها دستورية فلأن الحكومة هي التي توصف بأنها دستورية دون الدولة وبأنها نيابية فلأن بعض الحكومات تكون دستورية دون أن تكون مسئولة أمام السلطة التشريعية فلا تكون نيابية كحكومتى ألمانيا والولايات المتحدة فإن وزارة كل من المملكتين ليست مسئولة أمام مجلسها النيابي وإن كانت دستورية . وهذه هي القاعدة التي أنبئت عليها مسئولي الوزارة أمام المجلس النيابي فلا بد من النص عليها في الدستور .

حضرة توفيق دوس بك — أؤيد حضرة المكباتي بك في أن يضاف إلى النص عبارة (طبقاً للأمرين الصادرين بتاريخ كذا وكذا) وإن يذكر في ختام النص أن القواعد الواردة به لا تنقض ولا تمس — وإني وإن كنت لا أوافق حضرة المكباتي بك على النص على سيادة الأمة في هذا الموضع إلا أن للنص على عدم المساس بالقواعد التي سيتضمنها القرار الأول أهمية كبرى قد اتفقتا في اللجنة الفرعية على أن نأخذ بكل تطبيقات مبدأ سلطة الأمة دون النص عليه حتى لا يفهم من النص عليه جواز تغيير شكل الحكومة في المستقبل .

فاذا قررنا الآن عدم جواز المساس بالمبادئ التي يتضمنها القرار الأول وجاء دور النص على مبدأ سيادة الأمة يكون قد زال الحرج الذي كان يمنع من تقرير ذلك النص . أما ما يقترحه سماحة السيد البكري من النص على أن الحكومة نيابية فلا أرى لزوماً إذ لا فرق بين الحكومة النيابية والدستورية والنص الذي يدور عليه البحث الآن فيه أن حكومة مصر دستورية وفي هذا ما يغني عن وصفها بأنها نيابية .

سماحة السيد عبد الحميد البكري — عبارة ( أن الحكومة نيابية ) التي اقترحتها أقصد بها هناك فرقاً بين ما يسمونه *Gouvernement Représentatif* أي حكومة نيابية وما يسمونه *Gouvernement Constitutionnel* أي حكومة دستورية فمثل ألمانيا قديماً والولايات المتحدة الآن لا تسمى حكومتها نيابية لأنها غير مسئولة أمام مجلس النواب .

معالي توفيق رفعت باشا — لعل سماحة السيد البكري يريد أن يذكر في النص أن الحكومة برلمانية فإن الحكومات توصف بأنها برلمانية أو غير برلمانية فالبرلمانية هي التي يختار وزرائها من أعضاء البرلمان كإنجلترا وفرنسا إلا

ما ندر ويكون وزراؤها مسئولين امام الهيئة النيابية وغير البرلمانية ما ليست كذلك كالولايات المتحدة فان وزراها لا يختارون من اعضاء المجالس التشريعية وليسوا مسئولين امامها وكلا النوعين يطلق عليه اسم الحكومة الدستورية ولكن النوع الاول يسمى حكومة دستورية برلمانية والثاني يسمى حكومة دستورية غير برلمانية والأحكام التي اقتبسناها من الدساتير المختلفة هي احكام الحكومة البرلمانية فيصح ان ننص على ذلك ايضا في شكل الحكومة. حضرة على ماهر بك — النص على أن الحكومة نيابية أو برلمانية لا أخالف فيه ولا أتمسك به اذ يكفي عندي أن ينص في الدستور على قواعد الحكومة البرلمانية ومن هذه النصوص يفهم شكل الحكومة . ولكني أوافق على رأى حضرتي المكباتي بك ودوس بك وأضيف تأييدا لهما أن النص على عدم المساس بشكل الحكومة له نظير في الدستور الفرنسي فانه ينص على أن شكل الجمهورية لا يمس . كذلك أوافق على الصيغة الأصلية التي اقترحها حضرة محمد علي بك وأطلب أن يضاف اليها اقتراحات حضرتي المكباتي بك ودوس بك. حضرة محمد علي بك — أنا أوافق على ما قاله حضرة ماهر بك وأقول أن الصيغة ترضي سماحة السيد البكري .

سماحة السيد عبد الحميد البكري — وأنا موافق .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — النص المقترح خطأ من حيث مناه وان كان معناه مقبولا فان وصف الحكومة بأنها ملكية غير صحيح لأن هذا الوصف انما يصدق على الدولة لا على الحكومة فاذا وضعنا لفظ دولة بدلا من لفظ حكومة لم يعد في مقدرننا بعد ذلك أن نصفها بأنها وراثية فان هذا اللفظ لا ينصرف الا الى الملك وقد أردت أن ألقت النظر الآن الى ما في تركيب العبارة من التافه والى أنه يحسن عند التحرير أن يجرأ النص الى جملة أجزاء فيوضع كل جزء في المكان اللائق به في أبواب الدستور .

حضرة توفيق دوس بك — المهم أن لجنة التحرير لا تخرج عن هذه المبادئ ولها بعد ذلك أن تجزئ فيها ما تشاء وتضع الصيغ المناسبة في الأماكن اللائقة . معالي الرئيس — تؤخذ الأصوات على الصيغة التي اقترحها حضرة محمد علي بك مضافا اليها اقتراحات حضرتي المكباتي بك ودوس بك .

قرر بالإجماع أن يوضع القرار الأول بالصيغة الآتية :

مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة وأراضيها غير قابلة للتجزئة ولا يجوز التنازل عن شيء منها وحكومتها ملكية دستورية وراثية في سلالة محمد علي طبقاً للأمرين الصادرين في ١٥ مارس و ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ وهذه المبادئ ثابتة لا تنقض ولا تمس .

وأن يكون للجنة التحرير أن تقدم أو تؤخر في الوضع أو تجزئ العبارة إلى جملة مواد على ألا تخرج عن مدلولها .

وعادت اللجنة العامة للنقاش في هذه المادة في صفحة ١٢ لما أمر الرئيس

#### بتلاوة مواد المشروع .

الباب الأول — تليت المادة الواردة في هذا الباب ونصها : مصر دولة سيدة حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه وحكومتها ملكية وراثية نائية .

معالي توفيق رفعت باشا — لي اعتراض على كلمة ( سيدة ) الواردة بهذه المادة فقد أريد التعبير بها عن مدلول كلمة Souveraineté بالفرنسية ولكن السيد كما جاء في تعريفات الجرجاني هو الذي يملك تدبير السواد الأعظم . وقد جاء في التعريفات أيضاً أن القدرة هي الصفة التي يتمكن بها الحي من الفعل وتركه بالإرادة وربما كان التعبير بلفظ قادرة أدل على المعنى المقصود على أن أفضل استعمال لكلمة الولاية في هذا المعنى فيقال ( مصر دولة لها الولاية العظمى على نفسها ) .

فضيلة الشيخ بخيت — ويصح أن يقال ( لها القدرة التامة ) أما لفظ ( السيد ) فعناه في اللغة ( الشريف ) .

حضرة محمود أبو النصر بك — اطلب بقاء النص على حاله وحجتي في ذلك ما قاله معالي رفعت باشا من أن السيد هو الذي يملك تدبير السواد الأعظم ولا اذنكم تريدون حجة أقوى من هذه على صلاحية الكلمة التي تخيرناها وقد قضينا وقتاً طويلاً في البحث عن كلمة تؤدي معنى Souveraineté فلم نجد سواها . قد تكون الكلمة غير مألوفة ولكن الزمن كفيف بأن يخفف من غرابتها على الاذهان . اما الاعتراض على الكلمة بأن معناها ( شريفة ) فلا محل له لأن هذا

المعنى متنف بالمرة ولا يمكن ان ينصرف الذهن اليه .

فضيلة الشيخ بجيت — نريد أن نعبر بعبارة لا تحتمل اشتباها والسيادة لها معنيين معنى السؤدد ومعنى نفاذ القول ولهذا أطلب تجنبها لأننا نريد أن نضع دستوراً يفهمه كل انسان .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أقترح أن يضاف وصف الى هذه الكلمة دفعا لكل اشتباه فقد قال لنا معالى رفعت باشا الآن أن كلمة سيده تعيد السيادة على السواد الأعظم وسمعت أن لجنة التحرير تجتبت استعمال عبارة ( ذات سيادة ) لأنها لا تعيد السيادة التامة . فلماذا أطلب أن يقال ( مصر دولة تامة السيادة ) لأن كلمة ( سيده ) فيها من النقص ما فى عبارة ( ذات سيادة ) .  
حضرة محمود أبو النصر بك — القاعده اللغوية أن الشيء متى أطلق انصرف الى أكمله فلا محل للاعتراض على الكلمة من هذه الوجهة .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — اذا روى ابقاء المادة على أصلها فاقى أقترح أن يقدم لفظ ( مستقلة ) على لفظ ( حرة ) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذا التعريف قد احتدنا فيه مثال التعاريف الوضعية المسلم بها عند العلماء فلا أوافق على التقديم أو التأخير .  
حضرة ابراهيم الملباوى بك — إذا وضعت كلمة ( حرة ) بعد كلمة ( مستقلة ) أصبحت لغوا .

معالى الرئيس — يؤخذ الرأى على بقاء المادة على أصلها أو التعبير بعبارة ( تامة السيادة ) .

فقرر بالأغلبية ابدال كلمة ( سيده ) بعبارة ( تامة السيادة ) .

وفى الصفحة ١٥٣ عادت اللجنة للنقاش فى هذه المادة

حضرة ابراهيم الملباوى بك — لوحظ على المادة الأولى من الباب الأول أن تقييد السيادة بالتام مع عدم النص عليه بالنسبة للسلطات الأخرى يفيد أننا لا نريد التام الا للسيادة دون الاستقلال لذلك أقترح العودة للنص الذى عرضته لجنة التحرير وهو : مصر دولة سيده مستقلة الخ .

حضرة على ماهر بك — يمكن الاستغناء عن كلمة ( سيده ) فتكون المادة :  
مصر دولة حرة مستقلة .... وفى هذا تمام الكفاية .

حضرة ابراهيم الملباوى بك — هذه الاوصاف لا توضع عبثا وانما نحن مقيدون في وضعها بالاصطلاح السامى لا اللغوى ومن الواجب النص على السيادة لذلك أتمس بقاء النص كما عرضته لجنة التحرير .  
معالي رفعت باشا — لا زلت أقول ان كلمة Souveraineté معناها الولاية العظمى لا السيادة .

فضيلة الشيخ بجيت — السيادة لا معنى لها هنا والسيد هو الشريف الكريم ، فاذا كان لا بد فليوضع النص هكذا :  
« مصر دولة مستقلة حرة ذات ولاية على نفسها » .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — مصر في عهد الحماية كانت حرة ومستقلة ككل الدول التي تحت الحماية فجزيرة هايتى منصوص في قانون حمايتها أنها حرة ومستقلة . والجزر الايونية وضع لها نظام حكم نص فيه على أنها حرة مستقلة تحت حماية فرنسا . وكذلك تونس ومراكش . فالحرية والاستقلال شيء . والسيادة شيء آخر . وقد كانت بلادنا حرة مستقلة تحت سيادة تركيا ثم انتقلت السيادة الى انجلترا . فالحرية والاستقلال يصح وجودهما مع فقدان السيادة .

لدينا مقتضى خاص يدعو للنص على السيادة . وهو أن سيادتنا كانت مفقودة أيام الترك والانجليز ثم ردت الينا فيجب علينا أن نقرر أن بلدنا أصبحت سيادة . والسيادة قانونا كل مكون من عناصر مختلفة : عنصر وجود وطن . وعنصر وجود أمة . وعنصر القدرة على تسيير هذه الأمة في هذا الوطن . ووضع التشريع الملزم . هذه السيادة وجودها يجب غيرها . قصير الأمة التي لها السيادة في وطن مخصوص على أشياء مخصوصين وحدة عالمية في العالم الدولى . ويترتب على ذلك أنها حرة لا يشترك معها أحد لا في أمورها الداخلية أو الخارجية . وتكون الحرية والاستقلال فرعين ناشئين عن السيادة .

فاذا قلنا ( مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة ) فتكون كمن يقول ( هو قادر قاهر اله ) مع أنه يجب تقديم كلمة إله لأن القدرة والقهر أثر من آثار الألوهية ويجب كذلك تقديم السيادة .

ولا يتفق أن يقال ( مصر دولة تامة السيادة حرة مستقلة ) لأنه بعد النص على تمام السيادة لا محل مطلقاً للنص على الحرية والاستقلال . ولكن لا غنى لنا عن النص عنهما كأثر من آثار الدساتير القديمة ولأنهما ( الحرية والاستقلال ) الصفتان اللتان جعلتهما معاهدات الصلح شرطاً للقبول في جمعية الأمم .

لقد كان من مقتضى السياق أن نقول تامة السيادة والحرية والاستقلال ولكن يكون من التزيد التام الذى يعتبر فى التقنين حشواً . لذلك أرى حذف كلمة ( تامة ) وأطلب الموافقة على النص الذى عرضته لجنة التحرير أما الاعتراض الذى قام على كلمة ( سيده ) من أنها تحتل معاني أخرى فردود لأن القرينة تعين المدلول .

معالي رفعت باشا — ولم لا نستعمل كلمة ولاية ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لأنها كلمة مشتركة لها مدلول مادى وهو الأقليم أو المديرية وتستعمل بمعنى سلطة من السلطات كولاية القضاء وولاية التشريع .

معالي الرئيس — يؤخذ رأى .

تقرر بالأغلبية إعادة النص كما وضعت لجنة التحرير وهو :

مصر دولة سيده حرة مستقلة وملكيها لا يجرأ إلخ المادة .

---

# الباب الثاني

في حقوق المصريين وواجباتهم<sup>(١)</sup>

مادة ٢ - الجنسية المصرية بمجردها القانوني .

التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

مجلس النواب جلسة  
٢٤ مايو سنة ١٩٢٨ :

اللجنة العامة لوضع الدستور :  
ورد عن هذه المادة في صفحة ٧٤ من مجموعة محاضر اللجنة العامة ما يأتي  
أمر معالي الرئيس فليت المادة (١) وهذا نصها :  
( الشروط اللازمة توفرها لحيازة الجنسية المصرية تتعين بالقانون ) .  
حاضرة على المنزلاوى بك - ألا يحسن أن نضع قانوناً للجنسية المصرية ؟  
معالي الرئيس - هذا ليس داخلاً في حدود مهمتنا .  
فضيلة الشيخ نجيت - أقترح أن يضاف إلى هذه المادة النص الآتي :  
ويعمل بقانون الجنسية الحالي حتى يصدر قانون جديد للجنسية المصرية

نظر المجلس في تقرير  
لجنة الشؤون الخارجية عن  
مشروع قانون الجنسية  
المصرية الذي كان قد أحيل  
على اللجنة في شهر نوفمبر  
سنة ١٩٢٦ .

(١) تناقشت اللجنة العامة في استبدال كلمة المصريين الواردة في عنوان الباب الثاني بكلمة ( الأفراد ) ووافقت الهيئة على هذا الاقتراح في ١٩٢٨ في مجموعة المحاضر - ولكن عدلت اللجنة عن هذا الرأي وقررت بقاء العنوان كما هو في ص ١٥٤ .  
وقد تكلم العلامة المستورى المصير « أمين » في مؤلفه عن حقوق الأفراد فقال ان حقوق الأفراد تجمعها كلها صفة غالبية هي أنها تمتد من حقوق الدولة .

Les droits individuels presentent tous un caractère commun, ils limitent les droits de l'Etat. (Fatale Tome I Septieme Edition Page 548).

وقد تطورت هذه الحقوق في الدساتير الحديثة وأخذت مظاهر لم تكن معروفة من قبل مثال ذلك ان الدستور السويسري قرر حق ابراك الشعب في التشريع Plinitative populaire وحق الاستفتاء الشعبي referendum بل تعدت تطورت حقوق الأفراد وأصبحت تحت النواب أنفسهم نصار للشعب حتى إن النواب قبل انتهاء مدتهم اذا رأى أنهم لا يبررون عن رأيهم تحمل التعبير وهذا ما يسمونه dissolution par vote

ولادة (٢) : تنابها لئلا ٤ من دستور بلجيكا ولادة ١ من دستور أسبانيا لللكي ولادة ٢٠ من دستور أستونيا ولادة ٤ من دستور تشكوسلوفاكيا

ولاحظ أن الدستور لم يعرف من هو المصري الذي أحسن بالحقوق وعرض عليه الواجبات الواردة في تصويحه المختلفة . ولعل مركز



وفي جلسة ٩ يونيه  
سنة ١٩٢٨ قرر المجلس  
تأجيل نظر المشروع إلى  
الدورة التالية  
وفي جلسة ١٧ سبتمبر  
سنة ١٩٣٦ .

ذكر الوكيل البرلمانى  
لوزارة الداخلية أن عدد  
الطلبات التى وردت لوزارة  
الداخلية بطلب التجنس  
بالجنسية المصرية من يوم  
العمل بالقانون رقم ١٩  
سنة ١٩٢٩ لغاية الآن  
١٢٢٥ طلباً أوجب منها  
٢١٣ طلباً .

وفي جلسة ٢٥ يولي  
سنة ١٩٣٧ .

وافق المجلس على تقرير  
لجنة الخارجية الخاص  
بمشروع قانون الموافقة  
على اتفاق الجنسية بين مصر  
وتركيا الموقع عليه باقره  
في ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لدى نص مادة أتלוه على الهيئة وهو  
مغن فيها يطلبه الأستاذ الشيخ بنحيت وفي غيره مما لا تقى به القوانين الحالية وما  
لا يمتشى مع أحكام الدستور . وهو : القوانين الحالية يبقى معمولاً بمجموع  
أحكامها التى لا تناقض أحكام هذا الدستور . ويجب تعديلها في أقرب وقت  
لتكون متمشية مع أحكام الدستور كما يجب وضع قوانين جديدة تأدية  
للأغراض التى يرى إليها .

حضرة على المنزلاوى بك — فى الانتخابات الجديدة هل يقوم العمل على  
القانون الحالى أم على قانون يسن حديثاً ؟  
حضرة توفيق دوس بك — إذا لم يوضع قانون جديد فالعمل طبقاً يجرى  
طبقاً لأحكام القانون الحالى .

معالي الرئيس — يؤخذ رأى على اقتراح الأستاذ الشيخ بنحيت .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — أحكام الدستور عامة . والإضافة حكم  
مؤقت ولا محل لها على النص الدستورى العام .  
هذه الإضافة يصح أن تكون فى آخر الدستور كحكم عام بالنسبة لكل  
القوانين .

حضرة الشيخ محمد خيرت راضى بك — كان من اللازم أن ينص فى الدستور  
على الجنسية المصرية وأحكامها . ولكن لما كان قانون الجنسية المصرية يتوقف  
أمره على اتفاقات دولية لم تعقد بعد بل ولم يبدأ الكلام على ما نعلم فيها فقد  
صرفنا النظر الآن عن من هذا القانون . ولكن لما كان الانتخاب للبرلمان

---

== مصر الخاسر بسبب الامتيازات الأجنبية من جهة ورعاية المصريين من جهة أخرى كان مانعاً من تحميل شروط الجنسية المصرية  
ونظام التجنس في صلب الدستور لما كان يستلزم ذلك من وقت طويل فضل منه وانضم الدستور أن يتركوه القانون خاص — وقد صدر  
هذا القانون في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ . وقبل صدور هذا القانون عقدت مصر عدة اتفاقيات مع الدول الأجنبية بشأن مطالعها أو  
التأجيل لها .

منها الاتفاق مع إيطاليا بشأن جنسية الاوربيين للقيمين بالقطر المصرى وقد عقد في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٣ — والاتفاق مع فرنسا  
بشأن جنسية البوربيين واللبتانيين للقيمين بمصر وقد عقد في ١٤ و ١٦ مارس سنة ١٩٢٥ — وبضمومس للراكنيين في  
٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ .

وقد عدل قانون الجنسية بالرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣١ — ويلاحظ أنه قبل صدور قانون الجنسية المصرى كان العمل  
يجرى بالنسبة للانتخابات طبقاً لنص المادة ٩٣ من قانون الانتخاب الصادر في سنة ١٩٢٣ .

المصري لا يمكن الابدان المصريين الذين يصح أن يكونوا ناخبين ومختارين  
قد وجب النص صراحة على العمل بقانون الجنسية الحالي حتى يوضع قانون  
جديد .

ثم اتفقت الهيئة بالاجماع على قبول هذا المبدأ على أن يراعى عند التحرير .  
وورد عن هذه المادة في صفحة ١٢٤ من مجموعة محاضر اللجنة العامة ما يأتي :  
تليت المادة الأولى وهذا نصها :  
الجنسية المصرية يحددها القانون .  
تقررت المواقة عليها بالاجماع .

مادة ٣ - المصريون لدى القانون سواء وهم مساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية  
وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تميز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو  
الدين . والبرهم ومدرهم يهرم بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ولا يولى الأجانب هذه  
الوظائف الا في أموال استثنائية يبينها القانون .

### التقاليد البرلمانية :

### الاعمال التحضيرية :

#### لجنة وضع المبادئ العامة للدستور :

ورد عن هذه المادة في صفحة ٣٥ من محاضر هذه اللجنة ما يأتي :

دولة الرئيس — طلب الانجيز قيامهم بحماية الاقليات ونريد نحن أن  
تفهمهم أن حماية الاقليات حقيقة بمقتضى دستورنا وذلك بأن نضع في هذا  
الدستور نفس النصوص التي وضعوها هم في مشروع اللورد كيرزن لتأخذ  
عليهم طريق هذا الطلب وأمر بتلاوة تلك النصوص وأخذ رأى الهيئة  
عليها وهي :

مادة ١ — لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحرثهم

#### مجلس الشيوخ جلسة

٩ يونيو سنة ١٩٢٧ .

وافق المجلس على مشروع

قانون خاص بتقرر نظام

مؤقت للسوريين واللبنانيين

المقيمين في القطر المصري .

#### مجلس الشيوخ جلسة

١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧ .

تعرض المجلس لنص

المادة الثالثة من الدستور

عند نظره في عريضة من

نقيب الاشراف بمركز

الواسطي وآخرين يتظلمون

من أشغال العونة وخفر

المادة (٣) في الدستور المصري تعالها المادة ٦ من دستور بلجيكا والمادة ٢٤ من دستور ايطاليا والمادة ٦ من دستور اليونان  
والمادة ٦ و ١٢ من دستور استونيا والمادة ٧٧ من دستور النمرك

من غير تمييز بسبب مولدهم أو تبعيتهم الدولية أو لغتهم أو جنسهم أو دينهم .  
 حضرة عبد العزيز فهمي بك — فيما يتعلق بالمادة الأولى أخشى أنها  
 توجب على الحكومة المصرية تعويض الأجانب في كل وقت عن كل ما  
 يحدث لهم من المساس بأرواحهم وحرثهم ويكون هذا الضمان الزامياً  
 وفي كل الأحوال .

دولة الرئيس — المقصود من هذه الضمانة أن لا تزيد على الضمانة التي  
 عليها للمصريين وفي حدود القوانين .  
 ( موافقة بالاجماع ) .

وفي صفحة ٣٦ وافقت اللجنة على المواد الآتية :

مادة ٢ — جميع الحائزين للرعاية المصرية يكونون متساوين أمام القانون  
 ويكون لكل منهم التمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية  
 من غير تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين .

مادة ٣ — اختلاف الأديان والعقائد والمذاهب لا يؤثر على أى شخص  
 حائز للرعاية المصرية في المسائل الخاصة بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية

== خشي واضعوا الدستور المصري احتمال استمرار اداء الانجليز حاية الأتليات في مصر فقررروا أن ينصوا في صلب الدستور على  
 أن المصريين لدى القانون سواء وانهم جميعا يتمتعون بنفس الحقوق المدنية والسياسية وأن لا تفرق بين مصري ومصري بسبب الأصل  
 أو اللغة أو الدين .

ومثل هذا النص ورد بالدستور البلجيكي « البلجيكيون لدى القانون سواء » « Les Belges sont égaux devant la loi » كما  
 ورد في الدستور الفرنسي « نيل لا يمكن أن يكون من التمييز في شيء من التمييز في الحقوق المدنية والسياسية » وترجمته « لا يجوز أن يحرم أحد من التمتع بحقوقه المدنية  
 والسياسية بسبب عقيدته الدينية » .

ومثل هذا النص ورد في أكثر الدساتير الأوروبية كالدستور اليوناني والاطال والاستوني .

وقدما قال كتاب علم الاجتماع الفرنسيين « Les destin-  
 clions sociales ne peuvent être fondées que sur l'utilité commune .

« ولا الناس أحراراً ويعيشون أحراراً متساوين في الحقوق لا تميز بينهم إلا الصالح العام » .

ولقد رغب بعض أعضاء لجنة الدستور في وضع نظام يضمن تمثيل الأتليات في البرلمان بنسبة تتفق وعدد هذه الأتليات وذلك أسوة  
 ببعض الدساتير الأوروبية ( ولو أن أساس تمثيل الأتليات عندنا هو تمثيل الأتليات السياسية بقصد تمثيل وجهات النظر السياسية  
 المختلفة ) . ولقد استغرق بحث هذا الموضوع وقتاً طويلاً في اللجنة وأخيراً رفض هذا الاقتراح لعدة أسباب أهمها أن مثل هذا النص  
 يناقض القاعدة الدستورية المعمورة « أن النائب يوزن في البرلمان عن الأمة بأجمعها وليس عن طائفة خاصة . . — ولأن مثل هذا  
 النص يفرق بين طوائف الأمة إلى الأبد — ولأنه من الصعب أن ينس على تمثيل أمة خاصة بطاقة معينة دون باقي الطوائف .  
 ولقد كان تضامن الأمة المصرية على اختلاف طوائفها في ثورة سنة ١٩١٩ لا يزال ماثلاً أمام أعضاء اللجنة وفي ذلك أكبر دليل  
 على أن النص على الأتليات مناف لآرادة الأمة .

مثل الدخول في الخدمات العمومية والتوظيف والحصول على ألقاب الشرف أو مزاوله المهن أو الصناعات .  
( موافقة بالإجماع ) .

مادة ٤ — الأشخاص الحائزون للرعاية المصرية التابعون للأقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يكون لهم الحق في القانون وفي الواقع في نفس المعاملة والضمانات التي يتمتع بها غيرهم من الحائزين للرعاية المصرية وعلى الخصوص يكون لهم حق مساو لحق الآخرين في أن ينشئوا أو يديروا أو يراقبوا على نفقتهم معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية ويكون لهم الحق في أن يستعملوا فيها لغتهم الخاصة وأن يقوموا بشعائر دينهم بحرية فيها .

حضرة المكباتى بك — لا أوافق على أن يذكر في دستورنا وجود أقليات . وأود لو ثبتت الحقوق الواردة في هذه المواد بصفة عامة لجميع المصريين المنتمين بالرعاية المصرية لئلا يحتاج علينا في المستقبل بهذه الأقليات . ويتخذ ذلك ذريعة للتدخل الأجنبي في المستقبل .  
دولة الرئيس — تؤخذ الآراء .  
فقررت المادة الرابعة بأغلبية الآراء .

دولة الرئيس — بناء على المبادئ التي قررها الدستور أصبحت هذه الأقليات محمية حماية تامة بحكم القانون الأساسى لمصر . فلم يعد هنا لك محل للحفاظ الانجليزى الخاص بحماية الأقليات . ويترتب على هذا أنه لا يصح لأحد أن يدعى حق التدخل في شئون مصر من هذه الناحية . وأنى لو ائق أن المفوضين المصريين يقفون تجاوز الانجليز عن الحفاظ الخاص بهذا الموضوع في الاعلان لمصر .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لست أوافق على ذكر شيء من ذلك لأن ذكر هذا الحفاظ بالذات يفيد أن المصريين ان كانوا قد استطاعوا ان يثبتوا عدم أحقية الانجليز في هذا الحفاظ فهم لم يستطيعوا ان يثبتوا عدم أحقيتهم في سائر التحفظات الأخرى .

دولة الرئيس — إنما أفردنا هذا الحفاظ بالذكر لأنه قد دعت اليه مناسبة

أما التحفظات الأخرى فلم تدعنا مناسبة الكلام فيها .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — ما دمتا قد تكلمنا عن التحفظات فإني أرى  
أن يذكر شيء عن المركز الخاص للتدوب الساي . فإن هذا المركز يتناقض  
مع النصوص التي وضعناها من تقرير سيادة مصر .  
دولة الرئيس — بجنى الآن قاصر على حماية الأقليات ولا محل للتعرض  
الآن لما عداه والمسألة التي أشرت إليها تتعلق بالمفاوضات المقبلة هذا وإني أرى  
وجوب النص بعد ذكر هذه المبادئ على أنها مبادئ غالبة مقدسة لا تنقض  
ولا تمس .  
( موافقة عامة ) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — ما ذا يراد بعبارة ( في الواقع ) الواردة  
في هذه المادة بعد قوله ( في القانون ) لأنني أخشى أن تفسر هذه العبارة على  
وجه يفيد أن التابعين لهذه الأقليات يجب على الدولة المصرية أن تضمن لهم  
في الواقع تنفيذ ما هو مقرر لهم ولنغيرهم نظرياً في القانون بمعنى أنه إذا لم يحصل  
أحد من أفراد هذه الأقليات مثلاً على أن ينتخب فعلاً في مجلس من المجالسين  
تكون الدولة مضطرة إلى أن تأمر بانتخاب بعضهم فيها لأن الموجود في المجالسين  
يدخل تحت لفظة الضمانات الواردة بالمادة . فإن كان هذا هو المراد فإني أطلب  
رفض المادة برمتها .

دولة الرئيس — المراد بعبارة ( في الواقع ) هو أن القانون لا يكون حبراً  
على ورق أى لا يقال مثلاً إن كل المصريين لهم أن ينتخبوا ويقتخبوا فتمنع  
الحكومة ترشيح أحد من الأقليات للانتخاب أو تمنعه من التصويت في  
الانتخاب استبداداً . أما أن يؤخذ من هذا أنه عند ما تسفر نتيجة الانتخاب  
عن عدم انتخاب أحد من الأقليات تكون الحكومة ملزمة باتخاذ اجراءات  
أخرى لتمثيل هذه الأقليات في مجالسها فهذا ما لا تعنيه العبارة المذكورة حتى  
أن الحكومة الانجليزية في أثناء المفاوضات الأخيرة لم تطلب من المفاوضات  
المصريين شيئاً من هذا القبيل .

حضرة توفيق دوس بك — أخشى أن يؤول هذا التفسير إلى أنه بمثابة  
فصل في مسألة لم يطرح البحث فيها بعد وهي مسألة تمثيل الأقليات .

دولة الرئيس — الجواب على ذلك ان هذا لا يمنع أن مصر من تلقاء نفسها  
تقرر تمثيل الاقليات .

وتعرضت اللجنة لبحث موضوع تمثيل الاقليات ثانية في صفحة ٣٧ من  
من مجموعة محاضرها :

دولة الرئيس — هنا نقطة ثانية . هل ترون أن نضع نظاما للأقليات  
يضمن تمثيلها النيابي

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أنا أعارض في ذلك .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — وأنا لى هنا كلام .

حضرة توفيق دوس بك — أقترح أن يوضع للأقليات نظام يضمن  
تمثيلها في مجلس النواب بنسبة تتفق مع عدد هذه الاقليات ولذلك سبيان :  
سبب سياسي وسبب قانوني . أما الاول فهو الذى ذكره دولة الرئيس من  
أننا لا نريد أن نفتتح باباً لأجنبي يدعى حق التداخل في مصر باسم حماية  
الاقليات . نريد أن تتمتع الاقليات بجميع الحقوق التي لغيرهم بما فيها حق التمثيل .  
ولا يعترض على هذا بأن الاقليات مفتوح أمامهم باب التمثيل كغيرهم فهم  
ناخبون ويحق لهم أن ينتخبوا كذلك لا يعترض بأن في وضع هذا النظام  
تفرقة بين المصريين . بل أنا أرى العكس وأن اعمال هذا النظام يكون مثارا  
للتفرقة لأن أخشى إذا ظهرت نتيجة الانتخاب ولم يظهر فيها منتخبون من  
الاقليات فيظن جمهورها في هذه الحالة إن خطأ وان صوابا ان حقها مهضوم .  
ولا يمكن مطلقا الحكم على دستور اغليات الجمهور فقد تؤثر عليها المظاهر  
اكثر مما يؤثر الواقع . هنالك يشعرون بأن لهم حقا قد ضاع . خصوصا وان  
القانون الحالي للجمعية التشريعية نص صراحة على حفظ مراكز معدودة  
للاقليات وانى لأخشى كثيرا ان هذا الشعور الذى اتوقعه يفتح علينا باباً  
يهمنا كثيرا ان يبقى مقفلا . خصوصا وان الذين يتهيئون للدخول من هذا  
الباب . يتلبسون لانفسهم المعاذير لا يعنيه ان كانت صحيحة ام كاذبة .  
واما السبب الثانى فلاه مع عدم تناق مصلح بعض المصريين للبعض الآخر  
إلا انه قد يوجد في بعض المنظمات ما قد يمر على اعضاء المجلس عن سلامة  
نية ويعتبره بعض الاقليات مضرا بحقوقه مما لو نبه اليه المجلس لتلافى ذلك

الضرر الذى لم يكن ليقصده . واضرب لذلك مثلا القانون الذى قدمته الحكومة الى مجلس شورى القوانين خاصا بدخول الطلبة فى الكتاتيب التابعة لمجالس المديرية . حيث قيد قبولهم فيها باده امتحان فى القرآن الشريف وقد كان يفهم من هذا الشرط ان المراد به قصر هذه المكاتب على الطلبة المسلمين ومنعها كل من عداهم .

ولقد جاشت بعض الأنفس بالاعتراض على هذا الخطر . فى حين لم أعتقد قط ان ذلك كان ملحوظا للمجلس عند تقرير هذا الشرط .

وليس فى تمثيل الاقلية بدعة مطلقا فن القوانين والدساتير ما عني بوضع نصوص لتمثيل الاقلية . كدستورى بلجيكا وأسبانيا ولو أن أساس الاقلية هناك غير أساسها هنا . وعلى فرض ان مثل هذا الضمان لم يحقق فى اى قانون آخر فنحن غير مقدين بالتزام القوانين الأخرى بل نحن مقيدون بما نراه محققا لمصلحة بلدنا وأرى ان هذا جوهرى جدا لحفظ وحدة الأمة المصرية والدفاع عنها .

والطريقة العملية التى تحقق لنا هذا الغرض تنحصر فى نظرى فى احد أمرين :

اولا - - يجرى الانتخاب العام بالطريقة التى قررتها . فاذا اسفرت النتيجة عن انتخاب عدد يتفق مع نسبة الاقلية انتهى الأمر . اما اذا نقصت هذه النسبة او انعدمت نلجأ الى احدى حالتين (الأولى) عدد الاقلية فى كل مديرية ومحافظة محصور . فلو فرضنا مثلا ان مديرية كاسيوط فيها من السكان مليون بينهم مائتا الف من الاقباط كان لهم طوعا لحكم هذا الغرض خمس عدد النواب . فبعد ان يتم الانتخاب اذا لم يتفرد فى مجموع اقبساط القطر العدد الكافى كما قلنا يحصل انتخاب عام فى مديرية كاسيوط باعتبارها دائرة واحدة من المسلمين والاقباط لا انتخاب العدد اللازم من الاقباط . ولهذا مزية وهى أن لا تنفرد الاقلية وحدها بانتخاب ممثلها . بل يشترك فى انتخابهم كل سكان القطر على السواء .

ثانيا - أن ينتخب مجلس النواب من يكمل النسبة العددية للأقلية من بين مرشحيهم هذا فيما يتعلق بمجلس النواب . أما فى مجلس الشيوخ فهناك

رأيان أيضا . إما أن تكفل الحكومة ضمن الأعضاء الذين تعيينهم النسبة العديدة للأقليات . أو أن تتبع هذه الطريقة عينها بين الأعضاء المنتخبين بنسبة عديم .  
حضرة عبد الحميد بلوى بك - لست أبني بهذا الكلام اعتراضا وانكارا ولا أريد أن أثير خلافا وإنما الأمر كله رغبة مغلصة للتفاهم .  
ليس فينا من ينكر على أية طائفة من طوائف الأمة أن تكون لها كلمة وأن تؤدي حاجاتها ومصالحها على أحسن منوال . ولكن الصورة التي أعطيت لأول مرة لتقيل الأقليات ثير في النفس أشياء . لذلك أريد أن أبين وجه الحقيقة فيها . يخالفني بصددها كثير من الشكوك والخاوف أريد أن أعرضها على حضراتكم .

أورد حضرة دوس بك تبريرا للصورة التي جلاها علينا سيدين سياسى وعلى أما السبب السياسى فهو أنه ليس من مصلحتنا أن نسمع لغريب بالدخول في شئتنا باسم الأقليات وبدعوى حمايتهم . وأنه خير لنا لو تولينا ذلك بأنفسنا ويمكننى أن أنه توفيق بك الى أنه لم يجر عرف قديم أو حديث مطلقا بأن التداخل لحماية الأقليات يقتضى المطالبة بتمثيلهم تمثيلا خاصا . بل هو مقصور على طلب حفظ الحقوق العامة للأقليات وانكار استثنائهم منها . وهذه الأمثلة التي تمنطينا إياها المعاهدات التي عقدت بعد الحرب العظمى مع الحكومات التي نشأت على أثرها والتي كانت قائمة قبل شوب تلك الحرب والتي تمتاز بوجود أقليات جنسية مهمة فيها ( بولونيا . تشيكوسلافكيا . يوجوسلافيا . رومانيا . الخ ) فانها لم ترد على أن تقرر للأقليات الحقوق العامة التي تتمتع بها الاكثريات ولم تكن هذه الأقليات تتمتع بهسا دائما قبل ذلك . أما تمثيل الأقليات في المجالس النيابية فلم يكن قط من حقوق الدول ولا من مطالبتهم . والمثال الحسى الذى تمسه أبدينا في هذا الموضوع نفسه أن اقترحات إنجلترا على ما نرى فيها من الاقتتات على حقوقنا ليس فيها أقل اشارة إلى هذا التمثيل . ويكفى في تبين ذلك مراجعة النص الذى وضع في مشروع كركزون عن هذا الموضوع .

أما السبب المحلى فقد قال توفيق بك عنه أنه قد تمر بأعضاء البرلمان عن بسلامة نية مسائل ربما تقوت فيها مصلحة الأقليات اذا خلا المجلس عن تمثيلهم



وليس يذهب عنه أن الاكثرية نفسها قد تنقسم الى طوائف وفرق لكل منها مصلحة الخاصة كالتيجار والملاك وأرباب المهن المختلفة ولا يمكن أن يقال أن عدم وجود ممثلين لكل من أولئك في المجلس يذهب بمصلحهم لأن المفروض وهو الواقع أيضا أن هنالك صلة شديدة بين المجلس وبين الرأي العام الى الحد الذي يكفل تبين وجوه المصالح للمجلس ونفوذ الاقتراحات اليه . ولا يظن بالمجلس تخطيا أو الافتئات عليها تمعدا للعدوان فانه أن فعل ذلك قومه الرأي العام وأصلحه خوف التهمة .

وقد ذكر لنا توفيق بك مثالا جرى في عهد مجلس شورى القوانين كاد المجلس يقر فيه حكما فيه حيف على الأقليات ( اشترط حفظ القرآن في الكتاتيب ) . ولكنه لم يفعل وكأني بهذا ردا كافيا على توفيق بك فانه لم يكن في مجلس الشورى تمثيل للأقليات ولكن الحيف مع ذلك لم يقع بهم . ثم أن المثال الذي ذكره يمكن القول بأنه يتضمن شيئا من المساس بالحرية . وعلاج ذلك مضمون بالدستور نفسه . ويكفي أن ينهى المجلس ولو من الخارج إلى أن في عمله اعتداء على حقوق الأقليات . فأمر يكون مضمونا بالدستور نفسه وبالاتصال الدائم بين المجلس والرأي العام لا يصح أن يكون أساسا لانتلاب خطير في أعظمتنا الأهلية .

هذا فيما يتعلق بالأسباب التي ذكرها توفيق بك فلست مغاليا ان قلت أنها غير مقنعة ومن جهة أخرى يمكنني أن أقول ان هذه المسألة أثارت شعورا قويا بأنه يراد منا أن نخرج عن تقاليدنا وتقاليد العالم . ولقد عاشت الاقلية بيننا منذ وجد النظام النيابي ولم يفكر في تمثيل الاقليات .

نعم انبعث مثل هذا الرأي في عهد انشاء الجمعية التشريعية . على أنه لم يدم طويلا ولعله كان فكرة فردية لم تلحظ آثارها الاجتماعية البعيدة ولا يصح على أية حال أن تتقيد به في عملنا الذي نعالجه اليوم .

قلت أنه مخالف أيضا لتقاليد العالم . فانك لن تجد في دساتير العالم شيئا من هذا مع أن البلاد الأوروبية لا تخلو من الاقليات الدينية ولقد استشهد حضرة دوس بك بنظام بلجيكا ويشير بذلك إلى التمثيل النسبي وهو نظام انتخابي قد يوجد بيننا يوما ما . وليس من ينكره ذلك نظام قائم على معنى الاحزاب

السياسية ووجوب تمثيلها تمثيلا يتكافأ ويتناسب مع قوة أنصارها . وفرق بين هذا وبين تمثيل أقلية دينية فإن المجلس النيابي ليس مجلسا دينيا وإنما هو مجلس سياسى فالجرح فيه بين المنازعة السياسية بحسب قوانينها الصحيحة طبعى ومفهوم ولكن الأقلية الدينية من حيث هى مجموع مشترك فى دين غير دين الاكثرية لا يمكن القول بأنها مذهب سياسى قائم بذاته بل هذا هو الذى يجب تجنبه. فى البلاد الأوروبية ينقسمون الى طوائف سياسية لكل منها وجهة نظر فى ادارة الأعمال العامة فلكن لا تسحق الاكثرية هذه الاقلية كان ذلك النظام الانتخابى الذى يضمن لكل وجهة من وجهات النظر فى السياسة صوتا من مجلس النواب يرقه فى مصلحة القضية العامة لا فى مصلحة طائفة خاصة وللمثيل النسبى غاية ترتبط بتكوين الاكثرية التى تؤيد الحكومة وجعلها ثابتة لارتكازها على الأحزاب أكثر مما تركز على الأشخاص . فمسألة التمثيل للنسبى ليست حجة فى موضوعنا هذا .

الواقع من جهة أخرى أن النظرية التى يقوم عليها المعنى النيابى تنافى كل المناقاة تمثيل الاقلية على الوجه الذى يقترحه حضرة توفيق بك دوس لأن النائب يمثل الامة كلها والقاعدة أن يترك لجميع الناس اختيار مندوبى الامة بقدر ما تلهمهم الميول السياسية . لا يلحظ فى النائب أنه يمثل جهة خاصة ولا طائفة معينة وكذلك يتحدث النائب عن الامة كلها اذا استوى على كرسىه فى البرلمان هذه القاعدة لا يحدها الا تقسيم البلاد الى مناطق أو دوائر انتخاب اذ لا يمكن أن يطلب من الامة جميعها انتخاب ممثلها جميعهم .

اما انتخاب النائب بوصف خاص وعن طائفة بعينها فلا يمكن ان يتفق مع ذلك المعنى النيابى ولو اشترك فى انتخابه الناس من جميع النحل والاديان ، المسألة التى تشغلى كثيرا والتى اجمل توفيق بك الكلام فيها هى خوف الشقاق وقد قال فيه أنه اذا لم يقرر النظام كالأذى يقترحه يتضمن تمثيل الاقلية شعرت هذه الاقلية بأن الاكثرية تعتمد اضعاف حقوقها الخاصة ولقد اعلم ان فى انظمتنا الخاصة التى ورثناها عن الماضى القديم آثارا كثيرة من النظام الاميرى ( Patriarcale ) وهو الذى كان يعيش فيه الناس فى ظل «سلطة الأب» والذى كان اساسه المطلق والتراحم فلما جاء العهد الجديد

بتجديد الحقوق قام التنازع عليها ودخل الشقاق في المائلات كذلك عشنا الى الآن في أنظمتها العامة بعرف من التفاهم والتسامح بين الاكثرية والاقليات . نعم ظهر من وقت لآخر أنواع من الخلاف ، ولكن كان ماثراها حوادث استثنائية . وكان التفاهم والتعاطف هو الاصل على كل حال . ولئن كانت الاقليات تذكر الماضي البعيد وما كان يقع عليها من المظالم والمنارم فلقد كانت الاكثرية والاقلية تعيشان جميعا في ظل حكومة استبدادية تظلم فيها الاكثرية كما تظلم الاقلية . ولينا نريد أو تفكر في نظامنا الحديث أن نحبي آثار التاريخ القديم .

إن الفارق الديني أخذ يضعف حتى عندنا . ولن يطول عليه الزمن حتى ينمحي في علاقتنا الاجتماعية وتعني تماما جميع آثاره ، فمحاوله ابقاء هذا الفارق محاولة لاستدامة هذا الماضي وانكار للامتزاج الحاصل من نفسه بفعل الزمن . والذي يجب أن نشجبه ونعجل خطاه لا أن نستبقى شبح هذا الخلاف محسوسا ماثلا للعيان . فاذا وجد تمثيل خاص للاقليات وجدت بالطبع وجهة خاصة لها تحرص كل الحرص عليها . وأخذت القوارق والفواصل بينها وبين الوجاهات الاخرى تظهر وتنمو بحكم التنازع وبحكم انقساس المجال له . ومن العبث بعد ذلك أن نرجو زوال هذه القوارق فان ذلك يكون مخالفا للطبيعة . إذ الطبيعة تأتي أن يطلق لها العنان في مجال خاص ثم يحاول أن يسد عليها الطريق بعد ذلك قد يقوم للاقليات شعور بأن لهم حقا في المطالبة بالتمثيل ولكن أرجو أن تنظر الهيئة الى الحقيقة في ذاتها فاذا كانت تدعونا الى ازالة هذه القوارق وجب أن تتخطى هذا الشعور المؤقت لأننا لا ينبغي لنا فقط ارضاء شعور وقتي سائد وإنما نريد تحرر المصلحة الدائمة للأمة . ينبغي أن نوازن بين هذا الشعور الوقتي والمصلحة الخالدة . حتى اذا هدانا طول تحقيقنا وتحررنا الى أن هذا الشعور لا يقوم على أساس صحيح . فقد حق علينا ألا نتردد في تضحيته في سبيل مصلحة صادقة للامة .

هذه المسألة أخشى منها كثيرا في عصر قلت فيه مظاهر التفرقة الدينية . وأصبح العامل الذي يربط بين الناس في حياتهم الاجتماعية هو عامل المصلحة

المشتركة بغير نظر الى مذهب ولا دين . وإلى لائى أن أرى اليوم الذى يجمع كل أسباب مرافقتنا حتى فى الزواج والطلاق وما الى ذلك من أحوالنا الشخصية تحت نظام واحد . بحيث نعيش جميعاً فى ظل حياة مدنية محكمة منظمه .

لقد عبث التفرق الدينى بالحياة الاجتماعية فى أوروبا دهرًا . وتجسعت البلاد أشد الغصص من توجيه الحياة العامة على مقتضى النزعات الدينية والميول المذهبية بين يهودية ومسيحية وبين كاثوليكية وبروتستانتية .

مضى هذا الدهر وعفت كل آثاره وقامت مصالح الناس على أسس أخرى أرجو أن تصبح أساساً لاجتماعنا نحن أيضاً .  
فإذا نحن وضعنا بأيدينا الأساس الثابت لهذا الخلاف فلن نرجو أن يزول يوماً مهما تطاول عليه الزمان .

ان تقسيم التمثيل على هذه الصورة التى تميز بين أقلية وأكثريه يحى فكرة التعصب التى نرجو كلنا أن تسمى نهائياً .

فريد سياسة قومية خالصة لا تلتفت فى طريقها التليل الى الأديان والمذاهب ولكنها تتجه دائماً الى مصلحة الوطن . فدعوا الناخب حراً يتفقد الناس وينقدم حتى اذا أصاب الكفء قدمه للنيابة عنه غير ناظر الى دينه . أرجو أن نحتفظ بالوحدة القومية . وأرجو ألا نضع بأيدينا نظاماً يفرق بين عناصر الأمة فيشطرها الى أقليات وأكثريات . اذ الحياة لا تكون بعد ذلك الا مشادة بينهما . أو ترجون بعد هذا أن تمنح الأجني من الدخول فى شئوننا بدعوى حماية الأقليات ؟

دولة الرئيس — لقد سمعنا مقاتلين نفيستين تخالف كل منهما وجهة النظر التى ترى اليها الأخرى . ونحن نكتفى اليوم بهذا القدر على أن يفكر سائر الأعضاء فى هذا الموضوع الخطير ويدل كل برأيه فى الجلسة المقبلة .

اللجنة العامة لوضع الدستور :

ورد عن هذه المادة فى صفحة ٧٥ من محاضر هذه اللجنة ما يأتى : —

ثم تليت المادة ( ٢ ) وهذا نصها :

ليس فى المولة أى تمييز بين الطبقات بل جميع المصريين متساوون أمام

القانون يتمتع كل منهم بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بينهم بسبب الأصل أو اللغة أو الدين . وهم ملزمون كافة بأداء الضرائب وغيرها من التكاليف العمومية . وهم وحدهم الذين يعهد إليهم بأداء الوظائف العمومية ملكية كانت أو عسكرية أما الأجانب فلا يقبلون في هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية تعينها القوانين تعيينا خاصا .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذه العبارة أدمج فيها نص من النصوص التي سبق أن قررتها اللجنة الفرعية وهو نص المادة (١٠١) .

هذا النص لا يجعل امتيازاً لأحد على أحد فليس في البلاد أشرف وصعاليك ولا فضل لعربي على أعجمي . نحن إنما نريد التساوي بين جميع المصريين في الحقوق والواجبات العامة وذلك حكم الديمقراطية الذي تتطلع إليه البلاد . وإنما أردنا العرب بنوع خاص فلا يبقى لهم امتياز على سائر أهالي البلاد . ولا يبقى من حقوق الإعفاء من الخدمة العسكرية .

سعادة صالح الموم باشا — أطلب أن تترك هذه المسألة للبرلمان فهو وحده صاحب القول الفصل فيها .

حضرة ابراهيم الملباوى بك — نحن الآن نضع قانون البرلمان نفسه . ولقد فصلنا فيها هو أعظم من هذه المسألة وأخطر فلماذا تخرج من الفصل فيها أيضاً ؟

سعادة صالح الموم باشا — للعرب قوانين خاصة ترتبط بهذه المبادئ ولهم حقوق مكتسبة من قديم الزمان ولا زلت على رأي في وجوب تأجيل النظر في هذه المسألة حتى يقضى فيها البرلمان .

حضرة علي المنزلاوى بك — في كلام سعادة صالح الموم باشا شيء من الوجاهة فإن العرب امتيازاً يتمتعون به يرجع إلى عهد المرحوم سعيد باشا فليس لنا أن نتقدم إلى إلغاء هذا الحق من الآن بل يجعل بنا أن ننتظر قضاء البرلمان في هذا الأمر الخطير . فهو أعرف بحال البلد وأقدر على الحكم في بقاء أو إلغاء هذا الامتياز .

حضرة محمود أبو النصر بك — أساس الدستور هو المساواة بين أهل البلاد وأنه سبب أن يبقى مثل هذا الامتياز لطبقة من الأمة على سائر الطبقات .

فضيلة الشيخ بنيت — ما يقوله صالح باشا ليس خاصا بالعرب فإن هناك طوائف أخرى كطلبة المعاهد الدينية يعفون من الخدمة العسكرية . فإذا أردتم أن يزداد على هذه المادة استثناء الطوائف التي لها امتيازات فذلك اليكم . أصوات كثيرة : لا . لا .

حضرة توفيق دوس بك — القاعدة العامة تقضى بجواز تجنيد جميع المصريين . وهذا لا يمنع استثناء الولد الوحيد لوالديه مثلا ومن يدفع البدل التقدي والطالب الديني وغير أولئك .

حضرة عبد اللطيف المسكباني بك — هذا استثناء لا امتياز .

حضرة زكريا نامق بك — تساوى الطبقات بحكم الدستور ضرورى جدا . وان دستورا يقوم على تمييز طبقات الأمة بعضها على بعض عدمه أولى .

حقيقة قد اكتسب العرب حقوقا ونالوا امتيازات ولكن كان ذلك لاسباب . ولقد عوفوا من القرعة العسكرية لانهم كانوا يحرسون أطراف البلاد ويقومون بصد الغارة عنها . والآن قد وضع عنهم هذا البأ كما أنهم أصبحوا يشاركون الفلاحين في جميع مرافق الحياة ويساهمونهم في كل الحقوق العامة فهم يزرعون الأرض ويدخلون في الانتخابات ويتولون النيابة في المجالس على اختلاف أنواعها . فجعل امتياز لبعض الطوائف هدم لقواعد الدستور من أساسها .

حضرة محمد على بك — أوافق على المادة كما هي لأننا كلفنا وضع دستور طوعا للأظمة الحديثة . ومعنى ذلك تحقيق الديمقراطية الحديثة بأجلى معانيها وأول مظاهرها هدم الفوارق التي تقوم بين الطبقات . ولقد حدثني كثير من أعيان العرب وقالوا لي إن بقاء هذا الامتياز مسبة لهم وعار عليهم . لانه لا يصح وقت المحنة أن ينفر المصريون كافة للدفاع عن وطنهم والذود عن شرف أمتهم ويبقى العرب وحدهم جامعين في عقر دورهم . قالوا ليس هذا امتيازاً . إنما هو ميسم عار لطائفة من أكرم طوائف المصريين .

ليست معافاة من يعفون من الخدمة العسكرية بحكم القانون امتيازاً ولكنه إعفاء في مقابل منفعة للوطن . فإن حامل الشهادة العالية إنما يعفى لاحتياج الوطن إلى علمه وكفائه . ثم إن في الأمر من جهة أخرى تحريضا على طلب العلم وطول

مدارسه . على أنه حين يتسع عندنا نطاق التعليم ويتشع العرفان يزال هذا الاعفاء أيضا أسوة بفرنسا مثلا .

سعادة صالح الموم باشا - لا أملك التصرف في امتياز العرب لأن هذا حقهم لا حق .

حضرة محمد على بك - إنما يطلب منك رأيك أنت .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء على المادة ( ٢ ) .

فقررت الموافقة عليها بأغلبية الآراء ووافقت الهيئة على النص الآتي في صفحة ٧٧ من مجموعة المحاضر :

« اختلاف الأديان والعقائد والمذاهب لا يؤثر على أى شخص حائز للزعوية المصرية في المسائل الخاصة بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية مثل الدخول في الخدمات العمومية والتوظيف والحصول على ألقاب الشرف ومزاولة المهن والصناعات » .

وفي صفحة ٧٩ من مجموعة المحاضر أمر معالي الرئيس فليت المادة ٢٣ من مشروع حضرة عبد العزيز فهمى بك ونصها : ( جميع الأجانب الذين يوجدون في القطر المصرى بدون تمييز بين تبعيتهم الدولية أو مولدهم أو أصلهم أو لغتهم أو دينهم يتمتعون كالمصريين تماما بالحماية التى يقررها القانون للأرواح والحرية ولكنهم ملزمون بتأدية الضرائب وغيرها من التكاليف المفروضة لمصلحة الحكومة أو البلديات ما لم يكونوا معفيين منها باتفاقات دولية ) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - حصلت مناقشة في هذه المادة ولاجل أن أبين الغرض من وضعها بكيفية نيرة اسمحوا لى أن أقول أننا كنا وضعنا المادة ٩٩ في المشروع الأول ونصها : ( لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريةهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو تبعيتهم الدولية أو لغتهم أو جنسيتهم أو دينهم ) وهذه المادة منقولة عن مشروع اللورد كرزون ولكنها تشمل المصريين والأجانب بلا تمييز بينهم كالمادة ١٠٠ بخلاف المواد الأخرى المنقولة عن ذلك المشروع فانها خاصة بالأجانب وذلك لأن الواضع لها لم يخطر بباله أنواع الحريات التى يتمتع بها المصريون أما وقد بينا بالتفصيل أنواع هذه الحريات فلا محل للاتيان بهذا النص الاجمالى هذا من جهة ومن جهة

أخرى لاحظت في الجلسة السابقة أنه ليس لانجلترا ولا لدولة من الدول أن ترغمنا نحن المصريين على أن نراعى مصلحة الاكثرية في بلادنا فنحن الاكثرية نحدد الحريات كما نشاء بلا تدخل لأحد وللأقليات أن تتمتع بنفس هذه الحريات . فبقا المبدأ على ما هو عليه خطر جدا واذ كنا مجبرين على وضع مبادئ لضمانة حقوق الاقليات فلسنا مجبرين على ضمان حقوق الاكثرية بوحى دولة أجنبية وقد فصلنا أنواع هذه الحريات في جلسة الامس فلا يبقى من المادة ٩٩ الا ما يتعلق بالاجانب ويصح أن نفرد له نصا خاصا ثم أن النص الانجليزي مطلق ويبيح لانجلترا التدخل لأدنى سبب حتى فيما خرج عن حدود الضمان القانوني مع أن الحكومة ليست ملزمة الا في حدود القانون لهذا رأيت أن يحذف من النص ما يتعلق بالوطنيين وأن تقصر المادة على الاجانب فقط فوضعت المادة ٢٣ التي تليت على حضراتكم مراعىا في وضعها دفع ما ينته من المحذورات التي كانت تحتلها المادة المنقولة عن مشروع كرزون.

حضرة عبد الحميد بدوى بك — يجب أن تتجنب بأى حال أن يكون للأجانب حرية مطلقة تسمح لهم أن يشاركوا المصريين في كل شيء فهناك حد أدنى للحريات يشترك فيه الوطنيون والاجانب على السواء ولكن في كل البلاد يتمتع الوطنيون فوق ذلك بمزايا خاصة يحرم منها الاجانب كزاوله المهن الحرة وعقد الشركات والتوريد للحكومة والاحتكار كما أن حريتهم تقيد في أنواع من الملكيات كالطيارات والمراكب فهذه الامور وأشباهاها يجب أن تخرج عن حد الحرية التي يسمح بها الاجانب وأن تبقى امتيازاً خاصاً بالوطنيين ولهذا أطلب أن نحدد الحرية المنصوص عليها في اقترح حضرة عبد العزيز فهمى بك بالحرية الشخصية .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — الحريات الاساسية مباحة في كل بلاد العالم للأجانب أسوة بالوطنيين كحرية المنازل وحرية الملك فاذا قصرنا النص على الحرية الشخصية لم يعد يشمل ما عداها من الحريات المسلم بها .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — الحرية الشخصية لها معنيان عام وخاص والعام يشمل كل ما ذكر وعلى كل حال فالمراد تحديد المركز الذى يراد جملة للأجانب فيما ينبدل لهم وما يحظر عليهم حتى اذا حددنا ذلك وحصرناه أمكننا



أن تتخير النص الذى يؤديه .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — حضرة بدوى بك يطلب محالاً لأن الامر مرجعه الى ما للاجانب من الامتيازات ولسنا نفسى أنه فى كل يوم يقع خلاف بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية فيما يتعلق بمحدود هذه الامتيازات . لقد وضعنا فى دستورنا نصاً عاماً وهو أن هذا الدستور لا يخل بحقوق الأجانب فى مصر ولست أريد بعده الدخول فى تفاصيل هذه الامتيازات . على أنى أقبل دفماً لكل اعتراض أن نأخذ فى دستورنا بما نص عليه الدستور البولونى من اشتراط التبادل اذ يقول ( الأجانب يتمتعون بشرط التبادل بجميع الحقوق التى تتمتع بها الرعايا البولونيون وعليهم نفس الواجبات ما عدا الأحوال التى يشترط فيها القانون الجنسية البولونية ) . فانا أرى أن نضع مثل ذلك فى دستورنا فالدولة التى تمنحنا مركزاً خاصاً فى بلادها نمنحها مركزاً خاصاً فى بلادنا .

حضرة على ماهر بك — يريد حضرة عبد العزيز بك بتعديل المادة ٩٩ أن يتقى تداخل الانجليز لضمان حرية الأكرية المصرية ولكن هذا متصور اذا كان النص موضوعاً فى معاهدة بيننا وبين انجلترا ولكننا الآن نضع مشروعاً للدستور المصرى ونريد أن نقرر فيه حقوق الأفراد فلا خوف علينا من مثل ما يتخوف منه حضرة عبد العزيز بك وقد كان دولة رشدى باشا يريد من وضع هذه النصوص أن لا يخرجنا الانجليز فيملوها علينا املاء ولهذا أقترح بقاء نص المادة ٩٩

حضرة عبد الحيد بدوى بك — لقد تشتت المناقشة فقد بدأت حول المادة ٩٩ وهى جزء من عدة مواد لم تفصل كلها الموضوع تفصيلاً كافياً الا أن حضرة عبد العزيز بك قد وضع مشروعاً أحاط بالحريات وحصرها حصراً دقيقاً قيداً ببيان الحقوق الشخصية للمصريين ولاحظ فيها حماية حريات الاقليات ثم عقب بالنص على حريات الأجانب فبعد هذا التفصيل لم يبق محل للاجمال لأن مشروع كرزى كان يشمل حقوق الأجانب والاقليات ولكن دستورنا الآن يقرر حقوق المصريين عامة وهذا هو الأصل فاذا احتاج الامر الى ذكر حقوق الأجانب فلا محل لتكرار النص العام مرة أخرى بعد التفصيل السابق اذ ليس

الدستور محلاً للتبسط والفضول في القول فإن تحرير القوانين يستدعي الحصر والضبط والابحاز في التعبير وعلى هذا لا أرى محلاً لذكر المادة ٩٩  
حضرة عبد العزيز فهمي بك — أذن نضيف الى النص الخاص بالأجانب  
عبارة صغيرة وهي (بشرط التبادل) ولكي لا يتعارض نصنا مع الامتيازات  
الأجنبية نضع نصاً آخر في الدستور بأن أحكام هذا الدستور لا تنحل بالامتيازات  
الأجنبية وقد وضعناه من قبل .

حضرة توفيق دوس بك — قد تستفيد الدول الأخرى في اشتراط  
التبادل أكثر مما نستفيد فإن هجرة المصريين إلى البلاد الأخرى نادرة وإذا  
نكون قد أفسحنا للأجانب بهذا النص مجالاً للارتفاع في بلادنا بغير مقابل  
فينقلب النص ضرراً علينا .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — أرى أن يحذف من النص عبارة  
(كالمصريين تماماً) . ولا لزوم للنص على التبادل .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — نحن الآن في صدد وضع دستور أنص  
ما يطلب منا فيه بيان علاقة الحاكم بالمحكوم وسلطة الأمة أما ما يتعلق بحقوق  
الأجانب فتحن فيه بين أمرين : فإما أن نزيد على ما هو موجود منها وأما أن  
نقره ، ولكن لا يصح مجال أن نضع نصاً يثير شبهة أننا نريد انقاص هذه  
الحقوق ونص التبادل قد يشعر بذلك فضلاً عن أنه ليس فيه لنا فائدة فإن  
الدول الأخرى قد قيدت الهجرة الى بلادها من عهد طويل بقيود كثيرة أما  
في مصر فقد اكتسب الأجانب بحكم الامتيازات حق الدخول والاقامة في  
بلادنا فضلاً عن اكتسابهم بالعرف حق مزاوله كثير من المهن الحرة وليس  
من المكين أن يرضى لنا الأجانب بأن تتمتع في بلادهم بمثل ما يتمتعون به في  
بلادنا فإذا قصرنا النص على غير أصحاب الامتيازات أصبحت فائدته ضئيلة  
جداً . والذي أراه هو ألا نضع في دستورنا نصاً يكسب الأجانب في بلادنا  
حقوقاً قد لا تكون معترفاً بها كما أننا لا نضع نصاً يخيف الأجانب على  
حقوقهم ويشعرهم بأننا نريد انقاصها بل نكتفي بوضع نص عام يريح الأجانب  
ولا يقف عقبة في سبيل المفاوضات المقبلة التي ستتناول مسألة الامتيازات  
حتى اذا استطعنا تغيير هذه الامتيازات بقي النص قائماً بغير حاجة الى تغيير .

ويكنى أن يقال بوجه عام أن الدستور يحترم حقوق الأجانب أو حريتهم .  
فضيلة الشيخ محمد بحيث — المناقشة طالت كثيرا ولا أشك في أن مبدأ  
مساواة الأجانب بالمصريين متفق عليه من الجميع كما أن حريتهم وأموالهم  
واجبة الاحترام وقد كانت براءات تعيين القناصل تسجل في محاكم مصر  
والاسكندرية وبور سعيد ولم يكن يذكر فيها شيء من الامتيازات الأخيرة التي  
قررها العرف ولغاية سنة ١٣٠٤ هجرية كانت حجج الأجانب تسجل في المحاكم  
الشرعية ويدون في آخرها أن الاجنبي خاضع هو وأمواله للقوانين المصرية .  
لهذا أؤيد سعادة عبد الحميد بك في أن يوضع نص عام بغير تفصيل .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أقترح حذف المادة ٢٣ والسكوت عنها  
تماما . والحقيقة أنه في سياق ذكر الحقوق الشخصية قد جرى التعبير بالنسبة  
للحريات الكبرى بصيغة الاطلاق فقد قيل ان الحريات كلها مضمونة والواقع  
أن الدساتير توضع لأهل البلد وانما تنتظم حقوق الأجانب بطريق التبعية .  
الأن ما ركزنا خاص بمحكم الامتيازات الأجنبية وهي حقوق لم تقرر للأجانب  
بمحكم دستورنا بل بمحكم المعاهدات والعرف فلماذا أريد أن يترك أمر الأجانب  
اما لامتيازاتهم واما للقاعدة العامة في البلاد الدستورية وهي أنه لا ينص  
في الدستور على ما للأجانب من الحقوق . لقد كانت الامتيازات الأجنبية  
كفيلة بحماية حقوق الأجانب وقت أن كان الشرق محكوما بالاساليب الاستبدادية  
فليس لهم أن يزعموا في ظل حكومة دستورية . فلنترك الأجانب أصحاب  
الامتيازات لامتيازاتهم بغير أن ينص في دستورنا على شيء مما يتعلق بهم  
خصوصا وأن هذه الامتيازات ستكون محل مناقشة وقد تتغير أو تُلغى . أما  
ما يتعلق بالأجانب الذين ليس لهم امتيازات فلم يدع أحد لهم بحق خاص  
ولا معنى لأن ننشئ لهم من تلقاء أنفسنا حقوقا خاصة بل يجب أن يرجع  
في شأنهم الى القانون العام وقد بينت أن الدستور لا يلحظ فيه غير أهل  
البلد أما الأجانب فلا شأن لهم به لكن اذا كفّل الدستور لأهل البلد حريتهم  
استمتع ذلك ضمان حرية الأجانب بطريق التبعية .

حضرة توفيق دوس بك — أؤيد اقترح حضرة بك مع بعض التعديل  
وذلك بأن نحذف المادتين ٢٣ و ٩٩ ونستغنى عنهما بالنص في المواد الأخرى

كالمادة ٣ من مشروع حضرة عبد العزيز بك على أن يحكمها يسرى على الوطنيين والأجانب .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - وأنا منضم الى حضرة بدوى بك وأرى حذف المادتان ٣٣ و ٩٩ اكتفاء بالمادة ١١٧

حضرة عبد الحميد بدوى بك - المادة ٩٩ وضعت في دساتير بلاد ليس فيها امتيازات أجنبية فربما كان مركز الأجانب بها محل شك ومن أجل هذا وضع النص على عمومته الذى ترويه ولم يذكر فيه شيء خاص بالأجانب أما في بلادنا فالأجانب محميون بالامتيازات فلا ضرر من حذف المادة ٩٩ أيضا .  
حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - لا تنسى أن إنجلترا متمسكة بحماية الأجانب وزير أن تظهر لها أن الدستور يضمن لهم هذه الحماية فلماذا أرى إبقاء النص الاصلى للمادة ٩٩ على عمومته لان دولة رشدى باشا كان محقا وحكيما في وضعه وأن يستغنى عن المادة ٣٣ لانه لا يصح أن نضع مبدأ خاصا بالأجانب .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - لقد فكرت طويلا وأقول ان المادة ٣٣ ضرورية ولا بأس من ذكر التبادل اذا أردتم .

حضرة محمود أبو النصر بك - رأى حضرة بدوى بك هادم لذلك المبدأ الذى قررناه باتخاذ تلك المواد درعا تتقي به تدخل الانجليز في شئوننا حينما يمين وقت المفاوضات . نحن قبلنا مبادئ حضرة عبد العزيز بك على أن تكون للمصريين ونحن لا نستطيع إلا أن نقرر حقوقا للمصريين ويبقى حتما أن نتعرض للأجانب وأن نشير الى أننا لم نقص من حقوقهم شيئا وبدون ذلك نكون قد ضربنا صفحا عن فكره اقتباس النصوص من مشروع كرزون معنا للانجليز من التدخل في شئوننا . بقيت مسألة التبادل ومن رأيي أنها لا توضع ولكن ليس للسبب الذى ذكره سعادة عبد الحميد مصطفى باشا بل لأن فيها خطرا لأن الأجانب يستفيدون من مصر كثيرا بينما المصريون قليلوا الميل الى الهجرة والاغتراب فاذا قررنا مبدأ التبادل نزع الينا أجانب من جميع الجهات ونصبح وقد حرمتنا أنفسنا من حقوق كان يصح أن نسبقها لنا . لهذا أرى إبقاء المادة ٣٣ بغير نص على التبادل ولكن يجب التفكير في كلمة أو صيغة

تمنع مشاركة الأجانب لنا في المن الحرية . وأن تمنح المادة ٩٩ لأنها لا تتماشى مطلقا مع المواد التي وضعها حضرة عبد العزيز بك .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — التبادل الذى يتخوف منه حضرة أبو النصر بك ممنوع خطره بالقيد الوارد في آخر النص البولونى وهو قوله : ( ماعدا الأحوال التى يشترط فيها القانون الجنسية البولونية ) ولا زلت مصرا على اقتراحى الأخير وهو حذف المادة ٩٩ وإبقاء المادة ٣٣ مع إضافة القيدين البولونيين أى شرط التبادل ثم اخراج الأحوال التى ينص فيها القانون على ضرورة الجنسية المصرية لماكن التمتع بالحق .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — حقيقة الدساتير إنما توضع لأبناء البلد ولكننا في ظرف خاص يدعونا إلى وضع نص خاص لتطمين الأجانب على حقوقهم . أما وقد وضعنا المادة ٩٩ ويفهم منها أن للأجانب حرية وحقوقا محمية فاذا حذفناها ولم نستبدلها بنص آخر كان أثر ذلك سيئا في الخارج — لهذا أرى ضرورة وضع نص خاص بالأجانب وأخالف حضرة بدوى بك فيما ذهب إليه من عدم ذكر شيء خاص بالأجانب مطلقا كتفاء بأن حقوقهم محفوفة طبقا للقوانين فإنا إذا قلنا لهم ذلك أجابوا بأن حقوقنا إذا أصبحت رهنا بما تضعونه من القوانين فقد تشرعون غدا ما يتقصها . أما إذا وضعنا لهم نصا خاصا في الدستور ولو بعبارة عامة كأن نقول إن للمصرى وللأجنبي نفس الحقوق فإنا ندرأ بذلك عن أنفسنا الشبه ونسد باب الاعتراض .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أؤيد سعادة عبد الحميد مصطفى باشا وأرى إبقاء نص المادة ٩٩ ولا تكرار فيه وحكمة إبقاء هذا النص أنتنا قادمون على مفاوضات ونريد أن تقطع بهذا النص الحججة على الإنجليز في طلب حماية الأجانب .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — المادة ٩٩ وما نقلت عنه لم توضع خصيصا لمصر بل شرعت لبلاد أخرى كبولونيا ورومانيا ونص عليها في دساتير تلك البلاد تحت عنوان حماية الأقليات ولم يكن الأجانب عندنا هم المحوطين فيها وإنما أجانب تلك البلاد لأن فيها عناصر أجنبية تكون أقلية جنسية ولغوية ودينية وبينها نزاع مستمر ولم يكن بهذه البلاد تشريع سابق

يمعى تلك الاقليات فأريد أن يحتاط لذلك بوضع نصوص خاصة تحول دون العبث بحقوق أولئك الأجانب الذين لم تكن لهم حماية خاصة — لما دار الحديث فى مسألة حماية الاقليات فى مصر لم تجر فى الموضوع مناقشة ما بل نقلت النصوص البولونية كما هى بدون بحث فركزنا من هذه الوجهة سليم إلى الآن .

نحن الآن نضع دستورنا فيجب أن تراعى فيه ظروفنا الخاصة . ليس عندنا نوع من الأجانب بمحول المركز بل أغلب الأجانب الذين يعيشون بيننا محدود مركزهم بالامتيازات والطوائف القليلة الاخرى التى ليس لها امتيازات ليس لها من الأهمية ما يستدعى النص عليها فى الدستور والذي جعلهم يعيشون بيننا فى ظل الاحكام القديمة من شأنه أن يجعلهم يعيشون بالاولى فى ظل الاحكام الجديدة — على أن ما نضعه نحن من أحكام جديدة للأجانب ليس له أهمية خاصة ولا يمكن أن يكون قاطعاً فى الموضوع لانه ستجرى مناقشات حتماً فيما يتعلق بمركز الاجانب فى مصر ولا يمكن أن نصامصراً بمنع مناقشة فى مسألة دولية . فكل المسألة من جهتنا نحن تنحصر فى النص على حقوق الاقليات أما الاجانب فستجرى بشأنهم مناقشة مستقبلية ولا شأن للدستور بهم ولا أقول هذا أخذاً بالمبادئ العامة التى جرت عليها كافة الدساتير فقط بل وبالنظر الى ظروفنا الخاصة أيضاً .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — بعض الدول تريد أن تكون له بمصر علاقة مباشرة أفلا يصح لقاء ذلك أن نعمل مباشرة على تعليم هذه الدول على حقوق رعاياها حتى لا يقال اننا هضمنا حقوقهم . اتنى أطلب بقاء المادة ٩٩ تحقيقاً لهذه الغاية .

حضرة ابراهيم الباباوى بك — أرى أن تحذف المادة ٩٩ بعد ان قررنا المبادئ التى تضمنتها المواد ١ - ٣٣ اذ لم يبق للساده ٩٩ محل بعد هذا التعديل فلقد ضمننا فى هذه المواد للمصرى حقوقه بالتفصيل ولم تبق فائدة لهذا النص العام بعد ذلك . تبقى بعد ذلك مسألة الاجانب وبرى حضرة بدوى بك أن الدخول فيها يقضى إلى شيء من الارتباك فضلاً عن أنها ستكون على مناقشة حتماً ولكن هناك فرقاً بين أن يتقدم المصرى الى المفاوضات

ويده دستور مقرر لحقوق الاجانب وأن يتقدم ويده خالية من ذلك لهذا أرى أن تبقى المادة ٢٣ ولكن إذا رأيتم على نصها اعتراضاً فهدئوه بما يتفق مع الفرض المقصود منها .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على اضافة المادة ٩٩ الى النصوص الواردة في باب حقوق الافراد أو حذفها .

تقرر بالأغلبية اضافة نص المادة ٩٩ على أن تتولى لجنة التحرير التوفيق بين نصها والنصوص السابقة .

وفي صفحة ١٠١ من مجموعة المحاضر قال الرئيس — ورد علينا خطاب من فضيلة شيخ الجامع الأزهر يبلغنا فيه ملاحظة من بعض حضرات العلماء على اللجنة لأنها قررت في المادة (١٣) من باب حقوق الافراد أنه ليس لوطى أن يحتج بأحكام دينه للتخلص من واجباته كوطى أو جندى وقال ان في هذا النص على الجملة مساساً بالدين الاسلامى الذى هو الدين الرسمى للحكومة وطلب تعديل المادة بما يزيل الشبهة .

وأمر معاليه قلى نص الخطاب وهذه صورته :

حضرة صاحب المعالي نائب رئيس لجنة الدستور .

تشرف بأن نخب معاليكم أن جمعا من العلماء حضروا عندنا وقالوا أن المادة (١٣) من مشروع الدستور تقول ( ليس لوطى أن يحتج بأحكام دينه للتخلص من الواجبات المفروضة عليه كوطى أو جندى) وقالوا ان هذه المادة فيها على الجملة مساس بالدين مع أن دين الحكومة المصرية الاسلام .

وأظن يا معالي الباشا أنه لو عدل هذا النص تعديلا يدفع عنه قوم عدم الاعتداد بالدين لكان حسنا ولمعاليكم الراى الأعلى .

والله سبحانه وتعالى يوفق معاليكم الى السداد والسلام عليكم ورحمة الله .

٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٤٠ شيخ الجامع الأزهر

٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ ، محمد أبو الفضل ،

ثم قال معاليه ان اللجنة بالطبع لم تمس الدين الاسلامى ولا غيره من الاديان وانما كان الفرض من تقرير المادة أن يكون المصريون سواء في أداء الواجبات المفروضة عليهم فلا يساح لاحد أن يفر من أداء هذه الواجبات

تدعوا بأحكام الدين وقد سبق أن ذكر لنا حضرة عبد العزيز فهمي بك عند المناقشة في المادة مثلا من الأمثلة التي أحرز عنها بهذه المادة وهو أنه عند اعلان الحرب الكبرى حاول التخلف عن الحرب شبيعة من الانجليز بزعم أن عقيدتهم تحرم سفك الدماء .

سعادة حافظ حسن باشا — قابلي فضيلة شيخ الجامع بحفلة المحمل وقال لي ان ظاهر المادة يفيد أنه قد تتناقض أحكام الدين مع الواجبات الوطنية وأنه عند التناقض تفصل الواجبات الوطنية وطلب أن تصاغ المادة على صورة لا يفهم منها وجود ذلك التناقض فذكرت له أمثلة بما يراد أن يحتز عنه هذه المادة كالحارس الذي يترك الحصن معتبرا بأنه يريد أن يؤدي فريضة الجمعة وسائق القطار الذي يترك القطار ليؤدي صلاة العصر في ميقاتها فوافقني على أن الواجب في هذه الأحوال مقدم على أداء الفريضة .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — لو أن بلدنا قاصر على المسلمين فقط ولم يكن فيه سوى الدين الاسلامي لحكمتنا الدين الاسلامي في كل أمورنا الوطنية ولكن بلدنا يضم المسلم والمسيحي واليهودي وقد يدخل في المصرية أيضا البوذي والبرهمي واللاذيني وكلهم في نظر القانون سواء لانا قد قررنا حرية الأديان . وسيلحظ في كل الاوضاع والأنظمة الحكومية أن تكون مطابقة بقدر الامكان للدين الرسمي وهو الاسلام . فاذا فعلنا ذلك ولحظنا دين الأكثرية في أنظمة الحكومة نتحم أن يقع تعارض بين هذه الأنظمة وأحكام الأديان الأخرى . فهل يصح لمن يدين بأحد هذه الأديان الأخرى أن يحتج بأن نظاما من هذه الأنظمة يتعارض مع أحكام دينه واذا احتج بمثل ذلك فهل تقبل احتجاجه ؟

بيننا رجل هو أكبر علماء المسلمين في الوقت الحاضر وهو فضيلة الاستاذ الشيخ بخيت وفي استطاعته أن يرد عن اللجنة ما اتهموها به من الخروج عن الدين . فضيلة الشيخ بخيت — العبارة كلها أن العلماء لم يفهموا مدلول هذه المادة فاذا رأي مبالى الرئيس أن أرد عليهم فعلت .

حضرة الشيخ خيرت راضى بك — المسألة في غاية البساطة . وقد بين سعادة حافظ باشا الوجهة التي اتجه اليها وهم شيخ الجامع الأزهر وبعض



العلماء وقد بين حضرة عبد العزيز بك أن المادة لم توضع للدخول في مسائل الاعتقادات الشخصية ولكنها حكم عام يتعلق بالواجبات الوطنية العامة وكل ما يريد شيخ الأزهر أن يقوله هو أن الواجبات الوطنية العامة لا تتنافى مع أحكام الدين الاسلامي فالجهاد والدفاع عن الوطن وما أشبه ذلك من الواجبات كلها مفروضة على المسلم بحكم الدين ولكنه يخشى أن يفرض على المسلم واجبات أخرى تتنافى مع دينه وليس هذا بما قدرنا وقوعه عند وضع المادة وعلى كل حال فاني أقترح دفعا لكل شبهة أن يضاف الى بص المادة كلمة « العامة » بعد عبارته ( الواجبات الوطنية ) .

حضرة على ماهر بك — لى ملاحظتان على كلام حضرة خيرت بك فاولا — الخاضوع لقوانين البلاد من الواجبات الوطنية العامة وقد يكون في القوانين الوضعية ما يتعارض مع بعض الاديان فالطريق التي أراد أن يخلصنا منها لا تجدى وثانياً — ان ما يتألم منه شيخ الجامع الأزهر لا يزال موجودا فان النص الذي يقترحه حضرة خيرت بك لا يزال يورم ما تورمه وهو احتمال المساس بالدين .

ثم ان لى اعتراضين على أصل المادة أولهما — ان حكمها لا يشمل من يحتج بعقيدة فلسفية غير دينية وثانيهما — انه لا يكفي في القانون أن يكون مقبولا عند من يطبق عليهم . فلهذا أقترح أن يعدل النص على الصورة الآتية وهي : « ليس لوطى أن يحتج بأى حجة ما للتخلص من الواجبات الوطنية الخ » وبذلك ندفع هذا الهم من جهة ونمد في حكم المادة حتى تتناول من يعتدرون بعقيدة فلسفية أو غير ذلك .

فضيلة الشيخ نجيت — أقترح أن يرد على فضيلة الشيخ الجامع بما يأتي : « ان هذه المادة لا تمس الدين الاسلامي بشئ . وذلك لأن الوطى في المادة لا يختص بالمسلم ولا بغيره بل هو عام وكذلك أحكام الدين لا تختص بدين الاسلام . والواجبات المفروضة على الوطى كوطى أو جندى هي الواجبات العامة فلا تتنافى مع الأحكام الخاصة بعقائد الأديان الخصوصية . ومع ذلك فلا إزالة كل ليس قد زيد على كلمة ( الواجبات ) في المادة كلمة ( العامة ) . فوافقت اللجنة بالإغلبية على هذا الرد وأن يكتب به الى فضيلة شيخ الجامع

الازهر وأن تضاف كلمة العامة على المادة ١٣ من باب حقوق الأفراد .  
ثم قام سماحة السيد عبد الحميد البكرى وقال أقترح أن يعدل نص المادة ١٣ على الوجه الآتي : ( ليس لوطى أن يحتج بأى سبب أو حجة للتخلص من الواجبات العامة الخ ) وذلك كما قال حضرة ماهر بك لأن بعض الطوائف لا تدين بدين ما بل بعقيدة فلسفية ولا يوجد فى النص ما يمنهم من الاحتجاج بهذه العقيدة .

فضيلة الشيخ نجحت — ليس المراد بالدين الدين السماوى فقط بل كل ما يدين به كل انسان .

حضرة على ماهر بك — كلنا مقتنعون بأن النص الاصلى فى موضوعه لا غبار عليه ولكننا نريد أن يتعد عن كل محذور . وانتهى أؤيد سماحة السيد البكرى .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

فقرر بالأغلبية رفض اقترح حضرة ماهر بك والسيد البكرى .  
وفى صفحة ١٠٨ وما بعدها من مجموعة محاضر هذه اللجنة عادت الهيئة لبحث موضوع تمثيل الاقليات ودافع حضرة توفيق بك دوس عن مبدأ تمثيل الاقليات وأورد بعض حجج منها ان النص على تمثيل الاقليات سلاح قوى لمحاربة ادعاء المجترة حماية الاقليات فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ — وقال حضرة إنه لا يقصد من تقرير هذا الحق ضمان مصلحة للاقباط لانهم متمتعون فى ظل جلالة الملك فواد بكل الحقوق — فهذا الطلب فى الواقع ليس لمصلحة الاقباط بل هو للصالح العام .

وقد تعرض حضرة لاهوال المعارضين فقال عن عدم جواز النص على تمثيل الاقليات الدينية فى دستور المفروض فيه أنه قائم على أحدث النظم بما يأتى : « يجب ان لا ينسى انتسا فى الشرق لا يميز كما يجب بين السياسة والدين وما دمتنا فى جميع أحوالنا الشخصية نرتكن على القواعد والاسس الدينية فسيفى مظهر حياتنا السياسية مصبوغا بدرجة ما يطابع الدين » .

ورد على حجة المعارضين بأن مثل هذا النص ينشأ عنه تمثيل مختلف الاقليات لا يسل عددها إلا الله بما نزل بلادنا من الاجانب ذوي الامتيازات

أو ينزلها في المستقبل . بقوله هذه الأقليات إما أن تعتبر نفسها مصرية فتندمج مع المصريين المسلم منهم مع المسلم المصري والمسيحي مع المسيحي المصري وهكذا أو تعتبر نفسها غير مصرية فلا شأن لها بمجلس النواب ، أما عن حجة المعارضين بأن النص على تمثيل الأقليات فيه تحييد وانماه لروح التفرقة بين طوائف الأمة فقد رد عليها حضرته ، إن هذا الفرق الديني باق وسيمضي ما دمنا نرتكز على الدين في معاملتنا الشخصية ، واستمرت المناقشة بين الأعضاء في هذا الموضوع حتى جلسة ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٢ ( صفحة ١١٣ من مجموعة المحاضر ) حيث قررت الهيئة بالأغلبية عدم تمثيل الأقليات .

## مادة ٤ - الحرية الشخصية مكفولة .

الاعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

الجزء العام لوضع الدستور : رأيت اللجنة في صفحة ٧٤ من المحاضر أن تنتقل إلى المناقشة في مشروع حضرة عبد العزيز فهمي بك المتعلق ببيان حقوق الأفراد قتلت المادة (٣) وهذا نصها : الحرية الشخصية مضمونة . فقررت الموافقة عليها بالاجماع .

---

للادة (٤) يقابلها المادة ٧ من دستور بلجيكا والمادة ١٠ من دستور اليونان الملكية والمادة ٨ و ١٩ من دستور اسبانيا والمادة ١٠٧ من دستور تشيكوسلوفاكيا

نصت أكثر الدساتير الأوروبية على حقوق اللواتين وواجباتهم واحتمت جميعها بالنس على مبدأ ضمان الحرية الشخصية في أول هذه الحقوق .

وقد عرفت علماء الدستور الحرية الشخصية بأنها « اسكان لكل ما لا يضر بالغير » « La liberté individuelle consiste à faire tout ce qui ne nuit pas à autrui ».

وفي الواقع أن هذا الحق هو أساس الحقوق الفردية Les droits individuels جميعها التي فصلتها الدساتير الحديثة في موادها المختلفة — وقد تطور هذا الحق ونما سائرا تقدم للدين وانتشارها فخرعت عنه حرية العبادة La liberté de culte وحرية الاجتماع La liberté de réunion وحرية الصحافة La liberté de la presse وحرية التعليم La liberté d'enseignement وحرية تكوين الجمعيات La liberté d'association وحرية التجارة والصناعة La liberté du commerce et de l'industrie كما خضعت عنه بعض الضمانات ضد القبض

الضمانات ضد القبض — مثل الضمان ضد القبض { garantie contre arrestation والضمان ضد السجن garantie contre emprisonnement وحرمة السكن L'inviolabilité du domicile ولللكية الفردية La propriété individuelle

وفي صفحة ١٢٤ من مجموعة محاضر جلسات هذه اللجنة وافقت الهيئة  
للمرة الثانية على نص المادة دون تعديل .

## مادة ٥ - لا يجوز القبض على أي إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون . التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٧٦ من مجموعة المحاضر :  
استمرت اللجنة في مناقشة مشروع حضرة عبد العزيز فهمي بك المتعلق ببيان  
حقوق الأفراد فليت المادة (٤) من المشروع وهذا نصها :  
لا يجوز القبض على أي شخص أو حبسه أو محاكته أو الحكم عليه إلا  
وفق أحكام القانون .

حضرة علي ماهر بك - أرى أن يضاف إلى هذه المادة أنه لا يجوز محاكمة  
مصري أمام محكمة استثنائية إلا بمقتضى قانون صادر قبل ارتكاب تلك الجريمة .  
حضرة عبد العزيز فهمي بك - هذا مستفاد من قول المادة : « وفق  
أحكام القانون » .

حضرة توفيق دوس بك - هب أنه وقعت حادثة رأى البرلمان أن تجري  
المحاكمة فيها على أسلوب خاص .  
حضرة علي ماهر بك - هذا الذي أطلب تفاديه .  
معالي الرئيس - تؤخذ الآراء على أصل المادة أولا .  
فقررت الموافقة عليها بالإجماع .

وفي صفحة ١٢٤ من مجموعة محاضر اللجنة العامة وافقت الهيئة للمرة  
الثانية على نص المادة بالألفاظ الآتية : « لا يجوز القبض على أي إنسان أو  
حبسه إلا وفق أحكام القانون » .

---

للادة (٥) يقابلها للادة ٧ من دستور بلجيكا . وللادة ٥ و ٨ من دستور اسبانيا . وللادة ٨ فقرة من ثانية دستور استونيا .  
وللادة ٧٨ دانمركي .

نس الدستور البلجيكي على عدم جواز القبض على أي إنسان الا بناء على أمر من القاضي على أن يكون هذا الأمر مسبيا .

Nul ne peut être arrêté qu'en vertu de l'ordonnance motivée du juge.

ومثل هذا النص ورد بالمستور الاسباني والاستوني والدانمركي .

**مادة ٦ -** رجمينة ورو عفوية الا بناء على قانونه . ورو عقاب الو على الوفعال  
اللازمة لصدور القانون الذي ينص عليها .

## الأعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

اللجنة العامة لوضع الدستور : عند المناقشة في المادة الخامسة من الدستور  
اقترح حضرة على ماهر بك في صفحة ٧٦ من مجموعة محاضر هذه اللجنة  
أن يضاف نص يقضى بعدم جواز محاكمة مصرى أمام محكمة استثنائية إلا  
بمقتضى قانون صادر قبل ارتكاب تلك الجريمة .  
فأخذ الرئيس الرأى على هذه الإضافة .

وبعد المناقشة في أن ذلك مستفاد من نص المادة أم غير مستفاد تقرر  
بإجماع الآراء أن المبدأ مقبول وأن ذلك المعنى يراعى عند تحرير المشروع .  
ثم تليت المادة ( ٥ ) من المشروع وهذا نصها :

عقوبة الاعدام ملغاة في الجرائم السياسية المحضة إلا إذا كان التعدى  
المستوجب لهذه العقوبة واقعا على شخص الملك أو ولى عهد المملكة .  
حضرة توفيق دوس بك — من الجرائم السياسية غير القتل ما يعاقب  
القانون الحالى عليه بالاعدام . فهذه الجرائم أوافق على إلغاء حكم الاعدام

المادة ٩ من دستور استونيا  
والمادة ٨ من دستور اليونان  
والمادة ٩ « » بلجيكا  
والمادة ١٦ « » اسبانيا

جاء نص الدستور في هذه المادة صريح في عدم جواز خلق عقوبة جديدة وتطبيقها على أمر لم يكن معاقبا عليه وقت وقوعه والمحاكمة  
في ذلك وانحة لأن « أثر العقوبات الجنائية ظاهر في تهديد حرية الأشخاص » ولذا يقول رجال القانون « بوجوب اذار الناس  
قبل توقيع عقوبة عليهم » ويقولون — « كل ما ليس ممنوع مباح » ويلاحظ أن حكم هذه المادة قاصر على المسائل الجنائية — أما  
المسائل المدنية فإن الدستور ينص في المادة ٢٧ على جواز سريان القانون على الماضي بشرط النص على ذلك . ولم ينص الدستور البلجيكي  
في المادة التاسعة على مبدأ عدم رجعية القوانين — mon rétroactivité de lois — كما فعل الدستور المصرى — في حين نص الدستور  
الاسبانى على هذا المبدأ في المادة السادسة عشر ونصها « لا يجوز القبض على شخص ولا محاكته إلا بواسطة القاضي المختص ومطبقا  
لقوانين سارية على الجريمة وبالشكل الذى ينص عليه القانون » .

Nul Espagnol ne peut être poursuivi, ni condamné, si ce n'est pas par le juge compétent en vertu de lois  
antérieures au délit et en la forme prescrite par ces lois.

عقوبة عليها . أما جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار ، فإني أرى أنها ولو ارتكبت لغرض سياسي يجوز الحكم فيها بالإعدام .  
حضرة زكريا نامق بك — أشرح حذف هذه المادة بتاتا . نعم قد نحتاج إليها بعد سنتين عدة وحيث أن ينبغي أن تفكر فيها .  
لقد اختلف العلماء في عقوبة الإعدام على الجرائم العادية نفسها أن بعض الدول تحتها من قوانينها . ولكننا قوم ناشئون في الحياة السياسية وقد يكون إثبات هذا الحكم المقترح علينا مدرجة لبث قن وتحريرك جرائم لا تقوى البلاد على احتلالها خصوصا وهي في أول عهدنا بالحياة السياسية .  
حضرة محمود أبو النصر بك — أؤيد حضرة زكريا نامق بك كل التأييد واطلب حذف هذه المادة لأنها قد تثير من الأوهام المجرمة ما لا يتفق مع مصلحة نهضتنا .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء أولا على حذف هذه المادة .  
فقرر بأغلبية الآراء حذفها .

وعند تلاوة مواد مشروع الدستور في صفحة ١٢٤ من مجموعة محاضر اللجنة العامة واقتت الهيئة على هذه المادة بالألفاظ الآتية ، لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون .

## مادة ٧ - لا يجوز إبعاد مصري منه الديار المصرية .

ولا يجوز أن يحظر على مصري الإقامة في جهة ما ولو أنه يلزمه الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون .

التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٧٦ من مجموع المحاضر  
تليت المادة (٦) من مشروع الدستور وهذا نصها :

المادة ١٧ من دستور استونيا  
المادة ٩ من دستور إسبانيا  
المادة ١٠-٨ من دستور تشيكوسلوفاكيا

جاء الدستور الإسباني في المادة الخامسة بمحكم يشابه حكم المادة التاسعة من الدستور المصري فقد حرم إرغام شخص على تقييد =

منع إبعاد أى مصرى من الأراضى المصرية .  
وكذلك لا يجوز أن يجبر على أى مصرى الإقامة فى جهة ما من البلاد  
ولا أن يلزم بالإقامة فى مكان مخصوص إلا فى الأحوال المبينة صراحة  
فى القانون .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لاحظوا أن تقرير هذا المبدأ يتعارض  
مع ما سبق للجنة تقريره من جواز إيقاع عقوبة النفي على الوزراء .  
معالي طلعت باشا — لا تعارض بين المبدأين فإن إبعاد الوزراء إنما  
يكون بحكم والظاهر من هذه المادة منع الإبعاد بمجرد أمر إدارى .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — نحن نريد أن تلقى بتاتا عقوبة الإبعاد  
من القانون أيضاً .

معالي طلعت باشا — إذن نصوا على ذلك صراحة كان يقال لا يجوز  
إبعاد مصرى سواء بحكم أو بغير حكم .  
فقرر بالإجماع حذف عقوبة النفي خارج البلاد التى يجوز أن تقع على  
الوزراء فى المادة (٨٤) من المبادئ العامة .  
حضرة توفيق دوس بك — هل هذا النص يشمل أيضاً عدم جواز  
النفي بمقتضى حكم قضائى .

معالي الرئيس — نعم يشمله .  
ووافقت الهيئة على جواب معالي الرئيس بالإجماع  
ثم تهررت الموافقة بالإجماع على المادة (٦) .

وفى صفحة ٩٠ فى مجموعة محاضر اللجنة العامة ثارت المناقشة التالية :

حضرة على المنزلاوى بك — قررنا ضمن القواعد السابق تقريرها  
أنه لا يجوز إبعاد مصرى وأرى تعديل هذه المادة بإضافة عبارة (إلا بقانون)

== عمل اقامته الا فى الأحوال المبينة فى القانون وعلى أن يصدر الأمر من السلطة المختصة — ونس المادة :

Nul Espagnol ne pourra être forcé de changer de domicile ou de residence, si ce n'est en vertu d'un ordre émanant de l'autorité compétente et dans les cas prévus par la loi.

ويلاحظ أن الدستور المصرى حظر إبعاد المصرى من الديار المصرية ولعل البعب فى ذلك هو عدم وجود مستعمرات للدولة المصرية  
يمكنها أن تنى إليها من يستحق هذه العقوبة ولا يجوز أن تتخلص الدولة من الأشخاص غير المرغوب فيهم على حساب دولة أخرى .  
وقد لاحظت اللجنة الاستشارية التشريعية Le comité consultatif أن نص هذه المادة لا يمنع من إعادة إبعاد الحدوى السابق إذا  
تمكن من دخول مصر وذلك بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الذى قضى بإبعاد الحدوى السابق عن الديار المصرية .

لأنه لا يصح وضع نص يحرم البرلمان من حرية التشريع في هذا الموضوع فقد تضطر الظروف لخراج مصرى أو متجنس بالجنسية المصرية — وليس يصح أن يضع الاعضاء المعينون من الحكومة قيودا يتقيد به البرلمان المنتخب من الأمة .

حضرة توفيق بك دوس — هذا اعتراض ينصرف لا على هذه المسألة وحدها ولكن على كل المسائل . والذي دعا الى وضع القاعدة التى أشرت اليها أن مصر لا مستعمرات لها لتبعد فيها . على أن النص لا يمنع من الابداد الى أى جهة من القطر كالمطور أو السودان .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — عند وضع مبدأ دستورى يجب أن نفكر فى طريقة تنفيذه فبدأ الابداد مقرر فى أوروبا لأن لهم مستعمرات أما نحن فلا مستعمرات لنا نبعد اليها وليس فى استطاعتنا أن نكلف دولة أخرى يقبولى مبعديننا . فما فائدة هذا النص إذا كان تنفيذه مستحيلا .

حضرة على المنزلاوى بك — ولم نخشون أن يقرره البرلمان بقانون اذا كان مستحيلا .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على اقتراح حضرة المنزلاوى بك . فتقرر بالأغلبية رفضه .

وعند إعادة تلاوة مواد مشروع الدستور وافقت اللجنة العامة فى صفحة ١٢٤ على النص الآتى : لا يجوز ابعاد مصرى من الديار المصرية — وكذلك لا يجوز أن يحظر على مصرى الإقامة فى جهة ما ولا أن يلزم الإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المينة فى القانون ،



**مادة ٨** — للنزاع حرمة . فهو يجوز دخولها أو في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه

**الاعمال التحضيرية :** **التقاليد البرلمانية :**

اللجنة العامة لوضع الدستور صفحة ٧٦ من مجموعة المحاضر تليت المادة (٧) من مشروع الدستور وهذا نصها :

للنزال حرمة واجبة فلا يجوز دخولها لتفتيشها أو معاينتها إلا في لأحوال وبالكيفية المنصوص عنها في القانون .

فقررت الموافقة عليها بالإجماع .

وعند إعادة تلاوة مواد مشروع الدستور على اللجنة العامة في صفحة ١٢٤ حدثت المناقشة الآتية :

تليت المادة السابعة ونصها :

للنزال حرمة فلا يجوز دخولها لتفتيشها أو معاينتها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

سعادة عبد الحميد مصطفي باشا — المفهوم أن المنازل لا يجوز دخولها إطلاقاً فأطلب حذف عبارة ( لتفتيشها أو معاينتها ) .

حضرة توفيق دوس بك — هذا الاعتراض في محله .

فوافقت اللجنة بالإجماع على المادة بعد حذف عبارة ( لتفتيشها أو معاينتها )

للادة ١١٢ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
واللادة ١٠ من دستور بلجيكا  
واللادة ٧٩ من دستور النمسا  
واللادة ٦ و ٨ من دستور اسبانيا  
واللادة ١٠ من دستور استونيا  
للادة (٨) يقابلها

نصت للادة العاشرة من الدستور البلجيكي على ما نصت عليه للادة الثامنة من الدستور الصربي فقد ورد بها أن للنزاع حرمة —  
وانه لا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون .

« Le domicile est inviolable; aucune visite domiciliaire ne peut avoir lieu que dans les cas prévus par la loi est dans la forme qu'elle prescrit. »

ونس الدستور الاسباني في المادتين السادسة والثامنة على نفس الحكم فبما « انه لا يجوز دخول المنازل بغير رضاه اصحابها الا في الأحوال التي حددها القانون — واشترط أيضا عدم جواز الدخول الا بحضور صاحب المنزل أو أحد أقرباءه فلم لم يوافق ذلك فلا بد من احضار شاهدين من الجيران واشترطت المادة أن يكون أمر دخول المنزل مسبباً » .

**مادة ٩** — الملكية حرمة فلا ينزع عن امر ملكه الا بسبب المنفعة العامة في الاحوال

المهيئة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا .

التقاليد البرلمانية : الاعمال التحضيرية :

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٧٦ من مجموعة المحاضر

تليت المادة (٨) من مشروع الدستور ونهبا :

« للملكية من أى نوع كانت حرمة واجبة فلا يجوز حرمان أحد من ملكه  
إلا بسبب المنفعة العامة وفي الأحوال المقررة في القانون وبشرط تعويضه  
عنه تعويضا عادلا » .

فقررت الموافقة عليها بالاجماع .

ووافقت اللجنة العامة على هذه المادة بالصيغة التالية في صفحة ١٢٥ :

« للملكية حرمة فلا ينزع من أحد ملكه إلا لسبب المنفعة العامة في  
الأحوال المهيئة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه  
عنه تعويضا عادلا » .

فوافقت الهيئة عليها بالاجماع عدا حضرة الملباوى بك الذى اعترض  
على ذكر عبارة (تعويضا عادلا) وطلب حذفها .

المادة ١١ من دستور بلجيكا  
والمادة ١٠ من دستور اسبانيا  
والمادة ٢٤ من دستور استونيا  
والمادة ٨٠ من دستور النمسا  
والمادة ١٠٩ من دستور تشيكوسلوفاكيا

جاء نص الدستور في هذه المادة ضامناً للملك ما يملكه فرداً ما يملكه أحد ما يملكه الا اذا كان ذلك للمنفعة العامة وبشرط .  
ولكن هل معنى ذلك ان حق الملكية في مصر مطلق ؟

اضق علماء القانون للمدعى أن الملكية المطلقة لا وجود لها في القانون — بل ان حرية التصرف في الملك مقيدة بقيود منصوص عليها  
في القوانين المختلفة نمتلا حق التوريث مقيد بما نص عليه النازع « ولا وصية لوارث الا اذا أجاز ذلك باقى الورثة » « ولا وصية لغير  
الوارث بأكثر من الثلث » .

وفوق ذلك فان الفقهاء مختلفون على أن جميع الحقوق مقيدة بقيود « عدم اضرار الغير » .

ويكاد يكون نص الدستور المصرى مطالبا بنص الدستور البلجيكى مع فارق بسيط هو أن الدستور المصرى أضاف الى صدر المادة  
عبارة « للملكية حرمة » كذلك نص الدستور الاسبانى على أن « عقوبة المصادرة محظورة ولا يجوز حرمان أحد مما يملك الا  
بواسطة السلطة المختصة وبسبب المنفعة العامة وبشرط تعويضه تعويضا عادلا » .

## مادة ١٠ - عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة .

### الاعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٧٧ من مجموعة المحاضر :

تليت المادة ( ٩ ) من مشروع الدستور ونصها :

« عقوبة مصادره الأموال عامة ممنوعة » .

فقررت الموافقة عليها بالإجماع .

وعند إعادة تلاوة مواد مشروع الدستور على اللجنة العامة ثارت المناقشة

الآتية صفحة ١٢٥ من مجموعة المحاضر :

تليت المادة التاسعة ونصها :

« عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة » .

حضرة محمد علي بك — النص خاص بالمصادرة التي تقع على عموم المال

فهل مصادرة ثلاثة أرباع المال جائزة ؟

حضرة عبد الحميد بدوي بك — هذه المسألة لها أصل تاريخي فقد كانت

المصادرة تقع على عموم الاملاك دائما ومن أجل هذا نص على منعها في الدساتير

فاذا أراد الشارع أن يتجمل على الدستور بإباحة مصادرة البعض دون الكل

لم يكن ذلك جائزا على ما أعتقد ووجب منعه بحكم المادة التي نحن بصدد

ولا غنى لنا على كل حال عن ابقاء كلمة ( العامة ) في النص لأن رفعها يخرجنا

من حرج موهوم إلى حرج حقيقي وهو منع المصادرة اطلاقا وهذا غير مقبول

لأن المصادرة جائزة في أحوال كثيرة خاصة كمصادرة السلاح والخيش

والآلات التي استعملت في ارتكاب الجرائم وغير ذلك .

حضرة الياس عوض بك — ليس الغرض هنا بيان حكم مصادرة الأشياء

الممنوعة وإنما الغرض معرفة ما اذا كان يباح مصادرة جزء من الملك المشروع

المادة (١٠) يقابلها { المادة ١٢ من دستور بلجيكا  
والمادة ١٠ من دستور اسبانيا ( فقرة أول )

يكد يكون النص البلجيكي هو نفس النص الوارد في الدستور المصري  
La peine de la confiscation des biens ne peut être établie. وترجمتها « عقوبة المصادرة للأموال محظورة »

سعادة قلبي فمضى باشا — أطلب منع المصادرة إطلاقاً لأنها من الأحكام الاستبدادية القديمة التي لا يجوز إبقاؤها في القرن العشرين وإبدالها بأى عقاب كالنرامة أو الحبس وأن يستثنى من ذلك فقط الحشيش والأسلحة وما أشبهها من الأموال المنوعة بشرط أن لا تتناول المصادرة ما سوى ذلك من الأشياء التي قد يستعان بها على التهريب كالمراكب والجمال وغيرها لجواز أن تكون هي كل ما يملك الشخص من ثروة فإذا صودرت جرد الشخص من كل ما يملك من أسباب الرزق .

فضيلة الشيخ بخيت — المصادرة شرعاً هي أخذ المال بطريق غير مشروع ولهذا حرمت في الشريعة وأما اعدام الضار فلا يسمى مصادرة ولهذا أجازوا اعدام الحشيش وارقة الخمر وكسر دنانها وغير ذلك مما لا يعتبر في عرفهم مصادرة . فذلك أقترح أن يكون نص المادة (مصادرة الأموال ممنوعة) .

حضرة محمد علي بك — أريد أن أطمئن على مسألتين (الأولى) عوقب شخص بمصادرة ثلاثة أرباع ماله أو تسعة أعشاره فهل يجوز هذا أو لا يجوز؟ (والثانية) هرب شخص حشيشاً فصودر الحشيش والمراكب التي كانت تحمله وكانت هي كل ما يملك المهرب فهل المصادرة هنا جائزة أو لا؟

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أما عن المسألة الأولى فهذا النوع من المصادرة ممنوع لأنه تحيل على الدستور . وأما عن المسألة الثانية فالمصادرة جائزة لأنها واقعة على مفردات الملك ولو استغرقت في النهاية كل ما يملك المهرب لأن الفرض لم يكن مصادرة عموم ماله .

حضرة توفيق دوس بك — أقترح أخذ الرأى على بقاء المادة على حالها مع الاخذ بالتفسيرين اللذين استفسر عنهما حضرة محمد علي بك وأجاب بهما حضرة بدوى بك .

<sup>١</sup> معالي الرقيس — يؤخذ الرأى على ذلك .

فقرر بالاغلبية الموافقة على بقاء النص على حاله مع الاخذ بالتفسيرين المذكورين .

## مادة ١١ — لا يجوز افشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصفات التليفونية أو في الأعمال البنينة في القانون .

### الأعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

البينة العامة لوضع الدستور : صفحة ٧٧ من مجموعة المحاضر : تناقشت  
المية في المشروع المقدم من حضرة عبد العزيز فهمي بك والمتعلق ببيان حقوق  
الأفراد وتليت المادة (١٠) منه ونصها :  
« أسرار الخطابات والتلغرافات التي تودع بمكاتب البريد والتلغراف واجبة  
الصون إلا في حالة التحقيقات الجنائية » .  
حضرة عبد العزيز فهمي بك — لم تناول المادة حكم مراقبة المخابرات

المادة ٢٢ من دستور بلجيكا والمادة ٨٩ من دستور المجر والمادة ١٤ من دستور استونيا والمادة ١١٦ من دستور تشيكوسلوفاكيا والمادة ٧ من دستور اسبانيا والمادة ٢٢ من دستور رومانيا	}	المادة (١١) يقابلها
--	---	---------------------

اقتصر الدستور البلجيكي والاسباني والتشيكوسلوفاكي على حظر افشاء أسرار الخطابات فباء في الدستور البلجيكي :

Le secret de lettres est inviolable.

وترجمتها « سرية الخطابات مكفولة » .

وجاء في دستور اسبانيا .

L'autorité gouvernementale ne pourra, ni saisir ni ouvrir la correspondance confiée a la poste.

وترجمتها « ليس للحكومة أن تحجز أو تفتح الخطابات المودعة بمكاتب البريد » وكفل الدستور المجرى سرية الخطابات ولم يجز .  
الاطلاع عليها إلا بناء على حكم أو في الأحوال التي تحددها القوانين .

وجاء في الدستور التشيكوسلوفاكي « Le secret des lettres est garanti » وترجمتها « سرية الخطابات مكفولة » .  
أما الدستور الاستوني فانه ضمن سرية المواصلات البريدية والتلغرافية والتلفونية وغيرها .

Le secret de la correspondance postale telegraphique, ou telefonique ou par quelque autre moyen  
generalement usite, est assure.

وعند ما عرض مشروع الدستور المصري على لجنة التحرير ( اللجنة الاستشارية التشريعية Le comité consultatif ) قالت اللجنة  
« إن الاستثناء للتعموس عليه في المادة ١١ — تمهد عبارة ( إلا في الأحوال الميخنة في القانون ) ليس قاصراً على حالة التطبيق  
الجنائي — بل يجب أن يمتد إلى حالة الانفلاس البسيط faillite ( أي في حالة عدم وجود اجراء جنائي يتصل بالانفلاس بالتدليس )  
فان لديك أن يفتح الخطابات والتلغرافات الوجهة للفلس » .

لما رأيت اللجنة أن يكون الاستثناء عاماً بد أن كان قاصراً على حالة التحقيق الجنائي كما هو ظاهر من محاضر اللجنة العامة .

التليفونية . فهل ترى الهيئة النص أيضا على حرمة المخابرة بالتليفون فلا يجوز مراقبتها سواء بتكليف العامل أو غيره باستراق السمع .  
قررت الهيئة الموافقة بالاجماع على أصل المادة مع اضافة النص الآتي إليها :  
وكذلك أسرار المواصلات التليفونية .  
وفي صفحة ١٢٥ من مجموعة المحاضر وافقت اللجنة العامة على النص الآتي بالاجماع .

(١٠) لا يجوز افشاء أسرار الخطابات والتلغرافات التي تودع مكاتب البريد والتلغراف ولا أسرار المواصلات التليفونية الا في حالة التحقيقات الجنائية .

مادة ١٢ - سرية الاعتقاد مطلقة .

مادة ١٣ - تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادة المهرية في الديار المصرية على أنه لا يخل ذلك بالنظام العام ولا يتنافى الآداب .  
الاعمال التحضيرية :  
التقاليد البرلمانية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور :

ورد في صفحة ٣٥ من مجموعة محاضر هذه اللجنة على لسان رئيسها ما يأتي :  
« طلب الانجليز قيامهم بحماية الأقليات ونريد نحن أن نفهمهم أن حماية الأقليات محقة بمقتضى دستورنا وذلك بأن نضع في هذا الدستور نفس النصوص التي وضعوها هم في مشروع اللورد كيرزون لتأخذ عليهم طريق هذا الطلب ، وأمر تلاوة تلك النصوص وأخذ رأى الهيئة عليها .  
وورد في المادة الثانية من هذا المشروع أن « لجميع سكان مصر الحق في أن

المادة ١٤ من دستور بليكا .  
والمادة ١١ من دستور استونيا  
والمادة ١٢١ و ١٢٢ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
والمادة ٧٥ و ٧٦ من دستور النمسا  
والمادة ١١ من دستور اسبانيا  
والمادة ٢٢ من دستور رومانيا

المادة (١٢) و (١٣) هاجلها

ورد بأكثر النماذج الأوربية ضمانات حرية الاعتقاد وحرية القيام بشعائر الأديان المختلفة فقد جاء بدستور رومانيا نفس

يقوموا بحرية تامة علانية أو غير علانية بشعائر أية ملة أو دين أو عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تنافي النظام العام أو الآداب العمومية .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٧٧ من مجموعة المحاضر : رأيت الهيئة أن تقتل للنقاش في مشروع حضرة عبد العزيز فهمي بك المتعلق ببيان حقوق الافراد فليت المادة (١١) من هذا المشروع ونصها :

« حرية الاعتقاد الديني مطلقة . فلجميع سكان مصر الحق في أن يقوموا بحرية تامة علانية أو غير علانية بشعائر أية ملة أو دين أو عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تنافي النظام العام أو الآداب العمومية » .  
فقررت الموافقة عليها بالاجماع .

وفي صفحة ١٢٥ من مجموعة محاضر اللجنة العامة وافقت الهيئة على النص الآتي : « حرية الاعتقاد مطلقة » .

وافقت الهيئة في صفحة ١٢٥ في مجموعة المحاضر على النص الآتي « نحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا لتقاليد المرعية في الديار المصرية على أن لا يخل ذلك بالآداب ولا ينافي النظام العام » .

---

الحكم الوارد بالدستور المصري La liberté de conscience est absolue وترجمته « حرية الاعتقاد مطلقة » .

كما ورد بالشعائر الأخرى نصوصا شبيهة بهذا النص فقد جاء بالدستور الاستوني « حرية الدين والاعتقاد موجودة في استونيا »  
"La liberté de religion et de conscience existe en Esthonie".

وورد بالدستور الإسباني « لا يُسأل أحد عن آرائه الدينية ولا عن قيامه بشعائر دينية مادام يحترم العادات المسيحية » .

Nul ne pourra être inquiété sur le territoire espagnol pour ses opinions religieuses, ni pour l'exercice de son culte, sauf le respect dû à la morale chrétienne.

والنص البلجيكي قريب الشبه بهذا النص .

La liberté des cultes, celle de leur exercice public, ainsi que la liberté de manifester ses opinions en toute matiere, sont garanties, sauf la repression des delits commis a l'occasion de l'usage de ces libertés.

وترجمته « حرية العبادات وإقامة الشعائر العامة ... مضمونة إلا إذا نشأ عن استعمال هذه الحريات جريمة » .

مادة ١٤ - حرية الرأي مكفولة . ولكل انسان الاعراب عن فكره بالقول أو الكتابة  
أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون .

### التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

اللجنة العامة لوضع الدستور صفحة ٧٧ من مجموعة المحاضر تناقشت  
الهيئة في المشروع المقدم من حضرة عبد العزيز فهمي بك والمتعلق ببيان  
حقوق الافراد فتلقت المادة ١٤ في هذا المشروع ونصها :  
حرية الرأي مضمونة فلكل انسان الحق في التعبير بحرية عن فكره .  
سواء بالكلام أو بالكتابة وبطريق الصحف أو بالتصوير بشروط أن يراعى  
حدود القانون .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — كلمة « بشرط أن تراعى حدود  
القانون » تجعل هذه المادة في حكم العدم . فأقترح إبدالها بكلمة « بشرط أن  
تراعى حدود القوانين العامة » لأننا لو حددنا حرية الصحافة فقد هدمنا بأيدينا  
كل ما نحاول تشييده من قواعد الحرية .

للادة (١٤) هابلها  
للادة ١٤ فترة ثانية من دستور بلجيكا  
ولللادة ٨٤ من دستور النمسا  
ولللادة ١١٧ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
ولللادة ١١ فترة ثالثة و١٣ من دستور استونيا  
ولللادة ١٣ من دستور اسبانيا  
ولللادة ٢٥ من دستور رومانيا

حرية الرأي هي إحدى الضمانات الأساسية التي اهتمت أكثر الدساتير الأوروبية بالنس إليها — فقد نص الدستور التشيكوسلوفاكي  
على أن « لكل فرد في حدود القانون حق الاعراب عن أفكاره بالقول والكتابة والصحف والصور وبأى طريق آخر »  
"Chacun peut dans la mesure permise par la loi manifester ses opinions par la parole, l'écriture, la presse,  
les images ou par d'autres moyens analogues".

كما ضمن دستور رومانيا هذه الحريات « إلا إذا اسيء استعمالها فانطبق عليها أحد نصوص قانون العقوبات » .  
"... étant responsable de l'abus de cette liberté dans les cas déterminés par le code pénal".  
وورد بدستور استونيا نص يضمن حرية الاعراب عن الأفكار بالقول أو الكتابة أو التصوير أو التمثيل ولا تعيد هذه الحرية  
إلا معانقة على الأخلاق والنظام العام .  
"Cette liberté ne peut être restreinte que pour des raisons de morale et pour la sécurité de l'Etat".  
ومثل هذا المعنى ورد بالدستور الإسباني والنمساوي والبلجيكي .



حضرة على ماهر بك — أرى تقرير النص الآتى : بحيث تصاغ له مادة جديدة وهو : « حرية الصحافة مضمونة فلا يجوز وضعها تحت الرقابة ولا تقيدها بامتنياز . والمسؤولية المترتبة على اساءة استعمال هذه الحرية بمجدها القانون .

الحرية الصحافة هي المظهر الأول لسائر أنواع الحريات الأخرى وإنما أريد من إثبات هذا النص أنه لا يمكن ولا للبرلمان وخصوصا فى الأحوال العادية وضع الصحافة تحت أية مراقبة . ولا أن يكون للسلطة الادارية الحق فى منع أحد من إصدار صحيفة .

أرى أن يكون هذا الحق ثابتا مطلقا من كل قيد . فإذا أساء أحد استعماله بأى نوع من أنواع الاساءة فى القانون العادى غنى وكفاية .

حضرة محمد على بك — أرى أنه لا يجوز لكل شخص أن يصدر صحيفة . حضرة على ماهر بك — إذا أردتم اشتراط صفات خاصة فى الصحافى فينبوها فأن لا يكون محكوما عليه بما يخجل بالشرف ونحو ذلك ولكن لا تفسحوا المجال لتحكم الادارة .

وإنى مع موافقتى على أصل المادة المعروضة اقترح اضافة مادة جديدة بالنص الذى ذكرته .

فضيلة الشيخ محمد نجيت — أقترح أن يضاف إلى حرية الصحافة حرية التأليف .

حضرة محمود أبو النصر بك — هذا يدخل فى حرية الكتابة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لقد أجلت الفكر طويلا فى هذه المسألة وكان مما عرض لى وضع النص الآتى : « ولا يجوز فى أى حال أن يقيد القانون هذا الحق فى ذاته ، وهذا النص واف بما يرى اليه حضرة عبد اللطيف المكباتى بك .

وكان عرض لى كذلك المبدأ الآتى : « لا حاجة إلى تصريح سابق من أى سلطة كانت لاجراء أى نقرة من أى نوع يكون . ولا يجوز اقتضاء أية ضمانة من مؤلف النشره أو مديرها أو ملتزم طبعا أو طابعا . والمراقبة والاندازات الادارية للنشرات المطبوعة ممنوعة .

ترددت في تقرير هذين المبدأين بين رأيين مختلفين وهما هل يجب أن نكون أحرارا في صحافتنا حرية مطلقة لا يحدها أى اعتبار أم الواجب أن نأخذها بقيود خاصة ضمانا لجرئتها في أنقع الطرق وأمثلها لمصلحة البلاد. والسؤال هو هل نضع في يد البرلمان حق تقييد الصحافة بقيود وأخذها بشروط خاصة بحيث يستطيع منع السبايين ونهشه الاعراض مثلاً من معالجة مهنة الصحافة . وبحيث لا يسمح لكاتب بالاخلال بالنظام أو مخالفة الآداب العامة ؟

أم أن نطلق الحرية الصحافية اطلاقا تاما . والحرية نفسها كفيلة بتنظيم نفسها وتطورها مع الزمن الى الاصلح الانفع فلا يجد السباب المعتدى من يقبل على قراءه جريدته فهو بين أن يستقيم وبين أن يترك المهنة بتاتا . وأى الرأيين أجدى علينا وأنفع في ظروفنا ؟ وإلى أميل الآن للرأى الثانى وهو إطلاق الحرية للصحافة .

ولقد عرضت على حضراتكم ما بدا لى من وجوه الرأى في هذه المسألة ولكم أن تقرروا ما ترون .

حضرة محمد على بك — أوافق على ابقاء المادة ١٤ على أصلها . والموضوع إنما ينحصر في النقطة الآتية :

هل يعطى للبرلمان الحق في سن القوانين اللازمة للصحافة تأميناً للنظام وصونا للاعراض أم لا :

حضرة على ماهر بك — هذا تكفل به قانون العقوبات . والذى أريده الا يكون للبرلمان وخصوصا في الاحوال العادية الحق في تقرير قوانين تتيح للحكومة مراقبة الصحف أو عدم الترخيص باصدارها .

سعادة قطاوى باشا — لماذا تضعف ثقتنا بالبرلمان إلى هذا الحد . إن البرلمان من جهة أخرى لا يصر عليه أن يقرر اعلان الاحكام العرفية وحيث يستطيع القبض على ناضية الصحافة وتعطيل حريتها .

معالى الرئيس — يؤخذ الرأى أولا على ابقاء المادة ١٤ أو تعديلها كما اقترح حضرة المكباتى بك .

فقرر بأغلبية الآراء الموافقة عليها من غير تعديل .

معالي الرئيس - إذن يؤخذ الرأي على المادة الجديدة التي اقترح وضعها حضرة على بك ماهر .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - إن من أعظم الخطر على البلاد أن يسمح لكل إنسان بأن يتصدى للصحافة ويجلس في مجلس الارشاد العام .

حضرة توفيق دوس بك - نعم هذا خطر شديد .

حضرة على ماهر بك - أسلفت أنه لا مانع من تقييد هذا الحق كأن ينص على أنه لا يجوز مزاوله الصحافة للأشخاص المحكوم عليهم بأحكام تغل بشرطهم .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - النص الذي اقترحه حضرة على بك ماهر يتضمن أمرين : أولهما أن كل إنسان له الحق في مزاوله مهنة الصحافة بدون تصريح . والثاني أنه لا يمكن إصدار قانون يجعل الجرائد تحت مراقبة أو عقوبة إدارية . فالنص الذي عرضه لا يجي مباشرة مع النص الذي واقفتم عليه وعلى ذلك ينبغي تعديله كما يأتي لا حاجة الى تصريح سابق من أي سلطة كانت الخ .

حضرة على ماهر بك - إني أقبل ذلك وأترك للهيئة اختيار أحد النصين .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية رفض كلا الاقتراحين .

وفي صفحة ١٢٥ من مجموعة محاضر اللجنة العامة وافقت الهيئة على النص الآتي : حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان الاعراب عن فكره بالقول او بالكتابة او بالتصوير او بنير ذلك في حدود القانون .

**مادة ١٥** — المعمّنة مرة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة . وانذار الصحف أو وقفها أو اغلاقها بالطريق الإداري محظور كذلك الا اذا تلب ذلك ضروريا لوفاء النظام الاجتماعي .

## التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

مجلس النواب جلسة ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ :  
 اللجنة العامة لتوضيح الدستور : صفحة ٧٧ في مجموعة المحاضر : رأت الهيئة أن تنتقل الى المناقشة في مشروع حضرة عبد العزيز فهمي بك المتعلق ببيان حقوق الأفراد فليت المادة ١٤ في هذا المشروع ونصها  
 « حرية الرأي مضمونة لكل انسان الحق في التعبير بحرية عن فكره سواء قانون خاص بمحاكمة

المادة ١٨ من دستور بلجيكا  
 والمادة ٢٨ من دستور إيطاليا المادة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥  
 والمادة ١٣ من دستور استونيا  
 والمادة ١٦ من دستور اليونان  
 والمادة ١١٣ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
 والمادة ٢٥ فقرة ثالثة من دستور رومانيا

مادة (١٥) تطالبها

كانت الصحافة المصرية منظمة بالأمر المالي الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ وبمقتضاه كان للحكومة حق انذار الصحف وتعطيلها ووقفها .

وفي ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ صدر القانون رقم ٢٧ بشأن دعاوى الجنب التي تعق بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر . وفي ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٥ صدر قرار من وزير الداخلية يقدم نسخ الى ادارة المطبوعات بوزارة الداخلية من الكتب والرسائل التي تطبع في القطر المصري — كما صدر قرار آخر في ٧ مارس سنة ١٩٢٧ بشأن ما ينبع من النسخ الممنوعة من كل ما يكتب أو ينشر بواسطة الطباعة في القطر المصري وفي ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦ صدر للرسوم بقانون رقم ٢٠ بشأن المطبوعات كما صدر للرسوم بقانون رقم ٢١ بشأن نظام المحكوم عليهم في جرائم الصحافة .

وفي ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٦ صدر مرسوم بقانون باعتماد نظام جمعية الصحافة للعمل على رفع شأن الصحافة والسعى للاعتراف بموقعها ولتنمية روح الاخاء والتعاون بين الصحفيين .

هنا وقد جاء بدستور سنة ١٩٣٠ بالمادة ١٥٣ « يجوز أن تعطى الجرائد والنشرات الدورية من شهر الى ثلاثة بقرار من محكمة الاستئناف بناء على طلب النيابة العمومية اذا انتهكت حرمة الآداب انتهاكا خطيرا أو اذا استرسلت — بالأخبار الكاذبة أو بالكتابات الشديدة أو بغير ذلك من وجوه التعريض والافتراء — في مجلة من شأنها أن تعرض النظام الذي قرره الدستور للكرهية أو الاضرار أو أن تهدد السلام العام » .

ويلاحظ أن اللجنة الاستشارية التشريعية ( لجنة تحرير الدستور ) قد غسرت الاستثناء الوارد في آخر للمادة ١٥ من الدستور « الا اذا كان ذلك ضروريا لوفاء النظام الاجتماعي » بأنه استثناء أوجبه ظروف الأحوال لمحاربة الحماة الشيوعية .

بالكلام أو بالكتابة وبطريق الصحف أو بالتصوير بشروط أن يراعى حدود القانون .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — كلة و بشرط أن تراعى حدود القانون ، تجعل هذه المادة فى حكم العدم . فأقترح ابدالها بكلمة « بشرط أن تراعى حدود القوانين العامة » لأننا لو حددنا حرية الصحافة فقد هدمنا بأيدينا كل ما نحاول تشييده من قواعد الحرية .

حضرة على ماهر بك — أرى تقرير النص الآتى : بحيث تصاغ له مادة جديدة وهو : « حرية الصحافة مضمونة فلا يجوز وضعها تحت الرقابة ولا تقيدها بامتنياز . والمسؤولية المترتبة على اساءة استعمال هذه الحرية يحددها القانون . »

الحرية الصحافية هى المظهر الاول لساير أنواع الحريات الاخرى وانما أريد من اثبات هذا النص أنه لا يمكن ولا للبرلمان وخصوصا فى الأحوال العادية وضع الصحافة تحت أية مراقبة . ولا أن يكون للسلطة الادارية الحق فى منع أحد من اصدار صحيفة .

أرى أن يكون هذا الحق ثابتا مطلقا من كل قيد . فاذا اساء أحد استعماله بأى نوع من أنواع الاساءة فى القانون العادى غنى وكفاية .

حضرة محمد على بك — أرى أنه لا يجوز لكل شخص أن يصدر صحيفة حضرة على ماهر بك — اذا أردتم اشتراط صفات خاصة فى الصحافى فلينبهوا كأن لا يكون محكوما عليه بما يخل بالشرف ونحو ذلك ولكن لا تفسحوا المجال لتحكم الادارة .

وانى مع موافقى على أصل المادة المروضة أقترح اضافة مادة جديدة بالنص الذى ذكرته .

فضيلة الشيخ محمد نجيت — أقترح أن يضاف الى حرية الصحافة حرية التأليف .

حضرة محمود أبو النصر بك — هذا يدخل فى حرية الكتابة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لقد أجلت الفكر طويلا فى هذه المسألة . وكان مما عرض لى وضع النص الآتى : « ولا يجوز فى أى حال أن يقيد

الصحافيين والناشرين وأقترح فيه إلغاء القانون نمرة ٢٧ سنة ١٩١٠ الذى قضى بأن الجنب الذى تقع من الصحف أو غيرها من طرق النشر تحكم فيها عاكم الجنايات ويكون حكمها غير قابل للاستئناف ، ورأى صاحب الاقتراح أن لا محل مطلقا لهذا التشديد فى عصر نطلب الأمة كلها التمتع بكامل الحرية . وقرر المجلس إحالة المشروع على لجنة الحفائية وقدم عضو آخر فى نفس

#### الجلسة مشروع قانون

عاص بمعاملة المحكوم عليهم فى جرائم النشر . فأتفق معه وزير الداخلية على إعادة المشروع الى اللجنة لتحديد الجرائم التى ينطبق عليها هذا القانون بشكل أدق . وعند ذلك صرح رئيس المجلس التصريح التالى وواقعه عليه وزير الداخلية ، من المفهوم أن الجرائم أو الجنب الصحفية قسم فى الجرائم السياسية وأن الامتياز الذى يعطى للجرائم السياسية يشمل

القانون هذا الحق في ذاته ، وهذا النص واف بما يرمى اليه حضرة عبد اللطيف المكتابي بك .

وكان عرض لي كذلك المبدأ الآتي : . لاجابة الى تصريح سابق من أي سلطة كانت لاجراج أي نشرة من أي نوع يكون . ولا يجوز اقتضاء أية ضمانة من مؤلف النشرة أو مديرها أو ملتزم طبعها أو طابعها . والمراقبة والاذنارات الادارية للنشرات المطبوعة ممنوعة .

ترددت في تقرير هذين المبدأين بين رأيين مختلفين وهما هل يجب أن نكون أحرارا في صحافتنا حرية مطلقة لا يحددها أي اعتبار أم الواجب أن نأخذها بقيود خاصة ضمانا لجرياتها في أنفع الطرق وأمنالها لمصلحة البلاد .

والسؤال هو هل نضع في يد البرلمان حق تقييد الصحافة بقيود وأخذها بشروط خاصة بحيث يستطيع منع السبابين ونشئة الاعراض مثلا من معالجة مهنة الصحافة . وبحيث لا نسمح لكاتب بالاخلال بالنظام أو مخالفة الآداب العامة ؟

أم أن نطلق الحرية الصحفية اطلاقا تاما . والحرية نفسها كفيلة بتنظيم نفسها وتطورها مع الزمن الى الاصلح الانفع فلا يجد السباب المعتدى من يقبل على قراءة جريدته فهو بين أن يستقيم وبين أن يترك المهنة بشاتا وأي الرأيين أجدى علينا وأنفع في ظروفنا ؟ واني اميل الآن للرأي الثاني وهو اطلاق الحرية للصحافة .

وفي صفحة ٩٠ من مجموعة محاضر اللجنة العامة ثارت المناقشة التالية :

حضرة علي ماهر بك — لقد تليت المبادئ الخاصة بحقوق الأفراد مرة واحدة فأرى أن تتلى مرة ثانية — فاتي أريد أن أتكلم عن حرية الصحافة المتعلقة بالمادة ١٤ من تلك المبادئ .

حرية الصحافة قانونا معناها حرية اصدار الصحف . لان حرية الرأي والكتابة قد سبق لنا تقريرها . وحرية اصدار الصحف لا تكون إلا إذا لم نوضع قيود وعقبات في سبيلها . وأهم القيود الرقابة والرخص .

وليس معنى منع الرقابة ألا تحاكم الجرائد على ما تكتب . كلا . اتى معكم

جرائم الصحافة .

وفي نفس الجلسة أيضا

قدم عضو آخر اقتراح بمشروع قانون باستثناء جرائم النشر من تطبيق قواعد الحبس الاحتياطي

وفي جلسة ٧ مايو

سنة ١٩٢٨ .

قدمت لجنة الحقانية

للمجلس تقريرها عن

مشروع قانون قدمه أحد

الأعضاء يقضى بالنسبة

القانون نمرة ٢٧ لسنة

١٩١٠ الذي يقرر أن

الجنح التي تقع بواسطة

الصحف أو غيرها في طرق

النشر تحكم فيها محاكم

الجنات ويكون حكمها غير

قابل للاستئناف ورأى

مقدم المشروع إلغاء هذا

القانون والرجوع الى أصل

التشريع في محاكمة

الصحافيين والناشرين

بمحاكمهم أمام محاكم الجنح

وان تستأنف الأحكام التي

تصدر عليهم .

ووافق المجلس على

مشروع القانون بجلطة

٢١ مايو سنة ١٩٢٨

مجلس الشيوخ جلسة

١٠ يونيو سنة ١٩٣٧ :

جاء على لسان الوكيل  
البرلماني لوزارة الداخلية  
بمناسبة نظر ميزانية وزارة  
الداخلية ما يأتي « صدر في  
عهد وزارة حضرة صاحب  
السلطة على ماهر باشا  
مرسوم بقانون رقم ٢١  
لسنة ١٩٣٦ بشأن نظام  
المحكوم عليهم في جرائم  
الصحافة وتنص الفقرة  
الأولى في المادة الأولى في  
هذا المرسوم بقانون على  
ما يأتي ،

تنفذ عقوبة الحبس  
مع الشغل المحكوم بها في  
الجنح التي ترتكب بأحدى  
طرق الملاينة المخصوص  
عليها في المادة ١٤٨ من  
قانون العقوبات في أماكن  
مستقلة عن الأماكن  
المخصصة للسجون  
الآخرين وتقدر لكل  
محكوم عليه غرامة خاصة  
تجبر بالطريقة التي يحددها  
قرار من وزير الداخلية ،  
وهذا القانون قائم  
ومعمول به ولم يتطروا  
الداخلية حتى تبني أمكنة

في أنه يجوز للبرلمان أن يزيد ان شاء في الجرائم الصحفية  
لأنني لا أرضى القوضى أبدا . لكن هذا يقع بعد صدور الصحف . أما ما أتكلم  
الآن عنه فرقابة الصحف قبل صدورها . وهذه هي الرقابة التي قررت الدساتير  
منها . فليس يصح أن تعرض صحيفة قبل نشرها على هيئة إدارية للتصريح  
بنشر شيء وتحريم نشر شيء آخر فيها . هذا لا يجوز مطلقا في الأزمنة العادية .  
ولهذا تقرر مبدأ عدم الرقابة حتى في روسيا العسكرية وحتى في تركيا . وكما أننا  
لا نريد القوضى . فنحن لا نريد الاستبداد . فارجو أن تقرر أن الرقابة على  
الصحف قبل نشرها ممنوعة .

سعادة حافظ حسن باشا — الرقابة على الصحف غير موجودة حتى  
في قانون المطبوعات .

حضرة على ماهر بك — إنما اطلب تقرير حرية موجودة الآن فضلا لأن  
الرقابة على الصحف غير موجودة الآن بحكم القوانين المصرية .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — حضرة على ماهر بك يريد منع  
الرقابة على الصحف قبل إصدارها وهو يريد منع «Censor» ولكن للبرلمان  
أن يضع في قانون الصحف ما شاء غير هذا .

حضرة على ماهر بك — أريد أن تنشر الصحف بدون تقديم لرقيب .  
وهذا واقع اليوم بالفعل .

حضرة توفيق دوس بك — وهذا مسلم به من الجميع .  
حضرة محمود أبو النصر بك — لكن الرقابة موجودة في الأحكام العرفية .  
حضرة على ماهر بك — في وقت الأحكام العرفية تعطل أحكام الدستور  
وتحرم البلاد من حريات كثيرة .

حضرة توفيق دوس بك — وتقريرنا منع الرقابة على الصحف قبل  
إصدارها إنما نريد به أن يكون في الأيام العادية .  
فقررت الموافقة على ذلك .

حضرة على ماهر بك — النقطة الثانية أن لكل فرد حق إصدار الصحف  
بلا حاجة إلى ترخيص خاص متى توفرت فيه الصفات التي يقررها القانون  
حتى لا تتحكم الإدارة في العطاء والمنع ولا تميز بين الأشخاص الذين

يتقدمون لها ما داموا حائزين للصفات التي اشترطها القانون .  
حضرة توفيق دوس بك — أرى أن لا تقيّد البرلمان فيما يضعه من القوانين للصحف قد يجوز أن يعطى للإدارة هذا الحق .

حضرة على ماهر بك — إنما نريد أن نحول دون استبداد الإدارة ومتى كان الطالب حائزاً للشروط المطلوبة قانوناً وجب أن يرخص له بإصدار صحيفته .  
حضرة توفيق دوس بك — يجوز أن يقرر البرلمان شروطاً أخرى غير الشروط الشخصية .

حضرة على ماهر بك — نريد أن نمنع البرلمان من هذا .  
حضرة زكريا نامق بك — البرلمان هو الذى يمنع الإدارة من الاستبداد فى إعطاء الرخص .

حضرة محمد على بك — يرى زكريا بك أن القانون إذا أعطى للحكومة هذا الحق فالبرلمان يراقبها فى تنفيذها تعديلاً . ويرى حضرة على ماهر بك عدم ترك التصرف بإعطاء الرخص وعدم إعطائها للحكومة . واتى أويد حضرة ماهر بك . فقد يكون طالب الرخصة من حزب الأقلية . ترفض الحكومة إعطاء الرخصة . والحكومة دائماً من حزب الاكثرية فتجذب من حزبها مؤيدين لها فى عملها واذ ذاك تستبد الاكثرية بالأقلية استبداداً يمنعها من أن تفسر أرائها .

حضرة على ماهر بك — أضرب مثلاً بوضع فكرتى . أشترط للدخول فى مدرسة الحقوق أن يكون الطالب حائزاً للبكالوريا وأن يكون سنه كذا فلا يصح منه بعد ذلك من دراسة الحقوق مثل هذا هو ما أطلبه للصحافة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — فى أول عهد الدستور يدخل الأمة دخلاً كثيراً . فسيكون يومئذ مصريون حقيقيون يصدر عن الصحف لخدمة الأمة ومصريون بالاسم يدخلون فى الصحافة لخدمة سياسة أجنبية . فلا محل لشل يد البرلمان عن أن تمتد لمتع مثل هذا الأذى عن البلاد .

حضرة على ماهر بك — ان هذا التفريق بين مصرى ومصرى هدم لما سبق تقريره من أن المصريين متساوون فى الحقوق والواجبات — فان كان الضرر بالمصلحة العامة هو ما تخشى فأمامك طريقان : طريق العقوبة فى الأحوال

للسجونيين السياسيين  
فأصدر فى ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦ قراراً قال فيه ان المسجونين السياسيين تنفذ عليهم العقوبة فى أماكن مستقلة عن الأماكن المخصصة للسجونيين الآخرين وتنفرد لكل بحكم عليه غرفة خاصة تجهز بالآلات الآتية وهى سرير ومرتبة ومغدة .. الخ ولا يحصر المسجونون المذكورون على ليس الكسوة المقررة فى السجن فالوزارة لم تقفل هذا القانون بل أخذت به وأدرجت فى مشروع ميزانية وزارة الأشغال مبلغ أربعة عشر ألفاً من الجنيهات لبناء سجن خاص للسجونيين السياسيين»



المأدية وطريق اعلان الاحكام العرفية اذا استفحل الخطر .  
حضرة على المنزلوى بك — أرجو حضرة على ماهر بك أن يضع اقتراحه  
في صيغة نص ويثله علينا .

حضرة على ماهر بك — الصحافة حرة والرقابة ممنوعة ولكل مصرى  
حق اصدار الصحف ما دام حائزا للشروط التى يقررها القانون .

حضرة محمود أبو النصر بك — اذن لاختلاف بينك وبين حضرة مكباتى بك .  
حضرة زكريا نامق بك — هذا مفهوم المادة ١٤ .

حضرة على ماهر بك — المادة ١٤ لم تتعرض مطلقا لحرية اصدار الصحف  
على أننا ما دمنا متفقين على المبدأ فلنقرره وندع الامر للتحرير فان كان هناك  
عمل لهذا النص بعينه أثبت وان أغنت النصوص الأخرى عنه لم تكن حاجة  
للايئات .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أنا متفق مع حضرة على بك ماهر  
اذا هو استبدل عبارة ( الشروط التى يقررها القانون ) بعبارة ( فى الحدود  
التي يقررها القانون ) .

حضرة على ماهر بك — هذا قد يسمح للبرلمان أن يضع قانونا يجعل  
للحكومة حق الترخيص بالصحف وعدم الترخيص بها .

حضرة محمد على بك — عبارة ( الشروط التى يقررها القانون ) إنما  
تقصد بها صفات شخصية فالحكم فى وجود هذه الصفات وعدم وجودها هو  
القانون أما عبارة ( فى حدود القانون ) فقد تسمح بوضع قانون يميز للحكومة  
اعطاء التصريح أو عدم اعطائه .

سعادة حافظ حسن باشا — لقد قررنا أنه لا رقابة الا فى وقت الاحكام  
العرفية ولم يكن عندنا قط رقابة بحكم القانون . أما مسألة التصريح باصدار  
الصحف عند توفر شروط خاصة فى عليه اعتراض ذلك أن الادارة كثيرا  
ما ترى أننا نتوفر فيهم جميع الصفات القانونية ولكنهم على جانب عظيم  
من الانحطاط الخلقى فالشخص الذى الاخلاق وإن توفرت فيه الصفات  
القانونية يخشى منه على الاخلاق العامة . وهذا أمر يجب ترك تقديره لجهة  
من جهات الحكومة . للمجلات العمومية والترخيص بها شروط . فاذا فرضنا

أن حصل خلاف بين صاحب المحل والحكومة ترى الرجل غالباً يفتح المحل بدون رخصة وفي هذه الحالة يكون الحكم للقضاء بدلى كل من الطرفين أمامه بحجته وهو صاحب القول الفصل في الموضوع وما دام ذلك فنحننا ضمانان : أولهما نظر البرلمان فيما إذا كان هناك محل لرخصة أم لا . والثاني مراقبة القضاء وذلك خير من ترك الأمر فوضى فيدخل في الصحافة كل من أراد . ولذلك أرى أن يكون النص : لكل مصرى حق إصدار صحيفة في حدود القانون معالى الرئيس — رأى حضرة على ماهر بك أن لكل مصرى حق إصدار الصحف ما دام حاصل على الشروط التى يقررها القانون بلا حاجة إلى ترخيص خاص . ورأى سعادة حافظ باشا أن تترك للبرلمان وضع شروط إصدار الصحف وقد يشترط القانون الذى يضعه البرلمان أخذ رخصة وقد لا يشترط .

حضرة توفيق دوس بك — أما حضرة على ماهر بك فلا يرى مجال من الأحوال استصدار رخصة .

حضرة على ماهر بك — النص الذى وضعته لا يحرم البرلمان من كل أنواع المراقبة لتوطيد الأمن وحماية الآداب فللبرلمان أن يقرر ما شاء في حدود النظام .

هناك في بلاد أخرى ضمانات للصحافيين كاشتراط المحلفين في عما كتبهم حتى في الجنب وأنا لم أقترح هذا تاركاً للبرلمان أمر النظر فيه . وهناك حظر دفع التأمين ولم أقترح أنا حظره . ثم أن الضمان ضد ما نخشاه سهل . فيمكن النص في القانون الذى يصدره البرلمان على أنه لا يتولى الصحافة غير الأكفاء . ويمكن تشديد العقوبة عند المساس بالآداب العامة وهذا أفضل أثراً من الترخيص والرقابة . فقد رأينا تحت حكم قانون المطبوعات ان الجرائد التى تعتدى على الآداب لم تمس بسوء . مع ان البرلمان له ان يمنع ذوى الأخلاق الفاسدة من احتراف الصحافة .

حضرة محمود ابو النصر بك — تؤخذ الآراء على النصين .

معالى الرئيس — نص حضرة ماهر بك هو الصحافة حرة والرقابة ممنوعة ولكل مصرى حق إصدار الصحف ما دام حائزاً الشروط التى يقررها

القانون . فهل تأخذ الهيئة به أو تأخذ بالنص الثاني .

تقرر الأخذ بالنص الثاني وهو ( الصحافة حرية والرقابة ممنوعة ولكل مصري حق اصدار الصحف في الحدود التي يقررها القانون ) على ان تكون مادة ١٤ مكررة .

وعند تلاوة مواد مشروع الدستور في صفحة ١٢٥ من مجموعة محاضر اللجنة العامة وافقت الهيئة على النص الآتي :

« الصحافة حرية في حدود القانون والرقابة على الصحف قبل نشرها محظورة » .

حضرة على ماهر بك — ألاحظ أن لجنة التحرير أقتضت شيئاً مما تقرر في اللجنة العامة وهو النص على أن لكل مصري حق اصدار الصحف فإذا أريد حذف ذلك فأقترح أن يكون النص ( حرية الصحافة مكفولة ) .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — روى أن بين المادتين ١٣ و ١٤ بعض التداخل فالأولى قررت حرية الاعراب عن الرأي بكل الطرق ومنها الكتابة فلم يبق لحرية الصحافة معنى سوى ابداء الرأي على صورة مخصوصة وهي اصدار الصحف وهذا المعنى هو الذي يؤيد صدر المادة ١٤ فذكر عبارة أن لكل مصري حق اصدار الصحف الخ بعد ذلك تكرار لا مسوغ له . فوافقت الهيئة بالاجماع على بقاء المادة على حالها .

وفي صفحة ١٥٤ من مجموعة محاضر اللجنة العامة تكلم أحد الاعضاء

عن حرية الصحافة فقال :

حضرة على ماهر بك — أريد أن أتكلم عن المادة الرابعة عشرة من باب حقوق المصريين وواجباتهم الخاصة بالصحافة ونصها هو ( الصحافة حرية في حدود القانون . والرقابة على الصحف قبل نشرها محظورة ) .

تكلمنا عن هذا النص كثيراً ودولة رشدي باشا أبلغنا أمس أن له ملاحظات على هذه المادة ويود أن ييلفها اللجنة وهي ادخال تعديلين على النص وزيادة ققرة عليه .

أما التعديل الأول فهو زيادة كلمة ( العام ) بعد عبارة — في حدود القانون — حتى لا تكون الصحافة مقيدة في حريتها الا بالقانون العام .

والتعديل الثاني هو حذف عبارة ( قبل نشرها ) ليكون النص ( والرقابة على الصحف محظورة ) أى بصفة عامة .  
أما الفقرة التى يريد اضافتها فهى ( ان الصحف لا يجوز أن تكون محلا لمقوبات ادارية .

معالى طلعت باشا — الاضافة الأخيرة لا لزوم لها اكتفاء باضافة كلمة ( العام ) لأن هذا النص يمنع جهات الادارة من التعرض للصحافة بأى عمل كان  
حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — اتنا الآن فى حالة انتقال وأول واجب علينا هو تربية الشعور العام على المبادئ الصحيحة ونشر الآراء السليمة .  
وحالتنا قابل للطرف وأول ما يقبل التطرف هو الصحافة ومع الأسف أقرر أن كثيراً من الصحف لا يعمل للمصلحة العامة بل يسير وراء آراء أو أغراض خاصة لذلك أرى أن يترك للبرلمان الحرية التامة لوضع الأنظمة التى يرى وضعها للصحافة .

لقد مرت إيطاليا بتجارب عديدة تشبه ما نمر وما ينتظر أن نمر به وقد وضعت لنفسها دساتير تقرب من العشرين وقد جاء فى دستورها الأخير نص حكيم يتعلق بالصحافة أرجو أن تتخذة نبزاسا لنا فى وضع نص مثله فى دستورنا وهذا هو نص المادة فى الدستور الايطالى :  
( الصحف حرة ولكن للبرلمان أن يقيد التطرف فيها ) .

نرى الآن الكثير من صحفنا لا يتبع الطريق القويم وأخشى أن يزداد ذلك فأرجو أن يترك البرلمان حراً ليتمكن وضع العلاج الذى يكون ضروريا لحالة البلاد . وذلك بأن نضع فى دستورنا نصاً شبيهاً بنص الدستور الايطالى .  
حضرة الياس عوض بك — المادة بنصها الحالى فيها الضمان الكافى .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — النص الحالى هو النص الذى أدخل على الدستور التركى فى سنة ١٩٠٩ أى عقب الثورة التركية . ومع ذلك فلا أعارض فى التوسع فى حرية الصحافة فقد كان لى نص عرضته فيما مضى أوسع من كل هذا .  
ولكنى أعارض فى زيادة كلمة ( العام ) فى أول المادة لأنه لا يمكن أن يسمح على البرلمان وضع قانون خاص للصحافة .

حضرة على ماهر بك — المراد هو منع تسلط الادارة على الصحف بأى طريقة من الطرق . فلا يباح للادارة ائذار الصحف أو اقفالها .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - نحن متفقون على منع جهة الادارة من ارسال اذنارات الى الصحف أو وقفها بغير حكم قضائى وسأنتق مع حضرة على ماهر بك على وضع الصيغة المطلوبة .

مواقفة عامة على ذلك وأن يعرض النص غدا فى أول الجلسة .  
وفى الجلسة التالية أعيد بحث الموضوع ثانية .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - قررتى فى الجلسة الماضية تعديل نص المادة ١٤ من باب حقوق المصريين الخاصة بحرية الصحافة فأقترح عليكم النص الآتى :

( الصحافة حرة فى حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة واذنار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك ) .  
مواقفة عامة .

**مادة ١٦ -** لا يسوغ تغيير حرية أمد فى استعمال أية لغة أراد فى المعاملات الخاصة أو التجارية أو فى الامور الدينية أو فى الصحف والمطبوعات أيا لاه نوعها أو فى الاجتماعات العامة .

**الأعمال التحضيرية :** التقاليد البرلمانىة :

لجنة وضع المبادئ العامة للمستور : أخذت الهيئة فى صفحة ٣٦ من مجموعة محاضرها فى استعراض المواد التى رأى دولة رئيسها أنها تضمن افهام الانجليز أن حماة الأقليات محقة بمقتضى الدستور حتى لا يستمرو فى دعواهم بحمايتهم ونصت المادة الخامسة من مشروع هذه المواد على أنه « لا يسوغ فرض أى قيد على أى شخص متمتع بالرعية المصرىة فى حرية استعماله لأية لغة فى معاملاته

المادة ٢٣ من دستور بلجيكا

والمادة ١٠٠قرة رابعة من دستور بروسيا

المادة (١٦) طالبها

نص الدستور البلجيكى على أن « استعمال اللغات جائز ولا يمكن تنظيم ذلك الا بقانون وبصرط أن يكون ذلك فيما يتعلق بالسلطة العامة أو الأعمال القضائية :

"L'emploi des langues usitées en Belgique est facultatif; il ne peut être réglé que par la loi, et seulement pour les actes de l'autorité publiques et pour les affaires judiciaires".

ونص الدستور البروسى على وجوب استعمال اللغة الألمانية فى مخاطبة السلطات العامة .

La langue des affaires et de débats dans le service public est la langue allemande.

الخصوصية أو التجارية أو في الدين أو في الصحف أو في المطبوعات من أي نوع أو في الاجتماعات العمومية ، وقد وافقت الهيئة على هذا النص بالإجماع .  
اللجنة العامة للدستور : شرعت اللجنة في مناقشة مشروع حضرة عبدالعزيز فهمي بك المتعلق ببيان حقوق الأفراد . وفي صفحة ٧٨ من مجموعة محاضر اللجنة العامة فتلست المادة ١٥ من هذا المشروع ونصها :  
لا يسوغ فرض أى قيد على أى شخص متمتع بالرعاية المصرية في حرية استعماله لأية لغة في معاملاته الخصوصية أو التجارية أو في الدين أو في الصحف أو في المطبوعات من أى نوع كانت أو في الاجتماعات العمومية .  
فقررت الموافقة عليها بالإجماع .

وفي صفحة ١٢٥ من مجموعة محاضر اللجنة العامة أعيدت تلاوة المادة بالشكل الآتي :

« لا يسوغ تقييد حرية مصرى في استعماله أية لغة أراد في المعاملات الخاصة أو التجارية أو في الأمور الدينية أو في الصحف أو المطبوعات أيا كان نوعها أو في الاجتماعات العامة » .  
قارت المناقشة التالية :

حضرة على ماهر بك - أقرح حذف كلمة (مصرى) من المادة فيقال (لا يسوغ تقييد حرية استعمال أية لغة النخ) اذ المفهوم أن الدستور موضوع للصيرين .

فضيلة الشيخ نجحت - وأنا أقرح حذف عبارة (أو في الأمور الدينية) حتى لا تباح قراءة القرآن بغير اللغة العربية .  
معالي الرئيس - يؤخذ رأى .  
فقرر بالأغلبية بقاء المادة على حالها .

وفي صفحة ١٢٧ من محاضر اللجنة العامة تناقشت اللجنة في ابدال كلمة « مصرى » بكلمة « أحد » لعموم النص . وقد وافقت اللجنة على ذلك فصار النص « لا يسوغ تقييد حرية أحد ... الخ » .

وفي صفحة ١٦٦ اقرح أحد الأعضاء ( عبدالعزيز فهمي بك ) الرجوع

إلى أصل النص بإعادة كلمة (مصري) بدل (أحد) وعطل ذلك بأن اللجنة تشجع المصريين ولا يصح أن نضع نصاً متمسك به غير المصريين — وقد وافقت الهيئة على هذا التغيير .

مادة ١٧ — التعليم حر مالم يخل بالنظام أو يتنافى الآداب .

مادة ١٨ — تنظيم أمور التعليم العام يكونه بالقانونه .

مادة ١٩ — التعليم اى اولى الرسمى للمصريين من بنين وبنات واولاد مجانى فى المطالب العام .

الاعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

مجلس النواب جلسة

أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ :

أقرحت لجنة التحقيق

البرلمانية بمجلس النواب

اللجنة العامة لوضع الدستور : بدأت الهيئة فى استعراض مشروع حضرة عبد العزيز فهمى بك عن بيان حقوق الأفراد — وفى صفحة ٧٨ تليت المادة (١٦) فى هذا المشروع ونصها التعليم حر مالم يخل بالآداب أو النظام العام .

للاد ١٧ و ١٨ و ١٩ يطالبها  
 وللاد ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠  
 وللاد ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠

نعت بض السائير الأجنبية على ضمان حرية التعليم — كالدستور البلجيكي فى المادة ١٧ ونصها « التعليم حر وكل حمل ليد هذه الحرية يتبر باعلا — والجرائم يعدها القانون وتنظم أمور التعليم العام اى تقوم به الحكومة ينظمه القانون » .

L'enseignement est libre; toute mesure preventive est interdite; la repression des délits n'est réglée que par la loi-L'instruction publique donné aux frais de l'Etat est également réglée par la loi.

أما دستور رومانيا فقد نس على حرية التعليم فى حدود القانون وما دام لا يضر النظام العلم وحسن الآداب .

L'enseignement est libre dans les conditions établies par les lois spéciales et en tant que son exercice ne port pas atteinte aux bonnes moeurs ou à l'ordre public.

وكذلك كفل كل من الدستور التشيكوسلوفاكى والدستور الاستونى والدستور الاسبانى حرية التعليم فى حدود القانون .

ونس دستور رومانيا على أن التعليم اى اولى الرسمى — وهو مجانى بمدارس الحكومة .

L'enseignement primaire est obligatoire. Dans les école de l'Etat il sera donné gratuitement.

ونس دستور المانرك ( فى المادة ٨٣ ) على مجانية التعليم بالنسبة للأطفال الفقراء .

Les enfants dont les parents n'ont pas les moyens d'assurer l'instruction recevront un enseignement gratuit dans les écoles publiques.

ومثل هذا الذى ورد بالدستور البلجيكي والاستونى .

ومنذ صدور الدستور المصرى صدرت كثير من القوانين المنظمة لثؤون التعليم منها المرسوم بقانون الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ بانشاء الجامعة المصرية وتنظيمها وللرسوم بقانون الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل نظام مدرسة المتدسة للملكية . والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٤ بشأن تنظيم المدارس الحرة .

فقررت الموافقة عليها بالإجماع ، ثم تليت المادة (١٧) وهذا نصها :  
التعليم الأولي الزامي للبصرين من بنين وبنات وهو مجاني في المعاهد  
الأميرية والتعليم الابتدائي والثانوي والعالي يكون مجانيا أيضا بقدر الامكان  
في المدارس الأميرية وصير وضع قانون تنظيم جميع أمور التعليم العام .  
سعادة صالح للموم باشا - لا محل لجعل تعليم البنات الزاميا .  
سعادة ابراهيم أبو رحاب باشا - وأنا على رأى سعادة صالح للموم باشا .  
فضيلة الشيخ نجحت - وأنا معارض في ذلك أيضا . وأطلب تعديل  
المادة هكذا :

« التعليم الأولي يكون عاما لجميع المصريين . ويكون الزاميا بالنسبة للبنين » .  
سعادة ابراهيم أبو رحاب باشا - لا مانع من جعل تعليم البنات الزاميا  
بشرط ألا يجبرون على التعليم في مدرسة بل لمن أن يتعلم في بيوتهن .  
معالي الرئيس - المادة لا تأتي هذا ما دام هذا التعليم خاضعا لرقابة  
الحكومة ضمانا لجريانه على الأساليب التي تقرر في برنامج التعليم العام .  
وواقعت الهيئة على ذلك .

سعادة حافظ حسن باشا - من ثلاث سنوات تكونت لجنة في وزارة  
المعارف للنظر في جعل التعليم اجباريا فوصلت الى أنه من المحال جعل ذلك  
دفعة واحدة لعدم وجود الكفاية سواء من المعلمين أو الأموال أو الأمكنة .  
فأرى تقرير المبدأ على أن نحدد مدة كافية لتنفيذ ذلك .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - الأمر لا يدعو الى كبير مشقة فان  
التعليم الأولي يمكن قضاؤه بأيسر كلفة . ولقد تعلمنا كنا وحفظ كثير منا القرآن  
الكريم على قفيه القرية لم يعد لنا مكان ولا أنفقنا أكثر من رغيغ نجرية  
يومية للفقير .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء على المادة .

فقررت الموافقة عليها بالإجماع .

وفي صفحة ٩٢ في مجموعة محاضر اللجنة العامة ورد عن هذه المواد  
ما يأتي :

حضرة علي ماهر بك - لي ملاحظتان على المادتين الخاصتين بالتعليم وهما

على المجلس « أن يطلب من  
وزارة المعارف المبادرة  
بتقديم مشروع القانون  
المنظم لقانون التعليم طبقا  
للمادة ١٨ من الدستور -  
وانتهى الأمر بتناول اللجنة  
عن هذا الطلب لما لاحظته  
دولة رئيس المجلس من أن  
القانون رقم ١٣  
لسنة ١٩٢٠ يفي بهذا  
النرض - وإذا اقتضى  
الأمر تعديله فانه يصدر  
بالطريقة الدستورية .

وفي جلسة ٢١ يناير  
سنة ١٩٢٧ :

قرر المجلس أن يجلس  
الوزراء لا يستطيع أن يتبع  
أية مدرسة الى جهة معينة  
بمجرد قرار بل يجب أن  
يكون ذلك بقانون .

وفي جلسة ٢١ مارس  
سنة ١٩٢٧ .

قرر المجلس أن ما  
عملته الحكومة باصدار  
مرسوم ١٠ مايو سنة ١٩٢٦  
الخاص باللائحة التنفيذية  
لمدرسة الهندسة خطأ لأن  
تلك اللائحة شاملة لخطط  
الدراسة الواجب أن  
لا تصدر الا بقانون كنظام  
المدرسة العام نفسه .



#### مجلس النواب جلسة

١٢ يونيو سنة ١٩٢٤

وافق المجلس على  
صرف مبلغ ١٠٠ ألف جنيه  
لوزارة المعارف لإنشاء  
مدارس أولية . .

#### مجلس الشيوخ جلسة

٨ يوليو سنة ١٩٣٦

سأل أحد الأعضاء  
وزير المعارف دهل هو  
معظم تعميم التعليم الأولي  
الاجبارى فى هذا العام  
وتعديل القانون بما يكفل  
الالزام منذ بداية العام  
الدراسى المقبل ؟

فأجاب الوزير «بدينى  
أنه لا يمكن جعل التعليم  
الزاميا الا بعد اعداد العدد  
الكافى من المكاتب لقبول  
جميع الأولاد — وأن  
الوزارة لا تستطيع فى حدود  
ميزانيها أن تنشئ فى العام  
المقبل أكثر من ٨٠ مدرسة  
فى حين أن اللازم انشاء  
١٨٠٠ مدرسة .»

وفى جلسة ٢٣ يونيو

سنة ١٩٣٧

صرح وزير المالية  
بمناسبة نظر ميزانية وزارة

المادتان ١٦ و ١٧ وملاحظتى الأولى راجعة الى أن الحالة المالية تكون مانعا من تنفيذ هذه المادة فى أمر التعليم الأولى . والثانية أن النص فى أمر التعليم الابتدائى والثانوى والعالى بعبارة ( بقدر الامكان ) يجعل هذه الفقرة ولم تقرر أمراً ولا نهياً ولم تضع ضابطا يقتضى الدستور وضعه .

كذلك فى ملاحظات عملية . يتقدم فى بعض المدارس العالية والثانوية طلاب بمصاريف يربو عددهم على أربعة أضعاف الحال الحالية فهؤلاء الأغنياء لا محل لتعليمهم بجانبنا لأننا بحاجة الى المال فى وجوه اذفاق أخرى كتعليم الفقراء وترقية حالهم .

لذلك رأيت أن أقدم نصوصا تحمل محل هاتين المادتين هى :

١ — التعليم الأولى اجبارى لجميع السكان . ومدته ومواده وأساليبه  
تحدد بقانون .

٢ — كل مصرى مكلف أن يربى أولاده وأن يكفل لهم التعليم الأولى .

٣ — الأطفال المحرومون من العناية الأبوية فى التعليم الأولى لآى سبب  
كان تقوم الحكومة بتعليمهم الأولى بجانبنا .

٤ — تدفع الحكومة للطلبة الفقراء اذا امتازوا بالمصاريف فى المدارس  
الابتدائية والثانوية والعالية .

٥ — كل فرد له حق التعليم وانتشاء المدارس مادام حائزا للصفات التى  
يشترطها القانون ومادام يقوم بالواجبات المفروضة عليه قانونا لحماية الأطفال  
الموكلون اليه تعليمهم .

٦ — للحكومة مراقبة جميع المدارس الخاصة والعامة فى حدود القانون .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذه المواد لم تصنف شيئا على الاصل .

حضرة محمد على بك — انما يلاحظ فيها موضوع عدم مجانية المدارس العالية

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذه المواد لم تصنف شيئا على الاصل .

المدارس العالية بالمصروفات وهذا مبدأ قابل للنقاش فان المدارس العالية هى

وحدھا المجانية فى اليونان . وعلى كل حال فاذا جعلنا التعليم بكل درجاته مجانيا

بقدر الامكان حسب عبارتى الأصلية سمح ذلك للبرلمان أن يتقاضى من

الحكومة فى كل عام زيادة الأموال التى تقرر للتعليم حسب ما تحتمله الميزانية .

حضرة محمد على بك — لو جعلت للقراء الممتازين الحق في المجانية الا يكون ذلك كافيا .

سعادة حافظ حسن باشا — مسألة التعليم مسألة فنية ومسألة هامة . عليها ترتب سعادة البلد وتقدمها ونجاحها . فليس يصح لنا هنا أن نضع قواعد تفصيلية لامور التعليم بل نكتفي أن نضع أساس هذه القواعد وأن نترك للحكومة تجهيز القانون التفصيلي وعرضه على البرلمان ليقرر ما يراه في مصلحة البلاد .

لا أظن أن حضرة على ماهر بك يطمع في أن يصبح التعليم عاما من الاسكندرية الى حلغا في حين أن بلادا كبلاد الدر لا يعرف أطفالها كلمة من اللغة العربية وفي حين أنا لو بحثنا في بعض الواحات لما وجدنا رجلا واحدا يعلم الناس . فيجب والحالة هذه ترك كل أمور التعليم ينظمها القانون . حضرة عبد العزيز فهمى بك — النص الاصلى كفى بذلك لأنه يترك الامر لتنظيم القانون .

سعادة حافظ حسن باشا — كذلك فان شروط انشاء المدارس ومراقبتها والمجانبة فيها انما محلها في القوانين التي تسن للتعليم . وليس يصح أن تتدخل لجنة المستوى في هذه التفاصيل . وإلا لجرنا البحث إلى النظر في لغة التعليم والمدرسين والبرامج وغير ذلك مما لا ينتهي . لهذا أرى أن يكتفى بالنص على أن ( التعليم الأولى الزامى للبصريين من بنين وبنات ويصير وضع قانون لتنظيم جميع أمور التربية والتعليم ) .

حضرة على ماهر بك — ألا تنص على ( أن التعليم الأولى مجانى لغير القادرين ) .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — يجب أن ينص على المجانية للفقراء مادام ينص على أن التعليم الأولى الزامى .

حضرة محمد على بك — أنا أوافق على هذا وعلى الاكتفاء بنص مختصر كالذى يقترحه سعادة حافظ باشا لا يدخل في التفاصيل .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — عبارة ويصير وضع قانون لتنظيم أمور التعليم تحول دون ما يخشاه سعادة حافظ باشا .

المعارف أن عدد المكاتب العامة للتعليم الاوالم بلغ خمسة آلاف مكتب وهذا العدد يتجاوز ثلثي العدد المطلوب للقطر كله ويتم فيها أكثر من ٨٥٠ ألف طفل وطفلة .

البلد فيها فقر كثير وجبل كثير . والنص بحسب ما وضع ينص على مسألتين : الأولى التعليم حر . وهذا معنى عما في نص حضرة على بك ماهر عن حرية التعليم وإنشاء المدارس وغير ذلك . والتعليم حر بشرط أن لا يخل بالأداب ولا بالنظام العام وهذا يقتضى مراقبة الحكومة مراقبة لا يمكن التعرض لها الآن بسبب وجود الأجانب . أما المستقبل فيستظر البرلمان في هذا الأمر .

المسألة الثانية محاربة الامية . نحن نريد أن نزيل الامية من البلاد لذلك قررنا جعل التعليم الأولى الزاميا ولما كان من الناس قراء لا يستطيعون تعليم أولادهم فقد قلنا أن التعليم في مدارس الحكومة مجاني حتى تسع أولاد الفقراء .

حضرة على ماهر بك - وعلى هذا فاما أن يراحم الأغنياء الفقراء في مدارس الحكومة وإما أن يحرم الأغنياء من التعليم في هذه المدارس وقد شاهدنا أنها أدق من المدارس الأهلية وأظلم . ولذلك أعود إلى ما سبق لي أن طلبته وأطلب أن يضاف الى النص ( وهو مجاني لتغير القادرين ) حتى يدفع القادر .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - ولم ذلك . الأغنياء هم الذين يدفعون الأموال التي يتعلم بها أولاد الفقراء . فلم لا يتعلم أولاد الأغنياء التعليم الأولى مجانا أيضا اذا أرادوا وان في هذه المساواة لما يضع أساس الديمقراطية .  
حضرة على ماهر بك - واذا لم توجد أموال لتعليم الكل فن ذا الذي نعلمه مجانا . الفقراء أم الأغنياء .

حضرة على المنزلاوى بك - كل هذه تفاصيل أولى بها ان ترك لمجلس النواب المسيطر على الميزانية العامة فهو الذى يقرر ان كان التعليم مجانا او غير مجاني ومجانى للكل او البعض والشروط اللازمة لذلك  
حضرة زكريا نامق بك - المادة ١٦ لا كلام فيها .  
موافقة بالاجماع .

حضرة زكريا نامق بك - أما صدر المادة ١٧ وهو ( التعليم الأولى اجبارى للمصريين من بنين وبنات ) فقاعدة دستورية لا كلام فيها أما بقية

النص ففواصل يحسن أن تترك لتنظيمها بالقوانين .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — يجب حتما النص على المجانية .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — لو أن مجالس المديرية حولت كل ميزانيتها للتعليم لقت المجانية وتم لنا القرض الذي نريده لكن الواقع أن أغلب أموالها ذاهبة لردم البرك وإقامة المباني .

فضيلة الشيخ محمد نجيت — أرى بقاء النص على حاله مع استبدال عبارة بقدر الامكان بعبارة كلما سمحت الميزانية بذلك . لقد بحثت الحكومة مسألة التعليم وجعله اجباريا فرأت عدم امكان اتمام ذلك قبل ثلاثين سنة .  
معالي الرئيس — ما رأى اللجنة .

تقرر بالاجماع ما يأتي : ( التعليم الاول الزامي للبصريين من بنين وبنات وهو مجاني في المصاهد الاميرية . ويصير وضع قانون لتنظيم جميع أمور التعليم العام في كل درجاته .

وفي صفحة ١٢٦ من محاضر اللجنة أعيدت تلاوة المواد الخاصة بالتعليم فليت المادة ١٧ وتناقش فيها الأعضاء .

التعليم حر ما لم يخل بالأداب أو بالنظام العام .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — ماذا يقصد بالنظام العام هنا ؟ كلنا نعلم أن المدارس الاهلية منشأة للكسب والاتجار وليس فيها نظام ولا ترتيب ولا مراعاة لقواعد الصحة . فاذا بدا للبرلمان أن يراقب هذه المدارس ليجعل للتعليم فيها على أساس قويم فهل تحول هذه المادة دون ذلك .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — المدارس في بلادنا ليست كلها أهلية بل كثير منها أجنبي وليس في استطاعتنا أن نضع نصا يقرر حق مراقبة المدارس عامة ولا أن تنص على أن الرقابة تكون خاصة بالمدارس الاهلية دون الاجبية .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — تحت اسم النظام العام والأداب العامة تستطيع الحكومة أن تراقب التعليم على الوجه الذي يريده سعادة عبد الحميد باشا . وكل ما أريد بالمادة السادسة عشرة أن لا يكون التعليم ملكا للحكومة أو لطائفة معينة فوافقت الهيئة بالاجماع على المادة وعلى التفسير .

فوافقت الهيئة بالاجماع على المادة وعلى التفسير .

ثم تليت المادة (١٨) .

يوضع قانون لتنظيم أمور التعليم العام .

حضرة على ماهر بك — عبارة المادة تقيد أن الحكم وقى وأقرح أن يقال

( تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون ) .

فوافقت الهيئة بالاجماع على هذا التعديل .

ثم تليت المادة (١٩) .

التعليم الاولى إلزامى للمصريين من بنين وبنات وهو مجاني في المكاتب العامة .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — كيف يستطيع تنفيذ حكم هذه المادة فورا

من وقت العمل بالدستور وليس لدينا الكفاية من المدارس ولا من المدرسين .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لا، يطالب انسان بمستحيل فلينفذ الحكم

في حدود الطاقة .

معالي طلعت باشا — في فرنسا تقرير التعليم الإلزامى في الدستور ولكن

التنفيذ لم يتم الا بعد خمسين عاما .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أرجو ان لا تغيروا الحكم واتركوا

للأمة أن تطالب الحكومة بالتنفيذ .

معالي الرئيس — يؤخذ الراى .

فتقرر بالاغلبية بقاء المادة على حالها .

---

**مادة ٢٠ -** للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير مأمولين سلاحاً . وليس لأحد منه رجال البوليس أنه يحضر اجتماعهم ويحاجهم بهم الى استعاده . لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فانها خاضعة لأحكام القانون . كما أنه لا يفيد أو يمنع الى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعي .

### الاعمال التحضيرية :

### التقاليد البرلمانية :

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٧٨ من مجموعة المحاضر - رأت الهيئة أن تنتقل للنقطة في مشروع حضرة عبد العزيز فهمي بك التعلق ببيان حقوق الأفراد - فليت المادة ١٨ من هذا المشروع ونصها :  
للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير مأمولين سلاحاً للنقطة فيما يعم لهم من المسائل من أى نوع كانت وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة لهم في هذا الصدد الى اشعار البوليس أو تصريح

مجلس النواب جلسة

أول يولييه سنة ١٩٢٤ :

وافق المجلس بالإجماع على تقرير لجنة الداخلية بالقاء القانون رقم ١٤ الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣

للادة ١٩ من دستور بلجيكا  
وللادة ١٨ من دستور استونيا  
وللادة ١٣ من دستور اليونان  
وللادة ٣٢ من دستور إيطاليا  
وللادة ٨٦ من دستور النمسا  
وللادة ١٣ فقرة ثانية من دستور اسبانيا  
وللادة ١١٣ فقرة ثانية من دستور تشيكوسلوفاكيا  
وللادة ٢٨ من دستور رومانيا

المادة (٢٠) غالبها

صدر قانون الاجتماعات في ١٩٢٣ ( قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ ) وأدخلت عليه تعديلات هامة في ١٩٢٤ - وعدل مرة أخرى بمرسوم القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩  
وإذا رجعنا لأحكام المسائل الاجنبية في هذا الشأن لوجدنا في الدستور البلجيكي النص الآتي :

"Les Belges on le droit de s'assembler paisiblement et sans armes..."

وترجمته « للبلجيكيين حق الاجتماع في هدوء ودون سلاح »  
وجاء نص الدستور الاسباني بهذا الحكم أيضا :

"Tous les Espagnols ont droit de se réunir pacifiquement".

وجاء بالدستور الايطالي والامستوني والتشيكوسلوفاكي أحكام لا تخرج في معناها عن النصوص سابقة الذكر .  
في حين نص الدستور اليوناني على حرية الاجتماع في سكوت مع جواز حضور البوليس للاجتماعات العامة ومنه هذه الاجتماعات اذا نشأ عنها خطر على الأمن العام على أن يكون هذا للام بالطريقة التي يحددها القانون .

"Les Helènes ont le droit de se réunir tranquillement et sans armes; la police n'a le droit d'assister qu'aux reunions publiques. Les reunions en plein air peuvent être interdites, dans le cas ou en resulterait un danger pour la sureté publique, de la façon déterminée par la loi".

ما سبق . لكن لا يسرى هذا الحكم على الاجتماعات التي تحصل في المجال العمومية اذ هذه يلزم لها اشعار البوليس مقدما ويكون له حق حضورها . ولا على التجمعات التي تحصل في العراء اذ هي خاضعة تماما لقوانين البوليس . فقررت الموافقة عليها بالاجماع .

وفي صفحة ١٢٦ من مجموعة محاضر اللجنة العامة امر الرئيس بتلاوة مواد مشروع الدستور ونصت المادة التاسعة عشرة منه على انه « للصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا وليس لاحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم الى اشعاره . لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فانها خاضعة لاحكام القانون » .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — ماذا يراد بالاجتماعات العامة ؟  
حضرة عبد الحميد بدوى بك — هذه يعرفها القانون . والفرض من المادة آمران الاول تقرير حق الاجتماع على اطلاقه والثاني ترك ما يوصف بالاجتماعات العامة للقانون يفصل احكامها ويدخل في هذا النوع الاجتماع في المحلات العمومية وفي الشوارع وفي الأماكن الخاصة اذا كانت الدعوة إليه عامة .

فوافقت الهيئة بالاجماع على المادة .  
وفي صفحة ١٢٨ تقدم أحد الأعضاء بالطلب الآتي : —  
حضرة علي ماهر بك — أطلب أن يؤخذ الرأي على اقتراحى الخاص بحذف كلمة (الصريين) من المادتين ١٩ و ٢٠ ليكون حكمهما عاما .  
معالي الرئيس — يؤخذ الرأي .  
فقرر بالأغلبية رفض هذا الاقتراح .

والخاص بتقرير احكام للاجتماعات البيسامة والمظاهرات في الطرق العمومية . ( زاجع نص تقرير اللجنة في صفحة ٧ من الجزء الثاني من هذا الكتاب ) .

وفي جلسة ١٠ يوليو  
سنة ١٩٢٤ :

تلى الرئيس خطابا وارادا من مجلس الشيوخ يفيد بأنه قد وافق في جلسات ١٠، ١٧، ١٨، ١٩ يوليو سنة ١٩٢٤ على مشروع قانون بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ انخاص بالاجتماعات — ثم قرر المجلس إحالة هذا المشروع على لجنة الداخلية — ولما كانت هذه الجلسة هي آخر جلسات الدورة فقد طلب أحد الأعضاء من رئيس الحكومة أن يبد المجلس بأن لا يعمل بهذا القانون إلى دور الإنعقاد القادم فصرح الرئيس بأن « في نية الحكومة ألا تطبق هذا القانون إلا عند الضرورة القصوى عند ما ترى أن الأمن مهددا وأنها لا بد

أن تتدخل أو يتدخل غيرها  
على كره منها .

وفي جلسة ٢٠ ديسمبر

سنة ١٩٢٧ :

وافق مجلس النواب  
على تقرير لجنة الماخلية عن  
مشروع القانون الذي  
اقترحه أحد الأعضاء بالغاء  
القانون رقم ١٠ لسنة  
١٩١٤ الخاص بالتجمهر  
( راجع تقرير اللجنة  
صفحة ١٠٧ من الجزء الثاني  
من هذا الكتاب ) .

وفي جلسة ٣ يناير

سنة ١٩٢٨ :

وافق مجلس النواب على  
مشروع قانون الاجتاعات  
مصدلاً بعد أن بحث  
التعديلات التي أدخلها عليه  
مجلس الشيوخ وعدل فيها  
( راجع تقرير لجنة الماخلية  
بالمجلس في صفحة ١١١  
من الجزء الثاني من هذا  
الكتاب ) .

مجلس الشيوخ جلسة

١٧ يناير سنة ١٩٢٨ :

عرض مشروع قانون  
الاجتاعات على المجلس  
فاستقرت مناقشته عدة  
جلسات ( ١٧ يناير ، ٦ فبراير ،  
٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ )  
وأخير اقر المجلس تأجيل  
نظر المشروع إلى الدور  
القبيل بناء على طلب  
الحكومة



## مادة ٢١ — للمصريين من تكوين الجمعيات . وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون .

### الاعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

#### مجلس النواب جلسة

٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦ :

وافق المجلس على تقرير

لجنة الاقتراحات الخاص

بإقراح مشروع قانون

بشأن نقابات العمال قدمه

أحد الأعضاء وقرر المجلس

أحاطه على لجنة العمال

والشؤون الاجتماعية .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٧٩ من مجموعة المحاضر :

تناقشت الهيئة في المشروع المقدم من حضرة عبد العزيز فهمي بك المتعلق

ببيان حقوق الأفراد فليت المادة ١٩ من هذا المشروع ونصها :

« للمصريين حق الاشتراك وفق المقرر بالقوانين التي تبين كيفية استعمال

هذا الحق »

فقررت بالإجماع الموافقة عليها مع تغيير كلمة « حق الاشتراك » بكلمة

« حق تكوين الجمعيات » ( Association ) .

وفي صفحة ١٢٦ واقعت اللجنة على أصل المادة دون تعديل .

ثم تعرضت اللجنة في صفحة ١٢٨ لحذف كلمة المصريين الواردة بهذه

المادة .

حضرة علي ماهر بك — أطلب أن يؤخذ الرأي على اقتراحى الخاص

المادة ٢٠ من دستور بلجيكا  
والمادة ١٨ من دستور إستونيا  
والمادة ١٣ فقرة ثالثة من دستور إسبانيا  
والمادة ٨٥ من دستور النمسا  
والمادة ١١٣ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
المادة (٢١) يطالبها

حق تكوين الجمعيات Droit de s'associer من أم الحقوق الفردية التي اهتمت أكثر الدساتير الحديثة بالنس إليها .  
وإذا قلنا نص للمادة ٢١ من الدستور المصري بشيء من التعميم الواردة في الدساتير الأوروبية رأينا أنه كثير الغيب بالنس للوارد  
بالدستور البلجيكي مع فارق هام — فالدستور البلجيكي أطلق حق تكوين الجمعيات في حين أن الدستور المصري جعل حق تكوين  
الجمعيات خاضع لأحكام القانون فالنس البلجيكي يقول :

"Les Belges ont le droit de s'associer; ces droit ne peut être soumis à aucune mesure preventive".

ومثل هذا للمنى ورد بالدستور الاستونى :

"Le droit d'association est assuré à tous en Esthonie".

في حين أن دستور تشيكوسلوفاكيا نص على أن « حق تكوين الجمعيات ينظم بقانون — ولكن لا يجوز نص جسيمة الا اذا  
كان نشاطها يهدد السلام أو الأمن العام أو يخالف قانون العقوبات » .

"L'exercice des droits de reunion et d'association est réglé par la loi. Une association ne peut être dissoute  
qu'au cas ou ses actes portent atteinte à la loi criminelle ou à la paix et à l'ordre publics".

بحذف كلمة « المصريين » من المادتين ١٩ و ٢٠ ليكون حكمها عاما .  
معالى الرئيس — يؤخذ الرأي .  
فقرر بالأغلبية رفض هذا الاقتراح .

**مادة ٢٢** — لا تتراد المصريين انه يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشؤون  
وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . اما مخاطبة السلطات باسم المجاميع  
فهي تكون الا للهيئات النظامية والاشخاص المعنوية .

## التقاليد البرلمانية : الاعمال التحضيرية :

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٧٩ من مجموعة المحاضر — تناقشت  
المهية في المشروع المقدم من حضرة عبد العزيز فهمى بك والمتعلق ببيان  
حقوق الأفراد قتلت المادة ٢١ من هذا المشروع ونصها :  
« لكل مصرى أن يخاطب السلطات العمومية باسمه الخاص وذلك بعرائض

المادة ٢١	من دستور بلجيكا	المادة (٢٢) مخاطبة
والمادة ٣٠	من دستور رومانيا	
والمادة ١١٥	من دستور تشيكوسلوفاكيا	
والمادة ٥٧	من دستور إيطاليا	
والمادة ٦٢	من دستور النمسا	
والمادة ١٣	من دستور إسبانيا	

حق مخاطبة السلطات العامة من الحقوق التي عرفها التشريع المصرى منذ عهد جيد — فقد قرره قانون سنة ١٨٨٣ كما قرره  
القانون النظامى سنة ١٩١٤ .

وهذا الحق من أكبر الضمانات الدستورية وأهمها للأفراد . فلكل فرد أن يشكو من أى اعتداء وقع عليه أو أن يطالب بحق  
سلب منه — كما يمكن هذا الحق الأفراد من الإلاء بأرائهم في الشؤون العامة فهو في الواقع نوع من اشراك الأهل في توجيه الأمور  
العامة للإبلاد . ومقتضية نص الدستور المصرى بالنسبة الأوربية نجد أن الدستور البلجيكي أتى بنفس الحكم اذ قال « لكل فرد حق  
مخاطبة السلطات العامة بكتابات موقع عليها من شخص أو أكثر — أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا يكون الا للهيئات النظامية »

« Chacun a le droit d'adresser aux autorités publiques des pétitions signées par une ou plusieurs personnes.  
Les autorités constituées ont seuls le droit d'adresser des pétitions en nom collectif ».

وهذا الحق بالضبط ورد بدستور رومانيا وإسبانيا أما دستور إيطاليا فقد شرح الأدوار المختلفة التي تمر بها العرائض الرسالة من  
الأفراد للبرلمان بما لا يصى ما ورد بالألحقة الداخلية للبلجيين في مصر ( مواد من ٨٨ — ٩٥ لألحقة مجلس الشيوخ وفي ١١٧ — ١٢٥  
لألحقة مجلس النواب ) .

ونس دستور تشيكوسلوفاكيا على أن « لكل فرد حق هديم العرائض على أن هذا الحق لا يمنع لاجتماعات أو الأشخاص  
القانونيين الا في حدود وظائفها » .

Le droit de pétition appartient à chacun, il n'appartient aux personnes juridiques et aux associations  
que dans les limites de leurs fonctions.

يكون موقفا عليها من واحد أو أكثر . أما العرائض الاجتماعية فلا تكون إلا من الهيئات النظامية والأشخاص المعنوية .

فضيلة الشيخ بنيت — ما هي العرائض الاجتماعية ؟ فلو قدرنا أن أهالي بلد واحد لهم مصلحة واحدة هل يمنعون من تقديم عريضة واحدة منهم بطلب تحقيق مصلحة مشتركة .

معالي الرئيس — الممنوع هو دعوى النيابة من أحد عن المجموع إلا للهيئات النيابة والأشخاص المعنوية طبقا للمادة .

ووافقت الهيئة على هذا البيان .

ثم تقررت الموافقة على المادة باجتماع الآراء .

وعندما أمر الرئيس في صفحة ١٢٦ بتلاوة مواد مشروع الدستور ثارت

المنافشة التالية عند قراءة هذه المادة ونصها :

« لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشؤون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية . »

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أطلب ألا يخص النص بالمصريين فإن في بلادنا أجناب والعرائض التي تقدم للسلطات إما اقتراحات أو شكاوى وقد يقع حيف على الأجناب كما يجوز أن يقع على المصريين فيجب أن نمسكهم من الشكوى إلينا قبل أن يلجأوا إلى السلطات الأجنبية وأن يعم النص حتى يعلم الأجناب أنهم بحكم دستورنا سيقفون انصافا من السلطات المحلية .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — ما يطلبه سعادة الباشا مكفول بالواقع فلا يمنع أجنبي من تقديمه شكوى . ولكن فرق بين أن يفعل الأجنبي ذلك بالواقع وبين أن ننص له عليه كحق في الدستور . إن كلمة السلطات عامة ولكن أخص ما تنصرف إليه البرلمان وإلى هذا أشير في المادة ٢٥ من باب الأحكام العامة للجلسين ولكن الحكم خاص بالعرائض التي تقدم من المصريين الذين يعني الدستور بشأنهم إذ المعلوم أن حق تقديم العرائض حق سيامي ولا يمكن شراك الأجناب فيه .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — لقد أصبحت بمسد تفسير حضرة

بدوى بك أكثر اصرارا على رأيي فقد كنت أفهم أنه يجوز لأن عضو في البرلمان أن يسأل الوزير عن ضرر لحق بأجنبي .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — هذا حق للعضو ولا نزاع فيه .

حضرة محمود أبو النصر بك — من قواعد التشريع أن تخصيص الشيء بالذكر لا ينفي الحكم عما عداه . فإذا قلنا (لأفراد المصريين أن يخاطب السلطات) فليس معنى ذلك أن مخاطبة السلطات محرمة على الأجنبي . ولهذا أرجو بقاء المادة على حالها .

معالي توفيق رفعت باشا — هذه المسألة كانت موضوع بحث في سنة ١٧٩١ في فرنسا فقد قدم شابليير الى الجمعية الوطنية في ٩ مايو سنة ١٧٩١ تقريرا اقترح فيه التمييز بين حق الشكوى وحق تقديم العرائض بالمعنى الصحيح وقال عن الشكوى أنها حق طبيعي مقدس فلكل فرد أن يشكو الى السلطات العامة من قرار فردى صدر عليه وجده — أما حق مطالبة المشرع باصدار قرار عام متعلق بمسألة عامة تهتم الجميع ، فعلى حسب لشابليير يكون حق تقديم العرائض بهذا المعنى المحدود حقا سياسيا ولهذا أطلب أن لا يمنح الا للوطنيين . ولكن اقترح لشابليير صادف معارضة شديدة في الجمعية الوطنية ورد عليه كثير من الأعضاء قائلين ان حق تقديم العرائض على الدوام وفي كل الأحوال حق غير قابل للسقوط يتمتع به كل انسان يعيش في المجتمع فهو حق لكل كائن مفكر . وقد كان نصيب هذا الرأي الأخير الفوز في الجمعية الوطنية فقررت بأغلبية عظيمة جعل حق تقديم العرائض حقا للجميع باعتباره حقا طبيعيا للأفراد مهما كان الفرض منه وحقا مدنيا أيضا يعترف المجتمع به ويكفل صيافته حضرة على ماهر بك — أؤيد سعادة عبد الحميد مصطفى باشا وأطلب حذف كلمة (مصرى) من كل مادة في هذا الباب وارت كنت مخالفًا له في الأسباب .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — نحن نشرع للمصريين لا للأجانب والدستور ليس من شأنه العناية بالأجانب . وحق الشكوى معتبر من الحقوق السياسية فنحن مقيدون بهذا الاعتبار ولا يمكننا التخصص منه ولهذا جعلنا النص خاصا بالمصريين . أما الأجانب فليس ثمة ما يمنهم من الشكوى ولكن الشكوى

باعتبارها واقعا غيرها باعتبارها حقا. فحق الشكوى كحق سياسى وهو المعروف بحق تقديم العرائض حق للمصريين فقط .

حضرة على ماهر بك - الدستور موضوع للمصريين حقيقة ولكننا نريد أن يوضع بصيغة تسمح بإمكان تطبيقه على جميع السكان إذا زالت الامتيازات الأجنبية . ولست أفهم لماذا اتبعت صيغة الاطلاق في بعض نصوص هذا الباب وخصصت نصوص أخرى للمصريين .

سماعة عبد الحميد مصطفى باشا - لا أريد أن أعطى الاجانب حقا ليس لهم وإنما أريد أن لا تغل يد البرلمان عن قبول العرائض من الاجانب إذا رأى ذلك فطلق النص بحيث يكون ( للأفراد أن يخاطبوا السلطات ) وبذلك يستطيع البرلمان مثلا أن يفرق بين الشكاوى والاقتراحات فيجعل الاولى حقا للجميع والثانية خاصا بالمصريين .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - جوابى على حضرة ماهر بك أن الحريات نوعان أساسية وسياسية فالحرية الأساسية المستمدة من القانون الطبيعى توضع فى كل الدساتير بصيغة الاطلاق فالحرية الشخصية من الحريات الأساسية ولذلك نجدها مضمونة فى كل الدساتير على اطلاقها فلا يعزينا ان نفعل ما فعلته الدساتير الأخرى من قبلنا ومن هذا القبيل عدم جواز القبض على انسان او حبسه وكذلك حرمة المنازل وحرمة الملك وحرية الاعتقاد وحرية الرأى - أما المادة ١٥ فقد أريد بها اطلاق الحرية للمصريين وللأقليات المصرية بنوع خاص فى استعمال أية لغة وهى مقتبسة بنصها من مشروع كرزى حضرة على ماهر بك - لماذا لم نعمموا نصها تطبيقا للقاعدة التى جرتم عليها .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - لا نعارض فى رفع كلمة ( مصرى ) من المادة الخامسة عشرة .

فوافقت الهيئة على استبدال كلمة (مصرى) بكلمة (اחד) فى المادة المذكورة. حضرة عبد العزيز فهمى بك - أما المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ فانها تنص على حقوق سياسية وهذه لا يمكن الاطلاق فيها لأن الحقوق السياسية خاصة بالمصريين دون سواهم .

حضرة محمد علي بك — أنا منضم إلى رأى سعادة عبد الحميد باشا وحضرة  
ماهر بك . قررنا ضمن المبادئ العامة المبدأ ٩٩ وهو ( لجمع سكان مصر  
الحرية التامة الكاملة لأرواحهم وأموالهم الخ ) وهو مبدأ جميل إذا وضعناه  
في دستورنا دل على رغبتنا في حماية الأجانب عامة ولكن لجنة التحرير رأت  
حذف هذا النص وأنا لا أوافق على حذف هذا المبدأ أبدا لأن السبب الذي  
أبدته اللجنة لم يقتنعى لأن من سكان مصر اجانب ليس لهم امتيازات كما ان  
أحكام الامتيازات ليس من شأنها البقاء : فهمنا اذن ان نضع في دستورنا  
نصا عاما يمكن أن يتمتع به الاجانب عند إلغاء الامتيازات كما يتمتع به الآن  
الاجانب الذين ليس لهم امتيازات . ولهذا السبب عنه أطلب ان يكون نص  
المادة ٢١ ( للأفراد أن يخاطبوا السلطات الخ ) .

حضرة علي ماهر بك — كذلك اطلب حذف كلمة ( مصريين ) من  
المادتين ١٩ و ٢٠

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — اقترح استبدال كلمة ( المصريين )  
الواردة في عنوان هذا الباب بكلمة ( الأفراد ) فيكون العنوان ( في حقوق  
الأفراد وواجباتهم . موافقة عامة

معالي الرئيس — يؤخذ الرأى على بقاء المادة ٢١ كما هى أو تعديلها .  
تقرر بالأغلبية بقاء المادة على اصلها .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — اقترح اذن ان يكون النص ( لأفراد  
المصريين ان يخاطبوا الملك والسلطات العامة ) .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — هذا تحصيل حاصل لأن الملك هو  
رأس السلطات العامة وأولها .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — إذا واقفتم على هذا فليثبت على أنه تفسير  
موافقة عامة .

حضرة علي ماهر بك — أطلب أن يؤخذ الرأى على اقتراحى الخاص  
بحذف كلمة ( المصريين ) من المادتين ١٩ و ٢٠ ليكون حكمها عاما .

معالي الرئيس — يؤخذ الرأى .

تقرر بالأغلبية رفض هذا الاقتراح .

# الباب الثالث

السلطات

## الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٢٣ - جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه الميعن بهذا الدستور.  
الاعمال التحضيرية :  
التقاليد البرلمانية :

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٣ من مجموع المحاضر

حضرة المكباتى بك — جاء فى خطاب دولة رئيس الوزراء أن الدستور الذى تقوم به الآن هو منحة من جلالة الملك ولكننى أقرر أن ما تتمتع به الآن من الدستور انما هو ثمرة من ثمار جهاد الأمة وأن للأمة السيادة التى يجب أن تكون بارزة فى نصوص الدستور وعلى هذا الأساس نحن نشترك فى العمل . وهناك مبادئ يجب أن نقرها قبل انتخاب اللجان والبدء فى عملها منها أن سلطة الأمة يجب أن تكون بارزة وأن مسئولية الوزارة يجب أن تكون بارزة وأن الدستور الذى نعدده الآن يجب أن يكون قابلاً للتعديل أمام مجلس

المادة (٢٣) تماثلها  
المادة ٢٥ من دستور بلجيكا  
واللادة ٢٣ من دستور رومانيا  
واللادة ٢ من دستور اليونان  
واللادة ١ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
واللادة ٣ من دستور بروسيا  
واللادة ٢٩ و ١ من دستور استونيا

- بين الباب الثالث من الدستور للصرى بخلف السلطات الدستورية — وتنس المادة الأولى من هذا الباب على أن جميع هذه السلطات مصدرها الأمة .  
==

النواب ومجلس الاعيان بأغلبية ثلاثة أرباعها وأنه يجب أن يكون الانتخاب بدرجة واحدة أو بدرجتين وأن تكون نيابة الأمة في مجلس واحد أو بمجلسين . دولة رشدي باشا — كل هذه المبادئ مسلم بها دولة رئيس الوزراء على أنها جميعها هي الدستور المطلوب منا اعداده فما على كل منا سوى الادلاء برأيه عند المناقشة وتقرير المبادئ التي يرى وضعها في القانون ومتى تم وضع المشروع وعرض على اللجنة العامة للمناقشة فيه كان لكل عضو من حضرات الأعضاء حق ابداء رأيه والدفاع عنه أما الآن فكل هذه الأمور سابقة لأوانها . حضرة توفيق دوس بك — هذه المبادئ كلها ستقرر أمام اللجان المختصة وتكون موضع المناقشة والبحث فيها فان وافق قرارها رأى حضرة العضو كان بها والا فله أن يطرح الأمر للمناقشة فيه من جديد أمام اللجنة . وما لا نزاع فيه ان واجبتنا أن نعرض مشروع دستور تمثل فيه سلطة الأمة بأوسع معانيها طبقا لأحدث المبادئ الدستورية وأحدث مبادئ القانون العام . حضرة الياس عوض بك — المسائل التي عرضها المكباتي بك أمور مسلم بها في كل دستور في العالم فلا محل لتقريرها وهي تعرض على اللجان . حضرة الهلباوي بك — المذهب لنا هو وضع قانون نظامي والقانون النظامي كله مبادئ فاذا أردنا تقرير المبادئ التي يريدنا مكباتي بك فان هذا هو كل القانون والمناقشة الآن معناها وضع القانون برمته .

---

== وقد نص دستور بلجيكا على هذا المعنى في المادة (٢٥) .

“Tous les pouvoirs émanent de la nation.”

كما نص عليه دستور رومانيا ودستور تشيكوسلوفاكيا أما دستور استونيا فقد نص في المادة الأولى على أن « استونيا دولة جمهورية مستقلة والشعب هو صاحب السلطان » .

“L’Esthonie est une republique independante, on le pouvoir souverain est entre les mains du peuple”.

ويبين المادة ٢٩ كيفية استعمال الشعب لهذا السلطان .

“Le peuple exerce le pouvoir souverain par 1° le referendum; 2° le droit d’initiative législative, et 3° le pouvoir d’élire les membres de l’Assemblée d’état”.

وترجمتها : « يستعمل الشعب هذا السلطان بواسطة . (١) حق الاستفتاء الشعبي . (٢) حق اقتراح القوانين . (٣) حق انتخاب أعضاء البرلمان » .

ومثل هذا المعنى ورد بدستور بروسيا في المادة الثالثة .

وقد أغفلت بعض المصانير الأخرى إيراد مثل هذا النص ولعل السبب في ذلك هو عدم الحيلة النياية عندم ما نشأ عنه اعتبار مثل هذا الحكم من البدييات .



دولة رشدي باشا — أنا أهم ان عبارة سيادة الأمة مسألة نظرية محضة وأن المهم هو أثرها في نصوص الدستور وتطبيقها عمليا بأوسع ما يمكن كسئولية الوزارة وحق الأمة في تعديل الدستور بواسطة مجالسها النيابية وكأن ينص في الدستور على أن يقسم جلالة الملك يمين المحافظة عليه .  
وفي صفحة ٥ في مجموعة المحاضر أثار بعض الأعضاء نفس الموضوع .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — لا زلت متمسكا بفكرتي التي أبدتها في الجلسة السابقة وهي وجوب تقرير المبادئ العامة أولا لتعرف كل لجنة القواعد التي ستبناها اللجنة الأخرى . لأن عملهما مرتبط تمام الارتباط وقد تسير أحدهما على قواعد تخالف ما تقرره الأخرى .

دولة الرئيس — لأعضاء كل لجنة حضور جلسات اللجنة الثانية .  
حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — ومع هذا الحق . وما سمعناه في الجلسة السابقة من التسليم ببعض المبادئ فلا زلت أعتقد وجوب تقرير جميع المبادئ الأساسية التي تتبع في وضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب قبل البدء في العمل .

دولة الرئيس — هذه المبادئ ستضمنها النصوص التي ستوضع . وأعتقد أن الخلاف بيننا شكلي فقط . وأنا مدرك غرضك : تريد من الآن أن يتقرر مبدأ سيادة الأمة ، فأقول لك اني مسلم بهذا المبدأ ولكن وقت التدوين لم يأت بعد ويمكنك عند الانتظام في لجنة أن تقنع اخوانك بما تراه .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — قد يفهم من هذه المناقشة وجود معارضة في تقرير هذا المبدأ مع أنه لا معارضة فيه .  
وفي صفحة ١٤ من مجموعة المحاضر .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — إذن أقترح أن ينص في الدستور على مبدأ سلطة الأمة وأن كل سلطة في البلاد مستمدة من الأمة .

تلى ما ورد عن ذلك في تقرير اللجنة الفرعية .

أيد جملة أعضاء حضرة المكباتي بك في اقتراحه .

سماحة السيد عبد الحميد البكري — أقترح أن ينص على أن كل السلطات من تشريعية وقضائية وتنفيذية مستمدة من الأمة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - الأولى الايجاز فى التعبير كما فى الدستور  
الفرنسى فيقال جميع السلطات مصدرها الامة .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .

موافقة عامة على أن ينص على أن ( جميع السلطات مصدرها الامة ) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - أطلب أن يضاف إلى هذا النص عبارة  
( واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور ) .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .

موافقة عامة .

ووافقت اللجنة على النص الآتى فى جلسة يوم السبت ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢

« جميع السلطات مصدرها الامة واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا

الدستور » .

مادة ٢٤ - السلطة التشريعية يتولها الملك بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب .

مادة ٢٥ - لا يصدر قانونه الا اذا قرره البرلمان وصوى عليه الملك .

التقاليد البرلمانية : الاعمال التحضيرية :

اللجنة العامة لوضع الدستور صفحة ١٥

معالي الرئيس - يتلى القرار الثانى .

تلى القرار الثانى وهو ( السلطة التشريعية يشترك فيها الملك والبرلمان فلا

يصدر قانون الا اذا قرره البرلمان وصلى عليه الملك )

مجلس الشيوخ جلسة

٢٩ يونيو سنة ١٩٢٦

قرر المجلس بأنه

لا يجوز السلطة التنفيذية

للادة ١ من قانون فرنسا الدستورى الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥

واللادة ٢٦ من دستور بلجيكا

واللادة ٦ من دستور تشيكوسلوفاكيا

واللادة ٢ من دستور المافرك

واللادة ٣٤ و ٨٨ من دستور رومانيا

واللادة ١٨ من دستور اسبانيا

واللادة ٣ من دستور ايطاليا

المادة (٢٤) يحالها

ينص الدستور المصرى على أن الملك يتولى السلطة التشريعية بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ ومجلس النواب كما ينص على أنه يتولى ==

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أن وضع المادة على هذه الصورة  
يخلق لنا إشكالات كبيرة فقد ترتب على تقرير أن الملك حق التصديق على  
القوانين اعطاؤه حتى تعطيل القانون سنة وحق حل المجلس إذا أصر على  
القانون النج . وأرى أن تحصر السلطة التشريعية في البرلمان فقط ولا يترك  
أثناء تعطيل البرلمان أن  
تتبدى على حقوق السلطة  
التشريعية فمصدر قرارا  
تصل به قانونا سبق أن  
أصدره البرلمان — وذلك

== السلطة التنفيذية في حدود الدستور — مادة ٢٩ — فهل هنا يُحقق مبدأ الفصل المطلق بين السلطات ؟  
في الواقع أن مبدأ الفصل المطلق بين السلطات لا يمكن أن يتحقق في النظام البرلماني وما ذكره مونتسكيو في كتابه « روح  
القوانين » الذي طهر سنة ١٧٤٨ من أن الدستور الانجليزي يحقق فيه مبدأ فصل السلطات غير صحيح لأن الملك في إنجلترا يشترك  
في وضع القوانين وفي التصديق عليها — وفوق ذلك فإن السلطة التشريعية مندرجة لحد ما في السلطة القضائية وذلك بإحفاظ مجلس  
الوردات باختصاصات قضائية واسعة . من هذا نرى أن الدستور الانجليزي ليس في الواقع مؤسسا على فصل السلطات بل على  
الساوون بينها .

وإذا كان مبدأ فصل السلطات لا يتحقق في النظام البرلماني Le Regime Parlementaire . فإنه يتحقق إلى حد كبير في النظام  
الرئيسى ( الرأسي ) Le Regime Presidentiel . وهنا النوع من النظم لا يوجد إلا في الجمهوريات وهو متميز على الخصوص في  
الغارة الأمريكية : وفيه يخضع الوزراء لرئيس الجمهورية خضوعا تاما مع استسلامهم عن البرلمان كما لا يملك رئيس الجمهورية حتى اقتراح  
القوانين وكل ما له هو حق الاعتراض عليها Veto .

وإذا قرنا نص المادة ٢٤ من الدستور المصري بما يقابله في الدساتير الأوربية لرأينا أنه مقتبس عن الدستور البلجيكي الذي نص  
في المادة ٢٦ على أن « السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس النواب ومجلس الشيوخ » .

Le pouvoir législatif s'exerce collectivement par le roi, la chambre des représentants et le sénat.  
ومثل هذا الحكم ورد بدستوررومانيا وإيطاليا وإسبانيا والفايمر ك أما دستور تشيكوسلوفاكيا فقد غنى البرلمان بالسلطة التشريعية.  
Le pouvoir législatif est exercé pour tout le territoire de la République tchecoslovaque par l'assemblée nationale qui se compose de deux chambres.

من هذا نرى اختلاف مدى سلطان المجالس النيابية في التصريح فالبعض يملك هذه السلطة وحده — كالولايات المتحدة الأمريكية  
وتشيكوسلوفاكيا — والبعض يملكها بالاشتراك مع الرئيس الأعلى للدولة كما هو الحال في إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا ورومانيا  
واسبانيا والفايمر ومصر . وتحت هذا النوع الأخير نجد نصيحتين مختلفتين من الدساتير — الأولى يملك فيها الرئيس الأعلى حق  
التصديق المطلق Droit de Sanction كما إنجلترا وبلجيكا ورومانيا — والثانية لا يملك فيها الرئيس الأعلى إلا حق التصديق المؤقت  
أو ما يسمى الاعتراض المؤقت Veto suspensif كما في فرنسا ومصر — وبمقتضى هذا الحق يكون للرئيس الأعلى حق رد مشروع  
القانون المقترح إلى البرلمان فإذا أقره ثانية بأغلبية خاصة — كما في الدستور المصري — أو بأغلبية العادية — كما في الدستور  
الفرنسي . صار له حكم القانون وأصدر .

للادة ٣ فترة ثانية من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥  
وللادة ٦٩ من دستور بلجيكا  
وللادة ٤٤ ، ٣٠ من دستور استونيا  
وللادة ٢٥ من دستور بولونيا  
وللادة ٤١ ، ٤٢ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
وللادة ٣٤ فترة ثالثة من دستور رومانيا  
للادة (٢٥) بإجابها

عرف العلماء (القانون) بأنه « التصريح الذي يكون وضعه في خصائص الهيئة التي يملكها الشخص بمقتضى الدستور » .

بمناسبة قرار مجلس الوزراء  
في ٣ مايو سنة ١٩٢٥  
بإعطاء مكافأة أعضاء  
البرلمان المقررة بالقانون  
رقم ١ لسنة ١٩٢٤

للك حق التصديق بل يكون له فقط امضاء القوانين وانفاذها وهذا فرع  
عن مبدأ فصل السلطات وبذلك تمنع قيام الخلاف بين السلطة التشريعية  
والسلطة التنفيذية .

حضره على ماهر بك — أنا متفق مع حضرة المكباتي بك في ملاحظته  
وان كنت لا أطلب ألا يعد الملك جزءا من السلطة التشريعية بل أطلب فقط

== وبإشارة أخرى « هو كل تفتين ذو صفة عامة » .

ويجب ملاحظة الفرق بين القانون Loi وللرسوم decret loi والقانون decret ayant force de loi واللائحة reglement .

القانون : يقره السلطة التشريعية ويصدق عليه الملك .

والرسوم : تصدره السلطة التنفيذية دون حاجة الرجوع إلى البرلمان لقراره كرسوم تعيين كبار الموظفين .

والراسم المختلفة لا تصدر من الملك الا بناء على ما يرضه عليه وزرائه وموافقة مجلس الوزراء ولقد تصدر الراسم بالصيغة  
الآتية : « نحن ، ملك مصر ، بناء على ما عرضه علينا وزير . . . وموافقة رأى مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت » .  
والرسوم بجانب توقيع الملك توقيع رئيس الوزراء والوزير المختص .  
ويجب أن نلاحظ الفرق الهام بين الرسوم Decret والأمر الملكي Rescrit Royal . وقد سبق أن عرفنا الأول أما الثاني فهو أمر  
كتابي يصدره الملك وحده فلا يرض على مجلس الوزراء ولا يحمل عادة الا توقيع الملك وحده مثل الأمر الملكي بتعيين رئيس الديوان  
الملكى الصادر في نوفمبر سنة ١٩٢٧ .

أما الرسوم بمفعول قانون : فهو الرسوم التى يشتمل على مشروع قانون تبني السلطة التنفيذية عرضه على البرلمان لقراره .  
وقد وضعت لجنة قضائية الحكومة صيغة خاصة تصدر بها الراسم التى تقدم للبرلمان وقد صدر بهذه الصيغة مرسوم في ٢٤ أبريل  
سنة ١٩٢٤ نص على أن يكون تقدم مفروقات قوانين الحكومة إلى البرلمان ابتداء من اليوم بالشكل الآتى :

نحن فراد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير . . . وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

مشروع القانون الآتى نمه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

( نص للمشروع )

صلى . . . فى . . .

كما قرر المرسوم أن يكون التصديق على القوانين ابتداء من ذلك التاريخ بالشكل الآتى :

نحن فراد الأول ملك مصر

قر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نمه وقد صدقنا عليه وأصدرناه . . .

( نص القانون )

نأمر بأن يصح هذا القانون بنام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

أما المرسوم الذى له قوة القانون فهو المرسوم الذى يشتمل تشريعا صادرا تريبا بين أدوار الانقياد نظروف طارئة أو لسبب حاجة  
ماسة ويصدر طبقا للمادة ٤١ من الدستور وهو يطبق بمجرد صدوره ولكن يجب دعوة البرلمان لمؤودة غير عادية لرضه عليه ==

وفي جلسة ٢٧ أبريل

سنة ١٩٢٧ :

قرر مجلس الشيوخ  
أن كل ما يجب الموافقة  
عليه في المجلس في مسائل  
التشريع أو المالية ينبغي  
أن يرفع في صيغة القانون.

مجلس النواب جلسة

٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ :

راجعت لجنة الشؤون  
الدستورية المراسيم بقوانين  
التي صدرت في فترة تعطيل  
الحياة النيابية وقررت أنها  
من الاجرامات التشريعية

حفظ الحق لي في الكلام على حق الملك في التصديق على القوانين وعندي  
انه يحسن بنا اتباع المبدأ الانجليزي وهو ان الملك ملزم بالتصديق على ما  
يقرره المجلسان .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — يقول حضرة المكباتي بك أن كل  
القواعد لدستورية أساسها فصل السلطات وأن هذا يقتضى منع الملك من  
الاشتراك في السلطة التشريعية ولكن الذي أذكره أنه لا يوجد دستور في  
دولة ملكية الا وفيه مثل النص الذي أمانا بل نصت دساتير الجمهوريات على  
تحويل هذا الحق لرئيس الجمهورية ايضا وأنا أطلب من حضرة المكباتي بك  
أن يطلعنا على دستور ليس فيه هذا الحق .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — ليس التأني من وضع هذا النص فان  
اشراك الملك في التشريع أمر ضروري جدا لاستقامة احوال الحكم ولكن  
الذي نخشاه هو نتائج هذه القاعدة وما يمكن ان ينطوى تحتها من جواز عدم  
التصديق وما يترتب على امتناع الملك عن التصديق . وليس هنا محل الكلام

= ومعنى ذلك أن هذا الرسوم يكتب صفة القانون بمجرد صدوره ولو أن هذه الصفة وتلق داعة برهته على البرلمان وعدم  
معارضة أحد المجلدين فيه .

أما اللامحة : فهي نظام تصدره السلطة التنفيذية ايضا قانون أو تسهلا لتطبيقه بغير أن لا يتضمن حكما جديدا أو تعديلا  
لقانون الحاس به ولا حاجة لمرس الأوامر على البرلمان .

ويجب أن نلاحظ أن الدستور المصري اشترط وجوب موافقة المجلدين على مشروع القانون حتى يمكن رفعه الى الملك للتصديق  
عليه ومع أنه اشترط هذا الشرط فانه لم يأت محل لحالة اختلاف المجلدين على تحرير مشروع قانون من القوانين — وقد رأت لجنة  
الدستور أن تترك حل هذا الاشكال للامحة الداخلية للمجلدين — وقد قررت اللامحة الداخلية لمجلس الشيوخ (مادة ١٢٣ و ١٢٤)  
واللامحة الداخلية لمجلس النواب (مادة ١٤٣ و ١٤٤) أنه في حالة الخلاف يؤلف كل مجلس لجنة لى للاتفاق فان اختلفا أو لم يجل  
أحد المجلدين تأليف لجنة للاتفاق فان هذا الموضوع لا يجوز النظر فيه قبل مضي شهر . وظاهر من هذا أن الخلاف اذا استمر واستحكم  
فلا سبيل الا اعمال المشروع .

يسكن من ذلك القوانين المالية باعتبارها جزء من الميزانية فان المادة ١٦٦ من الدستور توجب اجتماع المجلدين ببيئة مؤتمر لفصل  
في كل خلاف يقع بينهما على تقرير باب من أبواب الميزانية .

وحكم الدستور المصري في اشتراط موافقة المجلدين على مشروعات القوانين كحكم الدستور الفرنسي والبلجيكي — في حين أن  
بعض الدساتير الحديثة قد ميزت مجلس النواب فنصت على جواز اصدار قانون رغم معارضة مجلس الشيوخ — اذا وافق عليه مجلس  
النواب ببنية مينة ( دستور تشيكوسلوفاكيا مادة ٤٤ ) كما نس دستور بولونيا في المادة (٢٥) على جواز اصدار القانون اذا لم  
يبد مجلس الشيوخ أوجه اعتراضه في ظرف ٣٠ يوما بل ان القانون الانجليزي الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩١١ أجاز اصدار  
القوانين رغم معارضة مجلس اللوردات اذا أقرها مجلس العموم في ثلاث دورات متتالية وعلى شرط أن يفي بين اقرارها في المرة الأولى  
واقرارها في المرة الثانية سكان على الأقل .

في هذه النتائج فإن نتائج قاعدة التصديق قد نص عليها في مكان آخر ولهذا اقترح ارجاء الكلام في هذه المسألة الى دورها مرافقة عامة .

حضرة الياس عوض بك — ارى الاكتفاء بالشطر الاول من النص وحذف الشطر الثاني لانه لا عمل اقصر الحكم على هذه النتيجة .  
حضرة علي ماهر بك — اوافق حضرة الياس بك على حذف الجزء الاخير من النص لأن هذه ليست هي النتيجة الوحيدة المترتبة على اشتراك الملك في التشريع .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على بقاء النص كما هو او تعديله .  
فقرر بالأغلبية بقاء النص كما هو مع شطره الى قسمين منفصلين .  
ووافقت اللجنة على النص الآتي في جلسة يوم السبت ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ :

« السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع البرلمان » .  
كما وافقت على النص الآتي ايضا « لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك »

التي يحتم الدستور صدورها بقانون بالطريقة التي ينص عليها في المادة ٢٥ وبما أنها لم تعرض على البرلمان ولم يقرها فتعتبر غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً وبترتب على هذا البطلان سقوط جميع الآثار المترتبة عليها من وقت صدورها ( راجع تقرير اللجنة صفحة ٤٦ من الجزء الثاني من هذا الكتاب ) .

**مادة ٢٦ -** تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصري باصدارها منه جانب الملك

ويستفاد هذا الاصدار من نشرها في الجريدة الرسمية .

وتنفذ في كل جهة من جهات القطر المصري من وقت العلم باصدارها .

ويعتبر اصدار تلك القوانين معطوفا في جميع القطر المصري بعد نشرها بمواعين

يوما ويجوز قصر هذا الميعاد أو مره بنص صريح في تلك القوانين .

**مادة ٢٧ -** لا تجرى أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يرتب عليها اثر

فيما وقع قبل علم بنص على غموض ذلك بنص خاص .

**الأعمال التحضيرية :** التقاليد البرلمانية :

المادة ٧ في قانون فرنسا الدستوري الصادر في ١٦ يولي سنة ١٨٧٥  
وللمادة ٦٩ من الدستور البلجيكي  
وللمادة ٥٣ وللمادة ٥٤ من دستور استونيا  
وللمادة ٧ فقرة ثانية وللمادة ٤٩ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
وللمادة ٣٧ وللمادة ٣٨ من دستور رومانيا

المادتان (٢٦) و (٢٧) يغالبا

الاصدار Promulgation عمل قانوني لا بد منه تمام القانون . وهو يتضمن شيان .

(١) الفرار رئيس الدولة أن القانون قد وافق عليه البرلمان بمجلسيه .

(٢) أمر بجمع الهيئات والسلطات في الدولة بتنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

ويأخذ الاصدار عادة شكل مرسوم .

أما النشر Publication فهو عمل مادي يتم بظهور القانون في الجريدة الرسمية للدولة ( وتسمى في مصر الوقائع المصرية ) ولا يصح

أن ينفذ قانون على الأفراد قبل نشره — ولا ينفذ القانون عادة بمجرد نشره في الجريدة الرسمية بل بعد ذلك بفترة من الزمن حددها  
الدستور المصري بثلاثين يوما الا إذا نص في القانون على خلاف ذلك .

ويلاحظ أن الدستور الفرنسي نص في المادة ٧ من القانون الدستوري الصادر في ١٦ يوليو سنة ١٨٧٥ على أن رئيس الجمهورية

يصدر القوانين التي أقرها البرلمان في مدى شهر من تبنيها للحكومة من آخر مجلس أقرها كما قصر تلك المدة على ثلاثة أيام اذا قرر  
البرلمان اصدارها على وجه الاستعجال . قرر الدستور الفرنسي هذه الأحكام في حين لم ينص عليها الدستور المصري صراحة في المادة ٢٦

فهل معنى هذا أن الملك أن يتمتع عن اصدار قانون أقره البرلمان ؟ للجواب على ذلك نقول ان المادة ٣٥ من الدستور منحت الملك مهلة  
أقصاها شهر لتصديق على القانون واصراره فإذا انتهت المدة دون أن يعيده للبرلمان عد ذلك تصديقا من الملك وصدر القانون وإذا

رد وأقرته أغلبية الثلثين صدر كذلك والا سقط على أن يجوز اقراره بالأغلبية المطلقة في دور آخر مادة (٣٦)

من هذا نرى أن مدة الاصدار في مصر لا تتجاوز في الأحوال العادية شهرا واحدا .

**مادة ٢٨ —** المحلك والمجلس الشيوخ والتواب من اقترح القوانين عدا ما طام منها خاصا بانشاء الضرائب أو زيادتها فاقترحه المحلك والمجلس التواب .

## التقاليد البرلمانية : الاعمال التحضيرية :

مجلس التواب جلسة  
٢٨ يونيه سنة ١٩٢٦ :  
قرر المجلس أن القانون لا يعطل العمل به إلا بقانون وأن القرار الوزاري الذي تصدره الوزارة لتعديل القانون لا يؤثر عليه بحال .

لجنة وضع المبادئ العامة للمستور : تناقش الأعضاء في الاستثناءات التي يمكن ادخالها على مبدأ المساواة بين المجلسين . وفي صفحة ٩ من مجموعة المحاضر أقرح حضرة عبد العزيز فهمي بك — النص على الاستثناء الأول بما يأتي : كل قانون متعلق بإيرادات ومصروفات الدولة يجب أن يمرض أولا على مجلس التواب .

حضرة عبد الحيد بدوي بك — هذا البحث سابق لأوانه لأنه يجب أن

المادة ٨ من القانون الدستوري الفرنسي الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٥  
وللادة ٣ من القانون الدستوري الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥  
وللادة ٢٧ من دستور بلجيكا  
وللادة ٢٤ ، للادة ٤٣ من دستور النمرك  
وللادة ٣٠ من دستور رومانيا  
وللادة ٤١ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
وللادة ١٠ من دستور إيطاليا

المادة ٢٨ هابا

رأى المستور المصري اتباعا لمبدأ المساواة بين المجلسين أن يقر لكل منهما حق اقتراح القوانين اطلاقا — وقصر حق انشاء الضرائب أو زيادتها على ذلك ومجلس التواب — ولعل السبب في منح هذا الحق لمجلس التواب دون مجلس الشيوخ راجع الى طبيعة تكوين مجلس الشيوخ — والى جواز حل مجلس التواب اذا ما اقترح انشاء ضريبة ورأت الحكومة أنه لا يمثل في هذا الطلب رأى الأمة في حين أن مجلس الشيوخ لا يمكن له .

وليس معنى قصر حق انشاء الضرائب وزيادتها على مجلس التواب أن القوانين المالية يجب أن تمر أولا به بل يجوز دائما للحكومة أن تبدأ بمجلس الشيوخ ( ماعدا قانون للزيادة — مادة ١٣٩ دستور ) . قلنا أن المستور من على حق اقتراح القوانين بالنسبة لمجلس الشيوخ وبالنسبة لمجلس التواب — مادة ٢٨ — ونصت للادة ١٠٠ على أن كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يمت به رئيسه الى المجلس الآخر — ولكن المستور لم ينص على الحل فيما لو رفض المجلس الآخر مشروع القانون — وقد رأيت لجنة وضع المبادئ العامة للمستور في صفحة ١٣ من مجموعتها أن تترك حل هذا الاشكال للأمانة الداخلية للمجلسين وقد قررت اللجنة الداخلية لمجلس الشيوخ — مادة ١٢٣ و ١٢٤ — بإبائها ١٤٣ و ١٤٤ من لائحة مجلس التواب — انه في حالة الخلاف يؤلف كل مجلس لجنة للاتفاق فإذا لم تنفق اللجان أو لم يقبل المجلس الآخر الاقتراح تأليف اللجنة فان هذا المشروع لا يجوز النظر فيه قبل مضي شهر .

ويلاحظ أن لجنة وضع المبادئ العامة للمستور رأيت كذلك الحكومة انه اذا قدمت مشروع قانون الى مجلس التواب توافق =



تبحث الحقوق المشتركة أولاً كحق البدء في اقتراح مشروعات القوانين .  
حاضرة عبد العزيز فهمي بك — قد يكون بدوى بك محققاً من الوجهة  
القانونية . ولكن تفصيل الحقوق والواجبات . مسألة تحرير وتصييص ونحو

== عليه ثم رفضه مجلس الشيوخ أنه يجوز في هذه الحالة حل مجلس النواب ( مادام مجلس الشيوخ غير قابل للحل ) فان أيد المجلس  
الجديد رأى الحكومة تفذ القانون والا أجل .

ولكن الدستور جاء خلواً من نص بهذا المعنى ولم يقع هذا الخلاف في البرلمان المصرى الى الآن .

وقد يشاهد البعض عن جواز سحب مقروعات القوانين من المجلس بسد اجتهاده في نظرها ؟ والجواب على ذلك قول ان  
مفروع القانون اما أن يقدمه عضو من أعضاء المجلس أو أن تقدمه الحكومة — فان كان المفروع مقدم من أحد الأعضاء فان اللائحة  
الداخلية — ٨٤ شيوخ و٧٦ نواب تبين المصنوع أن يسترد مفروعه بطلبه ذلك من رئاسة المجلس — أما مقروعات القوانين التي  
تقدمها الحكومة — وهي تقدمها بمراسم — فلا بد لمجئها من استصدار مرسوم — وهذا ما فوته لجنة الشؤون الدستورية  
في مجلس النواب في جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ وما حدث بمجلس الشيوخ في جلسة ١٣ ابريل سنة ١٩٢٨ . ولكن هل يجوز  
للمجلس التمسك بمفروع القانون بعد سحبه ؟ في حالة العضو تمس اللائحة الداخلية على حق الأعضاء في التمسك بالمفروع رغم سحب  
صاحبه له — أما اذا كانت الحكومة هي صاحبة المفروع فان اللائحة الداخلية سكنت عن ايراد الحل لهذا الاشكال وليس للموضوع  
سايقه في مصر — أما في فرنسا فان الحكومة اذا سحبت مفروع قانون سبق أن قدمته الى المجلس فانه يحرم على المجلس الاقتراح  
عليه — ( أوجين بير ٧٩ بند ٧٦ ) .

وعند الاطلاع على محاضر لجنة تحرير الدستور ( اللجنة الاستشارية التشريعية ) لاحظنا أن النص الذي وافقت عليه اللجنة نصر على  
اقتراح القوانين الخاصة بإنشاء ضرائب أو زيادتها على الملك دون مجلس النواب .

وهذا هو ما فعله دستور سنة ١٩٣٠ وعمل ذلك في مذكرته التفسيرية بما يأتي « والمأمور من الحياة الدستورية في أوروبا أن  
تداخل المجالس النيابية في اقتراح القوانين المالية ضرائب أو اعتادات ، أن زيادة أو نقصا ، لم يكن محمود المانية بل قد نشأت عنه  
مساوي اضطرت كثيراً من اللوائح الداخلية الى الحلة حتى أعضاء المجلس فيقود شديدة سواء فيها يخلق بحق الاقتراح أو حتى  
التعديل . والعمل مع ذلك في إنجلترا نفسها على اقتراح القوانين المالية للملك » .

وإذا قلنا نص الدستور المصرى بالعموم الأجنبية رأينا أن بعضها قد ساوى بين المجلسين في حق اقتراح القوانين بوجه عام  
مثل الدستور البلجيكي — مادة ٢٧ .

L'initiative appartient à chacune des trois branches du pouvoir législatif.

وكذلك فعل دستور تشيكوسلوفاكيا .

وبعضها اتبع مبدأ المساواة مع اشتراط أن تعرض القوانين المالية على مجلس النواب أولاً كدستور رومانيا — مادة ٣٠ .

L'initiative appartient à chacune de trois branches du pouvoir législatif. Néanmoins les lois relatives aux  
recettes et aux dépenses de l'Etat et au contingent de l'armée doivent être votées d'abord par la chambre  
des députés.

كما نص الدستور الايطالي على أن « للملك والمجلسين حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصاً بإنشاء ضريبة أو اعتماد الميزانية  
فيجب عرضه أولاً على مجلس النواب » .

L'initiative des lois appartiendra au roi et à chacune des deux chambres. Néanmoins toute loi établissant  
un impôt ou approuvant les budgets et comptes de l'Etat sera présentée d'abord à la chambre de députés.

ذلك . وقد قلنا فيما مضى أن سلطة التشريع من حق المجلسين والملك أى أن لكل سلطة منها حق اقتراح القوانين .  
حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أرى تحديد الاستثناءات أولاً فنبداً بالميزانية التى يجب أن تمرهى وكل قانون مالى بمجلس النواب أولاً وأن يكون له حق النظر المطلق فيها وفى ميزانية الأوقاف أيضاً بنص صريح .  
أما مسئولية الوزارة فتكون أمام مجلس النواب فقط لعدم تشتت المسئولية .

وفى صفحة ١٢ من مجموعة المحاضر ثارت المناقشة الآتية :

معالي الرئيس — والآن أطرح على الهيئة المناقشة فى اختصاص المجلسين .  
سماعة عبد الحميد مصطفى باشا — لا جدال فى أن لكل من المجلسين حق اقتراح القوانين وعرضها ولكن ألا يحسن أن نختاط فى أول الأمر حتى لا تنفاجأ الهيئة بتقديم قوانين من أعضاء البرلمان ما كان يحسن تقديمها ولذلك أوافق على فكرة وردت فى مشروع الدستور الذى وضعه حضرة عبد العزيز بك فهى وذلك أن كل مشروع يقدم من عضو أو أعضاء من النواب أو الشيوخ لا يصح عرضه إلا بعد أن يحال على لجنة من المجلس تفحصه .  
حضرة محمود أبو النصر بك — هذه مسألة تفصيلية مسلم بها فى كل الدساتير .  
حضرة المكباتى بك — هذا يحتاج توضيحاً وتفصيلاً .  
حضرة عبد العزيز فهى بك — المبدأ لا معارضة فيه ولكنه تفصيل .  
قرر اعتبار المسألة تفصيلية ترك لبحث اللجان .  
معالي الرئيس — اذن تقررون أن يكون لكل من المجلسين الحق فى اقتراح القوانين .  
موافقة عامة .

حضرة عبد العزيز فهى بك — سبق لنا تقرير المبدأ العام المختص بالتشريع وهو أنه لا يجوز اصدار أى قانون إلا اذا أقره المجلسان وصادق عليه الملك . لكن للمجلسين اختصاصات أخرى كالتصديق على المعاهدات والموافقة على الاحتكارات وهذه لها أبواب خاصة ليس هذا وقتها وإنما الذى يجب بحثه الآن ما اذا كان هناك امتياز لأحد المجلسين على الآخر فيما يتعلق

بقرار القوانين . قالوا ان القوانين المالية يجب أن تعرض على مجلس النواب أولا وأن يقرها كذلك القوانين الخاصة بقوى الجيش وأنا لا أجد طعنا لهذا التمييز إلا فيما يتعلق بالضرائب .

حضرة محمد علي بك — الميزانية ليست إلا نصريف ضرائب الفلاح .  
سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — هذه ليست ضرورية لأن الميزانية من قوانين الحكومة والحكومة تعرض قوانينها أولا على مجلس النواب .

حضرة محمد علي بك — هذا حسن ، وأنا أرى لذلك أن كل قانون تعرضه الحكومة يجب أن يعرض بأدى الرأى على مجلس النواب .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذا حجر على مجلس السناتو وهو أيضا اعتبار للسناتو كأنه استئناف لمجلس النواب وهذا يتناقض مع ما قررناه من مساويتهم .

حضرة الملباوى بك — هذه الطريقة تودى الى أحد أمرين إما أن يكون مجلس الشيوخ مجلس تصديق على قرارات مجلس النواب . وإما أن تتأثر كرامته فيرفض كل ما يعرض عليه .

حضرة زكريا نامق بك — فى تقديم القوانين للنواب أولا شبهة جعل الشيوخ مجلسا استئنافيا . وهذا لا ينفى وجود اعتراضات على الرأى القائل بعدم ضرورة تقديم القوانين للنواب أولا . وقد سكت القانون البلجيكى عن النص على شيء فى هذا الباب وهو حق فى سكوته . فيجب أن تترك المسألة لحسن تصرف الحكومة ولتقديرها حسب الظروف .

فضيلة الشيخ نجيت — لا يجوز الحجر على حرية الحكومة ولكن على أن تقدم القانون لاحدى الهيئتين ثم تنتظر أن تبدى رأيا فيه .

حضرة محمد علي بك — أنا لا زلت مصمما على فكرتى . انما يراد بمجلس الشيوخ تلطيف ما قد يكون من حدة مجلس النواب . فاذا عرضت القوانين على مجلس الشيوخ أولا ضاعت الميزة التى كانت سبب وجوده .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — اذا قررنا هذا المبدأ كنا متناقضين مع أنفسنا وترتب عليه أن لا يكون لمجلس الشيوخ حق اقتراح القوانين ومناقشتها فى دائرته ابتداء . وذلك يصدق تماما ما دمنا نعتبر الشيوخ مجلسا معدلا أو

منظماً أو استئنافاً لمجلس النواب ويتمين بناء على ذلك سلب الشيوخ حق اقتراح القوانين وقد قررنا له هذا الحق قبل الآن ولنفسى هذا التناقض سكنت المشرعون عن هذه النقطة .

حضرة محمد على بك — أغلب القوانين تقدم من الحكومة أو من مجلس النواب ومن النادر أن يتكرر مجلس الشيوخ قانوناً والنادر لا حكم له . ونحن إنما قررنا هذا البادر حتى لا تنزع من مجلس الشيوخ قانوناً اقترحه أحد أعضائه . وألا يصح أن يكون تقديم هذا القانون الى مجلس النواب اولاً .

حضرة الهلباوى بك — طريقة ذكرى بك أوفق لأن النص يوجب سوء تفاهم بين المجلسين . ولو أن لمجلس الشيوخ الكلمة الأخيرة لكانت هذه ترضية لهم . ولكن الكلمة الأخيرة ستكون لمجلس النواب .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — راجعت كتاب أسمان واتفقت مع ذكرى بك فيما عدا القوانين المالية ورجعت عن رأى الأول .

حضرة على المتزلاوى بك — أؤيد نظرية محمد على بك لما فى عدم النص من الخطورة . وتقديم القوانين للشيوخ أولاً فيه تهديد لمجلس النواب الممثل للأمة . أما إذا حصلت المناقشة فى النواب فهى تنير الموضوع وتوضح كل الآراء المتعلقة به وتجعل الشيوخ فى موقف أحسن يمكنهم من دقة تقدير كل ما فى القانون .

معالى الرئيس — يؤخذ رأى على السكوت عن النص على شىء فى هذا الموضوع أو وجوب النص عليه .

تقرر بالأغلبية عدم النص على شىء .

وفى صفحة ١٣ عادت الهيئة للمناقشة (فى هذا المبدأ)

معالى الرئيس — لنبحث الآن فى الخلاف بين المجلسين .

حضرة محمود أبو النصر بك — يقع الخلاف بين المجلسين عندما يعرض على احدى الهيئتين قانون ترسله إلى الهيئة الأخرى قرضه أو تعدله ففى هذه الحالة يعيد المجلس الثانى المشروع إلى المجلس الأول بتقرير شامل لأسباب الرضى أو التعديل فإذا وافق المجلس الأول على رأى المجلس الثانى زال الخلاف وإذا أصر على رأيه وأبى أن يسمع لرفض المجلس الثانى أو لتعديله

فأذا ذاك يختار كل من المجلسين لجنة اقترح ان يكون عدد اعضائها عشرة من كل هيئة وي طرح الخلاف على اللجنتين وما يقرانه يكون ملزما لكلا المجلسين حضرة هلبوى بك - هل قال بهذا احد المشرعين او نص على ذلك في القوانين النظامية .

حضرة محمود ابو النصر بك - هذا الحل قريب من الحلول التي تأخذ بها الدولة ذات المجلسين المتساويين في الحقوق مثل فرنسا فان المادة ١٥٩ من قانونها النظامى تنص على حل يقرب من هذا ولكن في ألمانيا إذا رفض المشروع مجلس الشيوخ يعاد إلى مجلس النواب فإذا أقره بأغلبية الثلثين ينفذ القانون والسبب في هذا ان مجلس الشيوخ في ألمانيا ليس مساويا في السلطة لمجلس النواب .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - مسألة الخلاف بين المجلسين ليست مسألة عملية بل هي مسألة تفصيلية لأن الأصل هو انه لمجرد الخلاف بين المجلسين يسقط المشروع ومسألة التوفيق بين المجلسين عند وقوع خلاف بينهما هي مسألة إجراءات مرجعها إلى اللامحة الداخلية وهي مسألة تفصيلية على كل حال والكلام في انتخاب لجنة يكون رأيا ملزما لكل من المجلسين تازل منهما عن سطاتهما لا يملكانه .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - أنا من رأى بدوى بك في أنها مسألة داخلية يصح أن كلا من المجلسين يتفق مع الآخر بأى طريقة من الطرق فإذا اتفقا نفذ القانون وإن لم يتفقا سقط القانون هذا معنى وجود مجلسين ولولا هذا لكان كل قانون يجب أن ينفذ والخلاف الذى يصح الكلام عليه يكون في حالة ما اذا اتفق المجلسان على قانون صادر منهما ولم يصدق عليه الملك ففي هذه الصورة إما ان يصدق الملك على القانون او يحل مجلس النواب . فإذا وافقت الهيئة النيابية الجديدة على القانون وجب على الملك أن يصدق عليه كذلك يقع الخلاف في صورة أخرى عند ما يوافق احد المجلسين على قانون صادر من الحكومة ولا يوافق عليه المجلس الآخر . ففي هذه الحالة إما ان تهمل الحكومة القانون اذا كان غير جوهرى في نظرها وإما ان تحمل مجلس النواب فإذا جاءت الهيئة الجديدة وأيدت رأى المجلس يجب على

الحكومة أن ترضخ لهذا الرأي .

حضرة توفيق دوس بك — ولكن ما العمل إذا كان مجلس الشيوخ هو المعارض للحكومة في القانون .

حضرة عبد العزيز بك — إما أن ترضخ الحكومة أو تحل مجلس النواب أيضا ومعنى هذا هو أنها تريد أن تعرف رأى الأمة فإذا كان مجلس النواب الجديد من رأى الأول نفذ القانون ولو لم يوافق عليه مجلس الشيوخ .

سعادة عبد الحيد مصطفى باشا — أوافق على رأى حضرة عبد العزيز بك فهمى على شرط أن يكون رأى مجلس النواب الجديد ملزما .

حضرة محمد على بك — رأى أنه في حالة الخلاف بين المجلسين إما أن تأخذ الحكومة برأى مجلس النواب أو تحله فإذا رأى المجلس الجديد بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الموافقة على القانون ينفذ القانون .

هنا حضر معالى عبد الفتاح يحيى باشا .

سعادة عبد الحيد مصطفى باشا — أى دستور نص على هذا الحل ؟

حضرة محمد بك على — في دستور التشكوسلوفاك وبولونيا مثلا

سعادة عبد الحيد مصطفى باشا — هذه جمهورية ونحن نضع الدستور هنا للحكومة ملكية وأرى ان رأى حضرة محمد على بك لا يتفق مع مبدأ التساوى بين المجلسين الذى سبق لنا ان قررناه .

حضرة توفيق دوس بك — لى اعتراض على الحل الذى يقترحه حضرة عبد العزيز بك فهمى لانه يرى في كلا الحالتين أن تحل الحكومة مجلس النواب ولو كان من رأيها وكان يخالف لها مجلس الشيوخ واظن ان الأقرب الى العقل ان الخلاف يحل بان يجتمع المجلسان ويكون رأيهما بأغلبية خاصة ملزما للحكومة .

هنا حضر حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا وسعادة قطاوى باشا  
حضرة على ماهر بك — أقترح في حالة الخلاف إما أن يجتمع المجلسان وما تقررره الأغلبية يكون نافذا واما أن يعطى لمجلس النواب الحق في تقرير القانون بأغلبية خاصة .

دولة الرئيس رشدى باشا — الجزء الأخير من الاقتراح يهدم المجلس

الآخر ويتأني مبدأ المساواة بين المجلسين.

حضرة عبد الحميد بدوى بك — إذا اختلف المجلسان سقط المشروع فإذا كان مجلس الشيوخ من رأى الحكومة وخالفها مجلس النواب وأصرت الحكومة على رأيها فالحل المقرر نظاما هو أن تحمل مجلس النواب بعد موافقة مجلس الشيوخ . فإذا جاء المجلس الجديد وكان على غير رأى الحكومة فالواجب على الحكومة أن ترضخ لرأيه ولا يجوز بأى حال من الاحوال الجمع بين المجلسين لتقرر أغلبية منهما نفاذ القانون . لأن في هذا اخلافا بقاعدة المساواة بينهما . دولة الرئيس — هذه المسائل محل البحث عنها عند النظر في سلطة الملك . فضيلة الشيخ بحث — كل قانون يوافق عليه أحد المجلسين يرسله للمجلس الآخر فأما أن يرفضه أو يؤيده ، فإذا رفضه لا يعاد النظر فيه في دور الانعقاد وإن كان الخلاف بين المجلسين في التعديل فالملك غير إما أن يحل مجلس النواب . وأما أن يجمع لجنة من المجلسين بعدد متساو تحت رئاسة رئيس مجلس الشيوخ وما تقررره اللجنة يكون نافذا .

دولة الرئيس — هنا أكرر ملحوظى السابقة وأقترح أن يكون للمجلسين على السواء حق اقتراح القوانين أما الحكومة فيجب ان تعرض مشروعاتها أولا على مجلس النواب ثم ترسلها الى مجلس الشيوخ .

حضرة الهلباوى بك — قررنا في غياب دولتكم أن الحكومة مخيرة في أن تعرض قوانينها على مجلس النواب أو مجلس الشيوخ على السواء وقد راعينا في ذلك أن تترك للحكومة اختيار أسهل الطرق لتنفيذ مشروعاتها ولأنه يخشى ان قررنا أن لمجلس النواب الاولوية على مجلس الشيوخ أن تقع الوحشة بين المجلسين ويؤثر ذلك في نفس الشيوخ فيظنون أنهم آلة لتنفيذ ما يوافق عليه المجلس الاول .

دولة الرئيس — لا محل لهذا الخوف لأن لمجلس الشيوخ حق اقتراح القوانين كمجلس النواب .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — يكفي أن تكون الاولوية لمجلس النواب في القوانين المالية فقط .

حضرة هلباوى بك — ان ما يقترحه دولة الرئيس لا نظير له في القوانين النظامية.

دولة الرئيس — اقترأ هو المتبع عملا في جميع البلاد الدستورية .

حضرة هلباوى بك — اذن ترك هذا للعمل .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — ان اقترح دولة الرئيس يجعل مجلس

الشيوخ بمثابة استئناف لمجلس النواب .

دولة الرئيس — مجلس الشيوخ أقل تمثيلا للأمة من مجلس النواب في

نظر الجمهور فيجب أن يؤخذ رأى مجلس النواب أولا في القوانين التي تعرضها

الحكومة . ولم أر قط أن قانونا قدم لمجلس الشيوخ من الحكومة قبل مجلس

النواب في البلاد الدستورية وهذا أمر يرجع فيه الى التقاليد . أما في بلادنا

فالتقاليد لا وجود لها ، فيجب اذن أن ننص على ذلك .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — ما هو الخطر من عرض القانون أولا

على مجلس الشيوخ ؟

دولة الرئيس — أخشى أنكم بعد أن أترتم المناقشة في هذا وأثبتتموها

في محاضركم أن ترجع الحكومة اليها في تفسير الدستور كأعمال تحضيرية

وتجرى على قاعدة تقديم قوانينها أولا لمجلس الشيوخ . وهذا يكون له تأثير

سيىء على الرأى العام في البلاد وأزيد على ذلك أن عدم وجود تقاليد دستورية

في بلادنا يدعونا الى ضرورة النص .

بعض الأعضاء — تؤخذ الآراء من جديد .

فضيلة الشيخ بخيت — تؤخذ الآراء أولا في جواز اعادة النظر في القرار

السابق .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء في جواز اعادة النظر في القرار .

تقرر بالأغلبية جواز اعادة النظر فيه .

حضرة عبد الحيد بدوى بك — ما أشار اليه دولة الرئيس من أن القوانين

تعرض أولا على مجلس النواب أمر يرجع الى الواقع لا الى حق خاص

بمجلس النواب وإنى لا أرى رأى دولة الرئيس في أن مجلس النواب يمثل

الأمة أكثر من مجلس الشيوخ اذ ان المجلسين سواء في تمثيل الأمة ويحسن

ان تبقى هذه المسألة مسألة تقاليد لا ان يرجع فيها الى حق مبنى على علة معينة

اذ يخشى ان يترتب على هذا جعل مجلس النواب متمازا على مجلس الشيوخ .



دولة الرئيس — الامتياز حاصل بالفعل في مسألة مسئولية الوزارة والقوانين المالية .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — هذا امتياز لا أهمية له لأن مسئولية الوزارة موجودة بالفعل أمام مجلس الشيوخ لأن في استطاعته أن يوقف أعمال الحكومة فيضطرها بذلك الى الاستقالة .

حضرة المكباتى بك — ان اعطاء الأولوية لمجلس الشيوخ في نظر القوانين التى تعرضها الحكومة هو قلب لوظائف المجلسين .

دولة الرئيس — اهتمائى بهذا الأمر هو أنكم تناقشتم فيه فجعلتم للحكومة الحق فى أن تقدم قوانينها أولاً لمجلس الشيوخ .

حضرة بدوى بك — يكفى أن نشير فى التقرير الى أن المفهوم هو أن تقدم الحكومة مشروعاتها أولاً لمجلس النواب .

دولة الرئيس — أنا أكتفى بهذه الاشارة فى التقرير .

حضرة مكباتى بك وتوفيق بك ودوس ومحمد على بك — نطلب النص فى الدستور .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — النص على هذا يجعل لمجلس النواب أفضلية على مجلس الشيوخ وهذا يخالف مبدأ التساوى بين المجلسين .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — يرى اسمان أن للحكومة الحق فى تقديم قوانينها لأحد المجلسين قبل الآخر .

حضرة على بك المنزلاوى — هذا أدعى الى النص فى مصر .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — لا أهمية لهذا النص لأن الحكومة تستطيع أن توعز لأحد الأعضاء فى مجلس الشيوخ بأن يقترح المشروع الذى تريده فيكون للمجلس حق النظر فيه قبل مجلس النواب .

دولة الرئيس — ولكن فى هذه الحالة يجب أن يزكى المشروع عدد من الأعضاء بخلاف الحكومة فان مشروعاتها يجب حتما النظر فيها .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — الأجدد بنا ونحن مبتدئون أن ننشئ لنا عرفاً خاصاً يوافق أخلاقنا ونسير عليه وليس معنى عدم النص تحويل الحكومة الحق فى أن تقدم قوانينها الى مجلس الشيوخ قبل المجلس الآخر

بل أن تجرى على العرف .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أنكر الصيغة التي يقترحها سعادة عبد الحميد مصطفى باشا لأن التعبير بأننا لا نخول الحكومة الحق معناه انكار الحق وهذا مناف لمبدأ المساواة بين المجلسين .

دولة الرئيس — المساواة بين المجلسين مصونة بقاعدة أن القانون لا ينفذ الا اذا صدق عليه المجلسان .

حضرة زكريا نامق بك — أنا الذى اقترحت فى الجلسة الماضية عدم النص ولكن أرى الآن بعد أن طال الجدل يتنا على هذا وجوب النص على أنه يجوز للحكومة أن تقدم مشروعا الى مجلس الشيوخ قبل عرضه على مجلس النواب .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء .

حضرة عبد العزيز بك — قبل أخذ الآراء أريد أن أنه أن النص الذى تريدونه يعطى لمجلس النواب الأولوية على مجلس الشيوخ .

دولة الرئيس — هذه مسألة اجراءات لا تمس مبدأ التساوى بين المجلسين .  
حضرة عبد العزيز بك — ولكن ربما يترتب على هذا أن مجلس النواب يهمل المشروع المقدم اليه فيمنع الحكومة من الحق الذى لها فى عرض مشروعها على مجلس الشيوخ .

دولة الرئيس — اذا أهمل مجلس النواب المشروع يكون ذلك بمثابة الرفض .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — ان النص على ذلك مخالف للقوانين النظامية فى البلاد الدستورية وهادم لمبدأ المساواة بين المجلسين .

دولة الرئيس — ان اثاركم للنقاش فى هذا يجعل للحكومة الحق فى أن تقدم مشروعاتها الى مجلس الشيوخ . أما ما يخشاه حضرة عبد العزيز فهمى بك فان الحكومة يمكنها اذا أهمل المجلس مشروعها ولم ينظر فيه أن تعتبر هذا رفضا للمشروع وتسعى إلى حل المجلس .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — ولكنى لا أفهم العلة فى هذا النص .  
دولة الرئيس — العلة هى أن مجلس النواب هو الذى يمثل الأمة تمثيلا

أكمل أما اعتراضك بأن في هذا مساساً بمبدأ المساواة فلا محل له لأن القاعدة أن كل قانون لا ينفذ الا اذا أقره المجلسان ولذا أطلب أخذ الاصوات وأضع السؤال كما يأتي :

هل يجب عرض قوانين الحكومة أولاً على مجلس النواب وهل ينص على ذلك أم لا .

تقرر بالأغلبية رفض الاقتراح وتأييد القرار السابق أى عدم النص .

اللجنة العامة لوضع الدستور : تناولت الهيئة هذا المبدأ بالمناقشة في الصفحة ٣٥ من مجموعة المحاضر لما تلى القرار الخامس والأربعون وهذا نصه :

الأصل أن يكون المجلسان متساويين في الاختصاص .

حضرة على ماهر بك — أعالف اللجنة في معظم القرارات التي بنتها على هذا الأساس وهذه فرصة أتكلم فيها على جملة المبادئ المتعلقة بمجلس الشيوخ. حين يكون المجلس التشريعي واحداً يكون من مزاياه الكبيرة توحيد العمل وسرعة انجازه وفي ذلك قوة للهيئة التشريعية غير أن التجارب أثبتت أن له بجانب ذلك عيوباً أهمها ما يقع من التصادم بينه وبين السلطة التنفيذية وأثر ذلك سيئ لأنه يؤدي الى استبداد السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية بما للأولى من السيطرة والرقابة على الثانية وفي ذلك اضعاف للسلطة التنفيذية ضار بعمل الحكومات . وإذا كان من الواجب استقلال كل من الهيئتين عن الأخرى فإن التعاون بينهما أوجب ولكن التعاون لا يتحقق مع دوام التصادم . من أجل هذا جاءت فكرة مجلس الشيوخ فهو إنما ينشأ لسد هذا النقص فقط وليكون ملطفاً للحكومة وللمجلس النواب . فإذا أرادت الحكومة حل مجلس النواب وجب أن تشارك مجلس الشيوخ معها في الرأي وإذا اندفع مجلس النواب في رأي من الآراء وقف مجلس الشيوخ في طريقه وذلك باعادة النظر في عمل مجلس النواب وتبيين ما فيه من وجوه النقص فإذا رد المشروع بعد ذلك الى مجلس النواب وأعضاؤه هم الأكثر تمثيلاً للأمة والأكثر شعوراً بالمسئولية فلا يمكن الا أن يكون رأيهم في المرة الثانية هو عين الصواب خصوصاً اذا اشترطت أغلبية خاصة في هذا الدور .

على هذا يكون مجلس الشيوخ حكماً بين الحكومة ومجلس النواب وهذا

المعنى أخذت الدساتير الحديثة وعلى الخصوص تلك الدساتير التي وضعت بعد الحرب كدستور ألمانيا ودستور بولونيا ودستور تشيكوسلوفاكيا. وإلى هذه الفكرة أيضا اتجهت الممالك الدستورية القديمة فوضع بعضها من القوانين ما يجعل لمجلس النواب التفوق على مجلس الشيوخ كاتجملترا وجرى البعض الآخر على هذا الرأي في الواقع ولو أن النصوص لم تتغير. فإذا كان هذا ما وقع في البلاد الدستورية القديمة كانت حقا علينا ونحن ننقل عنها أحكام دستورنا أن نأخذ بأحدث ما وصلت إليه تلك البلاد من الآراء والأحكام.

ولا يرد على هذا بأن لمصر حالة خاصة فإن آلة التشريع واحدة في كل البلاد فإذا أردنا أن ننقلها إلى بلادنا وجب أن ننقلها على أحدث طراز وصلت إليه خصوصا وليس في تاريخنا ولا في حوادثنا العامة ما يدعو إلى وجود هيئة ذات اختصاص ومزايا معينة ، ولم يكن لنا فيما مضى سوى هيئة نيابية واحدة فإذا أنشأنا هيئة ثانية فأنما يكون ذلك لسد ما عساه يوجد من النقص في الهيئة الواحدة. ويجب أن يتحقق هذا المعنى على الأخص في الدستور المصري بعد أن أوجدنا تلك الفروق الهائلة بين المجلسين سواء من حيث مدة النيابة وهي في مجلس الشيوخ عشر سنين ومن شأنها أن تجعل لمجلس الشيوخ بعيدا عن الاتصال بالرأي العام الذي يتطور من وقت إلى آخر أو من حيث العدد أو من طريقة الانتخاب أو كيفية التأليف وكلها أمور تستوجب التفرقة بين اختصاص المجلسين بحيث لا يكون مجلس الشيوخ إلا مجلس استشارة أو مجلس إعادة نظر.

فإذا لم يؤخذ بهذا الرأي كانت نتائج نظرية المساواة (أولا) تعطيل القوانين حتى ما كان منها بسيطا ولا يحتاج إلى كثرة الأخذ والرد (ثانيا) شل الحركة الدستورية لأننا بالمساواة نجعل لمجلس الشيوخ الكلمة الأخيرة ولو بطريقة سلبية إذ يكفي لاسقاط أي قانون أن يمتنع مجلس الشيوخ عن الموافقة عليه. — حضرة توفيق دوس بك — هذا الاعتراض يصدق أيضا على مجلس النواب.

حضرة علي ماهر بك — مجلس النواب يمثل الأمة تمثيلا صحيحا أما مجلس الشيوخ فلا. فإذا قال مجلس النواب لا فذلك حقه.

ثم انا جعلنا لمجلس النواب السيطرة على الحكومة فلا تعيش الا بقوته ولكننا بالتسوية بين المجلسين نعطي مجلس الشيوخ سلطة اسقاط الوزارة بطريقة غير مباشرة ولقد حصل ذلك في فرنسا فان مجلس الشيوخ رفض الموافقة على اعتماد طلبته الوزارة لجزيرة مدغشقر فاضطرت الوزارة الى الاستقالة .

لما تقدم من الاسباب اطلب ( أولا ) أن لا يكون لمجلس الشيوخ حق اقتراح القوانين ( ثانيا ) أن تعرض القوانين أولا على مجلس النواب فإذا أُحيلت الى مجلس الشيوخ وجب أن تتحدد له مدة لينظرها ( ثالثا ) أن تكون الكلمة النهائية لمجلس النواب وذلك يتحقق باحدى وسيلتين ( الأولى ) اذا حصل خلاف بين المجلسين وأعيد القانون الى مجلس النواب وجب أن يتخذ ذلك القانون متى أقره مجلس النواب في المرة الثانية بأغلبية خاصة ( والثانية ) إذا حل مجلس النواب وأعيد تأليفه وجب أن يكون رأى المجلس الجديد نهائيا بالأغلبية العادية ولو خالف رأيه مجلس الشيوخ لأن تجديد الانتخاب يعد بمثابة استفتاء عام يرجع فيه الى الأمة لاستطلاع رأيها في الأمر الذي كان سبب الحل فالمجلس الجديد يعبر بمماما عن رأى الأمة في المشكلة القائمة فوجب إذن أن يكون رأيه حاسما بأغلبية عادية .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لا خلاف في هذه النقطة الأخيرة فقد قررنا فيما سبق أنه إذا حل مجلس النواب لسبب ما فلا يجوز حله مرة أخرى لنفس السبب .

سعادة قلبي فهمى باشا — أخالف حضرة ماهر بك في رأى . لانه استند أولا على أن مجلس الشيوخ يكون مطلقا للهيئة الأخرى والحكومة فالحجة التي تفرض لما هذه القيمة وتجعلها بمثابة حكم بين الحكومة ومجلس النواب لا يليق أن تقلل من أهميتها ونحط من تفوقها الى الحد الذي يريده لأن في ذلك من التناقض مالا يخفى . ثم أنه كرر أن المجلس الذي يمثل الأمة تمثيلا حقيقيا هو مجلس النواب فما حكم مجلس الشيوخ إذن وهلا يمثل أعضاؤه الأمة ايضا ؟ فلماذا تجعل مجلس النواب موضع الثقة كلها ونحرم مجلس الشيوخ من ذلك ؟ يقول ان في مجلس الشيوخ أعضاء معينين فهل المعينون أقل وطنية وغيرة من

سائر الاعضاء؟ وهل اذا راعينا اختيار بعض الاعضاء بطريق التعيين لتثيل الكفافات وسد النقص الذى يحدثه الانتخاب يكون ذلك مدعاة لاتقصا قيمة مجلس الشيوخ؟ اتى على العكس من ذلك أن مجلس الشيوخ ووظيفته هى ما ذكرنا من أنه فى حكم المجلس الاستثنائى يجب ان يكون على الأقل مساويا لمجلس النواب إن لم يكن هو اعلى المجلسين لأنه فضلا عما له من الاختصاصات البادية الذكر يضم الطبقات العليا من أهل الوطن وصفوة المتعلمين والاختصاصيين وعليه اطلب بقاء المادة على اصلها .

هنا حضر حضرة عبد الحميد بدوى بك .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أرجو أن توافق الهيئة على بقاء النص على أصله . رأى حضرة ماهر بك يرجع إلى علة واحدة من العال التى دعت الى انشاء مجلس ثان بجانب المجلس الاول . قال ان وجود مجلس واحد يكون أدعى إلى سرعة العمل إلا أن خوف التصادم هو الذى اقتضى وجود مجلس آخر . ربما كان هذا من أسباب وجود المجلس الثانى ولكنه ليس السبب الوحيد . لكن لنا من تجارب الأمم عظة ولناخذ بالقواعد التى دلت التجارب على صحتها فلقد أنشأ بعض الممالك مجلسا نائيا واحدا رغبة فى السرعة ولكنها لم تلبث ان تبين لها ان مجلسا واحدا غير مأمون الخطأ . وهذه فى الواقع أكبر علة دعت الى انشاء مجلس ثان ولهذا جرت كل الدساتير تقريبا على نظام المجلسين . ليست المجالس النائية معصومة ولا يكتفى ان يظهر خطأ المجلس بعد اصدار القانون ولهذا اجمع الشراح على أن أهم أسباب وجود المجلسين انما هو تدارك ما قد يقع فيه أحدهما من الخطأ . ولا يمكن رفع خطأ وقع فيه أحد المجلسين الا اذا كان المجلس الثانى مساويا له فى السلطة . أما اقتراح حضرة ماهر بك فانه لا يوصلنا الى هذه الغاية لأنه يريد أن يجعل لأحد المجلسين الكلمة النهائية ولا فائدة بعد هذا من عرض القانون على مجلس آخر ليس له من الأمر شئ بل أقول انه لا فائدة من وجود مجلسين فى هذه الحالة .

يستند حضرة ماهر بك على النظام الانجليزى ونسى أن مجلس اللوردات فى انجلترا ورائى ولا فضل للمعزوفيه بل هو يتلقى منصبه التشريعى وراثة عن أبيه فضلا عن أن هذا المجلس لا يمثل إلا فئة محصورة قليلة العدد ذات

مصلح خاصة ومن الطبيعي أن لا يكون له من النفوذ ما لمجلس العموم ولكن مجلس الشيوخ ومجلس النواب في مصر يمثلان مصلحة واحدة فلا محل للفرقة بينهما في السلطة .

ارتكن حضرة ماهر بك على أن بين المجلسين في بعض البلاد الأوربية فوارق أوجدها العمل من شأنها أن تقلل من سلطة المجلس الثاني ولو أن الدساتير لم تنص عليها . هذه الفكرة صحيحة ومن أجل هذا وضعنا القاعدة التي نحن بصدها وقلنا أن الأصل التساوى كما نصت دساتير غيرنا وأردنا بذلك أن يأخذ مجلس نوابنا لنفسه حقوقا كما أخذ غيره في أوربا حقوقا . نريد أن يأخذ مجلس النواب حقوقا تتفق مع حالتنا وبيتنا فالمسألة محلية ولا يصح القياس فيها بما حصل في فرنسا أو إيطاليا أو غيرها لآتنا نخشى أن تعطى لمجلس النواب ما لا يتفق مع مصلحتنا .

لقد أعطينا مجلس النواب سلاحا يستطيع به أن يحصل لنفسه على امتيازات ليست لمجلس الشيوخ وهو سلاح المسؤولية الوزارية فإذا أحسن استعماله استطاع أن يكسب من الحقوق ما يجعل له التفوق على مجلس الشيوخ .

يقول حضرة ماهر بك أن الأنظمة الدستورية الحديثة تفرق بين المجلسين . ولكنه نسي أن هذه الأنظمة وضعت لبلاد كلها جمهوريات وهذا فارق كبير لا يصح التغاضي عنه وليست حداثة هذه القوانين بكافية في اعتبارها صالحة لبلادنا فإن النظام الجمهورى يجب أن يكون كله متاسكا مع بعضه كما يجب أن يكون النظام الملكى كذلك . وأرجو أن نفي الفوارق بين المجلسين على الاعتبارات المحلية وأن تكون نتيجة العمل والتجارب لا أن تقتبسها من غيرنا اقتباسا قد لا يكون من مصلحتنا في شيء .

كذلك قال ماهر بك أن التساوى في السلطة قد يمكن مجلس الشيوخ من اسقاط الوزارة وجعلها مسئولة أمامه وإني أتمنى أن يقع ذلك فتكون لنا على الحكومة رقابتان لا رقابة واحدة .

حضرة على ماهر بك — إن تعدد الرقابة خطر كبير جدا لأنه يؤدي إلى تصادم المجلسين وفي ذلك ما فيه من أضعاف السلطة التشريعية فيصبح ضرر مجلس الشيوخ أكثر من نفعه ونكون بذلك قد خرجنا عن عدم اضعاف

السلطة التنفيذية إلى أضعاف السلطة التشريعية مع أن الواجب ومصلحة البلاد يقتضيان أن تقوى من السلطة التشريعية ما استطعنا .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — اعترض حضرة ماهر بك الآن ربما كان له وزن من الوجهة النظرية ولكنه قليل التأثير من الوجهة العملية وإني أطلب إليه أن يذكر لنا بضعة أمثال وقع فيها ما يخشاه ويبين لنا حوادث استطاع فيها مجلس الشيوخ أن يسقط وزارة كانت حائزة ثقة الأمة حرام علينا أن نلن الفروض النظرية التي لا تقع في الخارج إلا نادرا ثم نحاول أن نبني عليها نظام مستقبلا . ان المزايا المترتبة على تساوى المجلسين معروفة وهي التي دعت أكثر الدساتير إلى الأخذ بفكرة التساوى والخطر الذي يتوقفه حضرة ماهر بك غير موجود بل هو خطر موهوم ولا يمكن أن نتخذه أساسا للفرقة بين المجلسين خصوصا ونحن داخلون على عصر جديد لا ندرى ما يكون من أمرنا فيه .

وبما يدل على أن اقتراح حضرة ماهر بك لا يمكن الأخذ به أن إحدى نتائجه لا تتفق مع ما قرناه فهو يريد أن يحرم مجلس الشيوخ من حق اقتراح القوانين ولست أرى ضرا في اقتراح مجلس الشيوخ للقوانين ما دام لمجلس النواب سلطة الرفض . أما مسألة عرض القوانين أولا على مجلس النواب فقد تناقشنا فيها وبين لنا أن لا ضرر من عرض القانون على أى المجلسين أولا ما دام الغرض توفير الوقت وسرعة إنجاز العمل وعلى كل حال فهذه المسألة لا تنفر عن التساوى بين المجلسين .

بقى من اقتراح حضرة ماهر بك أنه إذا قبل مجلس النواب مشروعاً ورفع إلى مجلس الشيوخ فرفضه وجبت اعادته إلى مجلس النواب مشفوعاً برأى مجلس الشيوخ ولجلس النواب بعد ذلك الكلمة الأخيرة في القبول أو الرفض . إذا وافقتم على ذلك فأرجو أن تقرروا إلغاء مجلس الشيوخ ولا تجعلوا لنا مجلسين أحدهما لا عمل له .

هنا حضر سعادة قطاوى باشا .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أساس اقتراح حضرة على بك ماهر أن يكون مركز مجلس الشيوخ مركز أشرف بحيث يكون حكما بين السلطة



التفذية ومجلس النواب ولذلك رأى ألا يكون للوزارة حل مجلس النواب إلا بموافقة مجلس له هذا الاشراف وهذه المنزلة تقتضى أن تكون له سلطة أوسع من سلطة مجلس النواب ولكن حضرة على بك يريد مع ذلك أن يقيد مجلس الشيوخ بقيود تجعله أقل سلطة من مجلس النواب وهذا تناقض فى رأى وما أظن أن اقترح حضرة ماهر بك سيصادف قبولا .

حضرة على ماهر بك — ان من يقرأ دستور المانيا وبولونيا يفهم أن لا تناقض فيما أقول .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — القاعدة التى هى مدار البحث الآن وضعت بعد مناقشة طويلة وإذا كان بقاؤها على أصلها واجبا قبل اليوم فهو اليوم أوجب بعد أن جعلنا عدد أعضاء مجلس الشيوخ على نسبة خاصة من النواب وقيدنا المعينين منهم بعدد محدد لا يقبل الزيادة بينا المنتخبون قابلون للزيادة بنسبة زيادة النواب فأصبح الفريق الأهم فى مجلس الشيوخ هو الفريق المنتخب بمعركة الأمة والاحتياط الذى روعى فى اختيارهم سواء من حيث طريقة الانتخاب أو من حيث تحديد الطبقات التى ينحصر فيها الانتخاب يحسبهم ممثلين للأمة على أكمل وجه ولا يمكن أن يهتموا بأنهم أقل تمثيلا من النواب بل يصح لى أن أقول أن تمثيلهم أحكم من تمثيل النواب وإذا امتاز النواب بكثرة العدد فإن الشيوخ يمتازون بأنهم أنضج عقلا وأوسع علما وأحكم نظرا .

معلى الرئيس — تؤخذ الآراء .

فتقرر بالإجماع عدا حضرة على ماهر بك بقاء النص على حاله .

تلى القرار السادس والأربعون وهذا نصه :

يكون لكل من المجلسين حق اقتراح القوانين .

فوافقت عليه الهيئة بالإجماع ما عدا حضرة ماهر بك .

ووافقت اللجنة على النص الآن فى جلسة يوم السبت ٣٠ سبتمبر

سنة ١٩٢٢ :

و لكل من ركنى السلطة التشريعية حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصا بإنشاء الضرائب أو زيادتها فأقره الملك .

## مادة ٢٩ - السلطة التنفيذية بنزولها الملك في حدود هذا الدستور :

### التقاليد البرلمانية : الاعمال التحضيرية :

مجلس الشيوخ جلسة ١٤ يونيو سنة ١٩٢٦ :  
 قدم أحد الأعضاء.  
 اقترحا يقضى بأن يقرر  
 المجلس إعادة العهد  
 المرفوتين لأسباب سياسية

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٢١ من مجموعة المحاضر  
 دولة الرئيس — تنتقل الآن الى السلطة التنفيذية وقد سبق لنا تقرير  
 مبدأ متعلق بها وهو انحصار الملك في سلالة محمد علي  
 والآن أقترح النص على أن الملك هو الرئيس الأعلى للدولة وذاته مصونة  
 لا تمس — فواقتت الحية .

المادة ٢٩ من دستور بلجيكا  
 والمادة ٤٣ من دستور بولونيا  
 والمادة ٥٠ من دستور أسبانيا  
 وللادتين ٢ ، ١١ من دستور النمسا  
 والمادة ٤ من دستور اليونان  
 والمادة ٣٩ من دستور رومانيا  
 وللادتين ٣ ، ٥٧ من دستور استونيا

المادة (٢٩) يتألفها

تعريف : المفوض من السلطة التنفيذية بالمعنى العام مجموع الموظفين الذين يقومون بتنفيذ قوانين البلاد ما عدا رجال السلطة  
 التشريعية والقضائية .

وقد اتفق الكتاب على تعريف مبدأ « وحدة صاحب السلطة التنفيذية » وكذلك أخذت به كل الدول مع استثناء سويسرا فإن  
 السلطة التنفيذية مركزة في مجلس مكون من سبعة أشخاص متساوين في السلطة يقبض أحدهم يقبض رئيس .  
 وليس معنى وحدة السلطة التنفيذية أن يقوم صاحب السلطة بنفسه بكل أمور الدولة بل على العكس نلاحظ أن المصانير الحديثة  
 جعلت كل ما للرئيس الأعلى للدولة من سلطة هو أن تدار باسمه شؤون الدولة . فهو صاحب السلطة إسماء فقط في حين يقوم بالسلطة  
 الفعلية أشخاص آخرون .

وقد قرر الدستور المصري في المادة ٢٩ أن السلطة التنفيذية يرأسها الملك في حدود الدستور وفصلت المادتان ٤٨ ، ٦٠ طريقة  
 تولي الملك هذه السلطة فذكرت المادة ٤٨ أن « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » وذكرت المادة ٦٠ أن « توقيعات الملك في  
 شؤون الدولة يجب تنفيذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون » .  
 وقررت المادة ٣٣ أن ذات الملك مصونة لا تمس كما قررت المواد ٦١ ، ٦٢ ، ٦٥ وما بعدها مسؤولية الوزراء .  
 وإذا علمنا أن المادة ٢٣ قررت مبدأ عاما هو أن « جميع السلطات مصدرها الأمة » أمكننا أن نمس مدى تطبيق المادة ٢٩ من  
 الدستور المصري .

ولنلاحظ أن دستور سنة ١٩٣٠ عمل على تقوية يد الحكومة بأحكام لم ترد بدستور سنة ١٩٢٣ . ومن هذه الأحكام القيود  
 الخاصة باسقاط الوزارة ومنح الحكومة بطريقة أوسع حق التفرع فيما بين أدوار الائتلاف فقد نص في المادة ٦١ « لا يمكن النظر  
 في طلب الاقتراع بعدم الثقة مريحا كان أو ضمينا يجب أن يوقع عليه ثلاثون نائبا على الأقل وأن تبين فيه الشؤون التي ستجرى »

دولة الرئيس - أقرح النص على أن السلطة التنفيذية يقوم بها الملك  
في الحدود المقررة في هذا الدستور .  
( موافقة عامة )  
اللجنة العامة لموضع الدستور : صفحة ٥٧ من مجموعة المحاضر  
واقفت الهيئة على المبدأ الآتي « السلطة التنفيذية يقوم بها الملك في الحدود  
المقررة في هذا الدستور »  
- فعارض الرئيس في  
عرض الاقتراح على المجلس  
بهذه الصيغة - لأنه عارض  
عن اختصاص المجلس  
وواقع في اختصاص السلطة  
التنفيذية - ووافق المجلس  
على ذلك وطلب من العضو  
تعديل اقتراحه .

فيها للمناقشة بياناً واضحاً ، وفي في المادة ٤١ ، على أن المراسم التي تصدر في فترة العطلة لا يدعى البرلمان لدور غير مادي لمرضا عليه كما  
لم يستقر عرضها عليه في أول اجتماع له بل انتهت فترة العرض شهراً من تاريخ اجتماعه الأول كما أمساوي بين فترة العطلة وفترة الحل .  
كما أجاز للسلطة التنفيذية ( في فترة العطلة أو الحل ) نفع اعتادات اضافية أو عمل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية .  
كذلك رأى دستور سنة ١٩٣٠ أن يشير بصورة واضحة الى تحريم التدخل في أعمال السلطة التنفيذية نفس في المادة ٩٧ على أنه  
« لا يجوز لأى عضو من أعضاء البرلمان أن يتدخل في الأعمال التي تكون من شؤون السلطة التنفيذية » وعلت للذكر التفسيرية هنا  
الحكم فيها « ومثل هذا التحريم نتيجة لازمة لفصل السلطات وتل ما يحلله أعضاء البرلمان هو الرقابة على أعمال تلك السلطة بطريق  
السؤال أو الاستجواب . والاشارة الواضحة الى التنبه عن التداخل تكون عادة من التزديد ولكن ما جرى من المساوي في هذا  
الشأن يجعلها ضرورية لثقت العضو الى حدوده وتمكين المجلس التابع له العضو من حياجه على مخالفة التنبه بل ومن نصه اذا وقع  
ما يستدعي ذلك » .

هذا ولو أن دستور سنة ١٩٢٣ لم يرد به مثل هذا النص الا أن التقاليد قد توارثت بالتزام الهيئة التشريعية حدودها من هذا ما  
حدث في مجلس النواب في جلسة ٥ ابريل سنة ١٩٢٤ فقد أجاب رئيس الوزراء ( سعد زغلول باشا ) رداً على سؤال من أسباب  
تعيين أحد النواب وكيلاً لمحافظة مصر ان « حق تعيين الموظفين هو للحكومة وحدها وهي ليست ملزمة بأن تبين أسباب اختيارها لأى  
كان ما دامت لم تخالف نصاً من النصوص القائمة » ووافق المجلس على ذلك .

وفي جلسة ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦ فقد صرح رئيس المجلس ( سعد زغلول باشا ) بتعاسة عدم موافقة المجلس على تعيين أحد  
الموظفين بالجامة « نحن ها سلطة تشريعية وليس لنا حق التعرض للسائل الانبارية بالناء أو بطلان انما مهمتنا عند بحث التزانية هي  
أن نمر اعتقاداً أو لا نمره فإذا كان رأى المجلس الآن أن هذا التعيين غير قانونى فلا يصح أن يساعد المجلس على مخالفة القانون باعتقاد  
المبلغ المضمّن له . فرد رئيس الحكومة « . . . اذا رأى المجلس أن لا يلقى هذا الاعتداء فان الحكومة تصرح من جانبها ( وهي  
غير مسؤولة عن هذه المخالفة ) بأن تصلح هذه المخالفة » . فقال رئيس المجلس « لا مانع بعد هذا التصريح از من الحكمة أن لا تصدى  
اختصاصنا » .

وفي جلسة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ أجاب وزير للالية عن سؤال وجهه اليه أحد النواب في أمر للموظفين بأن تعيين الموظفين  
وترقيتهم هو من اختصاص السلطة التنفيذية وان كل ما يطلب اليها في هذا الصدد هو أن تصل في حدود القوانين والقوانين فإذا ما  
راعت ذلك لم يكن هناك أى مأخذ عليها .

وفي جلسة ٢ مايو سنة ١٩٣٨ أجاب رئيس مجلس الوزراء على سؤال قدمه أحد النواب بشأن عدد الموظفين الذين فصلتهم الوزارة  
بما يأتي : بعد أن استشهد الرئيس بمثل التقاليد سابقة الذكر « هذه هي القواعد التي تكرر تهرزها أمام البرلمان والتي وافق عليها  
في مختلف أدوار انعقاده — وهي ما تتسكك به الحكومة احتراماً لمبدأ فصل السلطات وتوطيداً للتقاليد الدستورية » .

مادة ٣٠ - السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اغتلاف أنوارها ودرجاتها .

مادة ٣١ - ندر أمطام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك .

## التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

اللجنة العامة لوضع الدستور : أمر الرئيس بتلاوة المبادئ التي قدمها  
حضرة عبد العزيز فهمي بك ومنها أن السلطة القضائية تقوم بها المحاكم  
على مقتضى القانون وتنفذ باسم الملك .  
حضرة علي المنزلاوي بك - أقرح أن يقال : الأحكام تصدر وتنفذ  
باسم الملك .

مجلس النواب جلسة  
١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ :  
سأل أحد الأعضاء وزير  
الحقابة عن تحقيق تجرجه  
النيابة فأجاب الوزير بأنه  
ليس من حق المجلس أن

للادة ٣٠ من دستور بلجيكا  
وللادة ٢ من دستور النمرك  
وللادة ٤٠ من دستور رومانيا  
وللادة ٨ من دستور بروسيا  
وللادة ٦٨ من دستور إيطاليا  
وللادة ١٠١ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
المادتين ٣٠ ، ٣١ غايها

تعريف : السلطة القضائية هي السلطة التي يهد إليها تسيير القانون وتطبيقه على الوقائع المعينة . وأعضاؤها هم القضاة على اختلاف  
درجاتهم . ويفضل أغلب الكتاب طريقة اخبار القضاة بواسطة السلطة التنفيذية باعتبار أنها خير طريقة لاختيارهم . لأن الكفاءات  
اللازم توفرها في القضاة يسهل التوفيق عليها لهيئة تنفيذية أكثر مما يسهل على مجموع التاخين فضلا عن اختيارهم بعمرة السلطة التنفيذية  
يساعد على رفع متوهم لأنه يهدم عن التزل الى متوهم السياسات الحزبية فيزادون كرامة واستقلال ( رسالة الدكتور وايت ابراهيم  
صفحة ١٤٣ ) .

وقد اقتبس الدستور المصري نص المادة ٣٠ من الدستور البلجيكي الذي جاء به :

Le pouvoir judiciaire est exercé par les cours et tribunaux. Les arrêts et jugements sont exécutés au nom du roi.

وترجته « السلطة القضائية تتولاها المحاكم العليا والابتدائية . وتصبر الأحكام باسم الملك » .

ونص دستور النمرك على أن السلطة القضائية تتولاها المحاكم :

“Le pouvoir judiciaire appartient aux tribunaux”

ونص دستور تشيكوسلوفاكيا على أن الأحكام تصدر باسم الجمهورية :

“Les jugements sont rendus au nom de la République.”

ومثل هذا المني ولو أنه ورد في أكثر النساتير الأوربية إلا أن بعضها قد أمهله على اعتبار أن السلطة القضائية فرع من السلطة  
التنفيذية . وعمدت بعض النساتير الى تفصيل اختصاصات السلطة القضائية ولكن حال دون ذلك في ممر تسم هيئات القضاء فصدت  
لجنة الدستور الى النص على الأحكام الأساسية ( في المادة ١٢٤ وما بعدها ) وتركزت التفصيلات لتواضع يصدرها البرلمان كلما  
سنتت الظروف .

حضرة محمود أبو النصر بك — وكيف تصنعون في أحكام المحاكم الشرعية وهي إنما تصدر باسم الله ؟  
حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذا النص مقرر في دساتير الدول الملوكية كلها .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — المادة ضرورية ولكن يجب أن تنفدى الحرج في أحكام المحاكم التشريعية .

حضرة زكريا نامق بك — كيف تنفذ الأحكام باسم الملك ؟  
حضرة عبد العزيز فهمي بك — أي أن الصيغة التنفيذية التي تذيل بها الأحكام تكون باسم الملك .

حضرة محمود أبو النصر بك — الذي يجري به العمل الآن أن الأحكام تصدر باسم الملك ولكنها لا تنفذ باسمه .

سعادة حافظ حسن باشا — المادة على ظاهرها لا شيء فيها ولكن عند ايمان النظر تبدو لنا بعض الملاحظات عليها . السلطة القضائية تقوم بها المحاكم . هذا بدوي . ولكن لا ننسى أن عندنا هيئات إدارية تتولى القضاء في بعض المسائل ك لجنة مخالفات الترع والجسور . فهل بهذا النص يراد ابطال مثل هذا القضاء ؟ على أنها الآن لا تصدر أحكامها باسم الملك . وعقوباتها استثنائية لا تحدد بقانون .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — إذا أطلقنا لفظ « المحاكم » تناول كل هيئة رسمية لها حق الفصل في الخصومات ، فالمجالس العسكرية لها قضاؤها ، والمحاكم الشرعية لها قضاؤها ، والمجالس الإدارية كذلك . وكل هذه تجمعها كلمة « المحاكم » ، فإذا صدر حكم من أية هيئة من هذه الهيئات نفذ باسم الملك . سعادة صالح اللوم باشا — أقترح حذف هذه المادة جملة . لأنه مادام لم يتجه للغرض إلى إلغاء المحاكم الإدارية كما يقول حضرة عبد العزيز بك فإن هذه المادة تتنافى مع وجود تلك المحاكم .

حضرة محمود أبو النصر بك — أقترح تعديل النص كما يأتي « تصدر الأحكام القضائية باسم الملك وتنفذ طبقا للقانون .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — المادة لم توضع لهذا الغرض . وكل

ما سبقت له هو بيان من يقوم بالسلطة القضائية . ولقد سبق لنا أن قررنا أن جميع السلطات مصدرها الأمة . ثم قسمنا هذه السلطات الى ثلاث : السلطة التنفيذية ويقوم بها الملك ، والسلطة التشريعية وتقوم بها المجالس النيابية ، والآن نذكر ان السلطة الثالثة وهي القضائية انما تقوم بها المحاكم بصفة عامة سواء منها ما كان اهليا او شرعيا او عسكريا او اداريا .

فضيلة الشيخ بجيت — اقترح تغيير كلمة « المحاكم » بالهيئات القضائية .  
معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية بقاء هذه المادة على حالها .

وفي صفحة ١٢٨ من مجموعة المحاضر وافقت الهيئة على النص الآتي « السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها وأحكامها تصدر وفق القانون وتنفذ باسم الملك » .

## الفصل الثاني

### الملك والوزراء

### الفرع الاول

#### الملك

مادة ٣٢ - عرش المملكة المصرية ورأى في أسرة محمد على .

وتكون وراثته العرسه وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر في ١٥ شعبان

سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) .

#### التقاليد البرلمانية :

#### الاعمال التحضيرية :

جلس النواب جلسة ٨ مايو

سنة ١٩٣٦

اجتمع المجلسان اثر وفاة

المفقور له الملك فؤاد الاول

(طبقا للمادة ٢٥ في الدستور)

وابلغ رئيس الوزراء الهيئة

بأ تبوء حاضرة صاحب

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ١ بدأت الهيئة في بحث

مبادئ الدستور الأساسية

دولة الرئيس - لتبحث المبادئ الأساسية واحدا بين الآخر مبتدئين

بشكل الحكومة .

حضرة عبد العزيز بك - أرى أن تكون الحكومة ملكية دستورية

وراثية في عائلة محمد على طبقا لقانون الوراثة الحالي .

المادة ٦٠ من دستور بلجيكا  
واللادة ٧٧ من دستور رومانيا  
واللادة ١ من دستور السويد  
واللادة ٥٩ وما بعدها من دستور أسبانيا  
واللادة ٢ من دستور إيطاليا  
واللادة ١ من دستور النمسا

للادة (٣٢) تماثلها

قررت المادة الأولى من الدستور المصري أن حكومة مصر ملكية وراثية ونصت المادة ٣٢ على أن عرش مصر ورأى في أسرة

محمد على وعلى أن يكون نظام الوراثة وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ - وبهذا النص أصبح هذا

معالي طلعت باشا — ألا يحسن أن نذكر أن مصر مستقلة ذات سيادة وحكومتها ملكية دستورية النخ .  
حضرة عبد العزيز بك — هذا معلوم بالدعاة بدليل أن الأمة تشرع لنفسها .

حضرة بدوى بك — النص على هذا لا محل له في الدستور لأنه متعلق بالمركز الدولي للبلد وتقريره يكون في المعاهدات لا في القوانين .

دولة الرئيس — في القانون الترويجي نص قد يفى بالفرض الذي يشير اليه طلعت باشا يمكننا اقتباسه فنقول إن مصر ملكة حرة مستقلة غير قابلة للتجزئة ولا يجوز التنازل عن شيء من أراضيها .

وبعد مناقشة تقرر أن يكون المبدأ الأول هو :

حكومة مصر ملكية دستورية وراثية في أسرة محمد علي .

وفي صفحة ٣ من مجموعة المحاضر

أمر دولة الرئيس بتلاوة محضر الجلسة الماضية قلى وصدقت الهيئة عليه

الجلالة فاروق الأول عرش

البلاد وقفا للامر الملكي

رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢

وفي جلسة ٢٩ يولي

سنة ١٩٢٧ : اجتمع

المجلسان وأقسم بينهما

جلالة الملك العيين

الدستورية المنصوص عليها

في المادة ٥٥ من الدستور .

ومن يومها باشر جلالة

سلطته الدستورية .

== الأسر جزءا من الدستور — وجاء في مذكرة وزير الحفانية التي لفرها قبل اصدار الدستور عن نظام وراثة العرش ما يأتي :  
« أما نظام وراثة العرش فلا يقرر بالدستور نفسه ولكن الدستور بإشارته أن مرسوم ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ يكسب هذا النظام صفة دستورية حقيقية وقد نص صراحة على أن النصوص الخاصة بنظام توارث العرش لا يمكن أن تكون عرضة لاعتراض إعادة النظر فيها . وغنى عن البيان أن من المصلحة السبوية أن يكفل لهذه النصوص أعظم ثبات مستطاع فذلك الذي جرد نفسه مختارا من الجانب الأكبر من سلطاته يجب على الأقل أن يكون موثقا أن قوانين اراث العرش لا تكون من المواضيع التي يتناقص فيها البرلمان ويجب أن يظل العرش فوق المناقشات السياسية » .

وخلاصة هذا النظام التي أشار اليه الدستور — أن ولاية الملك تنتقل الى الأبناء فان لم يكن هناك أبناء تنتقل الى الاخوة وأولاد الاخوة للأولاد . . . الخ — على أن يكون الأبناء دائما من زوجة شرعية . مع حرمان النساء من ولاية الملك واشترطا الاسلام في الأيوان . وقد وضع استثناء خاص بالمدى السابق فلا ينتقل اليه الملك بأي حال . ولكن هذا المنع لا يصداه الى أبنائه وفروجه .

وفي ١٠ يولييه سنة ١٩٢٢ صدر القانون رقم ٢٥ الخاص بـ « نظام الأسرة المالكة » .

وإذا نظرنا نص الدستور المصري بالنصوص المتعلقة له في البنائير الأوربية لوجدنا أنه قريب الشبه بدستور بلجيكا ودستور رومانيا ودستور النمرك .

قد نص دستور النمرك على أن « شكل الحكومة ملكي والملكية وراثية وفق النظام المقرر في قانون وراثة العرش الصادر في ٢١ يولييه سنة ١٨٥٣ » .

La forme du gouvernement est celle d'une monarchie limitée. Le pouvoir royal est héréditaire: l'ordre de succession est celui qui a été établi par la loi de succession au trône du 31 juillet 1853.

كما نص دستور بلجيكا على أن عرش بلجيكا ورأى في أسرة ليوبولد جورج كريستيان فردريك دي ساكس كوبرج .



ما عدا فضيلة الشيخ بحيث فانه لاحظ أنه ذكر عبارة في الجلسة السابقة في معرض الكلام عن شكل الحكومة لم تثبت في المحضر وطلب اثباتها وهي :  
« أرى ان مصر تكون دولة ملكية دستورية ذات سيادة على نفسها وأرضها وملكها جلالة الملك فواد الأول ومن بعده يقول الملك الى ولى عهده الأمير فاروق وهكذا طبقا لما هو مدون بالمرسوم السلطاني الصادر بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ و ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ » .

الجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ١٢٨ تليت المادة الثانية من مشروع الفصل الأول الخاص بالملك والوزراء ونصها :  
« عرش المملكة المصرية وراثي في أسرة محمد علي وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ ( ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ )  
ووافقت عليها الهيئة .

مادة ٣٣ - الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته معصومة لا تمس .

الأعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٢١ من مجموعة المحاضر بدأت الهيئة في وضع قواعد أساسية لمشروع الدستور

دولة الرئيس - ننتقل الآن إلى السلطة التنفيذية وقد سبق لنا تقرير مبدأ متعلق بها وهو انحصار الملك في سلالة محمد علي والآن اقترح النص على ان

للادة ٦٣ من دستور بلجيكا	} اللادة (٣٣) يقابلها
وللادة ٨٧ من دستور رومانيا	
وللادة ٤٨ من دستور أسبانيا	
وللادة ٤ من دستور إيطاليا	
وللادة ١٢ من دستور النمسا	
وللادة ٦٦ من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥	}
وللادتين ٦٦ ، ٦٧ من دستور تشيكوسلوفاكيا	

تتفى المعالجة العامة بأن لا يكون الرئيس الأعلى للدولة خاضعا لسلطة هو على رأسها وقد تقرر هنا المبدأ في الدول الملكية  
وفي بعض الجمهوريات . =

« الملك هو الرئيس الأعلى للدولة وذاته مصونة لا تمس » .  
( موافقة عامة ) .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٥٧ من مجموعة المحاضر : وافقت  
الهيئة على النص الآتي :

« الملك هو الرئيس الأعلى للدولة وذاته مصونة لا تمس »  
وفي صفحة ١٢٨ وافقت الهيئة على المادة بالصيغة الآتية « الملك هو  
رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس » .

== نفس الدستور البلجيكي على أن « ذات الملك مصونة وأن وزراءه هم المسؤولون » :

La personne du roi est inviolable ; ses ministres sont responsables.

وليس دستور الماترك على أن « الملك غير مسؤول وذاته مقدسة » :

Le roi est irresponsable ; sa personne est sacrée.

وليس دستور أسبانيا على أن « ذات الملك مقدسة ومصونة » :

La personne du roi est sacrée et inviolable.

أما الجمهوريات فإن أحكام دساتيرها لم تصل إلى هذه الدرجة من تفرير عدم المسؤولية المطلقة .

فمثلا نص الدستور الفرنسي على أن « رئيس الجمهورية غير مسؤول إلا في حالة الحياة العظمى » .

Le président de la République n'est responsable que dans le cas de haute trahison.

كما نص دستور تشيكوسلوفاكيا في المادة ٦٦ على عدم مسؤولية رئيس الجمهورية . ونص في المادة ٦٧ على عدم جواز التحقيق مع رئيس الجمهورية إلا في حالة الحياة العظمى على أن يكون ذلك أمام مجلس الشيوخ بناء على اتهام مجلس النواب له .

(66) Le président de la République n'est pas responsable de l'exercice de ses fonctions.

(67) Le président ne peut être poursuivi au criminel que pour haute trahison et devant le Sénat, sur l'accusation de la chambre des députés.

كما نص دستور بولونيا في المادة ٥١ على أن رئيس الجمهورية لا يتحمل أي مسؤولية مدنية أو سياسية عن أعماله أثناء تأدية وظيفته.

"Le président de la République n'encourt pour les actes de sa fonction aucune responsabilité, ni civile, ni parlementaire."

ولكنه قرر مسؤولية في حالة الحياة العظمى وفي حالة اعتناؤه على الدستور أو ارتكابه جريمة عادية مع عدم جواز محاكته إلا بأذن من البرلمان وبأغلبية خاصة .

وقد أضاف القانون الإنجليزي على مبدأ عدم مسؤولية الملك مبدأ آخر (ولواته في الواقع تفسير للبدأ الأول) هو أن « الملك لا يخطئ » :

The King can do no wrong.

وإذا كان الملك غير مسؤول بالمثل (كما رأينا في كل النماذج السابقة) فإن عدم المسؤولية قد اعتلت إلى عائق وزراءه فهم مسؤولون بالتضامن لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسؤول عن أعمال وزارته « مادة ٦١ من الدستور المصري — وسبب هذه المسؤولية أن « توقيعات الملك في شؤون الدولة يجب تنفيذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون (مادة ٦٠) » فذلك في الواقع لا يمتحهم أو كما يقولون « الملك يسود ولا يحكم » . Le Roi regne mais ne gouverne pas .

ولما كانت المسؤولية تتبع السلطة «La ou est la responsabilité la on va l'autorité» فإن الوزراء أصبحوا هم المسؤولون في النماذج السابقة في حين أن الملك ذاته مصونة لا تمس حتى ولو كان هو الآخر إذ « أن أوامر الملك شفعية أو كتابية لا تخفى الوزراء من المسؤولية بحال » مادة ٦٢ من الدستور المصري .

مادة ٣٤ - الملك يصدر على القوانين ويصدرها

مادة ٣٥ - اذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانونه أقره البرلمان رده اليه في مدى شهر لاعادة النظر فيه .

فإذا لم ير القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصديقا من الملك عليه وصدر .

مادة ٣٦ - اذا رد مشروع القانون في الميعاد المتفرم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي

الاعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر .

فانه ثلث الأغلبية أقل منه الثلثين امتنع النظر فيه في دور انعقاد نفسه .

فإذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر الى اقرار ذلك المشروع بأغلبية اقره

المجلس صار له حكم القانون وأصدر .

## الاعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور صفحة ٢١ من مجموعة المحاضر

تناقشت الهيئة في حكم المادة ٣٤

دولة الرئيس - سبق أن قررنا أن السلطة التشريعية يقوم بها الملك

بالاشتراك مع البرلمان فلا يصدر قانون الا إذا وافق عليه البرلمان وصدق

المادة ٦٩ من دستور بلجيكا

والمادة ٥١ من دستور اسبانيا

واللادتين ٤٨ و ٤٧ من دستور تشيكوسلوفاكيا

والمادة ٨٨ من دستور رومانيا

والمادة ٢٤ من دستور النمسا

والمادة ٧ من دستور ايطاليا

والمادة ٣٢ من دستور استونيا

والمادة ٣ من قانون فرنسا الدستوري ٢٥ فبراير الصادر في سنة ١٨٧٥

المواد (٣٤) و (٣٥) و (٣٦) يماثلها

لار الجدل في اللجنة العامة لوضع الدستور حول هذه المواد الثلاثة كما تار في لجنة وضع المبادئ العامة لما تنطوي عليه هذه المواد ==

عليه الملك وتكملة لهذا أقترح أن ينص في باب السلطة التنفيذية على أن الملك يصدق على القوانين ويصدرها ويضع اللوائح اللازمة لتنفيذها في حدود القوانين .  
( موافقة عامة ) .

== من تقرير حق من أم حقوق الملك ومن أخطر الحقوق الدستورية وأجدها أثراً في حياة البلاد وتقدمها — وهو حق التصديق على القوانين droit de sanction . وهذا الحق في الواقع يترك الملك اسماً كافيلاً في التصريح وبجمل إرادته فيما يتعلق بين القوانين تبادل إرادة البرلمان تماماً — ولقد تمالى بين الملأ في تصوير هذا الحق فقالوا إن مناقشة البرلمان وإقراره لمشروع القانون ليس إلا من قبيل الأعمال التحضيرية — ( راجع في ذلك مؤلف الدكتور وايت ابراهيم والدكتور وحيد رأفت ص ٣٩٥ ) . وإذا قلنا نرى الدستور المصري بالنصوص الأجنبية لظهر لنا أن المادة (٣٤) مأخوذة من المادة ٦٩ من الدستور البلجيكي التي تنص أن « الملك يصدق على القوانين ويصدرها » Le Roi sanctionne et promulgue les lois .

ومعنى هذا أن الدستور البلجيكي أطلق حق التصديق أى أنه لم يورد عليه القيود الواردة في نص للمادتين ٣٥ و٣٦ — التي اعتبرت أولاهما أن عدم الرد يعتبر تصديقاً — واعتبرت الثانية الإقرار بشكل خاص في مقام التصديق . ولا شك أن هذه القيود جعلت حق التصديق في مصر حقاً غير كامل أو ما يسميه علماء الدستور القيتو (Le Veto) أو حق الاعتراض التوقيف Veto suspensif ومن الجائز أن يكون الدستور المصري قد أخذ هذا الحكم من الدستور الفرنسي ( الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون الدستوري الصادر في ١٦ يوليو سنة ١٨٧٥ ) . التي جاء بها — يجوز لرئيس الجمهورية في الفترة الممنوحة له للإصدار أن يعيد القوانين للبرلمان برسالة مسببة طالباً إعادة التداول فيها — فإذا أقرها البرلمان بالأغلبية العادية لا يجوز له رفضها مرة أخرى .

Dans le délai fixe pour la promulgation, le président de la république peut, par un message motivé, demander aux deux chambres une nouvelle deliberation qui ne peut être refusé.

أما الدستور الروماني فقد نص في المادة ٨٨ الفقرة الثانية والثالثة على حق الملك في التصديق على القوانين وإصدارها وعلى حقه في رفض هذا التصديق دون قيد ولا شرط .

Le Roi sanctionne et promulgue les lois, il peut refuser sa sanction.

من هذا نرى أن حق التصديق كامل وصريح في رومانيا — وهذا ما أراد بعض أعضاء لجنة الدستور المصري أن يعلوه ولكن الأغلبية أبت ذلك لما بيننا من وسطاً بين الإطلاق للتناهي والتقييد المطلق . فاشتراط الدستور أغلبية خاصة لاعتبار المشروع مصدقاً عليه بدلاً من أن يحسب بوجوب التصديق كالدستور الروماني أو أن يحرط فيه كل الترخيط كالنموذج الفرنسي .

ومثل هذا الحكم ورد في الدستور التشيكوسلوفاكي مادة ٤٧ و ٤٨ .

فاشتراط لإصدار القانون أغلبية خاصة . ولهذا يعتبر الدستور التشيكوسلوفاكي والدستور المصري وأمثالهما « من النماذج التي لا يحرر حق التصديق بالحق الكامل » اللهم إذا استثنينا في الدستور المصري نص المادة ١٥٧ التي تشترط وجوب تصديق الملك على القرار الذي يصدره المجلسان يطلب تعديل نص منصوص الدستور — ونظراً لما لهذا الحق من بيد الأثر في الحياة التشريعية لبلاد ولما يستدعيه استعماله من حذر وحيلة وتوفر أسباب عامة ودواع ماسة تبرر تعطيل رغبة ممثلي الأمة — بل والقفاء على هذه الرغبة في بعض الأحوال — نجد أنه لم يستعمل في أوروبا منذ وقت طويل حتى أصبح من الحقوق النادرة — في أمثالها مثلاً لم يرفض الملك التصديق على قانون أقره البرلمان منذ سنة ١٧٠٧ .

وإذا بحثنا عن حكمة منع حق التصديق — بنوعه — لرئيس الأعلى للدولة لانتضح لنا . أولاً : أنه قد يستيضي بهذا الحق عن استعمال حق المل — فقد يرى أنه من المصلحة العامة أن يمتنع عن التصديق على قانون أقره البرلمان فإذا لم يمنحه الدستور حق الاعتراض فلا سبيل أمامه إلا حل مجلس النواب لاستطلاع رأى الأمة في حين أن البرلمان قد يرجع عن رأيه إذا أعيد القانون إليه .  
وبهذا تتجنب معركة انتخابية وما يتبعها من اضطراب في الحياة العامة للبلاد . ==

وفي صفحة ١٣ من مجموعة المحاضر أثار أحد الأعضاء المناقشة في المبدأ

المتعلق بالمادة ٣٥

حضرة عبد العزيز فهمي بك — الخلاف الذي يصح الكلام عليه يكون في حالة ما إذا اتفق المجلسان على قانون صادر منهما ولم يصدق عليه الملك ففي هذه الصورة إما أن يصدق الملك على القانون أو يحل مجلس النواب . فإذا وافقت الهيئة النيابية الجديدة على القانون وجب على الملك أن يصدق عليه كذلك يقع الخلاف في صورة أخرى عندما يوافق أحد المجلسين على قانون صادر من الحكومة ولا يوافق عليه المجلس الآخر . ففي هذه الحالة إما أن تهمل الحكومة القانون إذا كان غير جوهري في نظرها وإما أن تحل مجلس النواب فإذا جاءت الهيئة الجديدة وأيدت رأى المجلس يجب على الحكومة أن ترضخ لهذا الرأى .

حضرة توفيق دوس بك — ولكن ما العمل إذا كان مجلس الشيوخ هو المعارض للحكومة في القانون .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — إما أن ترضخ الحكومة أو تحل مجلس النواب أيضا ومعنى هذا هو أنها تريد أن تعرف رأى الأمة فإذا كان مجلس النواب

---

== ثانيا : قد يصدر البرلمان قانونا به شيء من التمس — فينتدرك الرئيس الأعلى للدولة هذا الأمر بارجاع القانون للبرلمان لاستكمال التمس أو لاصلاح الخطأ .

وقد أراد الدستور المصري تحقيق هذه الفوائد فنس في المادة ٣٦ على أنه يجوز للملك رد القانون للبرلمان لاعادة النظر فيه — فإذا أثرته الأغلبية بنصاب خاص ( ثلثا الأعضاء ) عد هذا دليل على أن البرلمان يصد صلاحية هذا القانون بمد أن أعاد النظر فيه وقلب الأمر على وجوهه المختلفة في ضوء الآراء التي يبديها الرأى العام بواسطة الصحافة أو الرائى أو غير ذلك . ولقد لاحظ الدستور صعوبة تحقيق هذه الأغلبية فنس على جواز اعادة النظر في القانون في دور انعقاد آخر وغاذه بالأغلبية العادية للأعضاء .

هذا وقد لاحظت اللجنة الاستشارية التشريعية بوزارة الحفانية وهي اللجنة التي قامت بصياغة مواد مشروع الدستور — أنه من الصعب على السلطة التنفيذية أن تبدي أسباب رفضها التصديق على مشروع القانون الذى أقره البرلمان . ولأحظت أنه حتى في البلاد المقرر بها حق التصديق المطلق لم يجز العرف على إجهاء أسباب الرفض .

أما دستور سنة ١٩٣٠ فقد تناول هذه المواد بالتعديل فقرأ أن فترة الصبر ( المتصوص عليها في المادة ٣٥ ) قصيرة فيجعلها شهرين — واستكثر نصير عدم رد القانون بأنه نصديق وعد ذلك اسراف في الاستنتاج وبناء القرائن ففسر عدم الرد بأنه رفض للتصديق — وقال إن في جواز عودة البرلمان الى مناقشة القانون المردود في دور الانعقاد نفسه تلويت لكثير من حكمة الاعتراف للسلطة التنفيذية بحق الرد فقرر عدم جواز اعادة النظر في مشروع رفض التصديق عليه في دور الانعقاد نفسه . وجاء في مذكرته الضمنية كذلك أن مدة الصبرين سابقة الذكر تبدأ من ابلاغ المشروع للملك .

الجديد من رأى الأول نفذ القانون ولو لم يوافق عليه مجلس الشيوخ .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - أوافق على رأى حضرة عبد العزيز بك فهمى على شرط أن يكون رأى مجلس النواب الجديد ملزماً .

حضرة محمد على بك - رأى أنه فى حالة الخلاف بين المجلسين إما أن تأخذ الحكومة برأى مجلس النواب أو تحمله فإذا رأى المجلس الجديد بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الموافقة على القانون ينفذ القانون ،

هنا حضر معالى عبد الفتاح يحيى باشا .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - أى دستور نص على هذا الحل ؟

حضرة محمد بك على - فى دستور التشكوسلوفاك وبولونيا مثلاً .

سعادة عبد الحميد باشا مصطفى - هذه جمهورية ونحن نضع الدستور هنا للحكومة ملكية وأرى أن رأى حضرة محمد على بك لا يتفق مع مبدأ التساوى بين المجلسين الذى سبق لنا أن قررناه .

حضرة توفيق دوس بك - لى اعتراض على الحل الذى يقترحه حضرة عبد العزيز بك فهمى لأنه يرى فى كلتا الحالتين أن تحمل الحكومة مجلس النواب ولو كان من رأيها وكان المخالف لها مجلس الشيوخ وأظن أن الأقرب الى العقل أن الخلاف يحل بأن يجتمع المجلسان ويكون رأيهما بأغلبية خاصة ملزماً للحكومة .

هنا حضر حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا وسعادة قطاوى باشا حضرة على ماهر بك - أقترح فى حالة الخلاف إما أن يجتمع المجلسان وما تقرره الأغلبية يكون نافذاً وإما أن يعطى لمجلس النواب الحق فى تقرير القانون بأغلبية خاصة .

دولة الرئيس - الجزء الأخير من الاقتراح يهدم المجلس الآخر وينافى مبدأ المساواة بين المجلسين .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - اذا اختلف المجلسان سقط المشروع فإذا كان مجلس الشيوخ من رأى الحكومة وخالفها مجلس النواب وأصرت الحكومة على رأيها فالحل المقرر نظاماً هو أن تحمل مجلس النواب بعد موافقة مجلس الشيوخ - فإذا جاء المجلس الجديد وكان على غير رأى الحكومة

قالوا يجب على الحكومة أن ترضخ لرأيه ولا يجوز بأى حال من الأحوال الجمع بين المجلسين لتقرر أغلبية منهما نفاذ القانون — لأن فى هذا اختلافا بقاعدة المساواة بينهما

وفى صفحة ٤٦ من مجموعة المحاضر تناقشت الهيئة فى نفس المبدأ .

دولة الرئيس — كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائيا أو لم يصدق عليه الملك ولم يردده البرلمان لاعادة النظر فيه فلا يجوز أن ينظر مرة ثانية فى دور الانعقاد نفسه . فاذا تجدد القانون الذى لم يصدق عليه الملك فى دور انعقاد آخر فاما أن يصدق الملك على القانون أو يحل المجلس .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أقترح أنه اذا لم يصدق الملك على القانون أعاده الى المجلس . فاذا أقره البرلمان بأغلبية خاصة وجب التصديق عليه من الملك . وان لم يصدق يحل المجلس .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — هذا شئ . يجب الرجوع فيه للحكم العام . وهو أنه اذا رفض الملك التصديق وحل المجلس فأصر المجلس الجديد على رأى سلفه عند عرض المشروع مرة أخرى وجب تصديق الملك عليه . أما الذى لا أفهمه فهو أن عدم تصديق الملك يمنع من اعادة عرض المشروع على البرلمان فى دور الانعقاد نفسه . وفى النهاية لا يكون لهذا أثر إلا تعطيل المشروع سنة بدون مسوغ .

دولة الرئيس — هل حضرة المكباتى بك موافق على أنه فى حالة رفض المجلس لقانون فانه لا يجوز إعادة النظر فيه فى نفس الدور ؟

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — نعم .

دولة الرئيس — وما الحكمة فى ذلك .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — لأن هذا الرضى مستأنس فيه برأى البلاد الذى يعبر عنه المجلسان .

دولة الرئيس — افترض بالعكس بأن قبل المجلسان ورفض الملك فأتى تريد ألا تمتنع إعادة نظر القانون فى نفس الدور فى هذه الحالة . وكيف يكون هذا وقد قررنا بالاجماع أن السلطة التشريعية مشتركة بين الملك والمجلسين . ومن مقتضى هذه الشراكة عدم التفرقة بين السلطتين فى حقوق التشريع .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — ان النظر والقانون كلاهما يؤيدان دولة الرئيس . أما العمل فلا . لأنه لا مصلحة للبلد فى ارجاء نظر قانون مدة دور كامل على أنه فى مكتبة الملك الخروج من هذا الموقف بحل المجلس . اذا اراد وانى لا أتناقض مع فكرة التساوى فى التشريع بأن الفكرة التى نحن بصدها الآن هى مسألة اجرامات .

دولة الرئيس — على أنه ليس من رأى أن نعمل فى معالجة كل خلاف إلى حل المجلس بل يجب التماس طريق أخف حتى اذا تعذرت الوسائل فهناك يمكن الاتجاه الى هذا الحل على أن المفروض أن الملك لا يأبى التصديق على قانون إلا إذا رأى فيه منافاة لمصلحة البلد فينبغى أن يجعل رأيه اعتبار .

فضيلة الشيخ نجيت — ما الغرض من تشكيل مجلس النواب ومجلس الشيوخ ؟ أليس الغرض أن تحكم الأمة نفسها بنفسها ؟ ألسنا نعمل على أن يكون الملك دستوريا وحكومته دستورية . فاذا أعلنت الأمة رأيا فى الأمر مشخصة فى مجلسها النيابيين أليس من مقتضى كون الملك دستوريا أن يعمل بحكم الشورى ويصدق على ما قرره المجلسان ؟

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — كل ملوك أوروبا دستوريون ولم يظعن فى دستورتهم أن لهم جميعا هذا الحق .

فضيلة الشيخ نجيت — ترجع النظر إلى عهد الاستبداد . وأضرب مثلا لجنة انتخاب القضاة الشرعيين فانه من باب الأدب قد نص فى اللائحة أنه متى قررت اللجنة الانتخاب والتعيين تعرض الأمر للحضرة الخديوية لتصدر الأمر بذلك والواقع أن ذكر الحدود على هذه الصورة إنما كان محض تأدب . فى حين أن ولى الأمر إنما كان ملزما بالتعيين طوعا لقرار اللجنة بحيث لا يجوز له تعطيه ذلك كان الشأن فى عصر الاستبداد فكيف بنا ونحن مقبلون على عصر الدستور ؟ اتنا باعطاء الملك ذلك الحق إنما نعمل على جعل وظيفة المجالس النيابية شورية محضة .

دولة الرئيس — الأستاذ ىرى الى حرمان الملك من حق التصديق اى من ان يكون له رأى فى القانون ومن القريب ان هذا النظام المقترح موجود فى جميع البلاد الدستورية ولم يقل احد ان رأى مجالسها النيابية مقصورا على



الشورى كما يقول الأستاذ الشيخ بجيت .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أقترح حذف الجزء الأخير من النص اى عبارة « فاذا تجدد الخ » لأنه مفهوم من القواعد العامة . وما دمت قد قررنا انه فى الإزمات بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية يجوز للملك حل المجلس فلا معنى للنص من جديد على تطبيق تلك القاعدة ، لأن الحالة التى نحن بصدها لا تخرج عن أن تكون ازمة بين السلطتين .

حضرة محمد على بك — هل يريد دولة الرئيس من اقتراحه أنه إذا جاء المجلس الجديد وصادق على قرار المجلس القديم وجب تصديق الملك على القانون ؟

دولة الرئيس — نعم .

حضرة محمد على بك — اذا أبى الملك التصديق على قرار البرلمان وطرح الأمر على المجلس فى دور الانعقاد الثانى وصادف أن المجلس كان مجلسا جديدا لانتها مدة المجلس الاول فاذا يكون الحكم ؟ أنا أرى أن قرار المجلس فى هذه الحالة يكون قطعيا ، ويجب أن يصدق الملك لا أن يحل المجلس .

دولة الرئيس — أنت تفرض فى هذه الحالة مجلسا جديدا ، واذن يكون قد تحقق الغرض الذى ترى اليه بحل المجلس واعادة الانتخاب توسلا إلى الوقوف على رأى البلاد ، وأرى أننا قد استوفينا المناقشة واطلب من الهيئة أخذ رأى على اقتراحى .

تقرر بأغلبية الآراء الموافقة على اقتراح دولة الرئيس .

البينة العامة لوضع الدستور : صفحة ١٥ من مجموعة المحاضر :

تلى القرار الثانى وهو ( السلطة التشريعية يشترك فيها الملك والبرلمان فلا يصدر قانون الا اذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك ) .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — ان وضع المادة على هذه الصورة يخلق لنا اشكالات كبيرة فقد ترتب على تقرير أن الملك حق التصديق على القوانين اعطاؤه حق تعطيل القانون سنة وحق حل المجلس اذا أصر على القانون الخ . وأرى أن تحصر السلطة التشريعية فى البرلمان فقط ولا يترك للملك حق التصديق بل يكون له فقط امضاء القوانين وانفاذها وهذا فرع عن مبدأ

فصل السلطات وبذلك نمنع قيام الخلاف بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية .

حضرة على ماهر بك — أنا متفق مع حضرة المكباتى بك فى ملاحظته وان كنت لا أطلب ألا يعد الملك جزءا من السلطة التشريعية بل أطلب فقط حفظ الحق لى فى الكلام على حق الملك فى التصديق على القوانين وعندى أنه يحسن بنا اتباع المبدأ الانجليزى وهو أن الملك ملزم بالتصديق على ما يقرره المجلسان .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — يقول حضرة المكباتى بك أن كل القواعد الدستورية أساسها فصل السلطات وأن هذا يقتضى منع الملك من الاشتراك فى السلطة التشريعية ولكن الذى أذكره أنه لا يوجد دستور فى دولة ملكية الا وفيه مثل النص الذى أمانا بل نصت دساتير الجمهوريات على تخويل هذا الحق لرئيس الجمهورية أيضا وأنا أطلب من حضرة المكباتى بك أن يطعننا على دستور ليس فيه هذا الحق .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — ليس التأذى من وضع هذا النص فان اشراك الملك فى التشريع أمر ضرورى جدا لاستقامة أحوال الحكم ولكن الذى نخشاه هو نتائج هذه القاعدة وما يمكن أن ينطوى تحتها من جواز عدم التصديق وما يترتب على امتناع الملك عن التصديق . وليس هنا محل الكلام فى هذه النتائج قاعدة التصديق قد نص عليها فى مكان آخر ولهذا أقترح ارجاء الكلام فى هذه المسألة الى دورها .

مواقفة عامة .

وفى صفحة ٣٨ وما بعدها من مجموعة المحاضر تلى القرار التالى فثارت الهامة الآتى ذكرها :

« كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائيا أو لم يصدق عليه الملك ولم يرده للبرلمان لاعادة النظر فيه فلا يجوز أن ينظره مرة ثانية فى دور الانعقاد نفسه فاذا تجدد القانون الذى لم يصدق عليه الملك فى دور انعقاد آخر فاما أن يصدق الملك على القانون أو يحل المجلس » .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — هذا القرار يفرض فرضين ، الاول :

ان المجلسين بعد المناقشة في مشروع رفضانه فلا يصح أن يعاد النظر فيه في دور الانعقاد نفسه وهذا مفهوم ومسلم به . والقرض الثاني : ان المجلسين يقران مشروعا ويرفع الى الحكومة فلا يصدق عليه الملك فلا يجوز نظره الا في دور انعقاد ثان وهذا غير مفهوم فان تعطيل فضلا عن مخالفتها لرغبة الأمة لا فائدة فيه ولا مبرر له وهذا فضلا عن الاجراءات التي تلي ذلك في السنة التالية وقد تنهى بمجل المجلس . واني أترح حذف عبارة ( أو لم يصدق عليه الملك ) فلا يعطل القانون بناء على أن الملك لم يصدق عليه وأطلب أن يكون حق الملك مقصورا على أن يقبل أو يرفض فان قبل ينفذ القانون وان رفض يحل المجلس ويكون للمجلس الجديد أن يرى رأيه في القانون وبذلك نوفر على الأمة سنة . أما أن يباح للحكومة أو للملك تعطيل القانون سنة لعدم رغبتهما في انفاذه فذلك منافي لمصلحة الأمة ورغائهما .

فضيلة الشيخ بخت — كتبنا في المذكرة التي قدمناها عن هذه المسألة ما يأتي : ان القاعدة الدستورية الصحيحة المبينة على مبدأ فصل السلطات تقضي بأن القانون متى أقره البرلمان تحتم صدوره والعمل به ولا يكون في هذا مساس بحق السلطة التنفيذية وانما هو واجب توديه ولا يجوز لها أن تمتنع عن أدائه خصوصا وقد قال الأستاذ أسمان ان هذا الحق ( حق تصديق السلطة التنفيذية على القانون الذي يقرره البرلمان ) أصبح مهمل لا يعمل به وان كل حق يمنح للسلطة التنفيذية للتصديق أو لرفض القوانين التي يقررها البرلمان حق ينافي كل المنافاة مبدأ فصل السلطات — أنظر أسمان ص ٧٤ وما بعدها طبعة سنة ١٩١٤

حضرة عبد الحميد بدوى بك — اقترح فضيلة الأستاذ بخالف اقترح حضرة المكباتى بك الذى يسلم بحق الملك في التصديق فيقول أما التصديق أو الحل . أما فضيلة الأستاذ فيريد الناء حق التصديق ويمتد صدور القانون بمجرد موافقة المجلسين . فأما الآن اقتران مختلفان .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — اننى محفظ بحق الكلام على تصديق الملك لاني أردت أن أسبقى ذلك الى المادة ٦٤

حضرة على ماهر بك — قررنا في صدر دستورنا أن مصدر السلطات هي

الامة . واليوم يعرض علينا مبدأ يقرر للملك حقوقا كبيرة ومتعددة وليست بمنفعة مع سلطة الامة . قد جعل للملك بعد موافقة المجلسين على قانون أن يحفظ ذلك القانون فلا يصدق عليه ولا يرد . فاذا تجدد البحث في هذا القانون في السنة التالية وأقره المجلسان كان للملك أن يحل مجلس النواب ولا توجد وسيلة لهدم مبدأ سلطة الامة وتنظيم الاستبداد أعظم من ذلك .

حكمة الامة مجتمعة في المجلسين تتفق على رأى والحكومة تشاركهما طول مدة البحث ثم يأتى الملك فيهدم ما اتفق عليه ممثلو الامة . ان الملك وله تلك المكاة العليا ينفى اجلالا لمقامه أن يبقى بعيدا عن كل هذه المنازعات وأن نربأ به عن أن يصادم أمته . هذا الحق ولا وجود له في الدساتير قالوا انه موجود في إنجلترا وهذا غير صحيح لانه كان موجودا لغاية سنة ١٧١٤ ولكنه لم يستعمل بعد ذلك التاريخ فحق لم يستعمل مدة قرنين نشأت فيها كل الحياة الدستورية الحديثة لا يجوز أن نأخذ به في دستورنا على أن القواعد الدستورية في إنجلترا تقرر بالتقدم وقد ترتب على عدم استعمال هذا الحق في العهد الأخير أن تقرر قاعدة أن الملك يجب أن يصدق على ما يقرره المجلسان . سمعت من بعض اخواني أن لهذا الحق وجودا في أمريكا والحقيقة ان رئيس الولايات المتحدة لم يقرر له حق تأجيل القوانين ولا حل المجلس وانما له أن يعارض في القانون في ظرف عشرة أيام فاذا وافق المجلسان من جديد على القانون بأغلبية الثلثين نفذ القانون رغم معارضة الرئيس . وشتان بين هذا وبين ما نقرره في دستورنا .

إن كل ما نعطيه للسلطة التنفيذية من الحقوق التي يمكنها بها ان تقضى على حقوق السلطة التشريعية انما نهد به سبيل الضغط لدولة قوية تريد مخالفتنا وسيكون لها جيش على ضفة القتال فهي تلجأ الى هذه الوسيلة لاستدامة الضغط على الامة . لهذا اقترح وجوب تصديق الملك على كل قانون يصدره المجلسان .

حضرة محمود ابو النصر بك — نحن امام اقتراحين احدهما لحضرة المكباتى بك والاخر لحضرة على ماهر بك واقترح ماهر بك مقدم في البحث بحسب الترتيب الطبيعي . اذكر ان حضرة ماهر بك كان معنا عند ما قررنا المبدأ

الثاني من المبادئ التي ننظرها الآن وهو ان السلطة التشريعية يشترك فيها الملك والبرلمان وليس الاشتراك في شيء الا ان يكون للشخص يد في عمل ذلك الشيء. وما دام الملك واجبا عليه ان يرضخ حتما لراى البرلمان فليس له اشتراك بل هو اداة منفذة لارادة الغير فاذا اخذنا باقتراح حضرة ماهر بك وجب ان نمود بالنقض على ما قررناه في المبدأ الثاني .

مسألة أن للملك حق التصديق أو عدم التصديق على القانون بعد اقراره من المجلسين مسألة تناولتها أبحاث الكتاب وآراء العلماء الذين تصدوا لشرح القوانين الدستورية . وقد يظهر لأول وهلة أن اعطاء الملك حق عدم التصديق على قانون أقره البرلمان فيه مساس بسلطة الأمة التي يمثلها البرلمان . ولكن إذا نظر الى هذه العملية في نهايتها تبين أن فيها كل معنى المحافظة على سلطة الأمة لا المساس بها لأنه إذا أعيد نظر القانون الذي رفضه الملك في دور انعقاد آخر وأقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك بعد ذلك كان حقا عليه أن يحل المجلس . فتحن بهذه العملية نضع الملك في موقف يوجب عليه أن يرضخ لسلطة الأمة لأنه لا معنى لحل المجلس سوى الرجوع الى سلطة الأمة وبذلك تتحقق فكرة تنظيم الاستبداد .

نحن في بلد ملوكية فيها ملك يجلس على العرش وله مركز خاص فكيف نوفق بين ما نقرره له من الحقوق وبين جعله سلطة مسلوية الحقوق .

بقي شيء آخر وهو أن الأمر قد يتأدى الى مدة سنة وفي ذلك اضاغة الوقت وفيه ما فيه من النقص كما يقول حضرة المكباتى بك . واذا تبين أن في هذه العملية تفاديا لحل المجلس من اول الأمر وحفظا لمركز الملك ورجوعا الى سلطة الأمة في النهاية واتقاء لمصادمة ارادة الملك بغير مقتضى ولغير فائدة وجب أن تترك المادة على حالها .

حضرة على ماهر بك - حضرة أبو النصر بك يريد أن يقول أن الملك لا يمكنه أن يجلس على العرش ويخضع لأمره .

حضرة محمود أبو النصر بك - لم أقل ذلك وإنما قلت ان الملك يجب أن يحفظ له سلطانه مع حفظ سلطة الأمة .

. حضرة على ماهر بك - سلطان الملك من سلطان أمته وعظمته من عظمتها وأكبر ملك في العالم هو ملك الانجليز وليس له هذا الحق .  
حضرة محمود أبو النصر بك - في الطريقة التي رسمها القرار الذي نحن بشأنه الملك يخضع حقيقة لسلطة الأمة لأنه بجل المجلس يرجع الى الأمة ويعمل برأى المجلس الجديد الذي يعبر عن رأى الأمة . أما الطريقة التي يقترحها حضرة ماهر بك فمن شأنها ان تجعل الملك يرضخ لرأى المجلس فقط لا لرأى الأمة وقد قال المؤلفون :

إن هناك ظروفا كثيرة يفقد فيها المجلس الاتصال بالأمة فلا يكون معبرا عن رأيها . فالأولى أن يكون الخضوع الى سلطة الأمة نفسها التي هي صاحبة السلطان على الجميع .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - المسألة بولغ في تصويرها بما أفرغ عليها من الألفاظ الضخمة والواقع أنها أبسط مما صورت ، اعترض حضرة على ماهر بك على القاعدة التي يدور عليها البحث بأنها منتظمة للاستبداد ومخالفة لسلطة الأمة والواقع أن سلطة الأمة لا تتأثر بهذه القاعدة . المسألة التي نحن بصدها ترجع الى طريقة تقسيم السلطات فاذا جعل من حق السلطة التنفيذية توقيف القوانين التي تمتد أنها حنارة بمصلحة البلاد لم يكن في ذلك غمط لحق الأمة لأن المرجع اليها في النهاية على كل حال وهي صاحبة السلطة الأخيرة ولكن الرجوع اليها لا يكون الا عند اشتداد الأمر واستمضاء الحل لأن الأمة لا تتولى أمرها بنفسها بل تترك شؤونها للسلطات التي تتولى الحكم نيابة عنها ولا ينقص من سلطة الأمة في شيء أن يكون لكل من هذه السلطات حق توقيف عدوان السلطات الأخرى وردّها الى حدود القانون والمصلحة . فسلطة الأمة تترك المجال واسعا جدا لتنظيم كل طرق الحكم بحيث لا يرجع اليها الا عند الاشكال ووقوع الخطر .

. المسألة التي نحن بصدها لا تخرج عن أن تكون فرعا عن حق السلطة التنفيذية في حل مجلس النواب ولا يمكن تصورها يدونه فاذا سلم للسلطة التنفيذية بحق الحل فلا غضاضة علينا في التسليم لها بهذا الحق أيضا .  
على ماهر بك - وهل قلنا أن الحل يكون بعد موافقة المجلسين ؟

حضرة عبد الحميد بدوى بك - حالة الحل لم تعين لها صورة خاصة وإنما وضعت للموازنة بين التشريع والتنفيذ فإذا رأت السلطة التنفيذية أن المجلس أصبح لا يعبر عن رأى الأمة كان لها أن تحله وتأمّر بأجراء انتخابات جديدة فالحل إنما هو وسيلة للرجوع الى الأمة والاحتكام اليها فى الخلاف القائم وهذه هى الحالة الكبرى التى لزمّت أذهاننا كلما تصورنا الحل .

حضرة على ماهر بك - اذا اجتمع المجلسان على شىء فلا يكون هناك طريق سوى الاستفتاء العام .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - ليس حل مجلس النواب وانتخاب مجلس جديد الا استفتاء بطريقة غير مباشرة ولا نزاع فى أن هذه صورة من صور الاستفتاء .

اذ الاستفتاء أن نقول للناخبين ابدوا آراءكم او انتخابوا من يرون رأيكم ولكن هذا الحل لا يلجأ اليه إلا فى الحالات الشديدة التى يرى فيها أن المجلس يخطئ خطة لا توافق مصلحة الشعب . فإذا سلم بحق الحل فليس فى الطريقة المروضة الا تلطيف لهذا الحق . حتى الحل حق خطير فلا تلجأ اليه السلطة التنفيذية ولا تجرؤ على الجهر بان المجلس لا يعبر عن رأى الأمة الا عند الضرورات القصوى .

قد يكون هناك أسباب تحول دون تطبيق قانون معين وضعه المجلسان كان تكون الفكرة التى بنى عليها القانون غير ناضجة والبلد غير مستعد لتطبيق ذلك القانون أو غير ذلك من الأسباب فإذا اعتقدت السلطة التنفيذية أن الأمة تناصرها فى رأيها كان لها أن تلجأ اليها بحل المجلس ولكنها قد ترى دون هذا سبيلا وتمتد أن المجلس يتخذ فى نظره ويعبر عن رأيه الذى شط فيه فأصبح لها بدلا من استعمال حق الحل ان توقف التصديق على القانون كيما يتعطل المجلس ويعدل عن القانون فإذا لم يصادف الايقاف محل عظة واصر المجلس عن رأيه واعاد تقرير القانون كان معنى ذلك ان المسألة أصبحت من المشادة بحيث لا يمكن الخروج منها الا بالرجوع الى الأمة .

فالتحويل فى المسألة بانها تنظيم للاستبداد ومخالفة لسلطة الأمة لا اثر له من الحقيقة مطلقا وإنما هى تمهيد لحق الحل الذى هو فى ذاته طريقة للرجوع الى

سلطة الأمة . يجب ان نستوفى كل الطرق الممكنة للوصول الى حكم هادى . معقول وليس من الحكمة الاتجاه الى الطرق العنيفة من بادية الأمر كلما بدا اشكال أو نجم خلاف قبل الرجوع الى سلطة الأمة يحسن ان نختط طريقا وسطا هو اشته بالانذار تحضيرا للوصول الى معرفة رأى الأمة فهو طريق يلجأ اليه كلما اريد اتقاء خطورة الحل واستعماله يكون فيما يتعلق بالقوانين دون المسائل الادارية .

قيل أيضا ان هذا الحكم غير موجود فى القوانين الأخرى . بل هو موجود فى الدستور البلجيكي والدستور الايطالى وغيرهما .  
حضرة على ماهر بك — لم يذكر بهذا الشكل .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — قد لا يذكر المبدأ بالتفصيل الذى اوردها فان الجزء الثانى من نصنا نتيجة مفهومة بعلبها . وقيل ان اتم كلامى اقول أن البعض منا يهوله ان يعطل القانون فتضيع على الأمة سنة بغير فائدة ولكنى ارجو الا تنظروا الى المسألة من هذه الوجهة كما رجوت الا تنظروا اليها باعتبارها تنظيميا للاستعداد وانما ارجو ان تنظروا اليها على اساس انها خطوة تحضيرية تحول دون الحل مباشرة . فاذا رأيتم ان الاتجاه الى الحل فى كل مسألة اولى فاحذفوا هذا النص .

حضرة على المنزلاوى بك — أرى أن يؤجل انمام البحث فى هذه المسألة الى الجلسة القادمة .

فراقت الهيئة على ذلك .

#### وفى الجلسة التالية استمرت المناقشة

حضرة محمد على بك — المناقشة الآن فى المبدأ (٥١) وهو مضافا الى مبدأ المسئولية الوزارية عبارة عن كل الدستور . لا أوافق على المبدأ الحادى والخمسين ولى رأى يتفق تقريبا مع اقتراح حضرة على بك ماهر ان الحكمة فى وضع مجلس الشيوخ بجانب مجلس النواب هى تقليل حدة مجاس النواب كما قال حضرة على ماهر بك أو تصحيح الخطأ الذى قد يقع فيه كما يقول سعادة عبد الحميد باشا مصطفى فالقانون الذى يوافق عليه المجلسان بما فيهما المجلس الرشيد الذى جمع بين رزاة السن وبين الخبرة يجوز بمقتضى المبدأ الحادى والخمسين أن



لا يصدق عليه الملك ويحل بسية مجلس النواب . ان حل مجلس النواب في هذه الحالة هو بمثابة حل لمجلس الشيوخ وهو ما لم يقل به أحد منا . ما ذنب مجلس النواب وقد شاركه في الرأي مجلس الشيوخ . لقد فكرت كثيرا في هذا الأمر والآن أرى أن حضرة علي بك ماهر لا يغالي حين يقول ان هذا تنظيم للاستبداد . ان أغلب الدساتير تقدس رأى الهيئة النيابية وللتقليل من حدة سلطتها وضعت بجانبها مجلسا من الشيوخ ولكن لا يجوز أن يبالغ في هذا لدرجة أن يكون رأى المجلسين عرضة للرفض من جانب الملك . نعم جعلوا للملك في بعض البلاد الحق في أن يعيد القانون للمجلسين لتنظر فيه من جديد واختلفوا في مقدار الأغلبية اللازمة للقانون فبعضهم يرى أن الأغلبية المطلقة كافية والبعض الآخر كأمريكا يشترط أغلبية الثلثين لجميع الأعضاء . ويقول الأستاذ « اسمان » أن هذا الحق الذي خول لرئيس الجمهورية في أمريكا شديد جدا لأنه ثبت بالاختبار أن الوصول إلى هذه الأغلبية أمر متعذر للغاية وأن رئيس الجمهورية يستطيع بهذا شل أعمال المجلس وإسقاط كل قانون . والحل الذي أوافق عليه ويرتاح اليه ضميري هو الاقتراح الآتي : ( كل مشروع قانون أقره البرلمان يصادق عليه الملك في مسافة شهر او يرده للبرلمان مشفوعا بملاحظات في هذه المدة ورأى البرلمان في هذه الحالة الأخيرة يكون نافذا اذا كان صادرا بأغلبية النصف زائدا واحدا لأعضاء كل مجلس من المجلسين ) .

حضرة ابراهيم الملباوى بك — وحق الحل هل توافق عليه ام لا ؟ يظهر انك لا تسلم به ؟

حضرة محمد علي بك -- تتكلم عليه في موضوعه عند الكلام على حقوق الملك لا بمناسبة تنفيذ المشروعات التي يصادق عليها البرلمان .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — ولكن في هذه الصورة هل الملك يستطيع حل المجلس ليقين رأى الأمة أم لا ؟

حضرة ابراهيم الملباوى بك — أهم صور الخلاف بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية الاختلاف في التشريع فهل يستطيع الملك أن يحل المجلس في هذه الحالة أم لا ؟

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - إذا كان القانون الذى وقع بسببه الخلاف لا يتفق مع رأى الأمة فهل فى هذه الحالة يحل الملك المجلس أم لا؟  
حضرة محمد على بك - أرى أن اتفاق المجلسين على قانون مرتين متواليتين كاف ولا يجوز أن يعطى للبلك فى هذه الحالة حق الحل .  
حضرة عبد الحميد بدوى بك - يحسن إذن أن ننظر أولا فى حق الحل ونضع قواعده .

فضيلة الشيخ بخيت - لا يوجد هذا الحق فى دستور ما ومن يقول بغير ذلك فليأتنى بالنص الذى يخول للبلك حق حل مجلس النواب عند وقوع خلاف بينه وبين المجلس .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - هذا الحق مقرر فى فرنسا وغيرها .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - سأذكر لفضيلة الأستاذ من التصوص والمواد ما فيه الكفاية عند ما تكلم حضرة على بك ماهر فى الجلسة الماضية على هذا المبدأ عبر عنه بأنه تنظيم للاستبداد وأنا أرى أن هذا التعبير ينطبق على اقتراحه . أن الاستبداد يجب أن يقف فى وجهه ونمنعه سواء أتى من جانب السلطة التنفيذية أو من جانب السلطة التشريعية وهذا النوع الأخير هو أشد أنواع الاستبداد ولا سبيل لمنعه إلا بالرجوع الى رأى الأمة . أن المجلس النائب عن الأمة لم يوجد إلا ليعبر عن رأيها لا لأن يستبد بها . وليس معنى حل مجلس النواب هو ازالة العقاب به لمخالفته لرأى السلطة التنفيذية بل لأنه هو الطريق الوحيد لمعرفة رأى الأمة وتحقيق رغبتها . نعم أن اتفاق المجلسين على رأى يكون غالبا هو الصواب والسلطة التنفيذية تحترم هذا رأى فى جميع الأحوال إلا النادر ولا نعلم أحوالا كثيرة استعمل فيها حق الحل ولكن وجود هذا الحق هو شبح نافع يقف فى وجه الاستبداد . أن القواعد التى يريد وضعها حضرة على ماهر بك هى من قواعد النظام الجمهورى الذى لم توافقوا عليه .

حضرة على ماهر بك - لم أطلب أن يكون لنا نظام جمهورى ولا أرى فى نظام الجمهورية خيرا لمصر .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - لم يطلب حضرة على ماهر بك هذا

النظام ولكن اقترحه يؤدي اليه . حق الحل يحول في انكثرا للملك ولو أنه لم يستعمله من قرنين أو أكثر وهو حق مسلم به ولللك نظريا أن لا يصدق على القانون ويرى أحد الشراح وهو اللورد برايس أن هذا الحق قد انتقل من الملك الى الوزارة .

معالي توفيق رفعت باشا — تعزيزا لرأى سعادة عبد الحميد باشا مصطفى أذكر أنى قرأت في هذا الصباح انه حصل في عهد الملكة فكتوريا ان الوزارة طلبت من مجلس اللوردات السماح لبعض الموظفين الفتيين بحضور المناقشة في قانون له ارتباط بأشغال عمومية ولما رفض المجلس هدته الوزارة بأنه اذا لم يجها الى ما طلبت ستنصح الملك بأن لا يصدق على القانون .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أما في باقي البلاد الملوكة كهولاندا والنسما وإيطاليا واسبانيا واليونان فليلك بنص صريح أن لا يصدق على القانون . وفي بلجيكا مع وجود نص صريح في دستورها على أن كل سلطة مصدرها الأمة خول لللك الحق في أن لا يصدق على القانون الذى يوافق عليه المجلسان ( وتلا المادة ٦٩ من الدستور البلجيكي والتعليق عليها ) .

حق التصديق اذن مقرر في جميع البلاد ذات النظام الملكى .. فهو اذن لا يتناقض مع سلطة الأمة كما قال حضرة على ماهر بك . أما في الجمهوريات فهذا الحق لم يحول لرئيس الجمهورية الفرنسية لما يخشونه هناك من أن وضع سلطة كبيرة في يد رئيس الجمهورية خطر على النظام الجمهورى وقد استطاع رئيس الجمهورية فيما مضى أن يقلب الجمهورية الى امبراطورية مستبدة . أما في أمريكا فريثس الجمهورية له حق المعارضة في القوانين واذا عارض فيها لا تنفذ الا بأغلبية ثلثي الأعضاء وقد قرأ حضرة محمد على بك رأى د اسمان ، في ذلك ولكنه لم يقرأ في الصحيفة التالية من كتابه ان رئيس الجمهورية يتال عند الجمهور خطوة كبرى باستعماله هذا الحق ويكون ذلك مدعاة لاعادة انتخابه وقد حصل أن استعمل رئيس الجمهورية كليفلاند هذا الحق في مدة رياسته بقدر ما استعمله رؤساء الجمهوريات السابقين جميعهم وكان ذلك سببا في اعادة انتخابه . ذلك أن الشعب يرى أن رئيس الجمهورية يحميهم بهذا من استبداد المجلس الذي قد يندفع وراء الشهوات أو تحت تأثير أقلية صخابة من الشعب .

حضرة على ماهر بك - رئيس الجمهورية في أمريكا مسئول يمكن عزله ومحاكمته ولا يملك تأجيل المجلس ولا حله فلأجل ان يكون القياس صحيحا يجب ان تراعى هذه الاعتبارات .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - العزل والمحكمة عند الحياة العظمى لا من اجل مخالفته لرأى المجلس في قانون من القوانين .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - حق المعارضة في القانون مقرر اذن في جمهورية أمريكا وفي ملوكيات أوروبا . فهل يراد وضع نظام غريب في بلادنا . يقول حضرة على ماهر بك أن رئيس الجمهورية يمكن محاكمته وأنا أرى أنه لا يمرض نفسه للمحاكمة باستعماله حقا وضع لمنع الاستبداد بالأمة . في البلاد الملكية يستعمل الملك هذا الحق بمفرده ولا يسأل عن ذلك ولا تسأل الوزارة عن تصرفه أما في بلادنا فلن يستعمل الملك هذا الحق إلا بواسطة مجلس وزرائه وهذا يجعل الوزارة مسئولة عن هذا التصرف وفي هذا انتقال حسن في التشريع .

حضرة على ماهر بك - ألاحظ أن الوزارة اذا فقدت الثقة بسبب هذا يجوز حل المجلس على رأيكم .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - هذا خروج عن الموضوع وسيأتى الكلام على المسئولية الوزارية - ان الضمانة التي وضعت في بلادنا لا نظير لها في أوروبا فقد جعلت الوزارة مسئولة عن حق الملك في المعارضة ووضعت ضمانة أخرى بجانبها لا نظير لها كذلك في البلاد الأخرى وهى أن تصديق الملك على القانون واجب اذا كان المجلس في المرة الثانية يرى رأى المجلس الأول . فاستعماله اذن لهذا الحق هو لمنع الاستبداد بالأمة .

سعادة قلبي فهمى باشا - الأمة ممثلة في المجلسين فكيف يمكن القول بأن المجلسين لا يعبران عن رأيها وهذا يحل مجلس النواب .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - الفرض من حل المجلس هو رفع الاستبداد عن الأمة ولا يتصور أن الاستبداد يأتي من السلطة التنفيذية وحدها بل الاستبداد يأتي أيضا من جانب السلطة التشريعية فقد تأثر الهيئة بالشهوات

أو بمؤثرات خارجية ولكي يعرف رأى الأمة لا مناص من الرجوع إليها بطريق حل المجلس .

وفي النظام الألماني الحديث لم يخول رئيس الجمهورية حق التصديق لأن له كان في استفتاء الأمة Referendum أما في بلادنا فقد وضعنا نظاما صالحا بأن أحطنا حق التصديق بضمتين ( الأولى ) مسئولية الوزارة ( والثانية ) أن الملك ملزم إما أن يصدق على القانون أو يحل المجلس للوقوف على رأى الأمة .  
حضرة محمد علي بك — قال الأستاذ « اسمان » في الصفحة ٨٥ من كتابه أن رئيس الجمهورية في أمريكا له حق المعارضة في القوانين وعند ما يستعمل هذا الحق يشترط لفاذ القانون أغلبية الثلثين لأعضاء المجلسين وقد انتقد الأستاذ هذا النظام وقال انه من عيوب النظام الأمريكي لأن رئيس الجمهورية يستطيع بهذا الحق قيد القانون لتعذر الوصول الى هذه الأغلبية . لهذا اقترحت حلا وسطا واشترطت أغلبية النصف زائدا واحدا لمجموع أعضاء كل من المجلسين . والذي سمعته من سعادة عبد الحميد مصطفى باشا لم يرضى . يقول ان السلطة التشريعية قد تستبد وهذا يكون جديرا بالاعتبار اذا فرضنا أن هذه السلطة هي مجلس النواب ولكن موافقة مجلس الشيوخ فيه الضمان الكافي ولا يعقل ان المجلسين يخالفان رأى الأمة لأنهما اذا خالفاه في المرة الأولى فلا يعقل أن يخالفاه في المرة الثانية .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — لقد تلوت من كتاب اسمان ما يفيد ان الأمة في أمريكا استراحت كثيرا لاستعمال رئيس الجمهورية لحق المعارضة وفي جميع الممالك ذات المجلسين معترف للبلك بحق الحل لأنه من الصعب أن يعترف المجلسان بخطئهما ويعدلا عما قراره .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — المسألة فيها سوء تمام غريب . حضرة محمد علي بك مثلنا من القائلين بوجوب التصديق ولكنه يختلف معنا في كيفيته وهو يريد وضع صيغة تختلف عن الصيغة التي رسمتها المادة ٥١ فلا خلاف بيننا وبينه في المبدأ ولكن الخلاف في الزمن اللازم للتصديق فهو يرى أن القانون الذي أقره المجلسان يعرض على الملك فاذا لم يصدق عليه في مدة معينة كعشرة أيام مثلاً أعاده للمجلس ونرى نحن انه اذا لم يصدق عليه الملك فلا

يجب عليه رده للجلسين ولكن اذا عاد اليه المجلسان في دور انعقاد آخر وأقره وجب التصديق . هذا اذا لم يكن الملك يرى في الأمر ما يدعو لحل مجلس النواب . وأمر الخلاف بيننا وبين حضرة محمد علي بك هين ولكن الخلاف الحقيقي هو الخلاف بيننا وبين من يقول بأن القانون يكون نافذا بمجرد اقرار المجلسين له وهو رأى الأستاذ الشيخ بخيت .  
فضيلة الشيخ بخيت — لم أقل هذا .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — هذا هو ما فهمته من أقوال الأستاذ ولا أظننى خطأ ولكن الأستاذ ينكر الآن هذا الرأى . حيثذ من حيث مبدأ التصديق يظهر أن لا خلاف مطلقا بين حضرات الأعضاء وكل ما بيننا من الخلاف شئ يتعلق بكيفية التصديق . أما المبدأ فسلم به . وكيفية التصديق في قرار اللجنة أن الملك لم تطلق له الحرية في عدم التصديق بل حددت له المادة دور انعقاد كامل وهذا ما يراه بعض الاخوان طويلا . فاذا أصر المجلس على رأيه في دور انعقاد آخر كان الملك بين أمرين إما أن يصدق أو أن يتعرف رأى الأمة نفسها فيحكمها بينه وبين السلطة التشريعية . الذى فهمته أن حضرة محمد علي بك يرى أن الفترة طويلة ويجب أن تختصر شهر — على أنه يجب أن يلاحظ في تحديد المدة مرور الوقت الكافى لنضوج فكرة القانون وزوال الشبهات التى أقر القانون تحت تأثيرها ولا يعقل أن عشرة أيام مثلا تكون كافية في نهضة الثائرة القائمة . ذكر سعادة عبد الحميد باشا مصطفى نصوصا تقطع بأن هذا الحق مسلم به في البلاد الملكية . ان من يريد أن ينكر حق التصديق يجب عليه أن يبحث أولا في سلطة الملك وفيما اذا كان الملك رئيس السلطة التنفيذية فقط أم هو شريك أيضا في السلطة التشريعية والذى لا نزاع فيه من الوجهة التاريخية . ان السلطة التشريعية كانت أولا في يد الملك وحده ثم قامت الحركات القومية ترى الى مشاركته في ذلك أو سلب الحق منه . فن سلب منه الحق تحولت بلاده الى جمهورية ولا يمكن أن يقال في البلاد الملكية ان الحق اغتصب من الملك أصلا ما دام هناك ملك وكل ما يقال انه أصبح للأهلين حق مشاركته في السلطة ولذلك بقى الملك في كل البلاد جزءا من السلطة التشريعية . على أنه اذا سلم بأنه جزء من السلطة التشريعية وهو كذلك

بحكم التطور في كل البلاد الملكية وبحكم طبيعة وجوده وجب أن يأخذ حظه من تلك السلطة التي هو أحد أركانها . حظه يختلف عن حظ المجلسين لأن عمل الملك لا يخرج عن كونه تصديقا بالجملة أو رفضا بالجملة فليس له أن يعدل في القانون بعكس المجلسين .

ونتيجة هذا أنه يجب أن تنكر أن الحاكم ملك قبل أن نقول أنه ليس جزءا من السلطة التشريعية لك أن تقلل من آثار الحق وأن تضعف من سلطوته في استعماله ولكن لا يمكنك أن تنكر هذا الحق لأن انكار هذا الحق انكار لوجوده . وقد سبق لنا أن قررنا أنه جزء من السلطة التشريعية ولكن هذا الحكم يجب أن يكون له معنى ونتيجة . أما هذا المعنى وهذه النتيجة فهو أن يكون للملك حق التصديق . لا اعلم أن هناك من ينكر هذا الحق لأن هذا الحق مستمد من معنى أن الملك جزء من السلطة التشريعية . حتى رؤساء الجمهوريات الذين ليسوا جزءا من السلطة التشريعية لهم حق لا يختلف عن حق التصديق وهو حق الإصدار وهذا الحق يملكه الملك أيضا . واختلف في كيفية هل هو عمل تشريعي أو عمل تنفيذي وعلى أي حال ليس للتشريع قيمة بدونه . فيقيد من هذا أن رؤساء الجمهوريات أنفسهم نصيا من السلطة التشريعية مع أن السلطة التشريعية تكونت مستقلة عنهم وقبل وجودهم .

كل الخلاف يتناوب بين حضرة محمد علي بك في طريقة التصديق واعتقد أن معنى مدة كافية يضمن زوال الشهوة والعوامل الوقتية . لذلك أرى الموافقة على نص المادة (٥١) .

حضرة علي ماهر بك — الواقع ينقض نظريتك فإن ملك إنجلترا يجب عليه التصديق .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — أنا أنكر أن ملك إنجلترا يجب عليه التصديق .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — المسألة التي نحن بصدد حلها فيها نقطة متفق عليها وهي المحافظة على سلطة الأمة ومنع استبداد السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية . إذا كان الغرض هو المحافظة على سلطة الأمة وجب علينا أن تمتنع بكل التطورات والأنظمة الحديثة التي وجدت لمصلحة ذلك المبدأ

ولا يصح أن يعترض علينا بأننا نريد وضع نظام جمهورى . أقول انه يجب أن تتمتع بكل التطورات التى حصلت حديثا وخصوصا بعد الحرب فيما يتعلق بقرار المصير . ان التطورات الحديثة فى أوربا كانت فى صالح النظام الجمهورى للنفور العام من النظام الملكى ولا تتشاور الأفكار الشيوعية غير أننا بالرغم من هذا يجب أن نحافظ هنا على نظامنا الملكى لانه الوحيد الذى يلائم طباغنا وعوائدنا فإذا ما اتمدنا عن النظام الجمهورى لا يصح أن نتبعد عن التوسع فى سلطة الأمة والتمتع بالمزايا التى وجدت . وضعنا مبدأ أن كل سلطة مصدرها الأمة وأن الملك يملك ولا يحكم وأن الملك يحكم بواسطة وزرائه وأن ليس له فى مجلس الوزراء صوت محدود . بعد كل هذا لا يصح أن نضع نصوصا تقضى على هذه المبادئ . ويجب أن نلاحظ أن دستورنا هو أحدث دستور فيجب أن يشمل المزايا التى أوجدها التطور .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — انى أرى سلطة الأمة فوق المجلسين وأريد أن أمنع عنها استبداد السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — الأمة ممثلة فى المجلسين فكل قانون يوافقان عليه مفروض أنه يعبر عن رأيها . يتصادم هذا مع حق التصديق بدعى أن الأمة ليست من رأى المجلسين . فن ابن يأتى هذا العلم للملك أو للسلطة التنفيذية . مجرد التقدير فى هذا هو مبدأ الخطأ الذى يبنى عليه سعادة عبد الحميد مصطفى باشا نظريته . وتعليل هذا فى الحقيقة هو بقاء شيء من السلطة الاستبدادية . ويجب علينا فى الوقت الحاضر أن تتمتع بما وصلت اليه الأمم بأن نجعل سلطة المجلسين فوق كل اعتبار .

معالي الرئيس — أنت تنسى أن الملك له حق الاشتراك فى التشريع . حضرة عبد اللطيف المكباتى — لماذا يصعب علينا أن نتمسك بأحدث النظريات وأن نأخذو حذو القانون البولندى مثلا . خصوصا انى طلبت بشأن القرار الخاص بخصائص السلطة التشريعية أن تكون هذه السلطة فى يد المجلسين فقط .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — هذه جمهورية لا يقاس عليها . وقد وضعنا فى رأس دستورنا أن مصر دولة ملكية دستورية .



حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - يجب أن تتمتع بأحدث المبادئ مع المحافظة على شكل الحكومة الملكى . لهذا اقترح أن الملك له أن يعيد القانون للمجلسين فاذا أصرا عليه وجب أن يصدق الملك على القانون .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - الى الآن لم يرد حضرة مكباتى بك على اعتراضى وهو كيف يمكن حماية الأمة من الاستبداد من أى طريق يأتى :

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - كيف تريد أن تحمى الأمة من نفسها . ان المجلس هو الممثل لها .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - ان قلت أن المجالس لا تأثر يكون عندك حق ولكن اذا جاز أن تستبد كما شوهد فيجب أن نضع حدا لهذا الاستبداد .

#### وفى الجلسة التالية استمرت المناقشة فى هذا المبدأ

حضرة على المنزلاوى بك - لقد تكلمنا فى هذه المسألة كثيرا ويظهر اننا سنكلم فيها كثيرا أيضا . على أن لدى تعدىلا أقترحه وأطلب أخذ الرأى عليه اختصارا للنقطة وتوفيرا للوقت . واقتراحى هو : فى حالة تصديق البرلمان على قانون ورفضه لتصديق الملك وعدم التصديق عليه يرد للبرلمان فى ظرف شهر فاذا وافق البرلمان عليه بأغلبية الثلثين من أعضاء كل مجلس من المجلسين وجب أن يصدر القانون .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - أعتبر هذا الاقتراح أقوى من النص الحالى . وأنا عند ما أيدت القاعدة لم أذهب إلى مدى ما يذهب اليه هذا الاقتراح . فاذا أنتم وافقتم عليه فانا موافق معكم .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - هذا الاقتراح كاقترح حضرة محمد على بك مع استبدال عشرة الأيام بثلاثين يوما . ولى كلمة أبينها . ان هذا الاقتراح يقتضى شطر القاعدة التى تناقشها فالشطر الأول يكون : كل مشروع قانون رفضه البرلمان فلا يجوز له أن ينظره مرة ثانية فى دور الانعقاد نفسه والشطر الثانى يكون : كل مشروع قانون قرره المجلسان ولم يصدق عليه الملك يرد فى ظرف ثلاثين يوما للبرلمان مشقوعا بالملاحظات الموجبة لعدم التصديق لاعادة النظر فيه فان صمم البرلمان على رأيه بموافقة ثلثى أعضاء كل من المجلسين

فالملك . يصدق على المشروع .

حضرة توفيق دوس بك — وإذا لم يعد الملك القانون لا . لأن ؟

أصوات — يعتبر القانون نافذا ويجب إصداره .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — يعتبر ان هناك تصديقا سكوتيا وعلى

ذلك ينشر القانون ويعمل به .

حضرة توفيق دوس بك — إذن يضاف هذا على النص المقترح .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — نعم يجب ان يوضع نص لهذه الحالة

حضرة عبد العزيز فهمى بك — اقترح إذن ان يضاف إلى النص العبارة

الآتية :

إذا مضى ثلاثون يوما ولم يرد المشروع الى المجلس فيصير إصداره

وتنفيذه .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — إذا عرض القانون على البرلمان بعد رده

من عند الملك ولم يحصل على أغلبية الثلثين مع حصوله على أغلبية عادية فإذا

يكون الحل ؟

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — المتبع في أمريكا أنه إذا لم تتوفر أغلبية

الثلثين يسقط المشروع ولا يجوز إعادة النظر فيه في دور الانعقاد نفسه وإنما

يصح أن ينظر في دور انعقاد تال . ذلك بأن مبدأ الشيء المحكوم فيه غير

موجود في الأساليب الدستورية بل يمكن إعادة البحث في كل مشروع في

كل دور .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — على ذلك إذا لم تتوفر أغلبية الثلثين في

المرّة الثانية سقط المشروع ويجز مجلس النواب عن أن يقر قانونا بأغلبية عادية.

وهذا شل لمجلس النواب .

حضرة توفيق دوس بك — يمكن التوفيق بين الرايين : رأى حضرة

هلباوى بك ورأى حضرة عبد العزيز فهمى بك .

حضرة على ماهر بك — لم يحىء بعد وقت التوفيق . نحن نريد أن نتنور

أولا . ظاهر اقتراح حضرة على بك المتزلاوى تأيد سلطة الأمة والمحافظة

على المبادئ الدستورية . لكن نتيجته تودى الى عكس هذا الظاهر . فان ثلث

أعضاء أحد المجلسين أن يشلوا القوانين إلى الأبد . وقد يكون هذا الثلث ثلث أعضاء مجلس الشيوخ . ومجلس الشيوخ لا يمثل الأمة ولكنه يمثل طبقات مخصوصة .

وبذلك تتحكم الأقلية تحكما يتنافى مع القاعدة الدستورية الأساسية قاعدة حكم الأغلبية .

حضرة عبد الطليك المكباتى بك — إنما نشترط الأغلبية الخاصة لزيادة الضمان ، إذ أنه متى تحققت هذه الأغلبية بعد رد الملك للقانون كنافى غنى عن حل المجلس والرجوع لرأى الأمة بالاستفتاء ، وإذن فلا محل للقول بأن الأقلية تسبّد بالأغلبية . أن لكل صورة من الصور التى يعالجها التشريع أسبابا كثيرة متشعبة ولكنها غير متناقضة ولا متعارضة .

حضرة على ماهر بك — مهما كان السبب الذى دعا لاقتراح مثل هذا المبدأ فنتيجته تتحكم تلك الاعضاء فى الثلثين متى أريد اسقاط مشروع القانون .  
حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — يقول حضرة ماهر بك أن أغلبية الثلثين تعارض مع وجوب سيادة الأغلبية المطلقة . وأقول أنا ان لكل خروج فى التشريع عن متعارف القواعد حكمته . فنحن بدلا من أن نجعل الملك يحل المجلس لمعرفة رأى الأمة قد اكتفينا بأغلبية الثلثين فى المرة الثانية لتقرير المشروع كضمان لمعرفة رأى الأمة

حضرة على ماهر بك — ما زلت عند رأى وأضيف لتأييده ان حق المعارضة لا يتفق عمليا مع النظام الدستورى ويانه اذا دافعت وزارة جهد طاقتها ضد مشروع يتناقض فيه البرلمان ولم يفلح دفاعها وصدق المجلسان على المشروع كانت الوزارة قد خسرت الاغلبية التى تؤيدها وتحمى عليها أن تستقيل إذا رأت أن القانون معارض لسياستها . فاذا استقالت حلت محلها وزارة من جانب الأغلبية التى أيدت هذا القانون . وقد قررنا قاعدة أن الملك إنما يستعمل حقوقه بواسطة وزرائه . وظاهر أن الوزارة الساقطة لا تملك أن تطلب من الملك معارضة القانون . كما أنه لا يفهم أن الوزارة الجديفة التى جاءت من حزب الاغلبية الذى أقر القانون هى التى توافق على المعارضة ومن ذلك يتضح أن هذا الحق وهمى .

حضرة توفيق دوس بك — يصح جدا أن تكون الوزارة التي خسرت في الدفاع ضد القانون حائزة لثقة المجلس تماما . وهذه حال لا يكون معها الا أن تعترض الوزارة تنفيذ القانون ما دامت لا ترى في امكانها تنفيذه ثم هي تبقى في كراسيا اعتمادا على ثقة المجلس بها .

حضرة على ماهر بك — نحن انما نفرض حالة تصادم بها الوزارة مع المجلس بسبب مشروع قانون تصادما حادا يؤدي بها عند الفشل الى اعتراض القانون وعدم تنفيذه . هذه حال لا يتصور الانسان فيها بقا الوزارة في مناصها ما دامت لا تستطيع تنفيذ قانون أقره المجلس . وقال الشراح ان هذا السبب وهو المسؤولية الوزارية هي التي تجعل حق رئيس جمهورية فرنسا في عدم اصدار القوانين وهميا .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — كأن حضرة على بك ماهر ينسى أن هناك الى جانب البرلمان والوزارة قوة أخرى ذات أثر هي قوة الملك . صحيح أن الملك لا يتدخل في شؤون القوانين مباشرة وهذه نتيجة مترتبة على عدم مسؤوليته وعلى أن شخصه مقدس لا يمس . لكن عدم مسؤوليته وكون شخصه مقدسا لا يمس لا يمنع أن له وزنا وأثرا — أم أن حضرة على بك يفرض وجود مجلس ووزارة فقط .

حضرة على ماهر بك — لم أكن لأفرض ونحن نضع هذا الدستور أن شخصية الملك مستقلة في هذا الباب خصوصا بعد ما قررنا أن الملك يحكم بواسطة وزرائه وأن كل أمر للملك يوقعه الوزير المختص ويتحمل مسؤوليته . فأما ان كنتم ترون اليوم غير هذا وصح أن يحكم الملك من غير واسطة وزرائه فهذا يكون رجوعا الى حكم الفرد .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أفكر أن للملك شخصية تسمح له أن يقول ان هذا القانون يخرب البلاد فيجب أن أوقفه . وهو يجد حيثة وزارة توافق على رأيه .

حضرة محمد علي بك — اسمعوا ما يقوله أسمن في هذا الباب ( وتلا فقرة من أسمن تنهى أن للملك حق إيقاف القانون اذا وجد وزارة تؤيده في ذلك) .  
حضرة على ماهر بك — هذا مستحيل عملا كما ينت .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — اذا أقر المجلس قانونا لحله الملك  
وجرى انتخاب مجلس جديد أقر القانون فهل يتحتم سقوط الوزارة ؟  
حضرة على ماهر بك — متى أعتقدت الوزارة أنها لا تستطيع البقاء  
في مناصب الحكم لأنها لا تعتمد على ثقة المجلس وجب عليها أن تستقيل .  
حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أعتقد أن الوزارة يجب أن تخضع  
لرأى الأمة في الحالة الثانية وتنفذ القانون .

حضرة على ماهر بك — هذا في سويسرا حيث يعين الوزير لسته  
وتكون مأموريته تنفيذ قرارات الاغلبية .  
حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — كأنما يريد حضرة ماهر بك أن  
تستقيل الوزارة حتما كلما اختلفت في رأى مع المجلس — أما أنا فأعتقد أن  
الثقة وعدم الثقة مسألة اعتبارية .

حضرة على ماهر بك — أختتم كلامى بأن حق معارضة القوانين ليس  
من مصلحة العرش في شيء . وليس من المصلحة أن يصادم العرش المجلسين .  
وقد أشرت الى ذلك في تقريرى من غير أن أشرحه . أما اليوم فانكم تضطروننى  
لشرحه اضطرارا . تكلم كثيرون عما للملك انكثرا من حق معارضة القوانين  
أما أنا فأكرر أن هذا الحق أصبح نظريا وسقط في العمل بالاهمال وعدم  
الاستعمال وهو انما أهمل بعد حوادث لا يزال التاريخ يذكرها . فقد كان كل  
ما للمجالس في بادىء تكوينها في انكثرا أن تقدم للملك عرائض تطلب فيها  
اليه أن يصدر قانونا في شأن معين . وكان هو يقدر ضرورة الاصدار أو عدمه .  
ثم تطور ذلك وأصبحت المجالس تقدم مشروعات القوانين للملك كى يصدرها  
اذا رأى ذلك . وهذا أساس حق التصديق في انكثرا . وقد كان للملك الى جانب  
ذلك حقوق أخرى ، منها اصدار أوامر باسم Ordenances بدون اشتراك  
المجلس وتكون سارية على جميع أهل البلاد . ومنها إيقاف سريان القانون  
الذى يصدره مجلس النواب في زمن معين . وكان له أكثر من ذلك أن يقيد  
القوانين العامة بوقت معين أو حال معينة . وكان له أن يفرض ضرائب  
تجنى لجيشه الخاص وكان كرئيس عام للجيش يصرفه كيف شاء ولا يلجأ للمجلس  
في شيء من أمره الا اذا أراد أن يفرض ضريبة عامة للجيش . هذه حقوق

لا يمكن تصورهما في الوقت الحاضر . وقد ظلت وظل معها حتى إيقاف القوانين وعدم التصديق عليها الى القرن السابع عشر الذي أسرف فيه في استعمال حق المعارضة وكان من نتائجها اضطرابات قومية وحروب أهلية أدت إلى قيام جمهورية كرمويل وإلى أمور خطيرة لا يرضاها مصري لبلاده بعد هذه الحوادث أصبح الملك يصدق على كل ما يوافق عليه المجلسان من القوانين فلم يستعمل حق المعارضة من سنة ١٧١٤ فن ذلك الحين لم يستعمل حق اعتراض القوانين في انكلترا أبدا وأصبحت القاعدة الثابتة كما قررنا وجوب تصديق الملك على كل قانون يقره البرلمان رغما من تفسير رجال القانون من استمرار بقاء هذا الحق نظريا . اذن فقرر حق المعارضة ليس من مصلحة العرش في شيء . وما دامت الأمة مصدر كل سلطة فيجب أن تكون كلمة نواب الأمة نافذة حتما . قيل لنا أن لرئيس جمهورية فرنسا أن يرد القانون في ظرف شهر للمجلس كي يعيد النظر فيه ولكن قرر الشراح أن هذا الحق لا معنى لوجوده في الحياة الدستورية الفرنسية . وهو حق لم يستعمل أبدا من سنة ١٨٧٥ أى من وقت تخريره . يعترضنا سعادة عبد الحميد مصطفى باشا ويقول أن حق التصديق على القوانين لا يتناقض مع سيادة الأمة ويحتج بدستور البلجيكي الذي يقرر سلطة الأمة وحق الملك في التصديق جنبا لجنب . لكن وضع الدستور البلجيكي على هذه الصورة لم يسلم من نقد الشراح إياه بأنه لم يستطع أن يوفق بين سلطة الأمة وحقوق السلطة التنفيذية . هذا فضلا عن أن حق معارضة القوانين لم يستعمل في بلجيكا الا في أحوال نادرة لا أهمية لها .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — ما دامت الأمم تقبل قوانينها النظامية فلا عبرة بمعارضة الشراح . تلك معارضة نظرية لا قيمة لها أمام الواقع وهو قبول الأمم . على أن بين يدي كتابا يقرر أن حق اعتراض القوانين باق في انجلترا الى الآن .

فضيلة الشيخ نجيت — كانت المناقشة دائرة في الجلسة الماضية حول ما إذا كان للسلطة التنفيذية حل المجلس أم لا . ولا يزال الى الآن نعالج المسألة للوصول الى حل ولم نصل . ونحن نرى رأى أغلب الشراح أن اشتراط توفر

أغلبية مكونة من ثلث الأعضاء أصعب من حل المجلس . ثم أن في الاقتراح خلطاً بين الدساتير فقد أخذ الشهر من قانون فرنسا وأغلبية الثلثين من أمريكا وقد جعل الدستور الأمريكي التصديق أو حق المعارضة قائماً لعشرة أيام فقط .  
حضرة على المنزلاوى بك — أعدل اقتراحي لعشرة أيام .

فضيلة الشيخ بنحيت — على أن القانون الأمريكي الذي لم يعدل من مائتي سنة خمس عشر مرة معترض عليه من أكثر الشراح . ذلك لأن تعليقه اصدار المشروع الذي يعترضه رئيس الجمهورية على أغلبية ثلث أعضاء المجلس تعليق على شبه مستحيل مؤداه أن المشروع يجب أن يرفض . أعطينا حق اقتراح القوانين للحكومة وللجسسين . فإذا قدمت الحكومة قانوناً تريد من المجلسين إقراره كان من غير المفهوم أن تعترضه بعد الإقرار ولو تعدلت بعض موادها إذ لا يصح رفض قانون بسبب تعديل طرأ على موادها . وإذا اقترح أحد المجلسين قانوناً فقد قرره ألا ينظر في المجلس إلا بعد أن تنقضي لجنة ثلثي ماذا كان صالحاً للنقاش ومقيداً للأمة وفي هذا ضمان كاف يجعل رفض الحكومة لقانون اتخذت في شأنه كل هذه الاحتياطات غير جائز .  
وهنا أرى أن ملاحظة حضرة على ما هو بك وجهة وتستحق الاعتبار أزيد على ما تقدم وجوب الأخذ بما ورد في قانون فرنسا بشأن القوانين التي يقرر المجلسان الاستعجال في شأنها . فهذه يجب تنفيذها في ظرف ثلاثة أيام من إقرار المجلسين إياها .

وعلى العموم فاني موافق لرأى حضرة محمد على بك .

حضرة زكريا نامق بك — نحن منذ أمس ندور حول هذه المسألة التي وضعتها اللجنة الفرعية رجاء زحزحتها ثم لا نستطيع ذلك لأنها جمعت في صلبها مبدأين : حق التصديق وحق الحل . ونحن لا نستطيع أن نحورها إلا إذا هدرنا أحداً الحقين فنمنع حق التصديق أو نمنع حق الحل . على أن عيب المادة الحقيقي هو جمع الحقين فيها مما من غير أن يكون لهذا الجمع مقتضى .  
أن حق الملك في الاشتراك في التشريع حق ثابت مقدس وحكمته عدم ترك المجالس التشريعية مطلقة الحرية في الاستبداد بالأمة على نحو ما قرر سعادة عبد الحميد مصطفى باشا . وهذا الاستبداد بالأمة وحملها على أن تسير على غير

رأيها ممكن . فقد يوجد في المجالس زعيم قوى كبير الأثر في من حوله فينال لفظه وتأثير سلطانه أغلبية قد تكون ضعيفة ولكنها على كل حال ملزمة ترى لو تحققت الأغلبية بصوت واحد ثم انضم الملك للجهة الأخرى افلا يعدل صوته هذا الصوت الذى كون الاغلبية وكونها مسحورة بلفظ الزعيم . فحق التصديق مقدس وحق الحل مقدس . وليس في امكاننا ان تنقض اساس المادة التي جمعتها على هذا النحو المخيف الذى نرى . فهلا يمكن ان نحذفها حذفاً تاماً من الدستور ، واذا نحن حذفناها فهل يوجد في نصوص الدستور الأخرى ما يبدد النقض الذى ينشأ بحذفها ، ما أشك بذلك . وليس الدساتير الأخرى اى مادة تقابلها بل كلها تكتفى بالنص على حق التصديق وحق الحل .

حضرة توفيق دوس بك — لا يصح أن نفر من الصعوبة بحذف المادة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — هل تريد حذف المادة ؟

حضرة زكريا نامق بك — نعم .

حضرة محمود أبو النصر بك — اكتفاء بماذا .

حضرة زكريا نامق بك — اكتفاء بما يتقرر في العمل وما تقرره التقاليد اذا قدم قانون للجلسين وأقره ورفع للملك صاحب حق التصديق فاما أن يصدق وتلك هي القاعدة . واما أن لا يصدق وهذا هو الاستثناء الذى لا يلجأ الملك اليه الا اذا أيقن أن المجلسين تحت تأثيرات خارجية يصعبان معها غير معبرين عن رأى الأمة — وفي هذه الحالة للملك أن يرفض التصديق أو يرد القانون للجلسين وله أن يرجع إلى الأمة اذا أراد وكل ذلك تطبيقاً للقواعد العامة ومن غير احتياج إلى نص مرعب كالنص الذى أمامنا .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — تجمع المادة ٥١ بين ثلاث مبادئ الأول خاص بأن كل قانون رفض أو لم يصدق الملك عليه لا ينظر في دور الاعتقاد نفسه — الثانى حق التصديق — الثالث حل مجلس النواب .

وقد ورد حق التصديق في المادة ٦٤ وحق الحل في المادة ٦٥ فكان من الواجب مناقشة المواد الثلاثة معاً .

نحن الآن في حالة ملك جاء وعرض علينا ان نقاسمه سلطته . فنحن



في اقتسامنا إياها تبقى له من السلطة ما لساثر ملوك أوروبا . فكل ملك حق التصديق وحق الحل ونحن لا تنازع فيهما . وإنما المسألة التي تناقشها الآن متعلقة بما إذا أقر المجلسان قانونا فاعترضه الملك . لقد قرر سعادة عبد الحميد مصطفى باشا بالأمس أن من النادر جدا أن يعارض الملك المجلسين حينما يقران أمرا معا . فنحن إذن الآن في صدد حال نادرة وخاصة بالتفاصيل . ولا يصح أن تكون مثل هذه الحال موضع نص في الدساتير . فأنما تضع الدساتير المبادئ العامة وتترك التفاصيل للعمل . ودخولنا في التفاصيل هو الذي أدى بنا الى هذا الموقف الحرج .

سعادة ابراهيم الهلباوى بك — وأى حرج . إنما نحن نتناقش .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — حرج جدا يا هلباوى بك . نحن لا نسلم بأن يهدم ما قرره المجلسان . فإن شئتم أن يكون حق التصديق حقا عاما يستعمله الملك حسب الظروف فإني موافق وأنا أؤمن بحق الملك في التصديق . أما في الحالة التي نحن فيها وهي إعادة النظر في القانون بعد توقيفه بستة فأنا أرى من المحتم أن يصدق الملك على القانون .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — قلت أنك تريد أن تعطى الملك بمقدار ما الملوك أوروبا فعل عدلت عن رأيك .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — أنا لازلت على رأيي وأريد أن يحذف من المادة نصفها الأخير .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذا ضد مصلحة الأمة . الواقع أننا نتناقش الآن على مجهول . ويجب قبل أن نتناقش في هذه المسألة أن نعرف حقوق ملوك أوروبا بملكية مملكتهم في أمر التصديق على القوانين .

حصل خلاف بيننا في أمر إنجلترا وفيها إذا كان حق الملك في التصديق لا يزال باقيا أم هو قد سقط بعدم الاستعمال . وإنى أرجو أن أوجه لهذه المناسبة سؤالا : إذا فرضنا أن استعمل ملك إنجلترا حقه في التصديق على اعتبار أنه حق مقرر له في الدستور فهل ثور البلاد .

حضرة على ماهر بك — نعم ثور .

حضرة الياس عوض بك — الذي يحكم بالفعل في إنجلترا هو رئيس الوزارة .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — يستشهد حضرة الياس عوض بك بأن الحكومة الانكليزية هي وحدها المسئولة . صحيح ان الملك لا يستعمل حقوقه الا بواسطة حكومته . ولكن ذلك لا يغير شيئا فاذا فرضنا ان الحكومة امتنعت عن التصديق وواقعتها الملك فهل لهذا هذا الحق أم لا ؟  
حضرة الياس عوض بك — هذا الحق سقط بعدم الاستعمال .

حضرة توفيق دوس بك — ردا على هذا اسمحوا لي ان اتلو عليكم ما يأتي :  
(وتلا من كتاب يرجس مترجما من الانكليزية الى العربية) اقرر هنا ان حق عدم التصديق الممنوح للتاج لم يستعمل من سنة ١٧١٤ . فهل يصح لذلك اعتبار هذا الحق ساقطا لعدم استعماله ؟ ان من مبادئ الدستور الانكليزي ألا يضيع حق من حقوق التاج بمجرد الإهمال او عدم الاستعمال . على انا يجب ان نفرق هنا بين حالتين . حالة الحق المقرر بالقانون . وحالة الحق المقرر 'العرف' . فاما الحق المقرر بالقانون فيبقى ما بقى القانون . واما الحق المقرر بالعرف فيسقط باهماله وعدم استعماله .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — لقد قرر الشارع هنا ان المنصوص عليه لا يسقط بالتترك .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — اما والمسالة خلافية في سقوط الحق بالتقادم وعدم سقوطه فلترك القانون الانكليزي . لكن ما قولكم في باقي دساتير أوروبا التي صدرت في القرن التاسع عشر وعُدل بعضها في آخره (سنة ٨٤ وسنة ٨٦) وبعضها في القرن الحالي سنة ٩٠٢ وسنة ٩٠٥ وهذه كلها دساتير وضعتها امم اخذتها من ملوكها عنوة عقب حروب او ثورات ، على اني ارجو أن نفرق دائما بين الملوكيات والجمهوريات في هذا الشأن . ويجب استيفاء للبحث ان نستعرض الدساتير الملوكية واحدا بعد الآخر منقولة عن كتاب دارست .

هولند : دستور ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٧ مادة ٧١ — الملك يقدم للبيئات النيابية مشروعات القوانين وغيرها من المعروضات التي يراها لازمة — وله حق التصديق على ما تقرره الهيئة النيابية من مشروعات القوانين كما له حق رفضها .  
لوكسمبرج : دستور سنة ١٨٦٨ — الجراندوق يصدق على القوانين

ويصدر وبين مراده في ظرف الستة الأشهر التالية لقرار المجلس .  
روسيا : دستور سنة ١٨٥٠ معدل . مادة ٦٢ ص ٢١٣ أول — التشريع مشترك بين الملك والمجلس فاتفقهم واجب لوضع القانون .  
 مادة ٥١ ص ٢١٢ أول — للملك حق حل المجلس معاً أو بالانفراد .  
النمسا : دستور سنة . . . مادة ١٣ ص ٣٧ أول — مشروعات القوانين تقدم للرشترات من الحكومة وللرشترات أيضاً اقترح القوانين مما يدخل في اختصاصه وكل قانون يلزم له اتفاق المجلس وتصديق الملك . . . .  
 ( لا ميغاد للتصديق ) .

مادة ١٩ ص ٢٩ — حق الحل والتأجيل هو للإمبراطور (بلا تحديد صور) .  
إيطاليا : دستور سنة ١٨٤٨ . مادة ٧ ص ٦٧٥ أول — الملك يصدق على القوانين ويصدرها .

مادة ٥٦ ص ٦٨٢ أول — اذا كان أحد فروع السلطة التشريعية أو التنفيذية يرفض مشروع قانون فلا يمكن تقديمه في نفس دور الانعقاد ( لا يوجد حكم يضطر الملك للتصديق حتى ولو صمم المجلسان على رأيهما في دور انعقاد آخر ) .

اسبانيا : دستور سنة ١٨٧٦ . مادة ٥١ ص ٧٠٤ — الملك يصدق على القوانين ويعملها .

مادة ٤٤ ص ٧٠٣ — اذا رفضت إحدى الهيئتين مشروع قانون أو امتنع الملك عن التصديق عليه فلا يمكن تقديمه في نفس دور الانعقاد ( شرح الملحوظة بالنسبة لـ إيطاليا ) .

البرتغال : دستور سنة ١٨٢٦ . مادة ١٣ ص ٧١٦ أول — السلطة التشريعية للجالس بشرط تصديق الملك .

مادة ٥٥ ص ٧٢٢ أول — مضمونها أن المجلسين اذا وافقا فآخر موافق منهما يرسل القانون مع وفد للملك للتصديق عليه .

مادة ٥٧ ص ٧٢٣ أول — اذا لم يصادق الملك فيجب ه الملك يرغب التأمل ليرى رأيه في الوقت اللازم ، والمجلس يجيب عليه بالشكر .  
 مادة ٥٨ — امتناع الملك عن التصديق حكمه مطلق .

مادة ٥٩- وانما الملك يصدق أو يمتنع عن التصديق في ظرف شهر من تاريخ تقديم المشروع له ( لحق التصديق وعدمه مطلق بلا أدنى رقابة على الملك ) .  
السويد : دستور سنة ١٨٦٦ وسنة ١٩٠٩ . مادة ٨٧ ص ٧٢ ثاني -وضع القوانين العامة من حقوق الريكسداغ بالاتفاق مع الملك ..... فلا يمكن للملك بدون رضا الريكسداغ ولا للريكسداغ بدون رضا الملك أن يضع أى قانون جديد أو يلغى قانونا قديما . وباقي المادة تشير أن للملك رفض التصديق نهائيا ولكن على شرط اخطار المجلس بأسباب الرفض .

الدانيمارك : دستور سنة ١٨٦٦ . مادة ٢٤ ص ٨ ثاني - موافقة الملك ضرورية لجعل قرارات الريجيداع قانونا ..... اذا قرر الريجيداع مشروعا ولم يصدق عليه الملك قبل دور الانعقاد الثاني اعتبر كأنه لم يكن .  
الروسيا : مادة ٨٦ ص ١٥٨ ثاني - تصديق الملك شرط في نفاذ القانون .  
مادة ١١٢ ص ١٦١ ثاني - المشروعات التي أقرها المجلسان ولم يصدق عليها الملك لا يعاد نظرها في نفس الدور ( يلاحظ أن الملك لا شيء يجبره على التصديق ) .

رومانيا : دستور سنة ١٨٦٦ ومعدل سنة ١٨٨٤  
مادة ٣٢ ص ٣٣٧ ثاني - حاصلها أن تصديق الملك ركن في التشريع .  
مادة ٩٣ ص ٢٤٨ و ٢٤٧ ثاني - للملك أن يرفض التصديق على القوانين .  
مادة ٩٥ ص ١٤٨ ثاني - للملك حل المجلسين او احدهما .  
السرب : دستور سنة ١٩٠٣ . مادة ٣٣ و ٣٥ ص ٢٦٥ ثاني - التشريع من حق الملك والهيئة النيابية معا فاتفقهما ضرورى .

مادة ٤٣ ص ٢٦٦ ثاني - الملك يصدق على القوانين ويصدرها .  
مادة ٥٤ ص ٢٦٧ ثاني - الملك له حق حل المجلس (وهو مجلس واحد).  
اليونان : دستور سنة ١٨٦٤ . مادة ٢٢ ص ٢٠٤ ثاني - التشريع من حق الملك والمجلس معا .

مادة ٣٦ ص ٣٠٥ ثاني - الملك يصدق على القوانين ويصدرها وكل مشروع قانون أقره المجلس ولم يصدق عليه الملك في ظرف شهرين من انتهاء دور الانعقاد يعتبر مرفوضا .

مادة ٣٧ ص ٣٠٦ ثاني - للملك حق حل المجلس .....  
اليابان : دستور سنة ١٨٨٩ مادة ٥ ص ٦٨٧ ثاني - التشريع من حق  
الامبراطور بموافقة البرلمان .

مادة ٦ ص ٦٨٨ ثاني - الامبراطور يصدق على القوانين .....  
مادة ٧ ص ٦٨٨ ثاني - الامبراطور له حل مجلس النواب .  
النرويج : دستور سنة ١٨١٤ حصلت فيه تعديلات مختلفة وبعض موادها  
تعديل سنة ١٩٠٨ .

مادة ٨٧ ص ١٣٨ ثاني - متى وافق المجلسان أو وافق البرلمان مجتمعاً  
على قانون فيرفع لتصديق الملك .  
مادة ٧٨ ص ١٣٨ ثاني - .....  
إذا امتنع الملك عن التصديق رد القرار لمجلس النواب مبيناً انه لا يرى  
من المناسب المواظبة الآن ولا يمكن حيتئذ أن يقدم القرار للملك في نفس  
دور الانقضاء .

مادة ٧٩ ص ١٣٩ ثاني - إذا صدق البرلمان على مشروع قانون بعد  
ثلاثة انتخابات متوالية في ثلاثة أدوار انعقاد عادية منفصل بعضها عن بعض  
بلورين عادين على الأقل وبدون أن يكون صدر من البرلمان مشروع مخالف  
في الفترة بين الرأي الأول والرأي الأخير ثم عرض هذا المشروع على الملك  
برجاء التصديق عليه اذ هو قد صار محتملاً ببحثاً دقيقاً واتضحت صلاحيته فإن  
هذا المشروع يكون قانوناً ولو لم يصدق عليه الملك .

مادة ٨٠ ص ١٣٩ ثاني - ( تعديل ١٩٠٨ ..... بعد انتهاء العمل  
وتأجيل الانقضاء بأمر الملك فالملك يبين أيضاً رأيه في المشروعات التي لم يسبق  
له اعطاء رأيه فيها بأن يوضح ما اذا كان يتمدها أو يرفضها وكل قرار لم  
يعتمده صراحة يعتبر مرفوضاً ) .

مادة ٨١ ص ١٣٩ و ١٤٠ - ( تعديل سنة ١٩٠٨ ) فيها صيغة تصديق  
الملك على القوانين .

بلجيكا : دستور سنة ١٨٣١ المعدل سنة ١٨٩٣  
مادة ٣٩ ص ٧٧ أول - التشريع بالاشتراك بين الملك والمجلسين .  
مادة ٦٩ ص ٨٥ أول - الملك يصدق على القوانين ويعملها :

فهذه الدساتير كلها تعطي الملك على ما ترون حق التصديق أو الرفض باعتباره ركنا من أركان السلطة التشريعية . والقانون الذي لم يصدق عليه الملك شأنه شأن القانون الذي صدق عليه أحد المجلسين ولم يصدق عليه المجلس الآخر . وهذه الدساتير كلها صدرت في القرن التاسع عشر وكثير منها عدل في مواده لغاية سنة ١٩٠٨ هذا الحق المطلق في التصديق أو الرفض هو ما نريد الآن أن نتفاده لأننا لا نريد أن نجعل لسلطة الأمة وزنا في دستورنا أكثر مما هو مقرر لأمم أوروبا في دساتيرها . ولئن وجدت في أوروبا أمة حاولت أن ترأى بسلطة الأمة عن أن يكون تصديق الملك ذاهبا بها فذلك هي الترويج التي عدل في دستورها الى سنة ١٩٠٨ والتي تضع نصوصا لمسألة التصديق في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ مما تلي عليكم وقد رأينا أن حق التصديق لا يصبح مقيدا الا اذا مرّ القانون بثلاثة مجالس متوالية تستغرق تسع سنوات فاذا أقر المجلسان القانون بعد ذلك لم يكن من التصديق مفر .

هل تأخذ بهذا الحل ؟ — كلا .

حضرة علي ماهر بك — هذا الحل كان موجودا في فرنسا بقانون سنة ١٧٩١ الجمهوري . أما الملوكيات فبقى التصديق فيها مطلقا الا من القيد الذي وضع في دستور نرويج — على أني لا أخالف حضرة علي بك ماهر في وجهة نظره . بل أرى أيضا أن من العقل عليا ونظريا أن لا أقع في التناقض فأقول بأن الأمة مصدر كل السلطات ثم أعطى الملك حق اعتراض القوانين بصفة مطلقة . وقد كنت أميل الى اقتراح حضرة محمد علي بك أو حضرة منزلاوى بك على شرط أن تتفادى الضجة القائمة حول حق التصديق من غير أن يزيد في حقوق الملك أو تنقص منها — فيمكن الخروج من ذلك بان تنقل حكم احدى الجمهوريات كأمريكا مثلا وذلك أو افق على اقتراح حضرة علي بك المنزلاوى ارضاء للجميع

حضرة عبد الحميد بدوى بك — بعد ما استعرضت كل هذه القوانين لا يصح أن تلجأ لحل يخالفها بنية تتفادى ضجة فليس يصح أن يكون ذلك من أدس الدساتير — وها هي القوانين كلها مجمعة على حق التصديق واطلاقه .

حضرة توفيق دوس بك — عندي تعديل لرأى حضرة علي بك المنزلاوى

— ان اقتراحه مؤيد لسلطة الأمة من حيث ان الملك اذا اعترض المشروع ثم أقره البرلمان بأغلبية الثلثين من مجموع أعضاء كل من المجلسين وجب أن ينفذ — وان لم يعترضه في بحر شهر اعتبر ذلك تصديقاً منه . أما اعتراض حضرة هلباوى بك فقام على انه اذا رد القانون ونال أغلبية عادية ولكنها دون الثلثين فانه يسقط الى الأبد . لذلك أرى ان يضاف : في حالة رد الملك المشروع للمجلسين وتصديقهما عليه بأغلبية دون الثلثين وجب حل المجلس والرجوع لرأى الأمة — نحن هنا نعالج ثلاث حالات . الأولى اذا أقر المجلسان مشروعاً وصدق عليه الملك يصبح قانوناً نافذاً . الثانية اذا رد الملك مشروعاً فأقره المجلسان من جديد بأغلبية ثلثي الأعضاء فانه يصبح قانوناً نافذاً . والثالثة اذا رد الملك المشروع فساد المجلسان لاقراءه ولكن بأغلبية دون الثلثين وجب الرجوع الى رأى الأمة بمجلس النواب فاذا صدق المجلس الجديد على المشروع بأغلبية عادية وجب نفاذه وعلى ذلك أقترح أن يكون نص القاعدة كما يأتي :

كل مشروع أقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد الى البرلمان في بحر شهر . فاذا أقره بأغلبية ثلثي الأعضاء في كل مجلس وجب تنفيذه فاذا لم يرد في بحر شهر اعتبر هذا مصادقة من الملك عليه . أما اذا رد وحاز أغلبية عادية أقل من الثلثين وجب إما تصديق الملك أو حل المجلس وما يقره المجلس الجديد بأغلبية عادية يجب نفاذه .

حضرة محمد علي بك — اذا حاز القانون أغلبية مطلقة في مجلس الشيوخ وأغلبية الثلثين في مجلس النواب فاذا يكون الحال ؟  
حضرة توفيق دوس بك — يجرى الحكم الذي اقترحت لاني اشتطت أغلبية الثلثين في كل من المجلسين .

حضرة علي المنزلاوى بك — اقتراح دوس بك تصيب بمحمل الرجوع للقاعدة الأصلية أفضل من الأخذ به . لذلك أصر على رأي وأرى أنه خير ما يمكن العمل به الآن . ان للملك كشارك في السلطة التشريعية وكرئيس للسلطة التنفيذية أن يعترض القوانين . وهو لا يعترضها حبا في اعتراضها بطبيعة الحال وانما يعترضها لضرورة يراها . فقد يقرر البرلمان رفع أقصى

ضريبة القندان من ١٥٠ قرشا إلى ٤٥٠ قرشا فيرى الملك أن الأمة لا ترتاح إلى هذا القانون فإذا هو رده إلى المجلس فأقره من جديد بأغلبية الثلثين كان ذلك دليلا على أن الأمة راضية . أضف إلى ما تقدم أن الملك يحكم بواسطة وزرائه والوزراء مسئولون أمام البرلمان فلا خوف من اشتراط أغلبية الثلثين . ولنا أرقى من الولايات المتحدة التي طبقت هذا الحكم منذ مائة وعشرين سنة ولا ضرورة لاي راد حق الحل في كل موضوع .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أقرح حضرة على المنزلاوى بك اقتراحه الخاص بالثلثين وقال انه نظام جرت عليه الولايات المتحدة وهي أمة راقية فيصح أن تأخذه في دستورنا . ليست المسألة مسألة رقى ولكن المسألة متعلقة بتماك أجزاء القانون . فالنص على أغلبية الثلثين تماك مع باقى أحكام دستور أمريكا ولكنه يختلف عن باقى الأنظمة . ذلك بان الحق الذى أباح للرئيس اعتراض القانون ورده وعدم انفاذه الا اذا حاز أغلبية خاصة متصل تمام الاتصال بنظام تقسيم السلطات في أمريكا . فليس لرئيس الجمهورية حق حل المجلس وليس تحت مسئولية وزارية أمام المجلس . أما نحن فنصدر فى كل اعتباراتنا عن نظام بنى على المسئولية الوزارية وهى حجر الأساس فى دستورنا . لذلك اذا صح أن نستأنس فيكون استئناسنا بالقوانين الأوروبية . والقانون العام فى أوروبا يجعل للملك حق الامتناع عن التصديق الى غير اجل على نحو ما عرضه علينا حضرة عبد العزيز فهمى بك . وقد يترتب على هذا الحق ان يستمر الملك فى الامتناع وان يهمل القانون نهائيا الى الأبد . على ان للمسألة اتصالا وثيقا بالمسئولية الوزارية يزول هذا التخوف ويبين لنا جليا أن المسألة اعطيت أهمية أكثر مما يجب لها فى الواقع .

ان القانون الذى يصدق عليه المجلسان ويتمتع الملك عن التصديق عليه لا يعدو أن يكون أحد اثنين . قانون يمس السياسة العامة للوزارة فهى لاتستطيع أن تحكم بمقتضاه وترى نفسها عاجزة عن تسير الأمور اذا هو نفذ . وقانون دون ذلك وهو الغالب . وقوانين هذا الصنف ليست من الخطورة بحيث تستدعى كل ما أحيط به أمرها من العناية فى هذه المناقشات . لأن القانون سادس والأحوال كانت جارية على غيره أو بدونه قبل أن يسن



ومن السهل تصور البلاد سائرة بدونه . ومثل هذا القانون ليس الا صورة من صور الاصلاح يتعذر القول بأن الحياة العامة لا تستقيم الا به . فلا معنى لأن يحظر على الملك ابداء رأيه فيه ولا لأن نحاول تعطيل أثر هذا الرأي . لذلك ترون كل البلاد المملوكة لا تخرج أن ترى قانونا يسقط الى الأبد لامتناع الملك عن التصديق عليه .

أما اذا كان القانون ماسا بالسياسة العامة في المسؤولية الوزارية العلاج الكافي . ذلك بأن الوزارة اذا رأت أنها لا تستطيع القيام بوظيفتها التنفيذية من غير قانون معين ولم يوافقها البرلمان على هذا القانون فلا يحبس لها من أن تستعمل فإن أغلبية المجلس اراأت السير بدون هذا القانون وتمسكت به الوزارة كان للمجلس اسقاطها ، والعكس صحيح . فلو أن المجلس أراد سن قانون رآه جورها في السياسة العامة تخالفته الوزارة كان له أن يسقط الوزارة لتجيه وزارة تنفذ رأى الهيئة النائية عن الأمة .

وما دما قد جعلنا أغلبية المجلس العادية كافية لاسقاط الوزارة متى قررت تلك الأغلبية عدم الثقة بها فلا يصح مطلقا وضع أغلبية غير عادية فيما هو دون ذلك أهمية . لأن المسؤولية الوزارية هي أكبر مقياس للخلاف بين السلطتين . فاذا قررت الأغلبية العادية قانونا ماسا بعمل الوزارة ورأت الوزارة أنها لا تستطيع السير بهذا القانون كانت في خلاف مع الأغلبية اللازمة لبقائها . أما ان كان القانون غير ماس بالسياسة العامة كان من التجوز الذى لا يستقيم مع النظر الصحيح أن نطلب أغلبية خاصة تزيد على الأغلبية اللازمة لبقاء الوزارة .

لهذا كله لا أهم معنى لاشتراط أغلبية خاصة لنفاذ القانون بعدما اشترطنا أغلبية عادية لمسئولية الوزارة مع أن الاولى أقل أهمية من الثانية .

بقى وجه آخر للسألة . أنا أسلم بأن المادة بأحكامها الخاصة هي التي خلقت هذا الاشكال . ولو فصل الحكان عن بعضهما على نحو ما قاله حضرة زكريا نامق بك وتقرر للملك حق التصديق من جهة وحق الحل من جهة أخرى لما كان ثمة محل للاعتراض على ذلك . فائقى لا أذكر الا صوتا واحدا ارفع جند حق التصديق . أما حق الحل فلم يعارض فيه أحد . وما دام الأمر كذلك

فلا أرى محلا لعدم التسليم بالمادة خصوصا بعدما بين لنا حضرة عبد العزيز بك أن الدساتير كلها لا تضع حدا لحق التصديق وهذه المادة تضع له حدا فضلا عما سبق فإن الدستور الذي وضعناه قائم فيما أرى على فرض أن الأغلبية العادية هي التي تقرر الأمور فيما عدا تعديل الدستور لما لهذه المسألة من الخطورة الخاصة . وهذه الأغلبية العادية هي التي تتحكم في كل شيء حتى في أعظم المظاهر البرلمانية ، مظهر المسؤولية الوزارية .

وانما لوحظت الأغلبية الخاصة في تعديل الدستور لأن الأمر من الخطورة بحيث لا ينظر فيه إلى رأى مجلس واحد بعينه بل إلى رأى الأمة كلها فانما الدستور حياة البلاد اذ انه هو الذي يكيف صورة الحياة العامة . فالأخذ فيه بالأغلبية الخاصة معقول . أما فيما سواه فلا محل لأغلبية خاصة وقد لوحظ ذلك كله في أوروبا . ولذلك جعل حق الملك في التصديق مطلقا لا مقيد له . ولقد بالغت الدول التي أرادت تقييد هذا الحق في الاحتياط كما حصل في زويج ولم تتقبل دولة من حق التصديق أو الرفض المطلق إلى الزام الملك بالتصديق أو الرفض في شهر على نحو ما هو مقترح أمامنا .

لذلك لا أرى موافقة حضرة عبد العزيز فهمي بك في التخرج أمام الضجة العامة عن الأخذ بقواعد القانون العام . إن حق اعتراض القوانين لا يستعمل كل يوم ولا يمكن استعماله كل يوم . ولو أنكم بنيتم كل غوافكم على أن الحكومة ستقف أبدا بالمرصاد للمجلس لما كان هنا محل لدستور فانما يلحظ في وضعه الأوقات العادية لا الحركات الاستثنائية . ثم إن هذه المخاوف لاوجه لها مع وجود المسؤولية الوزارية وأنا انما تضع تصوصا لعموم الأحوال . وعموم الأحوال تقتضى احترام الرأى العام . لذلك أرجو أن تلاحظوا عند التفكير في تقييد حق الملك في التصديق . إن عدم التصديق ظاهرة نادرة وأن تصوروا المسألة بصورتها الحقيقية فأتى أعتقد أنها أحيطت بكثير من الغموض والابهام . ولو أنها ظاهرة واضحة لما كان لكل ما أبدى من التخوف محل ولما قيل بأن المادة فيها شيء من التهديد للحريات .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — المسألة تنورت .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — كلا . فإن كلام حضرة بدوى بك يقتضى

التفكر في معالجتها على طريقة كطريقة المبدأ الترويجي.

وفي جلسة ٢١ يونيه استمرت المناقشة في نفس المبدأ.

معالي الرئيس — هل ترون أن نبدأ بأخذ الأصوات على القاعدة الحادية والخمسين ؟

حضرة الياس عوض بك — لى كلمة أريد توجيهها قبل أخذ الأصوات. لا يوجد نص في الدساتير كالنص الذى نريد وضعه. وإنما تعطى الدساتير للملك حق التصديق وحق الحل من غير تحديد. أما الاجراءات فلا ينص في الدستور عليها. والقاعدة الحالية ليست الا اجراءات يحسن تركها لتتقرر بحسب التقاليد البرلمانية.

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — وماذا يكون الحال اذا لم يصدق الملك ؟

حضرة الياس عوض بك — أكرر أن مثل هذا النص غير موجود في الدساتير. ومسئولية الوزارة تقوم مقام هذه القاعدة. ونحن لما أردنا أن نبدع في نصوص الدستور بقينا جلستين ثم لم نصل الى حل. فغير لنا أن نترك للمستقبل تنظيم التقاليد من غير أن نسمى لتحديد صورها المختلفة من اليوم وأن نجرى في دستورنا على سنة الدساتير الأخرى فنكتفى بالنص على حق التصديق وحق الحل.

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لى اعتراض أوجه الى حضرة الياس بك عوض — صحيح أن الدساتير كلها تكتفى بالنص على التصديق ولا تضع حكما بعدم التصديق. وحق التصديق باق نضا في القانون الانجليزى رغم ما ذكره حضرة على ماهر بك. وقد نص الكاتب الدستورى ويسى على ذلك وقرر ان لوجود حق التصديق ولو نظريا أهمية كبرى. ولكننا نحن هنا قد اردنا ان نخطو خطوة نحو الحرية ونريد ان نصورها. فحق الملك في التصديق موجود باتفاقنا جميعا.

فضيلة الشيخ نجيت — هذا مسلم به ولكن هل هو واجب أو جائز ؟  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — الموجود في كل الدساتير الجواز اى أن للملك ان يصدق او لا يصدق.

مماحة السيد عبد الحميد البكرى — لا اعتراض على حق الملك فى التصديق ولكن الحالة التى نحن بصددها ليست من الحالات التى يصح فيها الحل ولذلك لا نوافق على الحل .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — مسألة الحل مسألة اخرى . أرجو ان نسمعوها الى بالاستمرار فى كلامى — عبارة حضرة الياس عوض بك وجيهة لان حق التصديق وحق الحل مقرران فى الدساتير جميعا والتقاليد هى التى تحدد صور استعمال هذه الحقوق فهو يقترح لذلك عدم النص على هذه الصور التفصيلية ويرى الاكتفاء بتقرير الحقين تاركا التفاصيل وتطبيقها للتقاليد والظروف . وهذه الفكرة على وجاهاها قد وجدت ردا عليها فى اللجنة . ذلك أن الاكتفاء بالنص على حق التصديق والحل من غير اشارة الى ما نحن الآن بصدده يكسب تلك القوة العظيمة قوة الملك سلطة كبيرة فى إيقاف أعمال البرلمان والتحكم فى شأن القوانين . وقد أردنا أن نقيّد هذا الحق تفاديا من مداخلة هذه القوة الهائلة وحتى لا تكون للملك الكلمة الأخيرة فى أعمال البرلمان ، لأن حق التصديق المطلق يقتضى حق الرضى المطلق ويجعل الكلمة الأخيرة للملك . وهذا يتنافى مع ما قررناه من أن كل سلطة مستمدة من الأمة . وقد قال العلماء بوجوب تحديد حق التصديق رغم وجوده فى كل الدساتير تحديدا ينتهى بعدم استعماله . ولهذا فكرت اللجنة الفرعية فى إيجاد حل متسق مع القواعد الأخرى وأهمها سلطة الأمة واهتدت الى القاعدة الحادية والخمسين موضع مناقشتنا الآن .

يعاب على هذه القاعده أنها نصت على الحل وأن الحل سلاح فى يد الحكومة . وأنا شخصا لا أجد على المادة مطعنا لانتابها كسبنا حقا جديدا . ولو لم توجد هذه المادة لكان للملك أن لا يصدق على قانون الى ما شاء الله أما المادة فقد فتحت بابا للمجلس اذ جعلت له أن يصدق على القانون فى دور آخر وعندئذ وجب اما أن يصدق الملك على القانون أو يشكو المجلس للأمة لتجرى انتخابات جديدة يكون قول النواب بعدها حاسما . وهذا لا شك هو الرجوع لسلطة الأمة وهذا هو الكسب الذى وصلنا اليه .

يقول المعارضون أن هذه طريقة معينة غير مقبولة وأنا نرجوهم أن يبحثوا

عن طريقة سواها . ولكننا نريد من حضرة الياس عوض بك أن لا يطلب منا الرجوع الى الوراثة .

سالنا معالي طلعت باشا بالأمس عن نص قانون تركيا في هذا الشأن وقد كنت نسيت الاطلاع عليه . وقانون تركيا يعالج المسألة بما يتفق مع الاقتراحات المقدمة من حضرات محمد علي بك . وعلى المنزلاوى بك . فقد نصت المادة التاسعة منه ( معدلة في سنة ١٩٠٩ ) على حق التصديق والاصدار والنشر .

ونصت المادة ٣٥ على المسؤولية الوزارية ووجوب الاستقالة .

ونصت المادة ٤٤ على مداولة المجلسين في مشروع القوانين واعتمادها وتصديق الملك عليها ثم استوجبت أغلبية الثلثين ووقفت عند ذلك من غير أن تنص على وجوب التصديق ولكن الواقع أن هذا السكوت تادب في حق الملك وإن الواجب يقضى بفساد القانون . فهذا علاج من نوع علاج حضرة المنزلاوى بك — وهناك علاج آخر أشرت اليه عند ما تكلمت عن القانون الترويجي في مسألة التصديق فتخيروا العلاج الذى تشامونه . أما أنا فأعتقد بدمي وضميري ان الأولى بقاء القاعدة الحادية والخمسين لانها من أحكم المواد وغاية ما يمكن أن تعدل تعديلا بسيطا .

معالي أحمد طلعت باشا — لى تعديل أعرضه على حضراتكم وهو : كل مشروع قانون أقره البرلمان يصدق عليه الملك أو يرد له عادة النظر فيه في ظرف ( كذا ) فإذا مضى الميعاد ولم يصدق ولم يرد نفذ القانون . ولا يجوز نظر القانون المردود في دور الانعقاد نفسه — أو في خلال سنة — فإذا أصر البرلمان على رأيه نفذ القانون في مدة شهر ان لم يستعمل الملك حقه المخول بمقتضى الدستور وهذا بدون اخلال بما للملك من الحقوق المخولة بمقتضى الدستور .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — لى تعديل أقدمه على اقترح معالي طلعت باشا وهو يبعد فكرة الحل الاختيارى للملك . الواقع ان معارضة الحكومة لقانون أقره المجلسان من الامور النادرة . لأنه اذا كان القانون مقترحا من الحكومة فالمفروض ان الحكومة توافق عليه . فاذا هي لم توافق على قانون أقره المجلسان فاني أقترح بدل أن نجعل للملك حق الحل أن تتوسط في المسألة وذلك بأن نجعل التصديق واجبا متى أقر القانون برلمان جديد جاء بعد انتخاب

جديد بالطرق العادية .

حضرة محمد علي بك — أى بعد ست سنوات .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — وقد يكون فى السنة الثانية اذا وقعت الحادثة فى آخر المدة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لقد قرر القانون النرويجى وجوب التصديق اذا مر القانون بثلاث برلمانات متتالية وقد رأيت التعديل لما هو أحسن هقلت فى الانتخابات التالية العادية .

سعادة قلبنى فهمى باشا — ولم لا تأخذ باقتراح حضرة منزلاوى بك ؟  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — تعارضنا فى ذلك الفكرة التى أبدأها  
حضرة عبد الحميد بدوى بك عند كلامه بالألمس . وكان كلامه قانونيا صرفا .  
لأن اشتراط أغلبية خاصة فى هذه الحالة خروج عن المواطن التى يصح أن  
نفرض فيها الأغلبية الخاصة . والآن فامامكم أمران : اما أن تأخذوا باقتراح  
حضرة على بك المنزلاوى أو باقتراحى .

حضرة الشيخ محمد خيرت راضى بك — تبين لى من خلال المناقشات  
والاقتراحات أن اللجنة على اتفاق تام فى تقرير مبدأ واحد . وهذا المبدأ هو  
تحقيق ارادة الأمة . لقد وضعت اللجنة القرعية المبدأ للأسباب التى شرحها  
سعادة عبد الحميد مصطفى باشا وأهمها التصادى من تحكم المجلسين بالأمة  
وخرجهما على ارادتهما . ولو أن المجلسين تحكما فى الأمة فعلا لوجب تقييد  
كل قراراتهما . لكن اتهام المجلسين بالخروج على ارادة الأمة لا يصح اعتباره  
قضية مسلما بها ما لم يعرف رأى الأمة . والملك وهو على رأس البلاد لا يقدم  
على حل المجلس والاتجاه للأمة إلا إذا قامت لديه الدلائل على أن رأى المجلس  
غير متفق مع رأى الأمة . إلا أن حضرة محمد علي بك يقول أنه متى توفرت  
أغلبية نصف مجموع أعضاء كل من المجلسين كان ذلك دالا على رأى الأمة  
نافيا اتهام المجلسين بعدم تمثيلها . قد اقترح حضرة منزلاوى بك ان يرجع  
إلى البرلمان من جديد وأن تتوفر أغلبية الثلثين من مجموع أعضاء كل من  
المجلسين ليكون ذلك قاطعا فى الدلالة على رأى الأمة وقد أثارت هذه الفكرة  
عدة ملاحظات . فأبدى حضرة على بك ماهر انها تجعل لثلث أعضاء أحد

المجلسين حق التحكم في البرلمان والامة . وعندى أن مناقشة المسألة من هذه الجهة مناقشة نظرية ليست لها فائدة عملية ذات نتيجة بل كثيرا ما ينتج الجدل النظرى عكس المقصود منه . وقد يرى حضرة ماهر بك ان أغلبية الحاضرين في جلسات الشيوخ والنواب تقيد مجموع الامة مع أنها نظريا قد لا تمثل أغلبية المجلس الحقيقية بل قد يكون معناها تحكم أغلبية لا تزيد على ربع عدد أعضاء كل من المجلسين أو قليلا في المجلسين جميعا .

فضلا عن اعتراض حضرة على ماهر بك على اقتراح حضرة منزلاوى بك فقد اعترض عليه حضرة هلباوى بك اعتراضا أدى الى أن يقدم حضرة توفيق دوس بك تعديلا للاقتراح .

وقد اقترح حضرة الياس عوض بك وسعادة حسن عبد الرازق باشا وجماعة معهما حذف المادة . وينبئني ما رد به حضرة عبد العزيز فهمى بك على هذه الفكرة عن التكرار . والحق اننى لست أفهم كيف رفض مسألة خلقتها المناقشة وأمضينا في بحثها وقتا غير قليل .

قدمت على هذه المادة اقتراحات وتعديلات أخرى والواقع أن شبح هذه المادة الخفيف هو الذى أدى الى كل هذه الاقتراحات . وانى أقدم باقتراح أعتقد أنه سيقبل مع شيء من التعديل الطفيف وهو :

كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائيا فلا يجوز نظره مرة أخرى في دور الانعقاد نفسه . كل مشروع قانون وافق عليه البرلمان ولم يصدق عليه الملك بعد في خلال ثلاثة أشهر للنظر فيه مشفوعا بالأسباب الموجبة لذلك على أنه متى أقره البرلمان نهائيا بأغلبية ثلاثة أخماس كل من الهياتين أو بعد نظره وإقراره لدى مجلس نواب تمجد انتخابه وجب إصداره .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — الأستاذ لم يتفاد في اقتراحه طريقة حل المجلس .

حضرة الشيخ محمد خيرت راضى بك — اتفقنا جميعا على أن للملك حق الحل وحق التصديق على نحو ما هو مقرر في الدساتير جميعا . وزيد ان تتفادى التصادم بين الملك والبرلمان من غير أن تقع في تطويل قانون الترويج مثلا .

هنا حضر سعادة حافظ حسن باشا .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لى اقتراح آخر وهو : كل مشروع قانون يصدق عليه الملك أو يعيده مشفوعا بملاحظات فى ظرف شهرين . فاذا أصمر البرلمان على رأيه وامتنع الملك عن التصديق فلكل من المجلسين أن يطلب حل مجلس النواب وعلى الملك أن يصدر أمرا بالحل وما يقرره المجلس الجديد يكون نافذا نهائيا ولهذا الاقتراح مزية إقرار مجلس الشيوخ بأن إرادة الأمة متفقة مع رأى المجلسين فاذا كان المجلسان يريان أن رأى الأمة معهما فليحتكما إليها .

سعادة ابراهيم أبو رحاب باشا — إذا لم يطلب المجلسان حل مجلس النواب فاذا يكون العمل ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك — اذن لا ينفذ القانون .  
حضرة محمود أبو النصر بك — واذا لم يحل الملك مجلس النواب بناء على طلب أحد المجلسين .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — يجب أن يحله ما دام نص الدستور يقضى بالایجاب وإلا كان مخالفا للدستور الذى أقسم على احترامه .  
سعادة قلىق فهمى باشا — أظن أن اقتراح حضرة منزلاوى بك أقرب الى ارضاء الجميع .

حضرة زكريا نامق بك — رد حضرة عبد العزيز فهمى بك على طلبنا حذف هذه المادة . وانى أعود فأكرر أنه لا قائدة من المادة أصلا ما دامت المسئولية الوزارية موجودة لأن الوزارة مسئولة أمام المجلس عن تصديق الملك . ونحن انما لا قينا هذه الصعوبة الى أمانتنا لأننا أردنا أن نبتكر ونبدع .  
والآن أرى حذف المادة أو بقاها على أصلها .

حضرة محمد على بك — بعد الذى حصل أرى الخطر كل الخطر فى أن تتفق مع حضرة نامق بك فيما يريده من حذف المادة . ان ما أوجب الحيرة فى هذه المادة أنها تتضمن مبدأين خطيرين جدا ولو أنهما وزعا على مادتين لما كان لهما كل هذا الشأن .

اشتملت هذه المادة على كل الدستور . قضيا حل المجلس وحق المعارضة



في القوانين فيجب علينا عند ما نضع هذه المادة أن نفكر في تقرير قاعدة عامة لمبدأ الحل يؤخذ بها في التفصيلات من غير نص عليها . فتعطى الملك حق الحل ثم تفكر في الظروف .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — حق الحل تضمنته المادة ١٦  
حضرة محمد على بك — يسمح لى حضرة هلباوى بك أن أقول له أن المادة ١٦ تتضمن احدى نتائج الحل .

ربما تاحذون بالرأى القائل بان للملك حق الحل في أى وقت شاء ومن غير بيان لاسباب الحل . وقد تأخذون برأى من وجوب مصادقة مجلس الشيوخ لامكان حل مجلس النواب انما الذى يؤلى أننا كلما تكلمنا في موضوع أدخلنا مسألة الحل في هذا الموضوع . ونحن ندخلها في أمر من القوانين مع أنه الأمر العادى الذى يتعرض له البرلمان كل يوم . اتى لم أر مسألة الحل مكررة في دساتير أوروبا على هذا النحو لهذا أرى أنه لا يصح لنا أن نجعل الحل سيفا معلقا على رأس المجلس في كل مسألة اتفق فيها مجلس النواب مع مجلس الشيوخ أو اختلف معه أو اختلف مع الحكومة .

أما رأى حضرة الياس بك عوض فردود . لأن الحذف كان يصح القول به اعتمادا على التقاليد ، ونحن مع الأسف ليس لنا تقاليد . فيجب أن نحوط هذه المادة بتقاليد مكتوبة تقوم مقام التقاليد المتعارفة .

عندنا في القوانين العادية نصوص وعندنا الى جانبها أحكام المحاكم . وكل قانون جديد يراد عمله يجب أن يؤخذ فيه بما اتفقت عليه أحكام المحاكم . كذلك نحن هنا اذا أردنا وضع مادة في دستورنا وجب أن لا تقتصر على النظر في نصوص الدساتير الأخرى بل أن نرى تقاليد الأمم الأخرى التى هي تطبيقات الدساتير . فاذا رأينا مادة اندرست وعى من العمل أثرها وجب أن نقلها كما هي بل تأخذ بما اتفق عليه دستورنا عندنا .

أضف الى ما تقدم عدم امكان حذف المادة اطلاقا لأننا لسنا كباقي الأمم وأرجو أن تتذكروا هذا فلا تضعوا الحل سيفا مسلولا على رأس المجلسين . لذلك أرجو أن تفصلوا في المادة بقرارين : الاول هل يذكر حل المجلس في هذه المادة أم لا ؟ فان رأيتم عدم ذكر الحل كان الأمر قاصرا على حق

المعارضة فإذا وجد قانون صدق عليه المجلسان ولم يصدق عليه الملك وجب رده للمجلسين فإذا صدقا عليه بأغلبية تصفقون عليها وجب انفاذ القانون .  
على هذا الوضع تكون المادة قاصرة على حق المعارضة ولا يكون للكلام عن الحل موضع فيها وإنما يكون النص على حق الحل في مكان آخر وهناك  
توضع قواعد لذلك .

حضرة محمود أبو النصر بك — حتى في الحالة التي أمامنا ؟  
حضرة محمد علي بك — إذا قررتم حق الحل مطلقا فالملك يطبقه كيفما شاء . وعلى كل حال فليس في هذه المادة موضع النص عليه . ورأى الخاص  
أن لا يحل مجلس النواب الا بموافقة مجلس الشيوخ وعليه فلا يمكن الحل هنا  
لاتفاق المجلسين في الرأي .  
حضرة توفيق دوس بك — إذا تقرر حق الحل للملك اطلاقا فهل له أن  
يحل في هذه الحالة أم لا ؟

حضرة محمد علي بك — نعم اذا كان الحق مطلقا .  
حضرة توفيق دوس بك — بناء على رأيكم اذا رد الملك القانون للمجلس  
ووافقت عليه أغلبية الثلثين ناقصة واحدا يسقط القانون الى الأبد مع أن  
أغلبية الأمة تريد على نحو ما بين حضرة هلباوى بك بالأمس .  
حضرة محمد علي بك — أمريكا وضعت الثلثين وتركيا كذلك .  
حضرة ابراهيم الهلباوى بك — في أمريكا ليس لرئيس الجمهورية حل المجلس .  
حضرة توفيق دوس بك — إذن فالنص الأصلي للبادة أفضل من هذا  
الاقتراح .

حضرة محمد علي بك — اقتراحي أنا أن أغلبية أعضاء كل مجلس تكفي  
فاعترض حضرة هلباوى بك ليس موجها لاقتراحي .  
حضرة توفيق دوس بك — اذا وصلنا لتقييد حق الحل كان اقتراحك  
متجا أما اذا بقي الحل مطلقا فالنص الأصلي أرجح .

حضرة محمد علي بك — كل اعتراض وما أطلبه هو عدم النص على الحل  
في هذه المادة ، وأنا أطلب أخذ الرأي على اقتراحى وعلى سائر الاقتراحات .  
فضيلة الشيخ بخيت — استلفت نظر الهيئة الى أننا نتكلم في الأحكام العامة  
فلا معنى لالتعرض لحقوق الملك والواجب أن نقصر كلامنا على حقوق المجلسين .

حضرة محمود أبو النصر بك — أقترح تأجيل البحث في هذه المادة الى ما بعد تقرير حقوق الملك لأن الحيرة والاضطراب سيهما حق الحل .  
وحضرة محمد علي بك رأى في هذا الحق قد يفوز به وفوزه يؤثر على قراراتنا في المادة الحالية فأطلب التأجيل .

معالي الرئيس — ما رأى حضراتكم في هذا الشق من المادة ( كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائيا فلا يجوز أن ينظره مرة ثانية في دور الانعقاد نفسه ) ، هل تقرونه ؟  
موافقة عامة .

حضرة محمود أبو النصر بك — لازلت أكرر طلب تأجيل البحث في الشق الثاني من المادة الى ما بعد تقرير حقوق الملك .  
تقرر رفض التأجيل .

حضرة توفيق دوس بك — كان لي اقتراح أمس أعدله اليوم بالصيغة الآتية :

« كل مشروع قانون أقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد للبرلمان في بحر شهر مشفوعا بالأسباب التي أدت الى عدم التصديق . فإذا أقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين وجب انفاذه .

وإذا لم يرد للبرلمان في بحر شهر اعتبر هذا مصادقة من الملك عليه ووجب انفاذه أما إذا رد الى البرلمان وحاز أغلبية عادية ولكنها أقل من الثلثين تأجل نظر القانون الى دور انعقاد آخر فإذا أقره البرلمان بأغلبية عادية نفذ القانون .  
معالي الرئيس — تتخذ الآراء على هذا الاقتراح .  
تقررت الموافقة عليه بالأغلبية .

وفي صفحة ٥٧ من مجموعة المحاضر وافقت الهيئة على النص الآتي :  
« الملك يصدق على القوانين ويصدرها ويضع اللوائح اللازمة لتنفيذها في حدود القوانين » .

وفي صفحة ١٢٨ من مجموعة المحاضر شطرت الهيئة هذا النص شطرين  
فوافقت على أن « الملك يصدق على القوانين ويصدرها » في نص خاص كما وافقت على أن « الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه

تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ، في نص آخر  
كما وافقت الهيئة على المبدأ الآتي :

« اذا لم يرد الملك التصديق على قانون رده الى البرلمان في مدى شهر مشفوعا  
بأسباب عدم التصديق لاعادة النظر فيه ، فاذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عند  
ذلك تصديقا من الملك عليه وصدر .

ثم تليت المادة السابعة وهذا نصها :

إذا رد القانون في الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضائه  
كل من المجلسين أصدره الملك . فاذا كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع  
النظر فيه في دور الانعقاد نفسه . فاذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر الى  
اقرار ذلك القانون بالأغلبية العادية للأعضاء الحاضرين صدر .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - أطلب حذف هذه المادة - تناقشنا  
كثيرا في هذه القاعدة لمعرفة ما هو حق الملك في التصديق وكان مشار  
الخلاف في القاعدة القديمة الجمع بين حق الحل وحق التصديق في مادة واحدة  
وقد أدى البحث بنا الى تقرير المادة التي نحن الآن بصدددها - هذه المادة  
لا تتفق مع نظام الحكومات الملكية لأن هذا النوع من الحكومات يقوم  
على التوازن بين السلطين التشريعية والتنفيذية . ومهما جاز وضع مراقبة  
فعالة على السلطة التنفيذية فانه من اللازم أن يكون هناك سلاح لمنع السلطة  
التشريعية من تجاوز حدودها - قد يظهر لأول وهلة أن هذا أمر غير  
طبيعي لأن السلطة التشريعية تمثل الأمة فسلطتها لا حد لها وفي الواقع ليس  
غرضنا تقييد سلطة الأمة بل غرضنا صيانة نوابها من الوقوع في الخطأ وهذا  
أمر جائز فقد يقومون في الخطأ تحت تأثير زعيم خلاب أو لفقدان الصلة بينهم  
وبين ناخبهم بحيث لا يعبرون عن رأى الأمة - لهذا نصت كل الدساتير  
الملوكية على أن للملك حق التصديق على القوانين وهو لبعده عن التأثير  
بالمؤثرات الحزبية يكون خير حكم بين السلطات . على أن هذا الحق لا يستعمل  
الا نادرا وقد لا تدعو الضرورة لاستعماله في بلادنا ولكن من الحكمة ونحن  
داخلون على عهد جديد أن نضع حدا لكل سلطة من السلطات حتى لا  
لا تتجاوز حدودها خصوصا ونحن في بلد لم تتكون فيها الاحزاب ولا ينتظر

أن تكون في عهد قريب . وكل الدساتير الملوكية تنص على أن القانون لا ينفذ الا إذا صدق عليه الملك ما عدا الدستور البلجيكي فإنه لم ينص على ذلك صراحة ونص على أن كل السلطات مصدرها الأمة . فأقترح أن نحذف هذا الدستور ونحذف المادة ٧ من دستورنا ولا ضرر في ذلك ففي دستورنا نص بأن الملك يستعمل سلطته بواسطة وزراءه فإذا أسرف في استعمال هذا الحق كانت الوزارة مسؤولة عن ذلك .

حضرة زكريا نامق بك — لقد سبق لي أن طلبت في لجنة الثانية عشر حذف هذه المادة ولا أزال على رأيي . لقد أردتم تقييد سلطة الملك فاضعتم سلطة البرلمان . ان الأغلبية المطلقة هي القوة الفعالة في كل شيء فهي التي تقرر القوانين وتسقط الوزارات وهي الحكم في كل أمر من الأمور فبالكم قد تجاوزتم عنها واشترطتم أغلبية الثلثين عند ما جاء دور التصديق . مع علمكم بأنها أغلبية قلبا يحيزها قانون لقد كنا في غنى عن ذلك لأن التوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية قائم على أربع قواعد أساسية وهي حق الملك في التصديق وحقه في حل مجلس النواب هذا من جانب السلطة التنفيذية يقابله من جانب السلطة التشريعية مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب بالأغلبية العادية وكون الملك يحكم بواسطة وزراءه . فلو فرض أن قانونا رفع للملك ولم يصدق عليه كانت الوزارة مسئولة عن ذلك وقد تفقد ثقة المجلس فتأني بعدها وزارة تأخذ على عهدها تنفيذه . وللملك سلاح آخر وهو حل المجلس . هذا التوازن ينعدم اذا ابقينا المادة السابعة وتضعف معه سلطة مجلس النواب . لهذا أقترح ان نحذف هذا الدستور الملوكية ونحذف نصا لضرورة له بل قد يترتب على وجوده ضرر كبير . ان فعلنا ذلك لا نكون قد اضعنا حقا على الملك ولا على البرلمان .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — في بقاء المادة ٦ بعض الفائدة ولا أدى ضرورة لحذفها .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — هذه مسألة قلناها بحثنا ويكفي أن تؤخذ فيها الآراء .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بقاء المادة السابعة على حالها .

**مادة ٣٧ -** الملك يرفع اللوائح الملزمة لتنفيذ القوانين بما يحسب فيه تمثيل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها.

## التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

**فئة وضع المبادئ العامة للدستور :** صفحة ٢١ من مجموعة المحاضر .

دولة الرئيس - سبق أن قررنا أن السلطة التشريعية يقوم بها الملك بالاشتراك مع البرلمان فلا يصدر قانون الا اذا وافق عليه البرلمان وصدق عليه الملك وتكلمه لهذا أقترح أن ينص في باب السلطة التنفيذية على أن الملك يصدق

المادة (٣٧) بما يلي :

للادتين ٦٧ و ١٠٧ من دستور بلجيكا  
واللادتين ٣٨ و ٨٨ الفقرة التاسعة من دستور رومانيا  
واللادة ٥٥ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
واللادة ٦ من دستور إيطاليا

اللائحة : هي تصريح ثانوي تصدره السلطة التنفيذية تقييداً لقانون أو توضيحاً لبعض أحكامه أو تمهيداً لتطبيقه بمرط أن لا تبدل أو تعطل أو تنق من الحكم الأصل للقانون . ويضمن حسن استعمال السلطة التنفيذية لهذا الحق أمراً الأول : المسؤولية الوزارية والثاني : رقابة الحاكم : فان للحاكم سلطة على قانونية أو شرعية اللوائح - فلها أن تحكم بعدم تطبيق لائحة لمخالفتها القانون - مثال ذلك حكم محكمة مصر الابتدائية الأهلية الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٤ ( بمجموعة رسمية ١٩٣٤ حكم رقم ١٩٣ من ١٨٣ ) الذي جاء به أنه « من القواعد المقررة في نفع القانون الدستوري انه يجوز ضمن دائماً في اللوائح التي تضعها السلطة التنفيذية تجاوز مدى السلطة المخولة للهيئة التي أصدرتها » .

وقد يتبادل البعض من الميقات التي تملك سلطة إصدار اللوائح ٢ للاجابة على ذلك يقول بأنه بعد أن صدر الدستور في سنة ١٩٢٣ كان من الواجب طبقاً للمادة ٣٧ أن لا تصدر اللوائح بقرار وزاري (Arreté ministeriel) وأن يكون إصدارها بمرسوم ملكي وعلى هذا الرأي الدكتور عبد الله الرزي بك والدكتور وعبد رأت - وقد أضاف الدكتور رأت تأييداً لهذا الرأي العبارة الآتية « ويمكن تأييداً لهذا الرأي القول ان الوزير ليس في حاجة الى سلطة مستقلة لإصدار اللوائح لأن في إمكانه أن يستعمل الحق المعطى لرئيس الدولة اذ جميع حقوق الملك الصلقة بشؤون الدولة بما فيها سلطة عمل اللوائح إنما يستعملها في الواقع الوزراء » . ولكن سار العمل على عكس ذلك واستمر الزوارء بعد صدور الدستور على وضع وإصدار لوائح في شكل قرارات . وبناء على خطأ هذا العمل حكمت بعض المحاكم أن هذه اللوائح العامة الصادرة على شكل قرارات وزارية تعتبر باطلة لصعورها من جهة لم تعد تلك هذا الإصدار ( حكم محكمة الاسكندرية الكلية الأهلية بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٥ - مجلة المحاماة السنة السابعة عشر عدد مايو سنة ١٩٣٧ ) .

وبلاحظ أن بعض القوانين التي يقرها البرلمان تشمل نص خاص بدعوة الحكومة لوضع لوائح لتنفيذ هذه القوانين - والسلطة التشريعية لا تقصد بهذا النص منح السلطة التنفيذية حقاً جديداً لأن هذا الحق ثابت لها بمقتضى المادة ٣٧ من الدستور - وإنما تقصد أن تزم الحكومة بوضع هذه اللوائح - وقد تحدد لها مدة لوضعها - ومسؤولية الوزارة أمامها تكفل دقة تنفيذ هذا الاوامر . وهذه الناحية تقول ان السلطة التنفيذية دأبت حتى بعد صدور الدستور على إصدار لوائح بوليس دون أن تستند فيها الى قانون أصدرته السلطة التشريعية - أي دون أن يكون الملغى لإصدارها تنفيذ قانون أو تسهيل تطبيقه . ولقد اختلفت الآراء في شرعية

على القوانين ويصدرها ويضع اللوائح اللازمة لتنفيذها في حدود القوانين .  
موافقة عامة .

اللجنة العامة لوضع الدستور : استعرضت اللجنة في صفحة ١٢٨ من مجموعة  
محاضرها المواد الست الأولى من الفصل الأول الخاص بالملك والوزراء  
ورأقت عليها الهيئة ، ومن هذه المواد أن :  
« الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل  
أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها » .

---

== هذه اللوائح — فرأى البعض أن الحكومة لا تملك هذا الحق لأن الدستور لم يمنحها إلا سلطة إصدار اللوائح الخاصة « بتنفيذ  
القانون » فليس لها أن تصدر لوائح مستقلة لا تستند إلى قانون — ولأن لوائح البوليس كثيرا ما تخيد بعض الحريات التي كفلها الدستور —  
وهذه الحريات لا يجب أن تصدر بشأنها قيود عامة إلا بناء على قانون .

ويرى البعض الآخر الأخذ بما جرى عليه العمل بفرنسا من إباحة ذلك بسبب ما تحويه هذه اللوائح غالبا في مسائل تنفيذية سرية  
التنفيذ — وقد ثبت هذا الحق للسلطة التنفيذية بالمادة وأصبح تقليد دستور *une coutume constitutionnelle*  
وكذلك اعتادت السلطة التنفيذية في مصر أن تصدر لوائح لتنظيم المصالح العامة — وهذه اللوائح في المادة لا تستند إلى قانون —  
وتستند السلطة التنفيذية معها في إصدار هذه اللوائح من المادة ٤٤ من الدستور التي تقرر أن الملك « يرب المصالح العامة » وهذه  
اللوائح تسمى عادة بـ « اللوائح التنظيمية » .

وإذا قرأنا نص المادة ٣٧ من الدستور المصري بالخصوص المقابلة له في المصالح الأجنبية لظهر لنا أن أقرب النصوص إليه هو نص  
الدستور البلجيكي فقد نصت المادة ٦٧ على أن « لذلك أن يضع اللوائح والأحكام اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعطيل لقوانين  
نفسها أو إعفاء من تنفيذها » .

"Il (le roi) fait les règlements et arrêtés nécessaires pour l'exécution des lois, sans pouvoir jamais ni suspendre les lois elles memes, ni dispenser de leur exécution".

== ونص الدستور البلجيكي صراحة على أن للملك سلطة تحس شرعية اللوائح المطلوب منها تطبيقها .

Les cours et tribunaux n'appliqueront les arrêtés et règlements généraux, provinciaux et locaux, qu'autant qu'ils seront conformes aux lois.

كما نص الدستور الإيطالي على حق الملك في إصدار اللوائح تنفيذيا لقوانين بما ليس فيه تعطيل أو إعفاء من حكمها . ومثل هذا  
الحكم ورد أيضا بدستور رومانيا في المادة ٨٨ .

"Il (le roi) fait les règlements nécessaires pour l'exécution des lois, sans pouvoir jamais modifier, ou suspendre les lois elles memes ni dispenser de leur exécution".

كما اشترط في المادة ٣٨ أن يكون نص اللوائح بالطريقة المينة في القانون .

ونص دستور تشيكوسلوفاكيا في المادة ٥٥ . على أن الراسم الحكومية لا تصدر إلا تنفيذيا لقانون وفي حدود هذا القانون .

"Les décrets gouvernementaux ne peuvent être promulgués que pour l'exécution d'une loi quelconque et dans les limites de cette loi".

## مادة ٣٨ — الملك من حل مجلس النواب .

### التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٢١ من مجموعة المحاضر :  
دولة الرئيس — اقترح ان ينص على ان الملك هو الذى يدعو البرلمان  
الى الاجتماع وله تأجيل انعقاده وله حل مجلس النواب ومع ذلك فلا يجوز  
أن يزيد التأجيل على شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون  
موافقة المجلسين .

مجلس النواب جلسة

٢٣ مارس سنة ١٩٢٥

تلى مرسوم حل مجلس  
النواب

للادة ٥ من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥  
وللادة ٧١ من دستور بلجيكا  
وللادة ٣١ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
وللادة ٩ من دستور ايطاليا  
وللادة ٣٢ من دستور اسبانيا  
وللادة ١٤ من دستور بروسيا  
وللادتين ٧٢ ، ٤٢ من دستور النمسا  
وللادتين ٣٢ ، ٦٤ من دستور استونيا

للادة (٢٨) طالبها

نص الدستور المصري على أن الملك حق حل مجلس النواب خشية أن تسبب الهيئة التشريعية بالأمر استبدادا قد لا يكون أقل  
خطرا من استبداد الهيئة التنفيذية فإذا ما اتفق الملك بأن مجلس النواب أصبح لا يبر عن رأى الأمة وأنه لطول العهد أو لتطور الأمور  
قد انقطع ما بينه وبين الأمة من صلة — أو أنه قد اندفع في عرقله أعمال الحكومة لتغير سبب تقتضيه المصلحة العامة — أو أن  
خلقا قد وقع بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ ولم تخلص فيه وسائل التوفيق أو أن المجلس قد انقسم الى ثلاث متعددة خصم معها  
قيام أغلبية متجانسة ناجية — هذه الأسباب وغيرها مما لا يمكن حصره قد تدعو الملك الى حل المجلس . وبالاتجاه الى الحل تصبح هذه  
الهيئة مسؤولة أمام الأمة مصدر جميع الحقوق والسلطات — وفي الواقع أن حق الحل هو المقابل الطبيعي لمسؤولية الوزارة أمام المجلس  
ويجوز هذا الحق للملك تتفق الى حد كبير الموازنة بين السلطين التشريعية والتنفيذية — كما أقرته دساتير الدول ذات النظام البرلماني  
لأنه الحق الضابط لهذا النظام وفي كل التأييد لسلطة الأمة — وفي هذا المعنى يقول الأستاذ لا براديل أستاذ القانون الدستوري بكلية  
باريس « طالما ظن في البلاد الديمقراطية أن حق الحل صلاح ملق على رأس الأمة وأنه طريقة لاعداد المجالس قبل نهاية مدة نياتها  
وأنه أداة تهديد سلطة الأمة . على أن الأمر على العكس من ذلك إذ حق الحل هو الطريقة الوحيدة لتتبع احترام سلطة الأمة  
احتراما مطلقا فان المجلس لما كان ميتا لأجل محدود يجوز في أثناءه أن يغير الرأى العام فقد يمكن أن تأتي فترة يقطع فيها المجلس  
عن التعبير عن ارادة الأمة فالمل يكون إذن وسيلة لاعادة وحدة الارادة بين البرلمان والبلاد — تلك الوحدة التي انقسمت عراها  
موتما — فالمل ليس منتهى الاستطاعة على سلطة الأمة بل احياء هذه السلطة باستشارة البلاد » ( صفحة ١٧٩ من مذكرات الدكتور  
وايت ابراهيم ) .

وقد حل مجلس النواب في مصر ست مرات — الأولى في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤ والثانية في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ والثالثة  
في ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ ( وفي هذه المرة حل به مجلس الشيوخ ) والرابعة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ( وفيها ألغى الدستور )  
والخامسة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ( وفيها ألغى دستور سنة ١٩٣٠ وحل للجلتين ) والسادسة في ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ .



مجلس الشيوخ جلسة

١٣ أبريل سنة ١٩٢٨

نظر المجلس في مشروعات

قوانين كان قد أقرها مجلس

النواب الذي حل في

وفي صفحة ٣٤ من مجموعة المحاضر عادت الهيئة الى مناقشة هذا المبدأ

دولة الرئيس — سبق عند الكلام على سلطة الملك أن قررنا أن له حق

حل مجلس النواب وقد خيل الى أن بين حضراتكم من يريد المناقشة في هذا الموضوع.

== وبالرجوع الى الدساتير الأجنبية نجد أن الدستور الفرنسي قد نص على حق رئيس الجمهورية في حل مجلس النواب بعد موافقة مجلس الشيوخ:

"Le president de la Republique peut, sur l'avis conforme du Sénat dissoudre la chambre des députés avant l'expiration de son mandat".

ولو أن هذا الحق لم يستعمل في فرنسا منذ سنة ١٨٧٧ .

كما قرر لك التجاراً حتى حل مجلس العموم ولو أنه لم يستعمل هذا الحق من أمد بعيد أيضاً .

وفي دستور إيطاليا على حق الملك في حل مجلس النواب :

"Le Roi convoque chaque année les deux Chambres; il peut en proroger les sessions et dissoudre la chambre des députés.

وفي الدستور البلجيكي في المادة ٧١ على حق الملك في حل المجلسين ما أو أحدهما فقط ولكنه لم يصير مسؤولية الوزارة على مجلس النواب وفي نفس الوقت لم ينص صراحة على أن الوزارة مسؤولة أمام مجلس الشيوخ بل سكت عن هذا الصريح واكتفى بذكر مبدأ للمسؤولية بعبارة "لن يخفى أمر الملك الشفوي أو المكتوب وزيراً من المسؤولية بحال من الأحوال" ثم جرت العادة على أن الوزارة مسؤولة أمام المجلسين .

Art 71 — "Le Roi a le droit de dissoudre les Chambres, soit simultanément, soit séparément.

Art 89 — "En aucun cas l'ordre verbal ou écrit du roi ne peut soustraire un ministre à la responsabilité".

ونصت بعض الدساتير على منح الشعب حق حل مجلس النواب مثل الدستور البروسي — كما نص الدستور الاستوني على حل مجلس النواب إذا رفض الشعب قانوناً أقره المجلس أو وافق على قانون رفضه المجلس — ومعلوم أن للشعب في استونيا حق اقتراح القوانين :

"Si le peuple repousse une loi adoptée par l'Assemblée d'Etat, ou accepte une loi repoussée par elle, de nouvelles élections de l'Assemblée seront faites.

وإذا كانت أكثر الدساتير قد نصت على حق الحل كما نصت على المسؤولية الوزارية لحفظ التوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التنفيذية فإن دستور استونيا قد شذ عن هذه القاعدة فقرر المسؤولية الوزارية دون أن ينص على حق السلطة التنفيذية في حل مجلس النواب .

"Le gouvernement de la Republique doit posséder la confiance de l'Assemblée d'Etat. Le gouvernement ou ceux de ses membres qui se verraient refuser cette confiance doivent démissionner".

وظاهر أن الدستور المصري لم ينص على جواز حل مجلس الشيوخ وقد حدث في ١٨ يولييه سنة ١٩٢٨ أن صدر أمر ملكي بحل مجلس الشيوخ ومجلس النواب ولكن مادت السلطة التنفيذية في سنة ١٩٣٠ واعتبرت أن هذا العمل يخالف الدستور وأعاد مجلس الشيوخ القديم واعتبر البرلمان أن حل مجلس الشيوخ عمل باطل من أساسه وقضى باعتبار مجلس الشيوخ موجود بل وفتح اعتماد بصرف مكافأة الأعضاء عن المدة التي عطل فيها المجلس ( راجع تقرير لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ صفحة ١٢٧ و١٢٨ و١٤٠ من الجزء الثاني من هذا الكتاب .

وقد جاء في محاضر اللجنة الاستشارية التنفيذية عن جواز حل مجلس الشيوخ ما يأتي : لم تهم اللجنة سبب الخرقه بين المجلسين ==

٢ فبراير سنة ١٩٣٨ دون  
أن تبدى الحكومة معارضة  
في ذلك ودون أن يتعرض  
حاضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أطلب أن لا يكون للملك حق حل  
المجلس الا بعد أخذ رأى مجلس الوزراء .  
دولة الرئيس — سبق ان قررنا أن الملك انما يحكم بواسطة وزرائه .

في هذا الصدد ما دامت أغلبية مجلس الشيوخ ليست من الأعضاء المعينين بحكم القانون أو المعينين مدى الحياة بل ان الأغلبية مؤلفة من أعضاء منتخبين — وقد تنشأ أسباب قوية تدعو الى حل مجلس الشيوخ وحده أو مع مجلس النواب — فقد يختلف المجلسان فتحل الحكومة مجلس النواب فيظهر أن الرأى العام مؤيد له في رأيه وليس ثمة حل للاشكال مادام مجلس الشيوخ غير قابل للحل وأعضاؤه منتحبون لمدة عشر سنوات فيجسد تصقمهم بعد مدة سنوات .

وقد يتشال البعض عن أثر حل مجلس النواب أو انتهاء مدته بالنسبة للامال التي تكون قائمة أمامه ؟

للجواب على ذلك نقول ان جميع الأعمال التي تكون قائمة أمام المجلس تسقط بمحله أو بانتهاء مدته — فكل مشروعات القوانين والائتمارات والأسئلة والاستجوابات التي قدمت للمجلس المنحل تنصب كأن لم تكن ما دام لم يفصل فيها — وإذا أريد استئناف نظرها فان ذلك يكون بأجراء جديد (اما من جانب الحكومة أو من جانب الأعضاء) .

وعلى هذا جرى العمل في مصر — وآخر السوابق في ذلك ما حدث بعد حل مجلس النواب في فبراير سنة ١٩٣٨ واجتماع المجلس الجديد في ابريل من السنة نفسها وعلى هذا سار العمل في فرنسا وبلجيكا وانجلترا .

ففي فرنسا اذا جدد مجلس النواب مجددا كليا يبدأ المجلس الجديد أعماله « بصحيفة بيضاء يظفون عليها اصطلاحا "Table rase" الا أنه في جلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٠٣ قرر مجلس النواب اضافة البقرة الآتية الى المادة ١٨ من لائحته الداخلية وهي التي صارت المادة ٣٦ « اذا تجدد المجلس بكامل هيئته يجوز الاستفادة من التقارير التي تم وضعها من لجان المجلس السابق وارسالها الى اللجان الجديدة » سواء أ كان ذلك بناء على طلب اللجان أم على طلب مقدم من عشرين عضواً ولكل لجنة أحيل عليها تقرير باقي من الدورة السابقة أن تقرر الأخذ به بدون تعديل — وإذا وجدت اللجنة حلا لتعديل مادة أو أكثر يكون تقريرها اذن قاصراً على المواد المعدلة فقط » ( أوجين بير — للملحق طبعة سنة ١٩٢٤ ص ٨٢ بند ٧٨ ) .

أما في بلجيكا : فقد أجاب العلامة الأخصائي أوجين بير سنة ١٨٩٢ على مجلس النواب البلجيكي مغالبا سكرتير المجلس بما يأتي « ان الأسئلة التي تفضلت بوضعها في مختلف المل فيها باختلاف ما اذا كانت متعلقة بمجلس لنواب يجدد انتخابه جلة فوق انه معرض للحل أو متعلقه بمجلس الشيوخ غير قابل للحل وانما يجدد تجديدا جزئيا أما فيما يخص الأول فان التجديد الكامل عقب انتهاء الأجل التشريعي يحل كل مشروعات الحكومة واقتراحات النواب والشيوخ بصرف النظر عن الحالة على اللجان أو وضع اللجان لتقرير ... ففي اجتماع المجلس الجديد يجب أن تكون صحيفته بيضاء وليس بمكتبه حق — مما ترك المجلس القديم والأسباب لذلك ظاهرة وهي مبنية على اعتبارات قانونية وأخرى سياسية — فاما القانونية فانه من غير الفهم أن يرث مجلس انتخب انتخاباً جديدا كاملا ما تركه مجلس قديم زال واما السياسية فلها تقضى الا يجد المجلس الجديد الطريق مزدة أمامه بمشروعات للمجلس القديم قد لا يثق مرما وأراءه » ( أوجين بير ص ٨٢٦ بند ١٩٠ ) .

وفي إنجلترا : جرى العمل لا على اعتبار المشروعات كلها لم تكن في حالة تجديد الانتخاب فحسب — بل على اعتبارها كذلك كلما أجل البرلمان دور انعقادها ( ارسكين ماى ص ٦٤ )

ويخرج عن بحث هذا الموضوع بحث مشكلة أخرى هي هل لمجلس الشيوخ أن يبعث مشروعا آخره مجلس نواب منحل أو يتجدد تجديدا كليا ؟ جرى العمل أولا في فرنسا على أن تسقط مشروعات القوانين التي أقرها مجلس النواب وأحالها إلى مجلس الشيوخ وحل مجلس النواب قبل اقرارها نهائيا وذلك من باب القياس على ما هو متبع في القانون المدني فيما يتعلق بالالتزامات بين الأفراد من حيث انه اذا عرض شخص على آخر قبول القيام بسبل بعموم مينة وتوفى ذلك الشخص قبل أن يقبل العروض عليه هذه الشروط فلا يكون هناك تعاقب ولا التزام أصلا ولا يمكن للعروض عليه أن يحسك بالعروض المذكورة .  
ولكن وجد بعد ذلك أن هذا القياس في غير محله وأنه يؤدي الى التكرار والتعقيد بلا مبرر ولذا رأى من الأنسب ان مشروعات =

أحد الأعضاء لمناقشة هذا  
الموضوع كما حدث في  
مجلس النواب في جلسة  
٢ مايو سنة ١٩٣٨ .

حضرة المكاتبى بك - الحكم قد ينسحب على حق التشريع فقط فهل  
يدخل فيه حق حل المجلس .  
دولة الرئيس - نعم القاعدة عامة ويدخل فيها حق حل المجلس . وهذه  
المناسبة اقترح انه اذا حل مجلس النواب بسبب ما فلا يجوز حل المجلس الجديد  
لنفس السبب الذى حل من أجله المجلس الأول .  
( موافقة عامة ) .

= القوانين التى يمرها مجلس النواب يجب أن يكون لها قيمة قياسا على حالة الموقف الذى أتم عملا أثناء تأديته وظيفته ثم توفى أو عزل  
فانه لا يصح لمن يأتي بعده أن يفتنى ما أتته سلفه ( اسمان الجزء الثانى ص ٤١٢ ) .

وحدث في فرنسا سنة ١٩٠٢ أن انتهت مدة الهيئة التشريعية السابقة في ٢٥ مارس بعد أن أقرت قانونا ماليا لم يتمكن مجلس الشيوخ  
من نظره لانتهاء الدورة - وقبل اجتماع الهيئة التشريعية التامة بحث الادارة المالية في حل يجوز دستوريا أن يعرض هذا القانون  
على مجلس الشيوخ واستشارت في ذلك الكثير العام للمجلس الذى أجاب « لا يوجد مانع قانوني من أن ينظر مجلس الشيوخ مشروع  
قانون أقره مجلس النواب السابق » ( اوچين بير - الملحق - ص ٨٤ بند ٧٩ )

وفي بلجيكا : يجوز حل المجلسين كما سبق أن ذكرت وقد صدر قانون في أول يولييه سنة ١٨٩٥ نص على أنه « في حالة حل  
المجلسين فالمشروعات التى لم يمرها أحد للمجلسين للنقلين تفسط . وكل من المجلسين الجديدين يعتبر من تلقاء نفسه مختصا بمشروعات  
القوانين التى أقرها المجلس الآخر قبل الحل - والى لم يكن هو قد قبلها أو رفضها . »

« وفي حالة حل أحد للمجلسين فان مشروعات القوانين التى كانت قدمت للمجلس للنقل والى لم يكن قد أقرها تبطل . »

« والمجلس الجديد يكون مختصا - بدون احالة جديدة - بنظر المشروعات التى أقرها المجلس للنقل قبل الحل والمجلس الآخر  
يعتبر مختصا بنظر مشروعات القوانين التى أقرها المجلس للنقل » ( اوچين بير ص ٨٣٨ بند ٦٩٠ ) .

هذا التصريح صدر في بلجيكا عام ١٨٩٥ وقبل صدوره استفتى مجلس النواب البلجيكى العلامة المعروف اوچين بير عن أثر حق  
الحل أو التجديد الكلى - فأجاب عن أثر الحل بالنسبة لمجلس النواب بما سبق أن ذكرناه وأجاب عن أثر الحل بالنسبة للأعمال  
التي سبق أن قررها المجلس للنقل وبث بها الى مجلس الشيوخ بما يأتي . . . وأرى من واجبى في الختام أن أدلك على تأثير التجديد  
الكامل أو الحل الذى يصيب النواب على الأعمال التي سبق له اقرارها ثم قدمت فلما لمجلس الشيوخ .

يتمس مجلس الشيوخ هذه الأعمال الى قسمين : ما كان منها مقترحا من الحكومة وما كان منها مقترحا من النواب فيعتبر الأول  
قائما لا بناء على قرار مجلس النواب ولكن بناء على الرسوم التى عرضته به الحكومة وهذا الرسوم يبق أثره ما لم يتبدل - أما  
الثاني فقد تنوعت به الاجراءات : فقديما جرى مجلس الشيوخ على اعتباره انه خرج من اختصاصه بمجرد حل المجلس الآخر استنادا  
على أن روح الدستور تخفى بأن يكون تقرير القوانين من ميثمين معاصرتين ولأن في لمر رئيس الدولة لقانون لم يقره المجلس الجديد  
فلا اعتداء على حقوق هذا المجلس . ولكن من بضع ستين ضعف التثبيت بهذه الاعتبارات الدستورية فقرر مجلس الشيوخ أن  
يقتضى مختصا بالنظر اذا كانت الاجراءات قد وصلت الى تقديم التقرير من اللجنة التى أحيل اليها للمعروض ملاحظة بأنه متى أدرج  
للمعروض في جدول أعمال المجلس أصبح استلزامه غير ممكن . »

أما في إنجلترا - فكما سبق أن ذكرنا - يجرى العمل على اعتبار المشروعات كأن لم تكن ليس فقط في حالة التجديد أو الحل  
بل حتى كلما أجلى البرلمان دور انعقادها ( اوچين بير ص ٨٣٦ بند ٦٩٠ ) .

وفي مصر : حدث أن قدمت الحكومة لمجلس النواب في ١٦ يناير سنة ١٩٣٢ مشروع القوانين الخاصين بالموافقة على معاهدتى  
التوفيق والتسليم للعقودتين بين المملكة المصرية وجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية فاحالها للمجلس الى لجنة الخارجية - وكان قد  
سبق للمجلس للنقل أن وافق عليها فرأت اللجنة أن للمجلس غير مختص بالنظر فيها وقد وافقها المجلس على هذا الرأى في جلسته

## مجلس النواب جلسة

٢ مايو سنة ١٩٣٨

بحث المجلس في أثر الحل بالنسبة لمشروع قانون أقره المجلس السابق وهو معروض الآن على مجلس الشيوخ — فرأى البعض أن للمجلس الحالي حق نظره من جديد بما أن الانتخابات قد دلت على تغيير اتجاه الرأي العام وإن لا داعي للاستشهاد بالسوابق في الدستور الفرنسي وإلى ماقرده مجلس الشيوخ الفرنسي في سنة

دولة الرئيس — اقترح أيضا أن يحدد في أمر الحل ميعاد لاجراء الانتخاب للمجلس الجديد .

(مواقفة عامة) .

وفي صفحة ٣٥ من مجموعة المحاضر

دولة الرئيس — ارى أن القاعدة التي وضعناها فيما يتعلق بحق حل مجلس النواب تشمل الحالة الآتية : إذا أعلن المجلس عدم الثقة بالوزارة فرفضت استقالتها إلى الملك فرفض قبولها . فإن له طبعاً هذا الحق . وفي هذه الحالة يكون له أن يستعمل حقه في حل مجلس النواب بعد اخذ رأى الوزارة (مواقفة عامة)

وفي صفحة ٤٣ من مجموعة المحاضر : اثار أحد الاعضاء المناقشة في

نفس المبدأ

حضرة على ماهر بك — ان احوال حل مجلس النواب لا تحصر لكنه مسلم بأنها وسيلة استثنائية لا يلجأ اليها إلا إذا كان هناك مظنة أن المجلس أصبح لا يمثل رأى الناخبين ، فلا معنى لوضع قاعدة حل المجلس لابقاء

٢ مارس سنة ١٩٣٢ وقرر « ان مواقفة مجلس النواب السابق على مرسومى القانونين الخاصين بالمواقفة على معاهدت التوقيع والتحكيم وأحاطهما على مجلس الشيوخ تمنع مجلس النواب من اعادة النظر فيهما وتجهلها متعلقين باختصاص مجلس الشيوخ » . ولا عرض هذان للمعروان على مجلس الشيوخ بجملة ١٤ ابريل سنة ١٩٣٢ أقر المبدأ الفائل بأنه له حق النظر في مبروعات القوانين التي أحاطها عليه مجلس النواب قبل أن يعمل .

وفي جملة ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٣ عرض على مجلس الشيوخ تحرير لجنة الحفانية من مرسوم قانون كان قد ورد من مجلس النواب للنحل خاصاً بضمير الضحايا — وقد حركته اللجنة من تقاء نفسها وعرضت تقريرها على المجلس فكانت مناقشة حول صحة هذا العمل — وأعيد التقرير إلى اللجنة لبحث الخلاف في النقطة الدستورية التي لثقت بمرس هذا المرسوم — وفي جملة ٢٤ مايو سنة ١٩٣٣ وافق المجلس على رأى اللجنة ووافق بالتالى على مرسوم القانون .

وفي ١٣ ابريل سنة ١٩٣٨ وافق مجلس الشيوخ على بعض مبروعات قوانين كان قد أقرها مجلس النواب للنحل ولم تبد الحكومة معارضة في هذا الصدد إلا أنها سحبت أحد مبروعات هذه القوانين وهو المرسوم بقانون الخاص بالنسبة الشارية لادخال بعض تعديلات عليه — وهذا العمل في ذاته دليل على أن مجلس الشيوخ كان يملك حق نظره واعتماد لولا هذا السبب .

وفي جملة ٢ مايو سنة ١٩٣٨ ثارت مناقشة في مجلس النواب حول حق المجلس في نظر مرسوم قانون أقره المجلس للنحل وأرسله إلى مجلس الشيوخ وذلك بمناسبة تقرير لجنة المالية عن مرسوم قانون بفتح اعتماد اضافى « جاء فيه » وقد اجتمعت اللجنة بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩٣٨ لبحث المشروع فظهر لها ان هذا الموضوع سبق ان عرض على المجلس ووافق عليه بجملة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ وأحيل على مجلس الشيوخ وقبل ان يتجه حل مجلس النواب — ولا زال المشروع مبروزاً على مجلس الشيوخ وبعد مناقشة الموضوع رأيت اللجنة أن قرار مجلس النواب السابق لا يزال قائماً ولا حاجة لمرس على هذا المجلس مادام رأى الحكومة فيه لم يتغير بدليل بقاءه مطروحاً فلا ينظر بمجلس الشيوخ « ولكن للمجلس على أثر مناقشات طويلة قرر احواله الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه .

١٨٨٧ من أن كل القوانين التي يوافق عليها مجلس النواب المتحل تأخذ سيرها إلى مجلس الشيوخ

ورأى البعض الآخر من الأعضاء — ما رأيته اللجنة المالية — من أن المجلس لا يملك إعادة النظر في مشروع اقره وان السوابق سارت على ذلك واحدها قانون التسوية المقاربة فان المجلس السابق وافق عليه فرض على مجلس الشيوخ — ولولا أن الحكومة سحبه لادعال تعديلات عليه لنظر المجلس كما أن مجلس الشيوخ نظر عدة مشروعات قوانين أخرى في هذه الجلية كان قد اقرها المجلس السابق وقام وزير المعارف وذكر المجلس بسابقه حدثت في مجلس الشيوخ سنة ١٩٣٣ فان مجلس النواب أقر في سنة ١٩٣٠ قانون تحضير القضاء واحاله على مجلس الشيوخ ثم حدث أن حل مجلس النواب ومجلس الشيوخ بل والى الدستور كله — ثم أثيرت المسألة

الوزارة في مراكرها لأن القواعد الدستورية تقضى بان حق إبقاء الوزارة في مراكرها انتقل من الملك إلى مجلس النواب ، فهل نحن نقرر قاعدة جديدة أم تتبع نفس القاعدة العامة ؟ وهي أن الملك لا يلجأ الى حل المجلس إلا إذا ظن أنه أصبح لا يمثل رأى الناخبين .

دولة الرئيس — جرى العرف على أن الوزارة تستقيل بمجرد فقدان الثقة ولم ينص في دستور ما على أنه يجب عليها أن تستقيل ما عدا الدستور العثاني فانه نص على الاستقالة واشترط لذلك أغلبية خاصة ، والمفهوم أن الملك لا يلجأ الى حل المجلس إلا في أحوال استثنائية عند ما يرى أن الهيئة النيابية أصبحت لا تمثل رأى العام توصلا لتعيين اتجاه السياسة العامة . فاذا جاء رأى المجلس الثانى موافقا لرأى المجلس الأول وجب على الوزارة أن تستقيل . حضرة على ماهربك — إذا كانت القاعدة أن الملك لا يحل المجلس إلا إذا رأى أنه أصبح لا يمثل رأى الأمة بقصد إبقاء الوزارة في مراكرها فانا أَرْضِي بهذا التفسير .

دولة الرئيس — هذا مفهوم .

معالي عبد الفتاح يحيى باشا — عند ما تقدم الوزارة استقالتها للملك فيمقتضى ما له من حق النصيحة له أن يشير عليها بأن تبقى في مراكرها وتطلب منه حل المجلس إذا رأى أنه لا يمثل رأى البلاد .

دولة الرئيس — في كل الأحوال لا يحل الملك مجلس النواب إلا بناء على طلب الوزارة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أطلب أن لا يثبت في نصوص دستورنا ولا في التفسير أى إشارة الى أن الوزارة يجوز لها أن تبقى في مراكرها بعد ما تفقد ثقة المجلس وذلك حفظا للظهر الدستورى وحفظا لكرامة المجلس الذى يمثل الأمة واحتراما للشعور الوطنى والذوق السليم . وأرى أن لا يسمح بحل المجلس بمجرد مخالفتها لحطة الوزارة . ولا مبرر لحله إلا إذا وجد خلاف بينها وبين المجلس في مشروع هام يترتب على قبوله أو رفضه خير كبير أو ضرر جسيم بالمصالح الحيوية للبلاد .

دولة الرئيس — تغيير الوزراء ليس معناه تغيير الأشخاص بل معناه تغيير

للخطة السياسية التي تجري عليها الحكومة . ولهذا التغيير أهمية كبرى فلا يصح أن يسمح لأغلبية المجلس . وقد تكون قليلة العدد . أن تغير السياسة العامة إذا كانت قد فقدت الاتصال بمنتخبها وأصبحت لا تعبر عن شعور الأمة . لذلك حق للملك إذا وجد عنده هذا الاعتقاد أن يقبل استقالة الوزارة إذا استقالت ولم تبادر من نفسها بطلب حل المجلس وأن يرجع إلى الأمة ويحل هذا المجلس لانتخاب مجلس جديد يتعرف به رأياها . وهذه الحالة بالضرورة تكون بعد أخذ رأى وزرائه وموافقتهم . ثم في الحقيقة وفي الواقع حق الحل يستعمل بالأخص عند اظهار عدم الثقة بالوزارة لأسباب سياسية لا بمناسبة قانون وهذا هو الجارى في جميع الممالك الدستورية . ومكباتى بك يريد ابتداء بدعة في قانوننا .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - ليس في الدساتير الأخرى نص ولا تفسير . أنا لا أريد منع الملك ولكن أريد أن تتبع العرف الذي سوجد عندنا في المستقبل . وقد تفقد الوزارة الثقة لا من أجل السياسة العامة بل من أجل مسألة مالية كأن تشتري أسهما وتخصر فيها كما حصل في الماضي فيخشى ان بقيت في مراكزها ان يكون معلوما مقدما لدى اعضاء المجلس ان الحالة في عدم الثقة بالوزارة ستؤول الى حل المجلس . وهذا يجعل تقريرا من المستحيل الاقتراح بعدم الثقة بالوزارة ما دام ان فكرة حل المجلس تكون ماثلة امامهم .

دولة الرئيس - المسائل المالية لها ارتباط تام بالسياسة العامة . أما التأثير الذي تخضاه فهذا طعن على الأمة وعلى كفاءتها .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - فهمت من تفسير دولة الرئيس انه إذا حصل خلاف بين المجلس والوزارة وقرر المجلس عدم الثقة بها قد يحل الملك المجلس دون ان تقدم الوزارة استقالتها ويرفض الملك قبولها : فأريد ان اتبين هذه النقطة .

دولة الرئيس - تفسيرى ان الملك في حالة الاستقالة لا يقبلها ويعرض على الوزارة حل المجلس لمعرفة رأى الأمة وكما ان الوزارة عرضا عن ان تستقيل ان تعرض على الملك مباشرة حل المجلس وهو له ان يجيبها الى ذلك

في مجلس الشيوخ سنة ١٩٣٣ ( يقصد جلسة ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٣ ) و انتهى رأى الى تقرير حق مجلس الشيوخ في نظر مشروع القانون . وقد استعرض الوزير أثناء كلامه نظرية تلاق الارادتين (concours des volontés) التي تقوم على وجوب أن يكون تصديق الملك على قرار اتخذه المجلسان القائمآن حتى تلاق ارادة مجلس النواب بارادة مجلس الشيوخ ويكون في تلاق الارادتين مسوفا لاصدار القانون وأخيرا قرر المجلس احوالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية . وقد وافقت اللجنة على رأى لجنة المالية الذي يقضى بعدم جواز نظر مشروع قانون سبق ان أقره المجلس السابق .

او يرفض . وفي هذه الحالة لا بد أن تستقيل .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — تلا عبارة من اسمن مؤيدة لرأى دولة الرئيس . وقال ان مسألة حل المجلس لها صورتان : أما أن الوزارة ترى أن المجلس أصبح لا يمثل رأى الأمة فطلب من الملك — دون أن تقدم استقالتها — أن يأمر بحل المجلس . وأما أنها تبدأ بالاستقالة ويرى الملك أن المجلس أصبح لا يمثل رأى الأمة فيطلب من الوزارة البقاء ويعرض عليها حل المجلس . أى أن ابتداء الرأى بالحل قد يكون من الملك كما يمكن أن يكون من الوزارة .

فضيلة الشيخ نجيت — ان حل المجلس عندما يقرر عدم الثقة بالوزارة فيه تهديد له فلا ينتظر منه أن يشتغل بالحرية التامة . ان مسئولية الوزارة مترتبة على أن للأمة أن تدير شئونها بالحرية التامة . والمجلس هو النائب عنها وهو الحائز لثقتها ما دامت لم تنزع منه هذه الثقة . فالواجب اذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة أن تستقيل وأن تكون هذه القاعدة العامة لا أن يقال ان المجلس لا يمثل الرأى العام لأنه لا سبيل الى معرفة الرأى العام ولأنه سينقضى وقت طويل قبل أن يتكون في بلادنا رأى عام . ولا يجوز حل المجلس الا اذا أبدى الملك والوزارة سببا جوهريا لذلك يدل بوضوح على أن الرأى العام مخالف للمجلس . والا كيف يناح لوزراء عددهم لا يتجاوز العشرة أن يحلوا مجلسا من مائتى عضو انتخبته الأمة لاحتمال أن رأيه يخالف رأى الأمة .

دولة الرئيس — سبق لى القول أن اسقاط الوزارة عمل جوهرى لا عمل تافه . فحل المجلس بهذه المناسبة يكون لسبب جوهرى . وبالطبع لا يقدم الملك على حل المجلس الا اذا اعتقد تماما أنه لا يعبر عن رأى الأمة وأنه قد انفصل بها . وانى لأعجب لرأى الاستاذ الشيخ نجيت في هذه المسألة فان فى الجمهوريات نفسها يعطى لرئيس الجمهورية الحق فى أن يحل المجلس فى هذه الحالة .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — ان مسألة حل مجلس النواب مبنية على النسبة العامة للأشخاص الذين يتولون الحكم . فقد يقع الانتخاب

في وقت تنصرف فيه مشاغل الأمة الى جهة معينة فيتأثر الناخبون بالموضوع المطروح عليهم ويقع الانتخاب على من يمثلون المتخمين في موضوع الخلاف. ولكن بعد الانتخاب قد تعرض مسائل لم تطرح وقت الانتخابات وقد يكون للنواب رأى خاص لم يثبتوا فيه رأى ناخبيهم كما أن الحكومة في اتصالها بالرأى العام قد تعرف أن للرأى العام نزعة خاصة تخالف النزعة التي يذهب اليها النواب — والنواب على كل حال ليسوا معصومين من الخطأ — المفروض أنهم يعكسون صورة الرأى العام ولكن ليس لهم حق الاستبداد بالرأى العام. فإذا قدرت الوزارة أن المجلس قد زاغ بصره في مسألة معينة. يجب أن تمكن سلطة من القول ان المجلس خالف ارادة الأمة. وقد وضع هذا الحق في يد السلطة التنفيذية وجعل من حق الملك لأنه هو الشخص الدائم. وما دام المرجع هو للرأى العام فلا خوف على النظام.

فضيلة الشيخ بجنت — ان القول بأن النواب غير متصلين بالرأى العام غير صحيح لأن النواب هم محل ثقة الأمة وهم أكثر من الوزراء بحثا وتقيا عن الرأى العام وانتخابهم ملحوظ فيه الكفاءة والثقة. لهذا أرى أنه يجب على الوزراء أن يستقيلوا اذا فقدوا ثقة المجلس فإذا رفض الملك قبول لاستقالة وجب عليه أن يبين السبب لذلك ولا يحل المجلس الال سبب جوهرى.

دولة الرئيس — الملك لا يقدم على المجلس الا اذا كان مقتنعا تمام الاقتناع بأن المجلس الجديد سيوافق على رأيه وبغير ذلك تكون هذه هزيمة له ويستوى أن يبين الملك السبب أو لا يبينه لأنه لا يحل المجلس الا وهو يعتقد ان المجلس لا يمثل رأى الأمة.

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أقترح أنه في حالة عدم الثقة بالوزارة يجب حتما أن تستقيل الوزارة ولا يصح للملك أن يرفض قبول استقالتها. لأنه اذا تحقق المجلس ان تقرير عدم الثقة بالوزارة يقرتب عليه سقوطه هو لا سقوط الوزارة لا يقدم على هذا الاقتراح ويصعب جدا ان نجد نائبا يعرض مركزه للضياع بدون فائدة.

دولة الرئيس — أنت تسمي الظن جدا بنواب الأمة.



حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — اتنا نخرج الآن من حكومة استبدادية ومن الصواب الا نضع الأساس لوجود التنازع بين النواب والوزراء والمملك. يجب مراعاة عوائدنا ولا نأخذ بما هو معمول به فى فرنسا لأن عوائدها تخالف عوائدنا . ومن المحال فى بلادنا إيجاد مجلس نواب يفضل ترك مجالسه على مجارة الوزراء . فالأولى بنا ان لا نجعل نار الخلاف تستعر بين النواب والوزراء فقد يحصل ما لا محمد عقباه ونندم من اجله اشد الندم .

دولة الرئيس — أنت تسمى الظن بنواب الأمة ولا خوف مطلقا من وجود نزاع فى نقطة معينة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية مادام هذا النزاع ينحصر قطعيا بوضوح أى الأمة بالانتخابات الجديدة — فهل ترون رأى مكباتى بك فى أنه عند ما يقرر المجلس عدم الثقة بالوزارة لا يحل المجلس ؟  
حضرة محمد على بك — أنا لى اقترح آخر وهو ألا يحل المجلس الا بموافقة رأى مجلس الشيوخ .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أنا لا أريد أن أحرم الملك من حق حل المجلس ، انما أقول أن الوزارة التى يقترح على عدم الثقة بها يجب أن تسقط حتما .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية عدم الموافقة على اقتراح مكباتى بك .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — بعد أن تقرر رفض اقتراح مكباتى بك أريد أن اعرف ما يمكن عمله عند ما تقدم الوزارة استقالتها ولا يقبلها الملك .

دولة الرئيس — سبق لى القول أن العرف يقضى على الوزارة بالاستقالة عندما تفقد ثقة المجلس ولا يوجد دستور ينص صراحة على أن الوزارة يجب عليها فى هذه الحالة أن تستقيل ما عدا الدستور العثمانى وهو يشترط أغلبية خاصة أى نصف جميع أعضاء المجلس زائدا واحدا .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — المسألة تعرض فى صورتين : الأولى أن الوزارة التى تفقد ثقة المجلس ترى أنه لا يمثل رأى العام فتعوض على الملك ذلك وتطلب منه حل المجلس فاذا وافقها يصدر أمره بحل المجلس وتبقى الوزارة فى مناصبها ولا يمكن فى آن واحد حل المجلس وإسقاط الوزارة اذ

لا يمكن للملك أن يأمر بإجراء الانتخابات بنفسه ولأن في هذا العمل تناقضا لأن حل المجلس معناه اقرار الوزارة على عملها . ولا أفهم أن اسقاط الوزارة يطلب لذاته ويصرف النظر عن المعنى المستفاد منه . والثانية ان يرى الملك نفسه ان المجلس فقد الاتصال بالرأى العام فهو يرفض استقالة الوزارة ويحل المجلس بموافقته .

دولة الرئيس — ما يقوله بدوى بك داخل في حكم القاعدة العامة وهو أن المجلس لا يحل الا بناء على طلب الوزارة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لقد تقرر رفض اقتراح المكائى بك وهو ان الوزارة بعد ان تفقد الثقة يجب عليها حتما ان تستقيل وللملك الايجل استقالتها ويحل المجلس .

دولة الرئيس — هذه النقطة سبق الفصل فيها وقلنا ان العرف يقضى بالاستقالة ولكن لا ينص على ذلك فى الدستور .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — اتفقنا على ذلك .

دولة الرئيس — محمد على بك يقترح الا يحل المجلس الا بموافقة راي مجلس الشيوخ — انا اخالفه فى هذا لأن مجلس الشيوخ لا يمكن حله وقد يرفض حل مجلس النواب حتى اذا كان غير معبر عن راي الامة فتقع فى اشكال . والواجب دائما الرجوع الى راي الامة بإجراء انتخابات جديدة حتى يمكن حل الخلاف القائم بين الوزارة وبين المجلس .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — لم يعط هذا الحق لمجلس الشيوخ فى بلاد حكومتها ملكية . وهو معتبر من حقوق الملك بوصف انه مقوم لاستبداد السلطة التشريعية . ويتعلق استعماله بالملك الذى هو على راسها والذى يحكم بواسطة وزرائه . ولم يشرك مجلس الشيوخ فى هذا حل الا فى فرنسا . وقد يعطى ذلك بان رئيس الجمهورية ليس فيه معنى الدوام كما فى معنى الملك .

دولة الرئيس — ازيد على هذا أن مجلس الشيوخ منتخب كمجلس النواب لخالته كحالة المجلس الذى سيعمل . فاذا اعطينا لمجلس الشيوخ هذا الحق كأننا نزيد ألا يحل مجلس النواب إلا بعد أخذ رأى مجلس النواب .

حضرة محمد على بك — ان رأى مجلس الشيوخ فى هذا يكون كعلامة

ظاهرة على عدم صحة رأى الوزارة وعلى أن مجلس النواب يعبر عن رأى الأمة خلافا لما تدعيه الوزارة . وفى هذا ضمانا لعدم استبداد السلطة التنفيذية بمجلس النواب . والاحتياط واجب فى مثل هذه الحالة خصوصا فى بلد كبلدنا حديث العهد بالانظمة النيابية . لهذا أحسم على اقتراحى .

حضرة ذكرى نامق بك - اذا جعلنا رأى مجلس الشيوخ مرجعا فى حالة الخلاف بين الوزارة وبين مجلس النواب نكون قد أشركناه بطريق غير مباشرة فى مسألة الثقة بالوزارة وأعطيناه حق الاقتراع على الثقة بهما مع أننا أعطينا هذا الحق لمجلس النواب وحده اكبارا لشأن الأمة .

حضرة محمد على بك - وهل فى اعطاء الوزارة وحدها حق حل المجلس اكبار لشأن الأمة ؟

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - ليس للاقتراح الذى عرضه محمد على بك نظير الا فى الدستور الفرنسى - ولما أنشئت الجمهورية الالمانية بحثت فى هذه المسألة وتقرر عدم الأخذ بالرأى الفرنسى وأعطى لرئيس الجمهورية الألمانية وحده حق حل المجلس - فبالأولى فى بلد ملكية كبلدنا يجب أن يكون هذا من حق الملك وحده - ولنا فى ذلك أسوة بسائر الدول الملكية .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - ألاحظ أن الدستور الألمانى الحديث سار على مبدأ الرجوع الى الأمة لحل كل خلاف دولة الرئيس - تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية رفض الاقتراح المقدم من محمد على بك .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٦٢ من مجموعة المحاضر :

حضرة على ماهر بك - لا اعتراض لى فى باب الوزارة على نصوص المشروع ولكن ورد فى تقرير اللجنة العبارة الآتية : « فاذا حصل الاقتراع وفقدت الوزارة ثقة المجلس كان عليها أن ترجع الى الملك لتعرض الأمر عليه أو لترفع استقالتها له . فان أقامها وعين غيرها حائزة ثقة المجلس كان بها . على أن له ألا يقبل الوزارة وأن يحل مجلس النواب ويأمر بإجراء انتخابات جديدة . فاذا أيد المجلس الجديد الوزارة فيها والا كان حتماً أن تستقيل » .

وأرى حذف هذه العبارة من التقرير جملة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — قاعدة المسئولية تقررت فى المحاضر  
ثم ألتقت أسئلة انتهت بتفسيرات أدت الى اثبات هذه العبارة فى التقرير وأنا  
أنضم الى حضرة ماهر بك فى طلب حذفها .

حضرة عبد العزيز فهمى — هذه قاعدة دستورية ولست أوافق البتة  
على حذفها .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — العلة التى دعت الى ذكر هذه العبارة  
فى تقرير اللجنة أن الوزارة قد تقتضى المجلس رأيه فى سياستها فلا يوافق عليها  
فى حين يرى الملك أن الأمة فى الواقع على رأى الوزارة لا على رأى المجلس .  
فليس هناك طريقة لتعرف رأى الأمة صراحة فى ذلك النزاع الا بجل المجلس  
وتعرف رأى الأمة بالانتخابات الجديدة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أرى أن تحذف هذه العبارة  
من التقرير وأن يحذف كذلك كل ما يتعلق بها فى محاضر الجلسات . بحيث  
يترك الأمر للمجلس ينظمه عند وقوعه .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — قرار الهيئة بالحذف هو قضاء فى المسألة  
وتتظيم لها من الآن .

حضرة محمود أبو النصر بك — لا سبيل الى تعرف رأى الأمة الا  
بحل المجلس .

حضرة على ماهر بك — القاعدة أن كل من يعمل باسم غيره يقدم حسابه  
اليه . والاثار الظاهر لهذا أن يتخلص من وكيله اذا أساء  
الوكالة أو أسرف فى أداء ما عهد اليه . هذه قاعدة تنطبق تماما على المسئولية  
الوزارية .

الحياة الدستورية تقتضى مسؤولية الوزارة أمام البرلمان بحيث يكون  
لبرلمان حق التخلص من الوزارة اذا رآها لا تعمل لمصلحة البلد .

لقد يفرض أن يقع الخلاف بين الوزارة والمجلس على قانون تجرى  
أحكامه على البلاد . جرى الانجليز فى هذه الحالة على حل المجلس واعادة  
الانتخاب ومعنى ذلك التحاكم فى ذلك القانون الى الأمة وطلب رأيها فيه .

ولعل هذه أعدل صورة من صور حل المجلس وقد رأيت إحصائية تضمنت أنه في خلال خمس وعشرين سنة تعاقبت فيها ست وزارات سقطت منها أربع بسبب خلاف على قوانين وعهدت الحكومة الى الحل .

على أنه في حالة عدم الثقة بالوزارة لا يجوز بقاؤها في مراكزها . فقولنا بالرجوع الى استفتاء الأمة في هذه الحالة انكار على المجلس في اخص خصائصه . ولا يدفع هذا بدعوى عدم اتصال النواب بموكليهم لأن النواب انما انتخبوا لمدة . وهم فيها عادة على اتصال بهم فكيف مع اعلان عدم الثقة بالوزارة لا نقيم وزنا لرأى المجلس والاصل فيه التعبير عن رأى الأمة استبقاء لسلطة غير موثوق بها .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — تطبيقا للبدأ الذى قررناه وهو ان كل سلطة تستمد من الأمة يجب ان تكون الوزارة خاضعة لثقة المجلس فقط وان هذه الثقة لا يمكن تحديدها حتى تستفى البلاد فيها بالحل بخلاف النزاع الذى يقوم بشأن قانون معين ويحسم بخصوصه حل المجلس . فان الأمة في هذه الحالة انما تملئ رغبها في شيء معين بالتعيين وهو القانون المذكور . واذا سلمنا بأنه يمكن حل المجلس من اجل عدم الثقة بالوزارة فان ذلك يودى الى ان الوزارة تكون مسؤولة امام الملك فقط لا امام المجلس .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — قدمت لحضراتكم أن هذه قاعده دستورية لا يمكن مطلقا الاستغناء عنها . وحذفها الآن من التقرير يكون خطأ اذ يكون معناه اعطاء مجلس النواب من التحكم المطلق فى السلطة التنفيذية واسقاط الوزارة ما يشاء ولو خالف عمله ارادة الأمة وحرمان السلطة التنفيذية من الشكوى للأمة لا يقف هذا المجلس عند حده .

ان عبارة حل المجلس هى التى تفوش علينا وهى التى ينفر الناس منها بعله أنها تكون سلاحا ماضيا فى يد السلطة التنفيذية . هذا تحكيم للعواطف دون الفكر الصحيح فان هذا السلاح ان كان ماضيا كما يقال هو الدواء الوحيد المتعين لتلك العلة الكبرى علة تحكم المجلس فى السلطة التنفيذية أو هو الطريق الوحيد لتعرف رأى الأمة على حقيقته عندما يظن فى نواحيها الحياد عن رأيها

والأخذ بها تمكين لسلطة الأمة وجعل المرجع الأخير إليها ، ورفع لمقامها فوق كل مقام .

حضرة زميلنا على بك ماهر يعرف رجلا من العلماء هو الأستاذ لابراديل أستاذ القانون الدستوري في كلية باريس .

( هنا قال ماهر بك وهو مستشار قضائي خارجية فرنسا ) هذا الأستاذ الذى يعرفه على بك ويحترمه له مؤلف فى القانون النظامى مطبوع فى سنة ١٩١٢ وما أنا أتلو بعض أقواله الخاصة بمسألة حل المجلس لعل فيها مقنعا .

قال بصحيفة ٢٩٤ بصد كلامه عن حق الحل فى الحكومة الملكية :  
( اذا قام خلاف بين المجلسين أو بين الحكومة ومجلس النواب أو على العموم بين الأحزاب فان الملك يتدخل ) وتدخل الملك هو بالضرورة باستعمال حق الحل . وقال فى الصحيفة نفسها ( ان حق الحل أبعد عن أن يكون مخالفا لروح النظام الجمهورى بل بالعكس ربما كان ألزم فى الجمهورية منه فى الملكية ) ثم ذكر بعد ذلك بصحيفة ٢٩٥ أن حق الحل يكون للملك أو لرئيس الجمهورية أى أنه يكون للوزارة نفسها .

ثم قال : ( ان الحل يسمح للملك بأن يرقب التوافق بين فكر البرلمان وإرادة الأمة ) وذكر مزايا حق الحل الذى لرئيس الجمهورية وما قاله بالحرف الواحد :

( طالما ظن فى البلاد الديمقراطية أن حق الحل سلاح معلق على رأس الأمة وأنه طريقة لاعداد المجالس قبل نهاية مدة نياتها وأنه أداة لتهديد سلطة الأمة . على أن الأمر على العكس من ذلك فان حق الحل هو الطريقة الوحيدة لتحقيق احترام سلطة الأمة احتراما مطلقا فان المجلس لما كان معينا لأجل محدود يجوز فى أثناءه أن يتغير الرأى العام فقد يمكن أن تأتى فترة ينقطع فيها المجلس عن التعبير عن إرادة الأمة فالحل يكون إذن وسيلة لإعادة وحدة الإرادة بين البرلمان والبلاد تلك الوحدة التى انفصمت عراها مؤقتا . فالحل ليس معناه الاستطالة على سلطة الأمة بل إحياء هذه السلطة باستشارة البلاد ) .  
هذا ما يقوله الأستاذ لابراديل الذى يعرفه ماهر بك ويحمله والخطأ الذى

يعترض عليه بعبارة التي تلوتها هو بذاته ما نسمعه يتردد في بلدنا كلما ذكرت مسألة الحل فأرجو أن يكون في قوله مقنع لنا وألا نسير وراء العواطف .

قال حضرة ماهر بك أنه لا يعترض على حق الحل فيما يتعلق بالخلاف الذي يحصل بشأن القوانين ولكن الخلاف الذي يؤدي الى تقرير عدم الثقة بالوزارة هو الخلاف في أمر سيامي قد لا يكون محدودا . لست أرى محلا لهذا التدقيق فان الخلاف السياسي الذي يقوم بين المجلس والحكومة ويترتب عليه قرار الثقة وعدمها يكون دائما أمرا معروفا ولئن جاز الحل لخلاف بشأن قانون من القوانين فانه يجوز من باب أولى في شأن المسائل السياسية فان خطأ المجلس في السياسة قد يجر على البلاد ويلات عظيمة بخلاف الخطأ في قانون من القوانين اذ هو يمكن تغييره والغاؤه في كل وقت .

ومع ذلك فاني لعدم اطالة الكلام أعرض رأى الأستاذ لابراديل نفسه في هذه النقطة : ( قد يكون الحل أيضا وزاريا ، فاذا كان الوزراء مسئولين سياسيا لدى البرلمان فان حق الحل يسمح للوزارة التي لم تحز الأغلبية في المجلس المنتخب أن تستأف حكمه لدى الأمة . وكل جمهورية ذات نظام برلماني لا يمكنها أن تستغنى عن حق الحل ) — هذه العبارة تفيد من جهة أن الوزارة نفسها حتى في البلاد الجمهورية لها أن تطلب حل مجلس النواب . ومن جهة أخرى هي صريحة في افادة أن هذا الحق تستعمله مطلقا وعلى الخصوص في الأمور السياسية لأن مبنى العبارة برمتها في كلام المؤلف هو مسئولية الوزراء السياسية .

بل أضيف الى ذلك نقلا صحيفة ٢٩٥ وما بعدها أن البلاد التي فيها مجلس النواب ينتخب لزمان مديد كسبع سنوات أو ست أو خمس فان الحل يحصل بانتظام قبل نهاية المدة المقررة وذلك لتخفيف وطأة طول مدة النيابة . فالمسألة اذن فيما يتعلق بحق الحل مطلقا أصبحت واضحة ومن الخطأ بحسب ما أرى حذف العبارة الواردة في التقرير بهذا الخصوص وهي أن الوزارة التي يقرر عدم الثقة بها تستقيل ولكن للبك أن لا يقبل الاستقالة وأن يمرض أمر الخلاف على الأمة بمحل المجلس . ولا يسعني الا أن ألاحظ أن استعمال حق الحل لخلاف بين الحكومة والبرلمان ينتج عنه قرار بعدم

الثقة بالوزارة لن يكون إلا أندر من النادر فإن فيه مسئولية كبرى على الأمرين به وعقابا شديدا لهم إن أتى رأى الأمة مؤيدا برأى المجلس المنحل فالمناقشة في هذا الموضوع ليست كبيرة الفائدة لأنه موضوع غير عملي .

حضره على ماهر بك — إني ذكرت جواز الحل في حالة الخلاف بين الوزارة والمجلس بمناسبة تقرير قانون على سبيل التمثيل ولكن الخلاف في الأمور السياسية حكمه أي يجوز الحل فيه في نظري أيضا . لأن الحل في نظري جائز دائما . ولكن الذي أخالف فيه رأى حضرة عبد العزيز بك أنه في حالة إعلان عدم الثقة بالوزارة يجوز الحل ورأى في هذا وجوب استقالة الوزارة .

حضره عبد الحميد بدوى بك — وضع حضرة على بك ماهر أساسا فرع عليه أن كل وكيل يؤدي لموكله حسابا حتى إذا رآه قد أساء الوكالة كان من حقه التخلص منه وأطلق هذه القاعدة بكل أحكامها على الوزارة باعتبارها وكالة الهيئة التشريعية .

على أن في هذا التشبيه بعض التجوز لأن الوزارة وكالة السلطة التنفيذية مشخصة في الملك ووكيله من جهة أخرى عن السلطة التشريعية . فإذا بدا رأى لأحد الأصليين وخالفه الآخر فيه فامضاء أحد الرأيين ترجيح من غير مرجح . فالحل هو الرجوع إلى الأصل الأكبر وهو الأمة والاحتكام إليها في ذلك الخلاف . . . هنالك مسألة أخرى وهي أن الواقع أن الثقة في المجالس النيابية لا تصرف إلا إلى معنى السياسة . والسياسة لها صور متعددة فمرة تكون في وضع قانون وفي مرة أخرى تكون في تصرفات إدارية وقد يكون للبلد رأى في كل منها فإذا كان حقا أن يتعرف حكمه في أحدهما كان كذلك حقا أن يتعرف رأيه في الآخر . إلا أن مسألة الثقة قد أسى فهمها في مصر إذ صرفها الناس إلى الأشخاص لا الأعمال والمبادئ .

سماحة السيد عبد الحميد البكرى — أقترح اثبات النص الآتي : هـ الوزراء مسئولون بالتضامن لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للأمة وبالاتفراد عن كل إجراء مخالف للقوانين يقع منهم أو من مرؤوسيهما أثناء تادية وظائفهم وإذا اقترح المجلس التصويت على الثقة بالوزارة أو طلبت الوزارة ذلك أو



عرضت مشروعا على المجلس واشترطت أنه اذا لم يقرر تستجيل وقرر ثلاثة ارباع أعضاء مجلس النواب الحاضرين عدم الثقة بالوزارة في الحالتين الاولين او رفض المشروع في الحالة الثالثة تسقط الوزارة حتما وتترك مقاليد الحكم لتغيرها،

وسبب وضع النص على هذا الأسلوب أن القوانين الدستورية واعمال الأمم البرلمانية كلها على هذا المبدأ كما هو معلوم للنخاص والعام ومعلن في كل المرات . وان مبدأ المسؤولية الوزارية هو محور النظام الدستوري وجوهره والشرط الاساسي للحرية السياسية في كل بلد من البلدان . وليس للمسؤولية الوزارية سوى معنى واحد وعرف واحد وهو ان يتحتم على الوزارة الاستقالة إذا فقدت ثقة أغلبية مجلس النواب فانها متى فقدت هذه الثقة فقدت ثقة الأمة باجمعها بفقدان ثقة نوابها . فلا معنى بعد ذلك لأن تبقى الوزارة في مناصبها وتباشر شئنا من أعمال الأمة وبالجملة فلا معنى للدستور بدون أن ينص فيه على المسؤولية الوزارية الصحيحة بالمعنى المذكور — راجع كتاب الحقوق الدستورية ف . مورو من ٣٨٦ — ٣٩٠ طبعة سنة ١٩٢١ وفيها شرح المؤلف أحوالا مختلفة تتعلق بضرورة استقالة الوزارة اذا لم تحز ثقة مجلس النواب .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على طلب حضرة على ماهر بك حذف  
الجملة التي طلب حذفها من التقرير .

تقرر بأغلبية الآراء عدم حذفها .

وفي صفحة ٩٥ من مجموعة المحاضر

حضرة على ماهر بك — قبل المناقشة في المبادئ التي قدمها حضرة  
عبد العزيز فهمي بك استأذن في عرض هذا الاقتراح وهو :

« يحل مجلس النواب اذا طلب ذلك ثلثا أعضائه، وحكمة ذلك ظاهرة .  
وهي أنه في حالة الخلاف بينه وبين مجلس الشيوخ قد يرى من نفسه الرجوع  
الى رأى الأمة واستفتاءها في موطن الخلاف : ان اختلاف المجلسين يؤدي  
حتما الى اسقاط القانون المعروض . فلماذا لا نلتزم طريقا آخر لحل ذلك  
الخلاف دون أن يكون ذلك الحل على حساب اسقاط القوانين ؟ ان الأمة

هى المرجع الأخير فى كل قانون يراد فرضه على البلاد . فلماذا لا نختصر الطريق ونمكن مجلس النواب من رغبته فى استفتاءها اذا اقتنع بذلك ثلثا أعضائه؟ حتى إذا أعادت الأمة انتخابهم فى المجلس الجديد كان ذلك قضاء بصحة رأيهم والا كان العكس .

على أن ثلثى الاعضاء لن يلجأوا الى هذه الطريقة الا مدفوعين بحكم الضرورة القصوى . ولقد قيل ان مجلس النواب أخوف ما يكون من الحل . على أنك اذا لم تقرروا ذلك ولجأا الثلثان الى الاضراب فقد تعطلت أعمال البرلمان جملة وأصبحت الحكومة مضطرة الى حل مجلس النواب . فدعوه إذن يحل نفسه .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذه الطريقة شديدة الخطر لأن فيها إلغاء لسلطة مجلس الشيوخ على العموم . يقع الخلاف بين النواب والشيوخ وهؤلاء ملحوظ أنهم من طبقة خاصة . وأنهم رجال قد اجتمعت لهم كفاءات فى مختلف الفنون . وأنهم اهل بصيرة بالأمور وتجربة . فرأهم لا بد أن يعتد به فى وجوه القوانين التى تسن للبلاد واقترح حضرة على ماهر بك يجعل الثنتين على السواء فى يد النواب وحدهم . اذ كلما نجم الخلاف بينهما وبين الشيوخ عمدوا الى حل المجلس . ولقد يكون القانون المختلف عليه ضارا جدا ولكنه مزوق يخلب أنظار الجمهور ولا تنفذ بصيرته الا ما فيه من معاييب فيعيد انتخاب أولئك النواب وكذلك ينفذ القانون .

المشول عن تسيير الأعمال العامة هو الحكومة . وهى أكفأ الهيئات كلها على تقدير ما تقضى الضرورة به لتوجيه تلك الأعمال . فهى اذا لجأت يوما الى حل مجلس النواب فلأنها لا ترى مصلحة البلد مستطاعة بغير ذلك القانون الذى رفضه المجلس أو لا تراها مستطاعة فى ظل ذلك القانون الذى أقترح سنه .

والخلاصة أن فى طريقة حضرة على ماهر بك شلا لمجلس الشيوخ وقضاء على الضمانات التى للأمة فى الحكومة باعتبارها معاملة للأمور وفى مجلس الشيوخ باعتباره مجريا خيرا بمواضع الصواب .

حضرة على ماهر بك — لست أرى بهذا الاقتراح الى فض كل خلاف

بين المجلسين بهذا الأسلوب . على أنى لم ألحظ فيه حالة معينة إنما أضع قاعدة عامة لها مزايا قد تكون هذه الصورة واحدة منها .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذه القاعدة لا يتصور تطبيقها إلا في حالة الخلاف بين المجلسين . أما عند الخلاف بين الحكومة والمجلس فإن لها أن تتخذ ما هو مخول لها من حق الحل . وهى لاجئة إليه إن رأت فيه ضرورة ولا تدع المجلس حتى يحل نفسه .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — نريد من حضرة على ماهر بك أن يبين لنا طائفة من الفروض الأخرى التى تظهر فيها مزايا هذه القاعدة .

حضرة على ماهر بك — إنما تكون الضمانة الدستورية أبلغ إذا تعددت أسباب التوازن بين القوى التشريعية . على أن ما أطلبه لا يخول مجلس النواب حقاً جديداً . فلقد سبق لحضرتكم أن قررتم أنه عند حل مجلس النواب وإعادة الانتخاب يكون رأى المجلس الجديد قاطعاً . لأن الأمر حينئذ يكون بمثابة استفتاء الأمة . هذا حق قررناه . واقترأحى لا يزيد على ذلك وتلك طريقة لحل خلافات كثيرة . على أن اشتراط طلب الثلثين ضماناً لا يستهان بها .

حضرة عبد اللطيف المكباتى — كل هذا يحوم حول أمور نظرية .

حضرة على ماهر بك — أريد أن أعد من وسائل حل الخلاف بين القوى التشريعية بقدر ما تصل إليه الاستطاعة . وأهم مظاهر هذا المبدأ في العمل هو عند قيام الخلاف بين المجلسين على قانون .

حضرة محمد على بك — أنا معارض فى اقتراح حضرة على ماهر بك . وإن أكبر مظهر من مظاهره كما يقول حضرة عبد العزيز بك شل مجلس الشيوخ والغاء رأيه كلما خالف مجلس النواب .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على اقتراح حضرة على ماهر بك . فتقرر بالأغلبية رفضه .

وفى صفحة ١٢٩ من مجموعة المحاضر

وافقت الهيئة على النص التالى :

« لملك حق حل مجلس النواب »

**مادة ٣٩ -** للملك تأجيل انعقاد البرلمان على أنه لا يجوز أنه يتردد التأجيل على ميعاد شهر واحد.  
أن يشكر في دور انعقاد الواحد برون موافقة المجلسين .

## التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

مجلس النواب جلسة  
٢٨ برنيه سنة ١٩٢٨ .  
نظري مرسوم تأجيل انعقاد  
البرلمان شهرا وبدا تلاوته

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٢١ من مجموعة المحاضر  
دولة الرئيس - أقر أن ينص على أن الملك هو الذي يدعو البرلمان  
الى الاجتماع وله تأجيل انعقاده وله حل مجلس النواب ومع ذلك فلا يجوز

للادة ٢ من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٨٧٥  
واللادة ٧٢ من دستور بلجيكا  
واللادة ٢١ من دستور النمسا  
واللادة ٨٠ من دستور اليونان  
واللادة ٩ من دستور إيطاليا  
واللادة ٣٠ لقرة ثانية من دستور تشيكوسلوفاكيا  
واللادة ٩٠ لقرة سابعة من دستور رومانيا

للادة (٣٩) يابها

قرر الدستور ذلك حق المل على أنه أحد سبل الموازنة بين السلطين التشريعية والتنفيذية ولكنه أراد أن يقلل من استعمال هذا الحق بقدر الامكان وأن يجعله الهواء الأخير اذا ما استعصى انهاء مقرر الملك حتى التأجيل اذ قد تكون فترة التأجيل خير علاج لتهدئة النفوس والقيام في جو هادئ. بيد من الجدل والاضاللات الضيقة والمخبط السياسية وللزواجر المختلفة . كذلك أراد الدستور أن يهيئ للأعضاء فرصة للانحياز بتأخيرهم واستطلاع رأيهم ومبادلتهم للشهوة كما أراد أن يمنع الحكومة وقتا قد تستفيد فيه بما يديه الرأي العام عن طريق الصحف والبرائش وغيرها من تأييد أو استهجان لا اعتزمت عمله مما قد يدعوها الى المدول عنه أو التمسك به إنارات أن الأمة تؤيدها فيما ذهبت اليه . كذلك كثيرا ما لجأت السلطة التنفيذية الى تأجيل البرلمان قبل حله - وفي مصر أجل البرلمان في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ قبل أن يحل في شهر يولييه وأجل في شهر يولييه سنة ١٩٣٠ قبل أن يحل في شهر أكتوبر - كما أجل في شهر يناير سنة ١٩٣٨ قبل أن يحل في شهر فبراير .  
وإن الدستور الفرنسي على أن لرئيس الجمهورية تأجيل للمجلسين - على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل عن ميعاد شهر على أن لا يحدث أكثر من مرتين في دور الانعقاد الواحد .

Le président peut ajourner les chambres. Toutefois l'ajournement ne peut excéder le terme d'un mois, ni avoir lieu plus de deux fois dans la même session.

وكذلك نص دستور بلجيكا دستور النمسا دستور رومانيا ودستور إيطاليا ودستور تشيكوسلوفاكيا على مثل هذا الحكم مع اختلاف بسيط في مدة التأجيل وفي تكراره .

أما دستور اليونان فقد جاء به نص يختلف بشئ القليل عن هذه النصوص فقرر لرئيس الجمهورية الحق في تأجيل أعمال المجلس مرة واحدة في كل دورة على أن لا يزيد ذلك عن ثلاثين يوما سواء أ كان هذا التأجيل قبل افتتاح الدورة أو في أثنائها فتمطل الجلسات ولا يجوز أن يتكرر هذا التأجيل في دور الانعقاد الواحد بدون قرار من المجلس .

Le président de la République a le droit, une fois seulement par session, de proroger les travaux des Chambres pour trente jours au plus, soit en ajournant leur ouverture, soit en suspendant leurs cours. La prorogation ne peut se répéter dans la même session sans décision de la Chambre.

قال رئيس المجلس : بناء على ذلك يؤجل انعقاد المجلس شهراً على أن يتعقد من تلقاء نفسه في الساعة السادسة من يوم السبت ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٨ .  
وكذلك تلى هذا المرسوم في نفس التاريخ بمجلس الشيوخ .

مجلس الشيوخ جلسة

٣ يناير سنة ١٩٣٠ :

تلى مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان شهراً ولم يتل في مجلس النواب لاضطراب الجلسة واضطرار الرئيس لرفعها قبل تلاوته .

أن يزيد التأجيل على شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٥٩ من مجموعة المحاضر .

ثم تلى القرار الخامس والستون وهذا نصه .

الملك هو الذى يدعو البرلمان الى كل اجتماع غير عادى وله تأجيل انعقاد البرلمان وله حل مجلس النواب ومع ذلك فلا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ولا يمكن أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .

حضرة محمد على بك — لا زلت على رأيي في أن حل مجلس النواب لا يكون إلا بعد أخذ رأي مجلس الشيوخ .

حضرة عبد اللطيف المسكباني بك — وأنا أوافق حضرة محمد على بك في ذلك .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية بقاء المادة على حالها .

وفي صفحة ١٢٩ من مجموعة المحاضر وافقت الهيئة على النص التالي :

للك تأجيل انعقاد البرلمان . على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .

**مادة ٤٠** — للملك عند الضرورة أنه يدعو البرلمان الى اجتماعات غير عادية وهو يدعوهم أيضا متى طلب ذلك بعريضة تفضلها الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين . ويعلن الملك فحواه الاجتماع غير العادى .

## التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

مجلس النواب ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ :  
اجتمع المجلس بناء على المرسوم الصادر فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٦ بدعوة البرلمان لدورة غير عادية لنظر معاهدة الصداقة

لجنة وضع المبادئ العامة : صفحة ٢١ من مجموعة المحاضر .  
حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أريد أن ينص على حكم يتمتع بمقتضاه أن يكون الملك سلطة تعطيل انعقاد البرلمان .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — فى قانوننا القديم كانت الجمعية التشريعية تتعقد من تلقاء نفسها فى مواعيد محددة فى قانونها فلا مانع من أن ينص على أن البرلمان يتعقد من تلقاء نفسه فى الأدوار العادية فى مواعيد مقرر .

المادة ٢ — فقرة ثانية من قانون فرنسا الدستورى الصادر فى ١٦ يولى سنة ١٨٧٥  
وللمادة ٧٠ من دستور بلجيكا  
وللمادة ٢٧ من دستور بلغاريا  
وللمادة ٢٠ من دستور النمسا  
وللمادة ٤٢ من دستور استونيا  
وللمادة ٢٨ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
والواد ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ من دستور الروم  
وللمادة ٢٥ من دستور بولونيا  
وللمادة ٤٩ من دستور السويد  
وللمادة ٣٧ من دستور البانيا  
وللمادة ٣٣ من دستور لبنان  
وللمادة ٤٠ من دستور العراق

المادة (٤٠) تأملها

نص الدستور المصرى فى المادة ٩٦ على أن الملك يدعو البرلمان سنوياً الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فلما لم يُدع الى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور على أن يدوم دور انعقاده العادى مدة ستة شهور على الأقل .  
وسمى ذلك أن دور الانعقاد العادى يبدأ عادة حوالى ٢٠ نوفمبر وينتهى فى أواخر شهر مايو على الأقل — ثم تبدأ العطلة البرلمانية .  
الا أن الدستور قرر الملك — عند الضرورة — دعوة البرلمان أثناء العطلة إذا حدث فى هذه الفترة دواعى هامة وخطيرة ترى معها السلطة التنفيذية وجوب استعانة البرلمان قبل البت فيها برأى — كما منعت هذا الحق للأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين .  
وبالرجوع الى تعاليدنا البرلمانية نجد أن السلطة التنفيذية لم تستعمل هذا الحق الا مرة واحدة وذلك بمقتضى المرسوم الصادر فى —

دولة الرئيس — هل تقصد بذلك أن تقصر دعوة الملك البرلمان الى  
والتحالف بين مصر  
وبريطانيا العظمى .  
الاجتماع على الانقضاء غير العادى .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — لا مانع من ابقاء النص على حاله ولكن  
ينص أيضا على أن البرلمان في أدواره العادية يتعقد من تلقاء نفسه في المواعيد  
المقررة فيصرف معنى النص الاول الى الاجتماع غير العادى .  
مجلس الشيوخ جلسة  
١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ :  
دافع أحد الأعضاء

== ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٦ بدعوة البرلمان الاجتماع غير عادى في يوم الاثنين ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ لتزج مصادقة الصداقة والتحالف  
بين مصر وبريطانيا العظمى .

أما حق الأعضاء في دعوة البرلمان لجلسة غير عادية فانه لم يستعمل الى اليوم — وفي الدورة غير العادية السالف ذكرها قدم أحد  
أعضاء مجلس الشيوخ استجوابا للحكومة ولكن مكتب المجلس رأى أن الدعوة غير العادية قد خصصت لنظر مشروع للمصادقة فلم  
يجز الاستجواب بمجلس الأعمال — وفي ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ — قام العضو مقدم الاستجواب ودافع عن نظريته « حق  
البرلمان أثناء الدورة غير العادية في نظر كل ما يمين له من الأسئلة والاستجابات والمروعات وغير ذلك » — وعارضه في هذا  
الرأى بعض الأعضاء — وأخيرا قرر المجلس إحالة الموضوع الى لجنة الحفانية لدرسه وتقدم تقريره للمجلس — وفي جلسة ٣٠ يناير  
سنة ١٩٣٧ قدمت اللجنة تقريرها الى المجلس وجاء في نهاية هذا التقرير « ترى اللجنة انه في أثناء اجتماع البرلمان لدورة غير عادى  
يجب أن يخصص الوقت أولا لنظر المسائل التي من أجلها انعقد ذلك الاجتماع غير العادى فلذا ما انتهى منها جاز له النظر فيها لا يجد  
من أمور خطيرة تتطلب العرض في دور غير عادى مما يدخل تحت نطاق المادة ٤١ من الدستور اذا وافق على ذلك المجلس » .

وتلاحظ على هذا التقرير ما يأتي: (١) ذهبت اللجنة الى تخصيص الوقت « أولا لنظر المسائل التي من أجلها انعقد ذلك الاجتماع »  
ولاشك أن اللجنة بإيرادها هذا الشرط قد تنال في الاستنتاج دون أن تستند الى نص في الدستور . بل انها بإتيانها هذا الرأى تعطل  
حقا من أهم الحقوق الدستورية ألا وهو حق الرقابة المقررة للسلطة التشريعية على السلطة التنفيذية والتي تتحقق باسئتمال حق السؤال  
وحق الاستجواب وحق التحقيق .

فهى بإشتراطها هذا الترتيب في العمل قد رفعت الرقابة البرلمانية في هذه الفترة مع أن العلوم أن هذه الرقابة موجودة دائما حتى  
وقت السلطة وبالأول تكون موجودة والبرلمان منقذ .

وهي بهذا التخصيص قد منحت السلطة التنفيذية حق التدخل في جدول أعمال المجلس (ordre du jour) — ما دام الحكومة  
حق تحميم البدء بنظر مشروعاتها أولا — مع أن هذا الجدول ملك للمجلس وحده ينظمه كيف شاء ولا يستطيع كائن من كان  
أن يلزمه بنظر موضوع قبل غيره من الموضوعات . وفي هذا المعنى يقول العلامة دجيبى « انه من المبادئ البرلمانية أن يكون المجلس  
سيد جدول أعماله يده ويديره ويملكه متى شاء وأن هذا البدأ له صفة دستورية » :

C'est un principe du droit parlementaire qu'une assemblée est toujours maitresse de son ordre du jour,  
qu'elle peut l'interrompre, le modifier, l'intervertir. Mais elle seule peut faire cela.

ويقول في فقرة أخرى :

... le principe qui ayant le caractère constitutionnel ...

Dugué Traité de Dr. Const. T. IV p. 35 et 46.

(٢) ولقد زجت اللجنة بمادة ٤١ من الدستور في هذا الموضوع دون حجر ولاذاع أهم الا اذا أرادت أن تستدل بها على أن ما يجوز  
عرضه على المجلس يجب أن تدعو الضرورة الى نظره قياسا على شرط الضرورة الوارد في المادة ٤١ فيما يعلق باستصدار مراسيم  
لما قوة القانون — ولكنه قياس مع الفارق — اذا صرح أن لسيه قياسا لأن الأمر هنا يعلق باستصدار مراسيم في غيبة البرلمان .  
وبعد أن تناقش المجلس في هذا التقرير رأى أن يردده الى اللجنة لاعادة بحثه . راجع نص التقرير صفحة ١٦٠ من الجزء الثاني في  
هذا الكتاب .

من حق المجلس في نظر غير دولة الرئيس — الأولى أن يقصر النص على الدعوة الى الاجتماع غير  
ما اشتمل عليه مرسوم العادى .  
الدعوة للدورة غير العادية موافقة عامة .

== وفي جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ تقدمت اللجنة بضررها الثانى للمجلس الذى أعاده اليها بناء على طلب الحكومة ( راجع نص التقرير صفحة ١٦٢ من الجزء الثانى فى هذا الكتاب ) .

وقبل تقديم هذا التقرير — تعرض المجلس لبحث الموضوع فى جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ وذلك بمناسبة اعتراض أحد الأعضاء على صرف الحكومة لمبلغ بطرغ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ مع ان البرلمان كان يجتصا فى هذا التاريخ ورد عليه وزير المالية بأنه « لا أرادت الحكومة فتح هذا الاقتصاد الإضافى كان البرلمان يجتصا فى دور غير عادى وكان يجتصا بنص الرسوم لنرض بحث الماهدة المصرية الأنجليزية . . . وبحث للمائة فى مجلس الوزراء . . . وكان رأى غير مستقر فأرأنا أن نحيل الأمر الى قلم قضائى الحكومة فانام لنا الدليل من السوابق الدستورية فى البلاد الأخرى على أنه لا يجوز لنا ان تقدم الى مجلس النواب فى دور غير عادى عقد لنرض خاص بأمر آخر غير الذى حدد فى الرسوم الصادر بدعوتى الى هذا الانقاد » —

كان هذا هو رأى الحكومة فى فبراير سنة ١٩٣٧ ولكنها عدلت عن هذا الرأى وقررت فى مجلس النواب فى جلسة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ على لسان رئيسها أن « الحكومة تضم الرأى القائل بان المجلس الحق فى ان يستعمل سلطته الدستورية لمراقبة الحكومة ولتنظر فى كل ما يمس لحضرات الأعضاء من الآراء أثناء الدورة غير العادية » ثم قرر للمجلس احالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه . وقبل أن تقدم اللجنة بضررها الى المجلس أعلن سماعة رئيس مجلس النواب ( الدكتور أحمد داهر ) رأيه فى مذكرة قيمة ضمنها حجة تؤيد الرأى القائل بعدم جواز نظر أى شيء خلاف ما دعى البرلمان لاجله .

بدأ سماعته المذكورة بحث المسألة التى قصدها المصروع من السلطة البرلمانية فصرح ذلك شرحا واثقا ولكنه لم يبين لنا مدى سلطة البرلمان فى زمن السلطة — هل هو سلوب السلطة سلوب الرقابة ؟ هنا ما لا يمكن التسليم به مطلقا — والمحقق عليه بين رجال الفقه الدستورى ان سلطة البرلمان ورقابه لا تنقطع طوال الفصل التشريعى legislature الا أنها تخمد بين الدورة والدورة — بدليل أن الهيئة تجتمع فى الحال اذا بدا لأغليتها أن فى الأمر ما يدعو الى عكسية الحكومة على عمل أته أو لتكليفها بسدل تقوم به . وانما قلنا بغير ذلك ساولنا بين السلطة والتصيل وهذا قول غير مفهوم . ومادنا قد اعترفنا للبرلمان برقابة ولو ممنوبة أثناء عطائه فكيف لا نترف له أثناء انقاد برقابه الفصلية سواء أكانت الدعوة للانقاد موجهة اليه من الحكومة أم بناء على رغبة أغلية أعضاء أى المجلسين . ولا يمكن تهديد هذا الحق بالنس صريح كذلك النص الذى ورد فى الدستور السويدي .

Le roi pourra toutefois convoquer le Riksdag en scssion extraordinaire dans l'intervalle de deux sessions ordinaires. Seuls peuvent être traitées en session extraordinaire les affaires qui ont donné lieu à la convocation du Riksdag ou celles qui lui sont autrement soumises par le roi, et aussi toutes les questions se rattachant à ces affaires d'une maniere inseparable.

وترجمته « ولذلك أن يدعو البرلمان الى دورة غير عادية نيا بين أدوار الانقاد العادية — ولا يمكن أن يبحث المجلس أثناء الدورة غير العادية الا ما جاء فى أمر دعوتى أو ما يرض عليه بقانون أو ما يحصل بهذه السائل اتصالا وثيقا » . وكذلك ورد مثل هذا الحكم بدستور البانيا أيضا مادة ٣٧ .

"... il se reunit aussi en session extraordinaire, quand il est convoqué par le roi. En de semblables sessions il n'y a d'autres discussion que celles des questions fixes par le pouvoir executif dans le decret de convocation".

وترجمته « ويجتمع أيضا ( البرلمان ) فى دورة غير عادية بناء على دعوة لذلك . وفى هذه الدورات لا يتناقص فى غير السائل المحددة فى مرسوم دعوتى للاجتماع » .

وكما ورد هذا الحكم بدستور ليتان مادة ٣٣ . ودستور العراق مادة ٤٠ .

ولقد حاولت مذكرة سماعة رئيس مجلس النواب أن تفرق بين الأحوال المختلفة للاجتماعات غير العادية — تلك الأحوال ==



من الاعمال وعارضه بعض  
الأعضاء في ذلك — قرر  
المجلس إحالة الموضوع على  
لجنة الحاقانية لدرسه وتقديم  
تقرير عنه .

وفي صفحة ٤٦ من مجموعة المحاضر  
دولة الرئيس — يلتمس البرلمان كل سنة في يوم السبت الثالث من شهر  
نوفمبر لعدد جلساته العادية ويمتد دور انعقاده الى آخر شهر ابريل من السنة  
التالية . ويجوز عند الضرورة دعوة البرلمان الى الاجتماع بصفة غير عادية .  
ومدة انعقاده تحدد في أمر الدعوة .  
موافقة عامة :

== النصوس عليها في اللادتين ٤٠ و ٤١ من الدستور وهي (١) أما بناء على رغبة الملك ولا تكون الا عند الضرورة (٢) اذا  
أصدرت الحكومة مراسيم لما قوة القانون في فترة العطلة (٣) اذا طلب ذلك أغلبية أعضاء اللجلين .  
فقال « وظاهر من مقارنة هذه الحالات الثلاث بعضها ببعض ان الحائين الأولين تختفان اختلافا جوهريا عن الحالة الثالثة وهو  
ما نيل الى اعتباره أساسا للتأنيح التي تستخلصها وتصل اليها في تفسيرها وتحديد مدلولها — وذلك أنه ينشأ حدد الدستور في الحائين  
الأوليين الفرض من اجتماع البرلمان في هذه الدورة تراء أطلق في الحالة الثالثة الأمر إطلاقا من غير تحديد أو تأنيح . ومن رأينا أنه  
في الحائين الأوليين لا يمكن مجال من الاحوال أن ينظر البرلمان في دوراته غير العادية الا فيما دعي من أجله وحدد في مرسوم الدعوة .  
أما في الحالة الثالثة فيجوز أن يجتمع البرلمان بموجب مرسوم مطلق النص صدر بناء على طلب أغلبية أي اللجلين وفي هذه الحالة ينظر  
البرلمان في سائر ما يعرض له أو لأحد أعضائه أو للحكومة من المسائل » .  
وعلى هذه الفقرة بنت المذكرة كل ما وصلت اليه من نتائج — وبناء عليها أيضا رأيت الذكره أنه لا يمكن القياس على السوابق  
في فرنسا وبلجيكا لأن حق الرئيس الأعلى للدولة في كليهما لم يقيده ضرورة — كالحالة الأولى — أو بسبب معين بالذات — كالحالة الثانية .  
ولقد تناولت لجنة الشؤون الدستورية مجلس النواب هذه المييج بالرد ففالت في تقريرها المقدم للجلسة بجملة اول نوفمبر  
سنة ١٩٣٧ ( راجع نص التقرير صفحة ١٦٨ من الجزء الثاني في هذا الكتاب ) . « ولا ترى اللجنة في اغفال هذين الدستورين  
لدلالة عند الضرورة أية أهمية في الموضوع اذ الفروض والطبيعي ان لاصمد الحكومة الى عقد البرلمان في فترة العطلة الا لضرورة  
فهذه الضرورة ان لم يقتضها هناك النص اقتضاها العقل والا كان عمل الحكومة استغنافا مجردا عن الفطنة والحكمة — وليس أدل  
على ذلك من أن علماء الفقه الدستوري في فرنسا لم يجهوا نصهم الا على هذا الوجه الذي لقرئنا فينبوا في شروحهم أن الدعوة انما  
تكون طبعيا عند قيام للضرورة » .

وقد انتهت اللجنة في تقريرها الى عدم اعتبار المجلس مقينا بالأعمال التي وردت في مرسوم الدعوة . ووافتها المجلس على هذا الرأي .  
وهذه المناسبة تقول ان نص الدستور المصري جاء أكثر تساهلا في طلب الدعوة من الدستور الفرنسي فلم يشترط الا أغلبية أعضاء أحد  
اللجلين في حين استلزم النص الفرنسي أغلبية أعضاء كل من اللجلين .

Le president de la Republique prononce la cloture de la session. Il a le droit de convoquer extraordinaire-  
ment les chambres. Il devra les convoquer si la demande en est faite, dans l'intervalle des sessions, par la  
majorité absolue des membres composant chaque chambre.

ونص الدستور المصري على :

« ... cette convocation aura également lieu quand elle est demandée par petition signée par la majorité  
absolue des membres composant l'une ou l'autre des deux chambres.

من هذا نرى أن الدستور المصري قد خطا خطوة أوسع نحو تخع السلطة التشريعية بحق دعوة هبها الى الاجتماع فلم يشترط أغلبية  
كل من اللجلين بل اكتفى بأغلبية أحدهما — وما دام لهذه الأغلبية حق طلب الانعقاد للنظر في موضوع تراء جذريا بذلك أفلا  
يكون لها حق نظر هذا للموضوع اذا كانت بحسبة بالنسب ؟ لاشك أن الجواب على ذلك لا يمكن أن يكون الا بالإيجاب ولا شك  
كذلك انه لا يمكن حرمانها من هذا الحق دون وجود نص صريح كالذي ورد بالاساتير التي سبق ذكرها . ==

وفي جلسة ٣٠ يناير	اللجنة العامة لوضع الدستور
سنة ١٩٣٧ : قدمت اللجنة	تلى القرار الثامن والتلاتون وهذا نصه :
تقريرها الى المجلس (راجع	• يجوز عند الضرورة دعوة البرلمان الى اجتماع بصفة غير عادية ومدة
نص التقرير في صفحة ١٦٠	اعتقاده تحدد في آخر الدعوة .
من الجزء الثاني من هذا	وفي صفحة ٥٩ من مجموعة المحاضر ثارت المناقشة التالية
الكتاب ) وقرر المجلس	حضرة على ماهر بك — كما أن للبلك أن يدعو البرلمان الى اجتماع غير
اعادته للجنة .	

== هذا وقد جرى المرفق فرنا على أن البرلمان عندما يدعى للاجتماع يكون له مطلق الحرية في بحث أى موضوع يشاء • وأبين  
يبرس ٥٣٣ بند ٤٩٩ •

وبهذه المناسبة نقول ان دستور سنة ١٩٣٠ قد عدل هذا النص فاشترط قيام « الضرورة » أيضا عند طلب الأعضاء للاجتماع .  
كما اشترط أن توقع مريضة طلب الاجتماع الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين . وعملت للذكرة التفسيرية  
هذا التفسير بما يأتي • ومن هذه الأمور أن لجنة الدستور تناقشت طويلا فيما اذا كان يجب أو لا يجب النص على حق أعضاء البرلمان  
في طلب دور انعقاد غير عادي واستشهد في هذا الشأن بالمستور الفرنسي . فلما جاء دور التحرير لم يشترط في هذا الطلب الا الأغلبية  
المطلقة لأعضاء أى المجلسين مع أن الدستور الفرنسي يشترط الأغلبية المطلقة لأعضاء كل من المجلسين ولا يتبين من الناقشة التي دارت  
في هذا الصدد إلا هذا الاختلاف مما قد يدل على أنه حصل سهوا . والواقع أنه لا وجه له . ولذلك يجب أن يصبح الحكم المصري  
(مادة ٤٠) ليصبح الحكم الفرنسي كما يحسن أن يشار الى قيام الضرورة بالنسبة لطلب الأعضاء أيضا لا ليسهل على السلطة التنفيذية  
أن ترفض الاجتماع غير العادي بحجة عدم الضرورة اذا طلبته الأغلبية المطلقة لكل من المجلسين ولكن ليستشر كل عضو يوقع على  
الطلب أنه ليس حقا مطلقا بل هو معروض بالضرورة المسألة •

و اذا قارنا الدستور المصري بالمساتير الأوربية لوجدنا أن ينص هذه المساتير قد منح الملك وحده حق دعوة البرلمان لدور  
غير عادي — كدستور بلجيكا مادة (٧٠) ودستور بلناريا مادة (٢٧) ودستور النمسا مادة (٢٠) ودستور بلجيكا مادة (٧٠) .  
(art 70 const. Belg.) Le roi a le droit de convoquer extraordinairement les chambres.

ومنع البعض الآخر هذا الحق لرئيس المجلس أو لمكتب المجلس كدستور استونيا مادة ٤٢ فقد نص على أن لمكتب المجلس أن  
يدعو المجلس لاجتماع غير عادية اذا دعت الضرورة . وواجب عليه أن يدعو للاجتماع اذا طلبت الحكومة منه ذلك أو طلبه ربع  
الأعضاء الذين يتكون منهم المجلس .

«Le bureau de l'Assemblée d'Etat peut convoquer celle-ci en séances extraordinaires si les circonstances l'exigent. Il y est obligé si la demande en est faite par le gouvernement de la République ou un quart des membres de l'Assemblée d'Etat.

وقرر دستور تشيكوسلوفاكيا في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ ان لرئيس الجمهورية حق دعوة المجلسين الى اجتماع غير عادي اذا  
دعت الضرورة — وانما طلبت الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب أو مجلس الشيوخ من رئيس الوزراء دعوة المجلسين ويتنوا  
في الطلب موضوع المناقشة — ورئيس الجمهورية ملزم بإجابة هذا الطلب على أن يكون الاجتماع في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ  
تقديم الطلب وانما لم يعمل بجمع المجلسان في الحصة عشر يوما التالية بناء على دعوة من رئيسها •

Outre ces sessions, le président convoque les chambres en séances extraordinaires, selon la nécessité. Si la majorité absolue des membres de la chambre de députés ou du Sénat en fait la demande au président du conseil en indiquant l'objet de la discussion, le président de la République est tenu de convoquer les chambres, de telle façon qu'elles se réunissent dans un délai de quinze jours à dater du jour de la demande; s'il ne le fait pas, les deux Chambres se réunissent en même temps, dans les quinze jours suivants, sur l'appel de leurs présidents respectifs.

وفي جلسة ١٧ مارس  
سنة ١٩٣٧ تقدمت اللجنة  
الى المجلس بتقريرها الثاني  
الذى أعيد اليها بناء على  
رغبة الحكومة (راجع نص  
التقرير في صفحة ١٦٢  
من الجزء الثاني من هذا  
الكتاب).

وفي جلسة ٣ فبراير  
سنة ١٩٣٧: اعترض أحد  
أعضاء مجلس الشيوخ على  
الحكومة لصرفها مبلغ  
٢٠.٠٠٠ جنيه بتاريخ  
١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ دون  
اذن البرلمان مع أن  
البرلمان كان متعقفا في دور  
غير عادى لنظر المعاهدة  
المصرية الانجليزية فرد عليه  
وزير المالية بأن البرلمان  
كان مجتمعا لنرض غاص  
هو بحث المعاهدة وأن  
مجلس الوزراء بحث مسألة  
جواز التقدم للبرلمان بشئ  
غير المعاهدة وكان رأى  
غير مستقر فرأى المجلس  
أن يحيل الأمر الى قلم قضايا  
الحكومة الذى أتى بعدم  
جواز ذلك .

عادى فانى أقترح كذلك أن يدعى البرلمان الى اجتماع غير عادى إذا طلب  
ذلك عدد مخصوص من أعضاء أى المجلسين .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — ينبغي قبل أخذ رأى على هذه  
الاضافة بيان العدد الذى يصح منه هذا الطلب . وهل فى هذه الحالة يكون  
الاجتماع مطلقا أم خاصا بمسألة أم مسائل معينة تحدد فى نفس الطلب .  
معالى الرئيس — تؤخذ الآراء .

حضرة محمود أبو النصر بك — ما دامت أغلبية أحد المجلسين كافية  
لمعد البرلمان فأنأ أرى أن يشترط لصحة الطلب أن يقدم من ثلثى أحد المجلسين  
على الأقل .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — وأنا أرى اشتراط أغلبية ثلاثة أرباع  
أحد المجلسين .

حضرة محمد على بك — لست أرى حاجة الى اشتراط أغلبية خاصة  
مطلقا فان العبرة بالموضوع نفسه وذلك مرجعه فى النهاية الى ما شرطه الدستور  
من توفر الاغلبية مطلقة كانت أو خاصة بحسب المسائل المعروضة فى كل  
من المجلسين .

حضرة على المنزلاوى بك — هذه مادة جديدة ويجب أن تترك لهيئة  
اللجنة الفرصة الكافية لتدبرها وتبين وجوه رأى فيها .

حضرة زكريا نامق بك — هذه مسألة يجب أن تحاط بكثير من القيود  
بحيث تكون صعبة التنفيذ . لأن طلب عقد البرلمان فى غير وقت الانقضاء  
لا يكون إلا لأمر خطير . والمفروض فى هذه الحالة أن الحكومة لا ترى  
حاجة تدعو الى عقده . فتتحرك بعض الاعضاء من أنفسهم لهذا لا يتصور  
الا للرغبة فى احداث أمور استثنائية خطيرة وذلك تحقيق بالاحتياط التام .  
فأقترح ألا يعقد البرلمان فى هذه الحالة إلا إذا طلب ثلثا الاعضاء فى كل من  
المجلسين معا .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — لا غضاضة على الحكومة ولا على الأمة  
من أن يعقد البرلمان اجتماعا غير عادى بطلب أحد المجلسين وليس فى الأمر  
أى إخلال بالنظام . وأرى أنه يكفى طلب ثلثى أحد المجلسين .

حضرة محمود أبو النصر بك - القانون الفرنسى يشترط طلب الأغلبية المطلقة لكل مجلس من المجلسين معا ( وتلا نص القانون الفرنسى مؤيدا لذلك ) .

حضرة على ماهر بك - أرى أن نضم الطريقة الفرنسية الى الطريقة التى اقترحها بحيث يجب عقد البرلمان متى طلبت ذلك الأغلبية المطلقة فى كل منهما معا أو طلب أحدهما بأغلبية الثلثين .  
معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية الأخذ بحكم القانون الفرنسى بمعنى أنه يجب اجتماع البرلمان اجتماعا غير عادى متى طلبت ذلك الأغلبية المطلقة فى كل من المجلسين

وفى صفحة ١٢٩ من مجموعة المحاضر تليت المادة ١٠ ونصها

« لذلك عند الضرورة أن يدعو البرلمان الى اجتماعات غير عادية وهو يدعوها أيضا متى طلبت ذلك أغلبية أى المجلسين » .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - لا أدرى لماذا يحرم الملك من الحق فى دعوة البرلمان للاجتماع فى الادوار العادية كما هو المتبع فى الدساتير الأخرى .

معالي احمد طلعت باشا - لم يكن له هذا الحق فى عهد الجمعية التشريعية حضرة عبد العزيز فهمى بك - ليس الغرض حرمان الملك من ميزة بدليل اتناجعلنا له فى كل سنة أن يفتح البرلمان . وغاية الأمر أننا لا نريد أن نفقد حقنا سبق لنا أن اكتسبناه .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .

تقرر بقاء النص على ما هو عليه .

وفى صفحة ١٣٨ من مجموعة المحاضر تليت المادة الثامنة فى مشروع

الفرع الثالث الخاص بتقرير أحكام عامة للمجلسين ووافقت عليه الهيئة بالإجماع وهذه المادة تقرر ما يأتى « عند دعوة البرلمان الى الاجتماع بصفة غير عادية تحدد مدة انعقاده فى أمر الدعوة » .

وفى جلسة ٢٣ أكتوبر

سنة ١٩٢٧ : صرح رئيس

الحكومة فى مجلس النواب

أن الحكومة تضم لل رأى

الفاعل بأن للمجلس الحق فى

أن يستعمل سلطته

الاستورية لرقابة الحكومة

ولل نظر فى كل ما يمين

لحضرات الاعضاء من

الآراء أثناء الدورة غير

العادية .

وفى جلسة أول نوفمبر

سنة ١٩٢٧ : وافق مجلس

الشيخ على تقرير لجنة

الحقانية كما وافق مجلس

النواب على تقرير لجنة

الشؤون الدستورية . وقد

اتفقت اللجنتان على أن

اجتماع البرلمان لدور غير

عادى يخطر أمر معين بالذات

وارد فى الدعوة لا يمنع

من نظر أية مسألة أخرى .

( راجع نص التقرير

الأول صفحة ١٦٥ ونص

التقرير الثانى صفحة ١٦٨

من الجزء الثانى من هذا

الكتاب ) .

**مادة ٤١** - إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وهرممه هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له فإذا لم تهرممه أو لم يقرها أحد المجلسين زال مآكله لها منه بقوة القوانين .

## الاعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٢١ من مجموعة المحاضر .  
دولة الرئيس - أقترح أن ينص على أنه إذا حدث في فترة العطلة بين أدوار الانعقاد من الضرورات ما يستدعي الإسراع ولا يحتمل التأخير إلى أن يدعى البرلمان للاجتماع بصفة استثنائية فللملك أن يصدر مراسيم يكون لها قوة القانون وهذه المراسيم يجب عرضها على البرلمان في أول اجتماع له .  
( موافقة عامة ) .

يجلس النواب جلسة  
٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ :  
وافق المجلس على  
تقرير لجنة الشؤون  
الدستورية عن المراسيم  
بقوانين التي صدرت

المادة ٣ من قانون إيطاليا الدستوري الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٢٦ ( قانون رقم ١٠٠ )  
والمادة ٢٥ من دستور النمسا  
والمادة ٤٤ من دستور بولونيا  
والمادة ٢٢ ، والمادة ٤٠ من دستور ساكس  
والمادة ٢٦ ، والمادة ٥٥ من دستور روسيا  
والمادة ٧٧ من دستور اليونان  
والمادة ٤٧ ، والمادة ١٢٥ من دستور بلناريا

المادة ٤١ يبالغها

قرر الدستور المصري حق التصريح للملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب ( مادة ٢٤ ) ، كما نص في المادة ٢٥ على أن « لا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك » .

ثم نص في المادة ٤١ على استثناء الحكم للمدينين سابق الذكر إذ منح السلطة التنفيذية حق إصدار مراسيم لها قوة القانون — ولا كان هذا الحق عظيم الأثر فقد قيده الدستور بقيد عديمة واشترط لاستعماله شروط معينة :  
الشرط الأول : من حيث وجوب توفر ظرف غلس : فقد نصت المادة ٤١ على أنه « إذا حدث . . ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير » — فيجب إذن أن تلازم الضرورة أو الحاجة الملحة لصدور كل تصريح من هذا النوع كما يجب أن تكون السلطة التنفيذية قد فوجئت بوقوع هذا المظرف الذي يستلزم علاجاً سريعاً لا أن تكون قد انتهزت فرصة العطلة البرلمانية لإصدار هذا التصريح — سيما منها في المروء من الرقابة البرلمانية ولو لأمد قصير . =

والبرلمان معطل — كما وافق مجلس الشيوخ على تقرير لجنته أيضا بجملة ١٨ أغسطس ومضمون التقريرين « ان جميع المراسيم بقوانين الصادرة من تاريخ حل مجلس النواب الذي حصل في ٢٤ ديسمبر

اللجنة العامة لوضع الدستور صفحة ٦٠ من مجموعة المحاضر

تلى القرار السادس والستون وهذا نصه :

إذا حدثت في فترة العطلة بين أدوار الانعقاد من الضرورات ما يستدعي الاسراع ولا يحتمل التأخير الى أن يدعى البرلمان للاجتماع بصفة استثنائية فذلك أن يصدر مراسيم يكون لها قوة القانون . وهذه المراسيم يجب عرضها على البرلمان في أول اجتماع له .

فقررت الموافقة عليه بالاجماع .

== يؤيد هذا الرأي ويقره أن اللجنة العامة لوضع الدستور اشترطت في النص الذي وضعت ما يأتي « اذا حدثت بين أدوار الانعقاد من الأمور ما يوجب الاسراع الى اتخاذ احتياطات بالحفاظ على الأمن أو لرفع خطر يهدد الدولة وكانت لا تحتمل التأخير الى الاجتماع بصفة غير عادية . . . »

وظاهر أن النص اشترط أيام الغرف الخاس في الفترة الواقعة بين أدوار الانعقاد — ومعنى هذا أن السلطة التنفيذية تكون قد توجست بقيامه في هذه الفترة . كذلك رأيت اللجنة أن يكون هذا الأمر من الأحداث العامة التي تهدد الأمن العام أو كيان الدولة وزادت مرطها ما آخر وهو أن لا يحتمل علاج هذه الأمور لتأجيل لاجتماع البرلمان بصفة غير عادية — أي لا يحتمل التأخير يوما أو يومين .

المرط الثاني : من حيث الزمن فقد قصر الدستور استعمال هذا الحق على فترة « ما بين أدوار الانعقاد »

“ Dans l'Intervalle des sessions du parlement ”

والقصد بذلك العطلة العادية التي تحضى بين دورة وأخرى ( عادية أو غير عادية ) .

المرط الثالث : من حيث عدم مخالفة الدستور : فلا يجوز لهذه المراسيم أن تتحدى على الدستور أو مخالفة فقد ورد بالنص « يعرط ألا تكون مخالفة للدستور » — فلا لا يجوز أن تصدر السلطة التنفيذية مرسوما بقانون معدلا للدين العام .

المرط الرابع : من حيث وجوب دعوة البرلمان في الحال : فقد استلزم الدستور دعوة البرلمان لدعوة غير عادية لمرض هذه المراسيم عليه — وجاء في النص الفرنسي لفائدة وجوب دعوة البرلمان لدعوة غير عادية في الحال immédiatement

ويلاحظ أن هذه المراسيم ولو أنها تكتسب صفة القانون بمجرد صدورهما إلا أن هذه الصفة وقعية يزول ما يكون لها من قوة القانون اذا لم تعرض على البرلمان حين انعقاده أو لم يقرها أحد المجلسين ومعنى ذلك أنها لا تستلزم لانقضاء دستور قانون خاص .

تطبيق المادة ٤١ :

استند الى نص المادة ٤١ من الدستور في استصدار بعض مراسيم بقوانين وكان هذا الاستناد خطأ عسى في بعض الأحوال كما كان عين الصواب في البش الآخر وكان يحتمل التخطي والتصويب في البش الثالث . ففي أثناء دور الانعقاد البادئ الثاني للبرلمان الذي بدأ يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أجل البرلمان شهرا بجنس الرسوم الصادر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ثم صدر مرسوم بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بجل مجلس النواب — واجتمع المجلس الجديد في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ وصدر المرسوم بجله في اليوم ذاته — وذلك الحماية التالية مطلة حتى أعيدت في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ — وفي فترة التخطي هذه صدرت عدة مراسيم بقوانين استندت الحكومة في إصدارها الى المادة ٤١ . فهل كان هذا الاستناد صحيحا ؟

للجواب عن ذلك نقول : سبق أن ذكرنا أن حكم المادة ٤١ هو في الواقع استثناء من البش الأساسي للتفريع الذي فصلته المادتين ٢٤ ، ٢٥ من الدستور — ومن القواعد المقررة أن حكم الاستثناء لا يقبل التوسع ولا يصح القياس عليه — اذ التوسع فيه قد يهدم الأصل المشتق منه — وقد سبق أن ذكرنا ضمن القيود التي اشترطها الدستور ، قصر حق التشريع على فترة « ما بين »

وفي صفحة ١٢٩ من مجموعة المحاضر تلى النص التالي ووافقت  
عليه الهيئة .  
مادة ١١ — اذا حدث فيما بين أدوار الانعقاد أمور توجب الامراع  
١٩٢٦ غوردستور بقرباطلة البرلمان في ١٠ يونيه سنة ١٩٢٤ لغاية انعقاد

== أدوار الانعقاد — ولا يمكن أن غول ان واصلى الدستور تصدوا بقولهم « فيما بين أدوار الانعقاد » الفترة التي يكون البرلمان فيها مطلقا . لأن فترة الحل هي الفترة الواقعة بين فصلين تفرعيين أو بين ميئين تفرعيين مختلفين ( و فرق كبير بين الفصل التشريعى والدورة ، فالفصل التشريعى يشمل عدة دورات ) . يؤيد ذلك أيضا أن النص الذى اقترحه رئيس لجنة الدستور على اللجنة جاء به « انه اذا حدث في فترة المدة بين أدوار الانعقاد ... » وظاهر من هذا أن اللجنة قصدت المدة العادية .

ولارأى للمرع أن فترة ما بين أدوار الانعقاد لا يمكن أن تضع فتشمل فترة التصيل نص صراحة في دستور سنة ١٩٣٠ على حالة الحل اذا قال « اذا حدث فيما بين أدوار الانعقاد أو في فترة حل مجلس النواب ... » .  
وقد يتسائل البعض هل تشمل عبارة « فيما بين أدوار الانعقاد » حالة تأجيل البرلمان ؟

والجواب عن ذلك غول ان التأجيل لا يعتبر فضا لدور الانعقاد بل يظل الدور مستمرا واثما والبرلمان حين يعود لقد جلساته بعد فترة التأجيل لا يبدأ دورة جديدة بل يجمع نفس الدورة القائمة .

وبناء على ذلك فلا يجوز لدينا فترة تجمع بين دور انعقاد وآخر . وعليه فلا يجوز للسلطة التنفيذية أن تصدر في فترة التأجيل مراسيم لما قوة القانون بالاستناد الى المادة ٤١ .

وحدث عند ما عرضت الحكومة على البرلمان المراسم بقوانين الصادرة في الفترة بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ — أن أحال كل من المجلسين هذه المراسم على لجنة الشؤون الدستورية بهيئتها وافضت اللجان على أن الحكومة لا يجوز لها إصدار مراسيم لها قوة القانون في فترة التصيل وإن للادة ٤١ لا تنطبق على حالة إصدار هذه المراسم وذلك فان القوانين المروضة عليها « بأية بطلان أصليا في منعة الدستور » — غير أن تصبى حكم البطلان على نتائج كثير من هذه المراسم قد يترتب عليه ضرر يبلغ بالمصالح العامة وحقوق الأفراد وهو ما لا يصح تعرض البلاد له — ففكرت لجان اللجان أن حكم هذا البطلان يسرى على نتائج مراسيم معينة في كشف خاص — وفيما عداها يصدر به قانون يجعلها في حكم الصحيحة من يوم صدورها ما لم يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها — وبالفعل صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٢٦ وقد وافق المجلسان على حالة المراسم بقوانين التي اعتبرها هذا القانون صحيحة على الجان ليجها ( راجع تقرير لجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب والفيوض صفحة ٣٤ وصفحة ٣٩ من الجزء الثاني من هذا الكتاب ) .

وفي ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ صدر الأمر للسك رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ بمجلس النواب ومجلس الشيوخ وتعطيل الحياة النيابية لمدة ٣ سنوات قابلة للتجديد — وجاء في هذا الأمر « أما السلطة التشريعية في فترة الثلاث سنين المذكورة أو في أية فترة أخرى تؤجل اليها الانتخابات فتستولاها طبقا لحكم المادة ٤٨ من الدستور وذلك بواسطة مراسيم لها قوة القانون » وصدرت في هذه الفترة عدة مراسيم بقوانين تنفيذا للفترة الثالثة من المادة الأولى من الأمر المذكور وعند اجتماع البرلمان في ١١ يناير سنة ١٩٣٠ مرضت الحكومة تلك الاجراءات التشريعية على البرلمان — وشرعت اللجان في درسها — ورأت لجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب عدم الموافقة على تسمة من هذه المراسم ووافقتها المجلس على ذلك في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠

فغير أن لجنة الحامية بمجلس الشيوخ رأته أنه لا يمكن أن يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة على أحد المراسم المذكورة ليصبح ملغى واقترحت على المجلس القيام باجراء تشريعى لابطال هذه القوانين وعملت ذلك بقولها « ولكنها ترى ( أى للجنة ) من جهة أخرى أنه يجب اشتراك مجلس الشيوخ والنواب في تدبير نتائج هذه المراسم ولا يمكن لقطوا أو لقطوا بضوا وزوال ما يترتب عليها من آثار قرار من أحد المجلسين لأن هذه المراسم لم تعرض على المجلسين باعتبار أنها مراسيم بقوانين صدرت بصحة استنادا الى المادة ٤١ من الدستور حتى يجوز لأحد المجلسين أن يتسك بحقه في اسقاطها بمجرد اعلانه عدم اقرارها وانما عرضت على المجلسين معاً لأنها من الاجراءات التشريعية التي يجمع الدستور صدورها بقانون بقرره البرلمان »

( راجع نص تقرير لجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب صفحة ٤٦ ونص تقرير لجنة الحامية بمجلس الشيوخ صفحة ٥٣ من الجزء الثاني من هذا الكتاب ) ==

بطائنا أصلياً احتراماً ولا تحتل التأخير الى أن يدعى البرلمان الى الاجتماع بصفة غير عادية فلذلك  
لاحكام الدستور — وأن أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون . ويجب عرض هذه  
حكم هذا البطان يسيى المراسيم على البرلمان في أول اجتماع له .

== ومرح وزير الحفانية في غس الجلسة أنه واثق على رأى اللجنة وأعلن مقرر لجنة الحفانية أنه انصل بليغة الشؤون الدستورية  
بمجلس النواب وأنها توافق أيضاً على هذا رأى . وقد قدمت الحكومة مشروع القانون الى مجلس النواب ولكنه لم يتمكن في نظره  
اصدور الرسوم بتأجيل البرلمان شهراً ثم صدور مرسوم آخر بغض الدورة . وأخيراً صدر الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بوضع  
نظام دستوري جديد وبمجلس الشيوخ والنواب . ونصت للمادة السادسة « أن كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر والقوانين  
والقرارات من الأحكام ، وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والاجراءات طبقاً للأصول والأوضاع التي كانت متبعة حتى نشر  
أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ وكل ما قرره المراسيم التي اعتبرها قانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ في حكم الصحيح من الأحكام ، بيننا  
بدرأ أن يكون نافذاً متطابق مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور وكل ذلك بدون اخلال بما لسلطة التفسيرية من حق  
القائم وتدخلها في حدود سلطتها على ألا عس ذلك بالبدل للقرر بالمادة السابعة والمديرين من الدستور بشأن عدم سريان القوانين على  
الماضي وكل الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من الأعمال والاجراءات طبقاً للأصول والأوضاع التي قررها أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨  
بني كذا فائدة بدون اخلال بما لسلطة التفسيرية من الحق للمخدم ذكره في الفقرة السابعة ونظن نتيجة آثارها غير مسقطا الحكم في  
الماضي » .

وجاء في المادة ٣ من هذا الأمر « انه من تلرخ نشر الدستور الجديد وقد نشر في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠ — والى حين انعقاد  
البرلمان يقول الملك بواسطة وزراءه — السلطة التفسيرية والسلطات الأخرى التي خص بها البرلمان بمقتضى الدستور — بمراسيم لها قوة  
القانون — كما قرر وجوب عرض جميع المراسيم بقوانين التي صدرت في هبة البرلمان — أى منذ ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠ — حتى اجتماع  
البرلمان الجديد على المجلسين في دور الانعقاد الأول فإن لم تعرض بطل العمل بها في المستقبل — وقرر أنه لا يجوز أن تلغى المراسيم  
بقوانين المروضة أو تعدل إلا بقانون — وقد عرضت جميع هذه المراسيم بقوانين على البرلمان في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١ فأقرها .  
وفي ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ صدر الأمر الملكي رقم ٦٧ بإنشاء دستور سنة ١٩٣٠ وقد جاء في هذا الأمر « أن الى ينفذ  
الأمر الملكي بوضع النظام الدستوري الذي يحل محل النظام المشار اليه في المادة الأولى تنولى نحن السلطة التفسيرية والسلطات الأخرى  
التي خص بها البرلمان حتى الآن كما تنولى السلطة التنفيذية . . . » — وذكرت المادة ٤ من هذا الأمر « تعرض المراسيم بقوانين التي  
تصدر طبقاً لأمرنا هذا على البرلمان الجديد في دور انعقاده الأول — فإن لم تعرض بطل العمل بها في المستقبل ولا يجوز أن تلغى  
المراسيم بقوانين المروضة أو تعدل إلا بقانون » .

ولا صدر الأمر الملكي رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ قرر استبقاء المادة الرابعة من الأمر الملكي رقم ٦٧  
لسنة ١٩٣٤ واستمر العمل بها الى تاريخ انعقاد البرلمان .  
وبناء على هذين الأمرين الملكيين صدر في عهد وزارتي توفيق نسيم باشا وعلى ماهر باشا حتى انعقاد البرلمان في ٨ مايو سنة ١٩٣٦  
ما يقرب من ٣٠٠ مرسوم بقانون .

وفي يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٦ قدمت الحكومة ( وزارة على ماهر باشا ) الى مجلس النواب ومجلس الشيوخ بياناً بهذه المراسيم .  
واسكنها لم تودع تلك المراسيم المجلسين — ولذا اعتبر هذا العرض ناقصاً ( راجع نس تقرير لجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب  
صفحة ١٧٧ من الجزء الثانى من هذا الكتاب ونس تقرير لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ صفحة ٥٩ ) .

ولاحظ أن هناك فرقاً بين الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ والأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ — فإن الأول جاء خلا  
من اشتراط وجوب عرض المراسيم بقوانين على البرلمان عند عودة الحياة النيابية وبالتالى لم يبين طريقة القاها أى حل يكفي ممارسة أى  
المجلسين فيها لم يجب صدور قانون بهذا الاتناء فلك تمل الخلاف الذى سنتفصله بعد .

في حين أن الأمر الملكي الثانى أوجب عرضها على البرلمان كما نس على وجوب أن يكون النسخ والتعديل بقانون .  
وفي ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٧ صدر مرسوم بدعوة البرلمان لأجتماع غير عادى في يوم السبت ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ . فنظر ==



وفي صفحة ١٨٦ من مجموعة المحاضر آثار أحد الاعضاء المناقشة الآتية على نتائج المراسم بقوانين  
المينة بالكشف المرافق  
بالتقرير — وفيها عداها  
بخصوص هذا النص :

المراسم بقوانين التي صدرت بعد انتهاء دور انعقاده الأخير والمينة بالكشف المرافق وكذا التي تصدر بعد تاريخ هذا المرسوم وتعلق  
بتطبيق النظام الجديد للمحاكم المختلطة .

ولعل هذه الدعوة التي يطبق الوحيد الصحيح في الحياة البرلمانية في مصر التي قد تنشأ عنه ساعة في استكمال المادة ٤١  
من الدستور .

وقد قرر المجلسان احالة هذه المراسم بقوانين الى اللجان المختصة بمصداها . وبهذه الاحالة تارث مناقشة في مجلس الشيوخ من عدم  
صواب هذه الاحالة ما دامت هذه المراسم منظورة أمام مجلس النواب — فرد الرئيس ان الاحالة هي من قبيل الأعمال التصديرية  
واللائحة حرمت المناقشة فقط وقال أحد الأعضاء أن المراسم بقوانين المروضة ليست مقررات قوانين بل هي قوانين نافذة فلا  
وهي تعرض على المجلس ولكل عضو ألا يوافق على احداها . . . واحالتها الى اللجان في الواقع تكليف للجان أن تقوم بعمل الأعضاء  
في مراجعتها . . . وان الاحالة الى اللجان ان هي الا تيسر لعل الأعضاء فقط . ووافق على هذا الرأي رئيس الحكومة والنضو  
المعرض وتنازل عن اعتراضه .

وإذا قلنا النظر في هذه المراسم بقوانين التي صدرت طبقا للمادة ٤١ نجد أن بعضها كان يجب ألا يصدر في فترة العطلة —  
وان في صدوره اساءة لاستعمال الحق المنوح للسلطة التنفيذية — فبعضها قد فقد شرط الحاجة للاسة أو الضرورة الملحة التي تدعو  
الى سرعة التصريح بمثل ذلك المرسوم بقانون الصادر بالرسوم المقررة بواسطة المجالس البلدية والمحلية والقروية — أو للرسوم بقانون  
الصادر بتخصيس مبلغ ٢٤٥ الف جنيه من الاحتياطي العام لأعمال الإصلاح في الأقطار الخيرية .

وفي الفترة بين ٢ يناير ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ ( وهذه الفترة تشمل مدينتين مختلفتين الأولى من ٢ يناير الى ٢ فبراير — أجل  
لها البرلاني شهرا طبقا للمادة ٣٩ من الدستور — والثانية حل فيها مجلس النواب طبقا للمادة ٣٨ من الدستور ) .

أصدرت الحكومة مجلة مراسيم بقوانين استنادا الى نص المادة ٤١ من الدستور فهل كان هذا الاستناد صحيحا ؟  
سبق أن ذكرت أنه لا يمكن أن تقيس فترة التأجيل على فترة « فيما بين أدوار الانقضاء » وذكرت أسباب ذلك .

كما لا يمكن قياس فترة التطيل على فترة « ما بين أدوار الانقضاء » . وزيادة على ذلك فإن بعض هذه المراسم — ان فرضنا  
جدلا جواز الاستناد الى المادة ٤١ — فانه لا يمكن أن يشمل حكم المادة .

مثل المرسوم بقانون الصادر بالموافق من بعض الأفراد — اذا ما لا شك فيه أن مثل هذا المرسوم لم تستدعه حاجة ماسة أو ظرف  
طارئة أي أن الشروط التي اشتراطها الدستور لاستكان التشريع قد خولفت وبهذا يكون هذا المرسوم وأمثاله باطلا من أساسه وفوق  
ذلك فإن هذا المرسوم باقيا خالف الدستور مخالفة صريحة فقد اشترطت المادة ١٥٢ أن المرسوم الشامل لا يكون الا بقانون . ومعنى  
ذلك أن لا يكون بمرسوم له قوة القانون .

وقد يتساءل البعض عن طريقة ابطال هذه المراسم وعن السبل الى تعديلها ان وغب البرلمان مع ادخال بعض التعديلات

على نصوصها ؟

الجواب عن ذلك نقول :

اذا كانت هذه المراسم بقوانين قد صدرت طبقا للمادة ٤١ وفي حدودها الصحيحة التي سبق أن بيناها — فان الانقضاء يكون  
بسم اقرار أحد المجلسين لما طبقا لفقرة الأخيرة من المادة ٤١ .

أما اذا كان صدورها مخالفا للمادة ٤١ بشكل مرجح كصدورها في فترة التأجيل أو التطيل — فان هذه المراسم تكون باطلة باطلا  
أسليا اذا أنها صدرت من سلطة لا تملك التشريع — ولا يمكن أن يكون الاستناد الى نص المادة ٤١ سببا عليها الصحة — وإذا  
أريد لها الوجود فيجب أن تقوم بها الحكومة مرسوم قانون يأخذ سيره الحدي بالمجلسين — ولا يمكن تصحيحها في حالتها الراجعة  
لأن الباطل لا يسلطه الأجازة — ولا يمكن الاحتجاج بأن بعض هذه المراسم قد ترزت عليه آثار وتطقت به حقوق لأن الحقوقيين

يصدر قانون يجعلها  
حضرة عبد العزيز فهمي بك — لم أر للبلاد الحادية عشرة من فرع الملك  
نظيراً في الدساتير الأوروبية الا في ثلاثة منها دستور بروسيا ودستور الترك  
صححة .

== لا تتلقى بى لا وجود له ولم يكن له وجود .

ولذا الأمر سابقة قد قرر مجلس النواب في جلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٢٦ أن القانون الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ استناداً  
إلى المادة ٤١ بشأن الانتخابات باطل ورفضه المجلس ولم يقبل أن يلغى بقانون فلا يكون ذلك اعتراضاً ضمنيّاً بأن هذا القانون كانت  
له قوة وجود — وكان غرض المجلس إذ ذاك هو محو كل أثر اعتداء على الدستور حتى لا يكون هذا الاعتداء سابقة سيئة وحتى  
لا تبنى تقاليدنا الدستورية على هذه السوابق الرافقة — وبناء على هذا القرار سحب رئيس الحكومة مشروع القانون الذي أعدته  
الحكومة لإلغاء القانون المذكور ( راجع نص تحرير لجنة الشؤون الدستورية صفحة ١٣ من الجزء الثاني من هذا الكتاب ) .  
وأرى من الواجب أن أذكر في هذا المقام أن محكمة القضاء المصرية رأيت في حكمها الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ أن قرار  
البرلمان ( مجلس النواب جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ ومجلس الشيوخ جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ ) باعتبار بعض هذه المراسيم باطلاً  
— غير صحيح — وأن هذا القرار يكون صحيحاً . لو أن هذه المراسيم كانت قد صدرت وأحكام السلطة التشريعية في دستور  
سنة ١٩٢٣ نافذة غير موقوفة وكان صدورها في فترة بين أدوار الانتخاب والتطبيق لنص المادة الخ . . . أما الصورة التي يصددها  
البحث فهي بعيدة عن تلك بهذا ظاهراً إذ للمادة ٤١ المذكورة كانت موقوفة بكل أحكامها وللرسوم الجاري النظر فيه ( وكان مرسوماً  
خاصاً يحفظ النظام في معاهد التعليم وقد صدر طبقاً للأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ ) هو وغيره من المراسيم إنما صدرت بطريقة  
خاصة عيبتها السلطة التشريعية في البلاد بأمر منها لم تؤسس على المادة ٤١ من الدستور — ولم تجعل في لأي مجلس من مجلسي  
البرلمان الحق — بمجرد قرار يصدره في إلغاء التشريعات التي تسبب أوضاعها وإذاً فليس لهذه المحكمة أن تعتبر أن قرارات  
المجلسين ( التي هي في ذاتها ليست قوانين ) قد ألغت تلك المراسيم .

وقد يتساءل البعض عن أثر هذا الإلغاء ( بوجه عام ) أي هل يترتب أثره من يوم مطارعة أحد المجلسين في الرسوم أم يصح  
على الماضي ؟

الجواب من ذلك ثاقب يترجمه جزء من محضر اللجنة الاستشارية التشريعية ( لجنة تحرير الدستور ) .  
« قد لا تعرض هذه المراسيم بقوانين على البرلمان عند أول اجتماع له — وفي هذه الحالة تتخذ مالها من قوة القانون من ذلك  
اليوم — وإما أن تعرض على البرلمان وفي هذه الحالة تنظر نافذة إلى أن يرضى أحد المجلسين » .  
وظاهر من هذه العبارة أن أثر الرضى يكون ابتداء من يوم وقوعه . أما عن حق التعديل فنقول إن مجلس النواب في جلسة  
٢٧ يناير سنة ١٩٢٧ وافق على تقرير لجنة الحفاية التي جاء به « أن اللوائح على القانون مدلاً هو تصديق ضمنى من المجلس وإن  
لا حاجة للوائح على الرسوم كما هو متعارف مواهبة مجلس الشيوخ ثم اقتراح التعديل بعد ذلك بطريق التصريح العادي » — ووافق  
المجلس على ثلاثة القوانين بما فيه المواد المعدلة —

ولكن عدل المجلس عن هذا الرأي في جلسة ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ وقرر إنشاء قانون جديد يشمل المواد التي عدلت والمواد  
التي لم يحسب التعديل مع إضافة مادة في ذيل القانون بأن « القانون القديم يظل معمولاً به حتى يسئل بالقانون الجديد » .  
وحدث في جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ أن أيدى أحد أعضاء مجلس الشيوخ اعتراضات على الرسوم بقانون الصادر  
في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ ( والمجلس يصدّق على مواد قانون الرافعات ) عند مناقشة تقرير لجنة الحفاية عن هذا القانون وكان المجلس  
على وشك اتخاذ قرار بعدم إقراره ولكن رؤى تأجيل أخذ الرأي إلى جلسة أخرى ليسرى وزير الحفاية أن يبدى رأيه في الموضوع .  
وبجلسة ٥ يناير سنة ١٩٢٨ حضر وزير الحفاية ( زكى أبو السعود باشا ) وقرر أنه إذا أصدر المجلس قراره بعدم إقرار  
القانون يكون هناك دور انتظار وقد تكون هناك قضايا معلقة — وهذه المرحلة يجب أن تنظم — فذلك فهو يطلب من المجلس أن  
يكون الإلغاء موقوفاً على إصدار مشروع تعميم به وزارة الحفاية ينظم دور الانتظار — ووافق المجلس على ذلك وتهدمت المحكمة  
بمفعول قانون ينظم دور الانتظار ونص في إحدى مواده على إلغاء الرسوم الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بمجرد العمل بمفعول  
القانون القديم .

وإذا رجعنا إلى الدساتير الأوروبية لوجدنا أن دستور النمسا قد أتى بنفس شبيه بنص الدستور المصري == .

مجلس الشيوخ جلسة

١٥ فبراير سنة ١٩٢٨

واقف المجلس على أن القوانين التي تقدم للبرلمان طبقاً للمادة ١٤ من الدستور لا تقرأ ثلاث قراءات ولا يؤخذ الرأي عليها بالمرأة بل يكفى بأخذ الرأي على قبولها أو رفضها مرة واحدة. جلسة ٢٣ أكتوبر

سنة ١٩٢٧ :

دعى البرلمان لاجتماع غير عادى لنظر المراسيم بقوانين التي صدرت بعد انتهاء دور انعقاده الأخير مجلس النواب جلسة

١٨ أبريل سنة ١٩٢٨ :

أودع رئيس الحكومة سكرتارية المجلس المراسيم بقوانين التي صدرت في فترة حل مجلس النواب. وقد أودعها سكرتارية مجلس الشيوخ في جلسة ١٣ أبريل سنة ١٩٢٨.

ودستور فرنسا القديم وقد حذفت من دستور فرنسا وبقيت في الدستور الثاني. وكانت مقيدة في تلك الدساتير بقبول شديدة جداً هي ( المحافظة على الأمن العام أو منع خطر وطني ليس في الحسبان وفي غير وقت اجتماع المجلسين. وقد نقلنا هذه المادة الى دستورنا ولم نخط لها موضع هذه القيود — لهذا اقترح تعديلها على الوجه الآتي : ( اذا حدث بين أدوار الانعقاد من الأمور ما يوجب الاسراع الى اتخاذ احتياطات بالمحافظة على الأمن العام أو لدرء خطر يهدد الدولة وكانت الحال لا تتحمل التأخير الى أن يدعى البرلمان الى الاجتماع بصفة غير عادية فلذلك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور. ويجب عرض هذه المراسيم على البرلمان في أول اجتماع له بحيث اذا لم يقرها المجلسان مما سقطت ) . ( موافقة عامة ) .

يجوز لذلك فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ( الرغساج ) اذا دعت الحاجة الماسة أن يصدر مراسيم بقوانين مؤقتة على أن لا تكون مخالفة للدستور وعلى أن تعرض على البرلمان في أول اجتماع له فإذا لم تعرض يعتبر القانون كأن لم يكن .

Dans les cas particulièrement urgents, le roi peut, dans l'intervalle des sessions du Rigsdag, décréter des lois provisoires, qui toutefois ne pourront être contraires à la constitution, et devront toujours être présentées au cours de sa prochaine session au Rigsdag, sans l'adhésion duquel la loi est considérée comme non avenue. ونسب دستور بروسيا في المادة ٥٥ « يجوز لمجلس الوزراء في حالة غياب البرلمان حفظ الأمن العام أو لضرورة علاج كارثة عامة وبعد الاتفاق مع اللجنة العامة أن يصدروا أوامر لها قوة القانون على أن لا تتعارض والدستور — ولا بد أن تعرض هذه الأوامر على البرلمان في أول اجتماع له يقرها .

Si le maintien de la sécurité publique ou la nécessité de remédier à une calamité publique exceptionnelle l'exige impérieusement, le cabinet, lorsque le Landtag n'est pas réuni, peut, d'accord avec la commission permanente prévue à l'article 26, faire avec force de loi des ordonnances qui ne soient pas contraires à la constitution. Ces ordonnances doivent être soumises à la ratification du Landtag dès sa première réunion.

ونصت بعض الدساتير الأخرى على جواز إصدار مثل هذه المراسيم في حالة الحيل دون حالة الطلعة مثل دستور بولونيا مادة ٤٤ كما نص البعض الآخر على جواز إصدار مراسيم بقوانين في فترة الطلعة ولكن في حدود تفويض سابق كمستور إيطاليا ودستور اليونان .

**مادة ٤٢** — الملك يختص دور الانعقاد العادى للبرلمان بمطبة المرسومه فى المجلسين مجتمعين

يستمره فيها أموال البعور ويقدم كل ممة المجلسين كتابا يضمن جوابه عليها .

**التقاليد البرلمانية :** الأعمال التحضيرية :

**اللجنة العامة لوضع الدستور**

**مجلس النواب جلسة**

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦

وافقت اللجنة فى صفحة ٨٢ من مجموعة محاضرها على أن يتلو حضرة عبد العزيز بك فهمى اقتراحاته بغير مناقشة على أن تدور المناقشة فيها فى جلسة أخرى .

جاء على لسان وزير الخارجية ( عبد الحاقى

ثروت باشا ) د أن من

تقاليد بعض البلاد

الاستورية أن تفتح كل

دورة نيابة بخطاب عرش

ومن هذه الاقترحات النص التالى

وعند افتتاح دور الانعقاد العادى يبين الملك احوال البلاد بخطاب

يرد عليه المجلسان

أخذ الدستور المصرى نظام خطبة الرش من التقاليد الانجليزية — وهذا الخطاب تعده الوزارة ويقيه رئيس الوزراء نيابة عن الملك . ويضمن عادة خطبة الوزارة السياسية ومفروعاتها المحلية العامة كما تعرض فيه الوزارة احوال البلاد وعلاقتها بالمول الأجنبية . ويختص كل من المجلسين فى بدء كل دورة لجنة تسمى « لجنة الرد على خطاب الرش » لاعداد الكتاب الذى يتضمن جواب المجلس على الخطبة .

وقد جرت العادة فى مصر أن يشتر الأعضاء فرصة مناقشة تقرير اللجنة لهاجة الوزارة وانتقادها ان كانوا فى حزب المعارضة ، واطرائها ومدعيمها ان كانوا من المؤيدين لها . وفى اعتقادى أن هذا السبل جيد من الروح الدستورية فالواجب أن يحتفظ عضو برأيه حتى تهدم الحكومة بمفروعاتها وأعمالها التى وردت بخطاب الرش .

وحيتئذ يبدى ما يمن له من آراء ومفروعات . ولست أقصد بهذا أن يمنع الأعضاء جاتا من مناقشة الرد اذ قد تندم الحاجة الى التشجيع أو التحذير من المضى فى سياسة اعترفتها الحكومة . كذلك يجب على اللجنة أن تنصر ردعا على شكر الوزارة مع تمنيتها النجاح لها فى مهماتها ومفروعاتها . حتى لا يهين المجلس برأى تضمنته التقرير الذى وافق عليه . وقد سارت التقاليد فى مصر على أن يبلغ رد المجلس على خطبة الرش على يد هيئة المكتب . وقد استق سعد زغلول باشا رئيس مجلس النواب سنة ١٩٢٦ سبعة تلاوة الرد بين يدى الملك . ولكن مجلس الشيوخ سار على تهدم الرد دون تلاوة .

وقد ورد بمساخر اللجنة التشريعية عن هذا الأمر أن « العادة فى البلاد البرلمانية التى تتلى فيها خطبة عرش أن يدرك مجلس وما على الخطبة وعمل مكتب المجلس هذا الرد الملك — ويمن أن يشار فى للسادة ٤٢ أن الرد على خطبة الرش يجب أن يكون على شكل كتاب » .

ولعل فى الفقرة الأخيرة من هذا التعليق ، ما يدل على أن سلطة المكتب تقتصر على تسليم الرد دون تلاوة .

وحدث فى ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ أن استصعدت الوزارة مرسوما بمحل مجلس النواب — وقد جاء فى هذا المرسوم أن مجلس النواب مدعو للاجتماع فى يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ وذلك طبقا للمادة ٨٩ من الدستور .

وفى يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ اجتمع المجلسان وافتتح الملك دور الانعقاد بمطبة عرش .

فهل كان هذا الاجراء صحيحا فى كل تفاصيله ؟

ظاهر كل الظهور أن مرسوم المل سابق الذكر لم يقتل الا على دعوة النواب — وان أعضاء مجلس الشيوخ لم توجه اليهم الدعوة للاجتماع لا فى هذا المرسوم ولا فى أى مرسوم آخر تلاه .

وفي صفحة ٩٨ من مجموعة المحاضر تلى المبدأ العاشر وهذا نصه  
« عند افتتاح دور الاعتقاد العادى يبين الملك أحوال البلاد بخطاب  
يرد عليه المجلسان .  
تقررت الموافقة عليه بالإجماع .

وفي صفحة ١٢٩ من مجموعة المحاضر وافقت الهيئة على النص التالى  
يفتح الملك دور الاعتقاد العادى للبرلمان بخطاب فى المجلسين مجتمعين  
يستعرض فيه أحوال البلاد وهذا الخطاب يرد عليه كل من المجلسين .

توجهه الى نواب البلاد .  
كما أن هناك بعض بلاد  
دستورية أخرى ليس هذا  
من تقاليدنا فى البلاد  
الأولى يتضمن خطاب  
العرش برنامج الوزارة  
الذى تقدم به الى النواب  
لتنال هتهم وتأيدهم فى  
توليها زمام الأحكام وقد  
تتمدد الفورة البرلمانية  
والوزارة باقية فى كراسها  
فلا تكرر الحكومة فى  
خطابات عرشها المتتالية  
ما سبق لها أن فصلته فى  
خطاب العرش الأول  
مادام أن برنامجها هو هو  
بينه لم يطرأ عليه تغيير  
أو تحوير ... أما فى البلاد  
التي تكتفى  
الحكومة فيها بوضع برنامج  
تفصيلى عند توليها الحكم  
فإن الفورات البرلمانية  
تتوالى فيها دون أن يكون  
هناك تصريح جديد فى كل  
مرة من جانب الحكومة .

لذلك رأى البعض أن أعضاء مجلس الشيوخ ما كان لهم أن يحضروا هذا الاجتماع وبالحال أنه لم يكن هناك داع لحظية العرش —  
وقد قيل هذا رأى فى معرض الدفاع عن وجوب استمرار مكتب مجلس الشيوخ فى عمله وكذلك الابان ما دام دور الاعتقاد لم ينته .  
وفى اعتقادي أن هذا رأى مبالغ فيه وأنه لا يستند الى نص فى الدستور وغاية الأمر أنه كان من الواجب على الحكومة — انما  
لتكليف الاجتماع — أن تستصدر مرسوما يدعو للجلسين للاجتماع فى هذا اليوم .  
أما ما رثيه أصحاب الرأى سالف الذكر من النتائج على هذا النص فى الشكل فتد عليه بما يأتى —  
من السلم به أن خطبة العرش اجراء ملازم لانتاج كل دور عادى حتى أنه يمكن أن نعرف الفورة بأنها « مجموعة الجلسات التى  
يقعدها المجلس بين كل خطبة عرش والخطبة التى تليها » .  
وما دام المجلس قد بدأ دورة جديدة فطبقا للبادة ١١ من لائحته الداخلية يجب أن ينتخب سكرتيرين ومراقبين جددا — وطبقا  
للادة ٢ من لائحته الداخلية يجب أن يحدد انتخاب لجانه .

مادة ٤٣ — الملك يمنح الرتب المرمية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف أو أخرى .  
وله حق سك العملة تخفيها للقانون كما أن له حق العفو وتخفيفه العقوبة .

## التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٤٣ من مجموعة المحاضر

على القرار السابع والستون وهذا نصه

الملك يرتب المصالح العمومية ويعين ويعزل جميع الموظفين الملكيين والعسكريين ويمنح الرتب وجميع عناوين الشرف وله حق سك العملة وحق العفو وتخفيض العقوبة وإعلان الأحكام العرفية وكل ذلك يكون بالكيفية الميثة بالقوانين .

وفي صفحة ١٢٩ من مجموعة المحاضر على النص الآتي

ووافق على الهيئة « الملك يرتب المصالح العامة ويؤيول ويعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين ويمنح ألقاب الشرف والرتب والنياشين . وله حق سك العملة وحق العفو وتخفيض العقوبة وحق إعلان الأحكام العرفية — كل ذلك مبين بالقوانين » .

في جلسة نواب

٩ يونيه سنة ١٩٢٤

اقترح أحد الأعضاء (الدكتور فؤاد سلطان بك) الاقتراح التالي وواقعه المجلس عليه وبما أن الطريقة المثبتة الآن في إصدار ورق العملة تجعل العملة المصرية تابعة للعملة البريطانية . وهذا خطر عظيم على الحالة الاقتصادية المصرية فاقترح أن تفكر الحكومة من الآن في إيجاد طريقة تكون

للادة (٤٣) بما يلى : للادة ٧٤ ، ٧٥ من دستور بلجيكا ، للادة ١٢٢ من دستور اليونان  
وللادة ٢٨ من دستور النمسا ، للادة ٧ من دستور استونيا

قرر الدستور الملك حق إنشاء ومنح الرتب والنياشين وألقاب العرف لتشجيع الخوفين من رعيته وتصريفهم بهذه الرتب والألقاب مكانة لهم على ما قاموا به البلاد من خدمات وأعمال —  
وقد صدرت عدة أوامر ملكية ومراسيم ملققة بعضها من الرتب والنياشين منها :

١ — نشان نجمة السلطان فؤاد العسكرية قررت بناء على أمر ملكي كريم صادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ وعزل في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ٢ — نشان اسماعيل قرر بالأمر الملكي رقم ٩٦ لسنة ١٩٢٢ ٣ — نشان محمد علي ، أمر ملكي رقم ٤ لسنة ١٩٢٣ ٤ — نشان النيل ، أمر ملكي رقم ٥ لسنة ١٩٢٣ ٥ — كما صدر الأمر الملكي رقم ٣ لسنة ١٩٢٣ ٦ — تعديل بيش الرتب المدنية وإنشاء رتبة الرياسة والاختيار ٦ — وأمر ملكي رقم ٦ لسنة ١٩٢٣ بإنشاء نشان الفلاحة ٧ — وأمر ملكي رقم ٧ لسنة ١٩٢٣ بإنشاء نشان السكك ٨ — طوط البنارة في ٦ يناير سنة ١٩٢٣ بالأمر الملكي رقم ٧ — وفي ١٥ أغسطس سنة ١٩٣١ صدر الأمر الملكي رقم ٦٧ بتعديل شروط الاستئذان الواجب بقتضى الأمر الملكي رقم ١٩ ونصير الحق للمصود من ألقاب العرف المشار إليها في الأمر المذكور — ومن هذا التاريخ صدرت الأوامر العسكرية بإنشاء عدة نياشين أخرى أهمها نشان الزراعة ونشان الحاف ونشان الصناعة والتجارة في سنة ١٩٢٢ .  
وفي ٢٣ مايو سنة ١٩٣٣ صدر الأمر الملكي رقم ٣٣ بوضع قواعد للاستئذان الواجب على الأجانب الموظفين بالحكومة المصرية لجل أو استعمال النياشين أو الرتب أو ألقاب العرف الأجنبية .

ولاحظ أن اللجنة الاستشارية التشريعية ( لجنة التشريع ) قد فصلت الأحكام المتعلقة التي تضمنها النص الذي اقترحه لجنة الدستور في اللواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ في ذلك الدستور الفرنسي والبلجيكي وأكثر الدساتير الأوروبية

شاملة الضمان الكافي  
والبرونة اللازمة وتجعل  
العملة المصرية مستقلة عن  
العملة البريطانية .

فرد عليه مقرر اللجنة  
المالية (الدكتور احمد ماهر)  
بأن « هذا الاقتراح يتفق  
مع رأى اللجنة المالية » .

## مادة ٤٤ - الملك يربط المصالح العامة ويؤلى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين .

الاعمال التحضيرية :  
التقاليد البرلمانية :

جلس النواب جلسة  
٥ أبريل سنة ١٩٢٤ :

رفض رئيس الوزارة  
أن يجيب على سؤال يتعلق  
بتعيين أحد الموظفين لأن  
الحكومة ليست ملزمة بأن  
تعيين أسباب اختيارها

لجنة وضع المبادئ للعامة للرسور : صفحة ٢٢ من مجموعة المحاضر .

دولة الرئيس - أقرح النص على أن الملك يربط المصالح العمومية  
ويعين ويعزل جميع الموظفين الملكيين والعسكريين ويمنح الرتب وجميع  
عناوين الشرف وله حق سك العملة وحق العفو وتخفيض العقوبة وإعلان  
الإحكام العرفية وكل ذلك يكون بالكيفية المبينة في القانون .  
موافقة عامة .

المادة ٣ فقرة ثالثة من دستور فرنسا الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥

والمادة ٦٤ ، ٨٦ من دستور هولندا

والمادة ٦٥ ، ٧٣ ، ٧٤ من دستور بلجيكا

والمادة ١٧ فقرة ثانية من دستور المانرك

المادة (٤٤) يقابلها

هنا الحق كثير من الحقوق التي قررها الدستور للملك - يحول بواسطة وزرائه على الوجه المبين في القوانين المختلفة .

والقصد بترتيب المصالح العامة هو انشاء الوزارات والمصالح والناوفا وتنظيمها وتحديد أعمالها واختصاصاتها أو قل هذه  
الاختصاصات من وزارة الى وزارة أو من مصلحة الى أخرى . أما عن حق الملك في تولية الموظفين وعزلهم فقد بينته القوانين المختلفة  
والديكرات الصادرة منذ سنة ١٨٨٣ الى اليوم وأهمها الديكريو الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ وللشغل على لائحة المستخدمين  
للكيفين في مصالح الحكومة - وقد جاء هذا الديكريو بمدلا لمدة ديكرات صدرت بين سنة ١٨٨٣ وسنة ١٩٠١ .  
وفي ١٧ يونيو سنة ١٩٠٦ صدر قانون رقم ٧ الخامس بتحديد سلطة الموظفين الذين يتبعهم مجلس النظار مؤقتا عن الموظفين  
العيين بمرسوم .

وفي ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٠ صدر مرسوم يبين طريقة فصل الموظفين للعيين بمرسوم .

وصدر المرسوم بقانون رقم ٥٩ في ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ يبين للماشات العسكرية كما صدر القانون رقم ٣٢ في ٢٧ مايو  
سنة ١٩٣٣ يبين كيفية استبدال حقوق الموظفين والمستخدمين وضباط الجيش في الماشي .

للموظفين ما دامت إمتخاف  
نصاً من النصوص القائمة .  
وفي جلسة ١٠ نوفمبر  
سنة ١٩٣٧ :

اللجنة العامة لموضع الدستور : صفحة ٦٠ من مجموعة المحاضر .  
على القرار السابع والستون وهذا نصه :  
الملك يرتب المصالح العمومية ويعين ويعزل جميع الموظفين الملكيين  
والعسكريين ويمنح الرتب وجميع عناوين الشرف وله حق سك العملة وحق  
العفو وتخفيض العقوبة وإعلان الأحكام العرفية وكل ذلك يكون بالكيفية  
المينة بالقوانين .  
ثم تناقشت الهيئة في مبدأ إعلان الأحكام العرفية وانتهت بالمواقفة  
على النص .

أجاب وزير المالية عن  
سؤال يتعلق بتعيين موظفين  
وترقيتهم بأن هذا العمل  
هو من خصائص السلطة  
التنفيذية وأن كل ما يطلب  
إليها في هذا الصدد هو أن

وفي ٢٨ مارس سنة ١٩٢٣ صدر القانون رقم ٧ بالفواع الخاصة بتسوية الماشات والكتافات للموظفين وللمستعدين الذين  
لم يمد خدمة دائمة في الحكومة وفي وزارة الأوقاف .

وفي ٤ مايو سنة ١٩٣٦ صدر المرسوم بقانون رقم ٤٤ مينا شروط توظيف الأجانب .  
هذه القوانين أو المراسيم أو الأوامر قد حددت كيفية التوظيف وكيفية تحرير الماشات للموظفين وقد سبق أن ذكرنا أن الملك  
يتولى تعيين والعزل بواسطة وزرائه فهل معنى ذلك أن الوزراء يشغلون تعيين الموظفين ؟ مادام مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح  
لماولة مادة ٥٧ من الدستور .

أم أن معناه العكس أي أن الوزير لا يمين موظفا إلا بمرسوم أي أن تصديق الملك لازم على أمر التعيين ؟  
للجواب على ذلك نقول أن السبل سار في مصر من زمن بييد على منح حق التعيين في الوظائف العامة وبالنسبة لفتات عديدة من  
المستعدين والموظفين إلى الوزراء ورؤساء المصالح . وذلك طبقا لمذكرات عديدة وأخصها بالذكر ذكر بتر ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ .  
كما جرى السبل على تعيين البش الآخر بمراسيم .

والى سنة ١٩٢٥ لم يكن مينا على وجه التحديد من م الموظفين الذين يمينون بمرسوم إلى أن صدر المرسوم الملكي في ٨ فبراير  
سنة ١٩٢٥ مينا من م الموظفين الذين يطبق عليهم وصف « كبار الموظفين » ويؤم تعيينهم صدور مرسوم بناء على طلب مجلس  
الوزراء أو الوزير المختص م :-

- (١) وكلاء الوزارات ومساعدوا وكلاء الوزارات .
- (٢) قضاة المحاكم المختلطة والأهلية والعرفية والتأنيان العموميان ورؤساء النيابة وكلاء النيابة لدى المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية .
- (٣) المستشارون الملكيون ومساعدوهم .
- (٤) السكرتيريون العامون للوزارات وللمجلس الوزراء .
- (٥) المديرين والمخاطفون وكلاء المديرين والمخاطفات .
- (٦) المديرين العامون للمصالح وكل موظف لا يقل راتبه السنوي عن ١٧٥٠ جنيا .

ونس هذا المرسوم صراحة على استمرار تعيين موظفي الحاشية الملكية من ملكيين وعسكريين بأمر ملكي أو بإرادة ملكية .  
والسبب في إصدار هذا المرسوم كان الرغبة في مساواة قوى رئيس لجنة قضايا الحكومة بشأن تعيين حسن نفأت باشا وكلاء الدويان  
الملكي فقد اعترض رئيس مجلس الوزراء ( سعد زغلول باشا ) على هذا التعيين دون أخذ موافقة رئيس الوزارة . وقد أتى رئيس  
لجنة قضايا الحكومة « السيو بيولا كاتيل » بما يفيد وجوب أخذ رأى الوزارة وبناء على هذه الفتوى وقع رئيس الوزارة على أمر  
التعيين تصميما له . وفي سنة ١٩٢٥ اجتمعت لجنة قضايا الحكومة وأتت بمسك ما أتى به السيو بيولا كاتيل وبناء على هذه الفتوى  
الثانية صدر مرسوم ٨ فبراير سنة ١٩٢٥  
من هذا نرى أن هناك فئة من الموظفين لابد لتعيينهم من صدور مرسوم .



وفي صفحة ١٢٩ من مجموعة المحاضر تلى النص التالى وواقت عليه اللجنة  
مادة ١٣ - الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل جميع المدنيين  
والعسكريين ويمنح ألقاب الشرف والرتب والتياشين . وله حق سك العملة  
وحق العفو وتخفيض العقوبة وحق اعلان الاحكام العرفية . كل ذلك  
على الوجه المبين بالقوانين .

وفي جلسة ٢ مايو  
سنة ١٩٣٨ :

استشهد رئيس الوزارة  
بعض هذه السوابق في عدم  
الرد على سؤال يتعلق بتعيين  
موظفين .

وفي جلسة ١١ أبريل  
سنة ١٩٣٧ :

قرر مجلس النواب أن  
إنشاء المصالح والوزارات  
لا يكون إلا بقانون .

---

وله يساهل البعض عن مدى حق البرلمان في رقابة الحكومة فيما يخص تعيين الموظفين وعزلهم -- أى هل هذا العمل مما يجوز  
لبرلمان التداخل فيه ؟ .

للجواب على ذلك تأتى بفقرة من كتاب العلامة المستورى الشهير اسمى س ١١٨ من الجزء الثانى : لا يجب أن ننسى أن هذا  
العمل كثيره يضمن لقواعد الحكم البرلماني ، ولو أن الوزراء هم الذين يختارون وأن رئيس الجمهورية هو الذى يصدق على هذا  
الاختيار -- وكذلك فإن للبرلمان عند عرض الميزانية عليه أن يرفض اعتماد المرتب المخصص للموظف الذى لا يوافق على تعيينه . وإلى  
سنة ١٩٣٠ كان من الممكن عزل كبار الموظفين المعيينين بمرسوم بإقرار من مجلس الوزراء -- ولكن صدر فى ٢٢ سبتمبر  
سنة ١٩٣٠ مرسوم ملكى مقرر أن هؤلاء الموظفين المعيينين بمرسوم لا يكون عزلهم إلا بمرسوم -- حتى يكون العزل والتصين  
بطريقة واحدة لأن من يملك التصين هو الذى يملك العزل دون غيره . وهناك فئة من الموظفين يبينون بأمر ملكى *Rescrit Royal*  
مثل رجال الدين ورجال الحاشية الملكية والعسكرية .

وقد صدر المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاد الدينية واحتفظ هذا التمرير لذلك وحده  
بحق تعيين شيخ الجامع الأزهر ووكيله وتعيين كبار العلماء ومناصب كليات الجامعة الأزهرية .

أما عن ترتيب المصالح العامة فكما سبق أن ذكرنا أنه من اختصاص مجلس الوزراء ولم يمرر العمل فى هذا الشأن على وتيرة واحدة  
ففى بعض الأحيان يصدر قانون بإنشاء مصلحة وفى حين أخرى يكتفى باستصدار مرسوم أو بإصدار قرار وزارى . لهذا فضل البعض أن  
توحد الطريقة على أن يكون إنشاء الوزارات أو المصالح العمومية بمراسيم كما استلزم إصدار مراسيم بتنظيم القواعد الأساسية للوزارات  
والمصالح على أن يكفى بالقرارات الوزارية فى الترتيبات الداخلية .

وكأن تعيين الموظفين خارج رقابة البرلمان -- كما سبق أن أوضحنا -- فإن ترتيب المصالح خارج كذلك لهذه الرقابة --  
وفى إمكان البرلمان رفض الاعتماد المخصص لإنشاء وزارة أو إدارة حتى يمنع انشاها .

**مادة ٤٥** — الملك يعلن الأوامر العرفية . ويجب أنه يعرضه لعلامة العرفية فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاؤها . فإذا وقع ذلك الأوامر في غير دور الانقضاء وجبت دعوة البرلمان لاجتماع على وجه السرعة .

## التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٢٢ من مجموعة المحاضر .  
دولة الرئيس — أقرح النص على أن الملك يربط المصالح العمومية ويعين ويعزل جميع الموظفين الملكيين والعسكريين ويعين الرتب وجميع عناوين الشرف وله حق سك العملة وحق العفو وتخفيض العقوبة وإعلان الأحكام العرفية وكل ذلك يكون بالكيفية المبينة بالقوانين .  
مواقفة عامة .

القانون الفرنسي الصادر في ٣ أبريل سنة ١٨٧٨  
والمادة ٧٣ فقرة ثالثة من دستور بلناريا  
والمادة ٦٠ والمادة ٧٤ من دستور استونيا  
والمادة ٩٧ من دستور اليونان  
والمادة ٦٢ من دستور ليتوانيا  
والمادة ١٢٤ من دستور بولونيا  
والمادة ٣٤ من دستور ليتوانيا  
والمادة ١٢٨ من دستور رومانيا

المادة (٤٥) بما قبلها

تضمن مشروع الدستور حكم هذه المادة مع أحكام أخرى كترتيب المصالح وتعيين الموظفين ومنع الرتب . ولكن اللجنة الاستشارية التشريعية رأيت أن تحصل بين هذه الأحكام لخطورتها خصوصاً الحكم الذي تضمنته المادة (٤٥) — فصلت .  
وبلاحظ أيضاً أن النص الذي وافقت عليه لجنة الدستور استلزم دعوة البرلمان للاجتماع في مدى الثلاثة الأيام التالية للإعلان وأن هذا الاجتماع يكون صحيحاً أي كان عدد الحاضرين . ولكن اللجنة الاستشارية التشريعية عدلت في هذا النص فرغست قيد الفترة المحددة وعملت ذلك بأن يمدد الثلاثة أيام للنصوص عنه لوجوب دعوة البرلمان يتخير في بعض الأحيان فترة ضيقة وما يصعب تنفيذه —  
فقد تضمن الأحكام العرفية في أيام عطلة رسمية — أو قد يكون إعلان الأحكام العرفية مقرباً على اضطراب الحالة الدولية أو وجود خطر حرب مما يجعل اجتماع البرلمان في وقت ضيق كهذا مستحيلاً أو غير مرغوب فيه على الأقل . ويمكن والحالة هذه أن ينص على وجوب دعوة البرلمان على وجه السرعة كما رأيت اللجنة أنه ليس هناك ما يبرر مخالفة القاعدة العامة للنصوص عليها في المادة ٩١ والتي تشترط لصحة الانقضاء حضور أغلبية الأعضاء إذ أن مخالفة كهذه قد تؤدي إلى عكس الغرض المقصود .  
ولقد نص الدستور المصري على هذا الحق لسيين :

الأول : أن الأحكام العرفية لا تنطبق حالة قانون بل بمجرد أمر إداري فوجب أن يتضمن الدستور نفسه تحديد علاقة المجالس بهذه المسألة الإدارية التي لها أهمية خاصة لأنها تنطوي على تعطيل بعض الحقوق العامة والأنظمة العادية زمنياً قد يطول .  
الثاني : أن إيراد هذا الحكم بالدستور ضمن له قوة وثباتاً لا تنهياً له بالقوانين العادية .  
وقد أخذ الدستور المصري هذا الحكم من القانون الفرنسي الصادر في ٣ أبريل سنة ١٨٧٨

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٦٠ من مجموعة المحاضر

تلى القرار السابع والستون وهذا نصه :

الملك يرتب المصالح العمومية ويعين ويعزل جميع الموظفين الملكيين  
والمسكرين ويمنح الرتب وجميع عناوين الشرف وله حق سك العملة وحق  
المفو وتخفيض العقوبة وعلان الأحكام العرفية وكل ذلك يكون بالكيفية  
المبينة بالقوانين .

حاضرة على ماهر بك — ان اعلان الاحكام العرفية امر خطير . وأرى  
أنه يجب فصل هذا الحكم من المادة وافراده بمادة خاصة يقرر فيها أن الأحكام  
العرفية من حقوق حكومة جلالة الملك فإذا أعلنتها وكان المجلس منعقدا

التي نصت المادة الأولى منه على أن الأحكام العرفية لا تعلن إلا في حالة خطر دائم ناشئ عن حرب خارجية أو ثورة مسلحة ،  
ولا يمكن إعلانها إلا بقانون .

"L'Etat de siège fictif ou politique ne peut être déclaré qu'en cas de peril imminent resultant d'une guerre  
étrangère ou d'une insurrection à main armée, et qu'il ne peut être déclaré que par une loi."

ونصت المادة الثانية من هذا القانون على أنه في حالة تأجيل انعقاد المجلس يمكن أيضا لرئيس الجمهورية اعلان الأحكام العرفية بعد  
أخذ رأى مجلس الوزراء مع وجوب اجتماع البرلمان من تلقا نفسه بعد مرور يومين من هذا الاعلان .

"En cas d'ajournement des Chambres le president de la Republique peut déclarer l'état de siège de l'avis du  
Conseil des ministres, mais alors les Chambres se réunissent de plein droit deux jours après."

ونس دستور رومانيا على أن أحكام الدستور لا يمكن تعليقها في مجموعها أو في بعضها — ولكن في حالة الخطر الذي يهدد الدولة  
يمكن اعلان الأحكام العرفية بصفة طامة أو جزئية .

"La présente Constitution ne peut être suspendue, ni en totalité, ni en partie.

En cas de danger pour l'Etat, l'Etat de siege, général ou partiel, peut être déclaré.

ونس دستور بلغاريا في الفقرة الثالثة من المادة ٧٣ على حكم اعلان الأحكام العرفية وقد جاءت هذه المادة في الباب السادس الخامس  
بالحرث الشخصية ( أو ما سماه الدستور للمصرى حقوق الأفراد ) فكان دستور بلغاريا أولاد أن يقرر أن اعلان الأحكام العرفية  
وما يتبعه من اعتماد على الحرثات هو استثناء من الضمانات التي كفلتها نصوص هذا الباب وفي اعطادى أنه قد أحسن الوضع  
وأجند الترتيب وقد اشترطت المادة أن لا يكون اعلان هذه الأحكام إلا في زمن الحرب أو غرة أجنبية أو ثورة مسلحة — ويكون  
هذا الاعلان بقانون — وإذا كان البرلمان غير مجتمع فإن مجلس الوزراء يصدر بها مرسوم يحمل الوزراء مسؤوليته بالتضامن —  
على أن يدعى المجلس في ظرف خمسة أيام للتصديق على هذا المرسوم .

En temps de guerre, ou lorsqu'en raison d'une invasion étrangère ou d'une insurrection armée le pays ou  
une des parties est déclarée en état de siège. . . L'état de siege est proclamé par une loi, si l'Assemblée  
nationale est réunie, ou, sinon, par décret émis sous la responsabilité collective des ministres. Dans ces dernier  
cas l'Assemblée nationale doit être appelée dans le cinq jours a ratifier le décret.

ونس دستور استونيا في الفقرة الخامسة من المادة (٦٠) على أن الحكومة أن تعلن الأحكام العرفية بصفة طامة أو جزئية على أن  
تعرضها على المجلس لتصديق عليها .

"Proclame l'état de siege du territoire, partiel ou total, et le porte à la ratification de l'Assemblée d'Etat.

ونصت بعض الساندير الأخرى كدستور ليتوانيا وبولونيا واليونان وليتوانيا على مثل الأحكام .

عرض الأمر عليه في أول جلسة وإذا كان الاعلان في وقت اجازة المجلس  
دعي في الحال للنظر في بقائها أو إلغائها .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - لزيادة وضوح المسألة يجب أن ننظر  
أولاً : هل اعلان الأحكام العرفية يجب أن يكون بنظام دستوري ينص عليه  
في الدستور أم هو نظام يرجع حكمه الى القوانين العادية يجب أن يفصل  
في هذه النقطة أولاً . وعندى أن القوانين العادية لا تملك تحديد علاقة المجالس  
بالحيات الأخرى وسلطتها في الأمور المختلفة . وقد حددنا علاقة المجالس  
وسلطتها فيما يتعلق باصدار القوانين . ولو كانت الأحكام العرفية تعلن  
بقانون لكان في ذلك الكفاية ولكنها لا تعلن عادة بقانون بل بمجرد أمر  
إداري فيجب أن يتضمن الدستور نفسه تحديد علاقة المجالس بهذه المسألة  
الإدارية التي لها شأن خاص لأنها تنطوي على تعطيل الحقوق العامة والنظم  
العادية زمنياً متفاوت في الطول والقصر . ولو ترك الأمر لتولاه القوانين العادية  
لجاز أن ينسخ حكمها بقانون آخر فأبداع الحكم في الدستور يضمن له قوة وثباتاً  
لا تتيأ له بالقوانين العادية . لذلك إذا قرر أن يكون للمجلس تداخل إداري  
في اعلان الأحكام العرفية فيجب أن ينص على ذلك في الدستور ولا يكفي أن  
يتترك الأمر فيه للقوانين العادية .

على أن كثيراً من البلاد الأوروبية ليس لها قانون الأحكام العرفية يحدد  
معناها ومضمونها وتفصيلها مكتفية في ذلك بالاصطلاح والعرف . ولكن لما  
كان الاصطلاح والعرف لا يحدد شأن المجالس في تصحيحها أو إلغائها فإن  
سلطة المجلس في ذلك يجب أن تقرر بنص دستوري .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - نصت المادة على أن كل ما ذكر فيها  
ومنه اعلان الأحكام العرفية يكون بالكيفية المبينة بالقوانين . فالأحكام  
العرفية على هذا يجب تنظيمها وبيان حدودها بقانون وهذا لا تنافي بينه وبين  
عدم ذكر حدود اعلان الأحكام العرفية في الدستور لأن نفس الدستور أباح  
عمل قانون لذلك .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - هنالك أحكام كثيرة ذكر أنها تسير طبقاً

للقانون وتلك القوانين قد لا تصدر لعدم قيام الضرورة اليها وامكان الاستغناء عنها. ولكن الأحكام العرفية من ضرورات الحكم التي لاغنى عنها وقد تدعو الحال لاعلانها قبل اصدار ذلك القانون المتعلق بها. أفتكون صحيحة بمجرد الاعلان؟

حضرة الشيخ محمد خيرت راضى بك — هذه المادة تضمنت حقوقا للملك . ومنها الأحكام العرفية وقد جاء في العبارة الأخيرة ونصها ( وكل ذلك يكون بالكيفية المينة بالقوانين ) وهذه العبارة لا تتناول كيفية اعلان الأحكام العرفية ولا كيفية الغائها فيجب أن يقيد اعلانها بأخذ رأى المجلس .

حضرة محمود أبو النصر بك — القانون الفرنسى يقيد اعلان الأحكام العرفية بأحدى حالتين : الحرب الخارجية والثورة المسلحة . على أن لرئيس الجمهورية اعلانها في غير هاتين الحالتين وحيث أن انعقد البرلمان من نفسه بقوة القانون ليرقر الغاءها أو استمرارها .

فضيلة الشيخ بخت — أرى أن يكون للبرلمان وحده الحق في اعلان الأحكام العرفية اذا أصبحت البلاد في خطر حقيقى مديدة بشورة داخلية مسلحة أو اغارة على البلاد من دولة أجنبية . فإذا حصل تهديد البلاد على وجه ما ذكر في دور انعقاد البرلمان فعليه أن يجتمع من تلقاء نفسه ويعلن الأحكام العرفية . أما اذا كان في غير دور انعقاده فليطلب بعد أخذ رأى مجلس الوزراء حق اعلان الأحكام العرفية في الجهة التي تهددت بالثورة أو وقعت فيها الاغارة دون غيرهما وعلى البرلمان أن يجتمع من تلقاء نفسه في اليومين التاليين لاعلان الأحكام العرفية لتقرير ما يراه في ذلك . أما اذا حصل ذلك في حالة حل مجلس النواب أو اجراء عملية الانتخاب وقرع وقوع حرب أجنبية أو ثورة داخلية في هذه الفترة فليطلب أن يعلن الأحكام العرفية في الجهات المهددة باغارة العدو أو بالثورة الداخلية دون غيرهما بشرط أن يدعو الناخبين وأن يجمع المجلس في أقرب وقت ممكن .

وإذا حصل خلاف بين المجلسين في الموافقة على اعلان الأحكام العرفية من قبل الملك في الحالتين الأخيرتين كانت تلك الأحكام العرفية ملغاة من تلقاء نفسها . أما في غير هاتين الحالتين السابقتين فليس للملك اعلان لأحكام العرفية مطلقا ولو في حالة حل مجلس النواب واجراء عملية الانتخاب.

### وأسباب ذلك

اتناجراجعتا للواد التي استندت عليها اللجنة في تقريرها وهي مواد ٦٠ و ٧٣ و ٧٤ بلجيكي و ٦٤ و ٦٨ هولاندى و ٦ و ٨ ايطالى لم نجد فيها شيئا يتعلق بالاحكام العرفية ولكن رأينا التعديل الذى أحذناه مذكورا بالدستور الفرنسى ( أنظر قانون ٣ أبريل ص ٧٤٢ و ٧٨٢ من كتاب الأستاذ اسمين مبادئ حقوق الدستور الفرنسى والمقابل ) .

وعلى ذلك فاعلان الاحكام العرفية خطر جدا يجب أن يحتاط له كل الاحتياط فلذلك وجب أن يكون حق ذلك الاعلان للسلطة التشريعية وفى حالة الضرورة القصوى تكون للبلك بالقيود المارة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أرى أن يراد على المادة العبارة الآتية « وعلى أى حال يجب عرض أمر اعلان الاحكام العرفية على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاؤها »

فقررت الموافقة على اضافة ذلك على القرار السابع والستين بأغلبية الآراء .  
حضرة على ماهر بك — أقترح النص على أنه لا يجوز محاكمة غير رجال العسكرية أمام المحاكم العسكرية الا أثناء الحرب ولا امور متعلقة بها .

وهذا النص وارد فى مشروع الدستور الارلندى .

معالي الرئيس — نؤخذ الآراء على هذا الاقتراح .

فقرر رفضه بأغلبية الآراء .

صفحة ١٢٩ من مجموعة المحاضر تلى النص التالى ووافقت عليه الهيئة

باجماع الآراء .

«الملك يرب المصالح العامة ويولى ويمزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين ويمنح ألقاب الشرف والرتب والنياشين . وله حق سلك العملة وتخفيض العقوبة وحق اعلان الاحكام العرفية . كل ذلك على الوجه المبين بالقوانين .»  
«على أن اعلان الاحكام العرفية يجب عرضه فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاؤها فاذا وقع ذلك الاعلان فى غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان ليجتمع فى مدى الثلاثة الأيام التالية للاعلان ويكون الاجتماع صحيحاً أياً كان عدد الحاضرين .»

**مادة ٤٦** — الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذي يولي وعزل الضباط ويعين الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويقرها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمرها مستفوعة بما يناسب منه اليأس .

على أنه يعلن الحرب الهجومية لا يجوز بدونه موافقة البرلمان . كما أنه معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تحميل في أراضي الدولة أو نقص في حقوق سيادتها أو تحميل غزاتها شيئاً منه النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان .

لا يجوز في أي حال أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما منافسة للشروط العلنية .

## الأعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

مجلس النواب جلسة  
٣٠ مارس سنة ١٩٢٧ :

رأى رئيس المجلس أن  
لمساعدات يجب عند  
عرضها أن تقدم بها  
الحكومة مشروع قانون .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٦١ من مجموعة المحاضر

تلى القرار الثامن والستون وهذا نصه :

الملك هو القائد الأعلى للجيش البرية والبحرية وهو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويعلم بها البرلمان بمجرد ما تسمح بذلك مصلحة الدولة وأمرها .

المادة ٣ ( الفقرة الخامسة ) من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥  
والمادة ٨ ، والمادة ٩ من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ١٦ يولية سنة ١٨٧٥  
والمادة ٦٨ من دستور بلجيكا  
والمادة ٥ من دستور إيطاليا  
والمادة ١٨ من دستور النمسا  
والمادة ٣٣ من دستور تشيكوسلوفاكيا

المادة (٤٦) تأملها

علقت اللجنة الاستشارية التشريعية على حق الملك في تولية وعزل الضباط بقولها : يتمتع الملك حالياً بامتيازات خاصة فيما يتعلق بصين وعزل الضباط وينظم الواجب الخاصة بالجيش — وأن حقوقه لزاد الجيش أوسع من حقوقه الأخرى في المصالح المختلفة .

قارنا هذا الاعلام بما يناسب من البيانات . ومع ذلك فلا يجوز له إعلان حرب هجومية بدون موافقة البرلمان كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل أراضي الدولة أو تقص في حقوق سيادتها أو مصروفات على طرف الخزينة العمومية أو التي يكون فيها مساس بالحقوق العامة أو الخاصة بالوطنين المصريين فكلها لا تكون نافذة المفعول الا اذا وافق عليها البرلمان . وفي أى حال لا يجوز أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما منافية للشروط العلنية .

فقررت الموافقة عليه بالاجماع .

مجلس النواب جلسة  
١٨ أبريل سنة ١٩٣٨ :  
استفسر أحد الأعضاء  
عن نوع الوثائق التي أودعها  
رئيس مجلس الوزراء  
سكرتارية المجلس بمناسبة  
المعاهدة بين إيطاليا  
وانجلترا وسأل هل  
المقصود بهذا الإيداع

ومن المستحسن أن توفى بين حالة الملك الخاصة هذه وبين المبادئ الجديدة التي تضمنها الدستور عن حقوق الملك بوجه عام .

فتذاك مصلحتان يجب أن نسل على التوفيق بينهما

أولا : الاحتفاظ بحقوق الملك الخاصة قبل الجيوش بصفتها القائد الأعلى لقوات البر والبحر — نظرا لما في ذلك من المصلحة لاستتباب النظام في الجيوش وهذا ما تستدعيه القواعد العسكرية لكل جيش منظم .

ثانيا : عدم المساس — بقدر الامكان — بنظام المسؤولية الوزارية والرقابة البرلمانية — اذ أنهما ركان من النظام الجديد .

ولم تر اللجنة خلا لاتراح ما في هذا الصدد واكتفت بلفت النظر سابق الذكر « .

كما علفت اللجنة الاستشارية التشريعية على حق الملك في إبرام المعاهدات بما يأتي « ان النص بوجه عام على مبدأ وجوب موافقة البرلمان على المعاهدات قد يترتب عليه أن تتعارض الفقرتان الأولى والثانية من المادة نفسها . اذ أن الأولى تنصرف لذلك بمعنى إبرام المعاهدات بينما تنص الثانية على وجوب موافقة البرلمان على المعاهدات قبل نفاذها .

من الميضي أن نلتزم موافقة البرلمان على معاهدات الصلح والتحالف — ولكن هل من الحكمة أن نطلب هذه الموافقة على اتفاقات تجارية أو الاتفاقات الخاصة بالملاحة ؟

في الواقع أن موافقة البرلمان على المعاهدات تكون واجبة اذا تضمنت هذه المعاهدات تعديلا في أراضي الدولة أو تقصا في سيادتها أو تحميلا لخزائنها أو مساسا بحقوق المصريين العامة أو الخاصة .

والنص المقترح يطابق ما سالت عليه الطائفة في البلاد الدستورية الأخرى « .

وإذا وجبنا الى المسافرين الأجنبية نجد أن الدستور الفرنسي والإيطالي هما أقرباها شبا بالدستور المصري فقد نص الدستور الفرنسي على أن رئيس الجمهورية يصدق المعاهدات ويصدق عليها ويلقبها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة — معاهدات الصلح والتجارة التي يترتب عليها تحميل مالية الدولة أو أساس بحقوق الأفراد أو حقوق الفرنسيين في الخارج لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها المجلس — ولا تنازل ولا تعديل ولا ضم لأراضي الدولة إلا بقانون « .

Le président de la République négocie et ratifie les traités. Il en donne connaissance aux Chambres aussitôt que l'intérêt et la sûreté de l'Etat le permettent. — Les traités de paix, de commerce, les traités qui engagent les finances de l'Etat, ceux qui sont relatifs à l'état des personnes et au droit de propriété de Français à l'étranger, ne sont définitifs qu'après avoir été votés par les deux Chambres. Nulle cession, nul échange, nulle adjonction de territoire ne peut avoir lieu qu'en vertu d'une loi.

ونصت المادة ٩ على أن رئيس الجمهورية لا يمكنه أن يعلن الحرب بدون موافقة البرلمان .

Le président de la République ne peut déclarer la guerre sans l'assentiment préalable de deux Chambres.

كما نص دستور إيطاليا على أن الملك هو الرئيس الأعلى للدولة بأمر قوات البر والبحر ويعلن الحرب ويصدق معاهدات الصلح



وفي صفحة ١٣٠ من مجموعة المحاضر .

تليت المادة ١٤ ونصها :

الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويلتزم البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان .

على أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضي الدولة أو تقص فى حقوق سيادتها أو تحميل خزايتها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها البرلمان .

ولا يجوز فى أى حال أن تكون الشروط السرية فى معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية .

طلب التصديق من المجلس ،

فأجاب الرئيس بأن المادة

٤٦ تقضى بأن كل ما يتم من مفاوضات من هذا القبيل فى الخارج يخضع به المجلس وقال أحد الوزراء

إن المادة فرقته بين ما يجب التصديق عليه وما يكتفى فيه بالاختصار فقط .

مجلس النواب جلسة

٢ مايو سنة ١٩٣٨ :

أجاب وزير الخارجية

على استجواب بشأن

التحالف والتجارة وغيرها ويلتزم البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بالسندات — والمعاهدات التى يترتب عليها تحميل للمالية أو تعديل لأراضى الدولة لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها البرلمان .

Il (le roi) et le chef suprême de l'Etat, commande toutes les forces de terre et de mer, déclare la guerre, fait les traités de paix, d'alliance, de commerce et autres, en les portant à la connaissance des Chambres dans la mesure ou l'intérêt et la sécurité de l'Etat le permettent, et en y joignant les communications opportunes.

Les traités qui entraîneraient une charge pour les finances ou une modification du territoire de l'Etat n'auront d'effet qu'après avoir reçu l'assentiment des Chambres.

ونس دستور بلجيكا على أن الملك هو القائد لقوات البر والبحر وهو الذى يعلن الحرب ويعقد معاهدات الصلح والتحالف والمعاهدات التجارية . ويلتزم المجلس متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان .

والمعاهدات التجارية أو التى تمس الدولة أو الأفراد لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها البرلمان .

لا تنازل ولا تبادل ولا ضم لأراضى الدولة الا بقانون — ولا يجوز فى أى حال أن تكون الشروط السرية فى معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية .

Le roi commande les forces de terre et de mer, déclare la guerre, fait les traités de paix, d'alliance et de commerce. Il en donne connaissance aux chambres, aussitôt que l'intérêt et la sécurité de l'Etat le permettent, en y joignant les communications convenables.

Les traités de commerce, et ceux qui pourraient grever l'Etat ou lier individuellement, des Belges, n'ont d'effet qu'après avoir reçu l'assentiment des Chambres.

Nulle cession, nul échange, nulle adjonction de territoire ne peut avoir lieu qu'en vertu d'une loi. Dans aucun cas les articles secrets d'un traité ne peuvent être destructifs des articles patents.

كما ورد بدستور البانكوك ودستور تشيكوسلوفاكيا ودستور إيطاليا فنصوا لا تخرج من معناها عن النصوص سالفة الذكر .

ويلاحظ أن جميع النساتير قد اخذت على تسييد سلطة الملك فيما يتعلق بإعلان الحرب الهجومية لاحتلال تكليفها الشعب ما لا يطبق من نتائج كما اشترطت موافقة البرلمان لتنفيذ المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضي الدولة أو تقص فى حقوق سيادتها أو تحميل خزايتها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق الأفراد العامة أو الخاصة .

حضرة الياس عوض بك — لا يمكن التفرقة بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية فكثيرا ما تأخذ الحرب الهجومية شكل حرب دفاعية لذا أقترح أن توافق البرلمان على كل حرب هجومية كانت أو دفاعية .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — لو نص على ذلك لتعذر تنفيذه ولا مناص من أن تترك للسلطة التنفيذية الأمر في درء الخطر عن البلاد اذا اعتدى عليها معتد وللجلوس بماله من حق الاستجواب أن يطلب من الوزارة الايضاحات اللازمة .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — ان موافقة البرلمان لازمة في حالة اعلان الاحكام العرفية فهي ألزم في حالة الحرب التي قد تستنفذ جميع موارد البلاد .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — يكفي أن يشترط عرض اذار الحرب على البرلمان .

حضرة زكريا نلقى بك — اذا اشترط في الحرب الدفاعية موافقة البرلمان كان هذا علامة ضعف ظاهرة في دستورنا يستفيد منها الاعداء فيسارعون الى شن الغارة علينا قبل أن نستطيع الحصول على موافقة البرلمان فنصبح مغنا للغير — الدفاع أمر واجب ولا يستلزم أخذ الرأي فأرجو أن تبقى المادة على أصلها .

حضرة محمد علي بك — وأنا أوافق على بقاء المادة من غير تعديل .  
فضيلة الشيخ نجيت — وأنا أطلب بقاءها لأنه لا يمكن أن نقف مكتوفي الايدي اذا اعتدى علينا معتد وتركه يستدئ علينا حتى يأمرنا البرلمان بالدفاع . لنا أسوة في ذلك بالبلاد الأخرى التي عاينتها الحوادث كيف تتدبر الأمر فيلزم أن لا نحيد عنها .

حضرة الشيخ خيرت راضي بك — أقترح في حالة الحرب الدفاعية أن يخطر بها البرلمان في ظرف الثلاثة الأيام التالية لاعلانها وبعد ذلك يتبع ما هو جار بالنسبة للاحكام العرفية .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بقاء المادة على حالها .

مفاوضة انجلترا وإيطاليا  
بخصوص الحدود المصرية  
وقناة السويس وختم اجابته  
بالعبارة الآتية « على أن  
الوزارة التي فوضت في  
التوقيع على هذه الاتفاقات  
وقامت بتنفيذها لم تبلغها  
كذلك الى البرلمان كاتقضى  
بذلك المادة ٤٦ فقرة أول  
من الدستور وتبادر  
الوزارة المحاضرة فتودعها  
مكتب المجلسين » .

مادة ٤٧ - لا يجوز للملك أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بخير رضاه البرلمان .  
ولا تصح مداولة أى المجلسين في ذلك الا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل ولا  
يصح قراره الا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

### التقاليد البرلمانية :

### الاعمال التحضيرية

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٩٨ من مجموعة المحاضر  
تلى المبدأ التاسع وهذا نصه .

« لا يجوز للملك في مدة ولايته أن يتولى أمر دولة أخرى بدون رضى  
البرلمان ولا يجوز لأى المجلسين المداولة في هذا الأمر الا بحضور ثلثي  
أعضائه على الأقل ولا يصح قراره الا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .  
فقررت الموافقة عليه بالإجماع .

وفي صفحة ١٣٠ من مجموعة المحاضر

وافقت الهيئة على النص التالى

لا يجوز للملك أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بخير رضاه  
البرلمان . ولا تصح مداولة أى المجلسين في ذلك الا بحضور ثلثي أعضائه على  
الأقل ولا يصح قراره الا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

المادة (٤٧) طالبها } المادة ٦٢ من دستور بلجيكا  
والمادة ٨٦ من دستور رومانيا }  
والمادة ٤ من دستور النمرك

قرر الدستور المصرى عدم جواز تول الملك شؤون دولة أخرى الا بعد موافقة البرلمان مع اشتراط تصاب خاص في عدد الحاضرين  
( ثلثي الأعضاء ) وتصاب خاص في عدد المواطنين . وسبب هذا التشدد أن اجتماع دولتين مستقلتين تحت رياسة ملك واحد قد يجر  
مصاعب كبيرة خصوصا على أنفسهما ( راجع كتاب القانون الدستورى للدكتور وايت ابراهيم والدكتور وحيد رأفت صفحة ٥٠٣ ) .  
وقد نص دستور بلجيكا على أنه « لا يجوز للملك أن يكون رئيسا لدولة أخرى بخير رضاه البرلمان — ولا يمكن المناقشة في هذا  
الا بحضور ثلثي الأعضاء الذين يكون منهم المجلس ولا يصح قراره الا بأغلبية ثلثي الأصوات » .

Le roi ne peut être en même temps chef d'un autre Etat, sans l'assentiment des deux Chambres. Aucune des deux Chambres ne peut délibérer sur cet objet, si deux tiers au moins des membres qui la composent ne sont présents, et la resolution n'est adoptée qu'autant qu'elle rennait au moins les deux tiers des suffrages.

كما نص دستور رومانيا وكذلك دستور النمرك على أنه لا يجوز للملك أن يكون رئيسا لدولة أخرى بخير رضاه البرلمان

## مادة ٤٨ - الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه .

### التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٢٢ من مجموعة المحاضر .  
دولة الرئيس — أقترح النص على أن الملك يباشر سلطته مع مجلس  
وزارته وبواسطته .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — لفظ « مع » يشعر بأن الملك يشترك في  
الأعمال اشتراكاً فعلياً وأرى أن يقتصر على عبارة « بواسطة مجلس الوزراء » .  
حضرة عبد اللطيف المكي بك — لا أريد أن يكون للملك اشتراك  
فعلي في الأعمال العامة ولا أن يرأس مجلس الوزراء بل أقترح اتباع النظام  
الانجليزي كما يكون الملك فوق المناقشات والخلافات السياسية .

مجلس النواب جلسة

٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ :

ورد في الأمر الملكي

رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ الذي  
قضى بتعطيل الحياة النيابية  
ما يأتي « أما السلطة  
التشريعية في فترة السنين  
الثلاث المذكورة أو في أي  
فترة أخرى توجل إليها

المادة ٧٨ من دستور بلجيكا  
والمادة ٩٢ من دستور رومانيا  
والمادة ٦٤ فقرة ثانية من دستور تشيكوسلوفاكيا  
والمادة ٤ من دستور اليونان  
والمادة ١١ من دستور الدانمرك

المادة (٤٨) يابها

الآن الدستور المصري قد أخذ بالنظام البرلماني Le regime parlementaire ولا كان السلم به في النظم البرلمانية أن الملك يسود  
ولا يحكم Le Roi regne, mais ne gouverne pas ولا كانت المسؤولية تقع السلطة أو كما يقولون . حيثما توجد المسؤولية توجد  
السلطة La où est la responsabilité, la ou est l'autorité .

فإن الدستور المصري نص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه — وأن أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخفى الوزراء من  
المسؤولية بحال — مادة ٦٢ — ورتب على ذلك أن ذاته مصونة لا تمس وأن الوزراء مسؤولون سياسياً وجنائياً أمام البرلمان —  
مادة ٦٦ ، ٦٦ من الدستور .

ويترتب على مبدأ «تولى الملك سلطته بواسطة وزرائه» أن جميع الحقوق التي تقررها الدستور للملك لا يستعملها إلا بواسطةهم —  
فإن اقتراح القوانين وإصدار المراسم وتعيين كبار الموظفين وعزلهم وإعلان الأحكام العرفية وتأجيل انعقاد البرلمان وحله وتعيين خصي  
أعضاء مجلس الشيوخ وأعداد خلية العرش . كل هذه الأعمال وغيرها يبدعها مجلس الوزراء ويرفضها الملك لتوقيع عليها ولما يتمتع الملك  
عن التوقيع ما دامت الوزارة حائزة ثقة البرلمان . اللهم إلا إذا رأى في الأمر ما يدعو إلى الرجوع إلى الأمة — مصدر السلطات —  
لاستفتائها . فليبدأ إلى حل البرلمان .

ولما كانت لجنة الدستور تبذل إلى حصر السلطة في مجلس الوزراء فقد وافقت على ما اقترحه بعض الأعضاء بأن يستبدل بعبارة  
« الملك يتولى سلطته مع وزرائه » عبارة « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » لأن العبارة الأولى تشر أن الملك يشترك مع

الانتخابات فستولاهما طبقاً  
لحكم المادة ٤٨ من الدستور  
وذلك بمراسيم تكون لها  
قوة القانون . وقد

ردت لجنة الشؤون  
الدستورية على ذلك بما  
يأتى : وظاهر أن المادة ٤٨  
المشار إليها في هذا الأمر  
ليس فيها ما يسمح للسلطة  
التنفيذية باصدار مراسيم  
تكون لها قوة القانون وأن  
الحالة الوحيدة التى يجيز فيها  
الدستور السلطة التنفيذية  
أن تصدر مراسيم يكون  
لها قوة القانون هى التى  
نصت عليها المادة ٤١ دون  
غيرها .

( راجع نص التقرير  
والمنافضات التى دارت  
حوله ص ٤٦ وما بعدها  
من الجزء الثانى من هذا  
الكتاب ) .

دولة الرئيس — ولماذا لا يتبع النظام الفرنسى ونجعل للبلك حق رئاسة  
مجلس الوزراء اذا أراد وأى خطر تخشاه من ذلك والوزارة مسئولة امام  
البرلمان عن تصرفاتها فضلاً عن انه قد يكون لرأى الملك فى بعض الامور  
فائدة عظيمة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — يجب ان لا ننسى اننا فى بلاد شرقية  
وان آفة البلاد الشرقية واكبر اسباب ضعف الروح الديمقراطية فيها انما  
هو نفوذ الملوك .

حضرة محمد على بك — لست ارى محلاً لهذا الخوف .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — لا عمل للخوف فان الوزير  
لا يستطيع موافقة الملك ومخالفة البرلمان الذى له حق اسقاط الوزارة .

دولة الرئيس — ان لنا فى هذا الشأن تقاليد خاصة لا ارى وجها  
لمخالفتها والمسئولة الوزارية كفيّلة بمنع كل تأخير وارى ان يكون للبلك  
حق رئاسة مجلس الوزراء وهذا لا يمنع انعقاد المجلس بغير رياسته فى بعض  
الاحيان واطلب اخذ الآراء على اقراعى .  
( تقرر بالاغلبية قبول الاقتراح ) .

وفى صفحته ٣٣ من مجموعة المحاضر

حضرة عبد العزيز فهمى بك — اعود الى المناقشة فى المبدأ الذى سبق  
ان قررهنا وهو :

ان الملك يحكم مع وزرائه وبواسطتهم . هذا المبدأ يجعل الدستور عديم  
القيمة لأنه ينحول الملك حق الاشتراك الفعلى فيكون له بذلك رأى معدود  
فى مداولات المجلس وفى اجراء مقتضيات السلطة التنفيذية هذا هادم للدستور

== الوزراء اشتراكاً فعلياً — وفى هذا تمييز لقائه للمسئولة التى هى فوق المناقشات والمسؤوليات .

وليس معنى عدم اشتراك الملك بنفسه فى تصريف شؤون الدولة أنه قد أصبح ولا عمل له الا التوقيع على القوانين والمراسيم  
والأوامر . بل أن الواقع غير ذلك فملك هو الممثل الأول للدولة يخرج الملكة ودخلها وهو عنصر الثبات والاستقرار فيها كما أن  
لحرية الأثر فى توجيه وزرائه الى ما فيه خير البلاد . وهو دائماً العامل الأول فى القرب بين وجهات النظر المختلفة عند وقوع  
الخلاف بين زعماء الأحزاب — كما أنه الملأ الأخير لأفراد الأمة وجماعاتها . لهذا رأينا أن ملوك إنجلترا رغم ابعادهم عن الأعمال العامة  
للدولة قد تبرأوا منزلة سامية وكان لأرائهم السديعة أعظم الأثر فيما وصلت اليه الأميراطورية البريطانية من عظمة وسؤدد .

— تداخل الملك في أعمال مجلس الوزراء يجعل الوزارة آلة في يده ويجعل له تسلطا على أعمال الحكومة مباشرة — ومن مصلحة الملك والأمة معا أن يكون الملك بعيداً بالفعل عن مباشرة أعمال الحكومة وأن يكون فوق الأحزاب وأن يبقى فقط المشخص للأمة يملك ولا يحكم.

لهذا أقترح حذف كلمة « مع » من النص .

دولة الرئيس — اذا كنت تفهم من كلمة « مع » في النص الذي تقرر أن الملك له صوت محسوب فأنا أقترح رفعها — الملك له حق النصيحة فقط ومع حذف هذه الكلمة فليس ما يمنع الملك اذا تراءى له أو لمجلس الوزراء عقد المجلس بحضرته وعلى الاخص في المسائل الهامة . وأطلب اخذ الرأي على بقاء كلمة « مع » أو حذفها .

تقرر بالإجماع حذف كلمة « مع » وجعل النص قاصرا على . ( الملك يباشر سلطته بواسطة الوزراء .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — ان وجود الملك في مجلس الوزراء فيه تأثير على كل حال وأنا اطلب الا يحضر المجلس اصلا .

دولة الرئيس — مع وجود المسؤولية الوزارية لا خوف من ذلك مطلقا وقد يكون رأى الملك مفيدا جدا في بعض الاحيان .

ورفعت الجلسة حيث كانت الساعة الواحدة والاربعين دقيقة بعد الظهر على أن تعود للانعقاد في يوم السبت في الساعة الرابعة بعد الظهر .

### اللجنة العامة لموضع الدستور

واقفت الهيئة بالإجماع في صفحة ٦١ في مجموعة المحاضر على النص الآتي :-

« الملك يباشر سلطته بواسطة وزرائه » كما واقفت الهيئة على نفس النص في صفحة ١٣٠ من مجموعة المحاضر

---

## مادة ٤٩ - الملك يعين وزرائه ويقيلهم . ويعين المحكّمين السياسيين ويقيلهم بناء على ما يعرض عليه وزير الخارجية .

### الاعمال التحضيرية :      التفاليد البرلمانية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٢٢ من مجموعة المحاضر  
دولة الرئيس — اقترح النص على ان الملك يعين وزرائه ويقيلهم .  
( موافقة عامة ) .

مجلس النواب جلسة  
٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ :  
تلى رئيس الوزراء

المادة ٦٥ من دستور بلجيكا واللادة ٧٠ من دستور لوكسمبورجيا واللادة ٥٤ من دستور اسبانيا واللادة ٨٨ من دستور رومانيا واللادة ١٣ من دستور النمسا واللادة ٦٥ من دستور ايطاليا واللادة ٧٠ من دستور استونيا واللادة ٤٥ من دستور بروسيا	المادة (٤٩) تطالبها
--	---------------------

قرر الدستور لذلك حق تعيين الوزراء واقتلهم باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية واعتبار الوزراء وكلاءه في ادارته ولاب العمل في الحكومة .

وفي هذا المعنى يقول أوجين بير بند ٩٧ صفحة ١٠٨ : « إن حق الملك في تعيين الوزراء واقتلهم يكون الصفة الأساسية لرئيس السلطة التنفيذية » .

« Le droit de nommer et de revoquer les ministres constitue l'attribut essentiel du chef du Pouvoir exécutif »  
وكا يختار الملك الوزراء من الاشخاص الحائرين لثقته فانه يشترط فمين يختارهم أن يكونوا حائرين أيضا لرضاء البرلمان فيمنحهم تأييده . لهذا جرت العادة أن تؤلف الوزارة من أعضاء حزب الأغلبية أو من أعضاء حزبين أو أكثر اذا لم تتوزع الأغلبية لحزب معين .

فحق الرئيس الاعلى ليس مطلقا في اختيار الوزراء ولذا قيل أن البرلمان هو الذي يعين الوزراء وشبهوا الوزارة بلجنة برلمانية يختارها البرلمان لتتولى السلطة التنفيذية (يبيوت « الدستور الانجليزى » صفحة ١٠١) ولذا قيل إن مجلس النواب يتدخل بطريقة غير مباشرة في اختيار الوزراء . (أوجين بير بند ٩٩ صفحة ١٠١) .

وفي فرنسا لم تنس القوانين الدستورية على حق رئيس الجمهورية في تعيين الوزراء ولكن هذا الحق ثابت له باعتباره رئيس السلطة التنفيذية المختص بصحة الموظفين المدنيين والعسكريين .

ومن التاليد الدستورية في فرنسا أن يستمر رئيس الجمهورية رئيسى مجلسى الشيوخ والنواب قبل اختياره لرئيس الوزارة الجديد— كما جرى البرف على أن يقدم رئيس الوزارة لرئيس الجمهورية قائمة بأسماء زملائه .

واذا اختار الرئيس على اختيار وزير أو أكثر وتمسك رئيس الوزارة بهذا الاختيار فان رئيس الجمهورية يكلف شخصا آخر بتأليف الوزارة — ويطلقون على هذا التغير اسطلاحا « une combinaison avortée » أي « محاولة فاشلة » .

(أوجين بير بند ٩٨ صفحة ١١٠) .

## الأمر الملكي بإقالة الوزارة النحاسية الأولى .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٦١ من مجموعة المحاضر

واقفت الهيئة على النص الآتي « الملك يعين وزراءه ويقيلهم ،

كما واقفت الهيئة على نفس النص في صفحة ١٣٠ من مجموعة المحاضر

تتم هذا يصحح أن الرئيس الأعلى للدولة ولو أنه لا يختار بنفسه الوزراء — إلا أن له أن يرفض تعيين وزير يأنه مع تركه مطلق الحرية لرئيس الوزراء في اختيار من يحل محله وبهذا توفق بين احترام حق الرئيس الأعلى في تعيين الوزراء كما تحقق التعاون والتضامن والانضمام بين الوزراء ورئيسهم ما دنا لم تعرض عليه شخصيا بالقبول .  
والملك حق إقالة الوزراء .

والقصود بهذا إقالة الوزارة أجمعها أو وزير يأنه وهذا الحق ثابت له بما أنه هو الذي يبين الوزارة « ومن ملك الصين ملك الزل » . وكما قلنا في حق الصين أنه مفيد برغبة الأغلبية البرلمانية لأن حق الزل كذلك مفيد بهذه الرغبة — فإذا أقال الملك وزارة حائرة لفئة الأغلبية قان هذه الأغلبية لن تمنح قوتها للوزارة الجديدة التي يختارها الملك — اللهم إلا إذا كانت الوزارة الساجدة قد قدمت تأييد الأغلبية أو إذا تمكن الملك من تحويل رأى الأغلبية واتقاعها بتأييد الوزارة الجديدة .  
ولكن قلنا يحدث ذلك لهذا بدأ الملك عادة لحل المجلس وإجراء انتخابات جديدة لمعرفة رأى الأمة — فإذا أسفرت الانتخابات عن فوز الأغلبية القديمة وجب أن يرضع رئيس الدولة لارادة الأمة — وإذا حدث العكس وتعطلت نظرية الرئيس الأعلى كانت هذا تأييدا له في سياسته ونجاحا لحظه .

وقد استعمل هذا الحق في مصر مرتين : الأولى في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ عند ما أقال المنصور له الملك فؤاد الأول الوزارة النحاسية الأولى بالأمر الملكي رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٨ — وهذا هو نص الأقالة :  
عزيزي مصطفى النحاس باشا

لما كان الائتلاف الذي قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدم شديد فقد رأينا إقالة دولتك شاكركم لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أدرك من عمل في خدمة البلاد . فؤاد

وقد خلق الدكتور وايت إبراهيم والدكتور وحيد رأفت على هذه الأقالة في صفحة ٥١٥ من كتاب القانون الدستوري بما يأتي :  
« وما من شك في عتاقة هذه الأقالة للمستور . لأنه بالرغم من تصدع الائتلاف بين الحزبين السكوتين للوزارة كان الوفد وحده الأغلبية الساحقة لا في البرلمان فقط بل في الأمة أيضا وبين صفوف الناخبين فاقالة الوزارة في هذه الظروف لا يمكن أن يقصد به الرجوع إلى الأمة لاستشارتها أو الاحتكام إليها بل إبعاد الحزب الذي له الأغلبية في البلاد ، وبالتالي تعطيل الحياة النيابية الدستورية . وهذا ما وقع فعلا في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ صدر الأمر الملكي رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٨ إلى محمد محمود باشا زعيم الأحرار الدستوريين ( حزب الأقلية ) بتأجيل الوزارة الجديدة ، وصدر المرسوم بتشكيلها في ٢٧ يونيو . وفي اليوم التالي أجل اتحاد البرلمان شهرا . وفي ١٩ يوليو صدر الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ بوقف تطبيق بعض مواد الدستور وبمحل مجلس النواب والشيخ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . أما الأقالة الثانية فقد كانت لوزارة النحاس باشا الرابعة بالأمر الملكي رقم ٣٨ الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ . ونصها هو كالآتي :

عزيزي مصطفى النحاس باشا

نظرا لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم ، وأنه يأخذ عليها بجملتها لروح الدستور ، وبصددها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتضرر إيجاد السبل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التي ترأسوها ، لم يكن بد من إقالة تجميدا لاثامة حكم صالح يقوم على تصرف رأى الأمة تستخربه السكينة والمصدا في البلاد ويوجه سياستها خير وجهة في الظروف الدقيقة التي تجازها ويمحق آثامنا الطويلة في رقبها وعزتها .

وإني أشكر لتمامكم الرابع ولحضرات زملائكم ما تم على أيديكم من الخير البلاد .

وأصدرا أمرنا هذا لتمامكم الرابع بذلك . فؤاد



**مادة ٥٠** — قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف الميمين الالمانية أمام هيئة المجلسين  
بجمعيتين : « أحلف بالله العظيم أني أضرم الدستور وقوانين الامة المصرية  
وأحافظ على استقلال الوطن وسوءه أراضيه » .

## الاعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٢٢ من مجموعة المحاضر  
دولة الرئيس — اقترح ان ينص على ان الملك يحلف الميمين على احترام  
الدستور .  
حضرة عبد العزيز فهمي بك — اقترح أن يكون النص هكذا يحلف  
الملك الميمين الآن أمام هيئة المجلسين بجمعيتين : « أحلف بالله العظيم أني أحترم  
الدستور وقوانين الامة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامه  
الدستور .

للادة ٨٠ من دستور بلجيكا  
وللادة ٥٢ من دستور هولند  
وللادة ٢٢ من دستور ايطاليا  
وللادة ٧ من دستور النمسا  
وللادة ٩ من دستور البرونج  
وللادة ٦٥ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
وللادة ٨٢ من دستور رومانيا

للادة (٥٠) غالبها

قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يجب عليه أن يحلف الميمين التي نص عليها الدستور في هذه اللادة وليس معنى هذا أن ولي  
المهد لا يصبح ملكا الا بعد أداء هذا القسم ولكن الواقع أن ولي المهد يصير ملكا بمجرد وفاة الملك السابق وان كان لا يباشر سلطته  
الدستورية الا بعد حلف الميمين .

وقد حدث عند وفاة المفور له الملك فؤاد الأول في ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦ أن تادت الوزارة بصلب الجلالة فاروق الأول ملكا  
على البلاد — ولو أنه لم يباشر سلطته الا بعد أن أقسم الميمين للتصو علىها في هذه اللادة في ٢٩ يولي سنة ١٩٣٧ أمام هيئة  
المجلسين بجمعيتين .

وقد نص الدستور البلجيكي في اللادة (٨٠) على أن الملك لا يتولى الرش الا بعد أن يقسم أمام هيئة المجلسين بجمعيتين الميمين التالي  
« أقسم أن أحترم الدستور وقوانين الامة البلجيكية . وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

Il (le roi) ne prend possession du trône qu'après avoir solennellement prêté, dans le sein des chambres réunies, le serment suivant : "je jure d'observer la constitution et les lois du peuple belge, de maintenir l'indépendance nationale et l'intégrité du territoire".

ونص دستور ايطاليا على أن « الملك عند ارتقائه الرش يقسم أمام المجلسين بجمعيتين أن يحافظ باخلاص على النظام الحاكم » .

Le roi, en montant sur le trône, prête en présence des chambres réunies, le serment d'observer loyalement le présent Statut.

وورد بيان المساتير الأخرى تنص على لا تخرج في منها عن النصين سائي الذكر .

أراضيه ، وهذه العين يؤدبها كل ملك جديد قبل أن يباشر أمور الحكم .  
( موافقة عامة ) .

وفي صفحة ٥١ من مجموعة المحاضر ثارت المناقشة التالية  
فضيلة الشيخ بجيت — أريد أن أعرض على الهيئة بعض قواعد اقترح  
أضافها الى احكام الدستور . فأطلب اولاً ان ينص على أن الدين الرسمي  
للدولة المصرية هو الدين الاسلامى .  
دولة الرئيس — تؤخذ الآراء على هذا الاقتراح .  
تقرر بالاجماع قبوله .  
فضيلة الشيخ بجيت — ولى ملاحظات على بعض النصوص السابق  
تقريرها .

فأولاً — اقترح ان يعدل نص يمين الملك هكذا ،  
« والله العظيم لأحافظن على دينى وعلى التضامن مع شعبى للعمل بهذا  
الدستور وعدم الاخلال بشئ من نصوصه » .  
ولكن الهيئة قررت رفض هذا الاقتراح

اللجنة العامة لوضع الدستور : وافقت اللجنة فى صفحة ١٣٠ من مجموعة  
محاضرها على النص بالصيغة سالفة الذكر .

**مادة ٥١ -** يؤتى أوصياء العرش عليهم الأيد بعد انه يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين المجمع المتخصص عليها في المادة السابقة مضافا إليها : « وأيه تكون مصلحتي الملك » .

## التقاليد البرلمانية :

## الاعمال التحضيرية

مؤتمر ٨ مايو سنة

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٢٣ من مجموعة المحاضر .

١٩٣٦ :

أقسام الأوصياء على  
العرش اللذين المتخصص  
عليها في المادة ٥١ من  
الدستور .

دولة الرئيس - نريد كذلك النص على اليمين التي يحلفها أوصياء الملك .  
حضرة عبد العزيز فهمي بك - أقرح النص الآتي : ( لا يستلم أوصياء  
العرش مقاليد وظيفتهم الا بعد ان يؤدوا علنا لدى المجلسين مجتمعين اليمين  
المتخصص عليها في المادة كذا ( وهي الخاصة بيمين الملك ) ، مضافا إليها  
« وان تكون مصلحتي للملك » .

( موافقة عامة ) .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٦١ من مجموعة المحاضر

واقفت الهيئة على النص سالف الذكر .

المادة (٥١) عالجها { المادة ٨٢ من دستور بلجيكا  
والمادة ٦٩ من دستور اسبانيا  
والمادة ٢٤ من دستور ايطاليا  
والمادة ٨٣ من دستور رومانيا

لما كان أوصياء العرش يبايعون سلطة الملك وجب أن يحسموا اليمين التي يحسمها الملك قبل مباشرة سلطته ولما كانوا يؤدون تلك  
السلطة نيابة عنه وجب أن يحسموا بين الاخلاص له - والملك هو الذي ينتار أوصياء العرش ويحصل هذا الاختيار بجرير وثيقة من  
أصلين تحفظ أحدهما بيدوان الملك والأخرى برئاسة مجلس الوزراء ولا يفض المظروف المحتوى على كل منها الا أمام البرلمان وبعد  
وفاة الملك وهذا الاختيار لا بد لتناؤه من موافقة البرلمان .

وقد عين الأمر للكرام الصادر في ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ الطبقات التي يمكن اختيار أعضاء مجلس الوصاية من بينها وهذه الطبقات  
هي : أمراء الأسرة المالكة وأصحاب الألقاب - رؤساء مجالس الوزراء الحاليين والسابقين - رؤساء مجالس النواب الحاليين  
والسابقين - الوزراء أو من تولوا مناصب الوزراء - رئيس وأعضاء مجلس الشيوخ ورؤساء السابقين . وغنى عن البيان انه  
انما وقع الاختيار على موظف أو وزير ليكون عضوا في مجلس الوصاية كان لزاما عليه أن يستقيل من مركزه مادام أعضاء مجلس  
الوصاية يتولون الملك ويحتمون بكل حقوقه ومنها عدم المسؤولية إذ يتحيل الجمع بين مسؤولية الموظف وعدم مسؤوليته باعتباره  
عضوا في مجلس الوصاية .

وقد اختار المظفرة الملك فؤاد الأول محمديق نعيم باشا وعبدل يكن باشا وعمود غنري باشا أوصياء على العرش . ولكن البرلمان  
عدله هذه الرغبة واختار سمو الأمير محمد علي وعبد العزيز عزت باشا وحريف صبري باشا وقد أدوا اليمين الدستورية امام هيئة  
المجلسين مجتمعين في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ .

**مادة ٥٢** - أثر وفاة الملك يجتمع المجلس بحكم القانون في مدى عشرة أيام منه تاريخ اعلان الوفاة . فإذا كان مجلس النواب مغفول وكان الميعاد المعين في أمر الحل لم يجتمع . يتجاوز اليوم العاشر فإن المجلس القديم يعود للعمل متى يجتمع المجلس الذي خلفه .

## التقاليد البرلمانية : الاعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٩٨ من مجموعة المحاضر  
تلى المبدأ السابع ونصه :

« بمجرد وفاة الملك يجتمع المجلس ولو بلا دعوة ولا يتأخر اجتماعهما عن عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة فان كانا منحلين من قبل وكان الميعاد المحدد في أمر الحل لا اجتماعهما يتجاوز اليوم العاشر فانهما يرجعان لوظائفهما الى حين اجتماع المجلسين اللذين خلفاهما » .  
فقررت الموافقة عليه بالإجماع .

وفي صفحة ١٣٠ من مجموعة المحاضر واقعت الهيئة على النص التالي

٨ مايو سنة  
١٩٣٦ :

اجتمع المجلسان هيئة  
مؤتمر عقب وفاة المغفور  
له الملك فؤاد الأول

المادة (٥٢) تنالها } المادة ٧٩ من دستور بلجيكا  
والمادة ٣٣ من دستور اسبانيا }  
والمادة ٧ من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥

حدد الدستور قراء اجتماع المجلس أثر وفاة الملك عدة أنصافها عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة سواء في ذلك أكان البرلمان في عطلة أو كان مجلس النواب منحلًا وكان الميعاد المعين في أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فان المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي خلفه والسبب في هذا الاجتياح الشديد من الدستور هي رغبته في وفاة مصالح البلاد من الاضطراب الذي قد يحدث في الفترة الواقعة بين وفاة الملك وبين مباشرة خلفه أو الأوصياء على العرش سلطتهم الدستورية .  
ويكاد يكون حكم الدستور المصري في هذا الأمر هو حكم الدستور البلجيكي الذي نص على انه « اذا توفي الملك يجتمع المجلس من غير دعوة في اليوم العاشر على الأكثر من تاريخ الوفاة — وإذا كان البرلمان بمجلسيه منحلًا وكان الميعاد المعين في أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فانهما يعودان للعمل حتى يجتمع المجلسان اللذان خلفاهما .  
وإذا كان مجلس واحد هو المنحل اتجنتا سماً نفس القاعدة السابقة » .

A la mort du roi, les chambres s'assemblent sans convocation, au plus tard le deuxième jour après celui du décès. Si les chambres ont été dissoutes antérieurement, et la convocation faite dans l'acte de dissolution pour une époque postérieure au deuxième jour, les anciennes chambres reprennent leurs fonctions, jusqu'à la réunion de celles qui doivent les remplacer. S'il n'y a qu'une chambre dissoute, on suit la même règle à l'égard de cette Chambre.

و أثر وفاة الملك مجتمع المجلسان بلا دعوة في مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة . فاذا كان مجلس النواب منتحلا وكان الميعاد المعين في أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى مجتمع المجلس الذي يتخلفه .

**مادة ٥٣ -** اذا لم يكمل منه بخلف الملك على العرشه فللملك أن يعين خلفا له مع موافقة البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمر . وبشرط لصحة قراره في ذلك مضمون ثلاثة أرباع كل منه المجلسين والعليه ثلثي الأعضاء الحاضرين .

**الأعمال التحضيرية :** التقاليد البرلمانية :

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٩٧ من مجموعة لمحاضر

تلى المبدأ الرابع ونصه :

« اذا لم يوجد مستحق للعرش فللملك أن يعين من يتخلفه بموافقة البرلمان موافقة تحصل بالكيفية المنصوص عليها بالمادة كذا فاذا لم يحصل التعيين بهذه الكيفية يكون العرش خاليا . »

حضره ذكرى تامق بك — لى ملاحظة على هذه المادة والمواد المرتبطة بها والمتصلة بمعناها من المبادئ المطروحة علينا اليوم .

تعللون حضراتكم أنه عند تشكيل هذه اللجنة صدر قانون الوراثة . معنى ذلك أن اللجنة ممنوعة من التعرض لهذا الجزء في أحكام الدستور وفيه بلاغ ضمنى بأن من واجب اللجنة أن تأخذ هذا القانون كما هو من غير أن تتناوله برأى أو تسلط عليه يدا بالتبديل والتغيير .

هذا القانون لا جدال في أن اللجنة ممنوعة بتاتا من أن تعدل فيه أو

---

للادة (٥٣) قرر الدستور الملك حق اختيارخلفه بعد موافقة البرلمان وذلك اذا لم يكن له خلف — واستلزم الدستور ذلك موافقة البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمر واشترط لصحة القرار حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين .  
ويلاحظ أنه اذا حضر كل أعضاء أحد المجلسين وبسبب أعضاء المجلس الآخر مما يكمل ثلاثة أرباع مجموع الأعضاء جميعاً كان القرار باطلاً لأن الدستور اشترط ثلاثة أرباع أعضاء كل مجلس على حدة لا ثلاثة أرباع المجلسين .

تقص منه . ولكن الذى يجب التساؤل عنه هو : ترى أليس اللجنة أيضا أن تزيد شيئا عليه ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك — انى أسبق حضرة زكريا بك وأقرر أن اللجنة ليس لها أيضا أن تضيف شيئا عليه . ولكن هذه المادة وما يلحقها من المواد لاعلاقة لها بقانون الوراثة . قانون الوراثة مخصوص بمن يلى العرش من عائلة محمد على على النسق والترتيب المبين فيه . ولكن كلامنا فيمن يتولى ملك مصر بعد الأعمار الطويلة اذا انقطعت سلالة محمد على ولم يبق منها لا أذن الله أحد .

ان القوانين تحتاط لكل احتمال وترصد الأحكام لكل فرض . فهل ترك الامر حتى اذا وقع بعد الاجيال المتراخية توقع البلاد يومئذ في ثورة ؟ نحن ننظم أمورنا في المستقبل يستوى في ذلك قريبه وبعيده . ونحن الآن نشرع حكما لامر محتمل والسكوت عليه قد يفضي بالبلاد يوما من الايام الى ثورة . وهذا الذى يجب علينا تفاديه مهما قررنا له من بعد الزمان .

حضرة زكريا نامق بك — اللهم ان كان لا علاقة لهذا بالوراثة فهو حتما من اختصاصنا . ولكن اذا كان هذا الجزء متمما لنفس القانون كما قد أرى فأظن انه من اللباقة ان تركه للجهة التى اصدرت قانون الوراثة لتكمل به القانون ان ارادت .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — استوفى قانون الوراثة أحكامها فيما يتعلق بمن يولى العرش من عائلة محمد على . ولكن ما نحن فيه اليوم انما يتعلق بحكم آخر هو حكم من يتولى العرش على فرض انقراضهم — لا سمح الله — بعد الاجيال البعيدة . فأى ارتباط بين الحالين .

حضرة محمود أبو النصر بك — لست أشاطر حضرة زكريا بك رأيه . فى أن نظر هذا ليس من اختصاصكم . ولكنى فى الوقت نفسه ارى ان زمن هذا البحث لم يحن بعد . حقيقة الامر من اختصاصكم . ومن اختصاص الأمة ان تحتاط لتلك الاوقات المصيبة التى يحدث فيها من الاحداث ما قد يقلب كيانها . ولكن اين نحن الآن من هذا . اذا نظرنا الى عائلة محمد على وعدنا

افرادها وما بارك الله في أنسألم وذرائهم أمأنا بآمد الله هذا الخطر الى قرون واجيال .

فضيلة الشيخ بآيت - رأي أن الموضوع من اختصاصنا ومن الواجب المحتم علينا أن تتولى نظره الآن .

آضرة عبد العزيز فهمى بك - لو لم يعمل قانون الوراثة لكان من آقتنا عمله . ولكنه عمل فتحدد بذلك اختصاصنا . على أن شارع القانون لم يتجاوز به حدود الحق . ولم يتناول فيه ما لا يملك الملك تناوله .

ان النقطة التى أفضى اليها البحث الآن هى هل لآلالة الملك أن يآدث قانونا كقانون الوراثة يقول فيه لمن يكون ملك مصر اذا لا سمآ الله انقرضت عائلة محمد على .

لست أرى للملك هذا .

ولكن آضرة ذكرى بك يريد أن يقول أن هذه أيضا داآلة فى قانون العرش . ومن حق الملك أن يعين من يستحق الملك على مصر اذا انقرضت عائلة محمد على . هذا حق الأمة . وآلالة الملك قد تركه عمدا فكان من واجب واضى الدستور أن ينصوا عليه .

كل انسان معرض للفناء والزوال . وعائلة محمد على يآرى عليها ما يآرى على الانبياء والملوك . الاشآاص قانون والأمة آالدة . نحن انما نشرع للأآيال المستقبلية غير محدودة بزمن ولا مأآودة بآياة فرد .

وما كان آقتنا فى هذا بأن تنأسى بقانون الوراثة نفسه فلقد بنى كل أحكامه على تقدير الفناء . لأشآاص كرام علينا وعلى الأمة . ولكن الامر كله تسليم بقانون الطبيعة وهو ماض فى طريقه لا يتآشى قواعد الذوق ولا يعرعى أصول اللياقة .

هذه المسألة من أعظم المآاهر الحية لسلطة الأمة . اتنا نتكلم فى حكم آالة لا تقع الا بعد الأزمان البعيدة جدا وبعد أن تفرغ عائلة محمد على من الدنيا . أنتآون تركها وتعريض البلد لأعظم الأحداث رعاية للذوق آى بعد موتهم وانقطاع آساسهم بالدنيا ؟ من آجل هذا لا أوافق مطلقا على أرجاء هذه المسألة . وان من آقتنا ومن واجبنا أيضا أن نقرر فيها حكما .

وسنرفع المشروع للحكومة . فان رأيت فيه جرحا للعرش أو خروجا عن أدب  
اللياقة فلنحذفه أو لتركه فيه ما ترى .

كلنا اجماع على اجلال العائلة واحترامها المطلق . وهذا لا ينافيه أننا  
نشرع للأجيال المستقبلية مهما تهادى بها الزمان .

حضرة محمد على بك — أنا من رأى الأستاذ عبد العزيز فهمى بك . وذلك  
الحكم مقرر فى جميع دساتير الأمم الملوكة .

فضيلة الشيخ بجيت — الأشخاص قانون والامة باقية على الدهر مستقلة  
ان شاء الله . لسنا نعمل لليوم فحسب انما نعمل لحياة الامة الباقية الى فناء  
العالم . وليس ما نحن بسيله اليوم بدعا . فان هذا أمر قد جاء به الشرع أيضا .  
اذ ورد النص على أن الخلافة فى قریش . فاما أن يعقد الملك ولاية العهد  
لفنص بعده والا كان الأمر لا انتخاب الامة . وملكنا مد الله فى حياته  
لم يول أحدا بعد انقراض عائلة محمد على . فكان هذا منه ايذانا لنا بالرأى فيه .  
حضرة عبد اللطيف المكبانى بك — اذا كان الفرد منا وهو يتصرف  
فى ملكه الخاص بالوقف محتاط حتى للفروض النادرة ويضع وجوه الاحكام  
لما لا يحتمل وقوعه الا بعد الأزمان البعيدة والأجيال العديدة . فكيف بنا  
ونحن ننظم قواعد الحياة المستقبلية للوطن ؟ ان حق مصر على من يضعون  
قوانين حياتها الاجتماعية أوجب عليهم ألا يفرطوا فى أسباب الاحتياط لكل  
فرض وتوجيه الاحكام على كل تقدير وخصوصا فى مثل هذه الامور  
الجسام .

معالي الرئيس — يؤخذ الرأى على جواز النظر فى هذا الموضوع .

فتقرر بأغلبية الآراء النظر فى الموضوع والتصديق على المبدأ الرابع .

وفى صفحة ١٣٠ من مجموعة المحاضر وافقت الهيئة على النص الآتى :

« اذا لم يكن من يخلف الملك على العرش فللملك أن يعين خلفا له مع  
موافقة البرلمان مجتمعاً فى هيئة مؤتمر ويشترط لصحة قراره فى ذلك حضور  
ثلاثة أرباع كل من المجلسين . وأغلبية ثلثى الاعضاء الحاضرين . فاذا لم يتم  
التعيين على هذا الوجه جرى الأمر من بعده على حكم المادة الآتية » .

تم تليت المادة (٥٤) .



**مادة ٥٤ -** في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك او لعدم تعيين خلف له وفقا  
لأنظمة المادة السابقة يجتمع المجلس بحكم القانون فوراً في هيئة مؤتمر للاختيار  
للك . ويقع هذا الاختيار في مدى ثمانية ايام منه وقت اجتماعهما . ويشترط  
لصحة حضور ثلثة ارباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .  
فإذا لم يتم الاختيار في الميعاد المتقدم ففي اليوم التاسع يشرع المجلسان  
مجتعين في الاختيار أيأ له عدد الأعضاء الحاضرين . وفي هذه الحالة يكون  
الاختيار صحيحاً بأغلبية النسبة . وإذا كان مجلس النواب مفقود وقت خلو  
العرش فلا يعود للعمل متى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

## الاعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٩٨ من مجموعة المحاضر .  
تلى المبدأ الثامن وهذا نصه :

« في حالة خلو العرش يجتمع المجلسان فوراً في هيئة واحدة ولو بلا  
دعوة وفي ظرف ثمانية أيام على الأكثر من وقت اجتماعهما يختاران ملكاً  
ويشترط لصحة هذا الاختيار حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية  
مكونة من آراء ثلثي الأعضاء الحاضرين - اذ لم يكن من المتيسر اجراء  
الاختيار في الميعاد المتقدم وفي الساعة كذا من اليوم التاسع يشرع المجلسان  
مجتعين في الانتخاب مهما كان عدد الأعضاء . ويكون الانتخاب صحيحاً  
بمجرد الأغلبية العادية . وإذا كان المجلسان منحلين وقت خلو العرش فيكون  
الاجراء كما هو منصوص بالمبدأ السابق » .

للادة (٥٤) يخالفاً } للادة ٨٥ من دستور بلجيكا  
واللادة ٤٢ من دستور السويد

التصديق بخلو العرش عدم وجود ولي العهد وعدم تعيين الملك خلف له .

ونس الدستور في هذه الحالة على وجوب اجتماع المجلسين فوراً في هيئة مؤتمر لاختيار الملك . وقد اشترط لصحة هذا الاجتماع  
حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين (لا ثلاثة أرباع مجموع أعضاء المجلسين) على أن يصدر القرار بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

فقررت الموافقة عليه بالإجماع مع تعيين الساعة الثالثة بعد الظهر من اليوم التاسع لشروع المجلسين في الانتخاب .

وفي صفحة ١٣٠ من مجموعة المحاضر وافقت الهيئة على النص الآتي .

« في حالة خلو العرش يجتمع المجلسان فوراً في هيئة مؤتمر ولو بلا دعوة لاختيار الملك ويقع هذا الاختيار في مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما ويشترط لصحته حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين فإذا لم يتسن الاختيار في الميعاد المتقدم ففي الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين في الاختيار أياً كان عدد الأعضاء الحاضرين . وفي هذه الحالة يكون الاختيار صحيحاً بالأغلبية النسبية وإذا كان مجلس النواب منحلاً وقت خلو العرش فإنه يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه » .

---

— وخفى واضمو الدستور أن ينال الأعضاء في للناقنات مع بقاء العرش خالياً لحدودا فترة الاختيار بشأنية أيام من وقت اجتماع البرلمان — وفي حالة عدم توفر الأغلبية المطلوبة حتى اليوم التاسع يصبح الاختيار أياً كان عدد الحاضرين والأغلبية النسبية . وإذا قارنا هذا النص بالنصوص الأجنبية نجد أن الدستور البلجيكي قد أوجب حل البرلمان مباشرة عقب هذا الاختيار لضمان حياد الأعضاء وعدم تأثرهم بما أن مأموريتهم ستنتهي بمجرد الاختيار .

En cas de vacance du trône, le Chambres, deliberant en commun, pouvoient provisoirement à la regence jusqu'à la réunion des Chambres integralement renouvelées ; cette réunion a lieu au plus tard dans les deux mois. Les Chambres nouvelles, deliberant en commun, pouvoient definitivement à la vacance.

كما نص دستور السويد على أنه إذا تعرض جنس الذكور في العائلة المالكة وإلى أن يجتمع البرلمان (الرجسداغ) ويتنصب عائلة أخرى ويأمر الملك المنتخب سلطته تظل السلطة إلى مجلس الوزراء .

Si, par malheur, toute la dynastie royale a laquelle est réservé le droit de succession au trône venait à s'éteindre dans la ligne masculine, le Conseil d'Etat gouvernait de même, avec les pouvoirs déterminés à l'article 39, jusqu'à ce que la Riksdag put se réunir — et faire choix d'une nouvelle dynastie, et que le roi élu eut pris le gouvernement.

**مادة ٥٥** - من وقت وفاة الملك الى انه يؤدي خلفه او اوصياء العرش المعين تكونه سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يشورواها باسم الأمة المصرية وتحت مسؤوليته.

**الاعمال التحضيرية :**

**التقاليد البرلمانية :**

**اللجنة العامة لوضع الدستور :** صفحة ٩٨ من مجموعة المحاضر  
مؤتمر ٨ مايو سنة ١٩٣٨ :  
تلى المبدأ الخامس ونصه :  
« من وقت وفاة الملك الى حين أداء الميعين من يخلفه على العرش أو من تلى التبليغ الوارد من

للادة (٥٥) يخالبا } للادة ٧ فقرة ثانية من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥  
وللادة ٧٩ من دستور بلجيكا  
وللادة ٧٠ من دستور اسبانيا

نص الدستور على انتقال سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء من وقت وفاة الملك الى أن يؤدي خلفه أو أوصياء العرش الميعين المتصوص عليها في الواد (٥٠) أو (٥١) .  
وعند وفاة الملك فؤاد الاول في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ وقبل أن يحل الأوصياء الميعين بأمر مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية وأبلغ ذلك البرلمان بخطاب هذا نصه :

**الى الأمة المصرية**

منته مصر بقدملكها المحبوب وتقى رئيس الدولة .

وان أول واجب في هذه الظروف المحزنة على مجلس الوزراء الذى اضطلع حتى الآن بنبات الحكم بفضل تمة ذلك لليك هو العمل على تنفيذ أحكام النظام الذى تلقى مهنته في ظله .

ولذلك فانه ولاه للأسرة المالكة واحتراما للدستور وبعد أن نادى بالملك الجديد حضرة صاحب الجلالة فاروق الاول جولى مجلس الوزراء منذ اليوم سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية وتحت مسؤوليته حتى الوقت الذى يجب أن يسلم مقاليدها الى مجلس الوصاية . عاش الملك .

وواضح من نص الدستور أن عمل الوزراء بهذه الصفة وفي أثناء هذه الفترة انما يكون تحت مسؤوليتهم - فهم مسؤولون بالتضامن أمام مجلس النواب - فلا يمكن أن يقال أنهم يباشرون سلطة الملك ويحلونه وأن الدستور قرر أن ذات الملك مصونة ولا تمس ( مادة ٣٣ ) تترفع عنهم المسؤولية . لا يمكن أن يقال ذلك لأن عدم مسؤولية الملك انما قرره الدستور لأنه يباشر سلطته بواسطة وزرائه ولأن هؤلاء الوزراء مسؤولون أمام البرلمان . فعدم مسؤولية الملك مرتبطة أشد الارتباط بمسؤولية وزرائه .  
واذا حرمت البلاد من هؤلاء الوزراء مسؤولين أمام البرلمان وعاصمته لسبب للضد ولأن ذلك من المصلحة العامة فلا يجوز أن يضم الى ذلك عدم مسؤولية الوزراء أيضا - اذ أن في ذلك اهدار لوجود الأمة مصدر كل الحقوق والسلطات . وافا قارنا هذا النص بالتصوص الاجنبية لوجدنا أنه مقبوس من نص الدستور البلجيكي الذى قرر أن « من تاريخ وفاة الملك والى أن يؤدي خلفه أو الوصى على العرش الميعين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء بجما يتولاها باسم الأمة البلجيكية وتحت مسؤوليته » .

«A dater de la mort du roi et jusqu'à la prestation du serment de son successeur ou trône ou du régent, les pouvoirs constitutionnels du roi sont exercés, au nom du peuple belge, par les ministres réunis en conseil, et sous leur responsabilité».

ونص الدستور الفرنسى على أنه في الفترة بين وفاة رئيس الجمهورية وتولى خلفه جولى مجلس الوزراء السلطة التنفيذية .

«Dans l'intervalle, le conseil des ministres est investi du pouvoir exécutif».

أوصياء العرش تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يستعملها باسم الامة المصرية وتحت مسؤوليته .  
فقررت الموافقة عليه بالاجماع .  
وفي صفحة ١٣٠ من مجموعة محاضر اللجنة تليت بعض المواد المتعلقة بالفرع الاول الخاص بالملك ومنها المادة التالية  
« من وقت وفاة الملك الى ان يؤدى خلقه أو أوصياء العرش اليمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الامة المصرية وتحت مسؤوليته » .  
ووافقت عليها الهيئة .

رئاسة مجلس الوزراء  
للجلس بتولية سلطات  
الملك الدستورية باسم الامة  
وتحت مسؤوليته حتى يسلم  
مقاليدھا إلى مجلس الوصاية

مادة ٥٦ - عند تولية الملك نعيه منحه منحه ومخصصات البيت المالكة بقانونه وذلك لمدة حكمه . ويعين القانون مرتبات أوصياء العرش رسمه على ان تؤخذ منه منحه منحه الملك .

### الاعمال التحضيرية :

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٥٦ من مجموعة المحاضر .  
على القرار الثانى والسبعون وهذا نصه :

ينص فى الدستور على أن منحه منحه جلالة الملك والبيت المالكة مبلغ كذا (وهو المبلغ الحالى) وأنه يجوز زيادته بقرار من البرلمان .  
حضرة عبد اللطيف المكاتبى بك — أرى أن منحه منحه الملك ينظر فيها البرلمان كلما ارتقى العرش ملك جديد ويكون تقديرها على نسبة المنحه لملوك أوروبا باعتبار ميزانيات حكوماتهم . أما منحه منحه العائلة فتتظر فى كل عام أسوة بسائر أبواب الميزانية وعلى كل حال لا أريد أن أتمرض لمنحه منحه منحه جلالة الملك الحالى .

معالي الرئيس — منحه منحه العائلة أو بعضها على الاقل لهم فى مقابلها حقوق عينية أخذت منهم .

### التقاليد البرلمانية :

مؤتمر ٨ مايو سنة ١٩٣٦ :

تنازل جلالة الملك  
قاروق الاول عن ٥٠ ألف  
جنيه من منحه منحه مدة  
الوصاية ومدة حكمه .

مجلس النواب جلسة  
٢٩ يوتيه سنة ١٩٣٦ :

وافق المجلس على  
مشروع القانون الذى حدد  
منحه منحه الملك بمبلغ

١٠٠ ألف جنيه سنويا وذلك  
منذ آل اليه العرش وطول  
مدة حكمه وحددت  
مخصصات البيت المالك  
(عدا مخصصات) جلالة  
الملك وصاحب السمو  
الملكى ولي العهد ٧٨ ألف  
جنيه سنويا.

وحددت مخصصات  
جلالة الملك ٦ آلاف جنيه  
سنويا (على سبيل التذكير)  
ومخصصات صاحب  
السمو الملكى ولي العهد  
٦ آلاف جنيه سنويا  
لا يستحقها الا يلوغسه  
السابقة من عمره كاملة تزداد  
الى ١٢ ألف جنيه سنويا  
يلوغيه من الرشد  
وحددت مرتبات اوصياء  
جلالة الملك ٧ آلاف جنيه  
سنويا لكل منهم على أن  
تؤخذ من مخصصات جلالة  
الملك.

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - نحن ازاء تشريع جديد .  
معالي احمد طلعت باشا - التشريع الجديد لا سلطان له على الحقوق  
المكتسبة .

حضرة محمد على بك - أوافق حضرة المكباتى بك .  
حضرة ابراهيم الهلباوى بك - وأنا كذلك .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك - سبق لى أن طلبت استبقاء المناقشة فى  
هذه المادة حتى تأتينا الحكومة ببيان المخصصات الحالية ولا زلت على رأى  
فى ذلك .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .

فتقرر بأغلبية الآراء ابقاء القرار على أصله .

وفى صفحة ٩٨ من مجموعة المحاضر

تلى المبدأ الحادى عشر وهذا نصه

« القانون يعين مخصصات الملك وعائلته ويعين أيضا مرتبات أوصياء  
العرش وهى تؤخذ من مخصصات الملك .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - ثارت اعتراضات حول هذه المسألة .  
ليست تهمنى المناقشة فى مخصصات الملك بالذات . ولكن الذى يهمنى البحث  
فيه هو مخصصات العائلة وأوصياء العرش . الملك القاصر له مرتبة . فلذا لم  
يوضع نص خاص بأن مرتب أوصيائه يؤخذ من مخصصاته فاهم مقتضوها  
حسنا من الحكومة .

بقى شئ آخر : لقد نفهم أن يقال أن الملك خصص له كذا طبقا للبلنغ  
الذى قررناه ويمكن زيادته بقانون . ان صح هذا فيما يتعلق بالملك فهو فيما  
يتعلق بالعائلة موضع النظر . أفراد العائلة كثيرون وهم بالطبع غير محددين  
على الزمن بعدد معين فهم قابلون للزيادة وهم قابلون للتقص . وفيهم الفاضل  
وفيهم المفضول . وفيهم ذو العائلة قد اتسعت حاجاته وعظمت نفقاته . وفيهم  
من لا يقوم الا بنفسه وفى القليل كفاية له وغنى . فكيف يكون القدر  
المقرر لهم واحدا لا يتغير مهما تغير عددهم وتبدلت حالاتهم ؟ أن قررنا  
مرتبا لحسين فاصبحوا خمسة أقتضى هؤلاء كل ما كان موظفا لاولئك .

أما الملك فواحد أبدا لا يحتمل أمره مثل هذا الفرض .  
فيل ان شطرا من مخصصات العائلة انما هو بدل أعيان أخذت منهم .  
لا أرى حرجا من بقاء هذا القسم دون مساس . وأما ما كان مرتبا صرفا  
فالرأى ان يكون النظر فيه داخلا في اختصاص البرلمان .

حضرة على النزلاوى بك — هذه المسألة كانت موضع مناقشة طويلة  
أيام كانت اللجنة تعقد في مصر . وأذكر أن حضرة عبد اللطيف بك المكباتى  
كان طلب فيما عدا ما يتعلق بجلالة الملك الحالى أن يكون نظر جميع  
الخصصات من حقوق البرلمان . وقد رد عليه يومئذ حضرة عبد العزيز بك  
وقضى في آخر الأمر برفض ذلك الاقتراح .

والذى أراه أن يكون تخصيص مرتبات العائلة من حقوق جلالة الملك  
باعتباره رئيسا لها . وأما الاحتجاج بزيادة العائلة وتقصها فانتا نراها بمحمد  
الله في زيادة مطردة .

وأما مرتبات أوصياء الملك فأتى أوافق على أخذها من مخصصاته . وأما  
مرتبات العائلة على العموم فتبقى كما في آخر ميزانية .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — أعدل اقتراحى بما يأتى : ه القانون  
يعين مخصصات عائلة الملك ويعين أيضاً مرتبات أوصياء العرش وهى تؤخذ  
من مخصصات الملك .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — لا زلت على رأيى فى أن مخصصات  
جلالة الملك الحالى تبقى كما هى دون أن يكون للبرلمان حق النظر فيها . أما  
مخصصات كل ملك فى المستقبل فإن البرلمان يقدر له مخصصاته عند مايرتقى  
العرش بحيث يكون مرتب كل ملك جديد متناسبا مع حالة البلاد المالية وذلك  
أسوة بما هو متبع فى مملكة انجلترا التى هى أكبر مملكة دستورية فى العالم .  
وأما مخصصات العائلة فأرى أن يكون للبرلمان حق تمييزها وتوزيعها أيضا  
على أفراد العائلة . أما ملكتنا دستورى وإن تقسيم المرتبات على هذا  
الاسلوب من اعظم مظاهر الدستور .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذا خارج عن اختصاصنا . لأنه قد  
مضى به قانون قيدنا فى مهمتنا بأن لا نتناول له . أما مرتبات أوصياء الملك

فذلك لم يتعرض لها القانون فمن حقنا أن نقرر فيها أمراً . ورأى أن يقدرها البرلمان على أن تؤخذ من منخصصات الملك .

حضرة محمد علي بك — أقترح تقرير النص الآتي : « مرتبات أوصياء العرش تقرر بقانون وتؤخذ من منخصصات الملك . أما مرتبات الملك فإن منخصصات جلالة الملك الحالية تبقى كما هي . ويقرر البرلمان مرتبات كل ملك عند ارتقائه العرش » .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أعدل اقتراحي على الصورة الآتية : وعند تولية الملك تعيين منخصصاته ومنخصصات العائلة المالكة بقانون وتعين أيضاً بقانون مرتبات أوصياء العرش وهي تؤخذ من منخصصات الملك .

ومن المتفق عليه أن منخصصات جلالة الملك الحالية لا يجوز اقتاصها . معالي الرئيس — يؤخذ الرأي أولاً على الفقرة الأولى من هذا الاقتراح .

فقرر قبولها بأغلبية الآراء . معالي الرئيس — يؤخذ الرأي على الفقرة الثانية . فقرر قبولها بالإجماع .

وفي صفحة ١٣٠ من مجموعة المحاضر وافقت الهيئة على النص التالي : « عند تولية الملك تعيين منخصصاته ومنخصصات البيت المالكة بقانون . ويعين القانون مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من منخصصات الملك ،

## الفرع الثاني الوزراء

مادة ٥٧ - مجلس الوزراء هو المصممة على مصالح الدولة .

التقاليد البرلمانية : الاعمال التحضيرية :

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ١٣١ من مجموعة المحاضر .

للادة ٥٨ ، ٦٠ من دستور استونيا  
وللادة ٨٥ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
وللادة ٩٣ من دستور رومانيا  
وللادة ١٤٨ من دستور بلغاريا  
للادة (٥٧) يماثلها

ألقى مجلس الوزراء (مجلس النظار) في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ بناء على أمر من الحديو اسماعيل الى نوبار باشا - وقبل هذا التاريخ كانت السلطة كلها في يد الوالي لايشركه فيها أحد يماونه في ادارة شؤون البلاد مجلس استشاري هو « المجلس الخصوص » كل وظيفته تنفيذ مبرورات الحديو .

وقد تم انشاء مجلس النظار في عهد اسماعيل بناء على رغبة لجنة التحقيق وبعد أن رأى اسماعيل أن السلطة قد سلبت منه وانتقلت الى لجنة صندوق الدين والرافين الأجانب .

وفي ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ صدر أمر على توزيع الأعمال على النظارات وهي الخارجية والمالية والمجاهدية والبحرية والعارف والأوقاف والداخلية والحفانية والأشغال .

وفي أغسطس سنة ١٨٧٩ ألقى الحديو توفيق مجلس النظار وكون مجلسا آخر يجمع في السراي تحت رئاسته . ولكنه عاد في شهر سبتمبر من السنة نفسها وكلف رياض باشا تأليف وزارة ولكنه حفظ لنفسه حق حضور اجتماعات المجلس وتولي رئاسته وصدر في سنة ١٨٨٣ أمر نظامي جاء فيه « لا يسرى قانون أو أمر منا ما لم يوقع عليه رئيس مجلس النظار والتاظر الذي يختص بنظارته ذلك القانون أو الأمر » - وصدر في سنة ١٩١٣ أمر نظامي آخر يبين للنبي . واستمر الحال على هذا التوال حتى عهد السلطان حين فاستبدت كلمة ناظر بوزر ومجلس النظار بمجلس الوزراء وكلمة نظارة بوزارة . وفي سنة ١٩٢٣ صدر الدستور فتغير الحال وأصبحت الوزارة مسؤولة أمام البرلمان بد أن كانت مسؤولة أمام ولي الأمر وحده . وصار لمجلس الوزراء لفظا سياسيا بعد أن كانت كل أعماله إدارية بحتة .

وقد ورد عن هذا الاختصاص بذكره وزير الحفانية التي نعرها قبل اسفار الدستور ما يأتي : -

« أنه بموجب نظام الحكم المعمول به الآن يحول الملك الحكم مع مجلس وزرائه ويواسطة هذا المجلس (انظر ديكرتو الحديوي اسماعيل بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨) ولكن مع وجود هذا المجلس حفظ ولي الأمر في يده جميع السلطات التي لم يندب لها سواء نديبا صريحا ومن ذلك أنه حفظ لنفسه بالأمر الكرم الصادر في سنة ١٨٧٨ حتى الموافقة على قرارات مجلس الوزراء فالملك كان يجتهد نصيبا في استعمال السلطة التنفيذية رأسا لا بالواسطة فقط . أما الدستور الجديد فيمنع على نظام يختلف كل الاختلاف عن ذلك فكل عمل يسلمه الملك وتكون له علاقة بثؤون الدولة يجب لتنفيذه أن يوقع عليه رئيس الوزراء والوزراء فهو الاختصاص فالملك يستعمل سلطته بواسطة وزرائه والوزراء مسؤولون سياسيا عن جميع أعمال الملك . وبموجب التفسير الوارد في غير هذا المكان عن أمور مشابهة تكون كل أعمال الملك حتى الخطب السياسية التي يقضيها داخلية في مسؤولية الوزراء » .



تليت أحكام البقرة الثاني الخاص بالوزراء فوافقت الهيئة على المواد الست الأولى ومنها النص التالي :

« مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة » .

« وهذه الهيئة على مصالح الدولة مستمدة من حق الملك في ترتيب للمصالح العامة — مادة ٤٤ — ومن أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » .

ولما كان مجلس الوزراء مهيمن على مصالح الدولة أو كما جاء في النص الفرنسي لهذه المادة « على رأس مصالح الدولة » *« la tête »* des services de l'Etat فإن لهذا المجلس أثر كبير في الأداة الحكومية لانه من اختصاصات واسعة متنوعة تلخصها فيما يلي :

- (١) يقرر مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويكلف كل وزير بتنفيذها في وزارته .
- (٢) لمجلس الوزراء اختصاصات واسعة فيما يتعلق بشئون المواطنين من حيث التعيين والرقية وقرر اللش والعزل وذلك بمقتضى ديكريات وأوامر ملكية مختلفة خمس بالذكر منها ديكريو ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ والمرسوم بقانون الصادر في مايو سنة ١٩٢٩ والخاص بالماشات (راجع التعليق على مادة ٤٤ من الدستور) .
- (٣) يمد مجلس الوزراء مشروعات القوانين التي يقرها السلطة التنفيذية ويعرضها على الملك لتوقيعها لكي تقدم بعد ذلك إلى البرلمان في شكل مراسيم ومشروعات قوانين .
- (٤) ترتيب المسائل الإدارية التي تهم مجلة وزارات والتي لا يمكن لوزارة واحدة الاضطلاع بأجائها كإلغاء الفكنات العسكرية وكتفيع المعاهدات .
- (٥) يتولى مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية من وقت وفاته إلى أن يؤدي خلفه أو أوصياء العرش الذين المنصوص عليها في الدستور .

وقد فصل دستور استونيا هذه الاختصاصات في المادة ٦٠ اذ قال « تتولى الحكومة السياسة الداخلية والخارجية للدولة والسهر على كيان الدولة الخارجي وأمنها الداخلي وتمد مشروع ميزانية الدولة وتعرضه على المجلس لقراره — وتعين وتزل للموظفين المدنيين والعسكريين إذا لم يبين القانون هيئة أخرى لهذا السمل — وتصدق المعاهدات باسم الجمهورية الاستونية وتعرضها على المجلس لقرارها — تعلن الحرب وتصدق معاهدات السلام بعد موافقة المجلس — وتعلن الأحكام العرفية على أراضي الدولة أو على جزء منها وتعرضها على المجلس لقرارها وتقر القوانين على المجلس — وتصدر الأوامر والمراسيم الملغاة لقوانين وتقرر طلب العفو الشامل » .

Le gouvernement de la République dirige la politique intérieure et extérieure de l'Etat ; il veille à l'intégrité extérieure, au maintien de la sécurité intérieure, à l'accomplissement des lois.

Le gouvernement :

1. Etablit le projet des recettes et des dépenses du budget de l'Etat, et le propose à la ratification de l'Assemblée d'Etat.
2. Nomme et revoke les fonctionnaires militaires et civils, quand ce droit n'est pas confié par une loi à un autre organe.
3. Conclut au nom de la République esthonniere les traités avec les Etats étrangers, et les soumet à la ratification de l'Assemblée d'Etat.
4. Declare la guerre et conclut la paix selon les décisions de l'Assemblée d'Etat.
5. Proclame l'Etat de siège du territoire, partiel ou total, et le porte à la ratification de l'Assemblée d'Etat.
6. Propose des lois à l'Assemblée d'Etat.
7. Rend des decrets et des ordonnances en accord avec lois.
8. Decide des demandes d'amnistie.

مادة ٥٨ — لا على الوزارة المصرية .

مادة ٥٩ — لا على الوزارة أحد من الأسرة المالكة .

التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة للمستور : صفحة ٥٨ من مجموعة المحاضر .

دولة الرئيس — أقرح ألا يكون الوزير إلامصرياً .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أقرح تعديل النص باشتراط أن

يكون الوزير مصرى المولد .

دولة الرئيس — يؤخذ رأى على اقترح مكباتى بك .

تقرر الأغلبية عدم الموافقة على اقترح مكباتى بك والموافقة على اقترح

دولة الرئيس .

دولة الرئيس — يؤخذ رأى هل يكون الأمراء وزراء أم لا ؟

حضرة ابراهيم الحلوى بك — كنت أقرحت ولا أزال أقرح أن

لا يمنع الأمراء من دخول الوزارة .

حضرة محمود أبو النصر بك — أوافق على اقترح حلوى بك .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أعارض فى هذا الاقتراح كما أنى

لا أزال معارضا فى جواز قبولهم بالمجلسين لاحتمال أن يكون بين الأعضاء

عدد كبير من مستأجرى ضياعهم وأملأهم فيتأثرون بأرائهم .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية أن لا يكون الأمراء وزراء .

المادة (٥٨) و (٥٩)

اشتراط الدستور المصرى أن يكون الوزير مصرى مطلقا فى هذا الدستور البلجيكى الذى نص على أن لا على الوزارة الا من كان بلجيكى المولد أو حائز الجنسية البلجيكية — مادة (٨٦) .

Nul ne peut être ministre ; n'il n'est Belge de naissance, ou n'il n'a reçu la grande naturalisation.

كما قرر الدستور المصرى أن لا على الوزارة أحد من الأسرة المالكة وحكمة ذلك أن تولى الحكم يقتضى تحمل مسؤوليات مما لا يلقى مع مركزهم الخاص وصتهم بالملك مما قد ينفذ عنه إخراج له .

ولاحظ أن الدستور المصرى مكث عن جواز تعيين وزراء بلا وزارة أو وزراء دولة ولكن هذا لا يمنع من اقتباسنا هذا النظام والصل به فى مصر . وبالفصل عند ما تكونت وزارة محمد محمود باشا الثانية فى ديسمبر سنة ١٩٣٧ أخذت بهذا النظام .

التي: العامة لوضع الدستور : صفحة ٦٢ من مجموعة المحاضر .

تلى القرار الرابع والسبعون وهذا نصه :

لا يكون الوزير الا مصرياً .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أقترح أن ينص على أن الوزير ينبغي أن يكون مولوداً مصرياً . وقد بالغ كثير من القوانين فى الاحتياط الجنسية الوزير . واحتاطت كذلك فى جنسية النواب والشيوخ . ثم تلا نص القانون البلجيكى فى هذا الباب .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

فتقرر بأغلبية الآراء إبقاء القرار على أصله .

وفى صفحة ٩٥ من مجموعة المحاضر ثارت المناقشة التالية :

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — سبق لى أن اقترحت ألا يلى الوزارة الا من كان مصرياً مولوداً من والدين مصريين . وذلك مقرر فى دساتير بلجيكا وانجلترا وإيطاليا .

انما فى بدنهضتنا وسيجنس كثير من الجنسية المصرية توسلا الى مآرب عدة وكان حقاً علينا أن نحتاط كما احتاطت أمم قبلنا . ولعلنا قد ارتقى الى الوزارة من ليس لهم عرق فى المصرية بحكم التدرج فى مناصب الحكومة حتى اذا استلموا أزمة الحكم كانوا بالآلى وبال على البلاد . لهذا أعيد اقتراحى وأرجو الموافقة عليه .

حضرة محمود أبو النصر بك — دارت مناقشة فى مجلس نواب فرنسا فى هذا الموضوع نفسه . وتساجل الخطباء وأدلى كل فريق بما حضره من فتون الحجج وكان من حجج من تشجيع للجنسين أنهم انما يدخلون فى الجنسية عن رغبة فيها ونزعة تعصب لها . وأولئك قد يكونون أفضل من الفرنسيين بحكم أنهم من والدين فرنسيين .

فضيلة الشيخ نجيت — لقد دلتنا الحرب العظمى على أن كثيرين تجنسوا بجنسيات أخرى ليجرد التجنس والحق الاذى بمن دخلوا فى جنسيتهم . فانا أؤيد حضرة المكباتى بك بكل قواى . وأرى أنه لا يجوز أن يكون فى الوزير عرق غير مصرى .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — نحن نشرع دستورا ومن قواعده أن كل مصرى له مثل الحق الذى للآخر . الوظائف مباحة لجميع المصريين وهم كل من أحرز لقب الجنسية المصرية . لا فضل بينهم لعربى على أعجمى ولا لتركى على أرمنى .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — نحن أيضا ننس دستورنا طبقا لما درجت عليه الأمم الأخرى مسترشدين بتجاربها وما صدمها من أنواع الحوادث . وأذكر حضراتكم بأن تاريخ مصر مشحون بالعظاات البائعات مما كان اختلاف العرق فيه سببا لويلات لا يدرىها الاحصاء .

سعادة صالح الموم باشا — انى أرى مايراه حضرة عبد اللطيف المكباتى بك .  
حضرة عبد العزيز فهمي بك — هل تمنعون المتجنس بالجنسية المصرية أن يكون نائبا . ثم اذا كان نائبا هل تمنعون مجلس النواب أو مجلس الشيوخ أن ينتخبه رئيسا ؟

أصوات كثيرة كلا لا تمنع .  
حضرة عبد العزيز فهمي بك — فاذا أجمعت أن يكون المتجنس بالجنسية المصرية رئيسا لمجلس النواب وللمجلس الشيوخ فكيف تمنعونه الوزارة وليست أجل من ذينكم المراكز خطر ؟

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على اقتراح حضرة المكباتى بك .  
فتقرر رفضه بأغلبية الآراء .

وفى صفحة ٥٩ من مجموعة المحاضر

تلى القرار الخامس والسبعون وهذا نصه :  
لا يكون الأمراء وزراء .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — أرى أن يضاف الى منع الأمراء من تقلد الوزارة النبلاء كذلك .

فوافقت الهيئة بأغلبية الآراء على اضافة ذلك القرار .

وفى صفحة ١٣١ من مجموعة المحاضر وافقت الهيئة على النصين التاليين .

« لا يلى الوزارة الا مصرى » .

« لا يلى الوزارة أحد من الأسرة المالكة » .

**مادة ٦٠** — توقيعات الملك في شؤون الدولة يجب نفاذها انه يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون .

الاعمال التحضيرية :      التقاليد البرلمانية :

مجلس الشيوخ جلسة

١٣ أبريل سنة ١٩٢٧ :

لا يجب نفاذ القوانين التي تنص على جرائم من اختصاص المحاكم الفصل فيها أن يوقع عليها وزير

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور: صفحة ٢٢ من مجموعة المحاضر

دولة الرئيس — أقرح النص على أن جميع القوانين وأوامر الملك المتعلقة بشؤون الحكومة لا تكون نافذة للمفعول الا اذا كان موقعاً عليها من رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين .  
( موافقة عامة ) .

للادة ٣ (قرة ثامنة) من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥  
وللادة ٦٤ من دستور بلجيكا  
وللادة ٤٩ من دستور اسبانيا  
ولللادة ١٣ (قرة ثالثة) من دستور النمسا  
ولللادة ٦٧ من دستور ايطاليا  
ولللادة ٦٦ من دستور استونيا  
للادة (٦٠) تناولها

يقرر الدستور المصري وجوب توقيع رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون بمجان توقيعات الملك في شؤون الدولة لنفاذها . وهذا المبدأ مرتبط أشد الارتباط بالمبدأ الذي يقرر أن « ذات الملك مصونة لا تمس » — وانه يباشر سلطته بواسطة وزراءه — فعدم مسؤولية الملك مرادف لعدم قدرته على تنفيذ رغباته في شؤون الدولة بإرادته المنفردة أو كما يقول الانجليز « ليس للملك قدرة على العمل وحده » . "The king can not act alone".

ولما كانت الوزارة مسؤولة عن كل أعمال الملك — أو كما جاء بمذكرة وزير المطامنة التي صدرت قبل إصدار الدستور « تكون كل أعمال الملك حتى الخطب السياسية التي يلقيها داخل في مسؤولية الوزراء » .  
لما كان الأمر كذلك فإن الوزراء في أكثر الدول البرلمانية يقومون بدور هام في مساعدة الملك ورؤساء الجمهوريات على الاضطلاع باعباء الحكم حتى في شؤونهم الخاصة كالخطب والمخاطبات والزيارات والمقابلات .  
ويلاحظ أن القيد الوارد في هذا النص قاصر على توقيعات الملك في شؤون الدولة دون توقيعاته في شؤونه الخاصة .  
وقد نص الدستور الفرنسي على أن كل عمل من أعمال رئيس الجمهورية يجب أن يوقع عليه أحد الوزراء .

Chacun des actes du president de la Republique doit être contresigné par un ministre.

أما الدستور البلجيكي فقد نص على « أعمال الملك لا يكون لها أي أثر اذا لم يوقع عليها أحد الوزراء — وبهذا فقط يصبح الوزير مسؤولاً » .

Aucun acte du roi ne peut avoir d'effet s'il n'est contresigné par un ministre qui, par cela seul, s'en rend responsable. ==

المخافاة ويكتفى في وجوب  
نفاذها أن يوقعها الوزراء  
الذين صدرت القوانين بناء  
على عرضهم — فهؤلاء  
وخدمهم الوزراء المختصون  
طبقاً للمادة ٦٠ دستور.

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٦٢ من مجموعة المحاضر  
تلى القرار السادس والسبعون وهذا نصه :

جميع القوانين وأوامر الملك المتعلقة بشئون الحكومة لا تكون نافذة  
المفعول الا اذا كان موقعا عليها من رئيس الوزراء والوزراء المختصين .  
فواقت الهيئة عليه بالاجماع .

وفي صفحة ١٣١ واقتت الهيئة على النص التالي

« توقيعات الملك في شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس  
مجلس الوزراء والوزراء المختصون » .

وفي صفحة ١٥٠ من مجموعة المحاضر ثارت المناقشة التالية :

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — نصت المادة الخامسة من الفرع  
الثاني في الوزراء على أن توقيعات الملك في شؤون الدولة لا تنفذ الا اذا  
وقع عليها رئيس الوزراء والوزير المختص . فكيف يتفق مع هذا النص أن  
يعين الملك رئيسا لوزارة جديدة اذا سقطت الوزارة القديمة :  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — البديهة تقضى بانفراد الملك بهذا الأمر  
من حيث انه لا وزارة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — اطلب ان ينص صراحة على  
استثناء هذه الحالة فيقال ان التعيين يتم بمجرد توقيع الملك .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — الأمر بديهي لا يحتاج إلى نص .  
معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على اقتراح حضرة عبد اللطيف  
المكباتى بك .

تقرر بأغلبية الآراء رفضه .

---

== ونس دستور اسبانيا على أن أوامر الملك لا تنفذ الا لم يوقعها أحد الوزراء — وبهذا العمل يحمل هذا الوزير المسؤولية .

Aucun ordre du roi ne peut être mis à exécution s'il n'est contresigné par un ministre, lequel, par le fait même, en assume la responsabilité.

ولم تخرج باقي النصوص التي وردت بالمسائل الأخرى عن هذا المعنى .

مادة ٦١ - الوزراء مسؤولون متضامنين لدى مجلس النواب همه السياسية العامة للدولة

وكل منهم مسؤول همه أعمال وزارة .

مادة ٦٢ - أوامر الملك تنفيذية أو كتابية لا تخفى الوزراء من المسؤولية بحال .

الأعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٢٢ من مجموعة المحاضر .

دولة الرئيس - أقرح النص على أن الوزراء مسئولون بالتضامن لدى

مجلس النواب عن السياسة العامة للأمة وبالأفراد عن كل إجراء يخالف

للقانون يقع منهم أو من مرؤوسهم أثناء تأدية وظائفهم .

( موافقة عامة ) .

المادة ٨٩ بلجيكي

والمادة ٦ من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥

والمادة ٦٦ من دستور تشيكوسلوفاكيا

والمادة ٦٧ من دستور إيطاليا

والمادة ١٢ و ١٣ من دستور النمسا

يقوم النظام البرلماني Le regime parlementaire على التعاون بين الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية وعلى الرقابة المتبادلة بين هاتين الهيئتين والتي تتحقق بالمسؤولية الوزارية وحسب الحل - فلوزارة حتى حل مجلس النواب كما أن مجلس النواب حتى الاقتراع على عدم الثقة بالوزارة ويتوافر هذين الحدين الحقيقين يحقق التوازن المطلوب في النظام البرلماني بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وبهذا يبين النظام البرلماني عن غيره من الأنظمة كالنظام الرئاسي Le regime Présidentiel أو الحكومة الجمعية Gouvernement d'Assemblée بدأت هذه المسؤولية باعتبارها مسؤولية جنائية فكان وزراء الملك ومستشاروه مسؤولين جنائياً ومدنيا أمام المحاكم العادية - ثم وجدت محاكم خاصة لمحاكمة الوزراء ثم نشأت فكرة impeachment اتهام الوزراء بواسطة مجلس النواب أمام مجلس اللوردات الذي منح سلطة المحكمة العليا .

ثم تطورت المسؤولية وتمحلت من مسؤولية جنائية إلى مسؤولية جنائية سياسية Politico-Penale ثم إلى مسؤولية سياسية بحتة . لهذا يمكن تقسيم مسؤولية الوزراء إلى ثلاثة أقسام - مسؤولية مدنية - ومسؤولية جنائية - ومسؤولية سياسية . فالوزير مسؤول مدنياً كأي فرد من أفراد الأمة إذا ارتكب خطأ نشأ عنه ضرر لأحد الأفراد . وهو مسؤول جنائياً إذا ارتكب أثناء تأدية عمله جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في القانون الخاص بمحاكمة الوزراء ( وهو لم يصغر في مصر بعد ) كما يسأل جنائياً إذا ارتكب جريمة خارج عمله . وهو مسؤول سياسياً عن أعمال وزارته ويترب على هذه المسؤولية استقالة الوزير فالجزاء سياسي بحت يكس الجزاء في الحالتين السابقتين فقد يكون مدني كما في الحالة الأولى أو جنائي كما في الحالة الثانية . كذلك تتميز المسؤولية السياسية عن المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية بأن الأخيرتين شخصيتان في حين أن المسؤولية السياسية تضامنية أي أن الوزارة بأكملها قد تتحمل مسؤولية خطأ وزير أو أكثر . كما أن الوزارة قد تضامن مع الوزير المسؤول وتهدم استقالته . =

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أقترح النص على أن أوامر الملك شفعية كانت أو كتابية لا يمكن بحال من الأحوال أن تخلى الوزراء أو غيرهم من موظفي الحكومة من المسؤولية .

دولة الرئيس — لا مانع عندي واطلب رأى الهيئة .  
(تقرر بالإجماع الموافقة على ذلك) .

اللجنة العامة لموضع الدستور : صفحة ٦٢ من مجموعة المحاضر :

تلى القرار السابع والسبعون وهذا نصه :

الوزراء مسئولون بالتضامن لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة .  
وبالاتفراد عن كل إجراء مخالف للقوانين يقع منهم أو من رؤوسهم أثناء تأدية وظائفهم .

تقررت الموافقة عليه بالإجماع ما عدا فضيلة الأستاذ الشيخ محمد بن حيت  
ثم تلى القرار الثامن والسبعون وهذا نصه :

أوامر الملك شفعية كانت أو كتابية لا يمكن بحال من الأحوال أن تخلى  
الوزراء أو غيرهم من موظفي الحكومة من المسؤولية .  
تقررت الموافقة عليه بالإجماع .

---

== ويشر العلامة ديمبي للمسئولية التضامنية من السياسة العامة للدولة بأنها مسؤولية ترتب عن كل عمل تسمله الوزارة خارج البلاد ودخلها سواء تم هذا العمل بقانون أو لائحة أو بأمر للموظفين أو كان يتعلق بصين أو عزل موظف — أو حتى بامتناع مجلس الوزراء من القيام بعمل « ديمبي جزء رابع صفحة ٨٤٨

Tout ce que l'on peut dire, c'est que les ministres sont solidairement responsables de tout acte qui révèle les tendances générales de la direction que le gouvernement imprime aux affaires du pays, soit à l'intérieur, soit à l'extérieur. Cette direction générale peut se révéler par un projet de loi déposé, par un règlement publié, par des ordres ou des instructions donnés aux fonctionnaires, par des actes administratifs particuliers faits par un ministre, comme la nomination ou la révocation d'un fonctionnaire. Enfin l'abstention même du cabinet peut engager sa responsabilité.

ويش المستور على مسؤولية الوزير عن أعمال وزارته — وظاهر أن هذه المسؤولية تخفف عن مسؤولية الوزارة من السياسة العامة للدولة — إذ أن هذه المسؤولية تشمل كل عمل من أعمال الوزير في وزارته وكل عمل يقوم به أحد الموظفين التابعين له حتى ولو كان هذا العمل إداري محض — فإذا استنكر المجلس عمل من هذه الأعمال وجب على الوزير أن يستقيل .  
وقد اعترض البعض على هذا التفسير في فرنسا لا يتضمنه من تدخل من السلطة التنفيذية في أعمال السلطة التنفيذية .

ويرد الأستاذ ديمبي على هذا الاعتراض بأن الدستور عندما نص على المسؤولية الفردية للوزير يبد ذكره للمسئولية العامة السياسية قصد أن يميز بين المسؤولين وبأن هذه للمسئولية الفردية تطبق لنظام البرلمان (راجع ديمبي صفحة ٨٥١ جزء رابع) .  
ويقول العلامة بلرطلي (في كتابه القانون الدستوري طبع ١٩٣٣ صفحة ٧٠٧) بأنه لكي تتحقق للمسئولية الفردية للوزير يجب توفر ثلاثة أركان :



وفي صفحة ١٣١ من مجموعة المحاضر وافقت الهيئة على التصيين التاليين :

« الوزراء مسؤولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسؤول عما يقع منه أو من مرؤوسيه في تأدية وظائفهم مخالفا للقوانين » .

« وأوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخفى الوزراء وغيرهم من عمال الدولة من المسؤولية بحال » .

وفي صفحة ١٥٢ من مجموعة المحاضر ثارت المناقشة التالية :

حضرة عبد العزيز فهمي بك — المسؤولية الوزارية في الدساتير  
الأوربية مطلقه غير مقيدة بمثل القيد المنصوص عليه في دستورنا ( في المادة الرابعة من باب الوزراء ) التي تقضى بأن الوزراء مسؤولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة . وتزيد على ذلك بأن كل وزير مسؤول أيضا عما يقع منه أو من مرؤوسيه في تأدية وظائفهم مخالفا للقوانين . وقد تكلمنا طويلا عن هذا القيد ورأى بعض اخواننا ومنهم

( ١ ) أن لا يكون السبل الذي ترتب عليه هذه المسؤولية متفق بالسياسة العامة للدولة .

( ٢ ) أن لا يكون مجلس الوزراء قد تناقش فيه .

( ٣ ) أن لا يلح رئيس الوزراء مسألة الثقة على المجلس بهذه المناسبة .

واللشؤلية الوزارية فررعا الدستور المصرى لدى مجلس النواب وحده يكس المال فى فرلسا ولهليكا فان الوزارة مسؤولة أمام مجلس الشيوخ أسوة بمجلس النواب . ولو أن هذه اللشؤلية لم ينص عليها الدستور صراحة فى البلدين . فان المادة ٦ من القانون الفرنسى الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥ تنص على أن « الوزراء مسؤولون بالتضامن أمام المجلسين عن السياسة العامة للحكومة وكل منهم مسؤول شخصيا عن أعماله » .

"Les ministres sont solidairement responsables devant les chambres de la politique generale du gouvernement et individuellement de leurs acts personnelles".

كما أجل الدستور البلجيكي مبدأ اللشؤلية الوزارية أمام المجلسين دون أن ينص عليها صراحة إذ قال « لن يخفى أمر الملك الذى ي أو المكتوب ووزيرا من اللشؤلية بحال من الأحوال » .

"En aucun cas l'ordre verbal ou écrit du roi ne peut soustraire un ministre à la responsabilité".

ورغم ذلك فان مسؤولية الوزارة أصبحت مقررة أمام مجلس الشيوخ الفرنسى ضد سحب الثقة من وزارة انوارد هرو سنة ١٩٢٥ كما سحب الثقة من وزارة خارديو سنة ١٩٣٠ ومن وزارة لافال سنة ١٩٣٢ .

( راجع بارلغى وديور صفحة ٧٠٨ وما بعدها طبعة سنة ١٩٣٣ ) .

كما تهررت هذه اللشؤلية أمام مجلس الشيوخ البلجيكي أيضا رغم عدم صراحة النص .

حضرة المكباتى بك حذفه أو تعديله وأنا أقترح على حضراتكم تعديل الجز.  
الآخر من المادة كالآتى :

« وكل منهم مسئول عن اجراءاته هو ومروسيه فى تأدية وظائفهم » .  
حضرة على ماهر بك — أرى أن يحذف أيضا من هذا التعديل ما يتعلق  
بالمروسين لأن هذا تفصيل .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — وأنا أوافق على ذلك لأن جميع  
الساتير لم تنص على مسؤولية الوزير عن أعمال مروسيه وعلى كل حال  
فأعمال المرووس يسأل عنها الرئيس متى أقرها ولكن كيف يسأل الوزير  
عن جرعة ارتكبها أحد مروسيه خصوصا اذا لم يثبت أن الوزير أهمل أو  
قصر فى التحقيق أو فى معاقبة المرووس وأن نحتوا حذو النص الموجود  
فى فرنسا .

سعادة قلىنى فهمى باشا — أوافق على تعديل حضرة عبد العزيز فهمى بك  
وأخالف حضرتى ماهر بك والمكباتى بك وأرى أن يكون الوزير مسئولا  
عن عمل مروسيه لأنهم شركاؤه فى العمل وهو المشرف على أعمالهم وعليه  
مراقبتهم بكل دقة وفى النص الذى أوافق عليه ما يجعل المروسين متبئين دائما  
هم والوزير للتخلص من هذه المسؤولية .

حضرة الياس عوض بك — الأولى بقاء النص على حاله .

فضيلة الشيخ نجيت — هذه المناقشات سبق ذكرها . وقد قلنا إن المسؤولية  
شئ والمواخنة شئ آخر . ولا يلزم من أن يكون الوزير مسئولا أن يؤخذ  
على ما وقع . وربما وقعت المسؤولية عند حد الاستيضاح من الوزير .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — يظهر أنه يوجد بعض الالتباس  
فى كلمة ( مسئول ) التى قد يظن البعض أن المقصود منها توجيه سؤال للوزير  
مع أن المسؤولية هنا يقصد بها ( التبعة ) . ولا شك أن الوزير لا يكون  
متضامنا فى التبعة مع مروسيه فى أغلاطهم الا اذا أقرم عليها أو قصر فى  
مراقبتهم أو جزاء المرتكب منهم .

حضرة محمد على بك — لا يخفى أن الوزراء يتعاقبون فى الوزارات . وليسوا

هم الذين اختاروا جميع الموظفين الذين يعملون تحت رياستهم . فمسؤولية الوزير لا تتعلق بالجريدة التي يرتكبها موظف مرؤوس له وإنما تتعلق بأعمال الوزير في تحقيقها — وتوقيع الجزاء على من أخطأ أو في إقرار الخطأ . هذا ما يسأل عنه الوزير ، أما الصورة المدونة في المادة فلم أر لها نظيرا في دستور من الدساتير .

حضرة إبراهيم الهلباوى بك — لاحظنا في وضع دستورنا أن لا تذكر من الأحكام الا الضرورى بقدر الحاجة . فجعلنا للتواب ازالة الوزراء حقا أولا هو المسؤولية الوزارية وحقا متفرعا منه وهو السؤال والاستجواب وبذلك يهيمن المجلس على أعمال الوزراء جميعا . فلا محل للنص بعد ذلك على أعمال المرؤوسين . لأن عمل الوزير فى الغالب بواسطة مرؤوسيه والقول بأن الوزير مسؤول كاف لأن الموكل مسؤول عن عمل وكلائه . وعدم الاشارة الى المرؤوسين لا يضيع علينا حقا لأن الوزير مسؤول عن عملهم حتما اذا كان له ضلع معهم .

معالي سابا باشا — كلنا متفقون على مسؤولية الوزير خصوصا الوزير العامل وإنما أخشى اذا بقى النص كما هو أن يحصل التباس ويفسر بأن الوزير متضمن مع مرؤوسيه فى جميع الاحوال فرضا لهذا اللبس أقترح أن يبدل الشق الأخير من المادة هكذا :

« وكل منهم مسؤول عن أعمال وزارته » .

تقرر بالأغلبية قبول هذا التعديل .

**مادة ٦٣** — للوزراء أنه يحضروا أى المجلسين ويجب أنه يسموا كلما طلبوا الكفوف .  
ولا يكون لهم رأى معرووف فى المداولات الا اذا كانوا أعضاء . ولهم أن يستنيوا  
بهم يرونه من كبار موظفى دوائهم أو أنه يستنيوهم عنهم ولكل مجلس  
أن يحتم على الوزراء حضور جلساته .

## التقاليد البرلمانية : الاعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة للمستور : صفحة ٢٢ من مجموعة المحاضر .  
دولة الرئيس — أقرح النص على أن لا يكون للوزراء رأى محدود فى  
مداولات أى المجلسين إلا اذا كانوا من أعضائه ولكن لهم دائماً حق حضور  
المجلسين وواجب سماع قولهم كلما طلبوا الكلام ولهم فى بعض المسائل أن  
يستنيوا بمن يرونه من كبار موظفى دوائهم أو أن يستنيوهم عنهم ولكل  
مجلس حق تحميم حضور الوزراء لجلساته .  
( مواهقة عامة ) .

مجلس الشيوخ جلسة  
١٠ يونيو سنة ١٩٣٧ :  
اعترض مقرر لجنة  
الداخلية على القاء بيان من  
غير الوزير أو الوكيل  
البرلمانى بوزارة الداخلية  
— وقال أن مدير مصلحة  
السجون انما يوجد بالمجلس

للادة ٦ فقرة ثانية من قانون فرنسا المستورى الصادر فى ١٦ يولييه سنة ١٨٧٥  
وللادة ٨٨ من دستور بلجيكا  
وللادة ٦٦ من دستور ايطاليا  
وللادة ٣٩ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
وللادة ٢٤ من دستور بروسيا  
وللادة ٥٨ من دستور بلنمارك

للادة (٦٣) عابها

قرر المستور حق الوزراء فى حضور جلسات أى المجلسين كما قرر وجوب أن يسموا كلما طلبوا الكلام لبدانوا عن أعمالهم  
ومعروفتهم كما أحاز لهم أن يستنيوا بكبار موظفى دوائهم ليسول لهم وسائل الدفاع كما أن لهم أن يستنيوهم عنهم .  
كما نس المستور على عدم جواز اشتراك الوزراء فى عملية التصويت فى مجلس ليسوا أعضاء فيه .

ولكن حل يجوز لهم التصويت على مسألة الثقة بالوزارة ؟

المستور لا يمنع ذلك بل ان فى القول بحرماتهم من التصويت فى أى أمر من الأمور اعتداء على سلطتهم الدستورية ككتاب عن  
الأمة وممثلين لها .

ولنا فى حاجة بعد ذلك الى القول بأن الوزراء الاشتراك فى أى مناقشة تثار فى المجلسين هم أعضاء فيه .

وقد نس المستور البلجيكي على أن الوزراء ليس لهم رأى محدود فى المداولات الا فى المجلسين هم أعضاء فيه ولكن لهم حق  
حضور أى المجلسين ويجب أن يسموا كلما طلبوا الكلام — والمجلسين أن يحتما على الوزراء حضور جلساتهم . =

للمعاونة فقط — فرد عليه  
الوكيل البرلماني للوزارة  
بأن الدستور في المادة ٦٣  
لم يمنع كبار الموظفين الذين  
يأذن المجلس بحضورهم من  
الكلام وإن عبارة « أو  
يستنيوم عنهم » الواردة  
في المادة تدل على جواز أن  
يتكلم المستناب عن

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٦٢ من مجموعة المحاضر

تلى القرار التاسع والشعوب وهذا نصه :

« لا يكون للوزراء رأى معدود في مداوات أى المجلسين إلا إذا كانوا  
من أعضائه ولكن لهم دائماً حق حضور المجلسين وواجب سماع قولهم كلما  
طلبوا الكلام . ولهم في بعض المسائل أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفي  
دواوينهم أو أن يستنيوم عنهم ولكل مجلس حق تحميم حضور الوزراء  
لجلساته . فوافقت الهيئة بالأغلبية عليه .

Les ministres n'ont voix deliberative dans l'une ou l'autre chambre que quand ils en sont membres. ==

Ils ont leur entrée dans chacune des chambres, et doivent être entendus quand ils le demandent.

Le Chanciers peuvent requérir la presence des ministres.

كما نص دستور تشيكوسلوفاكيا مادة ٣٩ على أن الوزراء حضور جلسات المجلسين وجلسات الجبان — ويجب أن يسمع لهم  
بالكلام كاملاً طلبوا .

ونس في المادة ٤٠ على أنه يجب على الوزير أن يحضر بنفسه جلسات المجلس أو الجبان كلما طلبوا منه ذلك — كما أنه لا يستطيع  
أحد الموظفين عنه إذا لم يطلب حضوره بشخصه .

Art 39. — Les ministres ont le droit d'assister en tout temps à toutes les seances de deux chambre  
et de leurs comités. La parole leur est donnée quand il la demandent.

Art 40. — 1. Sur le demande de l'une quelconque des chambres ou de leurs commissions, un ministre  
doit se rendre en personne à la seance.

2. Dans les autres cas il peut se faire remplacer par des fonctionnaires de sont ressort.

قلنا أن الدستور قد قرر للوزير حق الكلام في البرلمان كلما طلبه وذلك كي يتمكن من الدفاع عن أعماله وسياسته ومصرفاته  
ولكن يصرح للأعضاء ما نحن عنهم قبل أن تسيطر عليهم فكرة خاطئة قد تؤدي إلى سحب الثقة من الوزارة في بعض الأحيان دون  
أن يكون ذلك مبرر حقيق ولا مقضى . ويلاحظ أن أكثر المقامير التي أخذت بنظام المسؤولية الوزارية قد نصت على حق الوزراء  
في حضور الجلسات وفي الكلام كاملاً طلبوا ذلك يمسك المقامير التي لم تأخذ بهذا النظام ( كمستور الولايات المتحدة الأمريكية )  
فاتها لم تنص على حق الوزراء في حضور الجلسات بل حرمت عليهم هذا الحضور .

كما نص الدستور على حق الوزراء في الاستعانة بكبار موظفي دواوينهم وعلى حقهم في استنابهم عنهم كما سبق أن ذكرنا .  
ولكن هل يجوز لهؤلاء الموظفين أن يقيموا على الاستجابات الموجهة للوزراء ؟

من رأي أننا إذا أجزنا الاستعانة في الأمور قليلة الأهمية كالرد على أسئلة الأعضاء واستغاثاتهم عن الأمور الصلحية المادية فانه  
لا يمكننا أن نسمح بذلك في الرد على الاستجواب لا ينطوي عليه من عنصر للمسئولية الشخصية للوزير المستجوب مما قد يؤدي إلى سحب  
الثقة منه أو استقالته .

وزيادة على ما تقدم فانا إذا أبقنا ذلك تكون قد قلنا الأوضاع الصعبة إذ جعلنا من الرؤوس مدافعاً عن أعمال الرئيس مع أن  
المفروض أن يدافع الرئيس عن مرسومه — وإذا كان الدستور قد رتب للمسئولية الوزارية قبل الوزراء وحدهم فكيف جمل أن يتحمل  
عنهم هذه المسئولية موظفين غير مسئولين أمام البرلمان ؟ ومن هذا الرأي السلامة ديجي ( صفحة ٤٨٨ جزء رابع من كتابه  
القانون الدستوري ) .

ويرى أوجين بير ( صفحة ٧٧٢ ) أن هؤلاء الموظفين يماوتون الوزراء ولكن لا يمكن أن يحلوا محلهم — بمعنى أنه ليس  
أن يؤجل مناقشة الموضوع إذا رأى أن حضور الوزير واجب — ==

وفي صفحة ١٣١ من مجموعة المحاضر تليت المادة الثامنة ونصها :

للوزراء أن يحضروا أى المجلسين ويجب أن يسمعوا كلها طلبوا الكلام ولا يكون لهم رأى محدود في المداولات إلا إذا كانوا أعضاء ولمن أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفي دواوينهم أو أن يستنيوهم عنهم . ولكل مجلس أن يجتمع على الوزراء حضور جلساته .

فضيلة الشيخ بحيث — أطلب أن ينص في هذه المادة على أن الوزراء لا يستنيون عنهم من كبار موظفي دواوينهم إلا من كان مصرياً .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذا مفهوم ومحل النص عليه في اللائحة الداخلية ،

( موافقة عامة ) .

استنابه — ووافق المجلس على ذلك .

(مجلس النواب جلسة

٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ )

طلب وزير الحرية

من المجلس السماح لبعض

موظفي وزارته بحضور

الجلسة فسأله الرئيس هل

كلهم من كبار الموظفين

— فأجاب الوزير د من

بينهم ثلاثة أرجو وجودهم

لا للاثابه وانما ليساعدونا

على تصديق الأوراق

والبيانات اللازمة .

فأجاب الرئيس —

واذن ليس لهم حق الكلام،

Les commissaires du Gouvernement assistent les ministres, ils ne les remplacent pas.

وفي هذا المعنى يقول أحد أعضاء مجلس النواب الفرنسي في جلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٤ (راجع أوجين بير الملحق صفحة ٩٠٣ بند ٦٤٢ ) .

« لا يسمح للوزير أن يساعد بواسطة أحد موظفيه في الرد على استجواب لأن الاستجواب قد تنشأ عنه المسؤولية الشخصية للوزير فإذا سمحنا للموظف أن يمثل محل الوزير أو حتى يساعده فانتا نقبل الموقف إذ يصبح الموظف مدافعاً عن رئيسه أمام البرلمان » .

... Les ministres ne peuvent pas être assistés d'un commissaire du Gouvernement pour la discussion d'une interpellation. En effet, dans une interpellation, c'est la responsabilité personnelle du ministre qui est en jeu, et si nous admettions que le ministre puisse se faire représenter ou seulement assister dans ce cas par un commissaire du gouvernement, la situation serait pour ainsi dire retournée nous finirions par voir les fonctionnaires couvrir leurs chefs devant les chambres.

مادة ٦٤ - لا يجوز للوزير أنه يشتري أو يستأجر شيئاً منه أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارة العضوية بمجلس إدارة أية شركة ولو أنه يشتري استراتيجياً فعلياً في عمل تجاري أو مالي .

الاعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٦٢ من مجموعة المحاضر .

تلى القرار الثانون وهذا نصه :

لا يجوز للوزير مدة وزارته أن يشتري أو يستأجر باسمه أو باسم غيره أطياف الحكومة بغير المزايا العمومي ولا أن يحصل على امتياز من الحكومة أو احتكار أو أية منفعة شخصية تعود عليه بالبيع .  
فقررت الموافقة بالإجماع .

المادة (٦٤) تنالها { المادة ٧٤ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
والمادة ٦١ من دستور بولونيا

رأى الدستور أن يرغم بالوزراء عن مواطن الشبهات والظنون وأن يبعد عن كل ما يؤثر في حسن قيامهم وواجبات وظائفهم فمن على أنه ليس لهم أن يشتروا أو يستأجروا أطيافاً من الحكومة ولا أن يحصلوا من الحكومة على امتياز أو احتكار أو أية منفعة شخصية تعود عليهم بالبيع مدة وزارتهم ولا أن يقبلوا أثناء الوزارة العضوية بمجلس إدارة أية شركة .  
ولكن ليس المقصود بذلك أن الوزير ان كان في الأصل عضواً في مجلس إدارة شركة ودخل الوزارة يشتم عليه أن يترك عضوية الشركة . والنس صريح في هذا إذ يقول « لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته » ومعنى ذلك أن المحذور هو قبول العضوية بعد دخول الوزارة . وهنا ما قرره لجنة الدستور صفحة ١٥٧ من مجموعة محاضرها .

ولم الدستور قد قصد بذلك أن لا يحرم الألكفاء الذين ينتقلون بالأعمال المالية من الاشتغال بإدارة الشركات ولا أن يمنع من يشتغلون في إدارة الشركات من الدخول في الوزارة إذ قد يجهدوا من مصلحتهم عدم الدخول في وظائف هي بطبيعتها غير ناجة فتكون قد حرمتنا من كفاءتهم وخبرتهم .

وقد ورد بمحاضر لجنة الدستور ( صفحة ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ١٥٧ ) نص يمنع النائب من شراء أو استئجار أطياف الحكومة بغير المزايا الطلق ولا أن يحصل على امتياز من الحكومة أو احتكار أو أية منفعة شخصية تعود عليه بالبيع مدة نجاهه — ولكن هذا النص لم يرد له ذكر في الدستور .

وبالرجوع إلى النصوص الأجنبية نجد أن نص الدستور البولوني يشابه إلى حد كبير نص الدستور المصري فقد جاء به أنه « لا يجوز للوزراء أن يمارسوا عملاً آخر ولا أن يشتروا في مجلس إدارة شركة أو ترتيب عمل له غرض مالي .

Les ministres ne peuvent exercer aucune autre fonction, ni faire partie des conseils d'administration ou de controle de sociétés et institutions poursuivant des buts lucratifs.

كما ورد في الدستور التشيكوسلوفاكي نص بهذا المعنى أيضاً .

وفي صفحة ١١٨ من مجموعة المحاضر ثارت المناقشة التالية :

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أرى أن يضاف على المبدأ الثمانين ما أتى : « ولا يجوز للوزير أن يكون رئيساً أو عضواً في شركة ذات ربح أثناء وجوده في الوزارة » .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أرى أن يحال هذا الاقتراح على لجنة التحرير لفحصه ووضع النص الذى يفي بالقرض بعد دراسة المسألة درساً وافياً وعرض الأمر على اللجنة العامة .  
موافقة بالأغلبية على ذلك .

وفي صفحة ١٣٣ من مجموعة المحاضر

حضرة توفيق دوس بك — حذفت لجنة التحرير المبدأ ٩٢ من المبادئ العامة وهو القاضى بأن لا يجوز للوزراء أن يكونوا رؤساء لشركات ذات ربح ولا أن يحصلوا على امتياز ولا احتكار الخ وقد تناقشنا في ذلك وكان من رأى بقاء هذا المبدأ .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لا وجود لهذا المبدأ فى دستور ما عدا الدستور البولونى الذى هو خليط من الدساتير ولا يعول عليه فالامتياز والاحتكار جعلتهما من اختصاص البرلمان فإذا منح لوزير كان هذا بموافقة البرلمان فلا حرج فى ذلك وإذن يكون هذا القسم من المبدأ لا لزوم له . أما باقى المبدأ ففيه حرج شديد لأنه كيف يمنع الوزير من أن يشتري أطياف الحكومة إلا بمزاد إذا كانت قوانين الحكومة تجيز البيع بالمزايدة ولماذا يحرم على الوزير ما هو مباح للأفراد . فى هذا حرج على الحر .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — إذا أجاز للوزير أن يكون رئيساً لشركة فيخشى أن يدافع عنها بنير حق والمشروعات فى بلادنا كثيرة وطريق الاستهواء فيها واسع جداً فأطلب بقاء المبدأ ٩٢ على حاله .

فضيلة الشيخ بحيث — كان من الواجب على لجنة التحرير أن لا تحذف المبدأ وأن تضعه فى الدستور ثم تقترح حذفه — وقد كان من رأى عند ما أقر هذا المبدأ وضع استثناءين للقاعدة ولكنكم رفضتم طلبى واليوم تريدون حذف المبدأ برمته فلا أفهم لذلك علة .



حضرة محمد على بك - أن ما تقرر من النصوص كفيل بجائلي الامتياز والاحتكار ويمكن حذف هذا من المبدأ ٩٢ أما الأحوال الأخرى المنصوص عليها في المبدأ فأطلب بقاها وأقترح النص الآتي :

( لا يجوز لوزير في مدة وزارته أن يشتري أو يستأجر باسمه أو باسم غيره أطيان الحكومة بغير المزاed العمام ولا أن يكون رئيسا أو عضوا في شركة ذات ربح ولا أن يتولى عملا من الأعمال يجعله مسئولا امام مصالح الحكومة ) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - هذا غير قانونى وفيه حجر على الحرية الشخصية .

حضرة توفيق دوس بك - القوانين الحالية حرمت على القاضى والمحامى وموظفى المحاكم على العموم أن يشتروا حقا متازعا فيه وعلى الموظفين الاداريين أن يشتروا أطيانا في دائرة اختصاصهم ولم يقل احد ان هذا حجر على الحرية .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - هذا الحرمان قاصر على الحقوق المتنازع عليها في دائرة الاختصاص . ولكن سلطة الوزير تشمل القطر برتمه والحرمان يتناول كل بقعة في الاراضى المصرية وفي هذا حجر شديد على الحرية ولا افهم معنى لحرمان الوزير من أن يكون عضوا في شركة ذات ربح فقد يصادف أن رأس ماله كله الذى آتى اليه من طريق الميراث موضوع في هذه الشركة . لقد فكرنا كثيرا في ذلك في لجنة التحرير ورأينا في النهاية ان هذا المبدأ يجب حذفه برتمه على أنه اذا لم يكن بد من وضع حكم لهذه الحالة فالأولى أن تترك هذا للقانون الذى سيبين أحوال محاكمة الوزراء .

حضرة محمود ابر النصر بك - لاحظت لجنة التحرير ان هذا المبدأ من خصائص التشريع وبعيد جدا عن أن يكون من خصائص الدستور لهذا تركناه لمن يمتون بأمر التشريع . على أنى لا أرى هذا ولا ذاك فقد توالت علينا الوزارات ولم نجد ما تؤاخذها عليه من هذه الوجهة .

حضرة على ماهر بك - أود ان لا يسوقنا حضرة الزميل الى التعرض للأشخاص .

حضرة محمود ابو النصر بك — أطلب اذن ان يترك هذا للقانون .  
سعادة قلبي فهمي باشا — أرى كل الخطر في أن يباح للوزراء مشرى  
أطيان الحكومة بغير المزايا .  
معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر أن ينص في الدستور على ما هو محرم على الوزير وأن يناط بحضرة  
محمد علي بك وضع النص وعرضه على الهيئة في جلسة تالية .  
وفي صفحة ١٤٧ عادت الهيئة للنقاش في هذا الموضوع .

حضرة محمد علي بك — ان النص الذي وضعته لبيان المحظور على الوزراء  
في هذا الباب هو : « لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر أطيان الحكومة  
بغير المزايا العمومية ولا أن يكون رئيساً أو عضواً في مجلس إدارة شركة  
مساهمة ولا أن يكون في غير أحوال القرابة وصياً أو قياً أو ناظراً على  
وقف . ويستثنى من هذا المنع الأخير الأوصياء المختارون والنظار المعينون  
بشرط الواقف » .

من هذا ترون حضراتكم أننا أطلقنا الحظر في كل شراء أو استئجار الا  
إذا كان بطريق المزايا العمومية . نعم قد يرد على هذا أن هناك من زوائد  
المساحات أو رؤوس القبائل ما جرت العادة ببيعه بغير المزايا وتلكم أمور  
نافية لا تستحق وضع الاستثناءات من أجلها في الدستور . ولا أرى كبير  
خطر على الوزير أن يربص بنفسه دون شرائها حتى يخرج من الوزارة .

وقد حذفت كلمة باسمه او باسم غيره لأنها لم تؤد معنى جديداً أما  
الشركات فكثيرة وليس يخشى القانون منها الا الشركات المساهمة ولذلك  
أوردناها بالحكم أما شركات التضامن فالوزير محظور من الدخول فيها بحكم  
القانون الذي يمنع الموظف ان يكون تاجراً .

كذلك حظرت على الوزير الوصاية والقوامة في غير القرابة اللهم الا  
إذا كان مختاراً من الوصى أما المنع في القرابة فغير لائق بالدستور أن  
يحجر القيام بواجب عائلي . وأما إباحة قبول الوصاية المختارة ونظارة  
الوقف بحكم شرط الواقف فلأنه لا يتصور في هاتين الحالتين التأثير  
الذي نخشاه .

فضيلة الشيخ نجيت — كيف تمنعون الوزير من تولي نظارة وقف الا اذا كان بشرط الواقف وأول مادة في لائحة وزارة الاوقاف توجب على وزيره قبول نظر كل وقف يحمله عليه القاضي ؟  
حضرة توفيق دوس بك — المراد منع الوزير من نظارة الوقف لشخصه لا بحكم وظيفته .

فضيلة الشيخ نجيت — اذن نصوا على ذلك في التفسير .  
حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذه المسألة في ذاتها شديدة الارتباك وأرجو أن توجلا الكلام فيها حتى تدبرها حتى التدبر .

حضرة محمود أبو النصر بك — أرجو أن تحفظوا هذه المادة من دستورنا مجلة لأتنا انما نحتذى في كل ما نسنه دساتير من قبلنا ولم يقرر واحد منها حكما كهذا اللهم الا الدستور البولوني الذي شذ في هذا الباب عن مناهج جميع الدساتير المحكمة . فضلا عن أن هذا الحكم فيه مساس لكرامة الوزراء وتسلف سوء النية فيهم فانه في ذاته تشريع معيب . على أن حذف هذا النص ليس معناه اطلاق يد الوزير في مال الحكومة ولا في منافعها يؤثر نفسه منها بما يشاء فان رقابة البرلمان قائمة وعين الجمهور ساهرة ولن يجزأ على شيء من ذلك وزير . ففي مسؤوليته كفاية وغناء .

حضرة توفيق دوس بك — اذن نلغى النص الخاص بمنع اعطاء الرب والنياشين لاعضاء البرلمان في مدة نيابتهم .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هنالك فرق بين المسألتين فان شراء الاطيان واستجارها معاوضة مال بمال أو منفعة بمال أما الرب فنمنع في غير مقابل !

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — ان مبدأ الخطر قد قررناه فعلا والمناقشة الآن يجب أن تدور في حدوده ولقد كلفنا حضرة محمد علي بك بوضع النص فالكلام الآن يقتضي أن يقصر على ما يباح وما لا يباح للوزراء لا على حذف المبدأ أو ابقائه . مسألة النص مفروغ منها . خصوصا وقد وقعت من هذا القليل حوادث من حقنا أن نتقى أمثاله في المستقبل .

حضرة الياس عوص بك — الغرض من التعيين ووضع الاحكام أن

يكون لها أثر لا أن تكون مجرد حبر على ورق فالوزير الذى لا ضمير له يمكنه برغم ما تضعون من النصوص وألوان العقوبات أن يعيث بermal الحكومة وما يكون تحت يده من مراقبها بوسائل غير ظاهرة .  
ثم أنكم أعطيت مجلس النواب حق الاتهام وشكلتم محكمة خاصة لمحكمة الوزير الذى يرتكب مخالفة . وهل هناك أفصح من ارتكاب السرقة .  
الواقع اننى لا أرى لمثل هذا النص فائدة اللهم الا مجرد إثارة الريب والشبهات فلذلك أقترح حذفه .

حضرة على المنزلاوى بك — حين تناقشنا فى هذه المادة كنت مع القائلين ببقائها ولزوم وجودها ولكننى الآن غيرت رأى للأسباب الآتية :  
فى المناقشة التى دارت من يومين فى شرط احسان القراءة والكتابة رأيت الاغلبية التى يجب الخضوع لها أنه من العار شرط القراءة فى مجلس الشيوخ فقص الدستور الذى يطلع عليه العالم . بعد أن أخذنا بهذا الرأى وبعد أن رأينا ان مثل هذا فيه مساس بكرامتنا فمن باب أولى يجب حذف هذا النص بالنسبة للوزراء والنواب أيضا خصوصا لأنه لم يوجد الا فى قانون عرفوه بأنه شاذ

وكل الادلة التى أوردها أنصار هذا النص أنه حدثت حوادث كريهة يجب أن تبقى وقوع مثلها فى المستقبل . هذا كلام وجيه فيما اذا كانت الحال تبقى كما كانت أما والمفروض أننا مقبلون على عصر حكومته فى يد الأمة ولا يقضى أمر الا بقرارها وعليها مشيخته فى برلمانها فلا محل لمثل هذا الكلام .

لمجلس النواب من السيطرة على الوزارة وله من حق الاتهام والاقتياد الى المحاكمة على الجرائم جليها ودقيقها ما لا يأذن بوقوع مثل هذه الجرائم .  
ثم ختم حضراتكم من أن يكون الوزير عضوا فى مجلس ادارة شركة خوفا من أن يساعدها بحوله وطوله فى الحكومة بما لا يتفق مع الواجب ومع المصلحة العامة . ان مثل هذا الوزير الذى يجازف بحق بلاده لمصلحة شركة لا بد أن يكون خرب النعمة وبهذا لا يبعد عليه وهو ليس له علاقة ظاهرة بها أن يساعده بكل الوسائل وهو بعيد عن كرسي رياستها اكثر مما

لو كان في هذه الشركة لانه لو كان فيها لظك الايجار شاخصة اليه والى تصرفاته فلا يملك في هذا الباب حركة بخلاف ما لو كان في الظاهر بعيدا عنها .

ثم أن الذى حدث الى الآن ونحن في عهد حكومة الفرد لا سلطان للامة ولا رقابة فان كل وزير انحرف في سلوكه عرف من الجمهور وعد عليه تصرفه وكثيرا ما كان ذلك سببا في الحيلولة بينه وبين الوزارة مرة أخرى .

وعلى هذا أرى حذف هذا المبدأ سواء فيما يتعلق بالوزراء أو النواب .

حضرة ابراهيم الملباوى بك - حقيقة من الأمور الصعبة أن تضع في دستورنا شيئا له مساس باتهام ذمم الوزراء والنواب وأن نجر عليهم في ضرب من حرية المعاملات المباحة لسائر الناس . وأصعب من ذلك أن يطلب تأييد مبدأ لا وجود له في الدساتير الأخرى . ولكننى مقتنع بأن الأمر - برغم ذلك كله - في مصلحة بلادى .

أما فيما يتعلق بحرية المعاملات فالحرية في كل شيء لها حدود فإذا هي أفضت الى شبهة الجور على بعض الحقوق العامة وجب كفها وتقييدها . فإذا قررنا أن الوزراء يجب تقييد خريتهم في بعض الأحوال وجب علينا أن نبين فائدة ذلك . قرر الشرع أن من له ولاية على مال الغير حرم عليه أن يتعاقد فيه لشخصه وإن كان في ظاهر العقد مصلحة لصاحب المال . لماذا ؟ إبعادا لولى المال عن الشبهة وتزجها له عن المظنة . اطرحوا من أذهانكم أننا نريد بمثل هذا النص كفى يد الوزير عن العبث بمال الحكومة لأننا نقدر ذلك في وزاراتنا . حاشا أن يمتد بنا الظن الى ذلك . كل ما نريده للوزير البعد عن الشبه وتجنب مسالك التهم . فإذا قلت أن كل التصرفات التى لها مساس بشخصهم خير لهم ألا يمالجوها بشخصهم ولا يحكم وظائفهم فلا أكون قد أسأت الرأى فيهم وإنما أردت تزيههم ومنع الشبهة عنهم . يقولون أنه يجوز الاحتيال مع النص أيضا فالأمر على كل حال رهن بئمة الوزير وضميره . هكذا يقولون . لنفرض أن وزراءنا مقدسون لا ينحرفون عن حدود الامانة في سرهم ولا في اعلاتهم . ولكن لا يذهب عن حضراتكم

أن هناك في المسئلة عنصرا آخر. عنصرا لا علاقة له بدمم الوزراء ولا بطهارة أنفسهم وهو الشعور العام يقدم الوزير على شراء صفقة الحكومة يشتريها كما يشتري سائر الناس بثمن المثل أو أعلى من ثمن المثل. ولكن الجمهور مهما حسن ظنه بالوزير يابى عليه ادراكه الا أن يظن بفعله الظنون. سيظن الجمهور حتما أنه حوبى. سيظلم الوزير قطعاً. ونحن انما نبغى للوزير سلامة من هذا الظلم ونجاة من مثار الظنون.

في النفس ضعف قديم يحمل الافراد دائماً على مجاملة الوزير ظناً أن هذا يرضيه. فاذا كان رئيساً لمصرف مثلاً أو عضواً في ادارته سعت بالناس أوهاهمهم الى ايداع أموالهم فيه. ونحن نريد تخليص السواد من هذه الأمور. اللهم لا قانون العقوبات الذى نبغى بسلطة هذه المادة ولا قانون محاكمة الوزراء. وانما نريد أن نحول بين الوزير الطاهر وبين الشبهات. ذلك غرضنا الذى نبتغيه. فاذا قدر لهذا البلد وزير يعمل على الاضرار بالمصلحة فهذا الذى يمكن تطبيق العقوبات عليه.

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — لقد يصعب على الكلام بعد هذا البيان الذى فاه به الأستاذ ابراهيم الملباوى بك. على اننى محاول تجاوز الاسباب الادبية الى الادلة المادية.

سواء فى تاريخنا أو تاريخ من سبقنا من الأمم نجد الانسان دائماً هو الانسان. فلا يمكن تجريده عن الشهوات ولا تزيهه عن نزوة الاغراض. وكل عمل مالى ذى ربح يجوز أن يكون طريقاً للاستهواء ووزاروا ونوابنا يعالجون بحكم وظائفهم أعمالاً كثيرة قد تكون مدرجة للاستهواء ومثارا لاطماع النفس البشرية. ويجب أن نقرض العصمة من الآن فى كل وزرائنا ونوابنا على تهادى الزمان حتى نطمس سلفاً الى أن نفوسهم لا تخضع لقوانين الطبيعة البشرية ولا يجوز أن يجرى عليها من أحكامها ما يجرى على سائر الناس. والعصمة لا تكون إلا للانبيا.

نعم هنالك تشريع بالعقوبة على من يرتكب الجريمة. ولكن هناك أيضا تشريعا يمنع ارتكاب الجريمة. ومنع وقوع الخطر خير من علاجه. ونحن بهذا التشريع انما نريد أن نعصم وزراءنا من الوقوع فى مثل هذه الاخطار.

هذا المبدأ مقرر في قوانيننا العادية . فلقد منع المحامون والخبراء من شراء حق متنازع فيه . وإذا سلم بهذا في القانون العادى فأحر بنا أن نحتفظ به في دستور البلاد .

فضيلة الشيخ بجيت — القوانين كلها مساوية ووضعية منهاها سوء الظن والالما كان هنالك موضع لخطر ولا انذار ولا وعيد . على أن القوانين لا يقصد بها منع وقوع الشر بتاتا وانما التقليل منه بما فيها من تخويف وانذار العقاب .

حضره ذكرى نامق بك — هذا الموضوع لا أحسبه ابن اليوم بل لا بد أن يكون قد فكر فيه من سبقونا بمئات السنين في التشريع والتفتين . ولا بد أن يكونوا قد أطالوا النظر والتفكير فيه ومع ذلك خرجت دساتيرهم كلها خالية من الإشارة اليه اللهم الا ذلك القانون البولونى الذى وضع بسرعة عظيمة . ولعل لهذا التشريع عديم سببا يرجع الى طبيعة بلادهم .

العصمة لله وحده ولكن التفتين في باب الحظر والاباحة اطلاقا يجب ألا يصادم قاعدة خطيرة وهى حرية التعامل .

أعمال الوزراء على الأخص قد تكون خفية وهى التى من شأنها أن تضر وهذه لا يمكنها ضبطها ولا اختصاصها بقاعدة حتى تظهر والأعمال الظاهرة هى طبعاً خاضعة لرقابة البرلمان ومن السهل منع ما يقع منها ضارا بالامة . فأمام القاعدة الهامة الخطيرة قاعدة حرية التعامل لا يصح أن نوازنها بفكرة منع الشبهات ودرء أسباب الظنة عن الوزراء .

لهذا أقترح حذف هذا المبدأ بتاتا .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على اثبات هذا المبدأ فيما يتعلق بالوزراء والنواب أو حذفه .

فقرر بأغلبية الآراء حذفه .

وفي صفحة ١٥٥ من مجموعة المحاضر ثارت المناقشة التالية

حضره الياس عوض بك — كنت من الرأى القائل بحذف المبدأ ٩٢ من المبادئ العامة وقد واقتت الأغلبية على حذفه وقد فكرت في الأمر

بعد ذلك وأريد أن أسأل هل يفهم من قرارنا هذا أن وجود الوزير في إدارة شركة من الشركات أمر مباح ؟

حضرة عبد العزيز فهمي بك - كل ما ليس محظورا مباح والوزير بالطبع خاضع في ذلك لرقابة الملك والبرلمان .

حضرة الياس عوض بك - ما قصدت هذا عند اعطاء الرأى ولست أرى أن الجمع بين الوزارة وإدارة الشركات أمر جائز .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - المناقشة انتهت في هذا الموضوع فإن أريد العودة إليها لا بد من موافقة الهيئة .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية إعادة المناقشة في هذه المسألة .

حضرة الياس عوض بك - أطلب الموافقة على الاقتراح الذي عرض في الجلسة الماضية وهو أنه لا يجوز للوزير أن يكون رئيساً أو عضواً في شركة ولا أن يشتري أطيان الحكومة بغير المزداد العام .

حضرة حسن عبد الرازق باشا - اقتراحى هو أنه لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أطيان الحكومة بغير المزداد العلقى ولا أن يكون رئيساً أو عضواً في شركة مساهمة لها بالحكومة علاقة مالية خاصة كأن تتناول من الحكومة ائانة أو تكون ضامنة لها .

سماعة قليني فهمي باشا - أوافق على اقتراح حضرة الياس بك عوض وأضيف عليه أنه محظور على الوزير أن يكون وصياً أو قیماً .

حضرة الياس عوض بك - القوامة والوصاية من الأمور الشخصية التي لا تهم كثيراً ولا داعى للنص عليها .

حضرة محمد على بك - لا زلت مصمماً على اقتراحى السابق وهو : ( لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر أطيان الحكومة بغير المزداد العام ولا أن يكون رئيساً أو عضواً في مجلس إدارة شركة مساهمة ولا أن يكون في غير أحوال القراية وصياً أو قیماً أو ناظراً على وقف ويستثنى من هذا المنع الأخير الأوصياء المختارون والنظار المعينون بشرط الواقف ) .

معالي الرئيس - يؤخذ الرأى على الجزء الأول من اقتراح حضرة



محمد علي بك وهو : ( لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر أطياف الحكومة بغير المزداد العام ) .

تقرر بالأغلبية قبوله .

معالي الرئيس — يؤخذ الرأي على الجزء الثاني من اقتراح حضرة محمد علي بك وهو :

ولا أن يكون رئيساً أو عضواً في مجلس إدارة شركة مساهمة ) .

ملاحظة : هنا حضر حضرة عبد الحميد بدوى بك .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — لا أفهم أساساً لهذا الحرمان .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — ان البلاد لا تزال بكرا ويتنظر أن تتألف فيها شركات عديدة فان جاز للوزير أن يكون عضواً أو رئيساً في مجلس ادارتها أخشى أن تستغل الشركات هذا الاسم وتستوى العامة ليقبلوا على الكتاب في أسهمها وبعد أن تصل إلى غايتها أو بعد أن يخرج الوزير تبدي هذه الأموال أو يساء التصرف فيها فتقع الشركة في الافلاس وتضيع على الناس أموالهم وأخشى كذلك أن تدفع مصلحة الشركة الوزير الى المعارضة في كل رسم يراد فرضه عليها . لهذا أرى من الواجب أن يحظر على الوزير الاشتراك في هذه الأعمال حتى لا يحصل التلاعب بأموال الناس وحتى تمنع التعارض بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة .

حضرة محمد علي بك — أضيف إلى ما سبق لى ذكره في الجلسة الماضية أن الاكتابات في أسهم الشركة تتبع عادة الاسماء الضخمة وقد يكون العمل غير جدى أو غير محاط بالضمانات اللازمة فيصيب المساهمين الخراب وهذا ما حصل في الشركات التي تأسست في سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩٠٦ — أما الذى أخشاه من الشركات القائمة فعلا فمر أنها بنفوذ من فيها من الوزراء تدفع الحكومة الى مشروعات كبيرة تستفيد منها وحدها وتستنفد أموال الحكومة . لهذا أرجو حرصا على سمعة الوزراء وخدمة للمصلحة العامة أن تقرر هذا الحرمان .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — الصلاح الذى يقترحه حضرتنا محمد علي بك وعبد اللطيف المكباتى بك يزيد بكثير عن الضرر الذى يخشيانه .

هذا المرض له وجود في أوروبا ويعالج بقدره لأن الضرورات تقدر بقدرها والمثال الذي صور هو مثال خاص ولكن النص المقترح نص عام . ان كان اعلان اسم الوزير في الدعوة للاكتتاب مجلة للمال فاعلان اسم العضو في المجلس هو أيضا كذلك . والعلاج الذي وضع لهذا هو أن يتمتع على الوزير أو النائب أن يذكر اسمه في اعلان التأسيس مقروناً بوظيفته . هذا علاج على قدر المرض ومتناسب معه — زميلي حضرة عبد اللطيف المكباتي ضرب مثلاً بالشركات الوهمية وجوابي على هذا أن قانون العقوبات كفيل بهذه الشركات التي تقوم على النصب والاحتيال ولا اظن ان في بلاد غنية كبلادنا مجال العمل فيها واسع جدا يخشى من أمثال هذه الشركات شريك كبير — فهل مع هذا ترون وجها لتقييد حرية الوزير وتعملون وجوده في شركة من الشركات مظنة للعب دائماً — يرى البعض أن الوزير يجب أن يكون بعيداً عن كل مركز تتعارض فيه مصلحته الشخصية مع المصلحة العامة . ان ساغ هذا فأنا أقول لكم أن النائب في المجلس تتعارض كل يوم مصلحته الخاصة مع المصلحة العامة لأن هذه المجالس مؤلفة من طبقات مختلفة من التجار والصناع والزراع والملاك وغيرهم وكل له مصلحة في أن لا يقع عبء الضرائب مثلاً وأن تحتمله الطوائف الأخرى فهل لهذا يمنع النواب من الاشتراك في هذه الأعمال — لا — لأن هذه المجالس وجدت ليكون من ملثقي هذه المصالح الخاصة وسيلة الى تحقيق المصلحة العامة . أفهم أن يفكر في العلاج حيث تكون مظنة الشبهة قوية كأن يحرم على الوزير أن يكون عضواً في شركة مضمونة من الحكومة لا أن يطلق الحكم فيشمل الحرمان كل شركات المساهمة وهي تقوم بما يقوم به عادة الفرد من الاعمال التجارية والزراعية والصناعية ولا يقوى عليه الا المجموع لغرمان الوزير من الاشتراك في هذه الاعمال هو حرمان له من ككل مورد للرزق غير المرتب الذي يتناوله من الحكومة . ان في هذا التضيق احراجاً شديداً لا مسوغ له . وان كنتم تخشون أن تستغل أسماء الوزراء فان ذلك حداً وجزاء هو مسئولية الوزير امام المجلس والا فمأني هذه المسئولية وهذا الجزاء ان كنتم تقررون لكل مسألة جزاء خاصاً — المسئولية الوزارية عامه لم توضع

لاغراض خاصة فى تطبيق فى كل حالة يمكن تصورهما . ان البلاد التى تقوم حياتها على الشركات لم تستطع الى اليوم أن تقيد هذا الحق بمثل ماتريدون . فلماذا لا نحدد حضورهم ولماذا نفرد بنظام نكون فيه مبتدعين - يمكننا أن نضع فى عقود الامتياز التى مع الشركات ما نشاء من القيود حرصا على المصلحة العامة ولكن وضع نص عام فى الدستور أمر خطير قد لا ندرك من الآن مداه فقد يؤدى الى الحرمان من حريات كثيرة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - يقول حضرة بدوى بك أن الشركات الوهمية لم توجد فى مصر ولا ينتظر أن يكون لها أثر فيها وأنا اذكر له من الشركات الوهمية التى تكونت فى مصر تحت أسماء ضخمة شركة ويلكوكس فقد نالت ثقه كبرى باستخدامها اسم المستر ويلكوكس الذى كان مفتشاً للرى ثم أصابها الافلاس فأضاعت أموال الناس فبالك اذا كان وزير يستخدم اسمه لهذا الغرض ؟ الضرر لا يخشى فقط من اشتراك الوزير فى الشركات التى لها علاقة بالحكومة بل يخشى أيضا من الشركات التى لا تربطها أية رابطة بالحكومة فان هذه الشركات قد تستخدم نفوذ الوزير ان كان عضوا فيها للحصول على التوريدات التى تحتاج اليها الحكومة . وقد نسب الى أحد وزراء فرنسا الذى نيطت به أمور القومين فى الحرب الكبرى أنه أقرى اثره فاحشا بسبب علاقته ببعض الشركات .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك - ان شركة تجرئة الاراضى لم تكن شركة وهمية كما يقول حضرة مكباتى بك بل كانت شركة صحيحة قام بمضوية مجلس ادارتها أشخاص من نبهاء المصريين منهم المرحومون حسن عبدالرازق باشا وحسن عاصم باشا ومحمود عبد الغفار بك ومنهم حضرة محمد راسم بك واذا كانت هذه الشركة لم تبلغ المبلغ الذى كان مقدرا لها من النجاح فليس ذلك لأنها كانت شركة وهمية .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - ولكن ذلك لا يمنع أن الاسم الذى كان معروفا وصاحب الشهرة العامة وقت الاكتتابات هو اسم المستر ويلكوكس على أنى أرى أن الوزير يجب أن يوجه كل مجهوداته لخدمة البلاد لا أن يخصص منها شيئا لخدمة الشركات . يقولون ان فى المسئولية الوزارية

الضمان الكافي وأنا أقول لهم أن المسؤولية الوزارية لا تجدى بعد فوات الوقت وبعد أن تكون الشركات قد وصلت الى غايتها — نعم في فرنسا لم توضع للآن أحكام لهذه الأحوال وذلك لأن مجالسهم مؤلفة من مالين لا يريدون بالطبع أن تقيد حريتهم ولكننا هنا في بلاد زراعية ولم توجد عندنا للآن المشروعات المالية الكبرى ويتظر أن يوجد منها الكثير في المستقبل القريب لهذا أرى أننا في حاجة الى وضع حكم من الآن أن يحرم على الوزير وعضو أى المجلسين على السواء الاشتراك في إدارة إحدى الشركات .

حضرة الياس عوض بك — تهافت الشركات عندنا على اشراك الوزراء في مجالس ادارتها شديد لهذا أرى أن لا مندوحة لنا من أن نحرم على الوزير الاشتغال بمثل هذه الأعمال في مدة وزارته .

حضرة زكريا نامق بك — لا أريد أن أكرر لحضراتكم ما قلته في الجلسة الماضية تأييدا للرأى القائل بعدم النص واكتفى بأن ألقت نظركم الى أنه يجب الاحتراس من وضع قيد كهذا في الدستور ولا أضرب لكم مثلا بأكثر مما حصل بيننا في هذه اللجنة في هذا الموضوع فقد قررتم أولا وضع هذا القيد ثم حذفتموه ثم جزأتم القيود الى أقسام ووضعتم لذلك نصوصا مختلفة . كل هذا لأننا مبتدعون لا نريد أن نسير على سنن من سبقنا . فاحذروا إذن من النص فإن عدم وجوده لا يفيد الإباحة ورقابة البرلمان في ذلك كافية .

حضرة توفيق دوس بك — أميل الى تقييد النص الذى اقترحه حضرة محمد بك على بما أورده حضرة بدوى بك في مذكرته التى وضعها في هذا الموضوع ووزعها عليكم . وأقترح النص الآتى : ( ولا أن يكون عضوا بمجلس إدارة أو مراقبة شركة أو عمل أو إدارة بما يكون القرض منه ماليا أو صناعيا أو تجاريا اذا كان للشركة أو العمل أو الإدارة عقود دائمة مع الحكومة أو كانت الحكومة ضامنة لقوائدها أو ارباحها أو كانت تتقاضى اعانات من الخزينة الاميرية الا اذا كانت هذه الاعانات مرتبة حتما على قانون عام يسرى على الجميع على السواء ) .

حضرة محمد علي بك — أعارض في هذا النص للأسباب الآتية :

( ١ ) إذا أنشئت شركة مساهمة لاصلاح الأقطان البور وكان الوزير عضوا في مجلس ادارتها ألا تخشون أن يدفع الحكومة الى عمل ترع ومصارف ترفع ثمن هذه الأقطان من قرش الى خمسين جنبا ( ٢ ) اذا كان الوزير عضوا في شركة السكر مثلا وتوصلت الشركة الى سعر معين له ألا تخشون أن يساء الظن في هذا الوزير ويكون عرضة للتقولات ( ٣ ) اذا كان الوزير عضوا في شركة الترامواي مثلا وقررت الحكومة اضافة المليم الى ثمن التذكرة بما يجعل ايراد الشركة يزيد بمقدار الخمس ألا ترون أن هذا يكون محلا للظن في ذمة الوزير ولو كان من أظهر الناس . كل هذه حالات لا تدخل تحت النص الذي يقترحه حضرة دوس بك ويجب أن نضع لها حكما .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — النص الذى وضعه حضرة دوس بك يشمل كل الحالات التى أشار اليها حضرة محمد علي بك .

حضرة محمد علي بك — هو لا يشمل مطلقا المثل الذى ضربته لشركة تقوم باصلاح الأراضى البور ويشترك أحد الوزراء في مجلس ادارتها لتستعين به على تكليف الحكومة بانشاء ترع ومصارف لاصلاح أراضيا .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — لا أظن أن وزارة تسقط لا أكثر من هذا .

حضرة توفيق دوس بك — أعدل اقتراحى بالآتى : (ولا ان يكون عضوا في مجلس ادارة شركة اذا كان لها عقود مع الحكومة أو كانت الحكومة ضامنة لفوائدها أو أرباحها أو كانت تتقاضى اعانات من الخزانة الاميرية الا اذا كانت هذه الاعانات مترتبة على قانون عام) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لا زلت أرى أن لا فائدة من النص على هذا ولكنى اذا خيرت بين الاقتراحات المعروضة أفضل اقترح حضرة دوس بك بشرط أن يصاغ على الوجه الآتى : ( ولا أن يقبل أثناء وزارته أن يكون عضوا في مجلس ادارة شركة الخ ) وغرضى من ذلك أن الوزير ان كان في الأصل عضوا في شركة ودخل الوزارة فلا حرج في ذلك لأنه يكون قد حاز ثقة الملك وثقة البرلمان وان لم يكن عضوا فيما قبل دخوله في الوزارة فلا يجوز له أن يدخل فيها وهو وزير — والفائدة العملية لذلك هو

أثلاً لا نحرم من الأكفاء الذين يشتغلون بالأعمال المالية وكثير ما هم وأخشي  
أن حرمنا على من يشتغلون في إدارة الشركات الدخول في الوزارة أن يجدوا  
من مصلحتهم عدم الدخول في وظائف هي بطبيعتها غير ثابتة . فنكون قد  
حرمنا من كفائهم وخبرتهم .

فضيلة الشيخ بجيت — وجود الوزير أو النائب في شركة من الشركات  
يدعو الى التعارض بين مصلحته الشخصية والمصلحة العامة فللغداى من ذلك  
أرى ضرورة النص على أن هذا غير جائز وهذا يطابق الشرع الشريف أيضا  
— لهذا أوافق على اقتراح حضرة محمد على بك .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية الأخذ بالاقتراح المقدم من حضرة عبد العزيز فهمى بك .  
حضرة محمد على بك — تنازلت عن الجزء الأخير من اقتراحى الخاص  
بالقوامة والوصاية .  
موافقة بالأغلبية .

وعلى هذا يكون نص المادة ( لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر  
أطيان الحكومة بغير المزداد العام ولا أن يقبل أثناء وزارته أن يكون عضوا  
في مجلس إدارة شركة إذا كان لها عقود مع الحكومة أو إذا كانت الحكومة  
ضامنة لقوائدها أو أرباحها أو كانت تتقاضى اعانات من الخزنة الأميرية  
إلا إذا كانت هذه الاعانات مترتبة على قانون عام ) .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — أقترح النص على أنه ( لا يجوز لعضو  
أحد المجالس بغير المزداد العلنى أن يشتري أو يستأجر من أطيان الحكومة  
ولا أن يتعاقد معها على عقود مالية ذات ربح ) وهذا يتفق مع ما قرره  
بالنسبة للوزراء ويدعو اليه الاتحاد فى التشريع .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — لا تخلو جهة من جهات القطر من  
أطيان الحكومة وفى بلادنا يتهاوت الناس على شرائها أو استئجارها . وقد  
يكون هذا بابا للاستهواء لأن كل الحكومات تسعى لأن يكون لها حزب  
فى المجلس والنائب الذى يفوز بصفقة من هذه الصفقات يرى أن هذا جميل  
فى عنقه وكذلك الحال بالنسبة للشركات المالية فان النائب إذا كان له صلة

باحدى هذه الشركات وكان داخلا في حزب من أحزاب المجلس ربما استمال محازيه الى موافقته على ما قد يكون فيه ترويج لعمل الشركة التي هو عضو في مجلس ادارتها . ولا يمكننا أن ندعى العصمة للتواب فلماذا أوافق على اقتراح حضرة الهلباوى بك .

حضرة الياس عوض بك — حضرة الهلباوى بك يحرم على العضو أن يتعاهد مع الحكومة على أى عمل مالى — وهذا نص عام يترتب عليه شل المعاملات في البلاد .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — تنازلت عن الجزء الثانى من اقتراحى وأطلب أخذ الآراء على الشق الاول .  
معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية رفض الاقتراح المقدم من حضرة هلباوى بك .

وفي صفحة ١٨٦ من مجموعة المحاضر عادت الهيئة الى النظر في هذا النص

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لى ملاحظات على صيغة المادة التاسعة من فرع الوزراء من مشروع الدستور وأقترح تعديلها على الوجه الآتى :

لا يجوز للوزير أن يستأجر أطيان الحكومة بغير المراء العام . ولا أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس ادارة شركة لها مع الحكومة عقود أو تكون ضامنة لفوائدها أو أرباحها أو شركة تستولى على اعانات من الخزانة الاميرية الا اذا كانت هذه الاعانات واجبة الاداء بمقتضى قانون عام .

فوافقت الهيئة على ذلك .

**مادة ٦٥** - إذا قرر مجلس النواب عزم الثقة بالوزارة وجب عليها أنه تستقيل . فإذا طأه القرار فامسا بأخذ الوزراء وجب على اعتزال الوزارة .

## التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ١٥ من مجموعة المحاضر .  
دولة الرئيس - تتكلم الآن عن الاستثناءات ( يقصد الاستثناءات الواردة على مبدأ المساواة بين المجلسين ) .  
حاضرة المكاتب بك - قلنا عن الاستثناءات أن الوزارة لا تكون مسئولة إلا أمام مجلس النواب وأن كل القوانين المسالية بما فيها ميزانية جميع الوزارات تعرض أولاً على مجلس النواب .  
حاضرة عبد الحميد بدوى بك - ما وجه تخصيص المسؤولية الوزارية بمجلس النواب .

مجلس النواب جلسة  
١٨ أبريل سنة ١٩٢٧ :  
قدم بعض الأعضاء اقتراحاً بشكر الحكومة على ما قدمته من التعهد لبنك مصر منذ توليها الحكم فأعرض أحد الأعضاء على هذا الاقتراح قائلاً :  
« إنى أقترح رفض هذا

المادة (٦٥) يجالها  
المادة ٥٥ من دستور بافانيا  
المادة ٨٨ من دستور اليونان  
المادة ٦٤ من دستور استونيا  
ولادة ٧ من دستور بروسيا  
والواد من ٧٥-٧٨ من دستور تشيكوسلوفاكيا

عرف الأستاذ بارثيمى (J. Barthelemy) المسؤولية السياسية بأنها « الاتفاق الذى يجب أن يذوم بين الوزارة وأغلبية عمتى الأمة - وأن هنا الاتفاق إن انقضت عرله فى يوم من الأيام ففى ذلك أن الوزارة قد فقدت هذه المجلس ووجب عليها أن تنسحب وتقدم استقالتها » .

La responsabilité politique, piece capitale du mécanisme, s'exprime dans cette règle que le ministre doit toujours être d'accord avec la majorité de la représentation nationale. Le jour ou cet accord cesse, jour ou le cabinet a perdu la confiance de la chambre, il doit se retirer en donnant sa demission - J. Barthelemy et Paul Duez P. 164 Edition 1933.

ويقول بارثيمى أن هذه المسؤولية لكي تتحقق على الوجه الأكمل يجب توفر شرطين .

(١) أن يكون البرلمان ممثلاً للأمة تعلم بالتفصيل .

(٢) أن تلبى الوزارة إلى حل المجلس إذا رأت أنه لا يمثل الأمة فى الرأى الذى ذهب إليه .

وقد برزت العادة فى فرنسا أن الوزارة إذا شمرت بصريح مركزها أن تبدأ هى بطرح الثقة - والسؤال الذى تعلقه الوزارة على المجلس هو « إذا لم يصوت المجلس فى صالح هذا المشروع فأتنا نعتبر أعزنا غير حائزين لتتسكع وعدم استعالتنا » .

« Si vous ne votez pas dans tel ou tel sens, nous considererons que nous n'avons plus voire confiance et nous nous retirerons » Duguit IV P. 849.

وفد تعتبر الوزارة رفض المجلس لاعتداد إثنافى أولاً اقتراح من الاقتراحات أولعزوع من المصروعات بمثابة عدم ثقة بها فتسارع =



حضرة المكاتبى بك — لأن القوانين المالية ماسة بحاجة البلاد الجهورية  
ومجلس النواب هو أقرب في التمثل الى الأهالى الذين تتعلق بهم المشاريع  
المالية مباشرة ولأنه يجب عدم تشتت المسئولية الوزارية ولأن أعضاء مجلس  
النواب ضعف أعضاء مجلس الشيوخ .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — النص فى فرنسا يشير الى أن الوزارة  
مسئولة أمام المجلسين وفى الواقع فإن مجلس الشيوخ يستطيع أن يسطل أعمال

الى عدم استقلالها — وفى هذه الحالة على الرئيس الأعلى للدولة أن يحدد الوقت ووزن الأمور فإن رأى أن الوزارة قد تفتت  
مجلس الشيوخ واستعمال التعاون بينهما وأن هذا المجلس يديرها من رأى الأمة — قبل استقالة الوزارة والارضى قبولها إن  
اتضح له أن عدم الموافقة على الاعتقاد الاضاق أو المصروع للقدم منها لا يحصل متى عدم الثقة وان التعاون لا زال موجوداً بين الوزارة  
والمجلس — وقد يلجأ الرئيس الأعلى الى حل المجلس لأن رأى أنه لا يجب عن رأى الأمة خصوصاً اذا كان المصروع المرفوض من  
المصروعات الحيوية الهامة .

وهنا يكون الرئيس الأعلى للدولة قد حافظ على سلطته الدستورية باعتباره العامل الأساسى فى استقرار الأمور وفى المحافظة على  
التوازن بين السلطات .

وقد نصر الدستور المصرى المسئولية الوزارية على مجلس النواب دون مجلس الشيوخ وذلك باعتبار مجلس النواب أكمل تمثيلاً  
للأمة من مجلس الشيوخ وبغضبان أن حق الحل فاصر على مجلس النواب دون مجلس الشيوخ — ولأن حفظ التوازن بين السلطين يقتضى  
أن حق الحل تهابه المسئولية الوزارية .

وقد حل الدستور للمصرى بنصه صراحة على المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب وحده مشكلة من أدق المشكلات التى أثبتت فى  
البيان الدستورية التى لم يصرح دستورها بهذا الصريح كال دستور الفرنسى مثلاً .

ولاحظ أن الدستور لم يشترط أغلبية خاصة للاقتراح على عدم الثقة بالوزارة فى حين استلزم دستور سنة ١٩٣٠ لاسقاط الوزارة  
أغلبية نصف الأعضاء زائداً واحداً — مقلداً فى ذلك دستور بروسيا وبألمانيا وساكس والنمسا واليونان — وقد علت المذكرة  
التفسيرية لستور سنة ١٩٣٠ ذلك بقولها « على أن الدستور الحالى ترك أمر الغالية التى تقرر عدم الثقة بالوزارة الى القاعدة العامة  
فأصبح من الممكن بالتطبيق للمادتين ٩٩ ، ١٠٠ أن يكفى لاسقاط الوزارة — نظرياً على الأقل — ربع عدد الأعضاء زائداً واحداً .  
ذلك أنه بحسب المادة ٩٩ يكفى لصدمة الاجتماع حضور أغلبية الأعضاء وأنه بحسب المادة ١٠٠ تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين » .  
وقد اقتبس دستور سنة ١٩٣٠ قيوماً أخرى يرد بها منع الاسراف فى اسقاط الوزارات وتلغى هذه القيود وفى وجوب أن يطلب  
الاقتراح بعدم الثقة عدد مخصوص من الأعضاء وان يضى زمن ولو قصير بين انتهاء المناقشة فى موضوع الاقتراح وبين الاقتراح نفسه  
وذلك لكى يكون الاضطراب الذى تحدثه مثل تلك المناقشة طائفة قد هدأ واستقر — وقد جاء بالمذكرة التفسيرية « أن هذه القيود  
يشترط مراعاتها جميعاً سواء ذكر النص صراحة أنه يريد طلب الاقتراح على عدم الثقة أو اكتفى بأن يطلب من المجلس قراراً ينطوى  
ضناً على معنى عدم الثقة » .

ولاحظ أن سقوط الوزارات فى اللجان التى اختنت بالنظام البرلمانى — من اشد الأمور التى تثن منها الأمم فى فرنسا مثلاً بكاد  
يكون بقاء الوزارة فى الحكم أكثر من ستة شهور من التادر قليل الحدوث — ولا شك أن هذا التغيير المستمر يترتب عليه تعطيل  
فى الأعمال ومضايغ لصالح الافراد . لهذا فكرت لجنة الدستور فى وضع مبادئ لتتوفى بين عيوب مبدأ المسئولية الوزارية وعحاسنه —  
خصوصاً فى المدة الأولى من الحياة النيابية خشية اندفاع البرلمان فى اسقاط الوزارات . ولكن هذا التوفيق استحال عليها ففضلت أن  
يكون ثبات الوزارات واستمرارها مفرونا بمرادة الأمة وتبيل تفتها . وغاية الأمر أن تمنح الوزارة فرصة للدفاع عن نفسها بطلب تأجيل  
للمناقشة لمدة ثمانية أيام فى الاقتراح على عدم الثقة بها ( مادة ١٠١ دستور ) .

الحكومة فيضطرها الى الاستقالة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أرى وجوب النص على أنه اذا قرر المجلس عدم الثقة برئيس الوزارة وجب على الوزارة أن تستقيل اذ يخشى في حالة عدم النص ألا تستقيل الوزارة فتعطل أعمال الحكومة .  
دولة الرئيس — يجب أن نبث أولاً أمام أى المجلسين تكون الوزارة مسئولة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — رأى أنها مسئولة أمام مجلس النواب فقط لأن أعضاء مجلس الشيوخ أقرب الى الترشيح الى مناصب الوزارة فأخشى أن يسقط كل يوم وزارة .

سعادة عبد الحميد باشا مصطفى — أرى أن تكون الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب فقط ولى في ذلك وجهة نظر خاصة فقد يجوز أن يكون للوزارة رأى تؤيدها فيه الأمة ويخالفها فيه مجلس النواب ولا وسيلة للخلاص من هذا الموقف الا بأن تحمل الوزارة مجلس النواب وتجرى انتخابات جديدة يتبين منها رأى الأمة فمن المقول أن تكون الوزارة مسئولة أمام هذا المجلس لا أمام مجلس الشيوخ الذى لا تستطيع حله .

حضرة محمود أبو النصر بك — الحق على مقدار الواجب وما دامت الوزارة لا تستطيع حل مجلس الشيوخ فلا يمكن جعلها مسئولة أمامه أما اذا جعلنا هذا الحق مشتركاً بين المجلسين وقرر مجلس النواب عدم الثقة بالحكومة وكان مجلس الشيوخ يؤيدها فإذا يكون العمل .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — قبل الكلام على اشتراك المجلسين أو انفردهما في المسئولية الوزارية أرى أنه يجب البحث أولاً في نتائج هذه المسئولية .

دولة الرئيس — المسألة محصورة في أحد أمرين اما الاستقالة واما حل المجلس .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — لكن مع هذا لا ارتباط بين الحل وبين المسئولية الوزارية فقد يمكن ان تكون الوزارة مسئولة ولكن مع ذلك لا تملك حل المجلس ولا تناقض في ذلك .

عدم تنفيذها بعض قرارات المجلس فكيف نوفق بين شكرها اليوم وانتقادها غدا .

فصفق المجلس لهذا رأى — ولما أخذ الرئيس رأى على هذا الاقتراح قررت الاغلبية رفضه .

وبعد ان رفضت الجلسة للاستراحة انسحب الوزراء ولم يحضروا باقى الجلسة وقال الرئيس « يظهر أن الوزارة متأثرة بما حدث قبل الاستراحة من رفض الاقتراح الذى كان متضمناً شكر الحكومة ومشتتلاً على طلبات أخرى تتعلق ببنك مصر ويظهر أنها رأت أن رفض الاقتراح معناه عدم الثقة بها . ولكنى لا أفطن مطلقاً أن هذه الفكرة قد جاءت بخاطر المجلس وكل ما فهمته هو أن الاقتراح السالف الذكر كان متشعباً ولهذا رفضه المجلس اكتفاءً بالاقتراحات المعينة التى قرر إحالتها على لجنة المالية لفحصها . فهل يخالفنى أحد فيما صرحتم

فضيلة الشيخ بخيت — يجب ان يكون لمجلس الشيوخ ما لمجلس النواب من السلطة فاذا قرر احد المجلسين عدم الثقة بالوزارة يجب ان تستقيل .  
حضرة الهلباوى بك — ارى ان لا تتخلل الحكومة عن مركزها الا إذا فقدت ثقة المجلسين لانه يلزم ان تكون الوزارة ثابتة في مبدأ الامر مدة ما على الأقل في الدور الاول .

دولة الرئيس — أرى أن هذا الاقتراح مخالف لبرنامج الوزارة ومضجع للدستور ومأموريتنا هي وضع دستور على أحدث المبادئ الدستورية .  
وبعد أخذ الآراء تقرر بالاغلبية رفض الاقتراح المقدم من ابراهيم الهلباوى بك .

دولة الرئيس — هل يكون حق تقرير عدم الثقة بالوزارة للمجلسين او لمجلس النواب فقط .

تقرر بالاغلبية ان يكون حق تقرير عدم الثقة بالوزارة لمجلس النواب وحده .

دولة الرئيس — ما هي الاغلبية اللازمة لتقرير عدم الثقة ؟ أقترح أن تكون النصف زائدا واحدا من مجموع أعضاء المجلس جميعا .  
حضرة عبد العزيز فهمي بك — أقترح ان تكون ثلثي الاعضاء الحاضرين .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أقترح ألا يقترح على الثقة بالوزارة قبل أن يخطر الأعضاء قبل انعقاد المجلس .

حضرة علي المنزلاوى بك — لا لزوم لهذا ما دام ان الاغلبية ستكون اغلبية مطلقة لعموم اعضاء مجلس النواب .

حضرة محمد علي بك — ولكن حضور بعض الاعضاء الغائبين قد يؤدي الى نتيجة أخرى والى تفاهم اتم ويكون الراى اكثر نضوجا .

حضرة علي ماهر بك — ارى انه يكفى في اسقاط الوزارة الاغلبية المطلقة للحاضرين فقط .

حضرة علي المنزلاوى بك — والمكباتى بك — واقترح على رأى حضرة علي ماهر بك .

وبالفعل قدمت  
الوزارة استقالتها للبلک  
قبلها وكلف دولة  
عبد الحاق ثروت باشا  
بتأليف الوزارة بالمرسوم  
الصادر في ٢٦ أبريل  
سنة ١٩٢٧ .

حضرة عبد الحميد بوى بك - الاقتراع على الثقة لا يكون عادة الا بعد  
طلب ايضاح من الوزارة Interpellation وهذا وحده كاف لأن يعطى للسألة  
أهمية خاصة .

دولة الرئيس - تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية الاخذ باقتراح دولة الرئيس .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - ان هذا يجعل مسؤولية الوزارة أمرا تافها .

وفي صفحة ٢٤ من مجموعة المحاضر بمناسبة تلاوة محضر الجلسة السابقة  
ومناسبة ما تقرر فيها بشأن الأغلبية اللازمة لاسقاط الوزارة قال دولة الرئيس  
ولو أنى طلبت بالامس أغلبية خاصة في الدور التشريعى الاول لاسقاط  
الوزارة غير أنى أرى أن عبارة « بشرط ألا تنقص هذه الأغلبية عن ثلث  
مجموع أعضاء المجلس » فيها صدمة ولو سطحية للنطق وكان الأولى أن تكون  
الأغلبية الخاصة مكونة من نصف عدد النواب أجمعين زائدا واحدا ولكن  
يظهر أن أغلبكم لا يريد تقرير مثل هذه الأغلبية ولذلك أرى عدم اشتراط  
أغلبية خاصة حتى في الدور الاول اكتفاء بسبق الاعلان .

حضرة ابراهيم الملباوى بك - أنا غير موافق على هذا رأى الجديد  
ولا زلت أرى وجوب اشتراط أغلبية خاصة .

دولة الرئيس - تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية الموافقة على رأى دولة الرئيس .

وفي صفحة ٥٠ من مجموعة المحاضر ثارت المناقشة التالية :

دولة الرئيس - بحسب ما ورد في هذا المحضر فان اللجنة موافقة على  
ما أراه أنا من أن صدور قرار من مجلس النواب بعدم الثقة بالوزارة يترتب  
عليه أن تستقيل الوزارة وأن لها اذا رأت أن الأمر الذى حصل فيه الخلاف  
بينها وبين المجلس لا يعبر فيه المجلس عن رأى الأمة أن تبين الحالة للبلک والمملك  
حر ان شاء قبل استقالتها وان شاء لم يقبلها ويحل المجلس - ولكنى أرى أن  
حضرة عبد العزيز فهمى أساء فهم تفسيرى . نعم العرف يقضى على الوزارة  
في حالة الاقتراع على عدم الثقة بها أن تقدم استقالتها ولكن هذا لا يمنع

الوزارة اذا رأت أن المجلس لا يعبر عن رأى الأمة من أن لا تستقيل بل  
تطلب من الملك مباشرة حل المجلس .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — الذى أراه أن حق الملك فى حل المجلس  
هذا حق يستعمله عند ما يحس أن المجلس أصبح لا يعبر عن رأى الأمة ولا  
يتقيد فى ذلك بصورة الخلاف الذى يترتب عليه صدور قرار بعدم الثقة  
بالوزارة أو بنير هذه الصورة . إنما فى الصورة التى يصدر فيها قرار بعدم  
الثقة بالوزارة فإن الوزارة عليها أن تستقيل وإذا كان من رأيها أن المجلس  
لا يعبر عن رأى الأمة فمع تقديمها الاستقالة لها أن تبين ذلك للملك وله أن  
لا يقبل استقالتها وأن يأخذ بنصيحتها فيحل المجلس . أما أن يصدر قرار  
بعدم الثقة فتلزم الوزارة مركزها ولا تحترم هذا القرار فهذا ما لا أراه .

دولة الرئيس — عبد العزيز بك متفق معى تماماً فى الموضوع ولكنه  
يختلف معى فى مسألة شكلية محضة . وهى انى أرى أن الوزارة أن تطلب  
مباشرة وبدون الاستقالة حل المجلس وهو يرى أنها تستقيل وفى آن واحد  
تشير على الملك بعدم قبول الاستقالة وبحل المجلس . ولا معنى فى نظرى لهذه  
اللفة والأليق أن يكون للوزارة الحق فى أن لا تستقيل وأن تطلب حل  
المجلس . هذا هو الأصح والأليق على ما أرى .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — ليست المسألة مسألة صراحة من الوزارة  
أو عدم صراحة ولا مسألة صورية كما يقال — المجلس ينوب عن الأمة فحق  
أصدر قراره بعدم الثقة بالوزارة كان من الوجوب أن يكون لهذا القرار  
قيمة الدستورية وقيمته الدستورية تؤول الى واجب على الوزارة هو أن  
تستقيل . والفروض دائماً أن المجلس يشخص الأمة ويعبر عن رأيها وهذا  
ما يجب أن يكون ملاحظاً وما يجب أن يكون هو اليقين الاعتبارى . فإزالة  
هذا اليقين بالشك غير جائزة . فالوزارة عليها أن تجرى مقتضى هذا اليقين  
احتراماً للمجلس بأن تقدم استقالتها ثم اذا كانت تشكك أو ترى أن المجلس  
لا يعبر عن رأى الأمة فليس ما يمنعها من أن تبين للملك أنها احتراماً للقواعد  
الدستورية قد قدمت استقالتها ولكنها تشكك أو تدعى أو ترى أن المجلس  
أصبح لا يعبر عن رأى الأمة وترك للملك الحرية المطلقة فى أن يقبل

استقالتها أو يأخذ بدعواها ويحل المجلس وهذا ما أراه أكرم للجلوس وللوزارة معا .

دولة الرئيس — مع احترامى الكلى لعبد العزيز فهمى بك أستسمحه فى أن أقول أن هذا الكلام لم يهدم بنظرتى مطلقا بل هو مجرد زخرف . أما قرار المجلس بعدم الثقة فاحترامه محقق بدون أن تقدم الوزارة استقالتها فى حالة ما يكون المجلس معبرا عن رأى الأمة فى هذه المسألة من الطبعى أن الملك يرضى طلب الحل فتضطر الوزارة إذن للاستقالة .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أضيف الى رد دولة الرئيس المتعلق بتفصيل معنى نظريته من الوجهة العملية أن اليقين الاعتبارى الذى يبنى عليه حضرة عبد العزيز بك وجوب استقالة الوزارة لا يخرج فى الواقع عن أن يكون حكما مستمدا من حالات متعددة جرى بها العرف فى البلاد الدستورية وليس فى أيها شئ من تخيم الاستقالة ولكن الوزارة تصبح عادة بعد الاقتراع على عدم الثقة بحيث لا تستطيع أداء عملها .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أرى أن فكرة حضرة عبد العزيز بك ليست مسألة زخرف بل هى مسألة جوهرية لأننا اذا فرضنا التساوى بين سلطة التشريع وسلطة الملك فلا يصح أن تميز احدهما عن الاخرى لأننا باتباع فكرة دولة الرئيس نصل الى أن الملك يتحكم فى أمرين معا : الأول بقاء الوزارة مع عدم الثقة بها والثانى تقدير رأى الأمة . على أنه اذا رجعنا الى الحق فان الوزارة التى تقوم على ثقة المجلس بها يجب أنه متى ارتفعت هذه الثقة يكون لارتفاعها أثر ما فى بقاء الوزارة — أما عن الأمر الثانى فانه ان صح تقدير رأى الأمة فان مجلس النواب باصداره قرار بعدم الشقة يكون معبرا عن رأى الأمة وحيث أن رأى الأمة فى هذه الحالة الذى يسميه عبد العزيز بك هو اليقين الاعتبارى يجب أن يؤخذ به الى أن تستشار الأمة فى مجلس جديد ففكرة التساوى بين سلقى المجلس والملك لا تتحقق فى هذه الحالة بل التخليل فى بقاء الوزارة وفى تقدير رأى الأمة فى يد السلطة التنفيذية ويصح قرار المجلس بعدم الثقة خبرا فى ورق .

دولة الرئيس — لا أزال أكرر أن الفرق بينى وبين عبد العزيز بك

ينحصر في مسألة شكلية محضة . أما التقدير فيما اذا كانت الهيئة النيابية معبرة عن راي الامة ام لا فهذا حق مطلق للملك . ومكبأتى بك الذى يقول انه ينضم الى عبد العزيز بك يخالف عبد العزيز بك تمام المخالفة فان عبد العزيز بك يعترف للملك بهذا الحق المطلق في التقدير وبان له الا يقبل استقالة الوزارة والحقيقة أن المكبأتى بك يرمى في هذه الحالة الى تجريد الملك من حق الحل المعترف به لرؤساء الحكومات في كل البلاد الدستورية . ولا معنى غير هذا لما يطلبه مكبأتى بك من أن الوزارة يتحتم عليها ان تستقيل ويتحتم على الملك أن يقبل الاستقالة — وانى اطلب اخذ الرأى على تفسيرى .  
تقرر بالاغلبية الاخذ بتفسير دولة الرئيس .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٢٣ من مجموعة المحاضر :

تلى القرار الرابع عشر وهذا نصه :

يكون لمجلس النواب وحده حق تقرير عدم الثقة بالوزارة .

موافقة عامة على بقاء النص على حاله .

وفي صفحة ٦٣ من مجموعة المحاضر ثارت المناقشة التالية :

حضرة على ماهر بك — لا اعتراض لى في باب الوزارة على نصوص المشروع ولكن ورد في تقرير اللجنة العبارة الآتية : « فاذا حصل الاقتراع وقعدت الوزارة ثقة المجلس كان عليها أن ترجع الى الملك لتعرض الأمر عليه أو لترفع استقالتها له . فان أقامها وعين غيرها حائزة لثقة المجلس كان بها . على أن له ألا يقبل الوزارة وأن يحل مجلس النواب ويأمر بإجراء انتخابات جديدة . فاذا أيد المجلس الجديد الوزارة فيها والا كان حتماً أن تستقيل » .  
وأرى حذف هذه العبارة من التقرير جملة .

حضرة عبد اللطيف المكبأتى بك — قاعدة المسئولية تقررت في المحاضر ثم أقيمت أسئلة انتهت بتفسيرات أدت الى اثبات هذه العبارة في التقرير وأنا أضف الى حضرة ماهر بك في طلب حذفها .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذه قاعدة دستورية ولست أوافق البتة على حذفها .

سماعة عبد الحميد مصطفى باشا — العلة التي دعت الى ذكر هذه العبارة في تقرير اللجنة ان الوزارة قد تقتضى المجلس رايه في سياستها فلا يوافق عليها في حين يرى الملك ان الامة في الواقع على راي الوزارة لا على راي المجلس . فليس هناك طريقة لتعرف راي الامة صراحة في ذلك النزاع الا بجل المجلس وتعرف راي الامة بالانتخابات الجديدة .

حضرة عبد اللطيف المسكباني بك — ارى ان نحذف هذه العبارة من التقرير وان يحذف كذلك كل ما يتعلق بها في محاضر الجلسات . بحيث اترك الامر للمجلس ينظمه عند وقوعه .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — قرار الهيئة بالخذف هو قضاء في المسألة وتنظيم لها من الآن .

حضرة محمود أبو النصر بك — لا سبيل الى تعرف راي الامة الا بعمل المجلس .

حضرة علي ماهر بك — القاعدة ان كل من يعمل باسم غيره يقدم حسابه اليه . والاثر الظاهر لهذا ان من حق الموكل ان يتخلص من وكيله اذا أساء الوكالة أو أسرف في أداء ما عهد اليه . هذه قاعدة تنطبق تماما على المسؤولية الوزارية .

الحياة الدستورية تقتضى مسؤولية الوزارة أمام البرلمان بحيث يكون للبرلمان حق التخلّص من الوزارة اذا رآها لا تعمل لمصلحة البلاد .

لقد يفرض أن يقع الخلاف بين الوزارة والمجلس على قانون تجرى أحكامه على البلاد . جرى الانجليز في هذه الحالة على حل المجلس وإعادة الانتخاب ومعنى ذلك التحاكم في ذلك القانون الى الامة وطلب رأيها فيه . ولعل هذه أعدل صورة من صور حل المجلس وقد رأيت احصائية تضمنت أنه في خلال خمس وعشرين سنة تعاقبت فيها ست وزارات سقطت منها أربع بسبب خلاف على قوانين وعمدت الحكومة الى الحل .

على أنه في حالة عدم الثقة بالوزارة لا يجوز بقاؤها في مراكزها . فقولنا بالرجوع الى استفتاء الامة في هذه الحالة انكار على المجلس في أخص خصائصه . ولا يدفع هذا بدعوى عدم اتصال النواب بموكليهم لأن النواب



انما اتخبوا لمدة . وهم فيها عادة على اتصال بهم فكيف مع اعلان عدم الثقة بالوزارة لا نقيم وزنا لرأى المجلس والاصل فيه التعبير عن رأى الأمة استبعادا لسلطة غير موثوق بها .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — تطبيقا للبدا الذى قررناه وهو أن كل سلطة تستمد من الأمة يجب أن تكون الوزارة خاضعة لثقة المجلس فقط وأن هذه الثقة لا يمكن تحديدها حتى تستفى البلاد فيها بالحل بخلاف النزاع الذى يقوم بشأن قانون معين ويخص بخصوصه حل المجلس ، فإن الأمة في هذه الحالة انما تملئ رغبها في شيء معين بالتمتين وهو القانون المذكور ، وإذا سلمنا بأنه يمكن حل المجلس من أجل عدم الثقة بالوزارة فإن ذلك يؤدى الى ان الوزارة تكون مسئولة امام الملك فقط لا امام المجلس .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — قدمت لحضراتكم ان هذه قاعدة دستورية لا يمكن مطلقا الاستغناء عنها . وحذفها الآن من التقرير يكون خطأ اذ يكون معناه اعطاء مجلس النواب من التحكم المطلق في السلطة التنفيذية واسقاط الوزارة ما يشاء . ولو خالف عمله ارادة الأمة وحرمان السلطة التنفيذية من الشكوى للأمة لا يقف هذا المجلس عند حده .

ان عبارة حل المجلس هي التي تشوش علينا وهي التي ينفر الناس منها ببله أنها تكون سلاحا ماضيا في يد السلطة التنفيذية . هذا تحكم المواطنين دون الفكر الصحيح فان هذا السلاح ان كان ماضيا كما يقال هو الدواء الوحيد المتعين لتلك الملة الكبرى علة تحكم المجلس في السلطة التنفيذية أو هو الطريق الوحيد لتعرف رأى الأمة على حقيقته عند ما يظن في نوابها الحياذ عن رأيها والأخذ بها تمكين لسلطة الأمة وجعل المرجع الأخير لها . ورفع لمقامها فوق كل مقام .

حضرة زميلنا على بك ماهر يعرف رجلا من العلماء هو الأستاذ لا براديل أستاذ القانون الدستوري في كلية باريس .

( هنا قال ماهر بك وهو مستشار قضائي خارجية فرنسا ) هذا الأستاذ الذى يعرفه على بك ويحترمه له مؤلف في القانون النظامى مطبوع في سنة ١٩١٢ وما أنا أعلي بعضي أقواله الخاصة بمسألة حل المجلس لعل فيها مقبعا .

قال بصحيفة ٢٩٤ هدد كلامه عن حق الحل الحكومة الملكية :

( اذا قام خلاف بين المجلسين أو بين الحكومة ومجلس النواب أو على العموم بين الأحزاب فان الملك يتدخل ) وتدخل الملك هو بالضرورة باستعمال حق الحل . وقال في الصحيفة نفسها ( ان حق الحل أبعد عن أن يكون مخالفا لروح النظام الجمهورى بل بالعكس ربما كان ألزم في الجمهورية منه في الملكية ) ثم ذكر بعد ذلك بصحيفة ٢٩٥ أن حق الحل يكون للملك أو لرئيس الجمهورية أى أنه يكون لوزارة نفسها .

ثم قال : ( ان الحل يسمح للملك بأن يرقب التوافق بين فكر البرلمان وإرادة الأمة ) وذكر مزايأ حق الحل الذى لرئيس الجمهورية وعمما قاله بالحرف الواحد :

( طالما ظن في البلاد الديمقراطية أن حق الحل سلاح معلق على رأس الأمة وأنه طريقة لاعداد المجالس قبل نهاية مدة نيابتها وأنه أداة لتهديد سلطة الأمة . على أن الأمر على العكس من ذلك فان حق الحل هو الطريقة الوحيدة لتحقيق احترام سلطة الأمة احتراما مطلقا فان المجلس لما كان معينا لأجل محدود يجوز في أثناءه ان يتغير الراى العام فقد يمكن ان تأتى فترة ينقطع فيها المجلس عن التعبير عن إرادة الأمة فالحل يكون اذن وسيلة لاعادة وحدة الارادة بين البرلمان والبلاد تلك الوحدة التى انفصمت عراها مؤقتا . فالحل ليس منناه الاستطالة على سلطة الأمة بل احياة هذه السلطة باستشارة البلاد ) .

هذا ما يقوله الأستاذ لابراديل الذى يعرفه ماهر بك ويحمله والخطأ الذى يعترض عليه بمبارته التى تلوتها هو بذاته ما نسمعه يتردد في بلدنا كلما ذكرت مسألة الحل فأرجو أن يكون في قوله مقنع لنسا وألا نسير وراء العواطف .

قال حضرة ماهر بك أنه لا يعترض على حق الحل فيما يتعلق بالخلاف الذى يحصل بشأن القوانين ولكن الخلاف الذى يؤدى إلى تقرير عدم الثقة بالوزارة هو الخلاف فى أمر سياسى قد لا يكون محدودا ، لست أرى محلا لهذا التدقيق فان الخلاف السياسى الذى يقوم بين المجلس والحكومة ويترب عليه قرار

الثقة وعدمها يكون دائما أمرا معروفا ولئن جاز الحل لخلاف بشأن قانون من القوانين فإنه يجوز من باب أولى في شأن المسائل السياسية فإن خطأ المجلس في السياسة قد يجر على البلاد ويلات عظيمة بخلاف الخطأ في قانون من القوانين إذ هو يمكن تغييره والتأويل في كل وقت .

ومع ذلك فاني لعدم إطالة الكلام أعرض رأى الأستاذ لا براديل نفسه في هذه النقطة : ( قد يكون الحل أيضا وزاريا ، فإذا كان الوزراء مسئولين سياسيا لدى البرلمان فإن حق الحل يسمح للوزارة التي لم تحز الأغلبية في المجلس المنتخب أن تستأف حكمه لدى الأمة . وكل جمهورية ذات نظام برلماني لا يمكنها أن تستغنى عن حق الحل ) — هذه العبارة تفيد من جهة أن الوزارة نفسها حتى في البلاد الجمهورية لها أن تطلب حل مجلس النواب . ومن جهة أخرى هي صريحة في إفادة أن هذا الحق تستعمله مطلقا وعلى الخصوص في الأمور السياسية لأن معنى العبارة برمتها في كلام المؤلف هو مسئولية الوزراء السياسية .

بل أضيف إلى ذلك نقلا عن هذا الكتاب صحيفة ٢٩٥ وما بعدها أن البلاد التي فيها مجلس النواب ينتخب لزم من مدد كسج سنوات أو ست أو خمس فإن الحل يحصل بانتظام قبل نهاية المدة المقررة وذلك لتخفيف وطأة طول مدة النيابة .

فالمسألة إذن فيما يتعلق بحق الحل مطلقا أصبحت واضحة ومن الخطأ بحسب ما أرى حذف العبارة الواردة في التقرير بهذا الخصوص وهي أن الوزارة التي يقرر عدم الثقة بها تستقيل ولكن للملك أن لا يقبل الاستقالة وأن يعرض أمر الخلاف على الأمة بمحل المجلس . ولا يعني إلا أن الأحظ أن استعمال حق الحل لخلاف بين الحكومة والبرلمان ينتج عنه قرار بعدم الثقة بالوزارة لن يكون إلا أند من النادر فإن فيه مسئولية كبرى على الأمرين به وعقابا شديدا لهم ان أتى رأى الأمة مؤيدا برأى المجلس المنحل فالمنافسة في هذا الموضوع ليست كبيرة الفائدة لأنه موضوع غير عملي ..

حضرة على ماهر بك — انى ذكرت جواز الحل في حالة الخلاف بين الوزارة والمجلس بمناسبة تقرير قانون على سبيل التمثيل ولكن الخلاف في

الأمور السياسية حكمه حكمها أى يجوز الحل فيه فى نظرى أيضا . لأن الحل فى نظرى جائز دائما . ولكن الذى أخالف فيه رأى حضرة عبد العزيز بك أنه فى حالة اعلان عدم الثقة بالوزارة يجوز الحل ورأى فى هذا وجوب استقالة الوزارة .

حضرة عبد الحميد بنوى بك — وضع حضرة على بك ماهر أساسا فرفع عليه أن كل وكيل يردى لموكله حسابا حتى اذا رآه قد أساء الوكالة كان من حقه التخلص منه وأطلق هذه القاعدة بكل أحكامها على الوزارة باعتبارها وكالة الهيئة التشريعية .

على أن فى هذا التشبيه بعض التجوز لأن الوزارة وكالة السلطة التنفيذية مشخصة فى الملك ووكالة من جهة أخرى عن السلطة التشريعية . فاذا بدا رأى لاحد الأصلين وغالقه الآخر فيه فامضاء أحد الرأيين ترجيح من غير مرجح . فالحل هو الرجوع الى الأصل الأكبر وهو الأمة والاحتكام إليها فى ذلك الخلاف . هنالك مسألة أخرى وهى أن الواقع أن الثقة فى المجالس النيابية لا تصرف الا الى معنى السياسية . والسياسة لها صور متعددة فمرة تكون فى وضع قانون وفى مرة أخرى تكون فى تصرفات إدارية وقد يكون للبلد رأى فى كل منها فاذا كان حقا أن يتعرف حكمه فى أحدهما كان كذلك حقا أن يتعرف رأيه فى الآخر . الا أن مسألة الثقة قد أسى فهمها فى مصر اذ صرّفها الناس الى الأشخاص لا الأعمال والمبادئ .

سمحة السيد عبد الحميد البكرى — أقترح اثبات النص الآتى :

« الوزراء مسؤولون بالتضامن لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للأمة وبالافراد عن كل اجراء مخالف للقوانين يقع منهم أو من مرؤوسهم أثناء تأدية وظائفهم . واذا أقترح المجلس التصويت على الثقة بالوزارة أو طلبت الوزارة ذلك أو عرضت مشروعا على المجلس واشترطت أنه اذا لم يقرر تستعمل وقرر ثلاثة أرباع أعضاء مجلس النواب الحاضرين عدم الثقة بالوزارة فى الحاليتين الأوليين أو رفض المشروع فى الحالة الثالثة تسقط الوزارة جبا وتترك مقاليد الحكم لغيرها .

وسبب وضع النص على هذا الأسلوب أن القوانين الدستورية وأعمال

الأمم البرلمانية كلها على هذا المبدأ كما هو معلوم للخاص والعام ومعان في كل الجرائد . وأن مبدأ المسؤولية الوزارية هو محور النظام الدستوري وجوهره والشرط الأساسي للحرية السياسية في كل بلد من البلدان . وليس للمسئولية الوزارية سوى معنى واحد وعرف واحد وهو أن يتحتم على الوزارة الاستقالة اذا فقدت ثقة أغلبية مجلس النواب فلها متى فقدت هذه الثقة فقد فقدت ثقة الأمة بأجمعها بفقدان ثقة نوابها . فلا معنى بعد ذلك لأن تبقى الوزارة في مناصبها وتباشر شيئا من أعمال الأمة وبالجملة فلا معنى للدستور بدون أن ينص فيه على المسؤولية الوزارية الصحيحة بالمعنى المذكور — راجع كتاب الحقوق الدستورية ف مورو ص ٣٨٦ — ٣٩٠ طبعة سنة ١٩٢١ وفيها شرح المؤلف أحوالا مختلفة تتعلق بضرورة استقالة الوزارة اذا لم تحز ثقة مجلس النواب .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء على طلب حضرة على ماهر بك حذف الجملة التي طلب حذفها من التقرير .  
تقرر بأغلبية الآراء عدم حذفها .

وفي صفحة ٨٣ من مجموعة المحاضر عادت الهيئة لبحث موضوع الاقتراع على الثقة بالوزارة .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — لنبحث الآن في التفسير الذي وضعت اللجنة الفرعية في تقريرها عن المبدأ ٧٧ الخاص بمسئولية الوزارة أمام مجلس النواب والذي يقضي بجواز بقاء الوزارة مع تقرير مجلس النواب عدم الثقة بها وحل المجلس . وأطلب عدم الأخذ بهذا التفسير واستبداله به أنه اذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة يجب حتما سقوطها « والاسباب هي :  
أولا — ما قررناه من أن الأمة مصدر كل سلطة والمجلس هو النائب عن الأمة .

ثانيا — إن حل المجلس يمكن قبوله اذا وقع الخلاف على قانون أقره المجلس ورفضه الملك أو نحو ذلك بما يراذ معرفة رأى الأمة فيه وفي هذه الحالة تبدى الأمة رأيها في أمر معين . أما اذا كان الخلاف لأمور غير معينة

فلا يجوز حل المجلس مطلقا لانه في هذه الحالة لا يكون أمام الأمة شيء معين يراد استفتاءها فيه .

أما اذا أخذنا بالتفسير الذى وضعته اللجنة الفرعية فإن الوزارة تصيح في غير حاجة للحصول على ثقة المجلس اكثفاء بثقة الملك بها . لهذا يجب أن يبين صراحة أنه اذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة يجب عليها حتما أن تستقيل . وهذا لا يتأتى الا باستبدال التفسير الأول بالتفسير الذى عرضته .

سماعة عبد الحميد مصطفى باشا — لم تحصل مناقشة في مبدأ من المبادئ التى قررتها اللجنة الفرعية أكثر مما حصل في هذا المبدأ وحضرة المكباتى بك أعاد الآن ما سمعناه في الجلسات السابقة والرد عليه سيكون طبعاً هو ما أوجب به في تلك الجلسات . ولكن الشيء الذى بلغت النظر اليوم هو أنه في المرات السابقة كانت المعارض على تفسير اللجنة الفرعية يقنع بحذف هذا التفسير أما اليوم فإن حضرة المكباتى بك يعرض استبداله بتفسير آخر يناقضه . وأول دليل قدمه هو أن الأمة مصدر كل سلطة فتجيبه على ذلك بأننا ما وافقنا على تفسير اللجنة الفرعية الا لأن الأمة مصدر كل سلطة فيجب معرفة رأيها عند وقوع الخلاف بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية . النواب يمثلون الأمة ولكن ليس لهم مطلقاً أن يقرروا رأياً يخالف رأيها فاذا وقع شك في أن ما قرره المجلس يخالف رأى الأمة وجب الرجوع اليها لأنها مصدر كل سلطة . ليس في بلادنا أحزاب سياسية ترشح الأعضاء في دوائر الانتخاب ليعرف المنتخبون أميال وآراء الأعضاء بحسب الأحزاب التى ينتمون اليها . لذلك لا يسهل مطلقاً معرفة ما اذا كان النواب يمثلون رأى الأمة حقيقة عند وقوع الخلاف بين السلطين . وقد رأينا أن خير حل للخلاف هو أن نلجأ الى الأمة نفسها لاستفتاءها ومعرفة رأيها .

والدليل الثانى الذى قدمه حضرة مكباتى بك هو جواز حل المجلس لخلاف على قانون يراد معرفة رأى الأمة فيه ولا يجوز في غير ذلك . وجوابى على هذا أن السياسة العامة للوزارة تتكيف في أوامر واجراءات وقوانين فهل اذا وقع الخلاف على جزء من السياسة يسلمون بالرجوع الى الأمة وإذا وقع على الكل لا يجيزون ذلك .

حضرة على ماهر بك — وكيف تتحقق المسؤولية الوزارية اذا جاز بقاء الوزارة التي لم تحز ثقة المجلس وحل المجلس نفسه .  
سعادة عبد الحيد مصطفى باشا — ليس من السهل على كل وزارة يقرر المجلس عدم الثقة بها أن تطلب حل المجلس . بل الوزير يفضل الاستقالة على هذا . ولكن مصلحة الأمة فوق كل شيء . فقد يكون الخلاف على مسائل يتوقف عليها مستقبل الأمة . وتعتقد الوزارة أن المجلس لم يعبر فيها عن رأى الأمة التي قد تشارك الوزارة رأيها . في مثل هذه الحالة يجب الرجوع لرأى الأمة لهذا أقترح بقاء تفسير اللجنة الفرعية الذى سبق أن أقرته اللجنة العامة كما هو .

حضرة على المتزلاوى بك — لا اكتفى باستبدال تفسير اللجنة الفرعية بتفسير آخر كما طلب حضرة المكباتى بك بل أطلب ان يضاف إلى المبدأ الرابع عشر ونصه : « يكون لمجلس النواب وحده حق تقرير عدم الثقة بالوزارة » ، نصاً آخر وهو ( متى قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة وجب على الوزارة أن تستقيل ) لانه لا يصح مطلقاً ان المجلس يقرر عدم الثقة بالوزارة فتبقى الوزارة فى مجلسها ويحل المجلس الذى ينوب عن الأمة ويمثلها ويقال ان هذا تأييد لسلطة الأمة . يجوز أن المجلس يوافق على سياسة الوزارة ولكنه يعتقد ان رجالها لا يستطيعون تنفيذ هذه السياسة او يتساهلون فى تنفيذها ويود استبدالهم بمن هم اقدر منهم فيقرر عدم الثقة بهم .

حضرة على ماهر بك — تفسيراً لعبارة حضرة المتزلاوى بك أقول أن السياسة فى فرنسا من بعد الحرب ظلت واحدة ولكن الوزارات تعاقبت وتأتى الواحدة منها فتقرر أنها ستنتج سياسة الوزارة السالفة بلا تغيير فى بروجرامها السياسى . فلماذا اذن تبدلت الوزارات ؟ أقول تبدلت لعدم الثقة فى أشخاص رجالها من حيث التشدد فى تنفيذ السياسة المتفق عليها .  
لا تكون الوزارة قوية الا اذا حازت ثقة الملك والمجلس معا وفى انجلترا سقطت وزارات كثيرة لأنها لم تكن حائزة ثقة الملك . مع أن الملك لم تكن له سياسة خاصة .

لهذا يجب أن تكون الوزارة حاصلة على ثقة السلطتين .

حاضرة على المنزلاوى بك — لا يكون لنا دستور حقيقى الا اذا تقرر وجوب سقوط الوزارة عند تقرير عدم الثقة بها . أما حق الحل لحق عام قائم بذاته وللملك فى كل وقت أن يحل المجلس اذا رأى ذلك .

حاضرة توفيق دوس بك — وكيف يوفق حضرة المنزلاوى بك بين تخيم الاستقالة عند عدم الثقة . وبين حق الملك فى حل المجلس فى كل وقت . لنفرض أن وزارة لم تحز ثقة المجلس فرفضت استقالتها للملك فقبلها ثم عين نفس الوزراء ثانياً أو وزراء من مبدئهم ورأيهم وقرر حل المجلس واجراء انتخابات جديدة . أليس للملك هذا الحق ؟

حاضرة على المنزلاوى بك — الملك لا يلجأ لحل المجلس الا اذا عرف أن البلاد تؤيده .

حاضرة توفيق دوس بك — فى جميع الأحوال لا يقع الحل الا اذا وثق الملك من تأييد البلاد له فى ذلك .

حاضرة عبد اللطيف المكباتى بك — لا يحل الملك المجلس ويستيق الوزارة التى لم تحز ثقة المجلس الا اذا أراد انقلاباً سياسياً .

حاضرة على ماهر بك — ما فرضه حضرة دوس بك ينقصه شئ واحد وهو أن الوزارة الجديدة سواء كانت هى الوزارة التى لم تحز ثقة المجلس أو غيرها من مبدئها لا يمكنها أن توافق الملك على حل المجلس قبل أن تقدم للبرلمان ليعلم ثقته بها ويبرمجها .

حاضرة توفيق دوس بك — وهل هناك مانع قانونى يمنعه من أن توافق على الحل دون أن تقدم للمجلس .

حاضرة على ماهر بك — عملياً هذا لا يكون .

حاضرة عبد العزيز فهمى بك — ان التفسير الوارد فى تقرير اللجنة الفرعية هو التفسير القانونى المضبوط . لأن حق الحل حق مطلق للملك لا يمكن تحديده . وقد أقر ذلك كل من تكلم من المعارضين لهذا التفسير ولكنهم أرادوا أن يقيده بطريقة ملتوية .

لا يوجد دستور فى العالم ينص على مثل ما يريد حضرة المنزلاوى بك أن ينص عليه فى دستورنا الا الدستور التركى الذى قرر فى سنة ١٩٠٩ اضافة



مثل النص الآتي للدستور :

« إذا قرر مجلس النواب أن لا ثقة له في أحد الوزراء وجب على الوزير الخروج من الوزارة . فإذا كان القرار خاصاً برئيس الوزراء فالوزارة كلها تستقيل .

هذا كل ما استطاع الأتراك أن يقولوه في ثورتهم . ولم يقولوا أبداً وعلى الملك قبول الاستقالة .

حضرة على المنزلاوى بك — ومن الذى قال بوجوب قبول الاستقالة ؟  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — أقول أن الأتراك لم يقولوا ( ويجب قبول الاستقالة ) لأن هذا يتعارض مع حق الحل المطلق . فإرضاء للمعارضين دونوا في الدستور النص العثماني مع العلم بأنه لا يلزم الملك بقبول الاستقالة ولا يفيد حق الحل مطلقاً .

حضرة زكريا نامق بك — التفسير الذى جاء في تقرير اللجنة الفرعية عن المبدأ ٧٧ هو الذى أثار كل هذه المناقشات كما أثار سنخ الكثيرين . لأنه يشعر بأن لا مسئولية على الوزارة . إذ العبارة مطلقة وتشعر بأنه يجوز حل المجلس كلما اُتُرح على عدم الثقة بالوزارة . مع أننا نعتقد أن الحل لا يكون إلا في حالة استثنائية محضنة ولا يلجأ إليه إلا إذا رأى الملك أن الرأى العام يؤيد الوزارة في سياستها ولا يوافق المجلس على رأيه فيها . هذه هي الحالة التى يجوز فيها حل المجلس لذلك أقترح تغيير عبارة التفسير المدونة في تقرير اللجنة الفرعية بما يفيد ذلك .

إذا قرأنا تفسير اللجنة الفرعية لا نجد فيه كلمة واحدة تشير الى الظروف الاستثنائية التى يقع فيها الحل .

حضرة توفيق دوس بك — ومن القاضي الذى يقدر هذه الظروف الاستثنائية ؟

حضرة زكريا نامق بك — هو الملك . ولهذا أعرض على حضراتكم نصاً جديداً يؤخذ به بدل التفسير الذى ذكر في تقرير اللجنة الفرعية عن المبدأ ٧٧ ويذكر في التقرير النهائي وهذا هو :

« إن الأصل في عدم الثقة بامتناع الوزارة وقبول تلك الإستقالة إلا

أنه يجوز بطريقة استثنائية الرجوع الى رأى الأمة في ذلك إذا ظهر أن المجلس لا يعبر في عدم الثقة عن رأى الأمة .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - تسأل حضرة على ماهر بك في أوائل هذه الجلسة كيف تتحقق المسؤولية الوزارية إذا جاز بقاء الوزارة التي لم تحز ثقة المجلس - فاجبته أن عبارة التقرير المقترض عليها هي أشبه بفقهاء القانون منها بالتشريع لأنها تدور على اقتراضات لا على أحكام . والواقع أن تقرير المسؤولية الوزارية وبناء الحكم المترتب عليها لا يتوقف على ذكر حق الحل معها بل لكل منهما حكم قائم بذاته . والعرف الدستوري يقضى باستقالة الوزارة متى اقترح بعدم الثقة بها دون أن يكون في أى دستور نص بذلك . هذا حكم قائم بذاته . وكذلك حكم الحل قائم بذاته . ولم يعد أى دستور الحالات التي يحصل فيها حل المجلس . ولسوء الحظ جمعت عبارة التقرير بين الحكمين ( المسؤولية الوزارية والحل ) في جملة واحدة فظن أن بينهما تلازما لا فكك له والواقع ان كلا منهما مستقل ولكن قد يقع بينهما شيء من التفاعل في ظروف استثنائية يقتضى وجود حل كالذى ورد في التقرير .

سأل حضرة ماهر بك كيف تتحقق المسؤولية الوزارية اذا جاز بقاء وزارة لم تحز ثقة المجلس . وأنا اتساءل ايضا كيف يتحقق حق الحل اذا لم يمكن استعماله في كل ظرف . حضرة المنزلاوى بك قال ان للملك حق الحل في اى وقت . ثم عقب ذلك بما يفهم منه عدم جواز الحل عند ما يقترح على عدم الثقة بالوزارة . فان كان هذا ما قصدته فليذكر لنا نصا دستوريا ذكر فيه هذا الاستثناء .

حضرة على المنزلاوى بك - قلت ان حق الحل حق عام .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - نحن لا نبتدع في تشريعنا ولكننا وقت حتى اذا اقترح بعدم الثقة بالوزارة . ولكن حق الحل والمسؤولية للوزارة مسألتان مستقلتان تمام الاستقلال ولو أنه قد يحصل بينهما تفاعل في بعض الاحيان .

حضرة على ماهر بك - لم يحصل في بلد دستورى ان اقترح على عدم

الثقة بالوزارة فبقيت الوزارة وحل المجلس.

حضرة عبد الحميد بدوى بك — نحن لا نتبدع في تشريعنا ولكننا نأخذ المبادئ عن الدساتير الأخرى فإن كانت هذه المبادئ لم تنتج مطلقا إن حل مجلس عقب إقراره على عدم الثقة بالوزارة فيكون الحال عندنا كذلك. ولكن منطقيا هذا الفرض ليس ممتعا.

والنص عليه في تفسير اللجنة الفرعية لا يفيد حصوله دوما.  
حضرة على ماهر بك — بناء على نظرية بدوى بك أطلب حذف الفقرة الخاصة بذلك من تقرير اللجنة الفرعية.

سماعة عبد الحميد مصطفى باشا — الحذف الآن يفيد المدول عما جاء في تفسير اللجنة الفرعية.

حضرة عبد العزيز فهمى بك — وأنا بناء على ما أبداه حضرة بدوى بك أطلب بقاء الفقرة لا حذفها.

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — لا تنسوا أننا أمة كانت خاضعة للاستبداد زمنا طويلا والآن تريد أن تستنشق نسيم الحرية فلا يجوز أن نضع في سبيلها عقبات تحول بينها وبين ما ترى إليه.

قد تعرض مسائل هامة لا يسهل تكييفها فيقع بسببها تصادم بين الملك والمجلس. فيجب أن نصف من الآن العلاج الناجع ولا أرى لذلك إلا وجوب استقالة الوزارة متى فقدت ثقة المجلس. بدون هذا تحصل مشادة بين الملك والمجلس. فالملك يرى وهو فرد أنه أقدر على تعرف رأى الأمة الحقيقي من مجلس نوابها المنتخب لتمثيلها فيقرر حل المجلس ليعرف رأى الأمة فيقع التصادم الذى لا تريده ونسعى لإتقائه ولو اقتضى ذلك تحديد حق الملك في حل المجلس. حقا لا يوجد في الدساتير نص يقيد حق الحل. ولكن نظام الأحزاب والرقى العام في البلاد الأوروبية يغنيان عن ذلك النص هناك ولا مانع قانونيا بمنعنا من النص عليه في دستورنا.

سماعة عبد الحميد مصطفى باشا — عبارة التفرز في هذا الموضع مهمة. وقد فهم منها أن حل المجلس متلازم مع قرار عدم الثقة بالوزارة. فنعا لهذا يمكن إيضاح الموضوع في التقرير النهائى الذى سترفعه اللجنة مع مشروعها

فبين فيه أن حل المجلس أمر استثنائي لا يلجأ إليه إلا إذا تبين أن المجلس لا يعبر عن رأى الأمة .

فضيلة الشيخ بحيث - تعلمون أننا قسمنا المبادئ الدستورية الى اقسام فذكرنا اختصاص المجلسين وجعلنا من اختصاص مجلس النواب الاقتراع على الثقة بالوزارة . ثم انتقلنا الى حقوق الملك وقررنا أن للملك حق حل المجلس فينتج من ذلك أن المسؤولية الوزارية حكم قائم بذاته كما أن حل المجلس حق مطلق قائم بذاته ولا معنى للجمع بينهما بل يجب على الوزارة اذا فقدت الثقة أن تستقيل وهذا هو المعمول به في سائر البلاد الدستورية ولا يناقض حق الملك في حل المجلس . واذا كان دستور في العالم تعرض لأمر الحل عندما تفقد الوزارة ثقة المجلس فاذكروه لنا .

حضرة محمود أبو النصر بك - سمعتم حضراتكم أن ليس في دستور من دساتير العالم نص يقضى بوجوب سقوط الوزارة عندما يقرر المجلس عدم الثقة بها مع أن قوام هذه الدساتير سلطة الأمة . فلا يعيب دستورنا عدم وجود هذا النص فيه . ولا يعتبر هذا تنكرا لسلطة الأمة . الذين يقولون منا بوجوب الاستقالة عند قرار عدم الثقة يتمسكون بأن المجلس يمثل الأمة ولكنه تمثيل اعتباري أكثر منه حقيقي . والقاتلون بجواز الحل يريدون أن يتبنوا رأى الأمة الحقيقي لا الاعتباري . ولو أن كلا منهما متمسك بسلطة الأمة . لاجل هذا أرى بقاء المادة والتفسير على أصلهما .

حضرة محمد علي بك - أرى أن يستبدل نص المادة الرابع عشر بنص الدستور العثماني الذي أشار إليه حضرة عبد العزيز بك . وأن يذكر في تقرير اللجنة النهائي تفسير لهذا النص الجديد يمحو أثر عبارة التقرير التي أثارته كل هذه المناقشات .

من مزايانا النص العثماني أنه يسهل معه التخلص من وزير على انفراد اذا كان عدم الثقة قاصرا عليه ومن رأيت أن الوزارة اذا فقدت ثقة مجلس النواب يجب حتما أن تستقيل . كما أن للملك الحق المطلق في أن يحل المجلس في أى وقت أراد . ويجب تنفيذ القاعدتين الى نهايتهما .

قد يرى الملك أن الوزارة التي اقترح بعدم الثقة بها أشع للبلاد وحائرة

لثقة الأمة فله بعد أن يقبلها أن يعيدها الى مراكرها كما حصل أخيرا في إيطاليا فقد اقترح بعدم الثقة بوزارة فكنتا فاستقالا وقبلت الاستقالة ولكن الملك عين الرئيس المستقيل رئيسا للوزارة الجديدة . وتقدمت للمجلس فأولاهما ثقته . قد يقال اذا كان للملك حق إعادة الوزارة المستقيلة الى مراكر الحكم فلماذا يحتم قبول الاستقالة ولا يترك له الخيار في قبولها أو رفضها .

وعلى هذا يجب بأن الفرق عظيم بين رفض الاستقالة وبين قبولها وإعادة تشكيل الوزارة نفسها ولو أن عبارة التقرير لم تفرق بين الحالتين . لأن قبول الاستقالة تنفيذا لقرار المجلس . أما إعادة تعيينها فحق للملك بصفته الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية وله حق تعيين الوزراء واقتلهم كما أن ابتعاد الوزارة عن الملك بعد قبول الاستقالة يجعل الملك حرا في تقدير جواز إعادة الوزارة مرة أخرى أم لا وهذا لاشك أمر استثنائي لا يحصل إلا في أحوال نادرة .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — لى سؤال أريد عرضه على حضراتكم اذا كان من واجب الوزارة أن تستقيل اذا فقدت ثقة المجلس فهل ترون أنه يجب على الملك أن يقبل الاستقالة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — هذا ما نريده .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — للملك أن يقبل الاستقالة وله أن لا يقبلها ويحل المجلس .

حضرة توفيق دوس بك — نحن نحوم حول نقطة أساسية يجب الفصل فيها أولا وهي : هل حق الحل مطلق أو مقيد .

حضرة محمد على بك — رأي دائما أنه يجب أخذ رأى مجلس الشيوخ فى ذلك .

حضرة على المنزلاوى بك — نحن لم نتعرض لهذه المسألة وليست الآن محل بحث .

حضرة توفيق دوس بك — هذا فى صلب الموضوع إذ لا معنى للقول بأن الملك لا يستطيع رفض الاستقالة إلا اذا كان غرضنا تقييد حق الحل فيجب أن نقرر أولا هل حق الحل مطلق أو مقيد ثم ننقل الى وجوب

استقالة الوزارة عند قرار عدم الثقة بها .

حضرة علي ماهر بك — يوجد فرق كبير جدا بين وضع نص في الدستور يقيد حق الحل وبين عدم تطبيق حق الحل عليا . اذا ذكر في الدستور نص يقيد حق الحل اتخذ مجلس النواب هذا النص سلاحا ضد كل وزارة يعلن عدم الثقة بها في كل وقت . وهذا خطر جدا كخطر النص على اطلاق حق الحل . المرونة واجبة في هذا الموقف ولذلك أطلب حذف التفسير وترك الأمر للتقاليد البرلمانية .

سعادة عبد الحميد مصفى باشا — يظهر أن حضرة ماهر بك يسلم بوجود حالات يقرر فيها المجلس عدم الثقة بالوزارة ولا يلزم معها أن تستقيل الوزارة .

حضرة علي ماهر بك — الذى أراه هو أنه لا ينص في الدستور على تقييد حق الحل حتى لا يستبد المجلس بالوزارة . وأطلب أن لا يؤخذ رأى على سؤال حضرة دوس بك لأنه ليس بحاسم في الموضوع . حصلت مناقشة في أى الاقتراحات يؤخذ عليه رأى أولا فتقرر أن يؤخذ رأى على حذف نص الفقرة المفسرة للمبدأ ٧٧ من تقرير اللجنة القرعية أو تعديله .

ثم تقرر باغلبية الآراء تعديل عبارة التفسير .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أقترح أن يعدل التفسير كالآتي : اذا حصل الاقتراع وقضت الوزارة ثقة المجلس كان عليها أن ترجع الى الملك لتعرض الأمر عليه ولترفع استقالتها له على أن له استثنائيا إذا رأى أن مجلس النواب أصبح لا يعبر عن رأى الأمة أن لا يقبل الاستقالة وأن يحل المجلس .

حضرة زكريا نامق بك — الأصل في حالة عدم الثقة أن تستقيل الوزارة وأن تقبل الاستقالة ولكن بطريقة استثنائية اذا ظهر للملك أن المجلس أصبح لا يعبر عن رأى الأمة أن لا يقبل الاستقالة ويأمر بحل المجلس وأقترح أخذ رأى على التعديل الذى عرضته أولا .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أنا متنازل عن اقتراحى وأضرم الى تعديل حضرة زكريا بك .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — التعديل الذى اقترح أخذ الرأى عليه هو : ( اذا اقترح المجلس بعدم الثقة بالوزارة تستقبل الوزارة ويتبع فى هذا الصدد ما هو متبع عادة فى البرلمانات الأوربية وخصوصا برلمان إنجلترا ) .

معالى الرئيس — يؤخذ الرأى على قبول التفسير الذى عرضه حضرة زكريا بك أو التفسير المعروض من حضرة المكباتى بك .  
أخذ الرأى فتقرر بالأغلبية قبول تفسير حضرة زكريا بك وهذا نصه :  
« ان الأصل فى عدم الثقة استقالة الوزارة وقبول تلك الاستقالة الا أنه يجوز بطريقة استثنائية الرجوع الى رأى الأمة فى ذلك اذا ظهر أن المجلس لا يعبر فى عدم الثقة عن رأى الأمة .  
وأن يذكر هذا التفسير فى تقرير اللجنة النهائى .

وفى اليوم التالى ( صفحة ٨٨ من مجموعة المحاضر ) عادت الهيئة للنقاش فى هذا المبدأ .

حضرة على المنزلاوى بك — قررت الهيئة أمس تعديل التفسير الوارد بالقرار فيما يتعلق بالمسئولية الوزارية وبجى الاقتراح الذى قدمته ولم تؤخذ عليه الآراء واقتراحى هو أن يزداد على المادة ١٤ العبارة الآتية ( ومتى قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل ) فأطلب إضافتها الى المادة المذكورة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أرى أن هذا النص مستفاد من التفسير التى وضع بالأمس .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — الأفضل أن ينقل التفسير الى النصوص وأن لا يضيف النص الذى يقترحه حضرة على بك المنزلاوى .

حضرة توفيق دوس بك — توفيقا بين الرايين يمكن أن نجعل اقتراح حضرة على بك المنزلاوى كتكميل للتفسير الذى وضعناه أمس .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أريد أن أسأل حضرة على بك هل

التفسير الذى وضعناه بالأمس ينصب على الاقتراح الذى يقدمه اليوم .  
حضرة على بك المنزلاوى — نعم ينصب عليه وأنا أطلب أن يضاف

الى المادة ١٤

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر أن يضاف الى المادة ١٤ العبارة الآتية :

( إذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل ) .

وفي صفحة ١١٨ من مجموعة المحاضر . أثار أحد الاعضاء موضوعا

هاما يتعلق بالمسئولية الوزارية .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أريد التكلم فى موضوع القرار  
٧٧ الخاص بمسئولية الوزارة واستقالتها وأقترح أن يضاف إلى نصه ما يأتى :  
« ويجب أن يستقيل مع الوزراء من يكون فى درجتهم من الموظفين فى معية  
الملك كرئيس الديوان الملكى ورئيس التشريفات » وذلك طبقا لما يحصل فى  
بعض بلاد أوروبا كأنجلترا . أقترح هذا وأنا أغلص للعرش وللواجب الذى  
تقوم به جميعا . وغرضى من هذا الاقتراح توحيد المبدأ السياسى حتى لا يحصل  
احتكاك بين الوزارة وكبار رجال البلاط ، لأن الملك لا يعمل بمفرده بل  
يسترشد فى آرائه بأراء المقربين من كبار رجال البلاط . فإذا كان هؤلاء  
الرجال ليسوا من رأى الوزارة فى السياسة العامة وقع التنافر بين الوزارة  
والسراى . خصوصا وقد قررنا أن الملك يملك ولا يحكم وإن الوزارة هى  
المسئولة عن السياسة العامة فيجب توحيداً لتلك السياسة أن يكون كبار  
رجال البلاط من رأى الوزارة .

حضرة زكريا نامق بك — ردا على هذا الاقتراح لا يسعنى الا أن  
أقترح أنه اذا سقطت الوزارة فلا يسقط معها وزير الاوقاف لانه لا دخل  
له فى السياسة العامة .

فضيلة الشيخ نجيت — وزير الاوقاف يعين بمرسوم ملكى كسائر  
الوزراء ولكن لا يقوم بأعمال وزارته الا اذا صدر له توكيل من جلالة  
الملك باعتبار أنه ناظر على الاوقاف . وعلى ذلك فالذى يولى وزير الاوقاف  
هو الملك والذى يمد به السلطة هو الملك ولو أنه معين بمرسوم مثل باقى زملائه



الوزراء . هذا بيان لحالة وزير الاوقاف لتحكموا بعد ذلك ان كان يجب أن يسقط مع الوزارة أم لا .

حضرة زكريا نامق بك — طرحت اقتراحى دفعا لاقتراح حضرة مكباتى بك . لاني لم أر الا كنفاء بتنفيذ اقتراحه وعدم الأخذ به بل مبالغة في الاعتراض عليه اقترحت أن لا يسقط وزير الاوقاف اذا سقطت الوزارة وانى متمسك بهذا الاقتراح .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — اقترح حضرة المكباتى بك من المسائل الدقيقة جدا في موضوعها وفي مسئوليتها بالنسبة لها فيجب أن نبحت بلا تطرف وبلا خنوع .

في الواقع أن رجال البلاط الذين في درجة الوزراء يجب خصوصا في عهد التطور الأول أن يكونوا مسئولين أمام الأمة أسوة بالوزراء . ولا تاتى مسئوليتهم لمحض كونهم كبار رجال البلاط بل يجب أن يكونوا وزراء فعلا ولكن بلا وزارة . لان كل مسئولية يجب أن يقابلها حق . فيجب أن يكونوا وزراء بدون وزارة وأن يحضروا مناقشات مجلس الوزراء مقابل الواجب الذى منحلهم إياه . وأنا متفق مع حضرة مكباتى بك في أن بقاء كبار رجال السراى مسئولين أمام الملك دون غيره لا يصح أن يستمر مع أنهم يقومون باعمال هامة جدا للامة ويجب أن يكون للامة اشراف عليهم كما يجب أن يكون لهم صوت مع الوزراء في ادارة الشؤون العامة فيقاسمون الوزراء المسئولية العامة والثقة العامة .

أما عن اقترح زكريا بك فالذى أراه أن كل وزير مهما كان عمله حضر جلسات مجلس الوزراء فهو شريك بذلك في ادارة المملكة ويجب أن يشترك في المسئولية . ومن هنا وجدت فكرة التضامن في المسئولية بين الوزراء .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — مع احترامى لرأى حضرة الهلباوى بك أقول ان اشتراط جعل كبار رجال البلاط وزراء بلا وزارة يحضرون جلسات مجلس الوزراء ويشتركون في مداولاته مع انهم لا يباشرون بالفعل عملا من اعمال الوزارة فيه خطر كبير . ولم أبى اقتراحى على المسئولية

الوزارية بل على وجوب اتحاد الوجهة السياسية بين رجال الوزارة ورجال السراى .

حضرة على المنزلاوى بك — أطلب باعلى صوت رفض اقتراح حضرة المكباتى بك وتعديل حضرة الهلباوى بك ولا محل للنقاشه فيها اذ لا يترتب على ذلك أى منفعة للامة مطلقا . لا أفهم أن كبير الامناء وكبير ديوان الملك يسقطان مع الوزارة مع انهما لا يعملان معا . وليس من المصلحة ان يكونا وزراء بلا وزارة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — فى انجلترا استطاعوا ان يفهموا انه توحيدا للسياسة العامة يسقط مع الوزراء كبار رجال البلاط . فحن نريد ان نأخذ بهذه القاعدة توحيدا للسياسة وحرصا على عدم الخلف ومنعا للاحتكاك المضر .

حضرة على المنزلاوى بك — هل يوجد فى انجلترا قانون ينص على وجوب استقالة كبار رجال السراى مع الوزارة أو هى التقاليد السياسية التى قررت ذلك ؟ ان كانت التقاليد فيجب أن ننظر ما تقررره تقاليدنا . وان كان يوجد نص قانونى فاذكره لنا .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — دستور انجلترا مكون من تقاليد وعادات أصبحت فى حكم القانون . وقد تبين فى انجلترا أنه عند ما يكون رجال السراى من حزب غير حزب الوزارة يؤدى هذا الى مشادة بين السراى والوزارة والى تضارب فى الخطط السياسية لذلك يجب علينا أن نعتبر بتضارب غيرنا ونأخذ بها فى دستورنا .

محضره على المنزلاوى بك — لا يحسن بنا أن نأخذ بالتقاليد الشاذة أمامنا دساتير الحكومات الملكية الأخرى وليس فيها مثل هذا النص لذلك أطلب رفض اقتراح حضرة مكباتى بك وتعديل اقتراح حضرة هلباوى بك .

فضيلة الشيخ بجيت — أطلب رفض اقتراحات حضرات زكريا بك ومكباتى بك وهلباوى بك

أما عن اقتراح حضرة زكريا بك فقد قلت عند بيان وظيفة وزير الاوقاف أنه يعمل بتوكيل من جلالة الملك . ولكن هذا التوكيل خاص بالأعمال

القضائية . وهو في باقى الاعمال كسائر الوزراء يشترك معهم فى سائر الاعمال العامة فحكمه حكمهم .

وأما اقتراح حضرة المكباتى بك فيتوقف على اتفاق عادتنا وتقاليدها مع عادات وتقاليده الانجليز وهذا غير حاصل . فان رئيس البلاط الملكى فى انجلترا له حالة خاصة ويشترك مع الوزراء وليس الحال عندنا كذلك . فان رجال السراى عندنا يعملون كسائر الموظفين العادين وليس لهم مشاركة مع الوزراء .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — حضرة منزلاوى بك يقول (لا يحسن بنا أن نأخذ بالشاذ من التقاليد ) هذا القول قد يكون صحيحا ولكن فى غير هذا الموضوع لانه فى عهد المرحوم السلطان حسين صدر مرسوم بأن يكون رئيس الديوان وكبير الامناء فى درجة الوزراء ولولا أنهم أرادوا أن يتخلوا عن مسؤولية الوزارة لجرى عليهم ما هو حاصل فى انجلترا . ورأى أنهم الآن فى صف واحد مع الوزراء يقبضون مرتباتهم . ويعاملون معاملتهم . فيجب أن يشتركوا مع زملائهم الوزراء فى التضامن سياسيا .

حضرة على المنزلاوى بك — المرحوم السلطان حسين لم يرد إلا أن يحسن مرتبات كبار رجال بلاطه ويرفع من منزلتهم ولم يرد مطلقا أن يجعلهم وزراء مسؤولين أو غير مسؤولين .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — كبار رجال البلاط هم بحكم مركزهم مستشارو جلالة الملك ينصحون الملك فى أغلب الامور . فمن يرد أن يحفظ العرش ويوطد مركزه بحيث لا يقع من الامور ما لا يتفق مع مصلحة البلاد وكرامة جلالة الملك فليؤيد ما طلبته من رجال البلاط مسؤولين أسوة بالوزراء توحيدا للسياسة العامة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — عجيبت لاقتراح حضرة ذكرىا بك وظنفت أنه لم يرد به الا التشدد فى الاعتراض على ما اقترحه حضرة مكباتى بك لولا أنى سمعته يقول أنه متمسك بذلك الاقتراح .

تقوم وزارة الأوقاف بإدارة أملاك الأوقاف التى انقرض أصحابها فهذه الأوقاف لا مالك لها سوى الأمة فيجب أن تكون خاضعة لرقابتها . اذا كان

الملك ناظرا على هذه الاوقاف فلأنها تمحضت للخير العام ولمصلحة الأمة جميعا فأصبحت كالأمالك العامة التي يشرف عليها الحاكم .

كانت الاوقاف تحت اشراف الخليفة فكان يولى القاضى الشرعى الاكبر كما كان يولى الخديوى . وكان للقاضى حق تعيين نظار الاوقاف والآن صارت بلادنا مستقلة . والقاضى الاكبر يعينه ملك مصر . فاذا كانت وزارة الاوقاف تدير أوقافا عين الملك ناظرا عليها من قبل القاضى فى استطاعة البرلمان أن يقرر أن على القاضى الشرعى أن يعين وزير الاوقاف مباشرة ناظرا على تلك الاوقاف .

سلطة الأمة تقضى بأن تكون الامة هى الرقبة على أملاكها وأوقافها . والاوقاف كأمالك الميرى الحرة تديرها الحكومة بارشاد البرلمان . الاوقاف لم تات من جانب الملك بل من جانب الامة فيجب أن تديرها وزارة مسؤولة للبرلمان لا للملك . لا أهم كيف يقال أن وزير الاوقاف لا يكون مسؤولا للأمة عن أعمال وظيفته مع أنه يجب أن يكون مسؤولا للأمة عما تحت يده من أموالها وما يتصرف فيه من مصالحها كمسؤولية وزير المالية وغيره . ليست أعمال مجلس الوزراء قاصرة على السياسة الخارجية بل أهمها المسائل الداخلية كالبوليس والمحاكم والتعليم وإدارة الاملاك التى لا مالك لها ومن ضمنها الاوقاف . وقد علمت أن إيرادها السنوى يربو على مليون جنيه . بناء على هذا يكون الاقتراح فى غير محله لان نتيجته أن يقال أن الملك وحده له التحكم المطلق فى إدارة الاوقاف وهو ما لا يمكن لمصرى أن يقول به .

أما اقتراح حضرة مكباتى بك فليس اقتراحا منكرا ، وان كنت لا أوافق عليه فلأن الحالة التى نحن عليها الآن لا تسمح بالأخذ بهذا الاقتراح وكنت أرجو أن حالتنا تسمح به . لأنكم بعد أن قررتم أن حكومتنا دستورية وأن الوزارة مسؤولة أمام البرلمان . وأن الملك لا يعمل بنفسه وإنما بواسطة وزرائه . وأن الملك غير مسؤول مطلقا . وأن شخصه مقدس وذاته مصونة لا تمس . وأن أى أمر من أوامر الملك لا يخلى الوزير أو الموظف من المسؤولية . بعد كل هذا وجب عليكم أن تحتفظوا بكرامة الملك أن لا تعيث بها وشاية الواشين أو دسيسة الدسائسين وأن تضمنوا لكل فريق حقوقه

والوزارة حقوقها فلا تدعوا في البلاط الملوكي من يدس الدسائس للوزارة بل يجب أن يكون كل من حول الملك على رأى الوزارة حتى لا ينتقد من حول العرش على الوزارة انتقادا يضر بمصلحة البلاد .

لقد جعل الدستور الملك مقدسا مع أنه بشر ككل البشر — الملك يأكل الطعام ويمشى في الأسواق — وله أذن وله شهوات . ولكنه مقدس بحكم الدستور فاذا تركتم بجانب الملك أناسا لهم سياسة وآراء خاصة تخالف سياسة الوزارة يراهم الملك كل يوم . هم كتبه . هم أعوانه . هم خدمه الذين يدخلون عليه ليل نهار . هم أكثر من يسمع الملك من الأمة — وأنا أتكلم على الملوكية عامة لا على الملك الحالي لأن جلالة ملكنا حفظه الله رجل قويم الخلق سعاد في مصلحة البلد — ولكن من الجاز أن يأتي ملك سماع للوشاية ويكون بجانبه من رجال بلاطه من يدس الدسائس للوزارة وهو يعلم أن من حق الملك أن يقيل الوزراء وأن يعين من يختارهم . فهل من مصلحة البلد أن يسقط الملك كل يوم وزارة ويعين غيرها عملا بنصائح رجال بلاطه .

البرلمان يقرر عدم الثقة بوزارة فسقط وتأتى وزارة أخرى موظفو البلاط على غير رأيها . ماذا تعمل الوزارة الجديدة اذا كان موظفو البلاط يسعون لدى الملك ضدها فيعزلون أعمالها ؟ أعلن أن وحدة الفكر بين الوزراء والقائمين حول العرش واجبة ما دتم قررت أن الملك فوق الأحزاب وأن ذاته مقدسة . وأنه يعمل برأى برلمانه ، لذلك أرى أن اقتراح حضرة المكباتى بك في محله ويمكن الأخذ به . ولكن يؤلم ضميرى أن تأخذ به قبل تمديله كاقترح حضرة هلباوى بك . نعم يؤلم ضميرى أن يكون على كبار رجال البلاط أن يتركوا مراكزهم عند سقوط الوزارة دون أن يكون لهم حق حضور جلسات مجلس الوزراء والمداولة معهم . اذ كل وجب يقابله حق . ولكن في اعطاء هذا الحق من الصعوبات مالا يخفى . كما أن حالة بلدنا لا تطيق الأخذ باقتراح حضرة مكباتى بك . لأن الملوكية عندنا لها نمرة وجدة وكل جدة لها شدة والشدة لا تؤخذ بالشدة . وإنما تؤخذ باللين .

وإذا كانت إنجلترا قد قررت هذا وكان سائنا لنا أن نأخذ بما فعلته إنجلترا

فإن الزمن لم يمنح بعد للأخذ بهذا الأمر في بلادنا . بل لنا أسوة بالممالك الأخرى التي لم تأخذ بهذا الحكم . ولتينا نصل إلى ما وصلت إليه بدوننا .  
والخلاصة أنى أرى رفض اقتراح حضرة ذكرى بك . وأتى كل الشك على اقتراح حضرة المكباتى بك وتمديد حضرة الملباوى بك ولكن مع الأسف الشديد أرى أن الظروف الحالية لا تسمح بالأخذ بهما .  
حضرة على المنزلاوى بك — بعد هذه المحاضرة البليغة والحجج التي أدلى بها حضرة عبد العزيز بك لا زلت على رأيي الأول بأن اقتراح حضرة المكباتى بك وتمديد حضرة الملباوى بك يجب رفضهما .

يستج من كلام حضرة عبد العزيز بك أن الملك قد يستمع لحاشيته ضد الوزارة فتكون الوزارة عرضة للسقوط من وقت لآخر . لذلك يجب أن يكون كبير الديوان وكبير الأمانة من رأى الوزارة يسقطون عند سقوطها وهذا كلام له شيء من الوجاهة . ولكن هلا يوجد في بلاط الملك من ليس في درجة الوزراء ويستطيع أن يدس للوزارة عند الملك . وقد يكون له من التأثير عليه أكثر مما لكبير ديوانه وكبير أماناته . إذن الاقتراح لا يمنع الضرر الذي نخشاه فضلا عن أن النظام المقترح لا نظير له في الممالك الأخرى غير أنجلترا . ولدينا متسع من الوقت بعد تشكيل البرلمان أن ينظر في إيجاد هذا النظام أو عدم إيجاده . أما الآن فأطلب رفض اقتراح حضرة مكباتى بك وتمديد حضرة الملباوى .

معالي الرئيس — يؤخذ رأى على اقتراح حضرة ذكرى بك .  
أخذ فتقر بالأغلبية ورفضه .

معالي الرئيس — يؤخذ رأى على اقتراح حضرة المكباتى بك .  
أخذ فتقر بالأغلبية ورفضه .

معالي الرئيس — يؤخذ رأى على تعديل حضرة الملباوى بك .  
أخذ فتقر بالأغلبية ورفضه .

وفي صفحة ١٢١ من مجموعة المحاضر : تليت المادة فوافقت عليها الهيئة وهذا نصها :

« إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل فإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة » .

**مادة ٦٦** — لمجلس النواب ومعه من نواب الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأديبه ولذا تفهم ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثي الآراء .

ومجلس الاعلام المخصوص ومعه من محاكم الوزراء مما يقع منهم من تلك الجرائم . ويعين مجلس النواب من أعضاءه من ينوب تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس .

**مادة ٦٧** — يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة العليا رئيسا ومنه ستة عشر عضوا ثمانية منهم أعضاء مجلس الشيوخ يعينونه بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الاقدمية . وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها ثم من قضائها بترتيب الاقدمية كذلك .

**مادة ٦٨** — يطبق مجلس الاعلام المخصوص قانون العقوبات في الجرائم المخصوص عليها فيه . وتبين في قانونه خاص احوال مسؤولية الوزراء التي لم يتناولها قانونه العقوبات .

**مادة ٦٩** — تصدر الاعلام بالعقوبة من مجلس الاعلام المخصوص بأغلبية اثنى عشر صوتا .

**مادة ٧٠** — الى من صدر قانونه خاص يتكلم مجلس الاعلام المخصوص بنفس طريقة السير في محاكمة الوزراء .

**مادة ٧١** — الوزير الذي يترأس مجلس النواب يوقف همه العمل الى أن يقضى مجلس الاعلام المخصوص في أمره . ولا يمنع استغاثه من اقامة الدعوى عليه أو الاستمرار في محاكمته .

**مادة ٧٢** — لا يجوز العفو عنه الوزير المحكوم عليه من مجلس الاعلام المخصوص الا بموافقة مجلس النواب .

## التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة لمستور: صفحة ٢٧ وما بعدها من مجموعة المحاضر

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لم نذكر عند الكلام عن المسؤولية الوزارية الجمة التي يحاكم اليها الوزير على التهم التي تستد اليه أثناء قيامه بأعماله أو هل يكون ذلك من حق البرلمان أم من حق اختصاص المحاكم العادية

مجلس النواب جلسة

١٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ :

رأى بعض الأعضاء

في تصرف وزير الخارجية

السابق في مسألة شراء دار

للفوضيية المصرية في لندن

المادة ٩ من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٥  
والمادة ١٢ ( فقرة ثانية ) من القانون الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٨٧٥  
والقانون الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٩

والمادة ٩٠ ، ٩١ من دستور بلجيكا  
والقانون البلجيكي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٦٥  
وكذلك القانون الصادر في ١٨ يولييه سنة ١٨٦٩  
والذي عدل في أول أبريل سنة ١٨٧٩

{ المواد ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ،  
٦٩ ، ٧٠ ، ٧١

والمادة ٤٧ من دستور إيطاليا  
والمواد ١٤ ، ٢٦ ، من ٦٦ — ٦٩ من دستور المجر  
والمادة ٣٤ ، ٧٩ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
والمادة ٥٨ من دستور بروسيا  
والمادة ٦٧ من دستور استونيا

سبق أن يتناكب تطورت المسؤولية السياسية للوزراء وكيف تميزت عن المسؤولية الجنائية ( راجع الصلبي على المادة ٦١ ، والمادة ٦٥ ) .

ويمكن أن نشير في هذا المقام الى أن المسانير المختلفة التي صدرت في فرنسا قبل سنة ١٨٧٥ لم تميز بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية السياسية — وأن أول نص ورد عن المسؤولية السياسية هو نص المادة السادسة من القانون الدستوري الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥ — وبهذا تميزت عن المسؤولية الجنائية للنصوص عليا في المادة ١٢ من القانون الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٨٧٥ .  
كذلك سبق أن ذكرنا أن هناك مسؤولية ثالثة — هي المسؤولية المدنية . ويقول العلامة بارطلى في كتابه القانون الدستوري طبعه ١٩٢٣ صفحة ٧٠٥ : ان المسؤوليات الثلاث تتميز بمزاياها :

فالمسؤولية السياسية جزاؤها الاستقالة . والمسؤولية الجنائية جزاؤها يلقى الشخص في جسه أو ماله . والمسؤولية المدنية جزاؤها تبويض من أسباب الضرر .

ويقول أن هذه المسؤوليات الثلاث قد تتحقق عن عمل واحد يأتيه الوزير — مثال ذلك إذا سرق من مال الدولة . فانه يصاب جنائيا ، ورد ما أخذه ، كما يستغل من وظيفته . ومن الواجب أن نميز بين الجرائم التي تقع من الوزراء أثناء تأدية وظائفهم وبين الجرائم التي لا علاقة لها بهذه الوظائف أو بعبارة أخرى الجرائم التي تقع منهم في حياتهم الخاصة . فالأخيرة ليسألون عنها كسائر الأفراد وبما يكون من أجلها أمام المحاكم العادية يطبق عليهم بسببها قانون العقوبات المادي .

أما الأولى فقد نص الدستور مراعاة على من له وحده حق تحريك الاتهام فيها وهو مجلس النواب . كما نص على هيئة خاصة



محمد علي بك — الأولى أن تتبع في هذا الباب النظام الذي درجت عليه  
أكثر الدول وهو أن يكون لمجلس النواب حتى الاتهام وللمجلس الشيوخ  
الرئيس أحد الأعضاء عن  
هذه الجريمة رد عليه بما يلي  
حق المحاكمة .

لما كنتم على أن تطبق هذه الهيئة قانون العقوبات في الجرائم المنصوص عليها فيه على أن يصدر قانون خاص بين أحوال مسؤولية  
الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات كما يصدر قانون آخر لتنظيم إجراءات المحاكمة — وإلى الآن لم تصدر هذه القوانين — رغم  
تصریح البرلمان مرارا برغبته في أن تسرع الحكومة بإصدارها ولكن جميع المحاولات في هذا الموضوع كان نصيبها الفشل التام —  
بل القضاء على الهيئة التي قامت بالمحاكمة .

ولمنا نندرك حجج المعارضين في هذا الرأي إذا رجعنا إلى المذكرة التصورية لدستور سنة ١٩٣٠ التي جاء بها « ولا ترى الوزارة  
مبيرا للإشارة إلى أن قانونا سيصدر بتحديد أحوال المسؤولية الجنائية فإن تطور الأنظمة البرلمانية أهل المسؤولية السياسية على  
المسؤولية الجنائية ولم يد لهذه ذكر أو تطبيق في هذا المصـ . . . وإذا قدر بالرغم ما تقدم أن هيئة ترميمية رأيت أن تنس على  
جرائم خاصة بالوزراء فينبغي ألا تكون العقوبة غير سياسية وألا تمدى الحرمان من الحقوق الوطنية حرمانا مؤقتا أو نهائيا . وذلك  
للإعلام بين العقوبة والجرم الذي هو بطبيعته عمل سياسي والمقصود هنا بالحقوق الوطنية حتى الانتخاب وتولي الوظائف العامة والتحق  
بالرئـ والتأشـ » .

ولكن لا شك في أن ذلك يتناقض مع ما رأته لجنة الدستور من وجوب تقرير مسؤولية جنائية بمجانب المسؤولية السياسية للوزير  
إذ قد تبلغ تصرفات الوزير أو الوزارة حد الجنابة سواء كان ذلك عن إهمال أو عن قصد — قررت اللجنة هذا رغم ما كان ظاهرا  
أمامها في كتب الصراع الأجانب من أن هذا الحق لم يستعمل في أوروبا منذ زمن طويل لأن دقة مراقبة البرلمان لأعمال الوزارة يجعل  
ارتكاب الوزير لجريمة أمرا بعيد الحصول ولكن اللجنة رأيت الأخذ بالأحوط وليس من شك في أنها أصابت فيما ذهبت إليه .

ولو أن هذا التمس في اعتدائي يجر امتيازاً للوزراء إذ يجعلهم غير خاضعين للسلطة القضائية العادية ولا للنيابة الدولية في أية جريمة  
يرتكبونها أثناء مهامهم — ففي قصر حق الاتهام على مجلس النواب وحده تأمهن لهم من دفع الدعوى السوفية كإثبات الأفراد . ولكن  
ينخفض من أثر هذا الامتياز أدران . الأول — أن الأمة مثلة في نوابها هي صاحبة حق الاتهام . الثاني — الرغبة في عدم تريض  
الوزير لآهومات الأفراد التي قد يكون المانع إليها أحد الأفراد عليه ورغبتهم في التل من شرته وإذاعة الأفاعيل والأشاعات حوله .  
ما يصرفه عن أعماله ويضطلع للثقة العامة فيه — بل في الوزارة جميعا .

ويلاحظ أن الدستور خفي أن يسارع الوزير إلى تقديم استقالته خوفا من تحريك الدعوى ضده فنس على أن استقالة الوزير لا تمنع  
من إقامة الدعوى عليه ولا من الاستمرار فيها إن كانت قد بدأت . كما نس على منع الوزير عن العمل إلى أن يقضى المجلس المنصوص  
في أمره . وذلك حتى لا يتمكن الوزير بما له من نفوذ من إخفاء معالم جرمه أو من التأثير على المصـ . كما راعى الدستور في تكوين  
المجلس المنصوص أن يكون ممثلا لهيئة التشريعية والهيئة القضائية — الأولى لأنها تمثل الأمة صاحبة الحق الأول في المراقبة والاطم  
والثانية لأنها تمثل السلطة صاحبة الحق المحفوظ في الفصل في المنازعات والمصـ والتي لها من درجتها واستقلالها خير سبب على إحقاق  
الحق وإقرار العدل بين الناس .

وكان الدستور جد حريص حيث اشترط في المادة ٧٢ عدم جواز الطعن عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المنصوص إلا  
بموافقة مجلس النواب وذلك حتى لا تنهدم المسؤولية الجنائية من أساسها إذا تركنا للملك وحده حق المنع — إذ قد يحمي الملك وزيره  
فيظف عنه بعد أن يكون مجلس النواب الممثل للأمة قد اتهمه وبعد أن يكون المجلس المنصوص قد أدانته — لهذا أراد الدستور  
أن تكون الأمة هي المبرع أولا وآخرأ فهي صاحبة الحق في الاتهام وهي صاحبة الحق في المنع . أما حكمة قصر الموافقة على مجلس  
النواب دون مجلس الشيوخ فلأن هذا الأخير هو القاضي الذي حكم بالإدانة ولو اشتراطنا في الطعن موافقة الملك في هذا حرج عليه  
إذ أن فيه معنى الاعتراف بالخطأ أو التجاوز عن محصله وفي كلا الحالتين إخراج هيئة المجلس أحسن المستوصفينا بتقريرها عنه .

حضرة رفعت باشا — انى أميل الى رأى حضرة محمد على بك لأن الجرائم التى تنسب الى الوزير فى هذه الحالة انما هى جرائم سياسية ورجال السياسة أقدر من رجال القضاء على وزنها وتحديد جهات المسؤولية فيها كما أنه يحسن ابعاد القضاء بقدر الامكان عن الدخول فى المسائل السياسية ، هذا الى أن المحاكم انما ترجع فى تعيين المسؤولية وتوقيع العقوبة الى الجرائم المنصوص عليها فى القانون والجرائم السياسية ليس لها قانون يضبطها ويحدد أنواعها فالعقوبة على الجرائم الوزارية انما يعينها البرلمان طبقا للظروف وطوعا لمقدار المسؤولية السياسية .

حضرة طلعت باشا — تريدون الجرائم التى تقع من الوزراء بسبب وظائفهم .  
( موافقة عامة ) .

والجريمة هى تبديد الأموال لأنه إذا انتفع أنه دفع جزءا من الأموال التى أوثمن عليها ولم يدفع الباقي فكأنه غش موكله واعتنى على حسابه — لهذا أطلب تشكيل لجنة للتحقيق ولا أعلن أن اقتراحى هذا يختلف كثيرا أو قليلا عن اقتراح حضرتى موجهى السؤال لأن الفرض هو بحث المسألة من جميع

ولهذا أجاز الدستور البلجيكي فى المادة ٩١ لمجلس الشيوخ طلب الطعن من الوزير لأنه لا يشترك فى محاكمته اذ أن الوزراء بما يكون أمام محكمة القضاء .

Le Roi ne peut faire grâce au ministre condamné par la cour de cassation que sur la demande de l'un des deux chambres.

وإذا رجعنا الى المصانير الأجنبية نجد أنها تختلف من حيث تعيين الهيئة التى عمّلت حق الاتهام كما تختلف فى تكوين الهيئة التى تتولى المحاكمة .

والدستور الفرنسى ينص على أن مجلس النواب له حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم وفى هذه الحالة يحاكموا أمام مجلس الشيوخ .

Les ministres peuvent être mis en accusation par la chambre des députés pour crimes commis dans l'exercice de leurs fonctions. En ce cas, ils sont jugés par le Sénat.

فى حين نص الدستور البلجيكي على أن تكون المحاكمة أمام محكمة القضاء .

"La chambre des représentants a le droit d'accuser les ministres et de les traduire devant la cour de cassation. ...."

ومثل هذا النص ورد فى الدستور الايطالى أيضا « ان من حق مجلس النواب اتهام الوزراء واحكامهم الى المحكمة العليا » .

La Chambre des députés a le droit d'accuser les ministres du roi et de les traduire devant la Haute Cour de justice.

كما ورد فى الحكم بدستور استونيا .

ونس دستور المانرك على حق تلك ومجلس النواب فى اتهام الوزراء بسبب أعمالهم . وعلى اختصاص المحكمة العليا بالفصل فى هذا الاتهام .

Les ministres peuvent être mis en accusation par le roi ou par le Folketing à raison de leur administration La Haute-Cour juge les accusations ainsi portées contre les ministres.

حضرة رفعت باشا - لذلك أرى أن يكون القضاء قضاء سياسيين أى أعضاء مجلس الشيوخ لأنهم تبحروا فى الأمور السياسية وحذقوها وهم الذين يحسنون تقديرها وإيقاع العقوبة المناسبة لها .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - بدأت مسؤولية الوزراء جنائية ولكن المسؤولية السياسية نسختها تقريبا ونظرا لما فى المسؤولية الوزارية من السهولة والمرونة والكفاية مع ذلك تدرج العرف فى أوروبا الآن على عدم محاكمة الوزراء محاكمة جنائية اكتفاء بمسئوليتهم السياسية أمام البرلمان والوزارة التى يكون فى عملها ما يوقعها موقف المسؤولية الجنائية تسقط ولا تحاكم ولا يقع هذا النوع فى أوروبا الا نادرا جدا وظروف خاصة بل أن بعض الدساتير لا تتضمن الاجرامات التى يجب اتباعها فى أمثال هذه المحاكمات وقد أشير فى دستور فرنسا لسنة ١٨٧٥ الى مشروع اجرامات لمحاكمة رئيس الجمهورية والوزراء ولكنه لم يعمل الى الآن . فهل هناك ما يقضى بالنص على نظام المسؤولية الجنائية للوزراء عندنا .

حضرة محمد على بك - وأظن أنه عمل قانون اجرامات لمحاكمة الوزراء .

حضرة عبد العزيز بك - لا أجد أن هذه الطريقة سليما لها عندنا فان المسؤولية الوزارية كافية . واذا ارتكب أحد الوزراء ما يدعو الى محاكمته جنائيا فله بنا قانون العقوبات وهو كفيل بأمرهم بحيث تكون المحاكمة العادية مختصة فى هذه الحالة بنظر جرائمهم .

حضرة محمد على بك - أرى وجوب النص على هذه المسألة لأن ذلك أصون لمصلحة الوزراء وأحفظ لكرامتهم ، فان مجلس النواب هو الذى يطلب رفع الدعوى ومجلس الشيوخ هو الذى يحكم .

حضرة الهلباوى بك - أريد أن أسأل أولا هل تريدون أن يحاكم الوزير على مسألة لا يعاقب عليها قانون العقوبات ، أظن لا اذن فأى مصلحة فى ألا يحال الوزير الجانى على محكمة الجنائيات .

معالي رفعت باشا - بين يدى الآن كتاب اسمن وهو يؤيد رأى الذى ينهب الى وجوب محاكمة الوزراء أمام محاكم غير المحاكم العادية ، لأنه يخشى أن لا تجرى الاحكام كما ينبغي .

نواحيا فان وجدت مسؤولية جنائية وجبت محاكمة المسئول حتى يكون فى ذلك عبرة لمن تحدته نفسه بالاعتداء على الدستور وإن لم يتضح أن هناك مسؤولية جنائية فيمكن اتباع الطريق المدعى .

وذكر عضو آخر أن المواد ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٣ من قانون العقوبات تطبق على تصرفات الوزير المذكور .

وأخيرا طلبت الوزارة مهلة أسبوع للرد .

وفى نفس هذه الجلسة تقدم اقتراح من أحد الأعضاء ( الدكتور حافظ ضيفى بك ) هذا نصه «أطلب من هيئة المجلس المقرر أن توافق على أن يطالب وزير الخارجية والمالية أحمد زيور باشا سفير روما الأسبق وأحد ذو الفقار باشا سفير روما السابق برد المبالغ التى استوليا عليها علما من جراء قرارات أصدرها الأول بصفته وزيرا للمالية

حضرة الملباوى بك — لست أرى محلا لذلك . فان الوزير متى قدم الى المحاكمة فان يصبح له من قوة السلطان ما يمنع المحكمة من القيام بواجبها ازاله .

حضرة عبد الحيد بدوى بك — يجب الاعتبار بما قد يؤول اليه النظام التباي عندنا وما قد يتفرع عنه من انشاء الاحزاب ومن الأمور الجائزة مع النظام الحزبى أن الوزارة الجديدة تعتمد الى التشهير بسيئات الوزارة السابقة ، وقد نرى من أفضل الوسائل لهذا محاكمة أفرادها فلو أنه جرت المحاكمة بالطريق العادى وكان رفع الدعوى من شئون النيابة فان ذلك لا يخلو من الخطر لأن لوزير الحقانية سلطة عليها لا تنكر فالأولى إيجاد بعض الرقابة والضوابط وذلك بأن يعطى المجلس التباي على الأقل سلطة الاذن برفع الدعوى هذا اذا لم يعط مجلس الشيوخ حق المحاكمة وما دامت الجرائم التى يمكن أن يحاكم عليها الوزراء بهذه الصورة لا تخرج عن الحياة العظمى من نحو تخايرة الاعداء والتراخى فى الدفاع عن الوطن وما الى ذلك . وأن المجلس التباي مهما يكن من غلبة حزب الوزارة الجديدة فيه أحسن تقديرا وأخلص نية وأرقى سلطة فى رفع مثل هذه الدعوى لثبات مركزه على العموم وضمان مركز أعضائه بوجه خاص فى هذه القاعدة ضمان الوزراء وصون البصلحة العامة وأسرار الدولة وأعمالها من البذل والتشهير تحت تأثير الخصومات الحزبية والعداوات الشخصية .

معالي رفعت باشا — يقول اسمى : « انه مهما كان من خطر الجريمة السياسية فانها فى اعتبار الناس لا تعرض مرتكبها للاحتقار الذى يستهدف له مرتكب الجريمة العادية غير السياسية ولتحقيق هذا النظر العام يجب التفريق بين الجرميتين ليس فى نوع العقوبة وحدها بل وفى الهيئة التى تقوم على المحاكمة أيضا ، وذلك فى مصلحة شهرة الرجال الكبار ومحاکمتهم أمام تلك الهيئة السياسية قد يكون أوفى الى العدل لأن الحياة اذا لم يتم الفرض المقصود منها ...

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هنا قال لم يعد لهذا الأمر أهمية لأن الواقع عملا أنه ربما مضى قرن ولا يحاكم وزير فوضع نظام طويل عريض

بالنيابة وتفضى هذه القرارات بمران أحكام بعض قرارات مجلس الوزراء على الماضى فاستفاد هو شخصا من هذه التصرفات الشاذة كما استفاد زميله أيضا واستوليا بذلك بدون حق على أموال من الخزانة العامة فيجب أن ترد هذه الأموال كما يجب أن تسترد الحكومة ما قد يكون صرف لبعض الآخرين من الأموال بناء على هذه القرارات . وقد وافق المجلس على هذا الاقتراح بالإجماع . وقرر المجلس أن تكون مطالبة الوزيرين بالطرق القانونية واقترح البعض أنه فى حالة الرفض تخضع هذه المبالغ من مصائبهما ولكن المجلس ترك التصرف للوزارة .

وفى جلسة ٢١

أغسطس سنة ١٩٢٦ أجاب

وزير الخارجية عن الأسئلة

التي وجهت اليه بجملة

١٦ أغسطس وانتهى الأمر

بموافقة المجلس على اقتراح

قدمه أحد الأعضاء (مصطفى

النحاس باشا) جاء فيه

« يستكر المجلس كل الاستنكار هذا التصرف من زبور باشا وزملاته الذين شاركوه فيه ويدعو الحكومة أن تتخذ الاجراءات للحفاظ على حقوق البوالة في هذا الخصوص وأن تضمن مشروع القانون المصوص عليه في المادة ٦٨ من الدستور والذي اتفقت مع المجلس على تقديمه نصا بمعاينة كل وزير يقدم على تكليف الخزانة بمبلغ لعل لم يكن في الميزانية اعتماد بخصوصه أو لم يصدر عنه اعتماد من البرلمان » ووافق المجلس بالاجماع على هذا الاقتراح .

وفي جلسة أول

سبتمبر سنة ١٩٢٦ قدمت

لجنة التحقيق البرلمانية التي كونها مجلس النواب تقريرها عن تصرفات وزير المعارف السابق — وبعد أن أثبتت اللجنة المخالفات والتنازع التي ترتبت عليها اقترحت على المجلس .

أولا : أن يعلن أسفه

لامر لا ترتكب الا في كل قرن مرة لا جدوى فيه .

ولكن اذا أريد النص على كيفية هذه المحاكمة حتما وكان لابد لمن يتولاها علم بالسياسة وأريد عدم تدخل النعرة الحزبية في تقدير العدالة فليس يغيب عن الهيئة الموقرة أن الحزب الغالب في مجلس النواب يقابل في أكثر الأحيان حزب غالب في مجلس الشيوخ فاذا كان مجلس النواب هو الذي يتهم ومجلس الشيوخ هو الذي يحكم فلفقد حق أن يخشى تسلط الخصوم السياسيين وهذا المحذور يمكن تلافيه بأن يعمل لرؤساء القضاة المترهين مشاركة في هذه المحاكمة بحيث يكون النصف منهم والنصف من أعضاء مجلس الشيوخ وتكون الرئاسة لرئيس محكمة النقض وهذا يصمم الوزير من تحكيم الشبهات الحزبية أن نحرک في صدور الشيوخ غرض واذا لم يكن هناك قانون يضبط الجرائم السياسية الوزارية ويوزع أنواع العقوبات على أصنافها فاني أرى أن تحول هذه المحكمة حق الحكم بالحبس في الجرائم التي لا ينص عليها قانون العقوبات .

حضرة محمد علي بك — تتفام أولا في طريقة تأليف هذه المحكمة والقضاة الذين يتولون النظر في مثل هذه الجرائم يكونون عادة من محكمة النقض وليس لدينا الآن محكمة للنقض ثم اذا انتخب رئيس مجلس الشيوخ عضوا في المحكمة يكون مرموسا لرئيس محكمة النقض .

معالي الرئيس — أرى أن هذه المناقشة يجب أن يسبقها البحث في وجوب أو عدم وجوب انشاء محكمة خاصة لمحاكمة الوزراء على الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم .

تقرر بأغلبية الآراء وجوب ذلك .

معالي الرئيس — اذن فن الذي يتهم ومن الذي يقضى ؟

حضرة عبد الحميد بدوى — بينا اليوم تقرير هذا المبدأ الخطير على أن تترك طريقة المحاكمة لوقت الدخول في التفاصيل .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — يجب أن نبحت الآن في كل فروع المسألة لانها جوهرية .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — كيفية تشكيل المحكمة مسألة تفصيلية ويمكن أن تترك النص عليها في الدستور لاننا هنا انما نستقصي المبادئ

لهذه التصرفات السيئة .

ثانياً : أن يستحث الحكومة على السرعة في تقديم القانون الخاص بمحاكمة الوزراء المخاض اليه في المادة ٦٨ من الدستور وواقعا المجلس على ذلك .

جلس النواب جلسة  
١٧ برنيه سنة ١٩٣٠ :

وقف رئيس مجلس الوزراء (مصطفى النحاس باشا) وقاء بالبيان الآتي و عندما تولت الوزارة الحاضرة المحكم قطعت على نفسى عهدا أن نضون أحكام الدستور وأن نحوطه بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة ونموا مطردا .

ولقد أشرت إلى ذلك في الكتاب الذي تشرفت برفعه إلى جلالة الملك بقبول اسناد رئاسة الوزارة إلى ، كما تضمنته خطاب العرش الذي نلى على سامع حضراتكم . ولكن الوزارة لم تتمكن من أن تقدم إلى البرلمان هذا التشريع ، الذي

الكبيرة فقط وليس من شأننا الدخول في المسائل التفصيلية .

معالي رفعت باشا — هذه مسألة أساسية .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — ما قررت أن لجنة الدستور ينحصر عليها في مجرد الكتابة والتحرير بل أن مهمتها على ما أرى تقرير جميع المسائل التفصيلية ولو كانت أساسية .

حضرة محمد على بك — أرى أن يترك البحث في الجهة الخاصة التي تتولى محاكمة الوزراء الى وقت آخر .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أرى الفصل في هذه المسألة اليوم وأعرض على الهيئة أن تقر ما اذا كان الوزراء يحاكمون أمام مجلس الشيوخ وحده أم يضاف اليه عدد من رجال القضاء كما أرى لأن مجلس الشيوخ يكون في الغالب متأثرا بالزعات الحزبية والخصومات السياسية لضمانة المصلحة والعدل معا وأن يكون نصف رجال المحكمة من أعضاء مجلس الشيوخ ونصفهم من رجال القضاء .

حضرة محمود أبو النصر بك — طريقة عبد العزيز بك أدق وأحكم من الرأى الذى يذهب الى اختصاص مجلس الشيوخ بمحاكمة الوزراء .

معالي الرئيس — هل من رأى حضراتكم تشكيل هيئة المحكمة من هيئة مختلطة أم من مجلس الشيوخ فقط أم من هيئة قضائية صرفة ؟

فقرروا بأغلبية الآراء أن تكون الهيئة التي تتولى محاكمة الوزراء على الجرائم

السياسية المتعلقة بوظائفهم مختلطة من مجلس الشيوخ ومن القضاة على أن  
يوجل الفصل في كيفية تأليف المحكمة وعدد قضاتها الى وقت آخر .

معالي رفعت باشا — هل يجوز محاكمة الوزراء على جرائم لم ينص عليها في القانون ؟

عبد العزيز فهمى بك — أقترح تقرير النص الآتي : إلى حين اصدار قانون خاص ببيان أحوال مسئولية الوزراء والعقوبات التي توقع عليهم وطريقة السير عديم يكون العمل كما يأتي : (أولاً) لمجلس النواب أن يتهمم وللبلطس المخصوص أن يحاكمهم بخصوص جرائم خيانة الوطن والتلاعب بالأموال العمومية وتحصيل ضرائب غير قانونية وكل ما يقع منهم في أثناء تأدية وظائفهم

تقضى به المادة ٦٨ من الدستور ولذلك رأيت من واجبي أن ترفع استقالتي إلى السدة الملكية ، والله نسال أن يوفقنا جميعا إلى ما فيه خير البلاد .

وبعد الانتهاء من هذا البيان غادر الجلسة حضرة صاحب النولة رئيس مجلس الوزراء وحضرات الوزراء .

قام أحد الأعضاء (الدكتور أحمد ماهر) وقال وحضرات النواب المحترمين سمعتم يان حضرة صاحب النولة رئيس مجلس الوزراء فيجب أن تسمع الأمة صوتكم اليوم ، نعم يجب أن تسمع البلاد تأييدكم لصاحب النولة الرئيس في موقفه المشرف الذي يعمل به للدفاع عن الحياة النياية وعن النظام الدستوري للبلاد . . ( تصفيق حاد )

من الاجرامات المخالفة للدستور والقوانين . ( ثانيا ) ينظم المجلس نفسه طرق الاجراءات الواجب اتباعها ويطبق العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات وفي الأحوال التي لم ينص عليها في القانون المذكور لا يجوز الحكم على الوزير بعقوبة أجسم من عقوبة الحبس .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — لست أوافق على فرض عقوبة الحبس وأرى الحكم بالنفي لأنه المتبع في أكثر الدساتير وهو أدخل في المعنى المقصود وقد جرى العمل به من عهد الرومان إلى الآن ويمكن جعل النفي مؤقتا أو مؤبدا .

حضرة محمد علي بك — أرى أن يفرض حق الحبس .  
حضرة محمود أبو النصر بك — وأنا أرى ذلك أيضا لأن العقوبة بالنفي إنما تسوغ في الدول التي لها مستعمرات يمكن أن يعيد إليها المحكوم عليهم وفيها مجال لسميم وتحصيل أسباب رزقهم .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — لا أوافق على نفي وطني من بلده مطلقا .  
حضرة عبد الحميد بدوى بك — أن الرجل الذي يخون وطنه غير جدير بالمقام فيه .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أن الحكومة تطعم السجين ولكن ماذا عسى أن يكون عيش المنفي المشرّد وليس له أرض يطعمن إليها وكيف يقبله ربان المركب وهو لا يحمل جوازا وإذا قبله فهل يقضى العمر في المركب لأن البلاد لا تفتح لثله لهذا أقدر أن عقوبة النفي أشنع بكثير من عقوبة الحبس ونعم لو أن لنا مستعمرات لابعدنا أولئك فيها ولو كانت لنا قوة لأرغمنا الغير على قبوله في أرضه .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — إنما تطعم الحكومة السجين لأنها هي التي قيده وحالت بينه وبين وسائل السعي والكسب وما كان لنا أن ننفي بشأن من أخرج من أرض الوطن لأنه خانه لأن القوانين إنما تنفي بانزال العقاب على قدر الجريمة وما كانت لتجعل من شغلها استقراء آثار الأحكام في حياة المحكوم عليهم ولا ما يترتب عليها في تكيف أحوال معيشتهم . على نه كثيرا ما يضر المجرمون أنفسهم ولم يوزم أسباب العيش والمسالمة في نظر

القانون ليست أكثر من أن رجلاً خان بلده فخر المقام فيه وإن كان الأمر يحل بإعطاء المنى جوازاً فلا بأس بأن يعطى هذا الجواز .

حضرة الملباوى بك - أوافق على النص الذى اقترحه حضرة عبدالعزيز بك وأطلب أن يضاف إليه أو عقوبة النفى لمدة لا تزيد عن عشر سنوات .

معالي رفعت باشا - يحسن أيضاً تحديد مدة الحبس لأنى أخشى أنه ربما وقعت لمدة طويلة كما حصل لوزراء شارل العاشر فتقرر قبول النص الذى اقترحه حضرة عبد العزيز فهمى بك بمجمل عقوبة الحبس لا تزيد على ثلاث سنوات والنفى لمدة لا تزيد على عشر سنوات .

عبد العزيز فهمى بك - بقى البحث فى طريقة تشكيل المجلس المخصوص وقد رأى من الهيئة ميلاً إلى تأجيل البحث فى ذلك إلى جلسة أخرى فهل توّجلها ؟

( موافقة عامة ) .

اللجنة العامة لموضع الدستور: صفحة ٦٢ من مجموعة المحاضر

تلى القرار الثانى والثمانون وهذا نصه :

تنشأ محكمة خاصة لمحكمة الوزراء على ما يقع منهم من الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم .

حضرة عبدالعزيز فهمى بك - أقترح حذف كلمة ( السياسة ) من هذه المادة .

تقرر بإجماع الآراء الموافقة على المادة مع حذف كلمة ( السياسة ) منها .

تقرر بالإجماع أن يكون نص المادة ما يأتى :

« تكون الهيئة التى تتولى محاكمة الوزراء على الجرائم المتعلقة بوظائفهم مكونة من أعضاء مجلس الشيوخ ومن القضاة » .

ورأت الهيئة أن يؤجل الفصل فى كيفية تأليف المحكمة وعدد قضاتها .

الى وقت تحرير المشروع الذى يتضمن النص التفصيلى الوافى .

ثم تلى القرار الرابع والثمانون وهذا نصه :

إلى حين إصدار قانون خاص ببيان أحوال مسئولية الوزارة والعقوبات التى تقع عليهم وطريقة السير ضدّهم يكون العمل كما يأتى :



أولاً - لمجلس النواب أن يتهمهم وللمجلس المخصوص أن يحاكمهم بخصوص جرائم خيانة الوطن والتلاعب بالأموال العمومية وتحصيل ضرائب غير قانونية وكل ما يقع منهم في أثناء تأدية وظائفهم من الاجراءات المخالفة للدستور والقوانين .

ثانياً - ينظم المجلس المخصوص نفسه طرق الاجراءات الواجب اتباعها ويطبق العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات . وفي الأحوال التي لم ينص عليها القانون المذكور لا يجوز الحكم على الوزير بعقوبة أجسم من عقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته عن ثلاث سنوات أو النفي لمدة لا تزيد عن عشر سنوات .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - أرى استبدال كلمة ( مشولية ) في المادة بكلمة ( محاكمة ) فقرررت الموافقة بالإجماع على المادة مع التفسير الذي أقرحه حضرة بدوى بك .

وفي صفحة ٧٩ من مجموعة المحاضر تليت المادة (٧٢) وهذا نصها :

« لكل مصرى أصاب حقوقه ضرر من تصرف موظفى الحكومة وعمالها في استعمال سلطتهم أن يداعهم الى القضاء بدون احتياج لتصريح سابق وهذا الحق لا يجوز تقييده الا فيما يتعلق بالوزراء والقضاة والجنود الذين تحت السلاح » .

حضرة توفيق دوس بك - أقترح حذف الاستثناء ابتداء من قول المادة : « الا فيما يتعلق » إلخ .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء على ذلك .

فقرر بأغلبية الآراء حذف هذا الاستثناء مع بقاء باقى المادة .

وفي صفحة ٩٩ من مجموعة المحاضر تلى المبدأ الثالث عشر وهذا نصه :

« لا فرق بين الوزراء وبين الأفراد فيما يتعلق بدعاويهم الخاصة التي لا علاقة لها بوظائفهم بل هذه الدعاوى تكون من اختصاص المحاكم . فقرر قبوله بالإجماع .

ثم تلى المبدأ السادس عشر وهذا نصه :

« يتشكل المجلس المخصوص من رئيس محكمة الاستئناف الاهلية رئيساً

ومن أربعة وعشرين عضوا منهم اثنا عشر عضوا من مجلس الشيوخ يؤخذون بطريق الاقتراع واثنا عشر مستشارا من مستشارى محكمه الاستئناف الالوية يؤخذون بترتيب الأقدمية فان لم يكف عدد هؤلاء المستشارين فيكمل العدد من رؤساء المحاكم الأهلية ثم من وكلائها بترتيب الأقدمية أيضا .

حضرة محمد علي بك - لى على هذه المادة ملاحظة . سبق الاتفاق على أن تكون المحكمة مختلطة من مجلس الشيوخ ومستشارى الاستئناف . وأرجى تعيين العدد الى ما بعد . وأرى أن العدد الذى عينه حضرة عبدالعزيز بك فى هذه المادة كثير . ان قانون الدائمرك جعل أعضاء هذه المحكمة ستة عشر . وأرى هذا العدد مناسباً وبه تفادى من تعيين قضاة من غير المستشارين .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - اذا كانت محاكمة أصغر قاض تكون أمام الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف وقد يجتمع فيها ثلاثون مستشاراً فيكون كثيراً فى محاكمة وزير أن يجتمع لها أربعة وعشرون ؟ حوكم وزير فى فرنسا فكانت المحكمة مجلس الشيوخ برمه .

حضرة محمد علي بك - أرى أن ستة عشر فوق الكفاية . على أن الكثرة ليست ضلماً . ان الضمان يكون أبلغ كلما تركزت المسئولية .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - أوافق على جعل العدد ستة عشر . معالى الرئيس - يؤخذ رأى على عدد أعضاء المحكمة .

تقرر بالإجماع جعلهم ستة عشر عضوا نصفهم من مجلس الشيوخ ونصفهم من مستشارى المحكمة العليا الأهلية .

وفى صفحة ١٠٢ من مجموعة المحاضر :

أمر معالى الرئيس قلى المبدأ الثامن عشر من مقترحات حضرة عبدالعزيز فهمى بك وهذا نصه :

« يترتب المجلس المخصوص من دائرتين احدهما دائرة الاتهام والاخرى للحكم فدائرة الاتهام تتكون من سبعة أعضاء بالقرعة منهم ٣ من مجلس الشيوخ و ٤ من القضاة ودائرة الحكم تؤلف من الرئيس والسبعة عشر عضوا الآخرين .

الاحالة الى دائرة الحكم تكون بقرار من دائرة الاتهام صادر بأغلبية الآراء وتصدر الاحكام النهائية من دائرة الحكم بأغلبية احد عشر صوتا ولكل من الدائرتين اجراء ما تراه لازماً من التحقيقات .

تأييد الاتهام لدى دائرتي المجلس المخصوص يكون بمعرفة مجلس النواب الذى يتدب لهذا الغرض أحد رجال القانون من أعضائه .

حضرة على ماهر بك - أقترح جعل عدد أعضاء المحكمة ستة عشر بما فيهم الرئيس وأن تكون دائرة الاتهام مكونة من خمسة أعضاء ودائرة الحكم من احدى عشر عضوا .

فلم توافق اللجنة على ذلك .

وتقرر بالأغلبية قبول المبدأ مع تغيير العدد سبعة بخمسة وثلاثة باثنين وأربعة بثلاثة والسبعة عشر بعبارة ( والاحد عشر ) وعبارة ( احد عشر صوتا ) بعبارة ( سبعة أصوات ) وتعديل عبارة ( أحد رجال القانون ) بعبارة ( واحد أو أكثر من رجال القانون ) .

وفي صفحہ ١٣١ من مجموعہ المحاضر :

تليت المادة العاشرة ونصها :

لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين . وتكون محاكمة الوزراء أمام مجلس الاحكام المخصوص . ويعين مجلس النواب من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس .

حضرة على المنزلاوى بك - هذه الأغلبية كبيرة ولا محل لها وأرى أن الأغلبية المطلقة فيها الضمان الكافى .

حضرة توفيق دوس بك - أوافق على ما يقترحه حضرة على بك المنزلاوى خصوصاً وأن أحكام المجلس المخصوص لا تصدر الا باثني عشر صوتاً حضرات محمد على بك وعمود أبو النصر بك وعبد اللطيف المكباتى بك : نوافق على ذلك .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - أطلب بقاء المادة على أصلها وذلك لأن مجلس النواب له شأن كبير فى البلاد فإذا قرر بأغلبية عادية اتهام وزير

دوت أرجاء البلاد بهذا القرار ويخشى من تأثير ذلك على المجلس الخصوص وقد علمتا الحوادث مقدار التأثير بالألغيط العامة فاذا لم يحصل احتياط شديد في محاكمة الوزراء فقد لا ينال الوزير نصيبه من العدل ولو كان الوزير يحاكم أمام محكمة عادية لكان الأمر ولكنه يحاكم أمام محكمة مخصوصة يبقى حكمها لاصقا بشرفه وشرف أولاده إلى الأبد . كما أنه يخشى أن حزبا من الأحزاب تكون له الأغلبية العادية يتحكم في وزير من الحزب المعارض له ويوجه إليه الاتهام وفي هذا من الخطر ما فيه .

حضرة ابراهيم الملباوى بك — الوزراء أناس ألفت البلاد أنهم من أرقى أفراد الأمة فقرار الاتهام بالنسبة لهم عقوبة خطيرة في ذاته فاذا كانت الأغلبية العادية كافية لاسقاطهم من مراكزهم فهي لا تكني لمحاكمتهم خصوصا وأنهم قد يعاقبون على جرائم يصعب تحديدها وقد لا يعاقب عليها قانون العقوبات .

فضيلة الشيخ بحيث — اشتراط أغلبية الثلثين مغالاة في الاحتياط لان الأغلبية العادية كافية وفوق الكفاية .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — يجب أن ننظر للسألة لا من وجهة المركز الذى يشغله الوزير فقط بل من وجهة الامانة والسلطة التى وضعت فى يده فلا يجوز أن نكثر من القيود بحيث نجعل محاكمة الوزير أمرا غير ميسور اذا خان الامانة التى عهدت اليه . والضمانات السابقة على المحاكمة كافية ولا داعى للزيادة عليها . ولهذا أرى الاكتفاء بالأغلبية العادية .

حضرة محمد على بك — رأى أنه لا يجوز اتهام وزير الا اذا سبق استجوابه فان تقرر هذا يكتفى لاتهامه قرار من الأغلبية العادية .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — طيبى أن الاتهام لا يكون الا بعد تحقيق — وقد قررنا أن لكل من المجلسين الحق فى عمل التحقيق وأهم ما يستعمل فيه هذا الحق هو البحث عما يقع من الوزراء من الأعمال المخالفة للقوانين .

حضرة محمود أبو النصر بك — المجلس الخصوص مؤلف من رجال ذوى خبرة وكفاءة عالية فالأغلبية العادية كافية .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .

تقرر بالاغلبية بقاء النص على ما هو عليه .

وتليت المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ فواقت عليها الهيئة وهذا نصها :

مادة ١١ - يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الاهلية العليا رئيسا ومن ستة عشر عضوا ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الاقدمية . وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها ثم من قضاتها بترتيب الاقدمية كذلك .

مادة ١٢ - يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات في الجرائم المنصوص عليها فيه وتبين في قانون خاص أحوال مسئولية الوزراء التي لا يتناولها قانون العقوبات .

مادة ١٣ - تصدر الأحكام النهائية من مجلس الأحكام المخصوص باغلبية اثنى عشر صوتا .

مادة ١٤ - إلى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير في محاكمة الوزراء .

ثم تليت المادة الخامسة عشر وهذا نصها :

الوزير الذي يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص في أمره ولا يمنع استعفاؤه استمرار اجراءات التحقيق والمحاكمة .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك - هل الوزير الذي يتهمه مجلس النواب يجب خروجه من الوزارة أم لا مع العلم بأن قرار الاتهام أقوى من قرار عدم الثقة الموجب لاعتزال الوزير .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - الوزير الذي يتهمه المجلس يبقى وزيرا ولكن يوقف عن العمل فقط وذلك لأن مصلحة العدالة تقتضى بقاءه حتى يبرئه المجلس أو يدينه .

موافقة عامة .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك - ما هو الحال في وزير خرج من الوزارة

ثم لاحظ عليه مجلس النواب أمورا تستوجب محاكمته هل يدخل هذا في اختصاص مجلس النواب والمجلس المخصوص أو يكون من اختصاص الحاكم العادية وإن كان من اختصاص المجلس المخصوص فالى أى زمن ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذا التفصيل يحل في القانون المخصوص الذى يوضع لمسئولية الوزراء وهو المشار إليه في المادة ١٢

موافقة عامة على المادة وعلى اجابة حضرة عبد العزيز فهمى بك .

أما فيما يتعلق بالمادة ٧٢ في الدستور : فقد ورد عنها ما يأتي في صفحة ٩٩

في مجموعة محاضر اللجنة العامة :

تلى المبدأ الثانى عشر وهذا نصه « لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من المجلس المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب كما لا يجوز إيقاف التحقيق الحاصل ضد الوزارة » .

وتقرر قبوله بالإجماع .

وفي صفحة ١٣٣ من مجموعة المحاضر ثارت المناقشة التالية :

حضرة على المنزلاوى بك — قبل الفراغ من هذا ألفت نظر حضراتكم إلى أنى لا أوافق على ما جاء بالمادة ١٦ من هذا الفرع وأطلب أن يشترط للعفو عن الوزير المحكوم عليه من المجلس المخصوص موافقة البرلمان أى موافقة مجلس النواب ومجلس الشيوخ معا لا مجلس النواب وحده لأن محاكمة الوزير أحيطت بضمانات كثيرة ولا معنى لأن يسهل له باب العفو بعد أن ثبتت اداقته وحكم عليه .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — الوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب لهذا كان من حقه أن يهتمهم وإن يكون صاحب رأى فى العفو عنهم . والعفو في ذاته من حق الملك وله أن لا يعفو حتى مع موافقة مجلس النواب . وهذا هو الجارى الآن بالنسبة للأفراد فانه مع اشتراط أخذ رأى وزير الحفانية في العفو فان الملك غير مقيد برأيه . أما مجلس الشيوخ فهو القاضى الذى يحكم ولو اشترط في العفو عن الوزير موافقة مجلس الشيوخ لكان في هذا حرج على المجلس لانه لا يمكن أن يطلب القاضي بالاعتراف بخطئه .

حضرة على المنزلاوى بك — ليست المسألة مطالبة المجلس بالاعتراف

بخطه بل المسألة تجاوز عن حكم وأرى على الأقل أن يشترط أغلبية ثلثي  
مجلس النواب للعفو عن الوزير .  
معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .  
تقرر بالأغلبية بقاء النص على حاله .

## الفصل الثالث

### البرلمان

مادة ٧٣ — يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

الأعمال التحضيرية :

التقاليد البرلمانية :

مجلس الشيوخ جلسة

٢٨ يونيو سنة ١٩٢٦ :

قال أحد الأعضاء .

« أنا أطلب من مجلس

الشيوخ أن يخاطب مجلس

النواب عن هذه الرغبة

بصفته الآخ الأرشيد »

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : بدأت اللجنة باستعراض المبادئ  
الأساسية التي يقوم عليها الدستور في أول جلسة لها (١٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .  
دولة الرئيس — هل يشكل البرلمان من هيئة أو هيئتين ؟  
تقرر بالإجماع أن يكون من هيئتين وكل أعضاء الهيئة الأولى ينتخبون  
ويسمى مجلس النواب .

المادة ١ من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥

والمادة ٣٢ من دستور بلجيكا

والمادة ١٩ من دستور إسبانيا

والمادة ٣ من دستور إيطاليا

والمادة ٦ من دستور تشيكوسلوفاكيا

والمادة ٧ من دستور بولونيا

والمادة ٧ من دستور البرتغال

والمادة ٣٤ من دستور رومانيا

للمادة (٧٣) يضافها

رأى أعضاء لجنة الدستور أن يتكون البرلمان من مجلسين لاعتماد بهم صلاحية نظام المجلس الواحد وخشية استبداد هذا المجلس  
واندفاعه ورغبة منهم في استكمال بحث الأمور وتخفيف حدة الأحكام السريعة ومهما يكن في تداول القوانين التي يختص المجلسان عليها  
من إنشاعة بين الوقت فإن خلافهما في الرأي دليل على عدم القطع بصلاح هذه القوانين والوقت الذي يتسبب في تعميمها ورددها لحدود  
الحكمة ومقتضيات التطور لا يتبرر فاعيا ههنا .

فرد عليه الرئيس ( حسين  
رشدى باشا ) وليس مجلس  
الشيخ الأخ الأرشد  
لمجلس النواب وإنما هما  
اخوان فى مستوى واحد .  
وفى جلسة أول نوفمبر  
سنة ١٩٣٧ :  
نارت مناقشة فى مجلس

وفى صفحة ٨ من مجموعة المحاضر نارت المناقشة التالية :

معالي الرئيس — اتينا من عرض طرق الانتخاب والآن نستعرض  
مسألة اختصاص المجلسين .  
حضرة على ماهر بك — أرى أن مجلس النواب هو الممثل للأمة مباشرة  
وهذه الصفة له أفضلية على مجلس الشيخ وقد اقتصرت بعض البلاد على  
مجلس واحد ثم رأى بعضها الحاجة لمجلس ثانٍ يخفف من حدة مجلس النواب  
ويمنع استبداده بالحكومة وفى أكثر البلاد اختصاص المجلسين المدون واحد

== ولئن افقت القول الذى أخذت بنظام المجلسين Systeme bicameral على أن يكون المجلس الاول — أو المجلس الأدنى  
Chambre basse — كما يسميه البعض — منتخباً جميعه فقد اختلف فى تكوين المجلس الثانى أو المجلس الأعلى Chambre haute .  
وفى الوقت الذى نرى فيه بعض الدساتير قد جعل هذا المجلس كله منتخباً كفرنسا وبلجيكا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ترى البعض  
الآخر جعل هذا المجلس كله وراثياً أو ميبناً كالمجمل وأيطاليا واليابان — فى حين أن بعض الامم الأخرى أخذت بنظام وسط فبجعت  
بعض أعضائه معينين أو بحكم مرا كرم والبعض منتخبين كرومانيا وفى القول الذى افقت على مبدأ الانتخاب بالنسبة لكل أو بعض  
الأعضاء قد اختلفت فى شروط الترشيح للمنبوية كما اختلفت فى طريقة انتخاب أعضاء هذا المجلس . ويمكننا أن نخرج بأنه لا يوجد  
مجلسان فى العالم قد اتفقا فى كل التفاصيل . ويخرج عن هذا الاختلاف فى التكوين اختلاف فى السلطة فالبعض ساوى بين المجلسين  
فى السلطة إلى حد يكاد يكون تاماً كبلجيكا والبعض فرق بين للمجلسين إلى حد بعيد كالمجمل — وعمن أن تشير فى هذا المقام إلى أن  
مجلس اللوردات كان مساوياً لمجلس اللوم فى أكثر الحقوق حتى صدور قانون ١٨ أغسطس سنة ١٩١١ والمعروف باسم  
The Parliament Act فبهد سلطة مجلس اللوردات تقيداً كبيراً — ويقول الفراح ان هذا القانون كان عظيم الأثر فى الدساتير التى  
ظهرت بعد الحرب إذ أنها علمت على إضافة للمجلس الثانى كدستور تشيكوسلوفاكيا — بل لقد ذهب بعضا إلى الاكتفاء بمجلس  
واحد ملام المجلس الآخر يكاد يكون عديم الأثر كدستور استونيا وبروسيا وساكس ولترانيا .

وقد رأت لجنة الدستور — أمام هذه الحال وللظروف مصر الخاصة ولحفاة عهدنا بالنظام النيابى أن نساوى بين المجلسين  
فى الاختصاص مع أن التمس على بعض الاستثناءات التى لابد منها باعتبار أن المجلس الاول — أكثر تمثيلاً للأمة وأنه قابل للحل —  
وإذا اسعزنا نصوص الدستور للمصرى اضحى أن الاستثناءات تنحصر فيما يأتى :

- المادة ٢٨ — نصت على قصر حق اقتراح القوانين المالية الخاصة بإنشاء ضرائب أو زيادتها على مجلس النواب .
- المادة ٦٥ — نصت على مسؤولية الوزارة سياسياً أمام مجلس النواب دون مجلس الشيخوخ .
- المادة ٦٦ — نصت على حق مجلس النواب وحده فى اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم .
- المادة ١٣٩ — نصت على وجوب نظر الميزانية وتقريرها فى مجلس النواب أولاً .

وبذا عدا ذلك فالمجلسان متساويان فى الحقوق .

ولقد اترح بعض أعضاء لجنة الدستور أن ينس فى الدستور على وجوب بدء الحكومة بمجلس النواب عند عرض القوانين على  
البرلمان لكن اللجنة رفضت هذا الاقتراح لمناقضته للقاعدة الاساسية — قاعدة تساوى المجلسين فى الحقوق — ولأن بعض امور  
الدولة التشريعية قد تقتضى السرعة وقد يكون مجلس النواب مشتتلاً بالنظر فى قانون آخر غير القانون المطلوب .  
ولاحظ ان دستور سنة ١٩٣٠ لم يمس مبدأ ازدواج المجلسين وجاء فى مذكرته الاضاحية عن ذلك « ترى الوزارة أن مسألة  
ازدواج المجلسين التالى امر مفروغ منه وانه يجب ان يظل مبدأ كلياً من مبادئ الدستور المصرى وهو لحماية عهد النظام النيابى فى مصر  
الرم عدتنا منه عند غيرنا ممن رسخت لهم قنعة ونهت اصوله » .



الشيخ حول مركز المجلس بالنسبة لمجلس النواب واستقلاله عنه وذلك بمناسبة تفسير مادة من مواد الدستور .

قال أحد الأعضاء .  
« أرى أنه في قول الرأي القائل بأن نتظر الى أن يصدر مجلس النواب قراره في هذا الموضوع سابقة خطيرة ونحن لا نقبل بأى حال أن تصدر منا سابقة كهذه لأننا لسنا ميمين على مجلس النواب وليس المقروض فينا أن نوافق على كل ما يقره مجلس النواب ... »

( أصوات : نعم . نعم ) .  
لا . لا وأرجو عدم المقاطعة . أقول لحضراتكم إن مجلس النواب إذا ما اتخذ قراراً في أمر ما ، فمجلس الشيخ كامل الحرية في أن يوافق عليه أو يخالفه .  
والنتيجة أن كل مجلس مستقل عن الآخر وليس هناك مجلس ابتدائي وآخر استثنائي ومجلس الشيخ الحق في أن يبدأ النظر في أى موضوع إلا في المسائل

ولكن الأفضلية في الواقع عملاً هي لمجلس النواب فيكفي الوزارة أن تنال ثقة أغلبية مجلس النواب لتسير في عملها والذي أراه أن تضع خصوصاً صريحة تحدد سلطة كل من المجلسين . وإذا جعلنا الهيئتين متباثلتين في الاختصاص أمكن لكل منهما أن يحو سلطة الأخرى لذلك أرى أن مجلس النواب بصفته ممثلاً مباشراً للأمة لا يتخضع لسلطة مجلس الشيخ . فإذا أقر مجلس النواب قانوناً ورفع لمجلس الشيخ ولم يقره يرد الى مجلس النواب فإذا أقره مرة ثانية بأغلبية كبيرة تعادل أغلبية المجلسين مجتمعين يكون هذا القرار الثاني ملزماً لمجلس الشيخ وينفذ القانون .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — يجب أن تقصر البحث أولاً على النقطة الأولى وهي هل مجلس الشيخ مساو لمجلس النواب أو ملطف ؟  
حضرة على ماهر بك — هو ملطف لمجلس النواب لأنه يمنع انفاذ القانون الا اذا أقرته أغلبية كبرى . وملطف كذلك للوزارة فلا تستطيع حل مجلس النواب الا بموافقة مجلس الشيخ .

معالي رفعت باشا — بهذه الطريقة لا يكون لمجلس الشيخ حق البتة باقراح مشروع قانون .  
حضرة على ماهر بك — له هذا الحق على أن يبحث المشروع مجلس النواب أولاً .

حضرة عبد الحميد مصطفى بك — أرى وجوب التساوى في اختصاص المجلسين الا في أمور يجب عرضها أولاً على مجلس النواب . في أغلب البلاد يوجد مجلسان وبعض البلاد التي بدأت بمجلس واحد ورأت انفاذاه أخذت بنظام المجلسين .

يقول ماهر بك أن الاختصاص المدون يساوى بين المجلسين ولكن في العمل استطاع مجلس النواب أن يجعل لنفسه سلطة أكبر . لذلك أرى أن تتبع هنا هذه الطريقة لتساوى أولاً بين المجلسين فإذا استطاع مجلس النواب الحصول على سلطة أكبر كان هذا وليد التجارب والكفاة . حقيقة في انجلترا اختصاص مجلس النواب أوسع كثيراً من اختصاص مجلس اللوردات ولكن علة هذا أن مجلس اللوردات من طبقة خاصة ولا شبهة له عندنا . لذلك

أرى التساوى في اختصاص المجلسين .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — حضرة على ماهر بك اجتهد أن يصور لنا أن المجالس ابتدأت بالتساوى في الاختصاص وانتهت بالتفاوت فيه والواقع أن الاختلاف في الاختصاص لا يصدق الا على الدساتير التي وضعت منذ سنة ١٩١٩ لأن الاصل التسوية والفروق حصرت في أمور قليلة ولكن العمل لم يصل بعد الى أن يصبح الواقع مخالفا تمام المخالفة للسكرتوب ولا معنى لأن نأخذ بتجربة جديدة لم يمض عليها الزمن الكافي لتقدير قيمتها .

حضرة محمد على بك — مجلس الشيوخ مكون من عقيلة أخرى والغرض من تشكيله لطيف حدة مجلس النواب . لذلك أرى عند قيام خلاف تشكيل لجنة من مجلس الشيوخ وأخرى من مجلس النواب تبحثان موضوع الخلاف وتفاهماً وبعد ذلك يعرض المشروع على مجلس النواب ثانياً . فاذا أقره بأغلبية ساحقة يصدر القانون أو يحل مجلس النواب . وإذا حل المجلس يعرض المشروع على المجلس الجديد فان أقره بأغلبية مخصوصة ينفذ حتماً .

حضرة أبو النصر بك — لقد خرجنا من مبحثنا الأصلي وهو هل يتساوى المجلسان في الحقوق والواجبات ، الى مبحث آخر وهو كيف يحل الخلاف بين المجلسين .

وهذا البحث الأخير له وقت آخر ورأى هو تساوى المجلسين لأنه اذا كان مجلس النواب بطريقة انتخابه هو الممثل للأمة مباشرة فلا فيجب عنا ما لمجلس الشيوخ من المزايا التي تتمثل في أعضائه بسبب تلك القيود والاعتبارات التي قيدت بها الطوائف التي ينتخب منها الأعضاء .

حضرة المكباتى بك — أرى انفراد مجلس النواب بأشياء خاصة والتساوى فيما عداها . وأن تكون الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب دون مجلس الشيوخ .

معالي طلعت باشا — الأصل المساواة إلا ما استثنى . ونقطة مسئولية الوزارة لم تصل اليها بعد .

حضرة توفيق دوس بك — أرى حصر المستثنيات أولاً ثم تقرر القاعدة حضرة عبد العزيز فهمى بك — القاعدة العامة أن لمجلسين متساويين

الخاصة بالميزانية... لذلك لا أرى عملاً لأن تأتي الآن من تلقاء أنفسنا ونقول انتظروا الى أن يقرر مجلس النواب ما يراه وبذلك تعطل أعمالنا من أجل هذه السابقة الخطيرة ، هذه السابقة التي لا يليق مطلقاً بمحضراتكم أن تقبلوها .

وقال عضو آخر « في الدستور نص هو المادة ١٣٩ تقول صراحة « تكون مناقشة الميزانية وتقررها في مجلس النواب أولاً وفي اللامحة الداخلية مادة هي المادة ١١٩ ونصها : « اذا تقدم لكل من مجلسي النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد وكانت المناقشة فيه قد بدأت في مجلس النواب فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدرج في جدول أعمال مجلس الشيوخ الا بعد صدور قرار نهائي بشأنه في مجلس النواب » . يفهم من هاتين المادتين فكرة واضح الدستور وفكرة المشرع وهي أن كلا من المجلسين حر فيما يراه .

ولكن مع هذا التحديد  
الذى نصت عليه اللائحة  
الداخلية لا يصح أن يقال  
بعد ذلك على لسان أحد  
حضرات الشيوخ المحترمين  
أنه يجب على مجلس الشيوخ  
أن ينتظر ما يقره مجلس  
النواب كما أن القول بأن  
مجلس الشيوخ يعتبر بمثابة  
محكمة استئناف لقرارات  
مجلس النواب قول خاطئ.  
وعتاقف لروح الدستور  
والتشريع ولا أريد أن  
يثبت في المضبطة .  
واتهى رأى الى نظر  
المجلس الموضوع المطروح  
عليه .

ويستثنى من ذلك أمور معينة مثل عرض الميزانية وكل قانون إيراد أو مصرف  
على مجلس النواب أولا ليقره . ومثل مسئولية الوزارة فيجب أن يكون  
البحث على هذه الصورة .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أعرض اقراحا ليؤخذ رأى عليه وهو:  
الأصل أن يكون المجلسان متساويين فى الاختصاص .

معالي الرئيس — يؤخذ رأى على ذلك .  
تقرر بأغلبية الآراء الموافقة على أن الأصل أن يكون المجلسان متساويين  
فى الاختصاص .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ١٥ من مجموعة المحاضر :

معالي الرئيس — يتلى القرار الثالث .

تلى القرار الثالث وهو ( يؤلف البرلمان مجلسين ) .

فضيلة الشيخ بخت — أطلب أن يكون النص هكذا ( يؤلف مجلسان )  
أحدهما يسمى مجلس الشيوخ والثانى يسمى مجلس النواب ومجموعهما يسمى  
الجمعية الوطنية أو المؤتمر ) وغرضى من ذلك أن تتحاشى استعمال لفظ غير  
عربى وهو « البرلمان » .

سعادة اسماعيل أباطة باشا — أطلب تلاوة التقرير فيما يتعلق بهذا القرار .  
فليت عبارة التقرير .

سعادة منصور يوسف باشا — أرى أن يؤلف البرلمان من مجلس واحد  
لأن الأصل فى المجالس النيابية أن تكون من مجلس واحد وهذا وارد  
فى الدساتير القديمة ومن المرغوب فى تكوين الحكومة النيابية أن يكون  
هناك مجلس نيابى واحد واسع ويكون فيه أعضاء من الطبقات التى ينتخب منها  
أعضاء مجلس الشيوخ عادة فيكون فى وجودهم ما يفتى عن إيجاد مجلس ثان  
ومن المجلس النيابى الواحد تنتخب لجنة لسن القوانين وفحصها وعرضها على  
على البرلمان مجتمعاً لآقراره والسلطة التنفيذية هى صاحبة الحق فى تنفيذ  
القوانين أو عدم تنفيذها وفى هذا النظام مزية عدم إضاعة الوقت وتعطيل  
الأعمال خصوصاً فى دور التكوين .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على مجلس أو مجلسين .  
تقرر بالإجماع ما عدا المقترح ابقاء نظام المجلسين .  
وفي صفحة ٣٥ وما بعدها من مجموعة المحاضر تناقش الأعضاء في  
ختصاص المجلسين عندما تلى القرار الخامس والأربعون وهذا نصه :  
الأصل أى يكون المجلسان متساويين فى الاختصاص .

حضره على ماهر بك — أخالف اللجنة فى معظم القرارات التى بتها على  
هذا الأساس وهذه فرصة أتكلم فيها على جملة المبادئ المتعلقة بمجلس الشيوخ  
حين يكون المجلس التشريعى واحدا يكون من مزاياه الكبيرة توحيد العمل  
ومرعة إنجازه وفى ذلك قوة للهيئة التشريعية غير أن التجارب أثبتت أن له  
بجانب ذلك عيوباً أهمها ما يقع من التصادم بين السلطة التنفيذية وأثر  
ذلك سيمى لأنه يؤدى الى استبداد السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية بما  
للأولى من السيطرة والرقابة على الثانية وفى ذلك أضعاف للسلطة التنفيذية  
ضار بعمل الحكومات . وإذا كان من الواجب استقلال كل من الهيئتين  
عن الأخرى فإن التعاون بينهما أوجب ولكن التعاون لا يتحقق مع دوام  
التصادم . من أجل هذا جاءت فكرة مجلس الشيوخ فهو إنما ينشأ لسد هذا  
التقص فقط وليكون ملطفاً للحكومة وللمجلس النواب . فإذا أرادت  
الحكومة حل مجلس النواب وجب أن تشرك مجلس الشيوخ معها فى رأى  
وإذا اندفع مجلس النواب فى رأى من الآراء وقف مجلس الشيوخ فى طريقه  
وذلك بإعادة النظر فى عمل مجلس النواب وتبين ما فيه من وجوه التقص  
فإذا رد المشروع بعد ذلك الى مجلس النواب وأعضاؤه هم الأكثر تمثيلاً  
للأمة والأكثر شعوراً بالمسئولية فلا يمكن إلا أن يكون رأيهم فى المرة  
الثانية هو عين الصواب خصوصاً إذا اشترطت أغلبية خاصة فى هذا الدور .

على هذا يكون مجلس الشيوخ حكماً بين الحكومة ومجلس النواب  
وبهذا المعنى أخذت الدساتير الحديثة وعلى الخصوص تلك الدساتير التى  
وضعت بعد الحرب كدستور ألمانيا ودستور بولونيا ودستور تشيكوسلوفاكيا  
ولى هذه الفكرة أيضاً اتجهت الممالك الدستورية القديمة فوضع بعضها من  
القوانين ما يجعل لمجلس النواب التفوق على مجلس الشيوخ كأنجلترا وجرى

البعض الآخر على هذا الرأي في الواقع ولو أن النصوص لم تتغير . فإذا كان هذا ما وقع في البلاد الدستورية القديمة كان حقا علينا ونحن ننقل عنها أحكام دستورنا أن نأخذ بأحدث ما وصلت إليه تلك البلاد من الآراء والأحكام .

ولا يرد على هذا بأن لمصر حالة خاصة فإن آلة التشريع واحدة في كل البلاد فإذا أردنا أن ننقلها إلى بلادنا وجب أن ننقلها على أحدث طراز وصلت إليه خصوصا وليس في تاريخنا ولا في حوادثنا العامة ما يدعو إلى وجود هيئة ذات اختصاص ومزايا معينة . لم يكن لنا فيما مضى سوى هيئة نيابية واحدة فإذا أنشأنا هيئة ثانية فأنما يكون ذلك لسد ما عساه يوجد من النقص في الهيئة الواحدة . ويجب أن يتحقق هذا المعنى على الأخص في الدستور المصري بعد أن أوجدنا تلك الفروق الهائلة بين المجلسين سواء من حيث مدة النيابة وهي في مجلس الشيوخ عشر سنين ومن شأنها أن تجعل مجلس الشيوخ بعيدا عن الاتصال بالرأي العام الذي يتطور من وقت إلى آخر أو من حيث العدد أو طريقة الانتخاب أو كيفية التأليف وكلها أمور تستوجب التفرقة بين اختصاص المجلسين بحيث لا يكون مجلس الشيوخ المجلس الاستشاري أو مجلس إعادة نظر .

فإذا لم يؤخذ بهذا الرأي كانت نتائج نظرية المساواة ( أولا ) تعطيل القوانين حتى ما كان منها بسيطا ولا يحتاج إلى كثرة الأخذ والرد ( ثانيا ) شل الحركة الدستورية لأننا بالمساواة نجعل لمجلس الشيوخ الكلمة الأخيرة ولو بطريقة سلبية إذ يكفي لاسقاط أى قانون أن يمتنع مجلس الشيوخ عن الموافقة عليه .

حضرة توفيق دوس بك - هذا الاعتراض يصدق أيضا على مجلس النواب .

حضرة على ماهر بك - مجلس النواب يمثل الأمة تمثيلا صحيحا أما مجلس الشيوخ فلا . فإذا قال مجلس النواب لا فذلك حقه .

ثم أننا جعلنا لمجلس النواب السيطرة على الحكومة فلا تعيش إلا بثقة ولكننا بالتسوية بين المجلسين نعطي مجلس الشيوخ سلطة اسقاط الوزارة

بطريقة غير مباشرة ولقد حصل ذلك في فرنسا فان مجلس الشيوخ رفض الموافقة على اعتماد طلائه الوزارة لجزيرة مدغشقر فاضطرت الوزارة الى الاستقالة .

لما تقدم من الاسباب اطلب (أولا) أن يكون لمجلس الشيوخ حق اقتراح القوانين (ثانيا) أن تعرض القوانين أولا على مجلس النواب فاذا أحيلت الى مجلس الشيوخ وجب أن تعد له مدة لينظرها (ثالثا) أن تكون الكلمة النهائية لمجلس النواب وذلك يتحقق باحدى وسيلتين (الأولى) اذا حصل خلاف بين المجلسين وأعيد القانون الى مجلس النواب وجب أن ينفذ ذلك القانون متى أقره مجلس النواب في المرة الثانية بأغلبية خاصة (والثانية) اذا حل مجلس النواب وأعيد تأليفه وجب أن يكون رأى المجلس الجديد نهائيا بالأغلبية العادية ولو خالف رأيه مجلس الشيوخ لان تجديد الانتخاب يعد بمثابة استفتاء عام يرجع الى الامة لاستطلاع رأيها في الامر الذي كان سبب الحل فالمجلس الجديد يعبر تماما عن رأى الامة في المشكلة القائمة فوجب اذن ان يكون رأيه حاميا بأغلبية عادية .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — لا خلاف في هذه النقطة الاخيرة فقد قررنافيا سبق انه اذا حل مجلس النواب لسبب ما فلا يجوز حله مرة اخرى لنفس السبب .

سعادة قلبي فهمي باشا — أخالف حضرة ماهر بك في رأيه . لأنه استند أولا على أن مجلس الشيوخ يكون مطلقا للهيئة الأخرى وللحكومة فالهيئة التي تفرض لما هذه القيمة وتجعلها بمثابة حكم بين الحكومة ومجلس النواب لا يليق أن تقلل من أهميتها ونحط من نفوذها الى الحد الذي يريده لأن في ذلك من التناقص ما لا يخفى . ثم أنه كرر أن المجلس الذي يمثل الامة تمثيلا حقيقيا هو مجلس النواب . فإحكم مجلس الشيوخ اذن وهلا يمثل أعضاؤه الامة أيضا ؟ فلماذا نجعل مجلس النواب موضع الثقة كلها ونحرم مجلس الشيوخ من ذلك ؟ يقول ان في مجلس الشيوخ أعضاء معينين فهل الميعنون أقل وطنية وغيره من سائر الأعضاء ؟ وهل اذا راعينا اختيار بعض الأعضاء بطريق التعيين لتمثيل الكفادات وسد النقص الذي يحدثه الانتخاب يكون ذلك

مدعاة لاتقصا قيمة مجلس الشيوخ ؟ اتى أرى على العكس من ذلك أن مجلس الشيوخ ووظيفته عى ما ذكرناه من أنه فى حكم المجلس الاستثنائى يجب أن يكون على الأقل مساويا لمجلس النواب ان لم يكن هو أعلى المجلسين لأنه فضلا عما له من الاختصاصات البادية الذكر يضم الطبقات العليا من أهل الوطن وصفوة المتعلمين والاختصاصيين وعليه أطلب بقاء المادة على أصلها .

هنا حضر حضرة عبد الحميد بدوى بك .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أرجو أن توافق الهيئة على بقاء النص على أصله . رأى حضرة ماهر بك يرجع الى علة واحدة من العلل التى دعت الى انشاء مجلس ثان بجانب المجلس الأول . قال ان وجود مجلس واحد يكون أدعى الى سرعة العمل الا أن خوف التصادم هو الذى اقتضى وجود مجلس آخر . ربما كان هذا من أسباب وجود المجلس الثانى ولكنه ليس السبب الوحيد . ليكن لنا من تجارب الأمم عظة ولناخذ بالقواعد التى دلت التجارب على صحتها فلقد أنشأ بعض الممالك مجلسا ثانيا واحدا رغبة فى السرعة ولكنها لم تلبث أن تبين لها أن مجلسا واحدا غير مأمون الخطأ . وهذه فى الواقع أكبر علة دعت الى انشاء مجلس ثان ولهذا جرت كل الدساتير تقريبا على نظام المجلسين . ليست المجالس الثنائية معصومة ولا يكتفى أن يظهر خطأ المجلس بعد اصدار القانون ولهذا أجمع الشراح على أن أهم أسباب وجود المجلسين انما هو تدارك ما قد يقع فيه أحدهما من الخطأ . ولا يمكن رفع خطأ وقع فيه أحد المجلسين الا اذا كان المجلس الثانى مساويا له فى السلطة . أما اقترح حضرة ماهر بك فانه لا يوصلنا الى هذه الغاية لأنه يريد أن يجعل لأحد المجلسين الكلمة النهائية ولا فائدة بعد هذا من عرض القانون على مجلس آخر ليس له من الأمر شئ . بل أقول انه لا فائدة من وجود مجلسين فى هذه الحالة

يستند حضرة ماهر بك على النظام الإنجليزى ونسى أن مجلس اللوردات فى إنجلترا ورائى ولا فضل للعضو فيه بل هو يتلقى منصبه التشريعى ورائة عن أيه فضلا عن أن هذا المجلس لا يمثل الا فئة محصورة قليلة العدد ذات مصالح خاصة ومن الطبيعى أن لا يكون له من التفوذ ما لمجلس العموم

ولكن مجلس الشيوخ ومجلس النواب في مصر يمثلان مصلحة واحدة فلا محل للفرقة بينهما في السلطة .

ارتكن حضرة ماهر بك على أن بين المجلسين في بعض البلاد الاوربية فوارق أوجدها العمل من شأنها أن تقلل من سلطة المجلس الثاني ولو أن الدساتير لم تنص عليها . هذه الفكرة صحيحة ومن أجل هذا وضعت القاعدة التي نحن بصدها وقلنا أن الأصل التساوى كما نصت دساتير غيرها وأردنا بذلك أن يأخذ مجلس نوابنا لنفسه حقوقا كما أخذ غيره في أوروبا حقوقا . نريد أن يأخذ مجلس النواب حقوقا تتفق مع حالتنا ويثبتنا فالمسألة محلية ولا يصح القياس فيها بما حصل في فرنسا أو إيطاليا أو غيرها لأننا نشئ أن نعطي لمجلس النواب ما لا يتفق مع مصلحتنا .

لقد أعطينا مجلس النواب سلاحا يستطيع به أن يحصل لنفسه على امتيازات ليست لمجلس الشيوخ وهو سلاح المسؤولية الوزارية فإذا أحسن استعماله استطاع أن يكسب من الحقوق ما يجعل له التفوق على مجلس الشيوخ .

يقول حضرة ماهر بك أن الأنظمة الدستورية الحديثة تفرق بين المجلسين . ولكنه نسي أن هذه الأنظمة وضعت لبلاد كلها جمهوريات وهذا فارق كبير لا يصح التغاضي عنه وليست حداثة هذه القوانين بكافية في اعتبارها صالحة لبلادنا فإن النظام الجمهوري يجب أن يكون كله متماسكا مع بعضه كما يجب أن يكون النظام الملكي كذلك . وأرجو أن تبني الفوارق بين المجلسين على الاعتبارات المحلية وأن تكون نتيجة العمل والتجارب لا أن تقتبسها من غيرها اقتباسا قد لا يكون من مصلحتنا في شيء .

كذلك قال ماهر بك أن التساوى في السلطة قد يمكن مجلس الشيوخ من إسقاط الوزارة وجعلها مسؤولة أمامه وانني آتني أن يقع ذلك فتكون لنا على الحكومة رقابتان لا رقابة واحدة .

حضرة على ماهر بك - ان تعدد الرقابة خطر كبير جدا لأنه يؤدي الى تصادم المجلسين وفي ذلك ما فيه من اضعاف السلطة التشريعية فيصبح ضرر مجلس الشيوخ أكثر من نفعه ونكون بذلك قد خرجنا عن عدم اضعاف السلطة التنفيذية الى اضعاف السلطة التشريعية مع أن الواجب ومصلحة



البلاد يقتضيان أن تقوى من السلطة التشريعية ما استطعنا .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — اعترض حضرة ماهر بك الآن ربما كان له وزن من الوجهة النظرية ولكنه قليل التأثير من الوجهة العملية وأنى أطلب اليه أن يذكر لنا بضمة أمثال وقع فيها ما يخشاه ويبين لنا حوادث استطاع فيها مجلس الشيوخ أن يسقط وزارة كانت حائزة ثقة الأمة حرام علينا أن تنلس الفروض النظرية التي لا تقع في الخارج إلا نادراً ثم نحاول أن نبني عليها نظام مستقبلنا . ان المزايا المترتبة على تساوى المجلسين معروفة وهي التي دعت أكثر الدساتير الى الأخذ بفكرة التساوى والمخطر الذي يتوقعه حضرة ماهر بك غير موجود بل هو خطر موهوم ولا يمكن أن نتخذه أساساً للفرقة بين المجلسين خصوصاً ونحن داخلون على عصر جديد لا ندرى ما يكون من أمرنا فيه .

وعما يدل على أن اقتراح حضرة ماهر بك لا يمكن الأخذ به ان احدى نتائجه لا تتفق مع ماقرناه فهو يريد أن يحرم مجلس الشيوخ من اقتراح القوانين ولست ادرى ضرراً في اقتراح مجلس الشيوخ للقوانين مادام لمجلس النواب سلطة الرفض . أما مسألة عرض القوانين أولاً على مجلس النواب فقد تناقشنا فيها وتبين لنا أن لاضرر من عرض القانون على أى المجلسين أولاً مادام الغرض توفير الوقت وسرعة انجاز العمل وعلى كل حال فهذه المسألة لا تتفرع عن التساوى بين المجلسين .

بقى من اقتراح حضرة ماهر بك أنه إذا قبل مجلس النواب مشروعاً ورفع إلى مجلس الشيوخ فرضه وجبت إعادته الى مجلس النواب مشفوعاً برأى مجلس الشيوخ وللمجلس النواب بعد ذلك الكلمة الأخيرة في القبول أو الرفض وإذا وافقتم على ذلك فأرجو أن تقررروا الناء. مجلس الشيوخ ولا تعملوا لنا مجلسين أحدهما لا عمل له .

هنا حضر سعادة قطاوى باشا .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أساس اقتراح حضرة على بك ماهر أن يكون مركز مجلس الشيوخ مركز اشراف بحيث يكون حكماً بين السلطة التنفيذية ومجلس النواب ولذلك رأى ألا يكون للوزارة حل مجلس النواب

الا بمواقفته فجلس له هذا الاشراف وهذه المنزلة تقتضى أن تكون له سلطة أوسع من سلطة مجلس النواب ولكن حضرة على بك يريد مع ذلك أن يقيد مجلس الشيوخ بقيود تجعله أقل سلطة من مجلس النواب وهذا تناقض فى رأى وما أظن أن اقترح حضرة ماهر بك سيصادف قبولا .  
حضرة على ماهر بك — ان من يقرأ دستور ألمانيا وبولونيا يفهم أن لا تناقض فيما أقول .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — القاعدة التى هى مدار البحث الآن وضعت بعد مناقشة طويلة واذا كان بقاؤها على أصلها واجبا قبل اليوم فهو اليوم أوجب بعد أن جعلنا عدد أعضاء مجلس الشيوخ على نسبة خاصة من النواب وقيدنا المعينين منهم بعد عدد لا يقبل الزيادة بينما المنتخبون قابلون للزيادة بنسبة زيادة النواب فاصبح الفريق الأهم فى مجلس الشيوخ هو الفريق المنتخب بمعرفة الأمة والإحتياط الذى روعى فى اختيارهم سواء من حيث طريقة الانتخاب أو من حيث تحديد الطبقات التى ينحصر فيها الانتخاب يجعلهم ممثلين للأمة على أكل وجه ولا يمكن أن يتهموا بانهم أقل تمثيلا من النواب بل يصح لى أن أقول أن تمثيلهم أحكم من تمثيل النواب واذا امتاز النواب بكثرة العدد فإن الشيوخ يمتازون بانهم أنضج عقلا وأوسع علما وأحكم نظرا .  
معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

فقرر بالإجماع عدا حضرة على ماهر بك بقاء النص على حاله .  
وفى صفحة ١٣٣ فى مجموعة المحاضر تليت أحكام الفصل الثانى الخاص بالبرلمان ووافقت الهيئة على المادة الأولى الخاصة بتشكيل البرلمان وهذا نصها :  
« يتكون البرلمان من مجلسين مجلس الشيوخ ومجلس النواب »

## الفرع الاول مجلس الشيوخ

مادة ٧٤ - يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الاعضاء يعين الملك فمجلسهم ويختب الشيوخ  
الاعماس الباقوه بالافتراء العام على مقتضى اعطام قانونه الانتخاب .

الاتعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

مجلس النواب جلسة

٢ يولييه سنة ١٩٢٤

وافق المجلس على تقرير

لجنة الحفانية الذى ورد به

ما يأتى :

لجنة وضع المبادئ العام لل دستور : صفحة ٤ فى مجموعة المحاضر .

دولة الرئيس . الان تتكلم فى مجلس الشيوخ وأرى أن يسمى كذلك .

( موافقة عامة )

دولة الرئيس - فكم يكون أعضائه .

المادة ١ من قانون فرنسا النظمى الصادر فى ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٤  
وللمادة ٥٣ من دستور بلجيكا  
وللمادة ٣٣ من دستور ايطاليا  
وللمادة ١٣ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
وللمادة ٣٦ من دستور بولونيا  
وللمادة ٥٧ من دستور رومانيا

المادة (٧٤) كتابها

نس الدستور فى هذه المادة على كيفية تكوين مجلس الشيوخ فذكر أن ثلاثة أحماس المجلس ينتخب بالاتراع وأن خمسين منهم  
الملك - وقد اختلفت الآراء فى لجنة الدستور على طريقة انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ وأنها تقرر أن يكون انتخابهم على ثلاثة  
درجات وأن يكون انتخاب أعضاء مجلس النواب على درجتين .

وحكمة ذلك بالنسبة لأعضاء النواب هى عدم تعود البلاد على الانتخاب المباشر ولأن أكثرية سكان المنطقة لا تعرف فى الغالب  
شيئا كثيرا عن الأشخاص الذين يتقدمون لكتابة عنهم . وفى المادة يكون مندوبوا الناخبين أرقى من الناخبين وأكثر معرفة بالناس  
منهم - أما بالنسبة لمجلس الشيوخ فحكمة جعل انتخابهم على ثلاثة درجات هو أن يكون ناخبهم أقرب اتصالا بالعوالم التى يجوز  
لها الترشيح والمتصور عليها فى المادة ٧٨ من الدستور وأكثر معرفة لما وأوسع حكما عليها وهذا ما لا يفسر عادة للمندوبين الناخبين  
وقد انتخب فعلا أعضاء البرلمان المصرى الأول طبقا لهذه القواعد ولكن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ جعل الانتخاب على درجة  
واحدة لكلا للمجلسين - وما يجب ذكره أن هذا القانون قد عدل مرارا بعد ذلك فقد صدر مرسوم بقانون فى ٨ ديسمبر  
لسنة ١٩٢٥ منظمًا للانتخاب على الدرجتين وألغى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ ثم ألغى هذا القانون الأخير بالناء دستور سنة ١٩٢٣  
ثم صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ مينا شروط الانتخاب وقواعده - - - وألغى هذا الأخير بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٥  
الذى أعاد الانتخاب المباشر .

وقد نس الدستور المصرى على أن يكون انتخاب أعضاء الشيوخ والنواب بالاتراع العام suffrage universal وليس معنى ذلك  
أن لكل فرد من أفراد الأمة حق الانتخاب فمعوم أن النساء والأجانب والمحكوم عليهم بسبب فعل يهدد القانون جنابة أولسرفة =

١١ مايو سنة ١٩٢٤	حاضرة عبدالرزاق فهدى بك — أرى أن يكون عدد أعضائه ستين منهم أربعون بالانتخاب وعشرون بالتعيين.
قرار المجلس إحالة قانون الانتخاب نمره ١١ لسنة ١٩٢٣ على لجنة الحفانية	حاضرة محمد على بك — يحسن أن يكون العدد تسعين لأن هذا المجلس بحكم مهمته سيؤلف من أعضائه لجائنا كثيرة لبحث المسائل المختلفة لا يكون فيها الستون.

== أوصب أو خيانة أو نحو ذلك وكذلك المحكوم عليهم في جريمة من الجرائم الانتخابية للنصوص عليها في قانون الانتخاب وكذلك انصر والمجور عليهم والذين أشهر انفسهم — كل هؤلاء محرومون من الانتخاب . وحرمانهم لا يمنع من أن قانون الانتخاب للمصرى يأخذ مبدأ الاقتراع العام مادام لا يشترط نصابا ماليا أو شهادة دراسية خاصة أو ثلاث سنين من الأمانة . ولا شك أن هذا النظام يحقق مبدأ الديمقراطية Le principe démocratique إذ أنه يمكن أكبر عدد من الأمة من الاشتراك في الانتخاب خصوصا إذا أدرنا النساء في الانتخاب وفي باقي الحقوق السياسية ولو أن هذا، تنفذ الآن في مصر نظراً لمبادئ والتقاليد الإسلامية .

ويلاحظ أن دستور سنة ١٩٣٠ خالف هذا المبدأ إذ نص في المادة ٨١ على أن يكون الانتخاب على دوجتين بحيث يجري انتخاب الجولة الأولى على أساس الاقتراع العام . أما الجولة الثانية فيجب أن يتوفر في ناخبها شرط نصاب مالى . وعلى أن يعدد قانون الانتخاب مدى هذا الشرط ويجوز أن يبنى منه الناخبين الذين توفرت فيهم حالة كفاءة خاصة نص عليها قانون الانتخاب في المادة ١٩ . وقد جاء بمذكرته التنفيذية عن ذلك . ولم يوضع بالمستور ( تصد دستور سنة ١٩٢٣ ) نص خاص بصيغة الانتخاب أيكون مباشراً أو غير مباشر غير أن لجنة الدستور التي وضعت « مشروع الدستور » ومشروع قانون الانتخاب معاً أسست عملها على أن يكون الانتخاب لمجلس النواب ثا دوجتين وما شكلت لحظة في أن سيظل ذلك من بقية النظام الثنائي الناهى . وقد تدرب اعطاءها الى تحرير الدستور فوضعت المادة ٨٩ فشرطت عند حل مجلس النواب أن يدعى المتدويون لاجراء انتخابات جديدة وهو تصير اصطلاح عليه لتعرف ناخبي الجولة الثانية » .

وانتقدت للذاكرة الانتخاب المباشر في قولها « والانتخاب المباشر وإن شاع السبل به ليس في نظر مجذبه اعظم اكثر من صوره من صور الحكم أخفى ليتها تطور الأحوال الاجتماعية في أوروبا ويجعل منها ضرورة حاضرة من ضرورات النظام الثنائي فيها ومع ذلك فأهل الراى في امره على خلاف وكثير ممن كتبوا في أزمة الأنظمة البرلمانية يؤثرون عليه نظام الانتخاب ذى الدوجتين ويقولون إنه « كالشرع يطبق ماء أشد نقاء وصفاء دون ان يغير ينبوعه »

ثم انتقدت للذاكرة طريقة الانتخاب الى الانتخاب المباشر طرفة واحدة دون ان يقع بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٢٤ من الأحداث ما يدعو الى اى تغيير .

هنا من أعضاء مجلس الشيوخ للتعيين وقد نص الدستور على أن غشى الأعضاء بينهم الملك .

وسأله التبيين ليست بدعة في التفرع المصرى لها سوابق في الجمعية التجمعية وفي مجلس شورى النوابين — وهى ليست بدعة فاتها لأن بعض مجالس الشيوخ في أوروبا ( إيطاليا مثلا ) ومجلس شيوخ اليابان مئنة كلها . على أن اللجنة لم تكلف بالنظر الى التقاليد بل هى قد لاحظت ما تقتضيه حال البلاد من ضرورة التمكن من اكمال ما قد يبنى بعد الانتخاب من قس في تبجيل الكفاءات الفنية وغيرها مما لا يضمنه الانتخاب تماما .

وقد نص دستور سنة ١٩٣٠ في المادة ٧٥ على أن « يؤلف مجلس الشيوخ من مائة عضو يعين الملك ستين منهم وينتخب الآليون الآخرون » أى على عكس النسخة الواردة بدستور ١٩٢٣ إذ جبل المئتين ثلاثة أخماس الأعضاء والمنتخبين الخمسين — وجاء بالمذكرة التفسيرية عن ذلك « والواقع في أمر الاعتبارات التي بنى عليها مجلس الشيوخ وأريد بسببها للمائرة بينه وبين تفكيك مجلس النواب أن نصيب مصر منها أكثر من نصيب غيرها من البلاد . فان النزاع المستمر الذى اقترن بالانتخابات منذ شرعت سببها الجديدة وما حقق يستجبه من ترضى السكرامات الهوان ومن الحاق صنف الأذى بمن تحدته هبه بالنظم للانتخابات جعل كثيرا ==

حضرة عبداللطيف المكباتى بك - قبل تقرير العدد يحسن أولاً تقرير  
نسبة المعينين إلى المنتخبين .  
دولة الرئيس - أرى أن يكون النصف بالمتعينين على الأقل في المدة الأولى  
والنصف الآخر بالانتخاب .  
مع قوانين أخرى ونظراً  
لأن هذا القانون من الأهمية  
الخاصة رأيت اللجنة أن  
تأدر يحثه ... وفي أثناء  
قيام لجنة الحقاينة بالنظر

تتبعهم عن دخولها . ومثل هذا الاحجام طبيعى خصوصاً بسبب حداثة العهد بالنظام النيابى . وهو يسوغ أن يكون مجلس الشيوخ  
عدداً معينا كله . غير أن الوزارة تكنى زيادة نسبة المعينين بأن يكونوا م ثلاثة أخماس الأعضاء ولن يترتب طبياً على هذه الزيادة  
غش من قوة مجلس الشيوخ أو زنته أو هضم من معنى التمثيل للتطوى عليه . ولكن مما لا شك فيه أن المذكرة التصيرية لهذا  
المستور قد تفلتت في حش الظن بمجلس أكثرية أعضائه معينين - إذ أن مجلس هذه صفته لا يمكن أن نعتبره معبر عن رأى  
الأمة تمام التصير حتى ولو قلنا أن العضو المين يتوب عن الأمة كما يتوب عنها العضو المنتخب تماماً بدليل أن المستور يقول في المادة  
٩١ « وان عضو البرلمان يتوب عن الأمة كلها » اذ المروف أن نيابة الأعضاء المعينين هي نيابة اعتبارية أكثر منها حقيقية لانه يقتصها  
المرط الاساسى لنيابة السياسية ألا وهو الانتخاب بواسطة الأمة .

من ذلك يمكننا أن نقول ان مجلس الشيوخ طبقاً لمستور سنة ١٩٢٣ يمتنع بالصفة النيابية أكثر من مجلس شيوخ تنتخب طبقاً  
لمستور سنة ١٩٣٠ ولا شك بأن الظروف التي لايت وضع دستور سنة ١٩٢٠ هي التي دفعت بواضعه الى سلوك هذا السبيل  
للتشد فقلوم أن هذا المستور كان وليد اخلاب سياسى خطير شفى منه واضموه عدم نجاحه فمهدوا الى تقوية السلطة التنفيذية بقدر  
الامكان - مما سبق لنا شرحه -

وبنسبة تعيين أعضاء المجلس نقول ان هذا الحق طالما كان موضع خلاف بين الملك والوزارة .  
ففي سنة ١٩٢٤ اختلف رئيس مجلس الوزراء ( سعد زغلول باشا ) مع الملك على مدى سلطة الوزارة في اختيار الأعضاء المعينين  
وأخير هذا الخلاف مرة ثانية في سنة ١٩٣٧ .  
وفي المرة الأولى اتفق على إحالة الأمر على اللبى بيولا كازلى رئيس أعلام قضاي الحكومة الذى أتى بأن هذا التعيين يتبر ملا  
من أعمال الحكومة وان مبادئ المستور المصرى تأبى الاعتراف بأن يكون تعيين الشيوخ بصل شخصى من جانب الملك وزيادة في  
أعمال البحث سلتبت هنا التوجة الحرفية لهذه المذكرة الفنية .

القاهرة في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية .  
أشرف بأن أمرح لولتكم - ردا على السؤال الذى وجهتموه الى - بأنى أرى أن مبادئ المستور المصرى تأبى الاعتراف بأن  
يكون تعيين الشيوخ بأمر ملكى أى بصل شخص من جانب الملك لا تشمله السؤولية الوزارية لأن هذا التعيين يتبر ملا من أعمال  
الحكومة ويكون بلىه ذى بده موضوع مناقشة مجلس الوزراء ويجب أن يوقع عليه الوزراء تطبيقاً لنص المادة ٦٠ من المستور .  
وهذا الرأى مستند أولاً من التفسير الحرفى للمواد ٧٤ و٤٨ و٦٠ و٦١ و٦٢ من المستور .  
فلماذا ٧٤ تنص على أنه : « يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء بين الملك خميمهم » .  
وللماذا ٤٨ و٦٠ و٦١ تنص على المبدأ الدستورى الاثباس من أن الملك جولى سلطاته بواسطة وزرائه وتحت مسؤوليتهم .  
وهذه المواد تنظم كيفية استعمال هذا المبدأ .

فانما سلنا جدلاً بان هناك خلا لفرقة بين هذه السلطات الدستورية لللك التى تنظم استعمالها المواد المشار اليها وبين بعض سلطات  
شخصية استثنائية لللك يستعملها بغير واسطة وزرائه وتحت مسؤوليتهم فانه يجب علينا على الأقل أن نوضح أن تعيين الشيوخ لا يدخل  
في نطاق تلك السلطات الشخصية والاستثنائية . على أنه ليس في منطق المادة ٧٤ ما يستدل منه على أن تعيين الشيوخ يدخل ضمن  
هذه السلطات الاستثنائية .

في هذا القانون تقدم من  
حضرة صاحب النولة  
رئيس مجلس الوزراء  
مشروع قانون معدل لبعض  
نصوص القانون المذكور.  
وأحيل على اللجنة بجملة

حضرة المكاتبى بك — بل يكون الثلث معينا والثلثان بطريق الانتخاب  
حضرة عبدالحيد بدوى بك — المفروض دائما أن تكون مجالس الشيوخ  
ملطفة لمجالس النواب ضابطة لأعمالها ولا يتم لها ذلك إلا إذا كان عملها واقعا  
في أكثر الشروط تسهلا لأداء وظيفتها وقلة العدد قد تكون أوفى إلى القصد  
لأن المناقشة في الجماع الكبيرة أقل فائدة منها في الجماع الصغرى .

== وهذه المارة « بينهم الملك » تماثل العبارة التي اشتملت عليها مواد الدستور الواردة في نفس الباب الذي قرر سلطات الملك  
الخفية . فاننا أردنا تعبير هذه المارة بأنها متصل بسلطة شخصية للملك فانه يجب تطبيق هذا التعبير على جميع النصوص الأخرى مثال  
ذلك النص الذي يعطى للملك حق التصديق على القوانين واصدارها ( المواد ٢٥ و ٢٦ و ٣٤ ) وحتى اقتراح القوانين ( مادة ٢٨ )  
وحق وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ( مادة ٣٧ ) وحتى حل مجلس النواب ( مادة ٤٨ ) وحتى تأجيل انعقاد البرلمان ( مادة ٣٩ )  
الخ الخ . ويكون معنى هذا التعبير أن الدستور قد منع الملك بوجه عام سلطات شخصية ويعنى آخر يكون الدستور قد نظم حكما  
أوتوقراطيا وهذا ما لا يستطيع أحد أن يسل به .

وإن كان النص الحرفى للمادة ٧٤ لا يستدل منه على أن تعيين الشيوخ عمل شخصى للملك فان روح المادة أقل تبريرا لهذا التعبير.  
وفي الواقع ان من الواضح ان تعيين الشيوخ عمل من أعمال الملك التي ترتبط بشؤون الدولة حسب المعنى الدستوري للمادة ٦٠ وهذا  
التعيين يظهر من مظاهر السياسة العامة للحكومة السؤول منها الوزراء بالتضامن أمام مجلس النواب طبقا للمادة ٦١ . ويمكن للاختراع  
بصفة ماقول أن تصفح كتب الفقه الدستوري في البلاد التي أجازت تعيين الشيوخ بواسطة الملك وأن نذكر الدور الذي لعبه هذا  
التعيين في سياسة تلك البلاد .

لهذا البعد لم يترافع في إيطاليا — وهي البلد الدستوري الوحيد في أوروبا الذي احتفظ بنظام تعيين الشيوخ — مع أن الدستور  
الإيطالى ينص في المادة ٣٣ على عبارة المادة ٧٤ من الدستور المصرى على أن مجلس الشيوخ يمين من أعضاء بينهم الملك . وفيضا من  
ذلك فان الرسومين الصادر أحدهما في ٢٥ أغسطس سنة ١٨٨٦ والآخر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠١ يتصان بطريقة قاطعة على أن تعيين  
الشيوخ يجب أن يكون موضع مداوات مجلس الوزراء .

ولا يوجد هناك ما يستدل منه على أنه أريد أن يخرج الدستور المصرى عن هذه المبادئ . بل الأمر على العكس من ذلك فان  
المادة ٩٥ التي تنص على أن كلاما من المجلسين له الفصل وحده في صحة نيابة أعضائه تؤكد هذه المبادئ . لأنه اذا فرضنا أن تعيين  
الشيوخ عمل شخصى للملك فيكون من غير القول أن يكون هذا التعيين محلا لمراقبة أيأ كانت إذ أن شخصى الملك — ولها لقاعدة  
دستورية مطلقة — لا يجوز أن يكون محلا لمناقشة سياسية . ولقد جعل مجلس الشيوخ بإيطاليا من استعماله حق الفصل في صحة نيابة  
أعضائه سلاحا سياسيا فأقبل الفصل في صحة نيابة بعض الشيوخ القيين رفض قبولهم الى أجل غير مسمى . فهنا العمل من جانب مجلس  
الشيوخ يعتبر تحديا لعرش اذا أخذنا نظرية ان تعيين الشيوخ عمل شخصى للملك .

ولقد أبدىتم دولكم أنه من الجائز أن يترشح على هذا القول بأن الدستور المصرى لم يبدل بسد في دور التنفيذ وبناء على ذلك  
تكون المبادئ التي سردناها غير قابلة لتطبيق على تعيين الشيوخ في الوقت الحاضر إذ لم يزل الملك متمتعا بسلطة شخصية المطلقة .  
وهذا الاعتراض على ما يلوح لي لا يستند الى أسس .

فأولا ليس من الحق أن يقال ان الملك يمتنع الآن بسلطة شخصية مطلقة لأن الأمر الصادر من صاحب السمو اسماعيل باشا بتاريخ  
٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ والمادة العاشرة من القانون النظامى الصادر في سنة ١٩١٣ لم يزل نافذا المعمول .

غير أننا — بحرف النظر عن هذه الملاحظة — نرى أن تعيين الشيوخ وبالتالى انتخابهم وانتخاب النواب هي العناصر التي تتكون  
منها النيابة التي يجب أن يباشرها الشيوخ والنواب في البرلمان طبقا للدستور . وهذه النيابة يجب أن لا تخضع لاعتقاد القواعد المنصوص ==

سعادة قسلاوى باشا — ان البلاد التى فيها مجلس للشيخ جرت العادة بأن يكون عدد أعضائه ثلث أعضاء مجلس النواب على أن البلاد المتحدة مثل سويسرا فان كل ولاية منها لا تنيب عنها مجلس الشيخ إلا عضوين اثنين وأمريكا كلها لا يتجاوز مجلس الشيخ فياسته وستين عضوا .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية أن يؤلف مجلس الشيخ من ثمانين عضوا .

يوم الاحد ١٥ يونيه سنة ١٩٢٤ فأخذت اللجنة فى دراسة المشروع المقدم الحكومة مع التقرير المقدم من حضرات أعضاء اللجنة الفرعية . واستخلصت من نتائج بحثها التعديلات التى

== عليها فى الدستور . ويجب على مجلس الشيخ والنواب أن لا يصصا نيابة صدرت من سلطة شخصية ليس لها أو لم يصحح لها الحق فى هذا الصدد .

ولسنا فى حاجة الى أن نضيف الى ما تقدم انه اذا قلنا هذا الاعتراض لوقتنا فى تناقض اذ سيكون فى مجلس الشيخ أعضاء معينون بأمر ملكى بل نغاض الدستور وأعضاء معينون بعد تناقضه بعد أخذ رأى مجلس الوزراء . أى سيكون هناك ثلثان من الشيخ والمعين لكل منهما طابع خاص وهذا مالا يمكن التسليم به .

وفى هذا البيان الذى سردته وذكرت فيه ضرورة اشتراك الوزارة فى تعيين الشيخ فرضت جدلا أنه يوجد فى نظام الدستور المصرى سلطات شخصية للملك من غير اشتراك الوزراء .

غير أن هذا البيان يصبح لنوا اذا لم نستبعد هذا الفرض . أتى أرى وجوب استبعاده لأنه من المؤكد فى نظرى أن جميع السلطات التى يمنحها الدستور للملك هى سلطات يستعملها بالاشتراك مع الوزراء .

وتطوون دولتكم أن مشروع الدستور قد وضعت لجنة الثلاثين بناء على قرار صادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ وقد أشير فى هذا القرار الى تصريح رئيس الوزراء فى كتابه المؤرخ أول مارس سنة ١٩٢٢ الذى وصفه الى جلالة الملك ردا على الأمر الملكى بتشكيله تأليف الوزارة حيث قال :

« وستعمل الحكومة نصب ميثاقها أن تضع حالا مشروع الدستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث . وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسؤولية الوزارية وسيصح للبرلمان بالرقابة على الأعمال السياسية التى تتخذ » .

وكان تفكيك تلك اللجنة ضمانة للاشتراك فى أعمال هذه الهيئة .

وكان يرى عمل اللجنة الى انماض مبدأ المسؤولية الوزارية الى أقصى حد . والى توسيع رقابة البرلمان الى أبعد من الحدود التى رسمتها المبادئ الأكثر ديمقراطية .

وبناء على المالحى عُرض مشروع لجنة الثلاثين على اللجنة الاستشارية التفسيرية لفحصته وراجسته فى جلساتها المنعقدة فى أيام ٦ و ٧ و ١٢ و ١٣ و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ .

وفد انحصرت مهمة اللجنة التفسيرية فى تعديل الصيغة القانونية لبعض قطط المشروع التى ظهرت لها عيب .

وفضلا عن ذلك فان اللجنة — طبقا لتأليفها — رأت أن تقترح عدة اقتراحات بشأن بعض بنصوص للمعروض من حيث موضوعها واكتلت اللجنة بلفت نظر الوزراء المختصين الى تلك الاقتراحات اذ لا يدخل فى اختصاصها الرسمى تقديم مقترحات .

وكان الفرض من بعض هذه المقترحات هتوية سلطة الملك سواء بصفة كونه مساهما فى السلطة التفسيرية أو بصفة كونه رئيسا للسلطة التنفيذية .

نفقد لاحظت اللجنة التفسيرية أن نظام السلطات الدستورية الذى اقترحت لجنة الثلاثين يعترض التوازن ولا يتفق مع التعاليم الحديثة فى القانون الأوربى لأن هذا النظام المقترح يبالغ فى سلطة البرلمان متنبها مع نظريات القانون الدستورى البتقة فى القرن الماضى فبناء مشروع اللجنة غالبا مركز الحكومة فى صالح البرلمان .

وقد استوحيت اللجنة التفسيرية فى تقديمها هذا النظام هذه الفكرة وهى أنه فى الأحوال الحديثة وعلى الأخص فى مصر يجب أن ==

أدخلها على القانون المذكور  
مسترشدة في هذا السيل  
بما أملت عليها نتيجة  
الاختبار متوخية اصلاح  
أعظم العيوب وأخطر  
المضار التي ظهرت عند  
العمل بقانون الانتخاب  
الحال وقبل التعرض لابداء

وفي صفحة ٧ في مجموعة المحاضر أثار أحد الاعضاء المناقشة التالية :

معالي رفعت باشا — ألهمتني طريقة انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي  
أن أقترح على حضراتكم أن يكون انتخاب الأعضاء المنتخبين في مجلس  
الشيوخ عن كل مديرية بواسطة ممثليها في مجلس النواب متضمناً اليهم أعضاء  
مجلس المديرية ونائبون يختارهم المندوبون الناخبون في المديرية بشروط خاصة  
تجعلهم أكثر أهلية لتقدير الكفاءة اللازمة لمعضوية مجلس الشيوخ كأن  
تكون سن الناخب ٤٠ سنة وأن يجيد القراءة والكتابة .

== يكون للوزارة التي تتمتع بصفة البرلمان سلطات — تحت رقابة مقعولة — تتناسب ومسؤولياتها الخطيرة .  
على أن هذه المقترحات التي أخذ بها كلها تقريباً بعد ذلك لم يكن الفرض منها الا تهوية سلطة الملك التي يستعملها بالاشتراك مع وزرائه .  
فلم تقترح اللجنة التفرعية — ولم يكن لها أن تقترح — منح الملك سلطات شخصية لا أثر لها في المفعول الذي عرض  
عليها لقصه .  
ومع ذلك فلم تكن اللجنة تنتهي من عملها في مراجعة نصوص المفعول حتى عرض عليها وزير الحفانية الجديد تعديلات معينة  
لصياغتها في الصيغة القانونية .  
وأم هذه التعديلات بما يربط بالمسألة الموعودة عليها هو ما كان يحصل بسلطة الملك الشخصية المعترف له بها في العريضة الاسلامية .  
فلقد قيل أن النظام المستورى الأوربي يجب أن يتفق في دولة اسلامية مثل مصر مع مبادئ الشرع الاسلامي الذي يمنع بيع  
السلطات لشخص رئيس الدولة ومع الحقوق التي تزول الى الملك بصفة كونه رئيساً للأسرة المالكة .  
وقد صيغ هذا التعديل في جلسة اللجنة التفرعية للتعديلات في يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ في الصيغة الآتية : —  
« ان تطبيق هذا الدستور لا يمكن أن يخل بمقوق الملك التي يمتنع بها شخصياً بصفة كونه رئيساً للدولة في كل ما يخص بمجاهد  
التسلم الدينية الاسلامية والأوقاف الموضوعة تحت ادارة وزارة الأوقاف السومية . وبالجملة في كل مسألة احتفظ له بها طبقاً للعريضة  
أو لعمادات المرجعية بمصر مما يخلق بالأفظة الدينية المحترقة المعترف بها في الديار المصرية .  
وكذلك الشأن فيما يخلق بمقوق الملك الشخصية بصفة كونه رئيساً للأسرة المالكة وعلى الاخص بالمقوق المعترف بها في القانون  
رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بنظام الأسرة المالكة » .  
وقد عقلت اللجنة التفرعية تطبيقاً بسيطاً على هذا التعديل لاحظت فيه « ان جميع هذه الحقوق اعتبرت حقوقاً شخصية للملك لأن  
الصيغة الدينية لهذه الحقوق هي التي تبرر اختراجهما كما هو الحال الآن — من النظام العام الذي رسمه الدستور لاستعمال الملك حقوقه  
(انظر للمادتين ٨ و ٦١ (٦٠) للجديدين) . وإزاء الصيغة العامة لنص للمادتين ٨ و ٦١ للجديدين يكون من الضروري أن  
يتضمن الدستور نصاً يحفظ في هذا الصدد بالحالة الرامنة » .  
غير أن هذا التعديل قد عدل في اللادة ١٥٣ الحالية لا فيما يخص بمقوق الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة . وفي الواقع تمت  
هذه اللادة على أنه « ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للمبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يخص بالمعاهد الدينية... »  
وبهذا فقد أعيدت سلطة الملك تحت نظام المسؤولية الوزارية .  
وقد اقترح في نفس الجلسة اقتراح آخر خاص بالمادة ٣ وهي المادة الخاصة بحق الملك في منح الرتب والتياشين وكان الفرض من  
التعديل الاحتفاظ بالنظام المعمول به وقتئذ غير أن التعديل بالمثل لم يدمج في النص الحالي .  
وكيفيقت بعد أن أوردت هذه السوابق من الأعمال التفسيرية أن لاحظ أنه من البت أن نبهت عن أثر الحق شخصي للملك  
في الباب الثالث من الدستور الذي نظم سلطات الدولة . ==



أما في المحافظات فيكتفى بأعضاء مجلس النواب ويمثل المندوبين الناهيين .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — على أى نسبة ؟  
معالي رفعت باشا — اذا قبلت الطريقة تقدر النسبة في جلسة أخرى لأنها  
تحتاج لعمليات حسابية .

== ان المادة ٢٣ الواردة في صدر هذا الباب تنص في صراحة على أن « جميع السلطات بمعمرها الأمة واستعمالها على الوجه المبين  
بهذا الدستور » .  
وسلطات الملك واردة ضمن فئتين كبيرتين من السلطات احدها السلطة التشريعية ( مادة ٢٤ ) التي يباشرها مع مجلس الشيوخ  
ومجلس النواب والأخرى السلطة التنفيذية ( للمادة ٢٩ ) التي يتولاها في الحدود المبينة في الدستور .  
وفي الفصل الخاص بالملك ووزرائه استعملت نفس الصيغة لوصف حقوق الملك المختلفة . والقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٤٨  
والتي بمقتضاها يتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه يجب أن تطبق على هذه الحقوق بلا تفرق وبالمثل فإن مبدأ المسؤولية الوزارية من  
كل محل من أعمال الملك وهو المنصوص عليه في المادة ٦١ يجب تطبيقه بلا أدنى تردد .  
والاستثناء الوحيد من هذا النظام الذي رسمه الدستور صراحة هو الفقرة الثانية من المادة ١٥٣ التي تنص بطريقة جلية قاطعة  
على حق يمتنع به الملك شخصيا .  
وطبعا لقاعدة منطقية وهي في الوقت ذاته قاعدة قانونية فإن الاستثناء يؤكد القاعدة في جميع الحالات التي لم تستثن .  
وبناء على ما تقدم فاني أرى أن الحقوق السياسية التي منحتها الدستور للملك يجب أن يتولاها بنفسه في حدود الدستوري لا لاشترك  
مع وزرائه .  
وهذه التنبية لا تنبذ بطبيعة الحال أن الملك لا يباشر في حكومة بلاده . ان القاعدة الثابتة بأن الملك يملك ولا يمكنه تدريسها جابجا  
الفقه الدستوري الحديث فإن نظام المسؤولية الوزارية لا يمنع مساهمة الملك في الحكومة بل هو على العكس يرضها عليه . وغاية ما في  
الامر يتحمل وزرائه الذين يسميهم ويحيلهم مسئولية فعلهم .  
وبناء على ما تقدم أرى يا صاحب البوالة فيما يخص تعيين الشيوخ ان أكثر الصيغ انطباقا على القانون هي صيغة مرسوم يصدر  
كالنفاذ بعد أخذ رأى مجلس الوزراء وتوقيع عليه بصفتك رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية .  
وهناك صيغة أخرى أقل انطباقا على القانون ولكن يمكن اعتبارها حيازا لتطبيق مبدأ المسؤولية الوزارية وهي صيغة أمر ملكي  
موقع عليه من جميع الوزراء .  
المجلس  
١ . يولا كازلي

وفي سنة ١٩٣٧ عندما اختلعت الوزارة النحاسية مع الملك على هذا الأمر أعدت الوزارة مذكرة تضمنت رأيا في خمسة مسائل .  
( الأولى ) التراسيم التي تقدم بها مشروعات القوانين للبرلمان : وما يترتب على عدم امضاء هذه التراسيم أو على تأخيرها من  
حرمان الحكومة من عرض مشروعاتها على البرلمان أو تأخير عرضها وظلّت المذكرة بين حق مجلس الوزراء المكون من عدد من  
أعضاء البرلمان وبين حق العضو الواحد العادي داخل البرلمان .  
( الثانية ) مسألة تعيين الموظفين وفصلهم : وعن حق الوزارة في ذلك ما دامت هي المسئولة عنهم أمام البرلمان .  
( الثالثة ) منح الرتب والتياشين : وعن حق الوزارة في ذلك أيضا باعتباره شأن من شؤون البوالة داخل في مسؤولية  
الوزارة السياسية .  
( رابعا ) تعيين كبار موظفي السراي : وعن وجوب توقيع رئيس الوزراء على أوامر تعيينهم باعتبارهم موظفين في الحكومة  
وطبعا للمادة ٦٠ من الدستور .  
( خامسا ) تعيين الشيوخ : وسأناق على ما جاء بالمذكرة حريا بهذا الخصوص .

## (١) النماء طريقة

الانتخاب ذات الدرجات  
من أعظم العيوب التي  
أظهرها العمل بقانون  
الانتخاب الحالي طريقة  
الانتخاب بالدرجات فإن  
هذه الطريقة كان من شأنها  
حرمان الجزء الأعظم من  
الناخبين من مباشرة

حضرة محمد علي بك — أوافق على نظرية معالي رفعت باشا .  
حضرة عبدالحمد بك بدوي — تحديد طريقة انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ  
مبالغ في صعوبتها مع أنه لا صعوبة فيها بعد أن حددنا طبقات المنتخبين  
بمخلاف ما جاء في القانون الفرنسي الذي عين طبقة المنتخبين ولم يحدد طبقات  
المنتخبين وزيادة على ذلك فمجلس الشيوخ في فرنسا له معنى خاص فانه يمثل  
القرى الـ « Communes » ولذلك ترك انتخابه لممثلها أنفسهم . أما عندنا  
فقد سهلت مهمة الانتخاب بتعيين طبقات المنتخبين . ولذلك لا محل لأطالة  
البحث في أمر الناخبين .

أما عن تعيين الشيوخ فسلم من جميع الجهات أنه يصدر مرسوم فلا محل لطريق بين مرسوم ومرسوم ولوق ذلك فإن أعمال  
لجنة الدستور ناطقة بأن تعيينهم من حق الوزارة وكل للناقصات التي دأرت في هذا الموضوع في جلسات لجنة الدستور تهديد أن جميع  
الأعضاء كانوا مسلمين بهذا الحق ونملا أخذت المناقشات مجراها على هذا الأساس وعلى أساس اقتراض أن الحكومة تعيينهم « من  
أصهارها ومظاهرها » راجع صفحة ٢٦ من محاضر لجنة الدستور .

فلما أضيف إلى ذلك رأى للسليو فان دون بوش وهو الذي قبل جلالة المغفور له الملك نؤاد والمغفور له سعد زغلول باشا تخكيمه  
في الموضوع تبين أن حق الوزارة في تعيين الشيوخ لا يصح أن يكون محل جدل .

وفي هذه المناسبة لغير إلى ما كرهه البعض مرارا من أن المسيو يولا كازلي أتى في هذا الموضوع بغير تفوى المسيو فان دون  
بوش مع أن الواقع غير ذلك فقد أتى المسيو يولا كازلي في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٤ بأن تعيين الشيوخ من الأعمال السياسية التي  
يجوزها الملك بواسطة وزرائه وتحت مسؤوليتهم ولا فرق بينه وبين باقي الأعمال التي تتعلق بشئون الدولة وأن الملك ليس له في ذلك  
حقوق شخصية وأن القول بغير ذلك تأيد للائو قراطية وذلك لأن تعيين الشيوخ أمر يتعلق بشئون الدولة طبقا للمادة ٦٠ من الدستور  
وهو مظهر من مظاهر السياسة العامة للحكومة يدخل في مسؤولية الوزراء أملم مجلس النواب وأن الدستور المصري في ذلك شأنه  
شأن الدساتير الأخرى .

وقبل أن نتناول هذه المذكرات بالبحث نأى على ما جاء بخصوص الأعضاء البتئين وعن طريقة تعيينهم في المذكرة التصورية  
لدستور سنة ١٩٣٠ — « ذهب بنهم إلى أن القاعدة التي وضعتها المادة ٤٨ من أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه تطبيق  
على تعيين الشيوخ . ويكون الحكم بناء على ذلك أن الملك يبين الشيوخ بناء على طلب لوزرة القائمة ولا يبين إلا من شاءت نصيته .  
غير أن هذا التأويل من شأنه أن يجعل التبيين في مجلس الشيوخ أمرا حزيا ويصبح مجلس الشيوخ وقد اختارته الحكومة القائمة  
من بين أصهارها أداة ماطلة ولن تزال كذلك حتى تتغير الحكومة . ولا شك في أن تأويل النظام البرلاني على مثل هذا الوجه تجاوز  
الحد للمعول فان تعيين الشيوخ ان كان من التوقيعات في شؤون الدولة فانه في ذاته محل يطبق بشئق عضو أساسى في جسم الهيئة التي  
تتول شؤون الدولة ويرتبط بمجاعة الأحزاب قاطبة وبالمهية السياسية العامة وله بهنما لتأية أهمية خاصة وامتياز واضح على سائر التوقيعات .  
ولا يتصور أن يكون شخص الملك — مستقلا عن وزرائه — يتبنا عن المساهمة فيه سواء في الاقتراح أو فيا يتخذ من القرارات  
بل أن هذا الحق والتأويل لا يمكن أن يكون إلا ثمرة اشتراك الملك والوزارة . وكما أنه حيث يدخل في تشكيل مجلس الشيوخ أعضاء  
وراثيون أو أعضاء بحكم القانون كما هو الحال في بعض الدساتير يكون هؤلاء الأعضاء حتى الجلبوس ولو لم ترغب فيهم الوزارة ، كذلك  
تأليف مجلس الشيوخ كله أو بعضه بطريق التبيين يجب أن يكون بحيث يجعل مكانا للتمتازين من غير أصهار الوزارة من يرأى الملك ،  
في نظره المجردة من الهوى وفي تخيله لحاق الحكم القائمة الناجية ، لانتين لتأية عن الأمة ، مما يترتب عليه أن تكون الكلمة الأخيرة  
في هذا التبيين للملك . »

فضيلة الشيخ نجحت - وظيفة مجلس النواب والشيوخ واحدة وهي النيابة  
عن الأمة وتمثيلها فيلزم إذن أن تتبع في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ نفس  
الطريقة المتبعة في انتخاب أعضاء مجلس النواب أي أن يوكل انتخاب الشيوخ  
للبندوين الناخبين .

حقوقهم الانتخابية بأنفسهم  
وقد جاء بمذكرة الحكومة  
ما نصه :  
ومن أم أغراض  
هذا المشروع إلغاء طريقة

ومن مزاياما هدم أنه يحمل الوزارة عن أن لا ترشح من أصارها إلا من تستطيع أن تتحج له بالائتياز واليانة الكاملة لنيابة  
عن الأمة . وفي اشتراط توقيع الوزارة على أسماء الميين جيبا ضمانة لأن يتم هذا الاشتراك بين الملك والوزارة في نظام مفيد متج .  
بهذه الطريقة من الحاق والتأليف - وبها وحدها - يمكن أن يتولى مجلس الشيوخ خلفا سويا ويمكنه أن يؤدي مهمته على أحسن  
الوجود . بما تحققه من أحكام التوازن بين أجزاء الهيئة التشريعية وبحجود التمثيل لختلف الطبقات ، مما هو منفع مع روح النظام النيابي .  
وإذا كان في المدل على هذه الطريقة تقويت لبس الفئدة العاجل على أية حكومة قائمة لائها لا شك معيبة به مزاياما أجله يوم تكون  
هى بدورها في صف الممارسة .

بعد أن استعرضنا آراء الطرفين - باعتبار مذكرة الميو يولا كازالى ومذكرة الوزارة النحاسية الرابعة طرفا والمذكرة التفسيرية  
لمستور سنة ١٩٣٠ طرفا آخر نقول أن مواد المستور صريحة في أن كل حق يولاء الملك وكل أمر يصدره يجب تنفاذه أن يوقع  
عليه رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون حتى تنصير المسؤولية في شخص أو أشخاص مسؤولين أمام الأمة مصدر جميع  
الحقوق والسلطات .

وليس تبيين أعضاء مجلس الشيوخ إلا عدل من أعمال السلطة التنفيذية التي نص المستور في السادة ٢٩ على أن الملك يولاهما  
في حدوده - وقد فصلت للسادتان ٤٨ ، ٦٠ هذه الحدود فذكرت الأولى أن الملك يولى سلطته بواسطة وزرائه ونصت الثانية  
على أن توقيات الملك في شؤون الدولة يجب تنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون . إزاء صراحة هذه  
النصوص لا يمكن مجال من الأحوال أن قول بأن تبيين أعضاء مجلس الشيوخ حق شخصى للملك يولاه وحده وتحت مسؤوليته .  
أما القول بأن « تبيين الشيوخ اذا كان من التوقيات في شؤون الدولة فانه في ذاته مل يخلق يخلق عضو أساسى . . . . . وله  
بهذه المثابة أهمية خاصة وائتياز واضح على سائر التوقيات » فهو قول جميل ومقبول اذا وجد في المستور نص يؤيده . أما وقد  
جاء الدستور خلوا من هذا النص فلا سبيل الى هذا التفسير .

وعلى العموم فمن واجب الوزارة أن تحرس الحرس كله على الاعتدال التام في اختيار الأعضاء الميين وأن تراعى في ذلك المصلحة  
العامة قبل المصلحة الحزبية فيجب أن تتحج المجال لفتازين من أفراد الأمة ولو خالفوها في الرأي والبدأ .  
وان للملك باعتباره الرئيس الأعلى للدولة أن يخفف من إندفاع الوزارة الحزبي وأن يرشدها الى جادة الصواب فان أيت واندفقت  
في حزبيتها أقلاما الملك ورجع الى الأمة ممثلة في نوابها - فان تضامن مجلس النواب مع الوزارة ورأى الملك أن في تضامته خروجا من  
رأى الأمة أمر بجله . ورجع الى الامة مصدر جميع الحقوق والسلطات .

وإذا رجعنا الى المسائير الأجنبية في انتخاب وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ لوجدنا أن مجلس الشيوخ الفرنسي ينتخب أعضائه  
بواسطة هيئة مجالس الديريات والبهيات والمجالس المحلية .

ويتألف مجلس الشيوخ في بلجيكا من نوعين من الأعضاء - أعضاء ينتخبون بواسطة دوائر الانتخاب على طريقة انتخاب أعضاء  
مجلس النواب بنسبة عدد السكان مع اشتراط أن لا تقل سن الناخب عن ثلاثين سنة - وأعضاء ينتخبون بواسطة مجالس المقاطعات  
من طوائف معينة بدون شرط ولا قيد .

ويتألف مجلس الشيوخ الإيطالى من أعضاء كلهم ميين .

ويتألف مجلس شيوخ رومانيا من فريقين أحدهما منتخب والآخر ميين بنس القانون Senateurs de Droit .

ويتألف مجلس اللوردات House of Lords في إنجلترا من أعضاء تلقوا العضوية بطريق الوراثة ومن أعضاء يحكم القانون Law Lords  
وهم خمسة ميين مدى الحياة .

حضرة توفيق دوس بك - متى سلمنا بانتخاب بعض أعضاء مجلس الشيوخ فلا معنى لأن يكون انتخابهم بطريقة تختلف عن الطريقة العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب

ويكفي التمييز بينهما بشروط الصلاحية للانتخاب .

حضرة عبدالعزيز فهمي بك - تلخص المناقشات التي دارت على انتخاب الشيوخ المنتخبين في ثلاث حالات :

اما أن يكون انتخابهم بواسطة مندوبين ناخبين مع اشتراط شروط خاصة في المندوب الناخب وهو رأى حضرة أبو النصر بك .

أو يكون الانتخاب بواسطة أعضاء المجالس الأخرى ونائبين عن المندوبين الناخبين حاصلين على شروط خاصة وهي نظرية معالي رفعت باشا .

أو أن يتبع في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ نفس الطريقة المتبعة في انتخاب أعضاء مجلس النواب وهو رأى فضيلة الشيخ بخيت والآن أقترح تأجيل البحث في هذه النظريات الثلاث للجلسة الآتية .

حضرة أبو النصر بك - أوافق إلى تأجيل البحث في ذلك إلى الغد .

حضرة علي ماهر بك - لي ملاحظتان : ( الأولى ) أن يكون الانتخاب لمجلس الشيوخ بدرجة واحدة كما اقترحت بالنسبة لانتخاب مجلس النواب ولكني أشرت في الناخبين لأعضاء مجلس الشيوخ معرفة القراءة والكتابة وأن يكون سنهم ثلاثين سنة على الأقل ، ( الثانية ) أني كنت أحجم عن تقديم ملاحظاتي على القرارات السابقة انتظاراً لتحديد اختصاص كل من المجلسين وأرى أن هذا مرتبط ببيان الطبقات وطريقة الانتخاب - ثم انتقلت الهيئة لبحث اختصاص المجلسين

وفي صفحة ١٠ من مجموعة المحاضر عادت الهيئة للمناقشة

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء أولاً على جعل الانتخاب للشيوخ مباشرة من درجة واحدة وهو رأى علي ماهر بك .

أخذت الآراء فتقرر رفض هذا الرأي .

حضرة المكباتي بك - إذن يؤخذ الرأي على اقتراح فضيلة الاستاذ الشيخ بخيت وهو أن يكون الانتخاب لمجلس الشيوخ كالانتخاب لمجلس النواب سواء بسواء .

الانتخاب ذات الدرجتين أو الثلاث الدرجات لأن من أثرها تطويل مدة الانتخاب وتقيد هاهنا حصر الوكالة الانتخابية في أيدي فريق قليل من الناس وهذا مخالف لمبدأ الانتخاب العام الذي يجب عملاً بالدستور أن يتخذ أساساً لنظام الانتخاب كما أن من أثره تسهيل المساومة في الأصوات على أن النظم التي من ذلك القليل قد عدل عنها على وجه العموم في الشرائع الحديثة فلها نرى أن يكون الانتخاب على قاعدة التصويت المباشر سواء في ذلك الانتخاب لمجلس النواب أو لمجلس الشيوخ .

واللجنة توافق على هذه الأسباب وعلى مقترحها ألغت جميع النصوص الخاصة بانتخاب المندوبين ومندوبين المستوفين واستبدلت في النصوص الأخرى من القانون المعمول به بكلمات « مندوب » أو « مندوب المنتخبين » كلمات « ناخب » أو « ناخبين » .

أخذت الآراء فتقرر رفض هذا الرأي .

حضرة أبو النصر بك — أرى أن يكون الانتخاب للشيخ من درجتين وأرى عدم الأخذ بالرأى القائل بانتخاب الشيخ بمعرفة مجالس المديريات . لا تألم نعلم بعد كيفية تشكيل مجالس المديريات وأنا أرجح انتخاب مجلس الشيخ بمعرفة مندوبين ناخبين استوفوا شروطا خاصة على انتخابهم بمعرفة هيئات أخرى لمجالس المديريات لعدة أسباب :

أولها أننا سونينا بين مجلس النواب ومجلس الشيخ في الحقوق والواجبات فوجب أن يتوفر معنى النيابة في كلا المجلسين وما دنا قدقررنا طريقة لانتخاب مجلس النواب فأجدر أن تكون طريقة انتخاب مجلس الشيخ قرية من طريقة انتخاب النواب قدر المستطاع ، وطريقتي تؤدي هذا المعنى وتؤدي إلى انتخاب المجلس بطريقة نائية أقرب إلى عمومية النيابة منها إلى خصوصيتها . ثم أن انتخاب الشيخ بمعرفة مجالس المديريات والبلديات معناه انتخاب أحد أعضاء هذه المجالس ولو تورطا . ولا يتق هذا الخطر إلا بترك الانتخاب عاما تظهر فيه الكفاءات وهذا ما تضمنه طريقتي .

حضرة الهلباوى بك — ترجع صعوبة انتخاب الشيخ إلى أن هذا المجلس من طبقات خاصة وإلى قلة عدده . هذه الصعوبة قد تؤدي إذا نحن أخذنا بنظرية الانتخاب العام إلى محذور وهو عدم معرفة الناخبين للكفاء الذى يحسن اختياره . فإذا أخذنا بنظرية اختيار الشيخ بمعرفة المجالس النائية على درجاتها المختلفة وقمنا فى محذور آخر .

ذلك أن مجلس الشيخ يكون مدبنا لمن انتخابوه فى كل أموره وهذا عيب جوهري يعتبر عيب الانتخاب العام ثانويا إلى جانبه .

لذلك أذكرى رأى حضرة محمود أبو النصر بك بمجل الانتخاب عام مع وضع بعض شروط للناخبين .

حضرة ذكرى نامق بك — أنا لا أذكرى رأى محمود بك . والساتير جميعا تنص على أن يكون انتخاب الشيخ أرقى درجة من انتخاب النواب .

فإذا كان انتخاب النواب من درجتين ويجب أن يكون انتخاب الشيخ من ثلاث ولا محل للمحذور الذى يقول عنه الهلباوى بك فإن عصور مجلس الشيخ

بمجرد انتخابه سيقى فى كرسىه عشرين يتغير أثناءها ناخبوه ويكون هو فى غير حاجة اليم . وأى دين لهم عليه وهو فضله الذى أدى إلى انتخابه . وكثيراً ما كان الأعضاء المعينون فى الجمعية التشريعية ضد الحكومة لأن المسألة ليست مسألة انتخاب ولا تعيين ولكنها مسألة ضائر والنواب الناخبون الذين قال عنهم الملباوى بك قد لا يحسنون اختيار الشيوخ خصوصاً فى الأرياف . أما طريقة معالى رفعت باشا فتوصلنا إلى انتخاب خمسين شخصاً من أحسن الناس .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — كنت أود مع السرور أن أوافق على رأى معالى رفعت باشا لولا محذور بسيط . فإن أعضاء مجلس الشيوخ سيكون عددهم محصوراً عن كل مديرية والذين ينتخبونهم بحسب رأى معالى رفعت باشا هم من ثلاث طوائف . أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس المديرية ونواب منتخبون لدرجة ثالثة ، فالنواب وأعضاء مجلس المديرية يكونون قليلين جداً إلى جانب المندوبين الناخبين إذ تجد منهم مئات فى كل مديرية وأغلب المندوبين الناخبين يقرأون ويكتبون وسهم أربعون وعددهم كثير وكل قرية لا يعوزها واحد مستوف لشروط الانتخاب .

معالى رفعت باشا — ألاحظ أن طريقي لا ترمى إلى أن يدخل المندوبون الناخبون فى انتخاب الشيوخ بل ينتخبون مندوبين عنهم يكون عددهم قليلاً خصوصاً وأنهم سيختبئون عن كل مركز ويكون عددهم بحيث لا يزيد على عدد أعضاء الهيئات الأخرى وبذلك لا يستغرقون الأعضاء الآخرين .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذه الطريقة لا تركز على أساس لأنها لا تركز على القرية وهى لذلك صناعية .

معالى رفعت باشا — بل تركز على المركز وهو عندنا الوحدة التى تقابل (الكومين) وأما أنها صناعية فى القوانين أشياء كثيرة صناعية .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — لى اعتراضان على رأى معالى رفعت باشا إن أزيلتا فأتى أوافق عليه . فاعترض على اشتراك مجالس المديرية والمجالس البلدية فى انتخاب الشيوخ لأن القاهرة وبعض المحافظات الأخرى لا بلديات لها وعلى ذلك فستصطر لاستحداث نظام خاص بهما . كذلك

لا أوافق على انتخاب الشيوخ بمعرفة النواب لأن هذا لا يتفق مع الغرض الذى أردناه حين خلقنا الشيوخ ولا يضمن الحصول على مجلس من عقلية أخرى تطلق عقلية النواب. وإنى أقترح أن يكون انتخاب الشيوخ من ثلاث درجات بأن ينتخب المندوبون الناخبون مندوبين عنهم تتوفر فيهم شروط خاصة وهؤلاء المندوبون الآخرون هم الذين يختارون مجلس الشيوخ. حضرة أبو النصر بك — هذه الطريقة تحرم أناسا من إبداء آرائهم مع أن مقتضى النسوية بين حقوق المجلسين لا تقتضى هذا الحرمان .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — ان مجرد تقييد المندوبين الناخبين بأى وصف غير المشروط فى ناخبي النواب يقتضى أيضا حرمان طبقة من الاشتراك فى الانتخاب .

حضرة المكباتى بك — قررنا أن ينتخب جزء من مجلس الشيوخ وأن يعين الباقون وذلك لمعى خاص هو أنه اذا لم يوف الانتخاب بكل الغاية أكمل التمييز النقص الذى يتركه . واذا وجب أن يكون تمييز فى الانتخاب فان عندنا مجالس المديرىات والمجالس البلدية والمحلية وأعضاؤها أقدر على حسن اختيار الشيوخ ولا محل من الاعتبار بفكرة مديونية الشيوخ لناخبيهم والا لعرضت نفس الفكرة فى اختيار مجلس النواب ولذلك أرى أن يكون انتخاب الشيوخ بواسطة الهيئات ويبقى عندنا الزراع والتجار وهؤلاء ينص على شروط انتخابهم على طريقة تقررها اللجنة الخاصة . وعندئذ تضمن حسن انتخاب مجلس الشيوخ . فاذا قامت مزايا أو طبقات لم تراعى سدت الحكومة النقص وهذا يوفر علينا الانتخاب من ثلاث درجات .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — فكرتك مبنية على أن المجالس البلدية والمحلية معممة فى بلادنا على أنه اذا كان عندنا مجالس فى بعض القرى فالأغلبية العظمى لا مجالس فيها .

حضرة المكباتى بك — هذا لا يمنع .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — بل يمنع فنظام البلديات ليس عاما كما أن التمثيل بالنواب ومجالس المديرىات وطبقة التجار والمزارعين على أنها طبقات مختلفة غير صحيح .

حضرة زكريا نامق بك -- وقد يجمع الشخص بين عضوية المجلس البلدى ومجالس أخرى وأرى أن المسألة المعروضة الآن يمكن تصفيتها بأن نسال اذا كان انتخاب الشيوخ من درجتين أو ثلاث درجات ، فإذا كان من درجتين انتهينا ، وإن كان من ثلاث درجات تنظر فى كيفية الوصول للدرجة الثالثة .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — كيف تنتخب الشيوخ بالقاهرة  
يا مكباتى بك ؟

حضرة المكباتى بك — بمعرفة الاعيان والتجار من لهم إيراد خاص .  
معالي الرئيس — المناقشة استوفت والهيئة تورت ، سبق أن تقرر انتخاب الشيوخ باكثر من درجة ، فهل يكون انتخابهم من درجتين أو من ثلاث درجات ؟

تقرر بالأغلبية أن يكون انتخاب الشيوخ من ثلاث درجات .

سعادة يوسف أصلان قطاوى باشا — الساعة السابعة وقال معالي الرئيس أنه كان أخبره بتأخير هذا فى آخر الجلسة الماضية .

معالي الرئيس — طريقة عبد الحميد بك مصطفى وهى الانتخاب من ثلاث درجات أقرب لتمثيل الأمة ، وطريقة رفعت باشا وهى الانتخاب بمعرفة الهيئات أدنى الى المصلحة فأرايكم ؟

حضرة المكباتى بك — القوانين الحديثة ليس فيها نظام الثلاث درجات .  
معالي رفعت باشا — أعضاء مجلس النواب عن المديرية وأعضاء مجلس المديرية ومندوبو المندوبين يشتركون جميعا فى انتخاب عضو مجلس الشيوخ عن المديرية .

معالي الرئيس — تخذ الآراء .

تقرر الأخذ برأى حضرة عبد الحميد مصطفى باشا وهو انتخاب الشيوخ بمعرفة مندوبين عن المندوبين الناحيين وذلك بأغلبية سبعة أصوات ضد أربعة وافقوا على رأى معالي رفعت باشا وامتنع عن إبداء الرأى سعادة قطاوى باشا وحضرة المكباتى بك وعلى ماهر بك قالوا أنهم ضد الفكرتين .



معالي الرئيس — هل يكون الترشيح شرطا لانتخاب مجلس الشيوخ أسوة بالنواب .

( موافقة عامة ) .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٢٥ من مجموعة المحاضر تلى القرار الثامن عشر ونصه : « يسمى المجلس الثانى مجلس الشيوخ »  
تقرر ذلك بالإجماع

ثم تلى القرار التاسع عشر والعشرون ونصهما :

( ١٩ ) يؤلف مجلس الشيوخ من ثمانين عضواً .

( ٢٠ ) يكون فى مجلس الشيوخ ثلاثون عضواً معينون وخمسون عضواً منتخبون ويترك للجنة العامة النظر فى جعل عدد المعيّنين النصف فى المدة الاولى .

عبد اللطيف المبكباني بك — أطلب أن يكون عدد أعضاء مجلس الشيوخ نصف عدد أعضاء مجلس النواب . وهذه النسبة مأخوذة بها فى أغلب الدساتير ، فإذا انتهى بنا رأى إلى فرض نائب لكل خمسين ألفاً من عدد السكان لتحصل لنا فى مجلس النواب مائتا وخمسون ، فثمانون فى مجلس الشيوخ على هذا التقدير عدد ضئيل ، فضلاً عن أن مائة أو مائة وعشرين هو العدد الذى يسمح بتشكيل اللجان المختلفة لبحث الأعمال المتنوعة التى تعرض على المجلس . وأرى أن يكون الثلث من أعضاء هذا المجلس معينين والثلثان منتخبين .

سعادة منصور يوسف باشا — أرى كما يرى حضرة عبد اللطيف المبكباني بك أن يؤلف مجلس الشيوخ من مائة وعشرين أو مائة على الأقل بحيث يكون ثلاثون منهم بطريق التحيين والباقون بطريق الانتخاب لأن مهمة مجلس الشيوخ التلطيف من اندفاع مجلس النواب . فلو أخذ بهذا رأى لادى المجلس مهمته وهو هادئ النفس مطمئن القلب لان بين أعضائه سبعين على الأقل جالسوا اليه من طريق الانتخاب فضلاً عن أن مجلسهم نفسه غير مهدد بالحل ثم أن عندى ما أحب أن يضاف الى هذه المادة ، وهو أن الاختيار لمجلس الشيوخ قد انحصر فى طوائف مخصوصة فيحسن أن توزع الكراسى فيه توزيعاً محدود على تلك الطوائف .

حضرة محمد علي بك — سعادة منصور باشا يرى توزيع كراسى مجلس الشيوخ على الطبقات التي يدور فيها الانتخاب ، ولا يفوت سعادته أن عدد الأعضاء إنما يقسم على البلاد بحيث يخص كل منطقة عدد معين من الأعضاء يتفق مع نسبة عدد سكانها فكيف الحيلة مع هذا في توزيع الكراسى في كل منطقة أيضا توزيعا معينا على تلك الطبقات وهي تقرب من العشرين .

سعادة منصور يوسف باشا — الانتخاب عام فيمكن مراعاة النسب بين بعض البلاد وبعضها . على أن لجنة الدستور أو لجنة الانتخاب يمكنها وضع طريقة التخصيص . وهذا سهل جدا .

سعادة قلبي فهمي باشا — أنا مع حضرة عبد اللطيف المكباتي بك من حيث جعل العدد في مجلس الشيوخ على نسبة النصف من أعضاء مجلس النواب ولكني أخالفه في مقدار المعينين . قد لا يرى هذا الرأي كثيرون من اخواني ولكنه المصلحة . لأنه لا يذهب عن الهيئة المحترمة أن هناك كثيرين من صفوة المتعلمين ومن خيرة أهل الرأي في حين أن حالهم وظروهم ونوع علاقتهم بالجمهور لا تمهد لهم طريقا إلى الانتخاب في المجلس ، فالرأى أن يوسع للحكومة في عدد من تختارهم حتى يدخل هؤلاء بطريق التعيين .

سعادة صالح الملووم باشا — أنا مع حضرة عبد اللطيف المكباتي بك من حيث جعل أعضاء مجلس الشيوخ بنسبة النصف من النواب . ولكني أخالفه في التعيين بتاتا لأنى أرى أن يكونوا كلهم منتخبين .

فضيلة الشيخ محمد نجيت — أنا مع حضرة المكباتي بك في رأيه ، فلقد حصرتم الطوائف التي يدور فيها الانتخاب لمجلس الشيوخ في تسع عشرة طائفة فلو جرت الهيئة على تقدير اللجنة الفرعية لأصاب كل طائفة أربعة أعضاء وكسور . وهذا لا سبيل الى تحقيقه عملا ، أما اذا جعلنا أعضاء مجلس الشيوخ بنسبة النصف من أعضاء مجلس النواب ثلثهم معين والثلثان منتخبون بحيث تلاحظ نسبة خاصة لكل طبقة في الانتخاب كما يلاحظ توزيعهم على جميع مناطق القطر ، فان هذا يتحقق تمثيل الامة في تلك الطوائف على وجه أنهم .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - لما بحثت اللجنة الفرعية في عدد أعضاء مجلس الشيوخ لوحظ أن يكون عددهم نصف عدد النواب لأن البحث في هذا قام على أساس نيابة نائب واحد عن كل خمسة وسبعين ألفا. ولهذا قدرنا أن عدد مجلس النواب يكون حوالى المائة والستين، فيكون النصف ثمانين وهذا الذى قررناه بادية الرأى لمجلس الشيوخ .

ليس لى اعتراض على العدد فى ذاته بالنفا ما بلغت به المناقشة ، وانما كل اعتراضى أن يكون ضبط هذا العدد جاريا على نسبة معينة لان ذلك عملا وفى الواقع مما تعذر تنفيذه ، لنفرض أن مديرية أصابها خمسة من النواب فكم يوب عنها فى مجلس الشيوخ ؟ اثنان ونصف أم ثلاثة ؟ والاول مستحيل والثانى خروج عن النسبة المقدرة ، والذى أرجوه أن تة واعددا من الآن ولا تكلوا الاموال النسبة بين الشيوخ والنواب ، فاذا اتسع الفرق فى المستقبل بين المجلسين أمكن تلافى الامر بزيادة العدد . وفيما يتعلق بتقسيم الاعضاء فان لجنة الانتخاب توزع عدد المنتخبين على المديريات والمحافظات وعلى النسبة التى تتفق مع عدد السكان .

وأما الكلام فى الاعضاء المعينين فمتدما نذا كرنا فى المسألة فى المرة الاولى لم أستشف من روح الاعتراض الا أنهم معينون من الحكومة فهم دائما فى صفها وهم مظاهروها على اخوانهم المنتخبين كلما قام بينها وبينهم الخلاف ، فيجب التقليل من عددهم بقدر الامكان . ولكن اذا لاحظنا أنهم معينون لمدة عشر سنوات وهى مدة طويلة تتعاقب فيها وزارات كثيرة فانه يسقط الوزارة التى يوالها العضو المعين تقطع من هذه التاحية صلته بالحكومة التالية ، فلا عمل الخوف من أن يكون الاعضاء المعينون عمالين على الدوام للحكومة . فضلا عن الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب وحده وليس بينها كثيرا مظاهره أولئك لها ان كان لا بد لنا من اتهامهم الى هذا الحد .

أول مجلس للشيوخ فى فرنسا عينت الحكومة فيه خمسة وسبعين عضوا لمدة الحياة . فى ايطاليا مجلس الشيوخ معين كله ، وايطاليا بالنفة فى الديمقراطية أقصى حددا ، كذلك أكثر الشيوخ فى أسبانيا معينون ، والحال كانت كذلك

في النسخة القديمة . ولم ترأمة من تلك الامم في ذلك غضاضة على النظام الدستوري ولم يترتب عليه اختلال بسلطة الامة .

الغرض من وجود المعينين في المجلس الحصول على رجال فنيين لا تهملهم ظروفهم الدخول فيه بطريق الانتخاب . هناك اقلية من ألوان مختلفة ، دينية ، وجنسية ، وأيضا اقلية كفاية وبالعيسين وحده يمكن ان تسد مواضع القصد في هذا الباب من حيث تمثيل تلك الاقلية . ولقد كنت أميل أولا إلى جعل النصف بالتعيين والنصف بالانتخاب ، ولكن اذا مضى رأى الاغلبية على ابقاء النص على حاله فلا أمانع في ذلك .

حضرة عبد اللطيف المكياني بك - اعترض عبد الحميد مصطفى باشا على الرأي الذي رأيته بأن اجراء الانتخاب على حكم النسبة غير ميسور عملا وضرب لنا مثلا بالمديرية التي يخرج منها خمسة من النواب فلا يتبأ ان يكون للشيوخ عنوان ونصف ، وهذا الاعتراض نفسه يلحق نفس الرأي الذي رآه سعادة عبد الحميد بدوى باشا أيضا . لانه قرر أن توزع لجنة الانتخاب الخمسين عضوا المنتخبين على مديريات القطر ومحافظاته طوعا لنسبة عدد السكان ، فلو فرضنا ان مديرية خصها خمسة اعضاء في مجلس الشيوخ فان المديرية التي تساوى نصفها في العدد يخصها بحكم النسبة عنوان ونصف ، فالاعتراض باق على رأى سعادته ايضا .

اما توجيه المعارضة في زيادة عدد المعينين على اتهامهم بمبالاة الحكومة فلما لهذا يعترض المعارضون ؟ انما نعترض لأن التعيين مخالف للديمقراطية ولحق الامة في اختيار نوابها ، المسألة كلها مسألة نائب معين ونائب منتخب ، انما توجه الامم الى تولى أمورها بنفسها في جميع أحوالها ومظاهرها السياسية . ولذلك أطلب قصر التعيين على تلك الاعضاء حتى يمكن أن تسد الحكومة بالتعيين ما فات بطريق الانتخاب .

سعادة منصور يوسف باشا — يظن سعادة عبد الحميد مصطفى باشا أن اعتراضا على كثرة عدد الشيوخ المعينين بسبب الخوف من مبالاة الحكومة ونحن في وضع الدستور لا نلاحظ حكومة معينة ، بل نضع قواعد ثابتة تجري على الحكومة الحاضرة وعلى جميع الحكومات المستقبلية .

سعادة قليني فهمي باشا — تمة لما قاله سعادة عبد الحميد مصطفى باشا  
أذكر أنه كان في الجمعية التشريعية أعضاء معينون من الحكومة، ومع هذا  
فلم مواقف مشهورة في معارضة الحكومة في بعض مشروعاتها .  
واعتقادی أن المعينين لا يقلون شعورا بحق أمتهم واحسانا في الدفاع عنها  
على أن اختيارهم انما يكون لصفات قد تتوافر في كثيرين ممن يجيء بهم  
الانتخاب .

حضرة محمد علي بك — ما زلت أرى أن يكون أعضاء مجلس الشيوخ  
تسمين على التحديد . وقد لوحظ في هذا المدد الحاجة الى اللجان المتعددة التي  
تشكل من أعضاء المجلس لبحث الموضوعات المختلفة .

وانى لا أوافق على عقد نسبة خاصة بين عدد الشيوخ وعدد النواب لأن  
ذلك يحدث ارتباطا كاعظما .

ورأى أن يكون ثلاثون من هؤلاء معينين بمعنى أن يكون الثلث على الدوام  
بطريق التعيين .

سعادة يوسف أصلان قطاوى باشا — الانتخاب المقبل سيجرى على  
مقتضى التعداد الأخير وهو تعداد سنة ١٩١٧ فإذا كان العدد تسمين الذى  
يراه حضرة محمد علي بك ملحوظا فيه التناسب مع عدد النواب فان انتخاب  
الدور الثانى سيجرى بعد خمس سنين وقد بينى على تعداد جديد قد يزيد فيه  
عدد سكان القطر زيادة ظاهرة . وحينذاك تحتل النسبة بين عدد الشيوخ  
وعدد النواب اختلا لا عظما ، وعلى هذا أرى الأخذ برأى حضرة عبداللطيف  
المسكباني بك .

حضرة على ماهر بك — لم يمكننا في لجنة وضع المبادئ العامة أن نجري  
المنافسة بطريقة مريحة ، إذ كنا نأخذ في البحث في كل مادة على حثها  
وقد يكون بينها وبين غيرها ارتباط تام . وكان الأمثل أن نضم كل جنس  
الى جنسه ونصل كل مادة بجميع ما يلابسها وننظر في الكل نظرة واحدة  
حتى تتلام المواد ولا تفقد أبواب المشروع تماسكها . وأسوق المثل على ذلك  
هذه المادة هي موضع بحثنا الآن فان مجلس الشيوخ قد فرضت له سلطة  
لا تزال موضع النزاع بيننا . فعلى أى أساس نبحث إذن هذه المادة ؟ إن كان

على اعتبار تلك السلطة التي منحت لمجلس الشيوخ فلا شك أن العدد المقترح لا يتناسب معها بحال ، وإن كان على فرض التقليل من سلطته فإن النظر في العدد اللازم له يتغير طبعاً .

وعلى كل حال فإن البحث في عدد أعضاء مجلس الشيوخ وطريقة اختيارهم مرتبط كل الارتباط بمبلغ السلطة التي تعين له .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — ليس هناك ما يمنع حضرة ماهر بك من أن يبدى رأيه في هذه المادة ملاحظاً جميع الأفكار والآراء التي صحت عنده في سائر المواد الأخرى المرتبطة بها .

حضرة على ماهر بك — رأي أن مجلس الشيوخ ليس إلا ملطفاً لمجلس النواب . وعلى هذا فإن تحديده بنسبة الربع من عدد النواب كاف في القيام بالمهمة الموكولة إليه .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — أفكر أننا ننبي الآن على أساس سبق لنا وضعه ، وإذا كنا ننظر في كل مادة على حدة فإنا كنا لنغفل ما سبقها وما يلحقها من المواد الأخرى التي تتصل بها وتلتزم معها .

سمعنا آراء مختلفة في العدد الذي يؤلف منه مجلس الشيوخ . والذي أراه أن يكون على نسبة النصف من أعضاء مجلس النواب بحيث يكون لكل عدد معين من الأمة نائب في مجلس الشيوخ . سيأتي الكلام في أن الأصل في المجلسين التساوى في السلطة . فإذا ما اجتمع المجلسان كان حقاً أن يفرض للشيوخ صوت يسمع مع النواب . وأقل ما يتحقق به ذلك أن يكونوا نصف عددهم . وإذا قررنا أن كل سلطة مستمدة من الأمة فكان الأصل ألا تعين الحكومة في مجلس الشيوخ أحداً . ولكن هناك محظورا يقوم وهو الخوف من فوات تمثيل بعض الطوائف في المجلس . هذه ضرورة والضرورة تقدر بقدرها . وتعين الحكومة للربع فيه كفاية وغناء .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء أولاً على أن يكون أعضاء مجلس الشيوخ على نسبة معينة من عدد أعضاء مجلس النواب أم أن يكون لهم عدد محدد معين .

تقرر بأغلبية الآراء أن يكون عدد أعضاء مجلس الشيوخ على نسبة

معيّنة من أعضاء مجلس النواب .

معالى الرئيس — إذن تؤخذ الآراء على مقدار هذه النسبة .

تقرر بالأغلبية أن تكون النصف .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أرجو حضرات الذين أخذوا بهذا رأى أن يعطونا صورة واضحة من انتخاب مجلس الشيوخ على هذه الكيفية .

حضرة محمد على بك — لا أرى أنه فى الامكان اعطاء هذه الصورة .  
والىكم مثلا من مخزواتها . المقدّر أن المدة التشريعية لمجلس النواب خمس سنين وهى لمجلس الشيوخ عشر . فلو فرضنا أنه عند تجديد مجلس النواب بعد الخمس السنين زاد عدد السكان فزاد عدد النواب فكيف الحيلة فى مجلس الشيوخ وأمامه خمس سنوات كاملات ؟ فهل يزداد فى أعضائه احتفاظا بالنسبة المقدرة ؟ وما حكم الأعضاء الذين زيدوا فهل يتنخبون لعشر سنوات كما هو الأصل فيتجاوزون دور المجلس بخمس سنين أم ماذا تكون الحال ؟

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — لقد أخذنا قرارا فى هذه المادة وفرغنا من أمرها كسائر المواد التى تقرر ، فاثارة البحث فيها بعد ذلك يصح اثارة البحث فى جميع المواد الأخرى من جانب من تقرر على غير رأيهم . على أننا سنعود الى بحث جميع المواد فى قراءة ثانية .  
فضيلة الشيخ بجيت — أخذ الرأى وتقرر المبدأ فلا يمكن العودة الى المناقشة فيه .

حضرة الياس عوض بك — هذه مسألة حساية . وكل مجلس يقضى مدته المقررة له ، فاذا وقع الفرض الذى اقرضه حضرة محمد على بك فنجد تجديد مجلس الشيوخ تراعى النسبة فى الانتخاب الجديد .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هل حضرة الياس بك يريد أن يكون المعينون عددا محدودا أم بالنسبة أيضا ؟

حضرة الياس عوض بك — ان القدر الذى تعينه الحكومة انما دعت اليه الحاجة الوقتية لتمثيل الكفافات التى يخشى أن تفوتها الانتخاب ، على أنه فى المستقبل ينتظر أن تكفى البلاد هذه الحاجة بانتشار الكفافات بدرجة

عظيمة فلا يبق حيثئذ محل لدخول الحكومة في تعيين الاعضاء لضمان تحقيق تلك الكفادات في المجلس اذ يمكن تحقيقها بطريق الانتخاب .

معالي طلعت باشا - اذن فكم يكون عدد المعينين في رأى حضرة الياس بك عوض الياس بك - رأى أن يكون عدد المعينين ثلاثين .  
معالي الرئيس - تؤخذ الآراء على المعينين في مجلس الشيوخ وهل يكونون على نسبة خاصة أم يكون لهم عدد معين .

سعادة حسن عبد الرازق باشا - أرى أن يكون المعينون على نسبة الربع من مجموع أعضاء المجلس .

وأخذت الآراء فقرر بالأغلبية أن يكونوا بعدد معين .  
معالي الرئيس - تؤخذ الآراء على العدد .

فقرر بالأغلبية أن يكون عدد الأعضاء المعينين ثلاثين .

وفي صفحة ٣٠ من مجموعته المحاضر

على القراران الرابع والعشرون والخامس والعشرون وهذا نصهما :

(٢٤) يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين بثلاث درجات .

(٢٥) يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بواسطة مندوبين ينتخبون عن المندوبين الناخبين .

حضرة علي ماهر بك - أرى أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ باحدى طريقتين : فالأولى أن يكون بدرجة واحدة مع اشتراط صفات خاصة في الناخبين كعرفة القراءة والكتابة وبلوغ سن الثلاثين . وأما أن يكون بدرجتين بالشروط العادية .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - أقترح أن يكون الناخبون لأعضاء مجلس الشيوخ هم أعضاء مجلس النواب والمجالس البلدية والمحلية ومجالس المديرية يضم اليهم كبار التجار وكبار المزارعين ويصح أن يشترط فيهم نصاب مالى وكذلك رجال المهن الحرة ويشترط فيهم الحصول على شهادات . ولم أرد باقتراحى هنا أن يكون الانتخاب من درجة أو من درجتين وإنما أردت أن يكون الناخبون لأعضاء مجلس الشيوخ رجالا مفكرين يحسنون اختيار من ينتخبهم . لأن لمجلس الشيوخ ميزة خاصة وهى تلطيف



حده مجلس النواب فيجب أن يراعى في من ينتخب لعضوية الشيوخ أن يكون ممن يقدر هذه الميزة حتى قدرها .

واشتراك الهيئات التي ذكرتها في اقتراحى لانتخاب الشيوخ منصوص عليه في دساتير كثيرة .

حضرة محمود أبو النصر بك — الهيئات النيابية في بلادنا ليست واحدة في جميع الجهات لذلك لا يسهل تطبيق اقتراح حضرة المكباتى بك في كل منها . وزيادة على ذلك فالأقترح يجعل الانتخاب لمجلس الشيوخ من ثلاث درجات فالأولى الموافقة على نص القرار .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — ليس في تنفيذ اقتراحى حرج ما لأن انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ سيكون في دوائر أوسع من دوائر انتخاب أعضاء مجلس النواب وكل دائرة بالطبع سيكون فيها أعضاء من البرلمان ومجلس المديرية وباقي الهيئات الأخرى التي ذكرتها وأذن لا يكون هناك حرج في التنفيذ . وللاحظ أن الانتخاب من ثلاث درجات يعمد صفة التمثيل عن العضو الذي ينتخب لمجلس الشيوخ .

سعادة منصور يوسف باشا — يحسن أن يكون انتخاب الشيوخ من درجتين لا من ثلاث أى أن الناخبين العاديين ينتخبون منهم مندوبين يشترط فيهم معرفة القراءة والكتابة وأن يكون سن الواحد منهم لا يقل عن ٢٥ سنة . وأرى أن يكون الانتخاب بدون ترشيح .

سعادة قلبي فحى باشا — أوافق حضرة ماهر بك على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بدرجة واحدة مع اشتراط صفات خاصة في الناخبين . كأن يشترط فيهم دفع نصاب مالى وأن يعرفوا القراءة والكتابة وأن لا يقل سن الواحد منهم عن ٢٥ سنة .

حضرة زكريا نامق بك — عرضت في اللجنة الفرعية هذه الاقتراحات جميعها تقريبا وتناقشنا فيها طويلا والمناقشات ثابتة في محاضر الجلسات . وقد قيل ردا على اقتراح انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بواسطة أعضاء الهيئات النيابية ان هذه الهيئات ليست واحدة في جميع الجهات فالقاهرة لا مجلس بلدي لها والإسكندرية مجلسها البلدي محتاط ككثير من المجالس البلدية في

جهات أخرى لذلك لم توافق اللجنة الفرعية على هذا الاقتراح لعدم امكان تطبيقه كما أنه لا يتقص انتخاب الشيوخ في الواقع عن ثلاث درجات .  
والاقتراحات الأخرى بحثت أيضا و انتهى البحث الى جعل انتخاب الشيوخ من ثلاث درجات ما دام انتخاب أعضاء مجلس النواب من درجتين وما دمنا متفقين على أن لمجلس الشيوخ ميزة خاصة وهي تليف حدة مجلس النواب لذلك أوافق على إبقاء النص على أصله .

حضرة الياس عوض بك - ما قاله حضرة زكريا بك وقع تماما . ولكنني لا زلت أفضل أن يكون انتخاب الشيوخ من درجتين ليكون أقرب مثلا للأمة على أن يشترط في الناخبين المندوبين شروط خاصة .  
حضر حضرات أصحاب السعادة اسماعيل أباطه باشا ومحمود أبو حسين باشا وحسن عبد الرازق باشا .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - اتفقنا على أن يكون لنا مجلسان : مجلس نواب ومجلس شيوخ . فلأجل أن لا تتحمل الأمة من أعباء الانتخابات أكثر مما يحتمل يجب أن يستفيد كل مجلس من عملية الانتخاب للمجلس الآخر . وعلى ذلك يجب الارتفاع في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بالنظام الذي تقرر لانتخابات مجلس النواب فقوائم الناخبين وكشوف المندوبين عنهم تبقى واحدة في الانتخابين ويطلب من المندوبين الناخبين أن ينتخبوا من بينهم نوابا عنهم بنسبة واسعة وهؤلاء ينتخبون أعضاء مجلس الشيوخ . هذا هو ما قرره اللجنة الفرعية . أما ما يقترحه حضرة المكباتي بك فلا يمكن تطبيقه في جميع المناطق لعدم وحدة الهيئات النيابية في كل منها فضلا عن أنه يجعل انتخاب الشيوخ من ٣ درجات أيضا والاقتراحات الأخرى التي تشترط في الناخبين لأعضاء مجلس الشيوخ أن يدفعوا نصابا ماليا وأن يعرفوا القراءة والكتابة وأن لا تقل سن الواحد منهم عن ٢٥ أو ٣٠ سنة من شأنها أن تجعل عدد الناخبين للشيوخ قليلا جدا وتبعد المجلس عن أن يكون ممثلا للأمة .

لأجل هذا أقترح بقاء القرارين على أصلهما .

معلل الرئيس - تؤخذ الآراء على بقاء القرارين على أصلهما .

فوافقته المحبة بأغلبية الآراء على ذلك .

وفي صفحة ٨٨ من مجموعته المحاضر ثارت المناقشة التالية :

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أطلب تعديل المادة ٢٠ ووضع نسبة للأعضاء المعيّنين بمجلس الشيوخ بدلا من عدد ثابت واقترح أن يكون عدد الشيوخ المعيّنين بنسبة الخمسين . هذا التعديل أصبح لازما بعد أن تقرر أن يكون بين عدد أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب نسبة معينة وبعد أن زدتم عدد أعضاء مجلس النواب بتقرير أن لكل ستين ألفا نائبا بعد أن كان العدد ٧٥ ألفا وزاد تبعا له أعضاء مجلس الشيوخ . إن الغرض الملحوظ من إيجاد أعضاء معينين هو إيجاد كفاءات خاصة لا يكفي الانتخاب للحصول عليها في المجلس وقد لوحظ أيضا أن يكون مجموعها عددا له قيمة وشأن بأزاء عدد المنتخبين بحيث يمكن أن يكون لهم أثر ظاهر في التصويت . والآن قد زاد عدد المنتخبين فيتميز إذن أن يزيد في عدد المعيّنين ليتحقق الغرض المقصود وذلك لا يكون إلا بتعيين نسبة تمشي مع الزيادات الممكنة لمجموع عدد الأعضاء .

حضرة على ماهر بك — لم تراع اللجنة الفرعية عند وضعها عددا ثابتا من الأعضاء بالتعيين أن يدخلوا في التصويت ككتلة واحدة من الأكفء لأن هذا غير محقق ولا يمكن الجزم بأن ستكون كلها من رأى واحد عند التصويت وإنما رأيت أن هذا العدد يكفي لتحقيق الكفاءات الفنية والأشخاص ذوي التجارب التي قد يفوتها الانتخاب ، لهذا أرى بقاء النص على ما هو عليه .

حضرة محمد على بك — الأصل أن يكون مجلس الشيوخ بالانتخاب ونظرا لحالة بلادنا وأن الانتخاب قد لا يضمن وجود الكفاءات رؤى إيجاد كفاءات مخصوصة وهذه يمكن أن يجمعها عدد الثلاثين وبلا شك هذا الاحتياج يقل كلما ارتقت البلاد فلهذا أقترح بقاء العدد على أصله بدون زيادة .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — ترون عدد الثلاثين كافيا لتمثيل الكفاءة في الوقت الحاضر ولكننا عندما أخذنا بفكرة التعيين وحددنا العدد لأول مرة لم نلاحظ الظرف الحاضر وحده وهو انتشار الامية وانما اتخذنا تلك الفكرة لعل أعم وأدوم . هذه العلة هي أن الانتخاب فيه دائما جيوب أهمها

انه لا يضمن تمثيل جميع الطبقات والكفاءات ايا كانت درجة انتشار التعليم  
وانذلك رأى بعض البلاد ان يجعل طريقة التعيين وحدها الوسيلة لتكوين  
مجلس الشيوخ لذلك اريد الا يكون التعيين مرتبطا بالظروف الوقتية الخاصة  
واريد ان نسمو عنها وان نلاحظ فيه فكرة الدوام والاستمرار وان يكون  
متجا للفرص المقصود منه وذلك لا يكون الا اذا جعلنا له شانا ظاهر  
الأثر، وغير مجد في هذا الصدد الاحتجاج بسلطة الأمة فانه لا علاقة لها  
بتحديد العدد كما لا علاقة لها بطريقة التعيين نفسها والا انتفت سلطة الأمة  
في البلاد الملكية عموما وفي مثل ايطاليا واليابان على وجه الخصوص،  
والواقع أن المعين والمختب سواه في تمثيل سلطة الأمة وان اختلفا في  
طريقة الدخول في المجالس التشريعية.

حضرة زكريا نامق بك — أؤيد فكرة حضرة بدوى بك وأطلب  
أن يكون عدد المعينين في الدور الأول نصف المجلس وأن يكون ٢/٥ المجلس  
فيما بعد.

فضيلة الشيخ نجيت — قلنا أن المعينين يكونون ٣٠ عضوا من وقت أن  
قدرنا المجموع بثمانين والآن وقد عدلنا العدد وجعلناه بنسبة مجلس النواب  
أطلب بقاء النسبة الأصلية على حالها وجعل المعينين ٢/٨ المنتخبين وبهذا  
لا تكون قد خرجنا عن قرارنا الأول.

سعادة حسن عبد الرزاق باشا — اذا أردتم العدول عن العدد الثابت  
الذي تقرر واستبداله بنسبة أطلت أن تكون الخمس بالنسبة للاعضاء.

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — لما قررنا أن مجلس الشيوخ يكون  
من ٨٠ عضوا تعين الحكومة منهم ثلاثين كان هذا لغرض خاص وهو أن  
الحكومة الدستورية الحائزة لثقة الأمة يصح أن يترك الحرية في اختيار  
نواب عنها في مجلس الشيوخ لتستعين بهم على القيام بالأعمال الموكولة  
اليها وهذه الروح روح الثقة الكاملة يجب أن تبقى فاذا أردتم اليوم أن  
لا توافقوا على زيادة الاعضاء المعينين بعد أن زدتم في عدد المجلس يجب  
على الأقل أن تحتفظوا بالنسبة التي قررتموها وهى نسبة ال ٢/٨

حضرة عبد اللطيف المكياتى — لم نكن نلاحظ في الماضي سوى

أن عدد الثلاثين كاف ليتيسر للحكومة تمثيل الكفاءات فلا محل لزيادة هذا العدد .

حضرة على المنزلاوى بك - أؤيد فكرة بقاء العدد على ما هو عليه ولا أرى أن نظرية حضرة الملباوى بك تتفق مع الحالة التى نحن عليها الآن والقرض من التعيين هو تكميل النقص الذى يحدثه الانتخاب فى تمثيل الكفاءات .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية بقاء العدد كما هو .

وفى صفحة ١١٥ من مجموعة المحاضر : عادت اللجنة للنقاش فى هذا الموضوع .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - قررتم فيما يتعلق بمجلس الشيوخ أن يكون عدد أعضائه نصف عدد أعضاء مجلس النواب ووضعتم للمعينين رقما ثابتا بمعنى أنه عندما يكون مجلس النواب من ٢٠٠ عضو يكون مجلس الشيوخ من ١٠٠ عضو ٣٠ منهم معينون و ٧٠ منتخبون - قررر المبدأ بهذه الصورة فيه صعوبة عملية وتفيذه عند الانتخاب غير ميسور لأنه كان فى مديرية من المديرية مثلا ست دوائر انتخاب تنتج ستة أعضاء لمجلس النواب لا يمكننا أن نعرف بالضبط كم يلزم انتخابهم لمجلس الشيوخ لأن عندنا ٣٠ معين فلا نعرف النسبة التى تخص كل دائرة أو كل مديرية فى عضوية مجلس الشيوخ - وسبب هذا أن عدد الثلاثين ثابت أما الجزء الانتخابى فتغير لأنه يجب أن يكمل النصف من عدد النواب . فلأجل التفادى من هذه الصعوبة العملية وحتى لا تضطر لاييجاد دوائر انتخابية خاصة لمجلس الشيوخ غير دوائر الانتخاب التى لمجلس النواب - أقترح بقاء عدد المعينين كما هو وأن يجعل عدد المنتخبين فى مجلس الشيوخ بنسبة أعضاء مجلس النواب أى الثلث مثلا .

حضرة الشيخ خيرت راضى بك - ولكن هذه الصعوبة تبقى موجودة إذا كانت النسبة لا تنتج عددا صحيحا فى مديرية معينة فيحسن أن يوزع عدد

الأعضاء المنتخبين على عموم القطر بغير ملاحظة النسبة الموجودة بين المدير يات فيما يتعلق بمدد النواب .

حضرة على المنزلاوى بك — أطلب أن يؤجل البت في ذلك إلى ما بعد الفراغ من وضع قانون الانتخاب .

حضرة محمد على بك — أوافق على اقتراح حضرة عبد العزيز بك ونسبلا للعمل الانتخاب أن يكون الانتخاب لمجلس الشيوخ بنسبة واحد إلى ١٨٠ ألفا من السكان .

سعادة صالح الموم باشا — أقترح جعل عدد المعينين في مجلس الشيوخ نصف الأعضاء في الدور الأول وأطلب أخذ الآراء على اقتراحى .

حضرة محمود أبو النصر بك — الأصل في التمثيل هو الانتخاب ولكن هذه القاعدة عدل عنها في مجلس الشيوخ وتقرر وجود عدد من أعضائه بطريق التعيين ليتمكن تمثيل الكفاءات التي قد يفوتها الانتخاب وبما أن الأقليات قد يفوتها الانتخاب أيضا فأقترح زيادة عدد المعينين وجعله ٣٥ حتى يمكن تمثيل الكفاءات والأقليات .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر رفض الاقتراح المقدم من سعادة صالح الموم باشا .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — بقى اقتراح حضرة عبد العزيز بك فهى وأطلب رفضه أيضا لأنه سبق لنا أن درسناه مرارا وكنت أظن أننا اتهمنا منه . فان أصر عليه عدت الى اقتراحى السابق وهو أن يكون لكل خمسين ألفا من السكان نائب في مجلس النواب . هو يطلب التغيير لمصلحة العمل وتحديد الدوائر فألاحظ عليه أن دوائر النواب تغير عند كل احصاء جديد والاحصاء يحصل لكل عشر سنين فهل هناك مانع من أن تعين أيضا دوائر خاصة لمجلس الشيوخ كل عشر سنين .

وحيث كانت الساعة الواحدة بعد الظهر أعلن معالي الرئيس انتهاء الجلسة على أن تستمر المناقشة في الاقتراح في الجلسة التالية التي تقرر أن تكون في صباح اليوم التالى .

واتممت اللجنة بمبحث هذا الاقتراح في الجلسة التالية .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - أعود لاقتراحى الذى بدأت اللجنة فى بحثه فى الجلسة السابقة فأقول إن أعضاء مجلس الشيوخ قسمان قسم ثابت لا يتغير وهم الأعضاء المعينون وعددهم ثلاثون عضوا وقسم قابل للتغير بنسبة زيادة عدد السكان وهم الأعضاء المنتخبون . فهذا القسم الأخير هو الذى يجب أن يكون بين عدده وعدد أعضاء مجلس النواب نسبة معينة ولذلك أقترح أن يكون عدد الشيوخ المنتخبين ثلث عدد أعضاء مجلس النواب . وقد اقترح حضرة محمد على بك أن يكون لكل ١٨٠ ألفا من السكان عضو منتخب فى مجلس الشيوخ وماكل الاقتراحين واحد ما دام كل ستين ألفا من السكان يمثلهم نائب بمجلس النواب . والغرض من ذلك أن تكون دوائر الانتخاب واحدة لأعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ فينتخب عن كل ثلاث دوائر من دوائر مجلس النواب عضو فى مجلس الشيوخ .

سعادة حسن عبد الرازق باشا - المبدأ الذى اتفقنا عليه هو أن يكون مجموع أعضاء مجلس الشيوخ يعادل نصف أعضاء مجلس النواب وهذا مبدأ دستورى لا غبار عليه ولا داعى معه لإيجاد نسبة خاصة بين أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين وأعضاء مجلس النواب . وإذا كان الغرض من هذا الاقتراح جعل دوائر الانتخاب واحدة لمجلس النواب والشيوخ فلا أرى ضرورة لتوحيد الدوائر بل يمكن جعل دوائر خاصة لأعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين لأن قبول هذا الاقتراح بنقص عدد الشيوخ المنتخبين يقتضى تعديل المبادئ ١٩ و ٢٠ و ٨٧ و ١٢٠ من المبادئ التى سبق أن قرناها .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - الغرض من الاقتراح جعل دوائر الانتخاب واحدة عند انتخاب النواب وانتخاب الشيوخ وفى هذا فائدة عملية لا بأس بها . والاقتراح يقتضى تعديل المبدأ ١٩ . أما المبدأ ٢٠ الذى يقتضى بأن يكون فى مجلس الشيوخ ٣٠ عضوا معينا فيبقى على ما هو عليه .

حضرة توفيق دوس بك - إذا فرض وكان عدد النواب ٢١٠ فيكون عدد أعضاء مجلس الشيوخ ١٠٥ باعتبار أن مجلس الشيوخ نصف أعضاء مجلس النواب ويكون منهم ٣٠ معينين و ٧٥ منتخبين .

أما إذا قبل الاقتراح الذى يقضى بأن يكون أعضاء الشيوخ المنتخبون

تلك أعضاء النواب فيكون هدمهم ٧٠ أى بانقاص ٥ عن حكم النص الأول .  
سعادة حسن عبد الرازق باشا — لأجل هذا الفرق أرى بقاء النص  
الأول على أصله ورفض الاقتراح .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — للاقتراح فائدة عملية عند اجراء  
الانتخاب . وهو جعل دوائر الانتخاب واحدة عند انتخاب أعضاء مجلس  
النواب وأعضاء مجلس الشيوخ . ولنضرب لذلك مثلاً مديرية عدد سكانها  
٣١٠ ألف ساكن يخضها ستة أعضاء في مجلس النواب باعتبار كل نائب  
يمثل ٦٠ ألفاً . فيجب تقسيم هذه المديرية الى ست دوائر كل دائرة تنتخب  
عضواً في مجلس النواب . وهذا التقسيم بعينه لو قبل الاقتراح يصلح  
لانتخاب أعضاء الشيوخ المنتخبين بأن ينتخب كل ٣ دوائر عضواً في مجلس  
الشيوخ أما النص الأول فلا يمكن تنفيذه عملياً .  
سعادة حسن عبد الرازق باشا — اذن يحول الاقتراح على لجنة الانتخاب  
لأنه من اختصاصها .

حضرة محمد علي بك — لجنة الانتخاب تحتاج في وضع مشروع قانون  
الانتخاب لاتباع مبدأ أساسى تقرره اللجنة العامة في هذا الموضوع أسوة  
بالمبادئ التى قررتها عن أحكام قانون الانتخاب .

فضيلة الشيخ بجيت — سبق قررنا أن كل ٦٠ ألفاً من السكان ينتخبون  
عضواً في مجلس النواب فيجب أى تقرر العدد الذى يمثله عضو منتخب في  
مجلس النواب فيجب ان تقرر العدد الذى يمثله عضو منتخب في مجلس الشيوخ  
وارى أن الاقتراح المقدم يكفل ذلك سواء أخذنا برأى حضرة عبد العزيز  
بك او حضرة محمد علي بك .

حضرة توفيق دوس بك — اقترح أن يستبدل المبدآن التاسع عشر  
والعشرون بالنص الآتى :

« يتكون مجلس الشيوخ من ثلاثين عضواً معينين ومن أعضاء منتخبين  
بنسبة عضو واحد عن كل ١٨٠ ألفاً من السكان » .  
مواظفة بالأغلبية على ذلك .



**مادة ٧٥ -** كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً أو أكثر تختب عضواً  
عنه كل مائة وثمانين ألفاً أو كسر منه هذا العدد لا يقل عنه تسعين ألفاً . وكل  
مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً ولكن لا يقل عنه  
تسعين ألفاً تختب عضواً . وكل محافظة يقل عدد أهاليها عنه تسعين ألفاً تختب  
عضواً ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية .

**مادة ٧٦ -** تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها من انتخاب عضو بمجلس الشيوخ  
وكذلك كل قسم منه مديرية أو محافظة له من انتخاب عضو بهذا المجلس .  
تحدد الدوائر الانتخابية بقانونه يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر  
في المديريات والمحافظات التي لها من انتخاب أكثر من عضو بمجلس الشيوخ .  
على أنه يجوز أنه يعتبر القانون عواصم المديريات التي لا يبلغ عدد أهاليها  
مائة وثمانين ألفاً ولكنها لا يقل عنه تسعين ألفاً دائرة انتخابية مستقلة . وفي  
هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يتعلق بتحديد  
عدد الأعضاء التي لها من انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية .

المادة ٧٢ من قانون فرنسا النظم الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٤  
وللمادة ٥٣ من دستور بلجيكا  
وللمادتين ٨ ، ١٤ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
وللمادة ٥٩ من دستور اليونان

قد راعى الدستور المصري في تكوين مجلس الشيوخ ما راعته أكثر الهيئات الأوروبية من العمل على تكوين مجلس يختلف عن مجلس  
النواب — في العدد والديارات والكفايات وشروط العضوية — فتمس على أن كل مائة وثمانين ألفاً أو أكثر من الأهالي ينتخبون  
ثانياً منهم في مجلس الشيوخ في حين اشترطت ثلث هذا العدد بالنسبة لانتخاب عضو النواب .  
وظاهر أن عدد السكان عرضة للزيادة والنقصان لهذا كان عدد أعضاء المجلس معرّضاً للتغير المستمر كل عشر سنوات (لأن إحصاء  
السكان في مصر يجري كل عشر سنوات) .

أما دستور سنة ١٩٣٠ فقد حدد عدد الأعضاء بمائة عضو — أربعون منهم منتخبون والباقيون معينون . ونصت المادة ٧٥  
على أن الجدول ١ الملحق بهذا الدستور — وهو جزء منه — يتضمن بياناً لتوزيع المدة للقرر انتخابه بين الأعضاء بين المديريات  
والمحافظات . أما الدوائر الانتخابية فتحدد بقانون =

## التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

المجلة العامة لوضع الدستور : صفحة ١٣٣ من مجموعة المحاضر :  
تليت المادة الأولى من الفرع الأول الخاص بمجلس الشيوخ وهذا نصها :

« فعدد الأعضاء طبقاً لهذا الدستور عدد غير قابل للزيادة أو النقصان وقد عُلّلت مذكرته التفسيرية ذلك فقالت « والأمل في هذا الشأن أن يكون العدد ثابتاً بحيث لا تعرض له الزيادة كلما زاد عدد الأقاليم بحسب ما يشتهه إحصاء كل عصر ستين إذ زيادة عدد الأعضاء على وجه الاضطراب فيها ما فيها من أسباب الارتباك في العمل ، وليست مع ذلك ضرورة لابد منها إذا روعي بقدر الإسكان في توزيع عدد الأعضاء على دوائر الانتخاب تساوياً في عدد السكان وبما أن ازدياد عدد السكان يحصل على وجه المتوهم بنسبة واحدة في كل دائرة فالتبديل يظل بذلك عادلاً للأطراف المتساوية فيه » .

وجاء في محاضر اللجنة الاستشارية التشريعية عن هذه المواد ما يأتي : —

« أن المواد ٧٦ ، ٧٧ الخاصة بمجلس الشيوخ وكذلك المواد ٨٤ ، ٨٥ الخاصة بمجلس النواب ( المذكورة تصدق المواد ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٣ ، ٨٤ ) تثير للملاحظات التالية :

(١) هذه المواد تبين المبادئ الانتخابية على أساس مطلق وفي نفس الوقت تقرر النظام الانتخابي الفردي في الدستور نفسه . وقد يشاء البعض ما إذا كان من المناسب أن ينطوي صفة دستوريه لطريقة الانتخاب ؟ وتنظم هذه الدوائر ؟ في الواقع أن تنظيم الدوائر الانتخابية أمر صعب وهو خاضع للضرورات المالية وللتغيرات الكثيرة التي يراد منها جعل هذه الدوائر الانتخابية وحملت مثاقلة تماماً .

وبعد ذلك فإن أحسن نظام انتخابي يمكن وضعه سيظل أمراً قابلاً للتعديل والتغيير طبقاً للمتغيرات التجارب العملية .  
لهذه الأسباب يلاحظ أن معظم الدساتير الأجنبية تكفي بتنظيم التواضيع الأساسية للسلطات السامية وتترك لإبرلمان مهمة وضع التفاصيل . كتحديد الدوائر الانتخابية والنظام الانتخابي .

(٢) ومن الملاحظ أن لا يقرر انتخاب أعضاء الشيوخ كبدلاً دستوري — طبقاً للأقراء العام — إذ قد يراد في المستقبل القريب أن ينتخب أعضاء مجلس الشيوخ بواسطة مجالس للديريات ( على الأقل في المديرات ) — فيجب تجنب أحداث تغيير في الدستور إذا أريد استعمال هذه الطريقة في انتخاب الشيوخ .

(٣) يتشكل مجلس الشيوخ في نفس الوقت لمن أعضاء معينين عددهم ثلاثين ومن أعضاء منتخبين بغير عددهم بنسبة تغير عدد سكان القطر .

ولا كان مجلس الشيوخ مكون من ثلاثين من الشيوخ فقد رأت اللجنة أنه من الضروري أن تكون النسبة بين هاتين الطائفتين ثابتة بمعنى أنه إذا تغير عدد الشيوخ المنتخبين تغير بنفس النسبة بما له عدد الشيوخ المعينين .

ولقد ذكرت اللجنة في أن تجعل مجلس الشيوخ مكون من عدد ثابت بحيث يحدد عدد الشيوخ المنتخبين وكذا المعينين . وكذلك روي أنه إذا حدد الدستور أعضاء مجلس الشيوخ بينما يتغير مجلس النواب تبعاً لتغير السكان فالأمر سيؤدي إلى اختلاف أثر مجلس الشيوخ إذا ما اجتمع للمجلسان في هيئة مؤتمرة .

وما دام عدد أعضاء مجلس النواب يتغير تبعاً لزيادة عدد السكان فمن الضروري تغيير عدد الشيوخ المعينين والمختبين لحفظ النسبة بين أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ .

ولذا رجحنا للدساتير الأجنبية وجدنا أن مجلس الشيوخ الفرنسي ينتخب بواسطة بلجان Colleges تتكون في كل مديرية من مثل هذه المديرية في مجلس النواب ومن أعضاء مجلس المديرية conseillers généraux ومن أعضاء المجالس المركزية conseillers d'arrondissements ومن مندوبين عن جميع المجالس البلدية الماخلة في حدود هذه المديرية delegués des conseils municipaux . أما مجلس الشيوخ فيلعبه كعضو منتخب بالأقراء العام وبعضه بواسطة مجالس للديريات وبعضه بواسطة أعضاء المجلس نفسه بعد التثبت من صحة نياتهم .

يؤلف مجلس الشيوخ من ثلاثين عضوا يعينهم الملك ومن أعضاء ينتخبون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب باعتبار واحد لكل مائة وثمانين ألفا من أهالى كل مديرية أو محافظة وكل مديرية أو محافظة تبقى فيها زيادة تبلغ تسعين ألفا تزداد عضوا. والمديريات والمحافظات التى لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفا يكون لكل منها عضو .

معالي توفيق رفعت باشا - وضعنا فى قانون الانتخاب كلمة السكان وقلتم هنا الأهالى ويظهر أن غرضكم هو اخراج الأجانب .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - نعم المراد هم الوطنيين فقط .

معالي توفيق رفعت باشا - جعلتم لكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفا عضواً واحداً مع أنه لا توجد مديرية أو محافظة يقل سكانها عن ١٨٠ ألفا .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - ربما تنشأ مديريات أخرى فى المستقبل فيطبق عليها النص .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - ان كان لهذا مبرر لمجلس النواب فلا مبرر له بالنسبة لمجلس الشيوخ . والمحافظات الصغيرة تضاف الى ما يجاورها .

حضرة على ماهر بك - أقترح أن يحدف من النص العبارة الأخيرة من المادة ابتداء من ( وكل مديرية أو محافظة ) وينص على أن التفصيل يرجع فيه الى قانون الانتخاب .

حضرة محمود أبو النصر بك - هذه مسألة دستورية يجب النص عليها فى الدستور .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - يظهر أن نصنا ونص لجنة الانتخاب لا يتعارضان الا فى صورة واحدة وهى أن يبقى كسر بعد الكسر الذى اقتص به البندر فهل يزداد نائب آخر بسبب هذا الكسر أم لا .

وهذا أمر يحتاج للتفكير ويحسن أن يترك نص المادة على حاله مؤقتاً حتى نأخذ فى مناقشة قانون الانتخاب .

( موافقة عامة )

وفي صفحة ١٨٥ من مجموعة المحاضر . أثار أحد الأعضاء المناقشة في هذا الموضوع .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - بحسب ما قرناه في مشروع قانون الانتخاب فيما يتعلق بتوزيع أهالي المديريات والمحافظات على دوائر الانتخاب يلزمنا إعادة النظر فيما تقرر في مشروع الدستور في فرع مجلس الشيوخ تنص المادة الأولى على أن ( المديريات والمحافظات التي لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين الفا يكون لكل منهما عضو ) - وقد قررنا في قانون الانتخاب أو المحافظة التي لا يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفا لا يكون لها حق في عضو في مجلس النواب والتي لا يبلغ عدد أهاليها تسعين الفا لا يكون لها حق في عضو في مجلس الشيوخ - فلما كان العمل بما يرد وضعه في قانون الانتخاب يجب فتح الباب لذلك في الدستور واقترح ان يضاف الى المادة الأولى من فرع مجلس الشيوخ ما يأتي : فاذا لم يبلغ عدد أهالي محافظة تسعين الفا ضمت فيما يختص بالانتخاب الى أقرب جهة بحسب ما يقرره قانون الانتخاب ) - وكذلك في فرع مجلس النواب اقترح أن يضاف الى المادة الأولى : ( فاذا لم يبلغ عدد أهالي محافظة ثلاثين الفا ضمت فيما يختص بالانتخاب الى أقرب جهة بحسب ما يقرره قانون الانتخاب ) .

( موافقة عامة ) .

وفي صفحة ١٨٧ في مجموعة المحاضر أقرت اللجنة التعديل التالي :

حضرة عبد العزيز فهمي بك - وكذلك تعدل المادة الأولى من فرع مجلس الشيوخ بأن يحذف منها الفقرة التي تقرر انضمامها اليها في جلسة الأمن وهي ( فاذا لم يبلغ عدد أهالي محافظة تسعين ألفا ضمت فيما يختص بالانتخاب الى أقرب جهة بحسب ما يقرره قانون الانتخاب ) وأن يوضع مكانها العبارة الآتية ( والقانون ينظم كيفية تمثيل المحافظات التي ينقص عدد أهاليها عن تسعين ألفا وله أن يعتبر عواصم المديريات التي يبلغ عدد أهاليها تسعين ألفا فأكثر وحدة انتخابية مستقلة وأن يضع في هذه الحالة ما يناسب من الأحكام ) .

فراقت الهيئة على ذلك .

**مادة ٧٧** — يشترط في عضو مجلس الشيوخ زيادة على الشروط المقررة في قانونه الانتخاب أن يكون بالغاً من السن أربعين سنة على الأقل بحسب التقويم المعهود .

### الأعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

لجنة وضع المبادئ العامة للمستور : صفحة ٤ من مجموعة المحاضر .  
دولة الرئيس — ما السن الذي يشترط لعضوية مجلس الشيوخ وكما تكون مدة العضوية .  
تقرر بالإجماع أن يكون أدنى السن أربعين سنة وأن تكون مدة العضوية عشر سنين .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٢٨ من مجموعة المحاضر .  
تلى القرار الحادي والعشرون ونصه :  
يكون عمر العضو في مجلس الشيوخ أربعين سنة على الأقل ، وأن تكون مدة العضوية عشر سنين .  
موافقة عامة .

حضرة عبد اللطيف المكباتي — أرى أن يشترط فيمن ينتخب

المادة ٤ من قانون فرنسا النظامي الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٤	} المادة (٧٨) يقابلها
والمادة ٥٦ من دستور بلجيكا	
والمادة ٣٣ من دستور إيطاليا	
والمادة ٦٨ من دستور رومانيا	
والمادة ٣٤ ، ٣٥ من دستور النمسا	
والمادة ١٥ من دستور تشيكوسلوفاكيا	

انتخب أعضاء لجنة الدستور عند تحرير من عضو الشيوخ — فاقترح البعض أن يكون سن العضو ٣٥ سنة ولكن الأغلبية اختلفت على رفضه إلى ٤٠ سنة ليكون العضو أوسع خبرة كما أكثر تجارب كما اقترح البعض أن ينص في الدستور على شرط إحسان القراءة والكتابة ولكن استمر الرأي على عدم لياقة النص على مثل هذا الشرط في صلب الدستور وأن يترك ذلك لقانون الانتخاب وبالفضل ورد هذا الشرط بقانون الانتخاب ( مادة ٥٥ ) .

ويلاحظ أن مبدأ اختلاف سن عضو الشيوخ عن سن النواب متبع في أكثر الدساتير الأوروبية — ففي بلجيكا سن عضو

أو يعين في مجلس الشيوخ احسان القراءة والكتابة أسوة بمجلس النواب .

سعادة تلىنى فهمى باشا — أوافق على ذلك .

حضرة محمود أبو النصر بك — انما ينتخب مجلس الشيوخ من طبقات معينة ، وانتخابهم يكون بثلاث درجات ، ثم هم بعد ذلك صفوة الأمة وخلاصة ذوى رأى والعلم والحسب فيها ، فأى فضيحة أبلغ من أن نشترط في هؤلاء احسان القراءة والكتابة ؟

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — اتنا انما نتحرى المصلحة أولا ولا نتغل الأمر الواقع ، ولقد أعرف بالذات من كبار أرباب المقامات في مصر ومن الذين يسهل انتخابهم لمجلس الشيوخ من لا يقرأون ولا يكتبون بل ولا يعرفون اللغة العربية لنفسة البلد الذى يتحدثون بحكم النيابة عنه في مجلس الشيوخ .

حضرة محمود أبو النصر بك — لست أجزى دخول مجلس الشيوخ للأمين وانما أضن بكرامة أمتى أن ينص في دستورها على أنه من المقدر في أخص طبقاتها الامية ، في حين يمكننا الجمع بين الشرط المبتنى ودفع هذه المخزية ، بأن نكتفى بالنص على ذلك في المحضر على أن هذا الشرط مفروض ضمنا وأن لمجلس الشيوخ أن يلقى عضوية من لا يحسن القراءة والكتابة .

وفي صفحة ١٣٤ من مجموعة المحاضر تلى النص الآتى :

و يشترط في عضو مجلس الشيوخ أن يكون بالغا من السن أربعين سنة

على الأقل . .

( موافقة عامة ) .

---

== مجلس النواب ٢٥ سنة — وسن عضو الشيوخ ٤٠ سنة وفي رومانيا سن عضو النواب ٢٥ سنة وسن عضو الشيوخ ٤٠ أيضا . وفي تشيكوسلوفاكيا سن عضو النواب ٣٠ سنة وسن عضو الشيوخ ٤٥ وفي ايطاليا سن عضو النواب ٣٠ وسن عضو الشيوخ ٤٠ بل أن النمساويين ( ومنها الدستور المصري ) قد ميزت بين ناخب عضو النواب وناخب عضو الشيوخ — فقد اشترط قانون الانتخاب أن لا يقل سن ناخب عضو النواب عن ٢١ سنة في حين استلزم أن لا يقل سن ناخب عضو الشيوخ عن ٢٥ سنة — كما اشترط دستور تشيكوسلوفاكيا أن يكون سن الناخب لعضوية مجلس النواب ٢١ سنة وللمجلس الشيوخ ٢٦ سنة .

## مادة ٧٨ - يشترط في عضو مجلس الشيوخ متبعا أو معينا أنه يكون من إحدى

الطبقات الآتية :

أولا - الوزراء ، المحللين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء  
الوزارات ، رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها  
أو أعلى منها ، النواب العموميين ، نواب المحامين ، موظفي الحكومة من درجة  
مدير عام فصاعدا - سواء في ذلك الحاليين والسابقين .

ثانيا - كبار العلماء والرؤساء الروميين ، كبار الضباط المتقاعدين من  
رتبة لواء فصاعدا ، النواب الزميمة قضوا مدتين في النيابة ، الملوك الزميمة يؤدونه  
ضريبة لا تقل عنه مائة وخمسين جنبا مصرها في العام ، من لا يقل دخلهم  
السوي عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو  
الصناعية أو بالعلوم الحرة . وذلك كله مع مراعاة حرمان الجمع بين الوظائف  
التي نص الدستور أو قانونه الانتخاب على حرمان جواز الجمع بينها .  
وتحرم الضريبة والدخل السوي فيما يخص بديرية أسوان بقانونه الانتخاب .

التقاليد البرلمانية :

الآعمال التحضيرية :

جلس الشيوخ جلسة

٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ :

وافق المجلس على تقرير

لجنة الطعون عن فقدان

عضو للصاب (المالي الذي

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٤ في مجموعة المحاضر .

دولة الرئيس - انى أعرض على الهيئة رأيي في الطبقات التي يختار منها

أعضاء مجلس الشيوخ (أولا) الأمراء (ثانيا) الوزراء (ثالثا) رؤساء مجلس

النواب (رابعا) هيئة كبار العلماء والرؤساء الروحيون (خامسا) وكلاء

المادة ٦ من قانون فرنسا الثاني الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٤

وللمادة ٥٦ من دستور بلجيكا

وللمادة ٣٣ من دستور إيطاليا

وللمادة ٣٦ من دستور النمسا

وللمادة ٥٩ من دستور اليونان

السادة (٧٨) تابعها

وأنت لجنة وضع المبادئ العامة للدستور المعري أن يكون مجلس الشيوخ من طبقات معينة من الشعب سواء في ذلك المدنيين

أو للتعيين ولم تكن اللجنة مبتدعة في هذا فقد جرت عادة الأمم الدستورية على وضع نظام خاص بالمجلس الثاني يلاحظ فيه عادة تاريخ =

الوزارات (سادسا) رؤساء محكمة الاستئناف والنواب العموميون (سابعا) مستشارو الاستئناف (ثامنا) رؤساء المصالح العامة الذين شغلوا تلك المراكز خمس سنين على الأقل (تاسعا) كبار الضباط من رتبة لواء فصاعدا (عاشرا) النواب الذين قضوا مدتين في النيابة (حادى عشر) كبار الملاك الذين يؤيدون ضريبة لا تقل عن ثلثائة جنيه في العام (ثانى عشر) كبار التجار وكبار رجال الصناعة وكبار أصحاب المهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف جنيه وقد تقرر تأجيل المناقشة في ذلك الى جلسة أخرى .

جاء به والجنة لم تراخى في توفر النصاب المالي بالمصرف ولا ببناء المنزل ولا باقتناء الكتب ولا بأنه ضمن أعضاء بعض الشركات لأن كلا من ذلك لو صح لا يدل مطلقا على توفر النصاب عنده .

== الأمة وحالتها الاجتماعية وتطورها السياسي — فجلس الوردات في اجتماعها يجلس فيه أشخاص من طبقة الأشراف القديمة ويرجع تكوينه الى أسباب تاريخية — كما أن مجلس شيوخ اليابان مكون من أفراد المائكة المالكه والأشراف — في حين أن مجلس الشيوخ الفرنسي كله منتخب — وكذلك مجلس الشيوخ البلجيكي مع اشتراط أن يدلي العضو ضريبة قدرها ١٢٠٠ فرنك أو أن يكون مالكا أو صاحب حق انتفاع بقطار في بلجيكا ابراهه ١٢٠٠ فرنك في السنة . أمام هذا التباين في تكوين مجالس الشيوخ في العالم وأمام حالة البلاد الاجتماعية فضلت اللجنة أن تسلك سبيلا وسطا فرأت أولا أن تجعل جزءا منه معين — ثم الأقلية — على أن تكون الأغلبية منتخبة مع قصر هذا الحق في الحاليين على طوائف معينة هي في الواقع أوسع الطوائف مصلحة مادية وأدية في البلاد . وبهذا أصبح مجلس الشيوخ — يمتزج — موازن لمجلس النواب موازنة يستقيم بها الاقتراع ويؤمن معها التناز . ومن الشروط التي أثارها جدلا أثناء العمل أن تعقد أو عدم تعقد شرط الفصل السنوى وطريقة تقديره .

ففي سنة ١٩٢٧ وافق مجلس الشيوخ على « أن الدستور لا يمتزج أن يكون دخل المشتغلين بالمهن الحرة مبلغ ١٥٠٠ جنيه على الأقل من ملهم في تلك المهن فقط بل يسوغ أن يضم الى ما يدخل اليهم من اشتغالهم بالمهن المذكورة ما عساه أن يصل الى أيديهم من ايراد أملاك أو عقارات أو موارء أخرى وذلك للأسباب الآتية :

أولا : بالرجوع الى عناصر أعمال لجنة الدستور تبين مما جاء بالمصحات ٢٨ و ٢٩ و ١٣٤ أن اللجنة اعتبرت وقت نظرها اشتراط هذا النصاب أن يدخل فيه ما عساه أن يكون العضو للنتخب من اليراد من موارء أخرى خلاف ما يدخل اليه من المنة التي يشتغل بها . ثانيا : إن نص المادة ٧٨ من الدستور في هذا المصد لا يمكن منه تحميم أن يكون مبلغ الـ ١٥٠٠ جنيه بالقسبة للمشتغلين بالمهن الحرة هو من مهنتهم دون سواه .

ثالثا : أن النص الفرنسي المادة المذكورة واضح جدا وهو يؤيد تدوين إضافة الايرادات الخاصة للمشتغلين بالمهن الحرة الى ايرادم من مهنتهم .

كذلك تار البحث حول المقصود من عبارة « موظف الحكومة » من درجة مدير عام فصاعدا : فرأى البعض أن المقصود بها موظف الحكومة الذين هم في درجة مدير عام أو في درجة أعلى منها وأن المقصود ببسالة مدير عام في الدستور وقانون الانتخاب هم مديرو المصالح المتعلقة في ادارتها كمدبر عموم الجمارك والبوستة والسلك الحديدية وما شاكلها .

ورأت لجنة الطعون بمجلس الشيوخ أن هذه العبارة تشمل أيضا كل موظف تكون درجته من درجة مدير عام فصاعدا . وبالرجوع الى نظام تعديل الدرجات التي صدق عليه مجلس الوزراء بجملة ١٥ أبريل سنة ١٩٢٣ ( أي قبل صدور الدستور ) والى ميزانيات الحكومة في السنوات السابقة يتبين : أولا أن مديري المصوم في المصالح قد جعلت درجاتهم في الدرجة الأولى الادارية بأقسامها الثلاثة ( ١ ) و (ب) و (ج) فيضهم كمدبر عام مصلحة الطرق والسكك الحديدية بوزارة المواصلات وضع في الدرجة الأولى حرف (ج) التي مربوطها من ١٢٠٠ الى ١٣٦٠ جنيتها ويضهم كمدبر عام مصلحة التنظيم بوزارة الأشغال وضع في الدرجة الأولى حرف (ب) التي راتبها من ١٢٠٠ الى ١٥٠٠ جنيه والبس الآخر كمدبر عام مصلحة البوستة بوزارة المواصلات وضع في الدرجة الأولى حرف (أ) التي مربوطها من ١٢٠٠ الى ١٦٠٠ جنيه .



وفي الجلسة التالية عادت الهيئة لبحث هذا الموضوع .

وفي جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٢٧ :  
وافق المجلس على تقرير لجنة الطعون الذي ورد به ورأت اللجنة أن المستور لا يحتم أن يكون دخل المشتغلين باليمن الحرة مبلغ ١٥٠٠ جنيه على الأقل  
دولة الرئيس - نريد أن نبحث في الطوائف التي عرضتها أسس ليختار منها أعضاء مجلس الشيوخ المعينون وبعد هذا ننظر في شروط الأعضاء المنتخبين .  
حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - أرى ترك هذا البحث للجنة التي ستكلف بوضع قانون الانتخاب لأنه ليس بيننا على ما أظن من هو مستعد لفحص هذه المسألة وهي تحتاج الى عناية ومراجعة لنظائرها في القوانين

== ثانياً - ان مديري الأقاليم جعلت درجاتهم كالآتي :

- (١) مدير الغربية وأسيوط ومحافظة مصر والاسكندرية - الدرجة الأولى حرف (أ) التي مربوطها من ١٢٠٠ جنيه الى ١٦٠٠ جنيه .
  - (٢) باقي مديري الدرجات الأولى ومحافظة الفيصل - الدرجة الأولى حرف (ب) التي مربوطها ١٢٠٠ جنيه الى ١٥٠٠ جنيه .
  - (٣) مديرو الدرجات من الدرجة الثانية - الدرجة الأولى حرف (ج) التي مربوطها من ١٢٠٠ جنيه الى ١٣٦٠ جنيه .
  - (٤) مديرو الدرجة الثالثة ومحافظة السويس - الدرجة الثانية التي مربوطها من ٩٠٠ الى ١١٤٠ جنيه .
- وبناء على ذلك يكون المديرون بـمديريات الدرجة الثانية والمديرون بـمديريات الدرجة الأولى ومحافظة مصر والاسكندرية والفيصل

م في درجة مدير عام .

يؤيد ذلك ان « كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً » - وهم احدى الطوائف المنصوص عليها في المادة ٧٨ - لا يتعدى مربوط درجة اللواء منهم ١٢٠٠ جنيه في السنة أي ما يوازي أول مربوط للـ . بات الحظفة التي وضعها المديرون لمديريات الدرجتين الثانية والأولى ومحافظة مصر والاسكندرية والفيصل .

ومن الطبقات التي اشتد حولها الخلاف أيضاً - طبقة كبار العلماء :

فقد رأى البعض أن للتصود بعبارة « كبار العلماء » « هيئة كبار العلماء » وهي الهيئة المحصورة العدد المعلومة الأعضاء . واستندوا في رأيهم هذا على ما يأتي :

- (١) أنه لم يرد في قانون الأزهر وللمعاهد الدينية ذكر لكبار العلماء الا عند التكلم على تلك الهيئة .
- (٢) ان الفسارح عند ما حدد الطبقات التي يختار من بينها أعضاء المجلس بالانتخاب أو التصيين أراد أن يكون الضم من أول طبقات كل فئة وفصل ذلك في المادة ٧٨ من الدستور ومن غير القول أن تكون الرغبة نتيجة لغير أكبر هيئة العلماء وهي هيئة كبار .
- (٣) ان القول بوجود فئة أخرى خلاف هيئة كبار العلماء تسمى كبار العلماء يند تمرياً لا مسوغ له في القوانين الخاصة بالأزهر - الحديثية والتقدمية - ويؤيد ذلك ما ورد في كثير من مواد قانون الأزهر عند التعبير عن هيئة كبار العلماء بعبارة « كبار العلماء » دون لفظ « هيئة » مثال ذلك مادة ٢٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ .
- (٤) ان عبارة الصي الفرنسي للدستور تؤيد هذا الرأي .

ورأى البعض الآخر أن لفظ كبار العلماء الوارد بالدستور وقانون الانتخاب أوسع دائرة من « هيئة كبار العلماء » واستدلوا

على ذلك بما يأتي :

أولاً : ما جاء بمحاضر أعمال لجنة وضع المبادئ العامة - في محضر ٢١ أبريل سنة ١٩٢٢ أنه كان قد ورد في أصل المشروع عبارة هيئة كبار العلماء ولكن كلمة هيئة حذفت بعد ذلك بناء على اقتراح أحد حضرات الأعضاء وموافقة اللجنة حتى يتسنى انتخاب العلماء من يكثرون قد شغلوا مراكز عالية في القضاء كرئيس المحكمة العليا المصرية أو أعضاءها ولم يكتفوا من هيئة كبار العلماء .

من علمهم في تلك المن قطع  
بل يسوغ أن يضم الى  
ما يدخل اليهم من اشتغالهم  
بالمهن المذكورة ما عساه  
أن يصل إلى أيديهم من  
إيراد أملاك أو عقارات  
أو موارد أخرى .

الأخرى وقد يفوتنا ذكر بعض الطوائف التي يحسن ذكرها .  
حضرة محمود أبو النصر بك — اذا بدا لنا بعد النظر في هذه الطوائف  
أنه فائتا شيء في الامكان استدراكه .  
حضرة عبد العزيز فهمي بك — يجب النظر فيما هو موجود أولا ثم  
فيما عداه .  
دولة الرئيس — هذه الطوائف التي اقترحتها هي التي يصح الابتداء بالنظر  
فيها فاذا كان لعبد اللطيف بك اعتراض على طائفة منها فليده حتى اذا رأت

== نانيا : أنه لما حصلت للناشئة في الالة ٦٦ من قانون الانتخاب الحال أمام مجلس الشيوخ بجملة ١٠ يولي سنة ١٩٢٦ ذكر  
معرضة الامور الداخلية في سبيل الرد على استعصار من أحد حضرات الاعضاء عن المقصود بعبارة « كبار العلماء » الواردة في الالة  
للكورة . « ان المقصود كبار العلماء مطلقا » .  
ثانيا : ان حصر عضوية مجلس الشيوخ في هيئة كبار العلماء عند الانتخاب أو التعيين منهم يعد حرمانا لمن عدا أعضائها من كبار  
العلماء الذين يكونون أهلا لعضوية المجلس ولم يدخلوا ضمن تلك الهيئة . وان من القواعد المقررة أن لا يكون الحرمان الا بنفس .  
وفي سنة ١٩٢٧ رأت لجنة الطعون بمجلس الشيوخ أن لا تترك الامر بدون ضابط ففرت أن أم ما يجب توفره في العالم ليكون

من كبار العلماء هو ما يأتي : —

أولا : أن يكون قد درس في الأزهر والمعاهد الأخرى ( بعد نواله شهادة العالمية ) مدة أثلها عشر سنين .  
ثانيا : أن يكون مبرورا بالورع والتقوى وليس في ماضيه ما يثني — أما المبرر للتعلق بالنس فغير محتاج اليه مع تحديد سن  
العضو بالمجلس في الدستور وقانون الانتخاب وأما التأليف وما يتعلق به فلا يلزم توفره في تحقق ذلك الوصف لأن القانون رقم ١٠  
لسنة ١٩١١ أباح تشكيل هيئة كبار العلماء مع عدم مراعاة شروط الالة (١٠٧) منه . ومن شكلت منهم هذه الهيئة لأول مرة لاشك  
من كبار العلماء .

واستندت أغلبية اللجنة في رأيها هذا على ما يأتي :

أولا : ان كبار العلماء ليس لهم ضابط يصح الرجوع اليه في القوانين السابقة على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ رغم ترميمهم في  
قانون بدل السكسوى لانه تعريف غير محيز .  
ثانيا : ان الشروط التي وضعت في الالة (١٠٧) من قانون سنة ١٩١١ ليست مشروطة لكبار العلماء بحيث يمكن للانسان أن  
يجزم بأن من لم يتحقق فيه تلك الشروط لا يعد من كبار العلماء بدليل النص في القانون على عدم مراعاتها عند تأليف هيئة كبار العلماء  
لأول مرة .  
ثالثا : ان الطالع على القوانين السابق ذكرها قديما وحديثا يجزم تماما بأن التدريس في المعاهد الدينية قد وضع أساسا في كل أمر  
هام يتعلق بالعلماء حتى ما لا يصل إلى الأهمية إلى عضوية مجلس الشيوخ وذلك لا يأتي : —  
(١) ان الأمر العالي الصادر في ٢٩ يويه سنة ١٨٩٥ للذكور الذي فيه تعريف أكابر العلماء جاء فيه أنهم الذين حازوا الأفضلية  
في العلم والتدريس .

(٢) ان المادة (١١) من ذلك القانون نصت على أن استحقاق الرتب العلمية مشروط بالمواظبة على تدريس علم من العلوم  
للمشروط تدريسها بالأزهر .

(٣) لا ترمي هذا القانون للمدرسين من الموظفين شرط في استحقاقهم للترتيب العلمي تدريسهم في الجامع الأزهر .

اللجنة حذفها فعلت ولا مانع من أن يزداد عليها فيما بعد.

وفى جلسة ١٤ فبراير  
 سنة ١٩٢٧ :  
 حضره عبد اللطيف المكباتى بك — أطلب من الآن اخراج طائفة  
 البرنسات لأننا فى بلاد شرقية يتأثر فيها الناس بالانقلاب والمراتب ونحن  
 نريد أن تنمى روح الديمقراطية والحرية فلا يجوز أن ندخل فى المجالس  
 النيابية العناصر التى لها تأثير على قوس الناس وقد منع الأمراء من الانتظام  
 من المجالس التشريعية فى دساتير كثيرة.

(١) = ولا تعرض أيضا للجمع بين المرتبات المالية ومراتب الوظيفة فى المادة (٢٨) من القانون السالف اذ كرم يشترى الا الوظيفة  
 التى يدرس علما من علوم الأزهر فى القاهرة مع الوظيفة .

(٥) لا لم يوسف أعضاء لجنة الامتحان فى الأمر الذى صدر فى أول يوبه سنة ١٨٩٦ بأنهم من كبار العلماء كنوابهم من القوانين  
 نص فى المادة (٤٠) منه على وصفهم (بالمفكرين) .

(٦) لا أريد فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ وضع شروط لمن يجب من نتائج المعاهد ووكلائهم شرط توفر ما هو مدون بالادة  
 (١٥) منه التى تنص على أن يكون قد درس عشر سنوات .

(٧) ان المادة ١٠٧ من قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ لما عدلت بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠ نص فى الأصل على شرط  
 التدريس مدة عشر سنوات .

(٨) ان لائحة كسب التمرير جعلت التدريس لنوال الكسوة شرطاً أساسياً ولا جعلتها ليعم من العلماء الموظفين شرطاً شروطا  
 خاصة بهم .

(٩) أن لائحة الامتحانات التى وضعتها مجلس الأزهر الأعلى بطريق ١٤ مارس سنة ١٩١٤ نصت على الشروط التى تراعى فيها  
 يضار للامتحان من العلماء وجعلت فيها التدريس ثمان سنوات .

فمن هنا كله يجب أن يكون أول شرط يفرض لتحقيق وصف كبار العلماء أن يكون العالم قد درس فى الأزهر مدة أقلها عشر  
 سنوات كما ذكر .

ولما شرط الورع والتقوى وخلو المأوى مما يشين فلا يصح أن يهمل فى طبقة كبار العلماء الذين هم من رجال الدين .

وقد رأت اللجنة أن صدور الأمر الكرم تعيين شخص بمجلس إدارة الأزهر تطبيقاً على المادة (٨) من قانون ٥ مارس

سنة ١٩٢٨ التى نصت على تشكيل ذلك المجلس من اكابر العلماء لا يكتبه صفة أنه من اكابر العلماء — لانه لم يكن الفرض منه  
 اكساب الصفة والا لكان للرسوم القاضية بجميته عضواً فى مجلس الشيوخ بالتطبيق على الدستور وقانون الانتخاب مانعاً من النظر فى  
 الطعن فيه وعليه لا يصح الالتماد على ذلك الأمر فى اكساب الصفة لانه تطبيق لا يتفق مع الواقع فلا يكون صحيحاً .

وقد يشاء البعض على عضو مجلس الشيوخ الذى صحت عضويته اذا طعن عليه بعد ثبوت العضوية لسبب ما يكون هو المكلف

بتقديم الدليل على تقصير ما استند اليه كما هى الحالة عند تقديم الدليل على صحة النيابة أو أنه لا يكتب بذلك ويبنى سخطه فى  
 العضوية معروفاً الى أن يقدم الدليل على صحة الطعن ؟

الجواب على ذلك قول أن الطعن بقصد العضوية هو فى الواقع يبلغ للمجلس بأن عضواً معيناً أصبح قائداً لعضوات التى يشترطها  
 الدستور فى العضو فيحرك المجلس دعوى تصحيح النيابة — ان صح لنا أن نسبها كذلك — بل ان تحريك هذه الدعوى جائز  
 للمجلس فى كل الأوقات ومن تغاها منه .

وعلى عضو الطعن عليه أن يمارح إلى تدبير الأدلة لتجاة إلغاء شروط عضويته وأن يثبت توفرها فيه — والجنة دائماً على اللبث  
 لاعلى الثانى — ومن الصعب بل قد يستحيل على الطاعن اثبات أن المحامى أو للهندس لا يكتب فى العلم ألفاً وعساية بينه .

دولة الرئيس — هذا في فرنسا لأن العائلة المالكية محرومة من كثير من الامتيازات وأما عندنا فالأمراء ملتهبون ديموقراطية على ما أرى وليس الانصاف حرمانهم لأنهم مصريون كثيرهم من الأفراد .  
معالي رفعت باشا — مجلس الشيوخ سيؤلف من مجموعة راقية لا يسهل التأثير فيها بهذا القدر .

حضرة محمد علي بك — الأمراء في اليابان يقبلون في مجلس الشيوخ .  
حضرة عبد الحميد مصطفي بك — لست أرى في طلب المكباتي بك فائدة عملية لأن حرمانهم من عضوية مجلس الشيوخ بوصف كونهم أمراء لا يمنع من دخولهم بطريق الانتخاب بوصف كونهم من كبار الملاك .  
حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — أرى وجوب النص على عدم دخولهم في مجلس الشيوخ من أى طريق .

حضرة عبد الحميد مصطفي بك — هذا غير مقبول .  
دولة الرئيس — هذا تحديد لهم في مصريتهم .  
حضرة عبد العزيز فهمي بك — لقد كنت أرى رأى المكباتي بك ولكنني الآن بعد التفكير أخالفه في الرأى لأنهم اذا منعوا بوصف كونهم أمراء فلا يمكن منهم بوصف كونهم أعيانا وملاكا والا فقد حرمانهم من مصريتهم وحقوقهم السياسية .

دولة الرئيس — أرى أنه يكفي النص على منعهم من دخول الوزارة  
حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — اذن فليمنعوا أيضا من دخول

من المادة ٧٨ من الدستور بشأن النصاب المالي لعضو الشيوخ عن شبه جزيرة سيناء أسوة بعضو الشيوخ عن أسوان . ورأى المجلس إرجاء هذا التعديل في الدستور الى المستقبل عند وجود سبب يدعو الى تنقيح آخر في الدستور .

وفي جلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ :

وافق مجلس الشيوخ على أن المراد ببسالة ه موظف الحكومة من درجة مدير عام فافرق ه الواردة بالمادة ٧٨ من الدستور تشمل الموظفين الذين يشغلون وظائف تكون درجتها من درجة مدير عام فصاعدا — ولذلك يمكن تعيين أو انتخاب

نعمنا ولو أن رسوم التمين يترتبة قوية على توافر شروط العضوية الا أن الحكومة لاتحتمل عادة شروط العضوية في العضو اللين فهي لا تسأله عن دخله مثلا بل أن تعيينه .

وعن رأى مرجوح يقول بأن الصفة التي ليسها العضو وهي صفة العضوية التي أصبحت حقا له بقوة الحالة الناجية Situation acquise نتج حقا نتيجة واحدة هي أن يلقى هذا الحق محفوزا — فلا يتحرك العضو من مكانه ولا يكلف بتقديم دليل حتى يقوم الدليل على تبدل حالته .

وقد يشال البعض عن حكم العضو الذي ثبت للجلس أن شروط العضوية لم تتوفر فيه الا بعد تعيينه أو انتخابه عضوا بالجلس ؟

الجواب على ذلك قول أن القاعدة العامة للمروفة ه الباطل لا تلحقه الاجازة ه يجب أن نطبعها بالعضو الذي عين على أنه من هيئة كبار العلماء ولم يدخل هذه الهيئة الا بعد تعيينه يكون تعيينه قد وقع باطل ولا يمكن تصحيحه — وكذلك العضو الذي كان دخله وقت تعيينه أقل من ١٥٠٠ جنيه ثم ارتفع دخله بعد تعيينه الى هذا التدرج وجاوزه — تكون عضويته باطلة من أساسها وتعين قبول الطعن فيه .

الموظف الذى يشغل أو  
كان يشغل وظيفة مدير  
بأحدى المديرات من  
الدرجتين الأولى والثانية  
أو وظيفة محافظ بمحافظات  
مصر والاسكندرية  
والقنال .

وفي جلسة ١٤ مارس

سنة ١٩٢٧ :

وافق المجلس على تقرير  
لجنة المعلمين عن المعلمين  
المقدم ضد أحد الأعضاء  
بسقوط العضوية عنه لعدم  
توفر الشروط اللازمة  
لاعتباره من كبار العلماء  
وقد جاء بهذا التقرير . ان  
التدريس شرط أساسى فى  
اعتبار العالم من كبار العلماء  
وأن العضو المعلمون عليه  
لم يتحقق فيه تعرف أكابر  
العلماء الوارد بالمادة الثانية  
من قانون ٢٩ يونيو سنة  
١٨٩٦ الذى نص على أنهم  
هم الذين حازوا الأقدمية  
فى العلم والتدريس مع  
الشهرة بالفضل والتميز  
وارتفاع الصيت بين العلماء  
والطلاب ( راجع نص  
التقرير صفحة ١٠٤ من  
الجزء الثانى من هذا  
الكتاب ) .

جلس الشيوخ اذ لا فرق بين الحالتين .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - الفرق كبير لأن الوزير يحمل عبء  
المسئولة السياسية أما عضو مجلس الشيوخ فهو جزء من هيئة كبيرة العدد ولا  
مسئولية عليه .

فضيلة الشيخ محمد نجيت - أى تأثير يخشى أن يكون للأمراء فى أعضاء  
مجلس الشيوخ وأن البلد والحمد لله قد أصبح فيه من قوة العقيدة واحترام  
النفس ما لا يكون معه خوف مما يخامر عبد اللطيف بك وكثيرا ما تألفت  
جمعيات فيها أمراء وانتخب للرئاسة غيرهم .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - ان للأمراء مركزا خاصا لانصالحهم  
بالعرش ولهذا ارى ان الأسباب التى تمنع من دخولهم الوزارة تقضى ايضا  
بمنعهم من عضوية المجالس التشريعية .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك - ان الغرض من ابعاد الأمراء عن الوزارة  
هو استدامة حسن العلاقات بين الأمة والبيت المالك لأن الوزير يحمل اعباء  
مسئولية كبيرة ولا يجوز ان يحمل هذه المسئولية امير من الأمراء خوفا من  
تخرج المركز ولكن اى حرج فى دخول الأمير فى مجلس الشيوخ وانه لن يكون  
له من الأمور أكثر مما لساير أعضاء المجلس . ان أمراءنا يشاركوننا فى كثير  
من أعمالنا الحيوية فهل يليق ان نبعدهم عنا فى وقت نشئ فيه نظاما جديدا  
اساسه المساواة .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - حياة النظامات النيابية ملحوظ فيها على  
مدى الزمن ان تكون حياة احزاب وسيأتى يوم يكون فيه بمصر احزاب  
ويقلب ان يكون لحزب واحد الغالبية فى المجلسين وقد يقع لأحد الأمراء ان  
يكون رئيسا لحزب المعارضة والجمع بين الامارة ورياسة المعارضة يؤدى  
إلى حرج لا يقل عن الحرج الذى خشيته هلباوى بك فى حالة الوزارة .  
حضرة محمد على بك - هذا الحرج أيضا يقع عند انتخابهم فكان اللازم  
ان يمتنعوا أيضا من الانتخاب .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - نحن نمشى خطوة خطوة على اننا إذا  
حذفنا اسماهم من التعيين فقد يتبع ذلك حرمانهم من الاشتراك فى الانتخاب

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أرى منهم من الانتخاب ومن التعيين .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية اجازة تعيين الأمراء .

معالي يحي باشا — أرى ألا يذكر في المحضر أننا نخوفنا من تأثير الأمراء فان في هذا حيلة للأمة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — لا أريد أن أحط من قدر الأمة ولكن مقام التشريع يباح فيه ابداء جميع الأسباب التى تدعو اليه .

دولة الرئيس — هل هناك معارضة في سائر الطبقات .

تقرر بالاجماع عدم المعارضة في سائر الطبقات .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — أما وقد ذكر رؤساء المصالح ومستشارو محكمة الاستئناف فليذكر أيضا بالنص نقباء المحامين .

دولة الرئيس — لا مانع عندي ولتؤخذ الآراء .

حضرة علي بك المنزلاوى — وهل يدخل نقباء المحامين الشرعيين .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — نعم يدخل نقباء المحامين الشرعيين أيضا .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أعارض في ذكر نقباء المحامين لأنه لا معنى لتمثيل نقابة المحامين دون سائر النقابات .

حضرة عبد الحميد مصطفى بك — أقترح أن يذكر في النص نقباء المحامين ونقباء المهن الحرة الأخرى التى تنشأ لها نقابات بأمر رسمى .

دولة الرئيس — أوافق على ذلك وأطلب رأى الهيئة .

حضرة زكريا تامق بك — الخطر كبير اذا ذكرنا النقابات الأخرى فهناك نقابات من أنواع شتى وللحال الآن نقابات وقد يحول تشريعنا هذا دون

اعتراف الحكومة بنقابات أخرى حتى لا يكون نقباؤها أهلا للتعين في مجلس الشيوخ فيحسن أن يقصر النص الآن على نقباء المحامين .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — لا أرى محلا لتخصيص نقباء المحامين بالذكر فان لكثير من الطوائف الأخرى نقابات ولن يمضى كبير زمن حتى

تنشأ نقابات أخرى وتشريعنا يجب أن ينظر فيه الى حاجات القطر الحاضرة

والمستقبله فاذا خصصنا بالذكر فريقا دون فريق كان تشريعنا مقصورا على الحاضر ولكنه لا يفيد المستقبل ولهذا أقترح عدم النص على نقباء المحامين اكتفاء بأن ينص على كبار المحامين فانه يضمن للنقابة التعيين من طريق المال .  
حضرة محمود أبو النصر بك — نحن بصدد تشكيل مجلس تشريعى يراد أن نجتمع فيه الاخصائيين من رجال القانون والمفروض أن نقباء المحامين من أكفأ رجال القانون ولهم ميزة خاصة على نقباء الهيئات الأخرى فلا عمل لاستنكار تمييزهم .

حضرة عبد الحميد بك مصطفى — عدلت عن رأي وأرى قصر النص على نقابة المحامين فقط ولكن يحسن أن يذكر في التقرير تقليل قصر النص عليهم وهو أن نقابة المحامين هي النقابة الوحيدة المؤسسة بطريقة رسمية والتي لها نظام مقرر .

حضرة عبد الحميد بك بدوى — التصديق في هذا لا بأس به وإذا نص على نقابة المحامين فلأنها نقابة قديمة أما فكرة نقابة مهندسين فقير ميسورة لأن أكثرهم موظفون والأطباء يلاقون صعوبة في تأسيس نقابة بالمعنى المقهور في نقابة المحامين لدخول كثير من الأجانب بينهم فافراد نقباء المحامين بالذكر له عمل ومن مميزات أنه يحدد مهمة الحكومة ويسهل لها اختيار من ترى اختياره من المحامين .

حضرة محمد على بك — رأى أن ينص على نقباء المحامين ولكن يجب أن تنخير نصا لا يجرح الطوائف الأخرى .

حضرة عبد العزيز بك فهمى — أرى أن يقصر النص على نقباء المحامين ويفتح الباب لغيرهم بأن ينص على كل نقابة تشكل ويجوز القانون هذا الحق لنقباتها .

حضرة على بك المنزلاوى — أؤيد فكرة مكباتى بك لأن الشرط المالى متوفر في جميع النقباء فهم في غنى عن نص خاص

حضرة عبد الحميد بك بدوى — الايراد إذا ذكر لرجال التجارة والصناعة والمال فهو مفهوم بالنسبة اليهم لانه أساس أعمالهم أما المحاماة فهنة فنية وليس أساس النظر فيها الايراد أو المال .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — وأنا أشدد فى ذكر نقباء المحامين لأنه  
لامعنى للنص على مستشارى محكمة الاستئناف وإهمال نقيب المحامين واقترح أن  
يضاف إلى البيان السابق تقريره ما يأتى :

( ثامنا ) نقيب المحامين .

( تاسعا ) نقيب المهن الحرة الأخرى الذين يصدر قانون بتحويلهم هذا الحق .  
هنا اعتذر دولة الرئيس لغيابه ربع ساعة وتولى زياصة الجلسة معالى  
حشمت باشا .

معالى الرئيس — يؤخذ رأى على اقتراح عبد العزيز بك وأمر بتلاوة  
نصه فلى فقرر بالأغلبية هذا النص  
هنا عاد دولة رشدى باشا .

حضرة على المنزلاوى بك — أرى أن ينص أيضا على رئيس المحكمة  
الشرعية العليا وأعضائها اذ لامعنى لأن يحرم هؤلاء من عضوية مجلس الشيوخ  
بعد النص على النقيب الشرعيين وقد يتفق أن لا يكون أحد من قضاة المحكمة  
الشرعية العليا عضوا فى هيئة كبار العلماء الوارد ذكرهم فى النص .  
الرئيس — إذن أقترح كلمة هيئة ليكون النص كبار العلماء وبهذا يجوز  
دخول أولئك الذين ذكرهم منزلاوى بك .

موافقة بالأغلبية .

الآن نريد تحديد الطبقات التى يجوز الانتخاب منها لمجلس الشيوخ فهل  
توافقون على أن تكون هى عين الطبقات السالفة الذكر ؟

موافقة بالأغلبية .

وما طريقة انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين ؟

وفى صفحة ٣٠ من مجموعة المحاضر .

دولة الرئيس — أقترح أن تعاد المناقشة فى شرط المال وفى المسئولية  
الوزارية . قررنا فيما سبق أن الذى ينتخب هو الذى يدفع ضريبة ولم نشترط  
أن تكون الضريبة عقارية ولكن اشتراط الضريبة على العموم يحرم من  
الانتخاب أشخاصا عديدين يملكون أموالا طائلة ولا يؤدون ضريبة عنها  
ويحصر الانتخاب فى طائفة خاصة وتميز طبقة عن طبقة بدون مسوغ فنعما



لهذا أقترح أن يعطى الحق لكل من له ريع معين أو يدفع إيجارا معيناً والحكمة من اتخاذ الإيجار قاعدة لتقدير الثروة هو أنه من المظاهر الطبيعية لها وعلى هذه القاعدة جرت إنجلترا فهل ترون البحث في هذا الموضوع الآن أو تقصر على الإشارة إليه في التقرير الذى سيرفع اللجنة العامة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — نبهت فيه الآن ومن رأى إلغاء شرط الضريبة أصلاً لأن البحث في ثروة الناس يدعو إلى إجراء تحقيقات وتحريات شاقة مئة ولا يمكن منع التلاعب في إثباتها .

دولة الرئيس — التلاعب يمكن منعه بأن نشترط أن الإيجار يكون عن ثلاث سنوات سابقة على الانتخاب وبغير هذا أخشى أن نكون قد ساعدنا على وجود حزب عمال في المجلس .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — قد لا يكون هناك عقد إيجار أو يكون العقد قد مرق وما دنا قد أعطينا حملة الشهادات العالية من شرط المال ووضعنا شرط الترشيع فلا خوف من أن يتقدم للانتخاب من لا قيمة لهم في البلاد .

حضرة بدوى بك — إن النظام الذى يقترحه دولة الرئيس يوجد مقاييس متعددة : مقياس ضرائب ومقياس إيجار ومقياس رأس مال وهذا فضلاً عما فيه من تداخل المقاييس بعضها في بعض اعتراف بتعدد الموضوع وطريقة غير مستحسنة في التشريع فأقترح أن يكون هناك مقياس واحد ولكن الإيجار مثلاً لتكون القاعدة واحدة في تقدير الثروة لأن تعدد المقاييس مهما أحكم وضعها وضبطت سترتب عليه شيء من التفاضل وعدم التساوى في الطبقات التى يجوز انتخابها وذلك بسبب اختلاف دلالة هذه المقاييس على الثروة .

دولة الرئيس — يمكن توحيد المقياس بدون وضع قاعدة واحدة فتى عرف مقدار الضريبة المشتربة للأطيان أمكن القياس عليها بالنسبة للباقي .

حضرة قلبنى فهمى باشا — الطريقة التى هى أقرب للعادلة والمساواة هى إلغاء شرط الضريبة وإذا ترتب على هذا وجود عدد من المجلس فسيكون قليلاً جداً .

حضرة على المنزلاوى بك — أرى إلغاء شرط الضريبة لأن مسألة

الاجبار ان أمكن تنفيذها في مصر والاسكندرية فلا يمكن تنفيذها في القرى حيث يوجد من لا يدفعون اجارا أصلا أو يدفعون اجارا زهيدا وملكون ثروة كبيرة غير عقارية .

دولة الرئيس — أضيف على اقتراحى أرباب المعاشات فان منهم من يستولى على معاش قدره ٨٠٠ جنيه في السنة وأكثر وهؤلاء لا يصح حرمانهم من الانتخاب .

حضرة عبد الفتاح يحي باشا — كذلك التجار الذى يدفعون عوائد على بضائعهم قد تبلغ الآلاف من الجنيهات لا يصح حرمانهم من الانتخاب .  
حضرة بدوى بك — كبار التجار وحمله الاسهم وأرباب المعاشات يصح انتخابهم والعدل في التمثيل يقضى بذلك .

دولة الرئيس — أعدل اقتراحى بأنه يشترط فيمن ينتخب أن يدفع ضريبة معينة على أطياف أو عقارات أو يكون له ايراد معين أو يدفع اجارا سنويا معينا فهل توافقون عليه أو توافقون على عدم اشتراط المال ؟  
تقرر بالأغلبية رفض الاقتراح الخاص بإلغاء شرط المال .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — المبدأ الذى قررناه متخاذل وما دمنا سوينا فيما مضى بين المعرفة وبين الثروة فيكفى أن نشترط بدلا من شرط المال احسان القراءة والكتابة وأن نكلل لأهل الجهة اختيار من يرون فيه الكفاءة اذ قد يكون من بين الأكفاء من لا مال له وشرط الترشيح كفيلا بعدم انتخاب أحد من صعاليك القوم .

حضرة توفيق دوس بك — أؤيد عبد العزيز بك في رأيه .  
دولة الرئيس — الأصل أن يكون المنتخب له مصلحة في البلد أما مسألة المعرفة فاستثناء لهذه القاعدة ومن هذه الوجهة يكون اعتراض عبد العزيز بك فهمى في غير محله .

حضرة بدوى بك — ان الاعتبار المقدم في هذا الموضوع هو تعيين نوع الطبقة التى يراد انتخابها — أى هل تكون طبقة الأغنياء وكبار الملاك أو طبقة متوسطى اليراد الذى أئبته في اقتراح دولة الرئيس هو أن يقصد به تعميم الانتخاب فيمن لهم ثروة متوسطة ومن يكونون من متوسطى الحال وهذا

هو الحق والواجب ويجب أن يلاحظ ذلك اذن في تقدير الضريبة أو الايجار ولكن إذا صح هذا وجب إعادة النظر في إعفاء حملة الشهادات من الشرط المالى فانه فضلا عن أننا نكون منفردين به فاقى لا أرى محلا له ما دمتنا لم نزد في الشرط المالى عن نصاب متوسطى الحال اذ معنى ذلك أننا نريد أن يكون من بين أعضاء المجلس أشخاص ليس لهم كفاف من العيش وهذا مناف للمعنى المقصود من اشتراط الشرط المالى لذلك أقترح إلغاء الامتياز الذى أعطى لحملة الشهادات وعدم إعفائهم من الشرط المالى مع تخفيضه بوجه عام .

دولة الرئيس — يجب تمييز المتعلمين في بلادنا لانتشار الامية فيها أو شبه الامية انتشارا كبيرا وقد يكون حامل الشهادة العالية مقبلا مع أبويه ولا يدفع ضريبة فلا يجوز لهذا السبب حرمانه من الانتخاب أما عن قيمة الضريبة فيحسن أن يلاحظ فيها عدم حصر الانتخاب في طبقة كبار الأغنياء وجعل الباب مفتوحا للطبقة المتوسطة .

حضرة توفيق دوس بك — ان انتشار الامية في بلادنا أدعى لإلغاء شرط المال لأنه قد يكون الشخص الذى يرشحه أهل بلده على جانب كبير من الخبرة والدراية يجعله أهلا للانتخاب ولا مال له .

حضرة المكباتى بك — أنا لا أوافق على شرط المال وإذا كان ولا بد منه فيكون في المندوب الناخب لأن الموكل يجب أن يكون صاحب مصلحة في البلد وقد جرت أغلب الشرائع على ذلك والكفافة في نظرى تقوم مقام كل شئ. خصوصا بعد أن احتطنا لها وجعلنا الترشيح من شروط الانتخاب .  
حضرة محمود أبو النصر بك — ان أخلاقنا لم تصل الى الحد الذى يقوم فيه الترشيح مقام كل شئ .

حضرة بدوى بك — أطلب أن تؤخذ الأصوات على اقتراحى وهو إلغاء الامتياز لحملة الشهادات لأنى لا أرى الكفافة أو العلم تقوم مقام الغنى الملحوظ في الشرط المالى اذ المقصود به الآن هو الدلالة على أن الشخص متوسط الحال وليس معدما ولا يريد أن يجعل النيابة مرتزقا .

دولة الرئيس — إعفاء المتعلمين من شرط المال هو امتياز يرجع السبب

فيه إلى أننا في بلاد لا يزال الجهل فيها منتشرا .

حضرة على المتزلاوى بك — بعد أن اشترطنا في المنتخب احسان القراءة والكتابة أرى من الصواب أن تترك للناخبين الحرية في اختيار النائب عنهم . أن الشهادة لا تكون دائما على الكفاية وقد يوجد من غير حملة الشهادات من يكون قادرا على اجادة وظيفته النياية فهذا قد يعادل الشهادة في نظر الناخبين ويكفي اننا اشترطنا اجادة القراءة والكتابة ذلك الشرط الذى لا يوجد فى أى بلد أوروبية .

دولة الرئيس — وجد في البلاد الأوروبية هذا الشرط لما كانت في حالتها . حضرة زكريا نامق بك — يجب أن لا تساعد على ايجاد المفلسين والمشردين في المجلس فلا نسمح للأكثرية الغير المتعلمة أن تنتخب شخصا لا يدفع ضريبة أطيان ولا عوائد أملاك ولا ايجار بيت يسكن فيه ومن لايراد له لا من وقف ولا معاش ولا غيره بل يجب أن تساعد الناخبين على أن يحسنوا الاختيار أما المتعلم الحاصل للشهادة العالية فهو كفء لأن يعيش برأس ماله العلى .

حضرة المسكبى بك — اذا كان الفرض تحرى المصلحة فيكون أن يشترط ذلك في المنتخب الناخب .

حضرة هلباوى بك — كنت أول القائلين بضرورة وضع شرط الضريبة للنائب ولكنى أيقنت الآن أن هذا القيد لا ينتج الفرض المطلوب واقترح دولة الرئيس زادنى إيمانا بعدم صلاحية هذا الشرط لأن المعيشة في مصر معيشة تساع بين أفراد العائلة وكثيرا ما يكون الملك مقيدا باسم شخص معين مع أنه لا يملكه في الواقع فن الصعب حرمان هذا الشخص من حق النيابة مع أنه المالك الحقيقي .

دولة الرئيس — ان الغنى الذى لا يتعلم لا يستحق أن يكون محلا للاهتمام .

حضرة الهلباوى بك — انى مع الاقرار بفضل العلم والمتعلمين أرى أن التعليم قد لا يعطينا صورة جديدة فكثيرا ما يتساوى المتعلم وغير المتعلم كما أن كثيرا من اصحاب الأملاك تكون املاكهم مستغرة بالديون فلا التكليف يفيد الملك والثروة ولا الاجار يصح أن يكون معيارا لها ولا ينكر أن في

بلادنا من يميلون للظهور بما هو فوق طاقتهم ومن الصعب أيضا معرفة إيراد التاجر. سعادة عبد الحميد مصطفى بك — غرضنا جميعا الوصول إلى أن يكون أعضاء المجلس من الأكفاء وأرى أن إلغاء الضريبة لا يساعد في الأقاليم على وجودهم لأن أصحاب الثروة سيزاحونهم وحظهم إنما يكون أوفر في المدن فإذا رفعتنا شرط المال أخشى أن يزاحمهم فيها العمال لأن معظمهم يعرف القراءة والكتابة فتملأ المقاعد النيابية بأشخاص لا كفاءة لهم ويحرم المتعلمون الذين لا يستطيعون مزاحمتهم ولا محل لأن نقيس أنفسنا بأوروبا فهناك الانتخابات منتظمة بحيث لا يسمح لغير الأكفاء بالدخول في المجالس النيابية .

حاضرة المسكباتى بك — ما الضرر من وجود عدد قليل من العمال ؟ إن وجودهم قد يفيد في المشروعات الخاصة بالصناعة والمعامل .

دولة الرئيس — تؤخذ الأصوات .

( تقرر بالأغلبية اشتراط المال ) .

حاضرة بدوى بك — أطلب أخذ الأصوات على اقتراحى وهو إلغاء الامتياز الخاص باعفاء حملة الشهادات العالية من شرط المال .

دولة الرئيس — تؤخذ الأصوات .

( تقرر بالأغلبية رفض هذا الاقتراح ) .

حاضرة محمد على بك — أقترح إلغاء شرط الخمس السنين بالنسبة لحملة الشهادات العالية

دولة الرئيس — تؤخذ الأصوات .

( تقرر بالأغلبية رفض هذا الاقتراح ) .

دولة الرئيس — ننقل الآن إلى القدر اللازم توفره في المال وأقترح أن تكون الضريبة التى يدفعها المنتخب ٢٥ أو ٣٠ جنيا في السنة وأن يكون الإيجار الذى يدفعه مائة جنيه في السنة وغرضى من رفع الإيجار لهذا الحد منع الطبقة التى لا تملك شيئا مطلقا وتدفع إيجارا مناسبا .

أخذت الأصوات فقرر أن تكون ضريبة الأتليان ٣٠ جنيا في السنة وعوائد الأملاك ١٢ جنيا في السنة وإيجار السكن ١٢٠ جنيا في السنة .

وتقرر بالنسبة لأصحاب الإيراد أن لا يقل إيرادهم السنوى عن ٥٠٠ جنيه وأن يكون هذا الإيراد ثابتاً من ستين سابقتين على الانتخاب .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — كل هذا نخطط لأن تحرى هذه الأمور يقضى عنها كثيراً ويكلف الحكومة مصاريف باهظة .  
دولة الرئيس — توجد المصادر الرسمية والشهادات .

حضرة بدوى بك — بعد أن وضحت المسألة الآن وأصبح الكلام فى الشرط المالى غير مهم بل له صورة معينة يمكن عمل موازنة أتم بين الرايين القائلين باشتراطه أو عدم اشتراطه ويصح الآن التساؤل أى الضررين أكبر ضرراً دخول عمال لا إيراد لهم فى المجلس يكونون نواة لنزاع مستقبل بين رأس المال والعمل أو ضرر تعقيد الطريقة التى انتهى إليها الراى ومشقة الوصول فيها الى نتيجة مرضية لذلك أرى أن يحسن أن تؤخذ الأصوات من جديد على اشتراط دفع ضريبة أولاً .

دولة الرئيس — تؤخذ الأصوات من جديد .  
تقرر بالأغلبية إلغاء شرط المال .  
دولة الرئيس — أقترح أن يقرر شرط المال فى مدة الخمس السنوات الأولى  
تقرر بالأغلبية رفض هذا الاقتراح .

وفى صفحة ٤٨ من مجموعة المحاضر أثار أحد الأعضاء المناقشة التالية .  
سعادة حسن عبد الرازق باشا — لى ملحوظة على شىء سبق تقريره وهى أنه من بين شروط العضوية لمجلس الشيوخ أن تكون الضريبة التى يؤدبها النائب ثلثاته جنيه سنوياً أو أن يكون إيراده فى العام ألف جنيه وهذه النسبة غير متوازنة ، لأن من يؤدى ضريبة قدرها ثلثاته جنيه فى العام لا يمكن أن يقل دخله فى العادة عن ألفى جنيه ، لهذا أرى تخفيض الضريبة المشترطة فى عضوية مجلس الشيوخ الى مائة وخمسين جنيهاً .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء على هذا الاقتراح .  
تقرر بالإجماع الموافقة عليه .

اللجنة العامة لموضع الرسنور : صفحة ٢٨ من مجموعة المحاضر .

معالى الرئيس — يتلى القرار الثانى والعشرون قبل ونصه :

يختار الأعضاء المعينون بمجلس الشيوخ من الطبقات الآتية :  
الأمراء ، الوزراء ، رؤساء مجلس النواب ، كبار العلماء والرؤساء  
الروحانيون ، وكلاء الوزارات ، رؤساء محكمة الاستئناف ، النواب العموميون ،  
مستشارو الاستئناف ، نقباء المحامين ، نقباء المهن الحرة الأخرى الذين يصدر  
قانون بتخويلهم هذا الحق ، رؤساء المصالح العامة الذين شغلوا تلك المراكز  
خمس سنين على الأقل ، كبار الضباط من رتبة لواء فصاعدا ، النواب  
الذين قضوا مدينين في النيابة ، كبار الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن  
مائة وخمسين جنيا في العام ، كبار التجار وكبار رجال الصناعة وكبار أصحاب  
المهن الحرة من لا يقل دخلهم السنوي عن ألف جنيه .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - أرى أن نخذف طبقة الأمراء وكلمة  
نقباء المحامين ونقباء المهن الأخرى الذين يصدر بشأنهم قانون الخ ، أما الأمراء  
فلأن لهم نفوذا كبيرا وخصوصا عند أعيان البلاد ، ويخشى أن هم قاموا  
بالنيابة عن الأمة أن يتحدثوا ما لا تحمد عواقبه بحكم تأثيرهم وقوة سيطرتهم  
ونفوذهم إذا عرضت مسألة من المسائل الحيوية الهامة في البلاد ، وقد جرت  
البلاد الأخرى على أن لاتولى الأمراء وزارة ، وفي إنجلترا حين وضع الدستور  
كان للرؤساء الروحانيين تأثير كبير في الشعب فنص صريحا على حرمانهم من  
الدخول في الانتخابات فإذا كانت تلك الحال في إنجلترا فإن سلطان الأمراء  
في الشرق أجل وأعظم ، فيجب أن نحتاط نحن لهذا الأمر عندنا كما احتاطوا  
له في إنجلترا ، وكما احتاطوا في فرنسا بحرمان الأمراء من حق الانتخاب .

أما نقباء المحامين فلست أرى موقعا لتخصيصهم ، لأنى لا أفهم لذلك علة ،  
أفهم ان يميز كبار الملاك وكبار التجار مثلا عن سائر أبناء مهنتهم ، ولكنى  
لا أرى وجها لتمييز نقباء المحامين عن سائر زملائهم ، والانتخاب للثقافة لا يبنى  
على التفرد بالكفاءة ، بل قد يكون كل مبتاه على أسباب أدبية أو مجرد شعور  
أو سن ، وقد يجوز ان يكون احد المحامين اصلح من النقيب نفسه ، فلماذا ارى  
انه لا عمل لاختصاص نقباء المحامين والاكتفاء بالنص على كبار المحامين كما  
نص على كبار الملاك ونحوهم ، وإذا نظرنا إلى طبقة المحامين من حيث هي فلا  
يصح التفرقة بينها وبين كبار الأطباء وكبار المهندسين .

سعادة قلبي فهمي باشا — اضم صوتي إلى صوت حضرة عبد اللطيف  
المكباتي بك .

حضرة الياس عوض بك — أرى انه لا يجوز حرمان الأمراء من هذا  
الحق لأنهم مصريون ويجب ان يتمتعوا بكل ما يتمتع به قومهم ، وإذا جاز  
لأصغر الأفراد ان يتمتع بحق عام فلا محل لأن يحرم منه امير ، اما دعوى  
الخوف من تأثيرهم فان هذا التأثير أصبح فكرة عتيقة بالية ، فقد انتشرت  
المبادئ الديمقراطية في البلاد على الأقل بالقدر الذي طوى أمثال هذه  
الأوهام .

ولسنا نفي أن أمراءنا قد شاركوا الأمة في عواطفها وتضامنوا معها في كل  
أدوار حركتها الوطنية .

اما الفكرة الثانية فان المحاماة بطبيعتها تتلوى على معنى الديمقراطية فتخصيص  
بعض المحامين دون بعض ليس من الحكمة في شيء ، فضلا عن أنه قد يجر  
الى التزام الضار على نقابة المحاماة توسلا الى الدخول في مجلس الشيوخ ؛  
فلهذا أرى الاكتفاء بالنص على كبار المحامين ، والمحامين على الاطلاق ،  
وكذلك يكون الحكم في المنه الأخرى .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — كبار المحامين داخلون بمحكم النص في كبار  
رجال المنه الحرة الأخرى ، وانما يصح أن يكون لابقاء النص على النقيب  
مزية في أنه إذا كان أحد النقباء لا يتحقق فيه الوصف الحالي جاز اختياره  
بمحكم النص على خصوص النقباء ، ومهما كان الاعتبار الذي يلاحظ في اختيار  
المحامين لتقييمهم فهو اعتداد بضرب من الكفاءة ولو كفاءة أدبية كما يشير  
حضرة المكباتي بك .

لم تأخذ المسألة في أول الأمر حيزا من خاطرننا وانما الذي أثارها هو أنه  
حين عرض ادخال مستشارى الاستئناف في الطبقات التي يجوز اختيارها  
لمجلس الشيوخ عز على زميلنا الأستاذ الهلباوى بك ألا ينص على نقيب المحامين  
رفعا لشأنهم وتكريما لمهنتهم .

وعلى هذا أخالف حضرة عبد اللطيف المكباتي بك في اخراج الأمراء  
واعمال النص على تخصيص نقيب المحامين .



حضرة محمد على بك — أطلب بقاء النص على أصله ، وكان خيرا لو أطلق الأمر واكتفى بالنص على كبار المحامين وكبار الأطباء وكبار المهندسين الخ لولا أن كلمة كبار كلمة عامة مطلقة يختلف الناس في وزنها وتقديرها وتعيين من تتناوله وخصوصا عند الطعن في الانتخاب ، ولهذا يحسن بقاء النص على النقاء فضلا لمثل هذا الاشكال .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — أرى حذف اشتراط امضاء رؤساء المصالح خمس سنوات في رياسة مصالحهم .

حضرة محمود أبو النصر بك — ابعاد أى مصرى من التمتع بحق النيابة هو حكم عليه بالحرم من الحقوق السياسية والمدنية مما وهذا الحكم لا يصح مطلقا أن يبنى على مجرد فكرة احتمال أن وجوده في هيئة نيابية قد يؤثر فيها ، وهو احتمال يصح أن يكون ويصح أن لا يكون ، والواقع أن ما وصلت اليه حالتنا الاجتماعية وما اجتراه من أنواع التطور يرجح كثيرا سقوط هذا الاحتمال .

لم يبق للأمر في هذا الباب شأن غير شأن الافراد فقيم خشيتهم والخوف من جانبهم خصوصا وهم انما يجلسون بين الصفوة من رجال الامة الذين يعرفون ما لهم وما عليهم ولا تضعفهم العوامل عن الاخذ بما يرونه حقا لامتهم .  
سعادة قليني فهمى باشا — فلباذا تحرمون الوزارة عليهم ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — هذا قياس مع الفارق ، الوزارة هي المظهر التنفيذي للسلطة التشريعية ، ان الوزير يده سيف الحكم ، ان وزير الداخلية مثلا هو صاحب الولاية المباشرة على الأمن العام في البلاد وهو الرئيس الفعلي لكل الحكام الاداريين من مديريين ومحافظين ومن دونهم ، فلو أن أميرا تولى مثل هذا المنصب وجمحت به شهوة سياسية لحيف حقا أن يتحدث الأحداث في البلاد ، فالفرق بين الحاليين واضح .

أما ما يختص بنقباء المحامين ، فلقد تكلم فيه الأستاذ عبد العزيز بك والأستاذ هلباوى بك وتكلمت كذلك ، وكلنا تولى النقابة ، وما كنا نتكلم لأنفسنا فان لنا بحمد الله ثلاثتنا غنى عن هذا بما توفر فينا من شروط

الانتخاب من جهات أخرى ، إنما تكلمنا وتكلم للصلحة في ذاتها وللحق مجردا من كل اعتبار شخصي .

ولقد وفي زميلاي الكلام حقه وإنني أزيد على ما قالاه في هذا الباب إن هيئة المحامين أخص أعمالها التشريع وصفوة المحامين ولو بمقتضى الظواهر هم قباؤهم ، والمجالس النيابية مهمتها التشريع فلهذا أطلب بقاء المادة على أصلها .  
سعادة منصور يوسف باشا — أطلب الاكتفاء بكبار المحامين .

سعادة حافظ حسن باشا — أكثر رؤساء المصالح العامة انجليز من عهد طويل فالتص على رؤساء المصالح بهذه الكيفية لا يجدي فائدة ولا يحقق غرضنا وأرى أن يوسع في النص بحيث يتناول كل موظف عمومي يزيد راتبه في العام على ألف جنيه مثلا .

وهناك ملاحظة أخرى وهو أنه قد اشترط في الانتخاب لمجلس النواب أن المرشح يجب أن يكون مقيدا في دفاتر الانتخاب ولم يذكر شيء من ذلك في أعضاء مجلس الشيوخ .

سعادة قلبي فهمي باشا — يجوز أن يكون هناك رئيس مصلحة ولا يتناول مرتبا يعادل المرتب الذي قدره سعادة حافظ باشا حسن .

معالي الرئيس — يؤخذ الرأي أولا على بقا طبقة الأمراء وحذفها ،  
تقرر بالأغلبية بقاؤها .

معالي الرئيس — يؤخذ الرأي على بقاء النص الخاص بتقباة المحامين أو حذفه .

تقرر بالأغلبية بقاؤه .

معالي الرئيس — يؤخذ الرأي على بقاء اشتراط الخمس سنوات في رؤساء المصالح .

تقرر بالأغلبية حذفه بحيث يقصر النص على عبارة (رؤساء المصالح العامة) .  
حضرة عبد الحميد بدوي بك — كلمة (رؤساء المصالح العامة) بحسب النظام الحاضر تتناول مصالح معينة مساة ولا يدخل فهم المديرون ولا المحافظون فلذا أرادت اللجنة ادراجهم فيمن يدور الانتخاب فيهم لمجلس الشيوخ فلتضع لهم النص الذي يشملهم .

معالي طلعت باشا - على هذا أرى أن يضاف الى تلك الطبقات (المديرون والمحافظون من الدرجة الأولى) .

قرر ذلك بالاجماع .

حضرة على المنزلاوى بك - هل اشتراط الألف جنيه إيراد فى العام لأرباب المهن الحرة تشتمل إيراداتهم الخاصة مضمومة إلى إيرادهم من مهنتهم ؟

معالي الرئيس - نعم .

ووافقت الهيئة على هذا التفسير بالاجماع .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - أرى أن يضاف الى الطبقات التى

يختار منها مجلس الشيوخ ( كبار المالىين ) .

قرر ذلك بالاجماع .

حضرة الياس عوض بك - هل كبار المحامين يدخلون فى مفهوم النص

على أرباب المهن الحرة .

معالي الرئيس - نعم يدخلون .

ووافقت الهيئة على هذا التفسير بالاجماع .

ثم تملى المبدأ الثالث والعشرون ونصه :

يكون انتخاب الأعضاء المنتخبين بمجلس الشيوخ من نفس هذه الطبقات

قرر بالاجماع .

وفى صفحة ١٣٤ من مجموعة المحاضر

تليت المادة الثالثة ونصها :

يشترط فى عضو مجلس الشيوخ منتخبا أو معينا أن يكون من إحدى

الطبقات الآتية :

أولاً - الوزراء ، السفراء ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء محكمة الاستئناف ومستشاريها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين رؤساء المصالح العامة ، المديرين والمحافظين من الدرجة الأولى سواء فى ذلك الحاليون والسابقون .

ثانياً - الأمراء ، كبار العلماء والرؤساء الروحيين . الضباط من رتبة لواء فصاعداً ، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة

لا تقل عن مائتي جنيه مصري في العام ، وجوه المالكين والتجار ورجال الصناعة وأصحاب المهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسمائة جنيه .  
ويجوز التعديل في حكم هذه المادة بقانون .  
معالي رفعت باشا — أقترح أن يقيد لفظ الضباط بالمقتاعدين .  
( موافقة عامة )

## مادة ٧٩ — مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين .

وتجبر اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات .  
ومم اشترت مدته منه الأعضاء يجوز إعادة انتخابه أو تعيينه .

### التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

جلس الشيوخ جلسة  
١٨ يونيو سنة ١٩٢٨ :  
قرر المجلس أنه هو  
وحده صاحب الحق في  
تعيين علية الاقتراع وأن  
لاداعي لاصدار قانون بها .  
لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٤ من مجموعة المحاضر  
دولة الرئيس — ما السن الذي يشترط لعضوية مجلس الشيوخ وكم  
تكون مدة العضوية .  
تقرر بالإجماع أن يكون أدنى السن أربعين سنة وأن تكون مدة  
العضوية عشر سنين .

للادة ٧ من قانون فرنسا النظامي الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٤	} للادة (٧٩) بإيطاليا
وللادة ٥١ ، ٥٥ من دستور بلجيكا	
وللادة ٣٣ من دستور إيطاليا	
وللادة ٣٩ من دستور النمسا	
وللادة ١٦ من دستور تشيكوسلوفاكيا	

أراد الدستور أن يكون مجلس الشيوخ أكثر استقرارا من مجلس النواب فلم يجر حله وأطال مدة العضوية فيه فجعلها نصف مدة العضوية بمجلس النواب وخشية أن تنقطع صلة الأمة بهذا المجلس طوال هذه المدة رأى الدستور أن ينس على تجديد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات . ويلاحظ أن النص قد فصل بين الأعضاء المنتخبين وبين الأعضاء المعينين أي أن التجديد يشمل نصف المنتخبين ونصف المعينين ولا يصح أن يقع التجديد على نصف مجموع الأعضاء اذ لو أراد الدستور أن تؤخذ كلمة المجلس فالت المادة « نصف الشيوخ المعينين والمنتخبين » ولكن تجديد النصف للمعينين والنصف لمنتخبين جعل الأمر لا يقبل التأويل مطلقا .

ولكن كيف يحدث هذا التجديد ؟

نص الدستور في المادة ١٦٢ على أن يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية الخمس سنوات الأولى بطريق الفرعة

وفي جلسة ١٩ فبراير

سنة ١٩٣٠ :

واقف المجلس على تقرير  
لجنة الحقاينة والمخالطة  
عن مشروع القوانين  
الخاص بتحديد دوائر  
الاختخاب وقد تضمن

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٨٨ من مجموعة المحاضر اقترح أحد

الإعضاء الاقتراح التالي :

حضره على ماهر بك — لكي يكون في مجلس الشيوخ معنى الثبات  
والاستمرار اقترح أن يتجدد تجديدًا نصفيا مرة في كل خمس سنين وأن  
يكون في أول مرة بطريق الاقتراع وأن تشمل القاعدة المعينين والمتخبين .  
( موافقة عامة ) .

== تنص أن الدستور القصر على القول بإجراء القرعة من غير أن يضع لهذه القرعة نظاما تحمى بموجبه كما أنه لم ينص على طريقة تقسيم  
دوائر القطر — فهل تجري القرعة بين (١) جميع دوائر القطر المصري كله باعتبارها كتلة واحدة ؟ (٢) أو أن يقسم القطر إلى  
منطقتين تضم كل منهما عدد من المديريات والمحافظة ؟ (٣) أو أن تضرب القرعة بين دوائر كل مديرية أو محافظة على حدة ؟  
يلاحظ على الطريقة الأولى : رغم سهولتها وبساطتها أنها لا تحقق الغرض الذى قصده المصارع من التجديد وهو استثناء الشعب  
بأكمله إذ قد تخلو مديرية من التجديد بينما في جهة يتجدد اختيار جميع أعضاء مديرية أخرى — ففى الوقت الذى انعدم فيه التجديد  
بناط في جهة من جهات القطر تجدده قد طفر مفرقة واحدة في جهة أخرى ولا شك أن الدستور لم يقصد ذلك مطلقا ، كما لم يقصد أن  
يكون التجديد ومن الصدفة للطفلة .  
أما الطريقة الثانية : فهي متعبة في تجديد مجلس الشيوخ الفرنسي وفي معظم البلاد الدستورية التى تأخذ بمبدأ التجديد الجزئى  
كألمانيا وأسبانيا .

فمجلس الشيوخ الفرنسي ينتخب أعضاؤه لمدة تسع سنوات ويجدد ثلثهم كل ثلاثة سنوات وتصل للسادة ٦ من القانون الدستورى  
الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٥ صراحة على تقسيم جميع المقاطعات الفرنسية إلى ثلاثة أقسام متساوية في عدد أعضائها وعلى أن  
يكون تجديد القسم الذى يخرج في نهاية الثلاث السنوات الأولى والقسم الذى يخرج في نهاية الثلاث السنوات الثانية بالقرعة — وتنفيذا  
لهذا النص وضع مجلس الشيوخ منذ العهد الأول لاجتماعه في سنة ١٨٧٦ قرارا بتقسيم المقاطعات الفرنسية بحسب ترتيب الحروف الأبجدية  
إلى ثلاثة أقسام أ ، ب ، ج ثم سميت القرعة بواسطة رئيس المجلس نفسه في جلسة علنية لتعيين دور خروج كل قسم وعلى ذلك أصبحت  
الانتخابات العامة تجري في القسم الأول كل تسع سنوات على التوالى في سنة ١٨٧٩ ، ١٨٨٨ ، ١٨٩٧ ، وهكذا . وبعد ذلك بثلاث  
سنوات في القسم الثانى أى في سنة ١٨٨٢ ، ١٨٩١ ، ١٩٠٠ ، وهكذا . وبعد ذلك بثلاث سنوات أخرى في القسم الثالث أى  
سنة ١٨٨٥ ، ١٨٩٤ ، ١٩٠٣ . على أن للادة ٦ من قانون ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٥ نزع عنها الصفة الدستورية بمقتضى تعديل  
مستورى صدر في ١٣ ، ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ وأصبحت تقريرا عاديا يمكن تنديله والغاءه بالقرع العادية ولملا أعقب هذا  
التعديل صدور قانون بتعديل والنهاء تلك النصوص ولكن هذا القانون الأخير عني بأن ينص فيه على أن تجديد أعضاء مجلس الشيوخ  
يتم بطريق القرعة المقررة من قبل .

أما الطريقة الثالثة : وهي دعوة كل مديرية وكل محافظة لاختخاب نصف ممثليها كل خمس سنوات . ففى من أصح الطرق ومن  
أقربها إلى حكمة التجديد لولا المعوقات المادية في تطبيقها خصوصا عند زيادة عدد السكان .  
ولقد رأت لجنة الحقاينة والمخالطة بمجلس الشيوخ سنة ١٩٣٠ أن خير الطرق هي اعتبار الدوائر كلها وحدة يخرج نصفها بالقرعة .  
وأنهى المجلس على ذلك ( راجع نص تقرير اللجنة صفحة ١٢٧ من الجزء الثانى من هذا الكتاب ) .  
ووجب أن نلاحظ أن عدد أعضاء مجلس الشيوخ غير ثابت بل هو متغير تبعا لعدد السكان . لذلك قد يعترض الطرق سافلة الذكر  
بعض صعوبات بسبب ازدياد عدد السكان والرغبة في تخفيف في المجلس .  
فلدى مجلس الشيوخ هذه الصعوبة سنة ١٩٣٠ بإجباره الدوائر الجديدة وحدة قائمة بذاتها تجري القرعة على نصفها .

وفي صفحة ١٣٦ من مجموعة المحاضر : وافقت الهيئة بالاجماع على النص الآتي :

«مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشرين وتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات ويجوز إعادة اختيار من انتهت مدته من الأعضاء»

التقرير بحث لطريقة القرعة التي يتحقق بها التجديد النصفي (راجع نص التقرير صفحة ١٢٧ من الجزء الثاني) .

**مادة ٨٠ -** رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك ويختب المجلس وكليتين . ويكونه تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين . ويجوز إعادة انتخابهم .

### التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة لل دستور : صفحة ٤٥ من مجموعة المحاضر دولة الرئيس — يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الملك لاختيار من بينهم رئيسا للمجلس . ويعين للمجلس من بين أعضائه وكيلان بطريق الانتخاب .

رؤساء مجلس الشيوخ بحسب تاريخ تعيين كل منهم . أحمد زبور باشا تعين في فبراير سنة ١٩٢٤

للادة ١١ من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ١٦ يولي سنة ١٨٧٥ وللادة ٢٧ من دستور بلجيكا وللادة ٣٥ من دستور إيطاليا وللادة ٥٩ من دستور النمسا وللادة ٣٥ من دستور تشيكوسلوفاكيا

للادة (٨٠) تنالها

ان مركز رئيس مجلس الشيوخ من أكبر مراكز الدولة وأهمها وهو في مصر على مركز رئيس مجلس الوزراء مباشرة ولو أنه في فرنسا يسبقه ويأتي في المركز التالي لرئيس الجمهورية ويليه رئيس مجلس النواب . (دعوى جزء رابع صفحة ٢٦٦)

Au point de vue honorifique, le président du sénat est le second personnage de l'Etat, et le president de la chambre le troisieme.

(Duguit Tome IV P. 267).

ولرئيس مجلس الشيوخ فوق مهامه النطقية في ادارة شؤون المجلس ولسناته أثر آخر في حياة البلاد السياسية اذ جرى العرف أن يستشير الملك رئيس مجلس الشيوخ عند نشوء الأزمات السياسية الخارجية أو الداخلية .

لهذا يجب أن يختار رئيس مجلس الشيوخ من الشخصيات البعيدة عن المزية حتى لا يتأثر في حكمة برأى حزب معين . ولقوم برؤيته داخل المجلس على أكل ولهذا يقول بول ديشانل Poul Deschanal في مقدمته لكتاب « رئاسة المجالس السياسية »

لفرنى ريبير "La Présidence des Assemblées Politiques par Henry Ripert"

« كلما عظمت أعمال للمجلس اليابى زاد أثر تدخل الرئيس في حماية الأقلية وتحقيق المساواة بين الأعضاء جميعا » .

==

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — قد فرضنا لكل من المجلسين الحرية المطلقة فى أعماله الداخلية فلا يجوز أن تدخل السلطة التنفيذية فى شيء من هذه الأعمال الى حد أن تعرض عليه الرئيس الذى يختاره الملك . لأن فى هذا ضربا من التحكم فى انتخاب الهيئة الداخلية للمجلس .

حضرة على ماهر بك — أنا من رأى حضرة عبد اللطيف المكباتى بك .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — وأنا أيضا .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — مجلس الشيوخ فيه أعضاء معينون وآخرون ينتخبون والطبعي أن تعين الرئيس مجتمع فيه معينان الانتخاب والتعيين . والطريقة التى اقترحها دولة الرئيس فيها توفيق بين المعنيين ، فريس المجلس ولو أنه معين لا يمكن القول بأنه غير منتخب لأنه أحد الثلاثة الذين

محمد توفيق نسيم باشا  
تعيين فى نوفمبر سنة ١٩٢٤  
حسين رشدى باشا  
تعيين فى مايو سنة ١٩٢٦  
عجل يكن باشا تعيين  
فى يناير سنة ١٩٣٠  
يحيى ابراهيم باشا تعيين  
فى يونيه سنة ١٩٣١ وأعيد  
تعيينه فى مايو سنة ١٩٣٣  
محمود بسبوى افندى  
تعيين فى مايو سنة ١٩٣٦

ويقول « ان اليوم الذى تمتد فيه روح الحزبية الى الرئاسة يكون هو اليوم الذى ينهم فيه النظام النيابى من أساسه » .

"Le jour ou l'esprit de parti pénètre la magistrature présidentielle, le régime parlementaire est vicié dans son principe".

ومما يسأل تحقيقى حجة رئيس مجلس الشيوخ فى مصر انه غير منتخب — فالفضل فى وجوده على كرسىه لا يرجع الى حزب أو احزاب معينة بكنس الحال فى مجلس الشيوخ الفرنسي أو البلجيكي حيث ينتخب الرئيس .

وهذه المناسبة نقول ان لجنة الدستور كانت قد قررت أن ينتخب مجلس الشيوخ ثلاثة من بين أعضائه لتعرض أساؤلهم على الملك ليختار من بينهم رئيسا للمجلس — ولما دعا اللجنة لاتخاذ طريق خاصة فى أمر رئيس مجلس الشيوخ ان ذلك للمجلس مؤلف من معينين من الأعضاء معينين ومتعيينين وان فى اختيار رئيس ذلك المجلس على هذا النحو أخذ بالمعنيين . ولكن لجنة التحرير عدلت عن هذه الطريقة لما فيها من مساوئ من لا يقع عليهم الاختيار .

والسبب الذى حدى بالدستور الى تحديد مدة الرئاسة يستلزم ان الفصل التشريعى لمجلس الشيوخ ضعف الفصل التشريعى لمجلس النواب — فهو لمجلس الشيوخ عمر سنوات فى حين انه للنواب خمسة فقط . ولما كان رئيس مجلس النواب ينتخب لفترة واحدة — فقد رأت اللجنة العامة لوضع الدستور أن يكون تعيين الرئيس لضف هذه المدة ( جلسة ١٣ يونيه سنة ١٩٢٧ ) .

وقد يتساءل البعض من المقصود بعبارة « ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين » ؟

الجواب على ذلك نقول ان مجلس الشيوخ لم يمر فى تقاليد على وثيرة واحدة .

فى سنة ١٩٢٧ اعتبرت رئاسة للروح حين رشدى باشا متنها بعد مرور دورتين برلمائيتين — مع أن هاتين الدورتين لم يستغرقا أكثر من سنة ونصف أشهر . فى حين جددت مدة رئاسة للروح يحيى ابراهيم باشا سنة ١٩٣٣ بعد أن قضى سنتين سلتين فى رئاسته الأولى .

وفى ٨ مايو سنة ١٩٣٨ اعتبرت رئاسة الأستاذ محمود بيونى متنها باعتبار انه مكمل لرئاسة للروح توفيق لم باشا التى بدأت فى ٩ مايو سنة ١٩٢٦ . ورغم أن تعيين الأستاذ محمود بيونى كان فى ١٩ مايو سنة ١٩٣٦ بل ورغم اعادة تعيينه رئيسا للمجلس فى ١٧ نوفمبر ( وذلك لأنه كان قد عين وزيراً للاوقاف فى أغسطس سنة ١٩٣٧ ) .

وقد استندت الحكومة فى هذا الى السادة ١١٣ من الدستور التى تنص على أن « لا تقوم نيابة العضو الجديد الا الى نهاية مدة سلفه » .

أما بالنسبة لوكيل المجلس فأول سابقة من نوعها حدثت فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ فقد أعاد المجلس انتخاب وكيله بعد مرور دورتين مع أن انتخابهم كان فى مايو سنة ١٩٣٦ .

من هذا نرى ان الفصل لم يمر على وثيرة واحدة سواء بالنسبة للرئيس أو الوكيلين .

وفى اعتقادي أن الأصوب اتباع نص الدستور الذى صرح أن تعيين الرئيس والوكيلين يكون لمدة سنتين — ولو أنه أراد أن يكون تعيينهم لمدة دورتين لنص على ذلك كما نصت اللائحة المالية بالنسبة لسكرتيرين المجلس ومراقبه ( مادة ١١ ) وإذا رجعتا للسماتير الأجنبية وجدنا أن بعضها قد أخذ بمبدأ انتخاب رئيس مجلس الشيوخ عند أول كل دور انتخاب — كفرنسا وبلجيكا والفاكر وكثيرون سواها فى حين أخذ البعض الآخر بمبدأ التعيين كإيطاليا — حيث بين الملك الرئيس والوكيلين وفى انجلترا يرأس وزير الخزانة مجلس اللوردات ويسمى "Lords Chancellor"

وأعيد تعيينه في نوفمبر

سنة ١٩٣٧

محمد محمود خليل بك

تعيين في مايو سنة ١٩٣٨

ورضيهام المجلس للرياسة ، والذي لا يصح القول به أن يكون للملك حق الاستبداد بتعيين الرئيس اطلاقا ، أما على هذه الصورة المقترحة فان الملك لا يجوز ان يتعدى الاشخاص الذين ينتخبهم المجلس نفسه .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء

فتقرر بالأغلبية الموافقة على اقتراح دولة الرئيس

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٣٢ من مجموعة المحاضر

تلى القرار الثلاثون وهذا نصه :

« يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الملك لينتخب منهم رئيسا للمجلس ، ويعين لهذا المجلس وكيلان بطريق الانتخاب . »

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — أريد أن يكون رئيس مجلس الشيوخ منتجا بمعرفة أعضاء المجلس أسوة برئيس مجلس النواب ولا معنى لجعل رياسة مجلس الشيوخ ذات صبغة حكومية .

حضرة علي المنزلاوي بك — أوافق على بقاء القرار كما هو ولا ضرر من أن ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه وتعرض أسماؤهم على الملك ليختار للرياسة واحدا منهم .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — انتخاب واحد من ثلاثة مرشحين لا يخرج عن أن يكون له صفة التعيين .

حضرة محمد علي بك — وهل يكون ذلك سنويا أو يبق الرئيس في مركزه طول المدة التشريعية .

حضرة علي المنزلاوي بك — يمكن أن يكون ذلك كل خمس سنين .  
سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أوافق على بقاء النص كما هو على أن يعين الرئيس كل سنتين لأن المدة التشريعية لمجلس الشيوخ هي ضعف مدة مجلس النواب .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — أرى بقاء النص كما هو لأن فكرة تجديد انتخاب الرئيس في مجلس النواب لا محل لها في مجلس الشيوخ إذا أخذت الهيئة بمبدأ تعيين الرئيس ومادام يوجد في مجلس الشيوخ أعضاء معينون ولمدة عشر سنوات .



حضرة محمد علي بك — فكرة انتخاب رئيس مجلس النواب في أول كل دور عادي لم تأت لأنه منتخب لا معين بل الغرض تجديد الثقة بالرئيس سنويا حتى لا يبق في مركز الرئاسة إلا من كان حائزا لثقة أغلبية المجلس لذلك أوافق على النص على أن يكون التعيين سنويا .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

فقرر بالأغلبية الموافقة على النص على أن يكون انتخاب الرئيس والوكيلين لمدة سنتين ويجوز تجديد انتخابهم .

وفي صفحة ٩٤ في مجموعة المحاضر أثبتت المناقشة التالية .

حضرة عبداللطيف المكياني بك — أعود الآن إلى المادة ٣٠ الخاصة بتعيين رئيس مجلس الشيوخ وأرى أن يكون هذا التعيين بالانتخاب أسوة بمجلس النواب والا كان تشريعتنا متناقضا .

سعادة صالح الموم باشا — أطلب بقاء النص على أصله لأن في مجلس الشيوخ عددا معينا فيجب أن يبقى للحكومة نصيب من الرأي في اختيار رئيسه !

سعادة ابراهيم أبو رحاب باشا — مجلس الشيوخ يختلف عن مجلس النواب ويصح أن يكون في ذلك ما يبرر الاختلاف في طريق تعيين رئيس كل منهما .

معالي الرئيس تؤخذ الآراء .

فقرر بالأغلبية بقاء النص على حاله .

وفي صفحة ١٣٩ في مجموعة المحاضر تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه لرئاسة المجلس تعرض أعضاؤهم على الملك ليعين أحدهم . وينتخب المجلس وكيلين ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين . ويجوز إعادة انتخابهم .

حضرة توفيق دوس بك — فكرة ترشيح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه للرئاسة تعرض أعضاؤهم على الملك ليعين أحدهم رئيسا تتفق مع الواقع أى مع تشكيل المجلس من أعضاء منتخين وأعضاء معينين . ولكنى أرى في ذلك احراجا للنضوبين الآخرين . واقترح تعديل المادة يجعل تعيين رئيس مجلس

الشيوخ للملك . أو بأن ينتخب مجلس الشيوخ رئيسه أسوة بمجلس النواب وأفضل الأخذ بالرأى الثانى .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — انتخاب المجلس ثلاثة أعضاء يعين الملك أحدهم رئيسا لا شأن له مطلقا بتكوين المجلس من أعضاء منتخبين وأعضاء معينين . لأنه لم يقل أحد مطلقا أن الأعضاء المعيّنين يمثلون الحكومة فى المجلس . بل الاجماع على أن المعيّنين مثل المنتخبين نواب يمثلون الأمة . وانما تقرر أن تعين الحكومة باعتبارها وكالة عن الأمة بعض الأكفلة أعضاء بمجلس الشيوخ لسد النقص فى الكفاءات الذى قد يحصل لسبب الانتخاب .

وبما أن مجلس النواب ينتخب رئيسه ووكيله فلا محل للدول عن ذلك بالنسبة لمجلس الشيوخ بل يجب العمل بطريقة واحدة فى المجلسين ليكون تشريعنا متشابها ومتناسكا .

ولازريد بذلك مطلقا انقاص شئ من حقوق الملك وإعما نريد أن نحقق فكرة النيابة بكامل صورها .

سعادة قلبنى فهمى باشا — أقترح أن يرشح المجلس عضوا واحدا فقط يعينه الملك رئيسا .

حضرة الياس عوض بك — أعارض فى هذا لأن نتيجة أن المجلس هو الذى يعين رئيسه . والفكرة الأساسية فى ترشيح ثلاثة يعين الملك أحدهم رئيسا ان المجلس يثق بمرشحه الثلاثة على السواء ويترك للملك اختيار اليقيم فى نظره للرياسة . ولا يضير العضوين الآخرين عدم انتخابهم للرياسة مادام المجلس وثق بهم ورشحهم .

حضرة محمود أبو النصر بك — أوافق حضرة الياس بك على مقاله وأطلب بقاء المادة على أصلها .

حضرة على المنزلاوى بك — أطلب تعديل المادة بأن يجعل تعيين رئيس مجلس الشيوخ من حق الملك بدون ترشيح ولا أرى فى ذلك انتفاضا لحق من حقوق الأمة إذ ليس لرئيس المجلس إلا حفظ النظام والأمر كله فى يد الأغلبية تسيره كما تراه وأغلبية مجلس الشيوخ من الأعضاء المنتخبين .

حضرة عبد اللطيف المكتباتى بك — أظن أن حضرة منزلاوى بك لا ينكر أن الأعضاء المعيّنين والمنتخبين يمثلون الأمة على السواء فاهو السبب الذى جعله بفضل أن يكون الرئيس معينا لا منتخبا بواسطة ممثلى الأمة ؟

حضرة على المنزلاوى بك — أرى أن تعيين الرئيس بواسطة الملك فيه مراعاة لمركز الملك وليس فيه مطلقا انقاص لحق من حقوق الأمة .

حضرات عبد العزيز فهمى بك ومحمد على بك وحسن عبد الرازق باشا :  
نرى بقاء المادة على أصلها .

فضيلة الشيخ بجيت — أنا منضم لرأى سعادة قلىنى باشا .

حضرة الشيخ خيرت راضى بك — وأنا منضم لحضرة المنزلاوى بك لأن الفرق بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ واضح فالاول كله منتخب والثانى والثانى فيه المنتخبون والمعيّنون ولو أنهم كلهم يمثلون الأمة فيجب أن يراعى فى اختيار المجلس الثانى مالا يكون فى الاول خصوصا إذا لم يكن فى هذا التفريق أى أساس بحق من حقوق الأمة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — اعطاء الملك حق تعيين رئيس مجلس الشيوخ مع العلم بأن الرئيس هو المخصص للمجلس والمجلس نائب عن الأمة معناه أن هذه الظاهرة المبينة على سلطة المجلس الانتخابية تعطى للسلطة التنفيذية وهذا غير مقبول . لأنه لا يجوز أن يكون للسلطة التنفيذية حق التداخل فى شؤون السلطة التشريعية . لذلك أقترح الموافقة على نص المادة كما هى .  
أخذت الآراء تقرر بالأغلبية ابقاء المادة على أصلها .

## مادة ٨١ — إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ .

التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٤٦ من مجموعة المحاضر  
دولة الرئيس — إذا انحل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ .  
( موافقة عامة ) .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٣٤ من مجموعة المحاضر :

تلى القرار الأربعون وهذا نصه :

إذا انحل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ .  
سماعة قلبي فهمي باشا — هذا يؤدي الى تعطيل الاعمال التشريعية وأرى  
أن الواجب يقضى باستمرار مجلس الشيوخ في العمل أثناء انحلال مجلس  
النواب .

حضرة الياس عوض بك — هذا الحكم متفرع عن القرار السابق  
وأساسهما عدم جواز اقتراد أحد المجلسين بالعمل .  
منال رفعت باشا — الأعمال التشريعية لا تؤدي الا باشتراك المجلسين .  
موافقة عامة على القرار :

وفي صفحة ١٣٧ من مجموعة المحاضر وافقت الهيئة على النص التالي :

« إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ » .

---

نص الدستور على انحلال جلسات مجلس الشيوخ اذا حل مجلس النواب وحكمة ذلك أن كلا من المجلسين يكمل أحدهما الآخر  
فالأعمال التشريعية لا تؤدي الا باشتراك المجلسين — وما دام لا يمكن لأحدهما أن ينفرد بالعمل دون الآخر فان في اجتماع مجلس الشيوخ  
وحده مضية لوقت فوق ما قد يحدده هذا الاجتماع من اضطراب في الرأي العام والادارة الحكومية .  
ولعل الدستور المرعى قد أخذ هذا الحكم عن الدستور البلجيكي الذي نص في المادة ٥٩ على أن « كل اجتماع لمجلس الشيوخ  
خارج دورة اجتماع مجلس النواب باطل بمحكمة القانون » .

Toute assemblée du Sénat qui serait tenue hors de temps de la session de la chambre des représentants est  
nulle de plein droit.

## الفرع الثانى

### مجلس النواب

مادة ٨٢ — يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مفتضى أنظمة

قانونه الانتخاب .

الإعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

لجنة وضع المبادئ العامة لل دستور : الجلسة الأولى صفحة ١ من مجموعة المحاضر

دولة الرئيس — هل يشكل البرلمان من هيئة أو هيئتين ؟  
تقرر بالإجماع أن يكون من هيئتين وكل أعضاء الهيئة الأولى ينتخبون  
ويسمى مجلس النواب .

دولة الرئيس — والانتخاب بدرجة واحدة أو درجتين .

المادة ١ من قانون فرنسا النظامى الصادر فى ٢١ يولييه سنة ١٩٢٧

والمادة ٤٧ من دستور بلجيكا

والمادة ٤٠ من دستور إيطاليا

والمادة ٨ من دستور لثيكوسلوفاكيا

والمادة ٣٦ من دستور استونيا

المادة (٨٢) تأملها

نس الدستور المصرى على أن يكون انتخاب الأعضاء فى كلا للجلسين بالاقتراع العام *suffrage universal* — وكما سبق أن قلنا فى التعليق على المادة ٧٤ — أنه ليس معنى الاقتراع العام أن يشترك كل فرد من الأمة فى عملية الانتخاب — فليس للنساء والأطفال والقصر والمجنون والمحكوم عليهم بأحكام تحمل بالشرف أن يشتركوا فى الانتخاب . ولكن معنى الاقتراع العام أن لا يشترط فى الناخب شروط خاصة — كمنصب مالى معين — أو شهادة دراسية معينة أو أن يقصر الانتخاب على فئات أو طوائف من الشعب دون غيرها . فى هذه الأحوال يكون الانتخاب مقيدا *Suffrage restreint* .

وقد ترك الدستور بيان طريقة الانتخاب لقانون الانتخاب .

ونصت للمادة الأولى من القانون نمره ١١ لسنة ١٩٢٣ على أن لكل مصرى من الذكور حق انتخاب أعضاء مجلس النواب متى بلغ إحدى وعشرين سنة كاملة .

ونصت المواد ٢٠ و ٢٥ من القانون سابق الذكر على جعل الانتخاب بالنسبة لمجلس النواب على درجتين — وبالنسبة لمجلس الشيوخ على ثلاث درجات — وبالمثل تم الانتخاب الأول على هذا الشكل .  
وقد علمت لجنة وضع المبادئ هذه الأحكام فى تقريرها إذ قالت :  
==

حضرة المزلاوى بك — أرى أن يكون الانتخاب من درجة واحدة لأن جعله من درجتين قد يحمل على غير الغرض النافع الذى تتوخاه ويستعين به البعض على اتهام الحكومة بالعمل على تنفيذ مآرب خاصة .

== أئتمل الطرق للانتخاب في رأى اللجنة أن يكون لدرجتين : الأولى درجة التاخيرين ، والثانية درجة التدوين التاخيرين . وقد تركت اللجنة تحدير المدد الذى يتوجب منه كل مندوب ناخب الى لجنة قانون الانتخاب . وانما دعا اللجنة لظهور مبدأ الدرجتين وتفصيله على مبدأ الانتخاب المباشر الذى رأى بعض الاعضاء الاخذ به سببان : أولها تاريخ مصر الانتخابي ، فان مصر لم تمتد الانتخاب السياسى المباشر بل كانت كل قوانين الانتخاب الماضية لمجلس النواب في سنة ١٨٨٢ ومجلس الشورى والجمعية السومية في سنة ١٨٨٣ والجمعية التشريعية في سنة ١٩١٣ تمس على حصول الانتخاب بدرجتين . وقد أسفرت انتخابات الجمعية التشريعية على الرغم من قلة عدد المتخين فيها عن نتيجة لا بأس بها . فمن المنتظر أن تسفر الانتخابات لمجلس النواب من درجتين عن نتيجة أحسن لأن الشعب أكثر شعورا بمغه السياسى وضرورة اختيار النواب الذين يحسنون تعليمه ولأن المدد ثلاثة أضعاف عدد أعضاء الجمعية التشريعية تقريبا . وهو ذلك يسمح للأكفاء بالوقوف الى جانب قوى المصالح الواسعة . أما السبب الثانى فراجع الى حال البلاد العامة . لأن الأكثرين من السكان لا يعرفون في الغالب شيئا كثيرا عن الاشخاص الذين يقدمون لنيابة عنهم . وقد يشهدون بمن لا يعرفونه لا يزينه لهم من الأقوال . ولما كان أساس النيابة الثقة . والثقة لا تتأتى الا عن معرفة . فالتاخيرون الذين يولون اهتمام لمن لا يعرفونه يخرجون بالانتخاب عن الملق المقصود منه . أما مندوبو التاخيرين فهم بالضرورة من درجة أرقى وهم أكثر معرفة بالناس . على أن تعدد الدرجات متبع في بلاد شتى فيما يتعلق بمجلس الشيوخ وكان متبنا أيضا في فرنسا بالنسبة للمجلس الآخر في دستور سنة ١٧٨٩ لذلك رأيت اللجنة من المجازفة أن ترجع بالبلاد في غلغل التجربة في الظروف الحاضرة فتررت أن تسبق طريقة الانتخاب القديمة التى خيبتها البلاد من عهد طويل .

ولكن هذا الحكم قد عدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ واستبدل الانتخاب غير المباشر بالانتخاب المباشر . وقد تالت التعديلات بعد ذلك فصدر مرسوم بقانون في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ يجهن نظام الانتخاب غير المباشر . ولكن هذا الرسوم بقانون أدركه الاناء بقانون مرة ٢ لسنة ١٩٢٦ .

وفي سنة ١٩٣٠ صدر دستور جديد وقانون انتخاب جديد ( قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ ) أعاد الانتخاب غير المباشر وجعله جزء من الدستور بل واشترط بل ناخبي الدرجة الثانية أن يكونوا على جانب من الحرية أو الكفاءة — مادة ٨١ . ثم صدر الرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ مبيداً للانتخاب المباشر .

وقد عالت الذكراة الصورية لقصور سنة ١٩٣٠ العودة للانتخاب غير المباشر بقولها « والانتخاب المباشر وإن شاع العمل به ليس في نظر مجذبه أعظم أكثر من صورة من صور الحكم أفضى اليها تطور الأحوال الاجتماعية في أوروبا وجعل منها ضرورية حاضرة من ضرورات النظام السياسى فمع ذلك فأمل الرأى في أمره على خلاف — وكثير من كتبوا في أزمة الأنظمة البرلمانية يؤثرون عليه نظام الانتخاب دى المخرجين ويقولون أنه « كالرشح يطبق ماء أشد تهاء وصفاء دون أن يغير بنيه » .

وللم بتاريخ الأنظمة الثانية لا يفوته ادراك ارتباط الانتخاب العام المباشر بالتطور الصناعى وانتشار التعليم — فقد كان أبدا شمار أوساط العمال والطبقات الثابت لأجراهم الناشئة . وما زالوا طوال القرن الحديثة يلحون في المطالبة به والظفر عنه . وكما اشدت ساعد الصناعة واحتشدت الجماعات الكبيرة متراسة في جوار المراكز الصناعية شحرت تلك الجماعات بمكانتها وأيقنت أن سبيلها الى اظهار قوتها وانماح مقاصدها هو أن يزيد تمثيلها في المجالس الثانية . وكان الطريق قلة بلما تفسر الدعوة الى الانتخاب العام المباشر مطلقا في بعض البلاد من نظام الدرجتين ومطلقا في الأخرى من قيد التصالب للسالى يشترط في النائب . نجحت تلك الدعوة في عصور مختلفة بحسب سرعة التطور الصناعى وانتشار التعليم في البلاد المختلفة وبطونها . ولكنها ما لبقت حتى خلقت مشاكل جديدة لا يزالون يطبون لها بمختلف الطرق للحد من كاثتيليم النفس وتمثيل المصالح وحتى استغاضت الشكوى من أزمة الأنظمة البرلمانية تهم تارة بالغم والثرثرة وطورا بالطينان على السلطة التنفيذية . وتهم دائما باعطال مستوى أعضاء المجالس الثانية بسبب تحول السياسة الى صناعة ينس فيها ==

دولة الرئيس — ضرر الانتخاب بدرجة واحدة ربما كان أشد من اتهام الحكومة بالتحيز .

حضرة عبد العزيز بك — ضرر الانتخاب بدرجة واحدة أن الناخب لا يعرف الصالحين للانتخاب فيقول الأمر لأن يجري الانتخاب طبقا لأهواء سياسة الانتخاب .

ومزية الانتخاب بدرجتين أن يوكل الأمر إلى من هم أرقى من الناخبين وأكثرا علما باللاتين للنيابة .

حضرة علي ماهر بك — أرى أن يكون الانتخاب من درجة واحدة لأن الأصل أن يستعمل كل واحد حقه بنفسه .

دولة الرئيس — أو بوكيله إذا عجز الأصل .

---

== من كانت بضاعتهم الأخلاق والسكفاءة مزاجا . ومن لا يثبتون بها الطريقة الجري وراء النافع، إلثم كثيرة أخرى لا يجهلها الملم على ما كتب أخيرا في هذا الصدد وهو كثير أو على الصفحات التي قام بها المؤتمر البرلماني الدول للوقوف على أسباب أزمة الأنظمة البرلمانية كما لا يجهلها المتعاهد للتغيرات التي تمت في كثير من البلاد ثورة تلك الأنظمة وخروجها عليها .

هذا شأن الانتخاب المباشر في أوروبا نظرا وملا . فقم كان التجيل ينقل إلى مصر والتنويه بضائعه وتهدية حتى ما يبدله شيء ؟ لم يكن التفكير في تغيير نظام الانتخاب رغبة في مملوكة تطور حدث في البلاد جبل ما كان صالحا في زمن فيرمالغ لزم من آخر . فقد وقع هذا التغيير في أول دور انعقاد لأول فصل تعريبي بعد أصدر الدستور دون أن يقع بين ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ من الأحداث والتطورات ما يسوغ أي تغيير . وفي حين لا تغير قوانين الانتخاب عادة إلا قبل انتهاء الفصل التشريعي والقرب من موعد إجراء الانتخابات الجديدة . وتم هذا التغيير بغير مناقشة جديّة وطريق التفرع المادي بالرغم من أنه وقد جعل الانتخاب ذو الهوجتين في بنية الدستور كأن لا يجوز على أي حال تغيير النظام القديم بغير طريقة تعديل الدستور .

والسبب الذي حدا بالمذكرة التفسيرية إلى القول بوجوب أن يكون التغيير بتعديل الدستور هو اعتقادها أن لجنة الدستور وهي اللجنة التي وضعت قانون الانتخاب قد « أسست عملها على أن يكون الانتخاب لمجلس النواب ذا درجتين وما شكت لحظة في أن سيظل ذلك من بنية النظام الثنائي الثنائي . وقد تسرب اعتقادها إلى تحرير الدستور فوضعت للمادة ٨٩ فتقررت عند حل مجلس النواب أن أن يدعى المندوبون لإجراء انتخابات جديدة وهو تسيير اصطلاح عليه لتعريف تانخي الدرجة الثانية » .

فكانت المذكرة تستلزم أن يكون تغيير طريقة الانتخاب بتعديل الدستور لأن واضعي الدستور أعطوها بصلاحيّة الانتخاب ذي الدرجتين وما شكوا لحظة في أن ذلك سيدوم مادام النظام الثنائي الثنائي . ولكن غاب عن الوزارة ان واضعي الدستور لم يفهموا عن نواياهم ولم ينصوا في صلب الدستور على طريقة الانتخاب .

فكيف إذن تطلب منا المذكرة تعديل الدستور — وما هو النص الذي كان لا بد أن يشمله هذا التعديل ؟ لاشك أن هذا التعديل مستحيل ماديا لعدم وجود النص الذي كان يجب تعديله .

يؤيدنا في ذلك اعتراف المذكرة نفسها متقدمة عدم النص في دستوره سنة ١٩٢٣ على طريقة الانتخاب إذا قالت « كذلك دلت التجارب على وجوب النص في الدستور بصورة صريحة لا لبس فيها ولا إلهام على الأصول الكلية لنظام الانتخاب أي على نظام الدرجتين وعلى أن تكون الانتخابات الأولى على أساس الاقتراع العام وأن يشترط في تانخي الدرجة الثانية شرط نصاب مالي أو تعليم حتى لا يثبت بذلك الأصول في سبيل الأهواء والعصبيات الخاصة » .

حضرة على ماهر بك - والقول بأن الناخبين لا يعرفون اللائقين للانتخاب ينفيه حكم القانون الحالى الذى يقضى بأن يستير المندوب الناخبين فيمن يحسن انتخابه وضرر جعل الانتخاب بدرجتين أنه يسهل التأثير على المندوبين الناخبين لقلة عددهم .

كثير من الاعضاء أبدوا جعل الانتخاب من درجتين ، أخذت الآراء تقرر بالأغلبية جعل الانتخاب من درجتين ولم يصر على جعله من درجة واحدة سوى حضرات طلعت باشا ومنزلاوى بك وماهر بك اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ١٥ من مجموعة المحاضر تلى القرار الرابع ونصه ( تكون الهيئة التى يؤلف منها المجلس الاول مستخية وتسمى مجلس النواب ) .

فواقت عليه الهيئة بالإجماع .  
وفى صفحة ١٦ من مجموعة المحاضر تلى القرار السادس وهو ( يكون الانتخاب لمجلس النواب بدرجتين .

حضرة على ماهر بك - أطلب أن يجعل الانتخاب بدرجة واحدة لأن الأصل أن الانسان يستعمل حقه بنفسه . أما الأسباب التى وردت تبريرا لجعل الانتخاب بدرجتين فتقتصر فى أمرين ( الاول ) تاريخنا الدستورى ( والثانى ) عدم معرفة الناخب للأشخاص المرشحين للنيابة معرفة أما عن السبب الاول فأقول أنه لا يصح أن يكون معناه عدم جواز الانتقال من حال قديم إلى حال جديد فقد كنا ننتخب بدرجتين فى وقت كان الشعور السياسى فيه أقل بكثير مما هو الآن ومن المسلم به أن البلاد تطورت تطورا تناول جميع مظاهر الحياة فلا يصح إذن الاحتجاج بالتقديم أمام هذا التطور الحديث بل أظن أنه قد آن لنا أن نتقل إلى حالة جديدة . وأما عن السبب الثانى فانا إذا راجعنا أنفسنا وجدنا أن المندوب الناخب لا يختلف كثيراً عن الناخب من حيث العلم بالمرشحين فى قانون سنة ١٩١٣ يختار المندوب الناخب من بين خمسين ناخبا وهو عادة من طبقتهم والواقع أنه إذا كان الغرض أن يكون للناخب صفات خاصة فيصح وضع قواعد لذلك كما فى إنجلترا فان الانتخاب هناك مباشر ولكن القانون الإنجليزى مع ذلك يشترط شروطا



خاصة فيمن يكون أهلا للانتخاب كأن يكون له محل سكن من قيمة معينة والا يكون مقشردا الخ . أضف إلى هذا انه سيتولد عن الحياة البرلمانية حتما قيام الأحزاب السياسية ومتى وجدت الأحزاب فلا يهم أبدا معرفة الناخب لشخصية النائب وإنما يجرى الانتخاب تبعاً للبادئ السياسية فإذا كان نقصنا الآن شيء من الأخلاق الدستورية فيسكل بالقرين . ولا يصح أن يجعل هذا النقص سبباً للعسود عن مبدأ عام . والانتخاب بدرجتين يؤدي إلى حصر الانتخاب في طائفة قليلة جداً فيكون عدد المندوبين الناخبين في الدائرة الانتخابية ٣٠٠ فقط إذا اعتبرنا أن لكل ٥٠ ناخباً مندوباً ناخباً واحداً واستبعدنا النساء والأطفال والمحكوم عليهم الخ . وعلى هذا الاعتبار يكفي للحصول على النيابة اجتماع ١٥١ صوتاً للرشح وهذا يسهل جداً وقوع الجرائم الانتخابية ومن واجبتنا أن نمنع وقوع هذه الجرائم أو نقل من وقوعها بتوسيع دائرة الناخبين . والانتخاب المباشر أكثر اتفاقاً مع سلطة الأمة لأن سيادة الأمة معناها سيادة الناخبين وسيادة الناخبين تقتضي عموم السيادة لا حصرها في عدد قليل من الأمة فإذا أخذ بالانتخاب لدرجتين أصبحت سيادة الأمة منحصرة في ٥٢ ألفاً من الناخبين على حين أننا إذا أخذنا بالانتخاب المباشر كانت سيادة الأمة من حق مليونين وستة آلاف نفس . وأكبر دليل على صحة الانتخاب المباشر أخذ جميع الدول به .

سعادة محمود أبو حسين باشا — إذا أخذنا بمبدأ الانتخاب المباشر فهل توجد في كل بلد دائرة انتخاب ومن الذي يستطيع حفظ النظام في هذه الحالة أتى أرى أنه لا يمكن أبداً تنظيم عملية الانتخاب في بلادنا إذا أخذنا بطريق الانتخاب المباشر فضلاً عما يترتب على ذلك من الطعون التي لا نهاية لها .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — إذا صح أن أكبر دليل على أفضلية الانتخاب المباشر هو إجماع الأمم على الأخذ به فإنه يصح أن نتظر حتى نصبح في مستوى تلك الدول التي أخذت بذلك النظام فإن كثيراً من تلك الدول أخذت في أول عهدها بالدستور بمبدأ الانتخاب بدرجتين فلما توفرت عندها وسائل الرقي عدلت عنه إلى الانتخاب المباشر — على أني لا أريد أن أحرم بلادنا من التطلم إلى الانتخاب المباشر بل أرى أن تأخذ بما أخذت به

بلاد السويد فقد قررت في أول أمرها نظام الدرجتين ولكنها نصت في دستورها على أن كل مديرية يصبح فيها عدد المتعلمين أزيد من خمسين في المائة يحق لها أن تأخذ بنظام الانتخاب المباشر ومثل هذا النص يوجد بين المدرجات تنافسا حميدا في سبيل الرقي وتستحقها على ترقية التعليم . فيمكن إذن أن تقرر الانتخاب بدرجتين مع تقرير أنه اذا زاد مع عدد المتعلمين في مديرية على خمسين في المائة امكن الأخذ فيها بنظام الانتخاب المباشر وقد يقال إن في الامكان الوصول الى هذا من طريق تعديل القانون غير اني اخشى الايتم بهذا التعديل في المستقبل او ان يحول ببطء التشريع دون تحقيق هذا الغرض في الوقت المناسب ولهذا اقترح ان ينص على ذلك من الآن .

سعادة حسن عبدالرازق باشا — مبدئي الاصيلي أنه في حكومة دستورية برلمانية يجب ان يكون الانتخاب مباشرا ولكل الظروف التي تمنح فيها تقضى على بأن ارجو الهيئة ان تقرر الانتخاب من درجتين لأسباب هامة ( منها ) الترية العملية فان الانتخاب المباشر في امة لا يزيد المتعلمون فيها على سبعة في المائة عملية شاقة لا يمكن ان تحتما البلاد (ومنها) الترية السياسية فانها ضعيفة جدا والسواد الاعظم من سكان القطر مقيم بالارياف وهناك لا يهتم الناس بالانتخاب ولا يمكن ان تصور ان يترك العمال اعمالهم التي يقتاتون منها ويفضون يوما كاملا في عملية الانتخاب . لذين السبين أميل كثيرا إلى الانتخاب بدرجتين فضلا عن أن قانون الانتخاب ليس كالقانون النظامي يشترط لتعديله شروط مخصوصة بل من السهل تعديله متى زاد عدد المتعلمين وخفت الصعوبات التي نعانها الآن .

أستاذن حضرة على ماهر بك في الانصراف فأذن له معالي الرئيس .  
حضرة الياس عوض بك — لي ملاحظة واحدة وهي أن حضرة على ماهر بك بنى اعتراضه على الانتخاب بدرجتين على أن عدد المندوبين الناخبين سيكون ثلاثمائة فقط ولا مانع من أن نجعلهم ستمائة .

حضرة على المتزلاوى بك — يظهر أن اخواننا يرون صعوبه في الأخذ بالانتخاب المباشر لانهم يرون أن هيئة الامة في مجموعها لا تستطيع أن تقدر قيمة هذا الانتخاب ولا أن تثبت مزاياه الحقيقية وربما كان لهم الحق في ذلك

ولكننا إذا أردنا أن نصل بالامة إلى درجة الكمال فلا يمكن ذلك الا اذا أخطأت في بادى الامر وتنج عن خطتها اصلاح . واذا بحثنا المسألة من وجهها الحقيقة وجدنا أن الامة لا تستحق دستورا بالمعنى الواسع الذى قررناه ولكن الذى دعانا الى ذلك التوسع هو كما قال حضرة على ماهر بك ذلك الشعور القومى والسياسى الذى عم البلاد فى الحركة الأخيرة . وقد يصح أن يكون لنا أسوة ببلاد الصرب والبلغار والجبل الاسود فان الانتخاب فيها بدرجة واحدة وهى مع ذلك لم تصل الى الدرجة العالية المرغوبة — واذا جعلنا الانتخاب بدرجتين كان معنى ذلك أننا نصرف مجهودين لانتخاب المتدوين أولا ولا انتخاب النواب ثانيا وما أجددنا بأن نحرص على توفير جهودنا فى هذا السبيل .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على درجة أو درجتين .

تقرر بالأغلبية أن يكون الانتخاب بدرجتين .

مادة ٨٣ — كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً فأكثر تتخب نائباً واحداً لكل ستين ألفاً أو كسر منه هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين ألفاً . وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً يكون لها نائب ما لم يلحقها قانونه الانتخاب . بمحافظة أخرى أو بمديرية .

مادة ٨٤ — تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها من انتخاب نائب . وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له هذا الحق .

وتحدد الدوائر الانتخابية بقانونه يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر في المديريات والمحافظة التي لها من انتخاب أكثر منه نائب . وللقانون مع ذلك أنه يعتبر عواصم المديريات التي لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفاً دائرة انتخابية مستقلة .

وفي هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يختص بتحديد عدد الأعضاء الجائز انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية .

## التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

لجنة وضع الجداول العامة للمستور : صفحة ١ من مجموعة المحاضر .

دولة الرئيس — والنائب يمثل أى عدد من السكان ؟

حاضرة توفيق دوس بك — كل خمسين ألفاً من السكان يمثلهم نائب  
ليتسع المجال للبتولين .

---

إذا رجعنا الى نصوص الدستور وقانون الانتخاب نجد أن المديرية هي الوحدة الانتخابية الكبرى . فلا توجد دوائر انتخابية عامة باقترع بمعددة بالنسبة لعدد سكانه عموماً بل توجد دوائر انتخابية بالمديرية وتبا لعدد سكان المديرية نفسها باعتبارها من سكان إحدى وحدة قائمة بذاتها . فهل يحقق ذلك مبدأ نيابة المصغر عن القطر كله ؟ لو أخذ الدستور بهذا المبدأ بشكل مطلق لوجب ضم ما يزيد المديرية الى المديرية المجاورة لها لتكوين دائرة انتخابية — بل لوجب أن يكون القطر كله وحدة واحدة وأن تتألف الدوائر من بلاد متطرفة بقطع النظر عن الحدود الإدارية لكل مديرية .

- حضرة عبد العزيز بك — يحسن أن كل مائة ألف يمثلهم نائب .  
 حضرة الهلباوى بك — أفضل الاقلال ما أمكن من عدد النواب .  
 أخذت الآراء فلم توافق الأغلبية على أن كل مائة ألف يمثلهم نائب .  
 وأخذت ثانيا فتقرر بالأغلبية أن كل ٧٥ ألفا يمثلهم نائب في مجلس النواب .

== والواقع أن جعل للديرة وحدة انتخابية رئيسية ليس مبنيا فقط على أنها وحدة ادارية ( لأن الحدود الادارية وهي حدود  
 وهي قصد بها الى تسهيل الادارة والنظام لا تكن لتسوية مثل هذا التوزيع في الانتخاب ) ولكنه مبنى على أن الديرة في الواقع  
 وحدة جغرافية متجانسة الليول متفقة للمصالح متكاثرة في درجة الزمن الاجتماعى والعلى والاقتصادى .  
 ولهذا فالستور لا يسمح بالمخالط بين مديرية وأخرى في الانتخاب الا في حالة استثنائية واحدة وهي أن يكون مجموع عدد سكان  
 المحافظة أقل من تسعين ألفا فلا مناس في هذه الحالة من الحاقها بمديرية أو محافظة أخرى .  
 وقد صدرت مجلة قرارات وزارية جديدة دوائر الانتخاب لمجلس النواب وللديريات والمافظات .  
 وبمناسبة زيادة تعداد القطر في سنة ١٩٣٧ صدق مجلس الوزراء في ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٧ على تحديد دوائر الانتخاب لمجلس  
 النواب . وهذا القرار مكون من مادتين :  
 مادة ١ — يكون عدد الدوائر الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس النواب بالديريات والمافظات مائتين وأربع وستين ، ويكون  
 تقسيم تلك الدوائر وتحديد على الوجه اللين بالكشوف للرقعة بهذا القرار .  
 مادة ٢ — على المحافظين وللمديرين تنفيذ قراراتنا هذا واعلانه بمجر المحافظات والمديريات والراكر والأقسام .

محمد محمود

صدر هذا التعديل بقرار وزارى في حين أن الدستور يشترط في المادة ٨٤ أن يكون تحديد الدوائر الانتخابية بقانون . كما نصت  
 المادة ٧٦ على مثل هذا الحكم بالنسبة للدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ وبالفعل حدث في سنة ١٩٣٠ أن تمحدث دوائر الانتخاب  
 لمجلس الشيوخ بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٠ — ولا شك أن هذا هو الواجب دائما كلما أريد تحديد الدوائر الانتخابية سواء بالنسبة  
 لمجلس النواب أو مجلس الشيوخ .  
 ولا يمكن تبرير إصدار القرارات الوزارية بالمادة ٢١ من قانون الانتخاب لأنها لا تنس الا على حالة تقسيم دائرة الانتخاب الواحدة  
 الى دوائر فرعية — ولا يمكن أن تنس لتشمل تحديد جميع دوائر القطر أو تحديد جزء كبير من هذه الدوائر . كما لا يمكن تبريره  
 بالمادة ٨٢ من قانون الانتخاب لأنها تنص على أن لا يترك للحكومة وحدها حق تحديد الدوائر وتعيينها لأنها قد تشمل حقها هذا للسكبد بمضمونها  
 وقد قصد الدستور من ذلك أن لا يترك للحكومة وحدها حق تحديد الدوائر وتعيينها لأنها قد تشمل حقها هذا للسكبد بمضمونها

السياسين والتكثيل بهم .

وقد اختلفت الآراء في لجنتى الدستور على نسبة عدد الأعضاء لمجموع السكان واخيرا استمر الرأي على جعلها نائب لكل ستين  
 ألف نسمة . وان من يعرف حالة البلاد الانتخابية يدرك أن هذه النسبة توافق تماما حالتها وظروفها الخاصة . ولو أنها زادت عن ذلك  
 لكانت زيادة عدد النواب مدعاة لطول النقاش والجدل .

وقد نص دستور سنة ١٩٣٠ في المادة ٨٠ على أن يؤلف مجلس النواب من مائة وخمسين عضوا ويوزع العدد بين الديريات  
 والمافظات .

وعطت الذكرى التذكيرية هذا التعديل بقولها « ان عدد أعضاء مجلس النواب أكثر مما تقتضيه ضرورات الحكم الصالح وحالة البلاد  
 المتغيرة . وقد جعل التمثيل بنسبة نائب الى ستين ألفا من الأمثل فكان عدد النواب ٢١٤ قبل سنة ١٩٢٧ ، فلما ظهرت نتيجة  
 الاحصاء التى جرى في ذلك العام أصبح ذلك العدد ٢٢٥ ، ولأن يزال ذلك العدد يزداد بتلك النسبة على اطراد كل عشر سنوات .  
 وقد كان عدد أعضاء مجلس شورى القوانين ٣٠ وعدد أعضاء الجمعية التشريعية ٨٣ لما شكا أحد من الأخيرة قلة أو ضآلة .  
 وللمعروف في علوم الاجتماع وللشاهد في المجالس الكبيرة العدد انه كلما ازداد العدد كانت للتناقضات أقل جدوى واستغلال للرأى ==

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ١٧ من مجموعة المحاضر .

أمر معالي الرئيس قتي القراء نمرة ٧ ونصه : ( يؤخذ بطريق الانتخاب الفردي بأن ينتخب عن كل دائرة انتخاب نائب واحد ) .

حضرة الياس عوض بك — هذه الطريقة عدل عنها في أوروبا بعد أن ظهرت بالتجربة عيوبها وقد عدلت عنها فرنسا بعد أن جربتها ثلاث مرات أو أربعاً وهي مضنية لكرامة النائب فانه يرى أن نجاحه في الانتخاب يتوقف على التزلف الى الناخبين والاسراف في الوعود التي كثيرا ما تضطره الى التردد على الوزارات والوقوف بأبواب وزراتها سعياء وراء القيام بما تعهد لناخبيه . لهذا أقترح أن تأخذ اللجنة بطريقة الانتخاب بالقائمة لأن النائب يتعذر عليه التزلف لناخبيه نظرا لأن عددهم يربو على نصف عدد سكان المديرية . لا عيب

وتنصوحه أشرف سيبا . وقد حددت لجنة الدستور هذا العدد احذاء لثلاث الدول الأوربية . على أن الاستكثار من عدد النواب في تلك الدول يسلط فيه ررق الحرية السياسية فيها وتعدد المصالح واختلافها لكي تجهد الآراء المتباينة والمصالح المختلفة أبدا متلا ينطق بلسانها .

وقد أثنى فريق الأوتوراطية في هذا العدد الكبير أذاعة مستحبة لاستواء الأنصار أو لإرضائهم وطريقا مبعدا لاستدامة عونه وسلطانه بما نشأ بينه وبين هؤلاء الأنصار من الاتفاق والتواضع — ثم يؤيدونه بالاستسلام له في المجلس وهو يحزيمهم على ذلك تضجيذا ومناقع أخرى تجعلهم أكثر حرصا على الاحتفاظ به وغنايا في الدفاع عنه . بل لم يكن هذا العدد الكبير نفاذ من عدد أعضاء مجلس المديرية زيادة لا تفضي بها ضرورة ولا تبرزها مصلحة جعلت من أعضاء هذه المجالس ضمنى عدد أعضاء مجلس النواب . وليس من شك في أنه مع غلبة الفقه في نواحي الحياة المصرية وقلة وجوه الاختلاف ودرجة الحرية السياسية يكنى عدد أقل من ذلك العدد بكثير لفناء كل حاجات التمثيل في مجلس النواب . بل إن هذا العدد الأقل الذي سينتخب عن دوائر أوسع يكون بطبيعة الحال أرفع مستوى وأكثر جدارة من متوسط النواب الحاليين .

والأفضل في هذا الشأن أن يكون العدد ثابتا بحيث لا تعرض له الزيادة كلما زاد عدد الأقاليم بحسب ما يشته إحصاء كل عشرين . إذ زيادة عدد الأعضاء على وجه الاضطراد فيها ما فيها من أسباب الارتباك في العمل وليست مع ذلك ضرورة لا بد منها إذا روعي قدر الامكان في توزيع عدد الأعضاء على دوائر الانتخاب تساويا في عدد السكان . وربما أن ازدياد عدد السكان يحصل على وجه المنوم بنسبة واحدة في كل دائرة فالتثمين يظل بذلك عادلا لا طراد التساوى فيه . على أن المؤلف أيضا في أغلب البلاد الدستورية أن النواب عددا ثابتا يوزع على أقسامها الإدارية لا ينتخب جعفر عدد السكان بل لقد يعرف عن بعضها تفاوت ظاهر بين الدوائر المختلطة من حيث ذلك العدد .

وهذا التفاوت الذي كثيرا ما يكون نتيجة السران اللازم من ررق الصناعة واتساع نطاقها هو وحده الذي يدعو بين قترات طويلة لاعادة النظر في التوزيع .

وترى الوزارة أن عدد أعضاء مجلس النواب الذي تفضي به الاجتهادات المقصم ذكرها يجب ألا يزيد على ١٥٠ وأن جدول الدستور توزيع هذا العدد على المديرية والمحافظات تاركا تحديد الدوائر الانتخابية الى قانون .

من هنا ترى ان دستور سنة ١٩٣٠ قد حدد عددا ثابتا يوزع على أقسام البلاد الإدارية ولا يغير جتير عدد السكان وذلك أسوة بدستوري إنجلترا وفرنسا .

على هذه الطريقة سوى أنها لا تكفل معرفة الناخبين للمرشحين الذين كثيرا ما يقع الاختيار عليهم لمجرد الثقة في المرشح المبين اسمه على رأس القائمة فتنا لهذا يمكننا هنا أن نتبع النظام الذى وضع فى أوروبا لمعالجة هذه الحالة وهو أن توضع دوائر يضاء أمام أسماء المرشحين فالناخب يسود هذه الدوائر أمام الأسماء التى يقع اختياره عليها ويترك الأخرى يضاء .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - طريقة الانتخاب الفردى حسبما ورد على ذهن اللجنة عندما أخذت بها هى أن المديرية تقسم الى دوائر انتخاب بنسبة واحد لكل خمسة وسبعين ألفا من عدد السكان فكل من يرشح نفسه للانتخاب ويحصل على التزكية المطلوبة ترسل أوراقه الى المديرية ومتى انقضى الميعاد المقرر تجمع هذه الأوراق ويحمر منها كشف بالمرشحين الحائزين للشروط ويعرض على الناخبين فى دائرة الانتخاب ليختار كل ناخب اسما من بين هذه الأسماء . أما طريقة الانتخاب بالقائمة فتكون بجعل المديرية دائرة انتخاب واحدة وفى مركز المديرية يحصل انتخاب النواب جميعهم للمديرية ويكون ذلك بناء على قوائم يحررها الأحزاب كل حزب له قائمة وتعرف القائمة بالاسم المبين على رأسها فالناخبون يختارون قائمة من القوائم باسمها وهذا يدعوهم لانتخاب أشخاص لا يعرفونهم لمجرد قمتهم بالاسم الوارد على رأس القائمة .

حضرة الياس عوض بك - يمكن تلافى هذا الضرر بعمل دوائر انتخاب بقدر عدد النواب المقرر للمديرية ووضع جميع المرشحين فى قائمة واحدة ترسل لكل دائرة ويكلف الناخب بأن يختار من القائمة العدد المطلوب . وبهذا تصان كرامة النائب .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - هل كل دائرة تنتخب النواب جميعهم أو تنتخب النائب عنها .

حضرة الياس عوض بك - كل دائرة تنتخب النائب عنها .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - هذه هى طريقة الانتخاب الفردى ،

حضرة الياس عوض بك - يمكن جعل الدائرة أوسع بأن ينتخب أكثر من نائب أى تقسيم المديرية الى قسمين كل قسم ينتخب نصف الاعضاء

لنمنع بذلك أسباب السعي والرشوة والذلي للحكام .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذا لا يكفي وما على المشرع إلا أن يسعى عند الناخب ليضع اسمه في الكشف المتضمن للأربعة أو خمسة النواب المطلوبين .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — ان فرنسا لم تلجأ الى طريقة الانتخاب بالقائمة الا أخيراً ولتحقيق التمثيل النسبي للأقليات السياسية .

حضرة الياس عوض بك — وقد تفيد في بلادنا أيضاً لتمييز الأقليات .  
سعادة منصور يوسف باشا — أطلب ألا تكون المناقشة في المواد من ٦ الى ١٣ نهائية لأنها من حق لجنة الانتخاب .

معالي الرئيس — اللجنة العامة لها أن تضع القواعد الأساسية لقانون الانتخاب الذي ستكلف لجنة الانتخاب وضعه ولجنة الانتخاب لم تشكل بعد .  
سعادة منصور يوسف باشا — القاعدة التي وضعت وهي تقسيم البلاد الى دوائر الانتخاب نائب عن كل خمسة وسبعين الفا من السكان فيها حرمان للبتولين .

معالي الرئيس — الكلام الآن في هل يكون الانتخاب بطريقة القائمة أو يكون بالاسم ؟

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أخالف الياس عوض بك في رأيه وأرى أن يكون الانتخاب فردياً لا بالقائمة . يستشهد الياس بك عوض بفرنسا وفرنسا لم تقف عند طريقة واحدة ففي سنة ١٨٤٨ كان الانتخاب بالقائمة وفي سنة ١٨٥٢ كان بالاسم وفي سنة ١٨٨٥ كان بالقائمة وفي سنة ١٨٨٩ كان بالاسم وفي سنة ١٩١٩ رجعت فرنسا إلى طريقة الانتخاب بالقائمة وهي تجري في هذا على ما تبين لها من التجارب فكلما تجرب طريقة ولا تنجح تعود الى الأخرى . وقد سار النظام في فرنسا من زمن . بعيد على طريقة الانتخاب بالاسم ولم ترتكب جرائم في الانتخابات الا قليلاً وما يقدم الى المحاكم أقل بكثير منه في البلاد الأخرى ولم يكن هذا النظام مانعاً في بلادنا من انتخاب الأكفاء ولا مفسداً للاخلاق . الاعتراض على الانتخاب بالقائمة أن الناخب لا يعرف من ينتخبه وهذا يجعل التمثيل غير صحيح ، ربما



يكون التمثيل في أوروبا على طريقة القائمة مفيدا لأن انتشار الجرائد فيها وانتشار التعليم ونظام الاحزاب السياسية كل ذلك يجعل الناخب أكثر اتصالا بالمرشحين ولكن في مصر لم تصل إلى هذه الدرجة فلا يمكن الناخب أن يعرف خمسة أسماء أو عشرة في المديرية المعركة التامة ، وبدى أن الناخب يجب أن يعرف النائب عنه ، ويلاحظ أن أهل كل مركز ميالون لاختيار كبار الرجال الظاهرين في مركزهم . وهذا يؤدي إلى أن أهل المركز الأكثر عددا يفوز بانتخاب النواب عن المديرية باجمعها من مركزه فمن المجازة أن نستعيض عن نظام جربناه وعرفنا نتائجه بنظام لم نالقه ولم نعرف نتائجه إلى الآن

حضرة عبد الحميد بدوى بك — الذى يشغل الياس عوض بك هو القياس الذى اطلع عليه في النظام الفرنسى ، نعم يجب بعضهم على نظام الانتخاب الفردى أنه يجعل النائب أكثر اهتماما بالمسائل المحلية الخاصة وبحاجات أهل الجهة لأنه بهذا يشتري مركزه ويعوض ناخبيه عن فقمهم به ومن يفضل نظام القائمة يرى فيه أنه يسمح بانتخاب أشخاص لا يدنون بمراكزهم لجهة معينة . قد تكون هذه الاعتبارات صحيحة بالنسبة لفرنسا حيث ينقطع الكثير للأعمال العامة وتتجاوز شهرتهم حدود مركزهم فاذا ما عرضت أسماءهم في قائمة كانت شهرتهم هذه سبيلا إلى انتخابهم لمعركة الناس بأرائهم وصفاتهم بالشهرة العامة وفضلا عن هذا فان نظام القائمة مبنى على النظام الحزبى وعلى تسائد الأعضاء الذين يحررون القائمة وتضامنهم . اذ ليس معنى نظام القائمة أن يترك للمستخب الخيار في تحرير قائمة بالاسماء التى يختارها لأنه يترتب على هذا أن يصيب الانتخاب المركز الأكثر عددا كما قال عبد الحميد باشا مصطفى . القوائم في فرنسا تحرر بواسطة أحزاب أو جماعات متساندة فيتقدم أصحاب الاسماء الميئنة في القائمة ككتلة واحدة ولا يترك للناخب الخيار في تحرير قائمة بل عليه أن يرضى باحدى القوائم الموضوعة فنظام قائم على الاحزاب ومن جهة أخرى نظام لا يمكن تصوره أو تحقيقه إلا اذا كان هناك أشخاص مشتغلون بالأعمال العامة تتجاوز شهرتهم مدى مركز اقامتهم ويعرفون في دائرة الانتخاب الواسعة كلها لا يمكن ولا يجوز أن يطبق في مصر حيث هذه الشهرة لا تمتد إلى أصحاب الاملاك الواسعة ،

أما القول إن أهل الفضل والعلم عندنا معروفون في كل أنحاء المديرية ويمكن انتخابهم في جملة جهات فهذا مخالف للوقائع . إن النظام الحزبي لم يوجد للآن والتساند بين المرشحين لا يفسر الآن لعدم وجود طوائف سياسية قوية متساندة إذ الحياة السياسية عندنا لا تزال في دور الطفولة . وإذا كان أساس نظام القائمة من نظام حزبي ومن الانقطاع للأعمال العامة والاشتهار بها غير موجود فلا يمكن أن يكون الانتخاب الا فرديا . ولو سمح لكل ناخب أن يضع قائمة كما اقترح الياس بك فإنه سيضع فيها أسماء من يعرفهم في مركزه أو في المركز القريب منه فتوزع الأصوات ويكون الفوز متروكا للمصادفة المحضة .

حضره الياس عوض بك — يكفيني ردا على هذا أن الانتخاب بالقائمة مقرر في فرنسا وأسبانيا وبلجيكا وأن طريقة الانتخاب الفردي حكم عليها بالافلاس في البلاد الأخرى .

معالي الرئيس — تؤخذ الأصوات .

تقرر بالأغلبية أن يكون الانتخاب فرديا .

معالي الرئيس — يتلى القرار الثامن .

تلى القرار الثامن ونصه : ( ينتخب نائب واحد عن كل ٧٥٠٠٠ من السكان ) .

حضره على ماهر بك — وضعت اللجنة الفرعية هذه النسبة ولا اعتراض عليها فقد لوحظ بالاستقراء أن هذه النسبة تزيد كلما نقص عدد السكان وتنفص كلما زاد عددهم . ففي أمريكا بدأت بواحد لكل ٣٠ ألفا ثم انتهت بواحد لكل ٢٠٠ ألف وإذا رجعنا الى البلاد التي يقرب عدد سكانها من عدد سكان مصر وجدنا أن النسبة فيها واحد لكل ٤٠ ألفا . والمقصود من هذا هو إيجاد العدد الكافي من الأكفاء وتمكين الطبقات المختلفة من التمثيل وإيجاد العدد الكافي لتكوين اللجان .

سعادة منصور يوسف باشا — أوافق على ماهر بك وأزيد على ما قاله أن مركز مصر الحالي يحتاج الى مجلس نيابي واسع يجمع بين أعضائه العدد الكافي من الأكفاء ولقد رفع شرط الضريبة للاكثار من المتعلمين وهذا

لا يتفق مع النسبة التي قررتها اللجنة الفرعية . والرغبة العالمة الآن هي أن تكون النسبة واحدا الى خمسين ألفا وكلما زاد أعضاء المجلس كلما قلت الموازنة وامتدت الضغائن التي يخشاها سعادة المحافظ وتوفر في المجلس أهل الكفاية . سعادة حافظ حسن باشا — بحث الموضوع باعتبار النسبة التي قررتها اللجنة الفرعية بحسب الاحصاء الأخير لسكان القطر فوجدت أن عدد مجلس النواب سيكون ١٥٨ عضوا وقد كان الانتخاب للجمعية التشريعية بنسبة واحدة الى ٢٠٠ ألف والبلاد التي كان عدد سكانها أقل من هذا العدد كدمياط والسويس كان يسمح لها بانتخاب نائب عنها وجرت العادة أن بعض المديرية عندما كانت تقسم الى دوائر انتخاب بنسبة ٢٠٠ ألف فما تبقى يكون دائرة اذا زاد على النصف فاذا اتبنا هذه الطريقة ووضعنا لها نصوصا خاصة في قانوننا كما اقترح يزيد عدد الأعضاء أيضا عشرة فيكون المجلس الجديد من ١٦٨ عضوا وهذا عدد كبير مانع من حسن النظام ويدعو الى كثرة الكلام في المجلس والى مناقشات طويلة لا فائدة منها وهذه المناقشات ستكون بين أعضاء لا يجانس بينهم لانه كلما زادت دوائر الانتخاب كلما صادف الانتخاب أهل القرى لانهم هم أقرب اتصالا من غيرهم بالناخبين وأقربهم الى قهتهم . وبالعكس كلما قل العدد كلما أمكن انتخاب عدد كبير من أهل الرأي الذين يقدرن الواجب ويشعرون بالمسؤولية فيراقبون أعمال الحكومة مراقبة فعالة . والمرغوب فيه هو أن يكون مجلس النواب من خلاصة الأمة . لهذا أقترح جعل النسبة واحدا الى مائة ألف .

سعادة طهني فهمي باشا — أرى أن نسبة واحد الى ٧٥ ألفا وافية بالغرض لانه كلما كان العدد قليلا كلما أمكن درس المسائل درسا وافيا ويمكن فيما بعد عندما ينتشر التعليم تعديل النسبة وجعلها واحدا لكل ٥٠ ألفا . أما النسبة التي يقترحها حافظ حسن باشا فبالنظر فيها .

حضره عبد اللطيف المكياني بك — أقترح أن تكون النسبة واحدا الى ٥٠ ألفا لأنني أرى أن ١٦٨ نائبا عن القطر طبقا لما أبداه سعادة حافظ حسن باشا قليل جدا وقد كنت أتوقع أن النسبة التي قررتها اللجنة الفرعية تجعل المجلس مكونا من ١٨٠ عضوا .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — نحن نبنى أحكامنا الآن على فروض وتقديرات يجوز أن تختلف فيها الى ما لا نهاية والأفضل أن تعين عدد أعضاء المجلس الذى نراه مناسباً ثم نبنى عليه النسبة ،  
حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أقترح أن يكون مجلس النواب من مائتى عضو حتى يكون لنا هيئة عددها كاف لتكوين اللجان وللبحث فى مهام البلاد .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — النسبة التى جاءت فى تقرير اللجنة الفرعية تسمح بوجود هذا العدد تقريباً .

حضرة على ماهر بك — أنا لا أطلب عدداً معيناً لمجلس النواب بل يعمى أن أعرف النسبة التى ينبغى عليها العدد .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — اذن ما هى العلة التى تتوفر فى واحد الى ٥٠ ألفاً ولا تتوفر فى واحد الى ٧٥ ألفاً ؟

حضرة محمد على بك — أطلب مؤقتاً ابقاء النسبة التى قررتها اللجنة الفرعية وأقول مؤقتاً انه لا نزاع فى أن هذه النسبة لوحظ فيها عدد سكان القطر الآن ولرغوب فيه أن يكون فى مجلس النواب العدد الكاف للقيام بالأعمال المنوطة بالمجلس . فبعد ما قررنا النسبة واحداً الى ٧٥ ألفاً قيل أن واحداً الى مائة ألف قليلة جداً لأن مجلس النواب يجب أن يقسم الى لجان وقيل أن نسبة واحد الى ٥٠ ألفاً كبيرة جداً لأن بلادنا لم تعود الآن الأنظمة الدستورية وربما تكون الكثرة ضارة . أما العدد الذى اقترحه حافظ باشا فلا يكفى وإذا لوحظ أن الكسور ستحسب وان بعض البلاد الصغيرة تتمثل كما اقترح سعادة المحافظ وان الاقلية ربما تمثل وان بعض عواصم المديرية ستكون دوائر منفصلة فقد يصل عدد الأعضاء الى ٢٠٠ ، لهذا أطلب ابقاء النسبة على ما هى عليه . على أن هذا لا يمنع من إعادة النظر فى الامر فيما بعد .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — أرى أن تكون النسبة واحداً لكل خمسين ألفاً أولاً لأن هذا يكون حذاً مناسباً للدوائر التى أشار اليها محمد على بك ويحسن أن يكون الأساس هو المديرية لا المركز كما جرى عليه العمل فى الماضى . وثانياً لأن الانتخابات ستكون محصورة فى عنصر معين فان لم توسع

في الانتخابات تغلب العنصر القديم وفاز في الانتخابات .

فضيلة الشيخ نجيت — أوافق حسن عبد الرازق باشا وأقترح زيادة على ما قاله أن كل مركز يزيد على خمسين ألفا بمقدار النصف يكون له الحق في نائب آخر وكل مركز ينقص عدد سكانه عن خمسين ألفا يكون له الحق في انتخاب نائب عنه . أن الغرض هو تمثيل الأمة والأفضل الزيادة في النواب لا النقص ولا خوف من تشعب الآراء بالكثرة لأن المادة جرت على تقسيم المجلس الى لجان تفحص المسائل في دائرة ضيقة وتقدم تقريراً عنها للجلس . حضرة زكريا نامق بك — ان زيادة الأعضاء ستقلل من حدة الانتخابات التي ستكون شديدة على ما أتوقع ولا ضرر من الكثرة فان المجالس يتولى المناقشة فيها عادة عدد قليل من النواب .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — الخلاف بين الأرقام خلاف تقديري وليس لأى رقم من الأرقام المعروضة قيمة ذاتية وحد الخلاف هو معرفة عدد الاعضاء المطلوبين للجلس . وأكبر دليل على ذلك أن النسبة ليست واحدة في كل البلاد فان البلاد الصغيرة عدد السكان تختار نسبة أصغر ليكون عدد النواب أكبر في حين أن البلاد كبيرة عدد السكان تختار نسبة أكبر ليكون عدد النواب أصغر . والواقع أنه في كل بلد يبحث أولاً في كم عضواً يطلب أن يكونوا في المجلس لحسن القيام بأعماله ثم يبنى على هذا العدد نسبة الانتخاب . وقد قدرنا العدد المطلوب عندنا بمائة وثمانين فاذا عملنا حساباً للكسور فقد نصل الى مائتين . أما اذا أخذنا بنسبة واخذ الى ٥٠ ألفا فنصل الى ٣٠٠ ، يريد حسن باشا أن نجدد وأن ندخل عناصر جديدة في المجلس وأنا أؤكد له أن نوع المنتخبين سيكون هو هو بعينه مع تفاوت بين درجة الوجاهة . والمادات الباقية الى الآن لا يمكن أن تعطينا الا طبقة من الطبقات السابقة لأن بين حاضرتنا وماضيتنا صلة لا يصح أن تجاهلها وليس من المتصور أن يكون قد حدث في الأربع السنين الاخيرة انقلاب عام في الاخلاق أما فكرة التسهيل لادخال المتعلمين فلا تفيد ما داموا ليس لهم جاه خاص في بلادهم والمسألة بعد ذلك مسألة مسئولية فان كل عضو من أعضاء الهيئة الجديدة يجب أن يشعر بثقل المسئولية الملقاة على عاتقه وكلما كان العدد أقل

كانت المسئولية أظهر . أما اذا كثر العدد شاعت المسئولية بدرجة تقضى عليها ويجب أن نعمل على أن يكون احساس كل عضو بمسئوليته الخاصة في كل مداولة احساسا شديدا جدا

سعادة اسماعيل أباطه ياشا — دلتنى خبرتى الماضية أنه كلما قل عدد النواب كلما صلح المجلس ، قد يقال أن الأمية كانت فيما مضى متسلطة على الأمة والآن انتشر العلم ، نعم انتشر العلم ولكن في عواصم الأقاليم وفي المدن ولكن في القرى لا تزال الحال على ما كانت عليه وليس من العدالة أن مدينة القاهرة تمثل في المجلس بنفس العدد الذى تمثل به مديرية الشرقية مثلا مع التفاوت في التعليم بين الـاثنتين . لهذا أقترح وضع نسبة خاصة للبنادر ولعواصم المديريات . وعلى كل حال فاقى لا أرى فائدة من كثرة العدد ويهمنى وجود الاكفاء .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — هذه الفكرة وجعية ولكن الفوارق بين المدن والأرياف الآن ليست ظاهرة أو قوية بحيث يستدعى هذا التفريق ولكن ربما نصل اليه قريبا .

حضرة الياس عوض بك — ان الأمة كلها لها حق التمثيل وكل منطقة لها عقلية وأفكار ويجب أن تمثل . لهذا أطلب أن تكون النسبة واحدا الى ٥ ألفا فنفسح المجال للفكرين ونسترضى جميع الطبقات ونكون قد أجبنا رغبة البلاد .

حضرة ابراهيم الملباوى بك — أؤيد قرار اللجنة الفرعية وأطلب أن تكون النسبة واحدا لكل ٧٥ ألفا . نحن الآن تتدرج في حياتنا الدستورية ومتصلون بتاريخنا الماضى والواقع أن نهضتنا السياسية اقتضت الى الآن على النفور من الحكم الأجنبي وهذا شعور يستوى فيه العالم والجاهل والنقى والفقير . أما النهضة الحقيقية فلم توجد بعد وسيتولى أمرها هذا المجلس الجديد الذى نضع اليوم أساسه فهو الذى سيتولى قيادة الأمة الى الخير وأخشى ونحن داخلون على تجربة سعيدة وخطيرة في آن واحد أن نكثر من عدد النواب فنفسح المجال لعدى الكفاءة فنكون قد عرضنا أعمالنا للخطر . ان الجملاء في بلادنا أكثر عدداً من المتعلمين فكما أفسحنا المجال زادت نسبة

الجهلاء، فضلا عن ذلك فإن كثرة العدد تطيل المناقشة وتعطل الأعمال ،  
قالوا ان التقسيم الى لجان يوضح المسائل ويقل المناقشة ولكن عمل اللجان  
تخصيري والمجلس هو الذى سيبت فيه .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء ،

تقرر بالاغلبية بقاء النص على أصله ،

وفي صفحة ٨٧ من مجموعة المحاضر :

حضرة توفيق دوس بك — أقترح تعديل المادة ٨ وأطلب أن يكون

لكل ٥٠ ألفا من السكان نائب في المجلس ،

سعادة يوسف قطاوى باشا — كنت من الموافقين على أن يكون لكل

٧٥ ألفا من السكان نائب واحد ولكن تبين لي فيما بعد أن هذه النسبة

ضعيفة فانه على مقتضاها يكون مجلس النواب مكونا من ١٦٨ عضوا وهذا

قليل فلو رفعتها وجعلنا لكل ٥٠ ألفا نائبا كان عندنا ٢٥٠ عضوا أما لو

جعلنا النسبة واحدا لكل ٦٠ ألفا فيكون عندنا ٢١٠ وأنا أوافق على جعلها

واحدا لكل ٥٠ ألفا ليكون التمثيل كاملا .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — ليست المسألة مسألة تمثيل لانه يمكن أن

يقال إن التمثيل موجود بأى نسبة كانت والواجب هو أن تنظر الى درجة

اللياقة في الوقوف عند نسبة معينة وأن نراعى في ذلك درجة التعليم عندنا

وأظن أن النسبة الأصلية كافية نظرا لانتشار الأمية في مصر .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — كثرة النواب موجهة لتعطيل الأعمال .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أطلب أن يكون لكل ٦٠ ألفا من

السكان نائب في المجلس . المسألة مسألة تمثيل في الواقع لأن النسبة ان كانت

ضعيفة كان التمثيل ضعيفا ولا يليق أن نعتبر أن ١٥٠ أو ١٦٠ عضوا في المجلس

يمثلون أمة من ١٣ مليوناً من النفوس .

حضرة محمود أبو النصر بك — أوافق على ما يقترحه حضرة المكباتى بك

وأزيد على ما يقول أننا بذلك نفسح المجال للدوى الكفاهات الذين قد يفوتهم

الحظ في الانتخاب .

حضرة توفيق دوس بك — جعل النسبة واحدا لكل ٥٠ ألفا يفسح

المجال لنزوى الكفاءات لأن الأعيان ستكون لهم مراكز مضمونة في المجلس نظراً لما لهم من الجاه في البلاد وسيزاحمون المتعلمين فكلما زاد العدد كان لهؤلاء حظ أوفر .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر أن يكون لكل ٦٠ ألفاً من السكان نائب في المجلس .

حضرة محمود أبو النصر بك — أطلب أن تعدل المادة ١٣ وأن يباح لكل من يرشح نفسه للانتخاب أن يتقدم في دائرتين على الأكثر . لأنه قد يتصادف أن أنصار المرشح للانتخاب في المركز الواحد لا يكونون في دائرة واحدة بل موزعين على دوائر المركز الواحد إن كان له عدة دوائر فقصر الترشيح على دائرة واحدة يجعل النجاح غير محقق وفي هذا من الضرر ما فيه . يقولون إن التجربة السياسية غير مباحة وأنا لا أرى أى ضرر من أن يلجأ إليها في الانتخاب في سبيل الخدمة العامة . القاعدة الأصلية مأخوذة عن فرنسا وقد وضعت هناك لمة خاصة معروفة وهي أن الجنرال بولانجيه رشح نفسه في خمسين دائرة لينال الإجماع وليستطيع بما يكتسبه من السلطة أن يقلب نظام المملكة فوضعت هذه القاعدة بناء على اقتراح النائب « واللون » ولكن نفس المقترح عدل عنها لأنها تحرم النائب الكفء من الوصول إلى البرلمان وبالرغم من ذلك بقيت هناك على أصلها .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — اقتراحك يكون مقبولاً لو قصرته على المديرية الواحدة وعلى دائرتين متجاورتين فيها .

حضرة محمود أبو النصر بك — أعدله واشترط أن يكون في المديرية الواحدة .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — اشتراط الجوار في الدائرتين هو الذي يزيل الضرر الذي نخشاه .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — هذه مقامرة سياسية وتجربة يجب منعها والأولى أن نجعل الترشيح في دائرة واحدة في أى جهة من القطر لأن النائب الكفء يجد من يرشحه في أى دائرة .

فضيلة الشيخ بجيت — قانون الجمعية التشريعية يبيح الترشيح في أكثر



من دائرة واحدة فلا معنى لأن تضيق الحكم الآن لأننا نسعى إلى إطلاق الحرية ورفع القيود . لهذا أطلب أن يؤخذ بما هو مقرر في قانون الجمعية التشريعية .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر اباحة الترشيح في دائرتين في المديرية أو المحافظة الواحدة وعدم اشتراط الجواز .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — أطلب أن ينص على أن لكل شخص أن يغير موطنه السامى قبل عملية الانتخاب بثان وأربعين ساعة .  
حضرة عبد الحميد بدوى بك — يحسن أن تترك هذا للجنة الانتخاب .  
( موافقة عامة ) .

وفي صفحة ١٣٧ من مجموعة المحاضر :

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب وباعتبار نائب واحد لكل ستين ألفا من أهالى كل مديرية أو محافظة . وكل مديرية أو محافظة تبقى فيها زيادة تبلغ ثلاثين ألفا تزداد نائباً . والمديريات والمحافظات التى لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا يكون لكل منها نائب .

فقرر تأجيل البحث فيها الى وقت نظر مشروع قانون الانتخاب .

وفي صفحة ١٨٧ من مجموعة المحاضر :

حضرة عبد العزيز فهمى بك — والآن أعود الى المادة الاولى من فرع مجلس النواب وأقترح للتوفيق بين حكمها وما تقرر بقانون الانتخاب أن تضاف اليها الفقرة الآتية : ( والقانون ينظم كيفية تمثيل المحافظات التى ينقص عدد أهاليها عن ثلاثين ألفا . وله أن يعتبر عواصم المديريات التى يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفا فأكثر وحدة انتخابية مستقلة وأن يضع فى هذه الحالة ما يناسب من الأحكام ) وذلك بعد حذف الاضافة التى تقررت بالأمس وهى ( فإذا لم يبلغ عدد أهالى محافظة ثلاثين ألفا ضمت فيما يختص بالانتخاب الى أقرب جهة بحسب ما يقرره قانون الانتخاب ) وأن تحذف كذلك كلمة ( والمديريات )

من العبارة الأخيرة من المادة لأنه لا توجد مديرية لا يبلغ عدد سكانها  
ستين ألفا .

فوافقت الهيئة على ذلك

مادة ٨٥ - يشترط في النائب زيادة على الشروط المقررة في قانونه الانتخاب أنه يكونه بالغا

من السن ثلاثين سنة على الأقل بحساب التقويم المبيدوى .

مادة ٨٦ - مرة حضور النائب خمس سنوات .

التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٢ من مجموعة المحاضر .

دولة الرئيس - تنتظر في شروط العضوية لمجلس النواب مبتدئين بالسن .

حضر تاحمد على بك والمنزلاوى بك - ليكن عمر العضو ٣٠ سنة

على الأقل .

المادة ٥١ ، ٥٠ من دستور بلجيكا	المادة ٨٥ ، ٨٦ تأملهما
والمادة ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ من دستور الماغرك	
والمادة ١٠ ، ١١ من دستور تشيكوسلوفاكيا	
والمادة ٦ ، ١٥ من قانون فرنسا النظامى الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٥	
والمادة ٤٢ من دستور إيطاليا	
والمادة ٣٩ من دستور استونيا	
والمادة ١٣ من دستور بروسيا	

رأت لجنة وضع المبادئ العامة للمستور أن تقتط في النائب أن يكون بالغا من السن ثلاثين سنة على الأقل - وكان هذا الشرط  
موضع بحث وجدل في اللجنة فقد اتروح أن يكون السن ثلثا وعشرين سنة كما اقترح أن يكون ثلثا وثلاثين سنة - وكان أصحاب  
الرأى الأول يؤيدون رأيهم بأن المادة والعشرين هي سن العضوية للبرلمان وأن الأمم الأخرى كلها لم تر محلا لاشتراط  
أكثر من خمس وعشرين سنة وأن الحياة السياسية أثبتت أن أشخاصا لم يبلغوا هذا السن قادوا الأمم وكانوا فيها عوامل تدمر ونجاح .  
وأبد أصحاب الرأى الثانى رأيهم بأن الحياة البرقية تنلب فيها الماطفة إلى ما بعد الخامسة والعشرين . وإن مركز البلاد السياسى من  
الثقة والمخاطرة بحيث يحتاج إلى الأمانة وظلزل الروية وقد رأت اللجنة أن الجعيج الذى تدمر بها أنصار الخمس والعشرين سنة مع صحبها  
لا تصلح لمصر لأن الأشخاص الذين يحسنون تقدير مصالح البلاد في هذا السن نواذر لا يبنى عليهم حكم . وأن تربية الأوربيين السياسية  
الطويلة وانتشار الآراء الاجتماعية بينهم وتمكنهم جيدا من الاطلاع على كل ما يكتب وتكوينهم مبادئ خاصة لأههم كل ذلك من شأنه  
أن المتقدم للانتخاب حتى من كان في الخامسة والعشرين له آراء خاصة به أو مشاركة في تقدير الصالح العام وقدره على الدفاع عن تلك  
الآراء . أما في مصر فالأمر مختلف ويجب أن يبنى القانون بعضى من حاية التأخيرين في اختيارهم حتى لا يقع الاختيار على غير ذى رأى =

حضرة دوس بك — أرى أن يكون ٣٥ سنة .

حضرة ماهر بك — ٢٥ سنة .

تقرر بالأغلبية أن يكون عمر العضو ٣٠ سنة على الأقل .

دولة الرئيس — وهل يجب أن يشترط أن يكون العضو من يدفعون مالا عن عقار أو غيره .

حضرة علي ماهر بك — النيابة حق لا امتياز لذلك لا أوافق على اشتراط المال .

حضرة محمد علي بك — لا يشترط المال بالنسبة للحاصلين على شهادة عالية .  
فضيلة الشيخ بجيت — أرى اشتراط دفع مال قليل على غير الحاصلين على شهادة عالية واعفاء هؤلاء من اشتراط دفع أى ضريبة .

حضرة المنزلاوى بك — أرى الأخذ بأحكام القانون النظامى الحالى .

حضرة المكباتى بك — يعنى من شرط دفع المال حامل الشهادة العالية .

حضرة عبد الحميد مصطفى بك — يعنى من شرط المال الحاصلون على شهادة عالية مضى عليها خمس سنين .

أخذت الآراء أولا على اشتراط دفع المال فتقرر بالأغلبية اشتراط دفع المال ثم تقرر بالأغلبية اعفاء الحاصلين على شهادة عالية مضى عليها خمس سنين من شرط دفع المال .

دولة الرئيس — هل ترون النص على وجوب معرفة القراءة والكتابة .

---

نتائج . أما من الخاصة والتالين فقد روى أنها تحرم طبقات كثيرة في مقدورها أن تخدم للبلد خدمات جليلة . فذلك أخذت اللجنة بين التالين حدا أدنى لجواز النيابة .

ونسب الدستور على أن مدة العضوية في مجلس النواب خمس سنوات ولم يجعلها عشر سنوات كمجلس الشيوخ حتى لا تنقطع صلة البلاد بالبلد النيابة والقرع بعض أعضاء اللجنة العامة جعلها أقل من ذلك ولكن اللجنة رفضت هذا الاقتراح لما يفتأ من تكرار الحركة الانتخابية من نزاع واضطراب وتعطيل للصالح مما لا يحسن منه تكرارها الاكل أمد طويل . كما رأيت أن لا تكون الفترة أكثر من ذلك حتى لا يفقد الشعب كل رقابة على مثليه — ولتوقيت الضيق حسنة أخرى هي حرس النواب على احترام ارادة الأمة والعمل على خدمتها رغبة في الاحتفاظ بمقاعد في الانتخابات التالية .

ويلاحظ أن مجلس النواب المصرى — منذ بدء الحياة النيابة الى اليوم — لم يتم فصلا تفرعيا بأكمله .

وإذا رجعنا لفسائير الأجنبية وجدنا أن سن عضو مجلس النواب الفرنسى يجب أن لا تقل عن ٢٥ سنة ومدة العضوية أربعة سنوات وسن عضو مجلس النواب البلجيكي ٢٥ سنة على الأقل ومدة العضوية أربعة سنوات وسن عضو مجلس النواب الايطالى ٣٠ سنة على الأقل ومدة العضوية خمسة سنوات .

جملة أعضاء — يجب النص على أن يحسن العضو القراءة والكتابة .  
حضرة بدوى بك — أرى عدم لياقة النص على شرط معرفة القراءة  
والكتابة لأنه لا يعقل أن المجلس يقر عضواً يجهلها .  
أخذت الآراء فقرر بالأغلبية النص على أن يحسن النائب القراءة  
والكتابة .

وفي صفحة ٤٨ من مجموعة المحاضر :

دولة الرئيس — سبق أن قررنا المدة التشريعية لمجلس الشيوخ وحددناها  
بـعشر سنوات ولم نذكر المدة التشريعية لمجلس النواب الا عرضاً وأرى  
تجديدها بخمس سنين .  
( موافقة عامة ) .

الجزء العام لوضع الدستور : صفحة ١٥ من مجموعة المحاضر  
تلى القرار الخامس وهو ( مدة العضوية بمجلس النواب خمس سنين ) .  
حضرة الياس عوض بك — اقترح أن تجعل المدة الثابتة أربع سنين  
فقط كما في فرنسا .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — اقترح حضرة الياس بك عوض  
في محله لأننا في حالتنا الأولى وهى حالة التكوين سيكون للعواطف مجال كبير  
في الانتخابات فيحسن أن تكون مدة النيابة قصيرة حتى يمكن تجديد مجلس  
النواب تبعاً لحالة تطور البلاد وتقدم الأفكار .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — نحن نريد أن يتمرن رجالنا على الأعمال  
السياسية وليست الخمس السنين في ذلك بالشئ الكثير واقترح بقاء المدة  
كما هى .

سعادة حافظ حسن باشا — علمتنا التجارب انه كلما قامت بالبلاد حركة  
انتخاب ترتب عليها ضعائن وأحقاد وأرى اننا أحوج ما نكون في الدور  
الأول من عهدنا الجديد الى الراحة والطمأنينة فاذا جعل الانتخاب كل أربع  
سنين خشي أن تستمر الأحقاد والعداوات بتجدد الانتخابات في قررات  
قصيرة فضلاً عن جواز حل المجلس في بحر المدة الثابتة وقد علمت بالخبرة  
أن هناك ارتباطاً كبيراً بين الأمن العام وحركات الانتخاب .

سعادة صالح للموم باشا — أضمر رأى الى حضرة الياس عوض بك أما ما قاله سعادة حافظ باشا حسن فأجيب عنه بأننى لم ألاحظ أن الانتخابات أدت الى أحقاد وعداوات كما يقول .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء ،

تقرر بالأغلبية ابقاء مدة الخمس السنين ،

وفي صفحة ٢٠ من مجموعة المحاضر :

تلى القرار التاسع من القواعد التى قررتها لجنة المبادئ العامة ونصه :  
تكون سن النائب ثلاثين سنة على الأقل .

حضرة على ماهر بك — يخيل للبعض عند ما يراد جعل السن الأدنى خمسا وعشرين سنة أن أغلب أعضاء مجلس النواب أو كلهم وعدهم مائتان سيكونون فى سن الخامسة والعشرين وهذا غير الواقع . فسيكون عدد من سنهم خمس وعشرون قليلا . والحكمة التى تقتضى ضرورة وجود هؤلاء النواب انا قادمون على عصر يحتاج الى جانب أئمة الشيوخ وتجاربهم انقطاع الشباب بغية تحقيق آماله الكبار ، وليس فى مقدور أحد أن يجرم ما اذا كانت الحقيقة فى جانب الشبية أو فى الجانب الآخر وهى قد تكون أغلب الأمر بين الاثنين ، أضف الى ذلك جواز أن يكون الانسان قاضيا فى الخامسة والعشرين ومستشارا بمحكمة الاستئناف فى الثامنة والعشرين ، وقد تقررت سن الثلاثين لعضوية الشيوخ لا النواب فى أمريكا ويكفى أن يبلغ الانسان خمسا وثلاثين سنة ليكون رئيسا للجمهورية — أما الخامسة والعشرون فمن أخذ به معظم الأمم لمجلس النواب .

وتاريخ مصر الدستورى يؤيد هذا الطلب ، فقد كانت سن الخامسة والعشرين هى المقرر فى قانون سنة ٦٦ وسنة ٨٢ مع أن القانونين كانا يضمنان على وجود هيئة تشريعية واحدة ، فليس يصح لنا أن نعدل عنه بعد ما أخذنا بمبدأ تأليف مجلس الشيوخ الى جانب مجلس النواب ويسمح لى أخيرا بأن أقول أنه بعد الاعمال العظيمة تقرر الأمم لعامة أفرادها ميزات خاصة على سبيل المكافأة لما حصل اذ أباحت الدول بعد الحرب للجند الذين سنهم تسع عشرة سنة أن يتنخبوا مع أن السن القانونية للتأخب الحادية والعشرون

فليس بدعا أن نقر لشبائنا من بلغوا الخامسة والعشرين بحق العضوية في مجلس النواب وقد شاركوا في حركة البلاد من سنة ١٩١٨ الى يومنا الحاضر مساعدة حسن عبد الرازق باشا — أميل الى سن الثامنة والعشرين . فقد كانت نظمنا القديمة تقرر الثلاثين سنًا للنيابة . وبين الثلاثين والخامسة والعشرين مدى واسع . فالثامنة والعشرون توفيق بين جميع الآراء .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أطلب بقاء النص على حاله . واني أرى أن عبارة حضرة على ماهر بك أقرب إلى الزخرف ، فهو لم يطلب سن الخامسة والعشرين لذاتها بل لفرض آخر هو مكافأة الشبان الذين قاموا بالحركة . وتلك الملاحظة التي جاءت آخر ملاحظاته هي خلاصتها ومقصودها إذ لو صح أن تكون سن القاضي خمسًا وعشرين سنة فالشارع الذي يضع القوانين للقاضي يجب أن تكون سنه ثلاثين سنة . أضف إلى ذلك ملاحظة عمله . فالطالب عندنا يتخرج وسنه ٢٢ أو ٢٣ سنة . وفي المستقبل ستراد سنو الدراسة فلا يتخرج قبل الرابعة والعشرين . فإذا أراد أن يشتغل محاميا قضى ثلاث سنوات أو خمسًا تحت التمرين ولا يصح يومئذ أن يكون قاضيا قبل الثلاثين خصوصا متى تقرر عدم قابلية القضاة لل عزل أو النقل . فسن الثلاثين هي إذن أقل سن يمكن تقررها .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء

قررت الهيئة بالأغلبية بقاء النص .

وفي صفحة ١٣٧ من مجموعة المحاضر :

نليت المادة الثانية وهذا نصها :

يشترط في النائب أن يكون بالغًا من السن ثلاثين سنة على الأقل وأن يحسن القراءة والكتابة .

حضرة الشيخ خيرت راضي بك — أرى أن يقصر الشرط الثاني على احسان القراءة دون الكتابة .

تقرر بالأغلبية بقاء النص على أصله .

ثم تلى النص الآتي :

« مدة عضوية النائب خمس سنوات ، ووافقت عليه الهيئة .

مادة ٨٧ — يتخـب مجلس النواب رئيساً ووكيلين سنوياً في أول كل دور انعقاد عادي .  
ورئيس المجلس ووكباره يجوز إعادة انتخابهم .

## الآعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

لجنة وضع المبادئ العامة للرستور : صفحة ٤٥ في مجموعة المحاضر .  
دولة الرئيس — يتخـب مجلس النواب في ابتداء نيابته رئيساً له ووكيلين  
من بين أعضائه .  
موافقة عامة .

اللجنة العامة لوضع الرستور : صفحة ٣١ من مجموعة المحاضر

للادة ٣٧ من دستور بلجيكا وللادة ٤٣ من دستور إيطاليا وللادة ٥٩ من دستور النمسا وللادة ٣٥ من دستور لوكسمبورجيا وللادة ١٨ من دستور بروسيا	} السادة (٨٧) تناولها
--	-----------------------

رأت اللجنة العامة في بادئ الأمر أن يتخـب مجلس النواب في ابتداء مدة نيابته رئيساً له ووكيلين من أعضائه — وهنا التزم  
بعض بأن يتخـب الرئيس والوكيلان لمدة التشريعية كلها . ولكن الرأي استمر أخيراً أن يكون انتخاب الرئيس والوكيلين سنوياً  
وفي أول كل دور انعقاد عادي — لأن رئاسة المجلس خرف يجب أن يتناوبه الأعضاء لا أن يصر في واحد مدة خمس سنوات .  
وقد جرت المادة في مبدأ كل دورة — وقبل انتخاب الرئيس — أن يرأس الجلسة أكبر الأعضاء سناً لحين انتخاب الرئيس .  
وفي إنجلترا يتخـب رئيس مجلس العموم House of Commons لدى الفصل التشريعي كله . وقد جرت المادة على تحديد انتخابه  
ولو تغير أغلبية المجلس — لأنه معتبر حكماً أكثر منه رئيساً — وهو لا يبقى رأيه في المناقشات إلا إذا تساوت الأصوات فيرجع السكته .  
كما أن قرارات الرئيس في مسائل حفظ النظام خاتمة أي أنها لا تحتاج لتفادها إلى موافقة المجلس .  
وإذا تتيب الرئيس حل عله Chairman of Committee ورئيس مجلس النواب في فرنسا يأتي في المركز الثالث بعد رئيس  
الجمهورية ورئيس مجلس الشيوخ .

وقد منحت المادة ٥ من القانون الصادر في ٢٢ يولييه سنة ١٨٧٩ لرئيس كل مجلس سلطة طلب القوة للسلطة وكل الهوات التي  
يراهما لازمة لحفظ النظام .

( ديجي جزء رابع صفحة ٢٦٨ ) .

وللرئيس فوق ذلك سلطات أخرى يضفا قد نمت عليه اللاحقة والبعض الآخر جرى به العرف .  
فهو الذي يدير المناقشات ويطلق الرسائل ومشروعات القوانين المرسلة من الحكومة أو من الأعضاء — وكذلك الاقتراحات  
والرغبات والأسئلة والاستجوابات وهو الذي يحكم باسم المجلس ويحلله وهو الذي يمت إلى الهيئات والادول صيحات المجلس وهو  
الذي يرسل باسم المجلس رسائل التهنئة مشاركة أحد البهان في حزنها فقد أحد عظمائها وهو الذي يبلغ المجلس بأ وفاة مواطن عظيم  
وهو الذي يتولى تأيين هذا للواطن باسم المجلس .

تلى القرار التاسع والعشرون وهذا نصه :

ينتخب مجلس النواب في ابتداء مدة نيابته رئيسا له ووكيلين من أعضائه .  
معالي رفعت باشا — ينص كثير من الدساتير على أن يكون انتخاب  
الرئيس والوكلاء في مبدأ كل دور عاды أى سنويا فهل النص المعروض علينا  
يقضى بذلك ؟ أو بأن يبقى الرئيس والوكيلان في مراكزهم طول المدة  
التشريعية أى خمس سنين ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك — يقضى النص المعروض بأن ينتخب  
الرئيس والوكيلان للمدة التشريعية كلها .  
معالي رفعت باشا — أفضل أن يكون الانتخاب سنويا لأن رئاسة  
المجلس شرف يجب أن يتناوبه الأعضاء لا أن يحصر في واحد مدة  
خمس سنوات .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — ربما كان ذلك في المستقبل أما في الابتداء  
فالأفضل لمصلحة العمل أن تطول المدة لتزداد خبرة الرئيس والوكلاء بالأعمال  
وقد يكون في تجديد الانتخاب سنويا في بدء عهدنا الدستوري مزاحمة ضارة .  
حضرة الياس عوض بك — أرى أن يجدد الانتخاب سنويا في أول دور  
الانعقاد العاды لتجدد ثقة الأعضاء بالرئيس والوكيلين أما من لم يحصل على  
تلك الثقة فلا يكون أهلا للبقاء في مركزه .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — في المجالس النيابية الأوروبية وعلى  
الأخص في فرنسا ينتخب في أول كل دور عاды الرئيس والوكيلان والسكرتير  
العالم لذلك أرى الأخذ بهذا المبدأ في دستورنا .

قد يكون في بقاء الرئيس والوكيلين في مراكزهم طول المدة التشريعية  
قائمة هي التعود على أعمال الرئاسة ولكننا في أول عهدنا الدستوري في حاجة  
لأن تتجدد الثقة سنويا بمن يتولون الرئاسة .

سعادة قليبى فهمى باشا — أوافق سعادة حسن عبد الرازق باشا وحضرة  
الياس بك على وجوب انتخاب الرئيس والوكيلين في أول كل دور عاды أما  
السكرتير فينتخب لمدة خمس سنوات .

حضر حضراتنا على المنزلاوى بك وعبد الحميد بدوى بك .



حضرة على ماهر بك — أوافق على انتخاب الرئيس والوكيلين سنويا ولا أجد في ذلك صعوبة ما اذ عملية الانتخاب تقع داخل المجلس ولا تستغرق من وقته الا زمنا يسيرا ونحن في أول عهدنا بالدستور أشد احتياجا لتجربة النواب الذين يصلحون للرياسة . أما بقاء الرئيس والوكيلين في مراكزهم طول المدة التشريعية فلا يتفق مع الروح الدستورية لأن الأغلبية قد تتحول من حزب لحزب ورئيس المجلس يكون عادة من حزب الأغلبية .

حضرة محمد علي بك — أوافق حضرة على ماهر بك .

حضرة الياس عوض بك — ليس من المحتم أن ينتخب رئيس المجلس من حزب الأغلبية بل ينتخب الرؤساء عادة من الأشخاص الذين لهم شخصية بارزة تجعلهم محل ثقة جميع الأحزاب . فيكرر في الغالب انتخاب الشخص الواحد منهم للرياسة عدة مرات . لذلك أقترح وجوب جعل الانتخاب سنويا وأن ينص على جواز تجديد الانتخاب .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية أن يكون انتخاب الرئيس والوكيلين سنويا وفي أول كل دور انعقاد عادي ويجوز تجديد انتخابهم .

حضرة على ماهر بك — أقترح عند حل مجلس النواب أن يبقى الرئيس والوكيلان في مراكزهم الى أن ينتخب المجلس الجديد .  
تقرر تأجيل النظر في ذلك .

وفي صفحة ١٣٧ من مجموعة المحاضر : تلى المبدأ التالي :

« ينتخب مجلس النواب رئيسا ووكيلين سنويا في أول كل دور انعقاد عادي ورئيس المجلس ووكيلاه يجوز إعادة انتخابهم » .

مادة ٨٨ — إذا حل مجلس النواب في أمر فهو يجوز حل المجلس الجديد منه أبعد ذلك اليوم

مادة ٨٩ — أوامر الصادر بحل مجلس النواب يجب أنه يشتمل على دعوة المندوبين لاجتماع

انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لقوام الانتخاب .

## التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٣٤ من مجموعة المحاضر .

دولة الرئيس — سبق عند الكلام على سلطة الملك أن قررنا أن له حق

حل مجلس النواب وقد خيل الى أن بين حضراتكم من يريد المناقشة في هذا الموضوع .

للدة ٥	من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥
واللدة ٧١	من دستور بلجيكا
واللدة ٩	من دستور إيطاليا
واللدة ١٥	من دستور بروسييا
واللدة ١٣٧	من دستور بلقاريا

صرح حق الحل في المسانير الموازنة بين السلطين التشريعية والتنفيذية فاذا تعاضدت السلطة التشريعية واستبدت بالأمر فان السلطة التنفيذية وعلى رأسها الملك تلياً لاستعمال حق الحل .

وبما أن هذا الحق هو في الواقع رجوع الى الأمة لتسكينها في الخلاف الواقع بين السلطين . وبما أن هذا الحكم سيصدر من الهيئة صاحبة السيادة ومصدر كل السلطات فهو حكم نهائي لا يقبل التفسير . لذلك حرم الدستور حل المجلس الجديد لنفس الأمر الذي حل من أجله المجلس السابق .

ويعبرون عن ذلك بالفرنسية "dissolution sur dissolution ne vaut".

ولما كان حق الحل من أخطر الحقوق الدستورية التي منحها الدستور للسلطة التنفيذية فقد قيده بقيد آخر اذ نص على وجوب الاسراع الى دعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتنام الانتخاب حتى لا تستعمل الاداة التشريعية في البلاد .

وقد عدل دستور سنة ١٩٣٠ حكم هذه المادة فلم ينص على أن يكون موعد اجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتنام الانتخاب — كما مد فترة اجراء الانتخابات الى ثلاثة أشهر — وقد عالت المذكرة التفسيرية هذا التعديل بقولها « كذلك يرى أن ما اشترطته المادة ٨٩ من أن الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة ... الخ ليس له وجه راجع للقائمة . فان الناية من هذا الحكم هو تأكيد ضرورة اتصال الحياة النيابية ولا كانت الضرورات تقدر بقدرها — فلا شك انه يكفي في تأكيد هذا الاتصال ايجاب أن تجري الانتخابات في مدة يحدد أعضاها بحيث لا تكون فترة طويلة — ولكن ثلاثة أشهر مثلاً بدلا من شهرين — دون أن يشترط أن يشتمل أن يشتمل الأمر الصادر بالحل على دعوة للمندوبين — فقد يرى مرة أن يكون السبل على هذه الطريقة في حين يرى في مرات أخرى التمسك بزمن قبل الحكم على الوقت الذي يجب أن تجري فيه الانتخابات — وما دامت الانتخابات جارية حتماً وعلى أي حال في مدة عرف أعضاها بالدستور مصون والحياة النيابية متصلة . »

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أطلب ألا يكون للبلك حق حل المجلس الا بعد أخذ رأى مجلس الوزراء .

دولة الرئيس — سبق أن قررنا أن الملك انما يحكم بواسطة وزرائه .

حضرة المكباتى بك — الحكم قد يتسحب على حق التشريع فقط فهل يدخل فيه حق حل المجلس .

دولة الرئيس — نعم القاعدة عامة ويدخل فيها حق حل المجلس . وبهذه المناسبة أقترح أنه إذا حل مجلس النواب بسبب ما فلا يجوز حل المجلس الجديد لنفس السبب الذى حل من أجله المجلس الأول .  
( موافقة عامة ) .

دولة الرئيس — أقترح أيضا أن يحدد فى أمر الحل ميعاد لاجراء الانتخاب للمجلس الجديد .  
( موافقة عامة ) .

اللجنة العامة لموضع الدستور : صفحة ٢٣ من مجموعة المحاضر .

تلى القرار السادس عشر وهذا نصه :

إذا حل مجلس النواب لسبب ما فلا يجوز حل المجلس الجديد لنفس السبب الذى حل من أجله المجلس الأول .  
( موافقة عامة ) .

ثم تلى القرار السابع عشر وهذا نصه :

يحدد فى أمر الحل ميعاد لاجراء الانتخاب للمجلس الجديد .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — اقترح وجوب تحديد الميعاد بشهرين  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذه مسألة تفصيلية ستنتص عليها  
لجنة التحرير .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — وما المانع من النص على ذلك من الآن  
وتحديد الميعاد بشهرين ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذا ميعاد لا يمكن البت فيه قبل أن  
تضع لجنة الانتخاب قواعد الانتخاب ، على أن فى قانون الجمعية التشريعية  
نصا على جواز الحل واعادة الانتخاب فى ثلاثة أشهر . ولم تكن لدى حكومة

ذلك الوقت أية فكرة سياسية خاصة أملت عليها المثل أو اطالة الوقت .  
فيصح أن نأخذ بهذا الميعاد هنا لأنه قد بنى حتما على تقديرات فنية خاصة . فإن  
لم توافقوا على هذا الميعاد فأرجو أن توجهوا البت في الأمر حتى يتم البحث  
اللازم وتقرر قواعد الانتخاب واجراءاته .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية تحديد الميعاد الآن وأن يكون شهرين لاجراء الانتخابات.  
حضرة محمود أبو النصر بك — أرجو أن يضاف الى هذا وأن يعقد  
المجلس بعد تمام الانتخاب بعشرة أيام .

معالي رفعت باشا — الشهران حتى يعطى للحكومة لتشريع أثناءهما في  
الانتخابات . وقد يكون تمام الانتخاب بعد ذلك .  
عدة أصوات بعدم الموافقة .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — لكي يقال لانتمام الانتخاب يجب أن  
تكون أمامنا صورة واضحة لعملية الانتخاب وهذا ما لم نصل اليه بعد . لذلك  
لا يصح أن نحدد من الآن ميعادا فنحن تمام الانتخاب في شهرين بل نقرر  
ضرورة تحديد الميعاد من غير أن نعين أجله اليوم وذلك لأن عملية الانتخاب  
مرتبطة باجراءات لم نعالج بحثها بعد .

معالي طلعت باشا — يجب أن نصل حين وضع اجراءات الانتخابات  
الى طريقة تمكن المجلس النيابي من الاشتغال بعد شهرين .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — تبدأ اجراءات الانتخاب بوضع  
كشوف الانتخاب . فهل نهمل تحديد موعد الانتمام فنترك للحكومة أن تقف  
عند وضع الكشوف وترجيء باقي الاجراءات .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — يهمننا اذا وضعنا قاعدة أن تكون بمكنة  
التنفيذ فأرجو ترك هذه المسألة للجنة الدستور ما دمنا لا نملك الآن  
من المقدمات ما يسمح بتحديد الوقت تحديدا صحيحا .

حضرة علي المتزلاوي بك — تحديد المدة الآن مفيد للجنة الانتخاب اذ  
يمكنها من تنظيم الاجراءات تنظيما يتفق مع المدة التي تحدد .

سعادة حافظ حسن باشا — مسألة الانتخاب مسألة فنية للخبرة دخل فيها .

العادة أنه إذا توفي مندوب ناخب انتخب غيره أثناء السنة . لكن قد يجوز أن يحصل الحل أثناء عملية انتخاب المندوبين الناخبين التي تستغرق نحو خمسة عشر يوما . لذلك كان من الواجب حذف هذه المدة من الميعاد المقرر ثم يجرى بعد تشكيل دوائر الانتخاب والأشخاص الذين تولف الدوائر منهم . وهذا يستدعى مخاطبات مع المحاكم لتعيين رؤساء لدوائر الانتخاب ويستدعى شيئا من النظام يحتاج زمنا . لهذا أرى أن ميعاد الشهرين يكفي للبلد في عملية الانتخاب . ولكن الأتمام قد يستغرق زمنا طويلا ، ولذا أقترح أن يجعل الميعاد ثلاثة أشهر لاتمام الانتخاب بجميع أدوارها .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أرى أن نسترد في هذا الصدد بالقانون البلجيكي فقد حدد أربعين يوما للانتخاب ، وقرر اجتماع البرلمان عند تمام الستين .

سماحة السيد عبد الحميد البكرى — وأزيد على ذلك أن مثل هذا مدون في القانون الهولندي .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — الانتخاب في بلجيكا مباشر ، أما عندنا فهو لدرجتين . ولابد عند حل المجلس من حل نياية المندوبين الناخبين واجراء انتخابات جديدة بكل درجاتها ليكون الاتصال بالرأى العام تاما وحقيقيا فاذا استشهد حضرة عبد اللطيف المكباتى بك بما هو واقع في بلجيكا حيث الانتخاب مباشر ومع ذلك تقرر ستون يوما فيجب أن يكون الوقت عندنا أطول ، وكل ما أرجوه أن لا يبت في هذه المسألة قبل أن يستقر الرأى على اجراء الانتخاب وحتى نعرف المواعيد الزمنية التي تكون بين كل اجراء وآخر . أما الآن فيمكن البت فيما اذا كان الميعاد الواجب النص عليه هو ميعاد اجراء الانتخاب أو اتمامه ، أما التحديد فيترك للجنة التحرير .

حضرة على المنزلاوى بك — قد يتوهم السامع أن عملية الانتخاب درجتين صعبة مع أنها من أسهل الأمور ، إذ أنه متى وضعت سجلات الناخبين أمكن انتخاب المندوبين في ظرف ثمانية أيام وأصبحنا وحكمنا حكم الانتخاب المباشر . لذلك أرى وجوب تحديد ميعاد انعقاد المجلس الجديد الآن حتى تنقيد به لجنة الانتخاب .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — قلنا فى الماضى ان قانون الانتخاب معلق على قواعد الدستور ، ولكن يظهر أن بعض قواعد الدستور يجب أن تراعى فيه قواعد الانتخاب . وهذه المسألة التى تتكلم عنها دليل على ذلك ، ولذلك أرى لكى لا تتناقض مع أنفسنا أن يكتفى بذكر عبارة ( ويحدد ميعاد كذا لأنعام الانتخابات ) وتبقى تسمية الميعاد الى ما بعد انعام نصوص قانون الانتخاب .

حضرة على المنزلاوى بك — تقرر المدة الآن فإذا جد ما يوجب تغييرها نظرنا فيه .

معالي طلعت باشا — مسألة وجود المجلس الجديد بعد حل المجلس الثيانى مسألة هامة ويجب نهوها فى أقرب ما يمكن .

حضرة زكريا نامق بك — أرى أن يضاف ما يأتى : تم الانتخابات الجديدة فى شهرين ويكون الانعقاد فى العشرة الأيام التالية . معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر ما يأتى : يجب أن تم الانتخابات للمجلس الجديد فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وأن يعقد المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتنام الانتخاب .

وفى صفحة ١٣٧ من مجموعة المحاضر :

تليت المادة الآتية « اذا حل مجلس النواب فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر بل يكون قراره فيه نافذا » ووافقت عليها الهيئة .

ثم تليت المادة الآتية « الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المتدوين لاجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتنام الانتخاب .

معالي رفعت باشا — هل يؤخذ من هذا النص ان حل مجلس النواب لا يستلزم انتخاب متدوين جدد ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أى نعم هذا مقرر .  
( موافقة عامة ) .

حضرة على المتزلاوى بك — هذه المادة تحدد ميعادا لاجراء الانتخابات بعد حل مجلس النواب وميعاداً آخر لانعقاد المجلس الجديد لذلك أقترح تأجيل البحث فى هذه المواعيد الى أن تنظر اللجنة قانون الانتخاب لتسأكد من امكان تطبيقها أم لا .  
موافقة عامة على تأجيل بحث المادة .

وفى صفحة ١٨٩ من مجموعة المحاضر : تناقشت اللجنة فى هذا المبدأ ،  
معالي الرئيس — بقى فى الدستور مادة موقوفة وهى المادة السادسة من فرع مجلس النواب التى تحدد ميعاد شهرين لعمل انتخابات جديدة عقب حل مجلس النواب فهل توافقون على بقاء نصها ؟  
حضرة عبد الحليم بدوى بك — الشهران لا يكفيان لأن الانتخاب عندنا بدرجتين وهو فى أوربا بدرجة واحدة فيحسن أن نلاحظ ذلك عند تقدير الزمن اللازم لاعادة الانتخاب .

سماعة حسن عبد الرازق باشا — وجدنا بالحساب أن مدة الشهرين كافية ولكن يحسن أن نزيد الميعاد خمسة عشر يوما على سبيل الاحتياط .  
حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — حل مجلس النواب لا يقع عادة الا عقب أزمة سياسية ومصلحة البلاد تقتضى الاسراع فى حلها فلا يصح أن نمد فى مواعيد الانتخاب وترك البلاد بغير برلمان يشرف على الاعمال العامة وقد رأى حضرات أعضاء لجنة الانتخاب أن الميعاد المحدد كاف بعد أن حسبوا كل المواعيد وقدروا كل الظروف فلا معنى لمعارضتهم فيما اتفقوا عليه بعد الحساب والتقدير فضلا عن أن جميع الدول الأوربية اتفقت على ضرورة الاسراع فى اجراء الانتخاب عقب حل المجلس فيجب أن لا نشذ عما رأته هذه الدول .

حضرة على ماهر بك — يظن حضرة بدوى بك أن الشهرين قد لا يكفيان لأن الانتخاب عندنا بدرجتين لكن اذا لاحظنا أن عملية الانتخاب عندنا تبدأ من دور الترشيح — لأن المندوبين يكونون دائما معدين للانتخاب قبل

قبل حلوله — وان الكلام لا يتناول مجلس الشيوخ ، تبين أنه لا محل للاحتجاج بتعدد درجات الانتخاب ، وقد أحطنا عملية الانتخابات بكل العناية الممكنة وقررنا المواعيد بقدر الحاجة فوجدنا أن عملية الانتخاب لا تستغرق أكثر من اثنين وخمسين يوما أى أقل من شهرين فلا وجه بعد هذا لزيادة الميعاد ، إلا أننا لاحظنا أنه في حالة خلو محل أحد الأعضاء بالوفاة أو الاستقالة ( مادة ٢٥ من فرع الاحكام العامة للمجلسين ) قد لا تعلم الوفاة الا بعد زمن ولذلك لا نعارض في اطالة مدة الانتخاب في هذه الحالة وجعلها شهرين ونصفا أو ثلاثة ولا ضرر في ذلك لأن البرلمان يكون خلال ذلك مستمرا في عمله .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — اننى أفضل توحيد المدد فلا نجعلها شهرين هنا وثلاثة هناك .

حضرة على المنزلاوى بك — يلوح لى أن اللجنة بنت حساب المواعيد على اعتبار أن الانتخاب سيجرى بالتلغراف ولم تحسب حسابا للفترة التي تقع عادة بين قيام داعى الانتخاب والبلد فعلا في اجراءاته ولست أرى ضررا في جعل الميعاد شهرين ونصفا .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية بقاء نص المادة على حاله .



## الفرع الثالث

### أحكام عامة للمجلسين

**مادة ٩٠ -** مركز البرلمان مدينة القاهرة . على أن يجوز عند الضرورة جعل مركزه في جهة أخرى بقانون . واجتماع في غير المكان المعين لا غير مشروع وباطل بحكم القانون .

الأعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٤٦ من مجموعة المحاضر  
دولة الرئيس — مركز البرلمان بمدينة القاهرة .  
( موافقة عامة ) .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٣١ من مجموعة المحاضر  
واقعت الهيئة على النص التالي  
مركز المجلسين بمدينة القاهرة .

وفي صفحة ١٣٧ من مجموعة المحاضر  
واقعت الهيئة على النص الآتي :

مركز البرلمان مدينة القاهرة ومكانته فيها يعينه القانون واجتماعه في  
غير هذا المكان باطل .

---

للادة (٩٠) يقابلها { اللادة ١ من قانون فرنسا النظام الصادر في ٢٣ يولي سنة ١٨٧٩  
{ واللادة ٦ فقرة ثانية من دستور لوكسمبورجيا  
تتم أكثر الدساتير الأوروبية على أن تكون عاصمة البلاد هي مركز البرلمان فقد نص الدستور الفرنسي أن يكون مركز مجلس  
الشيوخ في قصر الأركمبيرج ومجلس النواب بقصر البوربون وعلى أن يكون مركز المجلسين مدينة باريس .  
Le siege du pouvoir executif et des deux Chambres est à Paris. Le palais de Luxembourg et le palais  
Bourbon sont affectés : le premier, au service du Sénat; le second, à celui de la cahmbre des députés. Néan-  
moins chacune des deux Chambres demeure maîtresse de designer, dans la ville de Paris, le Palais qu'elle  
veut occuper.

ومثل هذا النص ورد في أكثر الدساتير الأوروبية .

مادة ٩١ - عضو البرلمان ينوب عنه الأمر كلها ولا يجوز تناهيه ولا للسلطة التي تعينه توكيد

بأمر على سبيل الالتزام .

التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٤٥ من مجموعة المحاضر

دولة الرئيس — هنا بعض مسائل صغيرة لا أظن أن طرحها للنظر  
يوجب صعوبة لنا . فلقد سبق لنا أن قررنا قواعد خاصة بكل من المجلسين ،  
وقواعد مشتركة بينهما ، وأنى أعرض على حضراتكم ما فاتنا من القواعد  
العامة التي تلتحق بهذا الباب .

أعضاء البرلمان ينوبون عن كل الأمة ولا يجوز تحميلهم بأى توكيل على  
سبيل الأمر والالتزام سواء من قبل منتخبهم أو من قبل السلطة التي تعينهم .  
( موافقة عامة ) .

للمادة ٣٢ من دستور بلجيكا

وللمادة ٤١ من دستور إيطاليا

وللمادة ٤٢ من دستور رومانيا

وللمادة ٥١ من دستور أسبانيا

المادة (٩١) مما يهاها

من تم انتخاب أعضاء البرلمان وتعين من ينس الدستور على تعيينهم صاروا نوابا عن الأمة كلها — ومهما قيل في الرف البرلماني  
أن فلانا نائب الجهة القبلية فإن ذلك ليس إلا من باب الإشارة إلى تاختيه الفصل — وما دام الأمر كذلك فليس لنا تخيير أن يترمو  
من اختياره ولا الحكومة أن تلزم من يعينهم برأى خاص أو بأى توكيل فإن النائب متى انتخب أو تعين أصبح ولا سلطة لأحد عليه  
الا ضميره — وقد كان للثورة الفرنسية فبعل نسر هذا للبدا في أوروبا . إذ كان النواب في الهيئات العمومية Les Etats généraux  
لا يمثلون إلا ناخبين وحدهم يقررون منهم التعليلات ولا يدافعون إلا عن مصالحهم . فكان مثلهم كمثل الوكيل الساذج عن شخص معين  
حتى أنهم كانوا يدافعون مرتباتهم من أهل المائرة على اعتبار أن الوكيل يدفع لوكيله جميع المصاريف .

وكان الأحوال يمتنعون عن دفع هذه المبالغ إذا لم يحسن النائب القيام بوكالته — وغال الأمر كذلك حتى قررت الجمعية التأسيسية  
L'Assemblée Nationale Constituante في ٨ يولييه سنة ١٧٨٩ بطلان جميع التوكيلات التي أعطاهها الناخبون للنواب .

وقد نص دستور سنة ١٩٣٠ على أن « عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها — ولا يجوز أن يوكل بأمر على سبيل الالتزام » .  
وعملت المذكرة التفسيرية هذا التعديل بقولها « ويرى تعديل حكم المادة ٩١ الخاصة بالتوكيل على سبيل الالتزام لتسريه إطلاقا  
وأيا كان مصدره دون تخصيص للناخبين أو بالسلطة المعنية . فإن تكليف الأعضاء مثلا بالتصويت على وجه خاص يرسم لهم في شأن  
قرارات أعدت في مجامع سرية وحرمت عليهم المناقشة فيها ، فضلا عن أنه يحيل البرلمان سخرية ، هو أدخل في باب التوكيل على سبيل  
الالتزام من التوصيات التي قد يقرها الناخبون أو السلطة المعنية » .

الهيئة العامة لوضع الدستور : صفحة ٣١ من مجموعة المحاضر  
تلى المبدأ الآتي :  
كل عضو من أعضاء المجلسين يعتبر نائباً عن مجموع الأمة ولا يجوز  
تحمله بأى توكيل على سبيل الأمر والالزام سواء من قبل منتخبه أو من  
قبل السلطة التى تعينه .  
فوافقت الهيئة عليهما بالإجماع .  
وفى صفحة ١٣٧ من مجموعة المحاضر : وافقت الهيئة على النص الآتى :  
عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ولا يجوز لناخيه ولا للسلطة التى  
للسلطة التى تعينه بتوكيله بأمر على سبيل الالزام .

مادة ٩٢ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب . وفيما عدا ذلك  
يحدد قانونه الانتخاب أموال عدم الجمع الاخرى .

الاعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٤٦ من مجموعة المحاضر .  
دولة الرئيس - لا يجوز لاحد أن يكون عضواً فى مجلس النواب ومجلس  
الشيوخ فى آن واحد .  
موافقة عامة :  
لم يسمح المجلس لعضو  
نواب انتخاب فى مجلس

المادة (٩٢) تعالها  
} المادة ٣٥ من دستور بلجيكا  
والمادة ٦٤ من دستور إيطاليا  
والمادة ١٨ ، ٢٠ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
والمادة ٣٨ من دستور استونيا

تنص المادة ٩٢ من الدستور على عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب .  
وهو نص صريح قاطع لم يرد عليه أى استثناء .

والسلم به فى بلاد العالم الدستورية جميعها أنه لا يمكن لعضو من الاعضاء أن يباشر سلطته فى كلا المجلسين والا صار المجلس الثانى  
صورة طبق الاصل من المجلس الاول - اذا تدرجنا توفر هذه الحالة فى عدد كبير من الاعضاء - وهذا مما ينافى حكمة  
وجود المجلسين . =

الشيخ أن يباشر عمله  
في المجلسين - وفي جلسة  
٧ يونيه سنة ١٩٣٨ قرر  
المجلس أن للاعضاء الحق  
في مباشرة سلطتهم في كلا  
في آن واحد .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٣٢ من مجموعة المحاضر .  
تلى النص الآتي ووافقت عليه الهيئة :  
« لا يجوز لاحد أن يكون عضوا في مجلس الشيوخ ومجلس النواب  
في آن واحد » .

== فقد سار العمل في فرنسا على اعتبار العضو الذي ينتخب في المجلس الآخر وشم العين فيه متازلا عن عضويته في المجلس الاول .  
ورد في ديغوي Duguit جزء رابع صفحة ١٧٦ :

« لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب ومجلس الشيوخ ولكن فائبا أن يرشح نفسه لمجلس الشيوخ ولا يشق أن يرشح نفسه لمجلس النواب دون أن تازمه بالاستقالة قبل الترشيح ومن التابت في الفقه أنه لا يمكن لعضو الشيوخ الذي انتخب نائبا ولا فائبا الذي انتخب شيخا أن يختار بين العضويتين الا بعد الحكم بصحة نيابته .

والفائبا الذي ينتخب عضوا في مجلس الشيوخ اذا اشترك في عمل بصفته عضوا في الشيوخ قبل الفصل في صحة نيابته لا يمكنه أن يعود للمجلس في مجلس النواب - ويلتزم عضو الشيوخ المتنبغ فائبا بمجلس النواب اذا اشترك في أعماله قبل الفصل في صحة نيابته لا يمكنه أن يعود للمجلس بمجلس الشيوخ ويحظر جلوسه في المجلس الذي انتخب فيه أخيرا اختيار منه لا يمكنه الرجوع فيه » .

“Le mandat de député et celui de sénateur sont évidemment incompatibles. Mais un député peut poser sa candidature au Sénat et un sénateur sa candidature à la chambre sans démission préalable. Il est de jurisprudence constante qu'un sénateur élu député ou un député élu sénateur n'est obligé de faire connaître lequel des deux mandats il entend exercer que lorsque sa nouvelle élection est validée.

Mais le député élu sénateur, s'il avait fait acte de sénateur avant d'être validé, ne pourrait pas revenir siéger à la Chambre; et réciproquement, le sénateur élu député, qui aurait fait acte de député avant sa validation, ne pourrait pas revenir siéger au Sénat; en venant siéger à la Chambre à laquelle il vient d'être nommé, le nouvel élu a fait son choix sur lequel il ne peut pas revenir.”

وعلى هذا الرأي أيضا أوجين بير Eugene Pierre ص ٣٢٤ بند ٣١٣ إذ يقول « ويمكن القول أن العضو الذي يجوز العضوية في المجلسين يصبح من تلقاء نفسه مستقلا من المجلس الاول بمجرد استماله حقه في المجلس الثاني » .

On peut dire que le membre qui détiert deux mandats devient ipso facto démissionnaire du premier dès qu'il use du second.

وجاء في اسمين Esmein ص ٣٢٦ الجزء الثاني :

« عضو النواب الذي ينتخب شيخا يجب أن يتبر متازلا عن عضوية النواب بمجرد قيامه بأى عمل بصفته عضوا في الشيوخ » .

Le député élu Sénateur doit être considéré comme ayant abandonné son mandat de député par le fait qu'il use de l'une quelconque de ses prérogatives de Sénateur.

وخرب مثلا بأن مجرد جلوسه بفاعه جلسات مجلس الشيوخ في قصر الكوسميرج يتبر اختيارا منه .  
ومن هذا الرأي جوزيف بارطى في كتابه القانون الدستوري ص ٦٠٢ طبعة ١٩٣٣ وزاد عليه « أن هذا الحكم ولو أن الدستور لم ينس عليه ولكن للبادئ الصميحة والنطق العلم بتفصيل به » .

وجاء في كتاب الأوضاع البرلانية لفراد بك كمال ص ٢٢٠ بند ٤٣٤ :

« الفائبا الذي ينتخب شيخا له الحق في التصويت بمجلس النواب حتى تعتمد عضويته في مجلس الشيوخ وتبقى ثمانية أيام على هذا الاعتياد غير أنه يفقد هذا الحق بمجرد استقالته من مجلس النواب أو بمجرد حضوره في مجلس الشيوخ وحلفه باليمين هناك ولو قبل تصحيح عضويته به . وعنى عن البيان أنه لا يجوز فائبا للنتخب شيخا أن يشترك في التصويت بكلا المجلسين والا كان صوته باطلا » .

ثم تلى القرار الرابع والثلاثون وهذا نصه :  
« لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ أو مجلس النواب وبين أية  
وظيفة حكومية ذات مرتب ما عدا وظيفة الوزارة على أن هذا الاستثناء  
لا يكون فيما يتعلق بأعضاء مجلس الشيوخ المعينين » .

== مما تقدم يظهر جليا أن عضو أى للمجلس اذا انتخب عضوا في المجلس الآخر وبأمر أى عمل في المجلس الجديد يتجر متنازلا  
من عضويته القديمة .  
يتمتع متنازلا حتى قبل أن يحصل في صفة نايجه فباعترة العضو لأى عمل في المجلس الجديد — كمجرد قسمة للبين الدستورية —  
يتجر بمثابة استعمال منه لحق اختياره قبل الأوان .  
على هذا سار العمل في فرنسا مع أن الدستور الفرنسي جاء خلوا من نص يقابل المادة ٩٧ من الدستور .  
وفي ١٠ يولي سنة ١٩٢٧ صدر قانون يمنح العضو فترة اختيار بين عضوية المجلسين قدرها شهر من يوم تصحيح نايجه وهذا هو  
نص القانون .

"Dans la mois qui suit leur validation, les députés en exercice élus sénateurs et les sénateurs en exercice élus  
députés sont tenus d'opter entre les deux mandants dont ils se trouvent simultanément investis. Faute d'avoir  
opté dans ce délai, ils sont censés s'être demis du premier mandant qu'ils defendaient".  
Esmein II V. Edition 1927 Page 395.

وبهذا تساوى الحال في فرنسا بالحال في مصر من حيث النص على فترة الاختيار . ولم يمنح هذا القانون الفراع من الاجماع على  
تحريم الجمع بين العضويتين .

( راجع اسمن الجزء الثاني صفحة ٣٩٤ طبع ١٩٢٧ )

لأنه من المجرم به أن فترة الاختيار غير فترة الجمع كما سبق أن ذكرنا .  
وزيد مركزنا وضوحا في مصر أن الدستور قد نص صراحة على عدم جواز الجمع بين عضوية المجلسين .  
وأغلب الظن أن الدستور للمصري قد أخذ هذا الحكم من الدستور البلجيكي الذى نص في المادة ٣٥ على أنه لا يمكن الجمع بين  
عضوية المجلسين في وقت واحد .

"On ne peut être à la fois membre des deux chambres".

وجاء في كتاب العلامة تولسون J. Thonissen تطبيقا على هذه المادة « ان البدأ الدستوري الذى يخفى باختلاف تكوين هيئة  
المجلسين ينهار اذا أمكن للمرء أن يكون عضوا في كلا للمجلسين » .  
أما في مصر وقد جاء الدستور صريحا على عدم جواز الجمع بين عضوية المجلسين . ولم يرد على هذا النص أى استثناء . وخشية  
أن يظن خطأ أن ما ورد بالمادة ٥٩ من قانون الانتخاب (التي نصت على منع من انتخب عضوا في كلا للمجلسين فترة ثمانية أيام فصرح  
فيها في أى المجلسين يريد الجلوس ) قد جاء على سبيل الاستثناء من حكم المادة ٩٢ من الدستور قوله انه من المنطق عليه الذى  
لا يقبل الجدل أن أحكام الدستور لا يرد عليها أى تعديل أو استثناء الا بصروط وشكل معين بيته المادة ١٥٧ من الدستور .  
لهذا لا يمكن أن تفسر حكم المادة ٥٩ من قانون الانتخاب الا بأنها تمنع العضو فترة للانتخاب لا للجمع بين عضوية المجلسين .  
فلا شك مطلقا أن الأعضاء الذين انتخبوا في مجلس النواب وبأمرها وسلطتهم الدستورية في هذا المجلس يجب أن يتجر متنازلين  
عن عضوية مجلس الشيوخ .  
وكذلك أعضاء مجلس النواب الذين انتخبوا أعضاء في مجلس الشيوخ وبأمرها وسلطتهم فيه يجب أن يتجر متنازلين عن عضوية  
مجلس النواب .

وأن على رئاسة مجلس الشيوخ أن تحيط برئاسة مجلس النواب علما بذلك . ==

مجلس النواب جلسة  
أول يولييه سنة ١٩٢٤ :  
أجاز المجلس لأحد  
أعضائه أن يجمع بين وظيفة  
حضره عبد العزيز ضحى بك — اقترحت في اللجنة الفرعية الاستثناء  
الآخر من هذا القرار وهو . على أن هذا الاستثناء لا يكون فيما يتعلق  
بأعضاء مجلس الشيوخ المعينين . والآن أقترح حذفه لأنني لم أجد له تمليلا  
وجيها .

== وسفهوم بما تقدم أن العضو الذي يجمع بين عضوية المجلسين ويريد أن يستمتع بحق الجرار المنصوص عليه في المادة ٥٩ من قانون  
الانتخاب عليه أن يستمتع بمباشرة سلطته الدستورية في المجلس الذي ينتخب فيه أخيراً حتى تتحقق صحة نيابته في المجلسين تبدأ  
فترة الاختيار .

وقد حدث في سنة ١٩٣٨ أن رشع كثير من أعضاء مجلس الشيوخ أنفسهم في انتخابات مجلس النواب ونجحوا في الانتخاب —  
وجلسوا في المجلسين وبأصواتهم في كليهما . مما دعا أحد الأعضاء لتقديم اقتراح بمنع من المجلسين مجلس الشيوخ تطبيق المادة ٩٢  
من الدستور . وقد أحيل هذا الاقتراح على لجنة الحفائية التي رفضت برفضه وقررت أنه يجوز للعضو أن يباشر سلطته في كلا المجلسين  
حتى تصبح نيابته في كليهما ونقض فترة الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٥٩ من قانون الانتخاب فإذا لم يصرح بالاختيار اعتبر  
عضواً بمجلس الشيوخ وراثاً للجنة أن نص المادة ٥٩ من قانون الانتخاب يمنع العضو فترة للاختيار ولم يرد بالدستور نص يمنع العضو  
من مباشرة عمله في كلا المجلسين أثناء هذه الفترة كما رأيت أن المقصود بالنص من الجميع الوارد بالمادة ٩٢ من الدستور هو الجميع المشترك .  
لا شك أن اللجنة قد أسرفت في الاستنتاج وفي تخريج النصوص كما أنها قد غفلت عن الماروق الهام بين حق الاختيار بين العضوين  
وبين حق الجمع بينهما وهو ما سبق أن شرحت أنه — كما أن اللجنة في استنتاجها أن المراد بعدم الجمع هو تحريم الجمع المشترك لم تستند  
إلى نص في الدستور أو إلى قرار من اللجنة التي قامت بوضعه . بل إن الأمر على الغيظ فإن اللجنة العامة لوضع الدستور وافقت  
في جلسة ١٣ يولييه سنة ١٩٢٢ على أنه « لا يجوز لأحد أن يكون عضواً في مجلس الشيوخ ومجلس النواب في آن واحد » .

ومن السائل العامة مسألة عدم الجمع بين الوظيفة وعضوية البرلمان في وقت واحد — فقد نصت المادة ٦١ من قانون الانتخاب .  
على أن كل موظف أو مستخدم عام من أشير إليهم في المادة السابقة (تتضمن موظفي الحكومة ومستخدمين مجالس المديريات والمجالس  
البلدية وكل موظفي وزارة الأوقاف ومستخدمين) . . . انتخب أو عين عضواً بأحد المجلسين يتسبب بتخليه عن وظيفته . . . إذا لم  
يتنازل في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته عن تلك العضوية .  
يمكن تصور سهولة البت في هذا الأمر لو أن السبل يجري في مجلس الشيوخ وفي مجلس النواب على قاعدة واحدة فيما يختص بالفصل  
في صحة نيابة الأعضاء .

أما وقد جرى العمل في مجلس النواب على قاعدة تحقق صحة نيابة جميع الأعضاء في حين اقتصر مجلس الشيوخ على تحقيق صحة  
نيابة المظنون فيهم فقط فإنه من الصعب وضع مبدأ عام .

فإذا غرض أن موظفاً انتخب عضواً في المجلسين ولم يظن في انتخابه — أو ظن فيه أمام مجلس النواب فقط .  
فإنه طبقاً للمادة ٧ من قانون الانتخاب يجب عليه أن يختار بين الوظيفة وعضوية مجلس الشيوخ في فجر الأيام الثمانية التي تلي  
انتهاء الخمسة عشر يوماً التالية لإعلان انتخابه فإذا لم يبان عن رغبته في الاختيار اعتبر عضواً بمجلس الشيوخ — ونفسر عضويته  
بمجلس الشيوخ ومجلس النواب حتى يفصل مجلس النواب في مئذنه أن كان قد ظن فيه أو يتحقق من صحة نيابته أن كان لم يظن فيه  
— وبمجرد إعلان النتيجة بصحة العضوية في مجلس النواب يبدأ «وعه الثمانية أيام المنصوص عليها في المادة ٥٩ من قانون الانتخاب  
للاختيار بين عضوية الشيوخ وعضوية النواب — فإذا لم يصرح برغبته اعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ . أما إذا كان الموظف قد  
ظن في انتخابه في مجلس الشيوخ أيضاً ( ومعنى ذلك أن مجلس النواب سيقبل نيابته كما أن مجلس الشيوخ سيفصل في الظن للقدم  
ضده ) في هذه الحالة للموظف أن يظن عن رغبته في الاختيار بين الوظيفة والعضوية في فجر الثمانية الأيام التالية لتتحقق صحة نيابته  
بمجلس النواب أو رفض الظن للقدم ضده بمجلس الشيوخ — فإذا لم يظن اعتبر متنازلاً عن الوظيفة . =

حضرة محمد علي بك - أرى إبقاء هذا الاستثناء .  
سماعة عبد الحميد مصطفي باشا - قد يحول هذا الاستثناء دون اختيار وزراء من أعضاء مجلس الشيوخ المعينين الذين مارسوا العمل النيابي في المجلس وأظهروا كفاءة ممتازة ما دام تعيينهم وزراء محرهم من عضوية المجلس وهي أثبت من مراكز الوزراء ، لذلك أوافق على حذف هذا الاستثناء .  
معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .

فوافقت الأغلبية على القرار مع حذف عبارة « على أن هذا الاستثناء لا يكون فيما يتعلق بأعضاء مجلس الشيوخ المعينين » .  
تلى القرار الخامس والثلاثون وهذا نصه :  
« يحال النظر على اللجنة العامة في حكم انتخاب العمدة أعضاء في البرلمان » .  
حضرة الياس عوض بك - أرى أنه لا يجوز الجمع بين العضوية ووظيفة العمدة فإذا انتخب عمدة نائباً يخبر بين الوظيفة ومركز النيابة .  
سماعة قلبي فهمي باشا - أرى أن يستقيل العمدة إذا أراد ترشيح نفسه للنيابة حتى لا يؤثر بحكم وظيفته في الانتخاب .

== ونسرد عضوه بالمجلسين حتى ينتهي المجلس الآخر من اعلان صفة نيابته فيه ويبدأ موعد الأيام الثانية للاختيار بين عضوية المجلسين - لافتاً لم يصرح برغبته في خلالها اعتبر انه اختار مجلس الشيوخ .

وقد يتساءل البعض - هل يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة ومكافأة العضوية حتى يحصل في صفة النيابة وتنتهي مدة الاختيار ؟

الجواب على ذلك قول ان مجلس النواب قد خالف مجلس الشيوخ في هذا الحكم أيضا - فقد سار السبل في مجلس النواب على جواز الجمع بين المرتب والمكافأة حتى تنتهي مدة الاختيار . في حين أن السبل في مجلس الشيوخ قد جرى على عدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة ومكافأة العضوية وانما يأخذ العضو أكبر المرتبين حتى يحصل في صفة نيابة وتنتهي مدة الاختيار .

كما قرر المجلس في جلسة ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ انه لا يجوز للأعضاء الذين يتناولون مرتبات من الأموال العامة ويصح لهم الجمع بين العضوية والوظيفة أن يجسوا بين المكافأة والمرتب بل لهم أن يختاروا أحدهما .

وحكمة منع الجمع بين عضوية البرلمان وأية وظيفة حكومية ذات مرتب تحقيق مبدأ فصل السلطات وتجنب الخلف بينها - فان وجود أفراد من الهيئة التنفيذية ضمن أعضاء الهيئة التشريعية يفضي ما لفه من حق المراقبة على تلك وظائف ما تخضيه الوظائف الحكومية من وجوب طاعة الرؤساء . أضف الى ذلك أن ما للوظائف من السلطة يطعهم امتيازاً على غيرهم أثناء الانتخابات - وقد كان مما عرض على لجنة وضع المبادئ العامة للمستور مسألة جواز أو عدم جواز انتخاب المدة أعضاء في البرلمان لأن انصافهم بالحكومة باعتبارهم موظفين عموميين قد يندخلهم في طائفة الأشخاص الذين ينطبق عليهم الحكم السابق .

وقد جاء قانون الانتخاب الصادر سنة ١٩١٣ ونص في المادة العشرين على عدم جواز الجمع بين وظيفة عمومية وبين العضوية في الجمعية التشريعية - ولا نزاع في أن عبارة الوظيفة العمومية يشتمل فيها وظائف المدة فبرى العمل من ذلك الحق على عدم جواز الجمع بين وظيفة المدة والعضوية في الجمعية التشريعية .

ولقد قررت اللجنة العامة لوضع الدستور في جلسة ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ أن تدخل وظيفة المدة في حكم الوظائف ذات المرتب .

عضوا في أحد المجلسين .  
( راجع تقرير اللجنة  
صفحة ١١٩ من الجزء الثاني  
من هذا الكتاب ) .

ووافق مجلس الشيوخ  
في جلسة ١٠ يونيو  
سنة ١٩٣٦ : على استثناء  
الوكلاء البرلمانين أسوة  
بالوزراء من حكم عدم  
الجمع بين الوظيفة وعضوية  
البرلمان الوارد بالمادة ٦٠  
من قانون الانتخاب .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — لا محل لهذا لأن فيه حرجا وتضييقا .  
حكم العمدة كباقي الموظفين الذين لهم أن يرشحوا أنفسهم متى انتخبوا  
يغيرون بين الوظيفة ومركز النيابة .

سعادة أبو رحاب باشا — العمدة له حق الترشيح وحق الانتخاب فإذا  
انتخب نائبا يستقيل من وظيفته .

سعادة منصور يوسف باشا — أرى أن لا يجوز للعمدة أن ينتخب  
في دائرة وظيفته .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أرى أن ندخل وظيفة العمدة في حكم  
الوظائف ذات المرتب فيسرى عليها حكم القرار الرابع والثلاثين .  
موافقة عامة .

سعادة صالح الملووم باشا — هل يسرى حكم عدم الجمع بين عضوية أحد  
المجلسين ووظيفة العمدية على عمد العرب مع أنهم ليسوا عمد بلاد بل رؤساء  
قبائل .

سعادة حافظ حسن باشا — فرق بين عمدة القبيلة وعمدة البلد . فالثاني  
له مركز خاص في بلد معين واختصاصه لا يتعدى دائرة بلده . أما الأول  
فهو رئيس للقبيلة وأفرادها تابعون له في أي بلد أقاموا .  
معالي طلعت باشا — الحكم هنا خاص بعمد البلاد .

سعادة عبد الحميد مصطفي باشا — لمناسبة البحث في جواز ترشيح الموظف  
لعضوية أحد المجلسين أقترح أولا أنه لا يجوز للموظف أن يرشح نفسه  
في المديرية أو المحافظة التي بها مركز وظيفته ما عدا العمدة والموظف الذي  
لوظيفته إشراف عام لا يحد بمديرية أو محافظة كالنائب العمومي مثلا .

حضرة علي ماهر بك — رأيت في القانون البولوني أن الموظف لا يجوز  
أن ينتخب في الدائرة التي بها مركز وظيفته إلا إذا كان موظفا في المصالح  
المركزية كموظفي الوزارات .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أقترح تأجيل البحث في هذه المسألة  
أيضا لدراستها .

موافقة عامة .



وفي صفحة ٧٢ أثار أحد الأعضاء المناقشة التالية :

حضرة على ماهر بك — سبق أن قررنا أنه لا يجوز الجمع بين النيابة وأى وظيفة حكومية سوى الوزارة في حين أن النائب قد يكلف بمأمورية سياسية ولذلك أرى أن يكون الاستثناء هكذا ( إلا أن يكون منصبا سياسيا يشمل الوزير ووكيل الوزارة البرلماني والسفير والنائب المفوض في مأمورية سياسية خاصة ) .

وفي مسألة محاكمة الوزراء أقترح وجوب إيقاف الوزير بمجرد اتهامه وأن استقالته لا تمنع محاكمته .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — وأنا أقترح أن وظيفة التدريس في المدارس العالية لا تتنافى مع عضوية البرلمان .

معالي الرئيس — ما رأى حضراتكم ؟

قررت الهيئة تعديل القاعدة بأنه لا يجوز الجمع بين النيابة ووظيفة حكومية إلا المناصب السياسية والتدريس في المدارس العليا .

وفي صفحة ١٣٧ من مجموعة المحاضر :

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

لا يجوز الجمع بين عضوية البرلمان وبين عضوية مجلس المديرية ولا بينها وبين أى منصب أو وظيفة حكومية عدا المناصب السياسية ووظائف التدريس في المدارس العليا .

معالي رفعت باشا — ذكرنا في مشروع قانون الانتخاب ( الشياخة ) مع العمدية واعتبرناهما بما لا يجوز الجمع بينه وبين عضوية البرلمان .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذا تنزيل لقيمة عضوية البرلمان لأن شيخ البلد الذي ينتخب نائبا لا تهمه وظيفة الشياخة مطلقا والمفروض بدهاء

أنه يتنازل عنها فأرجو أن لا تذكر هنا ولا في قانون الانتخاب .

مواظفة عامة على ذلك .

معالي رفعت باشا — واقترحت لجنة الانتخاب أيضا عدم جواز الجمع بين عضوية البرلمان ووظيفة التدريس في المدارس العليا . أى أنها ترى حذف

الاستثناء المدون في آخر المادة لأسباب يبينها في محضرها منها قلة عدد أولئك

المدرسين الآن وضيق وقهم الذى لا ينسج للتدريس والنيابة فى آن واحد .  
تقرر بالأغلبية الموافقة على المادة مع حذف عبارة ( ووظائف التدريس  
فى المدارس العليا ) .

حضرة على المنزلاوى بك — هل موظفو مجالس المديريات والمجالس  
البلدية والمحلية يشملون وظائف حكومية .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — لا يمكننا أن نثبت الآن فى تحديد  
الوظائف الحكومية بل يجب أن يترك ذلك للقانون .  
( موافقة بالأغلبية ) .

وفى صفحة ١٨٦ من مجموعة المحاضر وافقت الهيئة على الاقتراح التالى :  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — عندى تعديل لفظى فى المادة الرابعة  
من فرع الأحكام العامة للمجلسين وأقترح أن يكون النص هكذا ( لا يجوز  
الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية مجلس المديرية ولا بينها وبين العمدية  
أو أى منصب أو وظيفة حكومية عدا المناصب السياسية ) .  
( موافقة عامة ) .

مادة ٩٣ — يجوز تعيين أمراء الاسرة المالكة ونبيوتها أعضاء بمجلس الشيوخ ولا يجوز  
انتخابهم بأحد المجلسين .

التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة للمستور : صفحة ٥ من مجموعة المحاضر .  
دولة الرئيس — زريد أن تبحث فى الطوائف التى عرضتها أمس لينتار  
منها أعضاء مجلس الشيوخ المعينون وبعد هذا تنظر فى شروط الأعضاء المنتخبين .

المادة (٩٣) تأملها { المادة ٥٨ من دستور بلجيكا  
والمادة ٣٤ من دستور إيطاليا

نص الدستور على جواز تعيين أمراء الاسرة المالكة وتبلائها أعضاء بمجلس الشيوخ — كما نص على تحريم انتخابهم بأحد المجلسين .  
وقد رأى بعض أعضاء لجنة الدستور أن يحرموا الامراء من الانتخاب والتعيين نظرا لهم عن الجدل والمناقشة وخوفا من تأثر الاعضاء

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أرى ترك هذا البحث للجنة التى  
مستكلف بوضع قانون الانتخاب لانه ليس بيننا على ما أظن من هو مستعد  
لفحص هذه المسألة وهى تحتاج الى عناية ومراجعة لنظائرها فى القوانين الأخرى  
وقد يفوتنا ذكر بعض الطوائف التى يحسن ذكرها .

حضرة محمود أبو النصر بك — اذا بدا لنا بعد النظر فى هذه الطوائف أنه  
فاتنا شئ فى الامكان استدراكه .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — يجب النظر فيما هو موجود أولا ثم يفكر  
فما عداه .

دولة الرئيس — هذه الطوائف التى اقترحتها هى التى يصح الابتداء بالنظر  
فيها فاذا كان لعبد اللطيف بك اعتراض على طائفة منها فليده حتى اذا رأت  
اللجنة حذفها فعلت ولا مانع من أن يزداد عليها فيما بعد .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أطلب من الآن اخراج طائفة  
البرنسات لاتنا فى بلاد شرقية يتأثر فيها الناس بالألقاب والمراتب ونحن نريد  
أن تنمى روح الديمقراطية والحرية فلا يجوز أن ندخل فى المجالس النيابية  
العناصر التى لها تأثير على نفوس الناس وقد منع الأمراء من الانضمام من  
المجالس التشريعية فى دساتير كثيرة .

دولة الرئيس — هذا فى فرنسا لأن العائلة الملكية محرومة من كثير من  
الامتيازات وأما عندنا فالأمراء ملتهبون ديمقراطية على ما أرى وليس من  
الانصاف حرمانهم لأنهم مصريون كثيرهم من الأفراد .

معالي رفعت باشا — مجلس الشيوخ سيؤلف من مجموعة راقية لا يسهل  
التأثير فيها بهذا القدر .

حضرة محمد على بك — الأمراء فى اليابان يقبلون فى مجلس الشيوخ .  
حضرة عبد الحيد مصطفى بك — لست أرى فى طلب المكباتى بك فائدة

---

٢٢٠ وجودهم بينهم — ولكن اللجنة رأت أن هذا الحرف لا محل له وقررت جواز تعيينهم ، ولو أنه الآن وقد مضى على السبل بالدستور  
في نحو الخمس عشرة سنة لم يبين أحد من الأمراء أو النبلاء عضوا فى مجلس الشيوخ .

وبنص الدستور البلجيكي وكذا الدستور الايطالى على أن أمراء البيت المالكون يكونون بحكم القانون أعضاء بمجلس الشيوخ .

Art 34. Const. fl. "Les princes de la maison royale font de plein droit partie du Sénat.

عملية لأن حرمانهم من عضوية مجلس الشيوخ بوصف كونهم أمراء لا يمنع من دخولهم بطريق الانتخاب بوصف كونهم من كبار الملاك .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - أرى وجوب النص على عدم دخولهم فى مجلس الشيوخ من أى طريق .

حضرة عبد الحميد مصطفى بك - هذا غير مقبول .

دولة الرئيس - هذا تحديد لهم فى مصريتهم .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - لقد كنت أرى رأى المكباتى بك ولكننى الآن بعد التفكير أخالفهم فى رأى لأنهم اذا منعوا بوصف كونهم أمراء فلا يمكن منعهم بوصف كونهم أعيانا وملاكا والا فقد حرمانهم من مصريتهم وحقوقهم السياسية .

دولة الرئيس - أرى أنه يكفى النص على منعهم من دخول الوزارة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - اذن فليمنعوا أيضا من دخول مجلس الشيوخ اذ لا فرق بين الحالتين .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - الفرق كبير لأن الوزير يحمل عبء المسئولية السياسية أما عضو مجلس الشيوخ فهو جزء من هيئة كبيرة العدد ولا مسئولة عليه .

فضيلة الشيخ محمد نجيت - أى تأثير يمتنع أن يكون للأمراء فى أعضاء مجلس الشيوخ وأن البلد والحمد لله قد أصبح فيه من قوة العقيدة واحترام النفس ما لا يكون معه خوف مما يخامر عبد اللطيف بك وكثيرا ما تألفت جمعيات فيها امراء وانتخب للرئاسة غيرهم .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - ان للأمراء مركزا خاصا لا يتصلهم بالعرش ولهذا أرى أن الأسباب التى تمنع من دخولهم الوزارة تقضى أيضا بمنعهم من عضوية المجالس التشريعية .

حضرة ابراهيم الحلباوى بك - ان الغرض من ابعاد الأمراء عن الوزارة هو استدامة حسن العلائق بين الأمة والبيت المالك لأن الوزير يحمل أعباء مسئولية كبيرة ولا يجوز أن يحمل هذه المسئولية أمير من الأمراء خوفا من يخرج المركز ولكن أى حرج فى دخول الأمير فى مجلس الشيوخ وأنه لن

يكون له من الأمر أكثر مما لسائر أعضاء المجلس . ان أمراءنا يشاركوننا في كثير من أعمالنا الحيوية فهل يليق أن نبعدهم عنا في وقت نشئ فيه نظاما جديدا أساسه المساواة .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — حياة المنظمات النيابية ملحوظ فيها على مدى الزمن أن تكون حياة أحزاب وسيأتى يوم يكون فيه بمصر أحزاب ويغلب أن يكون لحزب واحد الغالبية في المجلسين وقد يقع لاحد الامراء أن يكون رئيسا لحزب المعارضة والجمع بين الامارة ورياسة المعارضة يؤدي الى حرج لا يقل عن الحرج الذى خشيه هلباوى بك في حالة الوزارة .

حضرة محمد على بك — هذا الحرج أيضا يقع عند انتخابهم فكان اللازم أن يمتنعوا أيضا من الانتخاب .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — نحن نمشى خطوة خطوة على أننا اذا حذفنا أسماءهم من التعيين فقد يتبع ذلك حرمانهم من الاشتراك في الانتخاب حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أرى منهم من الانتخاب ومن التعيين .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية اجازة تعيين الامراء .

معالي يحيى باشا — أرى ألا يذكر فى المحضر أننا نخوفنا من تأثير الامراء فان فى هذا حطة للامة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — لا أريد أن أحط من قدر الامة ولكن مقام التشريع يباح فيه ابداء جميع الأسباب التى تدعو اليه .

دولة الرئيس — هل هناك معارضة فى سائر الطبقات .

تقرر بالإجماع عدم المعارضة فى سائر الطبقات ؟

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٢٨ من مجموعة المحاضر

عند ما استعرضت اللجنة الطبقات التى يختار منها الاعضاء المعينون

بمجلس الشيوخ ثارت المناقشة التالية :

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أرى أن تحذف طبقة الامراء

وكلمة : و تقباء المحامين وتقباء المهن الاخرى الذين يصدر بشأنهم قانون الخ .

أما الأمراء فإن لهم نفوذا كبيرا وخصوصا عند أعيان البلاد، ويخشى أن هم قاموا بالنيابة عن الأمة أن يحدوثوا ما لا تحمد عواقبه يحكم تأثيرهم وقوة سيطرتهم ونفوذهم إذا عرضت مسألة من المسائل الحيوية الهامة في البلاد، وقد جرت البلاد الأخرى على أن لا تولى الأمراء وزارة، وفي إنجلترا حين وضع الدستور كان للرؤساء الروحيين تأثير كبير في الشعب فنص صريحا على حرمانهم من الدخول في الانتخابات فإذا كانت تلك الحال في إنجلترا فإن سلطان الأمراء في الشرق أجل وأعظم، فيجب أن نحاط نحن لهذا الأمر عندنا كما احتاطوا له في إنجلترا، وكما احتاطوا في فرنسا بحرمان الأمراء من حق الانتخاب . . .

سعادة قلبي فبهي باشا — أضمر صوتي الى صوت حضرة عبد اللطيف المكباتي بك .

حضرة الياس عوض بك — أرى أنه لا يجوز حرمان الأمراء من هذا الحق لأنهم مصريون ويجب أن يتمتعوا بكل ما يتمتع به قومهم، وإذا جاز لأصغر الأفراد أن يتمتع بحق عام فلا محل لأن يحرم منه أمير، أما دعوى الخوف من تأثيرهم فإن هذا التأثير أصبح فكرة عتيقة بالية، فقد انتشرت المبادئ الديمقراطية في البلد على الأقل بالقدر الذي طوى أمثال هذه الأوهام .

ولسنا نفي أن أمراءنا قد شاركوا الأمة في عواطفها وتضامنوا معها في كل أدوار حركتها الوطنية . . . . .

حضرة محمود أبو النصر بك — أبعاد أي مصري من التمتع بحق النيابة هو حكم عليه بالحرمان من الحقوق السياسية والمدنية معا وهذا الحكم لا يصح مطلقا أن يبنى على مجرد فكرة احتمال أن وجوده في هيئة نيابية قد يؤثر فيها، وهو احتمال يصح أن يكون ويصح أن لا يكون، والواقع أن ما وصلت اليه حالتنا الاجتماعية وما اجتراه من أنواع التطور يرجع كثيرا لسقوط هذا الاحتمال .

لم يبق للأمراء في هذا الباب شأن غير شأن الأفراد قديم خشيتهم والخوف

من جانبهم خصوصاً وهم إنما يجلسون بين الصفوة من رجال الأمة الذين يعرفون ما لم وما عليهم ولا تضعفهم العوامل عن الأخذ بما يرونه حقاً لأمتهم .

سعادة قليني فهمي باشا — فلياذا تحرمون الوزارة عليهم ؟

حضرة محمود أبو النصر بك — هذا قياس مع الفارق ، الوزارة هي المظهر التنفيذي للسلطة التشريعية ، ان الوزير يده سيف الحكم ، ان وزير الداخلية مثلاً هو صاحب الولاية المباشرة على الأمن العام في البلاد وهو الرئيس الفعلي لكل الحكام الإداريين من مديريين ومحافظين ومن دونهم ، فلو أن أميراً تولى مثل هذا المنصب وجهت به شهوة سياسية لخيف حقاً أن يحدث الأحداث في البلاد ، فالفرق بين الحالين واضح .

معالي الرئيس — يؤخذ الرأي أولاً على بقاء طبقة الأمراء وحذفها .  
تقرر بالأغلبية بقاءها .

**مادة ٩٤** — قبل أنه يتولى أعضاء مجلس الشيوخ والتواب هم لهم يقسموه أنه يكونوا منقسمين

للوطه وللملك مطيعين للمستور ولقوانين اليهود وأنه يؤدوا أعمالهم بالزمت  
والصدق .

وتكونه تارة الميمن في كل مجلس علنا بقاعة مجلسه .

الاعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

لجنة وضع المبادئ العامة للمستور : صفحة ٢٣ من مجموعة المحاضر .  
دولة الرئيس نريد أيضاً أن ينص على الميمن التي يحلفها أعضاء المجلسين .  
حضرة عبد العزيز فهمي بك — أقترح أن يكون النص كالآتي :

مجلس الشيوخ جلسة

٨ مايو سنة ١٩٣٦ :

حلف بعض الأعضاء .

المادة ٤٩ من دستور إيطاليا  
والمادة ٢٢ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
والمادة ٥٤ من دستور النمسا  
والمادة ٤٢ من دستور اليونان  
} المادة (٩٤) تعالها

من انتخب العضو أو عين وجب عليه قبل مباشرة عمله أن يقسم بأن يكون خاضعاً للوطن وللملك المستورى مطيعاً لأحكام الدستور

اليمين وهم وقوف في امكانهم  
فقال الرئيس انه لا يجوز  
أن يثبت في المحضر الا  
اليمين التي تؤدي على المنبر.

• قبل أن يباشر أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يحلفون اليمين بأن  
يكونوا مختصين للوطن وللملك الدستوري مطيعين لأحكام الدستور وقوانين  
البلاد وأن يؤدوا وظائفهم بالذمة والصدق .

== وقوانين البلاد وأن يؤدي عمله بالذمة والصدق .

وقسم بين الولا الملك والاحترام للدستور مقرر في قواعد نظام الموكيات إلا القليل منها . وفي بعض الجمهوريات قد نس دستور  
الولايات المتحدة على أن الأعضاء يسمون أو يؤكفون أنهم يؤيدون الدستور — كذلك نس دستور تشيكوسلوفاكيا واليونان .  
وما دام الدستور قد قرر أن قسم الملك على احترامه واحترام قوانين البلاد مع المحافظة على استقلالها وعلى سلامة أراضيها فقد  
كان واجبا أن ينس على أن قسم أعضاء البرلمان بين الولا الملك والاحترام للدستور .  
ويلاحظ أن الدستور لم ينس صراحة على قسم نس القسم الذي يؤديه الأعضاء — لذلك اختلف مراراً على هذه الصيغة .  
ففي جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٢٨ قدم أحد حضرات الأعضاء اقتراحا خاصا باليمين الدستورية التي يقسمها الأعضاء قبل توليهم  
عملهم ونس الاقتراح هو الآتي :

« في جلسة الليلة أقسم بنس حضرات الذين انتخبوا والذين عينوا أعضاء بهذا المجلس قسبا ناقصا حيث لم يصرح في قسمه بأنه  
يقسم بالله واكتفى بأن يقول أقسم . فاقترح على المجلس أن يوافق على أن يعيد هؤلاء الأعضاء قسمهم بالله واعتبار من يتنح عن  
ذلك غير مؤهل لليمين .

وتناقش المجلس في هذا الاقتراح فأيد بعض الأعضاء ورفضه البعض الآخر . وانتهى الرأي بأن أعاد من لم يقسم منهم بالله القسم قسمه .  
وبالرجوع الى تعاليد مجلس الشيوخ نجد أن المجلس لم يمر على وتيرة واحدة .  
ففي ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ حلف الأعضاء اليمين مشتملة على لفظ الجلالة « أقسم بالله العظيم » .  
وفي جلسة ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ أثير هذا الموضوع وانتهى المجلس الى قرار فيه هو « ان الأمر متروك للمصوتين فله أن يؤدي  
اليمين مصرا فيها باسم الجلالة كما أن له أن يؤديها من غير هذا التصريح » .

وفي هذه الجلسة بحث المجلس هذا الموضوع بحثا مستفيضا وأدل كل فريق بحججه . فرأى المؤيدون لرجوب النس في القسم على  
لفظ الجلالة .

- ( ١ ) ان الحلف يثير اسم الله ليس يمين .
- ( ٢ ) ان الفصل المضارع « يقسمون » لا يمكن اعتباره شاملا لصيغة اليمين بل هو تضمين لليمين — أما صيغة اليمين فذكورة  
في الدستور في المادة ٥٠ .
- ( ٣ ) ان التعاليد سارت في الحاكم بأن يحلف الشاهد « بالله العظيم » كذلك يحلف وكيل النيابة — أمام وزير الحفاية كما يحلف  
الكتاب العلم والمستشارون أمام الملك ايماناً تشتمل كلها على لفظ الجلالة .
- ( ٤ ) انه غير مقبول من أعضاء البرلمان أن يخرجوا عما يهجد به جلالة الملك من وجوب القسم بالله العظيم .  
وتناول المارضون لهذا الرأي هذه الحجج بالرد فقالوا :

- ( ١ ) انه ليس من القروى مطلقا لانتقاد اليمين صحيحة أن يصرح فيها بلفظ الجلالة واستشهدوا في ذلك ببعض كتب الدين  
الاسلامي في مختلف اللغات . فقد ورد بكتاب « رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين في الجزء الثالث صفحة ٧٣ »  
والقسم أيضا بقوله ( أقسم أو أحلف أو أعزم أو أشهد ) بلفظ المضارع وكذا الماضي بالأولى كما قسمت وحلفت وعزمت وآليت  
وشهدت ( وان لم يقل بالله ) كما ورد في كتاب الفتاوى الهندية جزء ثاني صفحة ٥٣ .  
ولو قال أشهد أو أنل كذا أو أشهد بالله أو قال أحلف أو أحلف بالله أو أقسم بالله أو أعزم أو أعزم بالله —  
أو قال عليه عهد أو عليه عهد الله ألا يفعل كذا يكون يمينا .

- ( ٢ ) ان عبارة « يقسمون اليمين » قيد القسم بالصيغة التي يصح أن تكون قسبا — والصيغة قسم صحيح سواء صرح فيها بلفظ  
الجلالة أو ترك مضمرا . ==



وفي صفحة ٥١ من مجموعة المحاضر اقترح أحد أعضاء الهيئة أن يعدل نص العيين التي يحلفها أعضاء المجلسين على الوجه الآتي : والله العظيم أني لأحافظن على العمل بهذا الدستور وعدم الخروج عن شيء من نصوصه وعلى أداء وظيفتي بالصدق والأمانة مع الطاعة والاخلاص للملك الدستوري . ولكن اللجنة رفضت هذا الاقتراح .

اللجنة العامة لموضع الدستور : صفحة ٣٢ من مجموعة المحاضر

تلى القرار الحادي والثلاثون وهذا نصه :

(٣١) قبل أن يباشر أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يحلفون العيين بأن يكونوا مخلصين للوطن وللملك الدستوري مطيعين لأحكام الدستور

(٣) ان التقاليد التي أشار اليها المؤيدون ليست موجودة بالفعل فان الحاكم الفرعية تدير على عدم ذكر لفظ الجلالة في العيين وكذلك الحاكم المختلطة — أما في الحاكم الأهلية بنفس القضاة يطلبون الى الشهود الحلف بالله العظيم وبضمير على ما تدير عليه الحاكم الفرعية .

(٤) ان عدم تقييد أعضاء البرلمان بالقسم بالنصوص عليه في المادة ٥٠ يرجع الى رغبة للدمع في التفرقة بين العيضة التي يؤدي بها الملك العيين والصفة التي يؤديه بها الأعضاء ولو أراد الدستور توحيد العيين ليس عليه صراحة وانه اذا خرجنا عن هذه العيضة نكون قد عدلنا في الدستور وهذا غير جائز .  
وعلى بنسب الأعضاء حكمه هذه التفرقة بأن الدستور قد أراد أن يترك الضمير حراً يسم بما يعتقد لعدم ابراج من لا يعتقد بالله وارغمه على التصريح بأنه لا يؤمن بالله تعالى » .

هذا هو محل ما حدث في سنة ١٩٢٧ . وقد انتهى الرأي كما سبق أن ذكرنا — بترك الخيار للعضو .  
وبالرجوع الى أعمال لجنة الدستور نجد أن اللجنة وضعت منذ المبدأ عيضة خاصة بالعيين التي يؤديها الملك كما تركت الأعضاء أحراراً في العيين التي يؤديونها وقد حدث في إحدى جلسات لجنة وضع المبادئ العامة للدستور (جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٢٢) أن اقترح لفضيلة الشيخ بحيث تعديل نص العيين التي يحلفها أعضاء المجلسين على الشكل الآتي: — « والله العظيم أني لأحافظن على العمل بهذا الدستور... » ولكن اللجنة رفضت هذا الاقتراح .

ولعل السبب الذي حدا باللجنة الى اشتراط القسم بالله في عيين الملك دون اشتراطه في عيين الأعضاء — ان الملك ينفذ المادة السادسة من الأمر الكريم رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام لتوارث العرش يجب «أن يكون عاقلاً مسلماً من أبوين مسلمين» . كما اشتراط هذا الأمر عيين عيين في هيئة الوصاية أن يكون مصرياً مسلماً (مادة ١٠) في حين أنه من الجائز أن يكون العضو من الطبيعيين "naturaliste" الذين لا يعتقدون في وجود الخالق أو الذين تزمهم أديانهم بأداء القسم بشكل خاص .

فناجسنا القسم بالله شرطاً لازماً لتولي الأعضاء سلطاتهم الدستورية لفضيلاً بجرمان هؤلاء من موازاة حقوقهم التي نص عليها الدستور . مما تقدم يتضح لنا أن من الواجب ترك الحرية للأعضاء ليقسم كل منهم حسب عقيدته التي كفلها الدستور حرية (مادة ١٢) .

وقد تكلم اسمين "Esmaïn" في كتابه « القانون الدستوري » صفحة ٦٠٣ جزء ثان عن العيين فقال : لا يوجد الآن موضع لحلف العيين بأشكاله المختلفة الا في المسائل المدنية والجنائية . . . والقسم في الواقع أمر دني وسدني في آن واحد وبالرغم من أنه لا تمت بصلة الى دين معين اذ ان صفته اللبنيية تنحصر في كلمة « أقسم » فهناك تقليد ثابت يطبق هذه السكلمة معي التوجه بالقسم الى الله وفي بنسب الأحيان يكون هذا اللفظ منطوقاً به صراحة » .

وقوانين البلاد وأن يؤدوا وظائفهم بالذمة والصدق .  
ووافقت عليه الهيئة .

وفي صفحة ١٣٨ من مجموعة المحاضر تلى النص الآتي :

« قبل أن يتولى أعضاء مجلس النواب والشيوخ أعمالهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللبلد الدستوري مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق » .  
وتكون تأدية اليمين في كل مجلس علنا بقاعة جلساته .  
مواظفة عامة عليها .

**مادة ٩٥ -** يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة بالمرءة أو بغيره  
بصدر بأغلبية ثلثي الأصوات

ويجوز أنه يصدر القانون بهذا الاختصاص الى سلطة أخرى .

## التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٢ من مجموعة المحاضر .	قرر مجلس الشيوخ
حضرة عبد العزيز فهمي بك -- يجب أن تقرر أولا من الذي يفصل	في جلسة ٢٤ مارس
في الطعون التي تقدم في انتخاب الأعضاء هل المجلس نفسه أو المحاكم ؟	سنة ١٩٢٤ : ان اختصاص
تقرر أن المجلس هو نفسه الذي يفصل في ذلك .	المجلس بالنظر في صحة النيابة

المادة ١٠ من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٨٧٥

والمادة ١٩ من دستور تشيكوسلوفاكيا

والمادة ٤٣ من دستور اليونان

والمادة ٦٠ من دستور إيطاليا

والمادة ١٢ من دستور بروسيا

المادة (٩٥) تأليفها

قرر الدستور أن يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه وأساس هذا الحكم رغبة واضع الدستور في تحقيق مبدأ فصل السلطات بعضها عن بعض بأن لا تتداخل السلطة القضائية في شيء من أمر أعضاء السلطة التشريعية .

وفي الواقع أن عملية فحص الطعون أو تحقيق صحة النيابة عملية كثيرة الشبه بالدعوى القضائية لذا يستلزم الفصل فيها ما يستلزمه الفصل في الموضوعات من دقة وإتقان وحيدة عامة . ولقد منح قانون الانتخاب (في المادة ٥٧) لكل من المجلسين اختصاصات قضائية =

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٣٢ من مجموعة المحاضر

قاصر على الأعضاء المطعون  
فيهم .

وقرر مجلس النواب

في جلسته ٢٢ مارس

تلى النص الآتي ووافقت عليه الهيئة .

يكون للمجلسين حق الفصل في الطعون التي تقدم ضد أعضائهما ،

تتضمن : فلم حق اعلان الشهود ومماهم بل ان مجلس النواب قرر في جلسة ١٩ يونيه سنة ١٩٢٦ أن له حق توقيع العقوبة على شاهد الزور تطبيقا للقاعدة الخامسة من المادة ٥٧ التي تنص على أن « لكل من المجلسين سلطة صماع الطالب واعلان الشهود اذا رأى عملا فلكا وتجري في حق هؤلاء الشهود أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجنيح » . والطعون تومن :

(١) طعون في صحة الانتخاب : وحده تقدم من الناخبين أو الرشحين وموقفا عليهما منهم ومصدقا على هذا التوقيع ويجب تقديمها في الحصة عمر يوما التالية لاعلام نتيجة الانتخاب (مادة ٥٧ من قانون الانتخاب) . وقد قرر مجلس النواب في جلسته ٥ أبريل سنة ١٩٢٤ « ان التصديق القصور في القانون هو الذي يحمل أمام المحاكم دون غيرها فلا يقبل التصديق من جهات ادارية » . كما قرر في نفس الجلسة أن العبرة في احتساب الحصة عمر يوما هي بوصول الممن الرئاسة قبل مرورها .

(٢) طعون في أهلية النيابة : أو كما يسميها البعض ببلع عن فقدان أحد شروط العضوية . وهذا النوع من الطعون يمكن تقديمه من كل انسان وفي أي وقت (مادة ٦٢ من قانون الانتخاب) كالطعن بفقدان التصاق للمال المستلزم في عضو الشيوخ — مادة ٧٨ دستور — أو بأن عضوا لا يحسن القراءة والكتابة — أو بأنه لم يبلغ السن القانونية — مادة ٢٣ من قانون الانتخاب . وقد قرر مجلس الشيوخ في جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ المبدأ الآتي « من الآن فصاعدا لا يقبل ببلع من فقد أحد الأعضاء شروط العضوية الا اذا كان موقفا عليه من المبلغ وموضعا به عنوانه ومصدقا على اضافته » . وقد اختلف مجلس الشيوخ مع مجلس النواب على مبدأ تحقيق صحة نيابة الأعضاء .

فقد سار مجلس النواب منذ سنة ١٩٢٤ على أن تحقق لجنة الطعون صحة نيابة جميع الأعضاء — لهذا سميت هذه اللجنة بمجلس النواب « لجنة فمس الطعون وتحقيق صحة النيابة » . في حين اقتصر عمل لجنة الطعون في مجلس الشيوخ على نفس الطعون فقط دون تحقيق صحة نيابة الأعضاء .

وهذا الاختلاف موجود بين المجالس النيابية الأوربية فبعضها يحقق صحة نيابة جميع أعضائها وبعضها يقتصر على تحقيق نيابة الأعضاء للطعون فيهم .

وحجة الفريق الأول : أن المجالس النيابية باعتبارها للرجح الأعلى للتصريح وسم القوانين التي تسرى على مجموع الأمة يستلزم فيمن أتايتهم الأمة عنها في سن قوانينها أن يكون انتدابهم صحيحا طبقا لجميع الشروط التي أوجيها الشارع وجعلها ضمانا لصدق التمثيل . اذ لا يصح لمجلس أن يكون من بين أعضائه أفراد يفتين عند الاطلاع على معاصر انتدابهم أنهم لم يفوزوا في الانتخاب حقا ولم يسكبوا حق النيابة الا من طريق غلطت مادية في المحاضر غابت على اللجان التي وكل اليها أمر مراقبة انتدابهم أو غابت على غيرهم عن لهم حق الطعن .

وحجة الفريق الآخر : أن الأصل دائما هو الصحة ما لم يطن بالبطان في عملية الانتخاب وأنه لهذا جاز للمجلس انتخاب لجانه وحيث مكتبه قبل التصديق من صحة نيابة أعضائه .

ذكرنا أن مجلس النواب يحقق صحة نيابة أعضائه قبل ذلك أنه يبحث كافة الاوراق والمقار الخاصة بانتخاب كل عضو ؟

لقد على ذلك تأتي بنس قرار المجلس الصادر بجلته ٥ أبريل سنة ١٩٢٤ :

« أنه وان تكن القاعدة أن يقوم للمجلس بمراجعة كافة الاجراءات لتتفق من صحة النيابة — فليجئة الطعون وتحقيق النيابة غير ملزمة مع ذلك بمراجعة دفاتر القيد وقرارات لجان الترشيح الا عند قيام الشبهة على بطلانها وهذا الرأي مبنى على أن الشارع قد أحاط ملية القيد بكثير من الضمانات — وعلى أن عمل لجنة الترشيح إنما هو اجراء مادي قلقت من وجود الضوابط المدونة في القانون —

وفي صفحة ١٣٨ من مجموعة المحاضر :

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

سنة ١٩٢٤ تحقيق صحة

نيابة جميع أعضائه .

== وينبغي بناء على ذلك اعتبارها صحيحة الى أن يوجد في الأوراق ما يستدعي بحثا .

وهنا يجب أن نسال هل يكتب الضو بمجرد انتخابه وحلقه البين الدستورية أمام المجلس — كل صفات وحقوق الضوية —

أم أن ذلك يتوقف على الفصل في العن المقدم منه أو التحقق من صحة نيابته ؟

لا شك أننا في مصر نعتبر أن شروط الضوية قد تمت بالقسم وأن حقوق النيابة قد نشأت من يوم الانتخاب وما التحقق من صحتها إلا اجراء نص عليه الدستور لزيادة الثقة بالضو — بمعنى أن هذا الاجراء لا ينفى حقا جديدا وإنما هو اعتراف بحق موجود .

وقد يتساءل البعض عن مدى سلطة المجلس في اعلان نتائج الطون فهل كل مهتبه اذا قبل الطمن أن يعلن بطلان الانتخاب وتخلو

المادة أم أن له أن يرد الامور الى نصابها فيصبح الباطل ويسلم اسم المنتخب الذي أسفر الانتخاب عن فوزه حقيقة .

رأت لجنة الطون بمجلس النواب في يونه سنة ١٩٣٨ أن من حق المجلس بل من واجبه أن يعلن نتيجة الانتخاب على الوجه

الصحيح . وجاء في تقريرها ما يأتي : « من رأينا استنادا الى نص الفقرة الأخيرة من المادة ٧٢ من قانون الانتخاب التي نصها

« ويفصل المجلس في الطلبات والمنازعات فيعلن صحة عملية الانتخاب ويقرر خلو الخلل » والى طبيعة الاشياء أن من حق مجلس النواب

بل من واجبه أن يعلن نتيجة الانتخاب على الوجه الصحيح وسلطته في ذلك سلطة واسعة لا حد لها . فهو المرجع الاعلى في أمر خاص

بصمم كيانه وأساس تكوينه وحقه مطلق في كل ما له علاقة بالانتخاب وبلان الانتخاب إنما تمثل تحت هيئته وطابعه . فإنا كان عليها

صحيحا أجزائه أو خاطئا صحبه . والقول بغير هذا يجعل نتيجة الانتخاب متوقفة على عرض لراة بلان الفرز في وسعها — إن شئت

— أن تصمم قرارا باطلا حتى اذا أبطله مجلس النواب ولم يكن له حق اعلان نتيجة اسم المنتخب الذي أسفر الانتخاب عن فوزه

حقيقة ، أعطيت فرصة جديدة للرشح الذي سقط ، لانتخاب جديد . وهذا يخالف روح التعاون ويخالف مع اللطاف السليم » .

لهذا قررت اللجنة ووافقها المجلس على اعلان انتخاب عضو كانت لجنة الفرز قد أعلنت اعادة الانتخاب بينه وبين منافسة .

كما قررت اللجنة — بناء على الأسباب سالفة الذكر — زوال العضوية عن أحد الأعضاء الطون فيهم وفي نفس الوقت أعلنت

انتخاب منافسة نائباً — ووافقها المجلس على ذلك .

ورأت اللجنة في نهاية تقريرها أن تعطى فرصة جديدة للطن في انتخاب الضو الذي يعلن المجلس انتخابه حتى يتسنى لمنافسه أو إن

يشاء من الناخبين أن يقدموا في الخمسة عشر يوما التالية لقرار المجلس طلبا بإبطال الانتخاب فإذا عدم طمن في هذا المياد نظره المجلس

وإذا لم يقدم حتى صحة النيابة .

ولقد اشترط الدستور توفر أغلبية ثلثي الأصوات لاعتبار النيابة باطلة في حين اكتفى بالأغلبية العادية لاعتبارها صحيحة . وإذا

رجعنا الى قانون الانتخاب نجد أن المادة ٦٢ تنص على أغلبية عادية لسقوط عضوية من فقد أحد الصفات المشترطة في الضو والمنصوص

عليها في المادة ٢٢ من قانون الانتخاب أو من وجد في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة .

فهو معنى ذلك انه تكفي الأغلبية العادية لقبول طمن تضمن سببا من أسباب سقوط العضوية كعدم احسان القراءة والكتابة

أو عدم بلوغ السن مثلا — أم انه يجب اشتمال بنس المادة ٦٥ من الدستور التي استلزمته أغلبية ثلثي الأصوات لقبول الطمن ؟

نار هذا النزاع في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٢ يونه سنة ١٩٣٨ وذلك بمناسبة نظر تقرير لجنة الطون عن طمن مقدم

في أحد الأعضاء جاء في أحد أوجهه أن الطون في صحة انتخابه لا يجنس القراءة والكتابة — ورأت اللجنة قبول الطمن والتمرح

على المجلس اعلان سقوط عضوية الضو لأنه لم يتوافر فيه شروط الأهلية المنصوص عليها في المادة ٢٣ من قانون الانتخاب — ولاحظت

اللجنة أن قبول هذا الطمن يكون بالأغلبية العادية تطبيقا للمادة ٦٢ من قانون الانتخاب ولكن أغلبية المجلس عارضتها في هذا الرأي

وقررت أن تقرر سقوط العضوية يكون في هذه الحالة بأغلبية الثلثين .

ولا شك أن المجلس هو وفق في هذا الرأي — لأن الدستور صريح في القول بأن بطلان نيابة الضو لا تكون إلا بأغلبية ثلثي

ويختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه ، ولا تعتبر النيابة باطلة  
الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين .

== الأصوات — والحالة التي عرضت على المجلس لم تخرج عن أنها « سقوط لضوية » سواء كان سبب السقوط بطلان في عملية الانتخاب أم قد لأحد شروط صحته فانتيبة على كل حال هي قبول الطعن ان صح .  
في حين أن نص المادة ٦٢ من قانون الانتخاب قد وضع حلالة مختلفة كل الاختلاف عن الحالة الأولى — فهو يقرر حكما خاصا لحالة « فقدان الضوية » — وبعبارة أوضح فإن المقصود بالمادة ٦٢ هو القرار الذي يصدر باطال نيابة قلمت وكان للمجلس قد أصدر قرارا بصحتها . وأكتفى بالأغلبية العادية في هذه الحالة لأن إثبات فقدان الضوة لهذه الصراط ( المنصوص عليها في المواد ٤ ، ٥ ، ٢٣ من قانون الانتخاب ) أمر سهل لا يحتاج لبث كثير أو تأويلات مختلفة — فإثبات الأخكام المعلقة بالعرف أو قس السن القانونية أو عدم ادراج الاسم بمحاول الانتخاب — لا يحتاج لأكثر من الحصول على ورقة رسمية من الجهة المختصة ليحكم المجلس بفقدان هذا الضوة لنيابة دون أن يختلف في ذلك اثنان .

لما كانت للمجالس النيابية هيئات سياسية قبل كل شيء . ولما كانت الانتخابات أعمال سياسية قبل أي اعتبار آخر هـد علينا بجمع طائفة من أم السوابق البرلمانية في تفسير الدستور وقانون الانتخاب فيما يتعلق بالطعون — ومنها يستضغ أن المجلس الواحد قد يصد في بعض الأحيان إلى التمسك بحرية النص ودلالته في حين يلجأ إلى التوسع في تفسيره وتأويله حتى ينسج لما نائقه في الحال الأولى . لهذا قال أحد أعضاء مجلس النواب في جلسة ٢٢ يونه سنة ١٩٣٨ « يتضح لحضراتكم من هذا البيان البسيط أن القول بأن مجلس النواب عند ما يحصل في طعن من الطعون إنما يحصل فيه باعتباره هيئة قضائية تنقيد بالنصوص القانونية ، قول مبالغ فيه ، إذ أن الرأي السائد في فرنسا أن النواب حين يجتمعون للفصل في طعن من الطعون إنما يجتمعون كـمـقـنـين ومعني بمحلين في القانون : انه يجوز لهم أن يحكموا بصحة انتخاب عضو وان بدا لهم أن في انتخابه مخالفة صريحة لقانون » .

وأرى قبل التكلم في صميم موضوع الطعون أن أذكر أن مجلس قد قرر في جلسة ٢٦ يونه سنة ١٩٢٦ الموافقة على الاقتراح الآتي « اطلع المجلس على عريضة الاستفتاء التي قدمها إليه توفيق دوس باشا هـد التصروح في تحقيق الطعن المقدم ضد انتخابه عضوا بمجلس النواب عن دائرة « بني قرق » ومرار الكرام على ما تضمنته من التائب وقرر قبول الاستفتاء مع الاستمرار في تحقيق الطعن المقدم ضد انتخابه تورا الحقيقة فيما يرجع الشأن فيه إلى أحكام القوانين المتعلقة بالنظام العام » .  
وعندى أن هذا القرار هو عين الصواب . إذ المفروض أن المجلس عند تحقيق صحة نيابة الاعضاء لا ينظر إلى أشخاصهم مطعنا بل هو ينظر إلى جوهر الموضوع . فسواء توفى الطعون فيه أو استقال تلك اعتبارات ثانوية بالنسبة للمسألة الأساسية التي ينظرها المجلس ألا وهي حصول الانتخاب — فإذا كان للاستفتاء أو الولاية أثر في الضوة فلا تؤثر في حق المبدوع — لأن فكرة تحقيق صحة النيابة ملحوظ فيها أن الهيئة التشريعية هي المرفة على الهيئة التنفيذية فيما يخص بأعمال الانتخابات من أولها إلى آخرها فإذا تخلت الهيئة التشريعية فإذا تخلت الهيئة التشريعية عن واجبها هذا لأى سبب من الاسباب هـدمت بسببها هذا الاساس الذي حولها الحق في الفصل في صحة نيابة الاعضاء .

#### السوابق :

- (١) وافق مجلس الشيوخ في جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ على أن الضوة المطعون فيه له الحق في أن يشارك في المناقشة عند عرض الموضوع على المجلس على أن ينسحب عند أخذ الآراء .
- (٢) ورفض مجلس الشيوخ في جلسة ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ اقتراحا قدم إليه مضمونه « انه في حالة الطعن بفقدان الأهلية يجب على الطاعن أن يقدم الدليل على سقوط الضوية » .
- (٣) وافق مجلس النواب في جلسة ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ على أنه عند الطعن بمحومات اضطراب شديد في لجنة من لجان الانتخاب يقوم المجلس بعملية بدر « Retrenchement » بمعنى انه يستبعد جميع الأصوات في هذه اللجنة — فإذا كانت الأصوات السبيدة لا تؤثر في نتيجة الانتخاب فإن الطعن يرفض أما إذا أثرت فإن الطعن يقبل . ==

معالي رفعت باشا - أرى تأجيل الفصل فيها إلى أن ينظر قانون الانتخاب  
( موافقة عامة ) .

(٤) قررت لجنة الطعون بمجلس النواب وواضعا للجلس في جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ على أنه لا يتبر فاضى محكمة الخط  
موظفا بالمعنى الذى قصده قانون الانتخاب وبناء ذلك فلا حرج عليه من ترشيح هـه بدائرة عمله .

(٥) اقترح أحد النواب بمجلة ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ تحويل لجنة الطعون حق معاقبة الشهود فاعترض مقر لجنة اللائحة الداخلية  
على ذلك لأن هذا الحق خاص بالمجلس ولا يجوز لجنة أن تستعمله الا اذا صدر قانون بذلك — ووافق للمجلس على هذا رأى .

ملاحظة : عدل القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ للمادة ٥٧ بأن أضاف عليها : " ولكل من المجلسين أن يعيد بهذه السلطة لجنة التي  
يختصها لخصص نيابة الأعضاء " .

(٦) ذكرنا أن مجلس النواب قرر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٦ ان استقالة العضو لا تمنع من الاستمرار في نظر الطعن المقدم  
في انتخابه وفي جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ قرر مجلس الشيوخ انه اذا كان الطعن خاصا بشخص العضو المظنون فيه كماله فقدانه  
التصايب مثلا وأراد العضو أن يستنيل قبل الفصل في الطعن فان للمجلس قبول هذه الاستقالة — أما اذا كان الطعن خاصا بمسائل  
عامة كاجراءات الانتخاب مثلا فللمجلس أن لا يبت في أمر الاستقالة قبل البت في الطعن هـه .

(٧) قررت لجنة الطعون بمجلس الشيوخ ووافقها المجلس في جلسة ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ على أنه لا يجوز الأخذ في توفر  
التصايب السالى لا بالمصرف ولا ببناء المنزل ولا بإقتناء الكتب ولا بأن العضو ضمن أعضاء بعض الفرقا لأن كلا من ذلك لو صبح  
لا يدل مطلقا على توفر التصايب عند العضو .

(٨) قررت لجنة الطعون بمجلس الشيوخ ووافقها في جلسة ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ " ان الدستور لا يحتم أن يكون دخل  
المشتغلين بالهنر المرة مبلغ ١٥٠٠ جنيه على الأقل من ملهم في تلك المن فقط بل يسوغ أن يضم ما يدخل اليهم من اشتغالهم بالهنر  
للمذكورة ما صاه أن يصل ال ايديهم من ايراد أملاك أو عقارات أو مولود أخرى " .

(٩) وافق مجلس الشيوخ بمجلة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ على الاقتراح الآتى :  
" من الآن فصاعدا لا قبل تبليغ عن فقد أحد الأعضاء شروط العضوية الا اذا كان موقفا عليه من اللبج وموضعا به عزائه  
ومصدقا على أمضائه " وفسر الرئيس عبارة التصديق — بأنه التصديق أمام المحاكم .

(١٠) رأت لجنة الطعون بمجلس الشيوخ وأقرها المجلس في جلسة ١٤ مارس سنة ١٩٢٧ على أن أم ما يجب توفره في العالم  
ليكون من كبار العلماء ما يأتى :

أولا : أن يكون قد درس في الأزهر وللمعهد الأخرى ( بعد نواله شهادة العالمية ) مدة أقلها عشر سنين .

ثانيا : أن يكون مرفوقا بالورع والتقوى وليس في ماضيه ما يشين .

أما الشروط المتعلق بالنسب فنحن نحتاج اليه مع تعديد سن العضو بالمجلس في الدستور وقانون الانتخاب .

(١١) اقترح أحد أعضاء مجلس الشيوخ بمجلة ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦ على المجلس أن يقرر أن لجنة الطعون لا تتعرض في بحثها  
الا الى وجوه الطعن التي تقدمت اليها ، هنا اذا كان الطعن مقبولا شكلا ، أما اذا كان الطعن باطلا شكلا فلا يجوز لها التعرض بجانا  
ليبحث صحة النيابة قياسا على حله الشيخ الذين لم يطعن عليهم .

ورأت لجنة الطعون أن لمجلس الشيوخ واللجنة الطعون الحق في الفصل في صحة نيابة الأعضاء للطعون عليهم وغير الطعون عليهم  
بالنسبة للاشتراطات الواردة في المادة ٥٥ من قانون الانتخاب سواء كان الطعن مقبولا شكلا أو غير مقبول شكلا لأن تحقيق صحة  
النيابة من النظام العام — أما اذا كان الطعن قاصرا على المسائل المتعلقة بصيلة الانتخاب — فاذا كان الطعن غير مقبول شكلا فانه  
لا يجوز لجنة الطعون أن تتدخل في موضوع الطعن لأنه قاصر على المسائل المتعلقة بصيلة الانتخاب وليس له علاقة بصحة نيابة الأعضاء .  
أما الفرار الذى أصدره مجلس الشيوخ بمجلة ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ وهو أن اختصاصه بالنظر في صحة النيابة قاصر على الأعضاء  
الطعون فيهم فانه مخالف للمادة ٩٥ من الدستور تلك المادة التي جعلت كل مجلس مختص بالفصل في صحة نيابة أعضائه ولم تقل بأن —

وفي صفحة ١٨٦ اقترح أحد الاعضاء الاقتراح التالي :

حضرة عبد العزيز ضمي بك — قلت ان رأيي في سلطة المجلس فيما يتعلق بالفصل في الطعون يجب أن تكون مطلقة . وهذه المسألة وان لم يبت فيها يننا لأن الآتي أرى أن أفتح الباب في الدستور وأدخل تعديلا على المادة ٦ من فرع الاحكام العامة للمجلس بحيث يمكن وضع نظام آخر في

== اختصاصه قاصر على الأعضاء الطعون فيهم فقط — ولقد طبق مجلس النواب هذه المادة تطبيقا صحيحا يطبق على رأي اللجنة — هنا وقرار المجلس سالف الذكر لم يحرم اللجنة من النظر في صحة نيابة الاعضاء الطعون فيهم ولم يقل بأنه اذا كان الطعن غير مقبول شكلا فان اللجنة تكون غير مختصة بالفصل في صحة نيابة الاعضاء بل جعل اختصاص اللجنة عند تحقيق صحة النيابة قاصر على الأعضاء الطعون فيهم فقط . ولما يكون الاقتراح على كلا الرأيين رأى المجلس أو رأى اللجنة مرفوضا لأن رأى اللجنة أن للمجلس يختصى السادة ٩٥ من الدستور حق التمثيل في صحة نيابة جميع الأعضاء وأن قرار المجلس الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ يفضي بقصر حقه على فحص صحة نيابة الأعضاء الطعون في انتخابهم سواء كان الطعن مقبولا شكلا أو غير مقبول شكلا .

(١٢) قرر مجلس النواب في جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٢٤ أنه لا يجوز للمحامين من أعضاء المجلس أن يقبلوا توكيلا من الطاعنين في انتخاب أحد الأعضاء أو من أحد الطعون في انتخابهم في أي عمل من أعمال هذا الطعن سواء أكان يعمل خارج المجلس أم داخله . (١٣) قرر مجلس النواب في جلسة ٥ أبريل سنة ١٩٢٤ رفض اقتراح قدمه أحد الأعضاء (الوكيل أحمد ماهر) يفضي « باحتساب الأصوات الباطلة لمعرفة هل حصل العضو على الأغلبية المطلقة أم لا » . وقد اتبع المجلس هذه القاعدة — أي عدم احتساب الأصوات الباطلة — وبناء على ذلك رفض الطعون المقدمة في صحة انتخاب حضرة عبد الفتى سليم عبده بك وعبد الرحمن الرافعي بك وعبد نجيب برعي بك .

وفي ٨ يونيو سنة ١٩٣٨ وافق المجلس على تقرير لجنة الطعون الذي أخذ بالبسدا سالف الذكر — وجاء في هذا التقرير « ونظرا عن ذلك فلفهوم بدهاة أن الأصوات الباطلة في حكم الصدم ويجب ألا تحسب لهذا الرشح أو ذاك ولا يصح أن يضار بها أحدهما دون الآخر — فاذا أدخلت هذه الأصوات في حساب الأغلبية المطلقة كان هذا مدعلة للاضرار بالمرشح الذي نال أكثر الأصوات واستعاد منها المرشح الآخر » .

كما وافق المجلس في هذه السنة على ثلاثة تقارير أخرى بهذا المقي .

والرجوع لستور سنة ١٩٣٠ نجد أنه قد نص على أن يكون الفصل في صحة نيابة أعضاء البرلمان من اختصاص المحاكم وعملت للذكرة التفسيرية هذا الأمر بموجبها . . . . . ولكن دساتير أخرى ومن الطراز الأول بعضها قدم والبعض حديث ( كالجبل وكندا والولايات المتحدة والبرتغال والمجر وتشيكوسلوفاكيا ) تجعل ذلك الفصل من عمل المحاكم العامة أو من عمل محاكم خاصة . كذلك كان الحال في الجمية التفسيرية وما سبقها من المجالس . وقد كانت لجنة الدستور شديدة التردد والحيرة في الأخذ بهذا البسدا ولكنها رأيت آخر الأمر أن يعطي حظه من التجربة فاذا أثبت بالجبرة أنه لا يوافق هذه البلاد عدل عنه إلى غيره بقانون طاقى دون حاجة إلى تعديل الدستور . لذلك قررت أنه يجوز أن يحدد القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى » .

وكذلك نص دستور سنة ١٩٣٠ على « أن يحال إلى المحاكم أيضا كل ما يتعلق بسقوط الأعضاء حتى لا يكون بقاء العضو أو سقوطه بالزعم من توفر شروط السقوط أو عدم توفرها رهنا بالأغراض الجزئية » .

ويلاحظ أن دستور سنة ١٩٣٠ قد سكت عن مسألة الفصل في صحة نيابة الأعضاء الذين لم يظن في انتخابهم وسعوم أن هذه للسالة يبالغ المجلس كفضية من القضايا فاذا توزع الاختصاص في الفصل يفضي تناقض الأحكام .

ولا يمكن القول بإعطاء المحاكم هذا الحق أيضا لأن المحاكم لا تحكم إلا في المنازعات أي يجب أن يكون هناك خصمان يتنازعان والمحاكمة تحصل بينهما . فاذا لم يكن هناك قضايا فما الذي يحصل فيه المحاكم ؟

المستقبل للفصل في الطعون اذا شتمت المجالس الفصل فيها كما جرى في بعض البلاد الاخرى — لهذا اقترح ان يضاف الى المادة المذكورة ( ويجوز بمقتضى قانون ان يعهد بهذا الفصل الى سلطة اخرى ) .  
( موافقة عامة )

**مادة ٩٦** — يدعو الملك البرلمان سنويا الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث منه شهر نوفمبر . فاذا لم يبرع الى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور .  
ويروم دور انعقاده العادى مرة ستة شهرا على الاقل . ويعلن الملك  
فنى انعقاده .

## التقاليد البرلمانية : الاعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور صفحة ٢١ من مجموعة المحاضر  
دولة الرئيس — اقترح ان ينص على ان الملك هو الذى يدعو البرلمان  
الى الاجتماع وله تأجيل انعقاده وله حل مجلس النواب ومع ذلك فلا يجوز  
ان يزيد التأجيل على شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون  
موافقة المجلسين .

للادة ١	من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٨٧٥
وللادة ٧٠	من دستور بلجيكا
وللادة ٣٠٠٢٨	من دستور تشيكوسلوفاكيا
وللادة ١٠٠١٩	من دستور النمسا
وللادة ٤١	من دستور استونيا
وللادة ١٧	من دستور بروسيا

الادة (٩٦) تنالها

دور الانعقاد العادى ينتهى . أما بناء على دعوة الملك وذلك قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر أو بحكم القانون ومن تقاء نفسه في اليوم المذكور . ويدوم دور الانعقاد ستة أشهر على الأقل . ولم ير الدستور المصرى الأخذ بطريقة الانعقاد العادى التى يترك فيها للبرلمان أن يحدد أوقات عمله وأوقات عطلة لا لهذه الطريقة من عيوب اذا أنها تشغل البلاد بالتناقضات والنزاعات الحزبية وتسلط أعمال السلطة التنفيذية — فذلك فضل الدستور أن يأخذ بالطريقة للقررة في أغلب المسائل والتي كانت مقررة من قبل في قانون الجمعية التشريعية . وهى طريقة الانعقاد العادى الذى يدوم ستة أشهر على الأقل ثم تكون السلطة السنوية . فاذا حدث ما يقتضى نظر السلطة التشريعية فانه يجوز عند الضرورة دعوتها للاجتماع جلسة غير عادية .



حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أريد أن ينص على حكم يتمتع بمقتضاه أن يكون للملك سلطة تعطيل انعقاد البرلمان .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — فى قانوننا القديم كانت الجمعية التشريعية تعتمد من تلقاء نفسها فى مواعيد محددة فى قانونها فلا مانع من أن ينص على أن البرلمان يعتمد من تلقاء نفسه فى الأدوار العادية فى مواعيد مقررة .

دولة الرئيس — هل تقصد بذلك أن تقصر دعوة الملك البرلمان الى الاجتماع على الانعقاد غير العادى ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لا مانع من ابقاء النص على حاله ولكن ينص أيضا على أن البرلمان فى أدواره العادية يعتمد من تلقاء نفسه فى المواعيد المقررة فينصرف معنى النص الأول الى الاجتماع غير العادى .

دولة الرئيس — الأول أن يقصر النص على الدعوة الى الاجتماع غير العادى .  
( موافقة عامة ) .

---

== فترة العطلة يرجع كل نائب الى دائرته للاتصال بناخيه لاستطلاع آرائهم فى الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية وللمداخلة للشرطة فيما يهمهم من الأمور العامة .

ويجب أن يميز بين دور الانعقاد Session { وهو على نوعين (١) دور انعقاد عادى Session ordinaire وهو الذى يبدأ قبل السبت الثالث من شهر نوفمبر وينتهى فى شهر مايو أو بعد ذلك (٢) ودور انعقاد غير عادى Session extraordinaire وهو الذى يحدث فى وقت العطلة البرلمانية بناء على رغبة الملك أو طلب أغلبية أحد المجلسين — مادة ٤٠ من الدستور — أو اذا أصدرت السلطة التنفيذية أثناء العطلة مراسيم لها قوة القانون — مادة ٤١ — { وبين الفصل التشريعى Legislature . فالفترة هى مجموعة جلسات يقدتها المجلس بناء على دعوة انعقاد واحدة والفصل التشريعى هو مجموعة الفترات التى تحدث بناء على عملية انتخاب واحدة . وقد نص دستور سنة ١٩٣٠ على أن تبدأ الدورة فى السبت الثالث من شهر ديسمبر ( بدلا من شهر نوفمبر ) كما قصر دور الانعقاد على خمسة أشهر — وعملت المذكرة التفسيرية هذا التعديل بما يأتى \* ومن خبر أحوال الادارة المصرية وعرف موقع فترة الاجازات من السنة لاشك يدرك أن العمل على هذا الوجه من شأنه أن يسطر الحكومة من غير قائمة للبرلمان . ففى منتصف نوفمبر لا تكون الحكومة قد فرغت من اعداد الأعمال التى تريد عرضها على البرلمان لأول انعقاده وعلى المحصور من تحضير للبرلمانية . ومن شأن واجب الوزراء فى حضور جلسات البرلمان أن يحول دون عرقهم ذلك الاعداد والتحضير . فلك ترى الوزارة أن يكون بدء دور الانعقاد العادى هو السبت الثالث من شهر ديسمبر — كذلك ترى الوزارة أن دور انعقاد يوم سبعة شهور يربو على حاجة البلاد وأمامها خصوصا اذا قورن بطول أدوار الانعقاد فى البلاد الأخرى . لهذا ترى أن دور انعقاد يوم خمسة أشهر فيه الكفاية كل الكفاية وهو اذا بدى . فى السبت الثالث من شهر ديسمبر ينتهى فى النصف الأخير من شهر مايو . وهذا المبدأ الأخير يوافق حاجة الأعضاء الى الفراغ الى شؤونهم كما يوافق حاجة رجال الحكومة الى التفرغ لتنفيذ للبرلمانية » .

والرجوع الى المسامير الأوروبية نجد أن الدستور الفرنسى قد نص على وجوب اجتماع البرلمان فى يوم الثلاثاء الثانى من شهر يناير اذا لم يدعه رئيس الجمهورية قبل هذا التاريخ — وإن دور انعقاده يستمر خمسة أشهر على الأقل .

ونس الدستور البلجيكي على اجتماع البرلمان بمجلسيهم فى يوم الثلاثاء الثانى من شهر نوفمبر ما لم يدعه ذلك قبل هذا التاريخ وعلى أن يقوم دور انعقاده أربعين يوما على الأقل .

وفي صفحة ٤٦ من مجموعة المحاضر :

دولة الرئيس — يلتزم البرلمان كل سنة في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر لعقد جلساته العادية ويمتد دور انعقاده الى آخر شهر أبريل من السنة التالية . ويجوز عند الضرورة دعوة البرلمان الى الاجتماع بصفة غير عادية . ومدة انعقاده تحدد في أمر الدعوة .

( موافقة عامة ) .

الباب الرابع الموضع الدستور : صفحة ٣٣ من مجموعة المحاضر .

تلى القرار السابع والثلاثون وهذا نصه :

« يلتزم كل من المجلسين كل سنة في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر لعقد جلساته العادية ويمتد دور انعقاده الى آخر شهر أبريل من السنة التالية .

حاضرة على المنزلاوى بك — أرى امتداد الانعقاد لآخر شهر مايو لأن انتهاءه في آخر شهر أبريل يجعل العطلة ستة أشهر ونصفا ، والحكومة أن تصدر في أثنائها مراسيم استثنائية وتنفذها وهذا ليس في مصلحة الأمة .

حاضرة عبد العزيز فهمي بك — جعل مدة الانعقاد أكثر من خمسة أشهر ونصف كثير يتعب الأفكار ويهيج الأعصاب ويدخل الملل على نفوس الأعضاء والمحذور الذى ذكره حاضرة منزلاوى بك لا يمكن تفاديه سواء كانت العطلة خمسة أشهر ونصفا كما يقترح أو ستة ونصفا كنص القرار .

معالي طلعت باشا — يتنقل مدة العمل أعياد ومواسم يجعلها لا تكفى لاتمام الأعمال لذلك أوافق على مد دور الانعقاد الى آخر مايو .

فضيلة الشيخ بخيت — أرى أن يكون اجتماع المجلسين في السبت الأول من شهر نوفمبر على أن يمتد دور الانعقاد الى آخر مايو .

حاضرة الشيخ خيرت راضى بك — أرى حلا للخلاف ألا ينص في الدستور على نهاية مدة الانعقاد بل يترك للمجلس تحديدها بحسب حاجة العمل ، فإذا احتاج العمل لزمن أطول وجب امتدادها الى آخر مايو والا فلا وبهذه الطريقة نكون أخذنا بكل الآراء .

معالي سابا باشا — اقترح حاضرة منزلاوى بك وجبه وكنت أوافق عليه لولا أن أغلب أعضاء المجلسين من غير القاهرة فيصعب أن يتركوا بلادهم

وأعمالهم مدة ستة أشهر ونصف في السنة وينقطعون فيها للأعمال النيابية لذلك أرى الاكتفاء بجعل مدة الدور خمسة أشهر ونصف.

حضرة عبد العزيز فهمى بك - يعلل شراح الدساتير قصر مدة العمل في المجالس النيابية بأن فيها راحة للسلطين التشريعية والتنفيذية معا وحتى لا تعطل الأعمال العامة اذ يكون الوزراء في مدة انعقاد المجالس النيابية دائما تحت تصرفها فتعطل بذلك أعمالهم التنفيذية .

واذا كان دور العمل في المجالس الأوروية خمسة أشهر ونصف فيجب أن يكون في بلادنا أقل من ذلك نظرا لحالة الجوع لأجل هذا أرى بقاء النص كما هو .

حضرة على المتزلاوى بك - اذا انقطع الوزراء في مدة انعقاد المجلسين للأعمال النيابية فلوزاراتهم وكلاء يقومون بالأعمال العامة نيابة عنهم . معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .

فقرر بالأغلبية أن يمتد دور الانعقاد الى آخر شهر مايو .  
وفي صفحة ١٣٨ وافقت الهيئة على النص التالى :

يعقد البرلمان كل ستة جلساته العادية من يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ويمتد دور انعقاده الى آخر شهر مايو من السنة التالية .  
وفي صفحة ١٨٦ اقترح أحد الأعضاء تعديل النص :

حضرة عبد العزيز فهمى بك - كذلك المادة السابعة من فرع الاحكام العامة للمجلسين اقترح تعديل صيغتها على الوجه الآتى :

يعقد البرلمان بحكم القانون جلساته العادية في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر من كل سنة ويمتد دور انعقاده الى آخر شهر مايو من السنة التالية .  
فوافقت الهيئة على ذلك .

مادة ٩٧ — أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الرسم

القانوني فالاجتماع غير شرعي والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون.

التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٤٦ من مجموعة المحاضر.

دولة الرئيس — أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين . فإذا اجتمع أحدهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي وأعماله باطلة .  
( مواقة عامة ) .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٣٤ من مجموعة المحاضر .

تلى النص الآتي ووافقت عليه الهيئة .

« أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين فإذا اجتمع أحدهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي وأعماله باطلة » .

وفي صفحة ١٣٨ وافقت اللجنة على النص الآتي :

« أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي والأعمال باطلة .

المادة ٤ من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٨٧٥  
المادة ٤٨ فقرة ثانية من دستور إيطاليا  
وللمادة ٢٩ من دستور ليكوسلونا كيا  
المادة (٩٧) تقابلهما

سبق أن ذكرنا أن الأخذ بمبدأ ازدواج المجالس الثنائية يستلزم توحيد أدوار الانعقاد بينهما بما أن كل مجلس يكمل الآخر ويراجع عمله فإذا اجتمع أحدهما دون الآخر رجعا إلى حالة للمجلس الواحد وما فيه من عيوب وفوق ذلك فإن قرارات أحد المجلسين — في المسائل العامة — لا تنفذ عادة إلا إذا أقرها المجلس الآخر وما دام الأمر كذلك فإن انعقاد المجلسين في الزمن يوفر مجهود يكاد يكون ضائعا .

وإذا رجعا للمساير الأوربية نجد أن الدستور الفرنسي قد ذكر نصا يقابل نص الدستور المصري .

«Toute assemblée de l'une des deux Chambres qui serait tenue hors du temps de la session commune est illicite et nulle de plein droit.»

وترجمته « كل اجتماع لأحد المجلسين خارج دور الانعقاد المعتاد غير صحيح وباطل بحكم القانون » .  
وكذلك ورد في الدستور الإيطالي والتشكوسلواني كي تصوم بهذا المعنى .

مادة ٩٨ — جلسات المجلسين علنية على أنه يحظر منهما ينقصر بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء . ثم يقرر ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمام تجري في جلسة علنية أم لا .

## الاعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٤٦ من مجموعة المحاضر .  
دوله الرئيس — تكون جلسات كل من المجلسين علنية . ومع ذلك فكل منهما يتشكل هيئة لجنة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ثم يقرر ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه يجب حصولها في الجلسة العلنية أم لا .  
( موافقة عامة ) .  
اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٣٥ من مجموعة المحاضر  
تلى القرار الثاني والأربعون وهذا نصه :  
تكون جلسات المجلسين علنية ومع ذلك فكل منهما يتشكل هيئة لجنة

مجلس الشيوخ جلسة  
٢ يونيو سنة ١٩٢٤ :

قرر المجلس جعل  
الجلسة سرية بناء على رغبة  
رئيس الحكومة للدلالة  
للجلس بأخبار عن  
المفاوضات . فأعلنت  
الشرقات وغادر الموظفون  
قاعة الجلسة .

مجلس النواب جلسة

المادة ٥٠ من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٨٧٥  
والمادة ٣٣ من دستور بلجيكا  
والمادة ٥٢ من دستور إيطاليا  
والمادة ٦٣ من دستور اليونان  
والمادة ٢٣ من دستور روسيا  
والمادة ٦٣ من دستور النمسا  
والمادة ٤٧ من دستور استونيا  
والمادة ٣٦ من دستور تشيكوسلوفاكيا

المادة (٩٨) هابلجا

اشتراط المسعود العلانية في جلسات المجلسين — ويحقق هذا الشرط بأمرين . الأول : ابلجة مشاهدة الجلسات للجمهور بناء نظام خاص . والثاني : نشر مضابط الجلسات في الجريدة الرسمية . وبهذه العلانية يقضى للجمهور مراقبة أعمال النائبين عنه وهذا المبدأ العام معسول به في كل الأمم وكان مقروا في مصر بقانون الجمعية التأسيسية وفي هذا المبدأ أكبر الضمانات لحسن قيام النواب لأمهم . الا أن المصلحة العامة قد تقتضي بحث بعض المسائل سرا خشية ما يترتب على اذاعة أسرار الدولة من عظيم الضرر بالبلاد . لذلك أجاز الدستور لكل مجلس أن يتشكل بهيئة لجنة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من أعضائه ثم يقرر ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا .

سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ثم يقرر ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه يجب حضورها في الجلسة العلنية أولا .

( ووافقت عليه الهيئة ) .

وفي صفحة ١٣٨ تلى النص الآتي :

جلسات المجلسين علنية على أن كلا منهما يعقد هيئة سرية بناء على

طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء .

ثم يقرر ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في

جلسة علنية أم لا .

( موافقة عامة ) .

١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ :

وافق المجلس على أن

تكون الجلسة سرية لمناقشة

الاقتراح الخاص بدخول

الحكومة بورصة العقود

مقترية .

وفي ٣٠ أبريل سنة

١٩٢٨ قرر المجلس جعل

الجلسة سرية بناء على رغبة

الحكومة للرد على سؤال

لأحد الأعضاء .

مادة ٩٩ - لا يجوز لأى المجلسين أنه يقرر قرارا اذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه .

## الاعمال التحضيرية

التقاليد البرلمانية :

لجنة وضع المبادئ العامة لل دستور : صفحة ٣٢ من مجموعة المحاضر

دولة الرئيس — يجب أولا أن نعرف العدد اللازم توفره لصحة الانعقاد

وهل هو نصف أعضاء المجلس زائدا واحدا .

( موافقة عامة ) .

جلس النواب جلسة

٢٤ فبراير سنة ١٩٢٧ :

لاحظ رئيس المجلس أن

العدد غير قانوني فرد عليه

١ المادة ٣٨ (قرة ثالثة) من دستور بلجيكا

والمادة ٥٣ من دستور إيطاليا

والمادة ٤٦ من دستور استونيا

والمادة ٦٠ من دستور النازمرك

والمادة ٣٢ من دستور تشيكوسلوفاكيا

والمادة ٢١ قرة أولى من دستور بروسيا

المادة (٩٩) تطالبها

قرر الدستور بوجه عام أنه لا يجوز لأى المجلسين أن يقرر قرارا اذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه . وهذا النص عام لم يرد عليه

الا استثناء واحد في الفقرة الثانية للمادة ٥٤ من الدستور — وهي حالة خلو العرش واجتماع المجلسين في هيئة مؤقتة لاختيار الملك

كما لم يسن الاختيار في البلاد التي عدده الدستور ( ثمانية أيام ) ففي اليوم التاسع يعرض المجلسان مجتمعين في الاختيار أيا كان عدد

الأعضاء الحاضرين .

أحد الأعضاء بالعبارة  
الآتية ووافق المجلس وان  
المنافسات التي حصلت في  
هذا الموضوع صحيحة على  
كل حال ولا يعتبر العدد  
غير قانوني الا عند أخذ  
الرأى .

وفي ١٢ مايو سنة ١٩٢٧

أجاز مجلس النواب

الاعتراض على عدم تكامل

العدد بسبب أخذ الرأى

وذلك لموافقة الرئيس على

ذلك .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٣٥ من مجموعة المحاضر

تلى النص الآتي ووافقت عليه الهيئة

• يصح انعقاد المجلس بحضور نصف الأعضاء زائداً واحداً ،

وفي صفحة ١٣٨ وافقت اللجنة على النص التالى :

• لا تصح مداولات أى المجلسين الا اذا حضر الجلسة أكثر من نصف

أعضائه .

== ويحصل التحقق من تكامل العدد قبل افتتاح الجلسة بواسطة الرئيس ومعاونة مكتب المجلس — ولكل ضويفك في تكامل  
النصاب أن يطلب التحقق منه من رئيس المجلس .

ويجب أن تقدم طلبات التحقق قبل التصويت لا بعده إذ أنه لا يجوز الطعن بعدم تكامل النصاب في القرارات بعد صدورها .  
ويلاحظ أن اشتراط تكامل العدد لا يستلزم لاستمرار انعقاد الجلسة — فإذا انقضت والعدد متوافر ثم انصرف بعض الأعضاء  
حتى أصبح العدد القانونى غير متوافر فإن ذلك لا يؤثر على صحة الانعقاد والناقشات وتلاوة التقارير وإلغاء البيانات — ماعدا إصدار  
القرارات فإنه يجب لصحته حضور أغلبية الأعضاء وهذا الحكم ظاهر من نص المادة « لا يجوز لأى المجلسين أن يقر قراراً الا اذا  
حضر الجلسة أغلبية أعضائه » .

وجاء في محاضر اللجنة الاستشارية التفسيرية عن هذا النص ما يأتى : « وقد رأيت اللجنة أن عتيس عن الدستور البلجيكي ( مادة  
٣٨ ) النص الخامس بالنصاب المبدى . وهذا النص يسمح ببيان غرض واضع للادة من أن اشتراط توفر النصاب غير لازم الا عند  
اتخاذ قرار نهائى » .

وبهذه المناسبة نلاحظ أن النص الذى اقترحتة لجنة الدستور هو « لا تصح مداولات أى المجلسين الا اذا حضر الجلسة أكثر  
من نصف أعضائه » .

وهذا النص بإشرافه حضور أكثر من نصف الأعضاء لصحة المداولات كان يسمح بالترك في صحة المناقشات وتلاوة التقارير  
والغاء البيانات إذا لم يتوافر العدد القانونى وقد أحسنت اللجنة الاستشارية ضمنا بالقابض النص الحالى عن الدستور البلجيكي فقصت  
بذلك كل شك أو تأويل . .

وإذا رجعنا للدساتير الأوروبية نجد أن بعضها — كدستور تشيكوسلوفاكيا — قد اكتفى بحضور ثلث أعضائه المجلس لصحة  
الانعقاد في حين أن أكثر هذه الدساتير قد اشتطت الأغلبية للطفقة كدستور بلجيكا وإيطاليا .

مادة ١٠٠ - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصد القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذى حصلت المداولات بشأنه مرفوضاً .

## التقاليد البرلمانية: الأعمال التحضيرية

مجلس النواب جلسة	لجنة وضع المبادئ العامة للرستور : صفحة ٤٦ من مجموعه المحاضر
٣١ مايو سنة ١٩٢٧ :	دوله الرئيس - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تكون
قرر مجلس النواب	القرارات بالأغلبية المطلقة لآراء الأعضاء الحاضرين ، وعند تساوى الآراء
الرجوع عن قراره السابق	يكون الأمر المنظور فيه مرفوضاً .
واعتبار العضو الممتنع عن	( موافقه بالأغليه ) .
التصويت برافضاً للمشروع .	اللجنة العامة لموضع الرستور : صفحة ٣٥ من مجموعه المحاضر
وبما أن الأصوات قد	تلى القرار الرابع والأربعون وهذا نصه :
تساوت فقد اعتبر المشروع	في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تكون القرارات بالأغلبية
مرفوضاً .	

المادة (١٠٠) تأملها } المادة ٣٨ من دستور بلجيكا  
والمادة ٥٤ من دستور إيطاليا  
والمادة ٢٢ من دستور بروسيا

تم الدستور في المادة ٩٩ وجوب حضور أغلبية أعضاء المجلس حتى تكون قراراته صحيحة كما اشترطت اللائحة الداخلية ( في المادة ١٨ شيوخ ، ٢٢ نواب ) أن يصدق الرئيس من وجود أغلبية الأعضاء قبل افتتاح الجلسة .  
ونص الدستور في المادة ١٠٠ على وجوب توفر الأغلبية المطلقة لعدد الحاضرين لصحة إصدار القرارات في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة . ويجب أن نلاحظ الفارق المهم بين النصاب المزدى الواجب توفره لصحة انعقاد الجلسة أو لإصدار القرارات - مادة ٩٩ دستور - وبين الأغلبية المطلقة الواجب اتفاقها على الموضوع المطروح على المجلس لاتخاذ قرار فيه .  
فالأغلبية الأولى ( أو النصاب المزدى ) هو نصف عدد الأعضاء المكون منهم المجلس زائداً واحداً .  
والأغلبية الثانية - هي نصف عدد الحاضرين زائداً واحداً وبعبارة أخرى هي - على أقل تقدير - ربع عدد الأعضاء المكون منهم المجلس زائداً واحداً . ما دام المستورق يشترط لصحة إصدار القرارات حضور أغلبية أعضاء المجلس .  
من هذا نرى أن الأغلبية الثانية - المشتقة من نصف عدد الأعضاء الحاضرين - فهي ترتفع كلما زاد عدد الأعضاء الحاضرين للجلسة وتخفض كلما هس عددهم على أن لا تقل عن الربع زائداً واحد بحال من الأحوال .  
وقد يساهل البعض هل يجب في النصاب المزدى عدد الأعضاء الفعلي ( الحقيقى ) أو عدد الأعضاء القانونى ؟  
جرى العمل في مجلس النواب على احتساب الأغلبية بالنسبة الى عدد الأعضاء القانونى لا الى عدد الفعلي - أما مجلس الشيوخ فقد جرى العمل فيه على العكس أى على احتساب الأغلبية بالنسبة الى عدد الأعضاء الموجود فعلاً - أما المقاعد الخالية - مهما كان سبب خلوها - فاتها لا تدخل في الحساب . =



مجلس الشيوخ جلسة

١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ :

تساوت الأصوات

المطلقة لأراء الاعضاء الحاضرين وعند تساوى الآراء يكون الامر المنظور

فيه مرفوضاً .

( موافقة عامة )

== ولم يستند أى مجلس منهما في هذا العمل على نص في الدستور أو اللائحة . بل ولم يسل أى منهما سبب اختياره لهذه الطريقة دون الاخرى . ومن رأى أن بحسب التصاب المدعى دائماً بالنسبة للمعد القانونى للاعضاء ما دام نص المادة ٩٩ من الدستور صريحاً في اشتراط حضور أغلبية أعضاء المجلس لصحة صدور القرارات . ولا شك أنه قصد الاغلبية القانونية .

وإذا اجتمع المدد الذى يصح به الانقضاء تكون القرارات بالاغلبية المطلقة لأراء الاعضاء الحاضرين . فإذا اهتمت آراء الاعضاء في مسألة معينة وتساوت الأصوات في الجانبين وجب اعتبار الامر المنظور مرفوضاً . وقد رأيت لجنة وضع المبادئ العامة عدم الأخذ بالطريقة التى ترجع الجانب الذى فيه الرئيس عند تساوى الأصوات . كل ذلك إذا لم ينص الدستور على اشتراط أغلبية خاصة في مسألة معينة .

وقد نص الدستور على اشتراط أغليات معينة في المواد ٣٦ ، ٤٧ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٦٦ ، ٩٥ ، ١١٢ ، ١٥٧ .

وهناك مسألة قد يثيرها البحث وهى ما حكم المتعين عن التصويت — هل يمد امتناعهم رفضاً للامر المروض أم لا ؟

قبل الجواب على ذلك نقول أن الامتناع عن ابداء الرأى في ذاته عمل عفوت فيه اهدار للامانة التى حملتها الامة والضو ومطالبته بصباتها — ولا شك أن مجلساً تسود فيه هذه الروح تضعيف فيه الحقيقة إذ تغلب الاغلبية ألبية والمقبول مرفوضاً . خصوصاً اذا أخذنا بنظرية أن الممتنع عن التصويت يعتبر رافضاً وهى في اعتقادى النظرية الواجب الأخذ بها . إذ بالرجوع الى المادة ٩٩ من الدستور نجد أن الشارع قد استلزم وجوب حضور أغلبية أعضاء المجلس لتكوين قراراته صحيحة . ولا يمكن أن نقول أن استلزام هذا الحضور كان الفرض منه مجرد الحضور فقط ، بل المقول أن اشتراط حضور أغلبية الاعضاء إنما هو لبداء آرائهم فيما يرض عنهم . فالمتنع عن الاشتراك في التصويت محسوب في تكوين أغلبية المجلس وبناء على ذلك يجب أن يقام لصوته وزن عند التفاضل بين الأصوات . وإذا قلنا بغير ذلك فكأننا نعرض للمنى الوجود والعدم في وقت واحد وهذا غير جائز ولا مقبول .

وبما لا شك فيه أن الممتنع لم يرد أن يحكم لصالح الاقتراح أو المرفوع فهو معتبر رافضاً للاقتراح ضمناً ولو أنه لم يرفضه صراحة . ولزيادة الايضاح وليان أن الأخذ بكس هذا الرأى قد يوصلنا نتيجة غاية في الغرابة ضرب المثل الآتى : لنفرض أن عدد الحاضرين في أحد جلسات مجلس الشيوخ كان ١٠٠ عضو صوت منهم في صالح المرفوع ٢٦ وصوت ضده ٢٥ وامتنع عن ابداء الرأى ٤٩ عضواً . فهل يمكن أن نعتبر أن مجلس الشيوخ قد أقر هذا المرفوع مع أن الموافقين عليه هو ٢٦ من ١٠٠ . وهل يمكن أن يكون لهذا القانون الاحترام الواجب أن تصح به القوانين .

وقد يتساءل البعض عن حالة الوزراء عند أخذ الرأى على الثقة بالوزارة — وهل يجوز لهم أن يشتركوا في التصويت أم لا ؟

من رأى أوجين بير أنه « عند ما تعرض مسألة الثقة يمتنع الوزراء الذين هم أعضاء بالمجلس عن ابداء رأيهم محافظة على كرامتهم وحتى لا يقال أنهم يريدون البقاء في كراسيهم باعطاء أموالهم لأههم ولكنهم غير ملتزمين بهذا الامتناع » . أوجين بير بند ١٠٢٤ صفحة ١١٦٨ .

وعندى أن هذا الرأى واجب الاتباع في مصر أيضاً ما دام الدستور لم ينص على خلافه وما دام في القول بحرمان الوزراء من التصويت اعتداء على فهم الدستوري المطلق بل واعتداء على حقوق ناخبيهم .

ويقول أوجين بير في صفحة ١١٦٨ « أنه يجوز لبعض الاعضاء الذين يتكونون أعضاء أيضاً في مجالس ادارة الشركات الكبيرة أن يمتنعوا عن ابداء الرأى اذا عرض على المجلس أمر يتعلق بالمعركات المذكورة » .

ولا شك أن هذه الاعمال وأشغالها تحيز لضو أن يمتنع عن ابداء رأيه ولكن ليس معنى هذا أن وجوده وعدم وجوده في قاعة الجلسة يعتبر سبباً .

وفي صفحة ١٣٨ تلى النص الآتي وواقت عليه الهيئة .  
مادة ١٢ — في غير الاحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تكون القرارات  
الاعلية المطلقة لأراء الاعضاء الحاضرين . وعند تساوى الآراء يكون الامر  
المنظور فيه مرفوضا .

المؤيدة للاقتراح  
بالاصوات المعارضة  
فاقترح أحد الاعضاء عمل  
قرعه — ولكن الرئيس  
رفض ذلك نزولا على حكم  
المادة ١٠٠ من الدستور .

## مادة ١٠١ — تعطى الاورار بالتصويت شفويا أو بطريقة القيام والمجلوس .

وأما فيما يخص اقتراحيين عموما وبلافتراحي في مجلس النواب على سائر  
الثقة فانه الاورار تعطى دائما بالمناقشة على الوضوء بأسمائهم وبصوت عال .  
وبحي للوزراء وإنما أنه يطلبوا منه مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام  
في الاقتراح على عدم الثقة .

## التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

مجلس النواب جلسة  
٢٠ مايو سنة ١٩٢٤ :  
لجنة وضع المبادئ العامة للرسم : صفحة ٣٢ من مجموعة المحاضر .  
دولة الرئيس — تنتقل الى المسئولية الوزارية — أن بعضكم لا يرى أن

للمادة (١٠١) بما يلها ) للمادة ٣٩ من دستور بلجيكا  
( للمادة ٦٣٥٥ من دستور إيطاليا

ثم الدستور للمادة بالاسم عند الاقتراح على القوانين عموما (ومنها قانون للزيانة) وعند الاقتراح على مسألة الثقة بالوزارة بل  
وذهب الى حد اشتراط أن يكون اعطاء الرأي بصوت عال ليدرك العضو أهمية الأمر الذي يمتنع عليه المجلس وليتحمل مسؤولية عمله  
أمام الرأي العام وأمام ناخبيه .

وقد ختمت اللجنة أن نطرح مسألة الثقة بالوزارة فبانت الوزارة حق طلب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الاقتراح على  
عدم الثقة بهم . وذلك حتى يباح للوزارة فرصة اعداد ما لديها من البيانات والاضاحات كافا حان موعد الاقتراح على الثقة أيدت الوزارة  
ما لديها ونطق المجلس عن بينة وبما يطابق الحق ويبرر عن حقيقة رأى البلاد . وهذا الاحتياط له نظير في التقاليد المعمول بها في أكثر  
الأمم الديمقراطية وفي إنجلترا بنوع خاص .

وجاء عن هذا النص بمحاضر اللجنة الاستشارية التصريحية ما يأتي :

« لم يكن مشروع الدستور مشتملا على طريقة التصويت في المجلس ولا كان تحديد هذه الطريقة أمر واجب لذلك اقترحت اللجنة  
هذه الطريقة (تصديق القيام والمجلوس) وقد أخفيتها عن المادة ٣٩ من دستور بلجيكا ولاحتت اللجنة كذلك انه من المستحسن في حالة  
طرح مسألة الثقة أخذ الاصوات بالمناقشة بالاسم وبصوت عال وهذه الطريقة مفيدة في الدول البرلمانية لتجنب الأزمات الوزارية ونشبة  
أن تخالفا الحكومة بطرح مسألة الثقة رأيت اللجنة أن تفتح النص على منح الوزراء حق طلب مهلة قدرها ثمانية أيام قبل الاقتراح  
على الثقة بهم » .

القرار الذي أصدرناه يحقق معنى المسؤولية مع أن هذا القرار له نظير في الدستور العثماني .

حضره على ماهر بك — القرار السابق مناقض للبداية الدستورية لأنه لا يجوز أن يصوت أغلب الأعضاء الحاضرين ضد الوزارة وتبقى مع ذلك في مناصبها .

حضره عبد العزيز فهمي بك — القرار السابق غير دستوري لأننا إذا جعلنا الوزارة لا تسقط إلا بأغلبية مخصوصة أصبح مركزها حرجا ويلزمنا أن لا نسمح بمقاضاة الوزارة ولكن نشترط أن كل طلب ابضاح يترتب عليه

مجلس النواب جلسة

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦

زيادة في بيان المقصود من المادة ١٠١ من الدستور رأيت أن أثبت مناقشة قيمة تارت في مجلس النواب بجلته ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ :  
حسن صبري بك — بالأساس عند ما أريد الاقتراع على مشروع قانون زراعة التلك قطنا في جلته أخذت الأصوات بطريقة القيام والقعود ارتكنا على أن هناك ساجدة برلانية تضي بذلك . ولما كان هذا السجل مخالفا مخالفة صريحة لنس صريح من الدستور ولآخر منه في لائحة مجلس النواب الداخلية كان الارتكان على السوابق ارتكنا على خطأ . . . وإذا رجعنا إلى الدستور وجدنا أن المادة ١٠١ منه الخاصة بأخذ الآراء تنس في الفقرة الأولى منها على أن « تنطى الآراء بالتصويت شفويا أو بطريقة القيام والجلوس » ونس الفقرة الثانية هو « أما فيما يختص بالقوانين عموما وبالاقتراع في مجلس النواب على مسألة التلة فإن الآراء تنطى دائما بالناداء على الأعضاء بأسمائهم ويصوت مال » .

وهذه الفقرة لم تأت عينا وإنما جاءت لحكمة وهي أن الأمور التي رأى الشارع وجوب أخذ الآراء عليها بالناداء بالاسم إنما هي الأمور العامة — وكذلك نص المادة ٩١ من اللائحة الداخلية صريح في ذلك .

مصطفى النحاس باشا — إن المسألة التي أراد حضرة حسن صبري بك الترتيب اليوم قد سببت آثارها من قبل في الدورة الماضية وأصدر المجلس فيها قرارا مفصلا بخصوص الدستور . . . وقد ورد في المادة ١٠١ ما يأتي « وأما فيما يختص بالقوانين عموما وبالاقتراع في مجلس النواب على مسألة التلة فإن الآراء تنطى دائما بالناداء على الأعضاء بأسمائهم ويصوت مال » فما معنى عبارة « فيما يختص بالقوانين عموما » هل يراد بكلمة « عموما » كما يقول حضرة العضو المحترم أنها تتناول كل قانون في كل دور من أدوار أخذ الرأي فيه سواء أكان في جلته أم في كل مادة منه ؟ إذا كان كذلك فهذا غير صحيح لأن هذه العبارة إنما يقصد منها ما يختص بالقوانين في جلتها وذلك صريح في النص الفرنسي لنس المادة وهو :

Les votes sont émis a haute voix au par assis et levé sur l'ensemble des lois . . il est toujours vote par appel nominal et a haute voix.

وهنا مناه مجموع القانون أي جلته وهذه قطع هي الحالة التي يؤخذ عليها الرأي بالناداء بالاسم وهي لا تكون إلا بعد مناقشة مشروع القانون مادة مادة وأخذ الرأي على كل مادة . وبعد الانتهاء من ذلك يؤخذ الرأي على المشروع في جلته وحينئذ فقط يكون أخذ الرأي بالنداء بالاسم . وهنا يفتق مع نص اللائحة الداخلية في المادة التي أراد أن يستند إليها حضرة العضو المحترم وهي المادة ٩١ من اللائحة حيث تشير إلى أنه يجب أيضا للناداء بالاسم في الاقتراع على مشروعات القوانين في جلته ومجموعها . وقد فصلت المادة ١١٥ من اللائحة كيفية أخذ الرأي في مشروعات القوانين التي يهضر مناقشتها بوجه الاستجبال — وفي الجلسة الماضية أخذ الرأي على الانتظام لتأليف المشروع مادة مادة — ذلك لا يكون للسادة ١٠١ من الدستور والمادة ٩١ من اللائحة منطقتين على هذه الحالة بل ينطبق عليها النص الوارد في ذيل المادة ١١٥ من اللائحة . بناء على ذلك يكون ما حصل أمس صحيحا ومتقنا مع الدستور واللائحة وليس مبنيا فقط على الساجدة الدستور — ولما لا أرى محلا لفتح باب المناقشة في هذا الموضوع وواقفه المجلس على ذلك .



## الأعمال التحضيرية :

## التقاليد البرلمانية :

مجلس الشيوخ جلسة

لجنة وضع المبادئ العامة للمستور : صفحة ٤٦ من مجموعة المحاضر .

١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ :

دولة الرئيس — كل مشروع قانون تقدمه الحكومة يجب قبل طرحه

قرر المجلس قصر

للمناقشة العلنية أن يحال الى اللجنة لفحصه وتقديم تقرير عنه .

اختصاص لجنة فحص

( موافقة عامة ) .

= الأول : ان للجان من سنة الوقت ما يمكنها من طلب الأمر على كل وجوهه — وهي يانصلها رجال الحكومة المختصين تستطيع ان تصل في مجملها الى أحسن النتائج .

الثاني : ان عرض القانون على المجلس دون أن يثبت في جو هادئ . تدثير من المناقشات الغبية ما يستلزم من المجلس الجزاء الأكبر من وقته .

وقررت المادة ١٠٣ من الدستور ان كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته الى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه .

واللجنة التي قصدتها الدستور في هذا النص هي لجنة الاقتراحات (مادة ٧٥ من لائحة مجلس الشيوخ ، ٧٢ من لائحة مجلس النواب وجلسه مجلس النواب المنعقدة في ٧ أبريل سنة ١٩٢٤) وتقوم هذه اللجنة بفحص مقروعات القوانين والاقتراحات التي تقدم بها الأعضاء وتقرر على المجلس بما تراه في أمرها وللمجلس الرأي الأخير .

وللجنة الاقتراحات أن تشير برفض المشروع أو الاقتراح المقدم اذا كان غير مفروض أو غير محكم أو كان لا يستحق مناقشة المجلس فيه .

ومن هذا الرأي الملامة ديجي صفحة ٣٢٣ جزء رابع اذ يقول : « تقوم هذه اللجنة بعمل تقرير مختصر بقبول أو رفض المشروع أو الاقتراح ويمكنها أن تقرر أنه غير دستوري ولكن لا يمكنها ادخال تعديلات تحس أساس المشروع . ومن هذا الرأي أيضا أوجين بيير بند ٦٩٤ صفحة ٨٤٠ وعلا ذلك بأن الفرض من بحث لجنة الاقتراحات للمقروعات هو استبعاد غير المفروض منها لحفاظة على وقت المجلس » .

ويلاحظ أن الدستور قد فرق بين مشروع القانون الذي يقترحه أحد الأعضاء وبين مشروع القانون الذي تقدمه الحكومة لنس في المادة ١٠٣ على وجوب إحالة المشروع المقدم من أحد الأعضاء على لجنة لفحصه في حين أن الحكومة من هذا المبدأ — وقد أبدت اللائحة الدستور في هذا الرأي (مادة ٧٥ شيوخ ، ٧٢ نواب) وحكمة ذلك أن الحكومة أقدم ولجان تحس لها مقروعات القوانين ولا تقدمها البرلمان الا اذا كانت سالفة للنظر والمناقشة — كما أن القوانين المقدمة من الحكومة على هذه الصورة «مفروض فيها انها ترض غالبا مع بيول أغلبية المجلس — أما الأعضاء فليس لهم أقلام أو لجان لتحضير مقروعات القوانين التي يقترحونها كما انهم قد يقدموا قوانين تخالف في روحها النظام العام — فطرحها للمناقشة عبث لا يجدي غير إضاعة الوقت — ولذلك أجازوا في فرنسا — وفي مصر اللجنة الاقتراحات ان تدرس الاقتراحات المقدمة وتبدي رأياها من حيث جدية الاقتراح أو المشروع وتعليق وملائمة لطروف الحال كما أجازوا لها أن تخرج رفض المشروع اذا كان غير مستوف الفرض أو غير دستوري .

يؤيد هذا القول في رأينا أن اختصاص لجنة الاقتراحات بفحص المشروع وإبدائها الرأي في جواز نظر المجلس فيه قد عبرت عن المادة الفرنسية بعبارة Prendre en consideration وترجمتها « استمطاق النظر » بمعنى أن الاقتراح يستحق النظر .

وتنص الدستور في المادة ١٠٤ على عدم جواز تقرير مشروع قانون الا بعد أخذ الرأي فيه مادة مادة .

وليان طريقة ذلك قول ان اللائحة الداخلية (مادة ٧٩ شيوخ ، ٨٠ نواب) قد نصت على أن يشرع المجلس عقب تدمير تقرير اللجنة =

اقتراحات على البحث في  
جواز نظر المجلس فيها بحال  
عليها من مشروعات  
القوانين — وذلك بمناسبة  
اضافة اللجنة للمادة على  
المواد المكون منها مشروع  
دولة الرئيس — كل مشروع قانون أو اقتراح يقدمه واحد أو أكثر من  
الأعضاء يجب إحالته الى لجنة تكلف بفحصه وإبداء رأيا فيها اذا كان يقبل  
النظر فيه لدى المجلس أم لا . وفي حالة ما يرى المجلس قبول النظر فيه يحصل  
السير فيه أسوة بالمشروعات المقدمة من الحكومة .  
( موافقة بالأغلبية )

== مناقشة المشروع اجالا من حيث المبدأ وبحال الاقتراح فلما قرر قبوله انتقل الى مناقشة مادة فمادة تفصيلا حسب ترتيبها ثم يجل  
مرة ثالثة في جلسة أخرى لاختلاف الآراء على مجموعة .

ومضى ذلك أن المشروع قبل أن يقره المجلس يجب أن يمر في ثلاث مراحل .

المرحلة الاولى : مناقشة اجمالية يقرر المجلس بعدها قبول المشروع أو رفضه من حيث المبدأ .

المرحلة الثانية : مناقشة المواد مادة فمادة وذلك بالطبع اذا قبل المشروع من حيث المبدأ .

المرحلة الثالثة : اذا ما انتهى المجلس من مناقشة المشروع مادة فمادة أجل أخذ الرأي عليه لجلسة أخرى — وفي هذه الجلسة

يؤخذ الرأي عليه في مجموعة بد تلاوة المشروع وأخذ الرأي على مواده مادة فمادة .

ويكون أخذ الرأي على المشروع في مجموعة بالمصادقة على الأعضاء بأصواتهم — مادة ١٠١ دستور — ويستثنى من ذلك ( أى من

هذه المراحل الثلاث ) :

( ١ ) مشروعات القوانين المكونة من مادة واحدة . وهنا أمر يهديى ونصت عليه المادة ٨٦ من لائحة مجلس النواب .

( ٢ ) مشروعات القوانين التي يقرر نظرها بطريق الاستعجال — فان حالة الاستعجال وعدم تحديد الدستور في المادة ١٠٤  
لطريقة أخذ الرأي وخلف المادة ١١٥ من اللائحة من اشتراط التلاوة أجاز لمجلس النواب في جلسة ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٧ أن يقرر  
عدم تلاوة جميع مواد مشروع قانون تحقيق الجنايات . كذلك سار العمل في مجلس الشيوخ والنواب بالنسبة لمشروعات القوانين  
والامتحانات الاضافية على اعنائها من تأجيل أخذ الرأي الى الجلسة التالية لمرضاها على المجلس .

ونص الدستور في المادة ١٠٤ على حق التعديل والتجزئة في المواد وفيما يعرض من التعديلات — وذلك لمهولة البحث وحسن

العمل ولضمان أخذ القرار بعد ايمان وروية .

ولما كان حق التعديل من أم الحقوق الدستورية التي منحت للاعضاء بل ومن أخطر هذه الحقوق وخشية أن يكون التراجع التعديل  
قد جاء غفوا لمخالل أو تحت تأثير ما وروغة في تجنب اندفاع المجلس ومواقفته في نفس الجلسة على التعديل المقترح قد نصت اللائحة  
الداخلية لمجلس الشيوخ واللائحة الداخلية لمجلس النواب على وجوب تقديم كل تعديل بالكتابة الى رئاسة المجلس .

وهذه التعديلات قد اختلفت في شأنها الامتحان .

نصت لائحة مجلس النواب على أن التعديلات التي تقدم قبل الجلسة المحددة للمداولة الأولى أو الثانية يحيلها الرئيس الى اللجنة المختصة .

أما التعديلات المقدمة أثناء المداولة الاولى فقد أوجبت اللائحة إحالتها على اللجنة التي غُصت للمشروع الاصلى كلما طلب ذلك مقررها .  
أما التعديلات التي تقدم أثناء المداولة الثانية فقد أجازت اللائحة للمجلس — بعد سماع أقواله مقدمها ورد مقرر اللجنة — أن يحيلها  
على اللجنة أو أن يرفض النظر فيها .

وفي حالة إحالتها يوقف نظر المشروع أو الاقتراح حتى تنتهى اللجنة من بحثها ( مواد ٨٢ — ٨٥ ) .

أما لائحة مجلس الشيوخ فلم تفرق بين تقديم التعديل أثناء المداولة الاولى أو الثانية . فنصت على أن يبدأ صاحب التعديل بشرح

اقتراحه وأسبابه . وإذا قرر المجلس إحالة هذا الاقتراح على اللجنة أو طلب ذلك صاحب المشروع أو رئيس اللجنة أو مقررها تؤجل  
المناقشة حتى تنتهى اللجنة من بحثه .

وقد اشتركت اللجان على النص على البدء بأخذ الرأي على التعديل أو الاضافة قبل أخذه على التصويت الأصلية ( ٨٢ شيوخ ، ٩٥ نواب ) .

دولة الرئيس — لا يجوز لأى المجلسين الاقرار على مشروع أى قانون  
الا بعد أخذ الرأى فيه مادة فادة ، وله حق التعديل والتجوزة فى المواد وفيما  
يصير عرضه من التعديلات .  
( موافقة عامة ) .  
١١ يناير سنة ١٩٣٧ :  
وافق المجلس على تقرير

== وعند تقديم أى اقتراح أو مشروع قانون يجوز تقديمه أو لأى واحد من الأعضاء طلب الاستجبال فى نظره على أن يفتح هذا الطلب ببيان الأسباب للبررة له ( مادة ١١٤ من لائحة مجلس النواب ، ٨٥ لائحة مجلس الشيوخ ) .  
وينظر المجلس فى طلب الاستجبال فإذا أقره كلف اللجنة المختصة بنظر للمشروع المستجبال قبل أى مشروع آخر — وله أن يشكل لجنة خاصة لفحصه ( مادة ٨٦ من لائحة مجلس الشيوخ ، ١١٤ فقرة ثانية من لائحة مجلس النواب ) .  
ومفروعات القوانين أو الاقتراحات التى يقرر الاستجبال فى نظرها تحصل المناولة فيها بتناقشة للمشروع بمجلسه ثم يؤخذ رأى المجلس فيها اذا كان يرى وجوب المناقشة فى المشروع أو الاقتراح مادة مادة — أو يمكن بملادة بضم المواد أو عدم تناولها مطلقا .  
ما دام الدستور فى المادة ١٠٤ لم يتم الملاوة وكل ما استقره هو وجوب أخذ الرأى على المواد مادة مادة . وقد أكتفى مجلس النواب بتوزيع المشروع مطبوعا على الأعضاء مع تقرير اللجنة ( جلسة ٢٦ يولية سنة ١٩٣٧ ) .  
والتعديلات التى يراد ادخالها على للمشروع للنظر على وجه الاستجبال أما أن ينظرها المجلس مباشرة أو يحيلها على اللجنة المختصة اذا طلب ذلك مقرر اللجنة ( مادة ٢٩٦ من لائحة مجلس النواب ) .  
وإذا كان للمشروع القدم هو « اقتراح برغبة » فللمجلس أن ينظر فيه فوراً أو يحيله على اللجنة المختصة .  
ويلاحظ أن لائحة المجلسين لم يحددا موعد تقديم طلب الاستجبال فيصبح تقديمه حتى بعد المناقشة العامة وبعد صدور قرار المجلس بالاطفال الى مناقشة المواد .

كذلك سكنت اللائحة من بيان اللجنة التى يحال عليها مشروع القانون أو الاقتراح للقرر نظره على وجه الاستجبال ؟

وقد سار السبل فى المجلسين على منع هذا الحق للمجلس فله أن يحيل للمشروع على لجنة الاقتراحات كما أن له أن يحيله مباشرة على اللجنة المختصة .

وقد نص الدستور فى المادة ١٠٥ على أن كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يمت به رئيسه الى رئيس المجلس الآخر . وهنا تطبيق لبدأ المساواة بين المجلسين الذى أخذ الدستور به فى أكثر نصوصه .

وكل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين ويمت به رئيسه الى المجلس الآخر يقع فى نظره أمام هذا المجلس نفس الاجراءات التى تتبع فى شأن مفروعات القوانين المقدمة من الحكومة وإذا كان المجلس الأول قد قرر نظرها بطريق الاستجبال وجب أن يؤخذ رأى المجلس الآخر فى مسأله الاستجبال ( مادة ١٢١ لائحة شيوخ ، ١٤١ لائحة نواب ) .

وإذا أدخل مجلس تعديل على مشروع قانون أو اقتراح قدمه المجلس الآخر فلها المجلس أن يقرر بناء على اقتراح أحد أعضائه تكليف اللجنة المختصة أو تأليف لجنة يختارها بالإجماع مع لجنة من المجلس الآخر للاتفاق على نصوص مقبلها اللجنتان فإذا اتفقت اللجنتان على نص تمام المناقشة فى المجلس على النص الجديد .

فإذا رفض المجلس الآخر الاقتراح تدب لجنة أو لم تتفق اللجنتان أو أمر المجلس الآخر على قراره الأول ورفض المشروع الذى قرره المجلس الأول فلا يجوز إعادة النظر فيه قبل مضي شهر على الأقل ( مادة ١٢٤ من لائحة مجلس الشيوخ ، ١٤٤ من لائحة مجلس النواب ) .  
من هذا يتضح أن الدستور والقوانين الداخلية لم تضع قاعدة الزامية لتسوية الخلاف بين المجلسين اذا استعصى الا اذا كان الخلاف على تقرير باب من أبواب الميزانية ( مادة ١٦٦ من الدستور ) .

وتنص اللائحة الداخلية لمجلس النواب فى المادة ١٣٩ واللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ فى المادة ١١٩ على أنه اذا قدم لكل من مجلس النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد وكانت المناقشة فيه قد بدأت فى مجلس الشيوخ مثلا فهذا الاقتراح أو للمشروع لا يدرج فى جدول أعمال مجلس النواب الا بعد صدور قرار نهائى بشأنه فى مجلس الشيوخ — والعكس صحيح .

وفسر مجلس الشيوخ ذلك المنع بأنه عدم جواز البدء فى المناقشة لهذا يجوز لكلًا للمجلسين أن يدرسا فى وقت واحد بواسطة

لجنة الشؤون الدستورية دولة الرئيس — كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يعث  
عن اختصاص لجنة رئيسه الى رئيس المجلس الآخر .  
الاقتراحات التى تضمن ( موافقة عامة ) .

== لجنتها المشروعات والاقتراحات المالية والذى يقدم اليه منها التقرير قبل الآخر يكون له الحق فى ادراج المشروع أو الاقتراح فى جدول الأعمال من غير التفات الى أيها كان الأسبق فى اقتراح المشروع أو الاقتراح .  
ويلاحظ أن ادراج المشروع أو الاقتراح فى جدول الأعمال بأحد المجلسين لا يكتفى لمنع ادراج المشروع فى جدول أعمال الآخر بل لابد أن تكون المناقشة قد بدأت فى الآخر بالفعل .

وجاء بأرجين بير بنفة ٦٧٩ صفحة ٨٧٣ هـ فقد أديجت المادة ١٢٥ من لائحة مجلس النواب والمادة ١٤٠ من لائحة مجلس النواب فى القانون المكتوب قاعدة عريضة قررها المجلسان منذ مدة طويلة وهى « أن أحد المجلسين ممنوع من أن يدرج فى جدول أعماله مشروعات القوانين أو الاقتراحات بقوانين التى يشترك فى موضوع واحد متى بدأت مناقشتها فعلا فى المجلس الآخر . ولا يجب أن يتم الادراج فى جدول الأعمال فى هذه الحالة الا بعد التصديق التام من المجلس الآخر . الا ان أحد المجلسين له الحق فى دراسة مشروعات مشابهة فى نفس الوقت والذى يقدم اليه التقرير أولا له الحق فى أن يدرجه فى جدول أعماله بدون بحث فيما اذا كان هو الذى بدأ قبل المجلس الآخر بالاقتراح ويجب أن يفهم من عبارة « تصديق نهائى » التى تستعملها لوائح المجلسين ليس فقط قرار الاتصال الى المناقشة الثانية وإنما يشمل كذلك قرار المجلس الذى به تنهى المناقشة الثانية . وبناء عليه فإن أى مشروع قرر مجلس الشيوخ مناقشته للمرة الثانية لا يجب درجه فى جدول الأعمال بمجلس النواب حتى ولو كان بشأن قانون ملك بطريق ادماجه فى اللزائية . وحتى اذا وافقت لجنة اللزائية على ادماجه فانه من واجب الرئيس فى الجلسة أن يطبق المادة ١٤٠ من نفاذ نفسه فيقرر الاستبعاد دون أن يأخذ قرارا من المجلس بذلك . ومن اللازم جليا أن المادة ١٤٠ لا تهرز الحظر الا فى الحالة التى يكون فيها للمشروعين الإذن أحيلا الى كل من المجلسين غرض متماثل . مثال ذلك الحالة التى يبدأ فيها مجلس الشيوخ مناقشة مشروع خاص بسرية التحقيق الجنائى فانها لا تمنع مجلس النواب من أن يدرج بجدول أعماله مشروعا يتضمن اصلاح الكلى لمجموعة قانون تحقيق الجنائيات » .

قد يتساءل البعض هل للاعضاء الحق فى تقديم الاقتراحات برغبات تستلزم تعميما أو أن مثل هذه الاقتراحات يجب أن تقدم فى صورة

#### اقتراحات بقوانين ؟

وهل مثل هذه الرغبات تكون ملزمة للحكومة ؟

ثارت هذه المناقشة فى مجلس النواب مرارا كان آخرها بجملة ١٨ يناير سنة ١٩٣٧ ذلك بمناسبة تقديم بعض الأعضاء اقتراحا بمنع دخول الحر لقطر للصرى الا لسبب مرضى وسابقة من يجبر فيها أو من يستجلبها من الخارج — وراأت لجنة الاقتراحات أن هذا الاقتراح يرمى الى وضع نصوص تعسفية جديدة فهو فى الواقع اقتراح بمشروع قانون لم تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى المادة ٧٣ من اللائحة الداخلية وقلبك رفضته شكلا .

وقد رأت لجنة الشؤون الدستورية أن يحيز المجلس تقديم الاقتراحات برغبات من هذا القبيل ولولم تهدم فى صورة مشروعات قوانين ، على أن يكون مفهومها أن قرارات المجلس بالموافقة عليها لا تكون ملزمة للحكومة ، وهو ما سبق أن قرره المجلس فى ظروف متعددة بالنسبة الى جميع الرغبات الأخرى . وراأت اللجنة أن اتباع هذه الطريقة لا يثنائى مع أى نم ولا يقرب عليه أى ضرر لأن النائب الذى يقدم الاقتراح بهذا الشكل إنما يرمى الى توجيه نظر الحكومة الى دوس الموضوع والتقدم برأيها فيه الى المجلس ، فأما أن تقدم له بمشروع القانون ، وأما أن تقدمه بالأسباب التى تحول دون وضعه أما اذا أراد النائب الحصول على موافقة المجلس لاثام الحكومة بوجهة نظره فليس أملاء إلا التقدم بالاقتراح مصاغ فى صورة مشروع قانون .  
( راجع نص التقرير صفحة ١٥٦ من الجزء الثانى من هذا الكتاب ) .

وسبق لمجلس النواب أن تعرض لهذا الموضوع بجملة ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ ووافق على تقرير لجنة الحفاية الذى ورد به « ان للمجلس الحق فى أن يقر على اقتراح برغبة وفى هذه الحالة إذا لم توافق الحكومة على هذه الرغبة أو على تنفيذها فعليها أن تدلى ==



اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٣٧ من مجموعة المحاضر .  
 نلى النص الآتى :  
 يكون لكل من المجلسين حق اقتراح القوانين .  
 فوافقت عليه الهيئة بالايجاع ما عدا حضرة ماهر بك .

== للجلسة بالأسباب التى حالت دون قبولها أو تنفيذها ليقدمها قديراً مع عدم اللامس ببدأ المسؤولية الوزارية .  
 ووافق المجلس على هذا الرأى ( راجع نس التقرير صفحة ٨٣ من الجزء الثانى من هذا الكتاب ) .  
 وكان المجلس قد سبق له أن قرر فى ١٧ مايو سنة ١٩٢٤ ان الرغبات التى يقرها غير ملزمة للحكومة مع عدم اللامس ببدأ مسؤولية الوزارة .

كما قرر فى جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ :  
 الواظفة على تقرير لجنة الحفانية التى ورد به « ليس لمجلس النواب أن يصدى رغبات فى أمور من اختصاص مجالس اللديريات والبلديات وذلك لا يمنع ما للمجلس من حق الاقتراح القوانين ومن حق الرقابة العامة » .  
 ( راجع نس تقرير اللجنة صفحة ٨٣ من الجزء الثانى من هذا الكتاب ) .  
 ولما كان هذا الموضوع مشتبك للمالك رأيت زيادة فى البيان والإيضاح أن آتى على بعض سوابق دستورية عليها تفسر ما غرض من نصوص اللائحة .

(١) أقر مجلس النواب فى جلسة ٢٧ إبريل سنة ١٩٢٤ : مشروع قانون خاص بالكفأة البرلمانية واحاله على مجلس الشيوخ  
 الذى عدل فيه وأعاد مجلس النواب فطره فى جلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ ووافق عليه بالتصديلات التى أدخلها عليه مجلس الشيوخ  
 — وعندما أقر أحد الأعضاء وجوب السادة بالاسم عند أخذ الرأى عليه — عارضه المجلس واكتفى الرئيس بأخذ الرأى  
 اجالا بالوافقة على التصديلات .

(٢) قرر مجلس الشيوخ فى جلسة ١٨ إبريل سنة ١٩٢٧ : تهميد النظر فى مقررات القوانين على غيرها فى المسائل الواردة بالجدول .

(٣) قرر مجلس النواب فى جلسة ١٨ يونيو سنة ١٩٢٧ :  
 كما قرر مجلس الشيوخ فى جلسة ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٧ : ان ما يرد فى تقارير اللجان من ملاحظات ولم يصدق عليه المجلس  
 مراعاة بل سككت عنه يتجر مقبولا منه على ألا يسرى ذلك على الماضى » .  
 وصرح رئيس الحكومة بهذه المناسبة « ان المسائل الواردة فى تقارير اللجان ولا يترضى عليها للمجلس أو الحكومة تنجر من  
 الآن ملزمة ولو لم يؤخذ عليها قرار بالوافقة » .

(٤) قرر مجلس الشيوخ فى جلسة ١٠ يناير سنة ١٩٢٧ : البدء الآتى « ألا ينظر المجلس فى المستقبل أى مشروع قبل توزيعه  
 ودرسه درساً كافياً بالطريقة التى نصت عليها اللائحة الداخلية » .  
 وصرح رئيس مجلس النواب بجملة ٣ يناير سنة ١٩٢٧ انه « لا يمكن مطالبة أحد بإبداء رأيه فى مشروع قانون لم يمكن  
 من قراءته » .

(٥) مجلس الشيوخ فى جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٣٠  
 اقر أحد الأعضاء أن الاقتراح الذى يكون موضوعه واحداً ومجال إلى لجنتين يجب أن تجتمع اللجنتان لتجنب اختلاف الرأى  
 بينهما وطلب أخذ قرار من المجلس فى هذا الشأن ولكن المجلس رأى « أن لا داعى لاجتماع اللجان معاً إلا إذا كان الموضوع  
 واحداً ومشتبكاً بين لجنتين — ولا داعى لتقرير قواعد يقيدها للمجلس إذ قد تصادفها أمور استثنائية تستوجب الخروج على هذه القواعد » .

**مجلس النواب جلسة**  
٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ : كل مشروع قانون تقدمه الحكومة يجب قبل طرحه للمناقشة العلنية أن يحال الى لجنة لفحصه وتقديم تقرير عنه .  
( موافقة عامة )

== (٦) وقرر مجلس النواب جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدم قبول الاقتراح بإنشاء وزارة للتجارة والصناعة شكلا لأنه كان يجب أن يقدم في صورة مشروع قانون .  
ولكنه كان قد قرر عكس ذلك في جلسة ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ اذ قبل اقتراح بتعديل التفرع الخاص بالمجالس البلدية والمحلية واعتبره الاقتراح رغبة وإحالة على لجنة الحافلية .  
وكذلك الحال في جلسة ٢٩ يولي سنة ١٩٣٦ عندما نظر المجلس في الاقتراحات لبعض حضرات النواب تقتضي تعديل قوانين التلمج — فمع أنها لم تقدم في صورة معروقات قوانين الا أن المجلس اعتبرها اقتراحات برغبات وأحالها على لجنة الحاروف .  
وأخذ المجلس بهذا الرأي في جلسة ١٨ يناير ١٩٣٨ أيضا .  
(٧) مجلس الشيوخ جلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ :

أراد أحد الأعضاء أن يصدر المجلس قرارا بإحالة الأعمال المتأخرة لدى اللجان النشطة — لانتهاء الدور — الى نفس اللجان فرد عليه عضو آخر بأن المشروع أو الاقتراح اذا سبق إحالته الى لجنة معينة كجنة الحافلية مثلا ولم تقدم تقريرها عنه وهو الآن لا زال بين أيدينا لفحصه لم يكن عنة حاجة لإحالة الاقتراح أو للمشروع اليها مرة أخرى لأنه حال اليها من قبل سواء كان تأليفها باقيا على ما كان عليه في العام أو تغير .  
ولم يلبس أحد في هذا الرأي وسار عليه المجلس .  
(٨) مجلس الشيوخ جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ :

سأل أحد الأعضاء السؤال الآتي « هل يرى المجلس أن تثير لجنة الاقتراحات والرائف في تقريرها (عندما يقدم اقتراح بمشروع قانون خاص بأحدى الوزارات كوزارة الزراعة مثلا ) الى إحالة المشروع المروع الى اللجنة المختصة » فأخذ الرئيس الرأي على إحالة الاقتراح الى لجنة الحافلية فوقت آلبية — فقرر الرئيس إحالته على لجنة الزراعة .  
(٩) مجلس النواب جلسة ١٦ يونيو سنة ١٩٣٧ :

اقتراح أحد الأعضاء أثناء نظر ميزانية وزارة الأوقاف زيادة مبلغ ٥٠٠٠ جنيه في باب « الأسمال الجديدة » وقصد طلب بعض الأعضاء ومنهم رئيس اللجنة المالية أو تمررها إحالة هذا الاقتراح على اللجنة لبحثه — لكن رئيس المجلس رفض الإحالة على اللجنة وعرض الاقتراح على المجلس في الحال فأقره — وقال الرئيس مبررا هذا العمل « ان في طلب الإحالة على اللجنة تهويت لنظر الاقتراح يتصل بالميزانية في الوقت الذي تدرس فيه على المجلس لتقرير الزيادة أو الحذف » .  
(١٠) مجلس النواب جلسة ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٤ :

وافق المجلس على عدم قراءة مواد القانون مرة ثانية وعلى الاكتفاء بأخذ الرأي عليه جملة بالناداة بالاسم ما دام المجلس قد وافق على نظره بطريق الاستيعال .  
وفي جلسة ٢٥ يولي سنة ١٩٣٧ :

رأى رئيس المجلس وجوب قراءة مواد مشروعات القوانين مادة فمادة قبل أخذ الرأي عليها طبقا للمادة ١٠٤ من الدستور —  
ورأى رئيس الحكومة أن الدستور لم يحتم ثلاثة المواد وأن المجلس عند نظر قانون تحقيق الجنابات بطريق الاستيعال قرر أن لا داعي لتلاوة مواده اكتفاء بتوزيعها مطبوعة . ==

بالاسم ولو كانت مكونة  
من مادة واحدة .

وبناء على هذا القرار  
أعاد المجلس أخذ الرأي  
على مشروع قانون كان قد  
وافق عليه موافقة عامة

ثم تلى القرار الثامن والأربعون وهذا نصه :

كل مشروع قانون أو اقتراح يقدمه واحد أو أكثر من الأعضاء يجب  
احاطته الى لجنة تكلف بفحصه وإبداء رأيا فيها اذا كان يقبل النظر فيه لدى  
المجلس أم لا . وفي حالة ما يرى المجلس قبول النظر فيه يحصل السير فيه .  
( موافقة عامة ) .

== وقد أحيل الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية فأتت أن الموضوع للطروح على اجتهد فيجوز للمجلس أن يقرر عدم تلاوة  
جميع مواد معروف من للمروعات أو عدم تلاوة بعضها كما يجوز أن يقرر العكس . ( راجع نص القرار صفحة ١٧ من الجزء الثاني )

( ١١ ) مجلس النواب جلسة ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤ :

ورد لرئيس مجلس النواب خطابا من رئيس مجلس الشيوخ يخبره فيه أن مجلس الشيوخ لم ير ما رآه مجلس النواب من الفاء  
مكتب رقابة البعثات من ميزانية وزارة الحارف — . وعند عرض هذا الخطاب على مجلس النواب اقترح بعض الأعضاء أن يحال  
الموضوع على لجنة الحارف ولكن الأغلبية رفضت هذا الاقتراح وقررت نظر المسألة في الحال وانتهى الأمر بموافقة مجلس الشيوخ  
على ما رآه .

( ١٢ ) مجلس الشيوخ جلسة ١٣ أبريل سنة ١٩٢٤ :

أقر المجلس معروفات قوانين أرسلها إليه مجلس النواب السابق (للتحل) ولم تترشح الحكومة على ذلك وحدث في مجلس النواب  
جلسة ٢ مايو سنة ١٩٢٤ أن أثار أحد الأعضاء مسألة عدم صحة نظر مجلس الشيوخ لمروعات قوانين بشأنها إلى مجلس النواب السابق  
وعارضه بعض الأعضاء — وانتهى الرأي الى الموافقة على عدم جواز عودة مجلس النواب لنظر معروفات قوانين كان قد أقرها  
المجلس للتحل .

( ١٣ ) مجلس النواب جلسة ٧ أبريل سنة ١٩٢٤ :

قدم أحد الأعضاء اقتراحا بمشروع قانون وأراد أن ينظره المجلس بطريق الاستعجال وطلب عدم احاطته على لجنة الاقتراحات  
واحاطته على اللجنة المختصة مباشرة — طبقا للادة ١١٧ من اللائحة الداخلية ولكن المجلس لم يوافق على ذلك — إذ أن تبصير  
المستور لا يخرج عليها ولو بنس في اللائحة الداخلية — وفسر معنى الاستعجال المتبصير عليه في للادة ١١٧ من اللائحة بأنه هو  
تقديم بحثه في لجنة الاقتراحات من غيره من الاقتراحات الموجودة لدى اللجنة .

( ١٤ ) مجلس النواب جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠ :

أجاز المجلس توزيع التقرير الخامس بمشروع قانون على الأعضاء في نفس اليوم الذي نظر فيه للمروع وذلك للضرورة .

( ١٥ ) مجلس الشيوخ جلسة ١٢ يوليو سنة ١٩٢٧ :

وافق المجلس على جواز أخذ الرأي على عدة قوانين دفعة واحدة كسبا للوقت .  
وسار العمل على ذلك الى الآن .

( ١٦ ) مجلس الشيوخ جلسة ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ :

وافق المجلس على اقتراح قدمه أحد الأعضاء بإباحة المناقشة وتهديم الاقتراحات وطلب التعديلات أثناء القراءة الأخيرة  
لمروعات القوانين . ( راجع تقرير اللجنة صفحة ١٤٤ من الجزء الثاني )

في الجلسة السابقة .

مجلس الشيوخ جلسة

٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ :

لم يوافق المجلس لجنة الاقتراحات والمعرض على رأيها في حالة اقتراح على المجلس ليقرر فيه ما يراه دون أن تبدى رأياً في قبوله أو رفضه .

مجلس الشيوخ جلسة

١٩ مايو سنة ١٩٢٧ :

وافق المجلس على أخذ الرأي بالتدء بالاسم على جملة مشروعات قوانين دفعة واحدة .

مجلس الشيوخ جلسة

١٠ مارس سنة ١٩٣٧ :

وقاة المضوأ واستقاله لا تمنع من استمرار نظر الهيئة في الاقتراحات المقدمة منه حدث من ذلك جلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨ .

ثم تلى القرار التاسع والأربعون وهذا نصه :

لا يجوز لأى المجلسين الاقرار على مشروع أى قانون الا بعد أخذ الرأى فيه مادة فادة ولها حق التعديل والتجزئة في المواد وفيما يصير عرضه من التعديلات .

( مواضة عامة ) .

ثم تلى القرار الخمسون وهذا نصه :

كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه الى رئيس المجلس الآخر .

حضرة الياس عوض بك — أرى أنه اذا عرض مشروع قانون على أحد المجلسين فلا يجوز أن يتعرض المجلس الآخر لذلك المشروع حتى يفرغ المجلس الأول من بحثه وأقترح النص على ذلك صراحة .

معالي الرئيس — هذا بليهي .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — هذه نتيجة لازمة لنظام المجلسين .

حضرة الياس عوض بك — فليخص على ذلك .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لا يمكن تقرير قاعدة كهذه اذ لا مانع من أن ينظر المجلسان مشروعا في آن واحد .

حضرة الياس عوض بك — الغرض من دراسة المشروع في كل مجلس على حدة أن يبحث كل مجلس المشروع بحثا وافيا ثم يرفعه الى المجلس الآخر مشفوعا بأرائه وأبحاثه فيدرسه المجلس الثانى وهو على بينة من رأى المجلس الأول فيه وبذلك يكون البحث أوفى وأتم .

== (١٧) مجلس النواب جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ :

قرر المجلس البدا الآن « ان موضوع الاقتراح يجب أن يكون دستوريا وقانونيا وكل اقتراح مخالف للدستور أو لقانون من القوانين أو لائحة المجلس لا يصح الاقتراح عليه ولرئيس المجلس سلطة مطلقة في هذا الموضوع فن حقه بل ومن واجبه أن يمنع عرض أى اقتراح من هذا القبيل على المجلس » .

وفي جلسة ٢٦ يولية سنة ١٩٣٧ اخلف رئيس مجلس النواب مع المجلس على دستورية اقتراح هدم به أحد الأعضاء وقرر المجلس إحالة الأمر على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه فأنتت اللجنة بنكس رأى الرئيس — أى يجوز نظر هذا الاقتراح — وخضع الرئيس لرأى اللجنة ووافق المجلس على ذلك .

(١٨) مجلس الشيوخ جلسة ٧ يونيه سنة ١٩٣٨ :

رأى الرئيس استبعاد اقتراح قدمه أحد الأعضاء لأنه غير دستورى . لضره لانتخاب مجلس النواب .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لا زلت أرى أن للمجلسين بحث المشروعات فى آن واحد ، والمادة التى نحن بصددھا الآن لا تطبق الا حيث يكون المشروع المعروض على أحد المجلسين مقدما من أحد أعضائه فبعد فراغ المجلس منه يبعثه الرئيس الى رئيس المجلس الثانى أما المشروعات التى تقدمھا الحكومة فانھا ترد الى الحكومة بعد الفراغ من بحثھا وليس لرئيس المجلس أن يبعث بها الى رئيس المجلس الآخر من فوره .

حضرة محمود أبو النصر بك — الآن ظهرت مسألة يجب أن تطرح على بساط البحث وهى هل يمكن أن يشتغل المجلسان فى آن واحد بدرس قانون واحد أو أن ذلك غير جائز. ظهرت هذه المسألة من سؤال حضرة الياس بك وكنت أظنھا من الديهيّات حتى اذا تكلم حضرة عبد العزيز بك تبين أنها غير بديهية ، ورأيت أن اشتغال المجلسين بمشروع واحد فى وقت واحد تشويش كبير واضاعة للعرض الذى أنشئ لاجله المجلسان ففى عرض مشروع قانون على أحد المجلسين كان حراما على المجلس الآخر أن يتعرض لذلك المشروع حتى ينتهى منه المجلس الاول فاذا انتهى منه أرسله رئيسه الى رئيس المجلس الآخر سواء كان المشروع من اقتراح أحد أعضاء ذلك المجلس أو مقدما من الحكومة فى الأصل . أما ارسال المشروع الى الحكومة قبل أن ينظره المجلس الآخر فهذا أمر لم ينص عليه فى أى دستور ، وأقترح النص على هذه القاعدة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أخالف حضرة محمود أبو النصر بك فيما ذهب اليه. لو أن لاجد المجلسين اشرافا على الآخر كما أراد حضرة على ماهر بك لكان خفا أن لا ينظر مجلس الشيوخ قانونا يكون مجلس النواب مشتغلا به . أما والمجلسان متساويان فى الاختصاص ولكل منهما أن يبدى رأيه بنهال الحرية نلست أفهم وجها لضرورة اطلاق كل منهما ابتداء على رأى الآخر . وقد يكون من الأحكم أن يطلع أحد المجلسين على رأى الآخر حتى يكون ملما بملاحظات وآرائه ولكن هذا غير ضرورى فى أصل القاعدة . وقد يكون العمل جاريا على هذا النمط ولكن قاعدة تساوى المجلسين لا تودى الى هذه النتيجة العملية . فلكل مجلس أن ينظر القانون بدوره أو فى وقت واحد مع

المجلس الآخر فان وجده صالحا أقره والا رفضه . أما أن يقال بضرورة انتظار أحدهما لنتيجة عمل الآخر فهذا تعميم لا أجد له محلا لأننا نستشير المجلسين في القانون فاذا أعطانا كلاهما رأيه في آن واحد فأى عيب في ذلك ؟

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — حضرة عبد العزيز بك يريد ألا يمنع أحد المجلسين من نظر مشروع أثناء طرحه على المجلس الآخر تحقيقا لفكرة التساوى ولكن اذا خالف أحد المجلسين رأى الآخر وكانا قد بحثاه في آن واحد فاذا يكون العمل ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك — عند الخلاف يسقط المشروع .  
حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — كأن المشروع قد فحص مرة واحدة بالقبول أمام أحد المجلسين ولخص مرة أخرى بالرفض أمام المجلس الآخر ولم يطلع أحدهما على رأى الآخر فيه مع أن الغرض من وجود المجلسين أن يسترشد كلاهما برأى المجلس الآخر .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — يصح أن يعيد العضو المقترح للمشروع اقتراحه مرة أخرى الى الهيئة التى رفضته .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — وكيف يكون ذلك اذا كان مقترح القانون قد اقتنع بعدم صلاحية ولم يقدمه مرة أخرى ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذه المسألة في ذاتها قد أكون مخطئا فيها ولذا أرجو أن توجه للبحث .

حضرة محمد على بك — أنا منضم لرأى حضرة الياس بك . ولهذا المسألة أهمية عظمى فان الغرض ليس أخذ رأى المجلسين لحسب وإنما الغرض أن ينظر المشروع مجلس ثان مستأنسا فيه برأى المجلس الأول والا فلا حاجة الى وجود مجلسين . ومن اللازم عند تقديم المشروع الى المجلس الثانى أن يكون مشفوعا بمحاضر وآراء المجلس الأول . أما اذا أتيح لكل مجلس أن يبحث المشروع غير مستأنس فيه برأى المجلس الآخر فان هذا يكون فتنة لاختلاف الرأى والشقاق بين المجلسين . يقول حضرة عبد العزيز بك أن هذا الرأى يكون مقبولا لو أن لأخذ المجلسين اشرافا على الآخر والواقع أن كلا المجلسين مشرف على الآخر ينظر في أعماله ليستخلص منها الصحيح

ومن الخطر طرح القانون على المجلسين دفعة واحدة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — فى القول بعدم امكان ذلك مجازة لا ارتضيها لأنى أذكر أن بعض الشراح قال يجوز عرض المشروعات على المجلسين دفعة واحدة (Simultanément) والواقع أن كل مجلس يستطيع أن يدرس القانون فى نفس الوقت الذى يدرسه فيه الآخر ، على أنى قد أكون غخطا فيما أرى .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — المسألة متفرعة عن ازدواج المجلسين لا عن التساوى فى الاختصاص .

حضرة الياس عوض بك — أطلب أخذ رأى فى المسألة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أعارض فى اخذ الرأى وأطلب التأجيل الى أن نبحث المسألة لأنى لا زلت متمسكا برأى واعتقد انه الصحيح واضرب لكم مثلا :

اقترح احد الاعضاء فى مجلس النواب مشروع قانون واقترح احد اعضاء مجلس الشيوخ نفس هذا المشروع فى نفس الوقت فإذا يكون العمل ؟  
حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — استشهاد حضرة عبد العزيز بك يرجع الى الاجراءات ، اما بحثنا فخاص بالجواهر وهو انه لا يجوز ان يعرض مشروع قانون فى آن واحد على المجلسين ،

حضرة الياس عوض بك — فى الحالة التى يقول عنها حضرة عبد العزيز بك يجب أن يؤجل أحد المجلسين البحث .

حضرة محمد على بك — أطلب أن يضاف الى النص العبارة الآتية :

« ولا ينظر المشروع أمام المجلسين فى وقت واحد » .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — وأنا أطلب التأجيل للبحث .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أنا لا أوافق حضرة عبد العزيز بك على رأيه ولكنى أرى أنه اذا بدا لاحد الاعضاء رأى يقتضى التأجيل للبحث وطلب ذلك وجب أن يجاب الى طلبه .

حضرة على المنزلاوى بك — هذا يؤدى الى تعطيل العمل .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أنا متنازل عن طلب التأجيل .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية الموافقة على النص مع اضافة : ( ولا ينظر المشروع أمام المجلسين في وقت واحد ) .

وفي صفحة ١٣٨ من مجموعة المحاضر : تليت النصوص الآتية ووافقت عليها الهيئة .

مادة ١٢ — في غير الاحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تكون القرارات بالأغلبية المطلقة لآراء الاعضاء الحاضرين ، وعند تساوى الآراء يكون الامر المنظور فيه مرفوضا .

مادة ١٣ — كل مشروع قانون تقدمه الحكومة يجب قبل طرحه للنقاشه العلنية أن يحال الى لجنة لفحصه وتقديم تقرير عنه .

مادة ١٤ — كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته الى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه فاذا رأى المجلس نظره ائجع فيه حكم المادة السابقة .

مادة ١٥ — لا يجوز لاي المجلسين تقرير مشروع قانون الا بعد أخذ الرأي فيه مادة مادة .

مادة ١٦ — كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يعث به رئيسه الى رئيس المجلس الاخر .

مادة ١٧ — كل مشروع قانون اقترحه أحد الاعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه .



مادة ١٠٧ - لكل عضو منه أعضاء البرلمان أنه يوجه الى الوزراء أسئلة أو استجوابات وذلك على الوجه الذي يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس ولا تجرى المناقشة في استجواب او بعد ثمانية أيام على الاقل منه يوم تقديمه وذلك في غير حال استعجال وموافقة الوزير .

## الاعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٣٢ من مجموعة المحاضر .  
مجلس الشيوخ جلسة ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ :  
أجل المجلس الاجابة على السؤال لغياب مقدمه .  
ولكن هذه القاعدة لم تتبع دائما ، فقد اجاب الوزير على السؤال في غية مقدمه بمجلسه ٩ يونيه سنة ١٩٣٠  
مجلس النواب جلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ :  
لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٣٢ من مجموعة المحاضر .  
تناقشت الهيئة في مبدأ المسؤولية الوزارية وفي النسبة الواجب توفرها لاسقاط الوزارة .  
دولة الرئيس - القول بأن قرارنا السابق غير دستوري في غير محله ولكني أقترح الان أنه يشترط لتقرير عدم الثقة بالوزارة الاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين ، ولكن لا يجوز الاقتراع على الثقة بها الا بعد تقديم طلب ايضاح قبل الجلسة بثمانية أيام على الاقل ، وبصفة استثنائية يشترط لتقرير عدم الثقة بالوزارة نصف أعضاء المجلس زائدا واحدا وذلك في النور التشريعي الاول .

المادة (١٠٧) عابليا }  
وللمادة ٥٢ من دستور تشيكوسلوفاكيا }  
وللمادة ٦١ من دستور الماغرك }  
وللمادة ٥٦ من دستور استونيا }

السؤال والاستجواب من مستزمات الحكم الثنائي وبدونها لا يمكن لبرلمان أن يقوم بماله من حق مراقبة أعمال السلطة التنفيذية على الوجه الأكمل .

وقد جاء نص المادة ١٠٧ من الدستور عاما لم يحدد الأعضاء بأي قيد فلم يبين متى يجوز توجيه السؤال ولا ما هي الأحوال التي تصبح أن تكون غلا للاستجواب .

لهذا استقر الرأي على أن للاعضاء كامل الحرية في استعمال هذا الحق .

ووافق مجلس الشيوخ في جلسة ٤ مايو سنة ١٩٢٤ على أن الأمور التي يجوز لمعضو المجلس أن يوجه بخصوصها سؤالاً أو استجواباً الى الوزير ليست محدودة فله أن يسأل عن كل أمر داخلى في دائرة اختصاصه بدون قيد ولا شرط .

وقد عرف دولة رئيس مجلس النواب (الرحوم سعد زغلول باشا) السؤال والاستجواب بقوله : «السؤال هو استيضاح واستجلاء لأمر غامض أو مجهول - غامض ليوضح ومجهول ليعلم - والاستجواب مناقشة في سياسة خاصة أو عامة .

( مجلس النواب جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ) ==

وافق المجلس على عدم ادراج الأسئلة والاستجابات الباقية من الدورة السابقة بجدول الأعمال ما دام مقدموها لم يتمسكوا بإعادة قیدها .

حضرة عبد الحيد بدوى بك — اضيف على هذا الاقتراح انه يشترط لصحة انعقاد المجلس عند الاقتراح على الثقة بالوزارة حضور ثلثي الاعضاء وقد نهى الى هذا الراى قطاوى باشا وانى موافق عليه ،

حضرة على المنزلاوى بك — ما الحال اذا كان النائب لا يهتم ولا يحضر كما كان يحصل فى الماضى فهل تقف المسألة الى ما شاء الله .

تذكرنا أن المادة ١٠٧ من الدستور نصت على حق العضو سؤال الوزير واستجوابه — وقد فصلت المواد ١٠٩ و ١١٠ من لائحة مجلس الشيوخ وللرؤاد ١٠٩ و ١١١ من لائحة مجلس النواب طريقة تقديم الاستجواب .

فذكرت المادة ٤٩ على العضو الذى يريد أن يستجوب واحداً أو أكثر من الوزراء أن يقدم الى الرئيس بياناً مكتوباً بموضوع هذا الاستجواب يأمر الرئيس بتلاوة هذا البيان فى الجلسة .

ونصت المادة ٥١ « يبدأ المتعجب بإسرح الموضوع ثم يجيب عضو الحكومة . كما نصت المادة ١٠٩ و ١١١ بما لا يخرج عن هذا القى .

والطريقة التى جرى عليها العمل فى فرنسا عند تقديم الاستجواب هى أن يرسل العضو طلباً باسم رئيس المجلس يوضع فيه باختصار موضوع استجوابه ويطلب الرئيس هذا الطلب على المجلس الذى يحدد موعد المناقشة فيه ( بند ٦٥٦ أوجين بير ) .

ويلاحظ أن ما مرس على المجلس فى أول الأمر هو ملخص لموضوع الاستجواب أما تفاصيله فتجراً ليعرضها العضو شفها فى الجلسة التى تحدث المناقشة فى الاستجواب . واللائحة الداخلية لم تحدد الموضوعات التى يصح تقديم الاستجواب عنها — لهذا فإن كل استجواب يكون مقبولاً مادام لا يخالف الدستور — ولرئيس أن يمنح عرض استجواب مخالف للدستور (أوجين بير بند ٦٥٧) .

#### تحديد موعد نظر الاستجواب

نص المادة ١٠٧ من الدستور على أن « لا تجرى المناقشة فى استجواب الا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

فأول خطوة يخطوها المجلس نحو نظر الاستجواب هى تحديد موعد باعناق المستجوب والوزير المختص بموافقة المجلس . ومعنى ذلك أنه اذا تتيب الوزير استحالة تحديد الموعد حتى ولو أتيحت العضو أن الوزير كان على علم بتقديمه هذا الاستجواب . (أوجين بير صفحة ٧٩٧ بند ٦٥٨ )

واذا تتيب العضو المستجوب فانه لا يجوز طرح الاستجواب للمناقشة بل ولا تجوز المناقشة فى تحديد موعد نظره وأغما يؤجل الجلسة التالية . (أوجين بير بند ٦٦٠)

ولم يجز العمل فى مصر على هذه القاعدة . بل ولم يجز العمل على قاعدة ثابتة . فى بعض الأحيان اعتبر الرئيس تتيب الضواستردادا منه للاستجواب وأجاز للاعضاء أن يطلبوا الاستمرار فى نظره . قياساً على نص المادة ١١٣ من اللائحة الداخلية التى تجيز للاعضاء الاستمرار فى نظر الاستجواب إذا استرده مقدمه .

( مجلس النواب جلسة ٢٢ يوتيه سنة ١٩٣٦ )

وفى اعتقادى أن هذا القياس جيد من الصواب . فالمعلوم أن الاستجواب ينطوى على عنصر شخصى وعلى غرض معين قد يخفيه مقدمه الى يوم طرحه للمناقشة . فى تأويل وغبته وتفسير تيبه بما قد لا يطاق الواقع ضياح لحق العضو بل واعتداء على سلطته الدستورية . لهذا ترى أن العمل فى فرنسا قد جرى على عكس ذلك كما سبق أن ذكرنا .

بل لقد حدث فى مجلس النواب فى جلسة ٦ يوليه ١٩٣٦ أن قرر المجلس سقوط الاستجواب لنياب مقدمه . ولست فى حاجة لبيان خطأ هذا القرار .

دولة الرئيس — اقترح بدوى بك وجهه ولا ينتظر كما يخشاه على بك  
المنزلاوى الأيتم الأعضاء بالحضور لأن الحالة تغيرت الآن وأصبحت  
مأمورية النائب هامة لا كما كانت في الماضي فهو سيهم بالحضور كثيرا .  
السؤال إلى استجواب على وأجاز المجلس بمجلس

== حدث في مجلس الشيوخ عكس ذلك إذ تنبى العضو مقدم الاستجواب فأجل المجلس الاستجواب إلى أجل غير مسمى .  
( جلسة ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧ )

وقد يتبادل العض من حكم الأسئلة والاستجوابات إذا استغلت الوزارة ؟  
إذا سقطت الوزارة أو استقال الوزير قبل مناقشة الاستجواب فالأصل القانوني أن يبقى الاستجواب ولكن لما كان الاستجواب  
مأساً عمالة الثقة ونظوما على عنصر شخصي ونعني على تصرف وزير معين فقد جرى العمل عندنا — مع الاعتراف بقيام الاستجوابات  
للخدمة للوزارة للشفقة — على عدم ادرجها في جدول الأعمال إلا إذا أعلن مقدموها تمسكهم بها فإن لم يفعلوا اعتبروا متنازلين .  
( جلس الشيوخ جلسة ٢ مايو سنة ١٩٢٧ ومجلس النواب جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٢٨ ) ومجلس الشيوخ جلسة ٢٨ يونيو  
سنة ١٩٣٨ . كذلك الحال بالنسبة للاستئلة  
ولكن حدث عكس ذلك بمجلس النواب للتفقه في ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٨ فقد أجابت الوزارة الجديدة على أسئلة كانت  
موجبة للوزارة للشفقة .

والوزير عند المناقشة في تحديد ميعاد نظر الاستجواب أن يعلن أنه سوف لا يجب على هذا الاستجواب .

[ مجلس الشيوخ الفرنسي جلسة ٨ أبريل سنة ١٨٨٩ ، مجلس الشيوخ الفرنسي جلسة ١٩ يناير سنة ١٨٩٢ ، مجلس النواب  
الفرنسي جلسة ٥ يونيو سنة ١٨٩٤ ( أوجين بير صفحة ٧٩٧ بند ٦٥٨ ) ] .  
وقال الرئيس جبريل Grevy في جلسة ٣١ يولييه سنة ١٨٧١ :

« قد صممت صريح رئيس السلطة التنفيذية بأنه لا يستطيع أن يجب على هذه الاستجوابات — لا شك أن حق أعضاء المجلس  
قد انتهى إذ لكل عضو أن يقدم استجوابات والمجلس أن يحدد موعدا للمناقشة — أما الحكومة فلها أن تجيب أو لا تجيب كيفما  
يترادى لضيقها أن تعمل أو لا تعمل .

( أوجين بير بند ٦٦٣ ) .

من هذا يتضح أن للوزير دائما أن يتنح من الاجابة .

ولما كان الاستجواب حقا من الحقوق الدستورية التي نشأت عن المسؤولية الوزارية Le droit d'interpellation est un droit  
constitutionnel qui decoule de la responsabilité ministérielle.

Eugène Pierre. Sup. p. 999.

( أوجين بير ملحق صفحة ٩٥٩ ) .

ولما كان ينطوي على معنى من معاني عدم الثقة بالوزير المستجوب فإن من طبعه طرح الثقة بالوزارة عب الانتهاء من للمناقشة فيه .  
فالنزاع يمكن تصوره اذا امتنع الوزير عن الاجابة هو أن يطلب العضو للمستجوب طرح مسألة الثقة بالوزارة ولما كانت المسؤولية  
الوزارية قد قررنا الدستورية أمام مجلس النواب دون مجلس الشيوخ . فإن هذا الأمر قد يكون عديم الأثر في مجلس الشيوخ من الوجهة  
الدستورية البحتة ولو أن أثره السياسي عظيم .

قد يلاحظ البعض على استجواب ما أن به شيئا من التوسن ما دام مقدمه لم يحدد الوقائع التي يريد أن يستجوب عنها . ولكن  
يرد على ذلك بأن كل ما استنزته اللائحة الداخلية من العضو تهديم بيان عن موضوع استجوابه .

ولمنا حسنت أن يبدأ للمستجوب يشرح موضوع استجوابه .

فلو أن المطلوب أن يقدم العضو استجوابه مفصلا لما كان هناك داع لاشتراط أن يبدأ العضو بشرح استجوابه أى يشرح ما أجله  
هذه تهديمه الطلب . بنفس الحال في السؤال فقد نصت اللائحة (مادة ٤٦) على وجوب النص في السؤال على الوقائع التي تحمله مقوما . ==

حضرة عبد الحميد بدوى بك - ليس فيما أقرحه أى مساس بالنظامات الدستورية وإنما اقتراحى يمنع المفاجأة خصوصا وأن مسألة الثقة بالوزارة ستأخذ فى بلادنا اهتماما خاصا أكثر مما لها فى البلاد الأوروبية وليس من المستحيل أن يتصور اجتماع ثلثى الأعضاء .

حضرة محمد على بك - ان الاعلان عن الثقة قبل الجلسة ثمانية أيام سيدعو فى الغالب الكثير من الأعضاء للحضور ولكن اذا لم يحضر الانصف المجلس زائدا واحدا بالرغم عن هذا الاعلان فليس من الضروري اشتراط عدد خاص لصحة الانعقاد .

دولة الرئيس - ان مدة الثمانية الايام كافية تماما ولكن يلزم على كل حال أن تشتترط حضور عدد معين فى الدور الأول لأن هذا الدور مملوء بالاختلاف وسيكون فيه اندفاع شديد وانفعالات خاصة .

حضرة على المنزلاوى بك - هذه الانفعالات مفيدة لتكوين الاحزاب  
حضرة عبد الحميد بدوى بك - أنا افضل ألا توضع أحكام خاصة للدور الأول بل أكتفى باشتراط عدد معين لصحة الانعقاد وذلك عند الاقتراع على الثقة .

دولة الرئيس - الدور الأول مهم جدا لأنه ليس لنا تقاليد ولا أحزاب وفى هذا الدور ستكون التقاليد والاحزاب .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - لماذا يكون الاحتياط فى الدور

أن يسرى عليه كل أحكام الاستجواب - وان لكل عضو فى المجلس سواء كان السائل نفسه أم غيره أن يطلب هذا الطلب سواء كان طلب التحويل قبل الاجابة عن السؤال أو بعدها .

مجلس الشيوخ جلسة

٦ يولييه سنة ١٩٢٦ :

أعلن المجلس استيائه من سؤال قدمه أحد الأعضاء وفى جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قرر المجلس استبعاد سؤال لأنه غير لائق .

== كما لم تحم أن يبدأ السائل بشرح سؤاله - لأن صيغة السؤال مفصلة وشارحة لغرضه وليست هناك دعة داع لاعادة الصرح .  
والوزير دائما عند طرح الاستجواب المناقشة - وبعد أن يشرح العضو المستجوب موضوع استجوابه - أن يطلب تأجيل الرد عليه - لأن المستجوب قد أتى بمعلومات ووقائع لم يستد الوزير للاجابة عنها .

وقد حدث بمجلس الشيوخ (جلسة ٢١ يونيه سنة ١٩٣٨) أن قدم أحد الأعضاء استجوابا عن تصرفات الحكومة فى الانتخابات العامة لمجلس النواب - فطلبت الحكومة من المستجوب أن يوضح استجوابه وطرقت فى تحديد يوم المناقشة فى الاستجواب إذا بقى بالصيغة التى قدمه بها المستجوب - فرد العضو بأنه يريد أن يستجوب الحكومة عن تصرفاتها فى الانتخابات من مبدأ نهايتها . وقال ان الثقة الدستورية قد تدارف على أن الاستجواب يكون موجزا وأن يترك التفصيل للجلسة المحددة للمناقشة - وأخيرا اتفق المستجوب مع الحكومة على أن يبدل بيانه فى الجلسة للقللة فى أن تحدد جلسة أخرى للمناقشة فى الاستجواب . ووافق للجلس على ذلك .  
وبصح أن نسأل - هل يجوز لأحد المبلين أن يدرج فى جدول أعماله استجوابا بدأت المناقشة فيه فعلا فى المجلس الآخر ؟

لا شك أنه لا يمكن القول تتم العضو من تقديم استجواب تقدم مثله فى المجلس الآخر - ولكن اذا بدأت المناقشة فى الاستجواب فى أحد المجلسين وجب على المجلس الآخر انتظار قرار المجلس الذى بدأت فيه مناقشة موضوع الاستجواب وهذا ما جرى عليه العمل فى فرنسا ( أوجين بير بند ٦٩٦ ) .

الأول لمسألة الثقة بالوزارة دون غيرها وقد يكون من المسائل المعروضة ما هو أهم من الثقة كإعلان الحرب والتصديق على المعاهدات وغير ذلك أن اشتراط الثمانية الأيام يكفل اهتمام الأعضاء فيحضر منهم العدد الكثير .

دولة الرئيس — اعلان الحرب والمسائل الأخرى التي ذكرتها لا تدخلها الاعمال النفسانية ولا المطامع الشخصية فالأغلبية العادية تفصل فيها بلا غرض وبكل هدوء متوخية المصلحة العامة . أما مسألة الثقة بالوزارة فقد تغلب فيها المطامع الشخصية والاعمال النفسانية ولا يتصور عند النظر في اعلان الحرب أن الأعضاء لا يهتمون بالحضور ، لهذا أقترح وضع حكم خاص للدور الأول فاما أن نشترط حضور الثلثين لصحة الانعقاد أو نشترط أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين لسقوط الوزارة .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أفضل اشتراط حضور ثلثي الأعضاء .

حضرة توفيق دوس بك — أوافق على هذا .

حضرة على ماهر بك — على هذا يكفي أن يتغيب أنصار الوزارة فلا يصح الانعقاد وتبقى الحكومة في مراكرها .

حضرة على المنزلاوى بك — الأول بنا ألا يكون لنا دستور على أن نضع شرطاً كهذا .

دولة الرئيس — اتا في دور التكوين وليس لنا تقاليد ولا أحزاب وأقترح لازالة الخطر الذي يخشاه على ماهر بك أنه اذا لم يحضر الثلثان فتشترط أغلبية الثلثين للأعضاء الحاضرين لتقرير عدم الثقة وذلك في الدور الأول فقط . وليؤخذ رأى : هل تشترط أغلبية خاصة في الدور الأول للاقترع على الثقة بالوزارة ؟

تقرر بالأغلبية اشتراط أغلبية خاصة في الدور الاول .

دولة الرئيس — ماعدها ؟

حضرة توفيق دوس بك — أغلبية الأعضاء الحاضرين بشرط أن لا تقل عن ثلث أعضاء المجلس جميعا .

تقرر بالأغلبية الأخذ بهذا الاقتراح .

وفي صفحة ٤٧ من مجموعة المحاضر :

دولة الرئيس — لكل عضو من أعضاء البرلمان الحق في أن يوجه للوزراء أسئلة أو أن يستجوبهم وذلك بالكيفية التي تتمين في اللائحة الداخلية لكل مجلس .  
( موافقة عامة ) .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٢٢ من مجموعة المحاضر .

على القرار الخامس عشر وهذا نصه .  
كل استجواب يترتب عليه اقتراح على الثقة بالوزارة يجب أن يقدم قبل الجلسة المحددة للمناقشة بثمانية أيام على الأقل .  
موافقة عامة على بقاء النص على حاله .  
فضيلة الشيخ محمد بنحيت — اذا عرض استجواب خلال الجلسة أثناء نظر مشروع قانون فإذا يعمل ؟

معالي الرئيس — توجهل المناقشة أسبوعا .  
فضيلة الشيخ محمد بنحيت — إذن يجب النص على ذلك .  
معالي الرئيس — هذا مفهوم من طبعه .

وفي صفحة ٥٦ من مجموعة المحاضر : وافقت الهيئة على النص التالي

لكل عضو من أعضاء البرلمان الحق في أن يوجه للوزراء أسئلة أو استجوابات وذلك بالكيفية التي تتفق باللائحة الداخلية لكل مجلس .

وفي صفحة ١٣٨ من مجموعة المحاضر :

تليت المادة الثامنة عشرة وهذا نصها :

لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه للوزراء أسئلة أو استجوابات وذلك على الوجه الذي يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس . ولا تجري المناقشة في استجواب الا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال أو موافقة الوزير .

معالي رفعت باشا — كلمة ( استجواب ) في اللغة تقيد الجواب لاطلب الجواب وعلى ذلك لا تكفي للدلالة على المعنى المفهوم من كلمة :

( Interpellation ) لذا أفضل وضع جملة بدل هذه الكلمة تفيد إلزام الوزراء بالاجابة .

حضرة محمود أبو النصر بك — السين والتاء فيهما معنى الطلب لذلك أرى أن كلمة استجواب تفيد طلب الجواب .

فضيلة الشيخ نجيت — السين والتاء فيهما معنى الطلب في أحوال ولكن هناك أحوال مستثناة فتأتى لمعان أخرى . وفي القرآن الكريم « أَدْعُونِي اسْتَجِبْ لَكُمْ » بمعنى أجبكم لذلك أوافق على رأى معالى رفعت باشا .

حضرة محمود أبو النصر بك — الكلمات اللغوية لها أيضا مدلول عرفت .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — يكفى أن يذكر بالمحضر أن كلمة ( استجواب ) يراد بها ( Interpellation )

حضرة على المنزلاوى بك — قانون الجمعية التشريعية كان يعطى للاعضاء حق توجيه أسئلة تكميلية فأطلب أن ينص على ذلك .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — الاستخبار على نوعين : أسئلة وهذه يوجهها عضو من الاعضاء لوزير فيجب عليها وفي هذه الحالة يجوز للمضو نفسه أن يوجه أسئلة تكميلية لاستيضاح الجواب .

والنوع الثانى هو الاستجواب ويبدأ بسؤال بسيط ولكنه يسمح لكل عضو آخر أن يوجه أسئلة فى الموضوع للوزير نفسه أو لنفيه من الوزراء . موافقة على ذلك وعلى بقاء كلمة استجوابات بمعناها الاصطلاحى وأن تبقى المادة كما هى .

وفى صفحة ١٥٠ عادت الهيئة للنقاش فى هذا المبدأ

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — المادة ١٨ من فرع الاحكام العامة للجلسين احتاطت للاقتراع على اسقاط الوزارة فنصت بأن لا تجرى المناقشة فى استجواب الا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فى غير حالة الاستعجال أو موافقة الوزير .

هذا من غير شك احتياط يراد به ألا تقاجأ الوزارة بما يفضى الى اسقاطها من غير أن تمكن من الادلاء بحجتها والدفاع عن نفسها . فكيف العمل إذا قرر المجلس فى أثناء مناقشته توجيه اللوم الى الحكومة وهو مفض

حقاً إلا الاستقالة ، وتوجيه اللوم لا يدخل في الاستجواب حتى يعطى حكمه من حيث المهلة المقروضة في المادة ، لهذا أطلب أن يتناوله ذلك الحكم ، وأقترح لذلك النص الآتي : « كل توجيه لوم أو اقتراع بعدم الثقة بالوزارة أثناء النظر في مشروع يجب أن يحاط الوزراء علماً به قبل حصوله بثمانية أيام على الأقل » .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذا من شئون اللائحة الداخلية .  
حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — اذا كان مرجع الامر للائحة الداخلية فلماذا اختصتم صورة منه بالدستور ؟  
معالي الرئيس — توخذ الآراء على اقتراح حضرة عبد اللطيف المكباتي بك تقرر بأغلبية الآراء رفضه .

مادة ١٠٨ — لكل مجلس من اجهزة التحقيق يستتبر في مسائل معينة واهمها في مدور اختصاصه

التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة لدستور : صفحة ٤٧ من مجموعة المحاضر

جلس النواب جلسة  
٣١ يولية سنة ١٩٢٦ :

المادة (١٠٨) تنالها } المادة ٤٠ من دستور بلجيكا  
والمادة ٤٥ من دستور النمسا  
والمادة ٢٥ من دستور بروسيا

لكل من المجلسين فوق حق السؤال وحق الاستجواب ، حتى اجراء التحقيق Doit d'enquete — أو كما يسميه الشراح الفرنسيين "enquete parlementaire".

فالذا رأى أحد المجلسين أن يفتح مسألة معينة أو واحدة سياسية عامة أو يجري بحثاً عن موضوع اقتصادي أو زراعي أو تجاري كان له هذا الحق ما دام الأمر واقع في حدود اختصاصه . وظاهر أن ليس في ذلك اختصت على السلطة التنفيذية ما دام هذا التحقيق خاصاً بمسائل داخلية في اختصاص السلطة التشريعية فلي الحكومة أن تعين اللجنة على الوصول الى حقيقة الأمر وقد جرت العادة أن المجلس لا يتولى التحقيق بأكمل هيئته بل يختار لتلك لجنة من أعضائه تسمى لجنة التحقيق .  
وفي هذا المعنى يقول العلامة ديجي صفحة ٣٩٤ جزء رابع : « ولما كان حق التحقيق هو أحد وسائل الرقابة فانه لا يمكنه أن يتعداهما فلا يجوز القيام بعمل هو من اختصاص رجال الادارة أو القضاء فلابرئان حق رقابة كل الأعمال العامة عن طريق المسؤولية الوزارية » .  
وقد يشاهد البني عن مدى سلطة لجان التحقيق ؟

لقد على ذلك بقول أن الدستور وقانون الانتخاب لم ينص على بيان مدى هذه السلطة اللهم الا فيما يتعلق بتحقيق صحة نيابة الأعضاء أو النظر في الطعون المقدمة فهدنت المادة ٥٧ من قانون الانتخاب على أن « لكل من المجلسين سلطة صماح الطالب وعلان الشهود »



دولة الرئيس — لكل مجلس من المجلسين حق الاجراء التحقيق .  
واقف المجلس على تأليف  
لجنة التحقيق مع وزير  
موافقة عامة .

اذا رأى علائقك وتجربى فى حق هؤلاء الشهود أحكام قانون العقوبات ونمحقق الجنايات الخاصة بمواد الجنب — ولكل من المجلدين  
أن يحدد هذه السلطة لجنة التي ينتخبها لنفس نيابة الأعتناء .

الحال عندنا نفيه — من بعض الوجوه — الحال فى فرنسا قبل صدور قانون ٢٣ مارس سنة ١٩١٤ الذى حدد سلطة لجان  
التحقيق البرلمانية ومنحها من الحقوق ما سنأتى على بيانه .

قبل هذا التاريخ لم يكن بالامستور الفرنسي أو بالقوانين المختلفة أى نص يشير الى التحقيق بواسطة لجان برلمانية — ورغم ذلك  
كان من السلم به أن لكل مجلس حق التحقيق ليستنير فى السائل المروضة عليه .

ومنذ سنة ١٨٣٠ صار حق المجلس فى اختيار لجان التحقيق من التقاليد البرلمانية ومن ذلك التاريخ تألفت عدة لجان تحقيق اشتهر  
أمرها — فقد تألفت لجنتين للتحقيق فى مسألة بنا Panama فى سنة ١٨٩٢ وسنة ١٨٩٦ وفى سنة ١٩٠٤ تألفت لجنة للتحقيق  
مسألة هبرت Humbert ، التي سببت سقوط وزارة لسيو كلينيمو .

وسار العمل على منح سلطة لجان التحقيق لجان قائمة فعلا ( اللجان السندية ) فى سنة ١٩١٦ أعطى مجلس النواب سلطة لجنة  
التحقيق لجنة الاقتصادية Commission des economies وكان للجان التحقيق الحق فى الاتصال بمسالح الحكومة واداراتها وبالنائبية  
السومية لطلب المعلومات أو الوثائق التي تحتاج اليها أثناء التحقيق .

وقد حدث فى سنة ١٨٩٢ أن طلت لجنة التحقيق الكلفة بالتحقيق فى مسألة بنا بعض محاضر من تحقيق النيابة — فرضى الدعى  
الموسى عليها محجبا بالادة ٣٨ من قانون ٢٩ يولي سنة ١٨٨١ الذى يمنح نشر محاضر التحقيقات فى الجنايات والجنب . ولكن حدث  
بعد ذلك أن تثيرت الوزارة وأجاب وزير الحفانية الجديد رغبة لجنة التحقيق .

وكان للجان التحقيق أن تدعو الموظفين الحضور أمامها — ولم يكن لديها نص من القانون يحالف المتع من الحضور — الا أن  
للوطف الذى كان يرتكب مثل هذا العمل يكون معرضا لتطبيق جزاء ادارى عليه بواسطة رئيسه .

ولم يكن هناك أى الزام للافراد العاديين بالحضور أمام لجان التحقيق .

ولم يكن الشاهد ملزم بإداء البين بل أن اداء البين لم تكن له أية فية ما دام شاهد الزور لا يمكن مساقته ولم يكن لجنة التحقيق  
أن تحكم بالفاء البين أو بوجوب عقوبة مادية أو جسمانية .

هذه هى سلطة لجان التحقيق فى فرنسا قبل سنة ١٩١٤ — أما بعد صدور قانون ٢٣ مارس سنة ١٩١٤ فقد تغير الحال وصار  
لكل مجلس أن ينتخب لجان بناء على الاقتراح يقدمه أحد الأعضاء ولهذا اللجان سلطات قضائية واسعة فلها أن تمن الشهود بواسطة  
المحضرين أو رجال الضبطية القضائية — وأن توقع عقوبة على الشاهد المتع عن الحضور تراوح بين ١٠٠ فرنك و ١٠٠٠ فرنك —  
وقرر القانون مثل هذه العقوبة بالنسبة للشاهد الذى يحتتم عن اداء البين — كما أجاز للجنة أن تطبق للادة ٣٦٣ من قانون العقوبات  
على شاهد الزور .

وهذه الحقوق لا يمكن للجنة أن تستعملها اذا لم يصرح لها المجلس بذلك عند تأليفها .

( راجع فى كل ما تقدم أوجين بير صفحة ٦٧٨ وما بعدها وديبى جزء رابع صفحة ٢٩٠ وما بعدها ) .  
وقد أثار اصدار هذا القانون حافة من الانتقادات فلقد رأى فيه بعض الكتاب اعتداء سريح على مبدأ فصل السلطات وحذروا  
المية للتفريعية من التحدى فى استعمال هذا الحق ونصموا الحكومة بطرح مسألة الثقة اذا شرحت باعتداء على اختصاصات السلطة  
القضائية أو التنفيذية .

وقد يتساءل البعض — هل يجوز للمجلس أن يؤلف لجنة للتحقيق فى اجراء قضائى ؟

من السلم به أن الرتبة البرلمانية تمتد الى كل عمل يقوم به عمال الدولة وما رجال السلطة القضائية الا فريق من هؤلاء السمال ولا  
شك أن أعمالهم لا يمكن أن ترتفع عن هذه الرتبة .

المعارف السابق . واختار  
المجلس سبعة من أعضائه  
لتكوين هذه اللجنة .  
« لكل مجلس حق إجراء التحقيق »

المعارف السابق . واختار  
المجلس سبعة من أعضائه  
لتكوين هذه اللجنة .

== وليس معنى ذلك — مطلقاً — أن لجنة التحقيق أو البرلمان أن يمدل في حكم صدر أو أن يوجه النيابة الى وجهة معينة ولا أن يحكم في قضية معروضة على القضاء .

وهذا الأمر مسلم به في فرنسا حتى قبل صدور قانون سنة ١٩١٤ .  
ففي ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٢ عين مجلس النواب لجنة للتحقيق في مسألة رغم أن التحقيق كان قد بدأ بواسطة السلطة القضائية .  
(رابع ديجي جزء رابع صفحة ٣٩٤)

ويمع أن تتبادل ما هي نتيجة التحقيق التي تخبره اللجنة ؟

لسنا في حاجة إلى القول أن اللجنة ترفع تقريراً عن عملها إلى المجلس — ويستحسن أن تسرع اللجنة ما أمكن في تقديم هذا التقرير حرصاً على الصلصة العامة وحتى لا تتكرر الاشاعات والتأولات .  
وعند عرض التقرير يشترك الأعضاء في مناقشته ثم ينتقل المجلس إلى جدول الأعمال ما لم يقترح أحد الأعضاء توجيه اللوم إلى الوزارة كلها أو إلى وزير معين أو يقترح طرح الثقة .  
وغني عن البيان أنه لا يمكن توجيه اللوم إلى موظف مهما كبر مركزه لأن الوزراء هم وحدهم المسؤولون أمام البرلمان .  
ولكن هل يصح إجراء تحقيق في عمل أته الوزارة المتفيلة أو الوزير للشغل ؟

للجواب على ذلك نقول أن حق التحقيق يختلف عن حق الاستجواب وحتى السؤال في هذا الأمر أيضاً — فمن الجائز أن يختار المجلس لجنة للتحقيق في أعمال وزارة متفيلة أو وزير متفيل وفي هذه الحالة إذا انتخب مجلس النواب بمسؤولية الوزير الجنائية جاز له أن يصدر قرار اتهام فيسرع المجلس المخصوص في محاكمة الوزير أو الوزراء للمتهمين .  
يؤيدنا في هذا الرأي أن الدستور قد نص في المادة ٧١ على أن استعفاء الوزير لا يمنع من اقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فيها .  
وبالرجوع إلى المسانير الأوربية الأخرى نجد أن الدستور البلجيكي نص في المادة ٤٠ على حق كل مجلس في التحقيق .  
ونص القانون الصادر في ٣ مايو سنة ١٨٨٠ على أن لكل مجلس أن يستعمل هذا الحق بنفسه أو أن يختار لجنة لذلك .  
ونصت المادتان ٤٤ ، ١١ من هذا القانون على منح لجان التحقيق السلطة والاختصاصات الممنوحة لقاضي التحقيق .  
أما في إنجلترا فقد سارت التقاليد منذ عهد الملك جورج الثالث على منح لجان التحقيق سلطة غير محدودة .

ويقول « هالام » Hallam في كتابه « تاريخ إنجلترا » صفحة ١٤٣ من الجزء الثاني — إن هذا الحق بدأ منذ سنة ١٦٨٩ —  
وأن لجان التحقيق كانت تستدعي اليهود وتسلمهم بعد أن يمسواهم الجبن — وكان الوزراء دائمو الاحتجاج على هذا الصل لا ينطوي عليه من اعتماد على خصائص الحكومة ولتدخل هذه اللجان في أعمال موظفي التاج البريطاني .  
وقد يتبادل البعض هل يجوز تأليف لجان برلمانية لمراقبة عمل من أعمال الحكومة ؟

في فرنسا يجوز ذلك وتسمى هذه اللجان Commissions de contrôle et de surveillance .  
فلكل مجلس أن يؤلف لجنة لمراقبة عمل معين أو تنفيذ مشروع خاص يقوم به رجال الحكومة .  
وقد يكون في هذه الرقابة بعض التدخل في أعمال رجال السلطة التنفيذية مما قد يسبب شل العمل وتعطيله فذلك يجب الاتفاق بادي  
حتى يبدى بين الحكومة والمجلس على مدى عمل لجنة الرقابة .  
وفي اعتقادي أن الدستور المصري لا يمنع من تأليف مثل هذه اللجان .

مادة ١٠٩ - ويجوز مؤازرة أعضاء البرلمان بما يبيحونه من الأفكار والآراء في المجلسين  
مادة ١١٠ - ويجوز أثناء دور الانقضاء اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء  
البرلمان ولا يقصمه عليه إلا بأمر المجلس التابع له . وذلك فيما هذا  
التبليغ بالجنائية .

## الاعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

مجلس النواب جلسة

٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ :

رأى رئيس المجلس

أنه لا يجوز للأفراد إرسال

تلفراف احتجاج أو

استنكار لسل أئام المجلس

لأن نص المادة ١٠٩ يمنع

لبن وضع المبائر العامة للمستور : صفحة ٢١ من مجموعة المحاضر

دولة الرئيس - أقرح النص على حقوق وإماتازات أعضاء المجلسين

من حيث عدم جواز مؤاخذههم على ما يدونه من الأفكار والآراء بالمجلس

وعدم جواز القبض على أحدهم أو اتخاذ إجراءات جنائية ضده إلا بتصريح

المجلس التابع هو له .

( موافقة عامة ) .

للواد ١٤٤١٣	من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ١٦ يولي سنة ١٨٧٠
والواد ٤٥٤٤٤	من دستور بلجيكا
والواد ٥١٤٥٤٤٣٧	من دستور ايطاليا
واللادة ٣٥	من دستور بروسيا
والواد ٢٥٤٢٤٤٢٣	من دستور تشيكوسلوفاكيا
واللادة ٥٦	من دستور النمرك
واللادة ٤٩	من دستور استونيا

للواد (١٠٩) و(١١٠) بما فيها

شماذا لاستغلال عضو البرلمان في عمله وحماية له من أنواع التهديد والتكثير التي يقوم بها الأفراد أو توجهها إليه الحكومة نص  
المستور في اللادة ١٠٩ على عدم جواز مؤاخذه أعضاء البرلمان بما يدونه من الأفكار والآراء في المجلسين كما حي العضو من إتخاذ  
إجراءات جنائية نحوه أثناء دور الانقضاء (مادة ١١٠) .

وقد أراد الدستور بذلك أن يكفل حسن أداء الأعضاء لمهمتهم لبدنهم عن كل مؤثر يؤثر في عقيدتهم أو يحول بينهم وبين المنصور  
إلى مجلسهم .

وللمصانة إجراء استثنائي اقتضته ضرورة جعل السلطة التشريعية بمنأى عن اعتداء السلطات الأخرى وطغيانها . وهي وإن كانت  
في ظاهرها تمثل مبدأ المساواة بين الأفراد إلا أن عدم المساواة هنا لم يجر لمصلحة النائب بل لمصلحة سلطة الأمة ولحفظ كيان التمثيل  
التأني وصيانته ضد كل اعتداء .

وهذا الضمان لأهميته وبعد أنه قد نصت عليه كل النسخ الحديثة . وعرفته مصر منذ سنة ١٨٦٦ إذ نصت لائحة تأسيس مجلس  
شورى النواب في اللادة ٥٣ على أنه : في مدة افتتاح مجلس الشورى وفي الأيام المحددة له لا تسلم دعوى على أحد من أعضائه بوجه =

ذلك . وواقعه المجلس على  
هذا الرأي .  
الحجّة العامة لوضع الدستور : صفحة ٥٧ من مجموعة المحاضر  
معالى الرئيس — ليتل القرار الستون .

== من الرجوع إلا إذا كان لا صبح الله حصل من أحدم — مادة تمل — قطباً لا يمد من أعضاء مجلس الشورى ويتبين بدله حسباً  
في مادة ١٢ من اللائحة الأساسية .

كذلك نصت المادة الرابعة من لائحة مجلس النواب المصادرة في سنة ١٨٨٢ على أنه « لا يجوز الترشح لنواب بوجه ما وإذا وقع  
من أحدم جنابة أو جنمة مدة اجتماع المجلس فلا يجوز التقيض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس » .  
كيف يقدم طلب الإذن بأخذ الاجراءات الجنائية إلى المجلس التابع له العضو ؟

طلب الإذن إما أن يهمله النيابة أو أحد الأفراد .

فاننا لنتسمة النيابة فان ذلك يكون بمطلب من وزير الحفانية لرئيس المجلس وقد جرت المادة أن تكون بالصيغة التالية وأن يتولى  
تدعيه وزير الحفانية وليس لموظف من مرؤوسيه مهيا علا مقلمه أن يتولى هذا الأمر بنفسه .

« حضرة صاحب . . . . رئيس مجلس الشيوخ

نتصرف بأن نرسل مع هذا قضية ( المخالفة أو الجنمة أو الجنابة ) رقم . . . . سنة . . . . بندر أسبوط — مثلاً — للنسوبة  
للمادة العضو المحترم . . . . . عضو مجلس الشيوخ لارتكابه . . . . . ونرجو التفضل برض الأمر على المجلس لاستئنافه في رفع  
الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم تمهيداً لسير في الاجراءات القانونية .  
وزير الحفانية  
. . . . .

من هنا يظهر أن الاجراءات القانونية لا يمكن أن تبدأ قبل العضو إلا بعد رفع الحصانة عنه — فلا يجوز اعلان العضو إلا بعد  
استئناف جلس — إذ أن مجرد اعلان بمتر ضمن الاجراءات للشار إليها في المادة ١١٠ والتي لا يجوز أن تبدأ إلا بعد استئناف  
المجلس (مجلس الشيوخ جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧) فلا يجوز اعلان العضو ولا استجوابه ولا اصدار أمر لاحتضاره ولا تقيض  
منزله ولا ملايه ولا مراقبة رسالته .

(راجع مختصر جازو — تحقيق جنابات صفحة ٥٦٢ — وديمجي جزء راجع صفحة ٢١٨) .

ويظهر كذلك من صيغة الخطاب سابق الذكر أن السادة قد جرت على أن تودع الحكومة بين يدي المجلس ملفات القضايا التي  
تطلب من أجلها رفع الحصانة .

وقد يتبادل البش عن مدى سلطة المجلس في فحص ملفات هذه القضايا ؟

للإجابة على ذلك نقول إن مهمة المجلس عند النظر في طلبات رفع الحصانة — بوجه عام — هي مهمة سياسية أكثر منها قضائية  
فقد جرت العادة أن يحيل المجلس طلب رفع الحصانة على أحد لجانه (لجنة الحفانية) ليستة وتقديم تقرير عنه — ومهمة هذه اللجنة  
تتصر في أمرين : (١) بحث جدية الطلب . (٢) وتقدير أهميته . فبقى تأكدت أن الباعث على اتخاذ الاجراءات الجنائية  
بيد عن الرغبة في التأكيد للعضو والتشهير به أو محاولة انتزاعه من مقعده بالمجلس تبين عليها قبول الطلب — كذلك تبين عليها  
القبول اذا كانت التهمة من المخطورة بحيث تبور رفع الحصانة — أما اذا امتنع لها أن التهمة من الطاعة وعدم الأهلية بحيث لا يتبع  
عن تأجيل اتخاذ الاجراءات الى وقت السلطة أي ضرر لثانها ترفض الطلب .

فليست مهمة اللجنة أو المجلس إذن أن يحقق من ثبوت التهمة أو توافر أركانها وبالتالي فلا يملك المجلس أن يقوم بتحقيق قضائي  
مع طالبي رفع الحصانة . أو مع المتهمين والا كان متدياً على اختصاص السلطة القضائية .

وقد قرر مجلس النواب بمجلة ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ المباحية الآتية :—

(١) ليس للمجلس أن يفصل في موضوع التهمة أو يحرش له إذ أن هذا العمل يتنافى مع مبدأ فصل السلطات ، هذا فضلاً عما  
قد يحدته قرار يحرش الموضوع من التأثير في العدالة سواء أ كان لمصلحة العضو أو ضده . =

## وقرر المجلس في

تلى وهذا نصه:

« لا يجوز مؤاخضة أعضاء المجلسين على ما يدونه من افكار والآراء بالمجلس. ولا يجوز اتخاذ اجراءات جنائية ضد أحدهم أو القبض عليه الا بتصريح المجلس التابع هو له » .

== (٢) لا يصح أن يسلم المجلس باتخاذ الاجراءات أو الاستمرار فيها في الأحوال الآتية أو ما يمثلها :—

( أ ) متى كان اتخاذ الاجراءات الجنائية ضد النضو مسببا لوقوع اضطرابات أو مساعلا لأعمال المجلس .

( ب ) متى كانت الاجراءات المطلوب التصريح بها أو الاستمرار فيها كيدية أو تصفية تخليا روح الحزبية .

( ج ) متى ظهر أن الفرض من الأجراءات هو التأخير في النضو لتعطيل عمله التنيابي سواء لثمة من التصويت أو لحرمانه من الاشتراك في المناقشة في موضوع ما يكفل الحرية والطمأنينة .

( د ) متى كان ظاهرا بالبداهة أن الدعوى على غير أساس كأن سقط الحق في اقتضاها بضى للدة أو سبق الفصل فيها أو شطبها بالنضو . على هذا كان الحال في فرنسا أيضا حتى سنة ١٩٢١ فقد كان من المسلم به أن عمل المجلس هو التثبت من جدية وأهميته وبسببه عن الأغراض السياسية . ولكن حدث في ١٢ أبريل سنة ١٩٢١ أن قدم السيور بارثلي تقريرا لمجلس النواب آتى فيه على نظرية تخالف كل المخالفة القائمة التي كانت متبعة فقال انه لا يمكن لاجابة طلب رفع الحصانة أن يكون الطلب جدي بعيد عن الأغراض السياسية ولكن يجب فوق ذلك أن يكون النافع الى هذا الطلب على جانب عظيم من الأهمية كأن تتطلب المصلحة العامة بيان هذا الحادث — لأن رفض الطلب سوف لا يترتب عليه الا تأخير اتخاذ الاجراءات بضعة شهور — أى الى انتهاء الدورة .

وعارضة في هذا الرأي ديمجي قاتلان أن النص يمتنع الأعضاء الحصانة بقرار قاعدة استثنائية لا يجب التوسع في تفسيرها — وأنه باتباع رأى السيور بارثلي سوف يكون من السير اجابة طلب رفع حصانة لأنه من النادر أن تتحقق تلك الشروط لقبول الطلب . وفي اعتقاده أنه يمكن قبول الطلب أن يكون جدي وقانوني وغير منطوي على غرض سياسي . ( ديمجي جزء رابع صفحة ٢٢٢ ) . ولا كان اختصاص المجلس ينحصر في بحث جدية الطلب وأهميته فإن قبوله رفع الحصانة لا يبنى ثبوت التهمة كما أن رفضه رفضا لا يبنى عدم ثبوتها .

ذكرنا أن طلب رفع الحصانة اما أن تقعه النيابة الصومية أو يقعه أحد الأفراد . فلما قدم أحد الأفراد وجب عليه أن يقيم الدليل على أنه رفع دعوى اللجنة للباخرة أمام القضاء وأنه منع من مواصلة دعواه بسبب الحصانة البرلمانية لئلا تنتهك بها النضو ( راجع ديمجي جزء رابع صفحة ٢١٩ ) .

وفي اعتقادي أن للمجلس أيضا حق تهديد جدية هذه الدعوى وأهميتها — اذ قد يلبأ أحد الأفراد لرفع دعوى مباشرة للسكيد بالنضو والتككيل به . والقول بغير ذلك يترتب عليه تعطيل طلب رفع الحصانة القسم من فرد من الأفراد عن الطلب المقدم من النيابة الصومية .

وقد يلبأ الأفراد بتكويام الى النيابة الصومية وفي هذه الحالة لا يحق لهم ان يطلبوا رفع الحصانة اذ أن هذا الحق ينطلي الى النيابة . ما هي الجرائم التي يجوز من أجلها طلب رفع الحصانة ؟

ان عبارة « اجراءات جنائية » الواردة بالادة ١١٠ من الدستور عبارة عامة لا شك أنها تشمل كل اجراء جنائي سواء كان خاصا بمخالفة أم جنائية يمسك الحال في فرنسا فإن نص المادة ١٤ من القانون الصادر في ١٦ يولي سنة ١٨٧٥ قصر وجوب طلب رفع الحصانة على المنيح والجنائيات وأغل المخالفات لتفاهتها . كذلك فعل الدستور المصري الصادر في سنة ١٩٣٠ . وقد نص الدستور على استثناء حالة التليس وذلك لامدنام حكمة الاستثناء في هذه الحالة ومحافظة على الشعور العام من ترك مجرم مطابق السراح ينهب ويحرق كما يريد لأنه عضو في البرلمان ( راجع اسمن جزء ثاني صفحة ٢٨٩ )

ويرى ديمجي Duguit أن الحصانة البرلمانية تندم كلية في حالة التليس ويود عضو البرلمان فردا عاديا يمكن القبض عليه ومحاكمته ولا عمل مطلقا لاستثنان بجله — وليس للمجلس أن يطلب إيقاف الاجراءات أو تعطيلها وذلك لأن حالة التليس اعتداء كبير على حقوق الأفراد ولأن الحصانة اجراء استثنائي لا يجوز التوسع فيه . ( ديمجي جزء رابع صفحة ٢١٦ ) . ==

الاجراءات الجنائية التي  
تتخذ ضد العضو عن جريمة  
تقع منه قبل دور الانقضاء  
ولم تتم فيها الاجراءات قبل  
الاستيلاء — كما أنه يتعين

واقفت الهيئة عليه كما هو .  
وفي صفحة ١٣٩ تليت المادتين التاليتين  
مادة ٢٠ — لا يجوز مؤاخضة أعضاء البرلمان بما يبدون من الافكار  
والآراء في المجلسين .

== وعندى أن هذا الرأى واجب الانباع في مصر خصوصاً وأن حكم الدستور المصرى — في المادة ١١٠ — عام كحكم الدستور  
الفرنسى في المادة ١٤ .

ولا كانت الحصانة لم تقرر إلا لمصلحة النظام التالى فانه لا يمكن للعضو أن يتنازل عنها من غير إذن المجلس كما أن له أن يمسك  
بها أمام سلطات التحقيق والمحاكمة في أية حالة كانت عليها الاجراءات الجنائية — حتى أمام محكمة التفتيش والابرام لأول مرة —  
وإذا رفعت الدعوى للمحاكمة وجب عليها من تلقاء نفسها وبالرغم من قبول العضو للمحاكمة أن تحكم بعدم قبولها حتى يصرح المجلس  
بالسير في الاجراءات .

ويجب أن يلاحظ أن قرار رفع الحصانة قاصر على التهمة التي من أجلها رفعت الحصانة فإذا وجهت إلى العضو بعد صدور القرار  
تتها أخرى وجب الحصول على إذن جديد من المجلس . كما أن أثر هذا القرار لا يمس مطلقاً سائر حقوق العضو وامتيازاته .  
وقد يتساءل البعض — من لقي يمتنع بالحصانة — متى تبدأ هذه الحصانة ومتى تنتهى ؟

يشتت بهذه الحصانة كل عضو انتخب أو عين في البرلمان بمجرد اجتداء الدور وحتى قبل أن يحقق المجلس صحة نيابته أو يعلن رفض  
الطعن إن كان مطلوباً في صحة انتخابه .

وتشمل الحصانة كل مدة دور الانقضاء سواء كان عادياً أو غير عادى — وتنتهى حتى ولو تأجلت جلسات المجلس سواء كان هذا  
التأجيل بأمر للملك — مادة ٣٩ دستور — أو بقرار من المجلس .  
وفي هذا الشأن يقول الأستاذ ديجي ( جزء رابع صفحة ٢١٤ ) :

L'inviolabilité n'existe que pendant la session, elle commence avec la session et finit avec elle. Les  
ajournements que les chambres s'octroient à elles-mêmes n'interrompent pas la session et, par conséquent, ne  
suspendent point l'inviolabilité.

ويقول أنه لا يمكن اعتبار دور الانقضاء متنياً إلا بجلوة مرسوم التفتيش بالمجلسين .  
وما دامت الحصانة قاصرة على مدة الانقضاء فيجب أن يتخذ الاجراءات قبل بدء الانقضاء أو فيما بين الدورتين .  
وهنا يصح أن نتساءل عن تأثير اجتداء الدور على الاجراءات التي بدأت ضد عضو قبل انقضاء الدور ؟  
الاستمرار من غير قيد ولا شرط ومن غير حاجة لإذن ؟

أم توقف بمجرد افتتاح الدور ويخرج عن العضو ولا تستأنف إلا بعد إذن المجلس ؟

أم يتوقف الاستمرار وعدمه على رغبة المجلس ؟

قد تبدأ الاجراءات الجنائية ضد عضو من الاعضاء في زمن المطلة وهذه الاجراءات إما أن تم نهائياً قبل افتتاح الدورة كأن تحقق  
النيابة مع العضو ويحبس عليه وتقدمه للمحاكمة ويحكم عليه ويتخذ فيه الحكم كل ذلك قبل اجتداء الدورة وفي هذه الحالة لا يكون  
لعضوية أى أثر في الاجراءات .

وقد يبدأ التحقيق ويحبس على العضو ويقدم للمحاكمة وتمتع حكماً ثم تبدأ الدورة قبل تنفيذ الحكم — وفي هذه الحالة كذلك  
لا يمكن أن يكون لحصانة أثر في إيقاف أو إلغاء حكم تم إصداره القضاء المتخصص — فلا يمكن للمجلس أن يجرى ضد العضو  
بالسجن أو الحبس ( ديجي جزء رابع صفحة ٢٢٩ ) .

وقد يبدأ التحقيق ويحبس على العضو ثم تبدأ الدورة قبل تقديمه للمحاكمة فثنا يكون الحكم ؟

هل تستمر النيابة في اجراءاتها وتقدمه للمحاكمة أم تستأنف المجلس قبل ذلك — أم يخرج عن العضو مباشرة وتوقف الاجراءات  
حتى يأذن المجلس بعودتها ؟

ثم تليت المادة الحادية والعشرون وهذا نصها :  
 لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية نحو أى عضو من  
 أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بأذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا  
 حالة التلبس بالجناية .  
 في حالة الاستئذان أن ترسل  
 النيابة أوراق الدعوى  
 لكي يتمكن المجلس من  
 الاطلاع عليها لا بدأه رأيه  
 فيها كما هو الشأن في التهم

==  
 فإر الخلاف في مصر حول الجواب على هذا السؤال .

فمن رأى البعض : أن نص المادة ١١٠ من الدستور يسمح بالقول بوجود الحصانة وقيامها وأنه يجب الإفراج فوراً وإيقاف  
 الاجراءات بمجرد انقضاء العور وأنه يجب على ذى الشأن ( النيابة الصومية أو المدعى اذا كانت الجناية مباشرة ) أن يستأذن المجلس  
 في اتخاذ الاجراءات .

والبعض الآخر يرى أن القبض والاجراءات يستمران حتى يدخل المجلس فيأمر بالإيقاف أو الافراج .  
وأما الفريقان فتفق في أنه لا يستطيع أحد الجزم بأن عبارة « لا يجوز اتخاذ اجراءات جنائية » تهمر الأمرحتما على البدء في اتخاذ  
 اجراءات لأن عبارة الألفاظ لا تسمح بهذا الجزم . وأن الاجراءات الجنائية للستر فيها والتي لم تكن قد اتخذت من قبل لا تخرج من  
 كونها « اجراءات جنائية » وما دامت الاجراءات الجنائية لم تنف مع التهم فلا زالت تنفذ معه اجراءات جنائية لأنه في كل مرحلة  
 تتخذ الاجراءات وأن حكمه النص — على فرض قصوره — تقضى أن يتفرغ نواب البلاد للقيام بواجبهم نحوها مدة دور الانعقاد  
 وأن لا يمنوا من ذلك أية وسيلة غير موجبة وأن السماح باستمرار اجراءات اتخذت قبل الانعقاد يتناقض مع الغرض من الحصانة  
 النائية وحكمة تهمريها .

ويردون على حجة عدم وجود نص مقابل للفقرة الثانية من المادة ١٤ من دستور فرنسا انه لم يثبت اقياس نص المادة ١١٠ من  
 الدستور الفرنسي وانه عند ما كان نص الدستور مماثلا لنصنا الحال كان يفسره القضاء ومجلس النواب بالمعنى الذى يقولون به رغم خلوه  
 من النص على حق المجلس في إيقاف الاجراءات .

وهناك فريق ثالث يقول بأن نص المادة ١١٠ من الدستور لا يسمح مطلقا بتناول الاجراءات السابقة على دور الانعقاد والتي تنفذ  
 خلاله والا لما كان هناك مسوغ لوضع عبارة « أثناء دور الانعقاد » .

وأن المبادئ الأجنبية التى نقل عنها واضع الدستور دستور سنة ١٩٢٣ تضمنت فقرة لم يتضمنها الدستور المصرى وهى « ويجوز  
 لأى المجلس أن يقرر إيقاف الاجراءات المتخذة نحو عضو من أعضائه والافراج عنه مدة دور الانعقاد كله » .

وقد وردت هاتان الفقرتان بالمادة ٤٥ من دستور بلجيكا وللمادة ١٤ من قانون فرنسا المستورى الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٨٧٥  
 — عن أن هاتين المادتين قد وردت بالفقرة الأولى لكل منهما الحكم الوارد بالمادة ١١٠ من الدستور المصرى .

وهذا دليل على أن المخان تخففين تماما طبيعة وحكما ولو أن هذا الحق الأخير كان من طبقة الحق الأول لصح القول بأن سكوت  
 الشارع عنه لا يمنع من استنتاجه وأن نص المادة ١١٠ يقتضيه ويرجبه . ولو كان الحق الأول يقتضى هذا الحق الأخير لما استعمل  
 تقرير هذا ضرورة وضع نص خاص في هذين الدستورين .

وقد بدأ التحقيق وقدم العضو للمساكة — دون أن يقين عليه — ثم تبدأ البويرة لماذا يكون الحكم ؟

في اعتقادي أن المحكمة أن تفصل في الدعوى دون استئذان المجلس ودون إيقاف الاجراءات لأنه لا يمكن أن نزاع من المحكمة  
 قضية تنلق بها قضاؤها تلقا مسيحيا قبل العور .

أما اذا كان التحقيق قد بدأ ولم يقين على العضو ولم يقدم للمساكة فمن رأى أن نص المادة ١١٠ لا يمنع من استمرار الاجراءات

ورغم ابتداء العور في حين أنه لا يجوز القبض عليه بدأجدها ويجب في هذه الحالة استئذان المجلس قبل القبض — اذن هنا النص  
 يسمح بالتفريق في الحكم بين الاجراءات وبين القبض فان طبيعة الاجراءات تجعل الاستمرار أما القبض فهو عمل لصح لظهوره  
 اعتبره مستقلا عن الاجراءات ومتصلا عنها وهذا ما قصد واضع الدستور بانفراجه بالقدر .  
 ==

الى توجه للاعضاء بعد  
الاستعداد .  
نظر مجلس النواب  
بجلسة ٢٧ ديسمبر سنة  
١٩٢٦ في تقرير لجنة  
الحقانية الذي تضمن علم  
جواز تعرض المجلس  
لإيقاف اجرامات اتخذت  
في السلطة .  
( راجع نص التقرير  
صفحة ٦٦ من الجزء  
الثاني من هذا الكتاب ) .

ولكن حدث في ديسمبر سنة ١٩٢٦ ان صرح وزير الحقانية بمجلس النواب التصريح التالي بمناسبة بحث المجلس لرفع حصانة عن أحد الأعضاء . . . على أن الحكومة تشارك المجلس رأيها فيما يخص بالاستئذان في الاستمرار في الاجراءات التي اتخذت ضد أحد أعضائه قبل دور الانقضاء واستمرت بعده . وذلك فهي ستعمل على تنفيذ رغبة المجلس وتجبرها سابعة دستورية من السوابق التي تعتبر تفسيراً للدستور .  
ويمكن أن نحيط حالة الاجراءات التي تتخذ ضد شخص قبل انتخابه عضوا في البرلمان على حالة الاجراءات التي تتخذ ضد العضو في زمن السلطة .

ونسف الدستور في المادة ١٠٩ على عدم مسؤولية أعضاء البرلمان عما يصدر منهم من الأقوال وما يسنونه من الآراء في المجلس وهذا مبدأ من أقدس المبادئ الدستورية فانه اذا أجاز سلطة من السلطات مؤاخنة النائب بسبب أفكاره وآرائه حد ذلك من حريته واستقلاله وحال بينه وبين ادائه لواجباته على الوجه الذي يرتضيه ضميره .

ونظرا لأهمية هذا الحق قد نصت عليه كل المصانير في الدول البرلمانية وعرف في إنجلترا منذ سنة ١٦٨٨ ( Bill of Rights ) وعرف في فرنسا منذ سنة ١٧٨٩ ثم نص عليه بعد ذلك في دستور سنة ١٨٧٥ . وللتعارف عليه أن هذا الحق لا يشمل فقط أقوال العضو داخل البرلمان بل أنه يشمل أيضا أقواله داخل القيان وظهره التي يكتبها وكذلك أقواله التي يديها خارج المجلس بمسابقة قيامه بعمل برلماني ( راجع ديمى جزء راجع صفحة ٢٠٧ ) .

ولكن عدم المسؤولية لا يشمل بطبيعة الحال مالا يكتبه عضو البرلمان في إحدى الصحف لمنا في جماعة أو أحد الأفراد ولا لرائه التي يبديها في اجتماعات حزبية أو انتخابية كذلك لا يمكننا أن نتبر الجرائم التي يرتكبها العضو داخل البرلمان كاعتدائه بالضرب أو اطلاقه عبارا غاربا على أحد زملائه — من الأعمال التي تشملها عدم مسؤوليته لأن النص قصر عدم للمسؤولية على الأفكار والآراء .  
وللاحظ أن عدم مسؤولية العضو لا يقتصر على مدة المهورية ولا تزول بزوال صفة العضوية بمعنى أن ما يديه العضو من الآراء والأفكار أثناء قيامه بعمل في حدود نيابته لا يمكن أن يسأل عنه في زمن السلطة أو بعد زوال صفة العضوية عنه بالاستقالة أو بانتهاء الفصل التشريعي أو بحل المجلس .

وبالرجوع الى دستور سنة ١٩٣٠ نجد أنه قد أجاز مؤاخنة الأعضاء عما يقع منهم في الجلبين من الخلف في الحياة المالية أو الخاصة لأي شخص كان أو من العيب في ذات الملك أو في أعضاء الأسرة للملكة — وعملت المذكرة الضميرية هذا التعديل بقولها « وما يرى تعديله أخذا عن بعض المصانير » للمادة ١٠٩ لاجازة مؤاخنة عضو البرلمان عند الصف في الجلبين في الحياة المالية أو الحياة الشخصية أو عند العيب في ذات الملك أو في أعضاء الأسرة للملكة وللمادة ١١٠ لاجراج المخالفات من حكم الاستئذان .



مادة ١١١ — لا يمنح أعضاء البرلمان رتبة ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم . ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدونه مناصب حكومية لا تخالف مع عضوية البرلمان كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية .

## الاعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٤٧ من مجموعة المحاضر  
سعادة قلبي فهمي باشا — أقرح النص على أنه لا يجوز أن يمنح أعضاء المجلسين رتبة ولا نياشين مدة العضوية ولا بعدها بسنة .  
دولة الرئيس — تؤخذ الآراء على هذا الاقتراح .  
تقرر بالإجماع قبول هذا الاقتراح .  
اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٥٦ من مجموعة المحاضر .  
تلى النص الآتي ووافقت عليه الهيئة :  
« لا يمنح أعضاء البرلمان رتبة ولا نياشين أثناء مدة العضوية ولا بعد دور الانعقاد بسنة » .

وفي صفحة ٧٣ من مجموعة المحاضر ثارت المناقشة الآتية :  
حضرة ابراهيم الهلباوي بك — بقيت مسألة الرتب — يرى كثير من

---

(للادة ١١١) حرم الدستور منح أعضاء البرلمان رتبة ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم مع استثناء الأعضاء الذين يتقلدونه مناصب حكومية لا تخالف مع عضوية البرلمان — كالوزراء والوكلاء البرلمانيين — كما استثنى الرتب والنياشين العسكرية .  
وقد خلق الأستاذان وايت ابراهيم ووحيد رأفت على هذا الحرمان بالبارة الآتية « ولكن يمكن بسهولة تحوير هذا النص ، فبدلاً من أن تمنح الرتب والنياشين لأعضاء البرلمان أقسمهم تطلق — بناء على توصيتهم — لأقاربهم وأصحابهم والمحسوبين عليهم وهناك وسيلة أخرى فإن الحكومة لا يجوز لها أن تعطى رتبة أو نيشاناً لضوء البرلمان لكنها تستطيع أن تمنحه في وظيفة حكومية ( على أن يخضع حينئذ من العضوية لعدم إمكان الجمع بينها وبين الوظيفة ) ومن بين أعضاء البرلمان من يفضل مرحباً بالوظيفة الحكومية الثالثة ذات الرتب الحسن والمماش الضمون على عضوية برلمانية مرعزة . الواقع انه مهما كان حرص الدستور ، فالحكومات لا تنقصها الوسائل للتأثير في أعضاء البرلمان إذا أرادت ، وإن تصدر القضاء على هذه الوسائل جميعاً فيحسن على الأقل استعمال ما يمكن استعماله . بل لقد رأت لجنة وضع المبادئ العامة — زيادة في الاحتياط — أن تخرج عدم منح الأعضاء رتبة ولا نياشين حتى بعد العضوية لمدة سنة .

وحكمة استثناء الوزارة هي أن الوزارة في الحكومات البرلمانية ليست في الواقع وظيفة حكومية ولكنها المظهر التنفيذي لأغلبية آراء المجالس التشريعية . وليس هناك محل للتوف من أن تتأثر حريات أعضائها بمراكم الحكومة .

الناس في الخارج أن حرمان الأعضاء في المجالس النيابية من الرتب وعناوين الشرف غير ظاهر .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — ظاهر جدا .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — اذا صح أن يقرر نوابنا وهم في مقدمة الحادمين لوطنهم الموافقة على أن تمنح الحكومة رتبة أو نيشانا لمن يخدم وطنه فهل ترون أن يحرم من يقرر هذا المبدأ من مثل المكافأة التي يقبلها سواء .

حضرة توفيق دوس بك — يحرم منها لأنها محل شبهة . أن للأعضاء رقابة على الحكومة ولهم تقرير الثقة بها فلا يجوز أن يترك للحكومة أن تستهويهم . قد يصح أن يكون هناك محل لمنح رتبة لعضو البرلمان اذا هو ندب في مركز خاص كأن يكون العضو افنديا ويصير وزيرا أو سفيرا فهنا يصح أن يمنح رتبة بالاستثناء .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — ولا هذا الاستثناء .

حضرة محمد على بك — الاتفاقات التي قيلت في الخارج لم تكن خاصة بالأعضاء . وانما فرض تكليف عضو البرلمان بمهمة سياسية خطيرة كالمهمة التي قام بها فرنكلان يونيون . فلو أن الحكومة أرادت مكافأة هذا العضو فهل يحرم من رتبة أو نيشان — ان عضو البرلمان السفير قد يمنح رتبا من الحكومات الأجنبية فن الاغراق في التطور حرمانه من رتب بلاده .

حضرة محمود أبو النصر بك — الاصل الحرمان والعطاء استثنائي .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — نحن شرقيون نستهوينا الرتب والنياشين ، لذلك أرى اصلاحا لهذا النقص أن لا تمنح الرتب والنياشين لنائب أو عين منصب سياسي .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — المراد أن لا يكون للحكومة تأثير على النائب من طريق الرتبة أو النيشان مخافة التأثير في رأيه ، لكن هذا المحظور لا عمل له مع الذين يعينون في مناصب سياسية .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — ولا مع المدرسين في مدارس عالية حضرة عبد العزيز فهمى بك — لذلك أقترح أن يستثنى من النص الخاص

بالرتب والنياشين النواب الذين يتقلدون مناصب في الحكومة لا يترتب عليها حرمانهم من عضوية البرلمان .

معالي الرئيس — ما رأى الهيئة في ذلك .

موافقة بالأغلبية

وفي صفحة ١٣٩ من مجموعة المحاضر

لميت المادة الثانية والمشرون وهذا نصها :

لا يمنح أعضاء البرلمان رتبا ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم ، ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية .

فقررت الهيئة بالإجماع الموافقة عليها

## مادة ١١٢ - لا يجوز فصل أحد من أعضاء البرلمان الا بقرار صادر من المجلس التابع

هو . ويستلزم في غير أموال عرم التجمع وأموال السقوط الميئة بهذا

الاستور وبقانونه الانتخاب أنه يصدر القرار بأغلبية ثلثه أرباع الأعضاء

الذين يتألف منهم المجلس .

## الاعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

لجنة وضع المبادئ العامة للاستور : صفحة ٤٧ من مجموعة المحاضر

دولة الرئيس — فيما عدا أحوال السقوط الميئة في قانون الانتخاب

لا يجوز فصل أحد من عضوية أى المجلسين الا بمقتضى مرسوم ملكى . بناء

على قرار صادر من المجلس التابع هو له بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه .

( موافقة عامة ) .

---

( المادة ١١٢ ) لضمان حرية الأعضاء أيضا رأت لجنة وضع المبادئ العامة أن ينص في الدستور على أنه لا يجوز فصل أحد من عضوية أى المجلسين الا بناء على قرار صادر من المجلس التابع هو له بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه . حتى يتضاد بقدر الامكان بحكم الأغلبية في الأملية .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٥٦ من مجموعة المحاضر

تلى النص الآتي وواقت عليه الهيئة .

( فيما عدا أحوال السقوط الهيئة بقانون الانتخاب لا يجوز فصل أحد من عضوية أحد المجلسين الا بمقتضى مرسوم ملكى بناء على قرار صادر من المجلس التابع هو له بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه .

وفي صفحة ١٣٩ من مجموعة المحاضر

تليت المادة الآتية :

( لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان الا بقرار صادر من المجلس التابع هو له . ويشترط في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط الهيئة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء ) .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — هل يراد بعبارة ( بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء ) الحاضرون أو جميع أعضاء المجلس .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — المقصود جميع أعضاء المجلس .  
موافقة على المادة مع اضافة كلمة جميع في آخرها فصارت بأغلبية ثلاثة أرباع جميع الأعضاء .

مادة ١١٣ — انزعاج محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاء أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب

يختار برل بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الاموال وذلك في مدى شهرين من يوم اصدار البرلمان الحكومة بخلو المحل . ولا تروم نيابة العضو الجدير الا الى نهاية مدة سلفه .

التقاليد البرلمانية : الاعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٤٦ من مجموعة المحاضر  
دولة الرئيس — اذا خلا محل أحد الأعضاء لاي المجلسين يختار بدله في ظرف ثلاثة اشهر على الاكثر بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب

الأحوال . ولا يدوم توكيل العضو الجديد الا الى نهاية توكيل سلفه .  
( موافقة عامة ) .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٢٣ من مجموعة المحاضر  
تلى النص الآتي .

« إذا خلا محل أحد الاعضاء في أى المجلسين يختار بدله في ظرف ثلاثة  
أشهر على الأكثر بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال ولا  
يدوم توكيل العضو الجديد الا الى نهاية مدة توكيل سلفه » .  
حضرة الياس عوض بك — أرى أن لا ينتخب خلف العضو اذا كان  
الباقى من مدة عضوية السلف ستة أشهر أو أقل .

حضرة محمد علي بك — أرى أن يكون الانتخاب في مدة شهرين لا ثلاثة  
لأننا قررنا عند حل مجلس النواب وجوب اتمام انتخاب المجلس الجديد  
بأكمله في شهرين فلا محل لتأجيل انتخاب عضو واحد ثلاثة أشهر .  
معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية الموافقة على القرار مع جعل المدة شهرين بدل ثلاثة أشهر  
وفي صفحة ١٨٩ من مجموعة المحاضر : أثار أحد الاعضاء المناقشة التالية  
حضرة علي ماهر بك — نتقل اذن الى المادة الخامسة والعشرين من  
فرع الأحكام العامة للمجلسين وأرى أنه يمكننا توسيع الميعاد فيها بتحويل  
في الصيغة فأقترح أن تعدل على الوجه الآتي ، ( اذا خلا محل أحد الاعضاء  
البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الاسباب يختار بدله بطريق  
التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال وذلك في مدى شهرين من يوم  
اعلان الخلو . ولا تدوم نيابة العضو الجديد الا الى نهاية مدة سلفه ) .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذا التعديل لا يحدد ميعادا ثابتا لجواز  
أن يتوانى وزير الداخلية في اعلان الخلو فيبقى الكرسي شاغرا زمنا طويلا .  
حضرة عبد الحميد يدوى بك — الذى أفهمه أن المجلس يجب أن يعلن  
وزير الداخلية بمحصول الخلو فالميعاد يتبدى من هذا التاريخ ولا يتصور  
وقوع اهمال من المجلس في طلب سد ما يحدث فيه من الفراغ .  
حضرة علي ماهر بك — يمكنى اذن دفعا لاعتراض حضرة عبد العزيز

بك وأخذاً بتفسير حضرة بدوى بك أن أعدل النص الذى اقترحته فبدلاً من عبارة ( فى مدى شهرين من يوم اعلان الحلو ) أقول ( فى مدى شهرين من يوم اشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل ) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أرجو بقاء النص على حاله لأن أقل ما يستفاد منه وجوب الإسراع فى سد المحل الخالى ولهذا النص مقابل فى قانون الجمعية التشريعية وله أشياء فى دساتير كثيرة ولذلك أطلب عدم تغييره .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — الفترة التى تمضى بين الوفاة والعلم بهاليس لها ضابط وقد تتفاوت بحسب الظروف وبقاء المادة على حالها يترك ميعاد البدء فى عملية لانتخاب بلا ضابط فيجب أن نحدد نقطة يحسن البدء منها وهى التبليغ الرسمى الذى يرسله البرلمان إلى وزير الداخلية ولذلك أوافق على اقتراح حضرة ماهر بك .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بالاغلبية تعديل نص المادة الخامسة والعشرين من فرع الاحكام العامة للمجلسين على الوجه الآتى : ( إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يختار بدله بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال وذلك فى مدى شهرين من يوم اشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل . ولا تدوم نيابة العضو الجديد إلا الى نهاية مدة سلفه ) .

وفى صفحة ٢١٠ من مجموعة المحاضر

تليت المادة الآتية ونصها .

« تسقط العضوية اذا استقال العضو وقرر المجلس قبول الاستقالة » .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هل يراد بهذه المادة القول بأن

العضوية جبرية .

حضرة على ماهر بك — العضوية جبرية ولكن للمضو أن يسترد استقالته ما دامت لم تقبل . وقائدة تعليق الاستقالة على القبول أن ذلك يحدد وقت انقطاع العضو عن المجلس .

معالي رضى باشا — القانون الفرنساوى يقتصر على الإشارة الى أن المجلس هو الذى يجب أن ترفع اليه وحده الاستقالة فيرسل صورة منها الى

وزير الداخلية — يمكننا أن ننقله هنا بدلا من هذه المادة .  
معالي طلعت باشا — كثير جدا أن نشترط في الاستقالة وجوب عرضها  
على المجلس وأخذ الاراء فيها — ولماذا تكون الحال اذا رفض المجلس قبولها  
وأصر العضو على الاستقالة — أرجو أن لا تعرضوا المجلس لهذه الالهانة .  
حضرة محمود أبو النصر بك — رأي أن العضوية لا تسقط الا بعد أن  
يقرر المجلس قبول الاستقالة .

معالي رفعت باشا — جاء في ديجي ( Duguit ) تعليقا على هذه المادة  
أن المجلس له أن يؤجل النظر في قبول الاستقالة أو أن يرفضها ومتى  
قرر قبولها يعتبر العضو منفصلا في الحال عن المجلس ويجب عليه الخروج  
من قاعته .

معالي طلعت باشا — واذا لم يقبل المجلس الاستقالة ولم يقبل العضو  
الاستمرار في العمل فهل هناك سبيل لا كراهه عليه

حضرة محمود أبو النصر بك — يجب أن يلاحظ أيضا أننا اذا قررنا أن  
العضو يعتبر منفصلا بمجرد الاستقالة تكون قد أوجدنا للعضو وسيلة  
الهروب من قرار الفصل من العضوية عندما يرتكب جريمة أو عملا شائنا  
يستدعي فصله — فقد يبادر في هذه الحالة الى رفع استقالته الى المجلس تخلفا  
من النتائج الأخرى .

حضرة علي ماهر بك — هذا سبب جديد يقتضي ابقاء النص على حاله .  
حضرة عبد العزيز فهمي بك — اذن أقترح النص الآتي . ( تسقط  
العضوية بالاستقالة وهي تقدم الى رئيس المجلس وتعتبر نهائية من وقت  
تقرير المجلس قبولها ) .  
( موافقة عامة ) .

**مادة ١١٤ -** تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في فعمل السنين يوما السابقة لانتهاء مدة نيابته وفي حالة عدم اطلاله اجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فانه مدة نيابة المجلس القديم تمتد الى حين الانتخابات المذكورة .

**مادة ١١٥ -** يجب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء اطلاله التجديد بطريق الانتخاب أو بطريق تعيين في فعمل السنين يوما السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم . فانه لم يتيسر التجديد في الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم الى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد .

### الاعمال التحضيرية :

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ١٥٢ من مجموعة المحاضر .  
أثار أحد الأعضاء المناقشة التالية :

حضرة عبد العزيز فهمي بك — ما قولكم اذا طرأ ما يدعو لعقد مؤتمر من المجلسين أو لدعوة غير عادية في الوقت الذي يجب فيه تجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ أو في الوقت الذي انقضت فيه مدة عضوية مجلس النواب . هل يبقى مجلس النواب القديم في وظيفته الى أن يجتمع المجلس الجديد وكذا أعضاء مجلس الشيوخ هل يقون في كراسيهم الى أن يختار الأعضاء الجدد أو ماذا ترون ؟

حضرة الياس عوض بك — قبل انتهاء مدة مجلس النواب أو مدة نصف أعضاء مجلس الشيوخ بوقت كاف تبدأ الانتخابات الجديدة مع بقاء المجلسين الى أن يتم الانتخاب .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — مع موافقتي لما يقوله حضرة الياس عوض بك أقترح النص الآتي ليكون مادة في باب أحكام المجلسين تأتي بعد المادة التاسعة : « مجلس النواب الذي تنتهي مدة نيابته يستمر في وظيفته حتى

### التقاليد البرلمانية :

مجلس الشيوخ جلسة

١٨ يونيو سنة ١٩٢٨ و جلسة

١٩ فبراير سنة ١٩٣٠ :

بحث المجلس موضوع تجديد نصف الأعضاء بالقرعة وقرر المبادئ الآتية :

(١) ان المجلس مستقل في اختيار طريقة القرعة .

(٢) فصل الأعضاء المعينين عن المنتخبين .

(٣) اعتبار دوائر القطر وحدة ويعمل القرعة على نصفيها .



يجتمع المجلس الذي يخلفه ، وكذلك نصف أعضاء مجلس الشيوخ الذين تنهى  
مدة نيابتهم » .  
موافقة عامة على ذلك .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — قد يقال ان في هذه المادة التي تقررت  
الآن محذورا وهو أنه في وقت عطلة البرلمان قد يحصل انتخاب جديد فبحسب  
ظاهر النص يكون هناك نظريا مجلسان قائمان . وهذا المحذور غير وارد لأن  
النص موضوع للضرورة التي تقضي بوجود مجلس النواب مجتمعاً في الفترة  
التي تقع بين تمام انتخاب المجلس الجديد وبين اجتماعه فعلا والضرورات تقدر  
بقدرها . أما الصورة التي لا توجد فيها هذه الضرورة فلا شك أن المجلس  
الجديد يكون هو صاحب النيابة القانونية بمجرد انتخابه .  
فصدقت الهيئة على هذا التفسير .

**مادة ١١٦ —** لا يسوغ لأحد مطالبة البرلمان بشخص . ولكل مجلس أنه يحيل الى الوزراء  
ما يقدم اليه من المرائض وعليهم أنه يقدموا الايضاحات الخاصة بما تشتمل  
على تلك المرائض كلما طلب المجلس ذلك منهم .

**الاعمال التحضيرية :** **التقاليد البرلمانية :**

**لجنة وضع المبادئ العامة لل دستور :** صفحة ٢١ من مجموعة المحاضر .  
**مجلس الشيوخ جلسة**  
**٢١ يناير سنة ١٩٢٧ :**  
دولة الرئيس — بقي من اختصاص البرلمان النص على أن يكون للأفراد  
حق تقديم عرائض وأقرح أن يوضع نص عن ذلك وأن ينص على منع  
أوجب المجلس ذكر

للادة (١١٦) عاينها { المادة ٦ من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ٢٢ يولي سنة ١٨٧٩  
والمادة ٥٩ من دستور أيضا

من انفس البرلمان وأخذ ياعر أعضائه لم يكن لأحد غير أعضائه الكلام فيه حتى يتجس بذلك التفويض على المجلس أو محاولة التاثير  
في آراء أعضائه — ولكن للأفراد والميات حق تقديم العرائض لأى المجلسين Droit de petition .  
وقد قرر مجلس الشيوخ بجلسته ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ ان العرائض الخالية من الاعضاءات ومن عناوين مضمونها لا يجوز الاطاعات  
اليها فلا تنظرها اللجنة ولا تشير اليها في تقريرها .

وفي جلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ — عارث مناقشة حول عريضة قدمها أحد الأفراد طالبا انشاء سكة زراعية — فرأى فريق  
من الأعضاء أن الدستور في اللادة ١٣٢ ، ١٣٣ قد اعتبر مجالس المديرية حيث مسئلة ولم يحيل للسلطة التشريعية أى سلطان عليها  
ولما كان هذا السبل داخل في اختصاصها فمن الواجب حفظ هذه الرخصة — ولكن المجلس أخذ بالرأى السكسي وأحال الرخصة  
لأن عمل اللجنة هو بحث الرخصة من حيث الشكل ثم إحالتها على الجهة المختصة .

اسم مقدم العريضة في التقرير  
الذي تقدمه لجنة الاقتراحات  
للمجلس .

مجلس النواب جلسة  
أول سبتمبر سنة ١٩٢٤ :

رفض المجلس مثول  
وزير المعارف السابق بين  
يديه للدفاع عن خطته في  
تعديل برامج التعليم .

الناس من مخاطبة البرلمان بأشخاصهم سواء كانوا أفراداً أو جماعات .  
( موافقة عامة ) .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٥٦ من مجموعة المحاضر .  
تلى النص الآتي وواقفت عليه الهيئة :

يمنع الناس من مخاطبة البرلمان بأشخاصهم سواء كانوا أفراداً أو جماعات  
فتقرر إبقاؤها كما هي .

وفي صفحة ١٣٩ من مجموعة المحاضر :

تليت المادة الخامسة والعشرون فقررت الهيئة الموافقة عليها وهذا نصها :  
لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه ولكل مجلس أن يحيل الى الوزراء  
ما يقدم له من العرائض . وعليهم اجابة المجلس الى ما يطلبه من الايضاح عما  
تتضمنه تلك العرائض .

مادة ١١٧ - كل مجلس له وحده المحافظة على النظام في دأبه ويقوم بها الرئيس .

ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على مقربة  
من أبوابه الا بطلب رئيسه .

الأعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٤٧ من مجموعة المحاضر

دولة الرئيس — كل مجلس له وحده حق المحافظة على النظام في داخله  
وذلك بواسطة رئيسه ، ولا يجوز لأى قوة مسلحة الدخول في أى المجلسين  
ولا الاستقرار على أبوابه أو فيما حوله الا بناء على طلب رئيسه .  
( موافقة عامة ) .

( المادة ١١٧ ) نص الدستور المصري في المادة ١١٧ على أن كل مجلس له وحده المحافظة على النظام في داخله ويقوم بها الرئيس .  
ونصت لللائحة في المادة ١٠٣ على أن المحافظة على نظام المجلس من اختصاص الرئيس — كما نص في المادة ٢٤ على أنه لا يجوز  
لأحد من الأعضاء أن يحكم في الجلسة الا بعد أن يأذن له الرئيس بالكلام .  
وورد باللائحة نصوص أخرى مطروحة عن المبادئ سالفة الذكر .

ولما كان البرلمان المصري لا زال حديث العهد قليل السوابق في بيان مدى سلطة الرئيس في المحافظة على هذا النظام الذى أولاه  
المستور حق المحافظة عليه رأينا أن نرجع السوابق في فرنسا .

الهيئة العامة لوضع الدستور : صفحة ٥٦ من مجموعة المحاضر

تلى النص الآتي :

« كل مجلس له وحده حق المحافظة على النظام في داخله وذلك بواسطة رئيسه ولا يجوز لأى قوة مسلحة الدخول بأى المجلسين ولا الاستقرار على أبوابه أو فيما حوله إلا بناء على طلبه » .  
فوافقت عليه الهيئة .

==  
يعتبر الرئيس في فرنسا هو المعبى عن رغبة المجلس . أو كما يقولون : La bouche de la chambre . وعلى ذلك فهو صاحب الحق في الكلام في كل الأحوال مهما كانت الظروف ما دام قد بناه له من المصلحة أن يتكلم . ويحق له الكلام قبل قراءة الرسائل وقبل أن يتكلم الوزير وقبل أن تبسدى الوزارة تصريحاً — كل هذا لا يمكن أن يجب تأجيل تدخل الرئيس وهذا يبدأ سلم به في فرنسا كما هو مسلم به في إنجلترا (أوجين بير صفحة ١٢٩٠) .

Lorsque le Président doit prendre la parole en séance, il est, suivant l'expression consacrée en Angleterre. "la bouche de la Chambre". Il lui appartient donc de parler le premier en tout état de cause, s'il juge utile. Ni l'envoi d'un message, ni le discours d'un ministre, ni une déclaration du Gouvernement, ni le dépôt d'un projet de loi ne sauraient avoir pour conséquence d'obliger le Président d'une Assemblée à ajourner son intervention.

Il est manifeste que les libertés parlementaires sont essentiellement intéressées à ce que l'homme d'Etat chargé d'exprimer au sein même de la Chambre la pensée des représentants du pays puisse toujours choisir librement son heurs. (Eugène Pierre, Sup. p. 1290).

وجاء في صفحة ١٠٥٣ من كتاب أوجين بير  
أن للرئيس وحده حق ادارة المناقشات وهو وحده الذى يمنح التكلم حق الكلام وهو وحده الذى يملك حق مقاطعة التكلم .  
Le président seul dirige les débats, de même qu'il accorde la parole, il a seul le droit d'interrompre l'orateur.

يضاف الى اللبأين السابقين للبدأ العام الآتي :

« للرئيس سلطة توقيفية في تقديره اذا كان حق العضو في الكلام مرفوضاً .

Le président a un pouvoir discrétionnaire pour apprécier si le droit de parole d'un membre est forcé.

يمكننا ان نرى على هذه المبادئ الثلاث مختلف الفرق والسلطات التي اكتسبها بالاعمال رئيس المجلس في فرنسا .

البابى :

( ١ ) لا يمكن طلب الاذن بالكلام ولا تفيد الكثرة لاسم طالب الكلام بل يجب أن يأذن له الرئيس . وقد حدث في مجلس النواب البلجيكي سنة ١٨٨١ أن قال الرئيس ان هذه القاعدة تطبق أيضا على الوزراء — وحدث مثل هذا في فرنسا سنة ١٨٣٤ ( أوجين بير صفحة ١٠٣٧ )

( ٢ ) لا يجوز طلب الكلام في موضوع انتهى المجلس من نظره ولرئيس أن يمنح الكلام في موضوع اختق من جدول الأعمال . ( أوجين بير صفحة ١٠٤٣ )

Président Cambetta : " Je ne puis donner la parole sur un sujet qui a disparu de l'ordre du jour " .

(Eugène Pierre, P. 1043)

( ٣ ) كما لا يمكن الكلام بعد أن يعلن الرئيس بده أخذ الأصوات .

( أوجين بير صفحة ١٠٥٠ )

==

وفي صفحة ١٣٩ تليت المادة السادسة والعشرون وهذا نصها .

لكل مجلس المحافظة على النظام في داخله ويقوم بها الرئيس . ولا يجوز  
قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على أبوابه أو فيما حوله الا  
بطلب رئيسه .

== ( ٤ ) ومن حق الرئيس أن يمنع للتكلم من الكلام في كل ما يمس الاحترام الواجب للدستور .  
( أوجين بير صفحة ١٠٥٥ )

Il est dans le droit du Président d'interdire toute parole, toute manifestation contraire au respect dont la Constitution doit être entouré.

(Eugène Pierre, P. 1055)

( ٥ ) كما أن عليه أن يمنع الكلام في الشؤون الفخضية — وعليه أن يمنع العضو من مهاجمة زملائه الأعضاء .  
( أوجين بير صفحة ١٠٥٦ )

( ٦ ) كما أن على الرئيس أن يمنع للتكلم من الكلام في ثروة شخص خارج المجلس أو أن يقرأ برقية خاصة بشخص خارج المجلس  
أو أن يعرض لموضوع لم يرض على المجلس به .  
( أوجين بير صفحة ١٠٥٧ )

( ٧ ) اذا أمان عضو لجنة من لجان المجلس فان للرئيس وحده حق الرد عليه وليس للجنة أن ترد . وعلى الرئيس أن يذكر  
العضو بعدم ذكر ما دار داخل اللجنة .

( ٨ ) وعلى الرئيس أن يمنع العضو من توجيه الكلام لجماعة معينة من الأعضاء .  
( ٩ ) كما أن على الرئيس أن يمنع الكلام فيما يمس الأديان .

( ١٠ ) وواجب على الرئيس أن يمنع العضو من التوجع باسم رئيس الجمهورية في مناقشاته ولا يجوز الكلام عن مسؤولية رئيس  
الجمهورية عن عمل من الأعمال ولا التعرض له من فوق منبر المجلس ما دامت توقيعات الوزراء ترفع عن كاهله كل مسؤولية . وقد صرح  
رئيس المجلس بهذه المناسبة بالتصريح الآتي :

« اذا حاول أحد الأعضاء أن يزعج باسم رئيس الجمهورية في المناقشة فاني سأمنعه » .  
( أوجين بير صفحة ١٠٥٤ و ١٠٥٥ )

( ١١ ) بيد الانتهاء من القرار مصروح يجب على الرئيس أن لا يسمح لأحد بالكلام حتى ولو أراد مجرد الاستغناء من الحكومة .  
واذا كان هذا الاستغناء عاما فليحلى أن يصيحه في قالب سؤال . ولليبدأ العام للتعب .

Le principe général est que nul ne peut obtenir la parole à propos d'un vote,  
(Eugène Pierre, P. 1061)

( ١٢ ) على الرئيس أن يمنع التكلم في الأحكام الصادرة من المحاكم أو في الوثائق للعروض على المحاكم .  
ولا يجوز المناقشة في أحكام صدرت من المحكمة العليا واذا حاول أحد الأعضاء للتكلم في هذا الموضوع فان على الرئيس أن يمنعه .  
( أوجين بير صفحة ١٠٥٨ )

( ١٣ ) على الرئيس بمجرد رغبته أن يأمر برفع أقوال تمس شبا سديفا كما أن عليه أن يمنع للتكلم من مناقشة أعمال داخلية لغيره .  
( أوجين بير للفقن صفحة ١٢٨٤ )

( ١٤ ) كما أن من واجب الرئيس أن يفت نظر للتكلم لعدم اتهام وزير غير موجود اذ من العدل والأمانة أن لا تهجم وزارة  
وحى لا تملك وسائل الدفاع .

= ( أوجين بير ملحق صفحة ١٢٨٥ )

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أرى أن تبدأ المادة هكذا ( كل مجلس له وحده المحافظة على النظام الخ ) حتى لا يكون لغير المجلس أى مداخلة للمحافظة على النظام فيه .  
( موافقة عامة ) .

== ١٥ — وعلى الرئيس أن يمنع مهاجمة القضاء وكذلك أن يمنع قراءة وثائق متعلقة بقضايا لا زالت مروضة على المحاكم .

(أوجين بير ملحق صفحة ١٢٨٦)

١٦ — اذا طلب عضو الكلام في الالتماع أثناء تلاوة الرئيس فانه لا يمكن أن يجاب الى طلبه الا بعد انتهاء الرئيس من تلاوة خطابه  
(أوجين بير ملحق صفحة ٤٩٨)

١٧ — صاحب الاستجواب اذا انتهى من كلامه وترك المنبر فانه لا يمكن التوجه اليه متى شاء وعليه أن ينتظر دوره كباقي الأعضاء .  
(أوجين بير ملحق صفحة ١٢٧٠)

١٨ — أعمال اللجان لا يجوز طرحها على المجلس كما لا يجوز مهاجمة أعمال اللجان .  
(أوجين بير ملحق صفحة ١٢٨٠)

١٩ — اذا أراد الرئيس أن يشارك الأعضاء في المناقشات فيجب عليه أن يدخل عن كرسى الرئاسة حتى تنتهى المسألة موضوع المناقشة — وفي هذا الشأن قال الرئيس فلوكية « اذا استترسم من الرئيس الحياذ نليس من حكم أن تستلزموا فيه البكم فلا يشارك المجلس رغبته بمجال من الأحوال .

ولكن الرئيس يمكنه أن يتكلم من كرسى لشكر الأعمال لانتدابهم اياه أو لخصيتهم عند نهاية الدورة — أو حتى بعد قراءة مرسوم القرض — وكذلك يمكنه أن يتكلم من كرسى اذا أراد أن يثبت الى الجيوس بحيات المجلس — وكذلك يمكنه أن يتكلم من كرسى ليعرض للمجلس بعض أعمال المكتب أو ليدافع عن عمل المراقبين .  
وكذلك له أن يتكلم مشاركا أحد اللجان في حزنها فقد أحد عظمائها أو لابلغ المجلس نبأ وفاة مواطن عظيم أو لأبين هذا المواطن .  
(أوجين بير ملحق صفحة ١٠٦٢)

حدث في مجلس النواب (جلسة أول فبراير سنة ١٩٢٧) أن تناقش أعضاء المجلس في اختصاص الرئيس بالنسبة لعرض أو عدم عرض ما يراه مخالفاً للدستور فقال أحد الأعضاء (دكتور أحمد ماهر) « الرئيس يمثل المجلس ولكنه يستمد سلطته منه والمجلس هو صاحب الرأي الأعلى والا أصبح رئيس مجلس النواب لرقابة عليه » فرد الرئيس عليه « كلمة الدستور فوق كل كلمة وانى أتكلم باسم الدستور لأنى اعتبر نفسى واحد منكم . ان الدستور وديعة في يدى يمكن مادمت رئيسا للمجلس أن اصبح بمناقشة في موضوع مخالف للدستور — فقال أحد الأعضاء — ان المجلس هو الذى يقرر دستورية المرسوم أو مخالفته للدستور فيجب أن ي طرح الموضوع على أو مجال الى لجنة الشؤون الدستورية .

وقال الدكتور ماهر « نحن لاتنازع في أن من حق الرئيس أن يوقف المناقشة اذا عدت اختصاص المجلس . ولكن لما لا شك فيه أن العضو الذى يتقدم أن يخرج من اختصاص المجلس أن يحكم الى المجلس ومن واجب الرئيس في هذه الحالة أن يرض الأمر على المجلس ليفصل فيه ويجب أن يرض الجميع لا يفرده » .  
فرد الرئيس — لا أخالف حضرة العضو المحترم في ذلك .

## مادة ١١٨ - يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان ملائمة سنوية نمرد بقانونه .

### التقاليد البرلمانية: الاعمال التحضيرية

مجلس النواب جلسة	لجنة وضع المبادئ العامة للرسور : صفحة ٤٧ من مجموعة المحاضر
٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ :	دولة الرئيس — يتناول كل عضو من أعضاء المجلسين مكافأة سنوية .
وافق المجلس على	( موافقة عامة ) .

المادة (١١٨) تقابها { المادة ٧ من قانون فرنسا النظام الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٥  
وللادة ٢٧ من دستور لفيكوسلوا كيا

نصت المادة ١١٨ من الدستور على حق أعضاء البرلمان في تناول مكافأة سنوية فلم يبق بعد تحرير المبدأ سوى تدمير المبلغ .  
وفي سنة ١٩٢٤ اقترح بعض الأعضاء جعلها ٦٠٠ جنيه في السنة واقترح البعض جعلها ٤٠٠ جنيه أو ٥٠٠ على الأكثر .  
وقد بقي المليون مبلغ ٦٠٠ جنيه مصري رأهم على الاعتبارات الآتية :

(١) ان مكافأة أعضاء الجمعية التشريعية كانت ٣٠٠ جنيه في العام فاذا احبر هذا أساسا لتقدير تحتم أن تكون مكافأة أعضاء البرلمان ضعف هذا المبلغ على الأقل لأن أسرار المحليات وتكاليف المعيشة قد زادت الضعف بالنسبة لما كانت عليه في سنة ١٩١٤ مما ترتب عليه الى حد ما ضاعلة مرتبات الموظفين وتأثرت به اليزانية قبلت في السنين الأخيرة ثمانية وثلاثين مليوناً بعد أن كانت ستة عشر — فضلاً عن أن مبلغ ٣٠٠ جنيه كان مراعى فيه أن من مروط أهلية الأعضاء اذ ذاك دفع مبلغ مئتين من الضرائب .

(٢) ان الأخذ بتقدير أقل ليه تعويت الحكمة التي أرادها الشارع من تقرير مبدأ المكافأة : لأن هذا المبدأ قد تقرر كنتيجة حتمية للمنى الذى حوله الدستور لجميع المصريين في التقدم ثلاثينيات دون اشتراط كفاءة مالية خاصة وبغير تفرق بين غنيهم وفقيرهم فلو أن المكافأة خفضت الى حد غير مناسب لأصبحت إباحة التقدم للانتخاب عيشاً من الوجهة العملية . فان من أصعب ذلك الحق من م في حاجة الى جميع أوقاتهم لقيام بأعباء أنفسهم . وان مصرنا كهنا من شأنه أن يتبى بلا شك بإسداد الرجال العاملين ذوى القدرة والكفاءة الحائزين لثقة جمهور الناخبين .

(٣) ان عددا كبيرا من الطبقة للنسبة النشيطة في البرلمان قد شامت للمصادقات أن يكونوا ممن يصدون في حياتهم على صناعاتهم وهذه تأثر تأثراً شديداً بانعكاسها على الأعمال النيابية .

(٤) انه اذا قيس المبلغ المقترح بالمبالغ المقررة في البلاد ذات الأنظمة النيابية لوجد في المتوسط مادالاً للكثير منها .  
ففي فرنسا كانت للمكافأة قبل الحرب ١٥٠٠٠ فرنك ذهباً أى ٦٠٠ جنيه وحي في استراليا ١٠٠٠ جنيه وفي الولايات المتحدة ١٢٠٠ جنيه .

وانتهى الرأى بموافقة المجلسين على أن يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية قدرها ستمائة جنيه مصري ويستقى من ذلك الوزراء ويستحق العضو هذه المكافأة من يوم حقه التمين وتصرف على أقساط متساوية كل شهر . ولا يجوز توقيع الجز عليها الا بمحكم نهائى أو سند واجب التنفيذ .

كما وافق المجلسان على منح العضو جواز السفر مجاناً في العجزة الأولى من التظلة التي يخاطرها في دائرته الانتخابية الى القاهرة على جميع خطوط سكة حديد الدولة المصرية للوصلة لمائتين المجهتين .

مشروع قانون المكافأة  
البرلمانية بالتعديلات التي  
أدخلها عليه مجلس الشيوخ  
- وقرر مجلس النواب  
بجلسة ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٦  
ومجلس الشيوخ بجلسة  
٢٩ يونيه على أن قرار  
مجلس الوزراء الصادر  
في ٣ مايو سنة ١٩٢٥  
بإقتصاص مكافأة أعضاء  
الشيوخ والنواب لا يؤثر  
مطلقاً على القانون الصادر  
في سنة ١٩٢٤ الخاص  
بتحديد المكافأة.

وفي جلسة ٢٤ مايو  
سنة ١٩٢٧ :وافق مجلس  
النواب على تخفيض المكافأة  
٢٠٪ أي جعلها ٤٨٠ جنيه  
في السنة .  
وفي ٨ يونيو سنة ١٩٣٦  
وافق مجلس النواب على  
تعديل المكافأة البرلمانية  
وجعلها ٤٠ جنيه في الشهر  
( لأنها كانت ٣٠ بمقتضى  
دستور سنة ١٩٣٠ ) وأقره  
مجلس الشيوخ على ذلك  
في جلسة ١٠ يونيه  
سنة ١٩٣٦ .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٥٦ من مجموعة المحاضر  
تلى القرار السابع والخمسون وهذا نصه :  
يتناول كل عضو من أعضاء المجلسين مكافأة سنوية .  
حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - أرى أن تكون المكافأة عن أشهر  
الانقضاء فقط .

حضرة محمد على بك - هذا تفصيل .  
حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - كلمة « سنوية » تعيد أن صرف  
المكافأة يكون مستمرا طول السنة .  
سعادة حسن عبد الرازق باشا - أرى بقاء النص على أصله .  
حضرة محمد على بك - أرى إبدال كلمة « مكافأة » بكلمة « تعويض »  
لأنها أكثر مطابقة للواقع .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك - هذا النص مأخوذ عن قانون الجمعية  
التشريعية .

حضرة على المنزلاوى بك - أرى بقاء النص كما هو .  
موافقة بالأغلبية على بقاء النص كما هو . وفي صفحة ١١٧  
حضرة توفيق دوس بك - أقترح أن تكون المكافأة التي تقرر لأعضاء  
المجلسين بنسبة عدد الجلسات التي يحضرها كل عضو لأننا مع الأسف  
رأينا أن بعض الأعضاء لا يحضرون الجلسات مكتفين باعتذارات بسيطة  
عن تفهيم .

وهذا الحكم الذي اقترحه له نظيره في دستور البرازيل . ولأجل تنفيذه  
أعد لدى السكرتارية فيش يأخذ كل عضو حضر جلسة فيشئة منه وفي آخر  
الشهر يقبض من الخزانة ما يقابل عدد الفيشات التي يده .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك - حضرة توفيق بك يقصد بهذا الاقتراح  
الأعضاء الذين يقنعون من انتخابهم في البرلمان بالمكافأة الشهرية ولا يحضرون  
الجلسات . وهؤلاء لا فائدة منهم أن حضروا أو غابوا . بل ربما كان في  
حضورهم ضرر لأنهم يعطون أصواتهم تبعيا بدون تمحيص فالأولى أن يترك  
للبرلمان تنظيم أمر المكافأة كما يرى .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - سبق أن طلبت جعل المكافأة عن أشهر الانعقاد قطع والآن لأجل أن يكون للبرلمان الحرية المطلقة في تنظيم أمر المكافأة فيجعلها عن كل جلسة أو عن أشهر دور الانعقاد أرى أن يحذف من المبدأ ٥٧ كلمة ( سنوية ) .

حضرة توفيق دوس بك - اذن أقترح أن يضاف للمبدأ ٥٧ ما يفيد أن المكافأة « يقدرها وينظمها البرلمان في لائحته الداخلية » .

حضرة على المنزلاوى بك - لأجل للنص على شيء لأن النص المقرر كاف .  
حضرة عبد العزيز فهمى بك - ليس في النص ما يمنع البرلمان من أن يربط أمر المكافأة بحسب ما يشاء .

حضرة على ماهر بك - لا أنظر في مسألة غياب الأعضاء للمكافأة في ذاتها وإنما أنظر إليها من وجهة إهمال العضو لواجباته لذلك أقترح أن ينص في الدستور على أنه إذا تغيب عضو من الأعضاء عشر جلسات متواليات بغير عذر مقبول سقطت عضويته وعليه أن يقدم نفسه للانتخاب مرة أخرى.  
حضرة عبد العزيز فهمى بك - أرى أن يستغنى عن اقتراح حضرة ماهر بك بحكم المادة ٤٥ التي تجيز للجلس أن يفصل أى عضو من أعضائه بقرار منه يصدر بأغلبية ٣/٤ أعضائه .

حضرة توفيق دوس بك - وضع هذا النص ضمانا للعضو حتى لا يفصل إلا بأغلبية كبرى . لا يكون عقوبة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - المبدأ ٤٥ فيه ضمان للعضو وضمان للجلس من سلوك الأعضاء أيضا .

حضرة على ماهر بك - وهل يدخل في حكم هذه المادة الحالة التي ذكرتها ، اذا كان ذلك فأكتفى بنص المبدأ ٤٥ وحكم البرلمان وأسحب اقتراحى  
حضرة عبد العزيز فهمى بك - لا نزاع في ان النص يشمل هذه الحالة لأنه عام .

معالى الرئيس - يؤخذ الرأى على ابقاء نص المبدأ ٥٧ كما هو او يحذف منه كلمة ( سنوية ) .

فتقرر بالأغلبية بقاء النص على حاله .



## مادة ١١٩ - بضع كل مجلس لائحته الداخلية مينا فيها طريقة السير في تأدية أعماله .

### الأعمال التحضيرية

### التقاليد البرلمانية :

مجلس النواب جلسة

١٧ مارس سنة ١٩٢٤ :

وافق المجلس على أن

الأعضاء الأربعة الذين

قاموا بأعداد مشروع

لجنة وضع المبادئ العامة للمستور : صفحة ٤٨ من مجموعة المحاضر

حضرة عبد العزيز فهمي بك — بين كل مجلس نفسه في لائحته الداخلية

الطريقة التي يؤدي أعماله على موجبها .

( موافقة عامة ) .

المادة (١١٩) تأملها } المادة ١١ من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ١٦ يولي سنة ١٨٧٥  
والمادة ٦٤ من دستور الدانمرك  
والمادة ٤٤ من دستور استونيا

نص الدستور على أن يقوم كل مجلس بوضع لائحته الداخلية Reglement interieur عرفه وهذه اللائحة تسرى على كل الأعضاء داخل المجلس ويتبعونها أثناء قيامهم بوظيفتهم البرلمانية وهي تين مادة كيفية اختيار هيئة المكتب — المؤقت والمهام — وكيفية الفصل في صحة نيابة الأعضاء ونظام ادارة الجلسات وما يتضمنه من بيان شروط صحة للمداوله وطريقة طلب الكلام وترتيب المتكلمين وللوضوعات وشروط الكلام وحريه وسلطة الرئيس في منع المتكلم والحفاظة على النظام وما يفعله اذا اخل نظام الجلسة وطريقة افعال باب المناقشة والعودة اليها — ولرنا أخذ الآراء على القوانين وغيرها وكيفية احصاء الأصوات وما يتبع في تقديم الأسئلة والاستجابات وتحديد مواعيدها وطريقة المناقشة فيها وترتيب هذه المناقشة — ويان لسان المجلس الباعثة والمؤلفة وطريقة العمل في هذه اللجان — ويان طريقة تقديم الحكومة لمروعاتها وكذلك حق الأعضاء في ذلك وحكم في التعديل وما يتبع في مقترحات التعديل — والمرائش وما يتبع في شأنها — ثم يان الصلة بين المجلسين وطريقة تعديل اللائحة .

من هنا يظهر أهمية اللائحة الداخلية مما دهي بعض الفراح الى القول بأن لها من الأثر ما يفوق أثر الدستور في تسيير شؤون الدولة لأن على تصورها وحسن تطبيقها يتوقف سير العمل البرلماني كله .

لهذا نصت بنسب الدساتير على وجوب اشراف السلطة التنفيذية بمجل اللائحة قانون يطبق في المجلسين على السواء — ومنع ذلك أن يصدر باللائحة قانون يقره كل من المجلسين ويوجهه الملك ويصدره — وبهذا النظام أخذ دستور سنة ١٩٣٠ وعملت مذكرة ذلك بقولها « وقد جرى الدستور أخذا بما هو متبع في دساتير أخرى على أن يترك لكل مجلس وضع لائحته وآت هذه الطريقة في مصر الى محاولة اتخاذ اللائحة كمص أحكام الدستور أداة للساوى التي تمنع وجه الحياة القباية . فاذا أريد أن تسير الأمور وجب أن يحال بين المجلسين وبين الحرية في أن يضما ما يشاؤون باللائحة ولها ما لها من الخطر . وليس من طريق الى ذلك الا أن يتبع ما أخذت به بنسب البلاد الدستورية ( كالإيابان وقلندا ) من جعل اللائحة قانونا وتطبيقه على المجلسين على السواء ويمكن انقل الأحكام الاجرائية التي سبقت الاشارة اليها الى ذلك القانون . وهنا يكون للسلطة التنفيذية من الشأن في أمور اللائحة ما لها من الشأن في أمور القوانين الأخرى . فلا يرى ما نراه الآن من الاستهتار في وضع ميزانية المجلس وزيادتها في غير ضرورة أو معلقة ، ومن البت في شؤون الوظيفة الجارية في المجلسين عبثا أصبحت القاعدة مه الاستثناء مما أدخل بكل توازن في الوظائف العامة » .

ولسلك مجلس مطلق الحرية فيما يتعلق بموقفه وقد صرح وزير المالية باسم الحكومة في مجلس الشيوخ بجملة ١٠ يولي سنة ١٩٢٤

« ان الحكومة لا تنازنى أن يتولى كل من مجلسي الشيوخ والنواب وضع ميزانيته بنفسه بحيث أنها لا يخرجان في ذلك عن القواعد »

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٣٤ من مجموعة المحاضر  
تلى النص الآتي :  
« يبين كل مجلس لنفسه في لائحته الداخلية الطريقة التي يؤدي أعماله  
على موجبها .  
فواقت عليه الهيئة .  
وفي صفحة ١٣٩ تليت المادة الثامنة والعشرون فقرت الهيئة بقاها على  
أصلها وهذا نصها :  
يصنع كل مجلس لائحته الداخلية مينا فيها طريقة السير في تأدية أعماله .

اللائحة الداخلية يكونون  
اللجنة أن تقدم مشروع  
اللائحة للمجلس .

مجلس الشيوخ جلسة

أول إبريل سنة ١٩٢٤ :

وافق مجلس الشيوخ  
على لائحة الداخلية - وفي  
٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ وافق  
المجلس على اللائحة الداخلية  
التي أقرها سنة ١٩٢٤ .

## الفرع الرابع

أحكام خاصة بانعقاد البرلمان بهيئة مؤتمر

مادة ١٢٠ - فيما عدا الأموال التي يجمع فيها المجلسان ، يحكم القانونوه فإنهما يجتمعان بهيئة  
مؤتمر بناء على دعوة الملك .

مادة ١٢١ - كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكونه الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ .

مادة ١٢٢ - لا تصدر قرارات المؤتمر صحيحة الا اذا توفرت الاغلبية المطلقة من أعضاء كل من  
المجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر . ويراعى المؤتمر في الاقتراع على هذه  
القرارات أمظام المادتين المائة والأولى بعد المائة .

---

تتالى تجرى عليها الحكومة في وضع ميزانيتها بالنسبة للأمور الحساية والنفسية الموقوفين من حيث تعيينهم وترقيتهم وتسوية معاشاتهم  
ومكافآتهم » .

وفي جلسة ١٥ يونيو سنة ١٩٢٦ قرر المجلس « أنه تتمسك باستقلاله استقلالاً تاماً عن مصالح الحكومة في ادارة شؤونه العامة  
وأنه هو الذى يتولى ادارة هذه الشؤون بنفسه بواسطة هيئته بدون أى تدخل من أية وزارة مع تبليغ هذا القرار لهيئة الحكومة » .

مادة ١٢٣ - اجتماع المجلس بهيئة مؤتمر في فصول أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دونه استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية .

## التقاليد البرلمانية :

اجتمع المجلسان بهيئة

مؤتمر في ٧ يوليوسنة ١٩٢٧

لوقوع خلاف بين المجلسين

بشأن توسيع شارع الهرم

— كما اجتمعا في ٨ مايو

سنة ١٩٣٦ بدعوة الملك —

## الاعمال التحضيرية

اللجنة العامة لوضع الدستور :

ثم تليت المادة العاشرة ونصها :

لا يجوز احداث أى تنقيح فى الدستور مدة قيام وصاية العرش .

قررت الهيئة الموافقة عليها بالايجاب .

حضرة موفق دوس بك — سبق ان تكلمنا فيمن تعقد له الرئاسة اذا

للادة ١١ قرة ثانية من قانون فرنسا الدستورى الصادر فى ١٦ يولية سنة ١٨٧٥  
وللادة ٦٥ من دستور المانرك  
وللادة ٣٨ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
وللادة ٣٩ من دستور بولونيا

للواد من (١٢٠) الى (١٢٣) تعالجا

ينشد البرلمان بهيئة مؤتمر فى الأحوال :

(١) افتتاح الدورة — مادة ٤٧

(٢) حلف الملك لليمين الدستورية قبل مباهرته سلطته — مادة ٥٠

(٣) وفاة الملك — مادة ٥٢

(٤) الموافقة على اختيار الملك لمن يخلفه على العرش — مادة ٥٣

(٥) حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك — مادة ٥٤

(٦) اذا استحکم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الليزانية — مادة ١٦٦

وكما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ — وحذا للبدأ مقرر مقرر فى أكثر المسامير التى تنجب نظام المجلسين كدستور فرنسا وتشيكوسلوفاكيا .

واذا تتيب رئيس مجلس الشيوخ حل محله فى الرئاسة وكيل للمجلس وقد حدث ذلك فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وفى ٧ يولية سنة ١٩٢٧ وقد اشترط الدستور لصحة قرارات المؤتمر حضور الأغلبية المطلقة لأعضاء كل مجلس . ومعنى ذلك أنه اذا حضر جميع أعضاء أحد المجلسين وبض أعضاء المجلس الآخر مما يكون أغلبية المجلس فان الاجتماع لا يكون صحيحا .

ونس الدستور على انباغ المادتين ١٠٠ ، ١٠١ بمنى أن القرارات تصدر بالأغلبية المطلقة لعدد الحاضرين واذا تساوت الأصوات عد الأمر الذى حصلت للمداولة بشأنه مرفوضا كما أن التصويت على القوانين عموما يكون بالتأادة بالاسم .

ومعاصر جلسات المؤتمر لا يجوز أن يشهد إلا من هيئة المؤتمر ذاته أى انه لا يجوز أن يشهدا مجلس النواب وحده ثم مجلس الشيوخ . وقد قرر مجلس النواب انه لا يحك وحده حق المصادقة على عضو الجلسة الانتاحية للهيئة التباية الأولى .

ونس الدستور فى المادة ١٢٣ على أن اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر فى خلال أدوار الانعقاد العادية أو غير العادية لا يمنع من استمرار كل منهما فى تأدية وظائفه الدستورية بمنى أن كل مجلس يستطيع أن يعمد موعدا لجلساته فى غير موعد المؤتمر وأن يعقد هذه الجلسات وأن يخفى فيها ما شاء من القرارات .

وفي ٢٩ يولية سنة ١٩٣٧ اجتمع المجلسان وهنا موضع النص على ذلك . فاقترح ان تضاف الى هذا الباب مادة جديدة : « كلما اجتمع المجلسان بهيئة واحدة تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ » ، موافقة بالاجماع ،

## الفصل الرابع

### السلطة القضائية

مادة ١٢٤ - القضاة مستقلون ووسطانهم عليهم في قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضاة .

مادة ١٢٥ - ترتيب درجات القضاة وتحديد اختصاصها يكون بقانونه .

مادة ١٢٦ - تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التي يقررها القانون .

مادة ١٢٧ - عدم جواز عزل القضاة أو نقلهم تبعية عدوده وكيفية بالقانون .

مادة ١٢٨ - يكون تعيين رجال النيابة العمومية في المحاكم وهزلهم وفقا للشروط التي يقررها القانون .

مادة ١٢٩ - جلسات المحاكم علنية الا اذا امرت المحكمة بجمعها سرية مراعاة للنظام العام أو للمحافظة على الآداب .

مادة ١٣٠ - كل منهم مجناية يجب أن يكون له من برافع عنه .

مادة ١٣١ - يوضع قانونه خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيانه اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيها فيمن يتولوه القضاة فيها .

## الأعمال التحضيرية :

## التقاليد البرلمانية :

مجلس الشيوخ جلسة

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧ :

ورد على لسان الوكيل  
البرلماني لوزارة الحفانية  
ما يأتي «أخذ الدستور مبدأ  
فصل السلطات - فالسلطة  
القضائية سلطة مستقلة  
وليس لأحد سلطان على  
التضامن أحكامه واعتقادي  
انه اذا كان من حق المجلس  
الموقر أو من حق حضرات  
أعضائه أن يتقدموا  
بأقترحات للإصلاح أو  
ملاحظات من الوجهة

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٢٣ وما بعدها من مجموع

الحاضر .

معالي الرئيس - تقرر في الجلسة الماضية أن نبحث في حدود السلطة  
القضائية .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - كل ما هو متعلق بالسلطة القضائية واقع  
بالفعل في بلادنا بحكم قوانيننا الحالية ولكن سأعرض على حضراتكم بعض  
نصوص توضع علاوة في الدساتير لتقرروا إثباتها أو عدم إثباتها في دستورنا  
فالنص الاول هو « ما عدا هو مستثنى بنصوص القانون يكون القضاء في مواد  
الأحوال الشخصية والأوقاف من اختصاص المحاكم الشرعية التي هي السلطة  
القضائية العادية بهذه المواد »

معالي الرئيس - اقترح ان تكون الفقرة الاخيره نصا منفردا دلالة على  
ان المحاكم الشرعية هي الاصل في قضاء الأحوال الشخصية .

المواد من ٩٢ - ١٠٧ من دستور بلجيكا	} للواد من (١٢٤) الى (١٣١) تقابلها
والواد من ٩٣ - ١٠١ من دستور اليونان	
والواد من ٦٨ - ٧٣ من دستور إيطاليا	
والادة ٦٨ من دستور استونيا	

أصبحت بين الدساتير التي على السلطة القضائية باعتبارها فرما من السلطة التنفيذية . لكن الأكثرية المطلقة من الدساتير قررت  
نصوصا خاصة بالسلطة القضائية دخلت فيها في بعض تفاصيلها .

وحال دون النص على هذه التفاصيل في الدستور للصري تشعب هيئات القضاء ووجود نظام الانتخابات والأمل في القضاء على  
هذا النظام مما دعا لجنة الدستور الى الاكتفاء بالنص على الكليات المتعلقة بالسلطة القضائية وإلى ترك التفاصيل تقررها القوانين حتى  
لا يتيق التطور المنتظر .

وأول قاعدة كلية مقدمة فيما يتعلق بالسلطة القضائية يجب النص عليها هي أن الحاكم مستقلة لا سلطان على مجالها في قضائهم لغير  
القانون وليس لأية سلطة في الحكومة أن تتدخل في شؤونهم - وهذه قاعدة بنائية انقل عليها الرأي في لجنة الدستور .

وقد عرضت مسألة عدم قابلية القضاء للزلز أو النقل على اللجنة فرأت اللجنة صوابا شق في اقرارها هنا للبدأ كقاعدة عامة .  
وانه من الصعب فرض هذا النظام دفعة واحدة وفضلا عما يتبرهنه من صوابات خاصة بالملحة السامة تنبؤته كذلك صوابات عملية  
خاصة بالقضاء أنفسهم . فليس كل قاضي راغبا عن مركزه وعن الجهة التي تدب قلقله فيها .

لهذه الاعتبارات السامة والحاسمة رأيت لجنة وضع المبادئ العامة للدستور أن تترك تطبيق هذا النظام للبرلمان ليسوفيه حسب الظروف  
فلذلك قررت أن عدم قابلية القضاء للزلز أو النقل تكون بالمعنى والكيفية التي يجرها القانون .

الادارية بشأن طريقة العمل فان هذا أمر سائغ ويعتبر داخلا في نطاق الأعمال التي يصح أن يتناقش فيها — أما التمرض بصفة عامة الى القضاء فلا اعتقد أن العبارات التي بدت على لسان الشيخ المحترم تعبر تعبيرا صحيحا عما يقصده — نحن جميعا متفقون أن القضاء المصري قد أدى رسالته وواجه حق الأداء. وردت هذه العبارة بمناسبة تعرض أحد الأعضاء لاعتقاد أحد الأحكام.

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذا مسلم وتعديل النص بما يريد معالي الرئيس يلاحظ عند التحرير.

حضرة محمد علي بك — هل يقصد بكلمة « والأوقاف » في النص الذي عرضه حضرة عبد العزيز بك « أصل الوقف »

حضرة عبد العزيز فهمي بك — القانون هو الفاصل في المسائل الخاصة بالأوقاف التي يرجع اختصاصها للمحاكم الشرعية أو الأهلية لأن عبارة ما هو مستقي بنصوص القانون تسع ما يريد حضرة محمد علي بك .

وأقترح أيضا أن ينص على « أن ترتيب المحاكم الشرعية واختصاصاتها مينة في القانون ، ولي اقتراح ثالث وهو « أن مسائل الاحوال الشخصية المتعلقة بالوصاية على القصر والحجر على عديمي الأهلية وإدارة أموالهم وأموال الغائبين يجب أن تنظر فيها جهة اختصاص تكون واحدة بالنسبة الى جميع أهالي القطر على اختلاف دياناتهم ، والقانون ينظم هذه المادة .

حضرة علي ماهر بك — أنا من أنصار هذه النظرية فأؤيد رأى حضرة عبد العزيز فهمي بك إلا في كلمة « يجب » فأقترح ابدالها بكلمة « يجوز » حتى لا يكون الوجوب أصلا في الدستور لا يصح العدول عنه .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أردت بكلمة « يجب » الالتزام في المستقبل والمقصود هو إصلاح محاكم الاحوال الشخصية على أساس جديد مع توحيد الاختصاص وقد يكون ماهر بك بملاحظته متخوفا من معارضة بعض الطوائف ولكنني أعتقد أن هذا النص في مصلحة الجميع .

حضر حضرة عبد الحميد بدوي بك والساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة .

حضرة ابراهيم الهلباوي بك — كل الطوائف تثن من النظام الحالي ويمكن مراعاة الاعتبارات الدينية التي ربما كانت هي منشأ الاعتراض على هذا النظام المقترح .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — لا أرى محلا للنص في الدستور على هذه الأمور لأنها تفصيلية وقد يجري الإصلاح على أساس غير الذي يقترحه حضرة عبد العزيز فهمي بك . واني لا اعترض على أن يدخل في صلب الدستور

أحكام تتعلق بأنواع جهات القضاء قد تكون بعض الدساتير الأوروبية تتضمن بعض الأحكام عن السلطة القضائية . ولكن هذه الأحكام تتعلق بوجه خاص بتقسيم أعمال القضاء بين جهات القضاء العادى وجهات القضاء الإدارى ولهذا التقسيم ارتباط بالحقوق الشخصية وطرق حمايتها فانه اذا أريد أن تخرج المنازعات بين الحكومة والأفراد من اختصاص المحاكم الاعتيادية وأن يجعل من اختصاص سلطة للإدارة فيها شأن خاص وجب أن يكون ذلك بحكم من أحكام الدستور لأن تعيين جهة القضاء فى هذه المنازعات له أثر فى الحريات العامة ولكن الذى لا محل له فى الدستور هو تفصيل جهات القضاء العادى خصوصا فى بلادنا حيث هذه الجهات متعددة لأن الإشارة إليها به تقتضى جهودا فى هذا التقسيم ناتجا من صعوبة تعديل أحكام الدستور اذ المفهوم دائما أن يكون تعديل أحكام الدستور أصعب من امضاء أى قانون هذا فضلا عن أن هذا التقسيم ليس فيه شئ من طابع الدستور لأن انقسام جهات القضاء لا علاقة له بالسلطة القضائية من حيث هى ركن من أركان الدستور بل هى أمر من أمور التشريع العادية وقد تعرض البحث للمحاكم الشرعية وهناك أيضا البطركخانات . ولكن ما يدرينا ألا يكون هناك نظام قضائى مستقل عن الدين مهما بعد زمنه ، ألا يكون ادخال مثل هذا النظام فى صعوبة تعديل أحكام الدستور . ولقد نذكر أنه عرض منذ سنين تعديل فى تشكيك المحاكم الشرعية . وقد يحتاج الأمر الى عرض مثله فى المستقبل . ألا يكون حكم هذا التعديل الذى من شأنه أن يخرج المحاكم الشرعية عن أن يجوز انطباق هذه التسمية عليها حكم تعديل الدستور والاحظ أن هذا البحث جرد الى وضع قاعدة تتعلق بجهات القضاء فى مسائل الوصاية والقيامة وإيجاب توحيدها . مع أن هذا حاولته الحكومة فى الماضى . ولم تنجح فيه أمام احتفاظ السلطات الدينية بامتيازاتها وحقوقها فاذا وضع هذا الإيجاب ولم ييسر تنفيذه فكيف يكون الحال فى حكم من أحكام الدستور يعطل منذ وضعه ؟

أليس الأولى مع كل هذا ألا تعرض فى الدستور لتفصيل أحكام جهات القضاء وأن نعتبرها من الأمور العادية التى يجرى فيها الإصلاح بما يجرى به وأن تكون عرضة للتعديل بحسب ما تهدى إليه التجارب والتطورات الاجتماعية.

حضرة محمد علي بك — تعيين الوحدات القضائية وتوزيع اختصاصها لا يكون موضع نص دستوري لارتباطه بالتجارب العملية والمستقبل لا يزال مجهولا فالأولى أن يترك هذا الأمر للتطور التدريجي لنظامنا القضائي ومن الخطر تقييد ذلك بنصوص دستورية .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — النصوص التي عرضتها على حضراتكم تقرر أمورا واقعة وما أظن أن في الامكان إلغاء المحاكم الشرعية في المستقبل ولا إبطال اختصاص مجالس الطوائف المالية أو البطر كخانات في مسائل الزواج لأن هذه المسائل مرجعها الى الدين .

حضرة بدوي بك — قد كانت المحاكم الشرعية في وقت ما مختصة بنظر جميع الأمور وقد خرج من اختصاصها أشياء كثيرة ولم تكن صبتها الدينية مانعة من ذلك فالتنشير في الأنظمة القضائية يمكن على مدى الأيام وليس في مقدورنا التنبؤ بما يمكن ادخاله من التعديل في المستقبل ، فيحسن ألا تعرض لشيء من ذلك في الدستور لأنه يعطل التطورات الإصلاحية التي يمكن أن يكون من المفيد ادخالها في المستقبل .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — نحن أمة للدين فيها شأن خاص سواء في ذلك الدين الاسلامي أو المسيحي فالكلام في الدستور على السلطات التي هي أمس الهيئات بالدين لا ضرر فيه فالمحاكم الشرعية ومجالس الطوائف الأخرى مظهر من المظاهر الدينية الدائمة فيمكننا أن نطمئن المسلمين والمسيحيين على أنظمتهم القضائية بالنص عليها في الدستور .

ولكن إذا كانت الهيئة لا ترى الحاجة الى النص على شيء من ذلك فلا مانع عندي . ويترك الأمر لتنظر في القواعد العادية .

معالي الرئيس — هل توافقون حضراتكم على أن بدون في الدستور النصوص التي ذكرت في أول الجلسة أم لا ؟  
رأت الهيئة عدم تدوينها .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — لم يبق سوى النص على أن المحاكم مستقلة لا سلطان على رجالها في قضائهم لغير القانون ولا رقيب عليهم فيه لغير ضمايرهم وليس لآية سلطة في الحكومة التدخل في شؤون القضاة .



معالي طلعت باشا — يجب أن ينص أيضا على عدم قابلية القضاة للعزل.  
حضرة عبد العزيز فهمي بك — فصل السلطة القضائية والنص على  
استقلال القضاء يترتب عليه عدم قابلية القضاة للعزل.  
حضرة محمد علي بك — الأصل في القضاء عدم العزل لكن لا مانع من  
أن يترك للقوانين العادية تنظيم ذلك . وأرى أن العبارة الأولى من نص  
حضرة عبد العزيز بك كافية ولا حاجة لذكر باقي النص .  
معالي يحيى باشا — إذا لم يذكر صراحة مبدأ عدم العزل فلا فائدة من  
هذا النص ..

حضرة المنزلاوى بك — أوافق على رأى حضرة محمد علي بك .  
حضرة علي ماهر بك — يجب أن ينص صراحة على مبدأ عدم العزل .  
حضرة بدوى بك — يصح أن ينص على مبدأ عدم العزل ولكن عدم  
العزل لا يجوز أن يستتبع عدم النقل وإن كان الأمران داخليين فيما يسمونه :  
imovibilité وبالرغم من أن مستشارى محكمة الاستئناف غير قابلين للعزل  
بقدر مخصوص وإنكار عدم النقل اطلاقا .  
معالي طلعت باشا — مستشارو محكمة الاستئناف أخذ رأيهم في احتمال  
نقلهم إذا أنشئت محاكم استئنافية أخرى .

حضرة بدوى بك — ولكن ذلك شرط التعيين فن لا يقبله لا يعين على  
أن نقاليدنا المالية تقتضى عدم الاستعناء عن مبدأ جواز النقل لأن القطر  
المصرى يمتاز بعضه عن بعض بحسب وضعه الجغرافى وسهولات المعيشة فلا  
يمكن أن يتصور أن الذى يعين فى قنا أو أسيوط يستمر فيها على الدوام بغير  
نقل لأن مصلحة العمل تقتضى أن يتبادل القضاة المراكز حتى لا يقع على  
بعضهم واجب القيام بأعباء القضاء على الدوام فى جهة غير مرغوب فيها .  
معالي رفعت باشا — مبدأ عدم النقل متبع فى فرنسا لأن محاكمها مقسمة  
الى ست درجات فالقاضى يعين أولا فى الدرجة الأخيرة ثم يرتقى منها الى  
غيرها حتى يصل الى محكمة باريس التى هى من الدرجة الأولى وليس لهذا  
النظام شبه فى مصر .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — مبدأ عدم العزل منطبق الآن على فريق

معين من القضاة وهم مستشارو الاستئناف فيصح أن نبحت في جواز التوسع في تطبيق هذا المبدأ والذي أراه أن يضم لمستشارى الاستئناف رؤساء المحاكم الابتدائية وكلاؤهم .

حضرة الملباوى بك - لا أرى التوسع في تطبيق هذا المبدأ .  
معالي رفعت باشا - أرى تطبيق مبدأ عدم العزل على مستشارى الاستئناف مع النص على جواز تطبيقه على غيرهم بقوانين خاصة .  
حضرة زكريا نامق بك - مبدأ عدم العزل مقرر في جميع الدساتير ولا يصح أن يكون دستورنا خلوا منه فقلنا أن نقرر المبدأ ونترك للمستقبل امكان تطبيقه على من يرى جواز تطبيقه عليهم .

حضرة على ماهر بك - لا قضاء بغير هذا المبدأ فيجب أن ينص عليه في الدستور وأن يعمم تطبيقه ويجب على الحكومة أن تتخير قضائها الذين يليق أن يتمتعوا بهذا المبدأ ولها أن تضع قيود الاختيار القضاة كما تشاء ولكن لا يصح أن تعين قاضيا وتحرمه من مبدأ عدم العزل .  
حضرة على المنزلاوى بك - هذا المبدأ ليس مدونا في جميع الدساتير الأوروبية فيحسن ترك هذه المسألة للبرلمان يقرر فيها ما يشاء .  
حضرة بدوى بك - أوافق حضرة المنزلاوى بك على رأيه .

حضرة على ماهر بك - هذا نص أسامى يجب أن يقرر في الدستور .  
حضرة بدوى بك - لنا في هذا الموضوع تقاليد وليس هذا الوقت بحث هذه التقاليد وتعديلها ويمكننا مع ما في قوانيننا الحالية من النقص والعيوب أن نقول أن قضاءنا حائز على استقلاله . والحكومة التي لها الحق في النقل والعزل لم تستعمله الا بكل حذر واحتياط . نحن داخلون على عصر فيه مفاجآت كثيرة ولا ندرى ما يجتبه لنا المستقبل فيحسن أن نترك هذا الأمر للبرلمان يقرر فيه ما يراه .

معالي محيى باشا - إذن لا معنى لأن تقسم السلطة الى ثلاثة أقسام بل يجب أن نعلن أن السلطة القضائية تابعة للسلطة التنفيذية .

حضرة على ماهر بك - الدساتير التي نصت على السلطة القضائية جعلتها مستقلة :

حضرة بدوى بك — اذن أقترح أن لا ينص في الدستور على السلطة القضائية .

حضرة محمد على بك — أقترح أن ينص في الدستور على السلطة القضائية ويقرر مبدأ عدم العزل على أن يترك تنظيم القوانين للقوانين العادية .

حضرة الملباوى بك — تقرير المبدأ في الدستور يقتضى تعميم تطبيقه ولا يصح أن يذكر في دستورنا ما يشعر بأن بعض قضائنا غير قابلين للعزل والبعض الآخر قابلين للعزل .

حضرة بدوى بك — جرت بعض الدساتير على عدم النص على السلطة القضائية فيحسن بنا اتباع هذا الرأي تقاديا من الدخول في تفاصيل لا يحسن الاغضاء عنها ولسنا على استعداد للخوض فيها .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أرى وجوب النص على السلطة القضائية في الدستور وتقرير مبدأ عدم العزل مع جعله مطابقا لمقتضيات أحوالنا بأن نقرر أن مستشارى الاستئناف غير قابلين للعزل والنقل من الآن ويصح أن يعطى هذا الحق لغيرهم بمقتضى قانون .

حضرة بدوى بك — اغضال هذا النص أولى من النص على قاعدة عدم قابلية العزل وتقرير الحق لبعض القضاة وانكاره على آخرين فانه فضلا عن أن هذا حكم مؤقت لا محل له في الدستور فانه يشعر بسوء الظن وعدم الثقة والسكوت عن ذلك أحكم .

حضرة زكريا نامق بك — هذا أساس لا بد من النص عليه لأن استقلال القضاء هو استقلال البلد وإذا كان في القضاء الحالى عيوب فلاجبا تقرير مبدأ عدم العزل والنص على ذلك محله الدستور ، وأقترح أن يكون النص هكذا والأصل أن القضاء غير قابلين للعزل ، وبعد ذلك يمكن تنظيم هذا المبدأ بحسب مقتضيات الأحوال .

معالي رفعت باشا — عثرت الآن في مؤلف اسمان على رأيه في هذا الموضوع وهو اذا تناول الدستور ذكر السلطة القضائية فينص على الجهة التى تتولى تعيين القضاة وعلى مبدأ عدم قابليتهم للعزل .

معالي الرئيس — أرى أنه ليس من اللائق أن لا يقرر دستورنا مبدأ

عدم العزل ولا أقول أن نظامنا القضائي لا عيب فيه ولكنه خير نظام وجد في مصر الى الآن وأرى أن تؤخذ الآراء في هل ينص في الدستور على السلطة القضائية وحقوقها أم لا ؟  
تقرر بالأغلبية وجوب النص في الدستور على الكليات المتعلقة بالسلطة القضائية .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أول هذه الكليات النص الذي سبق أن عرضته على حضراتكم وهو « المحاكم مستقلة لا سلطة على رجالها في قضائهم لغير القانون وليس لاية سلطة في الحكومة التدخل في شؤونهم » .  
معالي الرئيس — يؤخذ الرأي على هذا النص .  
( موافقة عامة )

معالي الرئيس — لتتكمّل الآن في المبدأ الخاص بعدم العزل .  
حضرة عبد العزيز فهمي بك — يحسن البحث الآن فيما إذا كان يصح التوسع في تطبيق مبدأ عدم العزل ( الذي هو من حق مستشاري الاستئناف الآن ) حتى يتناول رؤساء ووكلاء المحاكم الاهلية وأعضاء المحكمة الشرعية العليا اذا وافقت الهيئة على ذلك .

أما باقى القضاة فلا أرى تعميم مبدأ عدم العزل بالنسبة لهم الآن . ولا مانع من تقرير هذا الحق لهم في المستقبل بقانون .

معالي عبد الفتاح محي باشا — القضاء في مجموعه أرقى من الامة في مجموعها وقد قررنا مبدأ سيادة الامة فيجب الاعتراف أيضا بمبدأ استقلال القضاء بان تقرر عدم قابلية جميع القضاة للعزل .

حضرة الملباوى بك — القضاء أرقى حقيقة ولكن مهمة القضاة دقيقة وتستدعي مزيد الاحتياط .

حضرة بدوى بك — اذا كان لا بد من النص على مبدأ عدم العزل فالأولى أن يذكر النص مطلقا بلا استثناء أو تحديد . وأن يشير النص الى أن تحديد من لهم الحق في عدم العزل يكون بقانون .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أقترح أن يكون النص هكذا :

« عدم قابلية القضاة للعزل أو النقل تكون بالحدود وعلى الكيفية التي يقررها القانون »

والفرض من هذا النص أن يبقى الحال على ما هو عليه الآن الى أن يصدر البرلمان قانونا يطبق به هذا النص بحسب ما يراه . ومن الجائز أن يعمم الحكم بالنسبة لجميع القضاة أو أن يضيف الى الطبقة التي تتمتع بهذا الحق الآن طبقات أخرى معينة .

معالي يجي باشا — لا أوافق على هذا النص لأنه لا يقيد الحكومة بشئ .

حضرة محمد علي بك — لا أوافق على هذا النص .

حضرة بدوي بك — أما أنا فأوافق عليه .

حضرة الياس عوض بك — اذا سمحت لي الهية أقترح أن يكون الاصل

عدم قابلية القضاة للعزل على أن لا يسرى هذا الحكم على قضاة المحاكم الابتدائية الا بعد ثلاث سنين من صدور الدستور .

حضرة بدوي بك — هذا النص يبعث على سوء الظن بقضاة المحاكم الابتدائية ويشعر بأن الحكومة تريد تصفيتهم في هذه المدة فلا تبقى منهم إلا من ترصاه وهذا مدعاة للأقاويل فيجب تجنبه .

حضرة زكريا نامق بك — أوافق على ما اقترحه الياس عوض بك .

حضرة محمد علي بك — أقترح نصا ثالثا وهو : الاصل عدم قابلية القضاة

للعزل والنقل وتحقق هذه القاعدة بالحدود وعلى الكيفية التي يقررها القانون ،

أي أن القاعدة الأساسية هي عدم العزل وهي من حق مستشاري الاستئناف

الآن ولكنها تعمم بقانون يصدر في المستقبل .

حضرة الملباوي بك — هذا النص يمنع نقل أو عزل أي قاض في الفترة

الواقعة بين صدور الدستور ووضع القانون .

حضرة بدوي بك — فكرة التعميم في صدر النص الذي اقترحه حضرة

محمد علي بك تمنع من عزل أو نقل القضاة قبل أن يصدر القانون الذي يبين

الحدود والكيفية .

معالي الرئيس — لتأخذ الرأي على كل من هذه النصوص الثلاثة مبتدئين

بالنص الذي عرض أولا وهو ما اقترحه حضرة عبد العزيز فهمي بك .

أخذ الرأي فقرر بالأغلبية الموافقة على النص الذي اقترحه حضرة عبد العزيز فهمى بك .

حضرة على ماهر بك — أقرح أن محكمة الاستئناف تنتخب مستشارها من طبقات معينة .

حضرة بدوى بك — محكمة الاستئناف هيئة محترمة ولكن ليس من عملها البحث فى أخلاق الناس وكفاءاتهم وتحقيق سمعتهم ، وليس رجالها أقدر من غيرهم على تقدير الكفاءات والأخلاق . قد يجوز أن يقترح على الهيئة أن ترشح محكمة الاستئناف أشخاصا تختار الحفانية أحدهم ولكن لا يمكن الانتقال طرفة الى إعطائها حق انتخاب قضاتها فان ذلك يترتب عليه اضطراب فى العمل ولا يرجى منه تحسين فى الاختيار .

حضرة على ماهر بك — لا غرابة فى ذلك فالدستور البلجيكى وهو من الدساتير القديمة فيه مثل هذا النص ، ومع ذلك أعدل اقتراحى بأن ترشح محكمة الاستئناف ثلاثة يختار واحد منهم .

حضرة محمد على بك — فى الدستور البلجيكى ما يفيد تعيين القضاة بطريق الترشيح بواسطة هيئات معينة ، فهل ترون حضراتكم اتباع هذه الطريقة فى اختيار القضاة عموما ؟

قرر بالأغلبية عدم الموافقة على ذلك .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لا عمل للنص على هذه الأمور التفصيلية فى الدستور بل يجب الاكتفاء بوضع القواعد الأساسية

حضرة محمد على بك — الفرض من جعل تعيين القضاة بالانتخاب أن لا يعين فى هيئة ما قاض غير مرغوب فيه من زملائه .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — ولكن من الذى يصدر أمر التعيين ؟  
حضرة محمد على بك — الملك طبعاً .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — اذن أقرح النص الآتى وأراه كافياً وهو « تعيين القضاة كافة يكون بأمر عال بالكيفية والشروط الى يقررها القانون » .

( موافقة بالأغلبية )

حضرة عبد العزيز فهمي بك - أظن أن لا حاجة لنا بمحاكم إدارية .  
( موافقة عامة ) .

ولكن يلزمنا محاكم عسكرية فأقترح النص الآتي :  
« يصدر قانون خاص بترتيب المحاكم العسكرية ويان اختصاصها  
والشروط الواجب توفرها فيمن يقومون بالقضاء فيها » .  
( موافقة عامة ) .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - وأقترح أيضا أن « لا يجوز أحداث  
شيء في أمر الترتيب والاختصاص الا بقانون يصدر بهذا الغرض » .  
حضرة محمد علي بك - هل يدحل في هذا المنع انشاء محكمة جديدة من  
أى درجة كانت ؟

حضرة عبد العزيز فهمي بك - نعم .  
( موافقة عامة على النص ) .

اللجنة العام لوضع الدستور : صفحة ٧٠ وما بعدها  
تلى القرار ١٠٦ وهذا نصه :

ينص في الدستور على الكليات المتعلقة بالسلطة القضائية .  
حضرة توفيق دوس بك - لا أرى أى فائدة لهذه القاعدة وأقترح حذفها  
تقرر بالإجماع حذف هذا القرار .  
تلى القرار ١٠٧ وهذا نصه :

المحاكم مستقلة لا سلطان على رجالها في قضائهم لنير القانون وليس لأية  
سلطة في الحكومة التدخل في شئونهم .  
تقرر الموافقة عليه مع تغيير عبارة ( في شئونهم ) الوارد في آخر القرار  
بعبارة ( في شئون هذا القضاء ) .

تلى القرار ١٠٨ وهذا نصه :  
عدم قابلية القضاء للزل أو النقل تكون بالحدود وعلى الكيفية التي  
التي يقررها القانون .

تقرر تهيئة الموافقة عليه بالإجماع .  
تلى القرار ١٠٩ وهذا نصه :

تعيين القضاة كافة يكون بأمر عالى بالكيفية والشروط التى يقرها القانون .

قررت الهيئة الموافقة عليه بالإجماع .

تلى القرار ١١٠ وهذا نصه :

لا يجوز أحداث شئ فى أمر الترتيب والاختصاص الا بقانون يصدر لهذا الغرض .

قررت الهيئة الموافقة عليه بالإجماع .

تلى القرار ١١١ وهذا نصه :

يصدر قانون خاص يترتب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فىمن يقومون بالقضاء فيها .

قررت الهيئة الموافقة عليه بالإجماع .

وفى صفحة ١٣٩ من مجموعة المحاضر :

تليت المادة الأولى من الفصل الثالث الخاص بالسلطة القضائية وهذا نصها  
المحاكم مستقلة لا سلطان على رجالها فى قضائهم لتغير القانون وليس لأية سلطة فى الحكومة التداخل فى القضايا

حضرة عبد اللطيف المكبانى بك — هل المقصود بكلمة ( المحاكم ) فى هذه المادة كل المحاكم على اختلاف أنواعها قضائية أو إدارية .

حضرة توفيق دوس بك — نعم كل المحاكم القضائية على اختلاف أنواعها واللجان الإدارية التى تصدر أحكاما .

موافقة عامة على ذلك وعلى المادة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أصل هذا النص فى الدساتير الأوربية ( لا يجوز أحداث شئ فى أمر الترتيب أو الاختصاص القضائى الا بقانون ) .

حضرة محمد على بك — النص الحالى كاف لأداء هذا الغرض .

موافقة عامة على المادة كما هى .

تليت المادتان الثالثة والرابعة فواقت الهيئة عليهما وهذا نصهما :



مادة ٣ - تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التي يقررها القانون.  
مادة ٤ - عدم جواز عزل القضاة أو قلمهم تعيين حدوده وكيفيته  
بالقانون .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :  
جلسات المحاكم علنية الا اذا اقتضت المحافظة على الآداب أو النظام العام  
جعلها سرية .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - هذا الحكم من مفصلات النظام  
القضائى فيصعح الاكتفاء بذكره فى لائحة المحاكم .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - هذا حكم دستورى عام .  
موافقة عامة على بقاء المادة على أصلها .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :  
كل متهم بجنائية يجب أن يكون له من يدافع عنه  
(موافقة عامة)

تليت المادة السابعة وهذا نصها :  
يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية ويان اختصاصها  
والشروط الواجب توفرها فيمن يتولون القضاء فيها ..  
( موافقة عامة ) .

## الفصل الخامس

### مجالس المديريات والمجالس البلدية

مادة ١٣٢ - تعتبر المديريات والمدره والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها اختصاصا معنوية

وفقا للقانون العام بالشروط التي يقرها القانون .

وتتملكها مجالس المديريات والمجالس البلدية المختلفة .

ويعين القانون حدود اختصاصها .

مادة ١٣٣ - ترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية على امتدود أنواعها واختصاصاتها

وعوقرها بمجريات الحكومة بينها القوانين . ويراعى في هذه القوانين المبادئ

الآتية :

( أولا ) اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب الا في الحالات الاستثنائية

التي يبيح فيها القانون تعيين بعضهم أعضاء غير منتخبين .

( ثانيا ) اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية أو المديرية أو الجهة

وهذا مع عدم الاغتراف بما يجب من اهتمام أعمالها في الأحوال المبينة في

القوانين وعلى الوجه المقرر بها .

( ثالثا ) نشر مميزات أعمالها وصلاياتها .

( رابعا ) عناية المجالس في الحدود المقررة بالقانون .

( خامسا ) مراعاة السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود

اختصاصها أو اضرارها بالصالح العامة وإبطال ما يقع من ذلك .

---

(الواد ١٣٢ و ١٣٣) أنشئت ونظمت مجالس المديريات لأول مرة بالقانون النظامى الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣ .  
وأول من فكر فى تشكيل هذه المجالس هو اللورد دوغرين لتكون مدرسة يعلم فيها الشعب الاهتمام بالشؤون العامة وأساليب  
الحياة النابتة . =

## الاعمال التحضيرية :

## التقاليد البرلمانية :

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ١٠٢ من مجموعة المحاضر

تلى المبدأ التاسع عشر وهذا نصه :

في المديريات والمحافظات تشتمل مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها إلى جانب السلطات الادارية الممثلة للحكومة وهذه المجالس هي أشخاص معنوية قائمة بذاتها ومهمتها النظر في مصالح المديريات والمدن والقرى الممثلة هي لها والعمل على ما يرقى شئونها .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — جعلنا في هذا النص المجالس هي الاشخاص المعنوية ولكن الحقيقة أن الجهات التي بها هذه المجالس هي الاشخاص المعنوية كالقرية أو المدينة أو المديرية والمجالس نائبة عنها وأقترح تعديل النص هكذا

---

== وبناء على اقتراحه صدر القانون سابق الذكر مقررًا إنشاء مجلس مديرية في عاصمة كل مديرية من مديريات القطر تحت رئاسة المدير وكان يتراوح عدد أعضاء هذه المجالس بين ثلاثة وخمانية بحسب أهمية المديريات وعدد سكانها — وكانت اختصاصات هذه المجالس محدودة ورأيها في كل الأمور استشاري بحت .

وفي ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ : صدر القانون رقم ٢٢ من أجل هذه المجالس الشخصية المعنوية مدلا بعض أحكام قانون سنة ١٨٨٣ فأكثر من الأعضاء ووسع من الاختصاص وجعله قطعي في بعض الأمور فصار من حق هذه المجالس فرض رسوم مؤقتة في المديرية لصرنفها في منافع عمومية وخصوصا التعليم وصار قرارها في فرض الرسوم وتخصيصها قطعيًا مادام لا يتجاوز ٥ ٪ من مجموع الضرائب في المديرية .

وفي أول يولي سنة ١٩١٣ صدر القانون رقم ٢٩ مدلا طريقة تشكيل مجالس المديريات وفروض الضوية . وكان الحرب العظمى أثرها في هذه المجالس فلم تجر انتخابات لها حتى بعد صدور الدستور انتظارًا لوضع قانون انتخاب جديد يتفق مع روح الحياة النيابية الجديدة — وكان من نتيجة عدم إجراء انتخابات لهذه المجالس طوال هذه المدة أن هُضم عدد أعضائها كلها شيئًا فوصل الحال ببعضها أن أصبح المجلس يتخذ المجلس من عضوين اثنين — أي عضو واحد غير الرئيس .

وفي سنة ١٩٣١ صدر القانون رقم ١٣ يوضع نظام لانتخاب أعضاء مجالس المديريات . وفي ١١ يونيو سنة ١٩٣٤ صدر القانون رقم ٢٤ يوضع نظام لمجالس المديريات — وقد ألغى هذا القانون نظام هذه المجالس التي كان مقررًا بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ .

وفي ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦ صدر القانون رقم ٦٨ لتنظيم طريقة انتخاب أعضاء مجالس المديريات فحل هذا القانون محل قانون سنة ١٩٣١ ونص هذا القانون في مادته الأولى على أن « ينتخب عضوان لمجلس النواب وتكون مدة الضوية ٥ سنوات » — هنا خلاف الأعضاء بحكم وظائفهم — كما نص على أن انتخاب أعضاء مجالس المديريات يقوم به الناخبون الذين لهم حق انتخاب أعضاء مجلس النواب طبقًا لقانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ .

وقد فصل القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ اختصاصات مجالس المديريات في الباب الثاني فبصل لهذه المجالس اختصاصات صحية وتعليمية وزراعية ومالية . . . الخ .

في المديریات والمحافظات تشغل مجالس المديریات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها الى جانب السلطات الادارية الممثلة للحكومة ومهمة هذه النظر في مصالح المديریات والمدن والقرى الممثلة هي لها والمعتبر كل منها شخصا معنويا قائما بذاته والعمل على ما يرقى شؤونها .  
مواقة بالاجماع على المبدأ مع التعديل الذى وضعه حضرة عبد العزيز فهمى بك .

ثم تلى المبدأ العشرون وهذا نصه :

« ترتيب هذه المجالس واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة المختلفة ويجب أن تقوم هذه القوانين على المبادئ الآتية :

أولاً — أن يكون أعضاء هذه المجالس متخيين وذلك فيما عدا لاستثناءات الضرورية التى يقررها القانون بخصوص أعضاء غير متخيين .

ثانياً — أن تختص هذه المجالس بكل ما يهم أهل جبتها وخصوصاً في مسائل التعليم العام والأمن العام والرى والزراعة والتجارة والصناعة وطرق المواصلات والصحة العمومية واقشاء البنوك الزراعية وغيرها من النظم المالية والاقتصادية .

وكل هذا مع عدم الاخلال بما يلزم من اعتماد أعمالها في الاحوال الميئنة بالقوانين وبالكيفية المقررة لها .

ثالثاً — مواقة هذه المجالس على كل ضريبة أو تكليف من أى نوع كان خاص بمصالح أهل جبتها .

رابعاً — اعلان ميزانياتها وحساباتها .

خامساً — علانية جلساتها في الحدود المقررة بالقانون .

سادساً — تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها واضرار بالمصلحة العامة .

سعادة حافظ حسن باشا — لى ملاحظة على الفقرة الثالثة المتعلقة بالضرائب وهي أن ضرائب الاطيان تسرى على الوطنيين والأجانب ، أما ضرائب العقارات فلا تسرى على الأجانب إلا بمواقة دولهم والنص يشمل الضرائب بكافة أنواعها فهل تريد اللجنة أن ينص في الدستور على نفاذ

قوانين الضرائب في المدن على الأجانب .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — المقصود هنا أنه لا تفرض ضريبة على جهة الإموافقة مجلسها وليس الغرض الخروج عن الأنظمة والقوانين المتبعة. تقرر التصديق على المبدأ بأغلبية الآراء .

وفي صفحة ١٤٠ من مجموعة المحاضر

تليت المادة الأولى من الفصل الرابع الخاص بمجالس المديريات والمجالس

البلدية وهذا نصها :

تقوم مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها الى جانب السلطات العامة . وتنظر هذه المجالس في الشؤون الخاصة بالمديريات والمدن والقرى المعتبر كل منها شخصا معنويا يمثل مجلسه .

تقرر بالإجماع الموافقة عليها مع اضافة عبارة ( قائما بذاته ) بعد عبارة ( شخصا معنويا ) .

ثم تليت المادة الثانية وهذا نصها :

ترتيب هذه المجالس واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة المختلفة تبين بالقوانين . ويراعى في هذه القوانين المبادئ الآتية :

أولا — اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب مع جواز تعيين أعضاء غير متخين .

ثانيا — اختصاص هذه المجالس بالنظر في كل ما يهم أهل جبتها وخصوصا في مسائل التعليم والأمن والرى والزراعة والتجارة والصناعة وطرق المواصلات والصحة العمومية وانشاء البنوك الزراعية وغيرها من النظم المالية والاقتصادية وكل هذا مع عدم الاخلال بما يجب من اعتماد أهمالها في الأحوال المينة بالقوانين وعلى الوجه المقرر بها .

ثالثا — موافقة هذه المجالس على كل ضريبة أو تكليف يقرر على أهل جبتها خاصة .

رابعا — نشر ميزانياتها وحساباتها

خامسا — علنية جلساتها في الحدود المقررة بالقانون .

سادسا — تداخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس

حدود اختصاصاتها وإضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك  
حضرة على المنزلاوى بك — من هم الأعضاء المعينون أى غير المنتخبين  
الذين أشير إليهم في العبارة — أولا — من هذه المادة ،  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — القاعدة العامة أن يكون أعضاء هذه  
المجالس منتخبين ولكن النص أجاز للبرلمان أن يضع قوانين ينص فيها على  
أعضاء معينين .

حضرة توفيق دوس بك — وطبعاً هذا لا يكون إلا في حدود القانون  
الذى يضعه البرلمان .

سعادة حافظ حسن باشا — المعروف أن مجالس المديرية هي التي  
تفرض الضرائب على المديرية ولا يفرض عليها ضرائب من قبل الحكومة  
لذلك أرى أن يقال في العبارة ثالثاً ( إقرار الضرائب )

حضرة عبد العزيز فهمى بك — تقرير الضرائب عامة لا يكون إلا  
بقانون — فإذا أرادت الحكومة أن تنظر في مصالح جهة من الجهات بحق  
إشرافها العام ورأت لزوم فرض ضريبة على تلك الجهات فلا يمكنها اقتراح  
ذلك لاستصدار القانون اللازم إلا بعد موافقة المجلس التابع له الجهة .

حضرة على المنزلاوى بك — تنال مجالس المديرية في السنوات  
الآخيرة في تقرير الضرائب حتى بلغت أخيراً ضرائب مجلس مديرية المنوفية  
١٠ في المائة من الضرائب المقاربة لذلك أقترح تحديد سلطة المجالس في ذلك  
فلا يكون لها رأى قطعى فيما يزيد عن ٥ في المائة من أموال الأديان .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أحكام الدستور تقضى بأن لا تفرض  
ضريبة إلا بقانون وحق اقتراح الضرائب خاصة أو عامة للحكومة دون غيرها  
والحكومة لا تقترح إلا بعد موافقة مجلس الجهة . فأرى أن هذه الضمانات  
كافية ولا حاجة للنص على شيء بعدها .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — مجالس المديرية بحكم قانونها الحال  
ليس لها رأى قطعى في تقرير ما يزيد عن ٥ في المائة من الضرائب لأجل  
هذا لا أرى حاجة للنص على شيء في الدستور بشأن ذلك .

ويجب أن لا ننسى أن مجالس المديرية تقوم بمشروعات كثيرة لا يمكنها

أن تقوم بها الا بالمال وهي لا تقرر ضرائب ولا تقة حيا الا طبقا للحاجة .  
تقرر تأجيل أمام البحث في ذلك لجلسة تعقد غدا الساعة ٩ صباحا .

#### وفي الجلسة التالية أعيدت المناقشة.

حضرة عبد العزيز فهمي بك — ملاحظة سعادة حافظ حسن باشا التي أبدأها في جلسة الامس في محلها لأن مجالس المديريات لها يحكم القانون الحالي سلطة قطعية في فرض ضرائب لا تزيد عن خمسة في المائة من الاموال الاميرية فلا يصح اذن أن نحرّم المجالس من هذا الحق ولذا أوافق على تعديل الفقرة الثالثة من المادة الثانية من باب ( مجالس المديريات والمجالس البلدية بما يأتي : ) اختصاص هذه المجالس بتقرير ضرائب أو تكاليف على أهل جهتها خاصة في حدود القانون وموافقتها على كل ضريبة أو تكليف يفرض عليهم خاصة ( حضرة علي المنزلاوي بك — أطلب أن يحدد القدر الذي يجوز لمجالس المديريات فرضه من الضرائب بنص دستوري حتى لا تسرف في فرض الضرائب على الأهالي .

حضرة محمد علي بك — هذا دخول في تفاصيل لا محل لها هنا فضلا عن أن التعديل يكون تعديلا لقانون مجالس المديريات والاولى أن يترك تعديل هذا القانون الى قانون آخر .

حضرة علي المنزلاوي بك -- كلا ليست هذه المسألة من التفاصيل الجزئية بل هي كلية يصح النص عليها في الدستور .

حضرة زكريا نامق بك — النص هنا عام ويشمل أحكام مجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية واقترح حضرة المنزلاوي بك خاص بمجالس المديريات فلا يمكن النص عليه هنا بل يجب أن يترك للقانون الخاص بمجالس المديريات .

حضرة علي ماهر بك — اقترح أن يكون تعديل النص على الوجه الآتي ( اختصاص هذه المجالس بتقرير ضرائب أو تكاليف على جهاتها خاصة أو باقتراح ذلك أو الموافقة عليه في حدود القانون ) بغير ذكر كلمة ( أهالي ) حتى يشمل النص الاجانب والوطنيين معا وهذا مطابق لما حكمت به المحاكم

المختلطة من قبل من أن ضرائب مجالس المديريات مفروضة على الأجانب  
أسوة بالوطنيين .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أوافق على هذا الاقتراح .  
فتقرر بالأغلبية تعديل الفقرة الثالثة من المادة الثانية على الصورة التى  
اقترحها حضرة على ماهر بك .  
ثم وافقت الهيئة على باقى أحكام المادة الثانية من هذا الباب .

---



## الباب الرابع

### في المالية

مادة ١٣٤ - لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون . ولا يجوز تكليف

الأهالي بتأدية شيء منه الأضوال أو الرسوم إلا في حدود القانون .

مادة ١٣٥ - لا يجوز إعفاء أحد منه أداء الضرائب في غير الأضوال المبينة في القانون .

مادة ١٣٦ - لا يجوز تقرير معاش على خزنة الحكومة أو تعويمه أو إهاته أو مصادرة

إلا في حدود القانون .

مادة ١٣٧ - لا يجوز عقد فرصة عمومي ولا تعهد قد يترتب عليه إلحاق مبالغ منه

الخزنة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان .

وكل التزام موضوع استعمول مورد منه موارد الثروة الطبيعية في

البلاد أو مصلحة منه مصالح الجمهور العامة وكل انتظار لا يجوز منحه إلا بقانونه

والى زعمه محدود .

يشترط اعتماد البرلمان مقدما في إنشاء أو إبطال النطوط الحديدية والطرق

العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الري التي تنهم أكثر منه مبريرة .

وكذلك في كل تصرف مجاني في أموال الدولة .

التقاليد البرلمانية :

الأعمال التحضيرية :

مجلس النواب جلسة

٢٥ يونيو سنة ١٩٢٤ :

وافق المجلس على

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٢٠ من مجموعة المحاضر

دولة الرئيس - في الجلسة الماضية أرجانا البحث في حق الاقتراح في

ضرورة تأليف لجنة لتتظر مسائل الضرائب واليوم أقترح أن ينص على أنه لا يجوز للمجلسين انشاء  
في نظام الضرائب والرسوم ضريبة أو زيادة ضريبة أو تخفيض ضريبة أو حذف ضريبة الا بمصادقة  
الحالية لمرة ما اذا كان الحكومة .

للواد من ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ من دستور بلجيكا  
ولادة ٨ مرة ثانية من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ١٦ يوليوسنة ١٨٧٥  
ولادة ٣٠ من دستور ايطاليا  
ولادة ٨٣ ، ٨٤ من دستور استونيا  
ولادة ٤٦ من دستور الهانغري  
ولادة ١١١ من دستور تشيكوسلوفاكيا  
الواد من ١٣٤ إلى ١٣٧ يقابلها

فيها عند الأحوال للتصوم عليها صراحة في القانون لا يجوز تكليف الأهالي بدفع شيء من الأموال الا بصفة ضريبة للعائدة الحكومة  
أو لمجلس الأقاليم . ولا يجوز انشاء أو تعديل أو إلغاء ضريبة الا بقانون .  
هذه قاعدة أساسية من قواعد الدستور . وقد رأت معظم الدساتير أن يكون الشأن في الضرائب كالشأن في اللبازية من حيث  
ضرورة مرورها والتصويت عليها بمجلس النواب أولا . وذلك راجع الى تاريخ أوروبا السياسي . فقد كان تحكم الملوك في جباية الضرائب  
وابتزاز الأموال من الرعايا على غير قاعدة أساس الاضطراب والثورات التي قامت بها الشعوب خصوصا وقد كانت طبقة الأشراف  
محتازة من حيث الضرائب وكان الأثريون من أهلها مهيمنين من كل ضريبة .

لكن هذا التطور التاريخي لا ينطبق على حالة مصر . لذلك رأت لجنة الدستور محافظة على قاعدة التناوب بين المجلسين أن يكون  
الشأن في القوانين التي تقرر الضرائب كالشأن في غيرها من القوانين من حيث جواز اقتراحها بمعرفة أي المجلسين أو طرحها بمعرفة  
الحكومة على أيها اللاتراع عليها والسير بها في الطريق الذي تدير فيه القوانين العادية .

وقد اقترح بعض أعضاء لجنة الدستور أثناء مناقشة هذه المسألة أن يحفظ للحكومة وحدها بحق اقتراح انشاء الضرائب أو زيادتها  
أو أن لا ينفذ قرار البرلمان في هذا الشأن الا بموافقة الحكومة . ولكن الهيئة لم تر علائها التعديدي في سلطة البرلمان الذي يمثل  
دائمي الضرائب على اختلاف درجاتهم . مستجرة أن البلاد في حاجة الى أعمال الإصلاح والتجديد وان منع البرلمان من اقتراح الضرائب  
أو إيقاف تنفيذها يفره منها يؤدي الى تعطيل الأعمال التي يرى المجلس ضرورتها بحجة عدم وجود المال الذي يلزم لها .  
وقد نصت المادة ٢٨ من الدستور على أن اقتراح القوانين الخاصة بانشاء ضرائب أو زيادتها من حق الملك ومجلس النواب . ولكن  
ليس معنى هذا أنه يجب أن تبدأ الحكومة بمجلس النواب عند اقتراحها انشاء ضريبة أو زيادتها أو تعديلها بل لها دائما أن تبدأ بمجلس  
النواب ان أرادت .

وقد رأت اللجنة ألا تناقش القوانين المتعلقة بالضرائب في سياق بحث اللبازية وتهربها لأن اللبازية موقوفة بمبدأ خاص ومناقشة  
القوانين المتعلقة بالضرائب بصدد بحثها يترتب عليه أحد أمرين ، تعطيل اللبازية أو عدم توفيق القانون حق من البحث .  
وكلا لا يبت في أمر ضريبة الا بقانون فكذلك لا يجوز عند أي سلفة عمومية ولا أي تعهد مستوجب لصرف مبالغ من الخزينة غير  
واردة باللبازية الا بموافقة البرلمان .

وحكمة هذا أن القرض التزام خطير كبير الاثر على الدولة والسلسلة أيضا ارتباط بمبدأ الضرائب فان كل سلفة عمومية تقتضي في الغالب  
فرض ضرائب لسدادها .

واذا صحت أن يكون لهذا المبدأ المقرر في كل الدساتير أهميته فاعلمته في مصر أكثر منها في الأمم الأخرى . فان تاريخ مصر في هذا  
الباب وما جتته الاستعانة عليها من تدخل الدول الأجنبية في شؤونها يجعل من الواجب الشااية بالنس على هذه المسألة في قواعد  
الدستور الأساسية . وان ما لا يزال الى اليوم قائما من القوانين الخاصة بترتيب ديون مصر ورقابة صندوق الدين عليها وعلى طرق  
دفع فوائدها واستهلاكها ليس من شأنه أن يجعل خلافتهاون في هذا الباب .

الأساس الذي ترتكز عليه  
هذه الضرائب مقبولا  
وطريقة توزيعها عادلة وما  
إذا كان هناك وسائل لزيادتها

مجلس الشيوخ جلسة

١٧ فبراير سنة ١٩٣٧ :

شرح أحد الأعضاء  
المقصود من المادة ١٣٧  
قَالَ : الواجب أن تتقدم  
وزارة الأشغال بمشروعاتها  
مستقلة موحدة كاملة  
مصرقاتها حتى يتمكن  
البرلمان من اقرار التكاليف  
جملة واحدة ويبين ما إذا  
كانت ميزانية الدولة يمكن

حاضرة على النزلاوى بك — أرى أن يحفظ للحكومة وحدها حق  
اقتراح انشاء الضرائب أو زيادتها أما النقص أو الحذف فيكون للجلسين حق  
اقتراحه .

دولة الرئيس — إذن يكون النص هكذا : « لا يجوز للبرلمان انشاء ضريبة  
أو زيادتها إلا بناء على اقتراح الحكومة وحدها .  
( موافقة من بعض الأعضاء ) .

حاضرة عبد العزيز فهمى بك — أرى أن تبقى هذه المسألة خاضعة للقواعد  
العامة للتشريع فلا يوضع لها نص خاص وللحكومة إذا لم توافق على الضريبة  
أن تعمل مجلس النواب .

حاضرة توفيق دوس بك — للنص هنا فائدة خاصة إذ به تستطيع  
الحكومة اسقاط الضريبة الجديدة بمجرد امتناعها عن الموافقة عليها وبغير أن  
تلجأ إلى حل المجلس .

حاضرة عبد العزيز فهمى — لا أرى على كل حال مانعا من النص بالحكومة  
هى التى تقترح انشاء الضرائب عادة وقبلها يطلب المجلس ذلك ولكن هل

== كذلك قرر الدستور أن كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو عمل تجارى أو صناعى له  
صفة المصلحة العامة وكذلك كل احتكار لا يجوز منه إلا بعد اعتماد البرلمان .

وبالرجوع إلى محاضر اللجنة الاستثنائية التشريعية نجد ما قد علفت على المادة ١٣٤ بما يأتي « . . . أما بخصوص الأموال أو  
الرسوم فإن القانون يحدد مدى التعميل — ولكن يجوز للسلطة التنفيذية في حيز هذا الذى أن نحدد ما يحصل كما أن لها أن تبين  
طريقة التحصيل بواسطة الأوامر أو الأوامر الادارية » .

وقد علفت على المادة ١٣٧ بقولها « ان الفقرة الاولى من هذه المادة قد ترتبط في الصل مع المادة ١٤٣ التى تقرر أن كل معروف  
غير وارد بالميزانية أو زائد على التعديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان .

وأن مفهوم المادة ١٣٧ هو أنها تقرر منع التعديلات التى يترتب عليها التزام مالى من غير الموافقة السابقة للبرلمان . فإذا رغبت  
الحكومة — بعد الموافقة على الميزانية — في انشاء عقد ينتج عن تنفيذه استحقاق دين استعمال عليها ذلك دون موافقة البرلمان .  
لأن هذا العقد ينطوى على معنى الاستئذان ويجب عاقبة على مبدأ الرقابة البرلمانية أن تتبع موافقة البرلمان هنا التصرف .

وعند المناقشة في الفقرة الاولى من المادة ١٣٧ تعرضت اللجنة لمسألة المصروفات غير المتوقعة — أو غير المتوقعة — فقد وجدت  
أن تضطر الحكومة في سبيل المصلحة العامة أن تصرف مبلغا لم تتوقع صرفه يوم عرضت الميزانية على البرلمان — فقد يدعو انبهار تناظر  
مثلا ل صرف مبلغ من المال على وجه السرعة .

وإن مبدأ الرقابة السابقة للبرلمان على مصروفات الحكومة لا يمنع من لرصد مبلغ خاص لثل هذه المصروفات المفاجئة — وفي  
السنوات القليلة ستكون الميزانية المصرية أكثر قابلية لهذا التخصيص لما مكتسبه من مرونة وصرف يحول هذا دون احراج الحكومة  
إذا ما واجهتها ظروف استثنائية تقتضى مصروفا عاجلا » .

يستفاد من النص أن يكون للمجلسين حق اقتراح انقاص الضرائب وحذفها ؟  
دولة الرئيس — نعم .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — أنا أعارض في فكرة منع المجلسين من اقتراح أى شيء يتعلق بالضرائب سواء كان بالانشاء أو الزيادة أو بالنقص أو بالحذف لأن الأمة هي التي تحمل أعباء الضرائب فلماذا يمنع نوابها من زيادة هذه الضرائب اذا رأوا ضرورة لذلك . وليس من المنطق أن يمنع أعضاء البرلمان من اقتراح الضرائب أو زيادتها ثم يخول لهم حق اقتراح تخفيضها أو حذفها .

دولة الرئيس — كان لي اقتراح وسط وهو ألا يكون للبرلمان حق انشاء الضرائب أو زيادتها أو انقاصها أو حذفها الا بمصادقة الحكومة .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — أخشى أن يجر ذلك الى تعطيل كثير من المشروعات النافعة . أتنا في حاجة الى كثير من أعمال الإصلاح وسنضطر الى فرض ضرائب جديدة على التجار وغيرهم ممن يربحون أموالا طائلة ولا يدفعون عنها شيئا للحكومة . وقد تمتنع الحكومة تحت تأثير عوامل خارجية عن موافقة المجلس على ما يقترحه من الضرائب الجديدة فهل يصح أن نقف من أجل ذلك أعمال الإصلاح التي تطلبها البلاد ؟

دولة الرئيس — تؤخذ الأصوات .

تقرر بالأغلبية عدم الموافقة على الاقتراح السابق وهو أنه لا يجوز انشاء ضريبة أو زيادتها الا بناء على اقتراح الحكومة وحدها .

دولة الرئيس — أقترح النص على أنه لا يجوز انشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها الا بقانون .  
( موافقة عامة ) .

دولة الرئيس — أقترح النص على أنه لا يجوز عقد أى سلفة عمومية ولا أى تمسّد مستوجب لصرف مبالغ من الخزينة غير واردة بالميزانية الا بموافقة البرلمان .  
( موافقة عامة ) .

دولة الرئيس — أقترح أن ينص على أن كل التزام موضوعه استقلال

أن تحمل تلك المصروفات  
أم لا ؟ .

وفي جلسة ١٠ مارس  
سنة ١٩٣٧ :

تكلم أحد الأعضاء عن هذا الموضوع فقال واشترط الدستور صراحة في المادة ١٣٧ ان أمثال هذه التعهدات التي يترتب عليها اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة يجب أن تعرض على البرلمان مستقلة عن الميزانية — والحكمة في ذلك هي عدم ارتباط الحكومة والبرلمان بارتباطات يقرب عليها تهديد الحرية في المستقبل اذا أريد عمل اصلاحات مستقبلا .

مجلس النواب جلسة

١٩ مايو سنة ١٩٣٦ :

قدم أحد أعضاء مجلس النواب اقتراحا بتقرير مدسكة حديد حلوان الى بلدة الكريمات فرأى بعض الأعضاء أنه لا يجوز النظر في هذا الاقتراح لأن في تقريره تماخل في أعمال السلطة التنفيذية وفسروا نص المادة ١٣٧ بما يأتي :

مورد من موارد الثروة الطبيعية بالبلاد أو عمل تجارى أو صناعى له صفة المصلحة العامة وكذلك كل احتكار لا يجوز منحه الا بعد اعتداد البرلمان (مواقفة عامة) .

دولة الرئيس — أقترح أن ينص أيضا على أنه يشترط اعتداد البرلمان مقدما كلما اقتضى الحال انشاء أو ابطال خط حديدى أو ترعة أو مصرف مار بأكثر من مديرية أو أى أعمال عامة للرئى كالخزانات وغيرها وكذلك كلما اقتضى الحال تصرفا مجانيا في الاملاك الاميرية . (مواقفة عامة) .

الهيئة العامة لوضع الدستور : صفحة ٦٧ من مجموعة المحاضر .

تلى القرار الثالث والتسمون وهذا نصه :

« ولا يجوز انشاء ضريبة أو تعديل ضريبة أو إلغاؤها الا بقانون » .  
سعادة منصور يوسف باشا — أقترح ألا تقرر ضريبة الا بأمر ملكى .  
سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — الضريبة تقرر بقانون .  
حضرة زكريا نامق بك — غرض سعادة منصور باشا أن لا يكون للجلس حق اقتراح الضرائب وهذا بحث سبق لنا أن تكلمنا فيه في اللجنة الفرعية .

حضرة على المنزلاوى بك — كنت اقترحت أن لا يكون للجلس حق اقتراح الضرائب ويكون للحكومة وحدها هذا الحق .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أنا أعارض في ذلك .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أجمع الشراح على أن المجالس التى خول لها حق اقتراح الضرائب أسرفت في هذا الحق وأكثر من الضرائب وأن الأغلبية ان كانت من الزراع ترهق التجار بالضرائب وان كانت من التجار ترهق الصناع بالضرائب . ولدنيا في مصر دليل على ذلك فان مجالس المديرىات زادت الضرائب زيادة كبرى . لهذا أفضل أن يكون هذا الحق للحكومة لأنها سلطة خارجة عن المجلس لا تتأثر بدافع خاص بل تراعى في وضع الضرائب التوزيع العادل . وأذكر أن يوسف بك النحاس نشر في الجرائد انتقادا

« أن الحكومة اذا أرادت أن تأتى أمرا من الأمور التى نص عليها في هذه الفقرة الأخيرة تستصدر من البرلمان اعتقادا سابقا على تنفيذه » — ورأى هذا الفريق انه يجب أن يقدم صاحب الاقتراح اقتراحه الى السلطة التنفيذية فان رأت انه مقبول وأنه عما يدخل تحت حكم المادة ١٣٧ تطلب الاعتداد من البرلمان . ورد عليهم أحد الأعضاء « انه ما دامت المادة ١٣٧ تقتطع اعتداد البرلمان مقدما في انشاء الخطوط الحديدية أى أن الاعتداد من حق البرلمان فن حقه القرار فيه وكذلك يملك الاقتراح تبعا للقاعدة المشهورة ان من يملك الحق يملك الاقتراح والقرار فيه — وانتهى الرأى بوجوب وضع هذا الاقتراح في صيغة مشروع قانون » .

مجلس الشيوخ جلسة

٦ يولييه سنة ١٩٣٧ :

بناسبة اعتداد ميزانية  
وزارة الأشغال العمومية  
لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨

لأعمال اللجنة في هذا الموضوع .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - الضرائب هنا كلها عقارية ولا ضرائب على الارباد ولا على التجارة . فاصلاح هذه الحال يقتضى تحويل المجلس حق اقراح الضرائب . ويخشى أن تقع الحكومة تحت تأثير أصحاب رؤوس الأموال فلا تقترح الضرائب للمشروعات العامة التي يقتضيها الاصلاح .

حضرة زكريا نامق بك - تحويل حق اقراح الضرائب للمجلس فيه خطر خصوصا بعد أن تقرر مبدأ الانتخاب من غير اشتراط النصاب . فقد يوجد مجلس أغلبية اشتراكية أو أغلبية من الملاك فيرهبون التجار أو العكس . ويلاحظ أن الحكومة مسؤولة وهذا يدعوها الى الاحتراس . أما المجلس فغير مسؤول ويخشى أن يسرف في هذا الحق .

حضرة عبد العزيز فهمي بك - لو رجعنا الى تجارب الامم الاخرى لوجدنا أن اعطاء هذا الحق للمجالس فيه خطر على الشعب . أما الحكومة فمسؤولة عن عملها وقد لا تلجأ الى الزيادة في الضرائب بل تعالج الحالة من طريق الاقتصاد في المصروفات . ويخشى ان خول للمجلس هذا الحق أن تقف الحكومة في وجه كل مشروع يقترحه المجلس بدعوى أن ليس لديها المال وتطلب من المجلس فرض ضريبة جديدة . ولكن لو كان هذا الحق للحكومة فتكون مأمورية المجلس مطالبتها بالمشروعات اللازمة والحكومة يكون عليها إيجاد المال اللازم لذلك من أى طريق تراه .

حضرة زكريا نامق بك - أزيد على ما قلت أن وضع هذا الحق في يد الحكومة وحدها يعطى الأجانب في الوقت الحاضر ويوجب الثقة المالية .

حضرة علي ماهر بك - أرى أن تحويل الحكومة هذا الحق دون المجلسين فيه فائدتان : الأولى أن الحكومة هي التي تكون مسؤولة عن إيجاد المال اللازم لتنفيذ المشروعات التي يطلبها المجلس سواء من طريق الاقتصاد أو من طريق وضع الضرائب . والثانية أن الحكومة لن تجعل الضرائب غرضا لذاته لأن الحكومة التي تقترح الضريبة ستعمل حسابا لمناقشتها في ذلك على أن حسن السياسة المالية يقتضى بأن تكون الضرائب أقل ما يمكن والضرائب من المسائل

اقترح أحد الاعضاء بأن يقرر المجلس أن اقرار الميزانية بما فيها الاعتادات الواردة برسم مشروعات يقتضى تنفيذها صرف مبالغ في أكثر من السنة المالية الحالية لا يعنى الاقرار المطلوب بحكم الفقرة الأولى من المادة ١٣٧ من الدستور ولا يعنى الوزارة من واجب التقدم للبرلمان بهذه المشروعات مستقلة ومع كافة البيانات الخاصة بها . وهذا تنفيذ لرغبة لجنة المالية بمجلس الشيوخ في تقريرها عن ميزانية وزارة الأشغال لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ التي رأت فيه أن لا تكتفي الوزارة باقرار المشروعات الكبرى التي يدرجها ضمن الميزانية بل يجب عرضها مستقلة - وتنفيذا لقرار البرلمان بمجلسي النواب في ١٨ يونيه سنة ١٩٢٧ والشيوخ في ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٧ تكون ملاحظات اللجان ملزمة للحكومة اذا لم يترضى عليها .

الفنية التي تكون الحكومة أقدر على بحثها ودراستها .  
حضرة محمد علي بك — أنا من رأى حضرة المكباتى بك .  
معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر الموافقة على القرار مع اضافة العبارة الآتية في آخرها : ( وإنشاء  
الضرائب أو زيادتها لا يكون الا بناء على اقراح من الحكومة ) .  
وتلى القرار الرابع والتسعون والخامس والتسعون وهذا نصهما :

( ٩٤ ) لا يجوز عقد أى سلفة عمومية ولا أى تعهد مستوجب لصرف  
مبالغ من الخزينة غير واردة بالميزانية الا بموافقة البرلمان .

( ٩٥ ) كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية  
بالبلاذ أو عمل تجارى أو صناعى له صفة المصلحة العامة وكذلك كل احتكار  
لا يجوز منحه الا بعد اعتماد البرلمان .  
فوافقت الهيئة عليهما .

تلى القرار السادس والتسعون وهذا نصه :  
يشترط اعتماد البرلمان مقدما كلما اقتضى الحال انشاء أو ابطال خط  
حديدى أو ترعة أو مصرف مار بأكثر من مديرية أو أى أعمال عامة  
للى كالحفريات وغيرها وكذلك كلما اقتضى الحال تصرفا مجانيا فى الأملاك  
الأميرية .

فوافقت الهيئة عليه بعد استبدال كلمة ( أعمال ) ب ( أشغال ) .  
ثم تلى القرار السابع والتسعون وهذا نصه :

فيما عدا الأحوال المنصوص عنها صراحة فى القانون لا يجوز تكليف  
الأهال بدفع شيء من الأموال الا بصفة ضريبة لفائدة الحكومة أو مجالس  
الاقاليم .  
فوافقت الهيئة .

حضرة على ماهر بك — أقترح أنه اذا اختلف المجلسان بشأن ضريبة  
فيحل الخلاف باجتماع المجلسين كما هو الحال بالنسبة للبيزانية لأنه قد يترتب  
على ذلك الخلاف إيقاف اصلاحات هامة .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — مسألة الضرائب لها أهمية خاصة وقد

وقال أحد الأعضاء  
محبا هذا الاقتراح :  
والسبب فى ذلك بسيط  
هو تمكين البرلمان فى بسط  
رقابته التامة على المشروعات  
الكبرى أى أن رقابة  
البرلمان طبقا للدستور  
يجب أن تنصب على  
المشروع فى ذاته لا على  
الاعتادات الابتدائية ...  
وهذا إنما تأتى تبعاً  
للمشروع، وقلب الأوضاع  
يسلب كل سلطان للبرلمان  
فى رقابته على المشروعات  
الكبرى التى تنوى الوزارة  
القيام بها .  
ولكن المجلس وافق  
على اقبال باب المناقشة  
دون ابداء رأى فى  
الاقتراح بالرفض أو  
التبول .

توجد أغلبية من الملاك مثلا في أحد المجلسين فتقف حجر عثرة في سبيل  
الاصلاحات لهذا أنضم لرأى حضرة على ماهر بك .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أضيف على هذا الاقتراح أن لا يجتمع  
المجلسان الا اذا طلبت الحكومة ذلك . لأن الحكومة التي لها حق اقتراح  
الضريبة لها أن تتنازل عن طلبها اذا اقتنعت بأدلة الرضا . فلذا لم تقنع يكون  
لها أن تعرض الامر على المجلسين .

حضرة على المتزلاوى بك — في هذا خطر كبير . لأن الوزارة لو كانت  
مستندة الى غالبية في مجلس النواب تؤيدها فجمع المجلسين بضع قوة مجلس  
الشيخ لأنه اقلية بالنسبة لمجلس النواب في العدد .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

قرر رفض الاقتراح .

وفي صفحة ١٤١ من مجموعة المحاضر :

تليت أحكام الباب الرابع .

المادة الأولى ( لا يجوز انشاء ضريبة ولا تعديل ضريبة أو الغاؤها  
الا بقانون ) .

حضرة على المتزلاوى بك — هل يراد بالضرائب هنا الضرائب العامة  
فقط أو كافة الضرائب ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك — المراد هنا هو الضرائب العامة فقط لأن  
الضرائب الخاصة قد جعلت من اختصاص مجالس المديريات والمجالس البلدية  
كما ذكر في الباب السابق .

سماحة السيد عبد الحميد البكرى — لا بد اذن من النص على أن الضرائب  
المشار اليها هنا هي الضرائب العامة وأقترح أن يكون نص المادة كالآتي :  
( لا يجوز انشاء الضريبة العامة ألغ ) .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — لا أوافق على هذا الاقتراح لأن  
القانون قد يقتضى أن بعض الضرائب الخاصة بالمديريات أو البلديات لا يقرض  
الا بقانون .

حضرة توفيق دوس بك — المقصود بالضريبة هنا الضريبة العامة التي



تشمل كافة أهل القطر والضرائب الخاصة بأحدى الجهات التي قد تستلزم تصديق البرلمان اذا اقتضى القانون ذلك .

فوافقت الهيئة بالأغلبية على نص المادة الأولى وعلى هذا التفسير .

ثم تليت المادة الثانية ونصها :

فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في القانون لا يجوز تكليف الأهالي تأدية شيء من الأموال الا ما كان ضريبة لجهة الحكومة أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — تحرير هذه المادة عليه اعتراض وقد كان الغرض منها التوسعة على الحكومة في أن تقتضى من الأهالي رسوما مقابل خدمات تؤديها لهم كرسوم المستشفيات وأجور السكك الحديدية وعوائد السلخانات وعوائد الأرضة ونحو ذلك ولكن وضع المادة الحالي لا يوضح الغرض المقصود منها .

حضرة على ماهر بك — اذن تحذف العبارة الأخيرة من المادة وهي ( الا ما كان ضريبة لجهة الحكومة أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية ) .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — حذف هذا الاستثناء الأخير لا يؤدي الى الغرض الذي يقصده حضرة عبد العزيز بك لأن بعض الرسوم يقرر بغير قانون كرسوم المستشفيات .

حضرة توفيق دوس بك — هذه الرسوم تكون بلائحة واللوائح يضعها الوزير مستمدا سلطته في ذلك من القانون .

عبد الحميد مصطفى باشا — النص الحالي يفيد أنه لا يجوز دفع شيء من الأموال الا اذا صدر به قانون ولكي يدخل فيه الرسوم التي يجوز فرضها بمقتضى لوائح يحسن تعديله على الوجه الآتي : ( لا يجوز تكليف الأهالي تأدية شيء من الأموال الا في حدود القانون ) .

فوافقت الهيئة بالإجماع على هذا التعديل

حضرة عبد العزيز فهمي بك — اذن تجعل هذه المادة هي المادة الأولى في الباب وتجعل المادة الأولى مادة ثانية .

( مواهقة عامة ) .

ثم تليت المادتان الثالثة والرابعة والخامسة ووافق عليهم الهيئة .  
مادة ٣ — لا يجوز اعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال  
المبينة في القانون .

مادة ٤ — لا يجوز تقرير معاش على خزنة الحكومة ولا مكافأة  
ولا اعانة ولا مرتب أيا كان نوعه الا في حدود القانون .  
فوافقت الهيئة عليهما بالإجماع .  
ثم تليت المادة الخامسة ونصها :

لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد موجب لاتفاق مبالغ من الخزنة  
غير واردة بالميزانية الا بموافقة البرلمان .

وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد  
أو عمل تجارى أو صناعى في مصلحة الجمهور وكل احتكار لا يجوز منحه  
الا بعد اعتماد البرلمان والى زمن محدود .

يشترط اعتماد البرلمان مقدما فى إنشاء وإبطال الخطوط الحديدية والترع  
والمصارف وسائر أعمال الرى التى تهم أكثر من مديرية . وكذلك فى كل  
تصرف مجانى فى أملاك الدولة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أقترح اضافة ( والطرق العامة ) فى  
الفقرة الثالثة من هذه المادة بعد عبارة ( وإبطال الخطوط الحديدية ) .  
فوافقت الهيئة على المادة وعلى اضافة عبارة ( والطرق العامة ) .

مادة ١٣٨ - الميزانية السابعة: ويراد بالميزانية السابعة: ميزانية الدولة ومصرفاتها يجب تقديمها الى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها . والسنة المالية يصيرها القانون .

وتقرر الميزانية بابا بابا

مادة ١٣٩ - تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولا .

مادة ١٤٠ - لا يجوز فحصه دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ منه تقرير الميزانية .

الاعمال التحضيرية : التقاليد البرلمانية :

مجلس الشيوخ جلسة

٢١ يونيو سنة ١٩٢٧ :

وافق المجلس على المبدأ

الآتي اذا عرضت الحكومة

في مشروع الميزانية اعتقادا

فرقت مجلس النواب فانه

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ١٧ من مجموعة المحاضر .

دولة الرئيس - لا شك في أن مجلس النواب أبلغ تمثيلا للأمة وأكثر

تعبيرا عن رأيها ، والآن نتكلم في الاستثناء الثاني وهو وجوب تقديم

الميزانية أولا الى مجلس النواب .

( موافقة عامة ) .

المادة ٨ من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٥

وللمادة ١١٥ من دستور بلجيكا

وللمادة ٤٧ من دستور النمسا

وللمادة ٥٢ من دستور استونيا

وللمادة ١٠ من دستور إيطاليا

وللمادة ٤١ ، ٤٣ من دستور تشيكوسلوفاكيا

وللمادة ٣٤ من دستور اليونان

للواد ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ عاينها

الميزانية Budget هي للسند الشغل على بيان مصروفات وإيرادات الدولة - وإقرارها تبدأ الحكومة باعتماد الأول وتحصيل الثانية .

ونظرا لأن الميزانية تستدعي مراجعة أعمال الحكومة بوجه عام فإن نظرها يستغرق معظم وقت البرلمان . لذلك نص الدستور على وجوب تقديمها الى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل - وقد حدد القانون ابتداء السنة المالية بأول شهر مايو وعليه يجب إرسال الميزانية للبرلمان قبل أول فبراير - حتى يجد البرلمان من الوقت مقبولا لفحصها واعتمادها .

طريقة دراسة الميزانية في البرلمان : الميزانية كأى مشروع قانون - تحال على اللجنة المختصة لدراساتها - وهذه اللجنة هي لجنة المالية - ومن يوم أحالة الميزانية على اللجنة المالية تبدأ هذه اللجنة في دراسة ميزانية كل وزارة على حدة وبدأن تبحث السياسة المالية لتامة للحكومة وبدأن تبحث الإيرادات والمصروفات بوجه عام . =

يجوز مع ذلك لمجلس الشيوخ أن ينظره وأن يقره ويعيده لمجلس النواب	حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — وهل يدخل في مفهوم كلمة «الميزانية» ميزانية وزارة الأوقاف العمومية .
وقرر مجلس النواب	دولة الرئيس — نعم انى ما قصدت بلفظ «الميزانية» الا القدر الذى يتناول ميزانيات جميع وزارات الحكومة ومصالحها ، وهذا يدخل فيه بالطبع ميزانية وزارة الأوقاف العمومية .
بجلسة ٣ أغسطس سنة ١٩٢٦	( موافقة بالاجماع على هذا التفسير ) .
ان ميزانية الجامعة تقدم	

== وقد اعتدنا في البرلمان المصرى أن نبث الإيرادات قبل المصروفات ولو أن هذا هو خلاف المتبع في العول البرلمانية الأخرى — وفي هذا يقول أحد النواب بجلسة ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ « ان تقرير الإيرادات مناه الجبر على حريتنا في التكلم في المصروفات لأننا اذا جئنا إيرادات الدولة ٣٤ مليون جنيه وتناقشنا اليوم في مسألة خيرية القطن مثلا وتمكنا من أنزلها وهي عبارة عن مليون وخمماية ألف جنيه فانتا لا تعلم من أين تسد هذا العجز في المصروفات . . . ولكن اذا قرأنا الإيرادات قبل المصروفات فأتى أخفى أننا ان نتفاد في حملنا وراء تقرير اللجنة نقرر أشياء لا ترتاح لها ضمائرنا . ولما أن نطاول ضمائرنا ونغير منه ما نرى ضرورة لتغييره وهذه مسألة لا تنيب من حضراتكم خطورتها » .

وعلى مقرر اللجنة (دكتور احمد ماهر) هذا الوضع العاذ بقوله « لا نزاع في أن المبادئ المالية بالنسبة لميزانيات الحكومات الأجنبية تنضى بان يبدأ أولا بدرس المصروفات فالإيرادات » هذه هي القاعدة بخلاف ما يحصل في ميزانية الأفراد المادية ولكن لجنة المالية قد رأت أن تخرج عن هذه القاعدة في هذا العالم للأسباب التي يبينها وهي ضيق الوقت ومسألة تقديم الميزانية في وقت متأخر عن الوقت اللازم مدة أربعة شهور تقريبا . . . وهذا هو ما حنا بالجنة أن تخرج عن هذه القاعدة الصادية للجنة في ميزانيات الحكومات الأجنبية وان تلجأ الى قاعدة ميزانية الأفراد » .

حدث هذا في سنة ١٩٢٤ وسارت عليه الحكومات الى اليوم — وتكرر الاعتراض على هذا الوضع في ٥ يولي سنة ١٩٣٨ عند ما عرضت الميزانية على مجلس الشيوخ وأجاب وزير المالية (دكتور احمد ماهر) بأن الحكومات تحدد مصروفاتها أولا ثم تنظم إيراداتها على أساس تلك المصروفات ولكن جرى العمل بالنسبة للميزانيات المصرية على مخالفة هذه النظرية لفاية الآن وذلك لطروف كثيرة مختلفة أشار إليها حضرة الشيخ المحترم لويس قانوس اتندى وهذه الظروف لم تتغير لآن .

لذلك أرجو من حضراتكم أن تشعروا في نظر باب الإيرادات قبل نظر باب المصروفات في هذا السام الى أن تتغير الأسس التي توضع عليها الميزانية ويمكن بدءنا البدء في نظر باب المصروفات قبل باب الإيرادات — أما القول بغير هذا فيجبر ترتيبنا صناعيا لأن الميزانية وضعت فعلا فدرسناها بطريقة عكسية لا تؤدى الا الى الضرر . لأنها طريقة صناعية وكل ما يريد منا أن نتجه بغيرنا في دراسة الميزانية من غير أن يكون الأساس الذى سار عليه البير قد اتبع عندنا لهذا أرجو أن تصرفوا النظر عن هذا الاقتراح » .

من هذا نرى أن الحكومة المصرية قد دأبت منذ سنة ١٩٢٤ على عرض الإيرادات على البرلمان قبل المصروفات مخالفة بذلك ما سارت عليه الحكومات الدستورية الأجنبية وما اتفق عليه رأى الصراح (راجع في هذا بارطلى طيبة ١٩٢٦ صفحة ٦١٧ وديجى مختصر طيبة ١٩٢٣ صفحة ٤٨٢) .

وقد أوجب الدستور قراءة الميزانية بابا بابا وحكمة ذلك أن يستطيع البرلمان القيام بالرقابة الواجبة بطريقة فعلية .

وقد رأى الدستور أن يمتنى للميزانية من قاعدة للساواة بين المجلسين وأوجب أن يمرض مفروعا على مجلس النواب أولا — وذلك راجع الى طبيعة تكوين المجلسين واعتبار أن مجلس النواب هو المجلس الأكثر تحيلا للامة — وهذا المبدأ موجود في كثير من الدساتير الأجنبية ومنها الدستور الفرنسى .

وقد حتم الدستور على البرلمان أن لا يقر قبل اعتماد الميزانية لما لاقرار البرلمان لها من عظيم الأثر في حياة البلاد ونشاط الأداة الحكومية . =

وفي صفحة ٢٠ من مجموعة المحاضر :  
دولة الرئيس -- متى تقدم الميزانية الى مجلس النواب ؟  
تقرر بالاجماع أنه يجب تقديمها قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر  
على الأقل .  
وفي صفحة ٤٨ من مجموعة المحاضر :  
سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أن المصروفات المدرجة في الميزانية  
اليه كجرم من ميزانية الدولة  
وأن يوقف كل اعتاد  
يخص الجامعة الى وقت  
تقديم الميزانية المذكورة  
وأن المجلس يلزم أن يبحثها  
كبحث سائر أجزاء الميزانية  
وأن يقرها باباً باباً .

== وبالرجوع الى دستور سنة ١٩٣٠ نجد أنه قد حذف هذا الشرط وعظمت مذكرته التصيرية هذا الحذف بقولها : « وقد احتاط  
المستور لحالة التي لا يكون صدر فيها القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية فدل في المادة ١٤٢ على أن الطريق الذي يتبع وهو  
العمل بالميزانية القديمة مع اكمال العمل بما أقره المجلس من أبواب للميزانية — فبعد هذا كله لا ترى حاجة لما قضت به المادة ١٤٠  
إذا رأت السلطة التنفيذية من دور الانقضاء قبل هجر الميزانية قائماً على عمل ذلك على مسؤوليتها — وليس من للصحة في شيء أن يبين  
الدستور على اطلاع النظر في الميزانية حتى يبدد الآلة المالية بل أن يبين المسانير ونذكر على وجه الخصوص دستور بولونيا —  
توجب إيجاباً أن يفرغ من نظر الميزانية وأن تقرر قبل ميلاد معين . قال لم تقرر حتى ذلك الحين أصدرت الحكومة قانون الميزانية  
عسب للمروع الذي وضعت هي — ولا ترى الوزارة أن تصل الى مثل ذلك الحد من جواز تحطى إرادة تواب الأمة — وتكتفي  
في هذا الشأن بمحذ المادة ١٤٠ . فإذا منى دور الانقضاء بده نهايته ولم تكن للميزانية قد قررت فزم الحكومة نتيجة عملها من أنها  
لا تستطيع أن تزيد على الميزانية القديمة » .

وقد يتساءل البعض — هل يجوز للمجلس عند نظر مشروع الميزانية أن يعدل في أبواب الإيرادات حتى للقررة منها بقوانين أم لا ؟  
لقد أجابت الحكومة على هذا السؤال بالنفي ( مجلس النواب جلسة ٦ يونيه سنة ١٩٢٧ ) وعظمت رأياً بما يأتي « ان الدستور  
في المادة ١٣٤ يحرم إنشاء ضريبة أو تعديلها الا قانون وإن ميزانية الإيرادات ليست الا تعديراً ما يتوقع تحصيله من الضرائب والرسوم  
بحسب القوانين الخاصة بها وبناء عليه لا يجوز تعديل تلك القوانين بمجرد الانقضاء على تعديل أرقام الميزانية — بل لابد من نصوص  
قانونية مدعمة للقوانين المذكورة — فيمكن تعديل مصروفات بقوانين تنظر طريق الاستعمال » .

عارض الحكومة في هذا الرأي بعض الأعضاء فقرر المجلس إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية ليبحث — وتخلصت لجنة  
للمرضين بما يأتي « انه اذا كان الدستور قد اشترط اصدار قانون لانشاء ضريبة أو تعديلها — فإن الميزانية في ذاتها قانون في تعديل  
الإيرادات أو المصروفات بتعديل أرقام الميزانية خضوع لدستور لأن التعديل إنما حصل بقانون — على أن استعمال هذا الحق  
يجب أن يكون محكمة وروية فكل تعديل يقدم مجال على لجنة المالية التي تبحثه .

ولقد قدمت اللجنة تقريرها للمجلس في جلسة ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٧ وتخلص ما جاء فيه : —

- (١) أن لمجلس الحق المطلق انه أن يعدل في الميزانية كما يشاء مع عدم الاخلال بما استثناءه الدستور في المواد ١٤١ ، ١٤٢ .
- (٢) عدم ما يجرى أي تعديل يضاف الى مشروع قانون الميزانية مادة تضمن هذا التعديل .
- (٣) أن مجال على لجنة المالية كل اقتراح يقدمه أحد الأعضاء متى طلب ذلك مقرر اللجنة أو الحكومة وقد وافق المجلس على هذا  
التقرير ( راجع نص التقرير في صفحة ١١٦ من الجزء الثاني ) .

وهل يتساءل البعض — هل يجوز لمجلس الشيوخ أن يفتح ادراج اعتبارات جديدة في الميزانية ؟

الجواب على ذلك نقول ان المادة ٢٨ من الدستور تمنع على أن الملك والمجلس الشيوخ والتواب حق التراجع القوانين عدا ما كان  
منها عاماً بانشاء الضرائب أو زيادتها فاقترحه الملك والمجلس النواب .

ومعذ المادة تعالها المادة ٨ من القانون الدستوري الفرنسي الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٥ ونصها « لمجلس الشيوخ كما لمجلس ==

## مجلس الشيوخ جلسة

٢٨ يونيو سنة ١٩٢٦ :

نظراً لتأخر عرض  
الميزانية على البرلمان اقترح  
أحد الأعضاء بخارة مجلس  
النواب للاتفاق على التصريح  
حالاً لوزير المالية بفتح  
الاعتادات اللازمة لتأشير  
كل وزارة الأعمال  
المستحقة بدون إبطاء .

فرد عليه الرئيس بأن  
هذا العمل غير دستوري

تنفيذا لقانون لا يجوز تغييرها إلا بعد تعديل القانون أو إلغائه بالطريق  
العادي .

( موافقة عامة ) .

سعادة عبد الحيد مصطفى باشا — واذا رأى المجلسان عند بحث الميزانية  
تعطيل عمل يرتبط بالإدارة العامة وخالفته الحكومة فإن القديم يبقى على قدمه  
مؤقتاً ويستمر البحث مع الحكومة حتى يقرر ما يتبع في ذلك نهائياً .  
( موافقة عامة ) .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٦٥ من مجموعة المحاضر .

أمر معالي الرئيس قنلى القرار الخامس والثمانون وهذا نصه :

يجب أن يقدم مشروع الميزانية الى مجلس النواب أولاً .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أطلب أن يضاف الى النص عبارة

« النواب حتى اقتراح القوانين ومضاهيها . على أن القوانين المالية يجب أن تقدم أولاً الى مجلس النواب ووافق عليها هذا المجلس » .  
وقد فسرت هذه المادة في فرنسا بأنه لا يجوز لمجلس الشيوخ الفرنسي أن يدرج في مشروع ميزانية الدولة اعتماداً جديداً لم تدرجه  
الحكومة أو مجلس النواب — كما أن يزيد في الاعتادات للدرجة — لأن هذا العمل يكون من قبيل اقتراح القوانين المالية — ومجلس  
الشيوخ ممنوع من اقتراح القوانين المالية على اختلافها طبقاً للقانون سالف الذكر .  
وقد سار مجلس الشيوخ على اتباع وسيلة غير مباشرة اذا ما أراد أن يجعل الحكومة على إعادة ادراج اعتماد مالي حلف من  
مفروع للميزانية ، أو ادراج اعتماد جديد ، هي أن يخفف أحد الاعتادات المرفوعة في نفس الفرع من الميزانية . مما يؤثر على إرادة  
الحكومة . فترضخ رأى مجلس الشيوخ وتدرج الاعتماد الذى يرغب مجلس الشيوخ في ادراجه أو زيادته .  
راجع في هذا أوجين بير ملحق بند ٥٣٢ صفحة ٦٧٨ ، ٦٨٣ ، ٦٨٧ . وبارفلى « القانون الدستوري » صفحة ٦٢٦ .

هل يمكن أن تأخذ بهذا الحكم في مصر ؟

في اعتقادي أن النص الوارد بالدستور المصري يمنع مجلس الشيوخ سلطة أوسع بالنسبة لاقتراح القوانين المالية على اختلاف أنواعها  
إذ إن النص لا يمنع مجلس الشيوخ إلا من اقتراح القوانين الخامسة بالثناء ضرائب أو زيادتها وكل ما عدا ذلك من القوانين المالية  
فلاقتراحه مباح .

وزيد في بيان رجحان هذا الرأي أن دستور سنة ١٩٣٠ عندما أراد أن يسلب المجلسين حق اقتراح القوانين المالية بوجه عام  
اقضى المادة الثامنة من دستور فرنسا .

ووجب أن تلاحظ أنه لا يجوز لمجلس الشيوخ أن يقرر من المصروفات الجديدة ما يضطر الحكومة لانشاء ضرائب جديدة أو زيادتها  
لأن مجلس الشيوخ ممنوع من انشاء الضرائب أو زيادتها طبقاً للمادة ٢٨ من الدستور .

وبالرجوع الى محاضر اللجنة الاستشارية التشريعية عهد أنها قد علقت على المادة ١٣٨ بما يأتى « لم يمين الدستور طريقة التصويت  
على الميزانية لهذا يمكن أن تتبع في ذلك نفس الطرق المعمول بها في الدول الأخرى في بعضها تشمل الميزانية كل المصروفات وكل  
الإيرادات ويصدر بها قانون واحد وفي الجيش الآخر يكون لكل وزارة ميزانية خاصة .

وقد تحدث المواظفة على الميزانية باباً باباً أو مادة مادة . وقد استحضرت اللجنة الأخذ بطريقة المواظفة باباً باباً » .

(يفصل أولا) لأن هذا أصرح في الدلالة على القرض المقصود من هذه المادة ولأنه ليس ما يمنع الحكومة من أن تقدم الميزانية لكل من المجلسين في وقت واحد ولكن المنوع هو أن يتناقش فيها مجلس الشيوخ قبل أن يبدى مجلس النواب رأيه .

وافقت الهيئة على هذه الاضافة .

تلى القرار السادس والثمانون وهذا نصه :

يجب تقديم الميزانية الى مجلس النواب قبل ابتداء السنة المالية الجديدة بثلاثة أشهر على الأقل .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - في الدستور البولونى نص بأن المجلس يجب أن يستمر في العمل حتى ينتهى من الميزانية وأقترح إضافة هذا الى المادة .

حضرة محمد على بك - ولكن قد تسحب الحكومة الميزانية في أثناء بحثها لادخال تعديل عليها فهل يبقى المجلس بلا عمل .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - لا أظن أن الحكومة تسحب الميزانية بعد تقديمها وإذا أرادت أن تدخل تعديلا عليها تقدمه للمجلس .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - الاولى أن تترك الحرية للمجلس . وفى الواقع فإن مدة الانعقاد العادية كافية لدرس الميزانية .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا - لا أرى مانعا من الاضافة التى يقترحها حضرة المكباتى بك .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - وأنا من رأى حضرة المكباتى بك . معالى الرئيس - تؤخذ الآراء .

تقرر اضافته العبارة الآتية في آخر القرار ( ويستمر في نظرها حتى يفرغ منها .

ثم تلى النص الآتى :

« المصروفات المدرجة في الميزانية تنفيذا لقانون لا يجوز تغييرها الا بعد تعديل القانون أو الغائه بالطريق العادى » .

فوافقت الهيئة عليه .

لأنه ليس لمجلس الشيوخ أن يرسم خطة السير لمجلس النواب ووافقته المجلس على ذلك وقرر رفض الاقتراح للسبب الذى أبداه الرئيس ولأنه لا يجوز أن يسمح لوزير المالية بالتصرف من تلقاء نفسه وبغير مصادقة البرلمان في أى مبلغ .

مجلس الشيوخ جلسة ١٨ أبريل سنة ١٩٢٧ :

لاحظت لجنة المالية ان مشروع القانون الذى قدمته وزارة الأوقاف لمجلس النواب كان خلواً من عبارة « ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية » الواردة في المادة الخامسة من المشروع وأن المشروع الذى أقره مجلس النواب اشتمل على هذه العبارة في المادة المذكورة - فتباحث اللجنة في هذه المسألة ورات حذف هذه العبارة في المادة الخامسة لأن الميزانية - قسمها «الإيرادات والمصروفات» غير قابلة بطبيعتها لأن يحدد لبدء العمل بها موعد غير

تلى القرار التاسع والثمانون وهذا نصه :

إذا رأى المجلسان عند بحث الميزانية إيقاف أو تعطيل عمل يرتبط بالإدارة العامة وخالفتهما الحكومة يبقى التقديم على قدمه مؤقتا . ويستمر البحث مع المجلسين حتى يتقرر ما يتبع في ذلك نهائيا .  
بعض الأعضاء — نريد تفسيراً لهذه المادة .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — إذا اقترح المجلس في أثناء نظر الميزانية إلغاء مصلحة من المصالح العامة غير منشأة بقانون كإدارة التعليم الفنى مثلا وما يتبعها من المدارس ولم تكن الحكومة على استعداد للدخول مع المجلس في المناقشة واقتناعه بفائتها فلها أن تطلب منه بقاء القديم على قدمه مؤقتا ويستمر البحث مع المجلس حتى يقرر المجلس ما يتبع ، ورأى المجلس بالطبع هو النهائى .  
حاضرة على المنزلاوى بك — إذا قرر المجلس حذف مصلحة عامة فإيهما يجب أن يحترم احتراماً لمبدأ سيادة الأمة .

حاضرة عبد اللطيف المكباتى بك — هذا هو ما يجب أن يكون ولذا أقترح حذف هذه المادة .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — المسألة قاصرة على طلب تأجيل لامعارضة المجلس فيما يقرره . ان قرار المجلس محترم على كل حال ولكن المقصود من هذه المادة هو أن لا تقاضى بالحكومة وهي مشغولة في الميزانية بطلب إلغاء مصلحة عامة . لهذا أعطى لها الحق في أن تطلب مهلة للاستعداد مع استمرار البحث مع المجلس في أمر هذه المصلحة .

حاضرة عبد العزيز فهمى بك — المادة غامضة ويجب أن تحدد إذ يخشى أن تدعى الحكومة أن إلغاء أى اعتماد فيه تعطيل لمصلحة عامة فيكون بحث الميزانية غير مجد .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — الغرض من المادة هو ما بينت ومع ذلك فأنا أقترح تعديلها بالصيغة الآتية لتكون أكثر وضوحاً : ( إذا اقترح عند بحث الميزانية أمر يرتب عليه إيقاف أو تعطيل عمل قائم يرتبط بمصلحة إدارية عامة فللحكومة أن تطلب بقاء القديم على قدمه مؤقتا ويستمر البحث مع المجلسين حتى يقرر المجلسان ما يتبع في ذلك نهائياً ) .

بده المدة التى وضعت لها فان الإيرادات هى عبارة عن تقديرات لما ينتظر تحصيله في هذه المدة فهى بطبيعة ذلك لا تحتمل تحديد مدة أخرى للعمل بها — والمصروفات هى حصر نفقات الدولة في المدة التى تتناولها الميزانية مهما يكن التاريخ الذى يصدر فيه قانونها وهذه المدة قد حددها القانون — وما يؤيد هذا رأى أن العمل قد جرى على أن لا يحدد في قانون الميزانية موعد للعمل بها اعتماداً على استنادها .

وقد وافق المجلس على رأى اللجنة ورأى أنه لا يجوز أن ينص في القانون على « ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية » .

مجلس النواب جلسة

٢٨ يونيو سنة ١٩٢٧ :

قرر المجلس أنه لا يمكن

الرافقة على اعتماد على أن لا يصرف الا بعد الموافقة على المشروع الخاص به لأن المجلس لا يمكن ان يقر مبالغ لم تبين الحاجة اليها .



حضرة عبد العزيز فهمي بك — لا أوافق على عبارة « عمل قائم يرتبط بالإدارة العامة » لأنها مطلقة .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — أقترح النص الآتي : ( إذا أقرح في المجلس أثناء نظر الميزانية أمر يرتب عليه إيقاف أو تعطيل مصلحة إدارية عامة قائمة فللحكومة أن تطلب بقاء القديم على قدمه مؤقتاً إلى ما بعد نظر الميزانية حتى يقرر المجلسان ما يتبع في ذلك نهائياً ) .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — أطلب أن يضاف أيضاً إلى ذلك النص عبارة ( تعطيل كلياً ) .

حضرة علي ماهر بك — أطلب أن يضاف أيضاً ( إذا تعذر على الحكومة البحث في موضوع الاقتراح أثناء نظر الميزانية .

سماعة عبد الحميد مصطفى باشا — المقروض أن هذا النص استثنائي لا تلجأ الحكومة إليه إلا إذا تعذر عليها إبداء المعلومات اللازمة عند البحث في الميزانية .

حضرة المنزلاوي بك — أطلب حذف عبارة ( إلى ما بعد نظر الميزانية ) من النص الذي يقترحه حضرة بدوي بك .

معالى الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر تعديل القرار بالصيغة التي أقرها حضرة بدوي بك مع حذف عبارة ( إلى ما بعد نظر الميزانية ) .

وفي صفحة ١٤٢ من مجموعة المحاضر :

تليت المواد السادسة والسابعة والثامنة ونصها :

مادة ٦ — الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لفحصها واعتمادها والسنة المالية يعينها القانون .

مادة ٧ — تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً .

مادة ٨ — لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية .

فواقت الهيئة عليها بالإجماع .

ووافق المجلس في ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٧ على اقرار اعتادين بشرط ألا يصرف منها شيء إلا بعد انتهاء اللجنة الفنية من بحثها .  
مجلس الشيوخ جلسة ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٧ :

وافق المجلس على جواز زيادة اعتماد عما هو وارد بالمشروع المقدم من غير حاجة لتقديم مشروع قانون ويمكن بتعديل الأرقام في الباب المختص ووافق نفس الجلسة على عدم جواز اقرار اعتماد على أن لا يصرف إلا تحت شرط — فاما أن يعتمد المبلغ بلا قيد ولا شرط واما أن لا يعتمد .  
مجلس الشيوخ جلسة ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٨ :

قرر المجلس المبدأ التالي « للجلس الحق عند نظر إيرادات الدولة أن يقرر رغبات واقتراحات يطلب من الحكومة النظر فيها قبل تقديم الميزانية عن السنة المقبلة » .

ولم يوافق المجلس على جواز اقتصاص مبلغ من

حضرة عبد الحميد مصطفى باشا — المتبع في مصر الى الآن أن يصدر قانون في مادتين بالتصديق على الميزانية ويعتبر هذا تصديقاً عليها في مجموعها من إيرادات ومصروفات. أما في فرنسا فالمتبع أن يحصل التصديق على ميزانية كل وزارة على حدها — وينبغي على ذلك أنه لا يمكن تجاوز الاعتماد المقرر لأية وزارة أو النقل من وفرها الى وزارة أخرى الا بقانون . أما النقل من مصلحة الى مصلحة أخرى في نفس الوزارة فهذا مثار خلاف شديد في البلاد الأخرى — وأطلب أن ينص في دستورنا على وجوب التصديق على الميزانية لوزارة وزارة وعلى أنه لا يجوز النقل من اعتماد وزارة الى وزارة أخرى الا بقانون وأن تفصلوا في مسألة النقل من مصلحة الى مصلحة أخرى في نفس الوزارة بما ترون اما بالاكتفاء بتصديق مجلس الوزراء كما هو الحاصل الآن أو بغير ذلك وأن تنصوا أيضاً على ما يجب اتباعه في حالة النقل من باب الى باب مشابه له في ميزانية الوزارة الواحدة

حضرة عبد العزيز فهمي بك — هذه مسائل تفصيلية والأولى أن تترك للبرلمان ليقرر في شأنها ما يراه .  
موافقة عامة على ذلك .  
تليت المادة التاسعة ونصها :

المصروفات المدرجة في الميزانية تنفيذا لقانون لا يجوز حذفها ولا النقص منها بما يؤدي الى تعطيل حكم من أحكام القانون الا بعد الغاء ذلك القانون أو تعديله بالطريق العادي .

حضرة الياس عوض بك — أطلب حذف هذه المادة لأنه لا نظير لها في الدساتير الأخرى . والمتبع في الدساتير الأخرى أن للبرلمان أثناء بحث الميزانية أن يحذف من أبوابها ما يشاء وقد لا يكون غرضه من ذلك سوى احراج الوزارة لعدم رضاه عن سياستها فيحذف بابا يعلم أنه لا يمكن الاستغناء عنه وبذلك تضطر الوزارة الى الاستقالة . وهذا حق من أهم الحقوق الممنوحة للبرلمان لارغام الحكومة عند اللزوم والشرائح متفقون على أنه من الوسائل الدستورية المشروعة التي يصح للبرلمان أن يلجأ اليها فاذا قبلنا النص المروض علينا فقد حرمتنا برلماننا سلاحا هو من أمضى الاسلحة البرلمانية .

باب الإيرادات وصرح وزير المالية ومقرر اللجنة المالية بالمجلس أن ذلك لا يكون الا بقانون .

ووافق مجلس الشيوخ

في ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ :

على اسالة كل ما يرد في مجلس النواب خاصا بمشروع الميزانية الى لجنة المالية مباشرة دون ساحة الى استئذان المجلس في ذلك .

مجلس النواب جلسة

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٩ :

قرر المجلس أن السنة

المالية المنصوص عنها

تبدأ في أول مايو وكانت

قبل سنة ١٩٢٧ تبدأ

في أول ابريل وتنتهي في

٣١ مارس (وذلك بمقتضى

القانون رقم ٢١ لسنة ١٩١٣

— ولكن رأى البرلمان

تعديلها بحيث تبدأ في أول

مايو — وسبب ذلك أن

عرضها في أول ابريل كان

يستدعي عرضها على مجلس

الوزراء في أوائل ديسمبر

ولا ينبغي أن وزارة المالية

تحتاج الى ثلاثة أشهر على

الأقل لبحث اقتراحات

الوزارات والمصالح المختلفة  
ومناقشتها بما يحتم على تلك  
المصالح تقديم ما لديها في  
شهر سبتمبر — وهو موعد  
لايساعد المصالح ولاوزارة  
المالية على ضبط التقديرات  
لتقدم هذا التاريخ. وما  
قد يجد من عوامل قد تؤثر  
في التدبير .

#### مجلس النواب جلسة

أول يونيو سنة ١٩٢٧ :

اقترح أحد الأعضاء  
تعديل في الميزانية ( فرع  
الايادات) فأقرض مقرر  
اللجنة المالية بأن المجلس  
قد انتهى من نظر الايرادات  
— ولكن رئيس المجلس  
رأى جواز ذلك ما دامت  
الميزانية لازالت معروضة  
على المجلس .

وفي جلسة ٢٠ يونيو

سنة ١٩٢٧ — وفي نفس

اليوم بمجلس الشيوخ وافق

المجلس على جواز عرض  
جزء من ميزانية وزارة  
لاعتياده قبل نظر تلك  
الميزانية بأكملها — دون  
حاجة لقانون خاص .

سعادة عبد الحيد مصطفى باشا — ربما كان في اقتراح حضرة الياس  
عوض بك شيء من النفع ولكني سأبين لكم أن هذا النفع لا يوازن شيئاً  
من المضار التي ترتب على حذف المادة . وضعنا المادة في دستورنا تلافياً  
لاضرار لاحظها الشراح في فرنسا لأن الدستور الفرنسي يميز للبرلمان تعديل  
نظام الحكومة أثناء نظر الميزانية ولقد شكوا من هذا كثيراً في فرنسا لأنه  
غير جائز بحسب الأصل فضلاً عن أنه معطل للميزانية ولأعمال الحكومة  
وداع إلى التسرع في وضع أنظمة واصطلاحات لم تستوف حقها من العناية  
والتدبير ولهذا اقترحوا في فرنسا اقتراحات عديدة لتلافي هذه الحالة يريد  
حضرة الياس بك الحذف حتى يكون للبرلمان حق اجراء الحكومة وداع  
الى التسرع في وضع أنظمة واصطلاحات لم تستوف حقها الاسقاط مسور  
لدى البرلمان على طول أيام السنة فليس هو في حاجة الى التبرص بالحكومة  
حتى يأتي ميعاد تقديم الميزانية . وعلى كل حال فهو حق ضئيل لا يوازن  
ما يجره علينا حذف المادة من المضار الكثيرة ولهذا أطلب بقاءها .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — نظرية حضرة الياس بك دستورية  
حقيقة وهي في أغلب الدول وسيلة لاثبات مسئولية الوزارة . واطلاق يد  
البرلمان هو خير الوسائل للقيام بالاصلاحات المطلوبة ولا يوجد في دستور  
من الدساتير نص كالذي عندنا ولكن ظروف التطور التي نمر بها الآن تقتضي  
بقاء النص لما قد يترتب على حذفه من الخطر كالفناء مصلحة لها أهمية عظيمة  
واقترح أن يبقى هذا النص في الدستور في المدة التشريعية الأولى فقط حتى  
تركز أعمال البرلمان ثم يبطل العمل بها .

حضرة الياس عوض بك — مع تمسكي برأي الأول قد أوافق احتياطياً  
على بقاء هذه المادة في البور التشريعي الأول .

حضرة محمد علي بك — أرجو بقاء النص على حاله لما في ذلك من المصلحة  
الكبرى للبلد ولا يخفى أن القوانين اذا بحثت عرضاً خلال نظر الميزانية  
فاتها تقرر جزافاً أو تبنى جزافاً دون أن تستوفى حقها من العناية والتدبير .  
سعادة قليني فهمي باشا — أوافق على بقاء النص للأسباب التي أبدأها  
بمعادة عبد الحيد مصطفى باشا .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذه المادة والتي بعدها لا نظير لها في سائر الدساتير والعمل بهما يغل يد البرلمان عن التصرف في الميزانية لأن المصروفات المدرجة بالميزانية إما أن تكون مدرجة تنفيذاً لقانون وإما أن تكون بغير قانون فالأولى يتمتع النظر في حذفها حتى يلغى القانون أو يعدل والثانية يتمتع النظر في حذفها كذلك إذا طلبت الدولة أرجاء النظر فيه . وعلى ذلك لا يستطيع البرلمان أن يمس شيئاً من الميزانية . هاتان المادتان خطرتان ولا نستطيع أن نقدر النتائج التي يمكن أن توصلنا هاتان المادتان إليها وخير لنا أن لا نتقيد بهما وأن نتعرض للأضرار التي قد تترتب على حذفها على أنه لا حرج على الحكومة من تأخير الميزانية فإن المادة الثامنة من هذا الباب تنص على عدم جواز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية والمادة الثالثة عشرة تجيز العمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة . فلا تناقضوا على بقاء المادتين فإن أخوف ما تخاف منه الحكومة المستبدة هو الميزانية واحتمال رفضها فإن أردتهم أن تكونوا أحراراً في برلمانكم فاحذفوا المادتين .

معالي رفعت باشا — يقول حضرة عبد العزيز بك أنه لم يكن في دستور من الدساتير ما يقابل المادة التاسعة وقد وقفت على مقابل لها في دستورين المستور الفرنسي لسنة ١٧٩١ والدستور الأسترالي المعمول به الآن فقد جاء فيهما ما معناه : أنه محظور عند وضع القوانين المالية التخصيص على أمور لا علاقة لها بموضوع تلك القوانين .

حضرة الياس عوض بك — هذه النصوص لا تظعن في كلامي ولا في كلام حضرة عبد العزيز فهمى بك فانها فضلا عن عدم ذكرها للوضع الذي نحن فيه بخصوصه فإن أحدها كان في دستور من قرن مضى وغير معمول به الآن والآخر لا ندرى حقيقة الظروف التي اقتضت وضعه .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أحتج حضرة عبد العزيز بك بصفة خاصة بالمادة الثامنة التي تنص أنه لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية ولعل هذه المادة هي التي تخيفنا أكثر من الوقوع في المحذور الذي أشار إليه الشراح في فرنسا لأن لديهم مندوحة عن العجلة بتقرير المقرر

واقف مجلس الشيوخ

في جلسة ٢٧ يوليو سنة ١٩٢٦

على ما سبق أن وافق عليه البرلمان بمجلسيه سنة ١٩٢٤ ومخلصه أنه يجب على كل مصلحة من المصالح الرئيسية ذات الإرادة أن تلتق جداول إضافية لبيان الإيرادات والمصروفات ياناً تفصيلياً وأن تشمل هذه الجداول مقارنة تبين مصاريفها وإيراداتها لعدة سنوات حتى يمكن الوقوف على حقيقة حالتها .

ولاحظت اللجنة في سنة ١٩٢٦ أن هذه الرغبة نفذت جزئياً بالنسبة لبعض المصالح — أما عن المقارنة فقد قالت الوزارة أن ذلك ليسور مادامت الإيرادات والمصروفات موزعة في الميزانية — ولكن اللجنة صممت على أن تقوم الوزارة بهذا العمل — وقبل وزير المالية ذلك .

وقد طلبت لجنة المالية بمجلس النواب هذا الطلب في تقريرها المقدم للمجلس في جلسة ١٩ يوليو سنة ١٩٢٦

مجلس الشيوخ جلسة

٢٧ يناير سنة ١٩٣٧

ومجلس النواب جلسة

١١ يناير سنة ١٩٣٧ :

صرح وزير المالية  
في مجلس النواب بمناسبة  
نظر الميزانية بالعبارة الآتية  
« لهذا رأينا أن فصل  
بين الميزانية العامة وميزانية  
المعاهدة » فاعترض أحد  
أعضاء مجلس الشيوخ على  
إشياء ميزانية خاصة لعمل  
معين وقال إن في هذا مخالفة  
لنص المادة ١٣٨ من  
الدستور فرد وزير المالية  
بأنه يقصد وضع حساب  
خاص لتنفيذ المعاهدة وهذا  
الحساب الخاص هو جزء  
من الميزانية ولا يعتبر  
ميزانية مستقلة بل إنه يعتمد  
في الوقت الذي تعتمد فيه  
الميزانية العامة — وبأن  
سبب وضعه حسابا خاصا  
للمعاهدة هو تسهيل الأمر  
على البرلمان بتسهيل أمر  
الرقابة عليه بعدم ادماج  
حساب تنفيذ المعاهدة في  
أبواب الميزانية.

مجلس النواب جلسة

٦ يونيو سنة ١٩٣٦ :

الشهري الاحتياطي الذي يصح للحكومة أن تطلبه خلال بحث الميزانية وهذا  
مقرر عندنا بمقتضى المادة ١٣ من الدستور نفسه وإنما أريد أن أقول أن المادة  
الثامنة توجد المحذور بشكل أوضح لأنه لا ميعاد لنا فقد يأتي دور عطلة  
البرلمان ولكنه يستمر في العمل طبقا للمادة الثامنة وبذلك نكون قد أزمناه  
العجلة لأننا بهذا التحريم نوجب عليه في الغالب أن يفرغ من الميزانية بسرعة  
حتى لا يضيق أيام عطلته في الاشتغال بها . أما ما يخشاه حضرة عبد العزيز  
بك في موضوع المادتين من أنهما معطلتان لسلطة البرلمان في نظر الميزانية  
فالجواب عليه أن الميزانية مكونة من عدة مسائل لا ترجع إلى قانون واحد  
وليس من المنصور أن البرلمان يطلب إلغاء القوانين كلها مرة واحدة بل يقع  
الإلغاء على قانون بعينه وليس في هذا شيء من الخطر الذي يتصوره حضرة  
عبد العزيز بك ولا يمكن أن يترتب على هذا مثل حركة البرلمان أو غل يمه  
عن النظر في الميزانية لأن الخطر لا يتحقق إلا إذا ورد الإلغاء على عموم  
القوانين التي أسست عليها الميزانية أو على كل المصالح المنشأة بغير قانون .  
وإذا أمكن تصور أن البرلمان سيطلب إلغاء كل القوانين والمصالح فن باب  
أولى يكون النص أوجب ما يجب — المسألة كلها ترجع إلى إعطاء الأمور  
حقها من العناية في وقت لا تكون فيه أفكار الأعضاء مشتتة بالميزانية فإذا  
تقرر الحذف أو الإلغاء عندئذ فإن آثار ذلك ستلحق بالميزانية حتما فلغنى منها  
ما سبق تقريره . أما المسألة الأولى وهي المصروف الوارد تنفيذ قانون فقد  
وجدت لها صورة تتحقق بها وهي إلغاء القانون بالطريق العادي وحكمة تحميم  
أن لا يلغى القانون إلا بالطريق العادي أن للقوانين أسبابا لا تلاحظ خلال  
بحث الميزانية إذ الميزانية لا يلاحظ فيها سوى الوجه المالية الصرفة أما القوانين  
فيجب عند بحثها أن تنظر إلى فائدة وجودها والقروض منها والنتائج التي تترتب  
على إلغائها وغير ذلك من الشئون فن المعقول أن يطلب تأجيل القانون  
للبحث في الأسباب الخاصة به وهذه الحكمة بعينها هي حكمة وضع المادة  
العاشرة وإنما رتبنا بصورة أخرى لأن المجلس ليس له بحسب الأصل أن  
يتعرض إلى وجود المصالح لأنها أنظمة إدارية لا يرجع فيها إلى المجلس إلا من  
باب تقرير الاعتماد المخصص لها في الميزانية فحق المجلس في النظر فيها مستمد

من حق في الميزانية وليس له كيف مخصوص وكيف القانون وكل ما وضعناه في المادة العاشرة أننا طلبنا أن يسمح للحكومة بالتأجيل حتى لا تفاجأ بالغاء المصالح الادارية على غير استعداد ولما كان المجلس لا يملك في الاصل نظرها خارج الميزانية قلنا له ان حقه محفوظ بعد الميزانية ويكون قرارك منسجبا على الماضي فيسقط المصروف الذي تقرر بالميزانية متى قررت الالغاء — فالمسألة لا ترجع في الحقيقة الى خطر عام شامل وانما ترجع الى باب واحد أو باين من أبواب الميزانية واذا جاز أن يسمى ذلك تعطيلاً لسلطة البرلمان فان ذلك لا يكون الا اذا طلب البرلمان الغاء المصالح كلها واذا أمكن تصور ذلك فأنا أطلب أن يتقوا النصين حرصا على سياسة البلد لأنهما يدرآن خطرا أكبر من تعطيل الميزانية وهو شل الحركة العامة .

حاضرة توفيق دوس بك — لم يقل حضرة عبدالعزيز بك أن الغرض تخويل البرلمان سلطة شل الحكومة بالغاء كل القوانين فان المادة التاسعة لا تمنع الحذف فقط بل والتتقيص أيضا فاذا قام خلاف فيما اذا كان طلب البرلمان مطلقا للقانون أو غير معطل فلن يكون الحكم في ذلك .  
سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — الحكم للمجلسين طبعاً .

حاضرة توفيق دوس بك — اذن النص موقوف على مشيئة المجلس .

حاضرة الشيخ محمد خيرت راضى بك — كل ما يمكن أن يستنتج الآن أن حجة القائلين بالحذف قوية بالنسبة للمادة العاشرة وأنا أقترح حذفها أما المادة التاسعة فتعلقة بمصروفات مدرجة تنفيذاً لقانون والقوانين واجبة الاحترام والتنفيذ ولا يصح الغاؤها خلال نظر الميزانية غير أني أطلب تعديل نص المادة التاسعة على الوجه الآتي : ( المصروفات المدرجة في الميزانية تنفيذاً لقانون لا يجوز حذفها الا بعد الغاء ذلك القانون أو تعديله بالطريق العادي ) .  
حاضرة محمد علي بك — أرجو بقاء المادة التاسعة فليس الغرض منها شل سلطة البرلمان وانما الواقع أن أمام الحكومة قوانين وضعت في هدوء وسكينة وقد اتخذها دستوراً لها في وضع الميزانية ومراقبتها للحكومة في وضع الميزانية انما تكون طبقاً لتلك القوانين فاذا أراد البرلمان الغاء قانون خلال نظر الميزانية فلا يفسر هذا الا بان الالغاء كان بناء على شهود خاصة والا

استن وزير المالية سنة جديدة بتقديمه الميزانية لمجلس النواب بخطابه بين فيه سياسة الدولة المالية وحالتها الاقتصادية .

مجلس الشيوخ (جلسة

٢١ يونيو سنة ١٩٢٤ )

واقعت لجنة المالية على الطريقة التي اتبعتها الحكومة في تبويب الميزانية وجعلها ١٤٦ باباً .

مجلس الشيوخ جلسة

٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ :

سار العمل في المجلسين على وضع ميزانيتهما الخاصة بواسطة لجنة المحاسبة ومكتب كل مجلس على أن يبلغها كل مجلس للآخر بطريقة اجمالية .

مجلس الشيوخ جلسة

٢١ يونيو سنة ١٩٢٤ :

أحال مجلس النواب على مجلس الشيوخ بخطابه الرقم ١١ يونيو سنة ١٩٢٤ مشروع الميزانية المقدم اليه من الحكومة — وفي اليوم الذي ورد فيه خطاب مجلس النواب بحالة المجلس الشيوخ مع مرهقاته على

فما الذى كان يمنع البرلمان من إلغاء القانون قبل ذلك .  
 حضرة عبد العزيز فهمى بك — يظهر أن الحق المعلق للجالس حق أريد به مسألة كلية أعلى من هذا بكثير ذلك أن ميزانية البلد هى حياة البلد وروحه وقد وضع بحث الميزانية فى يد الأمة مباشرة ولذلك جعل معظم الدساتير الرأى الأول فى الميزانية لذلك المجلس الذى هو أقرب المجلسين اتصالاً بالأمة وهو مجلس النواب ونتيجة ذلك هائلة جداً فإن مجلس النواب له أن يقر الميزانية أو يعدلها بالزيادة أو النقص أما مجلس الشيوخ فحروم من زيادة الاعتمادات وغاية ما فى الأمر أنه إذا أنقص مجلس النواب شيئاً كان لمجلس الشيوخ أن يرده الى الأصل الذى طلبته الحكومة . وقد يدعو التصرف فى أموال الأمة فى مجموعه الى تدمير شيء كثير حتى من القوانين من أجل هذا كان قول الشراح الذين أشار اليهم حضرة الياس بك عوض من أن تعرض المجلس للقانون أثناء نظر الميزانية عمل دستورى صحيح هو قول مؤسس على فكرة عالية جداً . لهذا لا زلت مصراً على أن للجالسين تقليل المصروفات أثناء نظر الميزانية ولو كان صادراً بها قانون ومن أجل هذا لم يقبل الفرنسيون أن يغيروا من سلطة البرلمان الفرنسى فى التعرض للقوانين خلال بحث الميزانية . أما القول بأن الشهوة قد تتحكم فأظن أنه يمكن القول به لا فى قانون الميزانية فقط بل فى سائر القوانين ومع ذلك فهناك مجلسان يراجع كل منهما الآخر . ولهذا أرجو أن يحذفوا المادتين ٩ و ١٠ لأن فيهما ابتداء فى التشريع لا نعرف نتائجه ومن القواعد المقررة أنه اذا وجد شك فى صلاحية مبدأ أو عدم صلاحيته وجب ابقاء القديم على قدمه .  
 معالى الرئيس — يؤخذ الرأى على حذف المادة التاسعة .  
 فقرر بالأغلبية حذفها .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أريد أن أوجه سؤالاً الى الهيئة ليجاب عليه فى المحضر وهو ( هل يراد بعد حذف المادة التاسعة وبعد أن أعطى للميزانية صورة خاصة فوق القوانين وبعد أن أثبتت للميزانية حكم خاص من حيث التوقيت — هل يراد أنه اذا رفع اقتراح من أحد أعضاء المجلس بشأن إلغاء قانون أثناء نظر الميزانية لا يجرى عليه فى الأحوال العادية من وجوب

اللجنة المالية — ونعز،  
 للحالة الاستثنائية الناشئة  
 من فتح البرلمان فى ١٥ مارس  
 سنة ١٩٢٤ وتقديم مشروع  
 الميزانية الى مجلس النواب  
 فى يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٢٤  
 وحتى لا يتأخر التصديق  
 عليه منعاً لتعطيل أعمال  
 الحكومة رؤى أن تحصل  
 دراسة مشروع الميزانية  
 فى لجنة المالية بمجلس  
 الشيوخ بصفة غير رسمية  
 فى الوقت الذى ينظرها فيه  
 مجلس النواب ( جلسة  
 ٢١ يونيو سنة ١٩٢٤ ) .

مروره دورين باللجان ؟

حضرة عبد العزيز فهمي بك — الجواب على هذا يكون بمسند بحث الموضوع ودراسته .

ثم تليت المادة العاشرة ونصها :

المصروفات المدرجة في الميزانية لمصلحة إدارية عامة قائمة لم يرد بها قانون يجوز حذفها أثناء نظر الميزانية إلا إذا طلبت الحكومة أرجاء النظر في ذلك إلى ما بعد الفراغ منها . وكذلك الحال في النقص من تلك المصروفات إذا أدى إلى تعطيل تلك المصلحة .  
تقرر بالإجماع حذفها .

**مادة ١٤١ —** اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومي لا يجوز تعديلها بما يمس قهريات مصر في هذا الشأن . وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تغيراً تعهده دولي .

**مادة ١٤٢ —** إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة .

ومع ذلك أنه أقر المجلس بمصر أبواب الميزانية أسمى العمل بها مؤقتاً .

التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ١٩ من مجموعة المحاضر .

دولة الرئيس — أقرح التقرير بأنه ليس للمجلسين ولا لأحدهما التعرض

مجلس النواب جلسة

٢٥ يونيو سنة ١٩٢٤ :

أقرحت اللجنة المالية

---

( المادة ١٤١ ) لاحظ واضع الدستور أن مسألة الدين السومي قد أخذت صبغة دولية صار من غير الممكن معها أن لا ينس على أنه ليس للمجلسين ولا لأحدهما التعرض للدين السومي ولا للالتزامات المالية الناشئة عن تعهدات دولية — ولو أن هذا لا يمنع البرلمان من أن يقف على ما يتم في أمر سداد فوائد هذه الديون واستهلاكها أو إثارة البحث في وضع اتفاق دولي بشأنها . ولكن النوع هو التعرض للدين التي تهررت بالاتفاق مع حكومات مصر السابقة . لأن هذه التعهدات شرعية وأقرتها نظمات مصر فلا تجوز المامسة فيها .



للدیون العمومية ولا للالتزامات المالية الناشئة عن تعهدات دولية .  
بالمجلس انشاء قسم خاص  
في الميزانية للديون التي على  
الحكومة .

وفي صفحة ٢٠ من مجموعة المحاضر :  
دولة الرئيس — اذا لم يقرر البرلمان الميزانية ولم يصدق عليها الملك قبل  
دولتها .

المادة (١٤٢) تقابلها } للمادة ٤٧ من دستور المغرب  
وللمادة ٨٥ من دستور استونيا  
وللمادة ٦٤ من دستور بروسيا

اذا تأخر اعتماد البرلمان لقانون الميزانية عن أول مايو — وكثيرا ما يحصل هذا — فإن الحكومة تنهج الميزانية التقديرية — حتى لا ينفذ دولاب السل فيها اذا ما تأخر البرلمان عن اعتماد الميزانية الجديدة . هنا اذا كان عدم اصدار قانون الميزانية ناشئ عن تأخير البرلمان في اعتمادها — ولكن ما الحكم اذا كان تأخير الاصدار راجع لعدم تصديق الملك عليها ؟ أنتفع في ذلك ما ينتفع في شأن سائر القوانين العادية ، بمعنى أن بيد الملك معروف قانون الميزانية الى البرلمان في مدى شهر لاعادة النظر فيه — ويلزم لاتقراره في هذه الحالة موافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين — وإذا لم تتوافر هذه الأغلبية احتج النظر في المشروع في دور الانقضاء نفسه — ولا بد من الانتظار الى دور آخر ؟

الجواب على ذلك قول : ان ظاهر النص ومفهومه لا يميز بين قانون الميزانية وأى قانون آخر .  
أى أنه يجب تصديق الملك لاصدار القانون — وقد حاول بعض أعضاء لجنة الدستور أن يميزوا قانون الميزانية عن سائر القوانين — بمعنى أنه متى قررها البرلمان وجب على الحكومة السل بها دون انتظار تصديق الملك — لأن الاجراءات التي تتبع بالنسبة للقوانين العادية اجراءات طويلة وصعبة التحقيق ومعلقة لتنفيذ القوانين — وهذه الاجراءات اذا كان السل بها مساعفا بالنسبة للقوانين التي تتعلق بمصالح جزئية فإن المصلحة العامة تخضع بتغييرها بالنسبة للميزانية . وبعد مناقشات طويلة وضعت اللجنة هذا الاقتراح .  
ويلاحظ أن النص الذي اعتمدته لجنة الدستور لم يكن مشتملا على الفقرة الأخيرة من هذه المادة وهي «ومع ذلك اذا أقر المجلسين بشئ أبواب الميزانية أمكن السل بها مؤقتا » .

وبالرجوع الى محاضر اللجنة الاستشارية التفسيرية نجد أنها هي التي أضافت هذه الفقرة — وعملت هذه الاخافة بملغها « وتكملة هذه المادة نرى أن ينس على أنه اذا لم يتم اقرار الميزانية في مجموعها فانه يجوز السل مؤقتا بما يقره المجلسان من هذه الأبواب وأن هذه الاضافة مستفادة من الفقرة الأولى من معروف المادة التي تنس على طريقة حل الخلاف بين المجلسين على تحرير باب من أبواب الميزانية — وبالرجوع الى محاضر لجنة الدستور نجد أن الفقرة التي تصدتها اللجنة التفسيرية في مذكرتها هي « اذا استحكم الخلاف بين المجلسين على بشئ مسائل الميزانية اتبع في العام الجديد ما كان مقرر في شأنها في الميزانية التقديرية » .

فهل يفهم من ذلك أن اللجنة التفسيرية قد قصت بالعمل بما تم اقراره من أبواب الميزانية — مجرد حالة التأخير بسبب وقوع الخلاف بين المجلسين — أم أن هذا النص عام ؟

في اعتقادي أن الفقرة التي أضافتها اللجنة التفسيرية فوق أنها تقرر مبدأ عاما فلها تقرر استثناء عاما للمادة ٣٥ من الدستور .  
فلو تصورنا أن البرلمان يميل عليه قد اتفق على أن يلزم الحكومة بتنفيذ ما يقره من أبواب الميزانية أولا فأول وأن الحكومة قامت بهذا السل بالفعل — لو تصورنا ذلك وهو ليس بيد الاحتمال فان تصديق الملك على قانون الميزانية يكون قبل الأثر ان لم يكن عديمه — ما قامت أبواب الميزانية قد تهدت بالفعل .

ولا يمكن القول بأن عدم تصديق الملك على قانون الميزانية عند انتهاء المجلسين من اقرارها بسبب النام ما تم من الأعمال طبقا لما أقره المجلسان من أبواب الميزانية ما دام هذا التصرف كان في حدود الدستور وما دام أثر التصديق لا يمكن أن ينصب الا على المستقبل ما دام الملك قد صرّف والقرارات قد نفذت .

ختم السنة المالية فللحكومة حق العمل بالميزانية القديمة حتى يصدق على الميزانية الجديدة .  
فقرر ذلك بالأغلبية .

اللمجة العامة لوضع الدستور : صفحة ٦٧ من مجموعة المحاضر .

تلى النص الآتي :

« ليس للمجلسين ولا لأحدهما التمرض للديون العمومية ولا للاقتراحات المالية الناشئة عن تعهدات دوائية » .  
فوافقت الهيئة عليه .

ثم تلى القرار التسعون وهذا نصه :

إذا لم يقر البرلمان الميزانية ولم يصدق عليها الملك قبل ختام السنة المالية فللحكومة حق العمل بالميزانية القديمة حتى يصدق على الميزانية الجديدة .  
فوافقت عليه الهيئة بالصيغة الآتية :

إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ختام السنة المالية فيعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة .

وفي صفحة ١٤٥ من مجموعة المحاضر تلى النص الآتي ووافقت عليه الهيئة  
« اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومي لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر في هذا الشأن » .

وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذا لتعهد دولي » .  
ثم تليت المادة الثالثة عشرة ونصها :

إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ختام السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — إذا فرضنا أن المجلسين وافقا على الميزانية هل يجب إصدارها حتما أو تعطى حكم القوانين الأخرى من حيث جواز بصديق الملك وعدم تصديقه .

سماعة عبد الحميد مصطفى باشا — أتركوا هذه المسألة للعمل .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — الحالة التي يفرضها حضرة عبد العزيز

بك هي حالة عدم ثقة بالوزارة وحدها اظهار عدم الثقة ولكن حكمها كحكم  
أى قانون آخر لأن الميزانية لم تخرج عن أنها قانون . وكونها مهمة ووقية لا  
يغير من ذلك شيئا . فكلوا المسألة للقواعد العامة وهي كفيّة بجها .  
فوافقت الهيئة بالاجماع على المادة وعلى هذا البيان .  
وفي صفحة ١٨٦ ثارت المناقشة الآتية :

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لى ملاحظة على المادة ١٣ من الباب الرابع  
( فى المالية ) — فقد نصت على أنه إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ختام  
السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة —  
وهذا نص خطر لأنه ما يدرينا أنه بعد أن يقرر البرلمان الميزانية الجديدة  
تتباطأ الحكومة فى استصدار قانون بها لتعمل بالميزانية القديمة — ومن جهة  
أخرى هل يجوز اعتبار الميزانية كسائر القوانين خاضعة لحق التصديق  
ولاجراءاته الطويلة الواردة بالدستور مع كونها من القوانين الوقية التى لا  
تتمثل التأخير — ومن رأى أنه متى قرر المجلسان الميزانية يجب على الحكومة  
العمل بها لهذا أقترح تعديل النص على الصورة الآتية : ( إذا لم يقرر البرلمان  
الميزانية قبل ختام السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون  
بالميزانية الجديدة ) .

حضرات محمد على بك والياس عوض بك — هذه مسألة تحتاج لروية  
وتفكير فيحسن أن يؤجل النظر فيها الى جلسة الغد .  
موافقة على تأجيل النظر فيها الى جلسة الغد .  
وفي الجلسة التالية عادت الهيئة لمناقشة هذا المبدأ

حضرة عبد العزيز فهمى بك — بقيت المادة الحادية عشرة من باب المالية  
وهي التى أشرت اليها بجملة أمس وقد قلت أن النص الحالى خطر لأنه اذا  
أريد أن تعتبر الميزانية كسائر القوانين صح أن يقررها المجلسان ثم يسار  
فيها بالطرق العادية للقوانين بمعنى أنه اذا لم يوافق عليها الملك ردّها الى المجلسين  
فى ميعاد شهر ولا تنفذ بعد ذلك الا اذا أقرها المجلسان بأغلبية الثلثين فى كل  
منهما وفى خلال ذلك يباح للحكومة العمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون  
بالميزانية الجديدة وقد لا تحوز أغلبية الثلثين فى المرة الثانية فيمتنع العمل بها

حتى يأتي العام القادم وتمر بالأغلبية العادية . وهذا نظام خطر غير معمول به في أى دولة أخرى فضلا عن عدم اتفاقه مع فكرة توقيت الميزانية . ولهذا أطلب تعديل النص على الوجه الآتى :

( اذا لم يقرر البرلمان الميزانية قبل ختام السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة ) .

فضيلة الشيخ نجيت - أوافق على التعديل لأن فيه مصلحة للأمة .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - معرض الكلام فى النص الحالى ينحصر فى مسألة نظامية والمسألة التى تعرض لها حضرة عبد العزيز بك فى اقتراحه تتعلق بمجهر سلطة المجلس وهذا أمر تقدم بيانه عند ذكر نظام المجلسين والاحكام العامة لهما فقد بينا هناك ما يملكه المجلسان بالنسبة للحكومة وما يملكه الحكومة بالنسبة للمجلسين بغير استثناء ولم نتحر عندئذ أن تفصل هذه الاحكام فى كل مسألة على حدها . فالاحكام التى سبق بيانها متسلطة على كل مسألة تعرض . لكن موضوع المادة التى نحن بصدها موضوع نظامى فلا يمكن أن ينصرف الا الى الحالة النظامية التى سبق من أجلها الحكم - أما كون البرلمان يملك اصدار الميزانية بغير تصديق فمحله الكلام على حق الملك فى التصديق على القوانين عامة فان الميزانية لم تخرج عن أنها قانون ولكنه خاص بالوقية والدورية وأقصى ما يتطلبه هذا أن توضع له أحكام خاصة فى باب الميزانية بقدر ما تتطلبه هذه الصفات الخاصة . فالمسألة اذن تنحصر فيما يأتى : ما ذا يكون الحكم اذا جاء ختام السنة المالية ولم يكن صدر قانون بالميزانية الجديدة . والجواب يجب أن يكون بقدر هذا الموضوع أى أنه اذا لم يصدر القانون يعمل كيت وكيت . ذلك لأن قانون السنة الماضية قد فرغ حكمه ووجب البسده بقانون آخر ، ولكن هذا القانون قد يتأخر صدوره بسبب ما فاقضى الحال أن ينص على الترخيص للحكومة بالعمل بالقانون القديم حتى يصدر الجديد . ذلك حكم نظامى اقتضته الصفة الوقية التى انصف بها قانون الميزانية وما كنا لنورده لولا الضرورة التى اقتضته فان الحكومة لا تستطيع تسير الشؤون العامة بغير المال وهى لا تستطيع تحصيل ذلك المال الا بقانون تستند اليه . تلك هى الحالة النظامية التى سبقت المادة

النص عليها فيما يتعلق بقانون الميزانية أما فيما عدا ذلك فالقواعد العامة تطبق على قانون الميزانية كسائر القوانين . فاذا أريد أن يوضع لهذا القانون حكم خاص يخرج عن حكم القواعد العامة فليس موضع ذلك في باب الميزانية إنما يكون تقريره في باب الأحكام العامة بالمجلسين استثناء من القواعد التي قررت فيه .

هذا ما يتعلق بالشكل وأما من حيث الموضوع فلم أر في كل ما أورد من الاعتراضات ما يدعو الى اخراج قانون الميزانية عن نظام القوانين العادية والتقول بأن لا حاجة في الميزانية الى تصديق الملك وأنه يكفي أن يقرها البرلمان فتصبح قانونا كما يرى حضرة عبد العزيز بك . قاعدة التصديق قاعدة كلية وقد رأينا ألا يكون حق التصديق مطلقا فتقيدناه ببعض القيود فلا يصح بعد هذا أن نزيد هذه القيود والا اختل التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وما دامت الوزارة حائزة لثقة الأغلبية في المجلس فمن الواجب الحرص على وجود هذا التوازن الذي ضمنته القواعد التي وضعت للتصديق . ولم ير في عموم الأحوال أن حق التصديق يحتاج الى قيود أكثر مما قيد به . فهل يصح أن يكون مجرد التأخير في اصدار الميزانية موجبا لاسقاط التصديق . قد يكون هذا التأخير ناشئا عن حاجة الحكومة الى بحث الميزانية ومراجعتها فكيف يجوز أن ترتب على ذلك الناء حق التصديق . اذا كان التأخير ناشئا عن سبب مادي فكثير أن ترتب عليه هذا الحكم واذا كان ناشئا عن اختلاف في السياسة فهذه حالة مسؤولية وزارية ويجب حلها قبل أن تحل مسألة الميزانية . فاذا اختلف المجلس مع الوزارة في صدد الميزانية وأنكر المجلس على الوزارة تصرفها فله أن يسقط الوزارة ويأتي بأخرى تتفاهم معه ولكن لا يصح مطلقا أن يكون تأخير الميزانية مشوها للصورة التي وضعناها لحق التصديق — ما أظن أن حضراتكم تريدون أن تحدثوا استثناء لقاعدة التصديق يخل بالتوازن بين السلطتين أو تضعوا حكما يضر بالسلطة التنفيذية بغير فائدة . انكم اذا قررتم وجوب العمل بالميزانية متى أقرها البرلمان أدى ذلك الى نتيجة غريبة . فان الحكومة اذا كانت راضية عن الميزانية لم يظهر رضاءها بصورة واضحة واذا كانت غير راضية ولم تعرض المسؤولية الوزارية على بساط

ألححت أصبحت الحكومة مكلفة بتنفيذ ميزانية لم توافق عليها . لحق التصديق يجب أن يبقى كما هو وما دامت الميزانية القديمة كفيلة بتنفيذ الأعمال على صورة حسنة فلا يضير البلاد أن يجرى العمل بها حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة وقد سلمتم بجواز ذلك في حالة عدم فراغ المجلسين من نظر الميزانية الجديدة فليس منكرا أن يجرى العمل بها عند تأخير إصدار القانون من قبل الحكومة الا أن تكونوا أردتم أن تقرروا بمناسبة هذا النص الغاء حق التصديق على الميزانية وأن تضعوا حكما جديدا ليس من ورائه فائدة خاصة فان المسؤولية الوزارية وحدها كفيلة بمنع ما يخشى من تعطيل الميزانية .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — وهل في النص الجديد ما يمنع من تصديق الملك .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — ذلك هو مفهوم القاعدة لأن حضرة عبد العزيز بك يريد أن يمنع العمل بالميزانية القديمة اذا كان البرلمان قد فرغ من نظر الميزانية الجديدة ومعنى هذا أنه يجب العمل عندئذ بالميزانية الجديدة أى أنه يجب التصديق عليها في كل الأحوال .

حضرة على المنزلاوى بك — أؤيد حضرة بدوى بك فيما قال وأطلب بقاء المادة على حالها .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أوافق على تعديل حضرة عبد العزيز بك لأنه ان كانت هناك مسألة حيوية أنشئت من أجلها البرلمانات فهي المراقبة على الأموال العامة . وقد وضعنا للميزانية أحكاما استثنائية فيما يتعلق بحل الخلاف الذى يقوم بشأنها بين المجلسين وغير ذلك ، فلا مانع من أن يكون لها حكم استثنائى خاص في هذه الحالة أيضا . ولذلك أؤيد التعديل لأنه يتضمن حقا كبيرا من حقوق الأمة التى لا يصح التفریط فيها .

فضيلة الشيخ يخيت — أؤيد حضرة عبد العزيز بك لأننا اذا أبقينا النص على حاله أخضعنا قانون الميزانية لجميع الاحكام التى تسرى على سائر القوانين فاذا لم يصدق عليه الملك ورده للبرلمان وجب أن تقرره أغلبية الثلثين ويستمر العمل خلال ذلك بالميزانية القديمة الى ما شاء الله .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أما ما يتعلق بالشكل فلا يهمنى مطلقا

ومتى استطعنا تحديد الموضوع أمكننا معالجة الشكل على الوجه الذى يتفق عليه .  
أما فى الموضوع فأرى أن من الخطر الكلى أن نعتبر الميزانية كالقوانين  
العادية لأنها إذا لم يصدق عليها فى المرة الأولى وجب عند ردها للجلسين أن  
تحصل الموافقة عليها بأغلبية الثلثين وهذا أمر عسير جدا ولا يسهل تحقيقه .  
وإذا أمكن الاستغناء عن القوانين العادية التى لم تَل موافقة الثلثين لأنها تتعلق  
بمصالح جزئية فإن الميزانية لا يمكن الاستغناء عنها ومن أجل هذا طلبت التعديل  
لأن عدم التصديق على الميزانية يقتضى العمل بالميزانية القديمة طول العام  
الجديد بل قد يترتب عليه العمل بميزانية واحدة سنين عديدة ولهذا أصم على  
التعديل الذى عرضته . أما الاحتجاج بأن مسؤولية الوزارة قائمة ويمكن  
الرجوع إليها لعلاج هذه الحالة فأنى لا أراها كافية اذ متى قررتهم أن الميزانية  
هى كالقوانين العادية تمسرها جدا على المجلس أن يسأل الوزارة أو يقرر عدم  
الثقة بها بمجرد أن الدستور تنفذ فى حالة عدم التصديق بإعادة الميزانية للبرلمان  
والتصديق عليها بأغلبية الثلثين الى آخر الاجراءات الخاصة بالتصديق تلك  
الاجراءات التى لا يكون فى أخذ الحكومة بها أى مسؤولية وزارية .

حضرة الياس عوض بك — لست أرى مبررا لوضع حكم خاص بالميزانية  
لا نظير له فى القوانين الأخرى . وليس من الحكمة أن نضع قيودا وأحكاما  
لكل مسألة فرعية بل الأولى أن تترك الأمر للتقاليد البرلمانية على أنى استبعد  
أن ترفض الحكومة العمل بميزانية قررها المجلسان وهى ان فعلت ذلك عرضت  
نفسها للمسؤولية ولسخط البلاد فلا تستطيع البقاء فى مناصبها . لهذا أرى أن  
التعديل المقترح يضع قيودا لمسألة لا تستحق أن توضع لها قيود . وبقاء المادة  
على حالها أمر واجب وتغييرها قد يبنى عليه نتائج غير حميدة .

سعادة قلينى فهمى باشا — مع احترائى لأراء حضرة عبد العزيز بك  
أخالفه فى هذا المبدأ أولا — لأنه لم يحصل فى التاريخ أن ميزانية قررها البرلمان  
ثم عطلتها الحكومة ويؤيد ذلك أن الحكومة كانت أثناء انعقاد الجمعية التشريعية  
تستهضهم الأعضاء للفراغ من بحث الميزانية . وثانيا — لأن الضمانات  
التي شرحتها حضرة بدوى بك كافية لمنع المخاوف التي يخشاها حضرة  
عبد العزيز بك .

حضرة ذكرى تامق بك — الميزانية أكبر عمل من أعمال الحكومة فيه أكبر مسؤولية عليها وهي قانون كسائر القوانين ولكنها تختلف في أنها موقوتة وسرعان ما يظهر رأى الحكومة بالنسبة إليها إما بالموافقة أو بالمخالفة فإن كان الثانى طرحت المسؤولية الوزارية على بساط البحث فوراً أو في هذه المسؤولية العلاج الشافى مما تتخوفه فلا يمكن إذن أن يرد بالخاطر احتمال العمل بالميزانية القديمة طول العام الجديد أو أعواماً متتالية . واذن فلا يصح أن نهدم حقاً قرانه من أجل أمر لا يتصور وقوعه .

فضيلة الشيخ بحيث — جميع كلام المعارضين لحضرة عبد العزيز بك يدور على الاعتراف بأن الميزانية أهم أعمال الحكومة وأنها من القوانين الاستثنائية التي تقتضى نظاماً خاصاً فلماذا نضع نصاً يقتضى تعريض الوزارة للمسؤولية بين حين وآخر ونأبى الأخذ بالنص الذى يرفع كل مصادمة أو احتكاك بين الوزارة والبرلمان . اننى أرى مراعاة لمصلحة الأمة والحكومة والبرلمان وجوب الموافقة على اقترح حضرة عبد العزيز بك .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — لقد حضرت متأخراً ويلوح لى أن اقترح حضرة عبد العزيز بك يراد به الخروج عن قاعدة كلية في الدستور وتقرير أن الميزانية تصح قانوناً بمجرد موافقة البرلمان عليها ولكن التشريع باللازم غير مفهوم وظاهر النص الذى يقترحه حضرة عبد العزيز بك قاصر على تقرير أمر واحد وهو اجازة العمل بالميزانية الجديدة . على أنى لا أرى حاجة الى هدم قاعدة دستورية سبق تقريرها وأعتقد أن في مراقبة الأمة والبرلمان الضمان الكافى لعدم تعطيل الميزانية .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لا يوجد في دستور من الدساتير نص كالذى عندنا وأنا يرضينى حذف المادة اذا لم توافقوا على تعديلها . معالى الرئيس — تؤخذ الآراء على تعديل حضرة عبد العزيز بك . فتقرر بالأغلبية رفضه .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — اذن أطلب حذف المادة .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — طلب حذف المادة جاء جواباً على كلام حضرة الهلباوى بك في أن اقترح حضرة عبد العزيز بك هادم لاحكام



الستور . وصحيح أنه قد لا يوجد نص دستوري يقابل نصنا ولكن هناك  
تقاليد دستورية أغت في البلاد الأخرى عن النص لأن التقاليد الدستورية  
إذا ثبتت أصبح لها حكم القانون . وقد دعانا الى وضع النص في الدستور أنه  
ليس لنا تقاليد قديمة . فالنص بهذا المقدار له فضل خاص .  
معالي الرئيس — يؤخذ الرأي على طلب حذف المادة .  
تقرر بالأغلبية رفضه .

**مادة ١٤٣ —** كل معروف غير ورد بالميزانية أو زائر على القرارات الواردة بها يجب  
أنه يأذره البرلمان . ويجب استقذاره كذلك كلما أسير قل مبلغ من باب الى  
آخر من أبواب الميزانية .

**الاعمال التحضيرية :**

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٦٨ من مجموعة المحاضر .  
قر مجلس النواب  
بجلسة ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ :

تلى النص الآتي :  
« لا يجوز عقد أى سلفة عمومية ولا أى تمهد مستوجب لصرف مبالغ  
من الخزينة غير واردة بالميزانية الا بموافقة البرلمان »  
فوافقت عليه الهيئة

( المادة ٦٧ من دستور بروسيا )  
( ولادة ٤٧ من دستور النمسا )

فقد الدستور الحكومة بصره تجاوز الميزانية التي اعتمدها البرلمان الا بعد استفتاءه — كما حرم عليها قل مبلغ من باب الى آخر  
من أبواب الميزانية — ولولا هذه القيود لما تحققت الفائدة المرجوة من بحث البرلمان للميزانية وإقراره لما اذا كان في استطاعة  
الحكومة أن تدير وتبدل فيما قرره — لهذا كان البرلمان يعلني منذ مبدأ الحياة النيابية حرصه على تخدير الحكومة من ولوج  
هذا الطريق الخطر . فقد وافق مجلس الشيوخ في جلسة ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٦ على تقرير لجنة المالية التي جاء به « د » وقد انبثت  
وزارة المالية في المشروع الحالي القاعدة الموافقة للدستور والموصلة الى الرقابة البرلمانية السكافية والتي أقرها المجلس حين نظر ميزانية  
سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ من جهة زيادة أبواب الميزانية كما أنها جرت أيضا على القاعدة التي وعدت باتباعها سنة ١٩٢٤ على لسان  
حضره وكيلها والمخاطبة بمقالة تجاوز المقرر لبند عند الاقتضاء مقابل وجود وفر في بند أو بند أخرى ضمن حدود باب واحد لتتمكن  
من مراقبة تصرف المصالح المختلفة داخل حدود تلك القاعدة ولما فقد أصدرت تعليماتها بأنه لا يجوز صرف أى مبلغ غير وارد في  
الميزانية أو زائد عن التصديرات الواردة بها ولا قل مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية الا بعد موافقة البرلمان كما وجهت النظر  
الى أن الموافقة على تجاوز اعتماد بند من البنود في أحد أبواب الميزانية مقابل وجود وفر في بند آخر من بنود نفس ذلك الباب هي  
من اختصاص وزارة المالية ما دام التجاوز لا يزيد عن ١٠ في المائة من جملة ربط البند أو ١٠٠٠ ج.م (أيضا أكثر) على ألا يتجاوز  
مقدار ال ١٠ ٪ / ١٠٠٠٠ ج.م وما زاد على هذا الحد يكون الاذن فيه بالتجاوز من اختصاص مجلس الوزراء كما أبلغت وزارة  
المالية والوزارات والمصالح أنه قد تقرر أن تعامل البند المشغل مفردات البند المخصصة لكل نوع من المصروفات الآتية : —

وفي صفحة ١٠٣ من مجموعة المحاضر  
تلى المبدأ الثالث والعشرون وهذا نصه :

أن يقدم طلب الاعتمادات  
بالطريقة التي تقدم بها  
الحكومة الى المجلس كل

- (١) = ماهيات المستفيدين الفائتين والمؤقتين .  
(٢) ماهيات الحارجرين عن هيئة المال .  
(٣) أجر الشغالة باليومية .  
(٤) المرتبات .  
(٥) كل عمل من الأعمال الجديدة على حدته .

وحدث في جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٢٧ أن اقترح أحد أعضاء مجلس الشيوخ « أن تمتنع الحكومة في المستقبل من فتح أى اعتماد غير وارد بالميزانية الا بعد الحصول على إذن البرلمان وذلك طبقا للمادة ١٤٣ » ووافق المجلس على ذلك — وصرح وزير المالية بالنيابة عن الحكومة أنها أيضا توافق على هذا الاقتراح .  
وحدث عند تقديم الحساب الختامي للميزانية أن لاحظت لجنة المالية بمجلس النواب بمجلة ٢١ مايو سنة ١٩٢٨ أن هناك تجاوزا لتزاعادات قدره ٣٩,٧٠٤ جنبا — فرأى بعض الأعضاء أن الحكومة قد خالفت الدستور للمادة ١٤٣ لانه كان يجب أن تستأذن البرلمان قبل صرف أى مبلغ يزيد عن الاعتمادات المقررة — ودافع وكيل الوزارة عن هذا العمل وكذلك مقرر اللجنة وقال بأن الزيادات لا يمكن لوزارة المالية أن تستحق من وقوعها الا بصدد الحساب الختامي لأن الباب مكون من بنود كثيرة وكل بند له حساب في الاعاق قائم بذاته لا يمكن معرفة نتيجته الا اذا انتهى الاتفاق من كل البنود وذلك عند جمع البنود وضم بعضها الى بعض عند الحساب الختامي .

وأخيرا قرر المجلس إحالة للوضوح على لجنة الشؤون الدستورية بالمجلس تقدمت تحريرها بالمجلس في جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٢٨ ووافق عليه المجلس .

ولمضى ما جاء فيه « ان اللجنة مع تحريرها بأن التجاوز في ذاته مخالفة صريحة لنص دستوري واجب الاحترام ترى أن الظروف التي دعت لهذا التجاوز هي ظروف استثنائية — تسمح بالموافقة على تسوية هذا التجاوز على أن يقرر المجلس لفت نظر الحكومة الى وجوب التتدب في مراقبة الصرف في كل باب من أبواب الميزانية والابتجاوز للصروف من أى باب ما يخصس له الا بإذن البرلمان » .  
( انظر نص التقرير والمناقشات التي دارت حوله في صفحة ١٢١ من الجزء الثاني من هذا الكتاب ) .

وفي جلسة ١٥ يونيو سنة ١٩٢٧ اقترح أحد أعضاء مجلس النواب على تقديم الحكومة لمصروع قانون بفتح اعتماد اضافي قدره ٣٥٣٣٨١ جنبا — وقال أنه لا يفهم كيف يزيد ما أخفق بالفعل عن ٣٠٠ ألف جنبا دون أن يبلغ هذا الى وزارة المالية ودون أن طلب اقرار الاعتماد في حينه من مجلس الوزراء ودون أن يرضى كل ذلك على البرلمان في الوقت المناسب .

وقد سلم وزير المالية بالنيابة بوجاهة الملاحظة وصرح أن الحكومة قد رأت وضع حد لتجاوز في الاعتمادات استكمالا للعقوبة .  
وقد اخفقت الحكومة مع البرلمان في سنة ١٩٢٧ على تهجير المصعود بلفظ « يأذن » الواردة في هذه المادة . فرأى بعض الأعضاء أن هذا اللفظ صريح في معناه وأن لا بد من أن يسبق الاذن العمل ، تأذنون به — وحاولت الحكومة أن تهسر حكم المادة بما يستفاد من النص القرني لما عدى عن الاذن بكلمة approuver واستمنا « الموافقة على » — أى أن مهمة البرلمان هي الموافقة على ما صرف بالفعل .

وفي اعتمادى أن هذا التخرج فوق انه غاية في الضعف فهو غاية في الخطورة — اذ أن يخفصه الحكومة مطلقة الحرية في أموال الدولة ويصبح اقرار البرلمان للميزانية عبث لا طائل وراه ولا فائدة منه — وهذا هو ما جعل مجلس النواب يوافق في ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦ على الاقتراح بالنسب في مصروع القانون الخاص بمحاكمة الوزراء الذي وعدت الحكومة بتقدمه — على معاقبة كل وزير يقوم على تكليف الخزانة لميلنا لم يكن مدرجا في الميزانية أو لم يصدر عنه اعتماد من البرلمان .

لاشك أن في هذا التصير اعتداء صريح على سلطة البرلمان وأحراج له بوضعه أمام الأمر الواقع — واعدام لأثر رفضه للاعتد مادام المال قد صرف بالفعل . وفوق ذلك فالنار لعل عليه دائما ( هو النص العري ) انا ما تعارض النص الفرنسي مع النص العربي لمادة من مواد الدستور . وهذا هو ما سار عليه المجلسان منذ وجد الدستور ( راجع مجلس الشيوخ جلسة ٧ مارس سنة ١٩٢٧ ) وبالرجوع الى دستور

سنة ١٩٣٠ بمجده قد نص على جواز تقرير مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها فيما بين أدوار الانعقاد أو في فترة الحل كما أجازت كل مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية — على أن يكون ذلك بمراسم تعرض على البرلمان في معام

« كل مصروف غير وارد بالميزانية أو يزيد عن التقديرات الواردة بها  
يجب ابتداء أن يصرح به البرلمان » .  
تقرر الموافقة عليه بالإجماع .  
وفي صفحته ١٤٥ تلى النص الآتي  
ووافقت عليه الهيئة .  
مادة ١٤ — كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات  
الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان .  
صفحة ٨ من الجزء الثاني (١)

لا يتجاوز المهر من اجتهاده الخلل . وقد عللت الفكرة التفسيرية هذا الحكم بقولها « والاعتادات الإضافية تنتج بقوانين تليس  
ما يحول دون دخولها في عموم حكم المادة ٤١ ( مع ملاحظة أن المادة ٤١ من هذا الدستور قد أجازت إصدار مراسيم بقوانين في فترة  
الحل أسوة بفترة ما بين أدوار الانعقاد ) — غير أن الاعتادات ليست في الواقع قوانين إلا من الوجهة الشكلية — فذلك ونظرا  
لأهميتها ولأن بعض المصانير تخصها بالذكر عند الكلام عن حق السلطة التنفيذية فيما بين أدوار الانعقاد أو في فترة الحل ترى الوزارة  
أن تخرجها من عموم المادة ٤١ ليكون لها حكم خاص بها في الباب الخامس بالمالية . على أن ذلك التخصيص لا تراد به المفارقة بين  
التسريع والتدابير المالية في الحكم فالحق واحد في الحالين ووجوب الرض على البرلمان يشترك بينهما وفي كليهما لا يكون رفض البرلمان  
للمرسوم أو الاعتماد نافذ للحكم إلا بالنسبة للتفصيل » .  
وفي فرنسا نجد نوعين من الاعتادات :

اعتادات تقديرية : وهي التي يكون معنى القرار البرلمان لها أنه يوافق على الفرض المطلوبة هي له وعلى ما يختص من النفقات —  
ويخص لها من باب التقدير فقط مبلغ معين من المال .  
وفي الواقع أن تقرير المجلس لها على المبلغ للتبذير وحده بل ينصب على الأخص على الفرض المطلوب من أجله هذا المبلغ .  
ومن ذلك اعتمادات تنشيط الملاحة واعتمادات الأحكام الصادرة ضد الخزانة العامة واعتمادات الماشات .  
واعتمادات تحديدية : وهي التي يضع لها البرلمان إذ يقرها حداً أقصى لا يجوز تعديده بحال من الأحوال كاعتماد ماهيات الموظفين .  
والوزير الذي يتجاوز هذا الاعتماد يكون مسؤولاً مدنياً فوق مسؤوليته السياسية .  
وقد عرف القانون الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٩ المقصود بالاعتادات الإضافية إذ نص في المادة ٢ على أن « الاعتمادات  
الإضافية هي الاعتمادات التي تستعمل في تنفيذ مشروع سبق أن وافق عليه البرلمان بشرط أن لا يكون في هذا الاستعمال تغيير  
في طبيعة هذا المشروع » .

( أوجين بير صفحة ٥٧٥ )

(١) بعض سوابق .

مجلس النواب جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧ :

وافق المجلس على فتح اعتماد إضافي لأعمال انتهت وتلقية مصاريف صرفت قبل تصديقه — لأنه لم يجد نتيجة لعدم التصديق .  
وقرر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧ أن التعديلات والاعتادات الإضافية تدمج بمرسوم حتى إذا كان البرلمان جاري نظراً للميزانية —  
ووجب أن يأخذ بمبدأ الطريق القانوني — ولكن إذا أرفق الوقت يمكن للبرلمان النظر في التعديل أو الاعتماد الإضافي من عند انبعاث  
ذلك الطريق الطويل باعتراض أن اللجنة المالية في المجلس هي التي اقترحت التعديل أو الاعتماد الإضافي .  
وقرر المجلس في جلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧ و٤ يونيو سنة ١٩٢٧ : « وان كانت المادة ١٤٣ لم تنص ما إذا كان الاذن يجب  
أن يكون بقرار أو بقانون إلا أن المادة ١٤٢ عهد أن للميزانية يجب أن يصدر بها قانون لأن كل اعتماد إضافي هو تعديل لما ورد  
بالميزانية التي صدرت بقانون — والقانون لا يبدل الا بقانون .

**مادة ١٤٤** — الحساب الختامي لموارد المالية عمه العام النقضى يقرم الى البرلمان في مبدأ

كل دور انعقاد عاوى لطلب اعتماد .

**مادة ١٤٥** — ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامي

السوى تجرى عليها الأوامر المقررة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامي .

### التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

مجلس الشيوخ جلسة

٦ يولييه ١٩٢٦ :

اقترح أحد الأعضاء

أن تعرض ميزانية وزارة

الأوقاف على مجلس

الوزراء ويكون له كل

الرأى فيها وأن يكون رأى

المجلس الأعلى استشاريا—

لجنة وضع لبادى العام للدرستور : صفحة ١٧ من مجموعة المحاضر

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — وهل يدخل في مفهوم كلمة

« الميزانية ، ميزانية وزارة الأوقاف العمومية ؟

دولة الرئيس — نعم أنى ما قصدت بلفظ « الميزانية » إلا القدر الذى

يتناول ميزانيات جميع وزارات الحكومة ومصالحها ، وهذا يدخل فيه بالطبع

ميزانية وزارة الأوقاف العمومية .

( موافقة بالإجماع على هذا التفسير ) .

( للادتان ١٤٤ و ١٤٥ ) حتم الدستور على الحكومة أن تقدم للبرلمان الحساب الختامى للميزانية لتشكل الرقابة البرلمانية على أعمال

الحكومة بتحقيق الأعضاء من تنبذ رغباتهم ومن عدم وجود تجاوز فى الاعتداءات أو تقصير فى صرف ما اعتصموه .

وقد اقترحت اللجنة المالية بمجلس النواب ( فى ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٦ ) « إنشاء ادارة مستقلة لتثبت من تحصيل إيرادات الدولة

ودخلها الخزانة ومن اخذتها فى الوجوه التى عنها البرلمان » وأقر المجلس هذا الاقتراح .

وللقصود بهذا الاقتراح هو إنشاء ديوان للحاسبة تكون وظيفته بحث الحساب الختامى للحكومة قبل عرضه على البرلمان . كما

هو الحال فى بلجيكا فقد نص دستورهما فى المادة ١١٦ على وجوب عرض الحساب الختامى على هيئة الحاسبة Cour des comptes

وقد اقترح أحد أعضاء مجلس النواب ( بجلية ٨ مارس سنة ١٩٢٧ ) إنشاء ديوان للحاسبة مكون من رئيس مجلس النواب

ومراتي مجلس النواب ومجلس الشيوخ — وراأت لجنة الاقتراحات أن المادة ١٤٤ تنص بأن الحساب الختامى للادارة المالية عن العام

النقضى يقدم الى البرلمان وفى هذا تحقيق للأغراض التى أرادها صاحب الاقتراح ولاحتلت اللجنة أن فى هذا الاقتراح خروج على مبدأ

فصل السلطات .

ويقرر الدستور فى المادة ١٤٥ أن ميزانية وزارة الأوقاف وكذلك حسابها الختامى تجرى عليها الأحكام الحاسبة بميزانية الحكومة .

وفى جلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ اقترح رئيس مجلس النواب على المجلس أن يقرر إلزام الحكومة بهدم قانون يربط ميزانية

وزارة الأوقاف أسوة بميزانية الدولة — ووافقه المجلس على ذلك — وباقبل قدمت الوزارة مشروع قانون يربط منه الميزانية

واعتصمه البرلمان وسار العمل بهد ذلك على هذه القاعدة : =

وفي جلسة ٢ أغسطس قرر

المجلس حالة هذا الاقتراح  
على مجلس الوزراء .

مجلس الشيوخ جلسة

٢٧ أبريل سنة ١٩٢٧ :

رأت الحكومة أن

يتمتع الحساب الختامي

بقانون ووافقها المجلس

على ذلك .

وفي صفحة ٢١ من مجموعة المحاضر :

دولة الرئيس - أقرح أنه ينص على أن الحساب الختامي للإدارة المالية  
عن العام المنقضى يقدم للبرلمان في كل مبدأ دور انعقاد عادي لطلب  
التصديق عليه .  
( موافقة عامة ) .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٦٧ من مجموعة المحاضر

تلى النص الآتي ووافقت عليه اللجنة

« الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام المنقضى يقدم للبرلمان في كل  
مبدأ دور انعقاد عادي لطلب التصديق عليه .

وفي صفحة ١٠٣ من مجموعة المحاضر :

تلى المبدأ الرابع والعشرون وهذا نصه :

« إدارة الأموال الموقوفة والمساجد والمنشآت الخيرية التابعة للأوقاف  
الإسلامية تكون من اختصاص وزارة الأوقاف حسب الكيفية المبينة  
بالقانون . وميزانية إيرادات ومصروفات هذه الوزارة يجب تقديمها سنويا  
للبرلمان في الميعاد وبالطريقة المقررين لميزانية الحكومة وذلك لمناقشتها  
واقرارها ثم يصير التصديق عليها وإعلانها من قبل الملك . ويكون الاجراء  
كذلك في حسابها الختامي السنوي » .

حضرة الشيخ محمد خيرت راضى بك - الفقرة الأولى مطلقة وظاهرها

يشمل الأوقاف الأهلية والخيرية التي لها نظار خصوصيون وكذلك تشمل

---

ويتبع في ميزانية وزارة الأوقاف ما يتبع في سائر ميزانيات الأوقاف من ناحية تبويبها وعدم جواز هل مبلغ من باب إلى آخر  
الأبد استئذان البرلمان ( مجلس الشيوخ جلسة ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ) .

وفي جلسة ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦ تعهد وزير الأوقاف في مجلس النواب بما يأتي : -

- (١) زيادة عدد أبواب المصروفات لتتفق رقابة البرلمان .
- (٢) الحاق بيان لاحتياطي الوزارة - على أن لا تصرف الوزارة في شيء منه دون اذن البرلمان .
- (٣) بيان متجدد فاضل ربع أوقاف الحرمين للمرفعين مع عدم جواز صرف شيء منه دون اذن البرلمان .
- (٤) تخصيص مكان في الميزانية لبيان أموال الاستبدال والأموال التي تحجز في خزنة الوزارة سنويا طبقا لمروطالواقين .
- (٥) الحاق الميزانية بكشف بيان الديون التي للوزارة والتي على الوزارة .
- (٦) وجوب بحث حالة الأوقاف قبل إدارتها أو تولي الحراسة عليها .

الأوقاف الملكية فأرى أن تقيد الأوقاف بالأوقاف التابعة لوزارة الأوقاف  
حضرة محمود أبو النصر بك — أرى أن اطلاق صدر المادة فيه خطر  
كبير لأنه لا يجعل رقيا على وزارة الأوقاف في أن تناول جميع أوقاف  
المسلمين ولي في هذا ملاحظة على المحاكم الشرعية وهي أنها لا يكاد يمر بها  
نزاع على وقف حتى تبادر وتحيله اعتبارا على وزارة الأوقاف .  
حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — أتريد تعديل اختصاص المحاكم  
الشرعية .

حضرة محمود أبو النصر بك — لا وانما أريد أن تتمتعوا تدفق خروج  
الأوقاف من يد أهلها الى وزارة الأوقاف . من أجل هذا أرجو حضرة  
عبد العزيز بك أن يفكر في صيغة تدرك هذا الخطر .  
فضيلة الشيخ بجيت — لا تزال الأوقاف تدير قسمين من الأوقاف  
أوقاف خيرية تديرها الوزارة بالتوكيل عن الملك . وأوقاف أهلية تديرها  
الوزارة مؤقتا لأن المحاكم الشرعية قد تحكم بضم ثقة أو تقيم ناظرا مؤقتا اذا  
خلا الوقف من ناظر حتى يعين ناظر طبقا لشروط الواقف فتعين الأوقاف  
في هاتين الحالتين .

وقد جرت عادة الأوقاف الا تقدم حسابا عن الأوقاف الالهية وأحيانا  
تلجئ المستحق الى التوقيع على صحة الحساب بدون أن يراجعه والا  
حبست عنه الاستحقاق . فأرى أن تعدل المادة هكذا : ( ادارة الأموال  
الموقوفة خيرية كانت أو أهلية والمساجد والمنشآت كذلك التي تديرها وزارة  
الأوقاف يجب تقديم ميزانية إيراداتها ومصرفاتها سنويا للبرلمان ألح النص  
المعرض ) .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — اسمحو الى أولا أن أبين مرمى المادة  
المعرضة : الواقع أن ديوان الأوقاف له لائحة صدرت في يولييه سنة ١٨٩٥  
وأول مادة تنص على اختصاص ديوان الأوقاف بادارة الأوقاف  
المندثرة أى المجهول مستحقوها وشرط النظر فيها والأوقاف الخيرية التي  
اقتطع شرط النظر فيها وكذا الأوقاف التي تحال عليه من المحاكم أهلية كانت  
أو خيرية . فوزارة الأوقاف تدير الآن نوعين من الأوقاف طبقا للوائح

الموضوعة لها ونحن لا نريد أن تعرض للحالة الحاضرة بل ندع الأمر على ما هو عليه ليجرى طبقا للقوانين والأنظمة الموضوعة وهذا لا يمنع البرلمان في المستقبل من أن يسن للأوقاف من القوانين ما يرى فيه المصلحة والنص المعروض الآن لم يزد شيئا على ما هو واقع بالفعل فلماذا يطلب تعديله .

حضرة محمود أبو النصر بك — عبارة النص تشمل في عموم مدلولها كل الأوقاف حتى التي في أيدي نظارها بحيث يبيع لوزارة الأوقاف غدا أن تقول اني بنص الدستور مختصة بإدارة جميع الأوقاف .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — اذن يمدل بالنص بما يطابق الغرض منه فيقال ( تكون من اختصاص وزارة الأوقاف في حدود القانون ) .

حضرة محمود أبو النصر بك — هذا لا يدفع المحذور مطلقا فان حكم المادة ولو بهذا التعديل يجعل وزارة الأوقاف مختصة بجميع الأوقاف وغاية ما هنالك ان يكون ذلك بتنظيم القانون .

حضرة عبد اللطيف المسكباني بك — أريد أن أقول كلمة في مسألة الوقف. الوقف وقفان خيري مخصص لجهة بر وآخر أهلي ، وأرى أن البرلمان يجوز له أن ينظر في الأول لأنه متعلق بشؤون عامة ولكني لا أهتم أن البرلمان الذي يشغل سياسة البلاد وبشؤونها العامة يختص شعرا من وقته الثمين لنظر الأوقاف الأهلية وبحث وجوه النزاع بين المستحقين ونظر مشاكلهم وتصحيح حساباتهم . اتنا ان جعلنا ذلك من اختصاص البرلمان صرفناه عن التفرغ لشؤون البلاد الحيوية فضلا عما يترتب على ذلك من تشجيع الأفراد على وقف أملاكهم متى علموا أن ادارتها ستكون تحت مراقبة البرلمان وإشرافه وفي هذا ضرر كبير من الوجهة الاقتصادية لأن الوقف بطبيعته معطل لاستثمار الأملاك ويشل حركة الانتفاع بها كجزء من ثروة البلاد . ولهذا أطلب ألا ينظر البرلمان سوى حسابات الأوقاف الخيرية المحضنة والتي خصصت لجهات بر .

حضرة محمود أبو النصر بك — جذبا لو أضاف حضرة المسكباني بك الى اقتراحه تحريم تحويل الأوقاف الأهلية على وزارة الأوقاف . أما والحال باق على ما هو عليه فان تخصيص الأوقاف الخيرية بمراقبة البرلمان معناه إباحة

الأوقاف الأهلية المحالة على وزارة الأوقاف لعمال تلك الوزارة فيجب إذن تكليف وزارة الأوقاف بتقديم حساب عن الأوقاف الأهلية المحالة عليها أسوة بالأوقاف الخيرية . على أن هذا الكلام منصب على الشق الثاني من المادة . أما الشق الأول فإني متفق فيه مع حضرة عبد العزيز فهم بك وأقترح النص الآتي :

( إدارة جميع الأموال الموقوفة التي تحت نظر وزارة الأوقاف أهلية كانت أو خيرية والتي يؤول نظرها اليها بالطرق القانونية وكذا المساجد والمنشآت الخيرية التابعة للأوقاف الإسلامية تكون بمعرفة وزارة الأوقاف حسب الكيفية المبينة بالقانون ) .

حضرة زكريا نامق بك — عندى نص أعرضه على الهيئة وهو :

( تدير وزارة الأوقاف بالكيفية المبينة بالقانون الأموال الموقوفة والمساجد والمنشآت خيرية كانت أو أهلية التابعة لها الآن والتي تحال عليها في المستقبل بالطريقة القانونية ويجب تقديم ميزانية إيراداتها ومصروفاتها سنويا للبرلمان في الميعاد ألغ النص ) .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — يظهر أن الفرض الأصلي من المادة هو وجوب نظر البرلمان لميزانية الأوقاف وأرى أن يقتصر على النص الآتي :

( ميزانية مصروفات وإيرادات الأوقاف يجب تقديمها سنويا للبرلمان في الميعاد وبالطريقة ألغ ) .

فضيلة الشيخ محمد نجيت — هذا النص بعينه الذي يقترحه سعادة حسن عبد الرازق باشا موجود بقانون الجمعية التشريعية ( صح بقانون انشاء وزارة الأوقاف ) ولكن مع هذا لم تكن وزارة الأوقاف تقدم ميزانية الا عن الأوقاف الخيرية . ولذلك أقترح أن يعدل نص سعادة حسن باشا عبد الرازق بإضافة عبارة ( أهلية كانت أو خيرية ) .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — أنا مع حضرة المبكباتى بك في أنه لا يصح عرض ميزانية الاوقاف الاهلية على البرلمان لأن هذا يشغله عما هو أهم فضلا عن أن الاوقاف الاهلية لها من يراقب شؤونها والنزاع الخاص بها يصح أن تفصل فيه المحاكم أهلية كانت أو شرعية فإذا جعل من اختصاص البرلمان



نظرها جاز أن يقع تعارض بين أحكام المحاكم وقرارات البرلمان بشأنها وليس هذا عما يستحسن وقوعه .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — ما الذى يحصل اذا صدق البرلمان على ميزانية وقف أهلى ثم جاء مستحق ورفع دعوى أمام احدى المحاكم الاهلية أفلا يجوز أن تحكم المحكمة ضد ما قرره البرلمان وبذلك يقع ما لا يصح من التناقض بين حكم المحكمة والبرلمان .

حضرة محمود أبو النصر بك — قد يكون كلام حضرة الهلباوى بك وجها من الوجهة النظرية لانه قد يظهر لأول وهلة أن الاوقاف الاهلية عليها رقباء ولها مستحقون يحرصون على مصالحهم ولكن الواقع غير ذلك فان وزارة الاوقاف تستبد بالمستحقين استبدادا عظيما . ومهما يكن فيما أطلب من الشذوذ التشريعى فانى ألح فى وجوب احالة ميزانية الاوقاف الاهلية على البرلمان .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — ان استعمال عبارة ( الموجودة تحت يده ) أو عبارة ( المحالة عليه الآن ) يمنع البرلمان فى المستقبل من أن يدخل فى اختصاص ديوان الاوقاف غير ما هو موجود فعلا تحت يده اليوم من الاوقاف بحيث لو كان هناك وقف خيرى ضائع أو مقتصب فلا يستطيع القانون أن يسبل له سبيل السعى فى ادخاله تحت ادارته ولذلك فعلينا الابتعاد عن استعمال احدى هاتين العبارتين .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — كلام حضرة المكباتى بك فى محله ومن جهة أخرى فان عبارة حسب الكيفية المينة بالقانون منصبة فى أصل اقتراحى على أمر الاختصاص فأنا أريد فى أصل عبارة اقتراحى أن الاختصاص يعينه القانون ولكن ما دامت عبارة أصل هذا الاقتراح فيها اللبس الذى قد يؤدى الى المحذور الذى فهمه حضرة محمود بك أبو النصر وغيره من حضرات اخواننا فأقترح تعديل النص بما يأتى : ( تختص وزارة الاوقاف بإدارة الاموال الموقوفة والمساجد والمنشآت الخيرية التابعة للاوقاف الاسلامية المحالة عليها بالكيفية المينة بالقانون ) .

فضيلة الشيخ محمد نجيت — أطلب أن يؤخذ باقتراح سعادته حسن عبد

الرازق باشا مع تعديله على الوجه الآتي : ( ميزانية وزارة الاوقاف يجب أن تكون شاملة للأوقاف الخيرية والاهلية التابعة لها ويجب أن تقدم سنويا للبرلمان في الميعاد وبالطريقة ألخ ) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - نحن في صدد عمل دستور يبين اختصاص كل جهة من جهات الحكومة ومن جهات الحكومة مصلحة كبرى هي وزارة الأوقاف فيجب حتما بيان اختصاصها في الدستور .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك - اختصاص كل وزارة مبين في الامر العالى الصادر بانشائها .

حضرة محمود أبو النصر بك - كذلك وزارة الاوقاف المبين اختصاصها في الامر العالى العالى الصادر بانشائها ولو أخذنا برأى حضرة عبد العزيز فهمى بك لوجب أن نص أيضا في الدستور على أن وزارة الداخلية اختصاصها تعيين المديرين وتقليم وعزلهم واختصاص الحفائية تعيين القضاة وتقليم وهكذا وهذا شيء لا حد له ولا شأن للدستور به .

معالي الرئيس - يؤخذ رأى على الفقرة المتعلقة باختصاص وزارة الاوقاف .

فقرر بالأغلبية قبول النص الذى اقترحه حضرة عبد العزيز فهمى بك أخيرا وهو : ( تختص وزارة الاوقاف بإداره الاموال الموقوفة والمساجد والمنشآت الخيرية التابعة للأوقاف الاسلامية المحالة عليها بالكيفية المبينة بالقانون ) .

ووافقت الهيئة على تأجيل النظر في الفقرة المتعلقة بالميزانية الى جلسة الغد وانتهت الجلسة والساعة ١ بعد الظهر .

وفي الجلسة التالية عادت اللجنة للمناقشة في هذه المادة .

معالي الرئيس - قررت اللجنة أمس الفقرة الأولى من المبدأ الرابع والعشرين ( الذى صار الثانى والعشرين ) الخاصة بإدارة الاوقاف الاسلامية المحالة على وزارة الاوقاف وعلينا الآن أن نتطر في باقى هذا المبدأ فليت .

تلى وهذه صورته : وميزانية ايرادات ومصروفات هذه الوزارة يجب تقديمها سنويا للبرلمان في الميعاد وبالطريقة المقررين لميزانية الحكومة وذلك

لمناقشتها وإقرارها ثم يصير التصديق عليها وإعلانها من قبل الملك . ويكون الإجراء كذلك في حسابها الختامي السنوي .

فوافقت اللجنة بالإجماع على بقاءه على أصله .

تلى المبدأ الخامس والعشرون ( الذي صار الثالث والعشرين ) وهذا نصه :  
إدارة أوقاف الكنائس والمعابد والمحلات الخيرية التابعة للطوائف الدينية الأخرى تكون من اختصاص مجالس هذه الطوائف على حسب الكيفية الميينة في القانون .

فقرر بالإجماع الموافقة عليه .

وفي صفحة ١٤٥ من مجموعة المحاضر .

تليت المادتان الآتيتان ووافقت عليهما اللجنة :

« الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام المتقضى يقدم الى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد عادي لطلب اعتياده » .

« ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامي السنوي تجري عليهما الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامي » .

# الباب الخامس

## القوة المسلحة

مادة ١٤٦ — قوات الجيش تقرر بقانونه .

مادة ١٤٧ — يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجال من الحقوق وما عليهم من الواجبات .

مادة ١٤٨ — يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الامتصاصات .

## التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية

لجنة وضع المبادئ العامة لل دستور : صفحة ٢٩ من مجموعة المحاضر .  
حضرة عبد العزيز فهمي بك — أقرح النص على أن قوى الجيش تقرر بقانون .

( موافقة عامة ) .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — طريقة جمع رجال الجيش وكيفية تنظيمهم وترقيتهم وتأديبهم وما لهم من الحقوق وعليهم من الفروض كل ذلك تبينه القوانين . ( موافقة عامة ) .

---

( المواد من ١٤٦ — ١٤٨ ) عابداً } لل مادة ٣ من قانون لرسا الدستورى الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥  
ولل مادة ١١٨ من دستور بلجيكا  
ولل مادة ٧٥ من دستور إيطاليا

قرر الدستور أن قوات الجيش تقرر بقانون — كذلك طريقة جمع رجال الجيش وكيفية تنظيمهم وترقيتهم وتأديبهم وما لهم من الحقوق وما عليهم من الفروض كل ذلك تبينه القوانين — وقد أحسنت لجنة الدستور عندما بدت النص فى الدستور على شيء خاص بالجيش لأن مسألة الجيش متعلقة بطروف الحياة الدولية العامة التى يمكن أن تتغير من حين إلى حين . كذلك كان من الحكمة ترك كل شيء فى هذا الباب لترجي القوانين الخاصة .

وفى أغسطس سنة ١٩٣٦ عقدت مصر مع بريطانيا مساعدة التحالف والصداقة — وقد نس فى ملحق للمادة الثامنة فى هذه المعاهدة على أن الدولة المصرية حرة فى تقوية جيشها تحت اشراف هيئة عسكرية بريطانية .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - أقرح النص على أن تنظيم قوى البوليس واختصاصاته تقرر بقانون .

حضرة عبد الحيد بدوى بك - هذه مسائل أمس بالنظام الإدارى ولست أرى محلا لتخصيصها بالذكر لأن كثيرا من الأمور الإدارية يجب تنظيمها أيضا بقوانين فلو أننا تحررنا فى وضع الدستور كل ما يجب تنظيمه بقانون لشق علينا الأمر وقد يتعذر علينا الإحصاء وافراد بعض الأمور بالذكر فى القانون الأساسى قد يفيد معنى الحصر .

معالي طلعت باشا - وضريبة الخمر التى وضعت بارادة فردية ونفذت على الأهالى فى حين أنها لم تصدر بحكم قانون .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - أرى أن تنظيم قوى البوليس تحقيق بان ينص عليه فى الدستور لأنه أهم مظهر من مظاهر الحكومة اذ كان البوليس هو الإدارة اللازمة لامكان الحكومة القيام بأهم واجباتها وهو حفظ الأمن العام وأما النص على مسألة الخمر التى أشار اليها معالي طلعت باشا فان معاليه يرمى الى ما تستدعيه قوة الخمر من الضرائب التى فرضت على الأهالى بطريقة غير نظامية . فلدفع هذا المخذور يمكن أن يوضع نص فى الأبواب المالية هكذا .  
و فيما عدا الأحوال المنصوص عنها صراحة فى القانون لا يجوز تكليف الأهالى يدفع شئ من الأموال الا بصفة ضريبة كفاثة الحكومة أو مجالس الأقاليم .  
( موافقة عامة ) على أن يثبت هذا النص فى الموضع المناسب له .

اللجنة العامة لموضع الدستور : صفحة ٧٠ من مجموعة المحاضر .

تلى النص الآتى :

« قوى الجيش تقرر بقانون » .

قررت الهيئة الموافقة عليه بالإجماع .

ثم تلى النص التالى :

« طريقة جمع رجال الجيش وكيفية تنظيمهم وترقيتهم وتأديبهم وما لهم من الحقوق وعليهم من الفروض كل ذلك تبينه القوانين » .  
ووافقت عليه الهيئة .

وفي صفحة ١٤٥ من مجموعة المحاضر .

تليت النصوص الآتية :

« قوات الجيش تقرر بقانون » .

« يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجالها من الحقوق وما

عليهم من الفروض » .

« يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات ،

ووافقت عليها الهيئة .

# الباب السادس

## أحكام عامة

- مادة ١٤٩ - الاسم ومن الدولة واللغة العربية فصحها الرسمية .
- مادة ١٥٠ - مدينة القاهرة فاهدة للمملكة المصرية .
- مادة ١٥١ - تسليم المذممين السياسيين محظور وهذا مع عدم الإغفل بالوقوفات الدولة التي يقصر بها المحافظة على النظام الاجتماعي .
- مادة ١٥٢ - المصو الشامل لا يكونه القانون .
- الأعمال التحضيرية :
- التقاليد البرلمانية :

- لجنة وضع المبادئ العامة لل دستور : صفحة ٣٠ من مجموعة المحاضر .
- قررت اللجنة بالإجماع المبادئ الآتية :
- (١) اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة ،
- (٢) تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

١	من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ٢٢ يولي سنة ١٨٧٩	للادة
٢	من دستور النمسا	واللادة ٢٦ ، ٣
٣	من دستور البروج	واللادة ٢
٤	من دستور اليونان	واللادة ١
٥	من دستور إيطاليا	واللادة ١
٦	من دستور استونيا	واللادة ١١
٧	من قانون ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٠ الصادر في تشيكوسلوفاكيا	واللادة ١
٨	قصة ثانية من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٨٧٥	واللادة ٣

نص الدستور على أن الاسلام دين الدولة واللغة العربية هي لغتها الرسمية ومن المسلم به أن هذا النص لا يمكن أن يعارض مع ضمان حرية الاعتقاد المطلقة (مادة ١٢ دستور) أو مع ضمان حرية إقامة الشعائر الدينية غير الاسلامية (مادة ١٣) .

وبالرجوع الى الساتير الأوربية نجد أن أكثرها قد نص على دين الدولة الرسمي - في حين أن بعضها وهو أغلبية مثلية - نص على أن لا دين للدولة - كدستور استونيا مادة ١١ . =

وفي صفحة ٥١

فضيلة الشيخ نجيت — أريد أن أعرض على الهيئة بعض قواعد اقترح اضافتها الى أحكام الدستور. أطلب أولاً أن ينص على أن الدين الرسمي للدولة المصرية هو الدين الاسلامي .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء على هذا الاقتراح .

تقرر بالإجماع قبوله .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٧٠ من مجموعة المحاضر

وافقت الهيئة على النصوص الآتية :

• اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة ،

• تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

وفي صفحة ٩٤ من مجموعة المحاضر :

اقترح حضرة على ماهر بك أن يضاف الى الكليات القضائية ما يأتي :

• العفو الشامل لا يكون الا بقانون .

فوافقت الهيئة بالإجماع .

وفي صفحة ١٤٥ و ١٤٦

وافقت الهيئة على هذه النصوص بنفس الصيغة السالفة الذكر .

---

Il n'y a pas de relegion d'Etat en Esthonie.

==

وقد نص الدستور في المادة ١٥١ على مبدأ عدم تسليم اللاجئين السياسيين وهو مبدأ عام تترف به كل الأمم المتمدنية على اعتبار أن اللاجئين السياسيين كل جريمتهم هي المجاهرة بأراء سياسية لا يقرها القانونون بالأمر في بلادهم وقد تصبح هذه الآراء بعد وقت تصير هي الآراء التي يحتفها الشعب بأسره ويصح هؤلاء اللاجئين زعماء الشعب وقادته .  
ونص الدستور على أن العفو الشامل لا يكون الا بقانون — وفي اعتقادي هنا العفو لا يمكن أن يصدر بمرسوم له قوة القانون لذلك كان العفو الشامل الذي أصدرته الحكومة في فترة حل مجلس النواب في فبراير سنة ١٩٣٨ استناداً الى نص المادة ٤١ من الدستور عملاً مخالفاً للدستور .

وعندما أرادت الحكومة في سنة ١٩٢٦ اصدار عفو شامل عن الجرائم الواقعة بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، ٣ ابريل سنة ١٩٢٦ أعدت بذلك مشروع قانون أقره مجلس النواب بمجلة أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ وأقره مجلس الشيوخ بمجلة ٧ سبتمبر . واتبعت نفس هذه الطريقة لاصدار عفو شامل عن الجرائم التي وقعت بين ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ ، ٨ مايو سنة ١٩٣٦ .  
( مجلس النواب بمجلة ٣ أغسطس سنة ١٩٣٦ ومجلس الشيوخ بمجلة ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ )



**مادة ١٥٣** — ينظم القانون الطريقة التي يباشرها الملك سلطة طبقاً للعبادة المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالعاهة الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأوقاف المسموح بها في العموم . وإلا لم توضع أحكام تشريعية تسخر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والعادات المعمول بها الآن .

تبقي الحقوق التي يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة .

للادة (١٥٣) تاريخه حول تغييرها النص منذ بداية الحياة البرلمانية وتكرر وقوع النزاع بين الحكومة والبرلمان على تحديد مدى سلطة الملك بالنسبة للمصادرة الدينية والنيابة لتعيين الرؤساء الدينيين — اذ تنص للادة على أن يستمر الملك في مباشرة سلطته طبقاً للقواعد والعادات المعمول بها إذا لم توضع أحكام تشريعية جديدة .

بدأ هذا النزاع في مجلس النواب بجلسته ٣٠ يولية سنة ١٩٢٤ — عندما عرضت ميزانية وزارة الأوقاف على المجلس تمسك الوزارة مبدأ عدم اختصاص البرلمان بنظر ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين وميزانية الأوقاف الأهلية احتساباً على نص المادة ١٥٣ — ولكن المجلس قرر اختصاصه بنظرها — ووافق مجلس الشيوخ على ذلك في جلسته ٣ يولية سنة ١٩٢٤ — ورفضت للبرلمان الثلاث إلى الملك لتصديق عليها طبقاً للمادة ٣٤ من الدستور — وصدر الأمران لللكيان رقم ٥٠ ، ٥١ بتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٩٢٤ باعتماد ميزانيات الأوقاف الخيرية وأوقاف الحرمين .

واحتفظت الوزارة بمخبرها في إعادة طرح مسألة الاختصاص من جديد على البرلمان — ولكن مجلس النواب قرر في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ عدم إعادة المناقشة في هذا الموضوع احتراماً لقراره الصادر في سنة ١٩٢٤ — كما وافق مجلس الشيوخ في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ على تقرير لجنة الأوقاف الذي يقضي باختصاص البرلمان بنظر ميزانية الأوقاف الأهلية . وكانت الوزارة قد اعتمدت في طلبها على مدكرة لجنة فضايأ الحكومة تتلخص فيما يأتي :

(١) لا يمكن من الوجهة القانونية والسياسية أن توجد ميزانية للأوقاف الأهلية لأن كل وقف أهلي يكون وحده قانونية منفصلة تماماً عن الأوقاف الأخرى التي من نوعها وأن ما تضمنته الميزانية العامة تحت هذه التسمية هي يافات تقريبية وتجزئية وأن إدارة الوزارة للأوقاف الأهلية أساسها التوقيت وعدم الاستمرار .

(٢) أن الأموال الناتجة من إدارة الأوقاف الأهلية لا تكون لها في أي وقت صفة الأموال العامة بعكس الأوقاف الخيرية فلها وقف على منافع عامة ويمكن تشجيعها بالأموال العامة .

(٣) أن إدارة الأوقاف الأهلية خاضعة دائماً لرقابة الفاضل الفرعي التي له أن يوافق أو لا يوافق على ادارتها — ويناقشها لحساب فلا يمكن أن تكون وزارة الأوقاف خاضعة في آن واحد للبرلمان وللضياء الفرعي والمستعنين .

ورأت لجنة الضياء مع ما تقدم أن للبرلمان الحق في الاقتراح والتصديق على ما يؤول الخيرات من هذه الأوقاف وما تتقاضاه الوزارة من رسوم ادارتها وأن له أيضاً رقابة أدبية وسياسية على الأوقاف الأهلية .

وردت لجنة الأوقاف بالمجلس على جميع لجنة الضياء بما يأتي :

(١) أن هذا الحق كان لجمعية التدميرية . =

(٢) أن في التسليم بالرقابة البرلانية على ما تعاضده الوزارة نظير الادارة ومن الأوقاف الخيرية تسليم بحق البرلمان في نظر ميزانية الأوقاف الأولية والاقتراع عليها وذلك لأخذ الاقتراع والتصديق على ١٠ ٪ من الإيرادات هو في الواقع تصديق على أصلها ولا يمكن التصديق على هذا الجزء إلا بعد التحقق من أصله وبمقتضى تفصيلاته . كذلك فإن التصديق على ما يؤول لجنهيات من هذه الأوقاف هو بمثابة تصديق على إيراداتها ومصروفاتها ويستدعى حدا وجود رقابة فعلية عليها وذلك لأن الخيرات حصص مقدرة وشاملة في هذه الأوقاف تستوفي بعد مصروفاتها وتزيد المبالغ الواردة من هذه المنصص أو تقل بزيادة المصروفات أو قلتها .

(٣) أن مراقبة الميزانية هو أول مظهر لحق البرلمان في مراقبة الادارة العامة وفي تدريجية الوظائف والاعتبارات اللازمة لها .  
(٤) وكون كل وقف أعلى يكون وحدة قانونية متصلة عن الأوقاف الأخرى التي من نوعها لا يمنع من اعتبار مجموع إيرادات هذه الأوقاف ومصروفاتها ميزانية .

(٥) وقول لجنة القضاء بأن خضوع الأوقاف الخيرية لرقابة البرلمان مستمد من كون أموالها أشبه بالأموال العامة وأن أموال الأوقاف الاملية أموال خاصة وبذلك تخرج من رقابة البرلمان لا يمكن قبوله بحال . لأن إيرادات الاوقاف الخيرية ملك للجهات المرسدة عليها حسب شروط الواقفين وليست من الأموال العامة ولا شبيهة بها .

(٦) أما القول بأن ادارة الوزارة للادواف الاملية خاضعة لرقابة القاضي الفرعي فمردود بأن ادارة الاوقاف الخيرية خاضعة أيضا لرقابة القاضي الفرعي ومع ذلك فلم ينهض هنا الاعتراض دليلا على عدم اختصاص البرلمان بنظر ميزانية الاوقاف الخيرية .

(٧) أن للمادة ١٤٥ من الدستور صريحة في أن ميزانية إيرادات وزارة الاوقاف ومصروفاتها وحسابها الختامي يقدم للبرلمان — ولو أن الدستور أراد أن يقصر اختصاص البرلمان على ميزانية وزارة الاوقاف الخيرية نص على ذلك صراحة .

وفي جلسة أول فبراير سنة ١٩٢٧ قدم احد أعضاء مجلس النواب مشروع قانون بشأن الأحكام التي تحري عليها ميزانية الأزهر والمعاد الدينية — تتضمن مشروع القانون المذكور تعديلات في المادة ١٠ فقرة والمواد ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩١١ .

وبمقتضى ذلك : (١) أن يصير مجلس الوزراء يختصا بميزانية الجامع الأزهر والمعاد الدينية — بدل مجلس الأزهر الأعلى —

(٢) وأن يصير البرلمان مختصا بالنظر فيها وإقرارها .

(٣) جعل سلطة مجلس الأزهر قاصرة على جواز هل مبلغ من بند آخر يصرط ألا يتجاوز قيمته ٥٠٠ جنيه . في حين أن سلطته كانت مطلقة .

(٤) عدم جواز الجمع بين مرتبتين .

ولكن المجلس قرر بعد مناقشات طويلة احالة هذا المشروع على لجنة الشؤون الدستورية .

وفي جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ سأل أحد الأعضاء رئيس الحكومة عن موعد تقديم القانون المتصور عليه في المادة ١٥٣ . فاجابه بأن الحكومة مشغولة بموضع هذا القانون وانه يادل أن يقدمه للبرلمان قبل عرض ميزانية وزارة الاوقاف عليه .

وقد أبدى مجلس النواب بعد ذلك رغبته مرارا في وضع تفرع ينظم الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته فيما يختص بالمعاد الدينية وكانت هذه الرغبات موضع عناية لجنة الأوقاف والمعاد الدينية كما كانت موضع عناية الحكومة فوضمت كل من الهيئتين مشروع قانون بمقتضى اللجنة بمحضر مندوب الحكومة وقدم للبرلمان في جلسة ٤ مايو سنة ١٩٢٧ ما اتفقت عليه اللجنة مع مندوب الحكومة ويضمن هذا المشروع مبدأين أساسيين .

الأول : أن يكون استعمال الملك لسلطته فيما يختص بالمعاد الدينية بواسطة وزير مسؤول أمام مجلس النواب .

الثاني : كان المنع في ميزانية هذه للمعاد وحسابها الختامي أن يصدر باردة ملكية بناء على عرض من شيخ الجامع الأزهر — وقد غير مشروع القانون هذه الطريقة — فصار البرلمان هو الذي يقرر هذه الميزانية ويوافق على حسابها الختامي بعد بحثها كباقي ميزانية الدولة .

واستمر العمل بهذا القانون حتى صدر دستور سنة ١٩٣٠ فأعاد الحال إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٧ .

وحدث في جلسة ٦ يولييه سنة ١٩٣٨ أن اعترض أحد أعضاء مجلس الشيوخ عند نظر الميزانية على إلغاء وظيفة مدير ادارة =

للمعاهد الدينية . ووجه المصنوع السؤال التالي الى وزير المالية :

« من هو الوزير المسؤول الذي يتحمل جلالة الملك سلطة الدستور بالنسبة للأزهر والمعاهد الدينية بواسطة ؟ »

فأجاب الوزير : « الوزير المسؤول هو رئيس مجلس الوزراء . »

وانتهت المناقشة بوضع المصنوع بمشروع قانون بتنظيم سلطة الملك ازاء الأزهر والمعاهد الدينية .

ويلاحظ أن سبب كل ماثار من النزاع والجدل حول تعيين هذا الشخص راجع الى التصديق فقط « سلطة » الوارد في عبارة « ويأمر الملك سلطته طبقاً للبريدى المقررة بهذا الدستور » .

فقد نشرها البعض على أنها رجوع الى للبريدى العامة للجنة في كل مصالح الحكومة بمعنى أن الملك يباشرها بواسطة وزرائه وتحت مسؤوليتهم — وأنهم مسؤولون عن أعمالهم في هذه الادارات كسؤوليتهم عن أعمالهم في سائر الادارات الحكومية .

وأن هذه الادارات لا يمكن أن ترتفع عن الرقابة البرلمانية .

وأما المخالفون بالعكس فيذهبون الى القول بأن هذه السلطة لم تعد بموجب محدود معينة وأن اشارة للمادة ١٥٣ الى اقرار المصنوع للمسؤول بها يدل على أن الدستور قصد بقاء سلطة الملك للجنة في المادة ١١٤ من قانون للمعاهد الدينية حتى يميل تفريع جديد .

#### ملحوظة عامة :

هذه المادة من الدستور لم تقتربها لجنة الدستور ولم تتناقش في أي جزء من أجزائها — وبالرجوع الى عناصر اللجنة الاستشارية التفسيرية نجد أن هذه المادة من محل هذه اللجنة — وقد عالت اللجنة هذه الاضافة قولها « لنسكت مشروع الدستور عن الكلام على حقوق الملك الشخصية المقررة من الناحية الدينية فنجد تأسيس المعاهد الدينية الاسلامية ولللك حقوق مقررة معترف بها في القوانين ( انظر قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامعة الأزهرية والقوانين التي عدته وكتبه ) فهو الذي يمنح كبار الموظفين الدينيين ويتعبر البراءة للعلاء — ويتبع قواعد الصيغة في ادارة الأوقاف التابعة لوزارة الأوقاف — ولقد زادت سلطة الملك فيما يتعلق بمسألة البادات ( حتى بمن البادات غير التابعة للدين الرسمي للدولة ) خصوصاً بعد انتهاء الرعية التركية .

كل هذه الخصائص تجعل حقوقاً شخصية للملك .

وازاء الأحكام التي أتت بها الدستور ( راجع مادة ٤٩ ، ٦١ ) وهي أحكام عامة — رأيت اللجنة أن تحتفظ بالحالة الراهنة بالنسبة إليها في الدستور .

ولذلك حقوق شخصية أخرى باعتباره رئيس العائلة المالكة وبهذه الصفة يباشر سلطة واسعة ( راجع القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الذي ينظم أحوال العائلة المالكة ) — فذلك ثم النص في الدستور على ما هو متبع في الواقع في البلاد الملكية من تحرير سلطة شخصية للملك بالنسبة لعائلة المالكة » .

وبهذه المناسبة نقول أنه قد حدث في جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ أن قدم بعض أعضاء مجلس النواب مشروع قانون بمنح الوقت الأهمي . وحل للوجود منه وقد ثار الجدل حول هذا المشروع وقال الممارسون أن هذا المشروع به ثلاث مخالفات دستورية : —

( ١ ) أن المادة ١٦٧ من الدستور تحرم التعديل أو الالغاء الذي ينصب على الماضي — وقد رد عليهم المؤيدون بأن المادة ١٦٧ لا تمنع ذلك لأن الدستور قصد تطبيق المادة ٢٧ بتقريب أي أنه يجوز سريان التعديل على الماضي ما دام القانون ينص على ذلك .

( ٢ ) قالوا ان هذا المشروع يخالف لنس المادة ٩ من الدستور التي تنص على حرية الملك — وقد رد المؤيدون — ان هذا المشروع يرمي لاعطاء المستحق في الوقت حق الرتبة زيادة من حق للخدمة وزيادة على ذلك فان نص المادة ٩ يقصد عدم نزاع ملكية أحد الاسباب للخدمة العامة ، وهذا المشروع لا يقصد نزاع الملكية .

( ٣ ) ان في هذا المشروع اعتناء على حرية الاعتقاد المضمونة بالمواد ١٢ ، ١٣ من الدستور — ورد عليه المؤيدون — ان الوقت ليس من شروط الاسلام ولا من أركانه وكون الانسان مسلماً أو غير مسلماً لا يس من عقيدته حل الوقت .

وأخيراً أجعل هذا المشروع على لجنة الأوقاف . وفي سنة ١٩٣٧ تمجد تقديم هذا المشروع ولم يفضل المجلس فيه لأن .

مادة ١٥٤ — لا يحل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية ولا يمكن أن يمس ما يكون له لأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى القوانين والمعاهدات الدولية والمعاهدات المرحية .

مادة ١٥٥ — لا يجوز لاية مال تعطيل حكم منه أحكام هذا الدستور إلا أنه يكون ذلك وقتا في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور .

### التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية :

لجنة وضع المبادئ العامة للدستور : صفحة ٣٠٤ من مجموعة المحاضر  
تليت النصوص الآتية

« تطبيق هذا الدستور لا يجوز أن يحل بتعهدات مصر لدى الدول الأجنبية . ولا أن يمس بما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى الاتفاقات والمعاهدات الدولية » .

لا يجوز لأى علة كانت إيقاف مفعول أى حكم من أحكام هذا الدستور ولا ترك العمل به إلا مؤقتا في زمن الحرب أو عند اعلان الأحكام العرفية وعلى مقتضى الكيفية المبينة في القانون » .  
ووافقت عليها الهيئة .

---

المادة (١٥٤) ، (١٥٥) : ضمن نص المادة ١٥٥ عدم تعطيل أحكام الدستور إلا في حالتين .  
الاول : حالة الحرب — وحجة ذلك ما تتطلبه الحرب من إجراءات سريعة ومن الضغط على بعض الحريات في سبيل المصلحة العامة .  
الثانية : حالة اعلان الأحكام العرفية — وقد اشترط الدستور أن يكون ذلك على الوجه المبين في القانون .  
ويلاحظ أن الدستور قد نص في المادة ٤٥ على وجوب عرض اعلان الأحكام العرفية على البرلمان فوراً عقب اعلان الملك لها ليقرر استمرارها أو إلغاؤها — وإذا كان البرلمان في عطلة فيجب دعوته الى دور غير عادى — وفي هذا خيان للدستور من الاعتناء عليه بالتعطيل بسبب اعلان الأحكام العرفية دون سبب جدى .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٧٠ من مجموعة المحاضر .

تلى القرار ١١٧ وهذا نصه :

تطبيق هذا الدستور لا يجوز أن يخل بتعهدات مصر لدى الدول الأجنبية ولا أن يسب ما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى الاتفاقات والمعاهدات الدولية .

قررت الهيئة الموافقة عليه بالإجماع .

ثم تلى القرار ١١٨ وهذا نصه :

لا يجوز لأى علة كانت إيقاف مفعول أى حكم من أحكام هذا الدستور ولا ترك العمل به إلا مؤقتا في زمن الحرب أو عند إعلان الأحكام العرفية وعلى مقتضى الكيفية المبينة في القانون .

فضيلة الشيخ نجيت — يجب أن يحذف من المادة الاستثناء الخاص بعدم سريان الدستور إبان الحرب أو مدة إعلان الأحكام العرفية . فان تعطيل المجلس من شأنه أن يعطل العمل . هذا من الجهة القانونية . أما من الجهة العملية فالحرب ليس عهدها منا بعيد . قامت الحرب الاوربية الكبرى فكان الفضل في كسب النصر التام بما تقرر من توحيد القيادة وغير ذلك من تنظيم وسائل الحرب إلى انعقاد البرلمانات انعقادا مستمرا أثناءها .

حضرة على ماهر بك — أن من أهم خصائص المجالس أن تكون منعقدة أثناء الحرب فأطلب النص في المادة على وجوب عقد المجلسين أثناءها .

حضرة محمود أبو النصر بك — لست أفهم كيف يعطل المجلس أثناء الأحكام العرفية وقد قررنا وجوب أخذ رأى المجلس في أمر الموافقة عليها . فأرى لذلك بقاء المجالس منعقدة أثناءها .

حضرة محمد على بك — قد تعلن الحرب ويبقى البرلمان منعقدا كما كان الحال أثناء الحرب الماضية في أوروبا . والبرلمان بانعقاده في ذلك الظرف العسير يعين الحكومة ويمدها بالرأى . أما في حالة الأحكام العرفية فما دنا قررنا وجوب أخذ رأى البرلمان في استمرارها فأرى أن يترك للبرلمان نفسه الفصل في بقاء جلساته أو في إيقاف انعقاده .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أرى أن المادة لا تقتضى تعطيل

المجلس اقتضاء فهمي إنما تنص على تعطيل بعض أحكام الدستور في ظروف تجعل هذا التعطيل ضرورة مشروعة تقضى بها المصلحة كتعطيل حرية الاجتماع أو كصرف بعض أموال الحكومة في مسائل سرية لا تبيح المصلحة إفسادها بعرضها على المجلس وغير ذلك مما تقضى به ضرورات الحرب .  
حضرة على ماهر بك — نحن معك على كل هذا إلا في تعطيل اجتماع المجلس .

حضرة عبد اللطيف المكياتي بك — قدمت أن المادة لا تقتضى تعطيل المجلس .  
حضرة على ماهر بك — المادة تجعل حكم اجتماعه أو تعطيله كباقي أحكام الدستور .

حضرة توفيق دوس بك — يصح أن تعدل المادة كما يأتي : ( لا يجوز لاية علة كانت تعطيل اجتماع المجلس ولكن يجوز في حال الأحكام العرفية إيقاف المجلس ) .  
حضرة على ماهر بك — يمكن إتوفيق بك أن تضاف العبارة الأولى على نص القاعدة الحالية .  
حضرة محمد علي بك — أرى أن هذه القاعدة تحتاج لعناية ويحسن تأجيل مناقشتها لقد .

فوافقت الهيئة على تأجيل مناقشة القرار ١١٨ إلى غد .  
وفي الجلسة التالية عادت الهيئة لمناقشة هذا المبدأ .

حضرة على ماهر بك — أخرنا الكلام في المادة (١١٨) إلى اليوم . فاسمحوا لي أن أقضى إلى حضراتكم بما بدا لي من الرأي فيها . حكم هذه المادة عام . فهو يميز تعطيل أى حكم من أحكام الدستور في زمن الحرب وإعلان الأحكام العرفية . لم أعر على نص في الدساتير الأخرى يبيح تعطيل المجالس في غير الأحوال المينة بصفة عامة كاتهاء الدور أو تأجيله .  
وبالرجوع الى العمل أثناء الحرب العظمى وفي فرنسا على الاخص قرأت في أسمن صفحة ١٦٣ جزء ثانى أنهم عقدوا دورا استثنائيا في ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ قرروا فيه القوانين اللازمة .

وفي ديسمبر من السنة نفسها اجتمع المجلس يوما واحدا لتقرير اعتمادات مالية دعت اليها حاجة الحرب . وأقلل المجلس في اليوم الثاني . فأنار ذلك غضب النواب وحرك اشمئزازهم . فلما فتح المجلس في يناير عام ١٩١٥ ظل مفتوحا بغير انقطاع إلى ٣١ يولييه سنة ١٩٢٠ وفي ذلك الحين استعملت الحكومة حقها العادي في اقفال الدور السنوي .

ومن هذا يظهر أنه في أثناء الحرب إنما تعطلت نصوص الدستور لمصلحة المجالس ولم تتمطل المجالس نفسها .

على أنني قد رأيت أحكام هذا الباب مبسطة لفصلة في المادة (١٢٤) من القانون البولوني فأقترح تقريرها بعد تعديلها بما يناسب باقي أحكام دستورنا وهذه ترجمتها :

« ويجوز اذا اقتضت ضرورة المحافظة على الامن العام ايقاف الاحكام الخاصة بالحقوق الشخصية ايقافا مؤقتا أعنى الحرية شخصية وحرمة المنازل وحرية الصحافة وسرية المخابرات وحق الاجتماع وحق تكوين الجمعيات وحق تأسيس الشركات وذلك في كل أجزاء المملكة أو بعضها . والمجلس الوزراء وحده حق تقرير هذا الالغاء وذلك بتصريح رئيس الجمهورية في حالة الحرب أو خطر الحرب وفي حالة الاضطرابات الداخلية أو المؤامرات الخطيرة التي تأخذ شكل الحياة العظمى المهددة للدستور أو لامن السكان .

وأمر مجلس الوزراء الصادر في أثناء انعقاد البرلمان يجب عرضه فوراً على البرلمان للتصديق عليه . وفي حالة ما اذا كان هذا الامر صادرا بخصوص منطقة تزيد عن مديرية في أثناء أجازة البرلمان فإن البرلمان ينعقد من تلقاء نفسه في ظرف ثمانية الايام التالية لتاريخ نشر هذا الامر وذلك لنظر وتقرير ما يلزم .

اذا امتنع البرلمان عن الموافقة فإن حالة الاحكام العرفية تنقطع فوراً . واذا كان أمر مجلس الوزراء الخاص باعلان الاحكام العرفية صادرا بعد دور انعقاد البرلمان أو بعد حله وجب عرضه بدون تأخر على المجلس الجديد في أول جلسة فيه .

وهذه الاحكام تحدد بكيفية أدق بنفس قانون الاحكام العرفية .»

حضرة محمود أبو النصر بك — نحن في غنى عن هذا النص الطويل العريض بالنص المحكم الذي قرناه في أصل المادة فإن كل ما امتازت به مادة القانون البولوني أنها دخلت في تفصيل أحكام الدستور التي يمكن تعطيلها وقت الازمات. على أن تلك المادة عجزت في النهاية عن استيفاء الحصر فردت الامر أخيرا الى القانون الذي يسن لذلك في حين أن مادتنا قد اختصرت الطريق وعمدت الى ذلك بادية الرأى .

حضرة توفيق دوس بك — أنا على رأى حضرة على ماهر بك . لأن أحكام الدستور جملة لا يجوز أن تكون رهنا بقانون يصدر بحيث يمكن بهذا الاسلوب تعطيلها كلها اذا شاء البرلمان . مع أن الغرض من وضع المادة إنما هو بيان الاحكام التي يجوز وقفها وقت الشدائد فلا يجوز بحال تعطيلها وتعطيل ما سواها من أحكام الدستور .

فضيلة الشيخ بحيث — هذا موضوع سبق لنا أن قرناه بمناسبة الكلام في اعلان الاحكام العرفية مستأنسين فيه بما قرره اسمن في هذا الباب . وبما قرناه أنه يجب حتما عقد البرلمان عند اعلان الاحكام العرفية .

على أننا اذا نظرنا الى العمل فائنا نجد أن برلمانات الدول المتحاربة وعلى الخصوص في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا قد كبحت من جماح النخوة العسكرية ذ كانت كل فئة عسكرية تميل الى الاستئثار بالتصرفات الحربية حتى تمكنت المجالس النيابية من توحيد القيادة ووضعها في يد القائد العام للجيش الفرنسية . ولولا ذلك ما تم الظفر لجيوش الحلفاء .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — المادة التي عرضها حضرة على ماهر بك تتناول صوراً من الجزئيات التي يجوز تعطيل أحكامها الدستورية أثناء الازمات . وأرى أن ننظر اليوم في حقوق الأفراد حتى اذا تبين لنا درس تلك المادة وتدبرنا فيها التدبير اللائق بمكانها رجعنا اليها بالمناقشة والتحصيل .

سماحة السيد عبد الحميد البكرى — أوافق حضرة الهلباوى بك على تأجيل المناقشة في هذه المادة فإن اعلان الاحكام العرفية إنما يؤثر أولاً في حقوق الأفراد . وهذه لم تفرغ منها بعد .



وفي صفحة ١٤٦ من مجموعة المحاضر :

تليت المادة الخامسة ونصها :

لا يخل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية ولا يس  
ما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى الاتفاقات والمعاهدات الدولية  
فوافقت الهيئة بالإجماع .

ثم تليت المادة السادسة ونصها :

لا يجوز لاية علة تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور الآن يكون ذلك  
وقتها في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين بالقانون  
وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان .  
فوافقت الهيئة عليها بالإجماع .

مادة ١٥٦ - لملك ولكل منه المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف

حكم أو أكثر منه أو إضافة أحكام أخرى ومع ذلك فإنه الإعلام الخاص  
بشكل الحكومة النيابي والبرلمانى وبنظام وراثته العرشى وبمبادئ الحرية والمساواة  
التي يكفلها هذا الدستور لا يمكنه اقتراح تنقيحها .

مادة ١٥٧ - لا جل تنقيح الدستور يصدر كل منه المجلسين بأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا

قراراً بضرورته وبتحرير موضوعه .

فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالانغلاق مع الملك قرارهما

بأنه المسائل التي هي محل للتنقيح . ولا تصح المناقشة في كل منه المجلسين إلا

إذا حضر ثلثا أعضائه ويشتترط لصحة القرارات أنه تصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء .

مادة ١٥٨ - لا يجوز إصدار أى تنقيح في الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام

وصاية العرشى .



وفي صفحة ٤٨ من مجموعة المحاضر .

حكمة كالتعديل — أما اذا

كان التصير يتعلق بقضية

معروضة على المجلس الفصل

فيها أو ليضع قواعد دستورية

يعمل بها في المستقبل فلا

مانع من أن يبحث المجلس

ذلك ليستير في حكم النص .

دولة الرئيس تتكلم الآن في إعادة النظر في القانون الأساسي .

حضرة عبد العزيز فهي بك -- أترح أن كل تفسير أو تعديل لنص

من نصوص الدستور وكل إضافة عليه لا يصح اجرائها إلا بموافقة ثلاثة

أرباع أعضاء المجلسين وهما مجتمعان هيئة جمعية وطنية تحت رئاسة رئيس

مجلس الشيوخ . وأقترح التفسير أو التعديل أو الإضافة يكون حقا للحكومة

ولكل من المجلسين .

== ثم يبحث المجلسان الجديدان -- كل منهما على أفراد -- في هذا التعديل . وفي هذه الحالة لا بد لصحة الاجتماع من حضور ثلث الأعضاء المكون منهم كل مجلس ولا بد لصحة القرارات من موافقة ثلثي الحاضرين .

ولم تذهب اللجنة إلى تحرير الملل واكتفت باشتراط اللدولة في كل مجلس على حدة بضرط حضور أغلبية خاصة وبضرط موافقة أغلبية معينة -- وقد قضت اللجنة هذه الطريقة على طريقة جمع المبلين هيئة مؤتمر واسدال قرارات بالأغلبية المطلقة .

وقد كان النص المقترح لا يربأ أنراً لتدخل لللك في اقتراح التعديل -- ولا شك أن هذا النص لم يكن متصدا لأنه من غير اللقول أن لا يشترك الملك -- وهو القى سيتمد الدستور الجديد -- في تنقيح سيكون له صفة اللوم في اللنتقيل .

ويلاحظ أن السادتين ٣٥ ، ٣٦ المخصصتان بالنص في وجه عام سوف لا يطيلان عند الاقتراح تنقيح الدستور -- فإن حق الاعتراض *droit de Veto* في هذه المادة هو حق اعتراض مطلق *absolu* .

من هنا نرى أن اللجنة الاستشارية قد أدخلت تعديلات عامة على النص القى اقترحه لجنة الدستور .

وقد أشارت اللجنة الاستشارية في محاضرها إلى استثناء حكم المادة ١٥٧ من القاعدة العامة الواردة بالمادتين ٣٥ ، ٣٦ وزيادة في إشباع هذا الاستثناء نقول أن حق التصديق الوارد بالمادتين ٣٥ ، ٣٦ يختلف اختلافا أساسيا عن حق التصديق الوارد بالمادة ١٥٧

لحق التصديق للنصوص عليه في السادتين ٣٥ ، ٣٦ هو حق التصديق التوقيني . أو بعبارة أصح -- حق اعتراض توقيني *Veto suspensif* بمعنى أن أثر عدم التصديق ليس مطلقا فيجوز أن يصدر قانون لم يصدق عليه الملك -- إذ قد يمد عدم رد القانون

للبرلمان في مدى شهر تعديفا من الملك . وكذلك يصدر القانون اذا رده الملك للبرلمان فوافقت عليه أغلبية ثلث أعضاء كل مجلس -- أو الأغلبية العادية في دور انعقاد آخر .

أما حق التصديق المنصوص عليه في ١٥٧ فهو حق مطلق بمعنى انه يستحيل على البرلمان أن يتناول نصا من نصوص الدستور اذا لم يصدق لللك على القرار القى يصدره المجلسان ببيان ضرورة التعديل وتحديد موضوعه .

وبالرجوع إلى دستور سنة ١٩٣٠ نجد قد عدل من حكم المادة ١٥٧ فاشتراط لصحة القرارات موافقة ثلث أعضاء كل من المبلين . وعملت للذكاة هنا التعديل بتولها دلالة في أن المقصود أن تكون الاغلبية الثانية أكبر من الأولى فقد يمكن في الواقع أن تكون أقل اذا لم يحضرا لثلاث الأعضاء ولم يوافق على التصحيح الا ثلثا الحاضرين وبذلك يتم التصحيح بأغلبية أربعة أصوات .

ويلاحظ أن الدستور قد سكت عن تقرير قاعدة التصير -- ولو أن لجنة المبادئ العامة قررت أن الاقتراح تغيير الدستور أو تعديله يكون للحكومة ولكل من المبلين -- ونصت في التقرير القى أمجبهته بالمردوع إلى أن التعديل والتغيير سواء في الحكم --

وتناقضت اللجنة العامة في ذلك بمجلسها المقعدة في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ واتهمت المناقشة على انه عند اختلاف المبلين في تفسير نص من نصوص الدستور مجتمعان ويكون قرارها بالأغلبية العادية -- ولكن لجنة تحرير الدستور انحصرت على إيراد حق التصحيح

قطر . فلماذا يكون حكم التصير ؟

في الواقع أن التصير ليس إلا تحديد لمعنى من معان متعدة يحتملها النص وقد يكون في تهديد للمعنى خروج عن روح أصل القانون ==

وفي جلسة ٢٤ فبراير

سنة ١٩٢٧ :

لم يوافق المجلس على تعديل العبارة الأخيرة من نص المادة ٧٨ من الدستور بشأن النصاب المالي لمعوض مجلس الشيوخ عن شبه جزيرة سينا وقرر ارجاء النظر في ذلك الى المستقبل عند وجود سبب لاقتراح تنقيح آخر في الدستور .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — أطلب أن يكون هذا النص مقصورا على الأعمال المستقبلية في أثناء سير المجلسين ولكن في أول مرة يجتمعان فيها يجب أن يكون لها الحق المطلق في نظر كل أحكام الدستور وتعديل ما يريان تعديله من أحكام بدون اشتراط أغلبية خاصة . بل يكتفى باشتراط حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين .

لقد وضعت الحكومة الدستور وكان حقا أن تهب الفرصة للمجلسين لاعادة النظر فيه . وبهذا تحقق غرضنا ساميا نبيلًا وهو أن الأمة كان لها رأى في وضع دستورها . لست أرى أن يكون للمجلسين حق المناقشة في مسألتى العرش وقانون الوراثة . فلذا نحن جنبنا المجلسين هذين الموضوعين فقد حققنا أمانة الأمة والحكومة معا .

حضرة توفيق دوس بك — أريد رأى المكباتي بك وأتوسع في النص

== تلك يجب أن تكون السلطة التي تحدد أحد المائتين الى السلطة المخولة لها التصديق . وبهذا نضمن أن لا يأتي تفسير يناقض حكما من أحكام أصل الدستور — وبالمثل أن لا يبدل الدستور تحت سطر التفسير — وبمن يتأني هذا المقام أن نرجع الى التقاليد في البرلمان الفرنسي نظرا لتشابه المائدة ١٥٦ بالمادة ٨ من دستور ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥ . اتفق الرأى في فرنسا — رغم خلو الدستور من نص على طريقة التفسير — على أن تفسير الدستور يكون بالطريقة التي يجعل بها التصديق (راجع أوجين بير نبة ٧ طبعة ١٩٢٤) — وراجع ديجي جزء رابع ص ٤٢٧ وقال كثير من الكتاب أن السلطة التي يجوز لها أن تفسر قانونا هي السلطة التي تملك إصدار هذا القانون (راجع أوروري ورو الجزء الاول ص ١٨٦ طبعة خامسة) .

ويلاحظ أن البرلمان المصري بمجلسيه قد اتفق على أن البعثة في تفسير نصوبى الدستور المصري بالنسبة الرئى — لأن الدستور وضع باللغة العربية .

( مجلس النواب جلسة ١٣ أبريل سنة ١٩٢٤ ومجلس الشيوخ جلسة ٧ مارس سنة ١٩٢٧ ) .

وقد تار موضوع تفسير مواد الدستور في ديسمبر سنة ١٩٣٧ إذ رأت الوزارة (النسائية الرابعة) أن البرلمان وحده هو صاحب الحق في تفسير الدستور — ورات السراى أن تؤلف لجنة من رؤساء الوزارات السابقين ووزراء الحفانية السابقين ورؤساء مجلس الشيوخ ومجلس النواب السابقين ورئيس محكمة التفسير السابق ومن رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب ووزير الحفانية الحاليين للفصل في التراجع حول تفسير أحد مواد الدستور . وقد انتهت هذه الازمة السياسية بالة الوزارة .

وقد حرم الدستور احدث أى تنقيح في الدستور خاص بحقوق مستند الملكية مدة قيام وصاية العرش حرصا منه على حقوق الجالس على العرش ودفعنا للشبهات وقطعا للافتول . ويلاحظ أن النص الذى اقترحت لجنة الدستور كان يقرر اطلاق اللع بمعنى أنه كان يحرم احدث أى تنقيح في الدستور مدة قيام وصاية العرش .

ولقد عدلت اللجنة الاستشارية التفسيرية حكم هذه المادة فصارت اللع من التصحيح مدة الوصاية على حقوق مستند الملكية . وعلت ذلك بقولها « ان من المنتهى منع أى تعديل طوال مدة الوصاية فان هذه المدة قد تمتد سنين طويلة وليس من الحكمة منع كل تعديل طوال هذه المدة — وقد يبدأ التعديل في عهد أحد الملوك فيستحيل اتمامه في عهد ملك ناصر . لهذا اكتفت اللجنة بحرم التعديلات في حقوق مستند الملكية مدة قيام وصاية العرش » .

بالطريقة الآتية بحيث يبق نص حضرة عبد العزيز بك كما هو مع اشتراط وجوب عرض الدستور على المجلسين . ولا أشتراط حضور ثلاثة أرباع أعضاء المجلسين لأن مجلس الشيوخ وهو أكبر من ربع المجموع يدخل في مكانه بهذا الشرط تعطيل النظر . لهذا أرى أن يجمع المجلسان ويصدر القرار بالأغلبية المطلقة لمجموع أعضاء المجلسين مهما كان عدد الحاضرين وأزيد على منعهما من المناقشة في أمرى العرش والوراثه منعهما من التعرض لكل ما ارتبطت به الحكومة بمقتضى تعهدات دولية .

حضرة على ماهر بك — ان أهم مظهر لسيادة الأمة هو اصدار القوانين وأكبر هذه القوانين ورأسها هو الدستور . ومع أنى لا أرى مانعا من أن تستأثر الحكومة باصدار قانون الانتخاب فأنى أقترح ألا يعطى للدستور صفة القانون الا اذا صادق عليه البرلمان باجتماع مجلس النواب ومجلس الشيوخ بصفة جمعية مؤسدة .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — أؤيد اقترح حضرة عبد العزيز بك . أتأ معكم لا نتجسد سلطة الأمة ولكن ما كان لنا أن ننسى الطرف الخاص الذى نحن فيه الآن . نحن فى ظرف فقدت فيه ثقة الناس بعضهم ببعض نحن فى دور التطور نسلط فيه حكم العاطفة واستكان لها حكم العقل .

يا طالما طارت الاشاعات يوم شكلت هذه اللجنة وتناثرت من حولها قاله السوء وكنتم أول العالمين يطلانها وسوء نية مديعها . ولا والله ما كنتم لحظة عند ظن السفهاء بكم .

لقد اجتمعتم وعلمتم للمصلحة بصرف النظر عن كل اعتبار حكتم العقل فلم يفتكم عن القيام بحق وطنكم أن كان رأى صادرا من متطرف أو معتدل فاذا أنتم عرضتم هذا الدستور على المجلسين وحالنا على ما نرى . نفوس ملتية . وعواطف ثائرة فاذا أعددتهم لتغلبوا عقول النابى على هوائهم ، وتحكموا مصالحهم على عواطفهم ؟ من أجل هذا أرى أنه فى الدور الاول حتى تجوز هذه العاصفة — يجب أن يكون حق التعديل مقررا بأغلبية الثلاثة الارباع . على أنه بعد ذلك يصح أن ينظر فيما اذا كان يصلح التعديل بحكم الاغلبية المطلقة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — لا نزاع فى أننا نعمل بوحى ضمائرنا  
ويقدر ما يلهمنا علمنا بمواضع الخير لوطننا ، ولكن يجب أن يسمع لنواب  
الامة أحرارا فى برلمانهم صوت فى دستور البلاد ، أن الامة التى ضحت  
ضحاياها والتى قربت كل ما ملكت يمينها لتدرك حريتها واستقلالها لا يجوز  
لنا أن نستأثر دونها بوضع قانونها الاساسى . ولا تفرض لها على الأقل نظرة  
فيه يوم تجتمع مشيخة فى برلمانها .

نعم لقد عملنا بكل ما تيسر لنا من علم وخبرة . ولكن ألا يجوز أن يكون  
قد فاتنا من وجوه الرأى ما يمكن أن يلتفت اليه البرلمان فيستدرك مصلحة  
البلاد فيه . إن المدلل والمصلحة يتضافران كلاهما على تأييد هذا الطلب .

دولة الرئيس — لا شك أن البرلمان سيجتاز دوره الاول فى مهبط حاصفة  
السياسة الهائلة . هنالك يخشى أن تسود الافعالات النفسية ويكون الحكم  
كله للاهواء ونزوات الانفس . ومن حق الوطن عليكم أن تحاطوا الاحياط  
كله لذلك اليوم . ولست أرى فى اشتراط أغلبية الثلاثة أرباع ضمنا بعصم  
قانون البلاد مما أخشى ، ولذلك أقترح أنه فى الدور الاول يجب أن يصدر  
المجلسان قرارا بجواز إعادة النظر بأغلبية ثلاثة الأرباع ، وهذا القرار يترتب  
عليه حل المجلس فوراً وإعادة الانتخاب لتقرر وجوه التعديل . هذا  
فى قانون الدستور .

أما قانون الانتخاب فهو قانون عادى يعدل بالطرق العادية .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أرائنا قد خرجنا من البحث فى تعديل  
الدستور الى بحث آخر هو أن تقرر الدستور جمعية وطنية . هذا واضح صريح  
فى اقتراح حضرة على ما هو بك وهو أقل صراحة فى اقتراحى حضرتى المكباتى بك  
ودوس بك ولكنهما فى غايتهما لا يخرججان عن هذا المعنى فان الاكتفاء  
فى تعديل الدستور فى الدور الاول بأغلبية عادية أو بأغلبية دون ما يشترط  
للأدوار المقبلة دعوى ولو مستترة ينقص مشروعية الدستور .

فالواقع اذن أن هذه الاقتراحات تعدى الكلام فى موضوع تعديل  
الدستور الى تكميل ما يظن من نقص فى مشروعيته . على أن هذه المسألة  
قد فصل فيها بالقرار الصادر بتشكيل اللجنة ، وفى الخطاب الذى أقتح به رئيس

الوزراء جلساتها . تحدت وظيفة هذه اللجنة بأنها معاونة للحكومة بوضع مشروع دستور . أما الدستور نفسه فقد أخذت الحكومة على نفسها مسئولية إصداره ، فإذا هي فعلت أصبح قانونا نافذا في البلاد . فقرر اللجنة بأنها تضع مشروع دستور يجب عرضه على جمعية وطنية للتصديق عليه إنكارا لحدود اختصاصها ورفض للقيام بالمهمة التي عهدت اليها على الوجه المطلوب منها .

والذي أفهمه في هذا الموضوع هو أن المشروع الذي تضمه اللجنة يقرر أحكام الدستور بطريقة كاملة . ومن بين هذه الأحكام القاعدة التي يجرى عليها العمل في تعديل مواد الدستور . أما البحث في تقرير حكم استثنائي خاص بالمدة الأولى فعناه أن مشروعية الدستور ستكون ناقصة في الدور الأول ، وهذا ما لا أظن أن أحدا من حضرات زملائنا يفكر فيه .

حضرة توفيق دوس بك — من حقنا أن نشير على الحكومة بالرأى الذي نراه .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — هذه مسألة مقضى فيها مقدما . فلقد أخذت الحكومة على عاتقها مسئولية وضع الدستور دون أن يترك ذلك لجمعية مؤسسة . وقد انتخب هذه اللجنة لتبدي رأيا فيما يتعلق بأحسن النصوص التي تقوم عليها أحكامه . لا بكيفية إصداره .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أنا من رأى حضرة عبد الحميد بك فيما يتعلق برده على حضرة على بك ماهر في طلب عرض الدستور على البرلمان مجتمعها هيئة جمعية وطنية ولكننى استزيد يانا عن أسباب تخرجه من استثناء المدة الأولى بفرض القيود التي اشترطها بعض حضرات الاعضاء .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — من رأى ألا يقرر حكم خاص للبدء الأولى لأن في هذا معنى اعتبار الدور التشريعى الاول للبرلمان جمعية وطنية . والاقتراحات الثلاثة التي طرحت علينا وإن اختلفت في أساليبها إلا أنها ترمى كلها الى غرض واحد هو إيجاد جمعية وطنية تعطى الدستور صفة القانون . اذا ما هي حكمة تخفيف الاغلبية في الدور الاول إلا أنك ترى أنه يجب أن يسهل على المجلس النيابي جعل جميع أحكام الدستور مطابقة لما كانت الجمعية المؤسسة تفعله .

والذي أقترحه أن تقرر لتعديل الدستور نظاما ثابتا مطردا يجرى حكمه في جميع أحوال الانتقاد كنظام تعديل الدستور في القانون البلجيكي . والذي يشترطه في هذا الباب هو أن الهيئة التشريعية هي التي توافق على تعديل الدستور . فإذا تمت الموافقة انحل المجلسان بحكم القانون . ولهذا ميزتان : الأولى أن انحلال المجلس بحكم القانون حازم دون الاسراف في طلب تعديل الدستور وهو الأساس في حكم البلاد فلا يظل دائما منزولا مضطربا . والثانية أنه يمكن الاتصال بالرأي العام اتصالا خاصا عند تطلع الرغبة الى تعديل الدستور . وهذان غرضان جوهريان يجب أن نحصلهما معا في دستورنا وأن يضاف إليهما اشتراط أغلبية خاصة لقرار التعديل ، والقانون البلجيكي يشترط وجود ثلثي الاعضاء وأن تكون الموافقة على التعديل بأغلبية ثلثي الحاضرين . إلا أنني أقترح الأخذ برأي عبد العزيز بك فيما يتعلق بالأغلبية وهو أن يوافق المجلسان الجديدان على التعديل بأغلبية الثلاثة الأرباع .

حضرة محمود أبو النصر بك — لست أرى ما رأيته حضرتا عبد اللطيف بك وعلى ماهر بك لانهما انما يذهبان الى عقد جمعية وطنية . وأخشى وهي تحت سلطان المواطنف أن تقلب ما وضعناه رأسا على عقب . على أننا لسنا في مقام تقرير أمر كهذا . وانما نحن الآن بصدد البحث في كيفية تعديل الدستور تعديلا جزئيا . وإنني أولفق على رأى حضرة عبد الحميد بك ولكنى ألاحظ على النظام البلجيكي في هذا الموضوع ما يلاحظه غيري من نقص في هذا الباب ، فانه جعل تعديل الدستور متناولا امرين : الاول الهيئة المختصة بتقرير ما اذا كان هنالك محل لتعديل الدستور . وقد جعل ذلك لكل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ منفردين . والثاني الهيئة التي يرجع اليها الفصل في ذلك التعديل . فقد جعل هذا للبلطسين الجديدين كل على حدة أيضا . هذا معيب جدا لانه يفضي الى تأجيل الفصل في المواطن التي تقرر بالفعل تعديلها . فهذا النقص يجب أن تلافاه في تشريعنا بأن نجعل النظر في التعديل باجتماع المجلسين ويكون بأغلبية الثلاثة الأرباع أو نحو ذلك .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — لا أريد جمعية وطنية بالمعنى الذي فهمه حضرات زملائي نقاديا من المناقشة في مسألتى العرش والوراثه . أما وقد



استأثرنا بوضع الدستور فكل ما أرجو أن يكون للأمة رأى فيه أيضا ثم أن فكرة حضرة بدوى بك التي ترى الى التشكك في مشروعية الدستور لا محل لها لأن اللجنة طلبت منها الحكومة أن تبدى رأيها في وضع الدستور فلها أن تبديه على الوجه الذي تراه . واذن لا تنافي مع فكرة مشروعية الدستور . واما أن يكون البرلمان له صفة جمعية مؤسسة فهذا لا وجود له أيضا لأن الفكرة المعروضة هي فكرة تعديل . والذي أقصده هو توسع في التعديل .

حضرة على المتزلاوى بك — أرى أنه يمكن التوفيق بين الآراء المختلفة . لا أظن أن اللجنة تشير على الحكومة حين نرفع مشروعنا اليها بعرضه على المجلسين ولكني أقترح أنه اذا أريد تعديل في القانون الاساسى يكون ذلك طبقا للشق الأخير من اقراح حضرة عبد العزيز بك بحيث يتم بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين من المجلسين . والتصويت صحيح وملزم بالأغلبية المطلقة للمجلسين . دولة الرئيس — أماننا اقراحت محصورة معينة فلنقتصر البحث عليها حتى يصدر قرار الهيئة فيما يكون .

حضرة على ماهر بك — لى اقترح احتياطي وهو أنه قد نص في بعض الدساتير على تعديلها بعد زمن معين . فأرى النص على أن تعديل الدستور يكون بعد مضي ثلاث سنوات بحيث تحصل مراجعة تامة لجميع أحكام الدستور باجتماع المجلسين بصفة جمعية مؤسدة : ويكون التعديل بالأغلبية المطلقة . ولهذا مزاياما منها أن يتم التعديل قبل انتخاب الدور الثاني فلا يحل هذا الدور إلا والقانون قد توطد على أحسن أساس . ومنها أن عيوب الدستور تكون قد ظهرت بالتجارب وأن تكون المفاوضات قد انتهت مع إنجلترا وأن تكون العاصفة السياسية قد سكنت وقرت الأمور في نصابها .

دولة الرئيس — أظن أن على ماهر بك يعدل اقراحه هذا بجعل التعديل بعد خمس سنوات لانه بعد مضي الثلاث سنوات قد تكون الصلة قدت بين النواب والناخبين . أما بعد خمس سنين فسيكون المجلس تجدد ويكون معبرا ممما عن رأى الأمة .

وفي صفحة ٥٢ من مجموعة المحاضر

دولة الرئيس — ننقل الآن إلى مسألة تعديل الدستور ولنبدأ بتلاوة

الاقتراحات الثلاثة التي سبق عرضها .

قتلى اقتراح حضرة عبد العزيز فهمى بك وهو :

كل تفسير أو تعديل لنص من نصوص الدستور وكل إضافة عليه لا يصح اجرائها إلا بموافقة ثلاثة أرباع المجلسين وهما مجتمعان بمئة جمعية وطنية تحت رئاسة رئيس مجلس الشيوخ . واقترح التفسير أو التعديل أو الإضافة حق للحكومة ولكل من المجلسين .

حضرة محمد على بك — أوافق على اقتراح حضرة عبد العزيز بك إذا جعلت الأغلبية الثلثين فيما يتعلق بتقرير لزوم التعديل .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أنا أشرت على حضور ثلثي الأعضاء والا يقرر التعديل إلا بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أعدل اقتراحى باشتراط أن يكون التعديل بموافقة أغلبية مجموع أعضاء المجلسين .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أريد أن أفهم هل تكون المداولة باجتماع المجلسين أو في كل مجلس على انفراده .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — لا أوافق على أن يقرر التعديل باجتماع المجلسين لأن هذا يهدر سلطة مجلس الشيوخ كهيئة منفردة ، ولكن يمكن النص على أن تكون المداولة باجتماع المجلسين ولكن عند التصويت يجب اشتراط الأغلبية في كل مجلس على انفراده .

دولة الرئيس — أقترح موافقة لرأى عبد الحميد مصطفى باشا أن تكون المداولة في لزوم التعديل أو عدمه باجتماع المجلسين وعند تقرير لزوم ذلك يفرق المجلسان ويتداول في التعديل في كل مجلس على انفراده

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أرى قبل هذا أن نبحث فيمن يملك حق طلب التعديل وأقترح أن ينص أولا على أن اقتراح تفسير الدستور أو تعديله يكون للحكومة ولكل من المجلسين .

دولة الرئيس — هذا طبعى وتتخذ الآراء .

( موافقة عامة )

دولة الرئيس — أرى أن أعادة النظر في الدستور يجب أو تكون على مرحلتين :

الأولى لتقرير ما إذا كان ثمة داع للتعديل وما مواضع هذا التعديل ؟ ثم تأتي بعدها المرحلة الثانية وهي أصوات التعديل بالفعل وأن تكون الأغلبية التي تشترط واحدة في الحالتين .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — المرحلة الأولى مرحلة أولية صرفة ، ولا يحتاج البت فيها الى أغلبية خاصة فيصح أن يكتفى في هذه الحالة بالأغلبية المطلقة .

دولة الرئيس — مسألة وجود وجه للتعديل أولا هذه مسألة هامة ويلزم لها أغلبية خاصة لأن تعديل الدستور يحدث رجة هائلة في البلد .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — قد يجوز أن يكون طلب التعديل آتياً من السلطة الحكومية رغبة منها في انقاص حقوق الأمة فكيف يكتفى في تقرير هذا بأغلبية عادية .

حضرة محمود أبو النصر بك — مسألة اشتراط أغلبية خاصة يجب أن تتوفر في المرحلة الأولى لان الهيئة التي تقرر أن هناك محلاً للتعديل يجب عليها أن تقرر موطن التعديل وهذا أمر له من الأهمية ما للنظر والفصل في نفس التعديل ، لهذا أرى وجوب اشتراط الاغلبية الخاصة بعينها التي تقرر للمرحلة الثانية .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — تعديل الدستور على العموم إما أن تكون النفوس مستعدة له وعندئذ فلا يخشى التشدد في الاحتياط لان أى احتياط لا يحول إذ ذاك دون التعديل ، وأما ألا تكون النفوس مهيئة له فالواجب التشدد في الاحتياط للتعديل منعاً للفاجآت ، وليس أى احتياط يقصد .  
التأكد من موافقة التعديل للرأى العام أمراً كثيراً ، فلا محل للتحرج من اشتراط أغلبية خاصة على الحاليين ، وإنما المسألة التي بدأنا بها هي هل تعديل الدستور يمر بدور أو دورين ؟ أى هل يجب أن تحمل الهيئة التي تقرر جواز تعديل الدستور لتؤلف هيئة أخرى تنظر في التعديل نفسه ولا وجه للانتقال الى التفاصيل إلا بعد تقرير هذا المبدأ نفسه ؟

دولة الرئيس — إذا تقرر أن الهيئة التي تقرر تعديل الدستور يجب أن تحمل فأنأ أكتفى بالأغلبية العادية . فلتؤخذ الآراء أولاً على ما إذا كانت

الهيئة التي تقرر تعديل الدستور تحمل أم لا .

تقرر بالأغلبية عدم حل الهيئة التي تقرر التعديل .

دولة الرئيس — اذن الأغلبية الخاصة لها أهمية عظمى . وأطلب الآن رأى الهيئة في أن يكون التعديل على مرحلتين . بمعنى أن تقرر أو لاضرورة اعادة النظر في الدستور وحصر فقط التعديل ثم يفصل في التعديل بعد ذلك فقرر بالأغلبية أن يكون التعديل على مرحلتين على الوجه المتقدم .

دولة الرئيس — تنظر اذن في هل يكون البحث في لزوم التعديل باجتماع المجلسين أو يكون ذلك في كل مجلس على افراده .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — جواز النظر في تعديل الدستور متحمس أن يكون بالطريقة المنفردة . وهذا هو النظام الطيبى إذ لا معنى لجمع المجلسين بمجرد صدور اقتراح بالتعديل لجواز أن يسفر اجتماع أول مجلس ينظر فيه عن رفض فكرة التعديل . والاحتياط الأكبر واجب في هذا الدور لأنه هو الذى يقرر فيه المبدأ فيجب أن نشترط فيه أغلبية خاصة .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — فكرة بدوى بك فيها تعطيل ومنع لتعديل الدستور مع أن تعديل الدستور مسألة هامة عندنا فلا ينبغي أن نضع في سبيلها الحواجز والموانع . نحن نضع الدستور في حين لا يملك من الامر فيه أكثر مما يملك غيرنا من أفراد الأمة . لهذا أقترح أن يكون للتعديل دوران : دور عادى وهو الذى نتكلم فيه الآن . ودور آخر سيجيء القول فيه فيما بعد ولا أتعرض له الآن .

أما الدور الأولى فلتنظر في لزوم تعديل الدستور وفيه يتعقد المجلسان بصفة مؤتمر يختلط فيه أعضاءهما فلا يقال هذا من النواب وهذا من الشيوخ بل يراعى أمر واحد وهو أن المؤتمر مكون من أعضاء يمثلون الأمة تمثيلاً حقيقياً . ويتعقد هذا المؤتمر متى قدم طلب في أحد المجلسين بتعديل الدستور ووافق عليه المجلس . ويكون انعقاد المؤتمر صحيحاً متى حضر ثلثا أعضاء المجلسين . أما القرارات فتكون فيه بالأغلبية العادية .

وفي الجلسة التالية عادت الهيئة للبحث في إعادة النظر في الدستور .

حضرة محمد أبو النصر بك — أقترح أن يكون التعديل في الدستور على

الخط القرني بمعنى أن يكون التعديل على مرحلتين وأن تكون المرحلة الأولى قاصرة على النظر فيما إذا كان هناك محل لتعديل الدستور وبيان مواضع التعديل . والاقتراح المقدم من مجلس النواب أو من مجلس الشيوخ أو من الحكومة على السواء . ويشترط للقرار بأن الدستور واجب التعديل أن يصدر هذا القرار من كل من المجلسين على حدة بأغلبية نصف أعضائه كل مجلس زائداً واحداً على الأقل فإذا تقرر وجوب التعديل وحددت النصوص التي يجب أن يتناولها التعديل يجتمع المجلسان هيئة جمعية وطنية لقرار التعديل أو رفضه بنفس الأغلبية التي اشترطت في المرحلة الأولى أي نصف أعضاء المجلسين جميعاً زائداً واحداً .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - أقرح أنه في السنة الأولى لانعقاد البرلمان إذا قرأ أحد المجلسين بالأغلبية العادية وجوب تعديل الدستور يجتمع المجلسان هيئة مؤتمرة للنظر في التعديل ويشترط لصحة انعقاد الهيئتين مجتمعتين حضور ثلثي الأعضاء وما تقررره الأغلبية المطلقة ينفذ . أما في أدوار الانعقاد الأخرى فيصح أن يوضع لذلك أحكام خاصة كأن يشترط اجتماع المجلسين وأن يشترط لصحة الانعقاد حضور ثلثي الأعضاء . قد يعترض باني خرمات في الدور الأول إحدى الهيئتين من النظر في أمر وجوب التعديل وأقررت بها هيئة دون الأخرى وهذا الاعتراض مدفوع لأنه متى قررت إحدى الهيئتين النظر في موضوع فإنه يقدم للهيئة الأخرى للنظر فيه فكان إذن من الواجب أن تنظر فيه الهيئة الثانية واذن اجتماعهما معاً ليس معناه إلا تسجيل نظر المشروع من الهيئتين معاً

دولة الرئيس - مكباتي بك يحوم حول فكرة أن هذا الدستور ليس بدستور مشروع وأن من واجب الهيئة النيابية كهيئة مؤسسة ألا تقتصر فقط على تعديل هذا الدستور بل توضع دستوراً جديداً وأرى رفض هذا الاقتراح .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك - ليس هذا ما أقصد وعرضي فقط ألا تنكثر في السنة الأولى من القبول لاستعمال هذا الحق وأن توسع فيه . دولة الرئيس - انكارك هذا لا ينفي مطلقاً ما قررته . وأطلب أخذ الآراء .

فقرر بالاغلبية رفض الاقتراح المقدم من مكباتى بك .  
دولة الرئيس — أعرض على الهيئة اقتراح أبو النصر بك وهو أنه يشترط  
لتقرير إعادة النظر في الدستور وبيان مواضع التعديل فيه أن يصدر قرار  
بذلك من كل من المجلسين على انفراد باغلبية نصف مجموع أعضاء كل مجلس  
زائداً واحداً .

تقرر بالاغلبية الموافقة على ذلك .

دولة الرئيس — في المرحلة الثانية أطلب أخذ الآراء على اقتراح  
أبو النصر بك وهو أنه يشترط لتقرير التعديل في الدستور أن يجتمع  
المجلسان بهيئة مؤتمر وأن يقرر التعديل باغلبية نصف مجموع أعضاء المجلسين  
زائداً واحداً

حضرة عبد الحميد بدوى بك — هذه الاغلبية أضعف من الاغلبية التي  
اشتطت في المرحلة الأولى وأرى أنه يجب اشتراط أغلبية أكبر نظرا  
لاهمية هذه المرحلة . وقد لوحظ ذلك في الدستور الفرنسى فاكفى بالاغلبية  
العادية في الدور الأول واشترط توفر أغلبية خاصة في الدور الثانى . وهذا  
معقول .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — بدوى بك يريد جعل التعديل أمرا  
مستحيلا — لقد اشتطتم أغلبية خاصة في الدور الأول مخالفين في ذلك كل  
السناتير والآن تريدون اشتراط أغلبية أكبر . هذا تدرج في التشديد يجعل  
التعديل مستحيلا ولا أوافق عليه .

حضرة على المنزلاوى بك — بعد أن اشتطتم أغلبية خاصة في المرحلة  
الأولى لم يعد هناك محل اشتراط أغلبية أشد منها في الدور الثانى بل يكفى  
بالاغلبية عينا .

حضرة على ماهر بك — سبق لى أن قدمت اقتراحا احتياطيا في جلسة  
سابقة ولم تؤخذ الآراء عليه . ولا أزال متمسكا به . وألاحظ على اقتراح  
محمود بك أبو النصر أنه خالف النظام الفرنسى بأن وضع قيودا شديدة في  
المرحلة الأولى جعلت التعديل متعذرا وليس من الحكمة أن تضع نظاما  
لا يكون من المرونة بحيث يسمح بتعديل الدستور بالطرق العادية . يكفى

أما اشتراطنا أغلبية خاصة عند اجتماع المجلسين في المرحلة الأخيرة . أما اشتراط أغلبية خاصة في المرحلة الأولى فتغير مقبول ولا نظير له في دساتير فرنسا وبلجيكا التي أخذنا عنها كثيرا وأنى ألفت نظرا لميعة إلى أن الأغلبية على هذه الصورة أشد بكثير من اشتراط أغلبية مخصوصة في المرحلة الثانية عند اجتماع المجلسين وهو غير معقول لأن القرار في المرحلة الأولى تميدى ولكنه قطعى ونهائى في المرحلة الثانية . لهذا أرى أن اتفاق المجلسين في المرحلة الثانية فيصح اشتراط أغلبية خاصة على الطريقة الفرنسية .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء على بك ماهر .

( فتقرر رفضه بالأغلبية )

توفيق رفعت باشا — هل القرار الذى يصدر في المرحلة الاولى يحتاج لتصديق الملك ؟

دولة الرئيس — القرار في المرحلة الاولى قرار تميدى لا يحتاج لتصديق الملك . أما القرار الذى يصدر بالتعديل في المرحلة الثانية فلا يصبح قانونا إلا بالتصديق وللملك أن يصدق وأن يحل المجلس .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — أولى أن يحصل الاحتكام إلى رأى العام في الدور الاول لا في الدور الثانى فيعطى للملك حق التصديق على القرار الاول أيضا بدلا من ترك المسألة معلقة إلى أن يصدر القرار الاخير بالتعديل .

دولة الرئيس — لا محل لذلك لان القرار الاول قرار تميدى فقط .

حضرة إبراهيم الحلباوى بك — يرى على بك المتزلاوى أن المرحلة الثانية لا تزيد في الاهمية عن المرحلة الاولى ويطلب أن تكون الاغلبية واحدة مع أن المرحلة الاولى هي عبارة عن قرار سلبى يشير فقط إلى أن تعديل الدستور واجب في بعض المواد . أما المرحلة الثانية ففيها كل الاهمية لان فيها سيعدل الدستور أو بعبارة أخرى ستوضع دستور جديد وبديهي أن الحالة التي يتغير فيها التشريع يجب أن تكون أهم من الحالة السابقة عليها . لهذا أرى اشتراط أغلبية أشد في المرحلة الثانية .

حضرة محمود أبو النصر بك — ردى على الحلباوى بك أن الاغلبية في

المرحلة الثانية تؤخذ بهيئة المجلسين متحدة .

دولة الرئيس — هل يشترط في المرحلة الثانية أغلبية نصف الأعضاء زائدا واحدا أو أغلبية ثلثي الأعضاء ؟

تقرر بالأغلبية الأخذ بالرأى الاول وهو أنه في الدور الثاني يكون التعديل باجتماع المجلسين وبأغلبية نصف مجموع أعضاء المجلسين زائدا واحدا .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٧١ من مجموعة المحاضر .

على النص الآتي :

« اقترح تفسير الدستور أو تعديله يكون للحكومة ولكل من المجلسين . ويكون التعديل على مرحلتين في المرحلة الأولى ينظر في جواز تعديل الدستور وفي حصر نقط التعديل . وفي المرحلة الثانية يفصل في موضوع التعديل الذي تقرر نظره .

وبعرض اقترح التعديل ومواضعه على كل من المجلسين منفردا فاذا أقرها كل منهما بأغلبية نصف مجموع أعضائه زائدا واحدا اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر لفصل في التعديل . ويشترط لصحة قرارات المؤتمر توفر أغلبية نصف مجموع أعضائه زائدا واحدا » .

حضرة محمد علي بك — هذه القاعدة قاصرة لأنها بعد ما نصت في صدرها على أمرى التعديل والتفسير قصرت الحكم في النهاية على التعديل .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — ما زلت مصمما على الرأى الذى أيدته أمام اللجنة الفرعية وأرى حتى لا تحرم الأمة من حق الاشتراك في وضع الدستور أن يترك في دور الانعقاد الاول للمجلسين حق الاجتماع بهيئة مؤتمر للنظر في كل مواد الدستور وتعديل ما يرى تعديله منها على شرط أن يكون ذلك بأغلبية ثلاثة أرباع عدهم وذلك فيما عدا ما قررنا عدم جواز الأساس به . أما التقييد الموجود في المادة حالا فيجعل التعديل شبه مستحيل . سعادة منصور يوسف باشا — أرى أن الثلاثة أرباع كثيرة .

حضرة محمود أبو النصر بك — العمل بهذه الكيفية شذوذ على كل مبادئ التشريع ، فالدستور اما أن تضعه جمعية وطنية أو تضعه الحكومة بعد استشارة



مهمة خاصة . أما فتح الباب على مصراعيه بهذا الشكل فتشاذ وكان الأولى اذ أريد الأخذ به أن يوكل أمر الدستور الى جمعية وطنية .

حضرة على ماهر بك — أرى تعديل الحكم المقرر للمرحلة الأولى من مرحلتى التعديل المبيتين فى القاعدة — نحن قد قلنا هذا الحكم والحكم الذى يليه من القانون الفرنسى . لكننا قلنا الامر فاجعلنا الاغلبية المطلوبة فى المرحلة الأولى أعسر من الاغلبية المطلوبة فى المرحلة الثانية مع أن المرحلة الأولى إنما هى مرحلة تمهيدية يراد فيها النظر فيما اذا كان لتعديل الدستور محل وما هى مواضع هذا التعديل . أما المرحلة الثانية فهى التى يبت فيها فى أمر التعديل وذلك من غير شك أخطر بكثير . لذلك أقترح تعديل المرحلة الأولى بجعل الاغلبية فيها أغلبية عادية للحاضرين فى كل من المجلسين مع ابقاء الاغلبية المقررة فى المرحلة الثانية كما هى .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — المرحلة الأولى تمهيدية لا تستوجب كل التنفيذ الذى تقرر لها وإنما يجب أن تمر هذه المرحلة على النحو العادى الذى تمر به القوانين ولذلك أنا أتفق فى رأى مع حضرة على ماهر بك  
حضرة عبد العزيز فهمى بك — يصح أن يكون ذلك فى المرحلة الأولى . ولكننا يجب أن نقابله فى المرحلة الثانية بشئ يدفع به خطر العبث بالدستور وذلك بأن تكون الاغلبية فى هذه المرحلة الثانية النصف زائدا واحدا بشرط أن لا يقل عدد هذه الاغلبية فى كل مجلس عن نصف هذا المجلس زائدا واحدا وليس فى ذلك أى خروج عن المصلحة لأن كل حركة من حركات تغيير الدستور من شأنها أن تحدث رجعة لا تعلم نتائجها خصوصا وانا نحن المصريين لنا خصوم كثيرون قد يتأولون فى كل حالة من حالات التعديل تأويل تعود على البلاد بالضرر الشديد . لذلك أرى اذا كان لا بد من تسهيل المرحلة الأولى أن يتشدد فى المرحلة الثانية بحيث يكون الامر كما ذكرت .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — ان هذا التعديل من شأنه أن يقفل باب تعديل الدستور . ونكون عملنا هنا ما عملناه فى مسئولية الوزارة .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — وهل تريد فى مسألة الوزارة أن نكون أحسن من انجلترا ،

حضرة عبد اللطيف المكتباتى بك — اقترح حضرة عبد العزيز بك لا  
مثيل له فى الدساتير .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — ومع ذلك فنحن فى تعديل الدستور  
تسبيل أكثر مما يلزم .

معالي الرئيس — يؤخذ رأى على بقاء المادة على أصلها .  
تقرر بالأغلبية بقاء المادة على أصلها .

حضرة محمد على بك — قدمت أن المادة نصت على حكم فى أمر التعديل  
وأهملت مسألة التفسير ، ونحن لا نستطيع أن نقول فى أمر التفسير بضرورة  
أغلبية خاصة لأنه إذا لم تتوفر هذه الاغلبية بقى الدستور غير مفسر وبقي  
النص عاجلا — وعلى ذلك أقترح أن يكون التفسير بقرار من كل من المجلسين  
بأغلبية عادية وعند الخلاف يجتمع المجلسان هيئة مؤتمر لتقرير ما يراه فى أمر  
الخلاف ويكون قراره بالأغلبية العادية .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هل مصادقة الحكومة على التفسير  
واجبة أم لا .

حضرة محمد على بك — إذا لم تصادق على التفسير كان لها أن تأخذ فى  
الامر بالطرق الدستورية العادية .

حضرة ابراهيم الحلباوى بك — إذا كان التفسير يمس معنى أصليا  
فى الدستور كان حكمه حكم التعديل لأنه قد يصل الى أن يكون تعديلا بالفعل  
أما إذا كان التفسير مجرد إيضاح فلا ضرورة لاجتماع المجلسين .

حضرة عبد اللطيف المكتباتى بك — لا يمكن التسليم بأن يكون التفسير  
كالتعديل لأن هذا معناه أن يكون التفسير عاجلا أيضا .

حضرة محمد على بك — وهل يرى حضرة حلباوى بك أنه إذا وقع  
غموض ولم تتوفر الأغلبية الخاصة يبقى الامر على الإيهام .

حضرة ابراهيم الحلباوى بك — يجب أن يكيف القانون بطريقة يفهما  
من يوافقون عليه ومن يخالفونه .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على جعل أحكام التفسير كأحكام التعديل  
تقرر رفض ذلك بالأغلبية .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - التفسير لا يكون الا عند الخلاف بين المجلسين كان يقضى مجلس النواب بناء على نص فى الدستور قضاء يخالفه فيه مجلس الشيوخ .

حضرة محمود أبو النصر بك - قد يكون الخلاف بين المجلسين والحكومة .

معالي الرئيس - يكون الحال مثله عند وقوع أى خلاف بين الحكومة والمجلسين فى اما أن تقبل تفسيرهما أو تلجأ لحل مجلس النواب وما يقرره المجلس الجديد يكون نافذا حتما .

حضرة عبد العزيز فهمى بك - نحن انما يعنينا التفسير حين حصول الخلاف بين المجلسين . وأرى أنه اذا حصل خلاف بين المجلسين فيما يتعلق بتفسير نقطة من نطق الدستور يجتمع المجلسان ويقرران بأغلبية ثلثيها . وأنا مع شديد احترامى لرأى أستاذى هلباوى بك أرى ضرورة اجتماع المجلسين كما رأها حضرة محمد على بك والا استحال التفسير . لكنى لا أوافق فى الأغلبية العادية .

معالي الرئيس - تؤخذ الآراء .

قررت الموافقة على أن المجلسين يجتمعان عند الاحتياج للتفسير وأن يكون قرارهما بالأغلبية العادية .

وفى صفحة ١٤٥ من مجموعة المحاضر . اقترح

حضرة عبد العزيز فهمى بك - أن المواد التى لا تأمس ولا تنقض هى المواد الآتية :

المادة ١ ص ١ التى تنص على شكل الحكومة .

المادة ٢ ص ٢ التى تقضى بالمساواة .

المادة ١ ص ٤ المقررة لسلطة الأمة .

المادة ٢ ص ٥ فى وراثة العرش .

المادة ١٦ ص ٦ التى تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه .

المادة ٤ ص ٨ فى مسؤولية الوزراء .

المادة ٩ ص ٨ فى سلطة النواب على الوزراء .

المادة ٥ ص ٢٠ تعهدات مصر وحقوق الأجانب .  
وكذلك الحال في أحكام الباب الثاني الخاصة بتقرير أنواع الحرية . هذه  
مجموعة المواد التي لا تنقض ولا تمس .  
( موافقة عامة ) .

وفي صفحة ١٤٦ تلى النص الآتي :

« للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل بعض  
حكامه أو حذفها أو إضافة أحكام أخرى إليها . على أن أحكام المواد ( كذا )  
لا تنقض ولا تمس » .

سعادة قليني فهمي باشا — ألاحظ على هذه المادة أنها لم تحدد الوقت  
لذي يحصل فيه التعديل اذا قبل الاقتراح وانى أرى أنه اذا طلب تعديل شيء  
من أحكام الدستور فان ذلك لا يجوز قبل السنة الخامسة من وقت العمل به .  
وذلك لأنه عند تشكيل هذه اللجنة قامت ضجة بأن هذا العمل من حق الجمعية  
الوطنية وأكثروا من ترديد ذلك على الناس حتى ظنّه جمهور منهم حقاً وما  
هو بحق . وأخشى أنه بمجرد التمام البرلمان أن تنهات طلبات التعديل في غير  
احساس بالحاجة ولكن لمجرد الشهوة وتعديل الدستور أجل من ذلك  
وأعظم . فاذا قيد هذا الحق بالسنة الخامسة كان خيراً لفتور هذه الشهوة  
المجردة من جهة ولخبرة النواب بطول التدريب على مهمتهم مدة أربع سنين  
من جهة أخرى .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — فكرة سعادة قليني باشا فيها شيء من  
الوجاهة ولكن الاحتياط الذي اتخذ في الدستور للتعديل كاف في اتقاء مثل  
هذا المخذور .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على المادة وعلى اقتراح سعادة قليني فهمي باشا  
فتقرر بأغلبية الآراء بقاء المادة على أصلها .  
ثم تليت المادة التاسعة ونصها :

في تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه  
جميعاً قراراً بضرورته وتحديد موضوعه فاذا أصدر المجلسان قراريهما  
جمعاً بمهية مؤتمر النظر في هذا التنقيح .

ويشترط لصحة قرارات المؤتمر الصادرة بالتفويض توفر الاغلبية المطلقة لاجتماعه جميعا .

حضرة على ماهر بك — ( في تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالاغلبية المطلقة لاجتماعه جميعا قرارا بضرورته الخ ) وانى اقترح حذف كلمة ( جميعا ) من المادة أسوة بالطريقة الفرنسية .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء على هذا الاقتراح .

تقرر رفضه بأغلبية الآراء وبقاء المادة على أصلها .

ثم تليت المادة العاشرة ونصها :

لا يجوز احداث أى تنقيح في الدستور مدة قيام وصاية العرش .

قررت الهيئة الموافقة عليها بالاجماع .

مادة ١٥٩ — تجرى أمطام هذا الدستور على المملكة المصرية بروعه أنه يخل ذلك مطلقا  
نشرته ١٩٢٤ :  
بما مصر من الحقوق في السيادة .

### التقاليد البرلمانية :

وافق مجلس الشيوخ

في جلسة ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤

على ارسال تلافيف لجلالة

الملك يتمسك فيه بحقوق

مصر في السودان وأنه يؤيد

رئيس الوزراء في دفاعه

عن هذه الحقوق .

مجلس النواب جلسة

١١ نوفمبر سنة ١٩٣٦

ورد عن السودان

بقرار لجنة الشؤون

الخارجية عن مشروع

القانون بالمواصفة على

### الاعمال التحضيرية :

لجنة وضع لبادى العامه للدستور : صفحة ٣٤ من مجموعة المحاضر

دولة الرئيس — تكلم الآن في مسألة السودان

حضرة عبد العزيز فهمى بك — اقترح أن ينص في الدستور على : ه أن

السودان جزء من مصر داخل تحت سيادتها خاضع للملكها ولكن نظام الحكم فيه يقرر بمقتضى قانون يصدر فيما بعد .

دولة الرئيس — اقترح تعديل النص على الصورة الآتية وهى : دولو أن

السودان جزء من الدولة المصرية داخل تحت سيادتها خاضع للملكها إلا أن نظام الحكم فيه يقرر بمقتضى قانون يصدر فيما بعد .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — هذان نصان كلاهما مقرر لسيادة مصر

على السودان مثبت لحقها فيه ، ولكن دولة الرئيس صدر نصه بعبارة دولو أن،

ليفيد أن مسألة سيادة مصر انما جاءت عرضا بمناسبة الكلام على اخراج

السودان من حكم الدستور المصرى إذ لو لم يذكر هذا النص لسرى الدستور المصرى على السودان باعتباره جزءاً من مصر ، كما أنه يفيد أن سيادة مصر على السودان مسألة مسلم بها فمن لا ندعى بهذا النص حقاً جديداً والواقع أنه ليس من اختصاص اللجنة تقرير حقوق مصر على السودان فضلاً عن أن هذا النص أخف وطأة وأقل جفاء في التعبير ولهذا الاعتبار أفضل نص دولة الرئيس .

حضرة محمود أبو النصر بك — إذن أقترح أن يعدل نص دولة الرئيس على الوجه الآتى : « السودان مع أنه جزء من الدولة المصرية داخل تحت سيادتها خاضع للملكا إلا أن نظام الحكم فيه يقرر بمقتضى قانون يصدر فيما بعد » .

دولة الرئيس — أوافق على هذا التعديل .

حضرة عبد العزيز بك — وأنا أوافق .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — وأنا موافق أيضاً .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — قد تكون سيادة مصر على السودان مسلماً بها ولكنى أنظر الى المسألة من وجهة أن لجنة الدستور مكلفة ببيان حدود مصر وذكر أجزائها سواء كانت مما تسرى عليه أحكام الدستور أو لا فلا جل تعيين ملك المصريين تيناً واضحاً يجب أن تثبت في الدستور أن السودان جزء من مصر وأن يذكر ذلك بطريقة أصلية لا بطريقة عرضية . دولة الرئيس — أفهم ما تقول لو أننا ذكرنا حدود مصر كلها ولكننا لم

تعرض للحدود الأخرى

حضرة المكباتى بك — في ذكر أن السودان جزء من مصر تعيين لكل

الحدود لأن حدود مصر والسودان مدونة في القوانين

دولة الرئيس — وما قولك في الحدود الثرية ؟

حضرة المكباتى بك — أرى أنه بعد الذى ذكر في الجرائد أخيراً عن

السودان وما يتحدث به الراى العام يجب أن نذكر السودان صراحة لاضماناً

وأن نقرر أنه جزء من مصر وأقترح بهذه المناسبة أن ملك مصر يلقب بملك

مصر والسودان .

مماهدة الصداقة والتحاليف

بين مصر وبريطانيا العظمى

ما يأتى « بيننا انخفت

جميع المفاوضات السابقة

دون الوصول إلى حل

لمسألة السودان أو إبراز

حق مصر فيه ، فإن أحكام

هذه المعاهدة تظهر أن

هناك تقدماً محسوساً

ملبوساً في حقوق مصر في

السودان

فيتا تحتفظ نصوص

المعاهدة الحالية بمسألة

السيادة على السودان وبحرية

عقد اتفاقات جديدة في

المستقبل لتعديل اتفاقيتي

١٩ يناير و ١٠ يولي سنة

١٨٩٩ فانها تقرر لمصر

تصياً عملياً في إدارة السودان

لم يكن من قبل مرعياً ،

وتشركها في هذه الإدارة

اشراكاً فعلياً فاصبح حق

مصر في ادارة السودان

بارزاً ، اذ نصت المعاهدة

على أن يباشر الحاكم العام

السلطات المخولة له بمقتضى

اتفاقيتي السودان بالتبابة

عن كلا الطرفين المتعاقدين

وعليه أن يقدم إلى

الحكومتين الانجليزية

والمصرية تقريراً سنوياً  
عن إدارة السودان وأن  
يلغى التشريع السودانى  
إلى رئيس مجلس الوزراء  
المصرى مباشرة.

ومن مظاهر الشراكة  
في الإدارة والمساواة بين  
الفرقتين ما نصت عليه  
الفقرة الثانية من المادة  
الحادية عشرة بأن يختار  
الحاكم العام المرشحين  
الصالحين للوظائف الحالية  
بالسودان من بين  
البريطانيين والمصريين على  
السواء وسيكون للوظائف  
المصرية — بحكم الفقرة  
الخامسة عشرة من محضر  
متفق عليه — الحق في  
الترقية إلى أية درجة كانت  
والوصول في سلم الوظائف  
بحكومة السودان إلى أرقى  
 المناصب الرئيسية متى أهلت  
المرشح كفاءته ومواهبه  
لذلك.

ومن مظاهرها أيضاً  
ما نصت عليه الفقرة  
الخامسة من المادة الحادية  
عشرة من المساواة وعدم  
التمييز بين الرعايا البريطانيين  
والرعايا المصريين في شؤون

حضرة عبدالعزيز فهمى بك — قد يستوى النصفان في المعنى ولكنى متمسك  
بنصى لأنه أظهر .

حضرة توفيق دوس بك — أقترح نصاً جديداً وهو (يسرى هذا الدستور  
على جميع أجزاء المملكة المصرية ما عدا السودان فمع أنه جزء من مصر تحت  
سيادتها خاضع للملكها فان نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص ) .

دولة الرئيس — أوافق على هذا النص

حضرة محمد على بك — يوضع عند بيان أجزاء المملكة المصرية فان هذا  
بما تعنى الدساتير بذكره فقد نص دستور رومانيا مثلاً على الولايات التى تتناولها  
المملكة الرومانية

دولة الرئيس — ولكن حدود مصر غير ثابتة

حضرة بدوى بك — وكيف يريد حضرة محمد على بك أن ينص على هذا ؟

حضرة محمد على بك — يقال أولاً أن الدولة تشمل مصر والسودان  
حضرة بدوى بك — لا أدرى بأى وجه وبأية مناسبة ثبت نصاً عن  
السودان في صدد وضع الدستور ، السودان هذا مطلب سياسى لمصر مستقل  
عن نوع الحكومة فيها سابق على الكلام في الدستور مقدم عليه فاذا ذكرت  
لجنة الدستور فبما تذكره في سياق سريان أحكام الدستور الذى نضع مشروعه  
ويكون ذكره بالقدر اللازم لتقرير امتناع سريان الدستور عليه .

حضرة على ماهر بك — أوافق على اقتراح حضرة عبدالعزيز فهمى بك  
مع حذف كلمة « لكن » ،

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أنا أنضم الى النص الذى اقترحه دولة  
الرئيس .

حضرة المكباتى بك — إذا كان حضرة عبدالعزيز بك تازل عن اقتراحه  
فانا متمسك به .

حضرة محمد على بك — أظن حضرة المكباتى بك ينضم معى إلى اقتراح  
حضرة على ماهر بك في حذف كلمة « لكن » ؟

حضرة المكباتى بك — أوافق

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء على النصوص الثلاثة المعروضة

فقرر بالأغلبية الموافقة على النص الذى اقترحه حضرة توفيق دوس بك وهو « يسرى هذا الدستور على جميع أجزاء المملكة المصرية ماعدا السودان فمع أنه جزء من مصر تحت سيادتها خاضع للملكها فان نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص »

حضرة المكباتى بك — أقترح أن ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان. فقرر ذلك بالإجماع .

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٧١ من مجموعة المحاضر تلى النص الآتى :

يسرى هذا الدستور على جميع أجزاء المملكة المصرية ما عدا السودان فمع أنه جزء من مصر تحت سيادتها خاضع للملكها فان نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص .

سعادة منصور يوسف باشا — المقروض أنه متى تم وضع الدستور ابتدأت الحكومة المصرية النياية مفاوضتها مع إنجلترا بشأن النقط المعلقة التى منها السودان . وأنى لذلك أرى ضرورة اشراك السودانين فى المفاوضات لأنهم أدرى ببلادهم وأعلم برغباتها .

معالي الرئيس — المفاوضات شىء وما نقوم نحن به من وضع الدستور شىء آخر .

حضرة توفيق دوس بك — الدستور لا يتعرض للمفاوضة ولا للفاوضين سعادة منصور باشا — أنا أطلب أن يسرى الدستور على السودان ليختب منه أعضاء فى البرلمان وليكون منهم أعضاء ضمن المفاوضات .

فضيلة الشيخ نجيت — أطلب وضع المادة هكذا : ( يسرى هذا الدستور على جميع أجزاء المملكة المصرية مع مراعاة أن السودان جزء منها خاضع للملكها ) . أن المادة لا تستقيم إلا بهذا التعديل لأنه لا معنى لاعتبار السودان جزءاً من مصر واستثنائه من حكم الدستور . أننا بقولنا « ماعدا السودان » كأنما قلنا ما عدا طحطا أو أسوط . ولا يعترض على هذا بأن السودان يحفظ بأمره للمفاوضة لأن اتفاقية السودان نفسها تعترف بأن السودان داخل فى ملك مصر وكذلك اعترفت إيطاليا كما اعترفت إنجلترا أيام حادثة فاشودة . على

التجارة والمهاجرة أو فى الملكية . . أما من حيث الواجبات فيما يتعلق بالدفاع عن السودان فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة على أن يقوم بهجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام فضلا عن الجنود السودانيون وهو أمر يقتضيه الاشتراك فى الإدارة .

ولقد أشارت الفقرة ١٦ من المحضر المتفق عليه أن الحكومة المصرية ترسل فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطاً مصرياً عالياً يستطيع الحاكم العام استشارته فى الأمور الخاصة بعدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى السودان والأماكن التى يقيمون فيها والكتكات اللازمة لهم واتفق على تعيين ضابط مصرى سكرتيراً حرياً للحاكم العام . وعلى نيب خير اقتصادى مصرى للخدمة فى الخرطوم لتوفيق الروابط الاقتصادية بين القطرين السودانى والمصرى .



أن شمول أحكام الدستور للسودان لا يتنافى مع وضع نظام لإدارته في المستقبل .

حضرة توفيق دوس بك — لكن الإرادة مشتملة في أحكام الدستور .  
فضيلة الشيخ نجيت — أليس في الإدارة المصرية مستشار مالي . أليس فيها كثير من الأجانب بين رجال البوليس والمعلمين — لذلك أقترح التعديل والأخذ بالنص الذي تلوته .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية بقاء القرار كما هو .

وفي صفحة ١٤٦ من مجموعة المحاضر تلي النص التالي :

تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية ما عدا السودان فتح أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص .  
فوافقت الهيئة عليها بالإجماع .

يتبين من هذا أنه قد أصبح لمصر بمقتضى المعاهدة نصيب على في الاشتراك في إدارة السودان ، وحق في إعادة جيشه . رى إليه وتساو في الوظائف بين المصريين والبريطانيين وحق في الهجرة والتملك في السودان كما أصبح لها أن توثق العلاقات الاقتصادية بين البلدين بلا قيد ولا شرط . فهي قد حصلت بهذا على مزايا لم تكن لها من قبل وذلك كله مع عدم المساس بمسألة السيادة على السودان ، وعدم انقضاء الباب مستقبلا في إعادة النظر في اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولي سنة ١٨٩٩ .

وقد وافق المجلس على هذه المعاهدة في جلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ كما وافق عليها مجلس الشيوخ في ١٨ نوفمبر .

# الباب السابع

## أحكام ختامية وأحكام وقتية

مادة ١٦٠ - يعين اللقب الذى يكون ملك مصر بعد أنه يقرر المندوبون المقوضون نظام  
تدريث هيئات اللغات <sup>بمقتضى</sup> الحكم النهائي للسودان .

مادة ١٦١ - منقصات جدارة الملك الحالي هي ١٥٠٠٠٠ جنيه مصرى ومنقصات البيت

الملك هي ١١١٥١٢ جنيه مصرى وتبقى كما هي لمدة حكمه وتجاوز زيادة هذه

المنقصات بقرار من البرلمان .

مادة ١٦٢ - يكون تعيين منه يخرج منه أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية الخمس السنوات

الأولى بطريق القرعة ومدة نيابة هؤلاء الشيوخ والنواب المنتخبين الأولى خمس

في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ .

مادة ١٦٣ - يعمل بهذا الدستور من تاريخ انعقاد البرلمان .

مادة ١٦٤ - تنفع في إدارة شؤون الدولة وفي التشريع القاص بها من تاريخ نشر هذا

الدستور الى حين انعقاد البرلمان القواعد والامراءات المتبعة الآن . ومع ذلك

يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الاوامر للجباية الاساسية المقررة

بهذا الدستور .

مادة ١٦٥ - تقرر على البرلمان عند انعقاده ميزانية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ المالية ولا يبرى

القانون الذى يصدر بميزانية السنة المذكورة الا بعد المدة الباقية منها منه يوم نشره

أما الحساب القاصى لادارته المالية همه سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ فيعتبر كأنه مصرى

عليه من البرلمان بالحالة التى صدر عليها بها مجلس الوزراء .

## التقاليد البرلمانية :

## الاعمال التحضيرية :

لنضع المبادئ العامة لل دستور : صفحة ١٩ من مجموعة المحاضر  
دولة الرئيس — توجد بعض مسائل بما لا يجوز للمجلسين ولا لأحدهما  
التدخل فيه ولا التعرض له كخصائص جلالة الملك ومراتب البيت المالكة .  
حضرة عبد اللطيف المكباتى — أعارض فى ذلك لأننا نريد أن نحفظ  
لأنفسنا الحق فى نظر هذه المسألة كغيرها من فروع الميزانية وأرى أن يكون  
لكلا المجلسين الحق فى تقدير المبالغ المقررة للملك والبيت المالكة بحيث أنه  
كلما ارتقى العرش ملك جديد يكون للمجلس الرأى فى تقرير مرتباته وحاشيته  
فلذلك أطلب ألا يستثنى من اختصاص المجلسين فى مسائل الميزانية .  
دولة الرئيس — كيف لا نستثنى شيئا فلعلك تريد أن يتدخل المجلس أيضا  
فى شأن الديون العمومية .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — يستثنى من اختصاص المجلس النظر  
فى الديون العمومية وما كان نتيجة لاتفاقات دولية .  
سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — المبالغ المخصصة للعائلة المالكية بعضها

---

للادة (١٦١) تنص للصحة العامة أن تمن خصومات الملك فى الدستور حتى لا يكون السلطة التشريعية أى سلطان عليه —  
وقد لاحظ واضع الدستور أن قيمة التمدد قد تتغير بما لحالة الاقتصادية فأجازوا البرلمان زيادتها .  
والمبالغ المخصصة لبيت المالكة فى مصر بعضها مرتبات والبعض الآخر فى مقابل الأرباح التى تزدت منهم ودخلت فى الديون العمومية .  
قد تخلى المديرو السابق عن أطياف المائدة السنية وكذلك تخلى بعض أفراد العائلة المالكة عن أطياف العمومين وفى مقابل ذلك تهدت  
الحكومة بأن تقرر لهم المرتبات الحالية عوضا عما تجاوزوا لها عنه — وقد تم هذا الاتفاق على يد لجنة عرفت بلجنة التصفية العمومية .  
ويلاحظ أن الدستور قد نص فى المادة ٥٦ على أن خصومات الملك وخصومات البيت المالكة تمن بمقتضى عند تولية الملك .

للادة (١٦٢) بحث مجلس الشيوخ فى جلسى ١٨ يونيه سنة ١٩٢٨ ، ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠ مسألة تجديد نصف أعضاء  
المجلس متناسبة مرور الخمس سنوات الأولى .

وقرر المجلس البادى الآتية : —

- (١) يستحل المجلس بغير الطريقة التى يرى اتباعها فى عمل الفرقة وأن لا حاجة لإصدار قانون بذلك .
- (٢) فصل الأعضاء للتنشيط عن المبتئين عند الاقتراح على النصف نزولا على حكم للادة ٧٩ من الدستور .
- (٣) احتساب جميع دوائر القطر ككل واحدة وتمثل الفرقة عنها جميعا دفعة واحدة بأسماء المنتخبين — ثم تنبع نفس الطريقة بالنسبة للمبتئين .

ومتناسبة نمو عدد السكان وزيادة الدوائر فقد وافق المجلس أن يوضع لمساكنهم نص فى مشروع القانون الذى سيقدم بتجديدها .  
( راجع مذكرة مكتب المجلس وخطاب سعادة رئيس أعلام قضائى الحكومة ومذكرة السكرتير العام للمجلس من ١٢٧ وما بعدها  
من الجزء الثانى ) .

مرتبات والبعض الآخر في مقابل الأملاك التي نزعتم منهم ودخلت في الديون العمومية وذلك حق ثابت لهم حتى بأحكام المحاكم .

سعادة قليني فهمي باشا — اسمحوا لي أن أقدم في هذه المسألة بياناً : كانت أطيان الدائرة السنوية في العهد القديم مملوكة للتدبيري شخصياً وتنازل عنها لسداد الدين العمومي . وكانت أطيان الدوميين ملكاً للعائلة وتخلت عنها لذلك الغرض أيضاً وفي مقابل ذلك تعهدت الحكومة بأن تقرر لهم المرتبات الحالية عوضاً عما تجاوزوا لها عنه من أملاكهم كما تقرر ذلك بلجنة التصفية العمومية .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — رأى حضرة المكباتى لا يتعارض مع الاقتراح المقدم من دولة الرئيس لأننا الآن سنقرر التصديق على مرتبات العائلة المالكة وعلى كل حال فإن الأمة إذا تجاوزت عن النظر في القدر المخصص للعائلة المالكة فلا يعد إضاعته لسلطانها ولا غمضاً لحقها .

دولة الرئيس — أقترح أن يوضع نص بأن تكون مخصصات الملك والبيت المالكة مبلغ ( وهنا نص على المبلغ الحالى ) وأنه يجوز زيادته بقرار من البرلمان .  
( تقرر الموافقة على ذلك بالأغلبية ) .

الجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ١٤٦ من مجموعة المحاضر تلى النص الآتى :

« مخصصات جلالة الملك الحالى ١٥٠,٠٠٠ جنهما مصرىا ومخصصات البيت المالكة ١١١,٥٥٢ جنهما مصرىا ويجوز زيادة هذه المخصصات بقرار من البرلمان »

تقرر الموافقة عليها بالاجماع

ثم تلى النص الآتى

« يخرج نصف أعضاء مجلس الشيوخ المعينين ونصف أعضائه المنتخبين في نهاية الخمس السنين الاولى ويكون تعيين من يخرجون بطريقة القرعة تقرر الموافقة عليها بالاجماع .

وفي صفحة ١٥١ في مجموعة المحاضر

حضرة عبد العزيز فهمي بك - المادة الثالثة من باب الأحكام  
الوقتية تقضى ببقاء القوانين الحالية نافذة في كل ما لا يناقض من أحكام  
هذا الدستور . وقد يخشى بعض اخواننا في اللجنة أن يجعل هذا النص  
القوانين التي يشير إليها جزءا من الدستور فلا تعدل إلا بطريقة تعديله  
ومنعا لهذا المحذور أقترح أن يضاف في آخر المادة الثالثة المذكورة  
ما يأتي :

( وهي دأى القوانين، خاضعة للسلطة التشريعية التي لها أن تعدلها أو تلغها  
عند الاقتضاء ) .

حضرة علي ماهر بك - لا حاجة مطلقا لهذا النص التكميلي في الدستور  
ويكفى الإشارة إليه في المحضر كتفسير يفهم منه أن القوانين المشار إليها في  
المادة الثالثة خاضعة للسلطة التشريعية .  
موافقة عامة على ذلك .

**مادة ١٦٦ -** إذا استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب منه أبواب الميزانية عمل  
بقرار يصدر منه المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالاغلبية المطلقة .  
ويعمل بذلك الى أنه يصدر قانونه بما يخالفه .

**الاعمال التحضيرية** **التقاليد البرلمانية :**

**لجنة وضع المبادئ العامة للدستور :** صفحة ١٧ من مجموعة المحاضر  
اجتمع المجلسان بجهة  
مؤتمري يوم الخميس ٧ يوليو  
دولة الرئيس - من صور الخلاف بين المجلسين على الميزانية أن يقر  
سنة ١٩٢٧ لحل الخلاف

(المادة ١٦٦) اذا ما أقر مجلس النواب جزء من أجزاء الميزانية أرسله الى مجلس الشيوخ فان وافقه على رأيه وأقره غدا هذا  
الجزء - وان خالفه واستحكم الخلاف بينها فقد قرر الدستور اجتماع المجلسين بجهة مؤتمر .  
ويلاحظ أن هذا الحل الذي نس عليه الدستور في حالة اختلاف المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية هو استثناء من القاعدة  
العامة التي تقر إعمال ما يخلف عليه المجلسان وإبقاء القديم على قدمه . فلقد رأى واضع الدستور أن العمل لتدبير التعليم والصيانة  
بالصحة العامة وملائمة أوجه النفس الكثيرة التي خلفها الماضي والرغبة في السير بالبلاد في سبيل التقدم السريع وللدنى كل ذلك يجب  
التياب به في أول فرصة وكل ذلك يحتاج الى وضع نظام الميزانية غير النظام المحاضر ويخفى فيها تحويرا وتعديلا حسب ما تنصح به  
التجارب فالقول ببقاء القديم على قدمه فيما يخلف فيه للمجلسان يفت حبر عشرة في سبيل التقدم للنشود .

أحد المجلسين زيادة المصروفات أو تخفيضها ولا يوافق المجلس الآخر على ذلك فكيف يكون الحل لهذا الخلاف ؟

انى أرى أنه فى هذه الحالة ينفذ الرأى الذى يتفق مع ما سبق تقريره فى الميزانية السابقة زيادة كان أو نقصا أى أن يبقى القديم على قدمه لأن تلك الميزانية انما نفذت باقرار المجلسين وما تم بقرار المجلسين لا ينفرد أحدهما بتنقضه ، وتلا دولته فقرات من مؤلف « لسروابوليه » تؤيد ما ذهب إليه فى هذا الباب .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — هذه المسألة خطيرة لأن بلادنا الآن تتطلع إلى القيام بمشروعات كبيرة وتتحرك فيها رغبات عظيمة فى التقدم والاصلاح سواء فى مسائل التعليم أو الرى أو غيرهما فجعل الواقع أساسا لتنفيذ قانون الميزانية فيه من الضرر ما لا يقدر ، نعم ان غيرنا يجرى على القاعدة التى أشار إليها دولة الرئيس ولكن بعد ما نالت بلادهم قسطا من الاصلاح والتقدم بحيث لا يتألم الخطر من وقوف أحد مشروعاتهم بسبب مثل هذا الخلاف على الميزانية فى ستة من السنين .

دولة الرئيس — القاعدة انه لا ينفذ قانون إلا إذا أقره المجلسان جميعا فالقانون الذى يحتلف المجلسان عليه يجب تعطيله ولكن لا يذهب عن حضرة عبد اللطيف بك أن للميزانية شأن آخر لأنه لا يمكن بحال من الاحوال تعطيلها فإذا نعمل إذن ؟

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — محل المسألة بالطريق العادى .  
دولة الرئيس — الطريق العادى انما يصلح لحل الخلاف فى القوانين الاخرى لأنه لا خطر من اهمالها ، أما الميزانية فكما بينت لا تحتل ذلك .  
حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — هناك حل آخر كأن يجتمع المجلسان فى هذه الحالة وينفذ ما تقر الاغلبية عليه وهذا هو المعمول به فى بلاد النرويج .

حضرة توفيق دوس بك — هذا اهدار لرأى مجلس الشيوخ لأن الاغلبية تكون لمجلس النواب حتما وعلى ذلك أرى أن يجمع من بين أعضاء المجلسين عددان متساويان .

الذى استحكم بينهما على  
الباب الثالث من الفصل  
الاول (من الفرع الخامس  
للقسم العاشر من الجدول  
حرف «ب» ( مصروفات  
١٩٢٧—١٩٢٨ المالية )  
وذلك فيما يتعلق بالاعتدال  
المطلوب لتوسيع شارع  
الأهرام الوارد بالبند ٢٤  
من الباب المذكور .

وقد وافق المؤتمر على  
الاعتدال المطلوب بأغلبية  
١٣٦ صوتا ضد ٩٠ صوتا .

حضرة عبد اللطيف المكياني بك — لا أرى عللا لذكر العدد فلقد طالما أهدرنا العدد وقتنا أنهما هيتان قد تساويتا في الحقوق .

دولة الرئيس — أعلن أن حضرة عبد اللطيف بك يخشى تقصير الحكومة في بعض المشروعات النافعة كالتعليم .

حضرة عبد اللطيف المكياني بك — نعم

دولة الرئيس — ان الوزارة التي تتخلف عن رغبة الأمة في الامور النافعة فهي يد المجلس اسقاطها .

حضرة علي ماهر بك — ان اسقاط الوزارة يستدعي مائة صوت وصوت وليس ذلك بالميسور بهذا المقدار .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — المسألة ليست تنازع حريات وحقوق بين المجلسين وبين الحقوق وإنما هي مسألة نظام حالي وهذا أمر بالغ منتهى الدقة فإذا ما اتفق رأى المجلسين حق على الحكومة التزول عليه وإن اختلفا فلم يقل بأنه في هذه الحالة يجب الأخذ برأى الحكومة ولا تسليطها على حق من حقوق البلد أو حرية من حرياته بل الحل لا يتجاوز الرجوع الى الأصل إذا سبق أن تقرر برأى المجلسين جميعا في السنة السابقة والذي يؤديه مع ذلك أحد المجلسين وهو الغرض الذي تتناقش فيه الآن . وهذا الحل أوفى بالغرض وأدعى إلى عدم الشغلط وهو من المسائل المالية أجل خطرا .

دولة الرئيس — أنا من رأيك .

حضرة عبد اللطيف المكياني بك — الخطر هو في تقرير الاحتفاظ بالحالة لأن هذا يعطل تنفيذ المشروعات النافعة .

حضرة عبد الحميد بدوي بك — حضرة المكياني بك مشغول بميزانية السنة المقبلة والكلام إنما هو في القانون الذي يتناول الحكم في جميع الميزانيات في المستقبل .

حضرة علي ماهر بك — إن الرجوع إلى الحالة السابقة عند الخلاف بين المجلسين يشمل أسباب التقدم .

دولة الرئيس — يتلو فقرات من « لسرا بوليه » مشيراً إلى أن يؤدي رأى حضرة بدوي بك .

سعادة عبد الحميد مصطفي باشا — إذا عرضت الحكومة أول ميزانية وأدرجت في باب المصروفات مبالغ كثيرة حررتها لوجوه المشروعات النافعة ووافق عليها المجلسان فإذا عرضت ميزانية العام التالي وأراد أحد المجلسين منفرداً أن يحذف هذه النفقات أو ينقص منها فإنه لا يملك هذا الحق لأنه سبق تقريره برأى كلا المجلسين .

حضرة توفيق دوس بك — قرض بأن الظروف تغيرت كأن نقصت الإيرادات مثلاً نقصاً واضحاً رأى معه مجلس النواب أن الميزانية لا تتحمل بعض ما أدرج فيها لوجوه المشروعات التي سبق تقريرها في الميزانية السابقة فلماذا لا يراعى مثل هذا الطرف أيضاً ؟

حضرة عبد الحميد بدوي بك — أرجو أن تراعى اللجنة زيادة الدقة في مسألة الميزانية العامة لأنه يجب أن توضع قواعد تضمن ثبات الحالة المالية في القطر وهذا من أم ما يجب أن تلاحظه خصوصاً ونحن في مبدأ عهد جديد ولنا على حال أفضل من حالة انجلترا فإن لوزير المالية هناك رأياً خطيراً في مسائل الميزانية وسلطة مجلس النواب في هذا الباب محدودة والذي عرضه دولة الرئيس لا يخرج عن المتبع في إنجلترا والمرغوب اتباعه في فرنسا .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — لست أفهم كيف يمكن لإحراج مركز وزير المالية إذا كنت سأحتفظ على ككل حال بالتوازن بين الإيراد والمنصرف والذي أراه أن خير الوسائل لمعرفة حقيقة ميول الأمة هو جمع المجلسين .

عبد الحميد بدوي بك — اجتماع المجلسين صورة كبيرة جداً ينبغي أن تدخر للحوادث الكبيرة جداً لتعديل الدستور فلتأخذها كقاعدة لجميع المسائل العادية ليس من الحكمة في شيء .

حضرة عبد اللطيف المكباتي بك — الخلاف في شأن الميزانية جوهرى وليس بكبير عليه أن يجتمع من أجله المجلسان .

معالي محمد توفيق رفعت باشا — إذا أجزنا اجتماع المجلسين عند الخلاف بينهما على مسألة مالية فكانت نتيجة اجتماعهما مخالفة الحكومة فهل تعمد الحكومة في هذه الحالة إلى حل مجلس النواب وهي إنما تستعين على حل مجلس



الشيوخ في حين أنه في مثل هذه الحالة يعتبر جزءاً من الهيئة التي صدر قرارها مخالفاً لرأى الحكومة ؟

حضرة علي بك المتزلاوى — أرى أنكم "مجنوناً" أحياناً بآراء علماء الأوربيين وأحياناً تضعون لنا قواعد خاصة فاما أن تهتسبوا لنا جميع القواعد من القوانين الأوربية حتى يكون بعضها متجانساً مع بعض وإما أن تضعوا لنا الضمانات الكافية الكفيلة بمصالح الأمة ، فثلاً قيدتم الثقة التامة بالوزارة بأغلبية مجموع أعضائه مجلس النواب وليس لهذا ظهير في البلاد الأوربية ولا تتحقق به المسؤولية الوزارية .

دولة الرئيس — إن إنكار المسؤولية الوزارية إنكار للشمس .  
حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — الواقع يؤيد احتجاج علي بك المتزلاوى لأن العمل أثبت أنه لا يمكن في مجلس من المجالس النيابية اجتماع الأغلبية المطلقة من أعضائها .

دولة الرئيس — إننا إذا أخذنا في بعض القواعد باحكام الدساتير الأوربية فلا نأخذها على علاقتها بل نعمل على معالجتها عيوبها ومادلت عليه التطارب على مواضع الخلل فيها وإنما قرأت لكم من « لسروابوليه » ما يثبت الضرر الجسم الذي دل عليه العمل في محاولة أفراد أحد المجلسين بالتغيير في الميزانية .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أناستعد لأن أضع مذكرة وافية أحضر فيها وجوه الشكاوى والعيوب التي تنم منها البلاد الدستورية الأخرى والتي يحسن بنا أن نتداركها قبل الوقوع فيها .

حضرة محمد علي بك — كنت أميل إلى الاخذ بما قرره « لسروابوليه » لكن هذا الرأي مرجعه إلى حالة فرنسا الخاصة على أن حالتنا الحاضرة والتي بحكم هذه القاعدة تعتبر أصلاً يرجع اليه عند الخلاف بين المجلسين هي الحالة السيئة التي نشكو منها ونعمل ما استطعنا على الخروج عنها لا أن نجعلها أساساً لحل مشاكلنا المالية في المستقبل والذي أراه أن خير علاج لذلك هو جمع المجلسين ولا غرضة علينا في ذلك ولا صعوبة فضلاً عن أن اجتماعهما سيكون نادراً جداً .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — ان اقامة أصل ثابت يرجع اليه عند الخلاف انما يتكون بنسبة واحدة .

دولة الرئيس — أقترح توفيقاً بين الرأيين أن يؤخذ باجتماع المجلسين في الدور التشريعى الاول حتى تتكون للبلد تقاليد مالية وبمذلك يرجع الى قاعدة الاحتفاظ بالأصل وأطلب أحد الآراء على ذلك .

حضرة ابراهيم الهلباوى بك — أعترض على هذا الاقتراح لانه لا يوصل إلى حل مقبول وسيكون رأى فى كل الاحوال لمجلس النواب .

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء على أن تكون القاعدة الاصلية أنه عند الخلاف بين المجلسين على مسائل الميزانية يبقى القديم على قدمه .

تقرر بالأغلبية قبول هذا رأى .

دولة الرئيس — بقى أن يؤخذ رأى على أنه فى الدور التشريعى الاول إذا قام خلاف بين المجلسين فى مسائل الميزانية فانه يحل باجتماع المجلسين .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — أثبتوا لى فى المحضر أتى أخالف فى هذا الاستثناء

حضرة عبد العزيز فهمى بك — وأثبتوا لى أتى أقرر أن هذا يتجاوز كبير فى التشريع وهو اجتماع المجلسين عند كل خلاف على أى مبلغ قل أو أكثر .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — وأنا موافق على رأى حضرة عبد العزيز بك فهمى .

حضرة محمود أبو النصر بك — لا أوافق مطلقاً على اجتماع المجلسين للامسائل المالية لأن هذا يضعف من هيبة البرلمان

دولة الرئيس — إذن تؤخذ الآراء

تقرر بالأغلبية أنه فى الخمس السنين الأولى يحل الخلاف فى مسائل الميزانية باجتماع المجلسين .

وفى صفحة ٤٧ من مجموعة المحاضر .

دولة الرئيس — فى حالة وجود خلاف مستمر بين المجلسين بخصوص نص قانون أو أى مسألة أخرى تدخل فى اختصاصهما يكون للملك حق جمع الهيئتين كاملتين فيتفاوض أعضاء المجلسين مجتمعين . ويصدر القرار فى موضوع

الخلاف بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين

حضرة توفيق دوس بك — بهذا تضيغ المساواة بين المجلسين بحيث يصبح مجلس الشيوخ لا أهمية له

حضرة عبد الحميد بدوى بك — لقد أجبنا ذلك فى حالة واحدة وهى حالة الخلاف فى الميزانية وفى دور الانعقاد الأول فقط ولا يجوز أن يجرى العمل بهذا كقاعدة

دولة الرئيس — تؤخذ الآراء  
تقرر بالأغلبية رفض هذا الاقتراح

اللجنة العامة لوضع الدستور : صفحة ٦٦ من مجموعة المحاضر

تلى القرار السابع والثلاثون وهذا نصه :

عند قيام خلاف بين المجلسين على مسائل الميزانية يكون حل هذا الخلاف بإبقاء القديم على قدمه ، لكن فى الستين الخمس الأولى يكون حل الخلاف باجتماع المجلسين .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أطلب تعديل هذه المادة واشترط اجتماع المجلسين لحل كل خلاف يقع بينهما فى الميزانية .

حضرة محمد على بك — اجتماع المجلسين يؤدى إلى تغلب مجلس النواب دائماً لأنه أكثر عدداً . فاقترح حضرة المكباتى يؤدى فى الواقع الى إلغاء مجلس الشيوخ .

سعادة عبد الحميد مصطفى باشا — اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر يجب أن لا يكون إلا لأمور هامة جداً ولا يصح أن يلجأ اليه إلا عند الضرورة القصوى وقد لاحظت اللجنة الفرعية أن البلاد فى الخمس الستين الأولى فى حاجة إلى وضع أساس ثابت لميزانياتها ولذا قررت على سبيل الاستثناء عرض الخلاف على المجلسين فى هذه المدة فقط ولا معنى لأن يلجأ لهذه الآداة الكبرى للنظر فى كل خلاف يقع بين المجلسين إذ قد يكون الخلاف فى أمور تافهة كمصروفات نثرية أو مبالغ جزئية

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لا شك أن جمع المجلسين فيه اهدار

لمجلس الشيوخ نظرا لتفوق مجلس النواب في العدد لهذا أفضل أن يعرض الخلاف على لجنتين من كل من المجلسين متساويتين في العدد . وما تقررهُ اللجنتان مجتمعتين يكون واجب التنفيذ . هذه الطريقة أعدل فضلا عن أن أعضائها سيلحظ في اختيارهم أن يكونوا من ذوى الخبرة في الأمور المالية .

حضره على المتزلاوى بك — كيف تجعل رأى لجنة لا يزيد عددها عن العشرين ملزما للمجلسين .

حضره عبد العزيز فهمى بك — لأن المفروض أن المجلسين احتكاكاً إليهما فربما لئلا يكون ناقضا .

حضره عبد اللطيف المكباتى بك — اقترأحى له نظير في الدستور الترويجى . وأرى أن الغرض من اجتماع المجلسين يجب أن لا يلاحظ فيه العدد في كل من المجلسين حتى أن مجلسا يتغلب على مجلس آخر وإنما الذى يلاحظ هو أن تجمع هيثان اختصاص احدهما يساوى اختصاص الأخرى فقرارهما كأنه قرار هيئة واحدة .

حضره عبد العزيز فهمى بك — فى الترويج المجلسان أصلهما مجلس واحد .

حضره الشيخ محمد خيرت راضى بك — لا أظن أن كل مجلس يصر على رأيه إذا اجتمعا كما يخشى حضره عبد العزيز بك فهمى فان الغرض من جمعهما هو الوصول إلى التوافق .

كذلك لا أهمية للسؤاله العديدة لأن الأغلبية التى ستكون فى المجلسين هما مجتمعان قد تريد عن الأغلبية التى تكونت فى كل مجلس على حدة . والمفروض فى نواب الأمة أنهم يعملون لمصلحتها لا أن يتحزب كل لرأيه . لهذا أطلب بقاء المادة على ما هى عليه .

حضره عبد الحميد بدوى بك — يخشى حضره عبد العزيز فهمى بك من تغلب مجلس النواب دائماً إذا اجتمع بمجلس الشيوخ وهذا قد يقع ولكن لا يمكن القول بأنه يقع دائماً فقد تنضم الأقلية فى مجلس الشيوخ إلى الأكثرية من مجلس النواب أو العكس . فليس ما يخشاه حضره عبد العزيز بك إلا

صورة من صور عدة واحتمالاً لا مبرر معه لأن نحدث بدعة في التشريع —  
أمر الميزانية موكول دائماً إلى لجنة من المجلس ولكن الرأي النهائي للمجلس  
نفسه ولا يمكن التسليم أن للمجلس أن يتنازل عن السلطة التي استمدها من  
ناخيه. إلى لجنة يوكل إليها الفصل في الميزانية التي هي أهم عمل في التشريع  
لأنه لا يملك هذا التنازل ولا هذه الأمانة — أشعر بأن اجتماع المجلس  
فيه عيب يجب أن نبحت في اصلاحه ولكن نزول المجلس عن حقه للجنة  
هو خروج على النظام العام . وأفضل أن يترك الأمر للعرف وإلى التقاليد  
التيانية .

معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بقاء القرار على حاله .

وفي صفحة ١٤٥ من مجموعة المحاضر تلي النص الآتي :

إذا استحكم الخلاف بين المجلسين على بعض مسائل الميزانية اتبع في العام  
الجديد ما كان مقرراً في شأنها في الميزانية القديمة غير أن الخلاف في الخمس  
السنين الأولى يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر وبالأغلبية  
المطلقة للأعضاء الحاضرين ،  
فوافقت الهيئة عليها بالإجماع .

## مادة ١٦٧ — كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الاعظام

وكل ما سن أو اتخذ منه قبل من الاعمال والاجراءات طبقاً لمصول والاوضاع  
المتبعة يبقى نافذاً بشرط أن يكونه نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي  
يكفلها هذا الدستور وكل ذلك بدون اغتيال بما للسلطة التشريعية من هو  
النافذ وتعتبرها في حدود سلطتها على أنه لا يمس ذلك بالجداً المقرر بالمادة  
السابعة والعشرية بشأنه هرم سريانه القوانين على الماضي .

---

(للادة ١٦٧) قبل أن يوضع هذا الدستور تولت هيئات مختلفة إصدار قوانين ومراسيم ولوائح وأوامر وقد رأى واضعو الدستور  
أن تظل هذه القوانين واللوائح سارية ما تامت تتفق مع مبادئ الحرية والمساواة مع حفظ حق البرلمان في إلغائها وتعديلها . وسبب =

## التقاليد البرلمانية : الأعمال التحضيرية .

المبنيّة العامّة لوضع الدستور : صفحة ١٩٠ من مجموعة المحاضر

حضرة عبد الحميد بدوى بك — لم أحضر تقرير المادة الأخيرة من باب الأحكام الوقتية وقد نص فيها على أن القوانين الحالية تبقى نافذة في كل ما لا يتناقض من أحكامها هذا الدستور فقصرتم حكم المادة على القوانين مع أن كثيرا من الأمور تنظمها دكريات أو لوائح والنص الحالي يسقط كل ما ليس بقانون فإذا بقي بصورته الحاضرة سقطت كل المسائل المنظمة بغير القوانين بمجرد صدور الدستور ولهذا أقترح أن يعدل النص على الوجه الآتي :

( القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح تبقى نافذة ألخ ) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — النص الذى يقترحه حضرة بدوى بك يجعل للأوامر واللوائح قيمة دستورية ولو كانت صادرة من مجلس الوزراء أو أحد الوزراء وهذا كثير .

حضرة عبد الحميد بدوى بك — لهذا كنت أود أن أضع صيغة أخرى تدفع هذا الاعتراض فإذا سمحتم وضعت النص كما يأتى : ( كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات فيما أحال فيه الدستور على القانون أو فى غير ذلك يبقى نافذا مؤقتا ما لم يتناقض مع أحكام هذا الدستور ) .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — أقترح أن يؤجل البحث فى هذا الاقتراح الى جلسة الغد حتى يتسع لنا الوقت فى التفكير فيه .

( موافقة عامة ) .

---

==المحضر على تمام الصالح منها هو خشية اضطراب الأداة الحكومية إذا تم إلقاء هذه القوانين والأوامر دفعة واحدة .  
ويلاحظ أن البرلمان حتى التعديل والإلغاء يفرط مراعاة نص المادة ٢٧ من الدستور ومعنى هذا أن الدستور قد قصد تطبيق المادة ٢٧ بشقيها — أى أنه يجوز تعديل قانون قائم مع جعل التعديل ساريا على اللائى يفرط النص على ذلك .  
والقول بغير هذا يوصلنا الى نتيجة خطيرة — فلو أن أثر التعديل طُهر على السبيل ولم يجرى سريان التعديل على اللائى لهدمنا حكما عاما نص عليه الدستور فى باب الأحكام العامة وهو حكم المادة ٢٧ الذى نص على أن أحكام القوانين لا تجرى الا على ما ينجم من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله مالم ينص على خلاف ذلك بنص خاص .

وفي الجلسة التالية عادت الهيئة للمناقشة :

حضرة عبد العزيز فهمي بك - عرض في الجلسة السابقة يضاف للتعديل  
أولها .

( القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح المعمول بها الآن تبقى نافذة مؤقتا  
في كل ما لا يناقض في أحكامها هذا الدستور )

وقد لاحظ بدوى بك ملاحظة دقيقة إذ قال لو اكتفينا بهذا النص لسقط  
من تشريعات الحال أحكام كثيرة قررتها مراسيم ولوائح وقرارات لا تناقض  
أحكامها الدستور في موضوعها ولكنها تناقضه من جهة الشكل . لأن الدستور  
رسم طريقة خاصة للتشريع إذ أحال في مواضع كثيرة على القانون . مع أن  
التشريع الحال كان يكتفى في أمثاله بمرسوم أو قرار أو لأمر كانت تشريع  
بها الأحكام دون أن توصف بأنها قوانين . فإذا لم تذكر في النص صراحة  
سقطت أحكامها حتما عند صدور الدستور . وسقطت تلك الأحكام القديمة  
دفعة واحدة قبل أن يحتاج لها بتشريع يحل محلها يجرى إلى الفوضى والاضطراب  
فمننا لهذا عرض النص الآتي وهو :

وكل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات فيما أحال  
الدستور فيه على قانون أو غير ذلك يبقى نافذا مؤقتا ما لم يتناقض مع أحكام  
هذا الدستور .

نص الدستور في بعض المواضع على أن أحكامها تنظم بقانون ولم ينص في  
البعض الآخر لذلك أضاف حضرة بدوى بك عبارة ( فيما أحال الدستور  
فيه على قانون أو في غير ذلك ) حتى تبقى جميع تلك الأحكام نافذة مؤقتا إلى  
أن تعدل . وأنا لنخشى أن يكون بعض هذه الأوامر واللوائح والقرارات قد  
صدر بطريقة غير نظامية فيكون من نتيجة النص عليها في الدستور إزالة هذا  
النقص منها فيصبح لها قوة أكثر من قوتها الأصلية . ويجب أن تحتاط لذلك  
بأن يضاف إلى النص الثاني العبارة الآتية :

( ولا يترتب على هذا النص أن يلحق تلك الأحكام من الصحة أو القوة  
ما لم يكن لها من قبل قانونا ) .

وبذلك يبقى لنا الحق في المستقبل في أن نطعن في اللوائح والأوامر السابقة اذا كانت غير قانونية في أصلها .

سعادة حسن عبد الرازق باشا — عبارة ( أو في غير ذلك مبهمة جداً ونحن نخشى وضعها في دستورنا مع إبهامها .

حضرة علي ماهر بك — يمكن الاستغناء عن هذه العبارة بدون ضرر .

حضرة إبراهيم الحلباوي بك — بل يمكن حذف جملة ( فيما أحال الدستور فيه على قانون أو في غير ذلك ) . لأن القرض ظاهر بدونها خصوصاً مع الاسترشاد بما دار من المناقشة .

حضرة عبد العزيز فهمي بك — المقصود بهذه العبارة زيادة الإيضاح ومع ذلك لا مانع من حذفها .

موافقة الاغلبية على تعديل الفقرة الأولى من المادة الثالثة من باب الاحكام الوتية كالآتي :

« كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات المعمول بها الآن من الاحكام يبقى نافذاً مؤقتاً ما لم يتناقض مع هذا الدستور . ولا يترتب على هذا النص أن يلحق تلك الاحكام من الصحة أو القوة ما لم يكن لها قبل قانوناً » .

**مادة ١٦٨ —** تنبر أمظام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية أملاك الخديوي السابق عباسي علمي باشا ونفسي ماله منه الحقوق كأه لها صيغة دستورية وله بصح اقتراح تنقيحها .

للادة (١٦٨) قام بشئ تلك في أوّل للسادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية أملاك الخديوي السابق فأصدرت الحكومة مرسوم بقانون في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ — وأحالته مجلس النواب على لجنة المخانية لبسته في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ .

أما سبب هذا التلك فهو أن إحدى الاميرات قاضت الخديوي السابق حكم لها ثم استأنف الخديوي فدفعت الاميرة دفعا فرعيا عدم قبول الاستئناف تنفيذا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ وحكمت محكمة الاستئناف برفض الدفع الفرعي وبقبول الاستئناف — فرفضت الاميرة التماسا عن هذا الحكم وقضت محكمة الاستئناف غايبا بقبوله فافرض الخديوي وحكمت محكمة الاستئناف بقبول المعارضة وبالنهاء الحكم النهائي ورفض التماس — فأصدرت الحكومة قانونا في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ يقضى بأن « كل دعوى رفضها الخديوي السابق أو رفضت عليه وكل اجراء اتخذته أو اتخذ ضده سواء كان ذلك باسمه شخصيا أو كان باسم دائرته أو بواسطتها . . . أو أى شخص يجب أن يقضى بعدم قبوله حتماً ومن تظاهرت المحكمة . . . من غير اخلال بما لقوى الشأن من الحق في تجديد الدعوى ضد الجهة الحكومية للشار إليها . . . » .



مادة ١٦٩ — القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من  
المرسوم العالي الصادر بتاريخ ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤)  
تعرضه على مجلس البرلمان في دور الانعقاد الأول فإنه لم تعرضه عليهما  
في هذا الدور بطل بها في المستقبل .

### التقاليد البرلمانية :

### الأعمال التحضيرية

مجلس النواب جلسته  
٥ أبريل سنة ١٩٢٤ :

قدم رئيس الحكومة  
القوانين التي صدرت من  
١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤  
لغاية اجتماع البرلمان  
وعدها أكثر من رباعية  
قانون فأعرض أحد  
الأعضاء على هذا العمل  
واقترح أن تقوم الحكومة  
بفحص هذه القوانين

ورد عن هذه المادة في صفحة ١٣٢ من محاضر اللجنة العامة ما يأتي : —  
حضرة على ماهر بك — كانت لي ملاحظة على المادة ١١ من الفرع الأول  
الحاصل بالملك أبقيتها إلى أن عثرت على الأمر العالي الصادر في ١٨ أكتوبر  
سنة ١٩١٤ الذي بمقتضاه أوقعت أعمال الجمعية التشريعية وقد نص فيه على أن  
ما يصدر من القوانين في مدة عطلة الجمعية التشريعية يجب عرضه عليها في  
ميعاد مخصوص فيما بعد وإلا كانت باطلة . فلماذا أطلب أن يقرر مثل هذا  
الحكم في دستورنا حتى يشمل جميع القوانين التي صدرت من تاريخ عطلة  
الجمعية التشريعية إلى يوم انعقاد البرلمان وحكم ثابت بشأن القوانين التي تصدر  
في عطلة البرلمان بين دور وآخر

وقد أفتت اللجنة أن الرسوم بقانون الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ حصية أملاك المديوي آتي مخالفا للدستور لصدوره  
من جهة لا تلك تغير نص دستوري وقد اتصلت اللجنة بوزارة المالية ولم يعترض مندوبوا على وجهة نظر اللجنة من اعتبار الرسوم  
غير دستوري .

( راجع نص قانون التصفية ومذكرته التصيرية وتقرير لجنة الحماية في صفحة ٩٢ وما بعدها من الجزء الثاني ) .  
( المادة ١٦٩ ) قرر الأمر العالي الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ إيقاف جلسات الجمعية التشريعية وبإيه في هذا الأمر أن  
القوانين التي تصدر في فترة التصليل يجب أن تعرض على الجمعية التشريعية في مدى خمسة عشر يوما من يوم اجتماعها .  
فلما صدر الدستور وترتب على ذلك إلغاء الجمعية التشريعية رأت لجنة وضع المبادئ العامة للدستور أن ينقل هذا الحق للبرلمان —  
فنص في الدستور على وجوب عرض هذه القوانين على البرلمان في دور الانعقاد الأول والا بطل العمل بها في المستقبل .

ويلاحظ أن المادة استلزمت عرض هذه القوانين على المجلسين في دور الانعقاد الأول . . . . . ولقد اختلفت الآراء في تفسير معنى  
العرض — فذهب البعض إلى أنه مجرد الإيحاء ورأى البعض الآخر وجوب مناقشة هذه القوانين ومبها . ولعل سبب إثارة هذا  
الرأي الأخير ما ورد بأول خطاب عرض ألقي في البرلمان فقد جاء به « ..... ضلينا (أي الحكومة) تنفيذ مبادئ الدستور وتطبيق  
أحكامه بروح تامة من الحرية والديمقراطية وعليه (أي البرلمان) أن يحسم للتصريح بوضع القوانين الناقصة وأن يبيد النظر في القوانين  
للمصول بها خصوصا ما لم يعرض منها على الجمعية التشريعية بسبب إيقاف أعمالها » .

ومن عبارة « يبيد النظر » قد يفهم أن الحكومة كان من رأيها بحث هذه القوانين من جديد .  
ولكن مجلس النواب رأى في سنة ١٩٢٤ أن العرض متناه تقديم القوانين إلى البرلمان وإيادها به — وفي سنة ١٩٢٦ وافق =

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هذه المسألة تحتاج لدرس خاص فأرجو تأجيلها إلى ما بعد .

واقعت الهيئة على تأجيل النظر فيها إلى جلسة تالية .

وفي صفحة ١٤٧ من محاضر اللجنة العامة ورد عنها ما يأتي : —

حضرة عبد العزيز فهمى بك — بناء على اقتراح سابق لحضرة على بك ماهر أقرر ما يأتي :

أصدرت الحكومة قوانين عدة مدة عطلة الجمعية التشريعية وقد قررت في نفس الامر العالى الصادر بوقف الجمعية التشريعية أنها تعرض عليها عند عودة اجتماعها جميع القوانين التي ليست لها صفة وقتية والتي يجب بحكم القانون النضال عرضها عليها وأرجوا أن تعطوا الفرصة للجنة التحرير حتى تدبر في وضع نص يقضى على الحكومة بعرف هذه القوانين على البرلمان . كذلك أرجو أن تسمحو للجنة التحرير بوضع أحكام وقتية تلزم الحكومة بسن قوانين فوراً لتنظيم التعليم العام والمجالس العسكرية .

فضيلة الشيخ نجيت — ما المراد بالقوانين الحالية ؟

حضرة عبد العزيز فهمى بك — هي القوانين المعمول بها الآن في كل فروع الحكومة .

وعرض ما تراه صالح للعرض على المجلس ولكن هذا الاقتراح رفض وقرر المجلس أن يعرض مكتب المجلس القوانين الواردة واحداً بعد واحد ميثا رؤوس موضوعاتها ليحيلها المجلس على اللجان المختصة .

وفي جلسة ٢٨

أبريل سنة ١٩٢٤ وافق

المجلس على تقسيم هذه

القوانين بينه وبين

مجلس الشيوخ فينظر مجلس

الشيوخ القوانين التي صدرت

في سنوات ١٩١٦، ١٩١٧،

١٩١٨، ١٩١٩ — ونظر

مجلس النواب القوانين

الصادرة في ١٩١٤، ١٩١٥،

١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢

المجلس على تصير كلمة تعرض deposer بكلمة تدفع — وأن القوانين من أودعت المجلس حفظت قوتها ثم توارت السوابق بعد ذلك كلما حل المجلس أو عطلت الحياة النيابية على تصير العرض بأية الإبداع حتى في ظل دستور سنة ١٩٣٠ فان رئيس الحكومة ألقى بيانا بجملة ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١ قال فيه « ونعفى هذه اللادة لعرفت بأن أودعت سكرتيرية المجلس كافة القوانين التي صدرت منذ ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠ إلى الآن » .

وفي جلسة ٦ يولي سنة ١٩٣٦ رأى أحد أعضاء مجلس النواب أن اغتال الإبداع للادى لا يجوز أن يترتب عليه الإعلان وأن هذا الإبداع أمر شكلي بسيط لا يصح أن يظل بسبب اغتاله عمل الحكومة أو الوزير في حين أنه من عمل السكاتب أو الخاجب فرد عليه بمقرر لجنة الشؤون الدستورية « ان هذا المسمى الذى يرى اليه كلام النائب المحترم هو الذى أراد النص ثلاثيه وهذه الاستهانة هي مقصود النص وحكته — فان الاجراءات التفسيرية والبرلمانية بالغة غاية الخطورة ولها أثر كبير قوى في حياة الأمة ولذلك أوجبت النصوص والتقاليد الدستورية أن يبنى كل من يقوم بأى اجراء منها كل العناية مما يؤديه وأن يردد للنظر فيه » .

وقد وافق المجلس على تهريب لجنة الشؤون الدستورية الذى قرر أن « يان ٨ مايو سنة ١٩٣٦ الذى على في مجلس النواب لم يكن عرضاً صحيحاً كاملاً للاعمال التفسيرية » .

راجع نص التقرير صفحة ١٧٧ من الجزء الثانى وفي صفحة ٢١ بحث عن عدم جواز نظر البرلمان القوانين التي انتهى العمل بها ومتاقيات في هذا الموضوع .

فضيلة الشيخ بحيث - هل معنى هذا أن البرلمان ممنوع من تعديلها أو إلغائها ؟

حضرة توفيق دوس بك - لا أبدا . وإنما تبقى نافذة إلى أن تلغى أو تعدل بالطريق العادى .

فضيلة الشيخ بحيث - اذن ينص على هذا التفسير .

وفى صفحة ١٥١ من هذه المحاضر ورد عنها

حضرة عبد العزيز فهمى بك - فى أوائل الحرب صدر أمر عال بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ قضى بتأجيل دور انعقاد الجمعية التشريعية الى أول يناير سنة ١٩١٥ وقد جاء فى المادة الثانية منه « ان كل أمر عال لا يكون بطبيعته ذا صفة وقتية محضة . ويكون قد صدر دون عرضه على الجمعية التشريعية . فى حين أنه كان من الواجب عرضه عليها بمقتضى أحكام القانون النظامى يطل مفعوله حتما بعد اجتماع الجمعية التشريعية بخمسة عشر يوما الا اذا حصل فى خلال هذه المدة عرضه على تلك الجمعية معدلا أو غير معدل » وهذه المسألة سبق أن أشار اليها حضرة على ماهر بك .

بعد صدور هذا الأمر العالى صارت الجمعية التشريعية تؤجل من مدة الى أخرى الى أن أجلت الى أجل غير مسمى وفى هذه الاثناء صدرت قوانين كثيرة بعضها وقى وبعضها لا زالت سارية المفعول وكان يجب عرضها على الجمعية التشريعية كنص الامر العالى السالف الذكر فى ظرف ١٥ يوما والا كانت باطلة حتما . وبما أن البرلمان سيحل محل الجمعية التشريعية فيجب أن تعرض عليه هذه القوانين ليررها أو يعدلها أو يلغىها . لذلك أقترح أن يضاف فى آخر المادة الثالثة من باب الاحكام الوقتية ما يأتى .

على أن القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ) تعرض على البرلمان فى دور انعقاده الاول ليقرر فيها ما يراه » .

حضرة على ماهر بك - اوافق على عرض القوانين التى صدرت ولم تنظرها الجمعية التشريعية على البرلمان على أن يحدد لمرضا مدة معينة والا

١٩٢٣ ، ١٩٢٤ .

وفى جلسة فى أول يوليو

سنة ١٩٢٤ تناقش الأعضاء

فى حل القوانين المروضة

عليهم - هى مشروعات

قوانين يتوقف استمرار

نفاذها على ارادة البرلمان -

أم هى قوانين نافذة بالفعل ؟

وكذلك تناقش المجلس

فى عمل اللجان التى تعرض

عليها هذه القوانين .

وقد أجاب رئيس

الحكومة عن السؤال

الاول « ان هذه القوانين

المروضة هى قوانين نافذة

بالفعل - وقد يصح أن

نسمى « قوانين مؤقتة »

والتوقيت يضيع اثره

بعرضها على البرلمان فإذا لم

تعدل أو « تلغ » تصبح

قائمة نافذة المفعول - وان

قائمة العرض هى حفظ

قوة هذه القوانين .

وأجاب عن السؤال

الثانى - أن اللجنة التى ترى

أن القانون لا يحتاج الى

تعديل وأن من المصلحة

عدم إلغائه - يمكن أن تبدى

هذا الرأى للجلس - وأن

لا داعى مطلقا لأن يصدر

يظل مفعولها كحكم الامر العالى الصادر فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٤  
مساعدة حسن عبد الرازق باشا — الامر العالى المذكور لا يزال معمولاً  
به فلا محل لنص جديد .

حضرة محمد على بك — أرى وجوب النص وأن يحدد لعرض القوانين  
على البرلمان وقت معين تصبح تلك القوانين غير معمول بها إن لم تعرض فى  
أثنائه . وأرى أن تكون المدة المحددة لعرض القوانين أوسع عما هى فى الامر  
العالى حتى تتمكن الحكومة من فحص تلك القوانين قبل عرضها

حضرة عبد العزيز فهمى بك — لا حاجة لكل ذلك لأن البرلمان يملك  
تقرير إلغاء تلك القوانين دون أن تعرض عليه ولكل عضومنه أن يطلب ذلك .  
الامر العالى الصادر فى سنة ١٩١٤ إنما صدر لتطمين الأهالى على أن رأى  
الجمعية التشريعية سيؤخذ فى القوانين التى تطبق عليهم ومع ذلك فقد كان رأيها  
استشارياً أما الآن فللبرلمان أن يقرر إلغاء أو تعديل أى قانون عرض عليه أو  
لم يعرض .

حضرة على ماهر بك — الامر العالى الصادر فى سنة ١٩١٤ يحدد ميعاد  
لعرض القوانين ولذلك مرتان : الأولى أن القوانين التى لم تعرض على الجمعية  
التشريعية تعد ناقصة من الوجهة النظامية فيجب عرضها عليها بعد اجتماعها  
بخمسة عشر يوماً والا كانت لاغية واعتبر أن الحكومة لا ترى من حاجة  
لبقائها والعمل بها .

والمرّة الثانية أنها ستعرض كمشروعات قوانين فلا تنفذ إلا إذا أقرها  
المجلسان . وزيادة فى البيان ألفت نظر حضراتكم الى أن هذه الأوامر العالية  
إذا اعتبرنا أنها قوانين نافذة بناتها حتى يلغىها البرلمان أو يبدلها كفى فى منع  
الانقضاء أو التعديل أن لا يتفق أحد المجلسين مع الآخر . أما إذا اعتبرت عند  
تقديمها مشروعات ذات صفة خاصة فيجب لاستمرار قوتها أن يقررها البرلمان  
من جديد ففى هذه الصورة يلزم اتفاق المجلسين معاً حتى تستمر قوتها نافذة .  
وفرق كبير جداً بين الصورتين وأنا أميل لاعتبارها مشروعات ذات صفة  
خاصة لا لقرّة لها فى المستقبل إلا إذا صدق عليها المجلسان ولذلك أصر  
على طلب إضافة الفقرة التى تقضى بأنها إذا لم تعرض فى الميعاد تعتبر باطلة .

أقرراً بالتصديق على القانون  
ثم يصدر أمر ملكى به  
مرّة أخرى ما دام هنا  
الامر قد صدر بهذا القانون  
ولم يبدله البرلمان .

مجلس النواب جلسة  
٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ :

قرر المجلس أن القوانين  
التي كان يجب عرضها على  
الجمعية التشريعية تعرض  
على البرلمان وأن معنى  
العرض — هو الإيداع —  
وأن هذه القوانين متى  
أودعت سكرتارية مجلس  
النواب فإنها تحتفظ قوتها  
لأنها لا تبطل الا بعدم  
الإيداع .

وافق مجلس الشيوخ  
على تقرير لجنة الحفائية  
المقدم لوفى جلسة ٢١ فبراير  
سنة ١٩٢٧ عن القوانين التى  
صدرت فى المدة الواقعة  
بين تاريخ صدور الدستور  
وتاريخ العمل به ومضمون  
هذا التقرير . ان مجرد  
عرض تلك القوانين على  
البرلمان كاف لبقيتها نافذة  
المعمول دون حاجة لافراق  
المجلس ايامها — وذلك  
طبقاً للسادة ١٦٩ من  
الدستور .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — المرجع فى شأن هذه الأوامر العالية إلى نفس المادة الثانية من ديكريته سنة ١٩١٤ ؛ وهذه المادة تعتبرها قوانين قائمة لا تبطل إلا إذا لم تقدم فى الميعاد فإذا قدمت فيه استمرت قائمة فع مخالفتى لحضرة على ماهر بك فى الفكر لا أرى مانعا من إضافته ما طلبه على التعديل الذى قدمته أولا .

حضرة زكريا نامق بك — من عهد إيقاف أعمال الجمعية التشريعية إلى الآن صدرت قوانين عديدة والأمر العالى الصادر فى سنة ١٩١٤ لم يكن فقط مغلطا للأمة وإنما كان بتحديد ميعاداً للعرض فى مصلحة الحكومة أيضا . بأن جعل لها حق اعتبار هذه القوانين لاغية بمجرد مضى المدة المحددة لعرضها فما تريد الحكومة استمرار العمل به تقدمه فى الميعاد وما لا ترى حاجة لبقائه لا تقدمه فيبطل من نفسه . ويكون للبرلمان الحرية التامة فى نظر تلك القوانين وقتها يشاء ويقرر فيها ما يراه .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — كلنا متفقون على وجوب عرض تلك القوانين على البرلمان ولكن الخلاف فى تحديد وجوب ميعاد لعرضها تكون لاغية إذا لم تعرض فى أثنائه أو عدم الحاجة لذلك . ويقول حضرة ماهر بك أنها ستعرض كشروعات لا تنفذ إلا إذا أقرها المجلسان . مع أن هذه القوانين معمول بها الآن وبعضها له أهمية فيجب أن تقدم كقوانين فى ميعاد معين ويستمر العمل بها إلى أن يقرر البرلمان بشأنها ما يراه . فإذا لم تقدم فى الميعاد تعتبر لاغية ويفهم من هذا أن الحكومة ترى أن لا حاجة لها بها .

حضرة عبد العزيز فهمى بك — قلت لى غير موافق على رأى حضرة ماهر بك ولكنى أقترح على حضراتكم أن يضاف على التعديل الذى عرضته فى أول المناقشة ، فإن لم تعرض عليه فى هذا الدور بطلت حتما . موافقة عامة على ذلك .

وفى صفحة ١٩١ من هذه المحاضر ورد عنها : —

• على أن القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر

سنة ١٩١٤) تعرض على البرلمان في دور انعقاده الأول ليقرر فيها ما يراه .  
فإن لم تعرض عليه في هذا الدور بطلت حتماً .

حضرة عبد اللطيف المكباتى بك — أقترح تعميم هذا النص بحيث  
يشمل جميع القوانين والمراسيم والأوامر التي صدرت من وقت إيقاف  
الجمعية التشريعية إلى أن يعقد البرلمان سواء في ذلك ما كان يدخل في  
اختصاص الجمعية أو غيره لأنه ربما كان فيما صدر من القوانين والمراسيم  
ما لا يدخل في اختصاص الجمعية التشريعية ولكنه داخل في اختصاص  
البرلمان .

حضرة توفيق دوس بك — أقترح حضرة المكباتى بك وجيه في ظاهره  
ولكن ربما صدرت قوانين تنفيذاً لاتفاقات دولية لا يمكن للبرلمان أن يعدها  
إلا باتفاقات أخرى فما حكم هذه القوانين ؟

حضرة علي ماهر بك — القوانين التي صدرت من وقت إيقاف الجمعية  
التشريعية إلى أن يصدر الدستور وكانت مستوية شكلها النظامي يجب أن  
تعتبر من القوانين التي يسرى عليها حكم الفقرة الأولى من المادة .  
معالي الرئيس — تؤخذ الآراء .

تقرر بالأغلبية الموافقة على النص كما هو

مادة ١٧٠ — على وزرائنا تنفيذ هذا الدستور كل منهم فيما يختص ؟

فؤاد

صدر بهراءى عابدين في ٣ رمضان ١٣٤١ هـ ( ١٩ أبريل ١٩٢٣ )

# مواد التسمير

المادة	المادة	المادة	المادة	المادة	المادة	المادة	المادة
٥٢٠	مادة ١٣٠	٤٢٧	مادة ٨٧	٢١١	مادة ٤٤	١	مادة ١
٥٢٠	١٣١	٤٣٠	٨٨	٢١٤	٤٥	١٢	٢
٥٣٤	١٣٢	٤٣٠	٨٩	٢١٩	٤٦	١٤	٣
٥٣٤	١٣٣	٤٣٧	٩٠	٢٢٣	٤٧	٣٩	٤
٥٤١	١٣٤	٤٣٨	٩١	٢٢٤	٤٨	٤٠	٥
٥٤١	١٣٥	٤٣٩	٩٢	٢٢٧	٤٩	٤١	٦
٥٤١	١٣٦	٤٤٦	٩٣	٢٢٩	٥٠	٤٢	٧
٥٤١	١٣٧	٤٥١	٩٤	٢٣١	٥١	٤٥	٨
٥٥١	١٣٨	٤٥٤	٩٥	٢٣٢	٥٢	٤٦	٩
٥٥١	١٣٩	٤٦٠	٩٦	٢٣٣	٥٣	٤٧	١٠
٥٥١	١٤٠	٤٦٤	٩٧	٢٣٧	٥٤	٤٩	١١
٤٦٤	١٤١	٤٦٥	٩٨	٢٣٩	٥٥	٥٠	١٢
٤٦٤	١٤٢	٤٦٦	٩٩	٢٤٠	٥٦	٥٠	١٣
٥٧٣	١٤٣	٤٦٨	١٠٠	٢٤٤	٥٧	٥٢	١٤
٥٧٦	١٤٤	٤٧٠	١٠١	٢٤٦	٥٨	٥٦	١٥
٥٧٦	١٤٥	٤٧٢	١٠٢	٢٤٦	٥٩	٦٥	١٦
٥٨٤	١٤٦	٤٧٢	١٠٣	٢٤٩	٦٠	٦٧	١٧
٥٨٤	١٤٧	٤٧٢	١٠٤	٢٥١	٦١	٦٧	١٨
٥٨٤	١٤٨	٤٧٢	١٠٥	٢٥١	٦٢	٦٧	١٩
٥٨٧	١٤٩	٤٧٢	١٠٦	٢٥٦	٦٣	٧٤	٢٠
٥٨٧	١٥٠	٤٨٥	١٠٧	٢٥٩	٦٤	٧٧	٢١
٥٨٧	١٥١	٤٩٢	١٠٨	٢٧٦	٦٥	٧٨	٢٢
٥٨٦	١٥٢	٤٩٥	١٠٩	٣٠٧	٦٦	٨٣	٢٣
٥٩٢	١٥٣	٤٩٥	١١٠	٣٠٧	٦٧	٨٦	٢٤
٥٩٢	١٥٤	٥٠٦	١١١	٣٠٧	٦٨	٨٦	٢٥
٥٩٧	١٥٥	٥٠٣	١١٢	٣٠٧	٦٩	٩١	٢٦
٥٩٧	١٥٦	٥٠٤	١١٣	٣٠٧	٧٠	٩١	٢٧
٥٩٧	١٥٧	٥٠٨	١١٤	٣٠٧	٧١	٩٢	٢٨
٥٩٧	١٥٨	٥٠٨	١١٥	٣٠٧	٧٢	١١٠	٢٩
٦١٧	١٥٩	٥٠٩	١١٦	٣٢٣	٧٣	١١٢	٣٠
٦٢٢	١٦٠	٥١٠	١١٧	٣٣٥	٧٤	١١٢	٣١
٦٢٢	١٦١	٥١٤	١١٨	٣٦٥	٧٥	١١٥	٣٢
٦٢٢	١٦٢	٥١٧	١١٩	٣٦٥	٧٦	١١٧	٣٣
٦٢٢	١٦٣	٥١٨	١٢٠	٣٦٩	٧٧	١١٩	٣٤
٦٢٢	١٦٤	٥١٨	١٢١	٣٧١	٧٨	١١٩	٣٥
٦٢٥	١٦٥	٥١٨	١٢٢	٣٩٢	٧٩	١١٩	٣٦
٦٢٥	١٦٦	٥١٩	١٢٣	٣٩٤	٨٠	١٢٠	٣٧
٦٣٣	١٦٨	٥٢٠	١٢٤	٤٠٠	٨١	١٢٢	٣٨
٦٣٦	١٦٨	٥٢٠	١٢٥	٤٠١	٨٢	١٢٢	٣٩
٦٣٧	١٦٩	٥٢٠	١٢٦	٤٠٨	٨٣	١٦٤	٤٠
٦٤٢	١٧٠	٥٢٠	١٢٧	٤٠٨	٨٤	٢٠١	٤١
		٥٢٠	١٢٨	٤٢٢	٨٥	٢٠٨	٤٢
		٥٢٠	١٢٩	٤٢٢	٨٦	٢١٠	٤٣

مطبعة الوفاء  
بشارع حسن الأكبر بمصر



## الجزء الثاني



## مجلس النواب جلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤

تقرير مرفوع للمجلس من اللجنة المالية عن المكافأة وجواز السفر  
مشروع قانون لتحديد مكافأة وامتيازات أعضاء البرلمان

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ١١٨ من الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ الصادر بوضع نظام  
دستورى للدولة المصرية .

وبناء على موافقة مجلس النواب والشيوخ .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية قدرها خمسمائة جنيه مصرى  
ويستقى من ذلك الوزراء .

مادة ٢ — يتناول كل من رئيسى المجلسين مكافأة سنوية مساوية لمرتب وزير بخم منها  
المكافأة المنصوص عنها فى المادة السابقة وما يكون لأى منها من حق فى معاش .

مادة ٣ — تستحق هذه المكافأة لكل عضو من يوم حلف اليمين وتصرف على أقساط  
فى آخر كل شهر .

مادة ٤ — يعطى كل عضو من أعضاء البرلمان جوازاً للسفر مجاناً فى الدرجة الأولى على جميع  
خطوط سكك حديد الدولة المصرية .

مادة ٥ — على وزيرى مالية ومواصلات حكومتنا تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره فى  
الجريدة الرسمية .

عن مقدار المكافأة : نصت المادة ١١٨ من الدستور على حق أعضاء البرلمان فى تناول مكافأة  
سنوية فلم يبق بعد تقرير المبدأ سوى تقدير مبلغها .

أقرح الاستاذ مصطفى الخادم بك نائب كرموز ٦٠٠ جنيه مصرى .  
واقترح حسين هلال بك نائب ميت غمر أن يكفى بمبلغ ٥٠٠ جنيه مصرى .  
وكان من رأى بعض أعضاء اللجنة أن لا تزيد المكافأة على مبلغ ٤٠٠ جنيه مصرى .  
وقد بنى القائلون بمبلغ ٦٠٠ جنيه مصرى رأيهم على الاعتبارات الآتية :

أولا — سبق للشرع المصرى أن حدد المكافأة لأعضاء الجمعية التشريعية بمبلغ ٣٠٠ جنيه مصرى فإذا اعتبر هذا أساساً لتقدير نَحْم أن تكون مكافأة أعضاء البرلمان ضعف هذا المبلغ على الأقل لأن أسرار الحليجات وتكاليف المعيشة قد زادت الضعف بالنسبة لما كانت عليه فى سنة ١٩١٤ مما ترتب عليه إلى حد ماضعاغة مرتبات الموظفين وتأثرت به الميزانية فبلغت فى السنين الأخيرة ثمانية وثلاثين مليوناً بعد أن كانت ستة عشر هذا فضلاً عن أن مبلغ ٣٠٠ جنيه مصرى كان مراعى فيه أن من شروط أهلية الأعضاء إذ ذاك دفع مبلغ معين من الضرائب .

ثانياً — أن الأخذ بتقدير أقل فيه تفويت للحكمة التى أرادها الشارع من تقرير مبدأ المكافأة :  
بيان ذلك : أن هذا المبدأ تقرر كنتيجة حتمية للحق الذى خوله الدستور لجميع المصريين فى التقدم للانتخابات دون اشتراط كفاءة مالية خاصة وبغير تفريق بين غنيهم وفقيرهم . فلو أن المكافأة خفضت إلى حد غير مناسب لأصبحت إلهة التقدم للانتخاب عبثاً من الوجهة العملية . فان من أصحبل ذلك الحق من هم فى حاجة إلى جميع أوقاتهم لقيام بأعباء أنفسهم وحاجات عائلاتهم فلا يستطيعون إذا حرموا من مكافأة معقولة أن يتركوا شيئاً من وقتهم فى سبيل المصلحة العامة مع أنهم قد يكونون من أفقر الناس على أداء هذه الخدمة ومن أكرمهم نعماً وما هو وجه المصلحة فى أن يبعد إلى تحميل القادرين على حمل هذه الأعباء العامة بإخلاص فوق طاقاتهم من التضحية ؟

ان تصرفاً كهذا من شأنه أن يقضى بلا شك بإبعاد الرجال العاملين ذوى المقدرة والكفاءة الحائزين لثقة جمهور الناخبين ولا عيب فيهم إلا أن مركزهم المالى لا يمكنهم من إهمال صناعتهم التى من فضلها يعيشون .

ثالثاً — فإذا أضيف إلى ما تقدم أن عدداً كبيراً من الطبقة المتعلمة النشيطة فى البرلمان قد شامت المصادقات أن يكونوا ممن يعتمدون فى حياتهم على صناعتهم — وهذه تأثر تأثراً شديداً

بانشغالهم عنها بالأعمال النيابية — كان من المصلحة العامة ووفاء بواجب الحرص عليها أن لا تضن الخزانة العامة عليهم بما يمكنهم من الاستمرار في تأدية واجباتهم النيابية .

رابعا — على أنه إذا قيس المبلغ المقترح بالمبالغ المقررة في البلاد ذات الأنظمة النيابية لوجد في المتوسط معادلا للكثير منها .

ففي فرنسا كانت المكافأة قبل الحرب ١٥٠٠٠ فرنك ذهباً أى ٦٠٠ جنيه وهى في استراليا ١٠٠٠ جنيه وفي الولايات المتحدة ١٧٠٠ جنيه ونظرا لتغيير أسعار القطن زادت فرنسا مكافأة نوابها من ١٥٠٠٠ الى ٢٧ ألفاً من الفرنكات وقد عزز القين يكتفون بمبلغ ٤٠٠ ج.م. رأيم بأن بلادا كثيرة كبلجيكا وإيطاليا واليونان والترويج تعطى أقل من هذا المقدار وأن مصر قادمة على مشروطات عامة خاصة بالتعليم وغيره وستقتضى نفقات كبيرة فمن الواجب مراعاة الاقتصاد وخصوصا إذا أريد البحث في تخفيض مرتبات الموظفين وزيادة على ذلك فإن عمل البرلمان لا يشغل العضو أكثر من ستة شهور في السنة .

وقد أجيب على هذه الملاحظات :

(١) بأن مبلغ السجاية الجنيه قد لوحظ فيه أن يكون وسطا فلا هو بالكثير المرهق كما في استراليا والولايات المتحدة ولا بالقليل النافه كما هو في اليونان وإيطاليا وهو يضارع المبلغ المقرر في فرنسا . وليس من ينكر على هذه البلاد روح القصد والاعتدال فيها .

(٢) وبأن حاجتنا الى الرجال ذوى الكفاءة في هذه المرحلة من حياتنا العامة تقتضى تشجياا لقطبة المتعلمة العاملة التي قد يحول دون الاستفادة بمواهبها أنها قد لا تستطيع تأدية واجباتها النيابية على أتم وجه اذا لم تموض بدرجة مقبولة عن اغسلاره الى تلحقها بسنم الاقطاع لصناعتها .

(٣) أما أن عمل البرلمان لا يشغل العضو أكثر من نصف السنة فأمر قد لا يكون صحيحا على اطلاقه فان الأعمال متراكمة وسوف لا يكفى نصف السنة في إنجازها وستندوم الحال على ذلك بضع سنين الى أن تسير مياه الأحوال في مجراها الطبيعي .

رأى اللجنة : ولكن اللجنة رأّت نزولا على أن الاقتصاد هو من أم ما نرى اليه البلاد في جعلها الجديبة أن تكفى بمبلغ ٥٠٠ جنيه مصرى .

الوزارة المكافأة : وقد رأيت أن لا يجمع من يكون من الوزراء عضوا في البرلمان بين مرتبة الزراري وبين المكافأة كما هو الحال في مجلس النواب في إنجلترا وفرنسا وهولندا اكتفاء بمرتباتهم. مكافأة رئيسي المجلسين : ورأت اللجنة أن تأخذ باقتراح الاستاذ حسين يوسف عامر من حيث تقدير المكافأة الخاصة برئيسي المجلسين ، وقررت أن تكون المكافأة لكل منهما معادلة لمرتبة وزير على أن لا يجمع بينها وبين المكافأة البرلمانية ولا بينها وبين ما يكون مستحقا له من معاش. وقد روعي تمييز الرئيس لأنه يمثل المجلس ، ويشغل في الرسميات المكان الأول بعد رئيس مجلس الشيوخ ، ولأنه يقوم بأعباء الحفلات والمقابلات . وقد جرى بذلك العرف في الملك الأخرى ، حيث لا تقل مكافأة رئيس المجلس عن مرتبة رئيس الوزراء بل هي تفوقه في كثير منها .

مبدأ استحقاق المكافأة : ورأت اللجنة أن حق العضو لا يتعلق بالمكافأة إلا من اليوم الذي يبدأ فيه مباشرة عمله النيابي ، لا من يوم انتخابه ، وقررت أن استحقاقها يبتدىء من يوم حلف اليمين .

كيفية الدفع : وتدفع المكافأة على أقساط متساوية في نهاية كل شهر . أما اقتراح عدم جواز توقيع « الحجز » على المكافأة ، فلم تر اللجنة مسوغا له . لقد قيل في بيان ضرورة النص على عدم جواز الحجز ، أن المكافأة باعتبار أنها المبلغ المعادل بلا زيادة للمصروفات التي تحتملها أعباء النيابة لا يجوز الحجز عليها ، وحرمان العضو منها ، حتى لا يتأثر بذلك نشاطه وأقبله على العمل .

وكما أن القانون قد وضع مبدأ الحصانة البرلمانية للمحافظة على استقلال العضو فيها بيديه من الآراء ، فمن الواجب أيضا أن يلاحظ استقلاله بالنسبة لحالة الميشة بتقرير عدم جواز الحجز على مكافأته .

وليس للدائنين أن يتضرروا من مثل هذا القرار لأن عضوية البرلمان كانت خارجة وقت تعاملهم مع العضو عن ملكه فضلا عن أن العضوية ليست صناعة ولا عملا من الأعمال الاقتصادية المقصود بها جر المنافع والأرباح المادية حتى يتعلق بها حق الدائنين .

هنا ما يقوله أنصار عدم جواز الحجز .

ولكن هذا القول مردود .

فالمكافأة من يوم تقريرها تصبح جزءا من ممتلكات المصور .

وبما أن جميع ممتلكات الشخص ضمن لئاليته فالمكافأة جزء من ذلك الضمان ولا يصح الاعتراض بأن مرتبات الموظفين غير جائز الحجز عليها . إذ لا بد من التفريق بين هذه المرتبات وبين المكافأة . المرتب أجر على وظيفة أعد الموظف نفسه لها بدراسة أو تجارب خاصة ليحيا ويميش بواسطتها أما النيابة فتكليف وعيب الفرض منه خدمة المصلحة العامة ، وإذا كان رضى من الضروري تحديد مبلغ مكافأة النائب فليس الفرض من ذلك أجر على عمله وإنما هو المحافظة على المصلحة العامة بتعريضه عن بعض ما يضى .

ليست النيابة وظيفية ولا مرتزقة وليس من اللائق بالرجل المكبل بالديون أن يتعرض لثل هذه الخدمة العامة لأن من أول واجباته أن يتفرغ لاصلاح شؤون نفسه قبل أن يفكر في اصلاح شؤون الدولة .

جواز السفر : وقد رأت اللجنة أن تؤيد اقترح جواز السفر على سائر خطوط السكك الحديدية للدولة المصرية باعتبار أنه امتياز لا يكلف الخزانة العامة شيئا ويسهل من جهة أخرى على النائب وسائل البحث والتنقيب عند ما تقضى بهما الضرورة وفي الممالك الأجنبية شبه اجماع على تخويل النواب هذا الامتياز ولم يبدل عن هذا الاجماع إلا في البلاد التي تستغل فيها السكك الحديدية بواسطة الشركات وهي إنجلترا وبلجيكا والولايات المتحدة ومع ذلك فالنواب في تلك البلاد غير محرومين على الاطلاق من مجانية السفر أو شبهها ففي إنجلترا وبلجيكا رغم أن السكك الحديدية ملك لشركات يباح للعضو السفر مجانا بين العاصمة ودائرة انتخابه وفي الولايات المتحدة يباح له السفر على سائر الخطوط بنصف أجرة وله أن يستصحب معه تابعين وان كان رئيس لجنة ثلاثة . فاقاعدة في أغلب الممالك هي المجانية ما دامت الخطوط ملكا للدولة .

وهذه القاعدة تطبق فضلا في فرنسا وإيطاليا وهولندا واليونان وتشكوسلوفاكيا والسويد والنرويج وأستراليا الخ .

قد قيل أن في ذلك تحميلا للبرزانية بسبب تهيل لأن قيمة الاشتراك الواحد على جميع

الخطوط يساوى مبلغ ٧٨٠ جنيتها و ٥٠٠ ملين وهذا القول مردود .  
أولا — لأنه ليس بين أعضاء المجلسين من كان مشتركا بالفعل حتى تتأثر الميزانية بقتنه  
كحصيل لها .

ثانيا — لأن مجرد وجود الجواز ليس معناه الاستعمال الفعلى . ولم يوجد بعد بين النواب من  
تسمح له مصلحته بقضاء أوقاته في مركبات السكك الحديدية .  
على أن لدينا مثلا نستطيع إذا طبقناه على حالتنا أن نعرف مقدار الخسارة الحقيقية التي تتحملها  
الخطوات العامة المصرية من جراء هذا الجواز المجانى .

في فرنسا يوجد اتفاق بين جميع شركات السكك الحديدية وبين مجلس النواب على أن  
يكون لكل نائب الحق في السفر على سائر خطوطها نظير عشرة فرنكات كل شهر ، أى ١٢٠ فرنكا  
في العام .

فإذا طبقنا هذه العملية في مصر كانت النتيجة ان الميزانية لن تتحمل في الواقع إلا عشر هذا  
المبلغ بالنسبة لكل عضو لأن مجموع خطوط شركات الحديدية بفرنسا لا يقل عن عشره أمثال  
خطوط حكومتنا .

### لهذا

تتروح اللجنة على المجلس الموافقة على مشروع التامون المدون في صدر هذا التقرير .  
عن رئيس اللجنة  
احمد ملعر



## مذكرة

مرافقة لمشروع قانون خاص بالناء القانون نمرة ١٤

الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٤

مجلس النواب جلسة أول يوليه سنة ١٩٢٤

مقدمة : حرية إبداء الرأى حق طبيعى للناس وينبخل تحت حرية إبداء الرأى حرية الاجتماع وحرية الصحافة إذ هما وسيلتان نالجتان لنشر الرأى وتمحيصه من طريق الجدل فيمضى يصل الناس إلى أسد الآراء وأعضها .

هذه الحرية كانت ولا تزال علما كبيرا فى هدم الأمم من الوجهة السياسية والعلمية والاجتماعية غير أن بعض الحكومات المستبدة تباعدت عن الأمة واعتبرت أن لها كيانا وجودا خاصين منفصلين عن الشعب ووجهت عنايتها ومهما إلى حفظ هذا الكيان والقطع عن هذا الوجود بقطع النظر عما ينجم عن ذلك من الضرر البالغ بالأمة . ولما كانت حرية إبداء الرأى هى فى الواقع فى مصلحة الشعب دون الحكومة المستبدة عمدت الحكومات المستبدة إلى حرمان الأمم من هذه الحرية فوضعت لها قيودا وأغللا أهمها قوانين الاجتماعات وقوانين المطبوعات وقوانين التجبير وقوانين الاتحادات الجنائية وغيرها متفرعة فى ذلك بالقطع عن النظام العام وهى فى الواقع تهمة من أساسه ولا تدافع إلا عن نفسها وعن بقائها .

غضبت الأمم من سلب حقوقها وثاروت فى وجه الحكومات الناصبة ثم استردت حريتها وكان فى النالب من أول نتائج الثورات تحرير حرية إبداء الرأى وإزالة كل ما وض فى سبيلها من العقبات كقوانين الاجتماعات والصحافة والتجبير وغيرها وذلك يدل على عظم تقدير الأمم لحريتها فى إبداء رأياها . مر هذا الدور على فرنسا قامت فيها الثورات إلى أن تهرت الحرية فى القرار الصادر من الجمعية التأسيسية سنة ٢٨٩ «L'assemblée Conatituante» القاضى بإعلان

« Déclaration des droits de l'homme . » حقوق الإنسان

ومن أهم المبادئ التي تدرت فيه حرية ابداء الرأى وما يقبها من حرية الاجتماعات والمظاهرات. كما مر بالأنجليز فتأروا ثورنهم إلى أن تدرت حريرهم بواسطة وثيقة معروفة بالمشق الاكبر « Magna Charta » ثم تدعت هذه الحرية وأيدتها أحكام الحاكم لدرجة أن صارت حرية الاجتماع فى أنجلترا مطلقة من كل قيد . نعم أن حق الأفراد فى أن يجتمعوا فى محل خاص أو عام لم يكتسب من قانون خاص ولكنه مكتسب من القانون العام المقرر لخلق كل فرد من الأفراد فى أن ينهب أينما يريد وأن يقول لنيره ما يريد ما دام فى الدائرة التى رسمها القانون العام . ولما كان هذا الحق مقرا لكل فرد فليس هناك ما يمنع من أن يستعمله عدد من الأفراد مهما كبر فى وقت واحد أى أن حرية الاجتماع فى مكان خاص أو عام حق من حقوق الشعب المقررة بالقانون العام — وأن علماء القانون الدستورى فى بلاد الأنجليز — ليفخرون بأن هذه الحرية مقررة عندهم كحق طبيعى يرمى من غير من على الشعب بواسطة تقيريها فى قانون خاص كالقستور ومن هؤلاء العلامة ( ديسى ) إذ يقول فى مؤلفه « قانون القستور » ما ترجمته « ان حرية الاجتماع بأكل معانيها مقررة عندنا من غير نص خاص بها يينا نراها عند سوانا منحت للشعب فى شكل هبة أو امتياز وهى لا تقبل من بعض قيود دقيقة » .

مر هذا الدور على ألمانيا أيضا ورغما من أن الاجتماعات كان لها قانون مخفف لا يكاد يشعر الانسان بوطأته على حرية الاجتماعات وضع فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٠٨ فاته عند ما ناز الألمان أخيرا فى سنة ١٩١٨ قروا إلغاء هذا القانون ( راجع كتاب ريليه برونيه فى القستور الألمانى الصادر فى ١١ أغسطس سنة ١٩١٩ صفحة ٢٤٤ ) إذ ورد فيها ما ترجمته « أما فيما يتعلق بحق الاجتماع فان المادة ١٣٣ من القستور الألمانى الحديث لا تختلف فى أسسها عن القواعد الموضوعة سابقا وهى : ( الألمان جميعا لهم حرية الاجتماع بهوده وسكنية غير حليين سلاحا وذق بدون حاجة إلى اخطار سابق ولا تصريح خاص ) . أما التزام المجتمعين باخطار السلطات المختصة قبل الاجتماع فقد أُلنى . ومن جهة أخرى يينا أن قانون سنة ١٩٠٨ يتطلب تصريحاسابقا على الاجتماع العام والمظاهرة العامة بمدة لا تقل عن ٢٤ ساعة فان القستور الألمانى الحديث قرر كبدا أن هذه الاجتماعات والمظاهرات انما هى حرة وطليقة من كل قيد ولا تحتاج إلى أى تصريح أى أن القستور ألنى قانون سنة ١٩٠٨ » .

## قانون الاجتماعات في مصر

ومر هذا الدور على مصر أيضاً لقد كانت حملة حكومتها على حرية ابداء الرأي أنكر منها في أي بلد آخر وذلك لأن الحكومة المصرية لم تكن استبدادية فقط بل كانت في الوقت نفسه مسيرة بيد أجنبية تمثل على عدم حقوق الأمة والتضييق على حريتها فوضعت قوانين الاجتماعات والمطبوعات والتجمهر والاتفاقات الجنائية وغير ذلك متفرعة بالقطع عن النظام والأمن العام وهي في الواقع لم توضع إلا لتنظيم الاستبداد بالأمة والتحكم بها واليك بيان النصوص الجائرة الواردة في قانون الاجتماع لتبينوا أن النرض منها إنما هو القضاء على حرية الأمة واخفات صوتها ومنعها عن إبداء رأيها والتعبير عن رغباتها .

( المادة الأولى ) مصدرة ببشارة خلاية تشعر بأن الشارع من أكبر أنصار الحرية وهي « الاجتماعات العامة حرة » ولكنه ما لبث أن قضى على هذه الحرية قضاء مبرماً بقوله « على الوجه المقرر في هذا القانون » وقد وضع فيه من القيود ما جعل حرية الاجتماعات العامة أثراً بدم عين ومن هذه القيود ما يأتي :

أولاً — ( المادة الثانية ) اشترطت على المجمعين اخطار السلطات المختصة قبل عمل الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل وتنقص هذه المادة إلى ٢٤ ساعة إذا كان الاجتماع انتحائياً ولا يفيب عن الأذهان أن هذا القيد لا يوجد في أي أمة من الأمم الراقية وفوق ذلك فإن الشارع فضلاً عن أنه ألزم المجمعين بالاخطار فإنه لم يلزم السلطات بالتصريح في الميعاد والمشاهدات دلت على أن السلطات كانت تؤخر التصريح بحجة بمل التعريلات حتى يضع على المجمعين قصدع والنرض من اجتماعهم .

ثانياً — ( المادة الثالثة ) حشيت قيوداً ومن أقرها وجوب بيان موضوع الاجتماع وهذه عبارة بهيمة خصوصاً أن الشارع لا يقصد منها النرض من الاجتماع لأنه ذكر النرض من الاجتماع منفصلاً عن الموضوع وقاماً بذاته كما هو ظاهر من نص المادة الثالثة من القانون . هذه القيود تجعل للإدارة سلطة مطلقة في جواز التصريح أو عدمه لأن القيود وضعت بكثرة وبمبارات غامضة يمكن التوسع فيها إلى حد منع أي اجتماع وقد دلت الحوادث على صحة هذا . ولا يقل غرابة عن القيد السابق اشتراطه أن يمضى الاخطار من خمسة أو اثنين على الأقل من المروفين بحسن السمعة

وهذه العبارة يمكن أن تسع حدودها كل إنسان كما يمكن أن تضيق لدرجة أنها لا تشمل إلا من ترضى عنهم الحكومة وقد دلت الحوادث أيضاً على أن الحكومة المصرية في عهد الاستبداد ما كانت تمنع لقب حسن السمعة إلا لأنصارها وأعوانها الذين كانوا في الواقع يد الناصب التي تعمل على القضاء على حرية الشعب .

ثالثاً — ( المادة الرابعة ) يظهر أن الحكومة السابقة لم تكنف بذلك الأغلال والقيود التي وضعتها في المادة الثالثة فأرادت أن تجهز على حرية الاجتماع بأن وضعت المادة الرابعة التي أعطت للإدارة حق منع الاجتماع متى اقتضت إرادتها ذلك .  
وبما يستلقت النظر في هذه المادة ما يأتي قوله :

( ١ ) ( المحافظ أو المدير أو سلطة البوليس بالمركز ) أى يجوز لشرطى بسيط أن يفض الاجتماع .

( ٢ ) وقوله ( رأوا أن من شأنه أن يترتب عليه إلخ ) وهذا منتهى ما يتصور من السلطة المطلقة أى أن منع الاجتماع راجع إلى محض تقدير الإدارة .

( ٣ ) ثم قوله ( بسبب ظروف الزمان والمكان الملائمة له ) وهى وحدها عبارة لا يمكن ضبطها ويمكن توسيع تطبيقها إلى أبعد مدى ولكنه مع ذلك أضاع أو بأى سبب خطر غير ذلك .

( ٤ ) منظمو الاجتماع مهددون بمنع الاجتماع إلى ما قبل الاجتماع بست ساعات فقط أى بعد أن يكونوا قد أعدوا كل مصادره .

رابعاً — ( المادة الخامسة ) قررت ألا يطول الاجتماع إلى ما بعد الساعة ١١ مساءً وفى هذا من المضايقة ما فيه .

خامساً — ( المادة السادسة ) إلزام المجتمعين بأن يكون البوليس بينهم وأن يختار المكان الذى يستقر فيه وفى هذا من الضغط على حرية الاجتماع ما فيه فوق أن المجتمعين يشعرون دائماً بضيق تقيل يتحملون بقاءه بينهم من غير مقتضى وقد أعطى هذا الضيق حق حل الاجتماع ولا ضابط لحكمه إلا مجرد إرادته وتقديره كما ورد ذلك فى المواد التالية .

سادساً — استجبت الحكومة فى مسألة المظاهرات لدرجة أنها اعتبرت أن تشجيع الجنازات داخل فى قانون المظاهرات وذلك طبقاً للمادة ٩ أما المادة ١٠ فأعطت البوليس السلطة والحرية

المطلقة في فريق كل احتشاد أو تجمع حتى ولو كان مصرحاً به وهو سلطان نفسه في تقرير هذا الفريق .

سابعا — العقوبات المقررة في المادة ١١ مخالفة هذه القوانين قاسية جدا إذ فيها الحكم لسته شهور وبرامة ١٠٠ جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين مع أن البلاد التي بها شيء من هذه القوانين تعتبر عديم الاخطار مخالفة بسيطة لا تزيد القوانين فيها على ١٠٠ جنيه .

فلما نهضت الأمة نهضتها الأخيرة وجاء الدستور مقروا في المادة ٢٣ أن الأمة هي مصدر جميع السلطات وأن الحكومة هي من الأمة . كل حق على نواب الأمة أن يقرروا إلغاء قانون الاجتماع وهو القانون ١٤ الصادر بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ وذلك تنفيذا للمادتين ١٤ و ٢٠ من الدستور . نعم جاء في الفقرتين الأخيرتين من المادتين المذكورتين ما يشير إلى أن المظاهرات والاجتماعات العامة يجب أن تسفل في حدود القانون وأن تكون خاضعة لأحكامه وهذه العبارة لا تعيد حتما وجوب وضع قانون خاص للاجتماعات والمظاهرات لاسيا والقانون العام كفايل بتحقيق فكرة الشارع في المحافظة على الأمن والنظام وهذا بيان المواد الواردة في قانون العقوبات التي ينفل نفعها كل جريمة ترتكب في اجتماع أو مظاهرة عامة : ( ٧٧ و ٨٠ و ٨٣ و ٨٨ و ١١٧ و ١١٩ و ١٣٨ و ١٦٧ و ١٩٤ و ٢٢٤ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٩ و ٣٠٩ و ٣٢٧ و ٣٣٨ و ٣٤٠ و ٣٤٥ والفقرة الثانية من المادة ٣٤٧ ) .

على أن الدستور لو أراد وجوب وضع قانون خاص بالاجتماعات لجاء نصه مطابقا لنص المادة ١٩ من الدستور البلجيكي وترجمتها « للبلجيكيين حق الاجتماعات في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا في حدود القوانين التي تنظم استعمال هذا الحق » هنا ولا يمكن أن تكون كلمة القانون الواردة في الدستور تشمل قانون الاجتماعات لان قانون الدستور صدر في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ أي قبل أن يخلق قانون الاجتماعات الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ ويقول العلامة ديسى في هذا الصدد ما ترجمته « للأفراد حقهم وحريرتهم في الاجتماع بناء على أن لكل منهم الحق في أن ينهب أيأ يريذ وأن يقول ما يشئى ولكن ليس معنى هذا أن اجتماعهم يستحيل أن يخرج عن دائرة القانون — لان الاجتماع قد يكون لارتكاب جريمة أو للاخلال بالأمن العام وفي هذه الحالة يصبح الاجتماع غير مباح لانه خرج عن دائرة حقهم في أن ينهبوا أيأ يريذون وأن يقولوا وسلوا ما يشائون » إلى أن قال « أما الاجتماع غير المحالف للقانون العام في شيء فلا يصبح مخالفا له

لمجرد أنه قد يؤدي إلى الاخلال بالأمن من طريق تعريض غير المجتمعين على الممارسة والتدخل بالقوة مخالفين القانون » خذ لذلك مثلا حزب له فكرة خاصة عول على عقد اجتماع لبث تلك الفكرة والحزب المعارض عول على تشتيت الاجتماع بالقوة فدعى الناس الذين يخشون على الأمن البوليس إلى فض الاجتماع . هذه الدعوة ربما يظهر لأول وهلة أنها في محلها إلا أن التفكير قليلا يحتم على البوليس ألا يجيب هذه الدعوة وهذا التفكير القليل لا يكلفه أكثر من أن يقول لنفسه زيد له حق في أن يسير في الطريق ولا يجرمه من هذا الحق كون عمرو سيضربه إن سار فيه . حقيقة سير زيد لم يسبب ذلك الاخلال إلا بقدر ما يسببه من يحمل سلسلة وساعة ويفشلها فسال إذ كلامها مجنى عليه لم يتسبب في الاخلال بالأمن إلى أن قال ( حينئذ تكون القاعدة المقررة هي أن الاجتماع في حدود القانون لا يصبح غير مشروع وبذا يجوز منعه لمجرد جوارزوا احتمال الاخلال بالأمن بواسطة من يحاولون العبث بالأمن بمنه من غير المجتمعين » ثم ذكر الكاتب لمنه القاعدة استثناء من أى حالتين يجوز فيها فض الاجتماع وهما أولا : « إذا صدر من المجتمعين أثناء الاجتماع مخالفة للقانون من شأنها إثارة غيهم وتحريضهم على الاخلال بالأمن بواسطة استعمال القوة ضد المجتمعين . ثانيا : حالة عدم كفاية قوة البوليس لمنع المعتدين على المجتمعين : وفي هذه الحالة يفض الاجتماع للضرورة القصوى ومن هنا يتضح أن حرية الاجتماع حق طبيعي للأفراد مادام في دائرة القانون العام .

بناء عليه :

تتروح اللجنة على المجلس الموافقة على مشروع القانون المقدم من اللجنة التامى بالناء القانون نمرة ١٤ الصادر بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ الخالص بالاجتماعات والمظاهرات السامة وذلك للأسباب المقدمة وخلاصتها .

(١) الامم المتقدمة في المدنية والحرية كألمانيا وإنجلترا وغيرها ليس عندها قوانين خاصة بالاجتماعات والمظاهرات وحقى الأمم التى بها قانون اجتماعات كفرنسا وغيرها فان جميع نصوص القانون فى الواقع هى امتيازات للمجتمعين ولمصلحة المنظمين وليس للبوليس أو الاداره أى دخل مطلقا الا اذا طلب المجتمعون ذلك

(٢) القانون العام كقيل بالمحافظة على النظام والأمن العام فى الاجتماعات والمظاهرات العامة كما سبق بيانه ؟ إهداءات : عبد الطيف الحناوي أحمد فهمي ابراهيم شفيق منصور

## مجلس النواب جلسة ١٢ ابريل سنة ١٩٢٦

### تقرير لجنة الشؤون الدستورية

عن المرسوم بقانون الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بشأن الانتخابات

المقرر — اجتمعت لجنة الشؤون الدستورية مرات عديدة للنظر فيما عرض عليها من القوانين أو ما اصطلح على تسميته بقوانين أو مراسيم بقوانين ، وإذا كانت اللجنة لم تنته بعد من أبحاثها فذلك إلا لأن هذه المباحث شاقة ودقيقة مما . والواقع أن المسألة في الدرجة الأولى من الأهمية كما قرر المجلس ذلك بحق لقد عهد إلى لجنة خاصة في بحث دستورية هذه المراسيم بقوانين التي أصدرتها الوزارة السابقة وبمديد مدى بطلانها إذا رأت أنها باطلة .

ولقد كان غرض المجلس من ذلك ( كما فهمته اللجنة ) هو محو كل أثر اعتداء على الدستور حتى لا يكون هذا الاعتداء سابقة سيئة وحتى لا تفنى هاليدنا الدستورية على هذه السوابق الزائفة ولهذا قد اهتمت اللجنة اهتماما كبيرا بأبحاثها ، ولو كانت مهمتها مقتصرة على مجرد المسم لسهل الأمر كثيرا لأن زيور باشا لم يضل إلا أن هدم الدستور وما كان علينا إلا أن نهزم ماعده زيور باشا ولكننا رأينا أن كل هدم وأن كان قانونيا لا ينتج إلا أفضاضا وليست مهمتنا أن نضعف أفضاضا إلى أفضاض بل بالعكس مهمتنا أن نبقى ما هدم غيرنا والبيان يحتاج إلى روية وأهان .

لهذا رأينا أن ندرس كل قانون لا في شكله الدستوري فقط بل في موضوعه أيضا لتعرف هل تربت عليه نتائج يجب احترامها أو تقديرها على الأقل فإذا كانت هناك نتائج تستحق التقدير علمنا على احترامها بالطريقة الدستورية التقريرية مراعيين في ذلك الأشكال والأوضاع القانونية . غير أن هناك قوانين لم تنتج أثرا ما ولم يترتب عليها نتائج فعلية ومن ضمن هذه القوانين قانون الانتخاب المروض على حضراتكم اليوم ، ولقد رأينا عرضه على حضراتكم لأنه ( أولا ) لم ينتج نتائج فعلية وليس علينا إلا مجرد البحث في دستوريته و ( ثانيا ) لأنه متعلق بانتخاب البرلمان وقد رأينا أن الحاجة ماسة إلى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ الذين خلت مراكرم و ( ثالثا ) لأن الحكومة عرضت على البرلمان مشروع قانون تري اللجنة أن لا لزوم له ولا توافق

على إصداره لأن إصداره اعتراف ضمني باستورية قانون الانتخاب الزبوري وهو ما لا نسلّم به  
ويظهر أن الحكومة لا تسلّم به معنا فالحلاف بيننا وبين الحكومة هو خلاف شكله .

قلّك رأينا تهاديا لهذا الحلاف أن نعرض على حضراتكم قانون ٨ ديسمبر الذي أصدرته  
الوزارة الزبورية وقترح رفضه لأننا إذا أتيناه بقانون من عندنا فالتنا نكون قد اعترفنا  
ضمنًا بأن قانون زبور باشا كانت له قوة القانون ونحن نريد أن نسلّم أن قانون ٨ ديسمبر باطل  
بطلانا أصليا .

أشار قانون الانتخاب الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ في ديباجته إلى ثلاثة قوانين أخرى  
(الأول) هو قانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون البرلماني رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ وإلى  
القوانين الآتية الصادرة بعد حل البرلمان وهي : قانون ٢٤ ديسمبر لسنة ١٩٢٤ وقانون ٥ يناير  
سنة ١٩٢٥ وقانون ٤ مارس سنة ١٩٢٥ الذي أُلغِيَ في مادته الأخيرة كل ما كان مخالفا لهذا القانون  
من نصوص القوانين السابقة . والواقع أن زبور باشا قصد أن يجعل من قانوننا جامعا مانعا ،  
وإن كانت له مزية ما فهي أنه أُلغِيَ القوانين التي أصدرها هو من قبل ، فكفانا مؤونة . بمنها ،  
غير أن هذه القوانين السابقة ستعرض على حضراتكم مع جميع القوانين الأخرى وقد امتنعنا من  
عرضها عليكم الآن لأنها أنتجت أثرا وترتب عليها نتائج يجب تداركها :

( ١ ) قانون ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نص على وجوب الانتخاب بواسطة المندوبين المنتخبين  
فضلا عن تجديد انتخاب هؤلاء المندوبين وجاء في ديباجته ما يأتي : « نظر الآن جداول الانتخاب  
الجديدة المشار إليها في القانون البرلماني رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ لم تحضر بالطريقة القانونية وأن قسم  
دوائر الانتخاب الذي يستوجب تنظيم الانتخاب الجديد لم يتم إلا بعضه . . . الخ » أعني أن هذا  
القانون صدر بناء على عزمه عدم إتمام الجداول ، وأن الجداول لم يتم تنظيمها ، فالحاجة إذن  
لعرض هذا القانون الآن على حضراتكم لأن الجداول والدوائر قد تم تنظيمها وحصل الانتخاب  
فلا يحتملها أما ما ترتب عليه من الأثر فتقديره سيكون عند عرض القانون بالوقت .

( ٢ ) قانون ٦ يناير سنة ١٩٢٥ خاص بالشرائح الانتخابية وطريقة طبعا وتوزيعها ومراقبة  
من يخالف أحكامه وهذا القانون مشتمل على مادتين أحدهما بالحرف الواحد فيها بعد على قانون  
٨ ديسمبر المعروض على حضراتكم والمادتان الثتان أشير إليهما هما ٦١ و ٨٠ وبما أن القانون  
المذكور قد أُلغِيَ برمتيه فهاتان المادتان تدخلان فيه طبعا فلا عقوبة إذن على مثل هذه الشرائح



ولا يراعى فيها الا مانع عليه قانون البرلمان أما النتائج التى أنتجها قانون ٦ يناير سنة ١٩٢٥ فتتكون على تقدير اللجنة التى سنعرضها عليكم عند نظر القانون بالقات .

(٣) قانون ٤ مارس سنة ١٩٢٥ هو قانون مؤقت ونتائجه مستقر عند ما تعرض على المجلس فيها بعد وهذا القانون فى الواقع ملغى لأنه داخل فى نص قانون ٨ ديسمبر الذى ألغاه زيور باشا نفسه بالنسبة لانتخاب مجلس النواب والمطلوب التأمل اليوم بالنسبة لمجلس الشيوخ أيضا .  
النتيجة : هذه القوانين ذات أثر وقى وسيقتر هذا الأمر عند عرضها على المجلس بالقات ولكن نصوصها قد ألغيت فعلا ولم يعمل بها منذ قانون ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٦ الذى نص على « أن الانتخابات المقبلة لمجلس النواب تجري طبقا لأحكام قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ » .

وهى أيضا ( من باب أولى ) ملغاة إذا أعلنتم حضراتكم بطلان قانون ٨ ديسمبر الذى اشتمل على كل هذه القوانين السابقة فالتأمل إلغاء الجميع .

حق التشريع نصت المادتان ٢٤ و ٢٥ من الدستور على « أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع البرلمان » . وألا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك — وهذان النصابان خلاصان كما هو ظاهر بشكل الحكومة النيابى وينطبق عليهما نص المادتين ١٥٦ من الدستور التى نصت على « أن الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابى البرلمانى ونظام وراثة العرش وبمبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها ، سواء بواسطة الملك أو أى المجلسين » فلم يكن إذن لوزارة زيور أو أية وزارة أخرى أن تفتصب سلطة التشريع فتعمل على البرلمان لأن فى ذلك مسلسا بشكل الحكومة النيابية التى لا يمكن لأية سلطة فى مصر الاقدام عليه .

ثم أن زيور باشا باغتصابه سلطة التشريع خالف نصا آخر من نصوص الدستور وهى المادة ١٥٥ التى تقول : « لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام الدستور إلا أن يكون ذلك وقتيا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين بالقانون — وعلى أية حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توافرت فى انقضاء الشروط المقررة بهذا الدستور » وقد عمل زيور باشا البرلمان مدة سنة ونصف سنة ولم يكن هناك حرب أو أحكام عرفية .

ولكن الوزارة ارتكبت في مخالفتها للمستور على المادة ٤١ مع أن هذه المادة صريحة في كل سطر من سطورها واليك نصها : « إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الاسراع إلى اتخاذ تدابير لاحتفال التأخير فلهذا أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للمستور ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

إذن يجب توافر الشروط الآتية في كل مرسوم بقانون تصدره التنفيذية طبقاً للمادة ٤١ :

- ( ١ ) يجب أن يصدر المرسوم فيما بين أدوار انعقاد البرلمان .
- ( ٢ ) يجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي في الحال . وكلة في الحال سقطت من النص

المر في وورثت في النص الفرنسي للمادة "Immédiatement"

- ( ٣ ) يجب أن يكون المرسوم الصادر من التدابير التي لا تحتل التأخير .

- ( ٤ ) ألا يكن المرسوم مخالفاً للمستور .

فالشرطان الأولان خاصان بالشكل الدستوري للقانون والشرطان الآخران خاصان بموضوعه ولقد اجتمعت في قانون الانتخاب الزبوري جميع الميوب فهو باطل شكلاً وموضوعاً ولم يتوافر فيه أى شرط من شروط المادة ٤١ كما سترون حضراتكم :

أولاً — لم يصدر القانون المذكور فيما بين أدوار انعقاد البرلمان بل صدر في وقت كان البرلمان فيه منغلاً .

ثانياً — لم يسع البرلمان إلى اجتماع غير عادي حالاً ولا يمكن تفسير عبارة أدوار الانعقاد على الفترة بين الحل والانعقاد لأن كلمة حل تنفي طبعاً فكرة الانعقاد إذ تنتهي أدوار انعقاد المجلس بحله وهذا ظاهر أيضاً لمجمله في المادة من وجوب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي لأن البرلمان أحواراً عادية وهي الأدوار السنوية وغير عادية وهي الأدوار التي يدعى فيها في غير مواعيده . وعما يدل دلالة أكيدة على أن المقصود بأدوار انعقاد البرلمان أن المجلس يكون منعقداً لامتثالاً لما جاء في المادة ١٢٣ من الدستور وهذا نصها :

« اجتماع المجلسين ببيتة مؤتمر في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية » .

وهذا صريح في أن المجلس يبق قائما في خلال أدوار انعقاد العادية وغير العادية وأن عبارة  
خلال أدوار الانعقاد لا يمكن أن تنطبق على المجلس المنحل . ولا يمكن تطبيق المادة ٤١  
على حالته .

... الخ بطريق القياس لسببين الآتيين :

أولاً — لأن المادة ٤١ نص استثنائي ولا نظير له في أي دستور معروف اللهم إلا دستور  
تركيا القديم ولا قياس في استثناءه .

ثانياً — لأن ذلك يتعارض مع الحكمة المقصودة من المادة ٤١ نفسها ولنا نستنتج هذه  
الحكمة استنتاجا بل هي ظاهرة صريحة من نص المذكرة التفسيرية قد لاحظت اللجنة التشريعية  
ما يأتي :

« أن الحاجة الماسة إلى اتخاذ تدابير مستعجلة بمراسم لها قوة القانون قد تنشأ حينما يكون  
البرلمان منعقدا كما قد تنشأ بين أدوار انعقاد وتلك الحاجة على أشدها في مسائل الضرائب  
والتدابير المتعلقة بالصحة العامة والكوارث العامة ولا محل للخوف من استعمال السلطة التنفيذية  
الحق المخول لها في هذا الشأن حينما يكون البرلمان منعقدا فإن المرسوم يجب عرضه عليه في أول  
اجتماع له وهذا الاجتماع يكون عادة بعد تاريخ صدور المرسوم بيوم أو يومين وإذا لم يكن البرلمان  
منعقدا وجبت دعوته في الحال إلى الاجتماع بصفة غير عادية . »

فإذا حل البرلمان وجب انتظار سبعة أيام إلى انعقاد البرلمان الآخر فلا يمكن طبعا دعوته  
في الحال ، وهنا محل للخوف من سوء استعمال السلطة التنفيذية الحق المخول لها . وإذا فرضنا  
جدلا أي لجوء الفرض — مع أن مثل هذا الفرض لا تختمه نصوص الدستور — أن المادة ٤١  
يمكن تطبيقها من طريق القياس على حالة الحل ، ففترة الحل لا يمكن أن تزيد على سبعة أيام  
طبقا لنص المادة ٨٩ ويجب صدور المرسوم بالقانون خلال هذه المدة ولكن قانون الانتخاب  
المعرض على حضراتكم صدر بعد مرور ما يزيد على ستة شهور من تاريخ الحل ، فلي أي الفروض  
ومهما قلنا وجوه الأمر نجد أن القانون بإطلا بطلانا أصليا وصدوره من سلطة غير مختصة  
هنا من وجهة الشكل الدستوري .

أما من جهة الموضوع فتاوين الانتخاب باطل أيضا في ذاته طبقا للمادة ٤١ لأنه لم يتوافر فيه  
الشرطان الأخيران من المادة المذكورة وهما :

أولا — يجب أن يكون القانون من التدابير التي لا تحتل التأخير وقد نصت المذكرة التفسيرية على أمثلة لهذه التدابير وهي التدابير المتعلقة بالصحة العامة والكوارث العامة والضرائب . وليس هذا القانون من هذا النوع خصوصا مع وجود قانون آخر واف بالمرام ؛

ثانيا — يجب أن تكون نصوص القانون غير مخالفة لنصوص الدستور والقانون المذكور مخالف لمبدأ الاقتراع العام المنصوص عليه في المادة ٨٢ ومناف أيضا للمادة الثانية من الدستور التي تنص على أن المصريين متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية .

وقد نصت المادة ٤١ على أن القوانين بالمراسم الصادرة في ما بين أدوار انعقاد البرلمان يجب ألا تكون مخالفة للدستور وأن تعرض على البرلمان في أول اجتماع غير عادي وإذا لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون ، ومعنى ذلك أن البرلمان له ألا يقر أى قانون صدر بين أدوار انعقاده حتى ولو كان مطابقا للدستور فن باب أولى ألا يقره إذا كان مخالفا للدستور كل المخالفة ، ومن باب أولى أيضا إذا كان القانون مخالفا للدستور ولم يصدر بين أدوار انعقاد البرلمان فلا يبرلمان أن يرفضه ، والفرق بين هذه الحالة وحالة ما إذا كان القانون مطابقا للدستور أن القانون المخالف للدستور يصدر بإطلا . ورفض البرلمان له إنما هو اعلان لبطالته ، أما إذا كان القانون متفقا مع الدستور فانه لا يستبر بإطلا الا من وقت رفض البرلمان له . فلما طلب من حضراتكم إذن هو عدم اقرار هذا القانون لأنه صدر بإطلا أى أنه باطل بطلا أصليا .

مصطفى النحاس باشا — أريد أن أصحح قطعه وردت في كلام حضرة المقرر فهو يقول أن ابطال قانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ يترتب عليه ابطال جميع ماسبقه من القوانين التي وضع بدلا منها ، وليس الأمر كذلك لأننا عند ما نقرر أن هذا القانون باطلا بطلا أصليا لا يمكن بأية حال من الأحوال أن يكون له أثر في القوانين السابقة له لأن وجهه نظرنا لهذا القانون هي في الحقيقة أنه لم يوجد أصلا ، وهذا معنى بطالته بطلا أصليا ، فتلا القانون الذي ورد ذكره في كلام حضرة المقرر قانون ٥ يناير وحقيقته ٦ يناير سنة ١٩٢٥ ، لا يمكن أن يلغى بقانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ لمجرد أن هذا القانون الأخير قد حوى في المادة ٦١ منه على ما جاء في قانون ٦ يناير سنة ١٩٢٥ .

والواجب علينا الآن ألا نكتفى برفض هذا القانون فقط ، ولكن يجب أن يكون ما قرره أن هذا القانون باطل بطلا أصليا يقسحب الى بذه وجوده للاسباب التي شرحتها حضرة المقرر

شرحاً وافياً . أما قانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤ فقد كان قانوناً مؤقتاً بالنسبة لمنهم اتهمتم تخضير الجداول ولذا لا حاجة لعرضه الآن .

ولا يمكن فيما يتعلق بمرسوم ٦ يناير سنة ١٩٢٥ الخاص بالنشرات الانتخابية أن يعتبر ملغى لأنه عدل مادة في قانون الانتخاب . وعلى كل حال فـالمطلوب الآن النظر في إلغاء قانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الذى عدل قانون البرلمان .

وليم مكرم عبيد اقضى — أخالف سلامة النحاس بشا كل المخالفة فيما يتعلق بأن قانون ٦ يناير سنة ١٩٢٥ الخاص بالنشرات الانتخابية باقى لاتنا حين نلغى قانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الذى نص على إلغاء القوانين السابقة له ( مصادرة ) فكأننا ألغينا القانون الصادر فى ٦ يناير سنة ١٩٢٥ الذى هو بطبيعة الحال سابق له على أن قانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ قد نص فى المادة ٦١ على ما يأتى : « ابتداء من يوم نشر المرسوم أو القرار الصادر بدعوة الناخبين فى الجريدة الرسمية وإلى نهاية عملية الانتخاب فكل نشرة أو وسيلة من وسائل الملنية المنصوص عليها فى المادة ١٥٠ من قانون العقوبات الأهلى ترمى إلى ترويج الانتخاب يجب أن تشمل اسم محررها واسم الطابع والنشر » . وإذا ظهرت النشرات أو وسائل الملنية المشار إليها تحت اسم لجان أو هيئات أيا كانت تمثل أحزاباً أو جمعيات أو غير ذلك من الجماعات فيجب أن تشمل على أسماء أعضائها تلك الهيئات أو الهيئات فضلاً عن اسم الطابع والنشر .

وتطبق أحكام هذه المادة أيضاً فى حالة النشر فى الصحف أو غيرها من الرسائل الدورية . وهذا هو مضمون قانون ٦ يناير سنة ١٩٢٥ ولست أريد القول أن هذا القانون يصير ملغى بإلغاء قانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بالنسبة لنتائج السابقة بل أريد أن يكون ملغى بالنسبة لنتائج اللاحقة أعنى اذا كان قد حوكم أناس بموجب هذا القانون فلا شأن لنا بهم وإنما المهم الآن ألا يكون له أثر فى المستقبل .

مصطفى النحاس باشا — الحقيقة أن هذا البحث خارج عن الموضوع المروض على المجلس لاتنا إنما نبحث الآن فى قانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ دون سواء فيجب علينا أن نقصر بمقتضى بطلان هذا القانون بطلاناً أصلياً من عمه وهذا الذى من أجله اتدبت لجنة الشؤون الدستورية حضرة الأستاذ ليقرره أمام المجلس ولذا فأنى أردت لفت نظر المجلس إلى أن إلغاء هذا القانون لا يستوجب بأى وجه إلغاء القوانين الصادرة قبله ولو أشار نفس هذا القانون إلى ذلك .

أما قانون ٦ يناير سنة ١٩٢٥ الذى عدل مادة فى قانون الانتخاب فهذا شئ آخر ستظره لجنة الشئون الدستورية ويمرض على حضراتكم رأيها فيه فيما بعد وأنا أخالف حضرة الأستاذ المقرر من أن ادماج هذا القانون فى قانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ يحمله باطلا لأننا متى قررنا أن هذا القانون الأخير باطل بطلانا أصليا أى كأنه لم يكن فلا معنى للقول أنه يلغى قانون ٦ يناير سنة ١٩٢٥ أو أى قانون آخر غيره .

محمد فكرى أبانله افندى — أريد أن أسأل حضرة المقرر عن الاسباب التى بنت عليها اللجنة تقريرها لاتنا بمواقفتنا على التقرير كأننا وافقنا على الاسباب ضمنّا وإنى أرا كما مختلفين مع أنكما فى لجنة واحدة .

وليم مكرم عبيد افندى — لستنا مختلفين ، وإنما .  
احمد حافظ عوض بك — هذه مناقشة أفلاطونية لا فائدة فيها سوى اضااعة الوقت عبنا .  
الرئيس — وصلنا الآن اقترح من حضرات : محمد صبرى أبو علم افندى . محمد يوسف بك  
 اسماعيل حمزة افندى . احمد حمدي سيف النصر بك . هذا نصه :  
 « يعلن المجلس أن المرسوم بقانون الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بشأن الانتخابات صدر باطلا بطلا أصليا » .

عبد السلام فهمى جهمه بك — أرى ألا يؤخذ رأى على اقتراح المقترح بل يجب أن يؤخذ على تقرير اللجنة .

المقرر — هذا الاقتراح يعادل رأى اللجنة تعلمنا .  
عبد السلام فهمى جهمه بك — يجب أن يتقدم المقرر بقترح اللجنة وعلى ذلك أرى أن يكون هذا الاقتراح صادرا من اللجنة .

الرئيس — يؤخذ رأى على هذا الاقتراح باعتباره أنه صادر من اللجنة ،  
 فوافق المجلس عليه بالإجماع .

بحث في عدم جواز نظر البرلمان للقوانين التي انتهى العمل بها

مقدم لمجلس الشيوخ من معالي محمد شفيق باشا المصطفى بالمجلس

جلسة ١٣ يولييه سنة ١٩٢٩

مصدر الآراء :

(١) اني مستمد كثيرا مما ساقوله مما سمعته في الجلسة الماضية من حضرة صاحب الدولة الرئيس وحضرات الزملاء الذين تكلموا في الموضوع وحضرتي جيب المصري بك السكرتير العام للمجلس ومحمود شوكت بك مدير الادارة التشريعية خارجا عن الجلسة .  
وما ساقوله مؤسس على المواد ٢٧ و ١٦٢ و ١٦٤ و ١٦٧ و ١٦٩ من الدستور .

التقسيم :

(٢) تقسم القوانين من حيث أحوالها ( كقواعد الدستور ) إلى ثلاث طوائف :

الطائفة الأولى — التي صدرت قبل اعلان الدستور .

الطائفة الثانية — التي صدرت بعد اعلان الدستور وقبل انعقاد البرلمان .

الطائفة الثالثة — التي صدرت بعد انعقاد البرلمان

الطائفة الأولى ( المادتان ١٦٧ و ١٦٩ ) :

(٣) فالطائفة الاولى — قالت عنها المادة ١٦٧ من الدستور ما يأتي : كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر والوائح والقرارات من الاحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والاجراءات طبقا للاصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذا بشرط أن يكون نافذا متقاع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور وكل ذلك بدون اخلال بما للسلطة التشريعية من حق النفاذ وتمديدتها في حدود سلطاتها على ألا يمس ذلك المبدأ المقرر بالمادة ٢٧ بشأن عدم مريان القوانين على الماضي .

(٤) واشترط لبقاء هذه القوانين نافذة ما جاء بالمادة ١٦٩ من الدستور التي نصت على أن القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالي

المصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ) تعرض على مجلس البرلمان في دور الانعقاد الأول فإن لم تعرض عليهما في هذا الدور بطل العمل بهما في المستقبل .

لا شيء على الماضي :

( ٥ ) ظاهر من لفظ ومعنى هاتين المادتين أن الفرض منهما هو المحافظة على العمل بالقوانين المتبعة وقت اعلان الدستور إلى أن ينظرها البرلمان وليس فيها أدنى إشارة إلى ما قد يكون ألتى منها سواء باقتضاء المدة المحددة للعمل بها أو لصدر قوانين أخرى بالنائها لأن غرض الدستور ألا تسقط الأمة المصرية في الفوضى فيا لو ألتيت تلك القوانين القديمة قبل الاستماضة عنها بنهرها أو تعديلها .

المادة ٢٧ :

أما القوانين غير المعمول بها فانهى أمرها وليس على الدستور أن يفكر فيها وذلك قد أغفلها اغفالا تاما . هنا من جهة ، ومن جهة أخرى قد نصت المادة ٢٧ من الدستور على ألا تجرى أحكام القوانين ألا على ما وقع من تاريخ فلانها ولا يترتب عليها أثر فيا وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص .

صرحة المادة ١٦٧ :

وهذه المادة صريحة في أن للسلطة التشريعية أى للبرلمان أن يجعل القوانين التي يضمنها سارية على الماضي ولكن المادة ١٦٧ من الدستور صريحة أيضا في أن مثل هذا الحق لم يحول للبرلمان بالنسبة لقوانين التي صدرت قبل الدستور حيث جاء في هذه المادة أن فلان تلك القوانين يكون بدون الاخلال بما للسلطة التشريعية من حق النلتها وتعديلها في حدود سلطتها على ألا يس ذلك بالبدأ المقرر بالمادة ٢٧ بشأن عدم سريان القوانين على الماضي .

البرلمان ممنوع :

فالبرلمان ممنوع بحكم المادة ١٦٧ من الدستور من سلطة التشريع على الماضي ، وما مصادقته على القوانين التي صدرت قبل اعلان الدستور إلا ليعمل بها في المستقبل ولا تنصب تلك المصادقة على ما وقع قبل التصديق عليها .

أما قبل تصديق البرلمان بالقوانين حائزة لقوتها الدستورية في المادة ١٦٧ من الدستور .



### لماذا تعرض القوانين :

(٦) ولماذا تعرض على البرلمان قوانين ألفت سواء لصدر قوانين أخرى بالنسبة أو لاختفاء المدة المحددة للعمل بها ؟ يقولون ان ذلك العرض هو لأنه كان يجب قبل العمل بتلك القوانين عرضها على الجمعية التشريعية

ولما كانت تلك الجمعية معطلة عند ما صدرت تلك القوانين فلهذا أساءتهم أحكامها الرجوع على الحكومة لتعويض ما أصابهم من جراء تطبيقها عليهم لأنها لم تكن مصدقا عليها من الجمعية التشريعية ولا من البرلمان .

عدم وجهة السبب :

ولهذا الاعتراض وجهة في الظاهر ولكن المادة ١٦٧ من الدستور كفيلة بالرد عليه حيث قررت بقاء كل ما قرره القوانين الخ نافذا فلا خوف حيثئذ من الرجوع على الحكومة بتعويضات من هذا القبيل خصوصا أن عرض تلك القوانين على البرلمان ما هو إلا للصادقة عليها أو إلغائها أو تعديلها فكيف يصادق البرلمان الآن أو يعدل أو يلغى قانونا انتهى العمل به قبل عرضه عليه . كيف يصادق أو يعدل أو يلغى قانونا غير موجود .

الطائفة الثانية :

(٧) الطائفة الثانية — وهي القوانين التي صدرت بين صدور الدستور وانتقاد البرلمان هذه الطائفة من القوانين تكفلت المادة ١٦٤ بأمرها حيث قالت :

« تقع في إدارة شؤون الدولة وفي التشريع انحصارها بها من تاريخ نشر هذا الدستور إلى حين انتقاد البرلمان القواعد والاجراءات المنبئة الآن . ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام للمبادئ الأساسية المقررة بهذا الدستور » .

وجاء في المادة ١٦٣ أنه يعمل بهذا الدستور من تاريخ انتقاد البرلمان . وأمام هذا النص الصريح للمادة ١٦٤ لا أرى لماذا لا تنتظر أيضا لجنة الشؤون الدستورية التي شكلت في مجلس الشيوخ لنظر القوانين التي صدرت في مدة تعطيل البرلمان في القوانين التي صدرت في الفترة بين صدور الدستور وانتقاد البرلمان . ويكون للنقض من بعضها معرفة ما إذا كانت القوانين المذكورة متفقة مع المبادئ الأساسية المقررة في الدستور أو مخالفة لها .

وعلا نزاع فيه تشابه الحالتين سواء بسواء .

تاريخ الحد الفاصل بين الطائفتين :

( ٨ ) على أن الذى يؤخذ صراحة من مجموع المادتين ١٦٣ و ١٦٤ هو أن العمل بالمستور يكون من تاريخ انعقاد البرلمان وهو التاريخ الذى يجب أن يجعل حدا فاصلا بين قوانين الطائفة الثانية والثالثة .

ولاصحة رأى القائل يجعل هذا الحد هو تاريخ تقديم القوانين لبرلمان . ذلك لأن المادة ١٦٩ من الدستور لم تحدد تاريخا ثابتا للعرض بل جعل العرض في دور الانعقاد الأول : وما قيل عن القوانين التى ألغيت بانتهاء مدة العمل بها فى الطائفة الأولى يقال هنا سواء بسواء . ( ٩ ) الطائفة الثالثة — وهى القوانين التى صدرت بعد انعقاد البرلمان وهى تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول — القوانين التى أصدرها البرلمان نفسه .  
القسم الثانى — القوانين التى صدرت مدة تعطيل البرلمان وهذه شكلت لها لجان فى كل من مجلس النواب والشيوخ للنظر فى دستوريتها .  
ولا محل هنا للحكام على هذين اللتين لبعدهما عن موضوع بحثنا وهو التفسير أو عدمه فى القوانين التى انتهت مدة العمل بها . على أنه لا نزاع فى أن المجلس يختص بالنظر فيما ألغى منها لعدم وجود نص فى الدستور يمنع من ذلك .

بناء على ما ذكره جيمه اقترح على المجلس الموقر أن يقتصر على ما يأتى :

يقرر مجلس الشيوخ عدم نظر القوانين التى انتهت مدة العمل بها . إلى يوم انعقاد البرلمان فى دوره الأول الذى أتى عقب اعلان الدستور وكذلك عدم نظر القوانين التى ألغيت بقوانين أخرى إلى التاريخ المذكور .  
محمد شفيق

سعادة محمود شكرى باشا — تناقشت لجنة المالية فى جلستها التى انعقدت صباح اليوم فى مساقاة القوانين والمراسم المروضة على المجلس والتى انتهى العمل بها ورات أن تبذل رأيا فى تقريرها الذى وضعته عن هذه القوانين بأن تكون القابعة ألا تنظر القوانين التى انتهى العمل بها لانتهاء المدة فيها قبل انعقاد البرلمان لدوره الأول فى ١٥ مارس سنة ١٩٣٤ وهو اليوم الذى عرضت فيه

تلك القوانين

أما عن القوانين المعلقة فالجنة لم تفرط مطلقاً في نظرها وكل البحث كان دائراً على القوانين التي تحدد أجل للعمل بها وانتهى هذا الأجل قبل ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ موعداً انعقاد البرلمان للمرة الأولى

حضرة محمود أبو النصر بك — ومارأى اللجنة إذن فيما عرض على البرلمان يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ من القوانين وانتهى أجل العمل بها قبل أن تطرح على بساط البحث ؟  
سعادة محمود شكرى باشا — رأى اللجنة أن هذه القوانين يجب نظرها .  
حضرة محمود أبو النصر بك — ولو انتهى أجل العمل بها فلا قبل أن تبحث ؟  
سعادة محمود شكرى باشا — نعم

حضرة محمود أبو النصر بك — هنا ما أخالف اللجنة فيه . إن تلك القوانين إذا طالت عليها الأيام وهي مقدمة للمجلس حتى انتهى أجل العمل بها قبل أن ينظر فيها . يجب استبعادها وحتى في ذلك أن السبب الذي من أجله ترى اللجنة عدم النظر في القوانين التي انتهى العمل بها قبل عرضها على المجلس قائم بالنسبة للقوانين التي انتهى أجل العمل بها بعد عرضها عليه وقبل بحثها إذا فائدة من نظر المجلس فيها على الحالين .

لقد كانت هناك فرصة سانحة للمجلس لو أنه سارع إلى النظر في هذه القوانين الأخيرة قبل انتهاء العمل بها . أما وقد انتهى العمل بها فقد فانت هذه الفرصة ولا فائدة من النظر فيها . وليس مجرد العرض الذي جاء ذكره في الدستور ملزماً للمجلس بالنظر في تلك القوانين لأن البرلمان ليس هيئة قضائية يجب أن تنظر في القضايا بمجرد رفضها إليها . كما أن الدستور ليس كالتقوانين التي تطبق أحكامها على الأفراد . وأحكامه لا تفسر بطريق التفسير على تلك القوانين . ولذلك فاني أخالف اللجنة في رأيها الأخير وأطلب استبعاد تلك القوانين التي عرضت وانتهى أجل العمل بها قبل أن يتناولها البحث .

معالى محمد شفيق باشا — انني أخالف حضرة الزميل في هذه النظرية لأن المادة ١٦٤ تناولت القوانين التي صدرت من وقت إعلان الدستور إلى حين انعقاد البرلمان فأوجبت أن تجري هذه القوانين على ما يتفق مع المبادئ الأساسية المقررة في الدستور — فهذه طائفة وسطي من الجهة الزمنية تحدد طائفتين آخرين من القوانين . طائفة سابقة لها وطائفة لاحقة بها .

أما الطائفة السابقة فقد تناولت المادتان ١٦٧ و ١٦٩ النص على وجوب عرضها على البرلمان ضمن الحدود المبينة فيها وتلخص هذه الحدود بأن كل ما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية يجب عرضه على البرلمان والا بطل العمل به وأن سلطة البرلمان في الانشاء والتعديل لا تسرى إلا على المستقبل .

وأما الطائفة اللاحقة فهي القوانين التي صدرت بعد انعقاد البرلمان وهي أشبه في حكمها بالقوانين السابقة لوجوب عرضها على البرلمان .

والذي يستخلص من هذا أن القوانين التي انتهت مدتها قبل انعقاد البرلمان لا محل لأن ينظر فيها المجلس لأنها أصبحت باطلة .

وأما القوانين التي لم تكن قد انتهت مدتها قبل انعقاد البرلمان فيجب النظر فيها لأنها كانت قائمة وقت الانعقاد والمادة ١٦٩ لم تحدد تاريخاً لمرضى القوانين بل جعلت العرض في دور الانعقاد الأول فإذا وقع أن قانوناً من هذه القوانين انتهى أجل العمل به بعد انعقاد البرلمان فلا يترتب على ذلك عدم النظر فيه لأنه كان نافذ المفعول وقت الانعقاد .

ومن الحق أن ليس من وراء ذلك فائدة عملية ولكننا أمام دستور يجب ألا نقسامح مرة في حكم من أحكامه فقد يترتب على هذا نتائج سيئة .

فأرجو أن تقرروا بصفة قاطعة عدم نظر القوانين التي انتهت مدة العمل بها إلى يوم انعقاد البرلمان في دوره الأول ألقى آتى عقب إعلان الدستور وكذلك عدم نظر القوانين التي أُنشئت بقوانين أخرى إلى التاريخ المذكور .

حضرة السيد فوده بك — نصت المادة ١٦٩ من الدستور على أن « القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر المالى الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ تعرض على مجلس البرلمان في دور الانعقاد الأول فان لم تعرض عليهما في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل » .

وقضت المادة الثانية من ذلك الأمر المالى بأن « كل أمر عال لا يكون بطبيعته ذا صفة وقتية محضة ويكون قد صدر دون عرضه على الجمعية التشريعية في حين أنه كلن من الواجب عرضه عليها بمقتضى أحكام القانون التظالى يبطل مفعوله حتماً بعد اجتماع الجمعية التشريعية بخمسة عشر يوماً إلا إذا حصل في خلال هذه المدة عرضه على تلك الجمعية مدلاً أو غير مدل » .

فحينئذ تكون القوانين الواجب عرضها على البرلمان هي التي لمناقشة دائمة . أما القوانين الوقتية فلا يجوز عرضها ولا نظرها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لفصل في هذه المسألة يجب الرجوع إلى الأمر العالي الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ الذي أشار إليه حضرة زميلي السيد فوده بك حتى نعلم ما هي القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية لأن المادة ١٦٩ من الدستور جاء بها أن القوانين التي تمرض على البرلمان في دور الانقضاء الأول هي التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية . فأرجو تأجيل هذه المسألة ولوجلسه الفد حتى نطلع على نص الأمر العالي المذكور .

سماعة محمود شكرى باشا — لا حاجة لتأجيل لأن الأمر العالي المشار إليه موجود وهذا نصه :

« مادة ١ — يؤجل ابتداء دور الجمعية التشريعية المقبل إلى أول يناير سنة ١٩١٥  
مادة ٢ — كل أعمال لا يكون بطبيعته ذا صفة وقتية محضة ويكون قد صدر دون عرضه على الجمعية التشريعية في حين أنه كان من الواجب عرضه عليها بمقتضى أحكام القانون النظمي يبطل مغوله حتماً بعد اجتماع الجمعية التشريعية بخمسة عشر يوماً إلا إذا حصل في خلال هذه المدة عرضه على تلك الجمعية معدلاً أو غير معدل » .

ومن هنا يتضح أن المادة الثانية منه جعلت حداً قصلاً هو خمسة عشر يوماً بعد انقضاء الجمعية التشريعية ، فكل القوانين التي لم تمرض عليها في هذا الميعاد يبطل العمل بها .

دولة الرئيس — يقول حضرة السيد فوده بك أن القوانين التي تمرض هي القوانين الدائمة المستمرة وينتج من هذا أنه ليس للمجلس حق النظر في القوانين المؤقتة .

حضرة السيد فوده بك — القوانين غير الوقتية التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى الأمر العالي الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ هي التي يجب عرضها على البرلمان .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — كيف ذلك ؟ لو فرضنا مثلاً أنه في سنة ١٩٢٣ أى قبل انقضاء البرلمان صدر قانون بمنع زراعة الخشخاش لمدة ثلاث سنوات وكان قد مضى سنة بين تاريخ صدور هذا القانون وانقضاء البرلمان وبقي من مدته سنتان ، فهل مثل هذا القانون لا يبرء على البرلمان باعتبار أنه قانون مؤقت ؟

سعادة محمود شكرى باشا — مثل هذا القانون لا يكون موقتا لأن القوانين التى ما كانت تعرض على الجمعية التشريعية ولا ينظرها المجلس هى التى تكون ذات صفة وقتية محضة. أما القوانين المحدد للعمل بها ثلاث أو خمس سنوات فلا تعتبر مؤقتة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — إذا تمثينا مع هذا الرأى تكون نظرية معالى محمد شفيق باشا فى عملها وتكون نظرية حضرة أبو النصر بك فى غير عملها .

دولة الرئيس — وكذلك تكون نظرية حضرة السيد فوده بك فى غير عملها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — نحن متفقون على أن المراسم ذات الصفة الوقتية المحضة لا تعرض لها .

دولة الرئيس — يقول حضرة السيد فوده بك أن المراسم الصادرة بفرض ضرائب على الأطنان لمدة معينة هى من المراسم الوقتية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لقد انتقلنا من موضوع بحثنا إذ أن ما هو جار البحث فيه هو تلك المراسم التى انتهى العمل بها قبل ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وهو تاريخ انعقاد البرلمان وكنا مجمعون على أنه لا يجوز نظرها .

سعادة محمود شكرى باشا — أرجو من حضرة الزميل أن يسمح لى بأن أخلص له مدارت عليه المناقشة فى الجلسة الماضية التى لم يحضرها . كل هناك رأيناه الرأى الأول أن ينظر المجلس فى القوانين على الإطلاق سواء انتهى العمل بها أو لم ينته وكان هذا رأى اللجنة المالية أيضا ومقررها . والرأى الثانى ألا تنتظر القوانين التى انتهى العمل بها قبل انعقاد البرلمان سواء لانتهاء مدتها أو لإلغائها .

بعد ذلك اجتمعت اللجنة المالية وبحثت الموضوع وقر رأيا على أن القوانين التى انتهى العمل بها لغاية ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وهو تاريخ افتتاح البرلمان لا تنتظر .

عرضت اليوم نظريتان لحضرة محمود أبو النصر بك يرى أن عدم جواز النظر يسرى أيضا على القوانين التى كان معمولا بها يوم افتتاح البرلمان وعرضت عليه فضلا ولكن انتهى العمل بها قبل أن ينظرها المجلس ، مثل قانون عرض فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وانتهى العمل به فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٥ ونحن الآن فى سنة ١٩٢٦ ولم نبدأ فى فحصه ، فهذا القانون لا ينظره المجلس .

وحضرة السيد فوده بك له نظرية أخرى فانه يتمسك بالمادة الثانية من قانون إيقاف الجمعية التشريعية وهى التى تقضى بأن كل أمر عال لا يكون بطبيعته ذا صفة وقتية ويكون قد صدر دون عرضه على

الجمعية التشريعية -- في حين أنه كان من الواجب عرضه عليها -- يطل مفعوله بعد اجتماع الجمعية التشريعية بمخمسة عشر يوما إلا إذا عرض في خلال هذه المدة على الجمعية ممثلا أو غير ممثل .

فوجب البحث الآن فيما إذا كانت هذه القوانين مما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية أم لا .

وأرى أن يدرس الموضوع نقطة فنقطة فيؤخذ الرأى أولا على رأى حضرة محمود أبو النصر بك أو رأى اللجنة .

حضرة محمود بسيونى أفندى -- رأى اللجنة المالية وإن كنت أعطيه كثيرا من الاحترام ولكن نظرا لأن المسألة خرجت عن كونها مالية بمحنة وتمرضت يبحثنا إلى ما أكسبها صيغة قانونية أخرى فكان الواجب عرضها على لجنة الحقانية لأنها من الخطورة بمكان عظيم ولا يصح أخذ رأى المجلس إلا بعد أن تمحصها لجنة الحقانية .

حقا أن لجنة المالية لم تأل جهدا في تمحيص المسألة من الجهة القانونية ولكننا نستطيع القول بأنه كان يجب عرض المسألة على لجنة الحقانية حتى تبين فيها برأى ثم تعرض على المجلس لأن هذه المسألة صيغة قانونية جديدة بالاهتمام وهذا هو ما أقترحه .

« وأخيرا أقرر المجلس أن القوانين التى أنيت أو انتهى العمل بها قبل انعقاد البرلمان فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ لا ينظر فيها أما فيما يتعلق بالقوانين التى كان معمولاً بها ثم انتهى العمل بها بعد ذلك قبل النظر فيها فى المجلس فقد قرر المجلس إحالتها على لجنة الحقانية لتقديم تقرير عن نظرها بالمجلس أو عدمه » .

## مجلس الشيوخ جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٢٧

تقرير لجنة الحفائية بمجلس الشيوخ عن القوانين الصادرة قبل اجتماع البرلمان  
وكان يجب عرضها على الجمعية التشريعية وأوجب الدستور عرضها على البرلمان  
في أول دور انعقاد له

تقرير اللجنة : أحال المجلس بجملة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ الكتاب الوارد من مجلس النواب  
بشأن القرار الذي أصدره عن تلك القوانين على هذه اللجنة .

فالمسألة المطروحة على لجنة الحفائية لفحصها وإعطاء رأيها عنها تنحصر في معرفة ما يقصده  
المستور من وجوب عرض القوانين التي نص عليها في الأمر المالي الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر  
سنة ١٩١٤ على البرلمان في دور انعقاده الأول . وهل يجب على مجلس الشيوخ وقد عرضت هذه  
القوانين على البرلمان أن يفحصها ويصدر قرارات عنها بإقرارها أو تعديلها أو إلغائها أم أن ذلك  
غيرها واجب عليه وأن مجرد عرض هذه القوانين على البرلمان كاف لتبقى نافذة المفعول ؟  
واللجنة ترى أن عرض تلك القوانين على المجلس لا يوجب عليه فحصها وإصدار قرارات  
عنها لأنها نافذة المفعول قانوناً بدون حاجة لقرار المجلس لإلغائها .

والمقصود بتلك القوانين هو ما صدر منها في المدة من سبتمبر سنة ١٩١٤ إلى أبريل سنة ١٩٢٣  
أي أثناء مدة الحرب وأثناء تعطيل الجمعية التشريعية لغاية صدور الدستور .

وقد نص في المادة ( ١٦٩ ) من الدستور على وجوب العرض فقط على المجلس .

ونص في المادة ( ١٦٧ ) منه على أن كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر والوائح  
والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والاجراءات طبقاً للأصول  
والأوضاع النابعة يبقى نافذاً بشرط أن يكون فائداً متقاع مبادئ الحرية والمساواة التي  
يكفلها الدستور مع عدم الإخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها .

وبالرجوع إلى أصل المادة ( ١٦٩ ) من الدستور وهو المادة ( ١٥١ ) من المشروع وجد أن  
الفقرة الثانية من هذه المادة أصبحت مادة مستقلة بذاتها في الدستور وهي المادة ( ١٦٩ ) منه  
وقد كان النص الأصلي كما يأتي :



« . . . . على أن القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثامنة من الأمر المالى الصادر فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٢٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ) تعرض على البرلمان فى دور انعقاده الأول ليقرر فيها ما يراه فان لم تعرض عليه فى هذا الدور بطلت حتما . »

فلما عرض المشروع أمام اللجنة التشريعية لوزارة الحفانية حذفت منه عبارة « ليقرر ما يراه » وهذا يدل صراحة على أن الغرض إنما كان ترك الحق للمجلس فى نظر القوانين المذكورة لا إلزامه بالنظر فيها وإصدار قرار عنها بمجرد إقرارها لأنها نافذة فعلا لا تحتاج فى ذلك إلى عمل تشريعى جديد .

ولكل عضو من أعضاء المجلس الحق طبعاً فى طلب إلغاء هذه القوانين أو ادخل أى تعديل عليها بتقديم اقتراح خاص بذلك للمجلس يأخذ سيره التشريعى .

ويؤيد ذلك ما جاء فى المادة ٤١ من الدستور عند التكلم عن المراسم بقوانين التى تصدر فيها بين أحوار انعقاد البرلمان فقد نص فيها صراحة على وجوب عرضها على البرلمان فوراً فى أول اجتماع له « فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » فأوجب هنا النص عرضها كما أوجب سقوطها فى حالة عدم إقرار أحد المجلسين عليها ويعنى آخر أوجب فحصها وإصدار قرار عنها بخلاف القوانين النافذة تحت حكم المادة ١٦٩ من الدستور فإنه لم ينص إلا على وجوب عرضها على البرلمان فقط ؟

رئيس اللجنة بالنيابة

٨ يناير سنة ١٩٢٧

أحمد على

وقد قرر المجلس الموافقة على التقرير

## مجلس الشيوخ جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٣٧

### لجنة الحقانية

(١) — تقرير اللجنة عن القوانين التي انتهى العمل بها قبل أن ينظر فيها المجلس وكانت مما عرض عليه في أول دور انعقاده له — موافقة المجلس على رأى اللجنة بعدم الحاجة إلى تصديق البرلمان عليها .

تلى كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بأن أرفع لبلوتكم مع هذا تقرير لجنة الحقانية عن القوانين التي انتهى العمل بها قبل نظر المجلس لها على أثر انعقاد البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٣٤ لمرضه على هيئة المجلس . وقد انتدبت اللجنة حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك ليكون مقررًا لها أمامه . وفضلوا قبل احترامى ؟

رئيس اللجنة بالنيا بة  
أحمد على

تلى تقرير اللجنة وهذا نصه :

بينت اللجنة في تقريرها المؤرخ ٨ يناير سنة ١٩٣٧ ما رأته بالنسبة للقوانين التي عرضت على البرلمان في أول دور انعقاده وكان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بموجب الأمر العالى الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤

وحيث أن المجلس بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٩٣٦ أحال على هذه اللجنة القوانين التي كان معمولاً بها يوم انعقاد البرلمان وهو ١٥ مارس سنة ١٩٣٤ واستمر العمل بها مدة ما ولكن انتهى العمل بها قبل نظرها فلا أمام المجلس وذلك لتنظر فيها وغص حالتها وبيان رأيها فيها إذا كان يجب على المجلس أن ينظر في هذه القوانين مع انتهاء العمل بها أم لا .

وحيث أن اللجنة رأَتْ في تقريرها المؤرخ ٨ يناير سنة ١٩٣٧ المشار إليه أن جميع القوانين التي صدرت في عطلة الجمعية التشريعية وعرضت في أول جلسة لانعقاد البرلمان نافذة وليست

في حاجة لأن يقرها البرلمان والقوانين المطلوب من اللجنة ابداء رأيها عنها داخلة في عداد هذه القوانين .

لذلك :

نرى اللجنة أن القوانين التي انتهى العمل بها لا تحتاج إلى تصديق من البرلمان ؟  
رئيس اللجنة بالنيابة  
أحمد علي

دولة الرئيس — هل توافقون حضرتكم على رأى اللجنة ؟

أصوات : موافقون .

قرر المجلس الموافقة على ما رأته لجنة الحقانية من أن القوانين التي انتهى العمل بها لا تحتاج إلى تصديق من البرلمان .

### تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ

عن القوانين التي صدرت في المدة الواقعة بين تاريخ صدور الدستور وتاريخ العمل به — كتاب لجنة الحقانية — موافقة المجلس على رأى اللجنة من أن مجرد عرض تلك القوانين على البرلمان كاف لبقائها نافذة المفعول دون حاجة لأقرار المجلس إياها طبقا للمادة ١٦٩ من الدستور

تلى كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بمناسبة ورود كتاب دولتكم المؤرخ ٣ فبراير سنة ١٩٢٧، والمتضمن موافقة المجلس على تقرير اللجنة الخاص بالقوانين الصادرة قبل اجتماع البرلمان والتي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية وهي القوانين التي صدرت في المدة من سبتمبر سنة ١٩١٤ الى أبريل سنة ١٩٢٣ أى لغاية تاريخ صدور الدستور ؛ أئشرف بأن أخبر دولتكم أن لجنة الحقانية عند اطلاعها على هذا الكتاب في جلستها التي عقدت اليوم بحثت فيما اذا كان الحاكم الوارد في تقريرها السابق يسرى أيضا على

القوانين التي صدرت في المدة الواقعة بين تاريخ صدور الدستور أي أبريل سنة ١٩٢٣ وبين تاريخ العمل به أي ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وهو تاريخ انتقال البرلمان . فرأت اللجنة بالاجماع أنه يسرى عليها وأن مجرد عرض هذه القوانين على البرلمان كلف لبقائها نافذة المفعول دون حاجة لاتقرار المجلس ايهاا طبقا للمادة ١٦٩ من الدستور .

وقضوا حوائكهم بقبول وافر الاحترام

رئيس لجنة الحفانية (بالنيابة)

أحمد علي

حضرة محمود بسيوني افندي (الرئيس بالنيابة) — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟  
أصوات : موافقون .

حضرة محمود بسيوني افندي (الرئيس بالنيابة) — المجلس يقرر الموافقة على رأى اللجنة .

## لجنة الشؤون الدستورية

مجلس النواب جلسة ٧ أغسطس سنة ١٩٢٦

الرئيس — ننظر الآن في تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن المراسيم التي صدرت في غيبة البرلمان وهو المؤجل إلى جلسة اليوم .

وليم مكرم عبيد افندي (مقرر لجنة الشؤون الدستورية) — قد أدخلنا على هذا التقرير بعض التعديلات بالاتفاق مع معالي وزير الحفانية . وهذه التعديلات تتناول موضعين :  
الأولى — عند تطبيق المبادئ التي رأتها اللجنة ، فقد جاء في الفقرة « ثانيا » ما يأتي :  
« ان حكم هذا الإعلان يسرى على نتائج المراسيم بقوانين المينة بالكشف المرافق لهذا مما كان خاصا بالانتخابات أو لم يطبق للآن » .

والجمله الى ثلث هذه العبارة هي : « أو تتضمن أحكاما وضمت لظروف بناتها » قد رأينا تغيير هذه العبارة الاخيرة بـ « أو تتضمن نصوصا تسرى على أحكام انتهائية بحق مكتسبة » .  
والثاني — عند الكلام على المراسيم بقوانين التي لم تطبق للآن أو تضمنت نصوصا تسرى

على أحكام انتهائية بمقتضى مكتسبة قد ذكرنا فيها أن من بين القوانين التي يسرى حكم البطلان على نتائجها القانون رقم ٢ ألقى صدره مرسوم في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ وهو خاص بتعديل لأئحة ترتيب وإجراءات المحاكم التشريعية والنشور بالوقائع المصرية في ٧ مايو سنة ١٩٢٦ بالمعد ٥٤ قد رأينا أن نحذف هذا المرسوم من بين المراسم الباطلة بطلانا تلماً والسبب في ذلك هو أننا ذكرنا أن هذا القانون تضمن أحكاماً ونتائج لا يحسن التلوه بل قد يحصل شيء من الضرر إذا ما أُنيت وهذا بعد أن أطلعنا وزير الحفائفة على إحصاءات مهمة في هذا الموضوع ، فرأينا أن نضع هذا القانون ضمن القوانين التي يجب استصدار قوانين جديدة بها .

والآن أتو على حضراتكم تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن المراسم بوانين التي صدرت في غيبة البرلمان .

» من حيث أن المراسم بوانين الصادرة من تاريخ حل مجلس النواب الواقع في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لغاية انعقاد البرلمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ صدرت لا بين أدوار انعقاد البرلمان بل في مدة تعطيله حيث لا يمكن عقده لعضها عليه .

وحيث أن الدستور في المادة ٤١ لم يميز للسلطة التنفيذية أن تصدر مراسم يكون لها قوة القانون إلا في المدة الأولى فقط وهي مدة ما بين أدوار الانعقاد حيث يمكن عقد البرلمان فوراً وعرضها عليه .

وحيث أنه لا يمكن إجراء حكم المدة التي بين أدوار الانعقاد على مدة التعطيل بقياس المشابهة : ( أولاً ) لوجود الفرق بين المدة الأولى والمدة الثانية وهو فرق جوهري لتعلقه بمدة هذا الحكم ووجود هذا الفرق تنعدم المشابهة ، ( وثانياً ) لأن نص المادة ٤١ السالف ذكرها هو نص استثنائي لا يصح القياس عليه .

وحيث أنه بناء على ذلك لا تكون المادة ٤١ من الدستور منطبقة على هذه المراسم وحيث أن تكون هذه المراسم غير دستورية وباطلة بطلانا أصلياً .

وحيث أنه يترتب على هذا البطلان سقوط جميع الآثار المترتبة على هذه المراسم من وقت صدورها .

وحيث أن تسمي نتائج هذا البطلان وإن كان طبيعياً وموافقاً للبادئ العامة ومتحاً قضائياً مهما كانت خطورته لأن السلطة القضائية مكلفة بتطبيق القوانين كما هي بقطع النظر عما يترتب

عليها من النتائج إلا أن النتائج إلا أن الحالة ليست كذلك بالنسبة للسلطة التشريعية التي لا يجحدها إلا العدل والمصلحة العامة .

وحيث أنه لا شك في أن تعميم حكم البطلان على نتائج ، كنه من هذه المراسيم يترتب عليه انقلاب هائل فيه ضرر كبير على المصلح العامة وحقوق الأفراد وهو ما لا يستهان به ولا يصح تعريض البلاد له .

وحيث أنه ليس أقدر من الشارع على التوفيق بين احترام الدستور وبين الوقاية من هذا الانقلاب فيما يختص بالمراسيم التي تؤدي إليه بأن يقصر بطلان المراسيم المذكورة على منفعة الدستور ويجعلها في حكم الصحيحة بالنسبة لنتائجها .

وحيث أن لهذه الطريقة نظيرا في الشرع الفرنسي الذي يميز لحكمة النقض والابرام الفناء الاحكام الصادره بالبراءة في منفعة القانون واستبقائها بالنسبة لنتائجها

وحيث أن الأبطال في منفعة الدستور يترتب عليه قطع كل شك بالنسبة لعدم دستورية مثل تلك المراسيم ومتع كل تأويل وتحذير للسلطة التنفيذية من العودة إلى الوقوع في هذا المحذور وحيث أنه يجب العمل على استبقاء السكينة للنفوس والتمهيد للصفاء بعد الخصومة وحيث أنه تطبيقا لهذه المبادئ ترى اللجنة :

أولا — أن جميع المراسيم بقوانين الصادرة من تاريخ حل مجلس النواب الواقع في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لغاية انعقاد البرلمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ غير دستورية وباطلة بطلانا أصليا في منفعة الدستور

ثانيا — إن حكم هذا البطلان يسرى على نتائج المراسيم بقوانين المينة بالكشف المرافق لهذا عما كان خاصا بالانتخابات أولم يطبق للآن أو تضمنت نصوصا تسري على أحكام انتهائية بحقوق مكتسبة .

ثالثا — إنه فيما عدا ذلك من المراسيم بقوانين يصدر قانون يجعلها في حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد مجلسي الشيوخ أو النواب عدم الموافقة عليها . ومن المتفق عليه أن الحكومة ستقدم للمجلس بوجه السرعة مشروع هذا القانون .

رابعا — نمنا لتكرار إصدار مثل هذه المراسيم يجب التحجيل بوضع القانون المشار اليه في المادة ٦٨ من الدستور وتضميته نصا بمراقبة من يتعرض من وزراء الدولة في المستقبل لاستصدار

مثل تلك المراسيم بقوانين . ومن المتفق عليه أن الحكومة ستقدم للمجلس بوجه السرعة مشروع هذا القانون .

خاصا — أن يصدر قانون بالمعفو الشامل عن الجرائم التي تكون قد وقعت بمناسبة تنفيذ المراسيم بقوانين التي رؤى سريان حكم البطلان على نتائجها . ومن المتفق عليه أن الحكومة ستقدم للمجلس بوجه السرعة مشروعا لهذا القانون تمين فيه هذه الجرائم .

سكرتير اللجنة      رئيس اللجنة  
أحمد رمزي      ويصا واصف

راغب اسكندر افندي — مبين بالصفحة التاسعة من مجموعة القوانين الصادرة في الثلاثة الأشهر الأولى من سنة ١٩٢٥ مرسوم بدعوة الناخبين الى انتخاب المتدوين وهذا المرسوم صدر في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ ونشر في عدد غير عادي من الوقائع المصرية في نفس اليوم الذي صدر فيه ولكن لم يرد هذا المرسوم ضمن المراسم الخاصة بالانتخابات وهي التي أشارت اللجنة بسريان حكم البطلان على نتائجها مع أن هذا المرسوم متعلق بالانتخابات ويجب أن يسرى عليه حكم البطلان. المقرر — هذا المرسوم تنفيذاً فقط وهو تابع لمرسوم بقانون أصبح بإطلاقه باطل بالتبعية .  
راغب اسكندر افندي — ولكن هذا المرسوم له نتائج القوانين .

الرئيس — المراسيم بقوانين التي نظرت فيها اللجنة هي التي كان من حق هذا المجلس اقرارها، ولكن المرسوم الذي تكلم بشأنه إنما هو عمل من شأن السلطة التنفيذية ، وهو ليس بقانون من الوجهة القانونية .

راغب اسكندر افندي — وما الحكم في المرسوم الصادر بمحل مجلس النواب ؟  
المقرر — نحن إنما نظرنا في المراسيم بقوانين وقررتنا بشأنها ماورد في تقرير اللجنة ، أما المراسيم التنفيذية التي يعتبر المرسوم الصادر بمحل مجلس النواب أحدها فليس للجنة أن تنظر فيه لأنه ليس مرسوماً بقانون .

راغب اسكندر افندي — وهل ترى اللجنة على أي حال أن هذا المرسوم باطل من الوجهة الدستورية ؟

المقرر — لا شك في ذلك .

راغب اسكندر افندي — اذن اتفقنا .

مصطفى الشوربجي افندي — جاء في البند الثالث من تقرير اللجنة « انه فيما عدا ذلك من المراسم بقوانين يصدر قانون يجعلها في حكم الصحيحة من يوم صدورها الى أن يقرر مجلس الشيوخ أو النواب عدم الموافقة عليها » .

وهذا معناه أنها لم تأخذ كل القوة القانونية لأنها لو كانت أخضت كل هذه القوة لما كان يمكن لانفاؤها بمجرد قرار يصدر من أحد المجلسين بل كان لابد من صدور تشريع كامل بانفاؤها . أعني أنها أصبحت في القوة كالمراسم المستندة الى المادة ٤١ من الدستور ولكن اللجنة قررت أن هذه المادة لا يصح الاستناد اليها في حالتها هذه واذن لا سبيل لرفض هذه المراسم على المجلس بحكم هذه المادة بل لا بد من نص صريح يحتم عرضها علينا .

المقرر — ان هذه المراسم ستكتسب القوة من القانون الذي سنصدره نحن وعرضها علينا لقرارها بعد ذلك أو عدم اقرارها انما سيكون بناء على هذا القانون لا بناء على المادة ٤١ من الدستور .  
مصطفى الشوربجي افندي — اذن سينص في القانون الذي سنصدره على وجوب عرضها علينا .  
المقرر — نعم بطبيعة الحال .

مصطفى الشوربجي افندي — لي ملاحظة أخرى خاصة بالبند الرابع من تقرير اللجنة الذي ينص على أنه « منعا لتكرار اصدار مثل هذه المراسم يجب التعميل بوضع القانون المشار إليه في المادة ٦٨ من الدستور وتضمنه نصا بمراقبة من يتعرض من وزراء الدولة في المستقبل لاستصدار مثل تلك المراسم بقوانين . ومن المنفق عليه أن الحكومة ستقدم للمجلس بوجه السرعة مشروع هذا القانون » ، وإني أرى أن ينص على مراقبة « من تعرض ومن يتعرض » وليس في ذلك مخالفة للدستور لأن المادة ٢٧ منه تنص على أنه « لا تجري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فوريا وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص » .

الرئيس — لا أعلن أن هذه النظرية صحيحة لأن القواعد العامة تستوجب ألا يصاب انسان بقانون صدر بعد ارتكابه الجريمة ولو صح غير ذلك لآدى إلى حالة غريبة .  
مصطفى النحاس باشا — ويكون ذلك مخالفا للدستور أيضا لأن المادة السادسة منه تنص على أن « لاجرمه ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها » .

الرئيس — هل هناك من يريد التكلم في موضوع تقرير لجنة الشؤون الدستورية .  
فلما لم يطلب الكلام أحد أخذ دولة الرأي فوافق المجلس بالإجماع على رأى اللجنة .



## مجلس الشيوخ — جلسة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦

### لجنة الشؤون الدستورية

تقرير عن المراسيم بقوانين التي صدرت والبرلمان معطل بمجلس النواب

١ — بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ حل مجلس النواب وجرّت انتخابات ودعى البرلمان بعدها للانقضاء في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ ولم ينته ذلك اليوم حتى حل ذلك المجلس للمرة الثانية وبعد أن حصلت انتخابات أخرى انقضى البرلمان في ١٠ يونية سنة ١٩٢٦ فكانت الفترة من يوم الحل الأول إلى الانقضاء الأخير فترة لم يكن لمجلس النواب وجود فيها .

٢ — في تلك الفترة صدرت مراسيم بقوانين من السلطة التنفيذية ارتكبت تلك السلطة في إصدارها على المادة ٤١ من الدستور .

٣ — ولما انقضى البرلمان في ١٠ يونية سنة ١٩٢٦ للدور الثالث رأى كل من مجلسيه أن يؤلف لجنة سماها لجنة الشؤون الدستورية وعهد إليها البحث في أمر تلك المراسيم التي صدرت في زمن تعطيل البرلمان بمجلس النواب .

٤ — بناء على ذلك عقدت لجنة الشؤون الدستورية لمجلس الشيوخ جلساتها وتباحثت في تلك المراسيم وأطلعت على ما صدر بشأنها من مجلس النواب ولجنته فكانت نتيجة أبحاثها ومناقشتها أن أصدرت ما يأتي :

٥ — من حيث أن المراسيم بقوانين المنوه عنها قد اعتمدت السلطة التنفيذية في إصدارها

على المادة ٤١ من الدستور التي نصها :

« إذا حدث فيما بين أحوار انقضاء البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تختمل التأخير فلذلك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير علني وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كُن لها من قوة القانون » .

٦ — وحيث أن هذه المادة هي في الحقيقة استثناء من حكم المادتين ٢٤ و ٢٥ من الدستور

التيين نصي أولاهما :

« السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسي الشيوخ والنواب » ونص ثانيتهما :  
« لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك » .

٧ — وحيث أن من القواعد المقررة أن حكم الاستثناء لا يقبل التوسع ولا يصح القياس عليه  
إذا التوسع فيه والقياس عليه قد يهيم الأصل المستثنى منه .

٨ — وحيث أنه لذلك يجب قصر المادة ٤١ على الحالة التي نصت عليها فقط وهي الفترة  
التي بين أدوار انعقاد البرلمان ولا يمكن سريان حكم تلك المادة على فترة تعطيله بالحل لأن هذا  
يجري « السلطة التنفيذية على أن تمل دأماً على تعطيل البرلمان فتصبح هي سلطة تشريعية أيضاً  
وينهدم بذلك المستور وتقد الأمة سلطتها في حين أنها هي مصدر السلطات كما نصت على ذلك  
المادة ( ٢٣ ) من الدستور .

٩ — وحيث أنه من جهة أخرى فالفرق شامع بين الفترة التي بين أدوار الانعقاد وبين زمن  
التعطيل والحل لأن البرلمان له وجود في الفترة الأولى ولذلك نصت المادة ٤١ على وجوب دعوته  
الى اجتماع غير عادي لعرض المراسيم التي تصدر في تلك الفترة عليه ولا وجود له في فترة تعطيله  
بحل مجلس النواب حتى يكون من الممكن دعوته للاجتماع إذ لا وجود لأعضاء مجلس النواب  
في فترة الحل لفقدها صفة النيابة عنهم :

١٠ — وحيث أنه يفرض التسليم بصحة التوسع في الاستثناء والقياس عليه ووجود أقل شبه  
بين الفترة التي تتخلل أدوار الانعقاد وبين فترة التعطيل بالحل وهو ما لم يقل به أحد فان الشروط  
المشروطة لاصدار مراسيم قوانين تطبيقاً للمادة ٤١ لم تتوافر في مرسوم من تلك المراسيم المعروضة  
على اللجنة لتنظر فيها وذلك لما يأتي :

أولاً - أن المادة المذكورة اشترطت حدوث ما يوجب الاسراع الى اتخاذ تدابير لا تحتمل  
التأخير ولا يمكن للسلطة التنفيذية أن تدعى حدوث ذلك فيما يختص بالمراسيم التي صدرت  
في فترة التعطيل بالحل لأن الواقع لا يساعدنا على هذا الادعاء وها هي المراسيم بين أيدينا لا  
نجد من بينها مرسوماً واحداً صدر بناء على أمر حدث في الدولة يستوجب الاسراع الى اتخاذ  
تدابير لا تحتمل التأخير .

ثانياً - اشترطت المادة المذكورة أيضاً أن لا تكون تلك المراسيم مخالفة للمستور وكل  
المراسيم التي نحن بصدد الكلام عليها ناطقة بمخالفة المواد ( ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٩ ) من الدستور

فانها قد نصت صراحة على أن جميع السلطات مصدرها الأمة وأن السلطة التشريعية هي للملك بالاشتراك مع مجلسي الشيوخ والنواب وأن لا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان وأن السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود الدستور .

واقرار تلك المراسيم التي صدرت في مدة تعطيل البرلمان بالحل فيه اصدار لسلطة الأمة وإلغاء للمادتين ٢٤ و ٢٥ وجعل السلطة التنفيذية سلطة تشريعية على غير ما تقتضيه صراحة المادة ٢٩ من الدستور .

حضرة لويس أخنوخ فائوس أفندي — أرى أن عبارة اللجنة التي تقول « حيث أنه بغرض التسليم بصحة التوسع في الاستثناء والقياس عليه ووجود أقل شبه بين الفترة التي تتخلل أدوار الانقضاء وبين فترة التعطيل بالحل وهو ما لم يقل به أحد » .

هذه العبارة يجب حذفها لأنها مضمغة للنتيجة التي وصلت إليها اللجنة .

دولة الرئيس — المهم لدينا الآن هو قرار اللجنة نفسه .

حضرة لويس أخنوخ فائوس أفندي — المجلس له الحق في تصحيح عبارة اللجنة بما يراه من الصواب وأقترح حذف العبارة التي قرأناها على حضراتكم الآن

حضرة محمود بسبوي أفندي (مقرر اللجنة) — عبارة التقرير وافية وليس فيها ضعف ولا إيهام

دولة الرئيس — نحن نفهم من العبارة التي تريد حذفها غير ما فهمت والمجلس لا يوافقك على رأيك .

استمرت ثلاثة الباقي من تقرير اللجنة .

١١ — وحيث أنه بناء على ذلك يكون مما لا يقبل الجدل أن تلك المراسيم لا تنطبق على المادة ٤١ من الدستور التي منحها السلطة التنفيذية ككافة تلجأ إليها كلما اشتبهت اصدار مرسوم من تلك المراسيم ، ومن المتعين على السلطة التشريعية أن تقرر بطلانها بطلاناً أصلياً صيانة للدستور الذي أقسمت على احترامه .

١٢ — وحيث أنه يترتب على هذا البطلان سقوط جميع الأعمال المترتبة على هذه المراسيم من وقت صدورها . وحيث أن تميم نتائج هذا البطلان وإن كان طبعياً وموافقاً للبادئ العامة إلا أن السلطة التشريعية يجب عليها أن تراعي المصلحة العامة وأن تعمل على إيجاد الوسائل التي توصل إلى تحقيقها .

١٣ - وحيث أنه مما لا شك فيه أن تعميم حكم البطلان على نتائج كثير من هذه المراسيم يترتب عليه انقلاب هائل فيه ضرر كبير على المصالح العامة وحقوق الأفراد ، وهذا ما لا يستهان به ولا يصح تعريض البلاد له .

١٤ - وحيث أنه ليس أقدر من الشارع على التوفيق بين احترام الدستور وبين الوفاة من هذا الانقلاب فيما يختص بالمراسيم التي تؤدي إليه بأن يقصر بطلان المراسيم المذكورة على ما يبقى حرمة الدستور ويجعلها في حكم الصحيح بالنسبة لنتائجها ، وليس هنا بدعا فله في التشريع نظائر فان الشرع الفرنسي يميز لمحنة النقص والابرام الغناء الأحكام النهائية معافطة على كيان القانون دون أن تمس النتائج التي ترتبت عليها .

١٥ - وحيث أن الإبطال للمحافظة على كيان الدستور يترتب عليه قطع كل شك بالنسبة لعدم دستورية مثل تلك المراسيم ومنع كل تأويل يتخذ لدستوريتها ويكون ذلك تحذيرا لسلطة التنفيذية من العودة إلى الوقوع فيما يخالف الدستور ويوسع دائرة سلطتها بغير حق .

وحيث أن اتجاها السلطة التشريعية إلى استبقاء النتائج التي ترتبت على تلك المراسيم إنما هو لارغبة منها في المحافظة على السكينة للنفوس والتهديد للصفاء بعد انخوصمة التي نشأت من تعطيل الحياة النيابية واغتصاب السلطة التنفيذية لحقوق السلطة التشريعية وهو اتجاها تمدحوا إليه الضرورة القصوى والمصلحة العامة التي يجب على كل سلطة أن تنشدها في جميع أعمالها

١٦ - وحيث أنه تطبيقا لهذه المبادئ ترى هذه اللجنة ما رأيته لجنة الشؤون الدستورية لمجلس النواب وأقرها عليه مجلسها وهو ما يأتي :-

أولا - أن جميع المراسيم بقوانين الصادرة من تاريخ حل مجلس النواب الذي حصل في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لغاية انعقاد البرلمان في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ غير دستورية وباطلة بطلانا أصليا احتراما لأحكام الدستور .

( تصديق )

ثانيا - أن حكم هذا البطلان يسرى على نتائج المراسيم بقوانين الميينة بالكشف المرافق لهذا مما كان خلافا لانتخابات أو لم يطبق إلى الآن أو تضمن نصوصا تسرى على أحكام انتهائية بحقوق مكتسبة .

ثالثا - أنه فيما عدا ذلك من المراسيم بقوانين يصدر قانون يجعلها في حكم الصحيحة من يوم

صدورها إلى أن يقرر أحد مجلسي الشيوخ والنواب عدم الموافقة عليه ومن المتفق عليه أن الحكومة ستقدم للمجلس بوجه السرعة مشروع هذا القانون .

رابعا — منّا لتكرار إصدار مثل هذه المراسيم يجب التعميل بوضع القانون المشار إليه في المادة ٦٨ من الدستور وتضيئه نفا بمقابلة من يشرع من وزراء الدولة في المستقبل لاستصدار مثل تلك المراسيم بقوانين ومن المتفق عليه أن الحكومة ستقدم للبرلمان بوجه السرعة مشروع هذا القانون . ( تصفيق ) .

خامسا — أن يصدر قانون بالعمو الشامل عن الجرائم التي تكون قد وقعت بمناسبة تنفيذ المراسيم بقوانين التي روى سريان حكم البطالان على نتائجها . ومن المتفق عليه أن الحكومة ستقدم للمجلس بوجه السرعة مشروعا لهذا القانون تعين فيه هذه الجرائم .

كشف ببيان المراسيم والقوانين التي يسرى حكم البطالان على نتائجها

(أولا) مراسيم بقوانين خاصة بالانتخابات

١ — المرسوم الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بشأن تطبيق قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ورقم ٤ لسنة ١٩٢٤ والمنشور بالوقائع المصرية في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بالعدد ١١٧ (غير اعتيادي) .

٢ — المرسوم الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٢٥ بشأن نشرات ترويج الانتخاب والمنشور بالوقائع المصرية في ٦ يناير سنة ١٩٢٥ بالعدد ٣ (غير اعتيادي) .

٣ — المرسوم الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٢٥ بتحديد مواعيد جديدة لانتخاب المنوبين وأعضاء مجلس النواب ولدعوة مجلس النواب للاجتماع والمنشور بالوقائع المصرية في ١٨ يناير سنة ١٩٢٥ بالعدد ٧ (غير اعتيادي) .

٤ — المرسوم الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ بفتح ميدان الترشيح لمضوية مجلس النواب في بعض دوائر الانتخاب والمنشور بالوقائع المصرية في ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ بالعدد ١٤ (غير اعتيادي) .

٥ — المرسوم الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٥ بتعديل المادة ٤٦ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المادة بقانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ والمنشور بالوقائع المصرية في ٤ مارس سنة ١٩٢٥ بالعدد ٢٤ .

٦ — المرسوم الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٢٥ بإيقاف عمليات الانتخاب والمنشور بالوقائع

المصرية في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٥ بالمدد ٣٥ (غير اعتيادي) .

٧ — المرسوم الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب والمنشور بالوقائع المصرية في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بالمدد ١١٨ (غير اعتيادي) وهو المرسوم الذى قرر مجلس النواب بمجلسة ١٢ يولية سنة ١٩٢٦ أنه باطل بطلانا أصليا .

(ثانيا) مراسيم بقوانين لم تطبق للان

أو تضمنت نصوصا تسرى على أحكام انتهائية بحقوق مكتسبة

١ — المرسوم الصادر في ٩ يولية سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات الأهلى

الخاصة بجرائم النشر والمنشور بالوقائع المصرية في ١٣ يولية سنة ١٩٢٥ بالمدد ٦٩

٢ — المرسوم الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥

لسنة ١٩٢٠ واصله مادة أخرى هى المادة الثالثة مكررة والمنشور بالوقائع المصرية في ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ بالمدد ٥٤

دولة الرئيس -- هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

أصوات : موافقة .

دولة الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على رأى اللجنة .

---

مجلس الشيوخ جلسة ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦

تقرير لجنة الحقاينة عن مشروع القانون القاضى باعتبار القوانين غير الواردة

فى الملحق المرفق به فى حكم الصحيحة ما لم يقرر أحد المجلسين

عدم الموافقة عليها

أحال مجلس النواب هذا المشروع بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ على مجلس الشيوخ فقرر  
بمجلسه المنعقدة فى يوم الاثنين ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ إحالته على لجنة الحقاينة للنظر فيه .

وبناء على ذلك اجتمعت اللجنة بدار المجلس فى يوم الاثنين ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ الساعة  
السابعة والنصف لبحث هذا المشروع الذى هو تنفيذ لما رآه المجلسان فيما يتعلق بالمراسم والقوانين  
التي صدرت فى عطلة البرلمان .

وتنحصر القوانين المدرجة بالملحق المرفق بالمشروع المذكور في تسعة قوانين منها سبعة خاصة بالانتخابات وقانون خاص بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات الأهل الصادر في ٩ يولية سنة ١٩٢٥ والقانون التاسع هو الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وإضافة مادة أخرى هي المادة الثالثة مكررة .  
واللجنة ترى بإجماع الآراء الموافقة على هذا المشروع .

رئيس اللجنة  
أحمد علي

القاهرة في ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦

ثم تلى مشروع القانون المذكور والملحق المرفق به ووافق المجلس عليه .

نص مشروع القانون والملحق

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ — المراسم بقوانين التي صدرت منذ حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى تاريخ انعقاد البرلمان في ١٠ يونية سنة ١٩٢٦ ولم تكن واردة في ملحق هذا القانون تعتبر في حكم الصحيحة ما لم يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها فإذا قرر ذلك بطل العمل بها في المستقبل  
مادة ٢ — على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويسمى به من تلويح نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بحسبهم الهوية وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الهوية .

#### ملحق

١ — المرسوم الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بشأن تطبيق قانون الانتخاب رقم ١١ ورقم ٤ لسنة ١٩٢٤

٢ — المرسوم الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٢٥ بشأن نشرات ترويج الانتخاب .

٣ — المرسوم الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٢٥ بتحديد مواعيد جديدة لانتخاب المنعوبين وأعضاء مجلس النواب ولجمعية مجلس النواب للإجتاج .

٤ — المرسوم الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ بفتح ميدان الترشيح لعضوية مجلس النواب في بعض دوائر الانتخاب .

٥ — المرسوم الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٢٥ بتعديل للمادة ٤٦ من قانون الانتخاب  
نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدلة بقانون الانتخاب نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤

٦ — المرسوم الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٢٥ بإيقاف عمليات الانتخاب .

٧ — المرسوم الصادر في ٩ يولية سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات الأهل.

٨ — المرسوم الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب .

٩ — المرسوم الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وإضافة مادة أخرى هي المادة الثالثة مكررة .

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون في مجموعه بالبنداء بالاسم ابتداء باسم حضرة حافظ السيد بك  
الذي أسفرت عنه القرعة فكان مجموع الأصوات ٧٤ صوتاً كلها موافقة على مشروع القانون .  
دولة الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذا المشروع .

## مجلس النواب جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠

### تقرير للجنة الشؤون الدستورية

عن الاجراءات التشريعية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان

( من ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ )

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع لحضرتكم مع هذا التقرير الأول للجنة الشؤون الدستورية عن الاجراءات  
التشريعية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان من ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ لناية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩  
وذلك لرضه على هيئة المجلس المؤقت .



وقد انتخبت اللجنة حضرة الأستاذ محمد مبرى أبو علم اقندى مقررا لها وفضلوا بقبول  
عظيم الاحترام  
رئيس اللجنة  
على سالم  
الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

محمد مبرى أبو علم اقندى ( المقرر ) — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

د منذ أحل المجلس على اللجنة بجملة ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ الاجراءات التشريعية التي صدرت  
في غيبة البرلمان والى اللجنة اجتماعتها فقدت خمس جلسات واتصلت فيها بوزارة الحفانية حيث  
ناب عن مالى الوزير فى حضور جلساتنا جناب السيولى لبنان دى بلفون المستشار الملكى للوزارة  
وحضرة صاحب العزة خليل غزالات بك المستشار الملكى المساعد وقد اتفق على اللجنة فى وجهه نظرها  
ونظرا لكثرة المواد التى أحيلت على اللجنة لم يقسح لها الوقت لبحثها جميعا بل اقتصر  
البحث على المراسيم بقوانين الموضحة بهذا التقرير .  
وظاهر أن ما انتهت اليه اللجنة من رأى بخصوصها يعتبر قاصراً عليها أما ما عداها من  
المراسيم فسُتشرع اللجنة فى بحثه واقترح ما تراه بصدده .

\*\*\*

ان المراسيم بقوانين الموضحة بهذا التقرير صدرت استنادا الى الأمر الملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨  
الذى نصت الفقرة الثالثة منه على ما يأتى : « أما السلطة التشريعية فى فترة السنين الثلاث المذكورة  
أو فى أى فترة أخرى تؤجل اليها الانتخابات فسُتولاها طبقا لحكم المادة ٤٨ من الدستور وذلك  
بمراسيم تكون لها قوة القانون » .

وظاهر أن المادة ٤٨ المشار اليها فى هذا الأمر ليس فيها ما يسمح للسلطة التنفيذية بصدار  
مراسيم تكون لها قوة القانون . وان الحالة الوحيدة التى يميز فيها الدستور السلطة التنفيذية أن تصدر  
مراسيم يكون لها قوة القانون هى التى نصت عليها المادة ٤١ دون غيرها كما سبق لهذه اللجنة أن  
أوضحته فى تقريرها الذى رفع للمجلس فى ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ والذى أقره المجلس بجملة  
٧ أغسطس سنة ١٩٢٦

وقد راجعت اللجنة موضوعات المراسيم بقوانين المراقبة لهذا التقرير فوجدت أنها من الاجراءات  
التشريعية التى يحتم الدستور صدورها بقانون بالطريقة التى ينص عليها فى المادة ٢٥ منه وبما أنها

لم تعرض على البرلمان ولم يصق عليها فتعتبر غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً وترتب على هذا البطلان سقوط جميع الآثار المترتبة عليها من وقت صدورها .

وظاهر أنه يكفي لسقوط هذه المراسيم وزوال ما ترتب عليها من آثار قرار من أحد المجلسين إذ أنه متى قرر مجلس النواب بطلانها وعدم دستوريتها لم يصبح بعد ذلك محل لمرضاها على مجلس الشيوخ لأنه لا يمرض عليه مما يقرره مجلس النواب الامشروعات القوانين وما هو في حكمها وهذه المراسيم ليست في شيء من ذلك .

ولما كانت بعض المراسيم بقوانين التي يتناولها هذا التقرير قد ترتبت عليها آثار كان من المفهوم أن السلطة التنفيذية ستقوى — في حدود اختصاصها — تلافى هذه الآثار ومعالجتها كما أنه إذا اقتضى الحال اقتراح تمويض القين أصابهم ضرر من تنفيذها كان لها أن تسلك الطريق التشريعي الذي يقضى به الدستور في شأنه . وترى اللجنة أن تشير هنا بإيجاز الى هذه المراسيم : أولاً — المرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٩ بالمقابضة على بعض جرائم ضد السلم العام وقد صدر في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ ( وهو المرسوم الذي كان يراد به حماية نظام الحكم المقرر بالأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ ) .

ثانياً — المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩ بإضافة فقرة الى المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩

ثالثاً — المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ بإضافة أحكام تكميلية الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية .

رابعا وخامسا — المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض احكام لائحة الحمامة أمام المحاكم الأهلية . والرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام لائحة الحمامة أمام المحاكم الشرعية . وقد صدر الأول في ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٩ والثاني في ٧ مارس سنة ١٩٢٩

وليس هناك شك في أن هذين المرسومين قد ترتبت عليهما آثار كثيرة في الماضي قد صدرت أحكام كثيرة من الهيئتين التي قل اليها الاختصاص بهذين المرسومين ولا شك في أن اعلان بطلان هذين المرسومين يلحق أثره تلك الأحكام التي صدرت سواء منها ما قضى بالبراءة وما قضى بالعقوبة ويترتب على ذلك أن السلطة التي من حقها الاحالة على مجلس التأديب تسترد كامل حريتها في رفع الدعوى من جديد أمام المجلس المختص بحسب قوانين البلاد الشرعية

مراعية بطبيعة الحال انه اذا كانت الدعوى التأديبية قد رُفعت فلا الى مجلس تأديب المحامين قبل صدور المرسوم الجديد فتعود اليه من جديد لفصل فيها .

وقد يبدو شيء من الصعوبة بالنسبة للأحكام التي قضت بالإيقاف اذا ما صدر حكم جديد من مجلس التأديب قضى هو أيضا بالإيقاف وذلك بالنسبة لاحتساب مدة الإيقاف التي تكون قد نفذت قبل الآن — كلها أو بعضها — وهذه مسألة تنفيذية تترك لتقدير الهيئة القائمة بتنفيذ أحكام مجلس التأديب بالاشتراك مع نقابتي المحامين .

وغنى عن البيان ان التضياع الملقاة أمام مجلس التأديب في الهيئتين عند اعلان بطلان هذين المرسومين تعود من جديد الى السلطة التي تبأشر رفع الدعوى التأديبية لتتصرف فيها حسب القوانين الشرعية غير مقيدة بما يكون قد صدر من قرارات تمديدية أو غيرها .

سادسا — مرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ خاص بحفظ النظام في معاهد التعليم .

سابعا — مرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٩ بتعديل تشكيل المجلس الأعلى للجمعيات التعاونية .

ثامنا — مرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٩ بإضافة حكم الى المادة ٨٨ من القانون رقم ١٠

لسنة ١٩١١ اغلص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية .

وظاهر أنه اذا كان هذا المرسوم قد طبق فيجب أن يحى أثر كل عقوبة وقت بمقتضاه وهذا

لا يمنع من اعادة محاكمة المطلبية أمام السلطة المختصة أصلا ان كان هناك ما يقتضى ذلك .

تاسعا — مرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام الباب الثالث من الكتاب

الثاني من قانون العقوبات الأهل .

وبناء عليه تترح اللجنة أن يقرر المجلس ان جميع هذه المراسيم بقوانين غير دستورية وباطلة

بطلانا أصليا ،

كشفت بالمراسيم بقوانين التي ترى اللجنة اعتبارها باطلة

( ١ ) مرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٩ بالمقابلة على بعض جرائم ضد السلم العام ، الصادر

في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ ،

( ٢ ) مرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩ بإضافة فقرة إلى المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات

الأهل ، الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ .

(٣) مرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ بإضافة أحكام تكيلية إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق الصومية ، الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ .

(٤) مرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام لأئحة الحمامة أمام المحاكم الأهلية ، الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٩ .

(٥) مرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام لأئحة الحمامة أمام المحاكم الشرعية ، الصادر في ٧ مارس سنة ١٩٢٩ .

(٦) مرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٩ بتعديل تشكيل المجلس الأعلى للجمعيات التعاونية ، الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٩ .

(٧) مرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ خاص بحفظ النظام في معاهد التعليم ، الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ .

(٨) مرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٩ بإضافة حكم إلى المادة ٨٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية ، الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٩ .

(٩) مرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الأهل ، الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ .

المقرر — بعد أن تناقشت لجنة الشؤون الدستورية في موضوع التقرير علنت أن هناك رأياً أو اقتراحاً كان يرى الى أن يقرر البطلان بقانون وقد تناقشت اللجنة في هذا الرأي ولم تر محلاً لأن تعمل عن القاعدة التي أخفّت بها في سنة ١٩٣٦ لأن الطريقة التي اتبعت في الأوامر السابقة لسنة ١٩٣٦ — وهي الفترة التي عطلت فيها بعض أحكام الدستور ولم يدع فيها البرلمان للاجتماع — هي نفسها التي صدرت بموجبها مراسيم بقوانين في فترة تعطيل البرلمان في هذه المرة . ففي الحالتين ما كان للحكومتين القائمة أن تصدراً تشريعاً في غيبة البرلمان لأن طريقة إصدار القوانين مبنية بالدستور .

في الحق أن حكومة سنة ١٩٢٥ — ١٩٣٦ — اعتصمت على ظاهر نص المادة ٤١ ولكن حجتها في ذلك كانت ضئيلة وواحدة ولم يأخذ بها المجلس عند ما نظر في التشريعات التي أصدرتها في ذلك الوقت . وضمف هذه الحجة التي أخفّت بها حكومة سنة ١٩٢٥ — ١٩٣٦ هو انقي دحا

حكومة الدكتاتورية الى علم الاتجاه إلى المادة ٤١ من الدستور . فإكان يصل تحت ستار هذه المادة سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ عمل في الفترة الأخيرة إستناداً إلى المادة ٤٨ من الدستور وهذه مخالفة علنية للدستور .

والنتيجة أنه في الفترتين المذكورتين كانت هناك مخالفة صريحة . فافقره المجلس سنة ١٩٢٦ هو ما اقترح تطبيقه على هذه الاجراءات التشريعية التي صدرت أثناء تعطيل الحياة النيابية .

وظاهر أن هذا الرأي الذي أخذت به اللجنة ومجسته لا ينصب إلا على المراسم بقوانين التي يتضمنها هذا التقرير لأن باقي الاجراءات التشريعية لم يقع الوقت لدى اللجنة لبحثها لأنها طلبت بيانات وإحصاءات ولم تصل إليها لأن إذن ، قرار البطلان المقترح على المجلس إصداره قاصر على المراسم بقوانين التسع المعروضة على حضراتكم في تقرير اللجنة ولا يمكن أن يلحق باقي المراسم لأن اللجنة لم تبحثها لأن ولم تبد رأياً فيها .

محمود سليمان غنام افندي — أدى تقييماً على تقرير لجنة الشؤون الدستورية وكلام حضرة المقرر أن أشهد إلى رأي عما كنا في شأن دستورية القوانين ، لأن العمل دلنا على أنها ترد في بحث هذه الدستورية وفي بطلان الاجراءات التشريعية التي تصدر أثناء تعطيل البرلمان . وأغلب على أنها تستند في ذلك إلى المادة ٤ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي قضى بأنه « لا يبطل نص من القوانين أو الأوامر إلا بنص قانون أو أمر جديد يتقرر به بطلان الأول »

وعلى ذلك دار البحث في اللجنة في أن هذه الاجراءات التي صدرت في عهد الدكتاتورية يتقرر بطلانها بقانون أو يتقرر هذا البطلان بدون اجراءات ومن تلقاه نفسه والرد على ذلك أنه لا محل لتطبيق المادة ٤ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية لأنها تشترط أن تكون القوانين الملغاة صادرة من سلطة تشريعية .

ان كلمة القوانين الواردة في المادة ٤ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية يقصد بها القوانين التي تصدر من سلطة شرعية دستورية صحيحة .

وقد بين الدستور حدود هذه السلطة كما بين شروط سن القوانين فنص في المادة ٢٤ من الدستور على ما يأتي :

« السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب . »

وكذلك نص في المادة ٢٥ على ما يأتي :

« لا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان وصديق عليه الملك » .

ومن المعروف الثابت أن الاجراءات الدستورية المروضة الآن على المجلس لم يشترك فيها

البرلمان بمجلسه ولم يقرأها فهي باطلة من تلقاء نفسها وقوة القانون « de plein droit »

اذن لا محل للرأي الذي يقول بإنهاء هذه القوانين بقانون آخر إذ أنها باطلة فعلا .

عبد السلام فهمي محمد جمه بك — الذي أود توجيه النظر اليه بهذه المناسبة أنه في سنة

١٩٢٦ . لما أن عاد البرلمان قرر قراراً في الموضوع الذي نحن بصدده ويحث المادة ٤١ من الدستور

وصرح بلسان النواب جميعاً أن هذه المادة لا تنطبق على الحالة التي يراد تطبيقها عليها .

كلن لزاماً على الحكومة إذ ذاك أن تسارع إلى وضع حد للاعتداء على الدستور بهذه الحجة .

وقد تمهلت حكومتنا في أول هذه الدورة في خطب الرش بأنها ستعمل على وضع الضمانات

اللازمة لحماية الدستور . ووضع قانون لحاكمة الوزراء . فإذى أراه أن تسارع الحكومة إلى من

هذه القوانين لأنها في الواقع الحائل الوحيد الذي يمكن أن يحول بين الطغیان وبين المساس

بحقوق البلاد . فان المستقبل الظالم الذي قد تحدته نفسه بالاعتداء على حقوق الأمة يرتفع إذا رأى

قضاة جريئين وثائبا عما جرى ثا غير قابل للعزل يقدم هؤلاء الطغاة لفضاء المادل لينتقم للأمة منهم

لذلك ألح على الحكومة بأن تسرع في تقديم هذه القوانين لتتمتع الأمة بسيادتها كاملة

وتستطيع أن تمنع نهجم المعتدين على كرامتها ( تصفيق ) .

عمر عمر افندي — متى تنوى الحكومة تقديم مشروع حياة الدستور وقانون محاكمة الوزراء ؟

وزير الحفانية — ان تعديسوقت لتقديم مثل هذه القوانين الهامة أمر غير ميسور الآن وكل

ما تستطيع الحكومة أن تصرح به هو أنها مهتمة بوضع مشروعات هذه القوانين ومتى تمت بمعتها

بمحا ديقا مستوفيا تفتضيه طبيعة هذه القوانين وأهميتها ، قدمت إلى المجلس بدون توان لأنها

جزء من برنامج الوزارة التي ارتبطت به أمام البلاد وستقدمها قبل نهاية هذه الدورة ( تصفيق )

وقد وافق المجلس على التقرير .

## مجلس الشيوخ جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٣٠

### تقرير لجنة الحفانية

عن الاجراءات التشريعية التى اتخذت فى فترة تعطيل البرلمان

( من ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ )

( المقترحة من الشيوخ المحترم محمد محمود خليل بك )

فى يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ قدمت الحكومة الى مجلس الشيوخ ومجلس النواب جميع الاجراءات التشريعية التى اتخذت فى مدة تعطيل البرلمان أى فى المدة من ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ الى ١٠ يناير سنة ١٩٣٠ ليبدى كلا المجلسين رأيهما فيها .

أحال مجلس الشيوخ هذه الاجراءات الى لجنة الحفانية فى يوم ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ لبحثها منعقدة ببيتة لجنة شؤون دستورية فوالد اللجنة اجتماعها وعقدت لذلك ست جلسات وانتهت فى بحثها الى ما يأتى :

صدرت فى فترة تعطيل البرلمان مراسيم فى شؤون تشريعية وصفت بأنها مراسيم بقوانين استنادا الى الأمر الملكى الذى استصدرته الوزارة فى شهر يولية سنة ١٩٢٨ بإيقاف العمل ببعض مواد الدستور وضمنته فترة خاصة بمباشرة السلطة التشريعية فى غيبة البرلمان هذا نصها :

« أما السلطة التشريعية فى فترة السنين الثلاث المذكورة أو فى أى فترة أخرى تؤجل اليها الانتخابات فستنولها طبقا لحكم المادة ٤٨ من الدستور وذلك بمراسيم تكون لها قوة القانون »  
وظاهر أن المادة ٤٨ من الدستور وهى « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » لا تحول الوزارة حق الحلل محل السلطة التشريعية ولا يميز لها اصدار مراسيم تكون لها قوة القانون .

ولإنما أجاز الدستور للسلطة التنفيذية اصدار مراسيم لها قوة القانون فى حالة واحدة هى المنصوص عليها فى المادة ٤٩ وليست هذه المادة منطبقة على المراسيم المروضة الآن على البرلمان لأنها خاصة بالمراسيم التى تصدر فى الفترة بين أدوار انعقاد البرلمان وفى ظروف خاصة وشرائط معينة فلا يسرى حكمها على تلك المراسيم .

وغنى عن البيان أنه ما دام الدستور قائما فلا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان .

قلت :

تكون هذه المراسيم غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً . و يترتب على هذا البطلان سقوط جميع الآثار المترتبة عليها من وقت صدورها .

\*\*\*

ولكن ترى اللجنة من جهة أخرى أن تميم حكم البطلان على نتائج كثير من هذه المراسيم بقوانين يترتب عليه ضرر كبير للمصالح العامة ولحقوق الأفراد وليس أقدر من الشارع على التوفيق بين احترام الدستور والعمل على الوقاية من هذا الضرر فيما يختص بالمراسيم التي تؤدي إليه . وذلك بأن يقصر بطلان هذه المراسيم على منفعة الدستور ويجعل في حكم الصحيحة

بالنسبة لنتائجها

لهذه الأسباب :

لا ترى اللجنة بدا من أن تشير على المجلس بأن يتبع في معالجة نتائج الاجراءات التشريعية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان التواعد الآتية :

أولاً - إن جميع المراسيم بقوانين الصادرة في فترة تعطيل البرلمان هي مراسيم غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً في منفعة الدستور .

ثانياً - إن حكم هذا البطلان يسرى على نتائج المراسيم بقوانين التي يقدر المجلس أن بطلان نتائجها لا يترتب عليه ضرر للمصلحة العامة وحقوق الأفراد .

ثالثاً - أنه فيما عدا ذلك من المراسيم بقوانين يصدر بشأنها قانون يجعلها في حكم الصحيحة من يوم صدورها الى أن يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها .

المراسيم بقوانين

التي يسرى حكم البطلان على نتائجها

بمخت اللجنة المراسيم المروضة على المجلسين فحين لما أن من بينها مراسيم بقوانين وضعت لحماية الحكم غير الدستوري كالمراسيم رقم ٢٣ و ٢٨ و ٢٩ لسنة ١٩٢٩ فهذه يجب أن تزول بزوال ذلك الحكم .

ويمكن أن يلحق بهذه المراسيم لعلقة الارتباط بها المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩



الخاص بحفظ النظام في معاهد التعليم والمرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية .

ومن بينها أيضا ما وضع لنرض حزبي محض وهو المرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٩ الخاص بتعديل تشكيل المجلس الاعلى للجمعيات التعاونية ولكن الغرض منه اقضاء أعضاء البرلمان عن هذا المجلس .

ومنها ما وضع في ظروف ومناسبت تشف عن أغراض حزبية كالمرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ والمرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٩ اللذين صدرا بتعديل بعض أحكام لأئمة المحاماة أمام المحاكم الأهلية والشرعية . وقد وضع أولها بمناسبة الحكم الصادر من مجلس التأديب ببراءة طائفة من المحامين التواب ولم يكن لنقض هذا الحكم سبيل مشروع فوضع القانون لتزع الاختصاص من مجلس التأديب وتحويله الى محكمة الاستئناف منقطة بمحكمة قضائية وإبرام وتولى واضع المذكرة الايضاحية ايراد الاسباب التي يمتد بها كفاية لتزيف ذلك الحكم وتفتيد أسبابه بصرف النظر عما يلحق صمة القضاء من الترضي الذي يجب أن ينتزه عنه الشارع

ويمكن أن يلحق بهذين المرسومين المرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام من قانون العقوبات لتطبيق عقوبة الرشوة على الأشخاص الذين لهم صفة نيابية . وقد وضع هذا القانون تحت تأثير الفكرة التي دفعت الى تعديل المحاماة كما يقين من العبارة التي استهلكت بها المذكرة الايضاحية لهذا القانون فضلا عما في هذه العبارة من تسجيل لوقائع يمتد بها واضع القانون صحيحة مع أنها ستكون محل نظر القضاء بعد إلغاء المرسومين السابقين

تلك هي المراسيم بقوانين التي تخرج اللجنة على المجلس أن يقرر بأنها غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً وأنه يترتب على بطلانها سقوط جميع الآثار التي ترتبت عليها من وقت صدورها .

وظاهر أن بطلان هذه المراسيم بقوانين يلحق أثره ما صدر من الأحكام بناء عليها سواء ما قضى منها بالمعقوبة أو بالإبراء . ويترتب على ذلك أن تسترد سلطة الإلهام حريتها في إجراءات الدعوى أمام الهيئة المختصة بمقتضى القوانين الشرعية .

وقد يدعى من الصعوبة بالنسبة للأحكام التي قضت بالإيقاف في محاكمة تأديبية إذا صدر حكم جديد يقضى بالإيقاف أيضاً . فالظهور في هذه الحالة أن قواعد المبدأ تقتضي أن يجب

عقوبة الايقاف السابقة العقوبة اللاحقة بمقدار ما نفذ منها .

وترى هذه اللجنة أن بطلان المراسيم بقوانين وبطلان الآثار التي ترتبت عليها لا تقتضى تمويصاً لأن هذه المراسيم وليدة انقلاب في نظام الحكم لم تكن ضحاياه بعض أفراد عرضت لم قضايا وصدرت ضد أحكام . فلا مبرر لطلب تمويص تدفئه خزانة الدولة .

\*\*\*

وفيما عدا ذلك من المراسيم بقوانين ترى اللجنة أن تستبقى تنافها بأن يصدر قانون يجعلها في حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم المراقبة عليها . وقد اتصلت اللجنة بالحكومة فحضر جلستها وزير الحسانية ووافق اللجنة على وجهة نظرها كما هي موضحة بهذا التقرير . ومن المتفق عليه أن الحكومة ستقدم إلى المجلس بوجه السرعة مشروع هذا القانون .

\*\*\*

حدث في أثناء اشتغال هذه اللجنة بدراسة المراسيم بقوانين أن ورد إلى مجلس الشيوخ كتاب من رئاسة مجلس النواب للاحاطة بأن هذا المجلس نظر في تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن تسعة مراسيم بقوانين — وهي المراسيم التسعة التي تكلفنا عنها في هذا التقرير — وقرر بأنها غير دستورية وباطلة أصلياً .

وتبين لهذه اللجنة من مراجعة تقرير لجنة الشؤون الدستورية لمجلس النواب أنها بعد أن أوردت الأسباب التي بنت عليها رأيها بأن هذه المراسيم التسعة غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً قالت :

« وظاهر انه يكفي لسقوط هذه المراسيم وزوال ما ترتب عليها من آثار قرار من أحد المجلسين ، إذ أنه متى قرر مجلس النواب بطلانها وعدم دستوريتها لم يصبح بعد ذلك محل لرضها على مجلس الشيوخ لأنه لا يمرض عليه بما يقرره مجلس النواب الا مشروعات القوانين وما هو في حكمها وهذه المراسيم ليست في شيء من ذلك .

قد تحصل هذه اللجنة على التساؤل عما اذا كان لمجلس الشيوخ بعد ذلك أن يتناول في بحثه هذه المراسيم ؟ وترى اللجنة من مقارونة تقريرها بتقرير لجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب أن هناك اتفاقاً في الرأي بين اللجنتين من حيث تقدير المراسيم بقوانين من الوجهة الدستورية بأنها مراسيم

غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً . ولكنها ترى من جهة أخرى انه يجب اشتراك مجلس النواب والشيوخ في تقدير نتائج هذه المراسيم ولا يكفي لسقوطها أو سقوط بعضها وزوال ما ترتب عليها من آثار قرار من أحد المجلسين . وذلك للأسباب الآتية :

أولاً — لأن المراسيم بقوانين عرضت جميعها على مجلس الشيوخ من قبل الحكومة كما عرضت على مجلس النواب فلا محل للبحث في جواز عرض المراسيم التسعة على مجلس الشيوخ لأنها معروضة عليه من قبل .

ثانياً — لأن هذه المراسيم لم تعرض على المجلسين باعتبار أنها مراسيم بقوانين صدرت صحيحة استناداً الى المادة ٤١ من الدستور حتى يجوز لأحد المجلسين أن يتسك بحقه في إسقاطها بمجرد اعلانه عدم إقرارها . وإنما عرضت على المجلسين مما لآلتها من الاجراءات التشريعية التي يحتم الدستور صدورها بقانون يقرره البرلمان . فوجب عرضها على البرلمان ليبدى رأيه فيها . وإذا نظر مجلس النواب في هذه الاجراءات بناء على هذا العرض فهو إنما ينظر فيها بصفته سلطة تشريعية . وليس يخاف أن مجلس النواب لا يكون وحده السلطة التشريعية وإنما تتكون هذه السلطة من المجلسين . فلكل عرضت الاجراءات عليهما مما ووجب بناء على ذلك أن يكون لكل من المجلسين رأيه في موضوع هذه الاجراءات .

ثالثاً — لأن عمل البرلمان بشأن المراسيم بقوانين المعروضة عليه الآن ليس مقصوداً على إعلان مبدأ بطلان هذه المراسيم من الوجهة الدستورية فحسب . بل يطلب إلى البرلمان في الوقت نفسه أن يستعمل سلطته التشريعية بأوسع معانيها . تلك السلطة التي لا يحنها إلا العدل والمصلحة العامة والتي من شأنها تقدير نتائج تلك المراسيم وتلافى الضرر الذي يترتب على بطلان نتائج كثير منها .

ولا ريب أن تقدير نتائج الاجراءات التشريعية من عمل السلطة التي سكان من حقها إصدارها . فمن حق هذه السلطة مكونة من المجلسين استيقاه أو عدم استيقاه النتائج التي ترتبت على تلك الاجراءات .

رابعاً — لأنه في حالة عدم وجود نص صريح في الدستور يرجع عادة الى السوابق الدستورية التي يقرها البرلمان . ولما كان الدستور خلواً من نص صريح يبين الطريقة التي تتعامل بها مثل هذه المراسيم فهناك محل للأخذ بالسابقة الدستورية التي وضعها البرلمان بشأن المراسيم

بقوانين التي صدرت في فترة تعطيله السابق ولكن من شأنها اشتراك المجلسين في تقدير نتائج تلك المراسيم .

وبما هو جدير بالذكر أن مقرر لجنة الشؤون الدستورية لمجلس النواب صرح أثناء المناقشة في تقرير اللجنة بأنهم يقترحون تطبيق ما قرره المجلس بشأن مراسيم سنة ١٩٢٦ على المراسيم المروضة الآن . فقال :

« وقد تناقشت اللجنة في هذا الرأي ولم ترعلا لأن تعديل عن القاعدة التي أخذت بها في سنة ١٩٢٦ لأن الطريقة التي اتبعت في الأعوام السابقة لسنة ١٩٢٦ هي نفسها التي صدرت بموجبها مراسيم بقوانين في فترة تعطيل البرلمان في هذه المرة » .  
الى أن قال :

« والنتيجة أنه في المترتبين (أي فترة تعطيل البرلمان في سنة ١٩٢٦ وفترة تعطيله في سنة ١٩٢٨) كانت هناك مخالفة صريحة للدستور . فما قرره المجلس في سنة ١٩٢٦ هو ما يقترح تطبيقه على هذه الاجراءات التشريعية التي صدرت أثناء تعطيل الحياة النيابية » .

والواقع أن الذي تشير به لجنة الحفائية على مجلس الشيوخ هو أن يجري في معالجة هذه المراسيم على القاعدة التي جرى عليها في معالجة المراسيم بقوانين التي عرضت عليه في المرة السابقة . تلك القاعدة التي كان من شأنها أن يشترك المجلسان في تقدير المراسيم من الوجهة الدستورية ثم في تقدير نتائج تلك المراسيم لاستبقاء ما يترتب على بطلانه ضرر بالمصلحة العامة ولحقوق الأفراد . وقد اتصلت هذه اللجنة بلجنة الشؤون الدستورية بمجلس النواب وحضر هذه الجلسة وزير الحفائية . وتم التنازع بين اللجنتين وبمواثقة الحكومة على أن تعالج المراسيم بقوانين جميعها بالكيفية الميينة بهذا التقرير .

ذلك :

تقترح اللجنة على مجلس الشيوخ أن يقرر :

أولاً — أن جميع المراسيم بقوانين الصادرة من تاريخ حل البرلمان في ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ - لاية انعقاد البرلمان في ١١ يناير سنة ١٩٣٠ غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً في منقعة الدستور .  
ثانياً — أن حكم هذا البطلان يسرى على نتائج المراسيم بالقوانين التي التسمه الميينة بالكشف المرافق لهذا .

ثالثا - أنه فيما عدا ذلك من المراسيم بقوانين يصدر قانون يجعلها في حكم النصيحة من يوم صدورها الى أن يقر أحد مجلسي الشيوخ أو النواب عدم الموافقة عليها . ومن المتفق عليه أن الحكومة ستقدم الى المجلس بوجه السرعة مشروع هذا القانون .

رئيس اللجنة

أحمد زكي أبو السعود

### ( تقرير لجنة الحقائقية بمجلس الشيوخ )

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك بتفويض مكتب المجلس في الاتفاق مع مكتب مجلس النواب على توزيع المراسيم بقوانين التي صدرت في غيبة البرلمان على مجلسي الشيوخ والنواب أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى اللجنة لدراسة وتقديم تقرير عنه للمجلس .

فلجنتها اللجنة ودرسته بجلستي ٦ يناير سنة ١٩٣٧ و ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ وفيها على تقريرها عنه :

قدم حضرة الشيخ المحترم عبدالستار الباسل بك بجملة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ الاقتراح التالي : « أقترح أن يفوض المجلس مكتب المجلس في الاتفاق مع مكتب مجلس النواب على توزيع المراسيم بقوانين التي صدرت في غيبة البرلمان على مجلسي الشيوخ والنواب وأن يوزع مكتب المجلس هذه المراسيم على اللجان المختصة بمجرد وصولها اليه » .

وبهذا المباشرة في هذا الاقتراح أخذ رأي المجلس فيه بقرار الموافقة عليه . وبجملة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ قدم حضرة الشيخ المحترم احمد كامل بك الطلب الآتي :  
« صغيرة المحترم رئيس مجلس الشيوخ »

طبقا للمادة ٣٦ من اللائحة الداخلية أرجو أن تتفضلوا فتعبرضوا على المجلس العودة للمناقشة في اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك الخالص بالمراسيم بقوانين التي صدرت

في غيبة البرلمان واتى أخذ عليه الرأي في الجلسة الماضية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وبعد المناقشة في هذا الطلب قرر المجلس إحالة الاقتراح الى لجنة الحفائية لمدرسه وتقديم تقرير عنه للمجلس .

وقد تبين للجنة أن المراسم بقوانين عمل البحث هي التي عرضها الحكومة على البرلمان في مستهل دور انعقاده المادى الحادى عشر والتي صدرت في الفترة بين ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٤ و ٧ مايو سنة ١٩٣٦ وذلك طبقا للمادة الرابعة من الأمر الملكى رقم ٦٧ سنة ١٩٢٤ بشأن النظام الدستورى للدولة والتي تنص على أن :

« تعرض المراسم بقوانين التي تصدر طبقا لأمرنا هذا على البرلمان الجديد في دور انعقاده الأول فان لم تعرض بطل العمل بها في المستقبل » .

فموضوع البحث هو معرفة هل يجب على البرلمان وقد عرضت الحكومة عليه هذه القوانين أن يرضعها ويصدر قرارات عنها بإقرارها أو تعديلها أو بالنائها أم أن ذلك غير واجب عليه وأن مجرد عرض هذه القوانين على البرلمان كاف لتتق نفادته .

وقد تبين للجنة أنه قد اتجه رأى البرلمان في عام ١٩٢٤ إلى ضرورة إعادة النظر في القوانين التي صدرت أثناء غيبة الجمعية التشريعية والتي قسمت إلى المجلسين طبقا لنص المادة ١٦٩ من الدستور وهي :

القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ) تعرض على مجلسى البرلمان في دور الانعقاد الأول فان لم تعرض عليهما في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل .

واستقر رأى وقتئذ على ضرورة تقسيم تلك القوانين بين المجلسين ليقوما بنظرها كما لو كانت مشروعات قوانين وفلا تم هذا التقسيم بالاتفاق بين مكتبى المجلسين ووافق على ذلك المجلسان وأحال كل منهما القوانين التي وقع في اختصاصه على اللجان المختصة .

وفي عام ١٩٣٦ تناول المخور له سعد زغلول باشا بحث موضوع المراسم بقوانين التي صدرت في أثناء غيبة البرلمان فقال إن هذه القوانين والمراسم تنقسم الى قسمين :

١ - القسم الأول - ما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية من مشاريع القوانين .

القسم الثاني — المراسيم يقوانين التي صدرت أثناء العطلة البرلمانية تحت حجة المادة ٤١ من الدستور .

أما عن القسم الأول فإن كلمة « تعرض » الواردة في المادة ١٦٩ من الدستور يقابلها في النص الفرنسي كلمة « تودع » ولذلك فإن هذه القوانين متى أودعت بمجلس النواب حفظت قوتها لأنها لا تكون باطلة إلا إذا لم تودع بالمجلس — فلذا أودعت بالمجلس حفظت قوتها وكانت حيثئذ كسائر القوانين لا يمكن أن تُلغى أو تعدل إلا بعمل تشريعي يصدره البرلمان أي بقانون يصدق عليه مجلس الشيوخ والنواب جميعا .

أما إذا لم يحسم المجلس بتعديل أو إلغاء فلها تبقى حافظة لقوتها فلا لزوم للنظر في هذه القوانين لمجرد إقرارها لأنها نافذة فعلا أما إذا رأت إحدى اللجان أو أحد حضرات أعضاء المجلس تعديل أو إلغاء أحد هذه القوانين فيقدم المصو أو اللجنة اقتراحا خاصا بذلك وهذا الاقتراح يأخذ سيده القانوني .

أما فيما يختص بالقسم الثاني وهو انقضاء المراسيم القوانين التي صدرت في عطلة البرلمان تحت حجة المادة ٤١ من الدستور فهذه يجب النظر فيها لأن تلك المادة نصت على أنه « إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فلهلك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له . فلذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

ثم طرح رحمه الله على مجلس النواب تطبيقا لنظرية السابعة موضوع القوانين التي سبق أن أصدر فيها البرلمان قرارا بالتقسيم وقال إنها قد حفظت بمجرد عرضها على البرلمان كقوتها وأنه لا لزوم للنظر فيها لمجرد إقرارها لأنها نافذة فعلا ولا محتاج في إقرارها إلى عمل تشريعي جديد وأنه لا داعي لاشتغال المجلسين بالنظر فيها إلا إذا تراءى لأحدى اللجان أو لأحد حضرات الأعضاء تعديل أحدها أو إلغاؤه فمقدم يقدم اقتراح خاص بذلك يأخذ سيده التشريعي . وقد وافق مجلس النواب على ذلك وأخطر مجلس الشيوخ بهذا القرار فأحاله إلى لجنة الحقاينة وقسمت تقريرها بالموافقة عليه وأقرها المجلس على ذلك .

واللجنة ترى أن الحكم الذي طبق في عام ١٩٢٦ على النوع الأول من المراسيم بقوانين هو ما يجب

أن يطبق على المراسيم بقوانين موضوع الاقتراح — وهي التي صدرت في عهد وزارتي صاحبي الدولة محمد توفيق نسيم باشا وعلى ماهر باشا وبخاصة أنه قد وضعت مادة في الأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية لتعمل على المادة ١٦٩ من الدستور التي جعلت في باب الأحكام الوقتية وهي المادة الرابعة .

وقد أخذت الوزارة الحالية بهذا التقليد فوضعت على كل من المجلسين ما رأته عرضة من هذه المراسيم بقوانين استبقاء لها واستبعدت ما رأته استبعاده فيقبل العمل به .

#### لذلك

ترى اللجنة أنه بهذا العرض قد احتفظت المراسيم بقوانين المروضة بمجرد عرضها بقوتها وأصبح لا لزوم للنظر فيها من جديد إلا إذا تراءى لأحد حضرات الأعضاء تعديل أو إلغاء أحدها فيقدم اقتراحا خاصا بذلك يأخذ سيده التشريعي المعتاد .  
ولذلك فلا عمل للاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الشناز الباشا بل بقررت رفضه بإجماع الآراء .

وهي تشرف بمرض عزيزها على هيئة المجلس الموقر

رئيس اللجنة

حسن نبينه المصري

#### مجلس النواب — جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء من وزارة الداخلية

عن نظام مجالس المديرية

جرت مجالس المديرية منذ أنشأتها في سنة ١٨٨٣ بدورين . امتد الدور الأول من تاريخ انشائها إلى سنة ١٩٠٩ وأبتدأ الدور الثاني من سنة ١٩٠٩ — ١٩١٣ ، وقد كانت اختصاصاتها في الدور الأول استشارية محضة وكانت اجتماعاتها قليلة وأعمالها غير ذات أهمية . وكان لكل مديرية مجلس يرأسه المدير ويختلف عدد أعضاء المجالس حسب اختلاف أهمية المديرية . وكان ينتخبون على درجتين ليست تنتهي ويتجدد نصفهم لكل ثلاث سنوات ، وزعماء كان أهم



شأن مجالس المديريات أن عضو مجلس شورى القوانين كل ينتخب من بين أعضائه .  
وفي الدور الثاني بدى بتعديل اختصاصاتها في سنة ١٩٠٩ فأصبحت المجالس أشخاصا  
مفتوية تصرف أمورها بيدها واتسمت اختصاصاتها فن حقا فرض رسوم مؤقتة دون توقف على  
موافقة الحكومة إذا كانت لا تتجاوز ٥ ٪ من ضرائب الأطنان وموافقتها فيما زاد على ذلك ،  
الى اشتراط موافقتها على بعض التدابير الادارية ، الى إلجبال أخذ رأيها مقدما في بعض المسائل ،  
الى حقا في إيداء رأيها في كل ما يهم المديرية . وكان التعليم أكبر ما عني به الشارع وربما كان  
من أجله تقرير الشخصية المفتوية كما أن الملحوظ في حق المجالس في فرض الرسوم المؤقتة كل  
اللائق على شؤونه .

وفي الشارع في سنة ١٩١٣ بتعديل نظام تشكيله . وإذا كان نظام الانتخاب قد ظل  
مرتبطا بنظام الانتخابات السياسية مبني على جدوله وبتزجيتين على مثله فانه لم يعد المجالس  
المديريات شأن في انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية التي أصبح مستقلا بنفسه ، وجعل عدد  
أعضاء كل مجلس تابعا لعدد المراكز في كل مديرية لكل مركز عضوان وأصبح العضو ينتخب  
لأربع سنين ويتجدد نصف الأعضاء كل سنتين .

أما المجالس البلدية والمحلية فقد كانت لها سيرة أخرى . لم تربط يوما بالحياة السياسية  
كما كان الشأن في مجالس المديريات . وقد جاء التفكير في انشائها وتنظيمها وتسميتها متأخرا عن  
وضع القانون النظمي بشتر سنين . أما الاسكندرية فنظراً لطروف عمرائها الخاصة ومركز الأجانب  
فيها فقد نظرت منذ سنة ١٨٩٠ بنظام بلدية أقرب ما يكون الى نظم البلديات في أوروبا  
من حيث الاختصاص واستقلت بتشكيل روعيت فيه حداثة عهد البلديات تلك النظم بالاستكثار  
من الأعضاء المينين كما روعي فيه مركز الأجانب والمحلة الى الحصول على موافقة الدول على  
تحويل القومسيون حق فرض الضرائب البلدية . وأما باقي مدن القطر المصري فكان أول هبها  
بالتنظيم قرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٨٩٣ بإنشاء مجالس محلية في تسع مدن وكانت  
موارد تلك المجالس قاصرة على ما تخصصه بها الحكومة من الامانات ، وذلك كل مجهودها  
محسورا وميدان العمل فيها ضيقا - فلما طلبت المنصورة في سنة ١٨٩٦ إحياء الأمر العالي الصادر  
في سنة ١٨٨١ بإنشاء بلدية فيها والتي كل العمل به موقوفا نشأ طراز جديد من البلديات كان أهم  
ما يتميز به فرض رسوم اختيارية على البضائع الصادرة من المدينة والواردة إليها والاشترائك

الأجانب في العضوية في المجالس بسدد مساو لعدد المصريين المنتخبين . ولما كان عنا النوع من المجالس أوسع موارد وأكبر سلطانا في إدارة الشؤون البلدية فقد كان أثره في تحسين المدن وتنظيمها وتوفير أسباب الصحة والترقية أكثر ظهورا . وقد حذا حذو المنصورة غيرها من البلاد و يبلغ عدد هذه المجالس التي تسمى الآن المجالس المحلية المختلطة أو المجالس البلدية ١٣ .

على أن الطراز الأول لم يسم ملاحا فقد أخذه كثير من المدن وهذا التوسع في الأخذ به إلى وضع نظام أساسيه في سنة ١٩٠٩ أصبح ينطبق على كل بلد يتقرر إنشاء مجلس محلي به . ولما كانت الاعانات التي كانت تمنحها الحكومة للمجالس غير كافية للصرف على المصالح البلدية فقد بدا لهذه المجالس أن تستعمل هي أيضاً نظام الرسوم الاختيارية وبدأت تفرض تلك الرسوم بلا رقابة حتى صدر قرار في سنة ١٩١٨ بالموافقة على ماسبق فرضه من الرسوم واشترط موافقة وزارة الداخلية على مايفرض منها من جديد . وقد بلغ عدد المجالس المحلية ٥٣

وفشت الرغبة في بعض البلاد التي ليست مقر مركز وفي بعض القرى في أن تحصل هي أيضاً على نظام بلدي يسمح بتوفير أسباب الصحة والنظام فوضع في ٩ فبراير سنة ١٩١٨ نظام أساسي للمجالس القروية . وقد بلغ عدد المجالس القروية ٣٤

وتشارك هذه الأنواع الثلاثة على خلاف في التشكيل غير كبير هذا فيما بين المجالس المحلية والقروية من جانب والمجالس البلدية من جانب آخر بالنسبة للأجانب ، في أن تفرض منها هو القيام على المصالح البلدية من تنظيم وإنارة وتسهيل الطرق والشوارع وإنشاء بحار وتوفير مياه إلى غير ذلك من الأعمال ، ولم يعتبر أن أي نوع منها كانت له شخصية معنوية بل كانت تعتبر جميعا أنها فروع من الإدارة العامة تختص بأعمال البلديات ولها مالتأثير أجزاء الحكومة من الحقوق وعلى الأخص فيما يخص استعمال الطرق الادارية لتنفيذ بالرسوم .

يتبين من تلخيص هذه المجالس أنها كانت دأمة التطور مطردة الرق والتحسين فلما كان وضع المستور رأيت لجنة المستور أن تخصصها يشرف الذكر فيه وألا تفت من الأمر عند إثبات ما أفضى اليه ذلك التطور التدريجي بل أن تسبقه وتقرر في شأن تلك المجالس قواعد تشاكل ما كان يراد وضعه بشأن الهيئات السياسية .

وقد قررت أن تقوم مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها إلى جانب السلطات

العاملة» وأن «تتظر هذه المجالس في الشئون الخاصة بالمديريات والمدن والقرى المعتبر كل منها شخصاً معيناً قائماً بذاته يمثل مجمله» .

ولما عرض مشروع لجنة الدستور على اللجنة الاستشارية التشريعية رأيت هذه اللجنة أن من المجازفة أن يترك لقرى القطر جميعاً بالشخصية المنوية وأن تكن القرى التي لا يكون لها مجالس لا تستطيع الانتفاع بشخصيتها فعدلت العينة على وجه أن القانون هو الذي يضع الشروط التي تكون المدن والقرى بمقتضاها أشخاصاً منوية واعتبرت من مزايا هذا التعديل أنه يمكن من مشاكلة الهيئات المحلية لأحوال التطور المتفاوتة في جهات القطر المختلفة . وقد صدر الدستور بهذه العينة المعدلة فأصبحت الشخصية المنوية لأقسام البلاد أمراً غير مطلق ولا مطرد بل أصبح مناطها ما يرضه القانون من الشروط الخاصة بمباشرة حقوقها . ولكن روح الدستور ترى يوضح إلى التوسع في الاعتراف بالشخصية المنوية لهذه الأقسام .

على أن الدستور لم يقصر همه على هذا الإصلاح بل عقبه بآخر قد ضمن المادة ١٣٣ المبادئ التي يجب أن تراعى في القوانين التي توضع لترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية وتحديد اختصاصها .

وهذه المبادئ المأخوذة عن دساتير بلاد طويلة العهد باللامركزية الإدارية تتم أيضاً على رغبة التوسع في الأخذ بمبدأ الانتخاب ومبدأ استقلال هذه المجالس في الشئون المحلية .

وقد أصبح وضع هذه القوانين حاجة ماسة لا لوجوب المشاكلة بين النظم السياسية وبين ما يقوم إلى جانبها من النظم المحلية ولا لأن إدخال وجوه من الإصلاح مختلفة أصبح ضرورة ملحة. لاهذين السببين وحدهما بل لأن مجالس المديريات بصغة خاصة انتهت مدد أعضائها من زمن طويل ولم يعد من الممكن حتى يحسب نظامها القائم انتخاب من يحل محلهم إذا كانت الجدول بعد أن تركت زمناً بلامراجعة غير مطابقة للواقع .

ولذلك لم تتردد الحكومة في وعد مجلس النواب والشيخ بأنها جادة في تشكيل لجنة لاعداد مشروعات تلك القوانين .

ولما كان إعداد هذه المشروعات بينهم عدة وزارات ومصالح قد رأيت وزارة الداخلية أن يكون في اللجنة إلى جانب من يمثلها ممثلون للوزارات والمصالح الأخرى كما رأيت أن يكون بها أيضاً أعضاء من

مجلس الشيوخ والنواب لتكون أبحاثها لجنة لأطراف المسائل شاملة لوجهات النظر المختلفة وتعرض وزارة الداخلية أن تشكل لجنة من تآى أسامهم :

- حفزة صاحب المال أحمد ركن أبو السعود باشا وزير الحفانية رئيساً
- المرّة محمد علوى الجزار بك وكيل مجلس الشيوخ
- السعادة أحمد على باشا عضو
- وكيل وزارة الداخلية
- للشؤون الصحية
- المالية

- عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة
- المرّة حسين سرى بك وكيل وزارة الأشغال العمومية المساعد
- السعادة محمد صفوت باشا عضو مجلس الشيوخ
- محمد زغلول باشا عضو مجلس النواب
- المرّة الدكتور حسن كامل بك عضو مجلس النواب
- حافظ حفيظ بك
- أعضاء
- لذلك تشرف وزارة الداخلية برفع هذه المذكرة إلى مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليها أصدر قراره بتشكيل اللجنة المذكورة .

القاهرة فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ .

وزير الداخلية  
على يكن

## مجلس النواب جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦

### قرار عن الحصانة البرلمانية

( فى الاجراءات المتخذة ضد حضرة النائب أمين مام حادى افندي )

جلسة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦ : أحال المجلس على اللجنة المكاتبه الوارده من حضرة رئيس نيابة

مصر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦ لرياسته بخصوص قضية حضرة النائب أمين مام حلاوى أفتدى التهم بالتحريض على قتل المرحوم محمد شرف أفتدى . وقد استدعى هذه الاحالة ما ظهر أثناء المناقشة بتلك الجلسة من ضرورة تمديد حق المجلس في هذا الصدد ومعرفة ما إذا كان للشائب الذى تتخذ ضده إجراءات أو يقبض عليه قبل ببدء دور الانقضاء أن يتمسك بالحصانة بمجرد افتتاح الدور أم لا ؟ وهل للمجلس أن يتدخل فيطلب إيقاف الإجراءات والانقراض عنه ؟

وقد أحالت اللجنة هذا الموضوع على لجنة فرعية مشكلة من ثلاثة من أعضائها بمحتة وقدمت تقريراً ختمته بأنه ليس للشائب الذى اتخذت ضده إجراءات أو قبض عليه قبل بدء دور الانقضاء أن يتمسك عند انقضاء المجلس بالحصانة كما أنه ليس للمجلس أن يتدخل فيماخر بالانقراض عنه أو بإيقاف الإجراءات المتخذة ضده .

وقد بحثت اللجنة العامة في عدة جلسات عقدتها في القرار الذى وصلت اليه اللجنة الفرعية وانتهت في بحثها إلى ما يأتى :

#### ١ - أصل الحصانة وتاريخ مصر الدستوري :

... ضماناً لاستقلال البرلمان في عمله وحماية لأعضائه ضد أنواع التهديد والانتقام التى قد تقوم بها حكومة يديها زمام القوى العمومية ضد عضو يزعمها بمحاملته أو يقوم به فرد أو هيئة ضد عضو يتحشون نفوذه أو آراءه أو يحقدون عليه لموقف من مواقفه البرلمانية قررت دساتير العالم مبدأ عدم جواز القبض على أحد أعضاء البرلمان وعدم اتخاذ إجراءات جنائية ضده إلا بتصريح من المجلس التابع له أو لا يكون للحكومة أو لنهرها من السلطات أن تتنزع النائب من مقعده البرلماني جرياً وزاء علقته حقد أو انتقام ومنعاً له من أداء واجبه البرلماني .

والحصانة إجراء استثنائي اقتضته ضرورة جعل السلطة التشريعية بمنأى عن اعتداءات السلطات الأخرى وطنياتها . وهى وإن كانت في ظاهرها تفل بمبدأ المساواة بين الأفراد إلا أن عدم المساواة هنا لم يقرر لمصلحة النائب بل لمصلحة سلطة الأمانة والحفظ كيان التمثيل النيابي وصيافته ضد كل اعتداء .

... ولما كانت الحصانة لم تقرر إلا لمصلحة النظام النيابي لم يكن للعضو أن يتنازل عنها من غير إذن المجلس كما أنه لم أن يتسك بها أمام سلطات التحقيق والمحاكمة في أية حالة كانت عليها الإجراءات الجنائية حتى أمام محكمة النقض والإلزام لأول مرة . وإذا رفضت الدعوى للمحكمة

وعب عليها من تلقاء نفسها وبالرغم من قبول العضو للمحاكمة أن تحكم بدم قبولها حتى يصرح المجلس بالسير في الاجراءات ( راجع ديميرى في الدستور جزء رابع طبعة ثانية سنة ١٩٢٤ صفحة ٢١٣ ) .

٢ — نصت المادة ١١٠ من الدستور المصرى على أنه « لا يجوز أثناء دور الانقضاء اتخاذ اجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية » .

ولم تكن هذه أول مرة في تاريخ مصر الدستوري يتقرر فيها مبدأ الحصانة فقد نصت المادة ٥٣ من لائحة تأسيس شورى النواب الصادرة في سنة ١٨٦٦ على أنه « في مدة افتتاح مجلس الشورى في الأيام المحددة لا تشمل دعوى على أحد من أعضائه بوجه من الوجوه إلا إذا كان لا يسمع اقتراح من أحدهم — مادة قتل — فطعما لا يعد من أعضاء مجلس الشورى ويتعين بدله حسبا في مادة ١٣ من اللائحة الأساسية » .

ونصت المادة الرابعة من لائحة مجلس النواب الصادرة في سنة ١٨٨٢ على أنه « لا يجوز الترض للنواب بوجه ما وإذا وقع من أحدهم جناية أو جنحة مدة اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس » .

ونصت المادة الخامسة على أنه « للمجلس حال انقضاءه أن يطلب الافراج أو توقيف الدعوى مؤقتا لحدا انقضاء مدة اجتماع المجلس عن يدعى عليه جنائيا من أعضائه أو يكون مسجوناً في غير مدة انقضاء المجلس بدعوى لم يصدر فيها حكم » .

٣ — ولتعرف المصدر الذى نقل عنه واضع الدستور المصرى المادة ١١٠ رأيت اللجنة أن ترجع إلى أعمال لجنة الدستور قنين لما من الرجوع إلى تقرير لجنة المبادئ العامة وهى المروقة بلجنة الثمانية عشر أنها لم ترجع في بحثها إلى لائحة مجلس شورى النواب المصرى سنة ١٨٨٢ بل رجعت في ذلك إلى اللوائح الأوروبية . فقد جاء في التقرير المشار اليه ما نصه « وقد قررت الهيئة أيضا أنه لا يجوز اتخاذ اجراءات جنائية ضد أحد من أعضاء المجلسين أو القبض عليه إلا بتصريح المجلس التابع هو له ، لأنه إذا أجاز لسلطة أن تقبض على النائب أو أو تتخذ اجراءات جنائية ضده يمتشى من سوء استعمال هذا الحق أو اتخاذه وسيلة للتهديد .

» تقرير هذا المبدأ في فرنسا في المادة ١٤ من دستور سنة ١٨٧٥ وفي المادة ٤٤ (صحتها ٤٥) .

من الدستور البلجيكي والمادتين ٣٧ و ٤٥ من الدستور الايطالى وفي دساتير العالم كله . كما قرر أن المجالس النيابية هي وحدها صاحبة الحق في موازنة أعضائها على الطريقة التي تقرها لوائحها الداخلية وهي كذلك صاحبة الحق في التصريح للسلطة التنفيذية باتخاذ اجراءات ضد العضو الذي يخالف القانون في أعماله الخارجية » .

٤ — متى تبدأ الحصانة ومتى تنتهى :

من المتفق عليه أن الحصانة تشمل كل مدة دور الانقضاء سواء كان طاعداً أو غير طاعداً فتبدأ بإنتدائه وتنتهى بإنتهائه . وتظل قائمة حتى ولو كانت جلسات المجلس مؤجلة سواء كان التأجيل بقرار من المجلس أو كان بأمر رئيس الدولة للجنة التي ينص عليها الدستور ( راجع المادة ٣٩ من الدستور المصري ) إذ لا يمكن اعتبار دور الانقضاء مقفلاً إلا بتلاوة رسوم القضاة بالمجلسين ( راجع المادة ٩٦ من الدستور المصري فقرة ثانية )

( Duguít IV, p.215, Esmein 11, p. 389 )

وما دامت الحصانة مأمرة على مدة الانقضاء فيجوز القبض واتخاذ الاجراءات قبل بدء الانقضاء أو فيما بين الدورين .

١ — الاجراءات التي تشملها الحصانة :

الحصانة تحمي العضو من الاجراءات الجنائية كلها ومن القبض عليه . وقد اختلف القبض بالذكر وإن كان يدخل في الاجراءات نظراً لخطورته ولأنه في بعض الأحيان قد يحصل القبض ثم تبدأ اجراءات التحقيق بعده ، فيكون القبض في هذه الحالة أول خطوة في الاجراءات ، ( يلاحظ ما سيرد فيما بعد بند ١٤ ) فكل ما يدخل في اجراءات التحقيق والمحاكمة وكذلك القبض ممتنع إلا باذن المجلس . فتتلاً يصح أن يستجوب العضو ولا أن يصدر ضده أمر احضار ولا ضبط ولا قبض ولا ترفع ضده دعوى أما القضاء الجنائي ولا يقضى مثله ( راجع في ذلك Dalloz Pratique. تحت كللى دستور وسلطات عامة بند ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ Constitutions. Pouvoirs Publics وجارو تحقيق جنايات مختصر صفحة ٥٦٣ خصوصاً بالنسبة لعدم جواز تفتيش المنزل )

ولا تضبط رسائله . وقد حدث أثناء الحرب الكبرى الأخيرة أن اعترفت الحكومة الفرنسية بأن مبدأ الحصانة لا يميز حتى في مدة اعلان الأحكام العرفية اجراء الرقابة العسكرية على

المطالعات والرسائل الخاصة بأعضاء البرلمان .

٦. — مقارنة النصوص الخاصة بالحصانة في المساتير المختلفة :

تبين مما تقدم أن لجنة المبادئ العامة أشارت الى دستور فرنسا سنة ١٨٧٥ وطبعتها وإيطاليا وقد رأت اللجنة أن تضع هذه النصوص في مقعدة قريبا حتى يتبين تماما أى دستور قللت عنه المادة ( ١١٠ ) .

#### Constitution Egyptienne (1923) :

Article 110.—Aucun membre de l'une ou de l'autre Chambre ne pourra, pendant la durée de la session, être poursuivi ni arrêté, en matière de répression, qu'avec l'autorisation de la Chambre dont il fait partie, sauf le cas de flagrant délit.

#### Constitution Belge.

Article 45 (Al. 1er.).—Aucun membre de l'une ou de l'autre Chambre, ne peut, pendant la durée de la session, être poursuivi ni arrêté en matière de répression, qu'avec l'autorisation de la Chambre dont il fait partie, sauf le cas de flagrant délit.

#### Loi Organique Française (1875).

Article 14 (Al. 1er.).—Aucun membre de l'une ou de l'autre Chambre ne peut, pendant la durée de la session, être poursuivi ou arrêté en matière criminelle ou correctionnelle, qu'avec l'autorisation de la Chambre dont il fait partie, sauf le cas de flagrant délit.

#### Constitution Italienne.

Article 37.—Hors le cas de flagrant délit, aucun sénateur ne peut être arrêté sinon en vertu d'un ordre du Sénat.

Article 45.—Aucun député ne peut être arrêté, hors le cas de flagrant délit, dans le temps de la session, ni traduit en justice en matière criminelle, sans l'autorisation préalable de la Chambre.

ومن هنا يتضح أن المادة المصرية منقولة من الفقرة الأولى من المادة ٤٥ من الدستور البلجيكي

٧ — تأثير انعقاد المجلس في الاجراءات التي بدأت قبله :

ما هو تأثير ابتداء الدور على الاجراءات التي بدأت ضد عضو أو قبض عليه قبل.

انعقاد الدور :

(١) أستمز من غير قيد ولا شرط ومن غير عالج لاذن ؟ .

(٢) أم توقف بمجرد افتتاح الدور ويخرج من المقتول ولا تستأنف إلا بعد اذن المجلس ؟ .



(٣) أم تستمر الاجراءات وبقى القبض حتى يتدخل المجلس فيطلب إيقافها أو يأمر بالافراج ؟

هنا انقسم أعضاء اللجنة ، فريق وهم الأقلية يرون ان المادة ( ١١٠ ) من الدستور المعمرى بنصها الحالي تسمح بالقول بوجود الحصانة وقيامها وبض ضمانات للأعضاء الذين يقولون بهذا يرون أنه يجب الافراج فوراً وإيقاف الاجراءات بمجرد انقضاء الدور . ويجب على ذى الشأن ( النيابة اليومية أو المدعى إذا كانت اللجنة مباشرة ) أن يستأذن المجلس في اتخاذ الاجراءات ، والبعض الآخر يرى أن القبض والاجراءات يستمران حتى يتدخل المجلس فيأمر بالإيقاف أو بالافراج .

أما الأغلبية ترى أن المادة ( ١١٠ ) لا تسمح مطلقاً بالقول ببقاء الحصانة في هذه الحالة أى : شكل من الاشكال .

وتبليخ أن كل من الفريقين فبا على :

٨ - يرى القائلون بوجود الحصانة أن المادة ( ١١٠ ) من الدستور لا ينظر جالها من أحد أمور ثلاثة :

( ١ ) إما أن تكون قاصرة على منع البدء في اجراءات جنائية أثناء الدور فتم ، يدى فيها قبل الانقضاء ولو لم تكن قد انتهت فلا حصانة .

( ٢ ) وإما أن تعتبر عبارة المادة مطلقة فكما تسرى على البدء تسرى على الاستمرار في الاجراءات والاجراءات الجديدة التي لم تكن انخفضت قبل الانقضاء .

( ٣ ) وإما أن تعتبر مبنيّة بين القصر والاطلاق .  
أما عن الفرض الأول فيرون أنه لا يستطيع أحد الجزم بأن عبارة " لا يجوز اتخاذ اجراءات جنائية " قصر الأمر حتماً على البدء في اتخاذ اجراءات لأن عبارة " الاطلاق " لا تمنع بهذا الجزم .  
وأما عن الفرض الثاني فليس هناك ما يمنع من القول بها بل يرون أن عبارة المادة تحتلوا ويقولون أن الاجراءات الجنائية المستمر فيها والتي لم تكن قد انتهت من قبل لا تخرج عن كونها " اجراءات جنائية " . ومادامت الاجراءات الجنائية لم تنته مع المتهم فلا زالت تتخذ منه اجراءات جنائية لأنه في كل مرحلة تتجدد الاجراءات .

إذا لم يقبل الفرض الأول ولا الثاني واعتبر نص المادة فيه مبني بين القصر والاطلاق فيجب

إذن الاجتهاد والتفسير مسترشدين بحكمة التشريع وبالسوابق في البلاد الدستورية والأجنبية .  
أما حكمة التشريع فتقتضى أن يتفرغ نواب البلاد لقيام بواجبهم نحوها مدة دور الانتخاب وأن لا ينموا من ذلك بأية وسيلة بغير موجب والسماح باستمرار إجراءات انخفضت قبل الانتخاب يتناقض مع الغرض من الحصانة النيابية وحكمة تشريعها .

ويردون على عدم وجود نص مقابل للفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من قانون فرنسا الدستوري الصادر في ١٦ يولية سنة ١٨٧٥ بأنه بالرجوع إلى أعمال لجنة الدستور لا نجد أن اللجنة قصصت أن تقصر الحصانة على مدة دور الانتخاب :

وليس في أعمال اللجنة ما يدل على أنها أخضت المادة (١١٠) من الدستور عن المادة (١٤) الفرنسية وتمسكت عدم نقل الفقرة التالية من المادة

٩ — على أنهم يقولون أيضا أنه عند ما كان نص الدستور الفرنسي مماثلا لنصنا الحالي فقد كان يفسره القضاء ومجلس النواب الفرنسي بالمعنى الذى يقول به . فستور فرنسا الصادر في سنة ١٨٣١ كان خلافا من الاشارة إلى حق مجلس النواب فى إيقاف الاجراءات أو الأمر بالافراج إذا انخفضت الاجراءات أو حصل القبض قبل انعقاد الدور واستمرأ بعده ، وهذا نصها :

#### Constitution 14 Août 1831.

Article 44. —Aucun membre de la Chambre ne peut, pendant la durée de la session, être poursuivi ni arrêté, en matière criminelle sauf le cas de flagrant délit, qu'après que la Chambre ait permis sa poursuite.

وبالرغم من هذا النص حدث عند انعقاد الدور فى سنة ١٨٣٤ أن قدم أحد النواب معارضة فى حكم جنائى صدر عليه من محكمة الجنايات قبل انعقاد الدور فلم يتم الخلاف حول قيام الحصانة بل حول من الذى يطلب برفع الحصانة من المجلس ويستصدر الاذن أهر العضو أم النيابة العمومية واثبت بأن طلب وزير الحفائية بنفسه الاذن ، ويقولون أيضا أنه مع خلو دستور سنة ١٨٤٨ من مثل هذا النص الحالي فقد حدث فى سنى ١٨٤٩ و ١٨٥٠ أن اجتأذن النائب العموى المجلس فى الاستمرار فى الاجراءات الحفائية التى كان قد بدى قبيها مع شخصين لم يكونا نائبين ثم انتخبا .

وكذلك قررت محكمة النقض سنة ١٨٤٢ ( D, 1842, 1. 140 ) بأن الحصانة باقية فى مثل هذه الحالة وكانت الحادثة تلتخصى فى أن نائبا قدم قضا دون أن يقدم نفسه لتنفيذ الحكم الصادر

عليه بالقوية والمادة (٤٢١) من قانون تحقيق الجنايات تشترط لصحة النقض أن يقدم رافعه نفسه للتنفيذ إذا كان الحكم بالمحبس لمدة تزيد عن ستة أشهر . فرأت محكمة النقض أن الحصانة تحول دون ذلك وقبلت النقض شكلا .

وقررت محكمة النقض والابرام سنة ١٩١٢ بأنه لا يجوز القبض على النائب بمداخلة البرلمان ولو كانت قد اتخذت نحوه إجراءات جنائية من قبل ( D21-1-249 ) وكانت القضية خاصة أيضا بقبول النقض .

١٠ — غير أن أنصار هذا الرأي ينقسمون بعد ذلك إلى فريقين : فريق منهم يرى أنه بمجرد افتتاح الدور يجب الإفراج عن العضو وإيقاف الإجراءات واستصدار إذن من المجلس . والفريق الآخر يرى أن الإجراءات تستمر والقبض يديم حتى يتدخل المجلس فيأمر بإيقاف الإجراءات أو بالإفراج .

١١ — والآن نستعرض رأي الفريق الثاني وأدلته :

يرى الفريق الثاني أن الحصانة حق استثنائي تقرر بنص خاص فلا يجوز التوسع فيه ولا تأويله تأويلا من شأنه إضافة حق جديد لا تحتمله ألفاظه ولا معانيه . وأن نص المادة ( ١١٠ ) من الدستور لا يسمح مطلقا بالقول بأنه نص مطلق يقتل الأجراءات السابقة على دور الانقضاء والتي تتخذ خلاله وإلا لما كان هناك مسوغ لوضع عبارة « انتهاء دور الانقضاء » .

وأنه بالرجوع إلى المسائل الأجنبية التي نقل عنها وضعوا دستور سنة ١٩٢٣ نرى أنه بجانب النص الذي تضمنته المادة ( ١١٠ ) توجد فقرة أخرى تنص بصراحة على حق المجلس بالنسبة للإجراءات التي اتخذت قبل انقضاء الدور وحل الدور وهي مستمرة ( راجع الفقرة الثالثة من المادة ٤٥ من دستور بلجيكا سنة ١٨٣٩ ) وهو الدستور الذي نقل عنه نص المادة ١١٠ و ( راجع الفقرة الثانية من المادة ١٤ من قانون فرنسا الأساسي الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٨٧٥ )<sup>(١)</sup> فكلاما يتضمن الفقرة الاضافية التالية « ويجوز لأى المجلسين أن يقرر إيقاف الإجراءات المتخذة نحوه عضو من أعضائه والإفراج عنه مدة دور الانقضاء كله » .

فهاتان الفقرتان تقرران حقا آخر للبرلمان بالنسبة للإجراءات السابقة على دور الانقضاء .

(١) La détection ou la poursuite d'un membre de l'une ou de l'autre Chambre est suspendue pendant la session, et pour toute sa durée, si la Chambre le requiert.

وهو حق مختلف كل الاختلاف عن الحق الذى تهره الفترة الأولى فى كل من المادتين ٤٥ و ١٤ بلجيكي و ١٤ فرنىسى. فهذا الحق الأخير أسانه أن كل اجراء يتخذ أو قبض يحصل أثناء دور الانقباد يعتبر باطلا وغير موجود إذا حصل من غير تصريح المجلس . أما الحق المقرر بعد ذلك فأسله أن الاجراءات الجنائية التى اتخذت وأوامر القبض التى صدرت قبل بدء دور الانقباد تعتبر صحيحة ونافذة حتى يتدخل المجلس فىأمر إيقاف مفعولها أو بمباراة أخرى يعلق نفاذها حتى ينتهى الدور .

فلحقان مختلفان تماما طبيعة وحكما ولو أن هذا الحق الأخير كان من طبقة الحق الأول لصح القول بأن سكوت الشارع عنه لا يمنع من استنتاجه وأن نص المادة (١١٠) يقتضيه ويوجبه . ولو كان الحق الأول يقتضى هذا الحق الأخير لما استدعى تقرير هذا ضرورة وضع نص خاص فى الدستورين اللذين قلنا ههما ولا فى لائحة مجلس النواب المصرى السالف ذكرها .

١٢ - أما القول بأن الاجراءات الجنائية تتجدد فى كل مرحلة فلو بدأت قبل انقباد الدور ثم استمرت حتى بدئه فلا بد من استئذان جديد والاستشهاد على ذلك بسابقة سنة ١٨٣٢ قدسوم أيضا لأن قضاء محكمة النقض والابرام الذى لم يشذ عنه علماء الفقه الدستورى بل أقروه هو أنه إذا بدأت الاجراءات فى غير الدور ثم حل الدور فلا حاجة لاستئذان لاستمرارها ( راجع دالوز سنة ١٩١٣ قسم أول صفحة ٧٢ ) حيث تقرر بصحة السير فى نظر المعارضة المقدمة من نائب أثناء انقباد الدور من غير استئذان ما دامت الاجراءات بدأت قبل الدور . والحكم الذى يصدر فى المعارضة حكم صحيح لأنه يعتبر منها للاجراءات التى بدأت صحيحة .

ويظهر أن نقطة اختلاف كانت « هل كان النائب وقها منتما بالحصانة فلا بد من استئذان أم تعتبر الاجراءات مستمرة فلا حاجة لأذن السير فى المعارضة » فلم يكن من رأى محكمة النقض أن الحصانة باقية كما ترى .

وكذلك جاء فى دالوز سنة ١٩١٢ قسم أول صفحة ٢٤٩ حكم محكمة النقض جاء فيه : « لا توقف الاجراءات المنتهة ضد النائب فى غير مدة الانقباد ( إلا إذا طلب المجلس ذلك ) لأنه ما دام النائب العام قد وجه تهمة الى النائب فى وقت لم يكن المجلس فى دور انقباد فتكون الدعوى العمومية مقبولة ألهم إلا إذا استعمل المجلس حقه المقرر فى الفترة الثانية من المادة ١٤ سنة ١٨٧٥ وطلب إيقاف الإجراءات » .

ولا تأثير لقرار القى يتخذ مجلس النواب معلنا فيه أنه لا بد من الاستئذان لأبيه في اتخاذ إجراءات بل للاستمرار فيها أثناء دور الانعقاد لأن قراره هذا لا يمكن بحال أن يتغير من نص قانون دستوري .

ولما كانت المعارضة في حكم غيايى ليست إلا استمرارا للإجراءات الأصلية ومن شأنها أن تحفظ الديموقراطية قوتها فإنما زفت معارضة من نائب أثناء انعقاد الدور كن للمحكمة أن تفصل في المعارضة من غير استئذان ما دامت الإجراءات كانت قد بدأت قبل الدور ولا يؤمر على حق المحكمة مطلقا أن النائب العمومي قد قدم طلبا بالتصريح برفع الحصانة البرلمانية وإلقاء القبض أثناء الدور لأن مثل هذا الطلب ليس من شأنه أن يتزعج من المحكمة قضية تعلق بها قضاؤها تعلقا صحيحا قبل الدور . . . . .

١٣ — على أننا لا ندري ما هو تأثير افتتاح الدور على الإجراءات التي بدأت قبله واستمرت في رأى القائلين بوجود الحصانة ، أيقف كل تحقيق ويخرج عن التهم بمجرد انعقاد المجلس ويجب على النيابة أن تعطى التصريح برفع الحصانة أم يستمر القبض والإجراءات حتى يتدخل المجلس فيوقفها ؟

إن قالوا بالحل الأول فكأنهم يقررون أن دستورنا القى جاء نسه فأسرا في هذا الموضوع من دستوري فرنسا وبلجيكا يقرر في الوقت ذاته للنائب وللجلس حقا أوسع من الحق المقرر في تلك الدساتير فاتها كما مر بيانه تقرر أن الإجراءات التي أخذت قبل انعقاده صحيحة وناقذة ولا يقف أثرها الا عند تدخل المجلس . أما الحل الذى يترجوه في حالتنا فهو أنها تبطل من نفسها (Ipso facto) بمجرد انعقاد المجلس بحيث أن كل قبض بعده يكون باطلا .

وان قالوا بالحل الثاني فكأنهم يقررون حسيبا وإجراءات في وقت النائب في نظرم متمتع فيه بالحصانة فهو حسيب باطل وإجراءات باطلة هذا فضلا عن أنهم يطولون للمجلس في هذه الحالة حقا من غير نص . . . . .

١٤ — أما أعمال لجنة الدستور فليس فيها ما يدل على حقيقة قصد من عدم جل نص المادة (١١) شاملا للحالتين إثنين يشملهما نص المادة ٤٥ من دستور بلجيكا المنقولة عنه . والواقع أن لجنة الثمانية عشر أو لجنة المبادئ أقرت مبدأ عدم جواز القبض على أعضاء البرلمان إلا بإذن المجلس ، بيد موازنة اللجنة العاملة على هذا الميدان أحالت على لجنة التحرير وركزت

لها تفصيل المبدأ تجاه التحرير فاصرا على النص الحالي .

ويلاحظ أن لجنة الثمانية عشر ما كانت تقصد تطبيق المبدأ أو قصره بالشكل الذي استقر عليه أخيرا . ولكن الواقع أن النص ظمر بسكوته عن الحالة التي نحن بصدددها وليس لنا أمام تصور النقص أن نسد هذه الثغرة بما نستنتجه من التفسير الأخرى أو نقيس عليه من السوابق أو نتخذه من قصد لجنة المبادئ . فيجب أن لا ننسى دائما أننا في صدد حق استثنائي يجب عدم التوسع في تأويله .

١٥ - أما الاستناد الى السوابق الدستورية التي تقررت بفرنسا قبل سنة ١٨٧٥ وقت ما كان النص عندهم موافقا لنص المادة (١١٠) فغير منتج .

فهم يرون الرجوع الدستوري سلفي ١٨٣١ و ١٨٤٨ لأن النصين الخاصين بالحصانة فيهما يمثلان تماما نص الدستور المصري على قولهم .

وهنا نسارع الى القول بأن النص الموجود في الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون الاساسي الفرنسي لسنة ١٨٧٥ هو أول نص من نوعه وجد بتاريخ فرنسا الدستوري . وفي هذا الموضوع يقول الأستاذ ديجي في كتابه عن الدستور جزء رابع صفحة ٢٢٥ و صفحة ٢٢٦ « لقد قرنا فيما سبق أن النائب لا يتمتع بالحصانة الا أثناء انعقاد الدور . وقد يحدث أنه فيما بين دورتي الانعقاد تتخذ اجراءات ضد نائب ويقض عليه احتياطيا ثم يحل موعد انعقاد المجلس قبل أن تنتهي الاجراءات فيدوم المجلس فإما حقوق المجلس التابع له المصروف في هذه الحالة ؟ لم تعرض لهذه الحالة لا دستورا ولا قولتنا السابقة » .

ويقول أوجين بير في مؤلفه بند (١٠٦٠) أن النص الحالي حدد بمجلاء الحكم في حالة ما يحصل التقيض أو تتخذ الاجراءات ضد نائب قبل انعقاد المجلس قضى بذلك على كل خلاف يقوم حول تحديد حق المجلس في مثل هذه الحالة .

من هنا يظهر لنا أن النص الجديد في قانون سنة ١٨٧٥ وضع لأول مرة في قوانين فرنسا سنة ١٨٧٥ وأن الأمر استدعى وضعه ليقطع المشرع برأى حسم في مسألة كثر فيها الخلاف . فلا يصح مع ذلك الرجوع الى دستوري فرنسا في سنة ١٨٣١ وسنة ١٨٤٨ ولا القول بأنه كان لفرنسا تقاليد وسوابق دستورية مقرر .

أما دستور سنة ١٨٤٨ فمختلف كثيرا عن نص دستورنا ويحتوي أحكاما كثيرة فلا محل

للرجوع الى الأحكام والسوابق التي قررت تحت سلطانه خصوصا وأنه أشار في قرته الأخيرة الى أن الشخص المحبوس اذا انتخب نائبا فبجرد انتخابه يتمتع بالحصانة ويجب الاستئذان حتى يمكن محاكته .

Article 37 (Consitution 1848).

Ils ne peuvent être arrêtés en matière criminelle, sauf le cas de flagrant délit, ni poursuivis qu'après que l'Assemblée a permis la poursuite.

En cas d'arrestation pour flagrant délit, il en sera immédiatement référé à l'Assemblée, qui autorisera ou refusera la continuation des poursuites. Cette disposition s'applique au cas où un citoyen détenu est nommé représentant.

١٦ — على أن السوابق الدستورية التي يتكلمون عنها لاتنقض بحجتهم ذلك :

( أولا ) ظهر مما قدمنا بيند ١٢ أن الرأي الذي استقر عليه قضاء محكمة النقض والابرار هو أن الاجراءات متى بدأت بمحكمة قبل انعقاد الدور فلا حاجة للاستئذان عند انعقاد للاستمرار فيها . فاذا صدر حكم غيابي ضد نائب قبل بدء الدور ثم بدأ الدور فارض فيه النائب صح السير في نظر المعارضة من غير حاجة لطلب رفع الحصانة والحكم الذي يصدر في المعارضة يصبح واجب النفاذ .

( ثانيا ) أما حكما سنة ١٨٤٢ وسنة ١٩١٢ اخلصان بقبول النقض من نائب لم يقدم نفسه لتنفيذ فلاستشهاد بهما في موضوع بحثنا لا يصح على اطلاقه وذلك لأن (١١٠) من الدستور نصت على عدم جواز اتخاذ اجراءات جنائية ونصت أيضا على عدم جواز القبض أثناء دور الانعقاد . وقد لاحظنا فيما سبق أن الاجراءات الجنائية تشمل بطبيعة الحال القبض فلماذا اذا خص الشارع القبض بالذكر ؟ المقول والمفهوم أنه لم يفرده بالذكر دون سائر الاجراءات الجنائية الا لخطورة شأنه ولبعطية حكما خلاصا .

اذ الواقع أن الشارع روى الى عدم جواز القبض على النائب أثناء دور الانعقاد سواء كان القبض علا قضي به تطور الاجراءات التي اتخذت ضد النائب قبل دور الانعقاد أو كان اجراء مستقلا بذاته وبداية لتحقيق .

فاذا كانت محكمة النقض والابرار قضت في حكمها الصادرين في سنة ١٨٤٢ وسنة ١٩١٢ بصحة النقض الذي قدمه نائب بدء دور الانعقاد من غير أن يقدم نفسه لتنفيذ الحكم لانه متى بدأ الدور فلا يصح القبض عليه فهذا التفسير صحيح ومنطبق على نص البقرة الأولى من

المادة المتأثلة للمادة (١١٠) من دستورنا لأنها تمنع القبض على النائب أثناء دور الانقضاء (أي كانت مناسبة القبض) إلا بعد استئذان المجلس التابع حوله له . فلا يمكن اتخاذ هذه الأحكام حجة على ما ينهون إليه من أن قضاء محكمة النقض جرى على أن الاجراءات التي بدأت قبل دور الانقضاء تنق بمجرد ابتداء الدورة لأن نفس الحكم الذي يستشهدون به قضي بغير ذلك كما سبق بيانه وبصدد المعارضة في الأحكام القياسية .

واللجنة ترى أن نص المادة (١١٠) يسمح بالتفريق بين الاجراءات وبين القبض في الحكم فان طبيعة الاجراءات تشمل الاستمرار أما القبض فهو حل يصح لظهوره اعتباره مستقلا عن الاجراءات ومنفصلا عنها وهذا ما قصد الشارع بقراءته بالذکر وعلى هذا الرأي الاستاذ (Ch. Roux) في تعليقه على حكم محكمة النقض في سنة ١٩١٢ المنشور في مجلة سيرى سنة ١٩١٣ :

\*\*\*

لهذه الاعتبارات كلها رأيت أغلبية اللجنة ما يأتي :

(أولاً) ان النائب الذي تتخذ ضده اجراءات أو يقبض عليه قبل ابتداء الدورة لا يتمتع بالحصانة اذا انعقد المجلس بل تستمر الاجراءات ويدوم القبض من غير حاجة لاستئذان المجلس للاستمرار فيها .

(ثانياً) انه ليس للمجلس في هذه الحالة أن ينتظر في الاجراءات أو في القبض فأمر بإيقافها أو بالأقراخ من النائب .

(ثالثاً) انه اذا بدأت الاجراءات ضد النائب قبل بدء دور الانقضاء من غير أن يقبض عليه ثم بدأ الدور واستحدثت التحقيقات ضرورة القبض عليه فيجب في هذه الحالة استئذان المجلس في القبض .

\*\*\*

وبناء عليه يكون عضرة النائب أمين همام حامدي افندي غير مشتمع بالحصانة بالنسبة للاجراءات التي اتخذت ضده قبل يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ الذي بدأ فيه دور الانقضاء الحالي ولا يملك المجلس التدخل في هذه الاجراءات ولا في أمر القبض الذي يمكن قد صدر ضده قبل الدور .

١٧ — وقد رأيت اللجنة ازاء ملاحظته من قصور الدستور المصري عن مظم الضمانات في هذا الصدد وعدم تناول هذه الحالة بحكم مرسوم مما نشأ عنه الخلاف في وجود الحصانة أن تقترح على



المجلس علما للامانة سكوت المادة (١١٠) عن حالة علقتها الدساتير التي أخذنا عنها نص صريح ونصت عليها لأئمة مجلس النواب المصري سنة ١٨٨٢ ، ولذلك فني تطلب من المجلس الموافقة على اقتراح تعديل نص المادة (١١٠) من الدستور بإضافة فقرة مماثلة للمادة الخامسة من لأئمة مجلس النواب المصري سنة ١٨٨٢ والفقرة الثانية من المادة ١٤ من قانون فرنسا الأساس الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٨٧٩ والفقرة الثالثة من المادة (٤٥) من دستور بلجيكا التي تتكفل ببيان أن لكل من المجلسين أن يأمر بإيقاف الاجراءات التي اتخذت ضد أحد أعضائه قبل بدء دور الانقضاء أو الإقراج عنه وذلك مدة انقضاء الدور .

وقد اشتركت أقلية اللجنة مع أغليبتها في هذا الطلب حتى لا يكون الحق موضع خلاف .



١٨ — وكذلك ترى اللجنة بهذه المناسبة أيضا ضمنا لعدم انتهاك حرمة الحصانة البرلمانية أن تقترح وضع مادة تقابل المادة (١٢١) من قانون العقوبات الفرنسي لمراقبة كل موظف قضائي أو نائب محامي أو عضو نيابة أو قاض يأمر أو يوقع على أمر أو حكم أو فتوى يوافقها القبض أو باتخاذ الاجراءات الجنائية أو بتوجيه الاتهام ضد أحد أعضاء المجلسين دون الحصول على ترخيص من المجلس التابع له في الأحوال التي يحتم الدستور فيها الحصول على هذا الترخيص . وستقدم اللجنة مشروع قانون بذلك .



١٩ — ولا يفوتنا أخيرا أن نلاحظ أن التقاليد البرلمانية جرت على أن وزير الخزانة هو الذي يتولى طلب رفع الحصانة البرلمانية من أحد أعضاء المجلسين أو إخطار المجلس بالإجراءات التي اتخذت ضد أحد أعضائه إذا بدأت قبل دور الانقضاء فليس لموظف من المرؤوسين له مهما علا مقامه أن يتولى بنفسه رفع هذا الأمر للمجلس ( راجع في ذلك كتب أوجين بيير بند ١٠٩٠ ) .

تحريرا في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦

السكرتير  
رئيس اللجنة  
محمد صوري أبو علم  
مصطفى النحاس

## مجلس النواب جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٢٧

### لجنة الشؤون الدستورية

#### تقرير عن الصيغة القانونية لقرار الاعتمادات الإضافية

عهد المجلس بمجلسه المنعقدة في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧ إلى لجنة الشؤون الدستورية البحث فيما إذا كان يجب لقرار الاعتمادات الإضافية إصدار قانون أم يكفي اتخاذ قرار .  
بحثت اللجنة بمجلسيتها المنعقدتين في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ و ٤ فبراير سنة ١٩٢٧ الموضوع وهي تلتشرف برض نتيجة بحثها مبينة فيما يلي :

١ — تمحضر الحكومة الميزانية ويقراها مجلس الوزراء ويصدر برضاها على البرلمان مرسوم ثم تقدمها إلى البرلمان لفحصها واعتمادها عملا بنص المادة ١٣٨ من الدستور .

هذه الاجراءات هي بينها الأدوار التي نمر بها مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة للبرلمان ففي اعتماد البرلمان الميزانية وجب أن تعرض لتصديق جلالة الملك حتى يصدر القانون بالميزانية من ذلك يكون حكم المادة ١٣٨ من الدستور كليا وحده في وجوب إصدار الميزانية بقانون .  
ولذلك لما أراد واضع الدستور أن يضع حكما للحال التي لا يستطيع فيها الانتهاء من بحث الميزانية قبل ابتداء السنة المالية عبر في المادة ١٤٢ بأنه « إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يسل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة » ولم يكن قد أشير قبل إلى أن الميزانية تصدر بقانون .

يمرزهنا أيضا ملأه علماء القوانين الدستورية والمالية في فرنسا من « أن تصديق المجلسين (البرلمان) على الميزانية كاف وحده لاعتبارها قانونا وهي كذلك » ( صفحة ٦٢ من الجزء الخامس بالنظرية العامة للميزانية من مؤلف العلوم المالية . والتشريع المالي الفرنسي للعلامة جاستون جيز ) .

٢ — متى كانت الميزانية كما هو الواقع قانونا سنويا فكل تعديل فيها بزيادة أو نقص أو تبديل أو تغيير في أبوابها يجب أن يكون بقانون . فالتقانون لا يسل إلا بمقتله . ولما كانت الاعتمادات التي تتطلب بعد اعتماد الميزانية هي زيادة في ربط المصروفات التي هي جزء هام من أجزاء الميزانية كان لا بد لتصریح بها من قانون يصدر بها حتى ولو لم يكن ثم نص على ذلك في الدستور المعبري على أن

ذلك المستور قد صرح في المادة ١٤٣ بأن « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان . ويجب استثنائه كذلك كما أريد قل مبلغ من يلب إلى آخر من أبواب الميزانية » .

٣ - إن الطريقة التي تطلب بها الحكومة فتح هذه الاعتمادات تختلف كثيرا عن الطريقة التي تقدم بها الميزانية للبرلمان إذ هي في طلب الاعتمادات تعرض الأمر على مجلس الوزراء وبعد إقراره تبث بالطلب إلى مجلس النواب فلا ينقصها إلا أن يصدر بقرار مجلس الوزراء مرسوم فتي تم تصديق البرلمان وأذن بفتح الاعتماد تمين أن يعرض الاذن لتصديق جلالة الملك ليصبح قانونا .

٤ - هذه النتيجة هي التي ينتهي إليها الباحث في موسوعات شراح القوانين الدستورية فيما يتعلق بهذا الموضوع .

فلا يصح بالاعتمادات في فرنسا إلا بقانون . وإذا صرحت بعض القوانين في الأحوال الاستثنائية في غيبة البرلمان بفتح اعتمادات براسم ( ديكر يتل ) فهي تخم عرض هذه المراسم على البرلمان عند انعقاده لاجازتها وإقرارها ( يراجع مؤلف جاستون جيز « الميزانية » وديجي « الجزء الرابع صفحة ٤١٩ » وأسمن جزء ثان « صفحة ٤٢٢ » ) .

٥ - إن في العمل بهذا المبدأ في مصروف الحيلة في تنفيذ المستور ما قد يدعو إلى التدقيق في طلب الاعتمادات الإضافية .

٦ - من كل هنا :

ترى اللجنة بأجمع آراء أعضائها

( أولا ) أن اقرار الاعتمادات الإضافية يجب أن يكون بقانون

( ثانيا ) أنه كذلك يجب أن يقدم طلب الاعتمادات بالطريقة التي تقدم بها الحكومة إلى

المجلس كل مشروعات القوانين التي تريد إصدارها أي بمرسوم بعد قرار من مجلس الوزراء ..

وكذلك يجب أن تقل في سحب الاعتمادات أي أن الحكومة إن أرادت أن تسحب طلب

أو « دقمتة فليها أن تسحبه بمرسوم بعد قرار من مجلس الوزراء .

والجنة بعد هذا تتشرف بعرض ما رأيت على المجلس ليقر ما يراه ؟

رئيس اللجنة

سكرتير اللجنة

ويضا واصف

أحمد رمزي

الرئيس — لتتقدم حضرة المقرر يرض آراء اللجنة بإيجاز لإكفاه بإبالت التقرير في المصنعة .

المقرر — عهد الى لجنة الشؤون الدستورية يبحث موضوع أخذ إذن المجلس في الاعتمادات الاضافية . أليكون بقانون أم بقرار من المجلس ؟ بحثت اللجنة الدستور المصري ورجعت الى ما أخذ في الدستور الفرنسي قرأت أن المادة ١٣٨ من دستورنا تنص على ما يأتي :

« الميزانية الشاملة لايرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها الى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها والسنة المالية يمينها القانون » .

وجدت اللجنة أن هذه المادة كافية لتدليل على أن الميزانية يجب أن تصدر بقانون وذلك لأن الدستور نفسه لما أراد أن يضع حكما خاصا في مادة أخرى للحلقة التي لا ينتهي المجلس فيها من بحث الميزانية في الميدان المحدد عبر عن الميزانية بكلمة قانون إذ جاء في المادة ١٤٢ من الدستور ما نصه :

« إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يصل بالميزانية التقديمية حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة . ومع ذلك إذا أقر المجلس بعض أبواب الميزانية أمكن العمل بها مؤقتا » .

.. إن لفظة الميزانية قد ذكرت صلا في المادة ١٣٨ ولم يقل عند ذكرها أنها تصدر بقانون وإنما ورد ذلك في المادة ١٤٢ فكان ما يجره البرلمان بشأنها هو قانون . وقد وجدت اللجنة أن هذا التفسير منطبق على ما ذكره شرح القانون الدولي والقانون المالي الفرنسي إذ وجدنا في المؤلف الذي وضعه جاستون جيز على الميزانية ما يأتي : « إن تصديق المجلس ، أعني البرلمان على الميزانية كلف وحده لاعتبارها قانونا » وقد نشأ بحث اللجنة من الاعتراض بأن القانون الدستوري في بعض الدول ينص في مثل هذه الاحوال على أن يكون العمل بقانون وفي البعض الآخر لم ينص على ذلك لوجود نص خاص يتعلق باعتبار الميزانية قانونا . ثم انتقلت اللجنة إلى بحث مسألة الاعتمادات الاضافية التي هي في الواقع زيادة في ربط المصروفات التي تحررت بالميزانية فهي جزء مهم من أقسام الميزانية والاذن بها هو في الواقع زيادة لما ربط بالميزانية أو بمعنى آخر تعديل له . ولما كانت الميزانية قانونا وجب حكما أن يكون التعديل بقانون لأن القانون لا يبدل الا بقانون وهنم نتيجة محتمة .

بحثت اللجنة أيضا في كتب شراح القوانين المالية فوجدت أن الاعتمادات يجب أن تكون بقانون في فرنسا ونص على ذلك في كتاب « جاستون جيز » عن القانون المالي وكتابه « ديموري » و« مانان » عن القوانين الدستورية فإذا فرض وأجازت بعض القوانين للحكومة في غيبة البرلمان أن تفتح اعتماداً بمرسوم فيجب على الحكومة حتماً أن تعرض هذا الاعتماد في بمر مدة معينة على المجلس ليقر المرسوم بقانون أعني إذا فتح اعتماد بمرسوم في غيبة البرلمان وجب على الحكومة أن تعرضه على البرلمان لأقاربه بقانون في بمر خمسة عشر يوما على ما أذكر فاستخلصت اللجنة من كل ذلك أن الاعتمادات يجب أن تكون بقانون ولذلك رأيت أن تقدم الاعتمادات بالطريقة التي تقدم بها الحكومة للمجلس كل مشروعات القوانين وكذلك الحال بالنسبة لنسحب الاعتمادات . وما أن مهمة اللجنة كانت محدودة فلم تر تعرض لبعض الاعتمادات المطلوبة الآن والنظر في صحتها شكلا ولا النظر في الاعتمادات التي سبق إقرارها وهذا ما رأته اللجنة التشرف برضه على حضراتكم .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

أصوات : موافقون .

## مجلس النواب جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧

### تقرير لجنة الحفائية

عن اختصاص مجلس النواب بنظر الاقتراحات برغبات

قر مجلس النواب بمجلسه المنعقدة يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ تأليف لجنة الحفائية يبحث

ما يأتي :

أولا — هل يجوز للمجلس أن يبدى رغبات أولا ؟

ثانيا — إذا كان له هذا الحق فهل له أن يبدى رغبات مما يدخل في اختصاص مجالس

المندوبات والبلديات ؟

بحثت اللجنة فيما كلفت به وكانت نتيجة بحثها ما يأتي :

أن تنبئ الغرض من هذه المسألة يرجع إلى أن حق اقتراح الرغبات المذكور مقراة في

اللائحة الداخلية (المواد ٧٢ وما بعدها) ولم يأت به نص في الدستور. فكان هذا الحق مشار خلاف في سنة ١٩٢٤ أمام مجلس النواب الأول بمناسبة اقتراح برغبة قدمه حضرة صاحب السعادة محمد بنراوى عاشور باشا بفصل مركزى طلعا وشريين من وجهة الأعمال الادارية عن مديرية الفرية .

رأت لجنة الاقتراحات في ذلك الوقت أن الاقتراح « هو رغبة وأنها مختصة بنظره وقررت عدم قبوله موضوعاً لعدم اختصاص المجلس بنظره لأنه خاص بمسائل إدارية ليس للمجلس عليها من سلطان إلا الهيمنة العامة » ثم قامت مناقشة حضرات النواب بجلسة ١٠ مايو سنة ١٩٢٤ في موضوع حق المجلس في ابداء الرغبات ثم تأجلت المناقشة الى يوم ١٢ مايو وفيه أعلن معالى رئيسه أن مكتب المجلس بحث مسألة الرغبات ووجد أنه يمكن تقديم رغبات بدون أن تكون ملازمة للحكومة : وأخيراً قرر المجلس بالأغلبية أن « الرغبات التى يقرها غير ملازمة للحكومة مع عدم المساس بمبدأ مسئولية الوزارة » وكان رأى الأقلية أن « الرغبات التى يقرها المجلس ملازمة للحكومة » .

رأى المجلس الحالى إعادة بحث هذا الموضوع من جديد :

### رأى اللجنة

#### عن المسألة الأولى

« هل يميز للمجلس أن يبدى رغبات أولاً »

قلنا أن حق ابداء الرغبات مذکور صراحة في المواد ٧٢ وما بعدها من اللائحة الداخلية ولم يأت عنه نص صريح في الدستور ونضيف أن حق ابداء الرغبات متروك به للجمعية التشريعية في المادة ١٩ من القانون النظمى اذ نصت هذه المادة على أن « الجمعية أن تبدى رأياً أو رغباتها سواء كان ذلك بناء على طلب الحكومة بالنسبة للمسائل والمشروعات المروضة عليها أو من تلقاء نفسها » ..

ولما كانت هذه الرغبات من جانب الجمعية التشريعية ذات صبغة استشارية وآى الدستور خلوا منها قد قام الشك في جواز أن يبدى المجلس التباي مثل هذه الرغبات بناء على أن المجالس التباية هيئات تشريع — فليس من شأنها أن تبدى رغبات في محل من أعمال السلطة التنفيذية

وان حق اشراف المجالس البرلمانية لا يتفق وابداء رغبت يجوز للسلطة التنفيذية صاحبة الشأن أن لاتنفذها . وان ابداء الرغبات كان مفهوما صدوره من الجمعية التشريعية باعتبار أنها هيئة استشارية محضة ولم يصبح الآن متقاعا مع السلطة البرلمانية التي يتمتع بها مجلس النواب وأن مبدأ فصل السلطات يحول دون تدخل السلطة التشريعية في أعمال حكومية هي من اختصاص السلطة التنفيذية وحدها . وأن واجب مجلس النواب أن يترك الحكومة تعمل داخل سلطتها واختصاصها بكامل حريتها وهي أعرف بدخائل أمورها من غيرها دون أن يمس ذلك مبدأ المسؤولية الوزارية فلا مسئولية إلا عند حرية العمل — وأن المستور قد منح المجلس حق السؤال وحق التحقيق البرلماني وحق الاستجواب الذي يمكن أن يقيمه منح الثقة بالوزارة أو رفضها وكل ذلك حقوق معينة بنص الدستور فلا يمكن التوسع فيها بما ليس فيه — وأخيرا فان مصلحة البلاد تنفي بعدم تدخل سلطة فيما هو من اختصاص سلطة أخرى وإلا اضطرب النظام وتطلعت الأحوال وضاعت المسؤولية . ذلك بعض ما قيل للحيولة بين مجلس النواب وبين حق ابداء الرغبات ونتيجة أن ابداء الرغبة من المجلس اعتداء على السلطة التنفيذية ومخالفة للدستور ( راجع مضبطة جلستي ١٠ و ٧١ مايو سنة ١٩٢٤ لمجلس النواب ) .

ولكن التقاليد الدستورية الأوروبية على غير هذا الرأي وتقرر بأن السلطة التي تقومها الدساتير للمجالس النيابية ليست منحصرة في مجرد التشريع وإنما تقتلوا الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة وتقتلوا المسؤولية الوزارية وهذان الحقان ينتجان حتما بطبيعتهما وبلا احتياج لنص في الدستور حق مجلس النواب في تكليف الحكومة بالقيام بعمل معين أو باتخاذ خطة معينة .

وإن الدستور المصري يؤيد هذه النظرية علم التأيد بما قرره من حق المجلس في الاشراف العام على شؤون الدولة ومراقبة سياسة الحكومة فيها ( راجع بالأخص المواد ٤٢ و ٦١ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٣٨ من الدستور ) .

فمن ذلك ترى اللجنة أن لمجلس النواب حق إقرار الرغبات كمجالس النواب الأوروبية التي قررت لنفسها هذا الحق — مع عدم وجود نص صريح عليه في دساتيرها — باعتباره حقا طبيعيا مستمداً من طبيعة النظام البرلماني نفسه . ولو قلنا بنقض ذلك فالتنازح من المجلس من حق هو من أقس الحقوق النيابية ولم يصبح نظامنا الدستوري كأحدث الأنظمة الدستورية في العالم .

وتبادر اللجنة بأن تلاحظ أن الرغبات ليست مفهومة في المجالس النيابية الأوروبية كما فهمها

البعض هنا من أنها من نوع تلك الرغبات التي كانت تسميها الجمعية التشريعية ولا تكون لازمة للحكومة . فان رغبات الجمعية التشريعية كانت قريبة من الالتماس يجوز للحكومة أن تقبلها أو أن ترفضها ولكن رغبات المجالس النيابية غير ذلك . فاما أن تقبلها الحكومة فتعني بتبنيها أو أن تبارض فيها فيطرح على المجلس مسألة الثقة .

راجع كتاب موريس هريو صفحة ٥٨١ المطبوع سنة ١٩٢٣

(Précis de Droit constitutionnel-par Maurice Hauriou page 581.)

ولهذا كان التعبير عن الأمر الذي تقره المجالس النيابية لابلغة « رغبة » كما هو في قانون الجمعية التشريعية أو في لأئحتنا الداخلية الحالية بل بكلمة « اقتراح » .

Motion أو Proposition وما نسميه نحن « اقتراحا برغبة » يسوونه أحيانا في مجلس نواب فرنسا مشروع قرار Projet de résolution وكل هذه التسميات تتناسب مع مدلولها ومرماتها . وقد قررنا أن لمجلس النواب الفرنسي حق الاقتراح على رغبة يقدمها أحد أعضائه فتكون بذلك ملزمة للحكومة .

وهذا الحق البرلماني علم لم يحده الدستور ويجوز استعماله في كل موضوع ما دام في دائرة حق الاقتراح البرلماني .

Droit, d'Initiative parlementaire

فمن المسلم به مثلا أن لمجلس النواب الفرنسي الحق في تكليف الحكومة بتقديم مشروع قانون في أمر معين (أنظر أوجين بيير صفحة ٧٠ نبذة ٦٦ و صفحة ٧٤ نبذة ٧١ فقرة ثمانية — طبعة سادسة).

(Eugène Pierre page 70 No. 66 et page 74 No. 71 Parag. II 6me. édition)

وهذا الحق مقرر أيضا لمجلس العموم الانجليزي (د أنظر الكتاب المذكور صفحة ٧٤ — في الملحق آخر فقرة ٤) وقرر مجلس النواب الفرنسي مرات عديدة عقب أقرار مشروع قانون تكليف الحكومة بأن تدافع بشدة أمام مجلس الشيوخ عن مشروع هذا القانون حتى يصبح نهائيا . (ايمين الجزء الثاني طبعة سابعة لكتاب القانون الدستوري صفحة ٤٦٥) .

(A. Esmein-Droit Constitutionnel-tome II page 465, 7me. édition).

وعلى هذه القاعدة جاز للنواب أن يقرروا فتح اعتمادات جديدة في الميزانية أو زيادة بعض الاعتمادات كما جاز لهم أن يقرروا فتح اعتمادات خارجة عن الميزانية .

« كتاب القانون الدستوري لليون دوجي — الجزء الرابع صفحة ٣١٣ طبعة ثمانية » .

(Léon Duguit-droit Constitutionnel-tome 4 page 313—2me édition)



وعلى هذه القاعدة أصدر مجلس نوابنا قرارا في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بمنحول الحكومة شارية قنطا في بورصة العقود كما أصدر قرارا في ١١ يناير سنة ١٩٢٧ في الرغبات المقسة لتخفيض ايجارات الاطيان وصرحت الحكومة بأنها لا تمارض في هذين الاقتراحين .

انما المنوع على المجالس النيابية نظره كاقترح برغبة واصدار قراره هو التمثل في الأمور الادارية البعثة التي هي من اختصاص الحكومة وحدها كاسداء الشكر لبعض الموظفين فان قبة المجالس لا تمنح الا للوزراء وكانظر في حالة موظفين بالثبات لأن قرارات المجالس النيابية يجب أن تكون في مسائل علمة لا في مسائل شخصية ( أوجين بيريلحق صفحة ٥٦٨ طبعه خمسة ) وهذا لا يحول بين المجلس وبين حقه في مراقبة الحكومة في هذا الصدد عن طريق السؤال والاستجواب .

من عرفنا ذلك ، علمنا ما لقرارات مجلس النواب في شأن الرغبات من خطر قد يكون في بعض الظروف أعظم خطرا من قراراته في شأن القوانين نفسها .

وقد دل العمل في المجالس النيابية الأوروبية على أن أعضاها يسرفون أحيانا في اقتراح رغبات في مسائل مالية يقرها المجلس فترهق الميزانية وتسبب المعجز فيها ويكون المانع لتقديم هذه الرغبات اعتبارات انتخابية ، ويزداد هذا الخطر وضوحا اذا علمنا أن رغبت كثيرة تقدم فجأة أثناء نظر الميزانية وينظر المجلس فيها فمدلت اللائحة الماخلية بفرنسا بما ينظم حق الاعضاء في الاقتراحات الخاصة بالشؤون المالية .

وقد جرت تقاليد مجلس عموم انجلترا بطريقة مستمرة على أن لنواب حق اقتراح كل شيء الا فتح اعتماد أو زيادة في أي باب من أبواب الميزانية وبالجملة فلا يقبل من أن نائب أي اقتراح يرى إلى زيادة في مصاريف الدولة وأن كل اقتراحات من هذا القبيل متروكة إلى الحكومة وحدها . ( أوجين بيريلحق صفحة ٧٠ المامش نمرة ٣ ) .

ذلك ما جرى عليه العمل وأقرته التجارب للصحة العامة — وزادوا على ذلك أن موضوع الاقتراح يجب أن يكون دستوريا وقانونيا وكل اقتراح يخالف للمستور أو قانون من القوانين أو للائحة المجلس لا يصح الاقتراح عليه ورئيس المجلس سلطة مطلقة في هذا الموضوع فمن حقه بل من واجبه أن يمنع عرض أي اقتراح من هذا القبيل على المجلس . واذا فرض أن اقتراحا

قرره أحد من المجلسين وكان منقضا لنص قانون من القوانين فإن الحكومة لا تأخذ به لأنه ليس من اختصاص السلطة التنفيذية أن توقف العمل بقانون بمجرد طلب أحد المجلسين ( أنظر دوجي جزء رابع صفحة ٣٢٢ وأوجين بيير صفحة ٦٦ وما بعدها نبرة ٦٣ وما بعدها صفحة ٤٢٤ نبرة ٤٥٠ ) .

من هنا كله ترى اللجنة أن حق المجلس في تقرير رغبات حق ثابت بمقتضى طبيعة النظام الدستوري وجرى عليه العمل في البلاد المتمتعة بالنظام الدستوري الحديثة ولا محل لأن نخرج عنه . وإن قرارات المجلس في هذه الاقتراحات ملزمة للحكومة بالمعنى السالف بيانه .

الآن وقد انتهينا من بحث حق المجلس في الاقتراح على رغباتنا قلنا بأن له حق الاقتراح وأن رأيه ملزم للحكومة فلننظر بعد ذلك في الطريقة التي تجري عليها المجالس في الاقتراح على تلك الرغبات .

الطريقة مقررة عندنا وهي أن يحال الاقتراح على لجنة الاقتراحات و بعد عودته الى المجلس يحيله الى اللجنة المختصة وعند رجوعه ثانية اليه يصدر قرارا بشأنه .

هذه القاعمة مقررة في البلاد الأخرى بضمان بحث الموضوع بحثا وافيا . ولهذا قيل بعدم جواز تعديل نص في اللائحة الداخلية دون أن يأخذ الاقتراح لهذا التعديل صوره الطبيعي و يمر على جميع تلك اللجان المختلفة ولا يميز تكليف مكتب المجلس بعمل هذا التعديل . ( أوجين بيير صفحة ٤٩٤ نبرة ٤٥٠ ) .

أما يوجد نوع من الاقتراحات برغبات لا علاقة لها بالسلطة التنفيذية ولا تمس الدستور أو القوانين أو اللائحة الداخلية لأنها بسيطة في موضوعها وفي مراميها وتسمى بالاقتراحات البسيطة *Simple motions d'ordre* كقترح اسداء الشكر للجيش . أو أن فلانا استحق تقدير الوطن . أو إضاد وفد برلماني في حفلة . أو حضور الهيئة كلملة عند استعراض الجيش . أو ارسال شكر الى أمة أجنبية . أو نحية رئيس حكومة أجنبية ألى البلاد زائراً فمثل هذه الاقتراحات يمكن أخذ رأى المجلس عليها فوراً بدون حاجة الى مرورها على لجان مختلفة ( أوجين بيير صفحة ٤٩٥ ) .

#### النتيجة

وما تقدمت ترى اللجنة ما يأتي :

.. (أولاً) ان للمجلس الحق في أن يقترح على اقتراح برغبة وقراره في هذا ملزم للحكومة بقوة مبدأ  
المسئولية الوزارية

(ثانيا) يشترط لقبول اقتراح برغبة توفر شرطين أحدهما أن يكون ضروريا وثانيهما أن يكون تنفيذه ممكنا بمعنى أنه لا يرهق الميزانية وأن لا يعطل مشروعا أو مشروعات الأهم منه وذلك كله مع اشتراط أن موضوع الاقتراح غير مخالف للدستور أو القوانين أو لأئحة المجلس الداخلية .  
(ثالثا) تشير اللجنة بأخذ رأى الحكومة في كل اقتراح قبل الاقتراح عليه .

(رابعا) بعد قبول كل اقتراح يستدعى فتح اعتماد غير وارد بالميزانية يقرر المجلس ما اذا كانت هناك ضرورة ماسة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لطلب الاعتماد اللازم له فوراً أو ادراجه في مشروع الميزانية المقبلة .

(خامسا) اذا لم يتوفر في الاقتراح شرطا الضرورة وامكان التنفيذ فلمجلس أن يرفضه أو أن يعتبره كمرضاة من أحد أفراد المصريين تسرى عليها أحكام المادتين ١١٦ و ١١٧ من الدستور.  
عن المسألة الثانية

هل للمجلس أن يبدى رغبات مما يدخل في اختصاص مجالس المديرية والبلديات .  
ان القانون النظمي نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ جعل لمجالس المديرية رأيا قطعيا في بعض المسائل التي تنتظرها وجعل لها رأيا استشاريا في البعض الآخر وأعطاهما الحق في أن تبدى للمدير ولسلك وزير والمجلس الوزراء رغبات فيما يتعلق بمهاجرات المديرية العمومية وعلى الأخص في شؤون الزراعة والرى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم ( تنظر المواد ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ من القانون المذكور ) .

كما أن القوانين والوائح الخاصة بإنشاء البلديات جمعت من اختصاصها النظر فيما يتعلق بمصالح المدن كهيئة الشوارع والميادين والحدائق العمومية وكالياه والنور والأسواق والملاهي والأمور الصحية وجعلت لوزارة الداخلية حق التصديق على قراراتها .

( ينظر مثلا الأمر المالى الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ الخاص ببلدية الاسكندرية - والقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٥ الخاص بتشكيل مجلس محلي مختلط بمدينة طنطا - واللائحة الأساسية للمجالس المحلية الصادرة في ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ والمعدة بقرار ١٥ مارس سنة ١٩٢٠ وقرار ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ) .

ومن هذا كله ترى اللجنة ما يأتى :

(أولا) ان مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية اختصاصات حددتها القوانين

والوائح وقد أقر الدستور وجردها واختصاصاتها ولم ينص عن حق تتدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية في شؤونها إلا لتتجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو أضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك . ( المادّة ١٣٢ و ١٣٣ من الدستور ) .

( فبعد أن سوى الدستور بين السلطة التشريعية وبين السلطة التنفيذية في حق التدخل هذه المجالس صار بعيدا عن الدستور أن تنفرد السلطة التشريعية بالتدخل في أمور ممنوعة عن السلطة التنفيذية نفسها مع أنها هي المهيمنة على هذه المجالس بمقتضى القوانين وأكثاراتها بها من السلطة التشريعية وقبها في كتاب قانون بلجيكا الدستوري مؤلفه هنري فان مول Henri Van-Mol في موضوع رقابة السلطة المركزية في أمور أمثال هذه المجالس ما يأتي :

« ويتلخ من هذه المبادئ أن ليس للسلطة المركزية أن تتدخل في أعمال المديريات أو المراكز إلا في الأحوال التي يسمح بها القانون » أنظر صفحة ١٤٨ رقم ١٩٥ و صفحة ١٤٤ رقم ١٨٨ وما بعدها .

( ثانيا ) ان مجالس المديريات والبلديات هيئات منحها القوانين حقوقا كانت من اختصاص السلطة التنفيذية لما رآه الشارع من أن هذه المجالس أخرى من غيرها بالنظر في شؤونها وأقدر على تعرف حاجتها الخاصة فإذا اقترح مجلس النواب رقبة من اختصاص هذه المجالس كان منتهى تكليف السلطة التنفيذية بأن تتدخل فيما ليس من اختصاصها قانونا أو بعبارة أخرى مخالفة القانون ومصادرة المصلحة العامة .

( ثالثا ) نضيف أن حكرامة السلطة التشريعية تقضى بعدم تقرير اقتراح برغبات من اختصاص تلك المجالس لأنه إما أن يكون هذا الاقتراح من المسائل التي يحق لهذه المجالس قانونا أن تبدي فيه رأيا قطعيًا وعندئذ يجوز لهذه أن تقرر قرارا يهمل اقتراع السلطة التشريعية بقوة القانون وإما أن يكون اقتراح السلطة التشريعية في أمر من الأمور التي يجب عرضها على تلك المجالس أو التي يحق لها أن تبدي رغبته فيها وفي هذه الحالة يجوز لهذه المجالس أن ترفض الاقتراح أو أن تبدي رغبة منافية له ولا ندرى بمد ذلك كيف تكره السلطة التشريعية مجلس مديرية أو مجلسا بلديا على أمر من اختصاصها النظر فيه ولا يريانه مفيدا لمصلحتها وما أدرى من غيرها . لهذا كله ترى اللجنة أن ليس لمجلس النواب أن ييسد رغبات في أمور من اختصاص مجالس المديريات والبلديات وذلك لا يمنع ما للمجلس من حق اقتراح القوانين ومن حق المراقبة

العلماء ومنها استجواب الحكومة في شؤون هذه المجالس عند الاقتضاء .  
وبناء عليه يجب ألا يتناول الاقتراح برغبة مسائل تدخل في اختصاص مجالس المديرين  
والبلديات والمجالس المحلية .  
في ١٩ يناير سنة ١٩٢٧

السكرتير  
محمد صبري أبو علم  
رئيس لجنة الحفائية  
مصطفى النحاس

### ملحق لتقرير لجنة الحفائية

الخاص باختصاص المجلس بنظر الاقتراحات برغبات

قرر مجلس النواب في أول فبراير سنة ١٩٢٧ إعادة تحرير لجنة الحفائية عن اختصاص مجلس  
النواب بنظر الاقتراحات برغبات الى اللجنة لبحثه مع وزارة الحفائية وعرض النتيجة عليه  
ليقرر ما يراه

وقد اتصلت اللجنة بمعالى وزير الحفائية نائباً عن الحكومة بمجلس ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ واتصل  
رئيسها أيضاً بمخاليه اليوم وتم الاتفاق بين اللجنة والحكومة على أن يكون نص الفقرة الأولى من  
النتيجة الواردة بتقرير اللجنة المذكورة كما يأتي :

( أولاً ) ان للمجلس الحق في أن يترع على اقتراح برغبة وفي هذه الحالة اذا لم توافق  
الحكومة على هذه الرغبة أو على تنفيذها فليها أن تدلى للمجلس الأسباب التي حالت دون  
قبولها أو تنفيذها ليقدمها قدامها مع عدم المسلس بمبدأ المسؤولية الوزارية .  
وهذا النص يتفق تمام الاتفاق مع وجهة نظر اللجنة ؟

١٦ فبراير سنة ١٩٢٧

السكرتير  
(هـ) عمر عمر  
رئيس لجنة الحفائية  
مصطفى النحاس

## مجلس النواب جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧

نص القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢

بقرار تصفية أملاك الخديو السابق عباس حلمي باشا

وتضييق ماله من الحقوق

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر في ١٥ شبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢)

بوضع نظام توارث عرش المملكة المصرية ؛

وبما أن الأحوال تقضى بقرار ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية في ظل الأحكام

العرفية من تصفية أملاك عباس حلمي باشا الخلوغ من الخديوية المصرية ؛

وبما أنه يحسن من جانب آخر أن يضيّق من الحقوق التي يجوز لعباس حلمي باشا أن يباشرها

في هذه البلاد في المستقبل ، ومحافظة على النظام الموضوع لتوارث العرش ،

وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

ومعنا بما هوّأت :

مادة ١ — جميع التصرفات الخالصة بالأملاك التي صفت باعتبارها مملوكة للخديو السابق

عباس حلمي باشا في الديار المصرية و يدخل فيها البيع والتحويل والنقل وغير ذلك من اجراءات

تصفية الأملاك المذكورة يقرها هذا القانون و يعتبرها صحيحة نافذة لازمة نهائية تلقاء عباس حلمي باشا أو أى شخص آخر .

وعلى ذلك فلا تقبل ولن تقبل أمام أية هيئة قضائية في الديار المصرية أية دعوى رفعت ولم

يحكم فيها ، أو ترفع فيها بعد ، من عباس حلمي باشا أو من أى شخص آخر ويكون الفرض منها

بالذات أو بالواسطة بإبطال أى تصرف أو إجراء من التصرفات أو الاجراءات المذكورة أو الرجوع

فيه أو تعديله و يجب على المحكمة حتماً و يحكم القانون رفض مثل هذه الدعوة أيّا كانت الحالة

التي هي عليها .

مادة ٢ — يحرم على الخديو السابق عباس حلمي باشا أن يهبط الأراضي المصرية فإذا فعل

أعادته السلطة التنفيذية فوراً إلى الحدود .

ولا يجوز له أن يباشر فيها بنفسه أو بواسطة غيره أى حق من الحقوق السياسية أو أن تكون له يد على مال ثابت أو منقول أو أن يمتلك مثل ذلك المال بمقد من عقود المعارضة أو التبرع إلا أن يكون ذلك بطريق الارث الشرعى أو بحكم حق مكتسب من قبل كما لا يجوز أن يكون له استحقاق فى أى وقف ينشأ فيها منذ الآن أو أن يقبض فيها أى مبلغ أو أن يتولى فيها نظارة وقف أو وصاية أو قيامة أو وكالة أو أى عمل آخر من هذا القبيل أو أن يتقاضى فيها أجرة هيئة قضائية بنهر واسطة الجهة المنصوص عليها فى المادة الرابعة .

مادة ٣ — يصادر لجانب الحكومة كل مال منقول أو ثابت وكل مبلغ أو اعتماد اكتسب خلافا لحكم الفقرة الثانية من المادة السابقة .

أما ماعد ذلك من الأموال المنقولة والثابتة والمبالغ والاعتمادات التى تتحول الى عيىس حلى باشا فنضبطها بالطرق الادارية الجهة المنصوص عليها فى المادة الآتية وتبلغ الأموال المنقولة أو الثابتة بالمزاد . ويضاف صافي المتحصل من إدارة وتصفية الأموال المذكورة والمبالغ والاعتمادات سنويا إلى حساب عيىس حلى باشا أو أى شخص آخر تتول الىه حقوقه يعلن عن قيمة هذا الصافي فى « الجريدة الرسمية » .

وكل مبلغ لا يطالب به المذكورون فى بحر سنة من تاريخ الاعلان المشار اليه يسقط الحق فيه ويؤول إلى خزانة الحكومة .

مادة ٤ — يمين مجلس الوزراء الجهة الحكومية التى يهد اليها بالقيام بالاجراءات المنصوص عليها فى المواد السابقة ويناط بها بوجه عام أن تتولى وتدير جميع مالىباس حلى باشا وما عليه من الحقوق والمصالح وأن تتوب عنه فيها نيابة صحيحة وذلك فى حدود هذا القانون ووفق أحكامه .

مادة ٥ — على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويكون وزراء الماخلية والمالية حلى الأخص مأذونين بأن يصدرا ما يقتضيه ذلك التنفيذ من التدابير .

ويجرى العمل بهذا القانون من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بىراى رأس التين فى ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٤٠ (١٧ يولية سنة ١٩٢٢)

المرسوم الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤

عن تصفية أملاك الخديو

نعم فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ انخلص بقرار تصفية أملاك الخديوي السابق عباس حلمي باشا و بتضييق ماله من الحقوق ؛

ونظرا لأن المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ قضت بأن الخديوي السابق عباس حلمي باشا لا يجوز له أن يتقاضى أمام أية هيئة قضائية بنهر واسطة الجهة المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون المشار إليه ؛ ولأنه قد قام شك في تأويل هذه المادة ومن الضروري المبادرة إلى إزالة هذا الشك بنص تشريعي ؛

وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — الحكم الوارد في المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ قاضيا بأن الخديوي السابق عباس حلمي باشا لا يجوز له التقاضى أمام أية هيئة قضائية بنهر واسطة الجهة المنصوص عليها في المادة الرابعة منه يجب أن يؤول على أن الجهة الحكومية المشار إليها وحدها صفة النيابة عن الخديوي السابق في جميع حقوقه ومصلحته مالية كانت أو شخصية في كل دعوى وفي كل اجراء مهما كان نوعها وأمام أية هيئة قضائية في البلاد ، وعلى أن الخديوي السابق ليس له في أى حال من الأحوال أن يتقاضى باسمه شخصا أو بواسطة دائرته أو بواسطة حارس أو مصف أو مدير أو أى شخص آخر وسواء كان مدعيا أو مدعى عليه أو بأية صفة أخرى .

وبناء على ذلك :

( أولا ) فكل دعوى رفضها الخديوي السابق أو رفضت عليه وكل اجراء اتخذته أو اتخذت ضده سواء كان ذلك باسمه شخصا أو كان باسم دائرته أو بواسطة حارس أو مصف أو مدير أو أى شخص آخر أو بواسطة أى واحد من هؤلاء يجب أن يقضى بعدم قبولها أو برفضها حتما ومن تلقاء المحكمة نفسها إيا كانت الحالة التي عليها الدعوى من غير أن يترتب على ذلك اخلال بما لقوى الشأن من الحق في تعديد الدعوى أو الاجراء السابق ذكرها ضد الجهة الحكومية المشار إليها أو بواسطة تلك الجهة .

( ثانيا ) جميع الأوراق التي تعلن على يد محضر وأعمال الاجراءات مهما كان نوعها لمصلحة الخديوي السابق أو ضده لا يسرغ بقبولها أو اعلانها أو تنفيذها إلا إذا صدرت بناء على طلب الجهة المشار إليها أو ضدها ،



مادة ٢ - على وزراء الداخلية والمالية والمحاسبة تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه . ويسمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويعرض هذا القانون على البرلمان في أول اجتماع له  
صدر بمرأى عابدين في ٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٣ ( ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ) .

### مذكرة تفسيرية

عن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية أملاك  
الخدو السابق عباس حلى باشا وتضييق ماله من الحقوق

ينص المشروع على :

- (١) الموافقة على التصفية التي عملت لأمالك الخديو السابق وجعلتها نهائية .
  - (٢) عدم قبول أية دعوى قضائية سواء أكانت مرفوعة أم مترفع فيها بعد وكان المقصود منها الفناء أو سحب أو تعديل أعمال هذه التصفية .
  - (٣) تسليم الناتج من هذه التصفية الى صاحب الشأن والموافقة على سقوط حقه فيه لصالح الحكومة في حالة امتناعه عن استلامه في مدة خمس سنوات .
  - (٤) منع الخديو السابق من السكن أو الإقامة في الأراضي المصرية .
  - (٥) حرمانه من التمتع بحقوقه السياسية في مصر ومن القيام ببعض وظائف شرعية وكذلك من حق امتلاك أموال منقولة وغير منقولة .
  - (٦) القيام في المستقبل بإدارة وتصفية ما يمكن أن يكون له من أموال نقدية أو غير نقدية سواء آلت اليه بالوراثة الشرعى أو من طريق الحق المكتسب على أن يتبع في ذلك نفس النظم التي اتبعت في التصفية السابق اجراءها .
- من المعلوم أن تصفية أملاك الخديو السابق كانت بناء على اعلانات صادرة من السلطة العسكرية الانجليزية بتصفية أموال الأعداء ويظهر أن عملية التصفية قد تمت فيما يختص بالمطلوبات المستحقة له قبل التغير وأما فيما يتعلق بما عليه من ديون فلا يزال منها بعض مسائل تحت البحث لم يفضل فيها بعد كالدين الهام القى يطالب به الأمير محمد عبد المنعم أباه ، وعلى ذلك لا يمكن إصدار القانون الخاص بهذا الموضوع قبل التحقق من صفى التصفية .

ويجب من جهة أخرى على الحكومة الأنجليزية التي تباشر بنفسها هذه التصفية أن تكون قد قبلت القواعد القائم عليها هذا المشروع لا سيما فيما يخص بسقوط حق صاحب الشأن في تلك الاموال لصالح الحكومة المصرية كما أنه ينبغي أن تكون على اتفاق مع هذه الحكومة على كيفية تنفيذ هذا القانون .

وبناء على هذا الاعتبار يجب أن يفصل فيما لو كانت المبالغ الناقصة من التصفية والتي دفع الحارس القضائي لأموال الأعداء جزءا منها الى الخزينة الأنجليزية ينبغي تحويلها الى خزينة الحكومة المصرية لتسليمها فيما بعد عند ما تحين الفرصة الى الخديو السابق أو أن للحكومة الأنجليزية أن تتكفل بتأدية ذلك مباشرة على أنه لا يمكن أيضا إيداع المبالغ المذكورة في إحدى المصارف الأجنبية لحساب الخديو السابق .

وليست المادة الأولى من هذا المشروع في حلجة إلى شرح أو تعليق .  
ينبغي أن يلاحظ أنه اجتنب كل إشارة إلى الاعلانات والأحكام العرفية إذ أن الاعتراف بهذه متروك لقانون التضمينات الذي لا يزال موضوع بحث الحكومتين المصرية والأنجليزية .  
أما المادة الثانية فيلاحظ أولا أن اللجنة الاستشارية قد طرحت جانباً الاقتراح الموجود في المشروع التمهيدى السابق عرضه عليها بشأن تسليم الخديو السابق المبالغ المذكورة على شرط أن يستند التصفية التي حصلت لأن هذا الشرط يمكن في الحقيقة أن يضاف من قوة القانون ، ومن جهة أخرى فإن القيمة القانونية لهذا الاعتماد قابلة جدا للأخذ والرد . لذلك فضل اعتبار مجرد تسليم تلك المبالغ إبراء ذمة المصفين .

ونص المشروع التمهيدى أيضا على أن صافي التصفية يصبح حقا مكتسبا للحكومة المصرية إذا امتنع الخديو السابق عن إعطاء الخالصة اللازمة في مدة ستة شهور .  
غير أن اللجنة الاستشارية رفضت هذا الاقتراح أيضا لأن الأصل في تصفية أموال الخديو السابق لم يكن المصادرة وإنما هو التصفية الجبرية مع حفظ حقوقه في حاصل التصفية .  
وعلى ذلك فالسألة حق الخديو السابق قبل المصفي لا يمكن زواله إلا بإحدى ثلاث : بدفع المبالغ لصاحب الشأن ، أو يتنازل عنها ، أو بسقوط جفته فيه بمضى المدة القانونية .  
أما والدين البقي للحكومة من نوع خاص فإن اللجنة رأت أنه في الإمكان إقراض المهلة العادية لسقوط الحق إلى خمسين سنوات بالنسبة لرأس المال وإلى سنة بالنسبة للفائدة التي رأت من العدل .

احتسابها بواقع ٣ ٪

والمادتان الثالثة والرابعة تقرر أن مركز الخديو السابق في مستقبل الأيام :

محظور عليه التوطن بالأراضي المصرية أو الإقامة فيها وعلى الحكومة تنفيذ هذا القانون بالقوة إذا اقتضى الحال .

محظور عليه أيضا التمتع بحقوقه السياسية أو القيام بنظارة أو قاف أو بوظائف وصاية أو قوامة أو وكالة أو ما شابه ذلك .

أما فيما يخص بحق تصرفه في أمواله فقد نص المشروع التمهيدي السالف الذكر على حرمان الخديو السابق بالرة منه مستميرا للنص بالحرمان من كل حق مدني من قانون فرنسي قديم ، إلا أن اللجنة رأت أن هذا النص ( الوارد في القانون الفرنسي لأسباب خصوصية جدا ) يمكن أن يمس الحقوق الشرعية لمائلة الخديو السابق ولعائلته ، ويمكن كذلك أن يقيد بطريقة غير عادلة مدينيه ففرقت بين الأموال المملوكة والحقوق المكتسبة أو المورثة بالطريقة الشرعية .

واقترحت بناء على ذلك أن يحرم الخديو السابق من حق التملك في مصر وقبول الهبة وطلب إدخاله في ريع وقف سيشرح في وقته . وفي حالة مخالفته لذلك تصادر الأملاك والريع المذكور .

أما فيما يتعلق بالأموال المستحقة له سواء أكانت حقا مكتسبا قد تحقق أم لم يتحقق بعد كما هي الحال في انتقال ريع له وقف سابق أم آلت إليه عن طريق الميراث الشرعي فإن اللجنة ترى ضرورة التمسك بالطريقة التي سبق اتباعها أي ابتلاع جميع هذه الأموال بين يدي إدارة رسمية تدبرها وتباشر التصفية وتحفظ الباقي منها لحساب الخديو السابق وتحت تصرفه أو تصرف ورثائه حتى انتهاء مهلة السنوات الخمس المقررة لسقوط الحق .

أما الإدارة الرسمية التي لا بد من وجودها لتنفيذ باقي نصوص القانون وتشيل مصالح الخديو السابق بصيغة عامة سواء كانت تلك المصالح مطلوبات أو زمامات فتشكل ( كنص المادة الخامسة ) بقرار من مجلس الوزراء .

والمادة الأخيرة تحول لوزيرى الماخلية والمالية الحق في إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

وقد كان المشروع التمهيدي السابق الذكر يبيح التوسع في كل أو جزء من المواد الخاصة بنفى الخديو السابق وبحرمانه من الحقوق المدنية المختلفة وفي تطبيقه هنا الحرمان على أسلته وذرائبه

وأشقاؤه وشقيقاته أو أنسابه عدا ولي عهد المملكة المصرية ولكن اللجنة الاستشارية التشريعية رأت بالإجماع أنه لا يمكن قانونا قبول هذا الاقتراح ولاحتلت أن هذا النوع من التفويض التشريعى الذى يسلّم الحياة التنفيذية بسلطة غير محدودة لا يتفق مع المبادئ العامة القانونية . والحقيقة أن هذا النوع من التفويض لا يمكن التسليم به إلا إذا نص القانون بصفة واضحة ومحدودة على الشروط الفعلية والقانونية التى يمكن بمقتضاها أن تستعمل الحياة التنفيذية ذلك التفويض ومن جهة أخرى فإن مشروعية أحكام هذا المشروع تنحصر فى حرمان الخديو السابق من توارث عرش مصر بموجب الأمر الملكى الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ لأن هذا الحرمان شخصى لا تسرى نتائجه على غيره . أما أعضاء العائلة الخديوية المنوء عنهم فى هذا الاقتراح فهم يستمتعون فعلا بكافة الحقوق المشروعة المعترف بها قانونا لكل المصريين كما أنهم يستمتعون بالنظام الخاص بالعائلة المالكة المقرر بقانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٢

وبناء على ذلك لا يمكن حرمانهم من حقوقهم العامة والخاصة الا بتطبيق قانون آخر وفى حالة مخالفتهم لمواد خاصة فى هذا القانون الخاص ٩  
الاسكندرية فى ٦ يوليه سنة ١٩٢٢

### مذكرة إيضاحية

عن الرسوم الصادرة فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بتصفية أملاك الخديو  
إن نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بقرار تصفية أملاك الخديو السابق عباس حلى بإشأ بتضييق ماله من الحقوق لم يفسر على الدوام بالمعنى الذى قصده واضر القانون .

فانه وإن كانت المادة المشار إليها تحضى صراحة بأن الخديو السابق لا يجوز له التناضى أمام أية هيئة قضائية بنهر واسطة الجهة المنصوص عليها فى المادة الرابعة منه إلا أنه قد ذهب بعضهم إلى أن هذا التحريم لم يكن مطلقا وأنه من اللازم التفريق بين المصلح الإيجابية أو السلبية الناشئة عن الحقوق المعترف بها بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ وبين الحقوق المقول عنها إنها شخصية . وأن الحرمان من هذا الحق يجب أن يكون محصورا فى حدود النرض الذى رعى اليه القانون أى توحيلا لضمان النظام الذى وضع لتوارث العرش . وأن اللجنة المشكلة لتطبيقا للمادة

الرابعة من القانون اختصاصها بمحدد تحديدًا بينا ، وأنه فيما عدا هذا الاختصاص يجوز للخديو السابق أن يتقاضى أمام المحاكم سواء باسمه أو بواسطة دائرته أو أى شخص ينوب عنه .  
ونظرا لما لهذا الموضوع من المساس الكلى باستتباب النظام العام ومصلحة العرش ، فالحكومة ترى من الواجب عليها أن تحدد المعنى الذى يجب فهمه من نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ بنص تشريعى ، ولهذا السبب قد وضع مشروع القانون المرفق بهذا فى عهد الوزارة السابقة والترض منه ضمان تفسير هذا النص تفسيراً يوافق قصد الشارع .  
ولما كان من اللازم الإسراع فى إصدار هذا القانون التفسيري نظرا لوجود قضايا مطروحة الآن أمام المحاكم تقترح إصداره بمرسوم له قوة القانون على أن يعرض فيما بعد على البرلمان تطبيقاً للمادة ٤١ من الدستور على أن الظروف التى وضع فيها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ تؤيد النص الصريح الوارد فى المادة الثانية منه بمعنى أن الخديو السابق لا يجوز له مطلقاً التقاضى لأى سبب كان وأمام أية هيئة قضائية كانت فى القطر المصرى وأن الذى يمثل أمامها فى جميع الأحوال هى اللجنة الحكومية التى تمنت لهذا الغرض . فلهذه اللجنة وحدها الصفة فى أن تترافع عنه فى موضوع الدعوى أو أن تقدم دفوعاً فرعية باسم الاختصاص أو غير ذلك من المسائل التى ترى تقديمها لمصلحة القطاع عن الخديو السابق ، كما أن لها أيضاً أن ترفع المطاوى التى ترى لزوماً لرفها صيانة لمصالح الخديو السابق فى مصر .

وبما أن مرسوم القانون المروض الآن هو تفسيري فن المفهوم أن يكون له حتماً تأثير على الدعاوى المطروحة الآن أمام المحاكم التى لم ترفع طبقاً لقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ ؛  
وعليه فالمطاوى التى لم ترفع بشكل صحيح مهما كانت الحالة التى هى عليها يجب أن يتقرر عدم قبولها ورفضها حتماً ومن تلقاء نفس المحكمة وهذا من غير مساس بما للوى الشأن من الحق فى تجديد دعاويهم طبقاً لقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ حسب التفسير الموضح آنفاً بمعنى أنه يجب رفضها ضد أو بناء على طلب اللجنة الحكومية المعنية خصيصاً لتمثل مصالح الخديو السابق أمام المحاكم بمصر .

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زيور

### تقرير لجنة الحقانية

عن المرسوم الصادر بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عن تصفية أملاك الخديو  
احال المجلس بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ على لجنة الحقانية المرسوم بقانون الصادر في ٢٩  
ديسمبر سنة ١٩٢٤ عن تصفية أملاك الخديو السابق لبحثه وتقديم تقرير عنه وبعد أن أحصته  
لجنة فرعية نظرتها اللجنة العامة في ست جلسات بتاريخ ٥ و ١٢ و ١٩ و ٢٣ و ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧  
و ٣ فبراير الجاري فتبيلت ما يأتي :

صدر المرسوم بقانون المشار اليه بناء على أنه قد قام شك في تأويل المادة الثانية من القانون  
رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بالقرار تصفية أملاك الخديو السابق عباس حلمي باشا وتضييق ماله  
من الحقوق .

وقد أرادت اللجنة أن تعرف سبب هذا الشك والداعي إلى إصدار المرسوم الآنف الذكر  
لتفسير المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ فوجئت أن السبب في إصدار مرسوم التفسير  
يرجع إلى أن سمو الأميرة إقبال هاتم رفضت دعوى أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية تحت نمرة  
٧١٢ سنة ١٩٢٣ وحكم لها بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٢٣ على سمو عباس حلمي باشا بمبلغ وبأن يسلم  
الأشياء المودعة بالبنك الأهلي عينا مع تثبيت الحجز المتوقع تحت يد وزارة المالية فاستأنف سموه  
هذا الحكم بتاريخ ٢٨ يولي سنة ١٩٢٣ وتفيد الاستئناف بنمرة ١٢٢٠ سنة ٤٠ قضائية وفي أثناء  
نظره رفع وكيل سمو الأميرة إقبال هاتم مسألة فرعية بعدم قبول الاستئناف لأن الخديو السابق  
لا يملك أن يرفع الاستئناف تنفيذا لقانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٢ وليس له بموجب هذا القانون أن  
يتقاضى باسمه أمام المحاكم بأية صورة كانت فحكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٤  
برفض الدفع الفرعي الذي رفضه سمو الأميرة المستأنف عليها و بقبول الاستئناف وحددت جلسة  
لنظر الموضوع وقد بليت المحكمة حكما برفض الدعوى على أنه « لا يمكن قبول منهب المستأنف  
عليها وتأويل معنى القانون بأنه لا حق لسمو الخديو السابق مطلقا في المطع عن نفسه حتى في كل  
التقضايا الشخصية المحضة فان ذلك ليس من غرض القانون » وعلى أن الخصومة القائمة بين سمو  
عباس حلمي باشا وبين سمو الأميرة إقبال كانت قضايا شخصية محضة لا يتناولها القانون رقم ٢٨  
لسنة ١٩٢٢ .

فرضت سمو الأميرة اقبال هاتم التماس عن هذا الحكم قيد بالجنول العمومي بتمرة ٨٨٥ سنة ٤١ قضائية وقضت فيه محكمة الاستئناف غيايبا بقبوله وبالنفاذ الحكم الاستئنافي الصادر بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٤ . (وكان ذلك بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ )

رفع سمو عباس حلمي باشا بعد ذلك معارضة في الحكم المذكور قضت محكمة الاستئناف بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ بقبول المعارضة وبالنفاذ الحكم الغيابي المعارض فيه وبرفض التماس المرفوع من سمو الأميرة اقبال هاتم . بعد ذلك صدر مرسوم بقانون بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بتفسير المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ وهو القانون المروض على لجنة الحفائية ويقضى في تفسيره للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ « بأن كل دعوى رفضا للخديو السابق أو رفعت عليه وكل اجراء اتخذه أو اتخذ ضده سواء كان ذلك باسمه شخصيا أو كمن يدره أو بواسطتها أو باسم حارس أو مضاف أو مدير أو أى شخص آخر أو بواسطة أى واحد من هؤلاء يجب أن يقضى بعدم قبولها وبرفضها حتما ومن تلقاء المحكمة نفسها أيا كانت الحالة التي عليها الدعوى من غير أن يترتب على ذلك اخلال بما قدوى الشأن من الحق في تجديد الدعوى أو الاجراء السابق ذكرها ضد الجهة الحكومية المشار اليها أو بواسطة تلك الجهة » الخ .

تحدد ير في الدعوى بعد ذلك أمام محكمة الاستئناف لحسكت بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ « بالنفاذ الحكم المستأنف وبرفض دعوى سمو الأميرة اقبال هاتم وحفظ حقها في تجديد دعاها ضد اللجنة الحكومية المذكورة بأسباب هذا الحكم » وذلك اعتمادا على الرسوم الأخير الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .

#### بحث اللجنة

قبل أن تبحث اللجنة فيما اذا كان الرسوم بقانون الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أنى مفسرا حقيقة لمنطوق القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ أو أنه خالف بمضام أحكامه بزيادة أو بخفض أو بتضييق يجب البحث ابتداء في هل تفسير هذا القانون يحصل بطريق التشريع المادى ؟ قضت المادة ١٦٨ من المعتبر بما يأتى :

« تعتبر أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخالص بنصفية ألاك الخديو السابق عباس حلمي باشا وتضييق ماله من الحقوق كأن لها صيغة دستورية ولا يصح اقتراف تنقيحها » .

وعلى ذلك يكون القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ جزءاً من الدستور فما هي الطريقة لتفسير نص من نصوص الدستور؟

رجعت اللجنة لأعمال لجنة الدستور فوجدت أن لجنة المبادئ قررت في المشروع الذي رفعته اللجنة العامة أن اقتراح تفسير الدستور أو تعديله يكون للحكومة ولكل من المجلسين ويكون التعديل على مرحلتين إلى آخر ما جاء بالقرار ١٢٠ من مشروعها ونصت في التقرير الذي اصحبهته بالمشروع على أن التفسير والتعديل سواء في الحكم غير أنه لما عرض مشروعها على اللجنة العامة بمجلسة ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ دارت مناقشة حول التسوية بين التفسير والتنقيح في الطريقة والمفهوم من المناقشة أن الخلاف كان قائماً حول مسألتين هما حالة اختلاف المجلسين فيما بينهما أو فيما بينهما وبين الحكومة .

وانتهت المناقشة على أنه عند اختلاف المجلسين في تفسير نص من نصوص الدستور يجتمعان ويكون قرارهما بالأغلبية العادية غير أنه عند وضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور لم يوضع حكم خاص لحالة التفسير واقتصر على وضع المادة ١٤٦ من مشروع الدستور التي أصبحت ١٥٦ في الدستور وهي خاصة بطريقة تنقيح الدستور

إن سكوت هذه المادة عن موضوع التفسير دفع لجنة الحفائية إلى البحث فيما هو متبع في البلاد الأخرى بشأن التفسير فوجدت أن نص المادة ١٥٦ من الدستور يتفق مع نص المادة الثامنة وراجع ليون ديجي جزء رابع ص ٥٤٢ من القانون النظمي الفرنسي الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥ فإن نص المادة الثامنة المذكورة خاص بطريقة تنقيح الدستور الفرنسي ومع ذلك قد سار العمل في فرنسا على أن تفسير الدستور يكون بالطريقة التي يحصل بها تنقيح الدستور نفسه (راجع أوجين بيير نبذة ٧ طبعة ١٩٢٤) . (Eugène Pierre, No. 7, édition 1924.)

وراجع ليون ديجي جزء رابع ص ٥٤٢

(Léon Duguit, Droit Constitutionnel, tome 4, page 542, 2me. édition.)

ويظهر للجنة الحفائية أن الأخذ بهذه القاعدة متفق مع المبادئ القانونية للأسباب الآتية:  
أولاً — أنه مما لا نزاع فيه في قواعد تفسير القوانين تفسيراً تشريعياً أن السلطة التي يجوز لها أن تفسر قانوناً هي السلطة التي تملك إصدار هذا القانون .

( انظر أوبري ورو الجزء الأول ص ١٨٦ نبذة ٣٩ وما بعدها طبعة خلسة وبودري لا كانتري



وهوك فوركاد كتاب الاشخاص الجزء الأول ص ١٩٨ نبتة ٢٥٥ الطبعة الثانية ) .

Aubry & Rau, tome I, page 186, No. 39, 5 me. édition et G. Baudry-Lacantiniery & M. Houques-Fourcade, tome I, page 198, No. 255, 2 me. édition.)

ومضى كانت السلطة التى تفسر قانونا هى السلطة التى تضمه كان لمجلس النواب والشيوخ أن يفسرا بالطريقة التشريعية قانونا عاديا ولكن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ قد أصبح جزءا من الدستور بنص المادة ١٦٨ منه وصار بذلك قانونا دستوريا فلا يجوز تفسيره بالطريقة التى تفسر بها القوانين العادية وانما يجب تفسيره بالطريقة المنصوص عنها فى المادة ١٥٦ من الدستور أى بالطريقة التى ينقح بها الدستور .

ثانيا — ان هذه القاعدة التى ذكرناها تتفق مع روح الدستور نفسه ومع المقول لأن فيها ضامنا أكيدا بعدم الخروج عن تفسير صحيح يتفق مع روح أصل القانون لأنه قد يخشى أن يأتى تفسير يناقض حكما من أحكام أصل الدستور تحت ستار التفسير وهذه المناقضة تكون بلا شك تنقيحا لنص من نصوص الدستور فلفظان عدم الخروج عن أحكامه يجب أن يكون التفسير بنفس الطريقة التى ينقح بها الدستور .

ثالثا — ان التفسير ليس الاتحديدا لمضى من معان متعددة يحتملها النص ومضى كان الأمر كذلك وجب أن تكون السلطة التى تصمد أحد معانى النص هى السلطة التى لها تنقيح الدستور بتعديل أو حذف أو إضافة فى أحكامه .

لهذه الأسباب رأيت اللجنة بإجماع الآراء أن المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بتصفية أملاك الخديوى أتى مخالفا للدستور لصدوره من جهة لا تملك تفسير نص دستورى . وقد اتصلت اللجنة فى جلستين من جلساتها بوزارة الحقتانية وأبدى سعادة مندوبها أن « لا اعتراض عند الوزارة على وجهة نظر اللجنة من اعتبار المرسوم غير دستورى » .

وعلى هذا يكون هذا المرسوم بقانون باطلا دستوريا وتعرض اللجنة أن يقرر المجلس عدم المرافقة عليه لمخالفته للدستور ومع هذا نصا المرسوم والقانون السالف ذكرهما

٨ فبراير سنة ١٩٢٧

رئيس لجنة الحقتانية

السكرتير

مصطفى النحاس

محمد صبرى أبو علم

## مجلس الشيوخ جلسة ٧ مارس سنة ١٩٢٧

### تقرير لجنة الطعون

#### عن الطعن المقدم ضد فضيلة السيد محمد على البيلادى

بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ تقدمت عريضة بمن يدعى الشيخ عباس طه الحامى وأحد علماء الأزهر الساكن بزعم النوى قسم الغرب الأحمر إلى دولة رئيس مجلس الشيوخ ضمنها أن فضيلة المصطفى تتوفر فيه الشروط اللازمة لاعتباره من كبار العلماء فيكون تعيينه بمجلس الشيوخ مخالفاً للمستور فأحال المجلس هذا التبليغ على لجنة الطعون لمحضه وتقديم تقرير بما تراه وقد فحصته وقدمت تقريرها بسقوط عضوية فضيلته .

ولما عرض على المجلس وكان لنظر هذا الطعن ارتباط بنظر الطعن المقدم ضد فضيلة الشيخ على سليمان وطلب هذا الأخير التأجيل ليورد على تقرير اللجنة وقرر المجلس قبول طلبه مع تقديم ملحوظاته إلى اللجنة رأى أيضاً تأجيل النظر في هذا الطعن لارتباطها بموضوع واحد وإعادته إلى اللجنة لبحث ما عسى أن يقدمه حضرة العضو المطعون فيه من الملاحظات بناء على ذلك أعيدت الأوراق إلى اللجنة وقدم فضيلة العضو المطعون فيه تقريراً لها أهم ملجأه فيه أن القانون الذى صدر بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٠٧ نص في المادة الثامنة منه على تشكيل مجلس إدارة الأزهر من ستة من العلماء اثنين من أكابر علماء الخفية واثنين من أكابر الشافعية واثنين من أكابر المالكية وأنه تطبيقاً لهذه المادة صدر لفضيلة شيخ الجامع الأزهر أسرار كرم بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٠٨ بتشكيل ذلك المجلس من ستة أحدهم فضيلة السيد محمد على البيلادى فهو بهذا الأسرار الكريم معتبر من أكابر العلماء . ويلاحظ أنه عين قبل ذلك في مجلس إدارة الأزهر بالتطبيق للأسرار الصادر في ٢٠ محرم سنة ١٣١٤ ( أول يولييه سنة ١٨٩٦ ) التى نصت المادة الخامسة منه على تشكيل هذا المجلس من خمسة أعضاء غير الرئيس منهم ثلاثة من أكابر علماء الأزهر واثنان من العلماء الموظفين كلن فضيلته أحدهما .

و بمناقشة اللجنة في ذلك رأى حضرة صاحب المعالي محمد شفيق بلشا أن هذا الأسرار الكريم أكسب فضيلة العضو صفة أنه من أكابر العلماء ولا يجوز البحث في صحة التعيين أو عدمها لأن

قوانين الأزهر خلو من أية طريقة يمكن بها الطعن على هذا التعيين فلا يقاس هذا على التعيين  
في عضوية مجلس الشيوخ المشروع فيها الطعن بما تدون في هذا الصدد في الدستور وقانون الانتخاب .  
ورأى صاحب السعادة محمود شكرى بلشا أن الأمر المشار إليه لم يطبق المادة الثامنة من قانون  
٥ مارس سنة ١٩٠٨ تطبيقاً صحيحاً لأنه لم يتحقق في حضرة المصطفى توفيق أ كابر العلماء الوارد  
بالمادة الثانية من قانون ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٦ الذى نص فيه على أنهم هم الذين حازوا الأقدمية  
فى العلم والتدريس مع الشهرة بالفضل والتحقيق وارتفاع الصيت بين العلماء والطلاب . كما أنه  
لا تنطبق عليه أيضاً شروط المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩١١  
ورأى حضرة صاحب الدولة يوسف وهبه بلشا وجوب توفر شروط المادة ١٠٧ جميعها كما رأته  
الجنة أولاً لعدم صحة التمسك بغير قانون سنة ١٩١١ الذى كان معمولاً به وقت صدور الدستور  
وقانون الانتخاب ووافق دولته على ذلك حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر . أما باقى  
حضرات الأعضاء فقد رأوا أن التدريس شرط أساسى فى اعتبار العالم من كبار العلماء وإن كانت  
المسألة تقديرية وهنا غير متحقق فى فضيلة العضو المطعون فى عضويته وصدر الأمر الكريم  
بجعله من أعضاء مجلس إدارة الأزهر تطبيقاً على المادة ( ٨ ) من قانون ( ٥ مارس سنة ١٩٠٨ )  
التي نصت على تشكيل ذلك المجلس من أ كابر العلماء لا يكسبه صفة أنه من أ كابر العلماء . لأنه  
لم يكن النرض منه أكساب الصفة وإلا لكان المرسوم القاضى بتعيينه عضواً فى مجلس الشيوخ  
بالتطبيق على الدستور وقانون الانتخاب مانعاً من النظر فى الطعن فيه وعليه لا يصح الاعتماد  
على ذلك الأمر فى أكساب الصفة لأنه تطبيق لا يتفق مع الواقع فلا يكون صحيحاً .

بناء على ذلك :

قررت اللجنة بأجماع الآراء ما عدا معالى شفيق بلشا بقاها على قرارها السابق من قبول  
الطعن وسقوط عضوية فضيلة السيد محمد على البيلالوى .

رئيس اللجنة

يوسف وهبه

## تقرير لجنة الطعون

عن الطعن المقدم ضد فضيلة الشيخ حسين والى عضو مجلس الشيوخ

تقدم طعن بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ من حضرة الشيخ عباس طه المحامى الشرعى ضد فضيلة الشيخ حسين والى يقول فيه ان حضرة العضو المذكور لم يدخل ضمن هيئة كبار العلماء الا بعد أن تبين عضواً بمجلس الشيوخ وأنه ليس له مكانة ممتازة بين العلماء تجعله من كبارهم . وقد أحال المجلس هذا الطعن بمجلسة ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٦ على هذه اللجنة لنظره وايداء رأيها فيه بتقرير تقدمه للمجلس .

نظرت اللجنة هنا الطعن في عدة جلسات واطلعت على ما قدمه فضيلة العضو الملعون فيه من المذكرات وندبت من بين حضرات أعضائها صاحب السعادة محمد صفوت باشا لاستيفاء قطع خاصة بهذا الطعن بالاطلاع على ما يرى الاطلاع عليه من دقائر وأوراق بالأزهر وعلى تأليف الأستاذ الملعون فيه وما تم بشأنها وكانت نتيجة أبحاثه أن الأستاذ الملعون فيه ألف بعض كتب وقامها للأزهر في سنة ١٩١٣ لتقرر اللجنة المختصة كتيبه واستحقاقه للجائزة عليها ليكون له حق الانتخاب لهيئة كبار العلماء وأن تلك اللجنة قررت بعد تعيينه في مجلس الشيوخ بعضاً من تلك الكتب وأنه يستحق الجائزة عليها كما كانت نتيجة البحث أنه درس بالأزهر ومدرسة القضاء الشرعى أكثر من عشر سنين منها مدة أكثر من أربع سنين بالقسم المالى .

وحيث أن اللجنة سبق أن بحثت في موضوع الطعن الذى قدم في حق فضيلة الأستاذ الشيخ على سليمان وبيئت في تقريرها الذى قسنته بشأنه آراء حضرات أعضاء اللجنة فيمكن وصفهم بكبار العلماء بتلك التقرير .

وحيث انه تبين من تلك الأبحاث ان حضرة العضو الملعون فيه حائز للشروط التى تجعله من كبار العلماء على أى رأى من الآراء المختلفة لحضرات أعضاء اللجنة السابق بيانها بالتقريرين الخالص أحدهما بالطعن في عضوية فضيلة الشيخ على سليمان وثانيهما بالطعن في عضوية فضيلة السيد محمد على البيللاوى ولذا يكون هنا الطعن في غير محله .

فبناء عليه :

رأت اللجنة بالاجماع رفض الطعن ؟

رئيس اللجنة

٢٩ فبراير سنة ١٩٢٧

يوسف وهبة

## مجلس النواب جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧

قانون التجبر ومشرع قانون بالفائه وتقرر لجنة الداخلية عن هذا المشروع

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجبر

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٠ المشتمل على لائحة ترتيب  
المحاكم الأهلية .

ونظرا لأن الضرورة تقضى بالتجبر فى إيجاد عقوبة للجرائم التى ترتكب بواسطة التجبر  
تكون أشد تأثيرا من الأحكام المعمول بها الآن .

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار .

أمرنا بما هوأت :

مادة ١ — إذا كان التجبر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل من شأنه أن يجعل السلم العام  
فى خطر وأمر رجال السلطة المتجبرين بالتفرق فكل من بلغه الأمر منهم ورفض طاعته أو لم يسلم  
به يساقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو برامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصرى .

مادة ٢ — إذا كان الفرض من التجبر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ارتكاب  
جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح . أو إذا كان الفرض منه التأثير على السلطات  
فى أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل سواء كان ذلك التأثير أو الحرمان باستعمال القوة  
أو التهديد باستعمالها فكل شخص من المتجبرين اشترك فى التجبر وهو عالم بالفرض منه أو علم  
بهذا الفرض ولم يمتنع عنه يساقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو برامة لا تتجاوز  
عشرين جنيتها مصرى .

وتكون العقوبة الحبس الذى لا يزيد مدته عن سنتين أو الرامة التى لا تتجاوز خمسين جنيتها  
مصرى لمن يكون حلالا سلاحا أو آلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة .

مادة ٣ — إذا استعمل المتجبرون المنصوص عليهم فى المادة السابقة أو استعمل أحد  
القوة أو العنف جاز إبلاغ مدة الحبس المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة المذكورة إلى سنتين

لكل شخص من الأشخاص الذين يتألف منهم التجمر . وجاز ابلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفترة الثانية منها إلى ثلاث سنين لحاملي الأسلحة أو الآلات المشابهة لها .  
وإذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الفرض المقصود من التجمر فجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمر وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسؤوليتها جنائيا بصفتهم شركاء إذا ثبت عليهم بالفرض المذكور .

مادة ٤ — يعاقب مديرو التجمر الذي يقع تحت حكم المادة الثانية من هذا القانون بنفس العقوبات التي يعاقب بها الأشخاص الماخولون في التجمر ويكونون مسؤولين جنائيا عن كل فعل يرتكبه أى شخص من هؤلاء الأشخاص في سبيل الفرض المقصود من التجمر ولو لم يكونوا حاضرين في التجمر أو ابتعدوا عنه قبل ارتكاب الفعل .

مادة ٥ — على ناظر الحفانية تنفيذ هذا القانون وبموجب من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية صدر بالقاهرة في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ )

ناظر الحفانية	بأمر الحفنة الخديوية	بالتبابة عن الحفنة الخديوية
ثروت	رئيس مجلس النظار	حسين رشدى
	حسين رشدى	

### مذكرة إيضاحية

عن الاقتراح بمشروع قانون بإنشاء قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٤ الخاص بالتجمر  
في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ صدر قانون رقم ١٠ لمنح التجمر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل وبمعاينة المتجمرين بالمجلس لمدة لا تتجاوز سنة أشهر أو بمرأه لا تتجاوز عشرين جنبا مصرى وفى بعض الاحوال بالمجلس مدة لا تزيد عن سنتين أو بمرأه لا تتجاوز خمسين جنبا مصرى وفى البعض الآخر بالمجلس ثلاث سنين .  
وجاء في مقدمة هذا القانون ما نصه :

« ونظرا لأن الضرورة تقضى بالتجمل فى إيجاد عقوبة للجرائم التى ترتكب بواسطة التجمر تكون أشد تأنيها من الأحكام الميسول بها الآن . »

هذه الضرورة التى يشير إليها هذا القانون هى — على رأى واضعها — حالة الحرب العمومية التى ابتدأت فى السنة التى صدر فيها هذا التشريع وفى الحقيقة لم تكن هناك ضرورة تقضى بتلك

التشريع الاستثنائي في مصر التي هو بمثابة الأحكام العرفية ، فلم تكن البلاد في ذلك الوقت إلا هادئة ، ولم يكن السلم إلا مستقرا .

لم يكن هذا القانون قاصرا على تشديد العقوبة على الجرائم التي ترتكب بواسطة التجنير كاجاء في مقدمته ، بل انه يعاقب على مجرد التجنير المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل من غير ارتكاب أى جريمة ، بل كان التجنير من هذا العدد القليل جريمة في ذاتها اذا رؤى ( لرجال السلطة بحسب تقديرهم ) ، أن من شأنه أن يجهل السلم العام في خطر وأمر رجال السلطة المتجنرين بالتفرق فن رفض طاعة أمر التفرق أو لم يعمل به يعاقب بالحبس أو النرامة طبقا للمادة الأولى من ذلك القانون .

لا شك في أن الناس أحرار في التدو والرواح فرادى أو مجتمعين ، وفي التفرق والاجتماع مهما كان عددهم ، ما دام عملهم لا يضر بالنير . فان ارتكبوا عملا يمد جريمة يعاقب عليها القانون العام كان لرجال السلطة منهم عن ارتكاب هذه الجريمة أو ضبطهم ان ارتكبوا بحسب ما هو مبين في قانون تحقيق الجنايات .

وأما ما جاء في المادة الثانية من هذا القانون من تشديد عقوبة التجنير إذا كان الفرض منه منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو القوائم ، أو إذا كان الفرض منه التأثير على السلطات في عملها أو حرمان شخص من حرية العمل .... الخ ، فهو مخالف للقواعد العامة الخاصة بالجرائم ، لأن ذلك الفرض عبارة عن النية ، وهذه النية فضلا عن كونها أمرا نفسانيا فلا تعتبر جريمة ولا شعروا في جريمة ، لأنها هي العزم الذي قصت المادة (٤٥) عقوبت على عدم اعتباره شروعا في جناية أو جنحة ، ومثله كمثل الأعمال التحضيرية . هذا فضلا عن كون الأعمال التي يظن أنها كانت غرضا للتجنير . أما أن تكون مباحة فلا عقوبة عليها ، وأما أن تكون محظورة بحسب القانون العام فيعاقب مرتكبوها طبقا لقانون العقوبات .

هذا القانون الاستثنائي الذي هو من الأحكام العرفية قد استعمله رجال السلطة التنفيذية مصادرة لحرية الأفراد وتكديلا بهم في ظروف عديدة في أثن الحرب المالية وبعد أن وضعت الحرب أوزارها وقبل اعلان الأحكام العرفية في البلاد وأثناءها وبعد زوالها ، ولا يزالون يستعملونه إلى الآن على الرغم من القضاء عليه بالمستور الذي نس في المادة الرابعة منه « بأن الحرية الشخصية مكفولة » وفي المادة العشرين منه « بأن المصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة . . .

الخ » فلا وجه إذا لبقاء هذا القانون ، ويجب الغائه

نائب كفر القوار .

محمد يوسف

١٥ يناير سنة ١٩٢٦

### تقرير لجنة الداخلية

عن مشروع القانون الخاص بالناء القانون رقم ١٠ سنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر

أحال المجلس على لجنة الداخلية بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٧ مشروع قانون مقدم من حضرة  
المضو المحترم محمد بك يوسف بالناء القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٤ الخاص بالتجمهر لبحثه وعرض  
النتيجة على المجلس .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع في جلسات عديدة وأخيرا لما أتى مندوب الحكومة وطلب  
ارجاء النظر في هذا المشروع أخطرت اللجنة المجلس بذلك بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٧

وأخيرا عرض المشروع بجملة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ وفيها حضر سعادة علي باتنا جمال  
الدين وكيل الداخلية وبسؤاله من وجهة نظر الحكومة في هذا المشروع قرر أن الحكومة لا تناقض  
في الناء وأنها موافقة على المشروع المذكور .

فأتت اللجنة أن قانون التجمهر المذكور صدر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ وكان السبب الذي  
دعا المشروع إلى إصداره حالة الحرب العامة .

وحيث أن هذا القانون لا يتفق مع الحرية الشخصية المكفولة بالدستور ولا يتشئ مع العصر  
الحاضر الذي لا يسمح فيه البرلمان بوجود مثل هذه القوانين المقيدة للحرية والمخالفة للدستور  
التي جبل المصريون حق الاجتماع في هدوء وسكينة خصوصا وأن قانون الاجتماعات العامة  
والمظاهرات في الطرق العمومية مروض على المجلس الآن .

وعلى ذلك رأيت اللجنة بالجماع الآراء المرافقة على الغاء قانون التجمهر المذكور والموافقة على  
مشروع القانون المقدم بالناء وهي تعرضه على المجلس لإقراره طبقا لقواعد الدستورية  
وقد وافق المجلس بالأغلبية على هذا التقرير



## مجلس النواب جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧

### تقرير لجنة الداخلية عن مشروع قانون الاجتماعات

الرئيس — ننقل الآن الى نظر تقرير لجنة الداخلية عن مشروع القانون الخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العامة .

المقرر — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

د أرسلت الحكومة الى مجلس النواب في الدورة الأولى عملاً بالمادة ١٦٩ من المعتبر فيها أرسلته من القوانين القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية الصادر في ٣٠ مايو من تلك السنة فأحالها المجلس على لجنة الداخلية إذ ذاك هي بعد أن فحصته وتناقشت فيه قررت إلقاءه ووضعت مشروع قانون بهذا الإلقاء ، ولما عرض على المجلس في اليوم الأول من شهر يولييه سنة ١٩٢٤ أقر اللجنة على عملها ووافق على مشروعها .

انتقل الأمر الى مجلس الشيوخ في ذلك العام فأحالها على لجنة الداخلية ولما عرضته على المجلس أظهرت الحكومة رغبتها في ضرورة وجود قانون ينظم أمر هذه الاجتماعات والمظاهرات صونا للنظام والأمن وقدمت الى اللجنة في إحدى جلساتها مشروعا بتمديد ثلاث مواد في القانون الأصلي فيها بعض التخفيف من قيوده . وقال وزير الداخلية ( بالنيابة ) يوشئ انه يقدم المشروع للجنة على سبيل الاستئناس فلم تر الأخذ بالتمديد الوارد فيه بل عدلت القانون بما رآته منطبقا على مبدأ الحرية وقيدت السلطة الإدارية بما يرى في مشروع التمديد .

وفي سنة ١٩٢٦ أرسل مجلس الشيوخ مشروع هذا القانون معدلا الى مجلس النواب فأحالها على لجنة الداخلية ، وبعد أن بحثته في عدة جلسات أقرته كما جاء من مجلس الشيوخ وأرسلته الى المجلس بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ .

وبسبب انتهاء الدورة البرلمانية قبل نظره فقد أعاده المجلس الى لجنة الداخلية لتنفيذ لقراره الصادر بجلسته ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ القاضي بإحالة مشروعات القوانين التي لم يتمكن المجلس من إحالتها الى اللجان الجديدة لاعادة النظر فيها وتعيين مقررين جديدا لها .

وفي هذا العام نظرت اللجنة في مشروع هذا القانون نظرة ثانية وعقدت ثلاث عدة جلسات

بتاريخ ٢٧ يناير و٢١ فبراير و٢٩ مارس سنة ١٩٢٧ حضرها سعادة وكيل الداخلية مندوباً وقد بين لها وجهة نظر الوزارة المذكورة فيه ، وأخيراً رأت اللجنة في جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٢٧ أن تدخل على المشروع الوارد من مجلس الشيوخ تعديلاً في المادتين ٢ و٧ من القانون الأصلي وزاغت كذلك مادة خاصة بمقاب من يمنع الاجتماع العام أو الخاص أو يفرض أو يمنع المظاهرة أو يقضيها احتراماً لحق الأفراد في ذلك .

ثم رأت بعد أن عدل مجلس الشيوخ ست مواد من مواد هذا القانون وهي المواد ٢ و٣ و٧ و٨ و٩ و١١ وألغيت منه ثلاث مواد وهي المواد ٤ و٥ و١٠ وأضافت إليه هذه اللجنة مادة جديدة كما تقدم مع أن كل مواد ١٣ أن تستبدل بهذا القانون قانوناً غيره بسبب ما أدخل على بعض مواد من تعديلات ومن حذف البعض الآخر ، ولسم الاضطرار كلما جد أمر الى مراجعة قانونين واستعراض نصوصهما عند كل بحث لمعرفة ما حذف وما لم يحذف وما عدل أو أضيف فجمعت اللجنة القانون كما صار أخيراً وذيلته بمادة تفيد إلغاء كل نص يخالفه .

ولما عرض المشروع على المجلس بمجلسه يوم الأحد ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٧ طلبت الحكومة تأجيل نظره لنياب حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية . وفي مستهل هذه الدورة أعيد المشروع ثانية الى اللجنة فأعلنت بمحضر بحضور سعادة وكيل وزارة الداخلية وافقت وجهة نظره مع وجهة نظر اللجنة في المواد وطلب اضافة بعض أحكام ولم تر اللجنة مانعاً من اضافتها كما سيجيء .

وقد اجتمعت اليوم لجنة الداخلية وأدخلت تعديلاً للمادة (٩) سنتلوه على حضراتكم عند ما نصل إليها . وقد تم هذا التعديل بالاتفاق مع سعادة وكيل الداخلية . وبذلك لم يبق أى خلف بين اللجنة ووزارة الداخلية في مشروع القانون الذى وضعته اللجنة . والآن أعود الى تلاوة التقرير :

« ولأجل أن نبين الفكرة التى استوجبت تعديل القانون الأصلى قول :

إن حرية ابداء الرأى مكنونة ، ولكل انسان الاعراب عن فكره بالقول بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون ( المادة ١٤ من الدستور ) وأن للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً . وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم الى اشعاره . لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فانها خاضعة لأحكام القانون كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير لوقاية النظام الاجتماعى ( المادة ٢٠ من الدستور ) .

ولما كانت الاجتماعات العمومية والمظاهرات ترمى إلى إبداء الأفكار فقد وجب أن تكفل

حريتها بالطريقة التي يسنها المشرع كافة لهذه الحرية من جهة ، وحفاظة للنظام من جهة أخرى .  
ولا ترجع حرية الاجتماعات والمظاهرات الى حرية الفكر فقط ، بل هي داخلة أيضا في الحرية الشخصية المكفولة بالمادة الرابعة من الدستور ، لأنهم قالوا أنه لما كان لكل فرد حرية الذهاب والمكث أتى شاه كان لمجموع الأفراد مثل ذلك .

ومن يذكر الأيام الماضية يذكر معها تدخل الادارة في كل اجتماع حتى ما كان منه يتناكر خصوصية في المنازل أو بعض الأندية . مع أن الاجتماعات الخاصة مباحة لم يقيد بها القانون بأى قيد أيا كان عدد المدعوين وسواء أكان الباعث على الاجتماع سياسيا أم انتخابيا أم دينيا كما حكمت المحاكم ألفرنساوية ، بل الدستور نفسه يحتم احترامها وأن لا يحضرها أحد من رجال البوليس ولا حاجة بأصحابها إلى إشعاره ( المادة ٢٠ المذكورة ) .

وبسبب أن بعض الاجتماعات كاجتماعات الأفراح والمآتم والجنائز والاحتفالات الدينية والزيارات والمقابلات والاستقبالات في أى مكان ليست باجتماعات عامة بالمعنى المقصود في القانون الذى نحن بصدده ، لأنها في غالب أمرها لا يقصد إلى تكوينها بل ينهب إليها بغير دعوة ، وعلى الأخص لا يخلط فيها معنى التنظيم ، بخلاف الاجتماعات والمظاهرات التى عنها القانون . كما أن الحصر الوارد بالمادة الثالثة من القانون الأصل في قولها عما يتضمنه الاخطار أنه يجب أن يبين فيه إذا كان الفرض منه — أى من الاجتماع — محاضرة أو مناقشة عامة أو إذا كان الاجتماع انتخابيا « يخرج الأحوال السالف ذكرها . نعم ان التعديل الذى أدخله مجلس الشيوخ اكتفى بأنه يتضمن الاخطار زمان الاجتماع ومكانه وبيان موضوعه ولم يفصل الموضوع كما فعل القانون الأصل ولكن لم يظهر من مناقشة المجلس المذكور أنه أراد التضييق بل الأمر بالعكس فهو قد أدخل التعديل على القانون الأصل ابتغاء التوسيع وإطلاق الحرية . أضف الى ذلك جميعه أنه لا يتصور الاخطار في أمور مفاجئة كالمقابلات والمآتم قبل حصولها بأربع وعشرين ساعة أو ثمان وأربعين ساعة .

كما أنه لا حاجة الى النص على أن الاجتماع في مكان عام يجوز أن يجمل اجتماعاً خاصاً بالدعوة الفردية لأن الموكل على صفة الدعوة لا على المكان الذى يحصل فيه الاجتماع ونص المادة الثامنة يحتل هنا المعنى .

والآن نذكر بعض التعديلات التى أدخلت على القانون الأصل :

ان القانون الأصلي مأخوذ من القانون الفرنسى الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٨٨١ حتى أنه متفق معه كلمة كلمة فى كثير من نصوصه التى لا تتعارض مع الحرية . وقد نص القانون الفرنسى المذكور فى المادة الأولى على جواز حصول الاجتماع العلم بدون اذن سابق ، أما قانوننا فانه أجاز للادارة منع الاجتماع غير الانتخابى اذا رأت أن من شأنه أن يترتب عليه اضطراب فى النظام أو الأمن العام بسبب الغاية منه أو بسبب ظروف الزمان والمكان الملائسة له وبأى سبب خطير غير ذلك . فانظروا هذه العبارة « اذا رأت ، ومن شأنه وظروف الزمان والمكان ، وأى سبب خطير غير ذلك » وقفا نجد الادارة أن الأمن لا يضطرب من اجتماع ، ثم قلنا نجد الظروف مناسبة له وفائدة الأمانى أنها يمكنها لأى سبب خطير غير ذلك موكل لتقديرها أن تحرم أشخاصا حرية اجتماعهم أو مظاهرتهم وإبداء فكرهم .

ان القانون الفرنسى الذى نقل عنه القانون المصرى كان يشترط الاخطار قبل الاجتماع بأربع وعشرين ساعة وقد خفض الى ساعتين اذا كان الاجتماع انتخابيا ( المادة ٢ ) أما قانوننا فقد اشترط ثلاثة أيام على الأقل مع خفض المدة الى أربع وعشرين ساعة فى الاجتماعات الانتخابية ، على أن القانون الفرنسى عدل بقانون ١٨ مارس سنة ١٩٠٧ فأجاز التسامح حتى فى الأخطار وقد قالت المادة الأولى منه :

« الاجتماعات العامة أيا كان الغرض منها يجوز حصولها بدون اخطار سابق . »

وقد جعل مجلس الشيوخ مدة الاخطار أربعاً وعشرين ساعة للاجتماع الى اذا كان انتخابيا فيكون الاخطار قبله باثنتى عشرة ساعة ولكن اللجنة رأت الأخذ باقتراح مندوب وزارة الداخلية من اجل المدة الأولى ثمانيا وأربعين ساعة والثانية أربعاً وعشرين ساعة ليكون لدى الحكومة الوقت الكافى لاتخاذ الحيلة . وعلى أى حال لم يجعل القانون الفرنسى مخالفته الا مخالفة بسيطة ، ثم نص على أنه يجوز للقاضى أن يخفف من عقوبتها باستعمال الرأفة ، والتعديل الذى أدخله مجلس الشيوخ يمنع الاستئذان حتى لا يترك حرية الاجتماع معلقة على رغبة الادارة هو تعديل مهم ، وكذلك لم يجعل نص الاجتماع الذى حصل الاشعار به منوطاً بهذه الرغبة فان شامت فضته لسبب أو بغير سبب لتكون حرية الاجتماع كلمة بلا معنى بل عين التعديل الأحوال التى يحصل فيها هذا النص فقال إنه يحصل بطلب اللجنة المنظمة للاجتماع فإذا لم توجد فيكون بطلب الموقعين على الاخطار أو اذا حصل تعاضد أو ضرب . أما لجنة الداخلية بمجلس النواب ترى أن لا تقبل

بكلمات « تعامد أو ضرب » كلفى « اضطراب شديد » حتى لا يكون كل تصادم أو ضرب ولو كان بسيطاً مسوغاً لفض الاجتماع إذ قلما يخلو اجتماع منه أو احتمال حصول ذلك كما أضافت اللجنة عبارة تسمح باستمرار الاجتماع أو أعادته اذا عادت السكينة احتراماً لحق المصريين فى الاجتماع وابتعاداً عن أن يثبت به عايب لأقل سبب لأن من واجب البوليس المحافظة على الحرية وحقوق الناس فى الاجتماع والمظاهرة والعمل على صيانتها .

ومن أعظم أوجه التعديل اعتبار عدم الاخطار عن الاجتماع أو المظاهرة مخالفة عقابها عقاب المخالفة وكذلك اشتراك فى اجتماع أو مظاهرة رغم تحذير البوليس أو عصيان الأمر الصادر الى المجتمعين بالتفرق بعد أن كان كل ذلك جنحة وكان عقابها شديداً لا مسوغ له على الإطلاق وقد كان هذا العقاب يصل فى بعض الأحيان إلى سنتين .

ومن الاطلاع على المادة ٩ التى أضاعتها هذه اللجنة الى المشروع يعلم العقاب الذى وضع لكل موظف يفض اجتماعاً خاصاً أو علماً اعتداداً على وظيفته فى غير الأحوال المبينة بالفقرة الأولى ، وفى الفقرة الثانية عقاب كل شخص موظفاً كان أو غيره ارتكب شيئاً مما ذكر فهو كأحد الأفراد وقد جعل الشروع كالفضل التام .

وتعترف هذه اللجنة كما اعترف مجلس الشيوخ بمما للبوليس من الحق فى منع كل تجمع فى الطريق محل بالامن العام أو مقيد لحرية المرور كما تعترف بما له من الحق فى اتخاذ التدابير لمنع ارتكاب أية جريمة مع المحافظة على حرية الاجتماع .

هذا ما رأيته اللجنة فى الدورة الماضية وقد أثبتت الحكومة وجهة نظرها بما يخالف كثيراً مشروع اللجنة . فلما أعيد المشروع فى مستهل هذا العام الى اللجنة تنفيذاً لقرار المجلس الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وصحمت اللجنة أقوال مندوب الحكومة قرر أنه يوافقها على مشروعها فى المواد ١ و ٣ و ٤ وطلب إضافة مادة جديدة تميز لوزير الداخلية منع الاجتماع إذا تبين أن الغاية منه ارتكاب الجريمة المنصوص عنها فى الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١٥١ من قانون العقوبات ، وأن الاجتماعات الانتخابية لا يميز منها مطلقاً وقال إن هذا الجواز الذى يكون من حق وزير الداخلية مأخوذاً من الدستور نفسه كما يفهم من المادة ٢٠ منه فوافقت اللجنة على ما نصت عليه المادة المذكورة وهو خاص بالفقرة ٣ من المادة ١٥١ عقوبات وصار فقرة ٢ من المادة الأولى :  
وطلب سعادة وكيل الداخلية أيضاً تحديد وقت الاجتماعات الانتخابية وخبذه بالفترة

الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين واليوم المحدد للاختيار . فوافقت اللجنة على ذلك واضافته  
لآخر المادة (٦) .

وطالب كذلك وضع مادة بعدم امتداد الاجتماعات إلى ما بعد الساعة الحادية عشرة ليلا إلا  
بإذن خاص من البوليس . فوافقت اللجنة على ذلك وجعلته فقرة أخيرة للمادة (٥) .

وبناء على طلبه حذفت اللجنة كلمة ( الاجتماعات العامة ) في المادة (٧) من مشروع اللجنة  
واستعوض عنها بكلمة ( المواكب ) ما دام قد تقرر أن الاجتماعات العامة لا تعقد في الطرق أو  
الميادين العامة .

ولم توافق اللجنة سعادة وكيل الداخلية على حذف المادة (٩) من مشروعها وهي الخاصة  
بمقاب الموظفين وغيرهم لتنهمم الاجتماعات أو المظاهرات المبلحة أو فضها لأنها ترى أنه من  
الواجب المحافظة على الحرية الشخصية بما يكفل عدم الاعتداء عليها من أى إنسان والأخص  
إذا كان الممتدى موظفا مطلوباً منه أن يصونها .

ولكن الاتفاق قد تم اليوم بين اللجنة وبين سعادة وكيل الداخلية على نص المادة التاسعة  
كما سأطوفا على حضراتكم في مشروع القانون .

« هنا ما رأته اللجنة في مشروع قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية  
تقدم به الى هيئة المجلس المقرر ليعقر فيه ما يراه » .

### مجلس النواب جلسة ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٧

#### تقرير لجنة الشؤون الدستورية

عن حق المجلس في تعديل القوانين المالية أثناء نظر الميزانية

الرئيس — لننتقل الآن لبحث تقرير لجنة الشؤون الدستورية والكلمة لحضرة المقرر .  
أحمد رمزي بك (المقرر) — أحال المجلس على لجنة الشؤون الدستورية بمجلسه المتقدمة  
في ٦ يونيه سنة ١٩٢٧ البحث بوجه الاستعجال في حق مجلس النواب في تعديل القوانين المالية  
أثناء نظر مشروع ميزانية الدولة .

وقد بحثت اللجنة هذه المسألة في جلسيتين عقدتهما في ١٦ و ١٨ يونيه سنة ١٩٢٧ وورأت أن

لجنة الدستور قد ناقشتها غير مرة ومناقشتها هذه مدونة بالصفحتين ٦٦ و٦٧ و١٤٢ و١٤٣ و١٤٤ و١٤٩ من مجموعة محاضرها واتضح من الاطلاع على هذه الأبحاث أن لجنة المبادئ العامة كانت وضعت مشروع مادتين :

المادة التاسعة ونصها :

« المصروفات المدرجة في الميزانية تنفيذاً لقانون لا يجوز حذفها ولا النقص منها بما يؤدي الى تعطيل حكم من أحكام القانون إلا بعد إثناء ذلك القانون أو تعديله بالطريق العادي » .

ثم المادة العاشرة ونصها : « المصروفات المدرجة في الميزانية لمصلحة إدارية عامة قائمة لم يرد بها قانون يجوز حذفها أتمه نظر الميزانية الا اذا طلبت الحكومة ارجاء النظر في ذلك الى ما بعد الفراغ منها . وكذلك الحال في النقص من تلك المصروفات اذا أدى الى تعطيل تلك المصلحة » .

فلما عرضت هاتان المادتان على اللجنة العامة جرت فيها مناقشة طويلة انتهت بحذفها .

ويقين من المناقشة أن الحذف مبنى على ضرورة تمتع المجلس بالحرية التامة في نظر الميزانية لأن ميزانية البلد أساس نظاماته وإدارته وقد وضع بحجتها في يد الأمة مباشرة اذ جعل معظم المصاريف الرأي الأول في الميزانية لمجلس النواب القى هو أقرب المجلسين اتصالاً بالأمة ومن أجل هذا لم يقبل الفرنسيون أن يقيموا من سلطة البرلمان الفرنسي في التمرض لقوانين خلال بحث الميزانية .

وقد جاء في هذه المناقشة أيضاً أن من الأسباب التي حدثت بالبلاد الدستورية الى الحرص على هذه السلطة أن يكون للمجلس من الميزانية أداة فعالة لحل الحكومة على احترام ارادة الأمة التي يمثلها . كذلك ورد في المناقشة أنه لا يوجد نص يحد من سلطة المجلس في نظر الميزانية في أي دستور من دساتير العالم غير الدستور الفرنسي الصادر في سنة ١٧٩١ والدستور الاسرائيلي فانهما يحظران أن يوضع في القوانين المالية نص على أمور لا علاقة لها بها . ومع ذلك فأول هذين الدستورين غير معمول به الآن والثاني لا تمل الظروف التي وضع فيها هذا النص القى تضمنه .

وبعد اطلاع اللجنة على هذه المناقشة لم تجد مندوحة عن الأخذ بهذا التفسير لأنه من الأعمال التحضيرية للدستور التي يجب الرجوع اليها والأخذ بها . أما الاعتراض على ذلك بأن هذه المناقشة كانت مقصورة على المصروفات دون الإيرادات فيرد عليه بأن الأصل في كل شيء هو الأمانة والدستور يعطى المجلس حق اقتراح القوانين وتعديلها كما يشاء الا ما استثناءه بنص صريح ، فلما أرادت لجنة المبادئ العامة أن تحد من سلطة المجلس في تعديل الميزانية على الوجه

المبين آنفا لم تعرض الا لمصروفات ولم تنس حق المجلس بالنسبة للايرادات ولما عرض الامر على اللجنة الملمة حذفت هذا القيد الذى كان يراد ادخاله بشأن المصروفات فصارت هي والارادات سواء .

غير أنه تقاديا من اتخاذ قرارات غير مبنية على بحث شامل دقيق ، ونظرا الى أن بعض أبواب الميزانية ولاسيما بعض الإيرادات التى تنس الأجانب لا يمكن تعديلها تعديلا يسرى عليهم الا بالتابع اجراءات مخصوصة ، رأيت اللجنة أنه يحسن وضع طريقة لتنظيم استعمال المجلس لحقه فى تعديل الميزانية وذلك بأن يحتم احالة كل تعديل فى الميزانية يقترحه أحد الأعضاء على لجنة المالية ، لا كلما طلب ذلك مقررها فقط كنص اللائحة الحالية ( المادة ٨٣ ) ، بل أيضا كلما طلبته الحكومة .

بناء على ذلك قررت اللجنة بأغلبية الآراء ما يأتى :

( أولا ) أن حق المجلس فى نظر مشروع الميزانية من إيرادات ومصروفات حق مطلق ، فله أن يبدل فيها بالنقص والزيادة والالغاء والانشاء كيفما أراد ، مع عدم الاخلال بما استثناء المحسور بنص صريح ( المادة ٥٦ الخاصة بمخصصات جلالة الملك والمادة ١٤١ الخاصة بأقساط الدين العمومى والمصروفات الواردة فى الميزانية تنفيذا لتعهدات دولية ) .

( ثانيا ) عند ما يقرر أى تعديل فى الميزانية يترتب عليه تعديل أو حذف نص قانونى ، يضاف الى مشروع قانون الميزانية مادة تتضمن هذا التعديل أو الحذف .

( ثالثا ) أن يحال على لجنة المالية كل اقتراح يقدمه أحد الأعضاء بتعديل مشروع الميزانية متى طلب ذلك مقرر اللجنة أو الحكومة .

« هذا وقد رأى أحد حضرات أعضاء اللجنة أنه لا يجوز تعديل الأرقام الواردة فى مشروع الميزانية من مصروفات وإيرادات تنفيذا لقانون الامن طريق تعديل هذا القانون بالوسائل المادية » .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأى لجنة الشؤون الدستورية فى هذا الموضوع ؟

( موافقة عامة )



## مجلس الشيوخ جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٢٨

### تقرير لجنة الحفائية بالمجلس

عن الجمع بين عضوية الشيوخ والمجالس البلدية

نص التقرير عن الكتاب المقدم من حضرة سعد مكرم بك بشأن الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ والمجالس البلدية والمحلية ومجالس المديرية ولجان الشياخات وهو الكتاب الذى قرره المجلس بجلسته ٦ يولية سنة ١٩٢٧ إحالته الى لجنة الحفائية فظهره بمجلسى ٢١ و ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ .

فقد حضرة سعد مكرم بك الكتاب المينة صورته بآخر هذا التقرير للمجلس بمناسبة تصريح حضرة عبد العزيز رضوان بك فى جلسة ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٧ بأنه ما زال عضوا بمجلس بلدى الزقازيق .

وحيث أن حضرة عبد العزيز رضوان بك منتخبا لمجلس الشيوخ بمقتضى قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ وجب الرجوع أولا إلى نصوص القانون المذكور ثم البحث فى التعديلات التى أدخلت عليه بقوانين لاحقة له والبحث فيما اذا كانت تلك التعديلات لها أثر جسمى فتسرى على من انتخبوا بمقتضى القانون الأول .

نصت المادة ٧١ من قانون سنة ١٩٢٣ على عدم جواز الجمع بين عضوية مجلسى البرلمان والوظائف العامة ثم بينت بصريح العبارة أن المقصود بالتولين للوظائف العامة م :

( ١ ) كل الموظفين والمستخدمين الذين تصرف مرتباتهم من ميزانية الحكومة ويدخل فيها الميزانيات الخاصة ؛

( ٢ ) كل موظفى وزارة الأوقاف ومستغلمها ؛

( ٣ ) الممد .

فيتضح اذن من هذا البيان الصريح أن عضوية مجالس البلديات ليست مما لا يجوز الجمع بينه وبين عضوية مجلسى البرلمان بمقتضى هذا القانون .

تقدمت الحكومة فى سنة ١٩٢٤ لبرلمان بمشروع قانون مبدل لقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣

ولم يكن ضمن هذا المشروع أى تعديل للعادة ٢١ المذكورة غير أن لجنة الحفائية بمجلس النواب رأت أن النص الأسلى للعادة مقيد بقيود أفسحت الطريق لامكان الجمع بين العضوية بأحد المجلسين وبعض الوظائف التى يتقاضى صاحبها مرتبه من الأموال العامة كوظفى مجالس المديريات والمجالس البلدية كما رأت أن أبحاث الجمع بين عضويه أحد المجلسين وعضوية مجالس المديريات والمجالس البلدية من شأنه أن يمحصر العضوية فى أيدي أفراد قليلين وليس هذا من المصلحة العامة فى شىء فأدخلت اللجنة على المادة المشار اليها تعديلين الأول خاص بمن يتولون الوظائف العامة إذ أطلقت النص حتى شمل جميع من يتقاضون مرتبات من الأموال العامة والثانى خاص بتحريم الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديريات والمجالس البلدية بأنواعها . ولقد ورد بقرار اللجنة المشار اليها عند الكلام على التعديل الأول الخاص بالوظائف العامة أن الأغلبية من أعضائها رأت أن لا يسرى التعديل على من انتخبوا طبقا لقانون سنة ١٩٢٣ لأنهم اكتسبوا حق الجمع بين العضوية والوظائف التى يشغلونها وذلك لا يتنافى مع هذا الأساس . أما عن التعديل الثانى وهو الخاص بتحريم الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديريات والمجالس البلدية فإنه وإن لم يرد بقرار اللجنة المشار اليها شىء خاص بعدم سريانه على من انتخبوا طبقا لقانون سنة ١٩٢٣ الا أن هذا طبقا يتبع بطريق القياس على ماورد بشأن التعديل الأول الذى أدخل على نفس المادة خصوصا وأن السبب الذى جعل اللجنة ترى عدم سريان التعديل الأول على الماضى موجود أيضا فيما يختص بالتعديل الثانى لأن أعضاء المجالس البلدية الذين انتخبوا فى أحد المجلسين بمقتضى قانون سنة ١٩٢٣ قد اكتسبوا حق الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية المجالس البلدية لأنهم انتخبوا على أساس جواز الجمع بينهما . يتضح من هذا أن فكرة الشارع فى تعديل المادة ٧١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ هى عدم سريان التعديل على من انتخبوا طبقا لتلك القانون .

فلهذه الأسباب :

قررت اللجنة بالإجماع أن من انتخب من أعضاء مجالس المديريات أو المجالس البلدية عضوا فى أحد مجلسى البرلمان بموجب قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ له حق البقاء فى المجلسين وأن ليس هناك إذن ما يمنع حضرة عبد العزيز رضوان بك من الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ وعضوية مجلس بلدى الزقازيق .

رئيس اللجنة

محمد بسيوى

ووافق المجلس على هذا التقرير

## مجلس النواب جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٢٨

### تقرير لجنة الشؤون الدستورية

عن تجاوز بعض المصالح بعض أبواب ميزانية سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧

المقرر :

« أحال المجلس على اللجنة بمجلسه ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٨ بمناسبة نظره في الحساب الختامي لعام ١٩٢٦ — ١٩٢٧ المالية مسألة التجاوز التي حدثت من بعض المصالح بعض أبواب المصروفات المقررة في ميزانية ذلك العام .

وقد بحثت اللجنة هذه المسألة في جلسة عقدتها بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٢٨ وهي ترى اذاء نص المادة ١٤٣ من الدستور القاضي بأن (كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد عن التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان) ان هذا التجاوز هو بلا شك مخالفة لنص دستوري صريح . ولأجل استيفاء البحث وتقدير المسؤولية عن هذه المخالفة رأت اللجنة أن تعرف ما هو معمول به في فرنسا فوجدت أنه وإن كان مبدأ تخصيص الاعتمادات وتحديد مقرر في المادة ٣٠ من القانون المالي الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧١ والمادة ٤٤ من قانون ٣١ مايو سنة ١٨٦٢ فإنه لا يطبق بالنسبة لجميع الاعتمادات على حد سواء .

فالا اعتمادات التقديرية — وهي التي يكون معنى اقرار البرلمان ايها أنه يوافق على الفرض المطلوبه هي له وعلى ما يقتضيه من التفتت ويخصص لها من باب التقدير فقط مبلغ معين من المال — يعتبر أن تقرير المجلس لها ينصب لا على المبلغ المتمد وحده بل ينصب على الأخص على الفرض المطلوب من أجله . ومن ذلك اعتمادات الماشات والمصروفات القضائية والأحكام المبادرة ضد اغتزازة السامة واعتمادات الجواز المخصصة لتنشيط الملاحة . قد تعرض طوارىء فيحصل الاعتماد غير كاف فلا يحسن تعطيل العمل حتى يميز البرلمان اعتمادا اضافيا . وإذا كان قد وقع في هذه الأحوال خطأ في التقدير فهم لا يعتبرونه تجاوزا بل معنى التي يستوجب مسؤولية الوزير قضائيا أو سياسيا . وأما الاعتمادات التحديدية — وهي التي يضع لها البرلمان ، اذ يقرها حدا أقصى لا يجوز تعديه بحال كاعتمادات ماهيات الموظفين واعتمادات الأعمال الجديدة — فالبرلمان بمواقفته عليها

يحرم على الوزير المختص نحر بما مطلقاً أن يتجاوزوه والاخالف ارادة البرلمان وأخل بمبدأ تخصيص الاعتمادات ووقع تحت طائلة القانون وأصبح بلا نزاع مسئولاً مدنياً عن هذا التجاوز .  
( راجع جاستون جيز : كتاب الميزانية صفحة ٣٩٥ و ٣٩٧ طبعة سنة ١٩١٠ وأوجين بيير جزء أول ققرة ٥١٧ ) .

على أن هذه اللجنة لا تنهب هذا المنهب في التفريق بين أنواع الاعتمادات ولا ترى أن تحمل نص المادة ١٤٣ من الدستور استثناء لا تخضع له ، خصوصاً أنه من الممكن في علة الأحوال أن تطلب الحكومة من البرلمان الاعتماد اللازم في الوقت المناسب وفي حالة عدم انعقاد البرلمان يمكنها بحسب شروط المادة ٤١ من الدستور أن تستصدر مرسوماً بقانون بما يلزم على أن تحصل على موافقة البرلمان عند انعقاده بالصفة الواردة في المادة المذكورة .

وحيث أن القول بغير ذلك احلال للسلطة التنفيذية محل البرلمان في تقرير أبواب الميزانية وهذه مخالفة خطيرة لا يمكن قبولها بحال كما أن الأمر الواقع لا يمنع البرلمان من استعمال سلطته بكل حرية .

ولكن بما أن التجاوز الذي حصل في ميزانية سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ قد حدث معظمه ( وهو مبلغ ٣٥١٤٨ ج.م من مجموع التجاوز الكلي وهو ٣٦٧٠٤ ج.م ) في اعتمادات المعاشات والمكافآت والباقى منه مبلغ ٧٥ ج.م مصاريف انتقال وبل سفر المجالس الحسبية لكثرة الانتقال التي استلزمها زيادة اختصاص هذه المجالس ثم مبلغ ١٤٨١ ج.م نشأ عن زيادة مصاريف الثكنات بالمعادى على الاعتماد المقرر لها وكانت وزارة الحرية قد تقدمت بطلب اعتماد اضافى إلا أنها عادت فسحبت من مجلس النواب على أمل أن الوفرة في جلة الباب سيكفي للسوية التجاوز ولكن هذا الأمل لم يتحقق بأ كمله . فقد كان للمصلحة من هذه الظروف شبه عذر إذ لا عذر عند مخالفة الدستور . يضاف إلى ذلك أن اللجنة لم يقدم لها ما يدل على أن النفقات التي أغتت زيادة على المقرر كانت في غير محلها وأنها عرضة للرفض من جهة لزومها ولم يقل أحد ذلك . ثم انه من المسلم به على كل حال أن مثل هذه التجاوزات تمتنع عند وضع نظام حسابى دقيق يمكن من الاكساف في الوقت المناسب بما تنفقه كل مصلحة على حدة في كل بند من بنود ميزانيتها الأمر المنتظر تحقيقه بإنشاء نظام السكرتيريين الماليين وإنشاء ديوان المحاسبة .  
فلأسباب التقدمة ترى اللجنة الموافقة على المادة الثانية من مشروع قانون الحساب الخائلى

المتقدم للمجلس وهي المادة الخاصة بهذه التجاوزات ما عدا حضرة النائب المحترم حسن صبري بك أحد حضرات أعضاء اللجنة فإنه يرى عدم الموافقة على ذلك لأن فيها مخالفة دستورية وهنا يكفى لرفض اعتماد التجاوز.

### نكت

ترى أغلبية اللجنة — مع تقريرها بأن التجاوز في حد ذاته مخالفة صريحة لنص دستوري واجب الاحترام — (أولاً) أن الظروف المتقدمة مجتمعة تسمح بالموافقة على تسوية هذا التجاوز بمناسبة اعتماد الحساب الختامي (ثانياً) أن يقرر المجلس لفت نظر الحكومة إلى وجوب التشديد في مراقبة الصرف في كل باب من أبواب الميزانية وألا يتجاوز المصروف من أى باب ما خصص له إلا باذن البرلمان »

والآن أتو على حضراتكم التقرير الثانى الذى قسمته اللجنة كملحق لتقريرها الأول :

« لما عرض تقرير اللجنة بشأن هذا التجاوز على المجلس فى جلسة ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨ طلب حضرة مقررها بناء على رغبة وزارة المالية إعادة التقرير إلى اللجنة كي تبدي الوزارة وجهة نظرها ، ولما أعيد التقرير إليها عقدت جلسة فى يوم الأربعاء الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٨ حضرها مندوب وزارة المالية حضرة صاحب العزة يوسف مرزا بك مراقب الميزانية وبسط وجهة نظر الوزارة كما يأتى :

أولاً — تسلم الوزارة بأن التجاوز الذى حصل هو مخالفة ، بدليل ادخلها فى مشروع قانون الحساب الختامي المعروض الآن على المجلس مادة لتسوية هذا التجاوز مع أن قانون الحساب الختامي الذى أجازته البرلمان فى الدور الماضى خلو من مثل هذه المادة بالرغم من اشتمال ذلك الحساب على تجاوز يفوق التجاوز الحالى أهمية ، غير أن الوزارة تريد أن تلفت النظر الى أن المخالفة ليست لنص دستوري صريح . كما جاء فى تقرير اللجنة . بل لنص قانون عادى هو قانون الميزانية . ذلك بأن المادة ١٣٨ من الدستور التى تنص على أن يقرر البرلمان الميزانية يلزمها بما لا تتضمن ترميها للباب ، واذ كان لا يوجد تعريف لكلمة الباب لا فى الموسوعات ولا فى القوانين والقوانين المعمول بها فالمفروض أن كلمة « باب » الواردة فى الدستور تنصب على الباب كما كان محمداً عند ما صدر الدستور أى فى ميزانية سنة ١٩٢٣ التى لا تشمل مصروفاتها الا على اثنين وعشرين باباً منها باب واحد لكل وزارة . وقد لاحظت الحكومة فى عهد الدستور أنه لو استمر وضع الميزانية على هذا

النظام لأدى ذلك الى تضيق سلطة البرلمان فرضت وزارة المالية الى مجلس الوزراء مذكورة في ٢١ مارس سنة ١٩٢٤ بتعديل أبواب الميزانية لكي تجعل مراقبة البرلمان أدق وأوفى وقد أشار الى ذلك معالي وزير المالية مرتين في مجلس النواب : مرة في جلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤ ومرة في جلسة ٧ يونيو سنة ١٩٢٤ كما أشارت اليه لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها من ميزانية ذلك العام ، ولما كان التجاوز انتهى حصل لا يتناول أبواب الميزانية كما كانت محده عند ماصدر الدستور والمخالفة ليست لنص دستوري بل لنص قانون الميزانية .

ثانياً — تتعامل وزارة المالية عما اذا كانت المادة ٤١ من الدستور تسمح لها بأن تستصدر بين حوار انعقاد البرلمان مراسيم بقوانين لفتح اعتمادات اضافية منما لما يتوقع حدوثه من التجاوز مع أن هذه المادة تشترط شرطين : ( أولها ) ألا تكون المراسيم بقوانين مخالفة للدستور فإذا اعتبر التجاوز مخالفة لنص دستوري كالف المرسوم بقانون الصادر بفتح الاعتماد الاضاق أى بتجاوز الاعتماد الأصلي هو نفسه مخالفاً للدستور واتفى بذلك أول الشرطين ، (ثانيهما) أنه ينبغي بحسب نص المادة ٤١ من الدستور دعوة البرلمان لاجتماع غير عادي لكي يرض عليه ما صدر من المراسيم بقوانين وقد يتبادر الى الفهن أن فتح اعتماد اضافي منما لتجاوز يتوقع حصوله ليس من الأمور العظيمة التي تبرر دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادي .

ثالثاً — تلاحظ وزارة المالية أن ما أشارت اليه اللجنة في تقريرها من تقسيم الاعتمادات الى نوعين : تمديدية وتقديرية هو نتيجة متحتمة لطبيعة الاعتمادات في ذاتها ، ولذلك جرى العمل عليه في فرنسا حيث ينص في قانون الميزانية على الاعتمادات التي تتميز من النوع التقديرى ويباح للوزير تجاوزها عند الضرورة . والمالية تريد أن تتعامل عما اذا لم يكن من المناسب أن يوضع عندنا تشريع بتحديدية الأبواب التقديرية . وضرب حفرة المندوب مثلاً بالمعاشات فقد يتفق بالرغم من كل احتياط أن يتجاوز المنصرف منها مبلغ الاعتماد المقرر لها دون أن يظن الى التجاوز الا بعد انقضاء العام المالي ، كذلك قد يحدث أن تقتلب البلاد طوارئ كانتشار الجراد أو غشى الاوبئة في هذه وأمثلة ما من الأحوال يمين على الوزير المسئول أن يبادر الى اتخاذ كل ما ينبغي من الاحتياطات واتفاق كل ما يستدعيه دره الكارثة من التنقلات ، وقد لا يتسع الوقت لمرور طلب الاعتماد الاضاق بمراحل التشريعية المختلفة فيحصل التجاوز بالرغم من كل مجهود في الطاقة بذله . . . واللجنة بعد اطلاعها على وجه نظر الحكومة رأت فيما يختص بهذه الملاحظات ما يأتي :

أولا — أنه لأجل معرفة مدلول « الباب » كما أراده الدستور لا يصح التقيد بما كان عليه الباب في ميزانية سنة ١٩٢٣ ، بل يجب الرجوع بالنسبة لكل ميزانية الى مدلول الباب كما تضمنته. والواقع أن الدستور حينما أطلق كلمة الباب دون أن يحدد ما لم يرد شيئا معنا بالقات ، بل أراد الباب بحسب الوضع القى تكون عليه الميزانية كأنها ما كان . فذلك يكون ماقع من التجاوز مخالفا لنص الدستور لا لنص قانون الميزانية وحده .

ثانيا — أن المادة ٤١ من الدستور تسمح ، مع مراعاة شروطها ، باستصدار مراسيم بقوانين بفتح اعتمادات اضافية في الأمور التي لا تخالف الدستور ولا تحتمل التأخير ، لأنه فيها يختص بالشرط الأول يجب أن يلاحظ أن المخالف للدستور في مثل حالتها هو التجاوز في ذاته ، وبما أن المادة ٤١ ترمي إلى احلال السلطة التنفيذية مؤقتا وبشروط معينة محل السلطة التشريعية ولما كان الغرض من المرسوم بقانون الصادر بموجبها هو منع التجاوز فلن يكون ثمة أمر مخالف للدستور ما دام استصدار المرسوم بقانون حاصلافيا بين أدوار انعقاد البرلمان ومن أجل أمور لا تحتمل التأخير . وأما فيما يختص بدعوة البرلمان لاجتماع غير عادي فانه ليس غنيا أن يكون لأمور ذات خطر خاص ، بل يكفي أن يكون الغرض من هذه الدعوة تنفيذ الدستور واحترام نصوصه فان هذا وحده من الأهمية بالمكان الأول .

ثالثا — أنه نظرا الى عموم نص المادة ١٤٣ من الدستور لا سبيل الى وضع تشريع يفرق بين أنواع الاعتمادات من تقديرية وتحديدية وبيع ضمنا تجاوز بعض التقديرات الواردة بالميزانية. غير أن اللجنة تدر مركز وزارة المالية إزاء الطوارئ والحوادث التجارية وترى لعلاج ذلك أن تحتاط الوزارة للأمر عند تقدير باب النفقات غير المنظورة . .

يترتب على عدم اقرار المجلس لهذا التجاوز تكليف الوزير أو الرئيس القى صرف المبلغ المطلوب اقراره أن يدفعه من ماله الخاص ، كما حصل مرة في فرنسا مع وزير للحقانية ، ولكن اذا عرض الموضوع على محكمة مدنية فأول شيء تبعته المحكمة هو هل هذا المبلغ انتفعت به الحكومة أو لم تنتفع به ؟ أو كان صرفه لازما أو لا ؟ فنتيجة بحثها يؤدي حتما الى عدم مسئولية الوزير في شيء ، وليس من شأن المجلس ولا اللجنة البحث في المسئولية المدنية أو الجنائية أو السياسية ، بل كل المطلوب منا بحثه هو هل هذا المبلغ يقرر في الحساب الختامي ويوافق عليه أولا ؟ ونحن نرى من اعتبارات المتقدمة وبعد أن تبين أن المبلغ كل صرفه ضروريا لقيام بالأعمال التي تقتضيها مصلحة

الدولة أن تقرر المادة الثانية من مشروع القانون الخاص بالحساب الختامي للأسباب التي أبديناها.  
لذلك ترجو اللجنة اعتماد المبلغ الذي تجاوزت فيه الحكومة بعض أبواب ميزانية

سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧

حسن صبرى بك — أوجب أن يقرر المجلس عدم اعتماد هذا التجاوز لمخالفته لنص صريح  
في الدستور .

أحيل الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لبحثه من الوجهة الدستورية لمعرفة هل هناك  
مخالفة دستورية ؟

سلت أغلبية اللجنة في مقدمة تقريرها بوقوع مخالفة دستورية ، وخالت في نتيجة هذا التقرير  
ما سلطت به في مقدمته ، حيث أقرت التجاوز في الوقت الذي سلطت فيه بوجود مخالفة دستورية .  
ان أغلبية اللجنة وجدت نفسها أمام حالة معقدة فأرادت أن ترجع الى مثل هذه الحالة  
في الدستور الفرنسي ، وقد وجدت فلا نصا ، ربما أعاد في ظاهره ولكنه في الواقع لا قيد ،  
وذلك أن الحكم الذي وضعت له المادة ١٤٣ من الدستور المصري لا يقابله حكم نظيره في الدستور  
الفرنسي وإنما يقابله حكم في قانون مالي صادر في سنة ١٨٦٢ ولا يزال مسمولا به في فرنسا إلى الآن  
هذا القانون المالي الفرنسي فرق في الواقع بين الاعتمادات وقسمها الى قسمين :

- ١ — اعتمادات تحديدية يجب ألا يتجاوزها الوزراء بحال من الأحوال .
- ٢ — اعتمادات تقديرية ، وهي تصرف بالأعمال المقررة ، وقد نص القانون على أنه يجوز  
للوزير أن يتجاوزها بشرط استصدار مرسوم بزيادة الاعتماد ويمر هذا المرسوم بمجلس شورى  
الدولة "Conseil d'Etat" ، فضلا عن ذلك فانه يلحق بالميزانية كشف مبين فيه جميع الأبواب  
التقديرية التي يجوز للوزراء أن يتجاوزوها بالشروط السابق .

كل هذا ينص في القانون المالي في فرنسا لا في الدستور ، وذلك بخلاف الحاصل عندنا إذ أن  
حكم المنع ورد عنه نص في الدستور لا في قانون عادي ، وهناك فرق كبير بين الحالتين ، فإذا كانوا  
في فرنسا يميزون التجاوز فالأمر معقول لأن القانون العادي يمكن تصديده أو إلغاؤه بقانون عادي  
مثله ، أما إذا أراد مجلسنا اقرار اعتماد يتجاوز الوزير من الاعتمادات التقديرية فانه يقره بقانون ،  
فكانه في الواقع أصدر قانونا يميز تصرف الوزير ، وفي الوقت نفسه يسطل نصا دستوريا . وهنا  
لا يمكن مطلقا لأنه يشترط لتعديل الدستور اجراءات خاصة فالفرق بيننا وبين فرنسا ظاهر في أن



الأمر عندنا منصوص عليه في الدستور وعندم في قانون صلاى كا أن الاعتمادات هناك قسبان وهنا قسم واحد .

النتيجة أن هناك اعتمادات صرفت فكان في صرفها مخالفة صريحة للدستور .  
تقول أغلبية اللجنة أن ما عرض عليها أمر يتعلق بمبالغ صرفت وكان صرفها في عملها ،  
والواقع أن هذا ليس من عملها ، اذ ليس من شأنها أن تبحث في مسئولية الوزير ، ولكن الواجب  
عليها البحث في هل في المبالغ التي صرفت زيادة على الاعتمادات المقررة مخالفة للدستور ؟ ومضى  
تحقق وجود المخالفة تبين عدم اقرار التجاوز . أما كيفية تسوية التجاوز فليس من شأن اللجنة بل  
من عمل الحكومة ، فلنبحث هي عن حل لتصحيح خطأها والحلول عندها كثيرة .  
لذلك أطلب أن ترفضوا تسوية التجاوز .

المقرر — لا أريد أن أزيد شيئاً على ما قلته ولا على ما تضمنته تقرير اللجنة . لأن في عدم  
ادراج المبلغ في الحساب الختائى إلزاماً للوزارة التي خالفت بنفسه ، وقد سبق أن بينت لحضراتكم  
أنه لا يمكن لأية محكمة أن تحكم بذلك .  
لهذا أرجو الموافقة على رأى اللجنة للأسباب الواردة في تقريرها .  
الرئيس — الموافق على رأى حضرة النائب المحترم حسن صبرى بك يقف .  
( وقتت أقلية ) .

الرئيس — اذن تقرر الموافقة على رأى اللجنة .

---

مجلس الشيوخ جلسة ١٨ يونيه سنة ١٩٢٨

تقرير لجنة الحقائق

عن تجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ

أحال المجلس بجملة ٢٢ مايو سنة ١٩٢٨ الى اللجنة البحث بصفة مستعجلة في موضوع  
تجديد نصف أعضاء المجلس معينين ومنتهيين بالترعة طبقاً للمادة ١٦٢ من الدستور . فبحثته  
اللجنة بجلستها التي عقدت في أيام ٢٤ و ٢٧ مايو و ٥ يونيه سنة ١٩٢٨ وهاهي تقدم تقريرها  
في هذا الموضوع فيما يلي :

نصت المادة ٧٩ من الدستور على أن مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين وأن يتجدد اختيار نصف كل من حضرات الشيوخ المينين والمنتخبين كل خمس سنين .

ونصت المادة ١٦٢ منه على أن تعيين من يخرج من أعضاء المجلس في نهاية السنين الخمس الأولى يكون بطريق القرعة وأن تلك السنين الخمس تنتهى في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨

ونصت المادة ١١٥ منه على أن تجديد نصف أعضاء المجلس معينين كانوا أو منتخبين يجب أن يكون في خلال السنين يوما السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابتهم .

ولما كان النص صريحا على أن تعيين من يخرج لأول مرة يكون بطريق القرعة كما تقدم وجب البحث في الطريقة التي تتبع لتنفيذ هذا النص من طرق الاقتراع وتبين الطريقة التي تكون أكثر تمشيا مع روح الدستور وأقل ضرراً في النتائج حيث خلت محاضر جلسات لجنة وضع مبادئ الدستور من أية إشارة إلى طريقة خاصة من طرق الاقتراع لتنفيذ مبدأ التجديد التصفي الذي نص عليه في الدستور .

وقد زاد الأمر صعوبة في موضوع التجديد أن عدد الاعضاء المنتخبين للمجلس مرتبط بمد سكان القطر كنص المادة ٧٥ من الدستور وعدد الاعضاء المينين مرتبط بمد المنتخبين إذ هم خمساً للمجلس فمدمد أيضا مرتبط بمد سكان القطر والمشهد أن هذا المدد غير ثابت على حلة واحدة بل مطرد الزيادة كما يعلم من عملية الاحصاء التي تجري كل عشر سنين من سكان القطر .

وقد اقتضى الاحصاء الذي عمل في سنة ١٩٢٧ زيادة دوائر الانتخاب ثمانى دوائر .

إن طريقة إخراج نصف المينين أمر واضح يعمل القرعة بينهم .

أما فيما يتعلق بالمنتخبين فالباست في طرق الاقتراع يخطر على باله الطرق الآتية :

أولا — أن تعتبر جميع الدوائر في القطر المصرى كتلة واحدة وتعمل القرعة عنها جميعا دفعة واحدة بأسماء المنتخبين أو بأسماء الدوائر .

ثانيا — أن تعمل القرعة عن دوائر كل مديرية وكل محافظة على حدة باعتبار أنها وحدة انتخابية .

ثالثا — أن قسم القطر كله إلى قسمين متساويين في عدد الدوائر الانتخابية ويجرى القرعة بين القسمين فالذي يخرج يصاد انتخاب أعضائه .

و بالبحث في هذه الطرق الثلاث نجد أنه في البلاد التي يكون التمثيل فيها بنسبة عدد السكان أى التي يتغير فيها عدد الدوائر بتغير عدد السكان — كما هو الحال في مصر — يصعب الأخذ بالطريقتين الأولى والثانية وذلك لأن الاقتراع على سقوط الدوائر يكون حتماً على حسب الدوائر الحالية الممثلة الآن في المجلس ولكن الانتخاب لا بد أن يحصل حسب التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية فيكون من الصعب معرفة الدائرة الجديدة التي تعادل فعلاً الدائرة القديمة التي سقطت محلها بالاقتراع وذلك لأن حدود الدوائر ومجالها والبلاد التي تشملها . كل هذا قد يتغير عند إعادة تحديد الدوائر الانتخابية بعد تعداد السكان . نعم انه يمكن عمل مقابلة تقريبية بين الدوائر الجديدة والقديمة وذلك بأن كل دائرة جديدة تتكون من بلاد أو أحياء كل معظمتها داخلاً ضمن حدود دائرة قديمة تعتبر مقابلة لهذه الدائرة وحلت محلها ولكن هذا بالطبع حل تقريبي ويجرد تصور وفضلاً عن أنه حل تقريبي ففي بعض الأحيان يكون الأخذ به مستوراً وذلك لاستحالة المقابلة بين دائرة قديمة وأخرى جديدة كما إذا تألفت دائرة جديدة كان نصفها داخلاً ضمن حدود دائرة قديمة والنصف الآخر كان داخلاً ضمن حدود دائرة أخرى ففي هذه الحالة يستحيل القول بأن إحدى الدائرتين القديمتين أكثر شبيهاً بالجديدة من الأخرى ويصبح من المستحيل تعيين الدائرة الجديدة التي تعادل الدائرة القديمة .

هذا و يفرض أن الصيغة سهلت في مرة من المرات المقابلة بين الدوائر الجديدة والقديمة فإنه يمتنع — عند الأخذ بأحدى الطريقتين الأولى والثانية — عمل قرعة أخرى عن الدوائر الزائدة لتجرى الانتخابات في نصفها الآن والنصف الثاني بعد خمس سنوات . ذلك لأنه لا يمكن اجراء الانتخاب عن كل الدوائر الجديدة مع أن الانتخاب لا يقصد به إلا التجديد النصفى للمجلس ويتحقق مع هذا ألا يؤدي الانتخاب إلا لتصور الحالة الجديدة لتعداد القطر في نصف المجلس فقط ، ولا يمكن أن يجري الانتخاب للدوائر الزائدة كلها من الآن لان ذلك يستدعى عمل قرعة أخرى بعد خمس سنوات لاسقاط نصفها والنص الدستوري المخلص بالاقتراع قاصر على التجديد الأول فقط وعلاوة على ذلك فلا يمكن الانتخاب للدوائر الزائدة كلها من الآن والاقتراع على أن تكون مدة العضوية لنصفها خمس سنوات والنصف الآخر لثلاث سنوات لأن هذا يتناقض مع نص الدستور الذي جعل مدة العضوية في المجلس عشر سنوات ولم يستثن إلا المدة الأولى ولا يصح بحال من الأحوال التوسع في هذا الاستثناء ، ومن أظهر معائب هاتين الطريقتين

أما مهما دققنا عند عمل المقابلة بين الدوائر الجديدة والقديمة قد تشمل ضمن حدود الدوائر التي سيجرى فيها الانتخاب بعض البلاد أو الأحياء التي كانت حسب التحديد القديم داخلة ضمن دوائر لم تستطعها القرعة فيلتخب أهالي هذه البلاد أعضاء جدد للمجلس في حال أن الأعضاء الذين انتخبهم في المرة الأولى ما زالوا محتفظين بالمصوطة أو بمسيرة أخرى تكون قد أبجنا هؤلاء الأهالي استعمال حقهم الانتخابي مرتين .

ومما يجب مراعاته أن هذه الصعوبات التي تقوم دون الأخذ بإحدى الطريقتين الأولى أو الثانية لن تكون قاصرة على التجديد الأول بل أنها تقوم عند كل تجديد سبقه تعداد جديد أظهر زيادة في السكان استوجبت زيادة الدوائر مع أنه يتعين على الباحث الآن أن يضع طريقة تكون أساسا يسير عليه التجديد في المستقبل من تلقاء نفسه .

وفضلا عن هذه الصعوبات توجد صعوبة أخرى تحول دون الأخذ بالطريقة الثانية أي إجراء القرعة بين دوائر كل مديرية أو محافظة على حدة باعتبار أنها وحدة انتخابية . وهي صعوبة إجراء القرعة في المديريات أو المحافظات التي عدد شيوخها فردى ولا يمكن التغلب على الصعوبة إلا بإحدى طريقتين ( الأولى ) أن يضم إلى المديرية أو المحافظة أخرى مثلها في الفردية ويجرى القرعة بين مجموع الوحدات ولكن هذا يخرج الطريقة عن الباعث لاتباعها وهي أن المديرية أو المحافظة وحدة انتخابية ( الثانية ) هي إجراء عملية قرعة تمهيدية تكون أوراقها بعدد تلك الوحدات يكتب في نصفها « زائد الكسر » والنصف الآخر « ناقص الكسر » ثم تضرب قرعة اخراج النصف على ما اقتضته القرعة التمهيدية . ولكن يترتب على هذا أن يخرج من بعض المديريات أكثر من النصف أو أقل منه فلا تتحقق العدالة بين الوحدات الفردية والوحدات الزوجية .

على أن تلك الصعوبات التي تمررنا إذا أخذنا بإحدى الطريقتين الأولى أو الثانية — وخصوصا صعوبة المقابلة بين الدوائر القديمة والجديدة — تتلاشى إذا أخذنا بالطريقة الثالثة وهي تقسم مديريات ومحافظات القطر الى قسمين يشمل كل منهما عددا من الدوائر مساويا لما في القسم الآخر والاختراع بينهما . وقد أخذت فرنسا بهذه الطريقة وفضلتها على الطريقتين الآخرين رغم أن صعوبة المقابلة بين الدوائر القديمة والجديدة التي تمررنا في مصر لا تترتب الفرنسيين لو أخذوا بإحدى هاتين الطريقتين وذلك لأن عدد الدوائر في فرنسا ثابت لا يتغير بتغير عدد السكان وفضلا عن ذلك فقد يكون في فرنسا سبب يبرر الأخذ بالطريقة الثانية وهو

أن التزعات السياسية للأهالى تختلف باختلاف المناطق فبعض الجهات مثلا اشتراكية والأخرى رأسمالية وبعضها نزعاتها ملوكية والأخرى جمهورية الخ .

وأما في بلادنا فلا تختلف التزعات السياسية باختلاف المديريات ورغم ذلك فإن فرنسا فضلت الأخذ بالطريقة الثالثة ولا شك أننا — بعد أن تبينا معائب وصوبات الطريقتين الأولى والثانية — أخرى باتباع الطريقة الثالثة إذ فضلا عن أن فيها تمحاشيا بصعوبة المسألة بين الدوائر القديمة والجديدة ومنما لبعض الأهالى من استعمال حق الانتخاب مرتين فاتها فعل مشكلة انتخاب الدوائر التى تزيد بزيادة عدد السكان لأن المديرية أو المحافظة التى تسقط بالاقتراع تسقط كلمة بكل دوائرها ثم يجرى الانتخاب فيها حسب التجديد الجديد للدوائر أى بما فيها الدوائر التى زادت . وأما المديريات أو المحافظات التى تبقى فلا ينتخب من يمثل الدوائر التى زادت فيها إلا عند حلول موعد الانتخاب فيها أى عند انتخاب أعضاء القسم الثانى من المجلس بعد خمس سنوات . فهذه الطريقة فصل إلى تصوير القطر من حيث زيادة عدد السكان فى نصف المجلس تصويرا حقيقيا متبشيا مع مبدأ التجديد النصفى عمقا للأغراض التى رعى اليها الشارع بتقريره هذا المبدأ . وزيادة على ما تقدم فاتها طريقة سلسلة إذا أخذنا بها الآن نكون قد وضعنا قاعدة أساسية يسير عليها التجديد النصفى فيما بعد من تلقاء نفسه دون أن تعترضه أية صعوبة .

وقد روى أن أقرب طريقة لتتقسم وأبسطها من التجكّم هى التقسم على حسب الحروف الأبجدية للمحافظات والمديريات ولكن مراعاة لتساوى المدد بين القسمين فى الدوائر القديمة والجديدة وضمت النوفية فى القسم الأول وسينا والشرقية فى القسم الثانى وعليه يكون القسمان كما يأتى :

القسم الأول			القسم الثاني		
اسم المديرية أو المحافظة	عدد الدائرة	عدد الدوائر	اسم المديرية أو المحافظة	عدد الدائرة	عدد الدوائر
اسكندرية ...	٢	٣	سيناء ...	١	١
أسيوط ...	١	١	شرقية ...	٥	٦
أسيوط ...	٥	٦	صحراء جنوبية ...	١	١
بحيرة ...	٥	٥	صحراء غربية ...	١	١
بنى سويف ...	٣	٣	غربية ...	٩	١٠
جرجا ...	٥	٥	فيوم ...	٣	٣
جيزة ...	٣	٤	قليوبية ...	٣	٣
دقهلية ...	٥	٦	قنا ...	٥	٥
دمياط ...	١	١	قنا ...	١	١
الويس ...	١	١	مصر ...	٤	٥
منوفية ...	٦	٦	منيا ...	٤	٥
المجموع	٣٧	٤١	المجموع	٣٧	٤١

ومضى تم التقسيم على هذا الوجه ضربت القرعة لخراج أحد القسمين والذى يخرج منهما تجرى الانتخابات فيه حسب تقسيم الدوائر الجديد . أما الثانى فتنتهى مدة العضوية فيه سنة ١٩٣٣ واذ ذاك تجرى الانتخابات فيه حسب التقسيم الجديد فيتم فيه تمثيل السكان حسب التعداد الأخير . هذا وأما عن الاعضاء المينين فمعلوم أن المجلس الآن فيه ٧٤ عضوا منتخبا و ٤٨ عضوا مينا ومعلوم أن المجلس يتألف من أعضاء منتخبين بنسبة ثلاثة أخماس وأعضاء معينين بنسبة الخمسين أى أن المينين يجب أن يكونوا ثلثى المنتخبين وعلى هذا كان يجب أن يكونوا ٤٩ لأن ثلثى الاربعة وسبعين تسعة وأربعون وكسر لا ٤٨

ومن البلىهى أنه لا بد عند تعيين بدل من تخرجهم القرعة من مراعاة النسبة إلى عدد



رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا الى البرلمان :

المادة الأولى — يكون عدد الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ بالمديرية والمحافظات —  
وتدخل فيها المحافظات التابعة لمصلحة الحدود — ٨٢ دائرة .

ويكون تقسيم تلك الدوائر وتحديد على الوجه المبين بالجدول ( ا ) المرفق بهذا القانون .

ويبين الجدول (ب) المرفق بهذا القانون ما يعتبر من هذه الدوائر مقابلا للدوائر الحالية كما  
يبين الدوائر الإضافية .

المادة الثانية — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون . ويعمل به ابتداء من الانتخابات  
العامة التي تجرى بعد نشر هذا القانون لتجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ طبقا لأحكام المادتين  
٧٩ و١٦٢ من الدستور وبحسب النظام المقرر لذلك .

ويضمن التجديد المذكور انتخاب أعضاء يمثلون نصف الدوائر الحالية التي يخرج أعضاؤها  
بطريق القرعة . كما يتضمن انتخاب أعضاء يمثلون نصف الدوائر الثمان الإضافية التي تتحدد  
أيضا بطريق القرعة .

صدر بمرأى القبة في ١٠ شعبان سنة ١٣٤٨ ( ١٠ يناير سنة ١٩٣٠ )

(فواد)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

٢٨—٤—٣٠

مرسل الى وزارة الداخلية لتقديمه الى البرلمان .

مع مذكرتان ١٧ و١٨

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس



### مذكرة من وزارة الداخلية إلى رئاسة مجلس الوزراء

تقضى المادة ٧٦ من الدستور، والمادة ٦٤ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤، بأن تحدد دوائر الانتخاب لمجلس الشيوخ وتعين بقانون .

وفي الانتخابات الأولى، حصل تحديد الدوائر مؤقتاً، بالكيفية المبينة في المادة (٩٥) من قانون الانتخاب على أساس تعداد سنة ١٩١٧، وصدر بهذا التحديد قرار من وزير الداخلية في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ بتصديق مجلس الوزراء .

والآن، وبمناسبة ظهور نتائج التعداد الأخير الذي عمل في سنة ١٩٢٧، محتوية على زيادة في عدد السكان يترتب عليها زيادة ثمان دوائر، رأيت الوزارة أن الوقت قد حان، لتحضير مشروع القانون المنصوص عليه في المادتين المذكورتين، وتقديمه الى البرلمان .

وتجهيزاً لذلك، وضعت الوزارة تعليمات، لاعداد مشروع تحديد الدوائر، على أساس ذلك الاحصاء الجديد، المديرية (ماعدا أسوان) وفي محافظات القاهرة والاسكندرية . وهذه الخمس عشرة مديرية ومحافظات هي التي يحق لكل منها أن تنتخب أكثر من عضو لمجلس الشيوخ . وقد ألفت كل منها لجنة لذلك على مثال اللجنة السابق تأليفها لتحديد الدوائر في المرة الأولى، بموجب المادة (٩٥) المذكورة آنفاً .

أما مديرية أسوان ومحافظات القنال والسويس ودمياط ومحافظات الحدود الثلاث، فلا يلزم لها مشروعات تحديد، لأن كلا من هذه المحافظات وتلك المديرية، تكون دائرة انتخاب واحدة . وقد أعطت الوزارة للأهالي فرصة للاطلاع على مشروعات اللجان قبل رفعها إلى الوزارة، ليبدى من يشاء منهم، ما يمتن له من الملاحظات، ورأت الوزارة عرض هذه الملاحظات على اللجنة لتفحصها وتصدر قراراً بما تراه في كل ملاحظة، وأبيح لها أن تستل على المشروع ما تراه لازماً من التعديلات . وبعد أن أتمت اللجان عملها على هذا الوجه، وصل الى الوزارة بضع ملاحظات على هذا العمل، من بعض ذوي الشأن في خمس مديريات، فرغبة في الوصول إلى جبل مشروع التحديد، على أكل وجه يمكن أن تتقدم به الحكومة إلى البرلمان، لم تكثف الوزارة بعمل اللجان، بل عنيت بفحص تلك الملاحظات والشكاوى، بحضور مقدميها غالباً، وذلك بواسطة مراجعة مواقع البلاد على انخراط، وبمراجعة سهوة المواصلات . وقد ظهر أن أغلب هذه الملاحظات

غير وجيه فرفضته الوزارة ، وقبلت التقليل منها وعدلت بناء عليه التحديد بما جعله أقرب إلى الصواب والمصلحة العامة .

ولم تسكت الوزارة في هذا الموضوع بفحص الشكاوى والملاحظات التي قدمت إليها ، بل أدخلت من تلقاء نفسها بعض تعديلات رأتها ضرورية ، تبعاً لتعديلات سبق إدخالها في تحديد بعض دوائر مجلس النواب ، كما عدلت مقر دائرة ، ليكون مطابقاً لتعليمات الوزارة .

\*\*\*

وبناء على ذلك حضر بموافقة سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة ، مشروع مرسوم ، يتضمن عرض مشروع القانون الخاص بفتح على البرلمان ، مشتملاً على نص بأن يكون العمل بالتحديد الجديد ابتداء من الانتخابات العامة التي تجرى بعد نشر هذا القانون لتحديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ ، على أن يتضمن التحديد المذكور انتخاب أعضاء يمثلون نصف الدوائر الحالية التي يخرج أعضاؤها بطريق القرعة ، كما يتضمن انتخاب أعضاء يمثلون نصف الدوائر الثمان الإضافية التي تتحدد أيضاً بطريق القرعة ( مرفق بهذا صورة من رأى سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة ) .

ويرسل مع هذه المذكرة ١٨ نسخة من المشروع ، مرفقاً مع كل نسخة منها : ( أولاً ) صورة من جداول ( ١ ) المشار إليها في المادة الأولى من المشروع عن جميع المحافظات والمديريات ( ثانياً ) صورة من جدول ( ب ) المشار إليه في المادة المذكورة أيضاً .

ونرجو عرض هذا المشروع على هيئة مجلس الوزراء حتى مع الموافقة عليه يتخذ اللازم لاستصداره من حضرة صاحب الجلالة الملك توطئة لعرضه على البرلمان ؟

تحريراً في ٧ المحرم سنة ١٣٤٧ ( ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ )

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

رئاسة لجنة قضايا الحكومة

دوسيه نمرة ٨١

نمرة الانفاذة ٧٥

حضرة صاحب المزة وكيل وزارة الداخلية

... بالاحالة إلى مكتبكم المؤرخ ٢١ يونيو سنة ١٩٢٨ بشأن مشروع القانون الخاص بالدوائر

الانتخابية لمجلس الشيوخ أتشفرف بأن أعيد لكم ذلك المشروع مع الإضافة المطلوبة بعد وضعها في الصيغة القانونية . وإلى آسف لقرار القى أنخذ مجلس الشيوخ في موضوع طريقة الاقتراع فقد أشرتم بحق إلى أنه ستحدث دوائر اضافية عقب كل إحصاء عام ، ولذلك سيحتاج حقا في كل واحدة من هذه المرات إلى إجراء اقتراع بينها لتحديد نصفها الذي ينتخب عنه أعضاء إلى جانب نصف الدوائر التي تكون إذ ذاك ممثلة في مجلس الشيوخ مع أن الدستور لم يلحظ إلا إجراء قرعة واحدة تكون بنائها كفيية على مدى الزمن بالتجدد المطلوب في ذلك المجلس وتحقيق اتصاله بالرأى العام وتصويره له في نصف أعضائه . وربما احتج القائلون بوجوب إجراء الانتخاب من الدوائر الإضافية كلها بالحكم الدستوري المذكور لاستبعاد القرعة بين الدوائر الإضافية ، ولكنكم إذا اقنوا هذه المخالفة الدستورية فيستقون في مخالفة أخرى وهي أنهم بإجراء الانتخاب عن كل الدوائر لا يباشرون تجديدا نصفيا وهو الذي فرضه الدستور ، بل يزيدون عليه انتخاب أعضاء لتكملة النصف الباقى القى لم يمه ولم يكن ليمسه التجديد . ويظهر أن أساس الرأى القائل بالانتخاب عن كل الدوائر الإضافية هو الخوف من حرمان أربع دوائر من التمثيل بالمجلس مدة الحس السنين الأولى . ولكن ذلك الخوف لا وجه له وإنما يكون له وجه إذا كان هناك ما يوجب تمثيل تلك الدوائر . والواقع أنه ليس ما يوجب ذلك التمثيل بل إن فكرة التجديد النصفى (مادة ٧٩ من الدستور) توجب العكس ، فاتها تقضى بأن يظل النصف الباقى على حاله لا يمس وأن يستعاض عن النصف القى يخرج بما يقابله في الوقت القى يحدث فيه التجديد . فان لم تكن زيادة في عدد السكان استمضى عنه بما يساويه في العدد والا استمضى عنه بالعدد الذى يتفق بالنسبة لذلك النصف مع عدد السكان الجديد .

وتفضلوا عزكم قبول طاقى الاحترام ؟

٢٣ يونيو سنة ١٩٢٨

رئيس لجنة قضايا الحكومة

عبد الحميد بدوى

مجلس الشيوخ جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

تقرير مرفوع من مكتب مجلس الشيوخ الى هيئة المجلس

« يقشرف المكتب بأن يرفع الى مجلس الشيوخ التقرير الذى وضعه المكتب عن موضوع الاقتراع على نصف أعضاء المجلس .  
وقد اختار المكتب حضرة الشيخ المحترم عبد محمود خليل بك مقررا له عند النظر فى هذا الموضوع .

١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

الرئيس

على يكن

نص التقرير :

١ — نظر مجلس الشيوخ بجلسته المتقدمة فى ١٨ يونيه سنة ١٩٢٨ فى أمر الاقتراع على نصف أعضائه طبقا للمادتين ٧٩ و ١٦٢ من الدستور فقرر اعتبار الأعضاء المنتخبين كتلة واحدة وعمل قرعة بينهم لاجراء نصفهم أى ٣٧ عضوا واعتبار الأعضاء المعينين كتلة أخرى قائمة بذاتها واجراء نصفهم أى ٢٤ عضوا بطريق القرعة بينهم . وأحيل الى المكتب النظر فى التفاصيل الخاصة باجراء عملية القرعة وعرضها عليه .

وقد بحث المكتب فى هذا الموضوع فى عدة جلسات وهو يقشرف بأن يمرض هذا التقرير ببيان مقترحاته فى هذا الشأن .

٢ — وقد عرضت للمكتب مسألتان قبل الدخول فى التفاصيل الخاصة بعملية القرعة وأولى هاتين المسألتين خاصة بالمدة التى تقضى عندها عضوية الأعضاء الذين ينتخبون أو يعينون بدل من يخرجون بطريق القرعة — والثانية خاصة بمسألة الزيادة الطارئة فى عدد أعضاء المجلس بسبب ازدياد السكان . وهاتان المسألتان قد درستهما لجنة الداخلية والحفائية بمحتمتين عند النظر فى مشروع القانون الخاص بتحديد الدوائر الانتخابية والمكتب متفق فى رأى مع العجتين فيما وصلنا اليه من النتائج بشأنهما على الوجه المبين فى التقرير المرفوع منها على المجلس .

٣ — وهنا بيان الطريقة التي يقترحها المكتب لإجراء القرعة .

أولاً — تحصل القرعة في الجلسة التي يجدها المجلس على دفتين متواليتين أولاًهما للأعضاء المنتخبين والثانية للأعضاء المعيينين ويتولاهما الرئيس والسكتريرون البرلمانيون وثلاثة غيرهم من الأعضاء يختارهم المجلس .

ثانياً — تمتد ٧٤ ورقة متحدة شكلاً ولوناً ويكتب على ٣٧ ورقة منها بطريق الطباعة كلمة « بيق » وعلى السبع والثلاثين ورقة الباقية كلمة « يخرج » وتختتم بطابع المجلس ويوقع عليها الرئيس ويمطى لكل من القسمين ثمرة سلسلة وتوضع في صندوق خاص .

وفي صندوق آخر يوضع ٧٤ ورقة أخرى بأسماء الدوائر الانتخابية — لا بأسماء الأعضاء أنفسهم ويخرج الرئيس بيده الأوراق من هذا الصندوق الأخير ورقة ورقة استخراج كل ورقة يذكر اسم الدائرة وينادى على العضو الذي يمثلها فيتقدم العضو بنفسه ويسحب ورقة من الصندوق الآخر ويكون بقائه في العضوية أو خروجه منها طبقاً لما هو مكتوب في الورقة التي يسحبها .

فإن كان عضو الدائرة التي نادى عليها غالباً أو أفضل ألا يتقدم بنفسه لسحب ورقته أو كانت الدائرة خالية تولى رئيس المجلس سحب الورقة بمفرده .

ثالثاً — بعد الفراغ من عملية القرعة من الأعضاء المنتخبين تصل القرعة عنها أي أن يمد صندوقان ويوضع في الصندوق الأول ٤٨ ورقة مكتوب على ٢٤ ورقة منها كلمة « بيق » وعلى الأربع والعشرين الورقة الأخرى كلمة « يخرج » بنفث الشكل المقرر بالنسبة للأوراق الأعضاء المنتخبين ويوضع في الصندوق الثاني ٤٨ ورقة بأسماء الأعضاء المعيينين وتتضمن الأوراق أسماء أولئك الأعضاء جميعاً ومن ضمنهم الأعضاء الذين تكون محلاتهم خالية ويسحب الرئيس بيده من الصندوق الثاني الأوراق واحدة إثر واحدة كل صاحب ورقة نادى على صاحبها ليسحب بنفسه ورقة من الصندوق الآخر . فإن كان غالباً أو رأى ألا يسحبها بنفسه أو كان عمله خالياً تولى الرئيس سحب الورقة .

رابعاً — تصل قرعة قائمة بناتها عن الدوائر الانتخابية الجديدة بالطريقة السالف ذكرها مع مراعاة أن يكتب على نصف عدد الأوراق « بيق الى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ » وعلى النصف الآخر « بيق الى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ » وأن يكون سحب الأوراق جميعها من الصندوقين بمفرقة الرئيس .

خامسا — كذلك تعمل قرعة أخرى للأعضاء المعينين السنة الجدد بصد صدور المرسوم بتعيينهم بنفس الطريقة المقررة للأعضاء المعينين الحاليين مع مراعاة وضع عبارة « يبقى الى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ » على ثلاث أوراق . وعبارة « تبقى الى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ » على الثلاث الأوراق الأخرى .

٤ — والمكتب يقترح على المجلس أن تحصل عملية القرعة في أول جلسة تلى صدور قانون تجديد المواثر . »

الرئيس  
على يكن

وبعد مناقشات طويلة وافق المجلس على هذا التقرير .

مجلس الشيوخ جلسة ٣١ فبراير سنة ١٩٣٠

تقرير مكتب مجلس الشيوخ

بشأن المكافأة البرلمانية المستحقة لحضرات أعضاء المجلس

في مدة تعطيل البرلمان

( المقررة حضرة الشيخ المحترم الشيخ محمد عز العرب بك )

« يشرف المكتب بأن يرفع الى المجلس القرار الذى اتخذه بمجلسه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ فيما يتعلق باستحقاق حضرات أعضاء مجلس الشيوخ للمكافأة البرلمانية طول مدة التعتيل .

« فلذا وافق المجلس على ذلك القرار اتخذت هيئة المراقبة الاجراءات اللازمة لفتح اعتماد بالطريق المعتنوية بمقدار المبلغ الذى يقتضيه دفع المكافأة المتأخرة

الرئيس  
على يكن

قرار المكتب

بجلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ فيما يتعلق بالمكافأة

حصلت المناقشة في موضوع استحقاق حضرات الاعضاء المكافأة فتقرر ما يلى :

إن صفة أعضاء مجلس الشيوخ لم تتحل عنهم في وقت من الاوقات طبقا لحكم الدستور  
للقى لا يميز حل مجلس الشيوخ وأن الأمر الملحق رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ لا يمكن أن يفسر  
إلا على هذا الوجه وأنه في الحقيقة لا يبدو أنه أقر الأمور في نصابها وأرأى التعديلات التي كانت  
قائمة في سبيل مباشرة الشيوخ لوظيفتهم .

ويرى المكتب بناء على ذلك أن الأعضاء يستحقون قانونا مكافأتهم البرلمانية طول مدة  
التعطيل كما لو كان المجلس لم يطرأ عليه طارئ .

غير أنه يرى أن يؤجل صرف المكافآت المتأخرة الى حين اجتماع المجلس ونصح اعتماد  
بالطريق الدستوري لصرفها وتكتفى الان بصرف المكافأة المستحقة من أول نوفمبر سنة ١٩٢٩  
وتبناء على ذلك يقرر المكتب أن يطلب إلى وزير المالية بأن يضع تحت تصرف المجلس المال  
اللازم لمصروفاته من أول نوفمبر سنة ١٩٢٩ على أساس الرقم الوارد في آخر ميزانية أقرها البرلمان  
طبقا للمادة ١٤٢ من الدستور .

وقد وافق المجلس على ذلك .

### مجلس الشيوخ جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨

مذكرة بضممان استقلال المجلس فيما يتعلق بميزانيته وبشؤون موظفيه

حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

أتشرف بأبلاغ عزتكم أن مكتب المجلس نظر بمجلسته المنعقدة في ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨  
في مذكرة المراقبة الآتية نصها وقرر الموافقة عليها وتقديمها للمجلس لأقرارها وهي :

« سبق للمراقبة أن رفعت لمكتب المجلس الموقر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٥ مذكرة بينت  
فيها إفتيات الحكومة في ذلك العهد على سلطة المجلس واستقلاله وتدخلها في شؤونه الداخلية  
بأن جعلت ميزانية المجلس فيما يتعلق بمكافأة الأعضاء وأمور موظفيه ومع أن مكتب المجلس لم  
يرضخ لهذا الاعتداء الا أن قرار المراقبة المذكور لم يصالح على المكتب صراحة ولم يسلط  
للمجلس لأقراره » .

ولما كانت المراقبة تحضر الآن الميزانية وبهما مصادقة المكتب والمجلس على تفسيراتها بهذا الخصوص رأيت من الضروري أن تطلب من هيئة المكتب المحترمة الموافقة على هذه المذكرة ورفضها للمجلس المصادقة عليها مع التقرير بأنه لا يجوز للحكومة في أية حالة كانت سواء كان مجلس الشيوخ عاملاً أو عاطلاً أو مؤجلاً أن تتعرض لميزانيته سواء فيما يتعلق بمكافأة الأعضاء أو ميزانية موظفيه أو غير ذلك من أبواب الميزانية وأن لا تتدخل بأي حال من الأحوال في شؤون موظفيه سواء كان ذلك بإناء الوظيفة أو بالترقية أو التمييز أو الزل أو الاحالة على المعاش أو النقل أو الإبتدأ أو شيء من شؤون الموظفين وأن مكتب مجلس الشيوخ وحده هو صاحب الحق المطلق في ذلك وفي كل ما خول له من الحقوق يقتضى لائحته الداخلية .

لذلك تشرف هيئة المراقبة بأن تقدم هذه المذكرة لهيئة المكتب الموقر للموافقة عليها مع مذكرة ١٩ مايو سنة ١٩٢٥ وتبليغها للمجلس للمصادقة عليهما فالرجو التكرم بمرس ذلك على المجلس بجلسته يوم الاثنين ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ .

ولمحق بهذا مذكرة ١٤ مايو سنة ١٩٢٥ المشار إليها .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

وكيل مجلس الشيوخ

محمد علي الجزار

### مذكرة إيضاحية

الى مكتب ادارة مجلس الشيوخ

تفضي اللائحة الداخلية بأن مشروع ميزانية المجلس يضعه المراقبان ويرضاه على اللجنة الحسابات ثم يرفع للمجلس التصديق عليه .

على أنه في هذا النظم لم يضع المراقبان ميزانية المجلس بسبب تعطيل البرلمان ولأن الدستور نفسه قد تولى وضع الميزانية في مثل هذه الحالة حيث نصت المادة ١٤٢ منه على أنه « انما لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية ( أول أبريل ) فيعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة » .

ولما كانت المادة ٢٥ من الدستور صريحة من جهة ايضاح حيث نصت بأنه لا يصدر قانون



الا اذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك قد أصبح العمل حقيقيا وانجا بالميزانية السالفة بسبب ينقذ البرلمان .

غير أن الحكومة لم تأخذ بهذين النصين وانخفضت لنفسها السلطة التشريعية مستندة الى المادة ٤١ من الدستور التي نص فيها على أنه « اذا حدث فيا بين أدوار الانقضاء ما يوجب الاسراع الى اتخاذ تدابير لاحتمل التأخير فذلك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور وبشرط أن يدعى البرلمان الى اجتماع غير طارى امرضها عليه . » وأننا نرى أن هذه المادة لا تنطبق على وضع الميزانية لأسباب عديدة سبق أن شرحناها بمجلسه المكتب الماضية فلا محل لتكرارها هنا لكننا تقتصر على القول بأن الشؤون المالية عامة والميزانية خاصة هي أساس العمل التشريعي والاختصاص الرئيسى للبرلمان التشريعية بل أنها هي التي كانت السبب الأول في وجود البرلمان ولهذا لم تكتف المساتير فيها بتمتلك بها بالقوانين المقررة لقوانين بصفة عامة بل أفردت لها بابا خاصا ورتبت لها أحكاما دقيقة أوردت بها أن لا ترتبط الحكومة بأى مصروف الا بعد اقراء نواب الأمة وموافقهم بل أنها غالت في ذلك فقررت بأن لا تقتل مبلغا من باب الى آخر الا بعد تصديق البرلمان .

وليست الميزانية بأى حال من الأحوال من التدابير المادية التي يمكن إصدارها بمزقهم ولو كان المقصود أن تجعل الحكومة محل البرلمان في مباشرة السلطة التشريعية على اطلاقها لنفس صراحة في الدستور على أنه فيا بين أدوار الانقضاء أو في حالة تعطيل البرلمان تباشر الحكومة ذلك : السلطة بنير قيد اهم الا وجوب عرض مائترة من القوانين على البرلمان في أول اجتماع له ولكن لم يشأ الدستور شيئا من ذلك بل احتاط في المادة ٤١ احتياطا شديدا وأحاط ما للحكومة من الحق في وضع مراسيم لها قوة القانون بتدابير تتخذ في أحوال معينة بشروط وقبوض حددت بوضوح وجملة في محاضر جلسات لجنة الدستور وقرير اللجنة الاستشارية التشريعية ( راجع الملحق ) واشترط أن لا تكون في كل حال مخالفة للدستور ولا تدرى أية مخالفة تكون أقوى من الفعل على خلاف أحكام المادتين ١٤٢ و ١٥٠ منه .

ولما كان الحق المقرر في المادة ٤١ حقا استثنائيا ضيقا فلا يجوز قانونا عبثا بمرته الا ضمن الجهود المرسومة له وكل عمل يعمل خارج تلك الحدود يكون باطلا بلا جهر ولا مخالفة لأحكام الدستور . بل اتنا إذا جازنا الحكومة فيا قدميه لنفسها من حق وضع الميزانية ونحن من أهم

وجوه التشريع - لكالت النتيجة أن من حقها أن تصدر أى قانون بفور قيد ولا شرط نسمح بأنه ليس من المقول أن القيود التى تضمنتها المادة ٤١ وضمت عبثا ولنوا .  
 - رتب مقترضى بأن نخل المناقشة فى هذا الأمر يكون فى البرلمان نفسه ولكن مما لا نزاع فيه أن لنا حق إبداء الرأى الذى نراه فى أمر متعلق بأعمال المجلس ولا يجوز لنا السور على خلاف المبادئ التى وضمت فى الدستور .

على أن هناك أمرا آخر خلاف ما ذكر وهو أنه من المبادئ المقررة أن ميزانية كل مجلس من المجالس النيابية يضمها المجلس وحده بشرط أية مراقبة من أى سلطة عملا بمبدأ الفصل بين السلطات الذى قرره الدستور المصرى .

يمثل البرلمان السلطة التشريعية فهو بهذه الصفة مستقل عن مصالح الحكومة غير تابع لأى وزارة من وزاراتها لا يتلقى من أحدها أمرا وليس لمجلس الوزراء سلطان عليه وقد ذكر مخرجنا فى المادة ١٩ من الدستور بأن «يضع كل مجلس لأجهته الداخلية مينا فيها طريق السير فى تأدية أعماله» وقد وضع المجلس لأجهته فعلا ونص فيها على كيفية وضع ميزانيته ولم تكن الحكومة بيسمة عن ذلك فلم تشترك فى وضع ميزانية المجلس الأولى ولم يكن لديها أى شك فى استقلاله فى إدارة أعماله بنفسه بدليل ما جاء بالقرار الصادر فى أول مارس سنة ١٩٢٤ من رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ونص فيه على أن لكل من المجلسين طمعا حق تعديل ميزانيته على الصورة التى تلائم حاجة العمل .

وليس النظام الدستورى المصرى نظاما جديدا غير معروف فى أقطار الأرض ولكنه نظام هريق مقرر فى بلدان العالم المتحدة قلناه عن تلك الأنظمة قلا ومعظم مواد منقولة حرفيا عن الدستور البلجيكي فلا يمكن إذن تفسير أى حكم من أحكام دستورنا إلا على الوجه الذى فسرت به الساتير التى أخذناه عنها مع الرجوع الى العرف والتقاليد البرلمانية التى تسند عليها والأمر المقرر فى البلاد الدستورية أن كل مجلس من المجالس البرلمانية مستقل استقلال تاما مطلقا فى وضع ميزانيته وفى وضع النظم الخاصة بموظفيه وأموره الداخلية عامة وهو يضع تلك الميزانية بنفسه من غير تدخل الحكومة بل من غير أن يتدخل المجلس الثانى فى بحثها وهم يستترون أن هذا الاعتقال شرط جوهرى لازم لتأدية المجلس وظيفته التشريعية مستقلا عن كل مؤخر جلجى فضلا عن أنه مما تضى به التباعدة الدستورية الخاصة بالفصل بين السلطين التشريعية والتنفيذية

وأن السلطة التشريعية وهى التى تمثل الأمة وتتولى الرقابة العامة على السلطة التنفيذية لا يمكن أن تكون خاضعة لأى رقابة فى شؤونها الداخلية من سلطة أخرى .

وقد أصبح هذا الحق مقرورا لاجل الخلاف فيه بل ان الحكومة المصرية سلت بهذا المبدأ حيث صرح وزير المالية بمجلس الشيوخ والتواب فى جلسة ١٠ يوليو سنة ١٩٢٤ بأن الحكومة لا تعارض فى أن يضع كل مجلس ميزانيته بنفسه غير أنه نظراً لأن المجلس لم يكن قد وضع لنفسه لائحة خاصة بإدارة أعماله فى داخلته وهى تلك اللائحة التى نص عليها فى المادة ١١٨ من اللائحة الداخلية فقد طلب الوزير أن يتبع المجلس فى وضع ميزانيته وفى شئون موظفيه ومصرفاته أحكام القوانين واللوائح المتبعة فى الحكومة وليس معنى هذا أن المجلس خاضع لأى سلطة فى الخارج وإنما معناه أن المجلس اتخذ لوائح الحكومة بمحض إرادته وقرار صادر منه يمكنه تمديده فى كل حين بقرار آخر لائحة خاصة له وهو الذى ينفذها ويطبقها ويضمرها فيما يتعلق به وعلى كل حال فإن حقه فى وضع ميزانيته ثابت بلا نزاع .

على أن الحكومة لم تراع هذا المبدأ أيضاً بل تعرضت لاستقلال المجلس نفسه فوضعت له ميزانية جديدة من تلقاء نفسها تختلف عن ميزانية العام الماضى فى كثير من بنودها .

فقد قررت فى الميزانية الجديدة تخفيض الاعتماد الخاص بأعضاء المجلس الى ثلاثة أخماس مما يجعل مكافأة العضو ٣٠ جنيه بدلا من ٥٠ مع أن تلك المكافأة مقررة بقانون صادر من البرلمان ومصدق عليه من الملك بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ وعملا لا نزاع فيه أن هذه المكافأة لا يمكن التعرض لها بدون اجراء تعديل فى القانون الصادر بخصوصها ولا يمكن أن يسل قانون الا بقانون ولا يجوز اصدار القوانين الا من البرلمان وتلك مسألة واضحة لا تحتاج الى عناء وبحسب فإدام القانون الصادر بالمكافأة قائما فلا يجوز اجراء أى تعديل فيها .

وقد قررت الحكومة فى البند الخاص بالموظفين بأن تلتقى كل وظيفة بمثلها حتى يصل المبلغ المخصص للموظفين الى ثلثيه وخفضت مصاريف الانتقال من ٧٥٠ الى ١٠٠ جنيه وربطت للاشتراكات بالسكة الحديدية مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه الى غير ذلك من التعديلات .

وبالاجمال فقد تصرفت الحكومة ازاء مجلس الشيوخ كما لو كان فرعا من السلطة التنفيذية بل أقل من ذلك اذ الواقع أن كل فرع من السلطة التنفيذية يستشار قبل وضع ميزانيته ولم يؤخذ رأى المجلس فى شيء من ذلك .

ولم تحف الحكومة عند هذا بل أرسلت الى سكرتير عام المجلس خطبا مؤرخا في ٧ مايو سنة ١٩٢٥ تضمنته أحكاما وتعليمات متعلقة بالميزانية والموظفين وتبنت عليه بأن يعمل بمقتضاها وجعلته مستولا شخصيا أمامها عن المحافظة عليها .

وأعقبته بمخاطب آخر مؤرخ في ١٠ مايو سنة ١٩٢٥ مرسل من وكيل المالية المساعد الى سكرتير عام المجلس أيضا يبلغه ماقدره مجلس الوزراء بشأن ميزانية المجلس وموظفيه والتوفير منهم حتى يصل المخصص لهم الى الثلاثين ويخطره بأن وزارة المالية ستطلب الى مختلف المصالح الاميرية غمارة سكرتيرية المجلس اشغال ما يخلو لديها من الوظائف لكي يتسنى قتل ما يحسن نقله من حال المجلس توصلا الى الفرق المطلوب .

والحكومة بعملها هذا اعتدت على استقلال المجلس اعتداء تاما فنجاهلت أن له مكتبا يدير أعماله وأن له رئيسا يمثل له مراقبة تباشر حساباته وتشرف على موظفيه وأن له لوائح ونظما يسير عليها واعتبرته كأنه فرع من فروع السلطة التنفيذية وهو تابع لها تعلى أوامرها الى موظفيه مباشرة وتسير أعماله الادارية كيف شامت وكل ذلك اقتيات على المجلس بصفته ممثلا للسلطة التشريعية مستقلا في إدارة أعماله .

وأنا الآن أمام أمرين الأول أن الحكومة أختلت لنفسها السلطة التشريعية ارتكانا على المادة ٤٩ من الدستور وأصدرت الميزانية العامة بمرسوم والأمر الثاني هو أن الحكومة بتمرضها لميزانية البرلمان وإصدارها تعليمات مباشرة الى سكرتير عام المجلس تعرضت لاستقلال المجلس ولما له من الحق في وضع ميزانيته فضلا بل وفي التصرف في أموره الداخلية وفي شؤون موظفيه .

واقى يدعو إلى إثارة هذه المسألة أن مراقبة المجلس مكلفة بمقتضى اللائحة الداخلية بمباشرة مصروفات المجلس والاشراف على موظفيه وهي تباشر المصروفات في حدود الميزانية وتشرف على الموظفين في حدود اللائحة الداخلية وقرارات المكتب ولكي يتسنى لها القيام بوظيفتها يلزم أن تعرف ما هي الميزانية التي يجب عليها تنفيذها وإلى أى جهة هي تابعة بخصوص موظفي المجلس طبقا لللائحة الداخلية أم لوزارة المالية كما هو مضمون الخطابين السابق ذكرهما ؟

ولذا فانا نرض الأمر إلى مكتب إدارة المجلس الذي هو صاحب السلطة العليا في إدارة شؤون المجلس لينظر في الأمر وليصدر للمراقبة قرارا تسير على مقتضاه .

محمد محمود خليل  
مراقب المجلس

١٤ مايو سنة ١٩٢٥

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم اعتراض على قرار المكتب ؟

حضرة سعيد فهمي الزوي بك — ما هو مضمون هذا القرار ؟

الرئيس — أصدرت هيئة المكتب القرار المذكور لحماية الموظفين من تدخل الحكومة في شؤونهم لأنها سبق لها في أثناء العطلة البرلمانية أن تصرف في ميزانية المجلس كما تدخلت في شؤون الموظفين بالنقل والانتداب . فأراد المكتب أن يحمي موظفي المجلس مما عساه أن يقع من اعتداءات الحكومة في المستقبل . فهل توافقون حضراتكم على قرار المكتب ؟

موافقة طمة .

### مجلس الشيوخ جلسة ١١ يولييه سنة ١٩٢٨

#### تقرير لجنة الداخلية

عن الاقتراح المقدم من معالي محمد شفيق باشا عضو مجلس الشيوخ بمواز المناقشة  
في مشروعات القوانين عند تلاوتها للمرة الثالثة

قرر المجلس بجلسته ٥ مارس سنة ١٩٢٨ إحالة هذا الاقتراح الى لجنة اللائحة الداخلية فأحيل  
اليها بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٢٨ لبعثه وإبداء رأيها فيه .

وقد اجتمعت اللجنة في يوم الثلاثاء ١٥ مايو سنة ١٩٢٨ ونظرت في هذا الاقتراح وبمعد  
مناقشته والرجوع الى نصوص الدستور ولائحة المجلس الداخلية

قررت بالجماع الآراء :

أولاً — قبول هذا الاقتراح شكلاً :

ثانياً — في الموضوع أن الترض من القراءة الثالثة لأي مشروع قانون انما هو اصلاح ما قد  
يلاحظ من مخالفة بعض نصوصه الموضوعة أو رفع ما يكون قد وقع من التناقض بين مواده أو بين  
أحكامه وأحكام قانون آخر معمول به .

أما اذا رأى أحد الأعضاء تعديلاً فبا عدا ما ذكر فاعليه إلا أن يطلب فتح باب المناقشة  
بالتنطبق لللائحة الداخلية قبل أخذ الرأي على مجموع القانون .

وأى هذا التفسير المستمد من أحكام اللائحة الداخلية يتحقق به ما أراده معالى المترح من اقتراحه .

### ثالث

اكتفت اللجنة بهذا التفسير .  
رئيس اللجنة  
محمد علوى الجزار

وقد وافق المجلس على هذا التقرير

ونص الاقتراح هو الآتى :

« جرت عادة مجلس الشيوخ من بله افتتاحه فى مارس سنة ١٩٢٤ على اعتبار التلاوة الثالثة لمشروعات القوانين كمجرد واسطة لأخذ الرأى عليها وألا تكون تلك التلاوة سببا لاعادة المناقشة من جديد ، وأن كل ما للمضو هو أن يوافق أو لا يوافق على المشروع عند النداء باسمه ( تراجع صفحة ١٦٣ من مجموعة مضابط دور الانقصاد الأول لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٤ عند ما نظر المجلس قانون مكافأة وامتيازات أعضاء البرلمان والصفحة ٨١ من مجموعة مضابط دور الانقصاد الثالث لسنة ١٩٢٦ عند ما نظر القانون الخاص بتأليف مجلس الأزهر الأعلى والصفحة ٢٩٨ من مجموعة مضابط دور الانقصاد الرابع سنة ١٩٢٧ عند نظر قانون الاحتياط ضد الكلب ) رجة المجلس فى ذلك هى المادة (٧٩) من لائحته الداخلية تنص على أنه اذا تقرر قبول المشروع من حيث المبدأ بعد القراءة الأولى يشرع المجلس ثانية فى مناقشة مواده مادة فمادة ثم يتلى مرة ثالثة فى جلسة أخرى لأخذ الآراء على مجموعه ، وبما أن عبارة المناقشة لم ترد فى تلك المادة الا عند الكلام على القراءة الثانية ولم تذكر عندما تكلمت المادة على القراءة الثالثة فهى حينئذ ممنوعة .

ولقد حاول بعضهم الخروج على هذه العادة والمناقشة فى مواد المشروع عند التلاوة الثالثة فلم يفلحوا . ولم يسمح لهم المجلس باختراق هذا السياج الذى ضربه حول هذا التقليد من أول نشأته مع أنه ضعيف لا يقوى على البقاء بمجرد العمل فيه بأول معول .

يخيل الى أن التمسك بهذه العادة يحيل القراءة الثالثة عدبة الجبوى والزمن الذى يصرف فيها ضائعا سدى ، لأن التلاوة الثانية مادة فمادة والمناقشات التى حصلت أثناءها وما اتخذه المجلس من القرارات يبقى عالقا فى ذهن الاعضاء بأكثر مما تأتى به القراء الثالثة التى تحصل عادة بسرعة خاطفة وبكيفية تجعل الحادثة من أولها الى آخرها مجرد تهليل لنظام تارخى عتيق .

في اعتقادي أن النظم البرلمانية لم توضع عبثاً وأن التلاوة الثالثة لم تشرع إلا لفرض جدى وهو احتمال أن يرد خاطر جديد لأحد أعضاء المجلس يدل به على مواضع الخطأ فيها فقرر للمجلس عند القراءة الثانية خصوصاً إذا كان ذلك العضو غائباً عن المجلس وقت تلك القراءة .  
إن اعتقادي مستمد مما فرضته اللائحة الداخلية من جعل التلاوة الثالثة في جلسة أخرى غير التي حصلت فيها التلاوة الثانية .

ذلك لأن العضو لا يحتاج في تكوين الرأي بقبول المشروع أو رفضه الى القراءة الثالثة ولا الى تأجيلها جلسة أخرى ، لأن ذلك التكوين تم فعلاً أثناء المناقشات الطويلة الدقيقة التي حصلت عند التلاوة الثانية . ان الذى يحتاج اليه العضو حقيقة وهو يمسد عن وضوء المناقشة في الفترة بين التلاوتين الثانية والثالثة هو الاقتناع بصحة ما قرره المجلس فإذا تبين له العكس واحتدى إلى ما ينهض دليلاً على خطأ ما تقرر فلماذا يحرم العضو من الادلاء بذلك الدليل أمام المجلس ، فلماذا يحرم المجلس نفسه من الاجتماع لما قد يقنع بالمدلول عن قراره ( تراجع صفحة ٢٩٨ وما بعدها من مجموعة مضابط دور الانقضاء الرابع لمجلس الشيوخ عند نظره للقانون الخاص باقتضاء الاحتياطات ضد الكلب ) .

أما اذا أجزنا المناقشة أثناء القراءة الثالثة مع اشتراط ألا تكون الا بشئ جديد لم يذكر في المناقشات السابقة نكون قد أعدنا لقراءة الثالثة أهميتها التي حرمت منها وجعلناها عملاً منتجاً لا مجرد تقليد تاريخي كما هو حاصل الآن .

لم تأت المادة (٧٩) من اللائحة الداخلية بنص صريح بمنع المناقشة أثناء التلاوة الثالثة . والقاعدة أن ما لم يمنع يباح . وكل ما ورد في الدستور عن صناد الصدود هو ما جاءت به المادة (١٠٤) من أنه لا يجوز لأى المجلسين تحرير مشروع قانون الا بعد أخذ الرأى فيه مادة فائدة وحيث أن طابحة المناقشة أثناء القراءة الثالثة مع الحصر السالف ذكره ( وهو اشتراط الاتيان أسباب جديدة لم تذكر في المناقشات السابقة ) لا تتفق مع المادة (١٠٤) من الدستور ولا تتعارض مع نص صريح في اللائحة الداخلية .

وإذا كان الامر كذلك فلماذا تمنعها بحكم المادة بعد أن تبين وجه الضرر من التمسك بها .  
ان اقراحي هذا هو القاعدة التي يسير عليها مجلس النواب ، واستشهد بتصرفاته حديثاً في مشروعين نظرهما أخيراً في شهر يناير سنة ١٩٢٨ وهما :

الأول — مشروع قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرات — فلقد بدأ المجلس في مناقشته مادة فائدة يوم الثلاثاء ٣ يناير سنة ١٩٢٨ وقرع من المواد (١ و ٢) وشرع في مناقشة المادة الثالثة في جلسة الأربعاء ٤ يناير.

ثم استمر في مناقشة المادة (٣) في جلسة الاثنين ٩ يناير وفي جلسة ١٠ يناير أقر المجلس المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ وأخذ في مناقشة المادة ٨

وفي جلسة ١١ يناير أقر المجلس المواد ٨ و ٩ و ١٠ وأخذ في مناقشة المادة ١١

وفي جلسة ١٦ يناير سنة ١٩٢٨ انتهى المجلس من قراءة المشروع مادة فائدة.

وفي جلسة ٢٣ يناير سنة ١٩٢٨ كانت التلاوة الثالثة وأخذت الآراء بطريق المناقشة بالأسماء ومع ذلك قد حصلت مناقشات من جديد في ست مواد من مواد القانون وهي الأولى والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة عشرة كما هو مذكور في صفح ٤ و ٨ و ١٠ و ١١ و ١٢ من مضبطة الجلسة الحادية والعشرين.

ثانياً — مشروع قانون روضة الأطفال أقرى بدأ مجلس النواب في القراءة الثانية له في يوم الثلاثاء ٢٤ يناير سنة ١٩٢٨ وانتهت المناقشة في المادتين الأولى والثانية منه في ذلك اليوم.

وفي جلسة الأربعاء ٢٥ يناير سنة ١٩٢٨ انتهى المجلس من قراءة القانون المذكور مادة فائدة.

وفي جلسة يوم الاثنين ٣٠ يناير سنة ١٩٢٨ أقر المجلس القانون بعد القراءة الثالثة ولكنه في أنتمائها وقبل أخذ الرأي بالمناقشة بالأسماء سمح بأطاعة المناقشة في المواد ٢ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٢ كما ترى ذلك في الصفح ٨ و ٩ و ١٠ من مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين.

لم يسمح المجلس في هاتين الحالتين بالمناقشة قط أثناء التلاوة الثالثة بل قبلت الرئاسة كما نادى اقتراحات عديدة بتعديل بعض المواد ولم تكف بأخذ الرأي على بعضها بطريقة القيام والاعتماد بل عمدت إلى طريقة المناقشة بالأسماء لأخذ الرأي كما هو مبين في صفحة (٨) من مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين.

ان ما يقبمه مجلس النواب يقبله العقل بلا تردد ويتشع مع قصد واضح لاختناخ الداخلية أقرى صرح في المادة (٣٦) منها بالعودة للمناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه ، لأنه اذا قدم طلب بالعودة للمناقشة في موضوع مادة من مواد المشروع أثناء التلاوة الثالثة فان للمجلس عملا بتلك المادة ألا يحرم مقدم الطلب إجابة طلبه حتى ولو أدى ذلك لعدم الاستمرار في تلك التلاوة وأخذ الآراء



على المشروع عملاً بالفقرة الثالثة من المادة (٣٤) من تلك اللائحة .  
والجلس كل الحق في ذلك لأن في فتح باب المناقشة تمكيناً له كما قال مهالي أحد على باشا  
من تدبر القوانين وانعام النظر فيها حتى يكون على بينة منها قبل التصديق عليها أو رفضها .  
وتأييداً لاقتراحي هذا أذكر ما حصل عند ما نظر المجلس القانون الخاص بأخذ الاحتياطات  
ضد الكلب فاقى طلبت بعد القراءة الثالثة المودة للمناقشة في إحدى مواد القانون ومع آتى حظيت  
بالموافقة على طلبي إلا أن ذلك كان استثناء لما جرى عليه المجلس .

ولقد اشترك في المناقشة كثير من حضرات المحترمين أعضاء المجلس واضع خطاً ما كان  
قرره المجلس من قبول التعديل الذي كانت أدخلته لجنة الصحة على مشروع القانون ، وبناء على  
اقتراح مهالي شكرى باشا رجع المجلس عن قراره وبمسك بما أظهرته المناقشة الجديدة رغماً من كل  
المعارضات الشديدة التي حصلت وكان أساسها عدم جواز إعادة المناقشة عند التلاوة الثالثة (راجع  
صفحة ٢٩٨ وما بعدها من مجموعة مضابط دور الانتقاد الرابع لسنة ١٩٢٧ والصحة ٥٢٣ وما بعدها  
تلك المجموعة) .

وعند رجوع المشروع من لجنة الزراعة وتلاوته في المجلس للمرة الرابعة لم يعترض أحد على  
حضره صاحب السعادة صفوت باشا عند ما فتح المناقشة في موضوع جديد لم تسبق المناقشة فيه  
من قبل واشترك في تلك المناقشة الجديدة كثيرون من حضرات المحترمين أعضاء المجلس (راجع  
الصحف من ٥٢٥ إلى ٥٢٨ من تلك المجموعة) .

أني أقترح أن يصير الاستثناء الذي حصل في هذه المرة هو القاعدة وعدم المناقشة عند القراءة  
الثالثة يكون هو الاستثناء لا القاعدة .

وليس في اقتراحى هذا تعديل للمادة (٧٩) من اللائحة الداخلية بل هو تفسير لما لكى تنفق  
الاجراءات في مجلس الشيوخ مع ما هو معمول به في مجلس النواب .

نعم ليست عبارة المادة (٧٩) وما يليها من لائحة مجلس النواب هي نفس عبارة المادة (٧٩)  
من لائحة مجلس الشيوخ إلا أنني أعتقد على أن يكون أخذ الرأى في مشروعات القوانين ثلاث  
مرات: الأولى بعد مناقشة الموضوع إجمالاً والثانية بعد مناقشته مادة فادة والثالثة بعد التلاوة الثالثة .

أسأل المعارض لاقتراحى هذا أن يغيرنى ملغاً يميز مناقشة المواد بالتفصيل في مجلس النواب  
مرتين ليستا في جلسة واحدة ولا يميز تلك المناقشة أمام مجلس الشيوخ الا مرة واحدة :

أما القراء الأولى وهي التي فرضتها اللائحة لبحث ومناقشة الموضوع إجمالاً فقد دلت التجربة على أنها قليلة الأهمية ويسجني ما قبل بخصوصها في مجلس النواب بجملة ٣ يناير سنة ١٩٢٨ وهو: ولا تصح مناقشة المبادئ المبني عليها قانون معروض أمام المجلس قبل مناقشة القانون نفسه لأن في ذلك مخالفة لللائحة الداخلية ومضية للوقت بل تحصل المناقشة في المواد مباشرة وذلك يجر طبعاً لمناقشة المبادئ.

يقيين مما ذكر جميعه أن مجلس النواب يناقش المشروع مادة فائدة مرتين ليستا في جلسة واحدة ، أما مجلس الشيوخ فلا يناقش الا مرة واحدة في جلسة واحدة .  
ولذلك أقترح أن تبلغ المناقشة وتقدم الاقتراحات وطلب التعديلات أثناء التلاوة الثالثة كما هو حاصل أثناء التلاوة الثانية بشرط الاتيان بشيء جديد لم يذكر في المناقشات السابقة وأن يؤخذ الرأي على المشروع مادة فائدة أثناء التلاوة الثالثة ثم على المجموع بعد الفراغ منها كما هو حاصل في مجلس النواب .

### مجلس النواب جلسة ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٧

#### تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن :

اختصاص لجنة الاقتراحات بحسب نص المادة ١٠٣ من الدستور والمادة ٧٥ من اللائحة الداخلية .

« قدم حضرة النائب المحترم محمد قرفي بك اقتراحاً بمشروع قانون بشأن الأزاء التي تلبسها السيدات المصريات في الطرق والأماكن العامة ، ولا أحيل هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات والعرائض ، نظرت فيه ثم قدمت تقريراً للمجلس بأن الاقتراح مقبول شكلاً ، ولكن اللجنة ترى حفظه أكتفاء بما في القانون العام من نصوص تكفل حفظ الآداب العامة .

وقد تناقش المجلس في هذا التقرير ، فرأى بعض حضرات النواب المحترمين أن اللجنة قد تجاوزت اختصاصها بالتعرض لموضوع الاقتراح والاشارة بمحفظه . مع أن مهمتها مجرد التحقق من استيفاء الاقتراح من حيث الشكل للاجراءات المبينة في الدستور واللائحة الداخلية . فإذا كان

الاقتراح غير مخالف لأحكام الدستور ومصوغا في مواد ، ومؤيدا بمذكرة إضافية ، وجب على اللجنة أن تقترح على المجلس جواز النظر فيه .

ورأى بعض حضرات النواب المحترمين أن اللجنة يجوز لها أن تنظر في موضوع الاقتراحات وأن تقترح على المجلس رفضها باعتبار أنها غير جديرة بالنظر ولا تستحق التقدير من حيث الموضوع .

وقد قرر المجلس إحالة الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية لتحديد اختصاصات لجنة الاقتراحات وتفسير المادة ١٠٣ من الدستور والمادة ٧٥ من اللائحة الداخلية .

وقد بحثت لجنة الشؤون الدستورية هذا الموضوع ، فوجئت أن مرجع الأمر فيه إلى المادة ١٠٣ من الدستور وإلى المادة ٧٥ من اللائحة الداخلية .

أما المادة ١٠٣ من الدستور فتتص على أن « كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء للرأي في جواز نظر المجلس فيه » .

“et de conclure s'il y a lieu pour la chambre de le prendre en consideration”.

وأما المادة ٧٥ من اللائحة الداخلية فقد أوجبت على لجنة الاقتراحات أن تقدم للمجلس تقريرا مختصرا بجواز النظر في الاقتراح أو رفضه .

وهذان النصان مستمدان من لائحته الداخلية قديمة لمجلس نواب فرنسا . ذلك لأن الدستور الفرنسي اقتصر على النص بأن حق اقتراح القوانين يكون لرئيس الجمهورية بالاشتراك مع أعضاء المجلسين . ولكن اللائحة الداخلية لمجلس النواب التي صدرت في ١٦ يولية سنة ١٨٧٦ نصت على أن اللجنة التي تفحص الاقتراحات تقدم تقريرا بجواز النظر في الاقتراح أو رفضه رفضا تاما

“Le rapport conclu a' la prise en consideration ou rejet pur et simple”

ويلاحظ أن نص هذه المادة بقي معمولاً به في فرنسا الى سنة ١٩١٥ ثم حذف هذا النص وبطل ما كان يرتب عليه من عرض مشروعات القوانين التي يقدمها الأعضاء على لجنة الاقتراحات ومن بحث اللجنة فيها إذا كان الاقتراح مما يجوز النظر فيه أو رفضه . ولقد اكتفت اللائحة الفرنسية الجديدة بإحالة اقتراحات القوانين على اللجان الدائمة المختصة ومع ذلك فقد قل الدستور المصري جزءا من حكم المادة الملغاة ، وتمت اللائحة الداخلية حكم هذه المادة ، وقد رجعت اللجنة الى ما قرره علماء القانون الدستوري تعليقا على المبدأ الذي قرره المادة ٣٦ من

اللائحة الفرنسية القديمة ، فبينت أن واضع اللائحة قصدوا إلى التفرقة بين مشروعات القوانين التي تقدم من الحكومة ، والمشروعات التي تقدم من الأعضاء ، لأن الحكومة لها أقلام ولجان تفحص لها مشروعات قوانينها وتردها إلى أصولها ، ولا تقدمها إلا إذا كانت صالحة للنقاش ، كما أن القوانين المقدمة من الحكومة على هذه الصورة مفروض فيها أنها تتفق غالباً مع مبول أغلبية المجلس . فرضها على المجلس مفروض فيه تحقق الفائدة . أما الأعضاء فليس لهم أقلام ولا لجان لتحضير مشروعات القوانين التي يترجونها ، كما أنه قد تقدم قوانين تخالف في روحها النظام القائم ، فطرحها للنقاش عبث لا يجدي غير إضاعة الوقت ، ولذلك كان واجباً أن ينظر مبدئياً فيها إذا كان هناك محل للنظر في هذه المشروعات أم لا<sup>(١)</sup> ولذلك أجازوا لجنة الاقتراحات أن تدرس الاقتراحات المقدمة وتبدي رأياً من حيث جدية الاقتراح أو المشروع ونفعه وملاءمته لطروف الحال ، كما أجازوا لها أن تترج رفض المشروع إذا كان غير مدروس أو غير محكم ، بحيث لا يستحق مناقشة المجلس فيه<sup>(٢)</sup>.

وعلموا ذلك بأن الفرض من بحث لجنة الاقتراحات اقتصاد وقت المجلس باستبعاد الاقتراحات الناقصة شكلاً أو غير المستقلة لناصر البحث الجدي فهمة اللجنة ليست مقصورة على بحث الاقتراحات من حيث الشكل ، بل عليها أن تتناول بالبحث موضوع لتأكد من عدم مخالفته للمستور أولاً ومن استحقاقه للنظر ثانياً<sup>(٣)</sup> . وقد أجمع علماء القانون الدستوري على ما تقدم ، وأن حظروا على لجنة الاقتراحات أن تتعرض بالتفصيل لصميم الموضوع أو أن تشير بتعديلات في الاقتراح ، وهذا هو سبب نص اللائحة الداخلية على أن تقرير اللجنة يجب أن يكون مختصراً وقد أنهت هذه المسألة عندنا في جلسة ١٣ أبريل سنة ١٩٢٤ فأصدر المجلس قراراً بأن لجنة الاقتراحات — فوق حقها في نظر الاقتراحات شكلاً — أن تبحث موضوع ما يمرض عليها من الاقتراحات لبيان ما إذا كان من الأهمية بحيث يستحق أن ينظر المجلس فيه . وقد تأيد هذا المعنى في المناقشة التي دارت حول هذه النقطة في جلسة ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦ .

(١) راجع مبادئ القانون الدستوري للأستاذين مصطفى الصاوي ووايت إبراهيم ص ١٢٠ وكتاب إسبان مبادئ القانون الدستوري جزء ٢ ص ٤٣٩ ، وكتاب بارثلي وديوز ص ٧٣٧ وأوجين بير ص ٨٢٨ وديوي جزء ٤ ص ٣٢٣ .

(٢) للراجع الفرنسية للتقدمة .

(٣) للراجع الفرنسية للتقدمة وكتاب الأوضاع البرلمانية لهرجوم بواذ بك كمال ص ٨٠ .

حيث لاحظ دولة رئيس المجلس وقتئذ أن مهمة لجنة الاقتراحات أن تنظر أولا فيما إذا كانت الاقتراحات مقبولا شكلا أم لا ، وثانيا فيما إذا كانت صالحة للنظر أم لا<sup>(١)</sup> وهذا هو نفس المبدأ الذى أخذ به علماء القانون الدستورى حتى لا يزدحم جدول الأعمال بالاقتراحات المضنية للوقت<sup>(٢)</sup> ويلاحظ أن هذا المبدأ قد أُلغى فى فرنسا سنة ١٩١٥ فلم يبق هناك أثر للفتره بين مشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة والتى يقترحها الأعضاء ، وكذلك ألغيت لجنة الاقتراحات لهذا السبب . وعلة ذلك أن لجنة الاقتراحات كانت تبحث الاقتراحات بحثا سطحيا وغلب عليها فى قراراتها بحجة المقترحين مراعاة لاعتبارات الزمالة ، ولذلك لاحظ مجلس النواب الفرنسى أن جميع الاقتراحات أصبحت تحظى بمواقفه لجنة الاقتراحات ، وأن مرورها بهذه اللجنة تضيق للوقت فى غير فاعل .

ومع أن الدستور المصرى واللائحة الداخلية لمجلس النواب فى مصر قد وضعا بعد إلغاء هذا النظام فى فرنسا ، فقد رأى واضعو الدستور أن يأخذوا فى مصر بالنظام الذى أُلغى فى فرنسا وجاءت اللائحة الداخلية منتمية لهذا النظام ، فأكدت ما أعفاه دستورنا من حكم المادة ٣٦ من اللائحة الفرنسية القديمة ، وذلك بأن نصت على أن لجنة الاقتراحات يجوز لها أن تقدم تقريرا برفض المشروع المقترح .

ويؤمّر بما تقدم أن الدستور واللائحة إنما قصدا إلى الانتفاع بهذه الأحكام وإعطاء اللجنة حق إبداء رأى برفض الاقتراحات ، حتى لا يزدحم جدول الأعمال بمشروعات مخالفة للدستور أو اللائحة الداخلية أو غير صالحة للنظر فيها لعدم جديتها أو لعدم إحكام وضعها أو لعدم ملائمتها لظروف الحال .

وهذا المبدأ الذى أخذ به الدستور وأخفت به اللائحة الداخلية ظاهر للنفع ولا يجتمل أن يرتب عليه أى ضرر ، لأن المجلس هو صاحب الرأى فى تقدير اللجنة ، فله أن يأخذ به ويرفض اقتراح القانون ، وله ألا يأخذ به وأن يقرر جواز النظر فيه .

ولهذا ترى لجنة الشؤون الدستورية أن لجنة الاقتراحات مختصة بأن تشير على المجلس برفض الاقتراحات لأسباب تتعلق بالموضوع ، وإن كان للمجلس أن يأخذ أولا يأخذ برأيها .

(١) راجع كتاب الأوضاع البرلانية ص ٨٠ ومطابق المبتدئين للمعار إليها .

(٢) أوجين بيه وبرنزي وديوز للرايح السابعة .

ولا حاجة الى القول بأن لجنة الشؤون الدستورية لم تعرض فيما تقدم لموضوع اقتراح النائب المحترم قرنى بك ، ولا لتقرير لجنة الاقتراحات وأقوال حضرة مقرر اللجنة عن موضوع هذا الاقتراح بالذات ، لأن كل هذا خارج عن اختصاص لجنة الشؤون الدستورية ، ولذلك التزمت اللجنة أن تقتصر على بيان اختصاص لجنة الاقتراحات بصفة عامة وقطع النظر عن موضوع الاقتراح .

الرئيس — هذا التقرير خاص برى لجنة الشؤون الدستورية فيما إذا كان من حق لجنة الاقتراحات أن تقرر ما إذا كان موضوع الاقتراح المحال عليها ، يصح عرضه على المجلس أم لا .

فهل توافقون على رأى اللجنة الوارد بتقريرها ؟

( موافقة طمة ) .

## مجلس النواب جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٣٧

### تقرير لجنة الشؤون الدستورية

عما إذا كان للأعضاء الحق في تقديم اقتراحات

برغبات تستلزم تشريعا

« قسم بعض حضرات النواب المحترمين اقتراحا بمنع دخول الخمر لقطر المصرى إلا لسبب شرعى ومماقية من يتجر فيها أو من يستجلبها من الخارج فأحيل هذا الاقتراح على لجنة الاقتراحات والعرائض ، وبعد أن نظرت هذه اللجنة في الاقتراح المذكور قدمت تقريرا قالت فيه : إن هذا الاقتراح يرى إلى وضع نصوص تشريعية جديدة تمنع الاتجار في الخمر واستيرادها ، وتحقق بمماقية من يقدم على مخالفة هذه النصوص ، فالأقترح في الواقع اقتراح بمشروع قانون لم تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة ٧٣ من اللائحة الداخلية ، ولذلك رأت اللجنة أن الاقتراح غير مقبول شكلا . واستندت في ذلك الى المادة ٧٣ من اللائحة الداخلية التى تنص على أن كل اقتراح بمشروع قانون لأحد أعضاء المجلس يجب أن يكون مصوغا في مواد ومؤيدا

بمذكرة إيضاحية ، كما استندت الى المادة ٧٥ من اللائحة ، وهي التي تعطى اللجنة الحق في أن تقدم تقريرا يرفض الاقتراحات .

ولما عرض تقرير اللجنة على المجلس اقيم حضرات النواب الذين تكلموا في الموضوع قسمين ، ففريق رآوا أن الاقتراح إنما كان اقتراحا برغبة يكنى فيه بيان الغرض وتحديد الرغبة بوضوح . وفريق رآوا أن كل رغبة تستلزم لتحقيقها من تشريع جديد يلزم أن تقدم في صورة مشروع قانون .

وقد أيد حضرة مقرر اللجنة رأى اللجنة من وجوب تقديم الرغبات التي من هذا القبيل في صورة اقتراحات بقوانين ، بما أخذ به المجلس في هذه الدورة وخاصة بما أخذ به المجلس في نفس الجلسة عند نظر الاقتراح المتقدم من نائب محترم بطلب تعيين الممد بطريق الانتخاب لمدة خمس سنوات .

وقد رجعت اللجنة الى سوابق المجلس في هذا الموضوع ، فتبين لها أنه لم يلزم فيه رأيا واحدا ، بل كان يقرر أحيانا وجوب أن تقدم الرغبات التي تستلزم تشريعا في صورة مشروعات قوانين ، ويقرر أحيانا أخرى اعتبارها اقتراحات برغبات ثم يحيلها على اللجان المختصة بها . ومن الأمثلة على الرأي الأول ما قرره المجلس في جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عند ما عرض عليه اقتراح أحد حضرات النواب بإنشاء وزارة للتجارة والصناعة ، فقد قرر المجلس عدم قبول الاقتراح شكلا لأنه كان يجب أن يقدم في صورة مشروع قانون .

ومن الأمثلة على الرأي الثاني ما قرره المجلس في جلسة ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ عند ما عرض عليه اقتراح نائب محترم بتعديل التشريع الخاص بالمجالس البلدية والمحلية ، فقد اعتبر المجلس هذا الاقتراح اقتراحا برغبة وأحال على لجنة الداخلية . وكذلك الحال في جلسة ٢١ يولييه سنة ١٩٣٦ عند ما نظر المجلس في اقتراحات لبعض حضرات النواب تقتضى تعديل قوانين التعليم — مع أنها لم تقدم في صورة مشروعات قوانين إلا أن المجلس اعتبرها اقتراحات برغبات وأحالها على لجنة المعارف .

رجعت اللجنة الى أقوال علماء القانون الدستوري في تعريف الاقتراح المقدم برغبة « *Projet de résolution* » وإلى سوابق الأمم الدستورية في الرغبات التي تستلزم تشريعا جديدا ، فتبينت أن المتبع في فرنسا وإنجلترا قبول الاقتراحات برغبات ولو اقتضى تحقيقها

تشرىما جديدنا ولم تقدم فى صورة اقتراحات بمشروعات قوانين - ومن تعرضوا لبحث هذا الموضوع أوجين بير، وقد رأيت اللجنة أن تنقل عنه بعض قرات توضح للمجلس الرأى المتبع فى قرنا وأقبلنا فى موضوع هذه الرغبات .

فقد جاء فى صفحة ٧٤ بند ٧١ من مؤلفه ما يأتى :

« إن حرية الوزراء فى هدم الاقتراحات ليست كاملة على الدوام ، فقد نجىء اقتراحاتهم نتيجة لنصوص قانونية أو لرغبات بسيطة ومن السلم أن أى مجلس من المجلسين يجوز له أن يدمر الحكومة إلى أن تقدم بمشروع قانون . نعم إن الرغبات التى من هذا القبيل لا تلزم الحكومة ولكنها ذات قيمة أدبية وقد تكون لها فى بعض الأحيان قوة كاملة إذا أثبتت بسببها مسألة الثقة بالوزارة »

وقد استشهد أوجين بير فى هلمش المرجع السابق بما حصل فى مجلس العموم البريطانى فى سنة ١٩٩٦ إذ طلب المجلس من الحكومة أن تقدم بمشروع قانون مقيد لحرية الصحافة ، من حيث إلزام أصحاب الصحف بالحصول على ترخيص بإصدارها قبل إصدارها بالفعل . وقد لبت الحكومة الانجليزية رغبة المجلس ، فقدمت بمشروع القانون فى بحر يومين من تاريخ القرار .

ومما لاشك فيه أن الحكومة تملك من الوسائل فى إعداد التشريع اللازم أكثر مما تملك مقدم الاقتراح ، وذلك قالوا إن المجلس إذا قرر الموافقة على الرغبة فلا يكون لقرار حكم إلزامى تفرض له الحكومة ، بل يجوز لها أن تقدم للمجلس أسبابا تقنعه بالمدول عن هذه الرغبة . وزادوا على ذلك أن المجلس نفسه غير مقيد بقرار الموافقة على الاقتراح ، لأن صوابت التنفيذ والتطبيق وانسجام التشريع لا تظهر إلا عند صيانة القانون . وقد قرر المجلس رغبة من الرغبات ثم تظهر العقبات التى تحول دون تحقيقها عند بحث مشروع القانون الذى تقدمه الحكومة تحقيقا لرغبة المجلس ، ولذلك ترى أن مجلس العموم البريطانى رفض مشروع القانون المقيد لحرية الصحافة ، والذى أشرنا اليه آها مع أن الحكومة إنما قدمت تلبية لرغبة المجلس ، وذلك لأن المجلس تبين بعد التروى وتريد النظر فى النصوص المصوغة أن الأولى عدم تقييد حرية الصحافة وأن ضرر أكبر من فته .

وقد جرى العمل باستمرار على إجازة هدم الرغبات ولو اقتضت تشرىما جديدا ، ولم تقدم



في صورة مشروعات قوانين. وقد حدث في العهد الأخير أن قدم بعض النواب في فرنسا اقتراحا برغبة يدعون فيه الحكومة إلى أن تقدم في أقصر وقت ممكن مشروع قانون لتنظيم المذبح البحري على أن تعاون الحكومة في إعداد المشروع لجنة غير برلمانية . ولما تناقش المجلس في هذا الاقتراح أقر الرغبة مع حذف القيد الخاص بملاونة اللجنة للحكومة باعتبار أن الحكومة هي صاحبة الحق في أن تعد القوانين بالطريقة التي تراها وبملاونة الأشخاص الذين تختارهم ( راجع أوجين بير supplement ١٩٣٥ ) .

ومن رأى لجنة الشؤون الدستورية أن يأخذ المجلس بالسوابق المتقدمة وأن يميز الاقتراحات برغبات التي من هذا القبيل ولو لم تقدم في صورة مشروعات قوانين ، على أن يكون مفهوما أن قرارات المجلس بالموافقة عليها لا تكون ملازمة للحكومة ، وهو ما سبق أن قرره المجلس في ظروف متممة بالنسبة إلى جميع الرغبات الأخرى .

ومن رأى اللجنة أن اتباع هذه الطريقة لا يتناقض مع أى نص ولا يترتب عليه أى ضرر . لأن النائب الذى يقدم اقتراحه بهذا الشكل إنما يرمى إلى توجيه نظر الحكومة إلى درس الموضوع والتقدم برأيها فيه إلى المجلس ، فاما أن تتقدم له بمشروع القانون ، وإما أن تقدم بالأسباب التي تحول دون وضعه اما إذا أراد النائب الحصول على موافقة المجلس لاثام بوجهة نظره فليس أمامه إلا التقدم باقتراح مصوغ في صورة مشروع قانون .

هنا وقد رأى اثنان من حضرات أعضاء اللجنة أن كل رغبة تستلزم تشريعا أو تعديلا لتشريع يجب أن تكون في شكل اقتراح بقانون ، مستندين إلى أن التشريع هو من أخص أعمال مجلسي البرلمان ، وإلى أن إلحاحه تقدم الأعضاء بمشروعات قوانين في شكل رغبات يسفل هذه الوظيفة ، وقد يميز ألا تقبل الحكومة هذه الرغبات ، وهي غير ملازمة لها ، فيضيق بذلك الغرض المقصود من الرغبة » .

وقد وافق المجلس على هذا التقرير .

## مجلس الشيوخ جلسة ٣ يناير سنة ١٩٣٧

### التقرير الأول للجنة الحقانية

عن البحث في موضوع جواز النظر في أمور غير التي عيقت

في مرسوم الدعوة لدور الانقضاء غير المأذون

أحال المجلس بمجلسه المنعقدة في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ موضوع هذا البحث إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه .

فاجتمعت اللجنة بمجلسات ٦ يناير سنة ١٩٣٧ و ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ و ١٥ فبراير سنة ١٩٣٧ ودرسته ، وفيما يلي تقريرها عنه :

أنه هذا الموضوع أثناء اجتماع المجلس في دور الانقضاء غير المأذون عند نظر مشروع معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى إذ تقدم حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اقتدى طلبا إلى الرئاسة باستجواب معالي وزير الأشغال بشأن قنطر مجد على فروات رئاسة المجلس أن الدعوة غير المأذون قد خصصت لنظر مشروع المعاهدة فلم يدرج الاستجواب في جدول الأعمال . وبمجلسه ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ طرح حضرة الشيخ المحترم صاحب الاستجواب الموضوع على المجلس ليحكم إليه ويصدر قراره فيه .

قرر المجلس إحالة الموضوع إلى لجنة الحقانية لدراسته وتقديم تقريرها عنه .

استد حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس اقتدى في تأييد وجهة نظره في جواز نظر استجوابه أثناء انعقاد الدورة غير المأذون إلى المادة ١٢٣ من الدستور التي تنص على أن : « اجتماع المجلسين هيئة مؤتمر في خلال أدوار انعقاد البرلمان المأذون أو غير المأذون لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية » .

وأبدى حضرة أن الدستور لم ينص على قيد لحق العضو في الاستجواب الذي هو بطبيعة أم الأسس رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية وإن عبارة « لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية » الواردة في المادة ١٢٣ من الدستور قصد بها المشرع المساواة في تأدية الوظائف الدستورية في المورتين المأذون وغير المأذون .

وضرب أمثلة لتأييد وجهة نظره بما يجرى عليه العمل في البلدان الأخرى فقال إن الدستور السويدي قيد سلطة الريشتات مجتمعا في أثناء دور الانقضاء غير المادي بالنظر في المسائل التي عيقت في الأمر الملكي دون سواها . أما في فرنسا فهنا كان النقص من الاجتماع غير المادي الصادر به ذكر يتو من رئيس الجمهورية فإن للمجلس مجتمعا مطلق الحرية في نظر كافة المسائل التي يظن أن من المفيد بحسبها وإصدار قرار بشأنها .

وأول ما تلاحظه اللجنة أن المادة ١٢٣ من الدستور التي استند إليها حضرة الشيخ المحترم لويس أرنوخ فاقوس في تأييده وجهة نظره ترمي إلى غرض غير الذي رآه المقصود منها تنظيم العمل في المجلس في حالة اجتماعها ببيتة مؤتمر سواء أكانت الدورة العادية أم غير عادية وقصد المشرع ظاهر جلي إذ خشي أن يتصور في هذه الحالة أن قيام المؤتمر خلال الدورة يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية عمله الذي كان يباشره قبل انقضاء المؤتمر . فإذا كان المجلسان منعقدين في اجتماع عادي أو غير عادي وحدث ما دعا إلى اجتماعها ببيتة مؤتمر وطالت مدته فإن هذا لا يمنع كلا من المجلسين في مواصلة عمله الأصلي في الأوقات التي لا يكون فيها المؤتمر منتظما .

على أنه من المسلم به أن لمضو البرلمان مطلق الحرية في استعمال كافة حقوقه الدستورية حسب نص الدستور ، غير أنه يلاحظ في حالة اجتماع البرلمان في دور غير عادي أن الدعوة لهذه الدورة إنما توجه إذا جدد أثناء عطلة البرلمان من الأمور الهامة أو الخطيرة ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ قرارات أو تدابير لا تحتمل التأخير وقد نظم الدستور الحالات التي من أجلها يدعى البرلمان لعقد دور غير عادي فنص في المادة ٤٠ على أن :

« ذلك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية وهو يدعو أيضا متى طلب ذلك بمرضاة ثلثيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أي المجلسين ويعلن الملك الاجتماع غير العادي » .  
ونص في المادة ٤١ على أن :

« إذا حدث فيها بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فلذلك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له فإن لم ترضى أولم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

فدعوة البرلمان إلى عقد اجتماع غير عادى توجبها الضرورة وحدها إذا حدث فيما بين أدوار الانقضاء ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير وعلى هذا الاعتبار يكون البرلمان والحكومة في أثناء الانقضاء غير العادى فى شغل تام عن نظر أى مسألة أخرى لأن الوقت مخصص بطبيعة الوضع وحسب نص الدستور لنظر المسائل التى من أجلها دعى البرلمان لعقد الدور غير العادى . ومن غير المقبول أن يتصور فى حالة دعوة البرلمان لدور غير عادى لنظر أمر معين بالقات . والبدء فلا ينظره أن يطلب اليه تأجيل البحث ليلتقل إلى نظر موضوع آخر لا علاقة ولا ارتباط له بالموضوع الأساسى محل الانقضاء غير العادى . خصوصا إذا كان الموضوع الآخر صيرض على البرلمان متى جاء وقته الطبعى المخصص لذلك .

على أن ذلك لا يمنع البرلمان إذا اجتمع فى دور غير عادى لنظر أمر معين بالقات من أن ينظر بعد الفراغ منه فى أمر آخر خطير مما يدخل تحت نطاق المادة ٤٩ من الدستور إذا وافق على ذلك المجلس .

لذلك :

ترى اللجنة أنه فى أثناء اجتماع البرلمان لدور غير عادى يجب أن يخصص الوقت أولا لنظر المسائل التى من أجلها انعقد ذلك الاجتماع غير العادى فإذا ما انتهى منها جاز النظر فيما قد يجد من أمور خطيرة تتطلب الرض فى دور غير عادى مما يدخل تحت نطاق المادة ٤٩ من الدستور إذا وافق على ذلك المجلس .

رئيس اللجنة .  
حسن : فية المصرى

مجلس الشيوخ جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٣٧

التقرير الثانى لجنة الحقائق

عن البحث فى موضوع جواز النظر فى أمور غير التى عيئت فى مرسوم الدعوى لدور الانقضاء غير العادى

( المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد الديوانى )

أعادت اللجنة النظر فى التقرير الخاص بهذا الموضوع بمجلس ٧ مارس سنة ١٩٣٧ .

قرار المجلس الصادر بمجلة ٣ مارس سنة ١٩٣٧ وفيها على تقريرها :  
أثير هنا الموضوع أثناء اجتماع المجلس في دور الاستعداد غير المادى عند نظر مشروع معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا المظلى إذ قسم حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى طلبا إلى الرئاسة باستجواب معالى وزير الأشغال بشأن قناطر محمد على ، فرأت رئاسة المجلس أن الدورة غير المادية قد خصصت لتظر مشروع المعاهدة فلم يدوج الاستجواب في جدول الأعمال .  
وبمجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ طرح حضرة الشيخ المحترم صاحب الاستجواب الموضوع على المجلس ليبحثكم إليه ويصدر قراره فيه .

قرر المجلس إحالة الموضوع إلى لجنة الحفانية لدراسته وتقديم تقريرها عنه .  
استند حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى في تأييد وجهة نظره في جواز نظر استجوابه أثناء انعقاد الدورة غير المادية إلى المادة ١٢٣ من الدستور التى تنص على أن :  
« اجتماع المجلسين هيئة مؤتمرة في خلال أدوار انعقاد البرلمان المادية أو غير المادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية » .

وأبدى حضرته أن الدستور لم ينص على قيد لحق المصروف فى الاستجواب الذى هو بطبيعته أم الأسس لرقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية وأن عبارة « لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية » الواردة فى المادة ١٢٣ من الدستور قصد بها المشرع المساواة فى تأدية الوظائف الدستورية فى الدورتين المادية وغير المادية .

وضرب أمثلة لتأييد وجهة نظره بما يجرى عليه العمل فى البلدان الأخرى فقال إن الدستور السويدى قيد سلطة الرئاستات مجتمعا فى أثناء دور الانعقاد غير المادى بالنظر فى المسائل التى عيئت فى الأمر الملكى دون سواها . أما فى فرنسا فهما كلن الغرض من الاجتماع غير المادى الصاير به ذكرتم من رئيس الجمهورية فان للمجلسين مجتمعين مطلق الحرية فى نظر كافة المسائل التى يظن أن من المفيد بحثها وإصدار قرار بشأنها .

وأول ما تلاحظه اللجنة أن المادة ١٢٣ من الدستور التى استند إليها حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ افندى فى تأييد وجهه نظره ترى إلى غرض غير الذى رآه المقصود منها تنظيم العمل فى المجلسين فى حالة اجتماعهما بهيئة مؤتمرة سواء أ كانت الدورة عادية أم غير عادية . وقصد

المشرع ظاهر جلي إذ خشي أن يتصور في هذه الحالة أن قيام المؤتمر خلال الدورة يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية عمله القى كان يباشره قبل انعقاد المؤتمر. فإذا كان المجلسان منقادين في اجتماع عادي أو غير عادي وحدث ما دعا إلى اجتماعهما ببيئة مؤثر وطالت مدته فإن هذا لا يمنع كلا من المجلسين من مواصلة عمله الأصلي في الأوقات التي لا يكون فيها المؤتمر منعقدا. على أنه من المسلم به أن لمضو البرلمان مطلق الحرية في استعمال كافة حقوقه الدستورية حسب نص الدستور، غير أنه يلاحظ في حالة اجتماع البرلمان في دور غير عادي أن الدعوة لهذه الدورة إنما توجه إذا جدد أثناء عطلة البرلمان من الأمور الهامة أو الخطيرة ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ قرارات أو تدابير لا تحتمل التأخير وقد نظم الدستور الحالات التي من أجلها يدعى البرلمان لعقد دور غير عادي، فنص في المادة ١٠٤ على أن :

« للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية وهو يدعو أيضا متى طلب ذلك بمرسمة تفضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أي المجلسين ويسلم الملك نص الاجتماع غير العادي » .

ونص في المادة ١٠٥ على أن :

« إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فلهذا أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له فإن لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها قوة القانون » .

فدعوة البرلمان إلى عقد اجتماع غير عادي توجبها الضرورة وحدها إذا حدث فيما بين أدوار أدوار الانعقاد ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير وعلى هذا الاعتبار يكون البرلمان والحكومة في أثناء الانعقاد غير المادي في شغل تام عن نظرية أية مسألة أخرى لأن الوقت مخصص بطبيعة الوضع لنظر المسائل التي من أجلها دعى البرلمان لعقد الدور غير العادي. على أن ذلك لا يمنع البرلمان إذا اجتمع في دور غير عادي لنظر أمر معين بالوقت من أن ينظر في أمر آخر يرى المجلس ضرورة نظره لأن كلا من المجلسين يتمتع في الاجتماع غير العادي بكافة حقوقه الدستورية وليس في الدستور المصري نص صريح يجعل البحث قاصرا على المسائل الواردة في الدعوة للدعوة غير العادية دون غيرها.

تلك :

ترى اللجنة أن اجتماع البرلمان لدور غير عادى لنظر أمر معين بالذات وارد في الدعوة غير العادية لا يمنع من نظر أية مسألة أخرى يرى المجلس ضرورة نظرها .  
تم إقرارها في مارس سنة ١٩٣٧

رئيس اللجنة  
حسن نبيه المصرى

### مجلس الشيوخ جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٣٧

#### التقرير الثالث للجنة الحقانية

من البحث في موضوع جواز النظر في أمور غير التي عينت  
في مرسوم الدعوة لدور الانعقاد غير العادى

قرر المجلس بمجلسه المنعقدة في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ « أن تقدم لجنة الحقانية تقريرها عن هذا البحث بعد أن تبدي الحكومة رأيا أمامها على أن ينظر التقرير في جلسة المجلس المقبلة »  
تاجمت اللجنة في يومى ٢٧ و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة صاحب المالى الأستاذ محمد صبرى أبو علم وزير الحقانية ، وقد أقرت اللجنة رأيا الذى سبق أن أبدته وأيدها فيه حضرة صاحب المالى وزير الحقانية وسجل رأى الذى أدلى به حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء بجملة المجلس المنعقدة في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ وهو أن للمجلس الحرية التامة في مراقبة سير أعمال الحكومة سواء أكل ذلك في دور عادى أو غير عادى .

أثير هذا الموضوع أثناء اجتماع المجلس في دور الانعقاد غير العادى عند نظر مشروع معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا المظلى إذ قدم حضرة النائب المحترم الشيخ لويس أخنوخ أفندى طلبا الى الرئاسة باستجواب مالى وزير الأشغال بشأن قناطر عهد على فرأت ريلة المجلس أن الهورة غير العادية قد خصصت لنظر مشروع المعاهدة فلم يدرج الاستجواب في جدول الأعمال .

وبجلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ طرح حضرة الشيخ المحترم صاحب الاستجواب الموضوع على المجلس ليحكم اليه ويصدر قراره فيه .

قرر المجلس إحالة الموضوع الى لجنة الحفانية لدراسته وتقديم تقريرها عنه .  
استند حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس أفتدى في تأييد وجهة نظره في جواز نظر استجوابه أثناء انعقاد الدورة غير العادية الى المادة ١٢٣ من الدستور التي تنص على أن :  
« اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية » .

وأبدى حضرة أن الدستور لم ينص على قيد الحق المنع في الاستجواب الذي هو بطبيعته أم الأسس لرقابة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية وأن عبارة « لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية » الواردة في المادة ١٢٣ من الدستور قصد بها المشرع المساواة في تأدية الوظائف الدستورية في الدورتين العادية وغير العادية .

وضرب أمثله لتأييد وجهة نظره بما يجرى عليه العمل في البلدان الأخرى وقال إن الدستور السويدي قيد سلطة الرئاستات مجتمعا في أثناء دور الانعقاد غير العادي لتتفرغ في المسائل التي عينت في الأمر الملكي دون سواها . أما في فرنسا فهما كل الغرض من الاجتماع غير العادي الصادر به ذكرته من رئيس الجمهورية فان للمجلسين مجتمعين مطلق الحرية في نظر كافة المسائل التي يظن أن من المفيد بحثها واصدار قرار بشأنها .

وأول ما تلاحظه اللجنة أن المادة ١٢٣ من الدستور التي استند اليها حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس أفتدى في تأييد وجهة نظره ترمى الى غرض غير الذي رآه المقصود منها تقسيم العمل في المجلسين في حالة اجتماعهما بهيئة مؤتمر سواء أكانت الدورة عادية أم غير عادية وقصد المشرع ظاهري اذ خشي أن يتصور في هذه الحالة أن قيام المؤتمر خلال الدورة يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية عمله التي كل يباشره قبل انعقاد المؤتمر . فانما كان المجلسان منعقدين في اجتماع عادي أو غير عادي وحدث ما دعى الى اجتماعهما بهيئة مؤتمر وطالت مدته فان هذا لا يمنع كلا من المجلسين من مواصلة عمله الأصلي في الأوقات التي لا يكون فيها المؤتمر منعقدا .

واللجنة ترى أن لمضو البرلمان مطلق الحرية في استعمال كافة حقوقه الدستورية وليس في الدستور



ما يجد من هذا الحق فضلا عن أن التقاليد في أغلب برلمانات العالم تشير على هذه الخطئة .  
وقد نظم الدستور حالات اجتماع البرلمان لمقد دور غير عادى فنص في المادة ٤٠ « للملك  
عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية وهو يدعو أيضا متى طلب ذلك بمريضة  
تعضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين ويملن الملك فض الاجتماع غير العادى » .  
ونص في المادة ٤١ على أن :

« إذا حدث فيما بين أدوار البرلمان ما يوجب الامسراع الى اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير  
فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب  
دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له فان لم تعرض  
أو لم يقرها احد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

ويلاحظ أنه لا يميز أن يتقيد البرلمان بنظر المسائل الواردة في مرسوم الدعوة غير العادية  
فقط قد يحدث أن تكون قوانين قد صدرت في الفترة بين صدور المرسوم واجتماع البرلمان أو أثناء  
اجتماعه في الدور غير العادى وأن تكون أهميتها وخطورتها أشد وأعظم من أهمية المراسيم بقوانين  
التي دعى من أجلها البرلمان . فاجتماع البرلمان في دور غير عادى لنظر أمر معين بالقوانين في مرسوم  
الدعوة لا يمنع بحال من الأحوال من النظر في أمر آخر يرى المجلس ضرورة نظره

#### ذلك

ترى اللجنة أن اجتماع البرلمان لدور غير عادى لنظر أمر معين بالذات وارد في الدعوى غير  
العادية لا يمنع من نظر أية مسألة أخرى يرى المجلس ضرورة نظرها ؟

رئيس اللجنة ( بالنيابة )

كامل ابراهيم

ملحوظة : وافق المجلس على حذف كلمة ضرورة الواردة في نتيجة التقرير .

## مجلس النواب جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٣٧

### تقرير لجنة الشؤون الدستورية

عن موضوع ما إذا كان يحق للبرلمان في دور انعقاده غير العادي أن ينظر

في مسائل لم ترد في مرسوم الدعوة إلى هذا الدور

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ على لجنة الشؤون الدستورية بمحت  
ما إذا كان يحق للبرلمان في دور انعقاده غير العادي أن ينظر في مسائل لم ترد في مرسوم الدعوة  
إلى هذا الدور .

وقد اجتمعت اللجنة في يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٧ وبمحت هذا الموضوع وانتهت ببحثها  
إلى ما يأتي :

نصت المادتان ٤٢ و ٩٦ من الدستور على أحكام دور الانعقاد العادي للبرلمان . أما  
الاجتماعات غير العادية فقد نص عليها في مواد منفردة ومن هذه المواد المادتان ٤٠ و ٤١  
فالمادة ٤٠ تعطى الملك حق دعوة البرلمان إلى اجتماعات غير عادية إذا اقتضت ذلك  
ضرورة ، أو إذا طلبت ذلك الأغلبية المطلقة لأعضاء أي المجلسين .

أما المادة ٤١ فتتضمن على أنه « إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الأسراع  
إلى اتخاذ تدابير لا يحتمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون  
بشرط ألا تكون مخالفة للدستور » ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم  
عليه في أول اجتماع له .... » .

وموضوع بحث اللجنة خاص بهذه المادة الأخيرة وإن كان البحث يقتضي التعرض للأصول  
الدستورية التي استمد منها الدستور المصري طرق الانعقاد العادي وغير العادي .

وقد رجعنا في ذلك إلى محاضر لجنة الدستور وقابلنا نصوص الدستور المصري بنبرها من  
نصوص الدساتير الأخرى واستقصينا الحسنة في الأخذ بطريقة الانعقاد الدوري في معظم  
الدساتير الحديثة وإشارها على طريقة الانعقاد الدائم ، وهي التي يترك فيها للبرلمان أن يحدد أوقات  
عمله وأوقات عطلة ، وكذلك استقصينا التقاليد الدستورية في البلاد الأخرى وما إذا كانت

الأمم الدستورية قد التزمت مراعاة الملة الأولى للنصوص الخاصة بأدوار الانقياد أو لم تلتزمها مع بيان سبب عدم التزامها، وأشرنا إلى ما حصل من التطور في نظام الانقياد، وإلى ما إذا كان في هذا التطور إخلال بأحكام النصوص الدستورية وإلى رأى علماء الفقه الدستوري في فيمة نصوص الدستور الخاصة بأدوار الانقياد. وكذلك عرضت اللجنة لما قيل وكتب في هذا الموضوع وبخاصة للمذكرة التي أعدها سمادة الدكتور المحترم رئيس المجلس، ثم انتهت بعد البحث إلى النتيجة التي أثبتتها في هذا التقرير.

رجعت اللجنة إلى أعمال لجنة الدستور فبين أن هذه اللجنة لم تر الأخذ بطريقة الانقياد الدائم لأنها « تشغل البلاد بالمناقشات والمنازعات الحزبية وتسلط أعمال السلطة التنفيذية » ولذلك أخذت بطريقة الانقياد الدوري لأن فيها راحة للسلطين التشريعية والتنفيذية مما. وحتى لا تشغل الأعمال العامة إذ يكون الوزراء في مدة انقياد المجالس النيابية دائما نعت تصرفها فتشغل بذلك أعمالهم التنفيذية.

وقد ترتب على الأخذ بهذا المبدأ وضع النصوص الخاصة بدور الانقياد المادى والنصوص الخاصة بالاجتماعات غير المادية.

وقد رجعنا إلى أعمال اللجنة فيما يخص بالاجتماعات غير المادية أى بنصوص المادتين ٤٠ و ٤١ من الدستور، فلم نعر على شيء يمكن أن يعتبر حلا للشكل القائم، إذ لم تتعرض اللجنة لحق البرلمان أثناء الاجتماعات غير النادية وهل هو مقيد بموضوع الدعوة أو الترض منها أو غير مقيد بهما، حتى أن أحد الأعضاء وجه سؤالاً لرئيس اللجنة يستفهم ما إذا كان الاجتماع الحاصل بناء على طلب أغلبية الأعضاء يعتبر مطلقاً أو خاصاً بمسألة أو مسائل معينة فحدد في نفس الطلب، فلم يلق جواباً من الرئيس ولم تبحث اللجنة موضوع استفهامه.

وكذلك الحال فيما يتعلق بالاجتماع الحاصل بدعوة من الملك أو بالاجتماع الحاصل تطبيقاً للمادة ٤١ فإنه لم تجر أية مناقشة فيما إذا كان اجتماع البرلمان يعتبر محدود الترض عمود الاختصاص أو لا يعتبر كذلك.

وظاهر مما تقدم أنه لا محل للاستناد الى أعمال لجنة الدستور في ترجيح أحد الرأيين عملاً بالقاعدة المشهورة « لا ينسب لساكت قول » وقد يكون سكوت اللجنة عن ابداء رأى أو اقتراح

نحن في هذا الموضوع مقصودا لنترك للتقاليد البرلمانية أن تتكيف بحسب أحوال الزمان وجاياته، كما حصل في معظم البلاد الأخرى .

ولهذا اكتفت اللجنة بالنصوص التي اقتبستها من المساتير الحديثة وهي التي لم يمرض معظمها لمقصود الدعوة إلى الاجتماعات غير العادية ولم تنص على تحديد الفرض من الدعوة ، ولا على الحد من اختصاصات البرلمان عند اجتماعه ، ثم جاءت التقاليد الدستورية فأكملت هذه النصوص ووضعت لبرلمانات طريق العمل .

... وإذا جاز أن يستفاد حكم من عدم النص ، فهذا الحكم لا يكون إلا الاطلاق والموم وعدم التقييد ، وبخاصة إذا لاحظنا أن المساتير القليلة التي أرادت التقييد وعدم الاطلاق قد نصت على ذلك صراحة كال دستور السويدي مثلا .

وقد اطلعت اللجنة على مذكرة سعادة الدكتور المحترم رئيس المجلس فتبينت أنه يرى التفرق بين الأحوال المختلفة للاجتماعات غير العادية ، ومن رأيه تقييد اختصاص البرلمان عند دعوة الملك إياه سواء لضرورة اقتضت ذلك أو لتنظر في مراسيم قوانين أصدرتها السلطة التنفيذية أما إذا اجتمع البرلمان بطلب من أغلبية أعضاء المجلسين فنعتقد أن يكون الاطلاق يعود للبرلمان كامل اختصاصه .

وقد بنى سعادته هذه التفرقة على ما يأتي :

أولا — أن الدستور نص على أن دعوة الملك تكون عند الضرورة أو عند صدور مراسيم ملزمة للقانون فيما بين أدوار الانقضاء . أما الاجتماع الحاصل بناء على طلب أغلبية أعضاء أي المجلسين فقد اكتفى الدستور بإشتراط الطلب ولم يقرنه بصفة أخرى .

ثانيا — أن الدستور المصري يختلف في ذلك عن الدستورين الفرنسي والبلجيكي ، لأن هذين الدستورين أعطيا رئيس الدولة حق دعوة البرلمان من غير أن يقيداه بضرورة أو بسبب معين . وقد عنيت اللجنة ببحث هذا الرأي لأن سعادة الرئيس رتب عليه التسيجة الخطيرة التي انتهى إليها وهي عدم تقييد البرلمان إذا اجتمع بناء على طلب من الأعضاء وتحديد اختصاصه في حالتي الاجتماع الآخرين ، كما رتب عليه وجوب عدم الأخذ بأقوال علماء الفقه الدستوري المجسمين على عدم تقييد اختصاص البرلمان ، وذلك بحجة أن النصوص الدستورية مختلفة وأن

هذا الاختلاف يقتضى بطبيعته عدم الاستشهاد بشراح الدستور الفرنسي .

أما السبب الأول وهو مقابلة النصوص الواردة في شأن الاجتماعات غير العادية بعضها ببعض فلا ترى اللجنة أنه مؤد إلى النتيجة التي نعتبت إليها المذكورة ، فالذكرة تسلّم بأن السلطة البرلمانية قد قصد بها مصلحة السلطة التنفيذية من حيث « تفرغها لمباشرة شؤون الحكم في البلاد دون أن يكون لها من شواغلها البرلمانية ما يعطل أو يعوق هذا التفرغ » وظاهر من أعمال لجنة الدستور أن هذا هو الغرض الذي قصدت إليه ، كما يظهر منها أن حق السلطة التنفيذية في دعوة المجلس كان في نظرها حقا قويا مسلما ، بخلاف حق الأعضاء في طلب الاجتماع ، بدليل أن لجنة وضع المبادئ العامة لم تحوّل هذا الحق ، وبدليل أن المناقشات في اللجنة العامة كانت تميل إلى تصعيب طلب الاجتماع على أعضاء البرلمان من حيث اشتراط أغلبية مخصوصة ومن حيث إن « تحريك الأعضاء من أنفسهم لا يتصور إلا للرغبة في إحداث أمور استثنائية خطيرة وذلك حقيق بالاحتياطات التام » .

ومما تقدم يظهر بوضوح أن المقصود الأول من المطة تمكين السلطة التنفيذية من التفرغ لأعمالها فترة طويلة ، وأن حق الملك في الدعوة إلى اجتماع غير عادي كان حقا مسلما ولم يكن محل تردد أو تصعيب ، يمس حق الأعضاء في طلب الاجتماع ، ولا يقل ، وهذه هي الحال ، أن يكون طلب الأعضاء أكبر أثرا وأعظم شأنًا وأن يترتب عليه استمالة البرلمان لكامل اختصاصاته من غير أن تقيد الدعوة بضرورة أو حالة طارئة ، في حين أن دعوة الملك يجب أن تقيد بضرورة تعين في مرسوم الدعوة ، والظاهر المتبادر أن الدستور لم يرد التفرق بين الحالتين فيما يتعلق باختصاصات البرلمان ، ولو أراد التفرق لقيّد حق البرلمان عند اجتماعه بناء على طلب أغلبية من أعضائه ، ولأطلق للسلطة التنفيذية دعوة البرلمان من غير قيد لأن مقصود المطة هو مصلحة هذه السلطة ، ولكن الواقع أن تحويل الأعضاء حق طلب الاجتماع قد تقرر في المرتبة الثانية والحق بحق الملك فلا يجوز أن يكون له أثر أخطر ولا أكبر .

ولا فرق في نظر اللجنة بين حكم المادة ٤٠ والمادة ٤١ بسبب اشتراط الضرورة في الأولى وصدور مراسيم لها قوة القانون في الثانية ، لأن التدابير التي لا تختمل التأخير هي نوع من أنواع الضرورة لا تملك معها الوزارة أن تتمهل في إصدار المراسيم حتى ينقصد البرلمان .

أما السبب الثاني الذى استندت اليه المذكرة وهو اختلاف نصوص الدستور المصرى عن نصوص الدستورين الفرنسى والبلجيكى فحجة المذكرة فيه مقصورة على ورود عبارة « عند الضرورة » فى الدستور المصرى وعدم ورودها فى الدستورين .

ولا ترى اللجنة فى اغفال هذين الدستورين لمباراة « عند الضرورة » أية أهمية فى الموضوع إذ المفروض والطبيعى أن لا تعتمد الحكومة الى عقد البرلمان فى فترة العطلة الا للضرورة ، فهذه الضرورة إن لم يقتضها هناك النص اقتضاها النقل ، والا تكن عمل الحكومة استخفافا مجردا من الخططة والحكمة .

وليس أدل على ذلك من أن علماء الفقه الدستورى فى فرنسا لم يفهموا منهم الا على هذا الوجه الذى قرره انه فينتوا فى شروحم أن الدعوة انما تكون طبعيا عند قيام الضرورة .  
مثال ذلك ما جاء فى دييجوى جزء ٤ صفحة ٢٤٠

"Le gouvernement a le droit de convoquer le parlement en session extraordinaire quand il le juge à propos. Le gouvernement a aussi le droit de convoquer le parlement en session ordinaire avant le second mardi de janvier. quand il juge que les circonstances rendent cette convocation nécessaire.

وأدل من ذلك ما جاء فى كتاب اسمان جزء ٢ ص ١١٥—١٥٧ عند تعرضه للأعمال التحضيرية للنصوص التى تتعلق بالاجتماع غير المادى ، فقد جاء فى المذكرة الايضاحية لهذه النصوص أن الاجتماعات غير المادية انما تحصل إذا اقتضت ذلك الظروف .

"Avec faculté d'avoir de sessions extraordinaires si les circonstances l'exigent.

وظاهر من صفحة ١٥٧ ان اللجنة التى بحثت المشروع والمذكرة الايضاحية كتبت فى تقريرها :  
« ونظرا الى أن الحكومة تسلم بحق البرلمان (أى حق الأعضاء فى طلب الاجتماع) عند الضرورة » .

"et considérant que le projet du gouvernement reconnaît tout au moins le droit des chambres en cas de nécessité."

ومن ذلك يتضح أن عبارة عند الضرورة وردت فى الأعمال التحضيرية الخاصة باجتماع البرلمان بناء على طلب الأعضاء . وفى هذا دليل لا يقبل الشك على أن الحال فى فرنسا كالحال فى مصر تماما ، بمعنى أن الدستور الفرنسى كما هو ظاهر من أعماله التحضيرية لا يرى فروقا بين ظروف الاجتماع فى جميع الأحوال ، وذلك لأن الأعمال التحضيرية تشترط قيام الضرورة حتى فى الاجتماعات التى تحصل بناء على طلب الأعضاء .

ويشوى صحة هذا ما جاء في كتاب أوجين بير ، وهو الكتاب الذى ترى مذكرة سعادة الرئيس عدم الاستشهاد بأقواله لاختلاف النصوص ، فقد جاء في بند ٤٩٩ إن « حق رئيس الدولة في الدعوة إلى اجتماعات غير عادية عندما تقضى ذلك ضرورات عامة حق مسلم في جميع الدول » .  
فهذا الشرط الذى أوردته الدستور المصرى قد أوردته جميع شراح الدستور الفرنسى وهو من  
مسلمات العقل ، فلا محل لقول بأن أقوال هؤلاء الشراح لا يجوز الاخذ بها لاختلاف النصوص .  
ولا عبرة بما استشهدت به المذكور مما جاء في مقدمة دستور سنة ١٩٣٠ . ولا بإضافة عبارة « عند الضرورة » على المادة ٤٠ في هذا الدستور عند النص على حق الأعضاء في طلب الاجتماع لأن إضافة هذه العبارة لم يحصل حاصل ، بدليل أن هذه الضرورة مسلمة في فرنسا بشرط حاجة إلى النص .

ويلزم مما تقدم أن التقاليد الدستورية في فرنسا وغيرها يصح أن يؤخذ بها في مصر ، وهذه التقاليد التى جرت بالأكثر من الاجتماعات غير العادية وبالترخيص للبرلمان يبحث كل ما يرى بحته من المسائل تقاليد عموده الأثر سجلها علماء الفقه الدستورى وأقروها وبينوا أسبابها ومزاياها ، كما بينوا أنها لا تتعارض مع النصوص الدستورية ولا مع مقصود هذه النصوص .  
ففي ذلك ما جاء في كتاب أممان جزء ٢ ص ١٦٢ و ١٦٣ من أن أصول القاتنين الدستورى تكاد تضمن للبرلمان عملا مستمرا ، فمن جهة نجد أن دور انتقاد البرلمان العادى لا يميز فضه قبل الفراغ من تقرير الميزانية ، وتقرير الميزانية يمتد بالبرلمان عادة الى ما بعد الحد الأدنى المقر للمعورة العادية بوقت طويل ، ومن جهة أخرى نجد أن هذا النشاط المستمر أصبح ضرورة من ضرورات الحكم البرلمانى فان الوزارة المسئولة لدى البرلمان عن السياسة العامة للدولة لا تستطيع أن تظل مدة طويلة غير متصلة بالبرلمان ولا خاضعة لمراقبته .

وأضاف أممان الى ما تقدم أن هذا الوضع هو الوضع الطبيعى الذى تقتضيه النظم الدستورية ومن رأيه أن هذه الضرورات والتقاليد الدستورية قد أضعفت من شأن النصوص الخاصة بأدوار الانتقاد حتى أصبح انتقاد البرلمان في الواقع انتقادا دائما تتخلله فترة ضرورية للراحة .

وكذلك أشار الأستاذان بارتلى وديز في كتابها صفحة ٥١٧ الى هذا الموضوع واستخلصا من واقع الحال أن الأحكام الخاصة بأدوار الانتقاد قد تبدلت حتى أصبحت الاجتماعات فيمر

المادية وكأنها أدوار انعقاد عادية من غير مساس بالنصوص الدستورية .

وكذلك تناول أوجين بيير هذا الموضوع في كتابه من ٥٥٣ و ذيل الكتاب ص ٦١٥ ومن رأيه أن البرلمان لا يتقيد بالنقض من مرسوم الدعوة ، وعلى ذلك فإذا اجتمع البرلمان كان له الحق في معالجة جميع المسائل التي يرى يحجبها والفصل فيها ، ولذلك جرت العادة بأن لا يبين في مرسوم الدعوة الغرض من الاجتماع . وواضح من رأيه أنه يقرر هذا المبدأ كأصل عام من أصول النظم الدستورية إلا إذا نص دستور معين لأمة معينة على أن الاجتماعات غير المادية مقبولة بموضوع الدعوة إلى الاجتماع وضرب ذلك مثلا الدستور السويدي .

وقد رجعنا إلى الدستور السويدي فوجدنا فيه نصا صريحا بأنه لا يجوز للبرلمان أن يبحث إلا المسائل التي دعى إلى الاجتماع لبحثها أو المسائل الأخرى التي يحيلها الملك عليه وكذلك الموضوعات المرتبطة بهذه المسائل ارتباطا تاما (راجع كتاب النماذج الحديثة لدارست جزء ٢ ص ٤٩٧ و ص ٥١٣) .

وتطبيقا للأصل المتقدم وهو عدم التقيد بموضوع الدعوة أو الغرض منها تناول الأستاذ أوجين بيير الموضوع من ناحية أخرى في ذيل كتابه ( Supplément ص ٦١٩ و ٦٢٠ ) وذلك عندما تكلم عن عقد البرلمان بمرضىة تمضيها الأغلبية ، قال : « إن هذه الاجتماعات لا تتقيد بالنقض التي من أجله طلب الاجتماع . فإذا اجتمع البرلمان جاز للمجلسين أن يتوليا جميع الأعمال والإختصاصات المحروقة لها » .



وبجمل ما تقدم أن نصوص الدستور المصري وأعمال اللجنة التي وضعته لا تقيد اختصاص البرلمان عند اجتماعه بصفة غير عادية كما قيده دستاير أخرى قليلة ، وأن هذا التقيد لم يطم عليه دليل لا نصا ولا دلالة ، وأن مقابلة أحكام المادتين ٤٠ و ٤١ لا تقيد اختلافا ولا تفرقه ، وأن الدستور الفرنسي وإن أغفل ذكر الضرورة عند دعوة البرلمان لا يختلف عن الدستور المصري في شيء لأن نصوصه فهمت على أساس النصوص المصرية ، وأحوال علماء الفقه الدستوري الفرنسي والأعمال التحضيرية للنصوص الدستورية الفرنسية تقيد ذلك قطعا ، كما تقيد أن البرلمان لا يتقيد بالنقض من الدعوة إلى الاجتماع .



يضاف إلى ذلك أن التقاليد الدستورية جرت بإطلاق البرلمان من كل قيد عند اجتماعه إلا في أحوال خاصة كحالة اختيار رئيس الدولة ، وأن هذه التقاليد أصبحت من لوازم الحكم النيابي وضروراته ، كما أنها أضمت من شأن النصوص الخاصة بأدوار الانتقاد ، وأن العلماء وإن رأوا فيها تجاوزا عن المقصود الأصلي للنصوص إلا أنهم لا يرون أنها تتعارض معها ، أو أنها تعتبر تقاليد غير دستورية .

للسبب المتقدمه رأيت اللجنة أن تقدم رأيا بأنها لا تعتبر المجلس مقيدا بالأعمال التي وردت في مرسوم الدعوة

رئيس اللجنة .

سكرتير اللجنة

أحمد نجيب الملالي

محمد غنام

وقد وافق المجلس على هذا التقرير

مجلس النواب جلسة ٢٦ يوليو سنة ١٩٣٧

تقرير لجنة الشؤون الدستورية

عن تلاوة نصوص المواد عند بحث مشروعات القوانين التي

تنظر بطريق الاستعجال

المقرر — أتلو على حضراتكم تقرير اللجنة :

« أحال المجلس بجلسته الأولى على لجنة الشؤون الدستورية بحث نصوص الدستور واللائحة الداخلية لتبين ما إذا كانت توجب التلاوة عند بحث مشروعات القوانين التي قرر المجلس نظرها بطريق الاستعجال .

وقد عقدت اللجنة لذلك جلستين إحداهما مساء أمس والثانية صباح اليوم وقد رجعت في بحثها إلى الأعمال التحضيرية للمستور وإلى أقوال الشراح وعلماء الفقه الدستوري ، وهي تشرف بمرض رأيا على المجلس الموقر :

لم يتحدد المادة ١٠٤ من الدستور طريقة أخذ الرأي وتركزت تنظيم ذلك لللائحة الداخلية التي يضمها كل مجلس لنفسه .

واللائحة الداخلية لمجلس النواب في المواد التي قررت طريقة المناقشة وأخذ الرأي في مشروعات القوانين قد نصت على التلاوة ، ولكنها في المادة ١١٥ انحصرت بالاستعجال جاء نصها غفلا من ذكر التلاوة وإن كان قد اختزل بعض الاجراءات .

ومن هنا يفتتح باب الاجتهاد لناظرين ، فالقدين يرون وجوب التلاوة يربطون حكم المادة ١١٥ في ذلك بالمادة ٨٩ تناديا من الخلط بين المواد عند أخذ الرأي واستنادا الى رأى بعض الفقهاء وما جرى عليه العمل في فرنسا .

والقدين يرون عدم التلاوة يستمدون الى خلو المادة ١١٥ من اشتراط التلاوة ويرون هنا مهربا بحالة الاستعجال وأن للمجلس أن يفسر لائحة الداخلية .

ورى اللجنة بأجماع الآراء أن الموضوع المطروح عليها محل اجتهاد فيجوز للمجلس أن يقرر عدم تلاوة جميع المواد أو بعضها كما جرى بشأن مشروع قانون تحقيق الجنائيات كما يجوز له أن يقرر العكس وليس في الاخذ بأحد الرأيين خطأ .

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — ليس لي باعتمادى رئيسا للمجلس إلا أن أعمل بما رأيته اللجنة ولكنى اقترح على حضراتكم فيما يختص بمشروع قانون المقوبات الذى سيرضى الآن وأن تتل المواد التى تناولها التعديل مع ذكر التعديلات التى أدخلت عليها حتى يتمكن المجلس من أداء عمله على الوجه الأكمل . فهل توافقون على هذا ؟

( موافقة عامة ) .

## مجلس النواب جلسة ٦ يولية سنة ١٩٣٦

### تقرير لجنة الشئون الدستورية

عن عرض المراسيم بقوانين التي صدرت في الفترة التي سبقت انعقاد البرلمان

المقرر : حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد نجيب الحلال بك :

في يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٦ قدمت الحكومة إلى مجلس النواب ومجلس الشيوخ بيانا ، تذكر فيه أنها ستعرض على المجلسين ماصدر بعد انتهاء دور الانعقاد الأخير للبرلمان من مراسيم بقوانين وقد قسمت الحكومة مع البيان قائمة بهذه المراسيم ، ولكنها لم تودع تلك المراسيم للمجلسين . وظاهر أن الحكومة إنما قدمت البيان والقائمة المشار اليهما ، استنادا إلى المادة ٤ من الأمر المكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ وإلى المادة ٢ من الأمر المكي رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ بشأن النظام الدستوري للدولة .

أما المادة الرابعة من الأمر الأول فنصها كالآتي :

« تعرض المراسيم بقوانين التي تصدر طبقا لأمرنا هذا على البرلمان الجديد في دور انعقاده الأول فان لم تعرض بطل العمل بها في المستقبل ولا يجوز أن تلتصق المراسيم بقوانين المروضة أو أن تشمل إلا بقانون » .

وأما المادة ٢ من الأمر الثاني فنصها كالآتي :

« تظل أحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ من هذا الأمر معمولا بها حتى ينفذ ذلك النظام » . وقد بحثت اللجنة عما يراد بفرض المراسيم بقوانين ، وهل يجب في عرضها أن تقدم نصوصها للمجلسين وتودع مكتبتهما ، أو أنه يجوز عن ذلك تقديم بيان عنها كالبيان الذي تقدمت به الحكومة في ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، ويتلخص بحث اللجنة فيما يأتي :

تنص المادة ٤ من الأمر المكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ على وجوب العرض . وكلمة « تعرض »

الواردة في النص العربي للمادة يقابلها بالفرنسية « تودع بمكتبي المجلسين » .

Seront déposées sur le bureau des deux chambres »

ومن ذلك يؤخذ أن الأمر المكي قصد إلى وجوب الإيداع الفعلي .

ويلاحظ أن هذا النص — فيما يتعلق بالعرض — هو يعينه النص الوارد في المادة ١٦٩ من الدستور بشأن القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية قبل وضع النظام الدستوري للدولة ، قد نصت هذه المادة على ما يأتي :

« القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ تعرض على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول »  
« تودع بمكتبي المجلسين .

Seront déposées sur le bureau des deux chambres»

ولذلك رأيت اللجنة أن تتبين كيفية العرض الذي قامت به الحكومة في سنة ١٩٢٤ تنفيذاً لهذه المادة ، فتبين من الاطلاع على مضبطة الجلسة الثالثة عشرة لمجلس النواب بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٢٤ أن دولة رئيس الوزراء المنذور له سعد زغلول باشا قام في المجلس وأدلى ببيان جاء فيه :

« يشرف رئيس مجلس الوزراء بأن يعرض على مجلس النواب طبقاً للمادة ١١٩ من الدستور الأعمال التشريعية التي يمكن اعتبارها من القوانين وكان الواجب عرضها على الجمعية التشريعية ثم قال دولته « ورافق لهذه المجموعات الرسمية من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٤ وهي تحتوي على القوانين المشار إليها » .

وفي جلسة أول يولييه سنة ١٩٢٤ جرت مناقشة في معنى العرض ، فقال دولة رئيس الوزراء إن العرض معناه تقديم القوانين إلى البرلمان وايداعها به ثم جرت مناقشة أخرى في هذا الشأن في جلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ فقال دولة المنذور سعد زغلول باشا ، وكان وقتئذ رئيساً لمجلس « كلية تعرض » يقابلها في النص الفرنسي كلمة تودع ، ولذلك فإن تلك القوانين متى أودعت مجلس النواب حفظت قوتها ، لأنها لا تكون باطلة إلا إذا لم تودع المجلس .

وبما تقدم يؤخذ أن العرض فسر في جلسات متصلة بأنه تقديم نصوص القوانين وايداعها المجلس ، وقد جرت الحكومة على ذلك وأخذ بهذا التفسير مجلس النواب .

وفي سنة ١٩٢٦ جرت الحكومة على هذه السابعة أيضاً ، ففي الجلسة الأولى لمجلس النواب المنعقدة بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ تليت مكاتبة من دولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصها :

« أئشرف بأن أعرض على مجلس النواب المراسم التي لها قوة القانون والتي صدوت منذ دور الانقضاء المادى فى سنة ١٩٢٤ وهى مرودة فى مجموعة القوانين والمراسم والأوامر الملكية عن الثلاثة الأشهر الأخيرة لسنة ١٩٢٤ وفى مجاميع التسعة الأشهر الأولى لسنة ١٩٢٥ أما ما صدر فى الثلاثة الأشهر الأخيرة لسنة ١٩٢٥ وفى جزء سنة ١٩٢٦ السابق على دور الانقضاء الحاضر فهو مروض فى أعداد الوقائع المصرية التى نشر فيها والمجاميع وأعداد الوقائع مرفقة بهذا . » وقد تولت الحكومة فئلا طبع هذه القوانين فى مجموعات خاصة وزعت على الأعضاء . وأما فى سنة ١٩٣٠ فقد أشير فى مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ إلى بيان من دولة رئيس مجلس الوزراء هذا نصه :

« أئشرف بأن أعرض على مجلس النواب ما اتخذ من الاجراءات التشريعية فى مدة تعطيل البرلمان ( من ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ لغاية ٣١ ديسمبر لسنة ١٩٢٩ ) ليرى فيها رأيه » ولم تقدم الحكومة للمجلس نصوص الاجراءات التشريعية ، ولم تودعها مكتب المجلس ، مكتفية بقائمة بهذه الأعمال ، كالقائمة التى تقدمت للمجلس فى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ وقد يظن أول وهله أن هذه سابقة بسم ايداع نصوص القوانين يصبح القياس عليها ، ولكن الواقع غير ذلك ، ذلك لأن الأمر الملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ القاضى بحل المجلسين وتأجيل الانتخابات ثلاث سنوات قابلة للتجديد قد نص فيها نص على ما يأتى :

« أما السلطة التشريعية فى فترة السنين الثلاث المذكورة أو فى أى فترة أخرى تؤجل إليها الانتخابات فستولواها طبقا لحكم المادة ٤٨ من الدستور وذلك بمراسم تكون لها قوة القانون »

وبلاط أن الأمر الملكى المذكور القاضى بحل المجلسين لم ينص على وجوب عرض الأعمال التشريعية على البرلمان عند انعقاده ، ولذلك لم يكن العرض أو الايداع واجبا بحال من الأحوال . فلا هو واجب بمقتضى هذا الأمر ، ولا هو واجب بمقتضى نصوص الدستور ، لأن المادة ٤١ من الدستور لا تتعرض إلا للمراسم بقوانين التى تصدر فى بين أدوار الانقضاء . ويلزم مما تقدم أن الحكومة لم تكن ملزمة بعرض هذه القوانين أو ايداعها . حتى تلتزم طريقة العرض أو الايداع التى جرت عليها سائر الحكومات ، ولذلك انحصر البحث فى تصرف قيمة هذه القوانين من الوجهة الدستورية ، فاما أن تكون قد صدرت صحيحة . وفى هذه الحالة تبقى فائقة المقبول ولولم

أو تودع المجلس ، وإما أن تكون قد صدرت باطلة . وفي هذه الحالة لا يصحها عرض أو إيداع .

وقد أخذ المجلسان بالرأى الثانى ، واعتبرا هذه الاجراءات التشريعية باطلة وأخذت محكمة النقض والابرام بنظر هذا الرأى واعتبرتها صحيحة ، ولم يتعرض أحد لطريقة العرض أو لوجوب العرض لعدم تأثير ذلك في صحتها أو بطلانها فهي إما باطلة ، وإن أودعت ، وإما صحيحة ، وإن لم تودع . أما البيان الذى قدمته الحكومة للمجلسين في سنة ١٩٣٠ فقد قصد إلى إثارة موضوع الصحة أو البطلان في ذاته ، ولذلك طلبت الحكومة من المجلس أن يرى رأيه في هذه الاجراءات .

ومما تقدم يؤخذ أن طريقة عرض الحكومة لتلك الاجراءات لا يصح أن تعتبر سابقة يقاس عليها ، لأن العرض لم يكن مشروطا في ذاته ، ولأن بيان الحكومة لم يقدم لثل الغرض الذى نصت عليه المادة ١٦٩ من الدستور أو المادة ٤ من الأمر الملئى رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ .

ويؤكد ما تقدم ما جرت به السوابق الدستورية بعد ذلك ، حتى في ظل دستور سنة ١٩٣٠ فان دولة رئيس الوزراء ألقى في الجلسة الأولى لمجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١ بيانا قال في آخره ما يأتى :

« ويخفى هذه الماحة تشرفت بأن أودعت سكرتيرية المجلس كافة القوانين التى صدرت منذ ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠ إلى الآن » .

ويلاحظ أنه أودع هذه القوانين تطبيقا لقاعدة الخامسة من الأمر الملئى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ونصها مماثل عاما لنص المادة ٤ من الأمر الملئى رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤

وبهذه المناسبة لا يفوتنا أن نلاحظ كذلك أن الحكومة أودعت بالفضل في سنئى ١٩٣٢ و ١٩٣٣ مجموعات المراسم بقوانين التى صدرت في هاتين السنتين فيما بين أدوار الانقباد .

ومما تحسن الاشارة اليه كذلك ما جاء على لسان دولة على ماهر باشا في مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ وكان دولته وقتئذ وزيرا للمعاقبة ، فقد تعرض دولته في هذه الجلسة لبيان ماهية العرض فقال :

« العرض هو مجرد الإيداع في نظر الشارع سواء أكن في دستور سنة ١٩٢٣ أو في دستور

سنة ١٩٣٠ والمملووظ في العرض أمران : الأول من جانب الوزارة والثاني من جانب البرلمان . ومن واجب الاحترام لهيئة التشريعية أن تتقدم اليها بهذه المراسيم وتودعها المجلس .

ولزم ما تقدم أن جميع السوابق الدستورية تؤيد وجوب الايداع الفعلي .

ومع ذلك فإن بيان الحكومة الذي قدمته في ٨ ماي سنة ١٩٣٦ تلى في مجلس النواب ، ولم يزل في مجلس الشيوخ ، فلا الحكومة تلتها ولا رئيس مجلس الشيوخ أمر بتلاوته . ويؤخذ من ذلك أن التلاوة لم تحصل في مجلس الشيوخ إلى الآن ، وأن الايداع لم يحصل في أي مجلس من المجلسين . ويلاحظ أن العرض أو الايداع في البلاد الدستورية الأخرى يحصل بإحدى طريقتين ، فأما أن تلقى الحكومة بيانا في المجلس وتقدم الأعمال إلى المكتب أو النبر ( بالفرنسية Tribune : bureau وبالإنجليزية Table ) وأما أن تقدمها بخطاب ، يأمر رئيس المجلس بتلاوته في الجلسة ، كما يملأ ايداع النصوص . وفي الأحوال التي لا يشترط فيها تقديم النصوص ينص على أن تقدم الحكومة كشفا أو قائمة او بيانا (État)

وفي بعض البلاد الدستورية يشترط أن تقدم الحكومة أكثر من صورة ما يودع أو يعرض . وقد استند اجماع الثقات في القانون الدستوري والأوضاع البرلمانية ، على أن الاجراءات الشكلية ذات أهمية كبرى وبخاصة في المسائل التشريعية ، لأن اجتماع عدد كبير من النواب أو الشيوخ لبحث المسائل يقتضى تحديد الاجراءات وضبطها والعناية باتباعها اتباعا دقيقا . وهذه الاجراءات والتدابير الخاصة واجبة المراعاة بدقة تامة حتى يؤمن الانتظام في العمل والقصد في الوقت . ولهذا قرروا أن اغفال أي اجراء من الاجراءات الشكلية في شئون القانون العام يقتضى البطلان حتما .

يضاف الى ما تقدم أن العمل قد جرى في البلاد الدستورية عند خلو رئاسة الدولة باعتبار مجلسي البرلمان — بمجرد اعلان الخلو — بمجرد هيئة انتخابية يقتصر عملها على اختيار رئيس الدولة الجديد ، ولذلك أوجبوا أن يرفع رئيس كل مجلس جلسة المجلس الذي يرأسه بمجرد اعلان الخلو ، كما أوجبوا عدم مباشرة أي عمل آخر ، بما في ذلك المرافعة على محاضر الجلسات وعدم النظر في أي اقتراح حتى يتم اختيار الرئيس الجديد ، ومتى حلف الرئيس الجديد اليمين وجب على الوزارة أن تهم استقالتها .

فلا تقدم كله ، ترى اللجنة أن بيان ٨ ماي سنة ١٩٣٦ الذي تلى في مجلس النواب لم يكن عرضاً صحيحاً كاملاً للأعمال التشريعية (وواقعا المجلس على ذلك)

## محتويات الجزء الثاني

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٤	مجلس النواب جلسة ٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن المراسم التي صدرت في غيبة البرلمان	١	مجلس النواب جلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤ تقرير مرفوع المجلس من اللجنة المالية عن المكافأة وجواز الصرف ومشروع قانون تحديد مكافأة واميازات أعضاء البرلمان
٣٩	مجلس الشيوخ جلسة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن المراسم بقوانين التي صدرت والبرلمان معطل بمجلس النواب	٧	مذكرة مرفوعة لمشروع قانون خاص بالنساء القانون رقم ١٤ الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ المجلس بالاجتماعات والمظاهرات
٤٤	مجلس الشيوخ جلسة ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ تقرير لجنة الحفانية عن مشروع القانون القاضي باعتبار القوانين غير الواردة في الملحق المرفق به في حكم الصيغة ما لم يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها	١٣	مجلس النواب جلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٢٦ تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن الرسوم بقانون الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بشأن الانتخابات
٤٦	مجلس النواب جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن الاجراءات التشريعية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان (من ١٩ يولي سنة ١٩٢٨ — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩)	٢١	بحث في عدم جواز نظر البرلمان لقوانين التي انتهى العمل بها مقدم لمجلس الشيوخ من معالي محمد شليق باشا عضو المجلس جلسة ١٣ يولي سنة ١٩٢٦
٥٣	مجلس الشيوخ جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ تقرير لجنة الحفانية عن الاجراءات التشريعية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان (من ١٩ يولي سنة ١٩٢٨ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩)	٣٠	مجلس الشيوخ جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٢٧ تقرير لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ عن القوانين الصادرة قبل اجتماع البرلمان وكان يجب عرضها على الجمعية التشريعية واوجب الدستور عرضها على البرلمان في أول دور انعاده
٥٩	تقرير لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ عن الاشواخ المقدم من حضرة الشيخ المرحوم عبد الستار الباسل بك بتفويض مكتب المجلس في الاتفاق مع مكتب مجلس النواب على توزيع المراسم بقوانين التي صدرت في غيبة البرلمان على مجلسي الشيوخ والنواب	٣٢	مجلس الشيوخ جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٢٧ تقرير لجنة الحفانية عن القوانين التي انتهى العمل بها قبل أن ينظر فيها المجلس وكانت بما عرض عليه في أول دور انعاده
٦٧	مجلس النواب جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء من وزارة الخارجية عن نظام مجالس المديرية	٣٣	تقرير لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ عن القوانين التي صدرت في الدلة الواقعة بين تاريخ صدور الدستور وتاريخ العمل به — كتاب لجنة الحفانية — موافقة المجلس على رأى اللجنة من أن مجرد عرض تلك القوانين على البرلمان يكفي ليعاها فانفذ للممول دون حاجة لالقرار المجلس اياعا طبقا للمادة ١٦٩ من الدستور



الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
مجلس النواب جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ تقرير لجنة الحفانية عن الحفانة البرلانية (في الاجراءات المتخذة عند حضرة النائب أمين حمام حادى أقدى)	٦٦	عن تجاوز بعض المصالح لبعض أبواب ميزانية ١٩٢٦-١٩٢٧	١٢٧
مجلس النواب جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن الصيغة القانونية لالزام الاعتمادات الاضافية	٨٠	مجلس الشيوخ جلسة ١٨ يونيو سنة ١٩٢٨ تقرير لجنة الحفانية عن تجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ	١٣٨
مجلس النواب جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ تقرير لجنة الحفانية عن اختصاص مجلس النواب بنظر الاقتراحات برغبات	٨٣	مجلس الشيوخ جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠ تقرير مرفوع من مكتب مجلس الشيوخ الى هيئة المجلس عن موضوع الاقتراح على نصف الاعضاء	١٤٠
مجلس النواب جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ نص القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢٢ بالقرار تصفية أملاك الحديو السابق على حلى باشا وتضييق ملكه من الحقوق	٩٢	مجلس الشيوخ جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ تقرير مكتب مجلس الشيوخ بشأن المكافأة البرلانية للمستطعة لحضرات أعضاء المجلس في مدة تعطيل البرلمان	١٤٠
مجلس الشيوخ جلسة ٧ مارس سنة ١٩٢٧ تقرير لجنة الطعون عن الطعن المقدم ضد فضيلة السيد محمد على البيلالوى	١٠٤	مجلس الشيوخ جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ مذكرة بشأن استغلال المجلس فيما يتعلق بميزانيته ويشتون موظفيه	١٤١
مجلس النواب جلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ قانون التجوز ومشرع قانون بالنسبة وتقرير لجنة الماخلة عن هذا المشروع	١٠٧	مجلس الشيوخ جلسة ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ تقرير لجنة الماخلة عن الاقتراح المقدم من معالى محمد شقيق باشا عضو مجلس الشيوخ بمحوال المناقشة في مشروعات القوانين عند تلاوتها للمرة الثالثة	١٤٧
مجلس النواب جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ تقرير لجنة الماخلة عن مشروع قانون الاجتاعات	١١١	مجلس النواب جلسة ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن اختصاص لجنة الاقتراحات بمسبب نص المادة ١٠٣ من الدستور والمادة ٧٥ من اللائحة الماخلة	١٥٢
مجلس النواب جلسة ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٧ تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن حق المجلس في تعديل القوانين المالية أثناء نظر الميزانية	١١٦	مجلس النواب جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٣٧ تقرير لجنة الشؤون الدستورية عما اذا كان للاعضاء الحق في تقديم الاقتراحات برغبات تنظم تقديمها	١٥٦
مجلس الشيوخ جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٢٨ تقرير لجنة الحفانية بالمجلس عن الجمع بين عضوية الشيوخ والمجالس البلدية	١١٩	مجلس الشيوخ جلسة ٣ يناير سنة ١٩٣٧ التقرير الأول للجنة الحفانية عن جواز نظر أمور غير التي عينت في مرسوم الدعوة لهوور الانحداد غير الحادى	١٦٠
مجلس النواب جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٢٨ تقرير لجنة الشؤون الدستورية	١٢١		

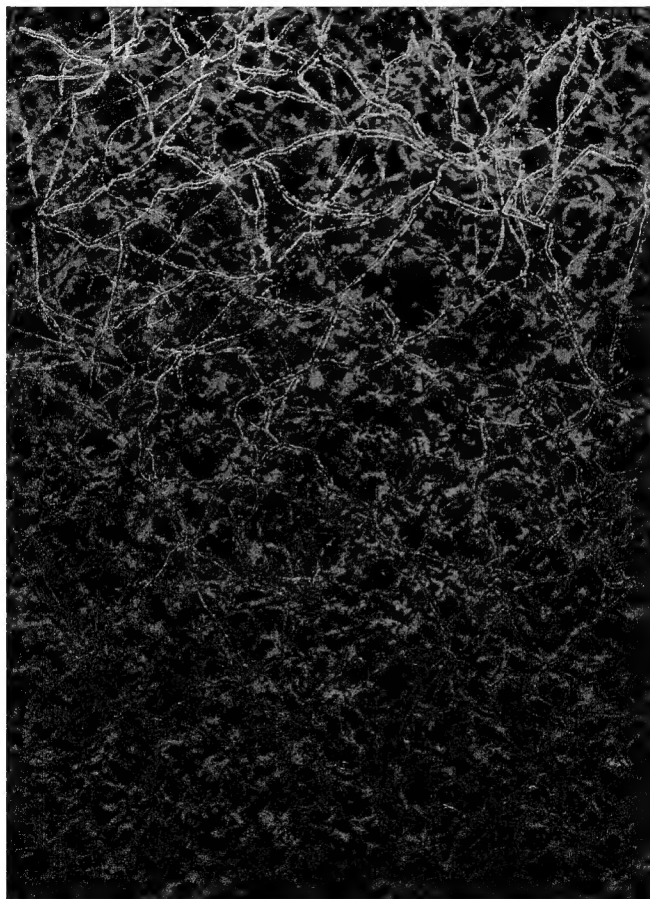
الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٧٥	عن موضوع ما اذا كان يحق للبرلمان في دور انعقاده غير العادي أن ينظر في مسائل لم ترد في مرسوم الدعوة الى هذا الدور ١٩٣٧ ١٧٥ ١٧٧	١٦٢	مجلس الشيوخ جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ ١٦٥ ١٦٨
	مجلس النواب جلسة ١٦ يوليو سنة ١٩٣٧ تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن تلاوة نصوص اللوائح عند بحث مشروعات القوانين التي تنظر بطريق الاستعجال مجلس النواب جلسة ٦ يولي سنة ١٩٣٦ تقرير لجنة الشؤون الدستورية عن للراسمين بقوانين التي صيغت في الفترة التي سبقت انعقاد البرلمان		مجلس الشيوخ جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ القرار الثالث للجنة الحفانية من جواز النظر في أمور غير التي عنت في مرسوم الدعوة لهور الانعقاد غير العادي مجلس النواب جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ تقرير لجنة الشؤون الدستورية

## بيان الخطأ والصواب

الخطأ	الصواب	صفحة	سطر	الخطأ	الصواب	صفحة	سطر
مخصوصين	مخصوصه	١٠	٢١	المرية	المرقية	٢١٤	٢٤
١٩٢٨	١٢٨	١٢	١٤	أسياء	أوصياء	٢٣٩	١
حضره بك	حضره بدوى بك	٣١	٢٦	الكتاب	الا كتاب	٢٦٩	١٢
جديرة	جديده	٥٧	٨	الشقة	الشقة	٢٨٢	٢٢
لان	لأى	٨٠	١	يصح	يصح	٢٨٢	٢٦
بين	بسد	١١٥	١١	أن يترك	أن يترك	٢٨٤	٨
مسؤولية	مسؤوليته	١١٨	٢٥	أحياء	أحياء	٢٨٦	١٨
تأثرت الملمة	تأثرت النافقة الملمة	١٢٦	٢٢	ينتخب أعضاؤه طبقا	ينتخب أعضاؤه طبقا	٣٣٧	١٢
له كان	له الحق	١٣٧	٤	كما يكون أكثر	كما يكون أكثر	٣٦٩	٢٣
قراره	قرراه	١٣٧	٢١	المستجوب	المستجوب	٤٨٦	١٠
أم	أم	١٤٦	٢٦	الاستجواب	الاستجواب	٤٨٦	١٢
أدى	ادرى	١٦٩	٢٣	يمنع	يمنع	٤٩٣	١٦
مرامها	مرامها	١٧٤	٢٧	جديده	جديده	٤٩٧	١١
تضوض	تضرض	١٨١	٢٥	ينتقد المجلس من	ينتقد المجلس من	٥٣٥	٢٢
للأولة	للولة	٢١٢	١٤	لمجلس للديرة	لمجلس للديرة	٥٣٥	٢٧







Biblioteca Alexandrina



0373855